

بسم الله الرحمن الرحيم
* ترجمة مؤلف نيل الأوطار من كتابه البدر الطالع
بمضامين من بعد القرن السابع *

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم السبكي مؤلف هذا الكتاب قد جرت عادة
كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يترجموا لانفسهم في مصنفاتهم
التاريخية فاقترأ المصنف نظر الله لهمم وقد تقدم في اسم نسبه الى آدم عليه السلام
في ترجمة والده رحمه الله تعالى ولده سبحانه وولد له بعده بمخطوط في وسطي من الاثنين الثامن
والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٢ وتوفي رحمه الله تعالى ودفن في مقبرته في
لارباء السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ بمكة المكرمة
المنظمة ذكر في ترجمة والده وهو شجرة شوكاني وكان اذ ذاك قد انتقل والده الى صنعاء
واستوطنها واكن خرج الى وطنه في أيام التطريف فوله صاحب الترجمة هاتين
صنعاء فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وحققه على الشيخ محمد بن عبد الله الهبل
وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بهما ثم حفظ الاذهار للامام الهادي عليه
السلام فقرأه في مكة المكرمة والكاظمة والشافعية لابن الحبيب والشافعية
للشافعية والشافعية للشافعية والشافعية للشافعية والشافعية للشافعية
الشافعية ومخطوطة الجوزي ومخطوطة الجوزي والشافعية للشافعية
ورسالة الوضع له ايضا وكان حفظه بهما هذه المخطوطات قبل الشروع في الطالع
وبعضها به ذلك ثم قبل شروعه في الطالع كان كثير الاطلاع بطالعة كتب التاريخ
وبما يتبع الادب من أيام كونه في المكتبة فطالع كتابه عدة وجميع كتب كثيرة ثم شرع في
الطالع فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الاذهار وشرح الناطري للهتمير
المصنفين وقرأ في شرح الاذهار ايضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم
المدائني والعلامة أحمد بن ناصر الحدادي والعلامة أحمد بن محمد المرزاني وبه ارفع في
العلامة وعليه تخرج وطالت ملازمة له نحو ثلاث عشرة سنة وكره عليه في شرح
الاذهار وحواشيه وقرأ عليه بيان ابن مظهر وشرح الناطري وحواشيه في أيام
قراءته في الثم وعشر ع في قراءة التصوف فقرأ المخطوطة وشرحه على السيد العلامة اسمعيل
ابن الحسن بن أحمد بن الحسن بن الامام القاسم بن محمد وقواعد الاعراب وشرحه
للاذهرى والحواشي جميعها على العلامة عبد الله بن اسمعيل النعمي وشرح السيد الملقب
على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى المدائني والعلامة عبد الله بن اسمعيل النعمي
وأوله من أوله الى آخره على كل واحد منهم ما وقرأ شرح الخليلي على الكافية
وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل النعمي من أوله الى آخره واذ ذاك قرأ من
أوله الى آخره على شيخنا العلامة القاسم بن يحيى النطوري وقرأ شرح النعمي على
الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

ابن الامام الموفق بن احمد بن محمد بن ابي اسحق الرضوي على الكافية على
 العلامة القاسم بن يحيى النولاني في منهجية بسيرة وقرأ شرح الشافعية لاطمة الله
 الغيات جميعا على العلامة القاسم بن يحيى النولاني وقرأ شرح ابي اسحق الرضوي لقاضي
 زكريا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النعماني جميعا وشرح التذيب للشيخ الرازي
 واليزدي على شيخه العلامة القاسم بن يحيى النولاني من اولهما الى آخرهما وشرح
 الشريعة لاطمة الله وقرأ شرحه على شيخه العلامة الحسن بن اسمعيل المروزي
 واقتصر على البعض من ذلك وشرح النظم الحسن للاستاذ وسأله لاطمة الله
 العبادي على العلامة القاسم بن يحيى النولاني جميعا ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة
 علي بن هادي المروزي والشرح المطول ثالث هذا الفتاوى ايضا وسأله لاطمة الله
 ولأستاذ يفاما المطول لاطمة الله وكذلك سأله الشافعي واما شافية الشريعة فبعضه
 اليه الحاشية وقرأ التاليف وشرحه لابن ابي اسحق على العلامة عبد الله بن اسمعيل المروزي
 جميعا وشرح العبادي على العلامة القاسم بن يحيى النولاني وسأله لاطمة الله على شرح
 الفقه على الشافعية وسأله لاطمة الله وقرأه وقرأه لاطمة الله من اثر النولاني ولما في ذلك
 على العلامة الحسن بن اسمعيل المروزي وشرح جميع النظم الحسن وسأله لاطمة الله
 شرحه على شيخه السيد الامام عبد القادر بن أحمد وقرأه لاطمة الله وقرأه لاطمة الله
 وشرح المواقف لاطمة الله وقرأه لاطمة الله وقرأه لاطمة الله وقرأه لاطمة الله
 على العلامة هادي بن الحسين القاري وقرأه لاطمة الله وقرأه لاطمة الله على العلامة
 عبد الله بن اسمعيل النعماني ومعهم ابا عبد الله على العلامة عبد الرحمن بن الحسن الاثري وقرأه
 في الجمل والشرح وسأله لاطمة الله وقرأه لاطمة الله وقرأه لاطمة الله على الشافعي
 السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولم يقرأه لاطمة الله وسأله لاطمة الله وقرأه لاطمة الله
 انضمامها وسأله لاطمة الله مع مرابضة غير ذلك من الفتاوى على شيخه العلامة الحسن
 ابن اسمعيل المروزي وتم ذلك في كتابين في آخر الكتاب الاوسط ومعهم البخاري من اوله
 الى آخره على السيد العلامة علي بن ابراهيم بن أحمد بن ناصر ومعهم جميعا وقرأه لاطمة الله
 الترمذي جميعا وبعض موطن ثالث وبعض ثناء القاضي عياض على السيد العلامة
 عبد القادر بن أحمد وكذلك مع بعض جامع الاصول وبعض سنن النسائي وبعض
 سنن ابن ماجه ومعهم جميعا سنن أبي داود وشرحها للمروزي وبعض المعالم للعلمايين
 وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن اسمعيل المروزي ولذلك بعض المتفق
 لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وكذلك مع شرح بلوغ المرام على
 العلامة الحسن بن اسمعيل المروزي وفات بعض من اوله وقرأه لاطمة الله مع على العلامة
 عبد القادر بن أحمد بعض فقه الباري وعلى الحسن بن اسمعيل بعض شرحه لم لا يروى
 وبعض شرح العلامة القاسم بن يحيى النولاني والتذيب في علوم الحديث
 على العلامة الحسن بن اسمعيل المروزي والفتاوى وشرحه على العلامة القاسم بن يحيى
 وبعض أافية الزين المروزي وشرحه لاطمة الله على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وجميع

منفلومة الجزار وجميع شيوخه إلى العروضة على شيخنا المذبحي كوروش ح آداب
 الجشت وسواشيه على العلامة القاسم بن يحيى النولاني والخالدي في الفرائض والضرب
 والوصايا والمساحة وطريقة ابن الهائم في المناصحة على السيد المارقي يحيى بن محمد
 الخويزي وبعض أصحاب الجوهري وبعض التاموس على السيد العلامة عبد القادر
 ابن أحمد مع مؤلفه الذي سماه فلك القاسم من هذا ما أمكن سرد من مشروعات صاحب
 الترجمة ومشرقاته وله غير ذلك من المسروعات ورأى ما يجوز له ورايته عامه من
 الاجازات فلا بد من نقلها من الكتاب كما ينبغي مجموع ما أتت به وكان قد قرأه لما تقدم ذكره
 في سنة ١٠١٠ هـ ولم ير حل لا عذار أحد ما عدم الاذان من الولدين وقد درس في جميع
 ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكرر أخذهم منه في كل كتاب من تلك الكتب
 وكثيرا ما كانت يقرأ على مشايخه فاذا فرغ من كتاب قرأه أخذ عنه تلامذته بل رعا
 اجمعوا على الاخذ عنه قبل ان يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه وكان يبلغ دروسه
 في اليوم واليلة إلى نحو ثلاثين درسا ما يأخذ عن مشايخه ومنها ما يأخذ عنه
 تلامذته واستقر على ذلك مدة حتى لم يبق منه أحد من شيوخه ما لم يكن من جهله ما قد
 قرأه صاحب الترجمة بل انشرد عثر وآت بالنسبة إلى كل واحد منهم إلى ان مراده ان يقره
 العلامة عبد القادر بن أحمد فانه مات ولم يكن قد استوفى ما أخذ عنه ثم ان صاحب الترجمة
 فرغ نفسه لا فائدة الطلبة في كتابواياش بدون شيخه في كل يوم زيادة على مشرور
 في فنون متعددة واجتمع من باقي بعض الاوقات التفت إليه والحداد واليه قول واليه
 واليه صرف المعاني والبيان والمنطق والفقه والحداد واليه دل والعروضة وتأت في أيام فرغه
 على الشيوخ واقراءه تلامذته بقي أهل مدينة صنعاء بل ومن بقى الباقين تلامذته
 القناري من الديار اليمنية وشيوخه اذ ذاك احياء وكادت البقية تدرسه من
 هوام الناس وخوادمهم واستقر بفتح من نحو العشرين من هجره ما به لذلك وكان
 لا يأخذ على التلميذ شيئا منها فاذا عوتب في ذلك قال أنا أخذت العلم بالحق فأي
 انفاقه كذلك وأخذ عنه الطلبة ~~مستحبا~~ غير الكتب المنقولة على الاطريق لغيره الا
 الاجازة وهي كثيرة جدا في فنون عدة بل أخذوا عنه في فنون عدة لم يشرفوا شيئا منها
 كعلم الحكمة التي من سأل الرياض والطبيعي واللاهوتي وعلم الهيئة وعلم المناظرة وعلم
 الوضع وصنف تصنيفات ولات وشخصيات فمنها شرح المفتي كان تلميذه في أربع
 مجلدات بارأرشدته الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد
 والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وعرض علمه على جماعة من تلامذته وقرأه عليه ومنها
 حاشية شفاء الاوام في مجلد واحد وهذا الكتاب في مجلد من هجره الاربعية وشيوخه الداروي
 المشية في مجلد والثواني الجامعة في الاحاديث الموضوعة في جلد وسبأ في آخر
 الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات الكبار لان يترجم هذه الترجمة كان قبل تأليفها ومن
 المختصرات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جعله تلميذهم كيوونه
 وتلامذته وقد ذكرنا كبرهم فيما تقدم ويأتي من هذه الكتب وبقية الان بمرغني

اللاية نظم كرم امام الحجة اليه وشرحها واعلم كفاية المتعلم ولم يغير وكان
نظمه اهلية المنظومة في أوائل أيام طابعه والمصنف اليايح في اثنى الوسيط
ذكر فيه شأق السبع والارض والمنة كذا الخ والآخر يسر غالب ما ورد في ذلك من
الآيات والاسانيد وكلام عام انصار في مجمل طيف ولكن لم يثبت في المصنف ان كان
من الجواب الشاف وطيف بالتشر في جواب المائل العشر وسقوا الزجر في
بيده سائل علامة نعم والسورم الهند المملوكة في الرياض الفانية ورد في
أسماء الاستعداد ورد في اسماء النحاس ورد في كون تطهير اعيان الجسد
من شرب الماء لانه لا يور الماء الكلام في وجوب الصلاة في الدين على الله عليه
والسلام في الدنيا ورأى في رسالة تقي وانما الصلاة في جامعة الشاف ورد في
الاسم في واسم وانشيف اسم باب في أدلة الجمع والاراء المأخوذة أدلة
البركة والاطلاع ارباب الشاف في باقي رسالة الجلال في الاول من لائى
ورد في وجوب الصوم في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
ورد في وجوب الصوم في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
في كون الحكم ملائمة في وجوب الصوم في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
ورد في وجوب الصوم في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
يتقوه في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
ورد في وجوب الصوم في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
حكم في زيادة الفتن لاجل الاجل ورد في وجوب الصوم في من لم يزل
الحكام في حكمه في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
أنواع الاسرار والاشياء من من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
من اراد الصوم في النيام واصل لرد التظيم في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
في حكم الامانة في المارة بالانام في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
يعلم الماء في الذي حكمه في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
الامانة في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
تقريب مطلق السماع ورد في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
البيان وما يعلق به امر الفقه ورد في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
الكوف لا يكون الذي وقت معين في الشاف ثم الذي يضاف وهو المصنف في الشاف
في مسائل المصنفين وحل المسائل في اجبار اليهود على التماس الاقبال والاباطال
لهوى الاستلال في حل المسائل في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
مسائل وقع الاشتراك فيها بين أهل ثوبان ورد في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
في الامانة والاشياء في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
ما هي أهل المانة في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل
الرؤية ورد في من لم يزل راى في جمع الشاف في وجوب الصوم في من لم يزل

وهذا من الله بدنة الله عز وجل وأما بدنة ربك فحدثنا هذا الأمن بفضل
 الرب عز وجل على عبده هذا الحقير وأنا عند نفسي استباهل أبهض ذلك ولو كان
 التفاضلات الربانية تلحق العاجز بالفانور بفضل الله عز وجل واسع ومطوق بهم وكان
 جميع ما تقدم من القراءة على شيوخه في ذلك المنون وقراءة المذته لها عليه مع غيرها
 وتصنف بعض ما تقدم تعويره قبل أن يقع صاحب الترجمة أو بعين منه بل درس في شرحه
 لا يثني قبل ذلك وترك التعليل واجتهاد رايه اجتهاد اعطاه انعمه بدوه هو قبل الثلاثين
 وكان منحه ما من من الدنيا لم ينسب اليه اب أمير ولا قاض ولا صاحب أحد من أهل الدنيا
 ولا شفع ما لم من مطالبه بل كان مشتهرا في جميع أوقاته بالعلم درسا وتدرسا وافتاء
 وتصنيفا ما لا يحصى وتصنف والده رحمه الله تعالى رافعا في شجالة أهل العلم والادب
 وملاقاتهم والاستفادة منهم وافتاءهم ورواياتهم الشعر اذا دعيت لذلك ساجدة بطرايب
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال أو ممارسة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه
 من الاشارة له وما كتب به اليه في نحو مجلد واحد وابتلى بالقضا في مدينة صنعاء بعد
 موت من كان له من اولادها الا كبرها وقد تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الامام
 المنصور رحمه الله في حرف الميم وهو رسالته في شرحه الا يعرف مسخرة في ذلك ولم يدع
 الاشارة الى ما لم وان كان الاشارة الى ما كان عليه ليس شيا أو كان دخوله
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الا ان يسأل الله الذي لا اله الا هو العظيم
 الكريم رب العرش العظيم ان يحسن ختامه وينبذ من يخير الادب من مراده
 ويسدده في أفواه الوافعه وينزع حب الدنيا من قلبه حتى يتطهر الى الحقيقة فيصور
 بغير طائف الطريفة اللهم اجنبيه الى جناتك الى جذبة يحيى عذها من سكر غروره
 وافض له شوشة يتغاضى بها من حجاب المظالم الى موارف الحقيقة ولا تخرجه من هذه الدار
 الا بعد ان يسبح في بحار حبك وبغسل ادران قلبه بعبادتك فانت اذا شئت جعلت
 المراد مرادا

اذا كان هذا المدح مجرى مبالغة • على غير ابي فهو مدح مضيق
 واسم أقول كما قال من قال

وكيف ترى لي بعين ترى • سواها وما طهرتهم بالسدام
 وتلمذتهم بالحديث وقد يرى • سواها ما خرق الماسامع
 بل أقول كما قال الآخر

الا ان وادي الخزع أنفهي قرابة • من المسك كافر واولاد واهل
 وما ذاك الا ان هذا مشيخة • فانت وجرت في جوانبه بردا
 (وأقول)

أباراض عافضى • واقف شئت حكمه
 ما نزل ان أفوز بالسرخس من حسن شفته

وما أحسن قول من قال

المشور يربي من بخر آدم • فكيف لا يربي من الرب

(وأقول بحيز هذا البيت)

فانہ آراف بیستم

تمت الترجمة ومطابقتها بالمتها الزدادت

قال المؤرخ رضي الله تعالى عنه في كتابه البدء بالاطالع عند ذكر ترجمة والده بعد ان قال
نسبه من والده الى يعرب بن قحطان ومنه الى آدم عليه السلام وعرف ابن والده في
صنعه بالشوكاني نسبة الى شوكان وهي قرية من قرى السجامة إحدى قبائل شولان
بينها وبين صنعاء دون مائة يوم وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكان قال في
القاموس وشوكان موضع بالبحرين وحسن باين وبادية بين سرخس وابير ومنه
عتيق بن محمد بن عيسى وأخوه أبو الهيثم بن محمد بن عيسى الشوكاني اه وهو الحسن
الذي ذكره فان هذا الذي نسب اليه صاحب الترجمة من أعظم المصنوعين باين وقال
البيضا في كتابه الذي سماه الانساب في الانساب في حرف الشين المجهة ما انطه
الشوكاني بفتح اوله وسكون ثانيه وكاف بعدها الف وثلاثون نسبة الى بادية من ناحية
سازان بين سرخس وابير ومنه أبو الهيثم بن عيسى بن محمد بن عيسى الشوكاني كان شيخا
عالميا اه ونتم موضع باين آخر يقال له شوكان بقرب مدينة زمار ومعه من بعض
الذوات ان تم موضعها بالذيل وادعية يقال له ثونان فان لم يكن أحد المخلصين
كان مراد صاحب القاموس هو الحسن الذي نسب اليه صاحب الترجمة وان كان
صحيحا أو لا لم يثبت الجزم بان مراده أحد هذه دون الآخر وفي مسيعة الامام
الهادي يضي بن الحسين انه نزل بغيل يقال له شوكان من بلاد خيران وهذا يشهد بان
اربعة مواضع يسمى كل واحد منها شوكان ونسبة صاحب الترجمة الى شوكان ليست
مستقيمة لان وطنه وقرابه بمكان عدني شوكان منه وبينه وبين
مسقط بغيل يقال له الهجرة ويقال له هجرة شوكان فن هذه الحقيقة كان انساب أهله الى
شوكان وهذه الهجرة معروفة بأهل الفضل والصالح والدين من قديم الأزمان لا يخلو
وجود عالم منهم في كل زمن وانما يكون نادر في بعض البطون ونادر في بطون آخر واهم
من سلف الائمة بجلالة عظيمة ونهم رؤساء كبار ناموس والاعنة وسباني حروب الأتراك
فان أهم في ذلك البعد البيضاء وكان فيهم اذ ذلك الموضع وفيه الأبرار في سائر البلاد
المولانية بالنضاد وكانوا يترقون في القبائل ويدعونهم الى الشهاد ويحشونهم على
حرب الأتراك وكان من بعض علماء الأتراك يفرقون الى هذا الممل بخرقة بعد غزوة
ويحشون فيهم البيوت ويعودون الى صنعاء وتزودهم في بعض السنين في يوم عذر كوههم
سقي اجتمعوا في المسجد ليلة العيد فلم يشعروا الا بوجود الأتراك فهاجوا على أبوابه
فما لحقهم فقتل منهم جماعة وفر آخرون وأسر الأتراك أكثرهم ودخلوا بهم الى صنعاء اه
هذا ما يتعلق بملط شوكان ملط من ترجمة والده

وقد ترجمه أيضا القليل في غير هذا البيان والاعالي العلامة سبغ بن
 حسن السبغ الانصاري الجاني فقال
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

(ترجمة الامام الحافظ الرباعي القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعائي الجاني)
 هو الامام العلامة الرباعي والسبيل اطالع من القلندر الباني امام الاعلى ومفتي
 الامة جهر العالم ومفتي القوم سبغ بن محمد بن الحسين الحافظ خاير المعاني والافاض
 فريد العصر نادرة الدهر شيخ الالام وقدوة الالام علامة الزمان ترحمان الحديث
 والقرآن علم الزهاد اوسد العباد قاصع المتدعين آخر المجتهدين رأس الموحدين
 تاج المتبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق اليها مناهي القاضي فضاء اهل السنة
 والجماعة شيخ الرواية والسماعة على الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر
 الاجماد اطلع على سعة آثار الشريعة ومواردها العارفين فواضعا ومفاسدها قال
 تلمذه القاضي العلامة عبد الرحمن بن احمد المكي في كتابه فتح العود في ايام الشريعة
 سجد كان له ولشيعته العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة
 سنة اثنتين وسبعين بعد المائة والالف كما اخبرني بذلك في بلدة حجره وكان نشأ على
 العفاف والطهارة وما زال يجمع النشأت ويحضر زالكرمات له قراءة على والده
 ولازم امام النور في زمانه القاضي العلامة احمد بن محمد الطرازي واستمع به في الفقه
 وأخذ النحو والعرف عن السيد العلامة احمد بن حسن والعلامة عبد الله بن
 احمد بن النعماني والعلامة القاسم بن محمد الطولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصول
 عن العلامة حسن بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي عريب ولازم في كثير من
 العلوم محمد زمامه علامة وأتته السيد الامام المحدث الهمام عبد القادر بن
 احمد الحسيني الكوفي وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر
 وغير ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أخرج جميع المعارف
 واتقن على لغة نفسه الفاتحة والمؤلف وصار مشاوا اليه في علوم الحديث بالبيان
 والجلي في معرفة عوامه من الشريعة عند الرهان له المؤلفات في أغلب العلوم منها كتاب
 بل الاوطار شرح منتهى الاسرار لجلد الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار
 لم تكمل حين الزمان بمكة في التفتيش أعطى نفسه المسائل سعة في كل بحث على طريق
 الانصاف وعدم التبع بذهب الاسلاف وثناؤه نفسه مشايخه في دونه وطار
 في الاتقان في حياته وقرئ عليه مرارا استمع به العلماء وكان يقول انه لم يرض عن شيء
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من التصبر بالبلغ وكان اليه في أيام مشايخه فتهود
 على مواضع منه حتى تخرجه له التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين في الرواية
 والاراية من التفسير وله شفا في الفقه على منتهى الدليل حاشاء الدرر البهية وشرحه
 شرحا نافع حاشاء الدرر المفضة أورد فيه الأدلة التي هي عليها لانا المؤلف وله قول
 لفهم سلسة على شفاء الزوام للامام حسين بن محمد الامام وله در السجاية في
 مناقب القرابة والعبادة وله النواتج الموعظة في الاحاديث الموعظة وارشاد

في القاسوس سبع
 وبالكسر أو بالفتح المصدر
 وبالكسر الاسم وهو ما لا يجمع
 وبما هي انتهى المقصود منه

(قوله المغربي) نسبة الى القرية من
 قرى صنعاء اليمن تحي مغرب
 لا الى المغرب مقابل المشرف
 فانهم كانوا

القول الحق يوفق الحق من علم الأصول يعرّفه في جملة وترصده في جملة كبير
 والسبل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار كان تالفة في آخر مدته ولم يؤلف به
 شيئا فها علم وقد تكلم فيه على هيون من المسائل وصح من الشروع وهو مقيد
 باللائل وزيت ما يمكن عليه دليل وحسن العبارة في الرد والتدليل والسبب
 في ذلك أنه نشأ في زمته مجاعة من المتقلدة الجاهدين على التمسك في الأصول والشروع
 ولم تزل المناوئة والمقاولة بينهما وبينهم دائرة ولم يزلوا يشهدون عليه في المباحث
 من غير جهة يقول كلامه في ذلك الشرح في المطبقة موجبه اليهم في التغير عن التقليد
 المذموم ورايتهم إلى النظر في الدليل لأنه يرى تحريم التقليد وقد أفت في ذلك
 الرسالة التي سماها القول المنهك في حكم التقليد وقد تضمنها ما لا يحصى من
 علماء الوقت وأرسل إليه أهل جهته منهم الأقدم والمفت وتارت من أجل ذلك
 فتنة في مسنداء اليمن بين من هو مقلد ومن هو قائل بالدليل قوله من المقلدين أنه
 ما أراد الأقدم مذهب أهل البيت لأن الأزهار هو علمهم في هذه الأعصار وعليه في
 عبادتهم والمعاملة المأذون وحاشاء من التعصب على من أوجب الله محبتهم وجعل أجر
 يذنبه إلى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة موافقهم لأنه الولاء لهم وقد نشر
 بحجته في وقته در السجاية بما يحتاج إليه من تأنيب في أن كلامه مع الجاهل من
 أهل المذهب رواه بسواء لأن المأخذ واحد والرد واحد والمطلب يسير والخلاف
 في المسائل العلمية الظنية سهل لأنهم اعطوا أقطار والابتهايد شأها والصيب من
 الجهم دين في ذلك له أبرار والمخطئ له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان وسكان
 ما بين رادوم ودعائه وكل ما أخذ من قوله وتروك لأصحاب العدة عليه أفضل
 الصلاة والتسليم ومن طالع الكتب الإسلامية في الشروع والأصول في اختلاف
 أنواعها يعرف ذلك وهان عليه ملوك هذه المسالك ومن وزن الأور بالانساب لا تخفى
 عليه الحقيقة ومن بعد على التقليد وضاق عنه من مدار الاستدلال قاله والأعراض
 على الجهم دين ولا ينبغي أن يضيق الجهم في اجتهاده لأجل بوقته في موافقه الذي هو
 التقليد وقد تنفصل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز إلا في الجهم والاجتهاد في
 معتذر ومن اعترض على الجهم في ما أدى إليه اجتهاده فقد استعبر الواجع ويرى في
 خلاف شيوخ المسلمين أهل العلم أنهم أنما حجت مقاصد السبل الجرار في مؤلفاته
 نزعة الإبرار وهو والله يا قصود من أراد تلك الأدلة من غير أن يرضى لما يرضى به
 الألسنة من الناس والمترجم له تاريخ خافل معاه البدر العالم بمحاسن من بعد القرن
 التاسع يرى فيه من ذلك الوقت إلى زمانه وإبداء في هذا كرماد اليمن إبراهيم الولي
 المنور وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جعت فتاواه ورسائله بظانته
 في مجلدات وسميها شبه العلامة على بن محمد بافتح الرباني وله في الأدب اليد العاوية وله
 أشعار كثيرة مدونة قد رتبها ابنه المذكور على حروف الجهم بظانته في ديوان وقد أخذت
 عنه في مشيئة من النسخ العالية وأخذت عنه غالب مؤلفاته وهو متوفى على اليمن

المؤمنين أن مؤلفاته الحاصلة إلا ثمانمائة وأربعة عشر مؤلفاً عدسوا ركباً لله تعالى
قد شاعت في الأمصار السابعة ففلسا من القرية ووقع بهم الاستقاع والله عز وجل
نأسول أن يارك الإسلام والمسلمين في أوقاته وأن يجمع بهجته آمين (شعر)

سكننا عالم بآئك فينا * نعمة ساعدت بها الأقدار

فوفت لك النقص من الشرور زدت في سرك الأعمار
وقد اعتمدت في شرحه فضاءه عدة من العلماء الأعلام والجهالة الضخام منهم
السيد العلامة إبراهيم بن عبد الله الحارثي ومنهم بعض علماء كوكبان عظماء القدر
كبراه الشان ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلمي ومنهم القاسمي العلامة محمد
ابن حسن الشافعي الذمري في كتابه سافل بماء القصار في جريد زمن علامة الأعلام
ومنهم الطبري العلامة والجبر الفهامة الطفاقة بجانف وبالجهالة لعل القول في هذا
الامام ذو سعة فان وجدت أسانفاً لا فقل

زد في العلامة ما نشارفة * وليصنع الحاسد ما يمنع

فالله يعصى * كما ينبغي * يدري الذي يفضي أو يرفع

والله المسؤول أن يرزقه عيالاً وان يصلح لكل من آتاه وأولاده فضلاً من رب العالمين
وكرامته بهجته الأهم امين انتهى كلامه رحمه الله ولا ترجم له كتاب الصافي الكبير
بأسناد الفخر ذكره مشايخه الأعلام وأصحاب كتبه المتروكة والمصنوعة وما
على القيام أن أراد الزيادة فليجس بالكتاب المذكور فان الناظر فيه يفتني من ذلك
الحجج البجاب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته تطرد من جوفه فضاء التي لا تسمى رتبة
من وادي فواضله التي لا تسمى في شهادته لا موائفاته وتطرد به مصنفاته والله
يختص برحمته من يشاء وهو الداب عن شريعة الإسلام باللسان والقلم والمناضل عن الدين
الحقيقي وكما يهدي من حكم ولا عسيرة بين يمينه بليس نفسه أو في شبهة بهجته الهوى
يقول غير وجهه فليس يضره قول الطاعن الحاسد والباني الجاحد

وما نبر نور الشمس أن كان ظمرا * العاجون لم تزل دهرهم

غير أن الحسد يعمل مساحبه على اتباع هواه وأن يتكلم فبن يفسده بما يلقاه وما
أحقه بقول القائل

حسدوا الفتي اذ لم ينالوا عله * فالقوم أعداءه وشوم

فأله تعالى المسؤول أن يقره فاشروا أنفسنا وحصادنا استننا بمنه ونضله وقد روى
عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال كان الناس ورعاً لا شوك فيه صاروا اليوم
شوكاً لا ورع فيه فإذا كان هذا زمان أبي ذر فكيف بزما تار أسناره

أن يسهروا الشجر أسفود وان سمعوا * شر اذا عوا وان لم يسمعوا كذبوا

فاللائق كتب النسا طوع علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة عن مضى من علماء
السنة المطهرة وقصر النظر على كتبهم المنقصة المعروفة هذا ولا ترجم له مؤلفات
مفيدة في فنون عديدة غير ما ذكر منها كتاب أدب الطلب ومنه في الأرب ونهضة
الذاكرين شرح عدة الحسن المصنوع وإرشاد النفاث إلى اتساق الشرائع على التوحيد

[illegible]

الاجتهاد ونزعة الاستدراك في علم الاشتقاق ورفع الزينة فيما يجوز وما لا يجوز من
 الغيبة وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز في الامام والمؤمن من الارتفاع والخفض
 والبعد والحقائق وكشف الاسرار عن حكم الشبهة بالغوار والوضوح المطلوب في تحرير
 العمل بالذهب للرجال على العموم وكشف الاسرار في ابطال القول بفناء النار ورسالة
 في الارشاد الى مذهب السلف مع ما فيها التخصيص في الارشاد الى مذهب السلف بحواب
 - وقال ورد عليه من هامة المسئلة المشرفة في اجراء الصفات الالهية على الظاهر ما من غير
 تأويل ورسالة السوارم المسددة القاطعة لعلائق مقال اهل الاتحاد ورسالة على
 حديث الدنيا مله ونه ملعون ما نكرا لاله وما والا ورسالة اشراق النيرين في بيان
 الحكم اذا اختلف من الوعد أسد الله بين ورسالة في حكم التسخير ورسالة في ما هو
 في شرح حديث أبي ذر ورسالة قصيدة الثمان في اجرة القاضي والعدان ورسالة في
 مسائل العول ورسالة تنبيه الاعمال على سوا الاستعانة من خالص المال يعني طلب
 الولاية المطلوبة من الاغنياء على من المال يسهونه مدونة وقطار الولي في معرفة الولي
 والتوضيح في قواعد ما جاء في المهدي المنتظر والرجال والمسيح ورسالة في حكم الانعزال
 بالاطمين ورسالة جريد النقد في عبارة الكشف والحمد ورسالة تنبيه المفسرين
 في الرد على من انكر الاجتهاد من اهل التنايد والرضح الوضيع في الجليل المبيح
 على عدم الخصام لم البديع ورسالة فتح الخلاف في حواب مسائل عبد الرزاق
 مشتملة في حواب مائة وخمسة بنحو الا في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي
 لا يقع مقام اسمها اذ ~~تستمرها~~ اما الابحاث التي اشتملت على اسمها انوار الله تعالى في
 الزمان فكثير جدا ان كل بحث من في الحقيقة كرسالة في الجواب بالادلة في الشعر
 انصافه بمرتب وكتاب زخار لا يسع له هذا الزمان فبما ذكرناه كفاية لاولي الالباب
 والله يقول الحق ورجى الى الصواب وحسبى الله على جميع خلقه وحسبى الله
 وحده من هذه سرره الذي الى رحمة ربه الكريم البارئ حسين بن محمد المديني
 الانصاري البجلي وفقه الله اسامع الاعمال في الحال والمآل بتاريخ ٢٨ ربيع
 الاول سنة ١٢٩٦

«وهذه ترجمة مولانا النواب العالي القدر والجلد حرمه الله وأهله»

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبطين الحافظ الشريفي السامي علي المرتضى
صدر العلماء الاعلام المستفيدين وجمدة الكرام المحدثين المعتمدين بحبي السنة
فامم البدعة شريف العبادة عظيم المقدار الذي انقهرت به جمويال على جميع الاقطار
وانتشرت به وجوده معلوم السنة والآثار وصنف في ذلك الامازار الكثير مولانا
ومن بالفضل والاحسان اولانا والاباء أمير الملة السيد حسين بن علي بن ادر
لانال مشرقا يند كاله الباهر فهو الاحق والارضى يقول الفاضل

أنته انطلاقة منقادة * اليه نجر رأيا لها

فسلم تلك تصليح الاله * ولم يكن يعلم الاله

له النسب العالي على سائر النسب لأنه من سلالة سيد القيم والعرب تتصل بسالفة
نسبه الشريف ومنهمه اللطيف الى حضرة سيد السادات وقوة القادات
زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده
في يوم الاحد ليله التاسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التسليم والهيبة يلد بريد
موطن بجهة القرب من جهة الام ثم جاءت به الكريهة من بري الى طابفة فخرج موطن
أبائه المستترام ذوى العلا والاحترام والمباطن في السنة السادسة من قبل والده
الشريف الى روضة الله الكريم الطائفة وبقي في جوارهم قريبا ونشأ على العفاف
والطهارة وما زال يجمع النجاة ويحرم المكرهات له قرائة على المشايخ الكرام
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد صدر الدين خان نقى باده على من العلامة
الشيخ الحكام مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه وفيد الدين ابني الشيخ
الشيخ الاجل سنة في الوقت أحد بن عبد الرحيم المصطفى اهل الله المحدث الداهلي
رحمه الله ومنهم الشيخ اتقى الصالح محمديه قوب المهابر عكة المشرقة لشو الشيخ محمد
ابن حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الداهلي ومنهم الشيخ الفاضل حسين بن محمد بن
السبهي الانصاري الهنبي المديدي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر المازني تلميذ
الامام الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحفيظ بن فضل الله الهندي تلميذ الامام الشوكاني
أيضا وقد راسم في اثنان معلوم القرآن والسنة وتدين علومهما واشتهر بالدرس
والقراءة وصار رأسا في القول والمنقول وأحرف جميع المعارف وانفق على تحقيقه
الموافق والمخالف وصار مشارا بالبيان والمجلى في معرفة غوامض علوم الشريعة
عند الزمان له طافاه في كل فن بدوالملة وبجراحة عمالة وفي الكتابة معرفة بجملة
وفي النال دماكة غريبة بحيث يكتب الكراوىس العديدة في يوم واحد ويصنف
الكتب الغضة في أيام قليلة طالع بقرطوشه وصحيح ذوقه كتب كثيرة ودواوين
شقي في العلوم المتعددة والفنون المتنوعة وحرر ما امرور بالغا على اختلاف
أصنافها وتباين أنواعها وأنى عليها جميع همته باحسن ما يكون حتى يصل منها على

فوائد كثيرة وهوائها كثيرة اختته من الاستفادة من ابناء الزمان والفتنة من
 مذاكرته الاموال وان يجربونه تعالى وحسن توبته واطيب يسيره من فوائده
 مكتوب العلوم والتفسير والحديث ما يضره ويحاول حده وأرض من ضره وب
 الفضائل العلمية والحقائق الغيبية ما نصرت عنه أيدي ابناء الزمان ويجزؤون
 يانه ترجمان اليراع من ابراز هذا الشأن ثم انه عاقل الله اني مصالحيار والمترحال
 بمصر وسنة ويال من بلاد مالوناد كن فتركهم انزل المطر على الدمن فقام بها
 ونومان واخذ الدار والسكن وتقول وتولدوا ستوزروا بواقي وفتحت واشغل
 يندون علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتغايص اسكنها من شوب
 الاثر ومنه اسد الاهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص في هذا الزمن الاخير في عالم
 والمليخص برحمة من يشاء وعلم الاقطار الهندية وان بالغ به منهم في الارشاد
 الباع السنة وقرر ذلك في مؤلفات وحروفه مصنفاته على وجه ثبت به المنة لهم على
 رقاب أهل الحق وشعر به منهم عن ساق الجند والاحتماد في الدعوة الى امة عاد النوحيد
 ورد الشريعة والتقليد باللسان بل بالسيف والسنان لكن لم يدون أسد منهم أحكام
 الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والعمارة وغيرهما ما لم ين آراء لرجال
 نعمة من أقوال العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المقتصر والمطولة
 مما يبيع واشهر وشاع وسارت به الركان الى اقطار العالم من العربية والهم وذاع
 منها بطار والهن وما اليها ومهر والمراق واشهد وطرا بل من وتوس ومن الله سند
 والسنة بلغار ومليبار والادافرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده
 المؤمنين وكتب علماء الاقاني اليه ومحدثوها ومفسروها رسائل جمة أشرفهم على تلك
 التاليف ودعوا له بخير الدنيا والاخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه والهم
 وهذه الرسائل موجودا في كثير من اماكنهم وانشاءه ولولا ما ترجمه لمن ارادها
 فابرجها ليتضح له صدق القول فيما حكناه عنهم ثم ان الله سبحانه وتعالى خوله
 من المال الجهم الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء والسب الحفيد والحبيب
 المزيدي ما يضر عن كشته لسان اليراع ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الوافد عليه
 الا يقينا وان انكرته بعض العبايع وهو الذي يقول له خلافه مقتديا بالافه بشم
 الحال واسان المقتال اعملوا آل داود شكرا وقيل من عباده الشكور وان تعبدوا
 فاعلم الله لا تحموا وان الانسان انما لوم كفا وقدمه من الاثر في عصر الحسين من
 الامور المستهار مع ما هو متبلى به من سياسة الرياسة وقد لاجبه والانصار وكثرة
 الاعداء الجاهلين القضايا والاقدار والرجوع من رب العالمين ان يجعل الله تعالى من
 قال فيهم وما آتينا في الدنيا حسنة وتوفى الاخرة في الصالحين والحمد لله الذي جعل
 مسود الاحقاد وصبرا ثامرا وليجعل له فظا غلظ القاسم عاتدا وقد در الحسد
 ما اقله بدأ صاحبته فقتله وهذه اسما مكتوبه المؤلفة على ترتيب حروف المعجم
 المطبوعة في مطبعة رياسته ويال الحسبة وفيه من البلدان الغمامين يد الله

٣ اي ما فيها

في المطلق ما يشاء وهو المنفصل ذو الأسماء

• (حرف الألف) •

كتاب

أبجد العالم • اتفاق النبلاء المتشبهين بما تراءى له في العالمين بالنار •
• الاستواء في مسألة الاستواء • الأدراك في تفرج الساعات رد الانحراف • الاذاعة
الساكن وما يكون بين يدي الساعة • أربعم • سدي في فضائل الحج والعمرة • اعادة
الشيوخ في معرفة النسخ والمنسوخ • فارسي • الامم • سدي في اصول التنسيب
فارسي • اكامل الكرامة في بيان مقام سدا لمامة • الاتقاد الرجوع في شرح
الاعتقاد الصحيح

• (حرف ابا الموحدة) •

بقية الراشد في شرح العقائد فارسي • ابلغة في اصول اللغة • بلوغ السؤل من
أفضية الرسول

• (حرف التاء الموقوفة) •

• بقية الصبي في ترجمة آثار بعض من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم •

• (حرف التاء المثلثة) •

• ثمار التكميل في شرح أبيات اثني عشر فارسي •

• (حرف الجيم) •

الجنة في الاسواق الحسنة بالسنة

• (حرف الحاء الملهة) •

• جميع الكرامة في آثار القامه فارسي • الحمر المكون من اخط المعصوم المذكور
• اصول المأمول في علم الأصول • الحطة في ذكر اصحاب السنة • على الاسئلة
المشكلة

• (حرف الخاء المجهمة) •

• خبيئة لا كوان في افتراق الايم على المذاهب والاديان •

• (حرف الدال المهملة) •

• دليل طالب الى اسرف المطالب فارسي •

• (حرف الذال المجهمة) •

• ذنر الحق في آداب المفق •

• (حرف الراء الملهة) •

• رسالة السيديق الى البيت العتيق • الروضة النديفة شرح الدرر المبهمة • رياض

الجنة في تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

الصاب المروم في بيان أنواع الفتون وأسماء العلوم وهو القسم الثالث من إيجاد
العلوم سائر المعهود في ذكر مشايخ السند فارسي

• (حرف الشين المهملة) •

شعب المجهون في ذكر مشاهير لادن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المهملة) •

ضالة لاشد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأسيس الغريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المهملة) •

ظائر الانكلي بما يجب في التفاضل على القاضي

• (حرف الهمزة المهملة) •

العلم الخفاق في علم الاشقة فاق • العبرة بما جاء في الفسز و التمام اذ والمهيرة
• هون الباري بحل أدلة الجنان اربع مجلدات

• (حرف الفين المهملة) •

فمن البيان المورق لمسات البيان • فنية انباري وترجمة ثلاثيات البعاري

• (حرف القاف) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربعة مجلدات • فتح المغيب بفتح الحديث • الفرع
الذائي من الاصل السامي فارسي

• (حرف القاف) •

قصص السبيل الى ذم الكلام والتأويل • قضا الارب في مسئلة السب • قطار
التمر في عقائد أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس بما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

• (حرف اللام) •

لف التماس على تصحيح ما تمهله العامة من الاطلا • لقطرة الجلال • لسان
معرفته ساجدة الانسان

• (حرف الميم) •

مشير ساكن القرام الى دوحات دار السلام • مراجع الفولان في تذكارات ادياب الزمان
• هذا المختار شرح بلوغ المرام باللسان النصارى • منهج الوصول الى اصطلاح
أساليب الرسول باللسان النصارى

• (حرف النون) •

يل المرام في تفهيم آيات الاحكام

• (حرف الواو) •

الوشى المرقوم في بيان احوال الامم المنشورة ورسمها والمنظوم وهو القسم الاول
من ايجد الامم

• (حرف الهاء) •

هداية السائل الى اداة المسائل بالنصارى

• (حرف الميم) •

بقة اولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار واصحاب النار • اذا ما وقع في السانى
والى الاثنى في الزيادة والتوجه الى تصنيف • كتبته في وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا
الوان مع ما هو فيه من الامتثال وقد آن ان تنقبض جواد المصلى عن الطراد في وصفه
فان السكلام فيه بصيرت باز وعباب زئار وفيما ذكرنا كناية لاولى الالباب والله
الموفق لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرمه الشريف
رحمة ربه الكريم البارى • حسين بن محمد بن السبى الانصارى اليماني الساكن
حالا ياذنهم وبال حرم الله من الزوال وصلى الله على خير خلقه وناتمى رساله محمد
والله ربي • من بعده وشرف دكره وسلم بنار شيخ غفر له سنة ١٢٩٦

(تقارير في الاقطار على عون الباري وتبيل الاوطار)

الحمد لله الذي جعل من هذين الكتابين نعمة طيبة ههنا وازدهى من روضهم بالانوار
بجمع بينهما قرطه ما بين ايهما جهالة العالمه واخاضل الادب والنبله فمن قرطهها
بحسب المشكالات بشواقيب افكاره وبحسب العاروس يندفع لوامع انظاره الحسبه
الكامل والتمير الناضل حضرة الشيخ محمد السببوني ارشد
الاعلام بالجامع الازهر فله دوره كيف وثق وسهر وهالك
فائق مبانيه ورائق شائق ممانيه

ان اجل رتبة تليقهم اعراض الصفح علينا واكمل حلية من نقاش الصفح اقربا
وايمى مائه قدله محافل الالباب وانهمى ما تشدد اليه ركائب جهافل الاذواق
ويستلظ بجملة النائق ان تفضل على الانسان بالاكائه المتواتره وذكره الاثنى
ان اجل عنه بالبيان باطنه وظاهره وهدهد لنيل الاوطار كما يجب ويختار وصلاته
المتصلة وسلامه المسائل وتبطلاته المدكوله واكرامه الذى لا يتعدى بكنهه شجل ولا
متصل على من انزل عليه كتابه الكريم وارشد بعون الباري الى صراطه المستقيم
واثبت له الخلق اناره واقتنت اخباره وعلى آله واصحابه خير آل واصحاب مارتق
بكمال حسن الطبع يجمعهم الى الصواب (وبعد) فانا كان من اكبر منة الاشتغال
بكتب السنة اذا تمسكتم امة فبكم بالسبب الاخرى والعمل بهما هو التقوى
والاخلاص في السر والنجوى وهذا من الله ففضل كبير وشيخ كثير وكان من اعظم
من يعزهم العتف ومن بصرها انهم اغتدق وباع غاية الارصود اليها ونه ابله لكانه
لا يمكن الاطلاع عليها من لا يقابل بمثله فضلا وشرفا وحسب العين به كالا وكفى شيخ
الاسلام والمسلمين والنجية في الدنيا والدين الاسلام اذ محمد بن علي الشركاني عتقه الله
ثم على باشا همداني دار التالى الجند المطاق والظاهر الذى هو اعظم موفى من افق
عمره في اسما السنة المحمدية والاشهار الصيغة النبوية حتى اني في نيل الاوطار
من امير امتي الاخبار الشاهدة بالتقدم عن سواء وعلموه على من دناهم ولعمري
اقدابني له الخ كراجل وانه على فضلا كبر شاهد كما قبل

تلك آثارنا ندل علينا فانظروا بعدنا الى الآثار

كيف لا وهو الكتاب الكريم والسفر العظيم المجزات آياته غير المتشابهة بجهلكه
فماذا يقول الواصف والكل عند حده واقفا

وعلى تقديراته فيه مدحه يفتق الزمان وفيه عالم يوصف

فما اعظم مؤلفه من مؤلف قدا جاد وما كل من انفق بالاراد وكم ربي كثيرين من
الائمة الحقين وكافة الكتاب وهم عنوانه وانتم الانسان وهم لسانه وكفى بتبليذه
العلامة الهام من همام والفهامة الامام من امام الملك المؤيد صاحب العزم المؤيد
ابن الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البغدادي من لا يوازيه في فضله
موازوا ان يباري ببحارى من عم فضله واشتهر عدله وجمع بين ابهة الملك

وشرف العلم وساد في قومه بالعدل والعدل من عالم فاضل وذلك بحاصل في المفاصل
 عند اذسام معاركة الانهم كمل في البيان من فصحين وعلى بعد انقطاع النبلاء
 منه بالنقل لغير اليقين وتاهيلك من كل فن استخدام وبالوع المرام وحسن
 لما كابل الكرامة من دايمل على انه صاحب التقدم والامامة وكيفية ولا وبغية
 الرائد وهو المبدأ في كل فن لكل طالب فاضل وهكذا هكذا تكون الملوكة في الممارف
 وحسن السلوك فدهر كاطاعات وحسن اتبعات وابطال ابتداعات في
 احكامه ثالث العسرين وانراق ايامه ثالث النهرين ومن له مسئلة الاستواء على
 الكالات والادراك المساليس له من المعاني غايات فحجب هذا يخرج الوصول ونيل المرام
 والوع السؤل ولاغر وفي الزرع الذي من الاصل السامي وبالجملة فان له الجنة
 والموعظة الحسنة وكفى بهون الباري من كتاب وفوق فيه الى العوالم كتاب يعجل
 في اثباته وحسن اساليبه عن الظاهر ولا يساعده على الاساطة بوصف طاف ترا لبيبه
 تعبير ستيق بان يسطر بالزور على صدور راسلور كتاب عام الانتفاع شاهد اوله
 بانه عظيم الاطلاع والماسار في الخافتين مسير النهرين وفهمه الله الطلائ من كل
 باب اعنت بطبعه اعموم نفسه نايح الالك الشكال شاهجهات يكلم ما حكمهم وبال
 الحمية ومن هي من الحاضرة الساطانية سرور الملك المشار اليه والمعول في استقامة
 ما كره اعليه واقتت على طبعه منها احسانا ونفعا لارامه انا والماسرقت شمس
 كمال طبعه به امش نيل الاوطار وكان له حاية كانه سوار قات ورسا ذلك والله
 اعلم بالصواب

سدد ثلثا بسلاسل الاضمار • • • • • معربات عن اطلب الاخبار
 عن نسيم الصبا ولو كان معسلا • • • • • لاعتن البان بن ندى الزهار
 رافعا حسنه عن ابن كثير • • • • • راويان مشار في الانوار
 من خطيب الاميار لابن ربيع • • • • • عن زهير في منبه الاخبار
 عن شقيق زاهية منه • • • • • حساده عن مسلسل الاشجار
 من جنان المنور عن اولو المن • • • • • فلو من من اعقدت الدراري
 أن نيل الاوطار وفي شرح الصمد وطبعها انسابهون الباري
 فبنيل الاوطار ثلثا هراما • • • • • ثم في جمع سنة المنتار
 نصرت جمع مسائل للشو • • • • • كافي فيهما لها أعز انصار
 ففدا الصمد منه بالشرح منضمنا اليه • • • • • نرائن الامرار
 وبعون الباري تفصل صدق • • • • • وفي شرح اختصار الجازي
 شرح ذي الاقتدار في العلم ذي ما • • • • • لك به وبال اغر الخبار
 ووفت بالجميل زوجته في • • • • • طبع منظوم هذه الاستعار
 حكتات صرف ما اليه دعا لما • • • • • لالتزام من فضاهها الدرار
 بلحز الله بامه من شمسيرا • • • • • وحيا هم منازل الابرار

وغدت في القساة صاحبة نور • قرجال الافعال ذيل النصار
 كتب في الحديث أغنت حديثا • عن قديم من سالف الاعصار
 قد قتل بطونها بحوش • كغسل معاصم بسوار
 فلي العترة في عذار شجبا لطبع منها الذلعة • عذاري
 نسي كل حسن في مساو من طبعها • ليس الامن من بالمستعار
 ولدي أن تكمل الطبع فيها • وتجلي الكنا في الضمار
 واستنار الوجود منها بما قد • شجعت منه طاعة الافار
 قلت فيها قت فارخ بطبع • وقت ذيل الاوطار دون الباري

٨٣ ٥٥٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٢٦ ٢١٤

سنة ١٢٩٧

ومن قرنها العلامة أو أنه وفهامه ثمانية صاحب الإنشاء الاستاذ بقول الألباء
 حضرة الشيخ هو ود العالم التقى الأبرار أسد أعيان مدرسي الجامع الأزهر
 ولقد أحسن المقال وأبدع فيما قال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله الذي مننت علي بما جيل الأوطار ونشكر له أن أحسنت الدنيا بما أنشأه
 الأذهان من جليل الأسفار وأوصلني رسالتي إليك المرسل بها هو أجمع من نيرات
 الدراري وعلى آله وأصحابه وأتباعهم المستعدين على اغتنام المقاسم بعون الأبرار
 • (أما بعد) • فإمامنا الله إقطار المصري من جليل الكتب المرسل من الأقاليم
 الهندية أربعة كتب جلية المقادير عظيمة الاخطار جامعة ما تنور في بطون
 الأسفار من السلسلة النبوية كآله بما نشأت من نفائس الطريقة الحمديه مبرزة
 ما أكتن في أكنة الدفاتر الغريبة مخزجة ما اجتني في بطون الأسفار الجبية مع تحقيق
 للمقاصد وتنبأ به لا كدار المراد وتمذيب تهذيب أعطاف المنقول طربا وتلقيح
 تقضي منه الآداب عجا وكشف لأوسدها منصف الامام الكبير والقديس في كل
 شطير البالغ في كل فن غاية الامنية الزاهد الورع السفي ابن تيمية وثانيها شرحه
 الذي جمع فأدري واسم مقصده أصلا وفعلا للإمام الجليل والآية المنور الآتي
 فيه بما يطرب المنان والمنازل فاضل الأقاليم الغنية العلامة الشوكاني وثالثها
 التبريد الصريح للجامع الصريح تصانيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه
 الشارح لاصدور المنصور فانيك بمجائب مهمات الأمور السالك في جادة السبيل
 بما هو أجمع وأجبر من التبريد المسلول لحضرة الامام الجليل السيد محمد صديق بن حسن
 الحسيني النجفي البصري قرين السيد المهنشمة المعظمه فواب شاهيدان بيكم التي هي
 بثلث الأقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها القلم من جزيل البكياسه وحازته
 من جليل الملمعة والسياسة والايمة التي تفردونها الاعناق وهي خاضعة والمهابة
 التي أبنت كل غنم من ملابس الانقياد من الفجاج الشاسعة والشغف بحب المنافع
 العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الخيرية أصدرت أذننا الصكوك
 بطبع الكتب الأربعة المذكورة فارسلت أهاضر وظيعت بالطبعة الكبرى في
 أحسن هيئة وأجل صورة فجزاها الله عن صنيعها المرسل جداول النفع في كل واد
 والمدني للبالى ثمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين
 قاله بنيه ورقه بقاء خادم العلم النبريف بالأزهر مشهود العالم

ومن قزله الودعي الذي شمت له ان البراهمة بانه المشار اليه في ميدان الفساحة
والبراهمة الرافلي حال العلوم المتخلي بصل المنطوق والمفهوم حضرة الشيخ
محمد عبد الرحيم أسعد الاعلام بالجامع الأزهر لازال شاعرا بالمعروفين
بقرائد الجواهر وهالك عقده بانه الابهي ورشيقي
معانيه الاطيب الاشمي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

محمدات بلا لا أنواره وتشرق من نيل الاوطار اقماره وتضلي بروقه السمار وتضلي
باسنانه منق أشبار صفحات الدهور وملاحة وسلام على السيد الظاهر المستقدم
أبرار دعوت الباري وعلى آله وأصحابه الأيوبي الضواري ما أسندت الاحاديث اليه
وما ألقت البلوامع الصعبة في الامه * (أما بعد) * فقد سرحت العارف في روضات
المعاني ونعمت الفكر فيما أبرزته يد الكرامات ونظمت عقوده بأوهية
أفكار الابداع وتلقت العصر بنظم فلانة الاشمع الأوهو شرح الحديث
الذي اشتور صيته في الآفاق وجمع من المحاسن والدقائق ما يقتضي بالسابق المسهي
بذيل الارطام من أبرار منق اشبار فاذا هو طارز بالجوهر على صفحات السمار
لما سوى من الحقيقة الرائقة والتدقيقات الناقصة الناحية للسودور حيث
أردعه مؤلفه من المقاصد والقوائد والوارد ما لا يدخل تحت صدر ولا يتخطى
بمنها أحد من أهل العصر كيف لا وه مؤلفه بتهدد الزمان نادرة الاوان
الامام المشتهر في الاصول والشروع المتفني في كل الفنون كاشم - دلنا - انه بالجه
وتهانيفه المهمة المرموقة بالميون شيخ الاسلام وتاج الحقين نايبة زمانه سيدنا
ومولانا لهامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني قدس الله روحه بجمه بجمه شير الطاق أجمعين
وقدم فيه من الاحاديث الواردة الصحيحة ما لم يترعاه الامام العلامة أبو البركات محمد
الدين عبد السلام مصنف المكنى العتيق (أبرار منق الاخبار) الذي أفرغ فيه كل
القريحه وجمع فيه الاحاديث النبوية المشقة على أصول الاحكام التي هي مستند
كل امام وبالجملة فهو والشرح السابق في الميدان بنظر اليه با كبير الظار ذوو البصيرة
من الذم - بلاه ذوى القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة
بولاقي الميرية الكبرى المستكملة لجميع الادوات فيم زينة اجزاء على غاية من التخصيص
والاتقان نفع الله به الامم على مدى الازمان (وقد زاده) رونق او بسم الله الرحمن الرحيم
ما زين هوامشه والبارر بانواع اللطائف والتحققات الغرور من الشرح المسمى
بمعون الباري لحمل أدلة الجنري على التبريد الصريح للاحاديث بالجامع العتيق
المشتهر بالزبيدي مختصر البخاري وهو شرح لم يشبع على منواله ولا يترك أحد
على مثاله فهو أعذب من الرشيقي على مناداة الرقيق واهتمام الورد على سبيل
الورد وأنهم من ثمر الرياض وأعلى من النامات المراض لندوى من الدقائق
وأبرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصر بين من المدينين والواقفين فانه أيات

مخدرات الأفكار وأبرزها من الأفكار وبجميع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق
 بالتميز من المذاهب مع غاية التحقيقات والقواعد الاموية والفروع الاجتهادية
 فلا يدرك ثأوه الفحول وقد برز في الوجود على كل طبع وأجل وضع مأمول
 كيف لا ومؤانته العلامة الاوسد العلم المشرّد شاعة الفضلاء المحققين ونادرة أهل
 العصر أجمعين الذي يرجع اليه في المشكلات ونشد إليه الرسل في المهمات
 الجامع بين الفضيلتين فضائق العلم والنسب الشريفين الحائزين بقى السيف والقلم
 ذوالدولة والمزلاتم السيد الهمام الامجد المؤيد بنصر مولاه الباري الشريف
 السيد أبي الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسيني القنوبي البصري ملك
 ملكهم وبالسلاطين الافكار الهندية حرسه الله وبالله الاماني بجاه خير البرية فهكذا
 تكون الملوك وهكذا يكون صراطها المستقيم المسلول من الاشغال بالعلم الشريف
 وحل الشريعة الغراء التي ينال بها كل قدر منيف لانهم السكواكب المقتدى بهم
 ان أنات الاقمار الهادون لامة الذين ينال بهم كل عز ورفعة ونفاز كفايل في هذا
 القليل

أنتم لا وري كواكب علم • في اقتداء ان ثبات الافكار

يا صاحب الله دولة قد حوتكم • كل عز و زاد فيسه النصار

وتان طبعه تدين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على حارفي ذات الشمال
 التسمية الشقية ربة النوازل والنشائل التي ديدنها حب العلوم ونشرها ما تنفع في الدين
 والديان ما تملك الرسوم فتسند ظهرت نسائهم في عصرنا وعادت بالنوازل العجيبة
 على أهل عصرنا فهي صاحبة السعد والحمد الاثيل الوارثة السيادة عن اصولها جليل
 من جليل الشهيرة بحسن الاخلاق والتسليم السنية وكل خصلة من خصال الانبلاال
 الملكة المنعمة والرياسة العظيمة نواب شاهجان بيكم ما كنه مدينة بهم وبإل ادم الله
 عزها وسعدا ونفراها وشجدها ووفقه الى أمثال هذه النماذج التي تذكركم الى مدى
 الدهور وتعالجها الاجور وترافقها على السمور وبمماسل غمام طبعهم المجهتاد
 العلامة الفاضل والرحلة الكامل الحائز كل خصلة عالية المحترم الشيخ أحمد الباي
 الجاهلي أسد الفضلاء الازهرية وليل نشفة هذا الكتاب نعم الله الماقتصد ولا زال
 يشر بين أظهرنا أمثال هذه العوائد ما تنفع المرام وقاح مسلك التمام وصلى
 الله وسلم على سيدنا محمد وآله من واسطة عند النظام وعلى آله وأصحابه بدور اقام
 النكير الى الله عز وجل انه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطهطاوى

خادم العلم الشريف بالازهر المعمور

ومن طرفه سمعته المطابقة وكذا ما عرفت والمعارف بمهجة الادب وأوسع
البلاء أحد مشاهير الجامع الأزهر الجليلي الشان حضرة العلامة
الشيخ أحمد عبد المتقي رضوان وهاله لا يذيل سلافه
وشذى عبيد أعرافه

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

نحمدك يا من من علينا بنيل الاوطار من أسرار منتهى الاشجار وبعثت على رأس كل
مائة من السنين من يهدد لهذه الامة أمر الدين والملة والسلام على سيدنا محمد
المبعوث بالدين القويم والشاق برئال سديته كل قاب سقيم وعلى آله الذين نصروا
دينه بهون الباري فتعق بحدوث مدسهم كل غادوسارى • (أما بعد) • فان أجل
العلوم نظرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة السنية وارتبط بعرفان أسرار
الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد دعائم الشريعة وشييد معالم مبادئ الرفيعة
واحياء ما اندرس من شهادت الدين واحدا من ضل عن طريق الحق المبين وقد قضى
الله هذا الاصر في كل عصر من يقوم في تأييد الحق بصلواته النضر وكان عن قيسه
الله تعالى اهـ هذا الامر الوزير المثل الرفيع المثل الامامان اللهـ امامان والامان
الامان والامان الكمالان والامان الامان والامان الامان
والامان الشان اللذان هما على موارد مناهل العلوم وان افترقا بالتعظيم
والعلم بحقائق وفي ارتضاع سدى المعارف وارتشاف كاش المعارف أنوار
لديمان فهما كالنور قد ين ولا أقول كأنهم كالنور لاني فلا يكا ان في فضيلة يلتزمان
وكل أخ يفارق اخوه • اعمر أهلك بالانوار قدان

وهـ المالك المؤيد من الله تعالى بالحنكة السارى أبو الطيب صدوق بن حسن بن
على الحسيني القنوبي البخاري واستاذ الممنوح من ريد بنيل الاماني شيخ الاسلام
محمد بن على الشوكاني فاما ما دل فقد شرح كتاب التفسير المصريح لاحاديث الجامع
المصحيح بهـ هذا الشرح الذي ايس كنهه كتاب واقصد آت فيه من علوم السنة بالهيب
المجيب فذاق كل وجيز وسيد طوبى سيد ودل على ان مؤلفه الجليل المصنف
وان له في همة الاطلاع اقوى يد وأوسع باع مع فهم كالسحر الخلال علم يخطر
نظيره لاحياء الوماء هون الباري لحل أدلة البخاري فقه دره ما عرفت بالمقرون
والامان والامان والامان والامان والامان والامان والامان والامان
صنعة المنكح فمناظرك بلم انضم الى ملك وساطته فمناظرك بلم انضم الى ملك وساطته
فهذا علمه رونق العلم وسعد • وهذا علمه رونق العلم وسعد

فلا أسرم الله المسكين من أمثاله وأما الله بجميع ما ربه وآماله وأما الله بجميع ما ربه وآماله
كتاب المتقي للعلامة شيخ الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الامام بهـ هذا الشرح
الذي سماه بنيل الاوطار من أسرار منتهى الاشجار الدال على سديته معرفته بسائل
الاسلاف والوفاق وقوة استنباطه واستنباطه فمناظرك بلم انضم الى ملك وساطته

لعمان بركة الاحمداني وتنسكب في قصصه سيل شوارده دموع الايمان وتسابق اليه
فرسان القهصيل فلا يجد كل الى ليس له من سيل
وتب تسقط الاماني شمسي • دونهما راء من وراء

فلقه من امام جليل وجره امام نبيل آدم الله عليه حيث احبته وشبه له مقوله
ونشره وقصاري الامرات ليس له الذين الكتابين قلير في هذا الباب عند ذرى العتول
الذكينة والالباب الكثرة فوائدهما مع شدة اختصارهما بغزى الله مؤانيسهما
أحسن الجراياح امانه الوافرة وجهناهم في دار الانارة

الله الله ما ابقى انما طمعا • وما جونا من افضاله وقعا
أبيل الاوطار يتي به طاب • كاذو هذا بعون الباري قد شنها
ما مل ما ألف الشوكاني قطرو • ولا يمشي البشاري حمرة •
كنى بكل دابة الا ان صاحب • أبيل من كان بالعرفات مطاما
لله لله من حبرين فاحش • وفي • الله لا يدرا • ما طاما
لله لهم قديم ما يدين • ما • جوا • ما الله خير بالذي •
يا ابن الكرام الاتذوق تبصر ما • قد • ذلك لما را • كن •
والله مع في • لا تعفناك رفته • قد ألباس من • الى القهقهة •
فتات • • لا طيبها أوزنه • بمنزلة طيب الاتقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠١١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧

وهذا ما قرطه سماه أديب عصره واشوقه سلافة عصره بهجة الوقت وبهجة الزمان
العلامة الأمامي عثمان انندي رضوان

والشمس وضحاها والتسمرا ذان لها ان كلا من هذين الكتابين كتاب مسطور
في رق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه وهل يأتي مثله الزمان أو هل أتى على الانسان لا والذي خلق الانسان علمه
البيان اقدار رب بنهامة يعرب وقطان واقام على وسره الاجاز آيات يمتاز فان
لم تصدقوا به فاقوا بعشر سور مثله منتريات فلعل مؤلفه بلاغة يجب التسليم ويتعين
الاتقيا دار اليه فساد من كل ذي قاب سليم فهكذا هكذا ~~تحتون~~ كتب الاساطير
النسوية وهكذا في عرائس البلاغة شتى في الحلال العشرية وهما في
الحديث غاية وفيهما الكفاية أو هل بعد نيل الاوطار يكون اشق ما انتظار وبعون
الباري هما باوغ المرام لا فيضلاء واقتضاف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين
وهو انهم سما من مؤلفين فلهذا الاستعداد الشوكلي قد سار به في الركب اليماني
وامرئ فيكم في العلم فقادونهم ولو تروا الدهر يغير ابي الطيب المسبق ما شنع فما
هو الا بحيرة طيبة احبها اثابت وفردتها في السماء وسقمتة كما تكون الا بان تكون
الاباء ولما ليس نيل الاوطار بالابيع حله الجميلة وغدا بعون الباري كأنه البدر
وهوله الهالة فانت مادح حسن وضعهما ومؤثر شاعرا طبعهما وان لم اكن من فرسان
هذا الميدان وأنا القدير اليه سبحانه عثمان عبد الغني رضوان

سابع اليمن بالبراعة وفق • في رياض من البلاغة غنا
مسير بابا في جميع احادي • ثم قد يجازي فرادى ومنه في
حيث نيل الاوطار بالطبع والى • مشرد الى الجلال حسا ومنه في
بعد نيل الاوطار ما من كتاب • في جميع الحديث وفيه في
للامام الشوكلي بدل متسا • من امام والكل منه أدنى
من يضاهي بحمد اغدوني • وعليه في حكم الذكرائي
بالكتاب المبين جامرنا • حين أن جاء فابده آمنا
واستقار بدوره بسناها • فازاحت ليل الجاهلنا
وأرتنا صوغ الاماني عتودا • وعلى حسن سبكها عودتنا
لم يدع مجرزا محمدا لا • جاءنا منه مظهرا ما استنكا
وبه تشيقي الحق كم فدارنا • من هذين الزشاد اياوفنا
شرح الصدر شرحه له ياني • بهمان في اللطف تشجي المعنى
يسترق العتول منها بطرف • مسير الحسول لبراعة قنا
قد كساه الطبع الجليل جمالا • وبعون الباري قد ازداد حسنا
ان عون الباري عليه بهاء • هالة البدر في كمال واسق
أو سواريز هو بغانية أو • ثمرات من فوق غصن حبي

ياله ياله ~~مكتوبا~~ ~~مكتوبا~~ • ايمس مافي الزمان يصحبه وزنا
 مايداني من الحديث بدني • بيدان الامع ايسه تنسني
 جز ذيل الفشار هبما على ما • مستف الفير من قديم واعني
 ورواه كما هلمنا ~~مكتوبا~~ • بعصم الانسناد فضلا ونا
 ما هيب وانه للسيف • راني العايب الذي يسل سانا
 وتعالى كما ترى من تقدير • في سماه الكمل وازدادينا
 صادق الوعد بالوفاء منه ما • وأبو العايب المسمى المكنى
 من سامه في الملولك جيب • وهو ابن الحسين يانسم لينا
 لم يدع في الانام عدلا كبرى • ولدى البلود فاق معناه معنا
 ما يجاريه من يباريه الا • صير الهام منه للسيف رهنا
 من صا كيه في الوري وهو فرد • شاديت العلا وأسس ميبقي
 ابدل النقي والفسال رشادا • وكذا الطوف في نواحيه أهدا
 وتبا هت به به سو بال لما • فرض العدل منه فربا ونا
 وبعون الباري بدوم علا • لالى غاية وما هو يقين
 مدرأينا منه بالابيع قانا • أدرك الابيع منتهى ماقين
 مات شاهجان بكم فيه • انه في كل السماء لك بعني
 فاعتت بالانفاق طبعه اهليه • ايمس الجميع دون استننا
 بالهام ~~مكتوبا~~ بهم وبالصارت • مستنونا في ارتقاءهم في
 أسكت في احكامها واقامت • لاهم الى قيام العدل رنا
 والحسين بنت به نسيم كنوا • قد اقامته بالزيادة حونا
 وكفى شهادا أقوى دليلا • بالكتابين لالذي قد قلنا
 فنبيل الاوطار كان مرادى • وبعون الباري أرى المنين
 وهما في الحديث أعلى وأعلى • أبوازمه السوي لا وأنى
 ابسا طبعها سلة الحسن لما • مع الدهر بالذي كان ضنا
 ثم لما تكامل الطبع لطنا • فيه ما بالغ النهاية حسنا
 قات في نار يحيم مايت شعر • راق شكلا ورق ميني ومهني

طبع نبيل الاوطار انتهى بخير

٨١٢ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الباري به راق عينا

١٠١ ٣٠١ ٠٠٧ ٢٤٤ ١٢٦ ٥١٨

سنة ١٢٩٧

(وليعرض فضل الله الذي تشریفه الله من النادر)

على نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار

«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

الحمد لله الذي شرح عوارف السنة النبوية مدد رايه وروح به، مع
أساد بها الطيبة أهل وداده وأحبابه، فسرح سره ربه في باض روضة قدسه
وثباته أحمد على ما وفق من رشاده وأمدى من آياته وأشكره على فضله المتواتر
الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه في
صمدية بهز كبريائه موصل من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدرجه
في سلسله خاصته وأحبابه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بعيسى القول
وحسنه راحة لاهل أرضه وسنانه الماسية لامتناق الموضوع بشوارق بوارق لآياته
فانشرت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أنوار شريعته وآياته على الله عليه وسلم
وعلى آله وأصحابه وخلائقه (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم
العلوم قدرا وأرقها شرفا ونفرا اذ عليه بني قواعد أحكام الشريعة الإسلامية
وبه تظهر تفاصيل عجالات الآيات التوراتية وكيف لاومد ربه من لا ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى يوحى فهو المنسبر لآب وانما ه نفاى النبى لانه عن ربه

وان كتاب نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للامام الربانى والحافظ المحدث
شمس السنة وقامع البدعة يمدى على الشوكلى اليماني الصنعاني قد أظهر من
كنوزها الميراث العاليه ابريز البلاغة وبرز حازقة صب السبق في ميدان الجراحة
وأحرز وأتى من الثوائد بما لم يسبق اليه ولا عرج أحمد عليه فاندر ديكثرة فرائد
الثوائد وزوائد الوائد فلذا يرجع على غيره من كتب هذا الفن وتحررت بالثناء
عليه أسن اولى التحقيق والتميز والاطمئنان الشوق الجارز بسد الطوق الى
الوقوف على هذا الكتاب واستبلاء مرائس فوائده الخفية في فضول الابواب لاسيما
نيلاء العصابة الحديثة اولى الآراء الحديثة والاخذ بالاف السنية والميل الى بلاد
الهند متبيرا ولا أحد له من ماله منذ كرا وعز وجوده في هذه البلاد واعيا
طلابه طلبة الحديث الامجاد حتى انقضت دون مرهم أبوابه وبجرت عن كنياسه
ذات يدهم وتعدت اسبابه في نذرت بجهت عناية مولانا الامام والسيد الامام
أبو السباعين الحائز لشراف صدر العلماء الاعلام المسنين وعدة المحدثين المندمين
شريف القهار عظيم المناد الذي اقتضت به بهويان على جميع الافطار وانتشرت
بوجوده علوم السنة والآثار الثواب والنجاة أمير الملائكة سيد صديق حسن خان
بمادر لزال مشر فاجد كمال الباهر الاوى والاسبق بقول القائل المتأخر

أنته المظلة منقادة ه اليه تتجوز أذياله

فلم تلم تصلى الاله ه ولم يك يصلح الاله

المقتضى ليل هذا الكتاب بالجد والاحتماد وبذلك فيه تنافس الاموال الجلياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد بن الحسن الانصاري العمالي بلغه الله جميع الاماني
 ببذل وسعه في التصحيح عن ذلك الطالب الى ديار العرب فلم ير الشرح المذكور مشعرا
 همته الى الفحاح ذلك المرام وبذل وسعه وسعيه التام الى ان يسر الله به دره من
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق لخدمة تصحيحه مقرونة
 على مؤلفها من رتبة بعض المسامات وزيادات اثبت بقلم مصنفها فلما وصل الشيخ
 حسين المذكور من ديار العرب بهذا الشرح الى هذه الديار وتعمت برؤيته الانظار
 تنافس فيه المتأفسون ورغب فيه الطالبون واستشرفت اليه نفوس كثر من
 العلماء والاشهاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جميع غنير من الاذكياء والقبلاء ومن
 سبب انه نسخة واحدة ولا يسهل الكل طالب وراغب عموم الفائدة مع كبر حجمه
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يتم تنفعه لاجل باده الا يتيسر طبعه ليشدها
 كل عارف من قرأت فوائده بعد تنفعه ولما وقفت عليه رتبة الحسن والجمال والقيمة
 شمس القبول ما كثرهم ويا من تمت بالثناء عليه الانواء وبافت من كل وصف
 جميل منتهى نواب شاهان يكرم صاحب ادم الله تعالى اقبالها وبارك في اولادها
 واحسانها عن اهل ان يلج مع فارسيتها الى دار الامانة العاصرة الزاهية الزاهرة بمروسة
 مصر القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفذايلها
 منذ اوردت ما تورد ايم تنفعه ويتنفع انفعه ويتيسر على الطالب تصحيحه ويتفتح
 لكل طالب وراغب طريقته وسبيله فلهذا ان يكون ذلك انشراؤا كرا اذ هو المفضل
 الاعلى بالليل والمفضل الاسنى بالليل فلهذا مع الجاه في هذا الزمان غرة ولله دور
 به انشراح ولا يكون قرة حيث طبع على الوجه الرضي الجميل وقبول حتى تنفع على
 نسخة مصنفه انا به الله الثواب الجزيل والحمد لله الذي به تمت المسامات وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

* فهرسة الجزء الاول من نيل الاوطار *

صفحة	
١٤	(كتاب الطهارة)
١٤	* (أبواب المياه) *
١٤	باب طهورية ماء البحر وغيره
١٩	باب طهارة الماء المتوضأ به
٢٢	باب بيان زوال تلخيصه
٢٥	باب الرد على من جعل ما يفرق منه المتوضأ بغيره لوجه مستعملا
٢٦	باب ما جاء في فضل طهور المرأة
٣٨	باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة
٣٤	باب أساس زيارتهم
٣٥	باب سور الهوى
٣٧	أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها
٣٧	باب اعتناء بالعدد في الرلوغ
٣٨	باب ما دللوا على تركه وعن الأثر بعدهما
٤١	باب تعيين الماء لأزالة النجاسة
٤١	باب تطهير الأرض النجسة بالمد كثره
٤٤	باب ما جاء في أشد النجس تصديه النجاسة
٤٥	باب دفع بول العلام إذا لم يطعم
٤٨	باب الرخصة ببول ما يؤكل كله
٥١	باب ما جاء في المذى
٥٢	باب ما جاء في المنى
٥٥	باب ما لا يشترط له سائر ما لم ينجس بالموت
٥٦	باب في أن الذئبي المسلم لا ينجس بالموت ولا نحره وأسرأوه بالدمه ال
٥٦	باب المني من الانتجاع هو الدم لا يؤكل كله
٥٩	باب ما جاء في تطهير الألبان
٦٢	باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ
٦١	باب ما جاء في أنسج تطهير الألبان
٦١	باب في بيان ما لا يؤكل من الدواب
٦٥	(أبواب الأضحية)
٦٥	باب ما جاء في أذية الأضحية والفضة
٦٧	باب التحريم عن التضحية بغير الأضحية
٦٨	باب الرخصة في أذية الضحية ونحوها

باب استصحاب مخيم الاواني	٦٨
باب آية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام الخلفي)	٧٠
باب ما يقول المختلي عند دخوله وسروجه	٧٠
باب ترك استصحاب ما فيه لرافقه	٧٢
باب كف المختلي عن الحكم	٧٢
باب الابداد والاستدلال للمختلي . الشذاه	٧٣
باب معنى المختلي عن استقبال النبي (زوا) تدبرها	٧٤
باب يجوز ثلاث بين البنيان	٧٨
باب ارتداد من كان الرنور ما يكره المختلي فيه	٨١
باب البول في الزواني للحاجة	٨٤
باب ما يباح في البول قاهما	٨٥
باب وجوب الاستنجاء بالبحر أو الماء	٨٨
باب النهي عن الاستنجاء بدون المذلة النجاس	٩١
باب في الخاق ما كان في معنى الاستنجاء بها	٩٣
باب انه من الاستنجاء بالروث والرد	٩٤
باب النهي أن يستنجى به يوم أو يومين	٩٤
باب ما يستنجى به الجحاشه	٩٥
باب الاستنجاء بالماء	٩٦
باب وجوب مقدمة الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السوال وستن الفطرة)	٩٩
باب الحديث على السوال في كرمات كرمته	٩٩
باب قول المنونى بانه عنده عند المنفعة	١٠١
باب السوال للسان	١٠٣
باب بين الفطرة	١٠٥
باب اثنتان	١٠٨
باب أخذ الشارب وامتناء العمية	١١١
باب كراهة تنقب الشيب	١١٢
باب تغيير الشيب بالحناء والكتم وشقوهما وكراهة المواد	١١٣
باب يجوز اقتناذ الشعر وكراهة وانه باين تنبيه	١١٨
باب ما يباح في كراهية القزع والرسوخة في حلق الرأس	١٢٠
باب الاكالة والادهان والتدبير	١٢١

باب الاطلاء بالنورة	١٤٥
(أبواب صفوة الوضوء فرضه وسننه)	١٤٦
باب الدليل على وجوب القيمة له	١٤٦
باب التسجعة للوضوء	١٤٩
باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده اليوم الليل	١٤٢
باب المضمضة والاستنشاق	١٤٤
باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين	١٤٩
باب المدة المدة في الاستنشاق	١٥٠
باب غسل المسترسل من اللحية	١٤٢
باب في أن اتصال الماء إلى باطن اللحية الكفاية لا يجب	١٤٣
باب استحباب تقديله للحية	١٤٤
باب تعاهد المأقين وغيرهما من غصون الوجه بزيادة ما	١٤٦
باب غسل اليدين مع المرفقين وإزالة القرة	١٤٧
باب فحصر يمين الخاتم وتعميل الأصابع وذلك ما يحتاج إلى دلالة	١٤٨
باب مسح الرأس ثلاثا ومسح وجهه ومسح يديه	١٥٠
باب هل يجب تكرار مسح الرأس أم لا	١٥٣
باب أن الذين من الرأس وانهم لا يمسحون بها	١٥٥
باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما	١٥٧
باب مسح العذفين وانهم من الرأس	١٥٧
باب مسح العنق	١٥٨
باب جواز المسح على العمامة	١٥٩
باب مسح ما يظهر من الرأس بما لم يمسح العمامة	١٦٢
باب غسل الرجلين ويان أنه الشرض	١٦٢
باب التيمم في الوضوء	١٦٥
باب الرضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ما جاوزها	١٦٦
باب ما يتول إذا فرغ من وضوئه	١٦٨
باب الموالاة في الرضوء	١٦٩
باب جواز المعاقبة في الرضوء	١٧٥
باب المنديل بعد الوضوء والغسل	١٧١
(أبواب المسح على الخفين)	١٧١
باب شراعيته	١٧٢
باب المسح على الموقنين وعلى اليهوديين والمجانيين جميعا	١٧٥

- ١٧٦ باب اشتراط الطهارة قبل اللبس
- ١٧٩ باب توقيت مدة المسح
- ١٧٩ باب استصحاب المسح بظهور الخلف
- ١٨١ (أبواب نواقض الوضوء)
- ١٨١ باب الوضوء بالخارج من السبيل
- ١٨٢ باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيلين
- ١٨٥ باب الزنوف من النوم التي يبرئ منه على إحدى حالات الدلالة
- ١٨٩ باب الوضوء من مس المرأة
- ١٩٢ باب الوضوء من مس الثبيل
- ١٩٥ باب الوضوء من أوم الأبل
- ١٩٧ باب المتطهر برباطه هل أحدث
- ١٩٨ باب أبواب الرضوء للصلاة والادواف ومس المذنب
- ١٠٢ (أبواب ما يستحب الرضوء لأجله)
- ١٥١ باب استحباب الوضوء خمس عشرة مرة في كل صلاة
- ٢٠٤ باب فضل الرضوء لسبيل صلاة
- ٢٠٥ باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرضعة في تركه
- ٢٠٧ باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم
- ٢٠٨ باب تأخير ذلك للجنب واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة
- ٢١٠ باب سوا ذلك
- ٢١١ (أبواب موجبات الغسل)
- ٢١١ باب الغسل من الجن
- ٢١٣ باب استحباب الغسل من النقاء المتقارنين ونسخ الرخصة فيه
- ٢١٦ باب من ذكر استحبابه لا يؤيد بل لا يؤيد بالعكس
- ٢٢٥ باب وجوب الغسل على السكاراء أسلم صوابه ٢١٧
- ٢٢٦ باب الغسل من البهيم صوابه ٢١٨
- ٢٢٦ باب تعريم القراءة على الخائض والجنب صوابه ٢١٨
- ٢٢٨ باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنه من لا يثبت فيه إلا أن يتوضأ
- صوابه ٢٢٠
- ٢٣١ باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبإغسال صوابه ٢٢٣
- ٢٣١ أبواب الاغسال المستحب صوابه ٢٢٣
- ٢٣١ باب غسل الجمعة صوابه ٢٢٣
- ٢٢٩ باب غسل العيدين

باب الغسل من غسل الميت	٢٢٩
باب الغسل للأحرام للوقوف بعرفة ودخول مكة	٢٣١
باب غسل المستحاضة لخل صلاته	٢٣٣
باب غسل المغوى عليه إذا أفاق	٢٣٥
باب صفة الغسل	٢٣٥
باب تعاهد باطن الثوب وما جاء في تنهضها	٢٣٩
باب استحباب تنفض الثوب بالغسل الحيض وتبضع أثره فيه	٢٤٠
باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء	٢٤١
باب من رأى التثديري بذلك استحب أن يادونه ويجوز إذا لم يدر	٢٤٣
باب الاستئذان عن الأعين للمغتسل وبسبب وجوبه في الخلوة	٢٤٣
باب الدخول في الماء بغير إزار	٢٤٥
باب ما جاء في دخول الحمام	٢٤٥
(كتاب التيمم)	٢٤٦
باب تيمم النبي ﷺ بالصلاة إذا لم يجد ماء	٢٤٧
باب تيمم الجنب بالبرج	٢٤٧
باب الجنب يقيم نافلة البرج	٢٤٨
باب الرخصة في الجمع لعماد الماء	٢٤١
باب اشتراط دخول الوقت للتيمم	٢٥٠
باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله	٢٥١
باب تيمم التراب للتيمم دون بقية الجمادات	٢٥١
باب صفة التيمم	٢٥٣
باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت	٢٥١
باب بالان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وضعها	٢٥٧
باب الصلاة بعزمه ولا تقرب عند الفسورة	٢٥٧
أبواب السبب	٢٥٨
باب بناء المساجد إذا استخيفت على عبادتها	٢٥٩
باب السبب في التيمم	٢٦٠
باب من تيمم في وقت السبب بالبناء العادة والقياس	٢٦١
باب السبب في الصلاة والاعتناء بالماء	٢٦٢
باب وضوء المسبب في الصلاة	٢٦٤
باب تيمم وضوء المسبب في الشرح وما يباح منها	٢٦٥
باب إنداد من ألقى الماء	٢٦٧

بسم الله	
باب الحائض لا تصوم ولا تنسل وتقتضي الصوم دين الصلاة	٢٦٩
باب سؤار الحائض ومزاجها	٢٧٠
باب وطء المستحاضة	٢٧١
كتاب النكاح	٢٧٢
باب أكثر النكاح	٢٧٣
باب سقوط الصلاة عن النساء	٢٧٤
(كتاب الصلاة)	٢٧٥
باب افتراء اسم أو مقام كان	٢٧٦
باب قتل تارك الصلاة	٢٧٧
باب براءة من كثرة تارك الصلاة	٢٨٠
باب براءة من لم يترك تارك الصلاة ولم يتطهر عليه ينلوه في الدار وبالجملة	٢٨٢
لاهل الخائض	
باب أمر الله بالصلاة قرينة الاوجوب	٢٨٦
باب ادراك الكافر إذا لم يترك الصلاة	٢٨٧
(أبواب المواقف)	٢٨٨
باب وقت الظهر	٢٨٨
باب الجمعة أو تأخيرها في مدة الطهر	٢٩١
باب أدلة وقت العصر وأثره في الاستبراء والندوة	٢٩٢
باب ما يوجب الجمعة أو تأخيرها	٢٩٦
باب إن انما الوقت طلي وما ورد في ذلك في غيرها	٢٩٨
باب وقت صلاة المغرب	٣٠٥
باب تسليم العشاء أو الحضر على من يجهل لأن المغرب	٣٠٧
باب جواز الزيادة قبل المغرب	٣٠٩
باب في أن تسمى بالانحسار أو في من تسمى بالانحسار	٣١١
باب وقت صلاة العشاء أو فضل تأخيرها مع ما يمتنع من الجماعات	٣١١
باب كراهية النوم قبلها أو السجود فيها في صلاة	٣١٥
باب تسمية العشاء والعشاء	٣١٧
باب وقت صلاة النحر وما جاء في التأخير من أو الاستئذان	٣١٨
باب إن كان من أدرك من الصلاة في الوقت فأنه يتقرب ويؤتي المأفولة	٣٢٢
تلى الوقت	
باب قضاء النوازل	٣٢٥
باب الترتيب في قضاء النوازل	٣٢٩

باب رفع الصوت بالاذان	٢٢١
باب وجوبه وفضيلته	٢٢١
باب صفة الاذان	٢٢٥
باب رفع الصوت بالاذان	٢٢٤
باب المؤان يجهل اصبعيه في اذنيه و يلوى عنقه الخ	٢٤٥
باب الاذان في أول الوقت وتقدمه عليه في القصر خاصة	٢١٧
باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان	٢٥١
باب من أذن فهو يقيم	٢٥٥
باب الفصل بين النداءين بجملة	٢٥٧
باب النهي عن أخذ الابرة على الاذان	٢٥٧
باب فمن عليه فوائت ان يؤذن و يقيم لا دلي و يشتم لعل صلاة بعده	٢٥٨
(أبواب ستر العورة)	٢٥٩
باب وجوب سترها	٢٥٩
باب بيان العورة وحدها	٢٦٠
باب من لم ير الشئ من العورة وقال هي السواك ان فقط	٢٦١
باب بيان ان السرة والركبة ليست من العورة	٢٦٢
باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها	٢٦٥
باب الحيض عر تجزيه المذكبين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وسددها	٢٦٧
باب من صلى في قميص شيع من رتبته ومينه عورة في الركوع أو غيره	٢٧٠
باب استماع الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد	٢٧١
باب كراهية شدة مال الصلوة	٢٧٢
باب النهي عن السدل وانما يتم في الصلاة	٢٧٤
باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب	٢٧٥
(كتاب اللباس)	٢٧٨
باب تحريم لبس الحرير والنسيج على الرجال دون النساء	٢٧٠
باب ان لا يفتراش الحرير كلبه	٢٨٢
باب اباحة لبس ذلك في العلم والرقعة	٢٨٢
باب لبس الحرير للمرأة	٢٨٤
باب ما يباح في لبس النكرو وما ينسج من حرير وغيره	٢٨٥
باب لبس الرجال من المعشرو ما يباح في الاعمال	٢٨٩
باب ما يباح لبس الابيض والاسود والاشقر والمزهر والمقونات	٢٩٥
باب لبس ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والقمم من القوي	٢٩٧

باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل	٤٠٠
باب الرخصة في اللباس الجليل واخته باب التواضع فيه وكرامة الشجرة والاسباب	٤٠٥
باب نهي المرأة ان تلبس ما يهكي يدها او تشبه بالرجال	٤١١
باب التيامن في اللبس وما ية توالس استجدت بها	٤١٤

• (فت) •

(فهو مستعون البارى اهذا الجزء)

كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣٧
كتاب الايمان	١٣٦
كتاب العلم	٢٥٩
كتاب الوضوء	٣٦٣

• (فت) •

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تعريف اللفظ
أو خطا صرف وقد تركنا الخطا الذي يتبادر الى ذهن كل ناظر فيه
وأخذنا منه ما علمناه ضروريا للاخذ) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢١	٤	ذلال	زلال
٢٦	٤	فان	فانه
٨	١٢	صفة	صيفة
٢٩	٢٩	يرجع	ترجع
١٢١	٨	المحدثين	المحدثين والذاهبات
٢٥	٢٥	مشاهدة	مشاهدة
١٥	٢٨	لم يتورد	لم يتورد
١٧	٢٨	لاائل	لاائل
١٨	١٣	البحاري	البحاري
١٩	٨	تعبوا	تعبوا
٢٠	٢٦	ادا	اذا
٢١	١٩	لى	الى
٢٢	١٩	انى	الى
٢٣	٥	الافه و	الافه وبين
٢٥	١٨	لحسبكم ان	لحسبكم ان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	الترمذى	الترمذى
٢٥	٢٥	لاناديت	الاحاديث
٢٧	٢١	المصنف	المصنف
٢٨	٢٨	اباره	أبادره
٢٨	١٣	هده	بعده
١٤	١٤	دالافه	اذا لاقته
١٩	١٩	مذر	مذر
٢٤	٢٤	لالون	لالون
٢٩	٣	نوبان	نوبان
٣٠	٤	المنظر	المنظر
٣١	٤	عنه عن عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن	عنه عن عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن
١١	١١	عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن	عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن

صغرية	سطر	خطا	صوابا
٣٢	١٨	نه	انه
٣٥	٢	بالسمع	بالسمع
٤٥	١٨	الذكر	الذكر
٤٨	٤	يخرجوا	يخرجوا
٤٩	٢٢	دليل	دليل على
٥٠	٢٥	أبوال	أبوال
٥١	٢٣	بينما	بينما
٥٢	٤١	راية	رواية
٥٦	١٠	فيعمل	فيعمل
٥٧	١٧	دعها	دعها
٥٨	١٩	رجل	رجل
٥٩	٢٠	فرج	فرج
٦٠	٢٤	يجزون	يجزون
٦١	١٠	انتم	انتم
٦٧	٢٠	راوية	راوية
٦٩	١٣	صغير	صغير
٧٢	٢٨	ظاهر	ظاهر
٧٣	٢	سني	سني
٨١	٢٠	وقد	وقد
٨٢	٢١	مه	مه
٨٣	٢٣	صغرية	صغرية أي غائبة
٨٥	١٠	بالاشت	بالاشت ٣
٨٩	٣٠	يس	يس
٩١	٤	انته	انته
٩٢	٢٧	فليوتر	فليوتر
٩٣	٢٨	ابن	ابن
٩٤	١٢	بسته	بسته
١٠١	١٩	مذهب	مذهب
١٠٢	٢٩	علي وزيد	علي بن زيد
١١٢	١٨	يختمها	يختمها
١١٣	٢٤	لده	لده

٣ هكذا بالنسبة في كل موضع

صفحة	سطر	شلا	صواب
١١٥	٩	حق	حق اذا
•	١١	يكرمه	تكرمه
•	٣١	واه	رواه
١٢١	١٠	آخذها	أجزها
•	١٥	باني	ماني
•	٢٥	النس	النسك
١٢٢	٧	عند	عند الناس
١٢٨	٢٩	لخيار	لخيار
١٣٧	١٠	سليمان	سليمان بن
١٤١	٩	وعاصم	وأبو عاصم
١٤٢	٢٧	حق	حق
١٤٤	٢	نورد	نورد
•	٢٩	بالنظ كان	بالنظ كان يخلل طبعته وبدل الشعار فسيبه
			وفي انظ كان
١٥٧	٦	لقطان	اللقطان
١٥٩	٢٩	امامة	الامامة
١٦٧	٥	عبي الدين	عبي الدين النوري
١٦٨	٢٤	الزالي	الزالي من
•	٢٧	الاسناد	الاسناد
١٦٩	٢٠	قديمه	قديمه
•	٢٢	يجير	يجير
١٧٥	٦	جميع	جميع
	٢٣	أبي عيا	أبي عيسى
١٧٦	٢٣	بغابن	منغابن
١٩٢	٧	شعل	يشعل
١٩٣	١٨	العلاس	العلاس
•	٢٦	بسرة	بسرة أيضا

صواب	خطا	سطر	صفحة
عن جابر بن	عن رجل من	٩	١٩٥
هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا جابر	هؤلاء	١٨	١٩٦
دينا له	ديناو	٢٤	≈
من	مر	٣١	≈
ذا	ذى	٥	١٩٧
ذكره	أنكره	١٥	≈
بجى	ى	٣٠	٢٠١
هو	وهى	٢٠	٢٠٢
تقول	يقول	٩	٢٠٣
الحكمة فى الضوء	الحكمة	١٠	٢٠٩
فاه	فا	٢٢	٢١٠
بين	س	١١	٢١٣
بجى	اى	٥	٢٢٧
سعد بن منصور	سعد	١٧	٢٢٩
الخلق	الخلق		٢٣٣
توجب	يوجب	٣	٢٣٤
متما	متما	٥	≈
سهرق	سهرق	≈	≈
عيسى	عيا	٣١	٢٤١
واه	واشى	١٢	٢٤٣
عرو	عر	٢٩	٢٤٨
المبالغة	المبالغة	٨	٢٥٠
فذكره	وذكره	١٦	≈
السراج	الشراح	١٩	≈
سبق	سبق	١٣	٢٥١
فورد	فورد	٢٦	٢٥٥
سواده	سواده	١٥	٢٥٦
الطبراني	الطبراني	١٦	≈
عميره	عميره	٢٢	≈
رسالا	رسالا	٢٩	٢٥٧
التيهم	التيهم	٣١	≈
تصلى	يصلى	≈	٢٥٨

صفحة	سطر	خطا	صوابا
٢٥٩	١٠	لعادة	العادة
٢٦٠	١٨	التسير	التسير
٢٦٠	٢٢	عائتها	عائتها
٢٦٠	٢٧	نوبا	نوبا
٢٦٣	٦	الياه	الياه
٢٦٩	٥	الضعف	الضعف
٢٧٠	٢٥	سعيد	سعيد بن منصور
٢٧٥	٧	للاوى	للاوى
٢٧٦	٤	تطوع	تطوع
٢٧٦	٢٢	بلهور	بلهور الشريعة
٢٧٦	٢٥	قصير	يقصر
٢٧٦	٢٦	هد	الهد
٢٧٧	٣٠	ار	ان
٢٧٧	٥	الشهادة	الشهادة
٢٧٨	٢٩	سدنة	سدنة
٢٧٨	٧	فا	فان
٢٨٠	٣١	كات	كادت
٢٨٠	٣	سمع	أسمع
٢٨٢	٨	صلاة	الصلاة
٢٨٦	٤	الزيادة	الزيادة
٢٩١	٣٠	الاخبار	الاجبار
٢٩١	٦	منها	منها
٢٩٩	١١	بضا	أبضا
٢٩٩	٢٣	المناقب	المبنى
٣٠٩	٧	التشوق	التشوق
٣١٠	٢٥	التعجب	التعجب
٣١١	١٢	الستاء	الشداء
٣١٢	٢٨	العلمة	العلمة
٣١٢	١٦	لابالذينة	الابالذينة
٣١٧	٣٠	لث	ذلك
٣٢٢	٢١	لمنع	المنع
٣٢٢	٣٠	ملى	ملى

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاساطير	الاساطير	٢٢	٣٢٥
وهم	وهو	٩	٣٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٤	٣٢٩
فائقه	فائقة	١٨	٣٣٠
استعود	استعود	٢٨	٣٣١
بحديث	وحديث	٢٥	٣٣٢
تشوفا	تشوفا	٥	٣٣٣
المشوق	المشوق	٦	
تصنع	نصنع	٢٨	٣٣٥
لرويا	الرويا	٥	٣٣٦
X	رواه أحمد	٩	
لقد	يقصد	١١	٣٣٤
يستدير	يستدير	١٣	
يخرج اليه	يخرج	٢٤	
يدعى	ندى	١٦	٣٥٥
نقول	يقول	١٧	
رواية	روايات	٢٨	
أبي داود	أبي داود	٣٠	
أخرجه	أخرجه	٣	٣٥٦
لا فرق	لا فرق	٧	
قال	قال	٢	٣٥٧
مسلم وانقله	مسلم	٣	٣٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٣١	٣٦١
أقوال	قوال	١	٣٦٢
بالمهم	بالمهم		٣٦٤
لم يذكر	لم يذكر	١٣	٣٦٧
فزره	فزره	٧	٣٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٣٧٥
ضمنه	ضمنه		
الزبدية	لزبدية	٤	٣٧٦

صيغة	سطر	خطا	صواب
٢٧٧	٧	لاستقل	لاستقل
٢٧٨	٣١	منزعه	منزعه
٢٧٩	٢	النكا	النكا
٢٨٠	٢٢	سياني	سياني
٢٨٢	٤	د	د
٢٨٣	٥	حله	حله
٢٨٤	٣١	لستن	لستن
٢٨٥	٢٩	سعا	سعا
٢٨٩	٦	مهرم	مهرم
٢٩١	١٣	مرفوعا	مرفوعا بالفظ
٢٩١	٥	الملاهي	المعانيف الملاهي
٢٩١	٨	ابس	X
٢٩٢	١٠	كسوتها	كسوتها
٢٩٢	٢١	قستان	قستان
٢٩٣	١٠	ألس	اللسن
٢٩٤	٢١	ابتداء	الابتداء
٢٩٤	٢١	منكبيه	منكبيه
٢٩٤	٢١	السباب	المسبيب
٢٩٤	٢٢	ينسبه	ينسبه
٢٩٤	٢٢	الر	الرد
٢٩٥	٢١	البر	البر
٢٩٥	١٢	الوقى	الموقى
٢٩٥	٢٢	برا	برد
٢٩٦	٢٣	يعلف	يتخلف
٢٩٧	٢٩	نفس	نفس
٢٩٨	٢١	لزماء	الرؤساء
٢٩٩	٢٧	خاستم	خاستم
٣٠٠	٢٩	جورا	جورا
٣٠١	٢٧	بعت	بعت من
٣٠٢	٥	تأيلة	تأيلة
٣٠٣	٧	هروز	هروز

متر	متر	متر	متر
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١٠	١٠	١٠	١٠
١٣	١٣	١٣	١٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٤	٤	٤	٤
٨	٨	٨	٨
١٩	١٩	١٩	١٩
١٧	١٧	١٧	١٧
٣	٣	٣	٣

(تم بحمد الله وعونه)

١٠
 (بيان ما وقع في ملحق الجزء الاول من كتاب هون الباري من تصحيح الخط
 أو خطا عرف وقد تركا منه الذي يلهو باليد ذهن كل فاطر
 فيه وأشدنا منه ما علمناه ضروري الاخذ)

مصحفة	سطر	خطا	صواب
١	٣	نذر	نزر
١٤	٢٧	مجهول	مجد
١٦	٢١	افتق	افتقى
٢١	٣١	ل	قال
٢٩	١	وحد	واحد
٣٠	٣٤	المستقلق	المستقاني
٣١	١١	دفعنا	وقدنا
٥١	٢٢	المبلى	المبلى
٥٣	٢٣	التر واحد	التر واحد
٥٦	٧	قد نسل فيه	قد نسل فيه
٥١	٢٤	نرفع	نرفع
٦٢	٣٣	ربيع	ربيع الاول
٧٨	١١	لى	صلى
٨٩	٨	لمجدل	المجدل
٩٠	٢٧	تأما	أناه
١٤٦	٢	حسبا	حسا
١٤٧	٥	البكرامى	البكرامى
١٥١	١٧	لهلا	لهلا
١٦١	١٣	اعين	الاعيان
١٧٢	١	يقر	يقر
١٧٣	١٩	قال	قال
١٨٢	١	ار	ان
١١٣	٩	ان	انما
٢٠٧	٢٩	نقله	نقله
٢١١	١٨	لمعوا	لمعوا
٢١٥	٢٠	الاجماع	الاجماع على
٢٣٣	٢١	فقهها	فقهه
٢٧٤	٦	نه	انه
٢٨٨	٢٨	لان	لان

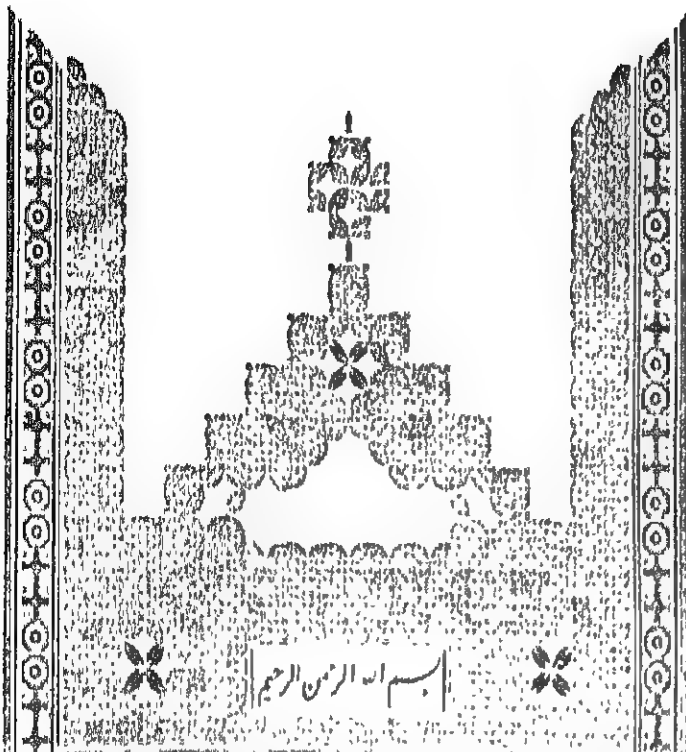
صفحة	سطر	خطا	موايد
٢٨٩	١٣	مقلدة	تلكه
٢٩٢	٢٥	سوا	سوا
٢٩٣	٢٧	اولا تضيد	اول تضيد

• (تم بحمد الله وعونه) •

الجزء الأول من دليل الأوفياء من أسرارهم في
 الأسماء الأعلام الثمينة شيخنا الميرزا
 والمسلمين محمد بن علي الشيرازي
 نفع الله به القاصدين
 والداني

م

وهماد شمس الدين كافي الباري دليل أدلة الجنان، للسيد الإمام العلامة الميرزا
 من الله تعالى أبي القاسم محمد بن محمد بن علي الحسيني القمي الشيرازي قدس الله
 تعالى في مدته وظهر شرح كتاب التفسير الميرزا محمد باقر الخراساني قدس الله
 شهاب الدين أبي العباس الشيرازي صاحب كتاب الزبدة في شرح كتاب التفسير
 وأسكنه الفردوس



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك يا من شرح صدورنا بذي الأوطار من علوم السنة وأفاض على قلوبنا من
أنوار معرفتها ما أراح عناننا من ناسم الجاهلات كل دجسه وسماها بجماعة صدقوا
بسلال أسانيدهم الصادقة أعناق الكذابين وكناها بكفافة كفرا عنها كذب غير
المتأهلين من المتأهلين المرنابين فعدا سعيها الساقية يردت سذبالا كندار وذلال
عذبة الشافعي عديمه كدربا فذار والملاة والسلام على المتقي من عالم الصكون
والنساد المستطفي لاسل أعبا أسرار الرسالة الإلهية من بين العباد المنصوحين
بالشفاعة العظيمة في يوم يقول نفسه كل رسول نفسي نفسي ويقول أناها أناها
الفتائل بعثت إلى الأسجد والأودأ كرمهم امتالة ما قالها نبي قبله ولا نالها وعلى آله
المطهرين من جميع الدنص والاريس الحافظين لمعالم الدين عن الانداس
والانطماس وعلى أصحابه الخالين بأشعة برقي صوارهم دبابر الكثران الخالدين
بجوامعهم ورجاهم المنصوحين الله يدي رسول الله كل معركة تتعاض من منها الشجيرة
(وبعد) أنا أنا أناب الموم من الشافعي في الشافعي من الشافعي
على طين مع مخراله ولا سر على شكا ومثاله احسن الأنة الاعلام قد بع من السنة
المطهرة في الشافعي في غيرهم من الشافعي وبلغ الخاية في الشافعي بالسادات الاستكبار
الشافعي الشافعي الشافعي والشافعي من الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي
بعضهم الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي
الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي الشافعي

ونسأبت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العزيز المالك الباسل
الذي أرسل محمدا صلى الله عليه
 وآله وسلم بواضع الرقاب وسواه
 السبيل وأذل رطانه أهل
 الزمر والأباطيل وبعثه من
 شبر الثرون في أثرف جبل
 واد زبيل وقود بقدرة وقدرهم
 في أي البرقة من التنزيل وقد
 مشاهم في القدر ران ومله
 في الانجيل وأدلى وألم على
 من هوكل الكمال وجل الجلال
 وجلة الجلال بالاجال والنفيل
 وعلى آله ولعبه وسر جاعل
 الأنار ماناج شديل ورسا جاعل
 وطلة لجم وبعد ففتة طالما
 شافعي الشافعي الشافعي الشافعي
 العدل أنأ الشافعي الشافعي
 بيلسبيل من كتب الاماديت

وتساقطت على الدخول في أبوابه أقسام الباحثين من المحققين وعند ما لمَّا للتظافر
 بأورون اليه ومشرعاً للهارين من رفق التفقيه يدعون على به وكان كثيراً ما يتردد
 الناظرون في محبة بعض دلائله ويتسكك الباحثون في الراجح والراجح عند
 نعارض بعض مستندات مسائله حل محسن الفطن في جماعة من جملة العلم بعضهم
 من مشايخي على أن القسوامي القيام بشرح هذا الكتاب وحسنه والماسالك في
 هذه المسالك القيمة التي يتلون التلويح في مواعيد شعاعها والاهتباب فاستندت
 في الثناء الماذير وأثبتت عسرها هذا المقصد على جميع التقادير وقوات القيام به هذا
 الشأن يحتاج إلى جملته من الكتب بغير وجودها في هذه الديار والموجود منها شجوب
 بأيدي جماعة من الابصار بالنسبة تكاد والادبار كالتجيب الابصار ومع هذا انما ترقى
 مستخرقة بولطائف الدرس وانتدريس والنفس مفرقة لدارسة مهرة المتدربين
 في المعارف على كل نفيس ولا يكتفي قاصرة عن التدر المعتبر يعرفه هذا العلم الذي
 قد درس رعه وذهب أهله منذ أزمان قد انصرفت فسلم يتي بأيدي المتأخرين الا انه
 لا سيما ثوب الشهاب قتيب ورون الحسنة ثباتها استجيب ولا ريب ان اهل السن
 وطول الممارسة في هذا الشأن أوفر نصيب فلما لم يتفق في الاختصاص من هذه
 الاعذار ولا خصني من ذلك المطلب ما تقدمت من الموانع البار صعدت على الترويج
 في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتى في أي من شئ من السمنة المطهرة
 معدود وربما أدرك الظالم شأواً التليص وعد في جملة العقلاء المتماثل الرقيق وقد
 سلكت في هذا الشرح لناول المشرع مسلك الاختصار وبردت عن كثير من
 التشريدات والمباحث التي انتهى الى الاختصار لاسيما في المقامات التي يتل فيها
 الاختلاف والتأخير بين أئمة المسلمين في مثلها الاتفاق وأما في مواطن البطلان والاصحاح
 فتد أخذت فيها بالنسب من طائفة ذلول الكلام لانها ماركلة تبيين عند شعاع تدابير
 النقول ومنازل لا ينقطع شعاعها وعقابها الاشجار الأصول ومقامات تكسر فيها
 النفع على النفع ومواطن تلجم عندها أنواء البطلان بالجدار الجدل رمواكب
 تعرق فيها اجباه رجال حل الاشكال والاعمال وقدقت والله الجاد في هذه المقامات
 منها ما لا يعرفه الا المتأهلون ولا يفتق على متداول كنه من جملة العلم المبرزون
 فدورنا ما لم تذهب بيمس بيسيرة أقوال الرجال ولا ندست فطرة عرفانه بالليل
 والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سبيل الدليل ونال في الجهور وان
 معترف بان الخطا والزل هما الغالبان على من خلقه الله من بطل ولكن قد نصرت
 ما أنله الحق مقدار ما بلغت اليه الملك ورضت النفس حتى صفت عن قدر الله عصب
 الذي هو بلارب الهلكة وقد انصرفت فيما عدا هذه المقامات الموصوفات على
 بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستند منه بكل الدلائل ونهت الى ذلك

الاجتهادية وهيئة من صنف
 السنين المجدبة وكان كتاب
 الجامع الصحيح للبخاري قد حاز
 قصب السبق في منظار الاعتبار
 وأظهر من تتبع الحديث وفاته
 عالم يسبق اليه ولا عرج أحد
 عليه من الأئمة البخاري ولذا
 تراهم يرجعون عن غيره من الكتب
 بعد كتاب الله وأصبحت الثناء
 عليه السن العلماء الاعلام على
 بصيرة منهم وابتداء الكين أجدني
 أجمع عن سري هذا المسمى
 وأبصر في أقدم جيل أو آخر
 أخرى له غنى في النفس تن
 بلوغ ذروة هذه الأمسية
 وقد ورى عن لؤلؤة تلك
 الرنة العذبة اذا نابزل عن
 هذا المنزل لاسيما وقد لا غنى
 اقط النعام الخيرة هادي النام
 الى الجنة أبو الفضل هاب الدين
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
 المديري العسقلاني قدس الله
 روحه وجعل في الشروس
 غنوه وصبره عصاة المسلمين
 عن فناء هذا الدين الثقة بل
 وأتى به لم يأت به أحد من الأئمة
 المتئين فشيء العليل وسقى
 العليل ماء السليمان ومن ثم
 حين قبل الثمان في التمهيد المطلق
 العلامة الرباني شيخنا أحمد بن
 علي بن محمد الشوكاني الهادي
 فوافي كثيراً في السنة المطهرة
 ولا توفيت شرحا للصحيح البخاري
 اجاب به وله لهجرة بعد الفتح

والشرقاوى والشيخ الفزى على
هذا المتنازل لكن لم يتيسر لى
مهم الى الان الاما ثبت
مهم ما متنازلا على حاشية التحرير
بالقهر يد والنقمة ان فانتدبت
لشرحه فانا لان لم يكن وابل
فقال وانتهى بما عزمه اولى
العلم ووجل كاتفا اذ انه الى
رافعا للثقاب عن شمس مائة
موتناه شككنا فانتدبت
مستبداهم له وشهر تذيل العزم
عن ساق المزم في اياته هذا
المفسود الممود وطاعت ان
يكون اتي لى (١) ان من خدم
السنة المظهرة معدي فانت
بيوت من ابراهيم وانتدبت
بين شرابا مستدام كلام الله
هذا الشأن ومقتضى كمال
فرسان هذا الميدان شجورا
لا قولى معربا عن ترجمانه
وتنازله وقد كانت في هذا
الشرح طريق الانساف
وتجيب مسائل الاعساف
عند تراجم الاختلاف فدونك
شرحنا شرح السطور ويمنى
على سنن الدليل وان خالف
الجمهور اضاقتهم بجهته فانتدبت
منه كواكب الدرارى كيف
لا تفرط على الانوار من فتح
البارى واشرق عليه من هذا
الجامع المبارك نور الامع
وصدح طيحه بجمعة القاطعة
القلوب والمسامع

(١) اتيه لى اى تسدر
او هي كذا في تاج العروس

وله ثلاث عشرة سنة فكان بيت عنده ويصهه بكر مسائل الخلاف فيه فخط المسئلة
واولها الشبهة في النور والقرائن وابو بكر بن غنيمه في الفقه واقام ببغداد سنة
اعوام مجا على الاشغال ثم ارتحل الى بغداد قبل العشرين وسنة فتريد من العلم
وصنف التمايف مع الدين والتقوى وحسن الاتباع وتوفي بجران يوم الفطر سنة اثنى
وخمسين وسنة واما قبل بده ثمانية لانه حج على رب تيماء فرأى هناك ما لا يدرى
مجداه ان تدولت له بنافذات الياينية ياتية فلقب بذلك وقيل ان أم بده كانت تدعى
ثيمية وكانت واعظا وقد يلتمس على من لا معرفة له بالحوال الثامن صاحب الترجمة هذا
بجده شيخ الاسلام في الدين أحمد بن محمد الحليم شيخ ابن القيم الذي له المات الا ان الله طال
بانه وبين أهل عصره في العلم وامر ح من مصر بسيم وابس الامر كذلك قال في
تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الاسلام هو أحمد بن محمد بن الحليم بن أبي القاسم الحارثي
عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحارثي زعم المصنف الذي أشار الذهبي في أول
الترجمة انه نفعه عليه ترجم له ابن سلك كان في تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي
القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن عبد الله المعروف بابن ثيمية الحارثي الملقب بن عبد الله بن
الخطيب الواعظ النقيب السنبلي كان فاضلا شريفا بالده العلم ثم قال وكانت اليه انما له
بجران لم ير امره باريا على مادوه واده في اخر شعبان سنة اثنى وأربعين وخمسة مائة
عليه بجران وتوفي بها في حادي عشر صفر سنة احدى وثمانين ثم قال وكان
أبوه أحمد لا بد له الرضاة قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذي لم
يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وسائق كل شئ اقتضاه تقديره) افتتح الكتاب بحمد
الله سبحانه وتعالى اداء لخلق شئ مما يحب عليه من شكر النعمة التي من آثارها ناليف
هذا الكتاب رحمه الله بالانبات الزاوية في الاستدراك كحديث أبي هريرة عنده في داود
والنسائي وابن ماجه وأبي عاتمة والدارقطني وابن حبان والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم
في كل كلام لا يـدأ فيه بالحمد فهو أجزم واختلف في رصده وارساله فرج السان
الدارقطني الا رساله واخرج الطبراني في الكبير والرهواي عن كعب بن مالك عنه
على الله عليه وسلم انه قال كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فأنقطع واخرج ابنه ابن
سنان عن أبي هريرة مرفوعا بان كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أنقطع
واخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائي وابن ماجه وفي رواية أخرى بديل أنقطع وله
التنازل آخر وردها الحفاظ عبد القادر الرازي في الاربعين له ويذكر المصنف رحمه الله
حديث أبي هريرة في باب اشتغال الخطبة على حمد الله بن أبواب الجمعة والحمد في
الحصل منه دره منسوب بفعله مقدرا حذف حذف فاقاسيا كما سرح بذلك الرزى ووجهه
أو سمعنا كما ذهب اليه غيره وعذله الى الرفع للدلالة على الدوام المستند من الجملة
الاهمية ولو عينة المقام لامن مجرد العدول الى مدخلية له في ذلك وحلى باللام ليد

(٤)

وللارض من كائنات الكرام نصيب
والله اسأل ان ينفعني به ومن دام
الانتفاع من اخواني وان يجوده
من الاعمال التي لا ينقطع عني
فقد هابه ان ادريج في كتابي
وان يتوجهني في الدنيا بتساج
القبول والاقبال ويجبني
بجائزة الرضا في الحال والمآل
بجوده وعونه بكونه البارئ بجل
أدلة الجناري واسمه هذا يظهر
منه عام الثاليف ويهدي طلبة
الى شماس هذا المؤلفات الطيف
وبالله أقول وبه اجول واصول
قال الزيدى رحمه الله تعالى
(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده
تعالى سبحانه ادا ملحق بعض
ما يجب عليه من شكر النعم
التي من آثارها تجرير هذا
الكتاب وعلا بالاداء بيت
الوارد في هذا الباب أعني
الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
بالحمد فهو أجدر أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وأبو عروبة
والدارقطني وابن حبان والبيهقي
والراجح انه مرسل وله أنما
وطرق مرفوعة وغيرهما وأني
بالجمله الامنية للدلالة على الدوام
ولرجوعه الى المقام وحمل باللام
لنفيد الاختصاص النبوي
وهو مستلزم لتقصير فيكون الحمد
مقتضوا رعايته وكل أمر يؤول

الاختصاص النبوي وهو مستلزم للتقصير فيكون الحمد مقتضوا رعايته ته الى اما باعتبار
ان كل سجدة فيه آية اليه أو منزل من انزل العدم بالغة وادعاء وليكون الحمد بجل جلاله
هو المرد الكامل والحمد هو الوصف بالجليل على الجليل الاختباري للتعظيم واطلاق
الجليل الاقول لادنى وصفه تعالى به فانه الذاتية فاما سجده وتبني الثاني بالاختباري
لانخراج الممدوح فيكون على هذا اهم من الحمد طلاقة أو قبل هما الشواهد ذكر في التعظيم
لانراج ما يؤتى به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستزاد والصغر يقول كنه يستلزم
اعتبار فعل الختان وفعل الاركان في الحمد لان التعظيم لا يحصل بدونهما واجيب بانهما
فيه شرطان لا يبرآن ولا يرتبان ومن ههنا يلوح حصه ما قاله الجوهري من ان الحمد اهم من
الشكر منه لما شواخص مورد الا كما زعم البعض من ان الحمد اهم طلاقة سارانه الشكر
في المورد وزيادته عليه بانه ثبوتهم متعلقا وبما يقضي ان يعلم ههنا ان الحمد ينفع
معتنيين ههنا الحمد وبقدر الحمد ودعا به فالاول باحسان به الحمد والثاني الحامل عليه
كلمه المألوف بالكرم في مقابلته الانعام وقد يكون التعظيم اعتباريا مع الانتفاء انا
كالحمد مع انما لم يانعامه عليه في مقابلته ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصبر ودر
من المنعم شجوده ومن حيث الوصول اليك محمود عليه وتقدم الحمد الذي هو المبدأ
على الله الذي هو الحسب بلا به من ذلك وان كان أصل المبدأ التمدد وهي ترتب
مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم النسيب وان كان مستغنيا للتقدم من
جهة ذاته فربما ما يقتضيه المقام الصق بالبالغة من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد
الذي هو اثبات الصفه الجيلة للذات لا يتم الا بجمع موضوع الحمد والوصول لا نقول للفظ
الحمد هو الدال على فهو منه تقدم من هذه الجيلة وان صحت ان لا يتم ذلك الاثبات
الا بالجمع ووع واللام الداخلة على اسمه تعالى تنمى الاختصاص الانبائي وهو لا يستلزم
التقصير كما يستلزم النبوي والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد
وان ذلك اثره على غيره من اسمائه بجل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع
الصفات دون غيره من الاسماء لان الذات الشخصية هي المشهورة بالانصاف فانها
انزال فبما يكون لها الهاد الاعلى بخصوصه لا يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا
لله ودم كل وان انتم في الامور تجعل بها كمال من وهذا انما يتم على القول بان اللفظ
الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجوهري لا يتم فيهم كما زعمه البعض واحده الاله حذفت
الهمزة فوجدت منها بالام التعريف فخشيت ان لا يثبت له وصفه في القول والشريك
لان من هذا وصفه هو الذي يتدر على اياه كل نعمة ويستحق بنفس الحمد ولان قيل
في هذه الصفه التي يكون اثباتها ذرية فمن ذرائع منع المعروف لكون الواجب
والشريك مانعا من التصرف ردينا الاثبات ضدها على سبيل الذاتية وانما اقتضت
المصنف رحمه الله تعالى كتابه به هذه الاية مع امكان تأدية الحمد الذي يشرع

اليه والحمد هو الوصف الجليل
على الجليل الاختيارى للتعظيم
فهو أهم من الشكر متعلقا
وأخص منه موردا والله علم
لذات الواجب الوجود المستحق
لجميع الصالحات لانه هو كمال
الحق وعليه الجود ولذا آثاره
على غيره من أسمائه جل جلاله
وعنه والله قال الحليمي على ما حكاه
البيهقي في مستشباب الأسماء
والصفات هذا أكبر الأسماء
وأجمعها للمعاني والأشياء الله
كاحسان الإسلام موضوع غير
مستحق ومعناه التقديم التام
القدرة وهذا لا يجوز أن يسمى
بهذا الاسم أحسنه وأرفعه
من الرتبة وقال الخطابي بعد
ما ذكر الاختلاف فيه وأحب
هذه الأقاويل إلى قول من
ذهب إلى أنه اسم علم وليس
بمشتق كالأسماء المشتقة
والالف واللام من رتبة هذا
الاسم لدخول حرف الهمزة
عليه فلا يقال الرحمن ولا
بالرحيم كما يقال يا الله أنتم
مخلصا (المباري) اللهم من المبر
وهو التمسك للغل وغيره
الذي يتخلق الخلق برأيه من
المتأفرو ولا شك أن نعمة خلق
الخلق من أعظم البواعث على
الحمد لكون ذلك أول نعمة
أنعم الله بها على الخلق قال
الحليمي معناه الموجد لما كان
في حاله من أصفاء الخلق

في الافتتاح بغيرها لما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أصبح الغلام من بني هب
المطلب عليه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن
السني في عمل اليوم والليلة عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا ذكره ثم عطف على ذلك الحمد النفسانية صفة الثباتية مسئلة
على أنه جل جلاله خالق الأشياء بأسرها ومقدرها دافعها وجليها ولا شك أن نعمة خلق
الخلق وتسليمهم من أعتاب البواعث على الحمد وتكريره لكون ذلك أول نعمة أنعم الله
بها على الخلق (وصلى الله على محمد النبي الأبي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى
آله الصلوة وسلم تسليما كثيرا) أردف الحمد لله الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم
الصلوة الواسطة في وصول الكمال العلية والعملية النيام من الرقيع عز سلطانه
وتعالى شأنه وذلك لأن الله تعالى لما كان في نهاية الكمال وخص في نهاية النقص لم يكن
لما استعده الله تعالى من النقص إلا في تلك النقص البشرية والعوائق البدنية
وتدنية ما دافس الذات المسبية والشهوات البهيمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية
التقدس فاستجاب في قبول القبول منه بجل وعلا إلى واسطة له وجهه بتدريج وتعلق
فبوجه التجرد بوجه من الحق وبوجه التعلق بوجه من عليا وهذه الواسطة هم الأسماء
وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة فينا صلى الله عليه وسلم فذكره كقوله عز وجل جل جلاله
نشر بفالشأن مع الامتنان لأمر الله سبحانه وتعالى أي هريرة عن الراوي بالفظ كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أرفع وكذلك التوسل بالصلاة
على الأول والاعتناء بكونهم متوسلين بيننا وبيننا صلى الله عليه وسلم فإن ملازمة
الأسل والأصحاب بنهاية أكثر من ملازمة الله والصلاة في الأصل الدعاء وهي من الله الرحمة
هكذا في كتب اللغة وقال القشيري هي من الله تسميه تسميه وزيادة تكريمه وإثراء
عباده رتبة قال في شرح المنهاج أن معنى قولنا اللهم صل على محمد وعلمه في الدنيا باعلاء
ذكره واطهارة دعوته وإبقائه بريقته وفي الآخرة بشفاعته في أمته وتضعيف أجره
ومثوبته وهما أمر يشاكل في الظاهر هو أن الله أمرنا بأن نصل على نبيه صلى الله عليه
وسلم ونحن أعلم الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامتنان أن نقول
صلينا على النبي وسلمنا فماذا نكتب في ذلك قال في شرح المنهاج فيه نكتة برفعة كائنا
بقولنا يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا أن نصلي صلاة تليق بجلاله لانا لا نقدر
قدرة ما أنت عالم به ربه صلى الله عليه وسلم فانت تقدر أن تصلي عليه صلاة تليق بجلاله انتهى
به وشمع علم ذاته التسميته ومعناه الوصف في كثير الحامد ولا مانع من ملازمة مع العلية
كما تقرر في مراتبه وآثاره في النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل
أنه من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض قال في المنهاج إن جعلت لفظ النسب مأخوذا
من ذلك فعلم أنه شرف على سائر الخلق وأصله غير الله عز وجل وهو فعل بمعنى مقبول

وهذا هو الذي يشترطه قوله عز وجل من قبل أن تراه أو ألمعني أنه أبداع الماء والخراب والشار والهو لا من شيء خلق منها الأجسام المختلفة (المسور) هو المعنى كل شئ خلق صورته قال الحلي معنى الموهبي للسانظر الاستدلال على ما أراد من تشابه أو تخالف قال الحلي المسور الذي أنشأ الله على صور مختلفة ليعرفوا بها أو بمعنى التصوير التمثيل والشكل قال تعالى هو الخالق البارئ المصور رؤف معناه الخالق قال تعالى يذركم فيدرأكم من الاعتراف بالبر والاعتراف بالشر (الخلافة) قال تعالى وهو الخلاق العليم ومعناه الخالق خلاقه يبدع خلقه ومعنى الخالق مصنف المبدعات والخالق يستعمل صنف قدرا (الرحاب) قال تعالى انك أنت الوهاب ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها الا ان استغنى عنه

والنبي في لسان الشرع من بعث اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول وقيل هو المبعوث الى الخلق بالوحي لتبليغ ما وجاهد الرسول قديسه ون مراد الله وتبليغه من هو صاحب كتاب وقيل هو المبعوث لتبليغه شرع أو تفرير الرسول هو المبعوث لتبليغه شرع وعلى الاقوال النبي أعم من الرسول والامم من لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف ما دعي لمائة من الدلالة على صحة المجزة وقوتها باعتبار صدورهما من ذلك وذكر المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه ما مور بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجتهد شرع بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاولى وان اشترى كافي أصل الدلالة على ذلك واما هذه الالفة أعني ارساله الى الناس كافة لكونه لا يشترك فيها غير من الانبياء وكافة مندوب على احوال وبعثها الغير الثاني في المرسل والها فيه لاه بالغة واما من جمال من الناس لان الحال لا تتقدم على صاحب البرور على الاصح وعند أبي على وابن كيسان وغيرهما من التعويين انه يتوزن عدم الحال على صاحب البرور وقيل انه مندوب على سنة المدعية والتقدير المرسل رسالة كافة ورويان كافة لانه تعالى انفسا والذين البشير والمنذر وانما يدلهم الى حقيقة قبل انفسا المباشرة والال لاه اهل بال تعوير على اهل ولا شأن اهل غيرهم مع تعويره عليه ولا يستعمل الا في حاله شرف في القالب واستقصاها في الدلالة عليهم فلهذا ما يشيذ تعوير من لا يظهر أو تقلد على ان الظاهر في نفسه لا ينافي التعوير بالنسبة الى من لا يظهر أعظم من ذلك وأيضاً الامم لازمة بين التعوير وبين التعوير أو التفاضل لانه يأتي للتعظيم كقوله

وكل اناس سوف تدخل بينهم • دويبة تعمرهم من الانامل

وللتلطف كقوله • يا ما أميل غزنا شدي لنا • وقد اختلف في نفسه ير الال على أقوال ياتي ذكره في باب ما يستدل به على نفسه آله المصلي عليهم من ابواب هذه الالفة والعجب بفتح الصاد واسكان الحاء الموحدة من اسم جمع لخاص كرجاء كجبر الاكبر وقد اختلف في نفسه بمعنى المعاني على أقوال منهم انه من رأى النبي مسألون لم يرو عنه ولا جالسه ومنهم من اعتد به طول الجساسة ومنهم من اعتد به الرابا بانه ومنهم من اعتبر ان يمتد على دينه ويأتى جميع هذه الأقوال ويرى بها من من جوبها بمسألة في الاصول ولم يزل الخلاف فلا يلو يذكرة وذكر الامم بعد الالفة لانه في قوله تعالى صلواته وسأوا في معناه أقوال القول انه الايمان أي التسليم من السار وقيل هو اسم من اسماء تعالي والمراد السلام الى شفقك ووعايتك لهما وكنيل بهما وقيل هو المسألة والالتفات (هذا كتاب يشق على من يله من الاساليب النبوية التي يربيع أصول الاحكام اليها ويعتد بها أهل الاسلام عليها) الاشارة بقوله هذا الى المرتب المتصرف في الامور من المعاني المختصة أو الناطقة أو النوش ألفتها والمعاني مع الالفة ان أربع

وفتح الرامهله سنة ثمان مائة من موسى بن الفضل السلي الترمذي بتبليغ القومية وكسر
 الميم أو ضمه بعده اذ المعجمة ولد في ذي الحجة سنة مائتين وثلاثين بمذيلة الاثنين الثالث
 عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا في جامع الاصول وتذكر الحافظ وهو
 أحمد الاعلام الحافظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وداود بن عتيق بن موسى
 ومحمد بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلي بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد
 ابن المثنى وسفيان بن وكيع ومحمد بن اسمعيل البخاري وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم
 محمد بن أحمد بن شعوب الجعفي وغيره وله كتاب في علم الحديث وكتاب الجاهل مع أسس
 الكتب وأكبرها فائدة وأحكامها ترتيبا واهلها تدرار أو فقه ما ليس في غيره من ذكر
 المذاهب وجوه الاستدلال والاشارة الى ما في الباب من الاحاديث وتبيين أنواع
 الحديث من الحديث والسنن والقرابة والضعف وفيه شرح زعمه دليل وفي آخره كتاب
 العمال قد جمع فيه فوائد سنة قال النووي في التقريب وتختلف النسخ من سنين
 الترمذي في قوله حسن أو حسن نعيم وشوه فتيقن ان تكتبه بتبليغ أحد الباصول
 معتمدة وتقدم ما انتقلت عليه انتهى قال الترمذي ضمنت كتابي هذا فعرضته على علماء
 الجاز فربوا به وعرضته على علماء العراق فربوا به وعرضته على علماء مصر ان فرضوا
 به ومن ثلث في بيته هذا الكتاب فكانت في بيته بيتة تمامه وأما النسا في فهو أبو عبد
 الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن حجر بن سنان النسا في أحمد الأئمة الحافظ والمهرة
 البخاري ولد سنة أربع عشرة ومائتين ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها
 روى الحديث عن قتيبة بن سعيد وداود بن عتيق بن إبراهيم وسعيد بن داود وعلي بن خنيس
 ومحمد بن عبد الله الأعمى والمحدث بن عبد الله بن وهاد بن السري ومحمد بن بشار
 ومحمد بن عيسى بن علي بن داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ
 عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدوابي وأبو الناسم الطبري وأبو جعفر الطحاوي
 ومحمد بن هريرة بن عيسى وأبو الجهم بن راشد وأبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان
 وأبو بكر أحمد بن إسحق السني الحافظ وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها
 السنن وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا وهذا قال الذهبي والناج السبكي
 ان النسا في أحفظ من مسلم صاحب الصحيح وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث
 ابن إسحق بن بشير بن شاذان بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر
 الجيم والكسرا أكثر أئمة من رجل وطوف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين
 والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين والسنة ثنتين ومائتين وثلاثين في المائة
 لاربعة عشر تامة بقيت من شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين وأخذ الحديث
 عن مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبي الوليد الطيالسي
 وعبد الله بن مسعود النعني ومحمد بن مسرة وداود بن عتيق بن سعيد وأحمد بن حنبل

أبي هريرة رضي الله عنه عند
 الحافظ عبد القادر الرازي
 بنفسه بالخط كل أمر ذي بال
 لا يسد أفيه بحمد الله والصلاة
 على نبيه وآل نبيه (وقوله على كفاية
 الخلق في على الإطلاق حتى فاق
 جميع البرايا) أي المثلوات
 الذين وجدوا في الاتفاق (جميع
 أئمة) ثنتين وهو الناجية من
 الأرض ومن السما والأحياء
 الواردة في فضل النبي على جميع
 الخلق أكثر من أن تعدى وهو
 سيد ولد آدم وأول ما وقع ومنع
 وثام الأتباع وأكرم الرسل ولم
 يكن في الباب الا قوله تعالى وما
 أر لنا الله الا الوجه للعالمين لا يمكن
 كتاب في ثبوت شرفه على وفقه
 الخلق وبلاده الزنى وخلقته الخلق
 وكرمه الصفي (وعلى آله الكرام
 الموصوفين بذكره الاتفاق) أي
 اتفاق المحدثات المعروفة والمسمية
 وبها على أهل الاتفاق (وعلى
 أصحابه أهل الطاعة) الكفاية
 (والوافق) الشامل حيث اطاعوا
 الله وأطاعوا الرسول وأتبعوا
 في دينهم ما ناسوا الاموال
 وجاهدوا فيه ما نال الناس والارواح
 وافقه وبالكاتب العزيز والسنة
 المطهرة لم يقدمو عليه اربابا
 لهم أو لا غيرهم في منتهى ولا في
 مكره وعسكوا بالجمعة
 وهذا الناس الى الجمعة
 (صلاة دائمة معتزلة بالعبادة
 والشراف) أورد الملائكة على

النبي صلى الله عليه وسلم التوسل
 بالصلاة على الأئمة والأصحاب
 المذكورين منهم متوسطين وبيننا وبين
 قلوبنا صلى الله عليه وآله وسلم
 فإن ملامتهم بغضه الرافضين أكثر
 من ملامته الصلاة في الأصل
 الدعاء وهي من الله الرحمة هكذا
 في كتب اللغة وقال القسيري
 هي من الله لنبيه تسمى
 وزيادة تسمية وليس أثر عبادة
 رحمة والكلام في معاني اللغة
 وأصلها ما رواه الأعمش
 جده وأبى في رسنا أن صلى
 عليه الصلاة تليق بعباده الله
 لأن لا تقدر قدر ما الله تعالى عالم
 بتدبيره وهو يتدبر أن صلى عليه
 صلاة تليق بعباده صلى الله عليه
 وآله وسلم فلهذا جاء سبحانه ذلك
 ليكون أبلغ وأتم وأجمع
 وأدلى وقد اختلف في تفسير
 الآلة على أقوال لا تناول
 الكلام به كها هنا وسبب
 ذكرها في هذه من هذا التفسير
 وهو كذلك الخلف في تفسير
 الامام ومعه على أقوال منها
 أنه من رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم أن لم ير وعنه ولا جالسه
 ومنهم من اعتبر طول الجلوس
 ومنهم من اعتبر الزيادة
 ومنهم من اعتبر أن يوت على
 ريشه وإن جهج هذه الأقوال
 وراجعها من مرجعها مبسوط
 في عمله من كتب الأصول

[illegible]

عبد الله بن يوسف واختاره ابن كثير ومكانه ابن حجة عن أهل الحديث وعن السلف
وهن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة والنووية وغيرهم قال النووي
وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا لا يثبتون ما لم يتواتر ونحو ذلك حكى
زين الدين عن المحققين قال وقد استثنى ابن الصلاح أحاديث كثيرة تكلم عليها بعض
أهل النقد كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن وهذا يجوز
الاحتجاج بها مع عدم الأئمة المعبرين بها كان من باب ما يحسن الحديث ويجوز الاحتجاج
بالاحتجاج بما كان في المصنفات الممنوعة بجمع الحديث كحديث ابن خزيمة وابن حبان
ومستدرك الحاكم والمستخرج على الحديث لأن المصنفين لها قدس فيهم والاحتجاج
كل ما فيه الاحتجاج كما هو هكذا يجوز الاحتجاج بما سرح أحد الأئمة المعبرين به من
لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يخالف في الجواز إلا البخاري وابن العربي
والإمام ما قاله الجمهور وإن أدلة وجوب العمل بالأحد وقبولها شاملة لمن هذا
القبول ما سكت عنه أبو داود وذلك لما رواه ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال ما كان
في كتابي هذا من حديث فيه من شيء يشبهه وما لم أشأ فهو صالح وبعتها
أشع من بعض قال وروى عنه أنه قال ذكر في الحديث وما يشبهه وما يشبهه وما يشبهه
الأمم الحافظ شيخنا إبراهيم الوزير أنه أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهم ما من
الحنابلة العمل به سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأما ما
بما روى عنه قال النووي إلا أن يظهر في بعض الأمر في الصحة والحسن ويجب
ترك ذلك قال ابن الصلاح وعلى هذا ما وجدناه في كتابه من كونه راجعاً لمعلمه
عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود لأن ما سكت عنه يثبت عند أبي داود الصحة والحسن
التميز وقد عني المتأخرين رحمه الله في نقد الأسانيد المذكورة في سنن أبي داود وبين
ضعف كثير ما سكت عنه فيكون ذلك صار باعتماد العمل به وما سكت عنه به مما
قلنا أن الصالح للاحتجاج في مواضع كثيرة قد ثبت في بعضه في هذا الشرح
وكذا قيل إن ما سكت عنه الإمام أحمد من أحاديث من سند صالح للاحتجاج بإقدامنا
في تركه وأما بقية السنن والمسانيد التي لم نقل من ضعفها الصحة فإرفق التصریح
بعدمه أو عدمه منهم أو من غيرهم جاز العمل به وما وقع التصریح بذلك عنه
لم يجوز العمل به وما أطلقه ولم يكلموا عليه ولا تكلم عليه غيرهم لم يجوز العمل به
الابعد البين من حاله أن كان الباحث أهلاً لذلك وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجة
عن الحديث في هذا الكتاب وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوف عليه من كلام الحفاظ
وما بلغت السنة المتقدمة من عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي تصديقه الشرح وكثرة
ما اشتمل عليه من أسانيد الأحكام يعلم أن الكلام على بعض أسانيدنا على الحد المعتبر
بغير أسانيدنا من منها في سند الإمام أحمد وقد ذكر جماعة من أئمة الحديث

وعلم الاصطلاح وذكرا السلام
بعد الصلاة امتثال لقوله تعالى
صلوا عليه وسلموا تسليماً وفي
معناه أقوال أيضاً الأول أنه
الامان أي السلامة من النار
وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى
والمراد السلام على حفلة
ورعايتك متولاهم ما كنتم همدا
وقيل هو المسألة والانتقاد
(أما بعد) أي بعد الحمد والصلاة
والسلام والكلام على هذه
اللفظة معروف مذكور في
شعلا (فأعلم أن كتاب الجامع
الحديث) المسند المختصر من أمور
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسنة وأيامه وبذلك سمى المؤلف
وروى الله عنه (الامام الكبير
الأحد تقدم أصحاب الحديث)
ومقدم عصاة السنة المطهرة
في القديم والحديث حافظ
السلام خاتمة الجاهلية النقاد
الاعلام شيخ السنة وطبيب
عالمها وفارس الاحاديث النبوية
رناهم في أهل الله قال
الذهبي وكان مولده بعد الصلاة
يوم الجمعة وقيل ليلة الجمعة ثلاث
عشر ليلة خلت من شوال سنة
أربع وتسعين ومائة بخاري
وهي من أعظم مدن ما وراء النهر
بينها وبين عمر قد تسانية أيام
وقال التاج السبكي كان امام
المسلمين وقدوة المؤمنين وشيخ
الموحدين والمعتزلين

في احاديث سيد المرسلين وقال
الحافظ ابن كثير كان امام
الحديث في زمانه والمفتي به
في اوائله والقدم على سائر
احزانه واثراته وقال يندرين
بشاره هو افقه خافي الله في زماننا
وقال نعمين بن حسان هو فقيه هذه
الامة وقال ابن خزيمة ما شئت
أديم السماء اعلم بالحديث
واحفظ لعنه وقال ابن حبان
لو دبرت اني كنت شهرة في مجتبه
فجبر لي السبب يوم عبد الظاهر
سنة ست وستين وما توفي عن
اثنين وستين سنة الاثلاثة عشر
به ما كان اوسى ان يكون في
ثلاثة اوثاب ليس فيها قيص ولا
عصاة ففسد على بذلك وما صلى
عليه وهو وضع في حلقه فاح من
تراب قبره ربيع المسك ودانت
ايام انتم في ولهم ما قبل
فهذا الشذا آثار فنته مني
وامت بوردنا آثار به
واقظ الذهبي في تاريخ دول
الاسلام ثبت ذكر خلافة
المهتدي بالله ولعله عبد الظاهر
فات شيخ الاسلام وسلفه المعسر
سبحان الله على الباري وله
اثنان وستون سنة رحمه الله
انما انتم في قلت وقد سرت
لترجمة سافله في كتابي المطاعة
المنهاج الستة وذكر في كتابه
المنتهى عليه وما يلي ذلك فراجع
(أبي عبد الله محمد بن احمد بن
ابراهيم البخاري) ابا في تميم

ان هذا الكتاب من احسن الكتب المستنيرة في الفن لولا عدم تعرض مؤلفه رحمه الله
للكلام على التحصيم والتحصين والتعريف في الغالب قال في البدر المنير بما لفظه
واحكام الحافظ محمد بن عبد السلام بن تيمية المهدي بالمتقى هو كالمه وما أحسنه لولا
اطلاقه في كثير من الاحاديث العز والى الاثمة دون التحصين والتعريف فيمتول
براهم احسنه واه الدار قطن روه أبو داود و يكون الحديث ضعيفا وأما من ذلك كون
الحديث في جامع الترمذي مبيضا فله فخره الله من دون بيان ضعفه ويبنى للحافظ
جميع هذه المراضع وكتبه على هذا الكتاب أو بعده في مذهب يستكمل الفائدة
الكتاب المذكور انتهى وقد اعان الله له الجهد على القيام بما أورد عليه هذا الحافظ
مع زيادة ان الله اقتدر حال الطهارة وثمة ثبات تقتطع بضعها على الاثنى عشر
والزيتاب والمسؤل من الله جل جلاله الاغاثة على القيام وتبليغا بما لا يقينا
في تكميله وتقريره الى دار السلام

(كتاب الطهارة)

(أبواب المياه)

الكتاب مصدر يقال قد كتبت كتابا ذكابه وقد استعملناه فيما يتبعه من الابواب
والاصول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه التسمية بطريق على ما في التسم
حقيقة لانهم سموا بعض الحروف والكلمات المذمومة الى بعض وعلى المعاني بحسب
وجهه كتب في تيمية وفيهم فسكون وقد اشتهر في اسان النحاة اشتقاق اللفظة
من اللفظ واعتضه أبو حنبل بما ساهله ان المصدر لا يشتق من المصدر والطهارة
يجوز ان تكون مصدر يظهر الا لازم فنكون للوصف القائم بالفاعل وان تكون مصدر
ظاهر المفعول فتكون لا أثر القائم بالفعول وان تكون اسم مصدر ظهر تطهيرها
ككلام تكلموا وأما الطهور فتقال به واهل اللغة انه بالنسبة للشيء الذي هو
المصدر والفتح له الذي يظهر به فكذلك انما ابن الانباري وجماعات من أهل اللغة
عن الجمع وذهب النجاشي والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والازهرى وجماعة الى
انه بالفتح فيه ما قال صاحب المطالع وحكي فيهما التضم والطهارة في اللغة التناقة
والتزكيز الا قد اوردوا في التضم من جهة كية ثبت لموسى ووجهوا في التناقة او فيه
أوله ولما كانت منافع الصلاة التي هي عماد الدين افترح المؤمنون بها ولما تم
والابواب جميع باب هو حقيقة ما بين ما يدخل منه الى غيره ومجازا وانما قوله
الاسائل المتناحية والمياه مع الماء ووجهه مع لونه جيبا للدلالة على اختلاف الانواع

(باب طهورة ماء البحر وغيره)

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ببول
الإنسان في الماء ما لم يكثر من بول الإنسان في الماء ما لم يكثر من بول الإنسان في الماء

الله انما ركب الجهر ويحمل معنا القلب بل من المنة فان وضاعه عطشنا ففتنوا بها
 الجهر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحلي يفته رزاه الحسة
 وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح (الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما وابن السارود في المتقى والمحاكم في المسند والدارقطني والبيهقي
 في سننهما وابن أبي شيبة وسكن الترمذي عن النجاشي في صحيحه وثقة به ابن حبان
 بالوثوق وكان صحيحه عنده لاخرجه في صحيحه رده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلق
 الاسماعيل ثم حكاه ابن عسكرا في مع ذلك بعضه لتلقي العلماء له بالقبول فردد من حيث
 الاسناد وقوله من حيث المعنى وقد لم يفته به من الاحاديث لا تبلغ درجة هذا
 ولا تارة به وصححه أيضا ابن المنذر وابن منته والبقوي وقال هذا الحديث صحيح
 متفق على صحته قال ابن الاثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور أخرجه
 الاثني في كتبهم زاهدان وابن القتيبي وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث
 صحيح بإسناد مرزوي من طريق الذي حضرنا ثم اتسع ثم ذكرنا به ما رأينا من الكلام
 في اواسط التي انتم ارفق ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جميع وجود التعليل التي
 يعلم بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير قات وسألتها كما قال فيه انه يعمل
 بأربعة أوجه ثم سرد ما روى من الكلام فيها وانه ان الوجه الاول الباهة في سبعة
 ابن سنان والمغيرة بن أبي بردة المسند نورين في اسنادهم لانه لم يرو عن الاول الا هشوان بن
 سليم ولم يرو عن الثاني الا سعيد بن القزائيب باله في رواه عن سعيد بن ابي
 وشقيق اللام واخره مهله وهو ابن كثير رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي
 رأيا للمغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القرشي وحماد بن عمار
 المسند والوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سنان في اهل الجبل بن
 رواية مالك بن سعيد بن سلمة بن عيسى بن الاقرق ثم قال في ذلك عنه اخوه الذي
 الوجه الثالث التعليل بالاراء لان يحيى بن سعيد بن سنان له راجع باله قد أشهد
 لانه وهو وان كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الأصول وبعض
 أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاسناد ارباب راجع بن سنان ورواه مالك بن
 الماروق في غيره وقد نكص الحافظ ابن جري في التلميح ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير
 فقال ما اصابه لادومه اده على هشوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن
 أبي هريرة قال قال النبي في اسمه سنان هذا الحديث من لا يعرفه قال البيهقي في
 سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كاه اول بن سنان بن سعيد بن المغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد
 الانصاري في كتابه اختلاف عليه في مفرق عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ان سنانا
 من بني دليج الذي صلى الله عليه وسلم قد روى عنه عن المغيرة بن رجل من بني
 مدليج روى عنه عن المغيرة بن أبي مريم روى عنه عن المغيرة بن عبد الله أو عبد الله

الترمذي في علم الحديث
 الشريفة رضي الله عنه وأرضاه
 وجعل الترمذي من منزهة
 رماؤه (ورحمه الله) تعالى رجة
 واسعة (من أعظم المكتب
 المسند في الاسلام) وأنها
 بعد كتاب الله العزيز السلام
 باجماع سلف الامة وأنها
 العسكرا وهو أول مصنف
 مصنف في الصحيح الجرد وأول
 الراتب السبعة في علم الحديث
 وأجابه وأنها وأنها
 وأكرمها في العفة والقبول
 عند الجور على المذهب المختار
 المنصور قال الحافظ ابن جبر
 رحمه الله في هدي الناري مقدمة
 فتح الباري في ذكر السبب
 الباعث لابي سنان في تصحيح
 بانه ان انما الذي صلى الله
 عليه وسلم لم تكن في عصر صحابه
 وباريهم هذه في الجوامع
 والاصولية الخشية أن يختار
 بعض ذلك بانقرآن العظيم
 ولما لهم وسلان أذهانهم
 ولما أكثرهم كانوا الا يعرفون
 الكتابة ثم حدث في آخر عصر
 التابعين تدوين الآثار وتوحيب
 الاخبار لما انتشر العلم في
 الامصار وكثر التباعد عن
 انوار حجة الروافض وتكرى
 الاقمار قال من جمع ذلك
 الرشح من صحيح سعيد بن أبي
 مريم وغيرهما كانوا يصنفون

لقد سمعنا من بعضهم يقولون قد جاء في الحديث
 الصحيح الذي لا ريب فيه أنه من آمن
 وقوى عزيمته على ذلك ما سمعناه
 من استاذنا ابن راهويه لوجه من
 كتابنا هذا الصحيح سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في ذلك في
 قايمة أخذ في جمع الجامع الصحيح
 ومن البخاري قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وكان في
 راقب ابن بديه ويده مرسومة
 اذ بعث عنه نسأت بعض المؤمنين
 فقال لا ذقت طيب عنه الا كذب
 فهو الذي سألني على اخراج هذا
 الجامع الصحيح وعنه روى الله
 عنه قال ما حدثتني في كتاب
 الصحيح حديثا الا انسانيته
 قبل ذلك وصليت ركعتين وعنه
 قال خرجت الصحيح من سقاية
 الف حديث وعنه ايضا ما اخرج
 في هذا الكتاب الا صحيحا وما
 تركت من الصحيح الا كذا حتى
 لا يطول قال نعم حديث ابن عاتق
 رأيت محمد بن اسحق في المنام
 يعني خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم
 يعني فكلما راع النبي صلى الله
 عليه وسلم قدمه المباركة وضع
 البخاري قدمه في ذلك الموضع
 وراى محمد بن فضل نحو هذا المنام
 أيضا انتهى قلت وهذه مقبلة
 عظيمة وتكرمة شريفة ولما
 روى كتابنا الصحيح ويتلوه
 به الصريح ولما انبأ بجمعه

التطهر بماء البحر لاعتباره وبذلك على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بحر
 بضاعة ان الماء طهور وانتم انما سألوه عن الموضوع قال في الامام شرح الامام فان قيل
 لم يجمعهم بنوع من قالوا أفنتوضأ به قلنا لا نه يصير مقبلا بحال الفسردة وليس كذلك
 وأيضا قلنا منه من الاقتصار على الجواب نعم انه انما يتوضأ به فقط ولا يتطهر به
 بقية الاعذار والاحتجاج فان قيل كيف شكوا في جواز التوضؤ بماء البحر قلنا لا يحل
 انهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا سبأ أو معتمرا أو غاريا في سبيل
 الله فان ثبت البحر فلا ريب في ان يخرج من البحر أو داود وسعيد بن منصور في سنة عن
 ابن عمر مرفوعا قلنا والله لا يجوز التطهر به وقد روى موقوف على ابن عمر بان ماء البحر
 لا يجزى من وضوء ولا جنابة ان ثبت البحر نارائهم ما ثم نأرا حتى عند سبعة أشهر وسبع
 أشهر وروى أيضا عن ابن عمر وبنا العباس انه لا يجزى التطهر به ولا جنابة في أقوال
 الصحابة لا سيما اذا عارضت المرفوع والإجماع وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود
 رواه به ولون وقال الخطابي في مشروحه السناد وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
 وله طريق أخرى عند البزار وفيها الحسن بن أبي سليم وهو ضعيف قال في البدر المنير في
 الحديث جواز التطهر بماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد البر وابن جرير وسعيد
 ابن المسيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة ورواه ترمذ وكذا رواه عنه عبد الله بن عمر
 وتعرفت الطهور بالآدم الخنسية المتبذلة للعصر لا يثنى له طهورة في نفسه من المياه لوقوع
 ذلك بوجوب السؤل في شك في طهورة ماء البحر من غير قصد للعصر وعلى تسليم انه
 لا تحميم به بالباب ولا يتطهر الخطاب العام عليه فقههم الحصر المتبذلة في الطهورة
 عن غير ما نه عوم خصصه بالمنطوق قلت الصحبة المصرية القاضية باضاف غيرهم في قوله
 السؤل مائة فيه دليل على حل جميع جنوبات البحر حتى كلبه وخنزيره وبقائه وهو
 المصحح عند الشافعية وفيه خلاف في ما في موضعه ومن فوائد الحديث من روى عنه
 الزيادة في الجواب على سؤال السائل ان هذا القادة وعدم لزوم الاقتصار وقد عرفت
 البخاري لذلك بإضافة الباب من أجاب السائل بانهم سألوه ذكر حديث ابن عمر ان رجلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس التمهيط ولا العمامة ولا
 الصراويل ولا البرنس ولا ثوباء من الورس والرقعان فان لم يجد الثوبين فليلبس
 الخفين وليتطههما حتى يصبغوا تحت الكعبين فكانت حاله عن حالة الاختيار فأجاب
 عن ايراد مسألة الاضطرار وايضا اجنبية عن السؤال لان حالة الضرورة تقتضي ذلك قال
 الخطابي وفي حديث الباب دليل على ان المقتضى اذا دل على شيء وعلم ان السائل حاجه الى
 ذكر ما نه سئل عنه استجب عليه اياه ولم يكن ذلك كافيا لاجنبية لأنه ذكر اللباس
 وهم اللباس من الماء انهم قد رويهم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من
 الامويين ان الجواب يجب أن يكون مطابقة للسؤال فليس المراد بالاتباع عدم الزيادة

مرضيه على الامام احمد بن حنبل
ويحيى بن معين وعلي بن المديني
وعنه يروى من الامثلة الفحول
فانفسه وشبهه بالحققة
والقبول الاربعة احدث
قال العسلي والتول فيها قول
البخاري وهي صحيحة وقد اتفق
أهل العلم على ان كتابه هذا صحيح
المكتوب بعد كتاب الله وثباته
سلف الامة واعتمده بالقبول وان
مسماها صاحب الصحيح كان ممن
يستعملونه ويستعملونه
ليس له نظير في علم الحديث وهذا
الترجيح هو المختار المعول عليه
عند الجمهور ومن خالف ذلك
فقد طأف الجمع عليه والمسلمون
في لا يبعونه ولا يثبتون له
(وأكثرنا واثق) لانه التزم مع
هذه الاسانيد استنباط الاستحكام
الفقهية والاشكال الحكيمة
واعتنى فيم بآيات الاحكام
وترجم لكل باب بابا ظاهرة
وتحذيره ولذا اشتهر بوقفة نفسه
الاجازي في ترجمته وهي سميت
الاشكال وأدعت العسلي
والاصار واعيت مسددا
الذات والظاهر وانما باغت
هذه المرتبة لما روي أنه يقرأ
بغير التمام على الله عليه وسلم
ومنه في واجتهد المطلق التوبة
المؤقتة والحديث الجيد والامام
المستند وكتاب الجامع الصغير
أعم الكتب فوائده واجهها

بل المراد ان الجواب يكون مقبدا للحكم المسؤول عنه والحديث فوائده غير ما تقدم قال
ابن الملقن انه حديث عظيم أصل من أصول الظهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد
مهمة قال الماردي في الحاوي قال الجبدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الظهارة
(وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشا صلاة العبد من قاله
الناس الوضوء فلم يجدوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه وضع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك الاناء يده وأمر الناس أن يوضؤوا منه فرائت الماء ينبع من تحت
أصابعه حتى يوضؤوا من عند آخرهم متفق عليه ومثاق على مثل معناه من حديث جابر
ابن عبد الله) انما حديث جابر وضع يده صلى الله عليه وسلم في الزكوة فجعل الماء ينور
بين أصابعه كما قال العيون فشرى يوضؤوا فالتكتم كنتم قال لو كان الماء انك كسانا
قال كذا خمس عشرة سنة قولنا وسانت الواو للعال بتقدير قد قوله الوضوء يفتح الواو
الما الذي يوضؤ به قوله فأن يوضؤوا على الماء المذبول وقد بين البخاري في رواية
ان ذلك كان الزور وهو في الحديث وقوله يوضؤوا يفتح الواو أيضا أي يبايعه ماء
الينوناب ووقع في رواية البخاري في الرجل يمشي فيه ماء يسير فوضؤوا ما يسط فيه
صلى الله عليه وسلم لم كنه فضم أصابعه قوله ينبع يفتح قوله وضوءه الموحدة ويحذف
عشره فادقها فالتكتم قوله حتى يوضؤوا من عند آخرهم قال الكرمان حتى
لا تدرج ومن البيان أي يوضؤوا الناس حتى يوضؤوا الذين عند آخرهم وهو الآية عن جميعهم
وعند بعض في لان عند وان كانت الفارقة الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون
لمطلق الفارقة فكانه قال الذين هم في آخرهم وقال التميمي المعنى يوضؤوا التوضؤ حتى وصلت
لدرجة الى الآخر وقال النووي من هنا معنى الى وهي لغة وتعبه الكرمان بالمعاشرة
ثم ان الى لا يجوز ان تدخل على عند ولا يلزم مثله من اذا وقعت بمعنى الى قال في النسخ
وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والمسد يشيدل على عشر وهيئة المواساة
بالماء عند الغمر ويقل كان في مائه فغسل عن وضوءه وعلى ان اغتراف المذونين من الماء
القليل لا يصير الماسمة تكملا واستدراكا ليه الشافعي ان الامر بغسل اليد قبل ادخالها
الاناء يذبح لاحتهم وسبب ما في تحقيق ذلك قال ابن بطال هذا الحديث مشتمل على جميع من الاحتياط
لان الله لم يزل من طر بن أنس وذلك لطول عمره وأطاب الناس عاوا ليه سندوا لنفسه
الشافعي عيان فقال هذه القصة رواها الله المحدثين من المحدثات عن الجهم الغنيم
عن الكوفة تملأ عن جلاله من العناية بل يوتر عن أحد منهم انكار ذلك فهو ملحق
بالشافعي قال السلف فالتكتم بين الكلامين من التناوت انتهى ومن فوائده الحديث
ان الماء ليس يرفع يده لرفع يده وهو هذا قال المسند رحمه الله وفيه تبيين انه
لا بأس برفع اليدين من ماء زمزم لان قصاره انه ما شرب من ماء زمزمه والماء الذي وضع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المسألة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

وعليه الاصول في كتب اصول
الحنابلة بشر من جد وجد ومن
وجهه بعد الله تعالى في ذكره
واعطاهما القدرة على خلق مثل
ذلك الامام واجبا مثل هذا
الكتاب الرفيع الشأن اعترفا
بفضل ومنه والمنة على أمة
الاسلام (الآن الاحاديث
المذكورة في نفسه متفرقة
في الابواب واذا أراد الانسان
ان ينظر الحديث في أي باب
لا يكاد يتم في اليد الا بعد جهد
بأسع (ومثل ذلك) قال الحافظ
في مقدمة التلخيص مع احاديثه
بالمستشرق رسول الله
والمنابع ان سمعة آلاف والمائة
وسبعة وتسعون حديثا والمثل
من ذلك بالاسكندر الفاضل
وسمعة مائة وسبعة وتسعون
الحديث المائة المائة المائة
التي لم يوصها في موضع آخر منه
وهي مائة وتسعة وتسعون
حديثا صار مجموع النماذج التي
حديث تسعة مائة وأسد وستين
حديثا وجملة ما فيه من التعاليف
الف والمائة واحد وأربعون
حديثا انما ذكره في شرح
الكتاب اصول متونة وليس فيه
من الحديث التي لم يخرج من هذا
الكتاب ولو من طريق أخرى
الامامة وسنن حسنة وجملة
ما فيه من المكرمة مائة آلاف
واثنان وثمانون حديثا وهذه

الباب في وضوء وضوءه على ولا يرد في وضوءه على طهارة ظاهر في أن الموضوء
هو الماء الذي وقع به الوضوء قوله ما تخضع تخضع دفع الشيء من الضوء والانتفاء وقد
استدل الجمهور بوضوءه صلى الله عليه وسلم لوضوءه على سائر وضوءه على التبريد
بوضوءه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الحنفية وأبو العباس إلى أنه
يخص واستدلوا على ذلك بأدلة منهم حديث أبي هريرة باللفظ لا يقتضي أحدكم في الماء الدائم
وهو جنب وفي رواية لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وسبأ في قالوا والبول
يخص الماء فيكون الاحتساب لانه صلى الله عليه وسلم قد غسلسه من ماء حيا وما من الإجماع
على اضاعته وعدم الاستماع به ومنه أنه ما زال به مانع من الصلاة فاعتقل المانع إليه
كغسله النفس المتقية ويجاب عن الأول بأنه أخذ بدلالة الاقتراح وهي ضعيفة وبقول
أبي هريرة تناوله تساولا كما سيأتي فإنه يدل على ان الغسل في الماء من الماء من الماء
الاستعمال والامساك بالبين الغسل والتناول فرق وعن الثاني بان الاضاعة لا يقتضي
غيره منة لانها ليست من الثالث بالترقيين مانع هو الغسل وما من مانع غير هذا بالمانع من
ان كل مانع يسره به بدانته له المانع الذي كان قبل التناول وأما غسله بالانقياس في
مناجاة الناس وهو مناسد الاعتبار بولهم وأما من لم يمسسه وهو لا يتناول به ومن
الاحاديث الدالة على ما ذهب إليه الجمهور حديث أبي بصير عن عبد الله بن مسعود قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاجر فقال في وضوءه ثم غسل الناس بالخذون من البئر
وضوءه فيتميمه من به وحديث أبي موسى عنده أيضا قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم
بفتح فيه ما غسل يديه ووجهه فيه ويحجبه ثم قال له ما يعني أبو موسى وبالله انتم بامنه
وافترعا على وجوهكم وكفركم عن السائب بن زيد عنده أيضا قال ذهب بي خاني إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابن أختي وقع أن مرض فمسح رأسي
ودعاني بالبركة ثم توضأ فمسح به من وضوءه ثم غطت خاف ظهري بالحديث فان قال لذهب
إلى نجاسة المستعمل للوضوء من هذه الاحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضأ به
صلى الله عليه وسلم ولم يدل ذلك من خصاصه قلنا هذه دعوى غير نافذة فان الأصل ان
حكمه وسلكم أمة واحد الا ان يقوم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل رأينا بالحكم
بخلاف الذي في حكمه شرعي يحتاج إلى دليل يلزمه انهم فيها هو (عن حديث ابن
اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته وهو جنب فلما غطى فاعتزل ثم جاء فقال
كتبته بان قال ان المسلم لا يمس رداءه الجماعة البخاري والترمذي وروى الجماعة
لهم نحوه من حديث أبي هريرة) حديث أبي هريرة المأثور له ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم أتته من بعض طريق المدينة وهو جنب فاعتزل منه فذهب فاعتزل ثم
جاء فقال له ان كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً فذكرت ان اجالسك وأنا على غير طهارة
فقال سبحان الله ان المؤمن لا يمس قولاً وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وأما جنب وهذه اللفظة تنفع على الواحد المذكور والزمن والاعتين والجمع بالفتح واحسد
قال الله تعالى في الجمع وإن كنتم جنبا فاطهروا وقال بعض أرواح النبي صلى الله عليه
وسلم إن كنتم جنبا فاطهروا وقال جنبا وجنونا واجناب قولهم فساد عنه أي مال وعبدل
قوله لا يجس نفسه لغتان ضم الجيم وفتحها وفي ماضيه أيضا لغتان فتح الجيم وفتح بكسر
الجيم وفتحها فنكسر هاء في الماضي فتهاء في المضارع ومن ضمها في الماضي فتهاء في المضارع
أيضا قال الزورى وهذا قياس ملحد ومعلوم عند أهل العربية ألا حرفا مستقلا من
الكسر قوله إن المسلم تسلك به فهو معه بعض أهل الظاهر وحكا في البحر عن الهادي
والقاسم والناسر ومالك فقالوا إن الكافر يجس عيين وقوا ذلك بقوله تعالى إنما
المشركون نجس واجاب من ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لا يعتاده
بجسامة الجسامة بخلاف المشرک لعدم تحفظه عن الجسامة وعن الآية بأن المراد منهم
شخص في الاعتقاد والاستعداد وجمهورهم على صحة هذا التأويل إن الله أباح نساء أهل
الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاهيهن ومع ذلك فلا يجب من غسل
الختانية إلا غسل ما يجب عليهم من غسل المسألة ومن جملة ما استدله القائلون بجماعة
الكناز حديث أنزل الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف المجد وتقرير القول الصعبة
قوم الجساس لما رأوه أنزلهم المجد وقوله لا يثلمة لما قاله يارسول الله أن بارض قوم
أهل كتاب أنما كل في آيتهم قال ابن رستم غير أنه تأكلوا فيها وإن لم يجدوا فافغوا
وكاوا في ما ساقى في باب آية الكناز واجاب الجمهور عن حديث أنزال وقد تقيف بالله
جمعة عليهم لا هم لأن قوله ليس على الأرض من الجساس القوم شيء إنما الجساس القوم على
أنفسهم بعد قول الصحابة قوم الجساس صريح في نفي الجسامة الجسامة التي هي محل النزاع
ودليل على أن المراد بجسامة الاعتقاد والاستعداد وعن حديث أي ثلمة بأن الأمر
بغسل الختانية ليس لتأثيرها بل بطلانهم بل لظهورهم الخنزير وشربهم الخنزير في دليل على ذلك
ما عند أحمد وأبي داود من حديث أي ثلمة أيضا بلغة أن أرضنا أرض أهل كتاب
وانهم يأكلون لحم الخنزير وشربون الخمر فكيف نستعمل بآيتهم وقد دهم وبأق ومن
أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بأن ذلك تفسير عن الكفار وإهانة
لهم وهذا وإن كان مجازا فليس فيه ما ثبت في الحديث من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من
من أده مشركا وروى جماعة من أنال وهو مشرك لسارية من سواي المسجد وأكل من
الشاة التي أهدتها لهم ربيعة من خبيروا هكل من الجبن الجلوب من بلاد النصارى كما
أنسجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر وأكل من شربة النبي وآهالة لادعاه إلى ذلك
يوردى وساقى في باب آية الكفار وما خلف من مباشرة الكنايات والابحاج على جواز
مباشرة المسيبة قبل إسلامها وتعليل طاهم أهل الخطاب وثباتهم بآية المائدة وهي آخر
ما نزل وإلهامه صلى الله عليه وسلم وأجابه للوفد من الكناز من دون غسل الآية

العدلة خارجة عن الموقوفات
على العصاة والمطوعات عن
القبائل ومن بعدهم وقد
استوعبت وصل جميع ذلك
في كتاب تعليل التعاقب وهذا
الذي ورد من عدة مافي صحيح
البحاري تخير بالفتح فمخ الله به
لا أعلم من تقدمني إليه وأما
بعدهم بعدة من السهو وانخطا
أنهم وعدد كسبه كما قال في
السنن والكتب مائة وستون
وأبو عبد الله آلاف وأربعمائة
وخمسون بابا مع اختلاف قليل
في نسخ لأصول وعددها ثمانية
الذين خرج عنهم في مائة مائتين
ونسمة وثلاثون ألفا وعدد من
تدبر بأرواية عنهم دون مسلم
مائة وأربعمائة وثلاثون فرد
أيضا في نسخ لم تنفع الرواية عنهم
كثيرة أصحاب الكتب الخمسة
الربالوسطة ووقع له اثنتان
وعشرون حديثا بالآيات
السنن وأول جامعهم بعد
العمل باب كيف تأيد الرضا
الربول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل إنما أرسينا
ذلك كما أوحينا إلى نوح والقيمين
من بعده الآية كما ساقى خنصرها
(ومقصود البحاري رحمه الله
تعالى بذلك أي بالتكرار) كثرة
طرق الحديث وشهرته
الحافظ أيضا أفضل شهد بن طاهر
الماء من أن البحاري كان يذكر

الحديث في كتابه فمواضع
ويستدل به في كل باب باسناد آخر
ويستخرج منه بعض استنباطه
وغيره فلهذا هو منسحق في نفسه
السبب الذي أخرج منه فيه
وقل ما يورد حديثا في موضعين
باسناد واحد ومعنى واحد ونظا
واحد وانما يورد من ماريق
أخرى لمعان انتهى ثم ذكرها
وبلغها مالى شأنه ان رز
أينما وجدته تطهيره الحديث
في الأبواب نارة واقدمه منه
على نفسه أخرى قال انفظ
ابن حجر به ما سكتي ذلك من ابن
مأهر واذا اقرر ذلك انما أنه
لا يبعد الاثبات حتى ولو لم يظهر
لأعادته فائدة من جهة الاسناد
ولامن جهة المتن ليكون ذلك
لأعادته لأجل مغيرة الحكم
الذي تسفل عليه الترجمة الثانية
هو وباللغة المذكورة بالافادة
كيف وهو لا يخلطه من فائدة
استدائية وهي انما هو لا يناد
عن شيم غير الشئ الما نسي أو غير
ذلك برهنا بين ان احسن كتابه
وانفسه من نفسه انتهى فانت
ويظهر انفسه بل هذا انفسا
من الرجوع الى فتح الباري
(وتمت سودا) في هذا الخبر يد
الدرم لا حديث الجاهل
العلم (أخذت من الحديث)
الرفوع دون غيره (الكون قد
علم ان من مافيه) أي في كتاب

ولا أمر به ولم ينقل في طريق باب السكتا عن السكتا الصالح ولو تعلق بالشاع قال ابن
هذا السلام ليس من النسخة أن يقول استمرى من من المسلم لامن من الكافر لان
المتن لا يملكه قسوا الى ذلك وقد زعم المتنبلي في المنازل الاستدلال بالآية المذكورة
على نجاسة الكافر وهم لانه جعل الكلام لله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس
في اللغة والنجس في عرف المتشرعة عموم ومخصوص من وجهه فالاعمال السنية نجسة
لغة لا عرفا وانما نجس عرفا هو بعد الاطمين عند أهل اللغة والعذرة نجس في العرفين
فلا دليل في الآية انتهى ولا تالان مجرد في ألفاظ اللغة والاصطلاح في هذه الافراد
لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب والذي في كتب اللغة ان النجس ضد
الظاهر قال في التاموس النجس بالفتح والتسكير والتسكير بك وكفنا وعصا ضد
الظاهر انتهى فالذي ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج به هو ما عرفت
وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حيادمية المالمحي فاجاع وأما الحديث فانه خلاف
فذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والظاهر والمؤيد بالله وأبو طالب الى
نجاسته وذهب غيرهم الى طهارته واستدل صاحب البحر للائولين على النجاسة بخرج
زمن من الحديث وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول
أبي حنيفة ومنه لا يفتن للاحتجاج به على الخصم بخلاف أن يكون للاحتجاج بالنجاسة
ومعارض حديث الباب وحديث ابن عباس نفسه عند السافى والخازنى فاعلم ان هذا
المؤمن لا ينجس به اولادنا وحديث أبي هريرة المتقدم وحديث ابن عباس أيضا عند
البيهقي ان منكم عوت طاهر انفسكم ان نعلوا ايديكم وترجع رأى السامى على
روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية غيره من الغرائب التي لا يدري ما السامى
علم اوفى الحديث من التواتر مشروعية الطهارة عند نجاسة الامور العظيمة واحترام
أهل النفس وتوقيرهم ومما جرتهم على كمال الهيأة وانما حديثه عن النبي صلى
الله عليه وسلم والخمس أبو هريرة لانه صلى الله عليه وسلم كان ينادى جماعة أصحابه
اذ القيام والدعاء لهم هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديثه في السامى ان
الجناب ينجس بالحدث خشيا أن يماحهها كعادته فينادوا الى الاعتسالى وانما ذكر
المنصف رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضا به لانه قد ذكره في الاستدلال
على عدم نجاسة الماء المتوضا به لانه اذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجسا
بغيره من غيره وساقى في هذا الكتاب باب هو قد عدم نجاسة المسلم بالموت وبغيره
نصف الى هذا الحديث هـ

باب بيان زوال تطهيره

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من غسل رأسه دلى الماء ثلاثا وهو
حسب قد طهر) أي بغيره (الكون قد علم ان من مافيه) أي في كتاب

في سبأ في الاجاديب التي انشدتها
عليه حافظ عصره أبو الحسن
المدائني وغيره من أهل المقد
وقد أجاب عن الحافظ سدينا
سدينا وأوضح ألبليس فيه ما ينحل
بشرطه الذي حققه وكذلك
سألي في فصل مستقل اسماء
جميع من طعن فيه من رجاله على
ترتيب المروءات المجهة والمروءات
من ذلك المعلن بطريق الانصاف
والعدل والاهتداهن المصنف
في الخريج ابيه فممن ممن يتولى
جانب الفسح فيه اما لكونه
تجنب ما طعن فيه بسببه ولما
استكره اخرج ما رواه عنه من
هو أقوى واما التفسير ذلك من
الاسباب كما يتضح ذلك عند
الرجوع اليه ونظروا الذي
لا يهين عنه ان المعتبر في الرجال
السيدني والنسب فافقوا
ما اعتبره أكثر أهل الاصل من
العدالة وغيره وشروطه في روة
الاجاديب تأسفه السيد
العلامة محمد بن اسماعيل بن ابراهيم
الاصمعي البجلي في مؤلفاته وعلى
ذلك تشهد لهم الماعان كاهن
رجال الناس وجبته عن ان
جميع ما في الاصل من الرجال
وانه ادعج الجميع مدلى به
السيدني تحت ادبهم الماعان
بشارية كتاب وان شفع فيهم
ولا يابى الجميع وان شفع فيهم
سوى جميع من سلم الذي في السنة

[illegible]

تلاوه لما قال صاحب الرسالة الله
بالأفنية في باب طبقات كذب
الحديث ما ألفه أما الصيحات
فقد اتفق المحدثون على أن جميع
ما فيها من المتصل المرفوع صحيح
القطع وأنه مما وثق أن إلى
صحة شيء ما وأنه كل من يهون
أمرهما فهو مبتدع متبع غير
سليم المؤمنين اه قلت وكان
لهذه العبارة إشارة إلى ما قاله
ابن الهيثم المتفق في التحرير
وهو قوله كون ما في الصيحات
إيهاماً لما روى رجالها في
غيره أو على ما حقق فيه من
شرطها به دامة المرفوع تحكم
زاد في فتح القدير شرح الهداية
تحكم لا يجوز التقليد فيه إلى
آخر ما قال وهو هو وثبوته واضحة
وزلة فاضحة ولذا اقتبته جمع من
هل الدراية والرواية منهم السيد
محمد بن اسمعيل الأمير في بعض
قفاواه وصاحب المنهج الروي
في مصطلح الحديث النبوي
والشيخ العلامة علي بن قاضي
الرضا محمد بن علي الشوكاني
رحمهم الله تعالى قال في الدراسات
يدين ابن الهيثم بهذا الكلام
لاقتراح احتمال ثلثه كلمة
لحديثين سابقا وحلقا واللهاه
لما تقدم من المتأخرين إلا الشيخ
الذكي كرو من تبعه من تلامذته
وبعض المتأخرين من
القريب المشهورين
الاحاديث وأنه خمسة أقسام
وأعلاها ما اتفق عليه البخاري
ومسلم ثم ما انفرد به البخاري

خطابوا إلى أحد لانه يلحق به غيره اما انقياس أو يجوز بث حكمي على الواحد فكيف على الجماعة وهو وان لم يكن حديثا مشهورا عند أئمة الحديث فقد شهد له جماعة حديثا انما يقولون لاسمائه كقولنا اسماء امرأة ونحوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما انقطعه وعلى تقدير ان يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بقي من رطل يديه فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لان الماء كلما تنقل في محال اظهر من غيره فارقا إلى غيرهما فعمله ونفعه يبرهنا وفي هذا لا يشترط عمل في عذره الحال تغير بالتجارات والظواهر ان انتهى وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المسحول

• (باب الرد على من جعل ما يفتقر منه المتونى أول الفصل ووجهه مستعملا) •

[illegible]

جميع طهرته، وحصول الغسلة
 جميع ما ذكره من طريق
 الحديث لأنه يشك هل في هذا
 نفي أو لا يستعمل أن طهرا أخرى
 غير التي ذكرت في هذا الباب
 الذي وقف عليه (قال أي
 النورى رحمه الله) وقد رأيت
 جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل
 هذا بسبب عدم ادراك ذلك
 (وهو ما رواه البخاري، أحاديث)
 أي على بعض الوجوه (هي
 موجودة في بعضهم في غير هذا
 المسألة إلى أنهم اه ما ذكره
 النورى رحمه الله تعالى) وتفصيل
 ذلك يطلب من هدى السارى
 مقدمة فتح البارى حيث صغر
 النورى في عشرة أصول الأول
 في بيان السبب المباحث على
 تصانيف هذا الكتاب والناس في
 بيان موضوعه والكشف عن
 مفرد الكلام على تحقيق
 شروطه وتقرير كونه من أصح
 الكتب المصنفة في الحديث
 النبوى والحق به الكلام على
 تراجم البديعة المنال المنيرة
 المنال التي انوردت في نهجها
 عن نظرائه واشهر تهقيقها
 عن قرائه الثماني في بيان
 الحكمة في تقطعها الحديث
 واختصاره وفائدة آحاد الحديث
 وتكراره الرابع في بيان السبب
 لزيادة الاحاديث المعتبرة والآثار
 الموقوفة مع انسابها أصل
 موضوع الكتاب والحق به سياق
 الاحاديث المروية المأثقة
 والاشارة لمن وصلها على سبيل

صلى الله عليه وسلم تؤخذ بفضل غسلها من الجنابة واهل الحديث وعين ابن حجر
 قال غسل بعض ارجل النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة لحاء النبي صلى الله عليه وسلم
 اتوا بها ويغسل بقالبه برسول الله صلى الله عليه وسلم في حبس جنة فقال ان الماء لا يجنب رواه
 احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الاول مع كونه
 في صحيح مسلم قد اعله قوم يترددون في روايته وروى بن يونس حديث قال وعلى ولذى يخطرون
 على بالى انا الشفاء اخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بالتردد وعلى
 ابنه اعم لم يشبه الراوى وشغلته والحقوظ ما أخرجه الشيخان بافظان النبي صلى الله
 عليه وسلم وميمونة كآبائه لان من انا واحد وحديثه الاخر أخرجه أيضا الدارقطني
 رحمه الله ابن خزيمة وغيره كذا قال الحفاظ في الفتح وقال الدارقطني قد اعله قوم يسهلون
 حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين لكن قد رواه شعبة وهو لا يعمل عن
 مشايخه الاصح حديثهم قوله لا يجنب في نسخة بفتح الباء التثنية وفي أخرى بضمها
 فالاولى من سبب انهم النون وفتحها والثانية من اجنب قال في القاموس وقد اجنب
 وجنب وجنب واجنب وهو جنبت يستوي للواحد والجمع اه وظاهر حديثي بن
 عباس وميمونة معارض لحديثكم السابق وحديث الرجل الذي من الجنابة فيتميم
 الجمع مما سلف لا يقال ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة
 لانا نقول ان فعله لا يوافق ان الله لا يجنب مشعر لعدم اختصاص ذلك وأما النورى
 غير مختص بالامة لان صيغة الرجل تشمل صلى الله عليه وسلم لم يمارق الظهور وقد قرر
 دخول الخاص في خطاب نفسه لم يرد ذلك التعديل كان فعله صلى الله عليه وسلم
 شخصه من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النورى الاتفاق على جواز وضوء المرأة
 بغسل الرجل دون الله ~~ع~~س وتعبه الحفاظ بان الطحاوى قد أثبت فيه الخلاف قال
 لمصنف رحمه الله تعالى قلت وأكثر اهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة
 والاخبار بذلك أصح وكراهة احمد وأصح اذا خلت به وهو قول عبد الله بن مرجس وحملوا
 حديث ميمونة على انهم لم تخل به جميعا بينه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة
 ووضوءهما جميعا فلا اختلاف فيه قال أم سلمة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من انا واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قالت كنت اغتسل أنا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد يختلف ايدى باقية من الجنابة متفق عليه
 وفي النسخ البخارى من انا واحد تفرقة بينهما ولمسلم من انا يدي وبينه واحد في البخارى
 حتى أقول دع لي دع لي في النسخ السابق من انا واحد يدي ربا ربه في يقول دع لي
 وأنا أقول دع لي اه وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز غسل الرجل
 والمرأة من الايام الواحدة جميعا الطحاوى والقرطبي والنورى وفيه نظر لما حكاه ابن
 المنذر عن أبي هريرة انه قال بنى عنه وحكاه ابن عبد البر عن قور بن جلة ما يدل على

الذي يربى الواقع في شؤنه مرتباً
على سرف المجهوم بالنجس هبارة
الخاص اشارة لتسليم مراتبه
او يحذف تكراره السادس في
ضبط الامه المشككة التي فيه
وكذا المكثي والانساب وهو على
تسعين المؤنفة والمختلفة الواقعة
فيه حيث تدل تحت ضابط كل
انتمل مراتبه او يحذف تكراره
وما عدل ان في ذكر في الاستعداد
والثاني المقدرات السابع في
التعريف بشؤنه الذين اعمل
لنفسهم اذا كانت يكثر اشتراكها
كعدم الامن بقل اشتراكه
وفيها الكلام على جميع ما فيه
من مهمل ومهم على سبيل
الكتاب عشرة اقسام الاول
الاحاديث التي اتفق عليها
الدارقطني وغيره من القناد
والجواب عن احمد بن حنبل
وايضاح انه ليس فيها ما يتنقل
بشرطه الذي هو في التسامع في
سبيل الامه بجميع من طعن فيه
من رجاله على ترتيب السورف
والجواب عن ذلك ان طعن بطريق
الاحمد والانساف والافتاد
عن المصنف في المخرج عنهم
العاشرة في بيان ذممة كتابه بما
يأباه من كل باب من المديت
ومنه يظهر المكرر من احاديثه
أوردت في كتابه في تفسير كتابه
أضاف اليه صاحب فوائده
استفاد من الثاني رحمه الله
ثم اورد في بيان الامه في
الذين اشغل عليهم كتابه رحمه الله

جواز الاعتدال والوصف للرجل والمرأة من الامه الواحدة مع ما أسرج ابو داود وس
حديث ثم صيغة الطهنية فالتاختلفت على ريد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء
من انا واحد ومن حديث ابن عمر قال كان الرجال والنساء يوضون في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال مسدد بن الاناء الواحدة جميعا قال في الفسخ فظاهر انهم كانوا
يتناولون الماء في سلة واحدة وسكن ابن التيم من قوم انه هناك الرجال والنساء كانوا
يوضون جميعا في موضع واحد ولا على حدة وهو لا على حدة الزيادة المتقدمة في قوله
من انا واحد ترد عليه وحسن هذا المثال استبعاد اجتماع الرجال والنساء الاجاب
وق اجاب ابن التيم عنه بما حكاه يوضون ان معناه كانت رجال يوضون ويضعون ثم
يأتي النساء وهو خلاف اظاهر لا قوله جميعا معناه عند المشرق كما قال اهل اللغة وقد
وقع مصر جلود الامه في صريح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر بن عبيد الله
بن رافع عن ابن عمر ان ابصر النبي صلى الله عليه وسلم واحدا يظهرون والانساب
من انا واحد فظهر يظهرون منه والدولي بالمراتب ان يقابل ما مع من الاجتماع قبل
نزول الخطاب واما هذه فتنص بالحارم والزجبات

باب حكم الامه اذا لقيه النجاسة

عن ابي سعيد بن ابي ذر قال قال رسول الله ان وضأ من بوضأ غصوى ثم ياتي فمسا
الحض وسلم الكلاب راثنين فغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم المساء ولا يغسله
شيء واحد واودادود الترمذي وقال حديث حسن قال احمد بن حنبل حديث
بضاعة صحيح وفي رواية لا احد ولا يجد وداه به حتى يشمن ثم يرضاء وحشي ثم ينظر حيا
بحاض النساء وسلم الحكماء بغير هذا من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم المساء
ظهور لا يغسله شيء ولا يود وداه من قبله بن حنبل قال انت فيه ثم يرضاه من عذبه
قلت انما يكون مع انا قال انما قلت فاذا نص قال ون المودة قال ابو داود
قد روت بوضاعة يروي قد روتها بن حنبل في قوله فوضأ من بوضأ غصوى والذى في
باب الاستئذان فادخل في اهل غير ضاوعا كالامه فقال لا راي في امه غير
القول الحديث أخرجه أيضا الفقيه في الام والنساء في ما جده والدارقطني والحاكم
والبيهقي وقد صححه ابوشاميه بن معين وابن جرير والحاكم وسوق ابو اسامة وتسل ابن
بطريق ان الدارقطني قال انه ليس بشايت قال في التخصيص وان ذلك في المال والدارقطني
السنن وأعله ابن النعمان في الامه عن أبي سعيد واختلف الروايات في اسمه واسم أبيه
قال ابن النعمان ولا طريق في احمد بن حنبل ثم يرضاه من أبي سعيد وقال ابن منجد في
حديث أبي سعيد هذا اسناده مشهور وفي الباب عن جابر عن ابن مسعود في ان المساء
لا يغسله شيء وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف موقوف عن ابن عباس
هذا احمد وابن خزيمة وابن جرير وابن النعمان في قوله عن سهل بن سعد عن الدارقطني وعن عائشة

على الحروف وتماثلها في رسمها

منهم عنده من الأحاديث ومنه
يظهر بقرينة ما اشتمل عليه من
غير ذلك من ثم ختم هذه المقدمة
بترجمة كلامه عن خصائصه
ومناقبه جامعة لما نرى ليكون
ذكره واسطة عقد نظامها وسرة
مسكن ختامها فاساق بسديت
الباب لاولا ثم ذكر وجه المناجبة
بينهما ان كانت حثيثة ثم استخرج
ثانيا ما يذعن به غير من صحيح
في ذلك الحديث من الثواب
المزية والاسنادية من تمام
وزيادات وسكتها فغاص
وتصريح بمدايس السماع ومتابعة
سامع من شيخ الخط قبل ذلك
منسجما كل ذلك من أهميات
المسألة والمواعع والمقتضيات
الاجزاء والفوائد بشرط الصحة
والحسن فيما أورده من ذلك
وفائه اصل ما اقتطع من معانيه
وموقوفاته وهذه التلخيص زوائد
الفوائد ونظمه زوائد الزوائد
ورابعه اضبط ما يشك من جميع
ما تقدم اسماء او اسما مع
ايضا مع المعاني الالفاظ المعنوية
التسمية على المكتبة المانية ونحو
ذلك خلاصا أوردها مستندة
من كلام الآفة مما سبق بطور من
ذلك انظر من الاجكام الفقهية
والواعظ الزهدية والآداب
الشعرية مقتصر على الرابع
من ذلك متعريا للواضح دون
المستعق في تلك المسائل مع
الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره
العارض مع غيره والتنبه

عند الطبري إلى الأرض وأبي يعلى والبرزاري بن السكن في صحاحه ورواه أحمد بن حنبل بن طريق
أخرى صحيحة ~~الصحاح~~ موقوف وأنسجه أيضا بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث
نوبان ولفظه الماء طهور ولا يقبضه شيء إلا ما غلب على وجهه وأطعمه وفي إسناد ورشد بن
ابن سعد وهو مترول وعن أبي امامة مثله عند ابن ماجه والطبري وفيه أيضا ورشد بن
ورواه البيهقي لفظه أن الماء طهور إلا أن تغير وجهه أو لونه أو طعمه بخباسة تحدث فيه
من طريق عطية بن بشير عن أبيه عن ثور بن راشد بن سعد عن أبي امامة وفيه تعقب
على من زعم أن ورشد بن سعد تفرد بوصاله ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق
راشد بن سعد مرسل لا يصح أبو حاتم إرساله وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله
وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال الثوري اتفق المحدثون على نفيه قال
في البدر المنير فتلخص أن الاستثناء المذكور ضعيف فنعين الاحتجاج بالإجماع كما قال
الشافعي والبيهقي وغيرهما يعني الإجماع على أن المتغير بالخباسة رجسا ولو أن طعمه لم ينجس
وصك كذا نقل الإجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا
وقع فيه خباسة تغيرت طعمه ولو أن رجسا لم ينجس انتهى وكذا نقل الإجماع
أحمد في البحر قوله أنه وضأ من منأين من فوق خطاب النبي صلى الله عليه وسلم
كذا قال في التخصيص قوله التي بنون ستة ووجهه وناه منأين من فوق ساكنة ثم قال
ابن رسلان ويظهر أن يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو النقي الذي له رائحة كريهة
من قواهم نقي النقي بكسر التاء يفتح فنهضها فهو نقي قوله ثم بضاعة أهل اللقطة بضعون
الساو بكسر وسوا والخطة في الحديث الضم قوله والميض بكسر الميم جمع خبضة
بكسر الخاء أيضا مثل سدر وسدر والمراد به آخرقة الميض التي قد عده المراقم أرقم
المبيضة الطريقة التي تستعمل المراقم قوله وعذر الناس بفتح العين المسهلة وكسر الذال
المجتمعة جمع عذرة ككلمة وكلم وهي الخمر وأصلها اسم لسان الدار ثم سمى به الخارج
من باب نهية الظرف باسم الظرف قوله إلى العانة قال الأزهرى وجماعة هي موضع
منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قوله دون العورة قال ابن رسلان يشبه أن يكون
المراد به عورة الرجل أي دون الركبة أقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرة
وركبة قوله ما منة غير اللون قال الثوري يعني بطول المكث وأصل المنبع لا يوقع نقي
أجنبي فيه والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلا أو كثيرا
ولو تغيرت أوصافه أو بعضها ~~الصحاح~~ فقام الإجماع على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه
بالخباسة خرج عن الطهورية فكان الاحتجاج به لا بزيادة كماله فلا ينجس
الماء بالافاء ولو كان قليلا إلا إذا تغير وقد ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن
البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري وداود الظاهري والبخاري وجابر
ابن زيد ومالك والشافعي ومن أهل البيت نقاسم والعام ينفى وذهب ابن عمر ومجاهد

في هذه المسئلة المطابق للقدم والعدل
 عينيه والظاهر هو دلالة الاشارة
 الى سكنت من انواع الاموال
 وبذلك من انواع الاموال العربية ونحوها
 من اختلافات المذهبية بحسب
 ما اقبل من كلام الاقوال واتسع
 له في معنى من المقاصد المهمة الى
 غير ذلك انتم في كلام المانطق في
 المقدمة ومنه يظهر جلاله كتاب
 الصلوات وثمة الترخيم في دفع الباري
 وقد راجعت تلك المقاصد كلها
 في شرحي هذا يمكن على وجه
 الايجاز دون الامتناع وانيت
 تحت خطاب الاحاديث بنحو ان
 قدسية في كل باب (فما كان ذلك
 اسبب ان اسرد اسديته من غير
 تكرار وجعلت المحذوفة الاسماء
 اقرب الى انوال الحديث) اي
 تناوله واخذ (من غير تعجب) وما
 احسن ما قاله الطبيب في سياحة
 مشكاة المصابيح فاني اذا نسبت
 الحديث اليهم كاني استندت الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لانهم قد ارفعوا عنه واغروا عنه
 انهم في ذلك يكفون ان
 تقول هذا الحديث اخبر به
 الامام في او مسلم ونحو ذلك ثم
 نسكت ولا نزيد باسمه تمام
 (واذا انى الحديث المذكور وانته
 في اول مرة وان كان في الموضع
 الثاني زيادة فاما قد ذكرتم
 والاذلال وهو ان المان في امثال
 هذا المقام حديث فلان قد تقدم
 وزاد في هذه الرواية كذا را
 اعمى الموضع الذي تقدم فيه ذلك

والشائعة والحقيقة واحمد بن حنبل وامتنع ومن أهل البيت الهادي والمؤيد لله
 وأبو طالب والناصر الى أنه ينحس القليل على الاقام من الخامسة وان لم يتغير او صانته
 ذلك عمل النجاسة بالجملة وقد قال تعالى ولربنا خير منكم انما لا تعلمون
 وحديث لا يورث احدكم في الماء الدائم وحديث الفاتين والتمسح بالخطم والحديث
 استتمت الحديث وان افعلوا القتل عند احمد وأبي بصير والطبراني وأبي نعيم حريفا
 وحديث دع ماريك الى ما لا يريك الخرجه النجاسة واحمد وصحة ابن حبان والحاكم
 والترمذي من حديث الحسن بن علي قالوا للحديث المأطوط ولا ينجسه شيء شخص من هذه
 الأدلة واختاره في هذا القليل الذي ينبج احذابه عند وقوع النجاسة في فقل ما ملان
 استعملها بالجملة واليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل دون الفاتين
 على استثناء الا في قدرهما واليه ذهب الشافعي وأحمد والناصر والمصور بالله
 وأجاب الفاتين بان القليل لا ينجس بالمأطوط النجاسة الا ان يتغير بالجملة المأطوط
 الواردة في التفسير انما لا يورث القليل الا ان يورث القليل الا ان يورث القليل الا اذا
 كان قالاوا ايضا ان لا ينجس بل ينجس باختلاف الاشخاص وانما جعل طين
 الاستعمال من المأطوط المأطوط المأطوط المأطوط المأطوط المأطوط المأطوط المأطوط
 الاستناد والماتن تلمس في وانما حصل انه لا ماضية بين حديثي الفاتين وحديث
 المأطوط ولا ينجسه شيء مما يقع منه دار الفاتين فصار هذا لا ينجس ولا ينجس
 برفقة النجاسة الا ان يتغير احد او صانته فنجس بالجملة في حديث الفاتين
 وحديث لا ينجسه شيء وأما ما دون الفاتين فان تغير خرج عن الظاهر بالانجاس وبه يوم
 حديث الفاتين في بعض ذلك يوم حديث لا ينجسه شيء وان لم يتغير بان وقعت نجاسة
 نجاسة لم تغيره حديث لا ينجسه شيء يدل بهومعه على عدم خروجه عن الظهورية بالاقام
 ملاقات النجاسة وحديث الفاتين يدل بهومعه على خروجه عن الظهورية بالاقام
 في اجاز التخصيص على هذا المفهوم قال في هذا المناس ومن منع منه منع فيه
 وبذلك جواز التخصيص بهذا المفهوم لذلك العموم بقية الدلالة التي استدل بها
 ايضا تلوثت من الماء القليل بنحس بوقوع النجاسة فيمن لم تغيره كما تقدم وهذا المقام من
 الغايق في لزم ندى في ما هو المواب به الى الاراد وقد حقت المقام بها هو اطول
 من هذا اوضح في طب الفس على الدلائل العشر للناس في تقدير القليل والكثير
 أقوال ليس ما يما تارة من علم فلا نشعر به كرها ومنه حديث عن عمر بن الخطاب
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يورث من الماء يورث من الماء من الارض
 وما يورث من الماء من الارض وانما اذا كانت الماء فيمن لم ينجس من الماء النجاسة
 على ابن ماجة ورواية محمد بن يحيى بن أبي نعيم في رواية ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم والترمذي والبيهقي وقال الحاكم في صحيحه على شرطه ما رواه محمد بن يحيى بن

رواها والناظر الاثر من حديث الباب اخرج به ايضا المالك وخرجه ابو داود والنسائي
 لا ينجس وكذا اخرج به ابن حبان وقال ابن منده واسناد حديث الثقاتين على شرط مسلم
 انتمى ومداينه على الوليد بن كثير فقليل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن
 محمد بن عبد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمرو وقيل عنه عن عبد الله بن عمرو وهذا
 اضمار اب في الاسناد وقد روى ايضا بالفظ اذا كان المساءلة فليكن اول ثلاث لم ينجس كما في
 رواية احمد والدارقطني وبسط اذا بلغ المساءلة فانه لا يعمل انطبكت كما في رواية
 للدارقطني وابن عدي والعتيلي وبانظر اربعين قلة عند الدارقطني وهذا اضطراب في
 المثل وقد اُجيب عن دعوى الاضطراب في الاسناد بانه على تقدير ان يكون محفوظا من
 جميع تلك الطرق لا يعد اضطرابا لانه استمال من ثقة الى ثقة قال المسافط وعند التصديق
 انه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عبد بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو الكبير عن محمد بن
 جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمرو المصغر ومن رواه على غير هذا الوجه فقد روى هم وله
 طريق ثالثة عند المسافط كما جرد اسنادها ابن معين وعن دعوى الاضطراب في المتن بان رواية
 اول ثلاث شاذة ورأيت اربعين قلة مضطربة وقيل انهم جازوا موضوعا ان ذكره عنه في البدر
 المنير ورأيت اربعين ضعفا الدارقطني بالتاسع بن عبيد الله العمري قال ابن عبيد الله
 في التمهيد ما ذهب اليه الشافعي من حديث الثقاتين مذاهب ضعيف من جهة النظر غير
 ثابت من جهة الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان الثقاتين لم يوقف على
 على حقيقة مباغته ما في اثر ثابت ولا اجماع وقال في الاستبصار تاريخ حديثه الاول رده
 اسمعيل التافسي وتكلم فيه وقال الطحاوي انما نقل به لان مقدار الثقاتين لم يثبت وقال
 ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقه الله تعالى من اجاب عن
 الاضطراب واما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعا الا من رواية المعوية بن صفال بن عذ
 ابن عدي وهو من ذكر الحديث قال الذهبي لم يكن مؤثرا على الحديث وقال ابن عدي
 لا يتابع على ثمانية حسبه وسكن ان تصاب الشافعي ثبوت كون المراد بقلال هجر بكثرة
 اسنادهما المعرف لهما في احوالهم كما قال ابو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورد التقييد
 بهما في الحديث الصحيح قال البيهقي بقلال هجر كانت مشهورة عنهم ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مارا بقلال المعراج من بين سيرة النبي بقلال هجر قال الخطابي
 بقلال هجر مشهورة السنة مائة الف او اقله لفظ مشتهر وبمصر فها الى احد
 معلوما ما وهى الاواني بقي مترددة بين الكبار والصغار والدليل على انهم امن الكبار جعل
 الشارح الحد مشتهرا بعد فدل على انه اشار الى اكبرها لانه لا فائدة في تقديره بقلالين
 غير مع السند الى تقدير واحد كبره ولا ينبغي ما في هذا الكلام من التكلف
 والتعسف قول ما يثوبه هو بالدون اي يرد عليه نوبة بعد اخرى وحكي الدارقطني ان ابن
 المبارك اخبره فقال يثوبه بالنوبة اشارة في قوله ليتجمل مشهور فحينئذ ينجس كما وقع

منه (وقد ياتي حديثه من حديثه)
 ويأتي بعد في رواية أخرى بسط
 وفيه زيادة على الأولى بيان أنه روى
 بسط (فأما كتيب) الحديث
 (الثاني) (الابسط) (والتلخيص)
 الحديث (الأول) المختصر (لزيادة
 الفائدة) وكثرة الفائدة (ولا
 اذكر من الاحاديث الاما كان
 مستندا) وهو ما اتصل سماعه من
 رايه الى منتهى رفعه وادها
 وهو ما اتصل بمعنى وهذا القسم
 من الاحاديث أوسع واسع
 واثبت وأولى ما يحتج به من السنة
 الملهمة (واما ما كان مقطوعا)
 هو ما جاء عن تابعي من قول
 فعل موقوف عليه وليس بحجة
 في الرابع (او معاقا) وهو ما حرف
 من اول سنده أو وجهه لا وسطه
 (فلا أثر من له) أي لا ذكره وان
 كان هذه ذات الخفاء له حكم
 الصحيح (وكذلك ما كان من
 اخبار الصحابة في بعدهم ما
 ليس له ان ياتي بالحديث ولا يذكي
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 يكون له حكم التقرير (فلا
 اذكره) لعدم الاحتجاج به
 (كما كناه مشي أبي بكر وعمر في
 الله عنهم الى سنة يقي ساعدة)
 عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم (وما كان فيه من القائلة
 بينهم) أي في الشيء من المازعة
 في شأن الخلافة (وكيفية مقتل
 عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى
 عنه) وصيته لولده ان يسن أن
 عائشة يلدن مع صاحبها وكلامه

في امر الشري (أي المشوية)
فمن يكون خلوته بعد (ويجوز)
فمن كان رضي الله عنه وصية
الزبير لولده في قضاء دينه بخلاف
قصة جابر بن عبد الله الأنصاري
رضي الله عنه في قضاء دينه
الكثير بحسب ما بين الترمذي
فمن اجتمع في رجل من الله تعالى
عنه وآله لم ينجبه (وما يشبه
ذلك) إلى ما يمكن به حديث مسند
وغيره من روى وأثر متصل (ثم اني
اذكرهم الصحابي الذي روى
الحديث في كل حديث له من
رواه) كائنا وجابر بن عبد الله
وغيرهم (والأثر كذا) (أما
أي أئمة الحديث في الصلاة)
الغالب) ما كذا كذا (مثل
ان يقول من عاتية وتارة يقول
من ابن عباس وحينما يقول من
عبد الله بن عباس وكذلك ابن
عروجه يقول من أنس وحينما
يقول من أنس بن مالك فانه
في جميع ذلك) أي مجموع وكذا
ما يأتي بقرينة قوله ولا كبرا
(وتارة يقول من سلمان بن
الملك من النبي صلى الله عليه
وسلم وتارة يقول قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وحينما
يقول ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال كذا وكذا فانه
في جميع ذلك أن رجلا في هذا
الكتاب ما يخالف القاطن فانه
من اختلاف النسخ والروايات
وقد وجدت ذلك في بعض
المواضع (ولي محمد الله تعالى
الحبيب المذكور) أي محمد
الخاري (السايد كذا) (جميع اسناد

تفسير ذلك النسخ في الروايات المتقدمة والتقدير لا يقبل الصلاة بل يدها من نفسه
ولو كان المعنى انه يصفه عن علمه لم يكن للتفسير بالتلفيق معنى فان ما دون ما أول ذلك
ويقبل معناه لا يقبل حكم الصلاة والفتية معان أخر ذكرها في الهاية والمراد هنا
ما ذكرنا والحديث يدل على ان قدر القائلين لا يقبل الصلاة وكذا ما هو أكثر من
ذلك بالاولى ولا كذا شخص أو حديث حديث الاما غير بهما ولونه أو طعمه وهو وان كان
ضيقا فتقدم الاجماع على معناه وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الاسانيد
روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الذي
لا يجري ثم تقدم به رواه الجماعة وهذا النسخ البخاري ورواه الترمذي ثم يروى عنه
ولله الباقين ثم تقدم به قوله الدائم تقدم نفسه قوله الذي لا يجري قبل قوله ثم
لله ثم يوضح له معناه وقد استخرج من را كذا يجري بهضه كالأثر وقيل استخرج به عن الماء
الرا كذا لانه جاز من حيث الصورة كما من حيث المعنى ولعله الذي لا يجري هذا
التفسير في بابنا فلما را كذا الدائم وذلك ما في حديث جابر وقال ابن الأنباري
الدائم من سرف الضماد فيقال لا كذا الدائم على كذا لانه قوله لا يجري معناه
لخصه لا يبول في المكان وقيل الدائم الرا كذا لانه لسانه الذي الدائم الذي له
نوع ولا كذا الذي لا يجري في قوله ثم يبول فيه معناه الدائم في طرح مسلم يضم الملام قال
في الفتح وهو المنسوخ وقال النووي أيضا ذكر كذا أيضا أبو عبد الله بن مالك انه يجوز أيضا
بوجه ما على موضع يبول ثم يصبه في الماء أو اعطاه ثم حكمه روى الجميع أما الجزم فلا
مخالفة بينه وبين الاسانيد الدائمة التي لا يبول في الماء الدائم على الشراذم والفصل
على انفراد ما تقدم في باب بيان زوال تطهيره لانه على تساوي الاثرين في النبي من
واما النسب فقال النووي لا يجوز لانه يقتضي ان النبي منسوخ الجميع من سجادون افراد
أحد ما هو الذي لا يبول في البول فيه منسوخ عنه سواء أراد الاعتسالة فيه أم لا رخصه
ابن دقيق العيد انه لا يلزم ان يدل على الاسكان للمعدة لانه لو اسدق في شئ من الجميع
ينتهي من هذا الحديث ان ثبت رواية النسب ويؤخذ النبي عن الافراد من حديث
آخر ونعقبه ابن هشام في المعنى فقال انه وهم وانما أراد ابن مالك اعطاهما حكمه في
النسب لا في المعنى قال واين ما ورد في ما من قيل الموهوم لا يبولون وقد قام دليل
آخر على عدم رادته ونظيره جازة الجاهل والضعف في قوله تعالى ولا تلبسوا الخ
باب يبولون في الخواص (ولن تلبسوا وما كونه منسوخا مع أن النسب معناه النبي
وقد اعترض من يلزم الترتيب في قوله انه لو راد النبي منسوخا في شئ من يبولان كذا
ونعقبه انه لا يلزم من نا كذا النبي ان لا يبول عليه منسوخا منسوخا كذا احتمال ان
يكون لنا كذا معني في اسد ما يبول في الخواص والاصل انه قد ورد النبي من
شراذم من دون ذكر اليه الحديث أبي هريرة في تقدم باب بيان زوال تطهيره

ورود النبي من البحر البول من دون ذكر غسل كما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم من من البول في الماء الراكد والنهي عن كل واحد منهما على انفراديهما لا ينافي
النهي عن فعلهما معا بما لا يولى وقد ورد النهي عن الجمع بينهما في حديث الباب
ان صححت رواية المنصب والنهي عن كل واحد منهما في حديث عند أبي داود ويعل
عليه حديث الباب على رواية البازم واماعلى رواية الرافع فقال القرافي انه ينافي بذلك
على ما آل الحال ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضر من أحدثكم امرانا ضرب
الامة ثم يضاعفه الى ثم هو يضاعفه او المراءى في النهي عن الضرب لان الزوج يضاعف في
ما آل ساه الى مضاعفاته لا يمنع لاسافة اليه فيكون المراد هنا النهي عن البول في الماء
لان البائل يضاعف في ما آل ساه الى الظاهرية فيمتنع ذلك للنجاسة قال النووي وهو هذا
النهي في بعض المياه للتحريم وفي بعضها الكراهة فان كان الماء كثيرا جازيا لم يحرم البول
فيه ولا يمكن الاولى اجتنباه وان كان قليلا جازيا فقد قال جماعة من أصحاب الشافعي
يكره والمثارة لا يحرم لانه يقدره ويحبسه ولان النهي يقتضي التحريم عند المقتنين
والاكثر من أهل الامه ولوهذا اذا كان كثيرا ارا كذا في الاما لاذن قال العلامة
من أصحابنا وغيرهم يكره الاغتسال في الماء ارا كذا قليلا كان اذ كثيرا وكذا يكره الاغتسال
في العين الجارية قال وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم انتهى وينظر ما تقر به
الصارفة للنهي عن التحريم ولا فرق في تحريم البول في الماء بين ان يقع البول فيه اوفى
انما ثم يصب اليه خلافا لظاهرية قوله لا يضر كما بول رافع لم يضر في ذلك أحد الا
ما حكى عن داود الظاهري قال النووي وهو خلاف الاجماع وهو اقبح ما نقل عنه في
الجود على الظاهر وقد نص قول داود ابن حزم في المجل وأورد للفقهاء الاربعة من هذا
الجفاس الذي أنكروا ما اتهمهم على داود شيئا واسعا واعلم انه لا بد من اخراج هذا الحديث
عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لان الاتفاق واقع على ان الماء المستحجر الكثير جدا
لا يؤثر فيه النجاسة وسواءه الشافعية على ما دون القاتين لانهم يقولون ان قدر القاتين
فيافوهما لا ينجس الا بالغير وقيل حديث القاتين عام في النجاس فيخص ببول الادعي
ورديان المعنى المقتضى للنهي هو عدم التقرب الى الله بالنجس وهذا المعنى يستوى فيه
سائر النجاسات ولا يمتنع تخصيص ببول الادعي من باب النسبة الى هذا المعنى قوله ثم يتوضأ
منه فيه دليل على ان النهي لا يخص بالغسل بل بالوضوء في معناه ولو لم يرد هذا المكان
معلوم الاستواء والوضوء والغسل في المعنى المقتضى للنهي كما تقدم قوله ثم يغتسل منه هذا
اللافت ثابت أيضا في البخاري من طريق أبي الزناد والبخاري ومسلم من طريق أخرى ثم
يغتسل فيه قال ابن دقيق العيد وكل واحد من الاثنين يشبه بحدسهما بالنص وسكنا
بالاستنباط انتهى وذلك لان الرواية بالنظر فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع
التناول بالاستنباط والرواية بالنظر فيه بعكس ذلك وقد استدل بهذا الحديث أيضا على
نجاسة المستعمل وعلى انه ظاهر مطلوب الظهورية وقد تقدم الكلام على الجنتين قال

بكر بن الحسين المدني العثماني
 سمعنا عليه لا كثره وإجازة
 بجمعه والشيخ الامام حافظة
 الحافظة شمس الدين أبي الخير
 محمد بن محمد بن محمد الجوزي
 الدمشقي صاحب كتاب الحسن
 الحصني في الدعوات (والقاضي
 العلامة الحافظ في الدين محمد بن
 أحمد القاسمي الشيرازي الحنفى
 المكي فاضل) السادة (الملكبة
 بك) السكرية (المشرفة) زانها
 الله تعالى وتكرهها (إجازة
 معتمة منهم بجمعه ورواهم الله تعالى
 قالوا ثم أنبأ به الشيخ الامام
 الحافظ شيخ الحديث أبو الحسن
 ابراهيم بن محمد بن صادق
 الدمشقي المعروف بابن الرسام
 قال أنبأ به أبو العباس الجار
 وأخبرني به تعالى) بما قبله
 (الشيخ الامام زين الدين أبو بكر
 ابن الحسين المدني الماراني ولد
 شيخنا أبي الفتح وفاضل القضاة
 محمد بن محمد بن هبة بن
 الجوزي) (التيروزي) صاحب
 كتاب التمام من الحديث في اللغة
 المتوفى سنة سبع عشرة وخمسة
 تأييد الحافظ لواءه المتكلم
 محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزي
 قاضي شيخ الاسلام زانها
 الامام أحمد بن عبد الحليم بن
 عبد السلام بن تيمية الحراني
 رحمه الله تعالى وللجهل شرح
 على البخاري وما منج البخاري
 بالسيد القاسم الجوزي كل ربيع
 العبادات منه في غير بن يولد

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القائلين حل هذا الخبر على ما رووه ما رووه
 بضاعة على ما بلغه ما جمعا بين الشكل انتهى وقد تقدم تحقيق ذلك

باب اسرار الهمم

(حديث ابن عمر في القلة من يدل على شجاسة اولادهم) يكون الحديث بالفتح في جواب
 السؤال من ورود ما على المسألة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا وقع الكتاب في انما احدكم لم يعرفه ثم لم يفسد له سبع مرات رواه مسلم والبيهقي (الحديث
 له الحافظ هذا أحد ما في الباب أحاديث منها من عبد الله بن مسعود في رواية في باب اعتبار
 العدل في الولوع وحديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف في القليلين تقدم وقد استدل به
 على شجاسة أسرار الهمم ما ذكره قولنا اذا وقع قال في الفتح يدل على بلغ بالغ فيهم ما اذا
 شرب بطرف اسنانه فمسه بطرفه قال تعجب هو ان يدل على انه في المبالغة يريد من كل مانع
 فيذكر كذا ابن درويش يوشرب أو لم يشرب قال مكي فان كان غير مانع يقال لعنه قولنا في
 انما أحدكم ظاهره العموم في الآية وهو يعبرج ما كان من المياه في غير الآية وقيل
 أصل الفصل معتول المعنى وهو الجاهل فلا فرق بين الانا وغيره وقال الحراني ذكر الانا
 نخرج من جرح الاغلب لا لا تنبيه قولنا في قوله تعالى قال الناس اني لم أكن منكم على بن مسعود
 وقال ابن حنبل في ترويض كرا لا رافة فيه على بن مسعود ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بوجه من الوجوه قال الحافظ ورد الامر بالارافة عند مسلم من طريقين الاثنان عن أبي
 صالح وأبي رزين عن أبي هريرة وقد حسن الدارقطني حديث الارافة وأخرجه ابن سببان
 في صحيحه ورواه مسلم بزيادة ولا من بالتراب ~~ما~~ ما في الحديث يدل على وجوب
 الغسلات السبع من ولوع المكاب واليسه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن
 سيرين وطاوس وعروة بن ربيعة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأحمد بن
 وأبو نوري وأبو عبيد وداد وذهب المعتزلة والخنفية الى عدم الفرق بين لعاب المكاب
 وغيره من الأضراس وحملوا حديث السبع على التذلل والتخضع وإعجابوا الملاءة
 والدارقطني موقوف على أبي هريرة انه يغسل من ولوعه ثلاث مرات وهو الراوي للغسل
 سبعاً فثبت بذلك نفع السبع وهو مناسب لأصل بعض الخنفية من وجوب الغسل
 بناويل الراوي وقصصه ونقصه وغير مناسب لأصول الجمهور من عدم الغسل به
 ويعمل ان أباه هريرة أنفي بذلك لا يعتاده نية السبع لا يوجبها أو انه نسي ما رواه
 وأيضا قد ثبت عنه أنه أنفي بالغسل سبعاً ورواه من روى عنه مؤاندة تقيده روايته أخرج
 من رواية من روى عنه مخالفتهم من حديث الاسود من حيث النظر أمام من حيث الاسناد
 فالوأنفة وردت من رواية حماد بن زيد عن أبيه عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح
 الاسانيد والخلافه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطائمه وهو دون الأول في
 التواتر بكثير قاله الحافظ في الفتح وأما من حيث النظر فظاهر وأيضا قد روى التسبيع غير

وقدر عساه في اربعين شهاده

(اجازة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصريح البخاري وغيره من كتب السنة المطهرة قالوا أخبرنا به أبو العباس البخاري قال أخبرنا به الشيخ الصالح الحسين ابن المبارك (الريدي) نسبة الريس بلديا (قال) أخبرنا به الشيخ الصالح أبو الوفاء عيسى الاول بن عيسى بن عبيد الهري نسبة لاهل اقبال (الصوفي) نسبة الى التصوف (قال) أخبرنا به الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن طاهر الدودي (رحمه الله تعالى) (قال) أخبرنا به الامام أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن حنبل (رحمه الله تعالى) (قال) أخبرنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف النربري (نسبة لقرية من قرى بخارا) (قال) أخبرنا به الامام الكبير أبو عبد الله محمد ابن اسمعيل بن ابراهيم البخاري صاحب الجامع الصحيح (رحمه الله تعالى) (قال) أخبرنا به الشيخ محمد بن كورين (الشيخ المحدثين) (البخاري) صاحب الكتاب الصحيح (أما سيد كثيرة بطرق مشيوخة) منذ كورين في اثبات شيوخ علم الحديث مشهورة عند أهل في القديم والحديث (ولي محمد الله) (قال) (أما سيد غير هذه عن مشايخ كثير بن بطول بعد ادهم اقتصر منها على هذه الطرق أشهرها وعلوها) وكذلك لهذا العمدة الراعي رحمه الله الباري

أبي هريرة لا يكون من هذه في رواية تفسيره وعلى كل حال فلا حجة في قول أحمد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جعله أعذارهم عن العمل بالحديث ان العذرة أشد نجاسة من سور المكاب ولم تقبل بالسبع فيكون الولوج كذلك من باب الاول ورد بانه لا يلزم من كونها أشد في الاستعداد أن لا يكون الولوج أشد منها في تعاقب الحكم بانه قبيل في مقابلة النص الصريح وهو فاسد الاعتبار ومنها أيضا ان الامر بذلك كان عند الامر يقتل الكلاب فالتمسى من قتلها نسخ الامر بالغسل وتعتب بان الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل وكان اسلامه مائة سنة سبع وسبعمائة في حديث ابن مغفل الا في ظاهره ان الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب وقد اختلفوا في وجوب التعميم الا انه الذي وقع فيه الكلب وسباني ان ذلك في باب اعتبار انه قد واسد قبل هذا الحديث أيضا على نجاسة الكلاب لانه اذا كان له عيبا وهو عرق فيه فله مجلس وبسبب يلزم نجاسة سائر بدنه وذلك لان اعماء جزء من قعره وأشرف ما فيه في بدنه أولى وقد ذهب الى هذا الجمهور وقال عكرمة ومالك في رواية عنه انه طاهر ودلهم قول الله تعالى اكلوا مما اكتسبوا كما لا يجزوا اليه من التلوث بريق الكلاب ولم يوصى بالغسل وأجيب عن ذلك بان اباحة الاكل مما اكتسب لا تنافي في وجوب تطهير ما تجس من الصيد وعدم الامر لاكتسابه في أدلة تنافيها تجس من العموم ولو سلم فغايتها الترخيص في الصيد بخصوصه واستدلوا أيضا بما ثبت عند أبي داود من حديث ابن عمر بان قاتل الكلاب قبل وتدر زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد لم يكونوا يرون شيئا من ذلك وهو في البخاري وأخرجه الترمذي بزيادة وتبول ورد بان البول يجمع على نجاسته فلا يصلح حديث بول الكلاب في المسجد حتى يعارض به الاجماع وأما ما يورد الانبال والادبار فلا بد لان على الطهارة وأبضا حتى أن يكون ترك الغسل اهدم تعيين موضع النجاسة أو اطهار الارض بالحناف قال المنذري انها كانت قبل خارج المسجد في مواطنهم قبل وتدر في المسجد قال الحافظ والا قرب أن يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بشكرهم المساجد ونظيره ما جعل الابواب عامها واستدلوا على الطهارة أيضا بما في من الترخيص في كلب الصيد والمائنة والزرع وأجيب بانه لا منافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة غاية الامر انه تكليف شاق وهو لا ينافي التعميد

(باب سور الهور)

(عن كبة بنت كعب بن مالك وكانت تحت بن أبي قحافة ابا قتادة دخل عليها اسكت له وضوا الحائط مرة تشرب منه فاصفى اهل الاناء حتى شربت منه قالت كبة فرأى النظر فقال انهم يابنة أخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انهم ليست

فيمن آمن من الطوائف عليهم والطارقات رواه النجاشي وقال القزويني حديث حسن
عن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي في الميقات الا اناس في اشرب ثم
يتوضأ بها فها رواه الدارقطني الحديث الاول أخرجه أيضا البيهقي وصححه البخاري
والهشلي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وأعله ابن مندبان حيدرة الروية
له عن كشيته مجهولة وكذلك كشيته قال ولم يعرفها الا هذا الحديث وثمة فيه الحافظ
بان الحديث حديثنا أخر في شئب العسطلر رواه أبو داود وأعله الثالث رواه أبو نعيم في
المعرفة وقد روى عنهم مع اصفي ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين فارتفع بها لأنها وأما
كشيته فقبيل انتم بها فانه ثبت فلا يضر الجاهل بها على ما هو الحق من قبول
جاهل الصحابة وقد ثبت ذلك في القول المقبول في رد رواية الجاهل من غير صحابه
القول وفي الباب عن جابر عند ابن شاذان في الزايع والنسوخ مثله والحديث الثاني
الذي رواه الدارقطني عن عاصم قد استأنف فيه على يده وهو عبد الله بن عبد
المطلب ورواه أبو داود في من وجه اخر عن عاصم وثمة الرازي يروي من طريق آخر
كاهوا رواية والحديثان يدلان على انه قد تم الهرة وطهارة وزيار اليه ذهب الشافعي
والهادي وقال أبو حنيفة بل ليس في السبع ليل خنفة فيه فذكره وهو واحد سند حسنا
ورد عنه صلى الله عليه وسلم من ان الهرة تسبع في حديث أخرجه أحمد والدارقطني
وأما كم والبيهقي من حديث أبي هريرة في هذا السور سبع وبعثت منهم من قوله صلى الله
عليه وسلم عند سؤاله عن الماء وما ينوبه من السباع والذوب فقال اذا كان الماء فلتين
لم يصبه شيء وأجيب بان حديث الباب مخرج باسم الحديث نفس في نفسه به عوم
حديث السباع بعد قسائم وروى ما يفتي في جماعة السباع وأما ما رواه الشافعي باسم
بالسبعة فلا يستلزم انهم الخمس اذا ملازمة بين النجاسة والسبعية على انه قد أخرج
الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجبان
التي تكون بين مكة والمدينة فقبل ان السكالب والسباع زد عليهم فقال لها ما أخذت في
طونينها وما في شراب وطهروا أخرجه الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة
وقال له ما يلهي انتم بعضهم الى بعض كانت قوية بماذا أنوضأ بها أفادت الجاهل قال
ثم وبعثت السباع كلها وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بعض امرأة تفسد اية فقرأوا الى رجل جالس عنده قرائة وهي
الموض الذي يتبع فيه الماء فقال عمر أوغت السباع ما لك البلية في قرائتك فقال له
الرجل صلى الله عليه وسلم إياها السبع بالفرقة لانه قد استعملت لها ما سالت في طونينها
وأما في شراب وطهروا هذه الحديث مخرج طهارة ما أنفست السباع وحديث
عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع وأيضاً حديث أبي هريرة الذي استدل به
أبو حنيفة نفسه قال ويا من قول حديث الشافعي المتقدم على انه إنما كان كذلك لان

صديق بن حسن بن علي الحسيني
القزويني البخاري هذا الله عنه
ما جاءه واستعمله في ما يجب
وبرضاه أسانيد مستعدة في شئب
ابن أبي عمير البخاري مؤلف
الجامع الصحيح وكذلك في شئب
أصحاب الكتب الخمسة وغيرها
من كتب العلوم الشرعية من
التفسير والآثار الشرعية
الاسماعيلية والآية المذكورة
بالنص في كتابه مسند المسجد
في ذكر مشايخ السند طوى
المشتم على ذكرها ما رواه
لا يخفى ان فرادى من الآثار
وأشارتهم في كتابه الحاشية
بالأثر الصحيح المقتضى لطريق
الاجمال وله في الحديث واحدة
المشتم على الإسلام العلامة في الامام
المؤتمن الملقب الرباني قاضي
الفتنة محمد بن علي الشوكاني
الياسي رضى الله عنه وقد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي ان جبان والحكمة بيانية
(وهذا في كتاب المبارك)
له وعليه رواية من جهة الله
الامة انهم روى العامة واليه قول
(الاجازة البخاري لاصحاب
الجامع الصحيح) وهو اسم يتر
عن معناه وعليه نسج في
(والقول من الله تعالى في
يتم بذلك التبريد المخرج
تأتمع السان بالهذه السماع
الحديث (ويجب له حاشية في
مشوب بن من السعة والرياء

فغيرهما (لوجه الكرم) اي

ذاته القدسة فهو تبارك ورسول
(وان يصلح المقاصد والاعمال)
في الحال والمآل (بجواميدنا
محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(وآله البررة) (وتحبه) الطيرة
(أجمعين) اكنة من اب-هين
ابتهين كاهم الى يوم الدين (وهذا
حين الشروع) في تجريد
أساليب الصبي (ان شاء الله)
تبارك (فعلى) (وذلك)
شرح هذا وهو الموفق الاغنام
والمتم بالانتماء قال صاحب
التجريد رحمه الله الجيد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الف كان به النسي الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم)

هكذا في رواية اخرى
بغير باب وثبت في رواية غيرهما
وحكى بعض ومن تبعه فيه
التميز وتركه وقال المكي
يجوز فيه الاستكان على سبيل
التعداد لا لاي باب فلا يكون له
اعراب ولم يفتح الكتاب بالندبة
اذا كان بالتحريم عن النص
حيث صدر الكتاب بترجعه
الوحي والحدث الدال على ان
العمل دائر مع النية أو بعد
وتنه مدافعة عند وضع الكتاب
ولم يثبت ذلك اقتصارا على
العمل أو بغيره ان أول شي نزل
من القرآن الكريم اقرأ باسم
ربك اناريق الداعي به الانتفاع
بالشمسية والاقتصار على أو بغيره
أبواب وقوع كتب رسول الله

ورودها على الماسة لانتهاها ابوالا لانتهاها عليه قولاً فاصح في الانهاه بالصاد
المهم له بعد ما عني به ذكره في الاساس وقال أصح في الانهاه لاهره في القاموس
وأصح في استيعوا له مال بهمه والانهاء مال بهمه قولاً انهم امن الطوائف الخ تشبيه لاهره بخدم
البيت الذين يطوفون للخدمة

(ابواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها)

(باب اعتبار العدد في الولوع)

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب من الكلب في اناء احدكم
فلم يشرب منه سبعاً فغسل عليه ولا يجد ومسل طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب اربعاً
مات مع مرات اولاهن بالتراب وعن عبد الله بن مغفل قال امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الله يذو كلب الغنم
وقال اذا راغ الكلب في الاناء فاضاؤه سبع مرات وعذره الزامته بالتراب رواه الجماعة
الا الترمذي والبخاري في رواية لم يورخص في كلب الغنم والصيد والزرع) الحديثان
يدلان على انه صلى الله عليه وسلم في الاماء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات وقد تقدم ذكر الخلاف في
ذلك وبين ما هو الحق في باب أسائر البهائم قوله اولاهن بالتراب عند الترمذي والبخاري
اولاهن أو اخرهن ولو في داود السابعة بالتراب وفي رواية صحيحة للشافعي أولاهن أو
آخرهن بالتراب وفي رواية لابي عبيد الله السام من سلام في كتابا بالطهور له اذا ولغ
الكلب في الاناء غسل سبع مرات اولاهن أو احداهن بالتراب وشهد الارطقي بالباطل
احداهن ايته أو اسناده ضعيف به البخاري ودين يندوه هو متروك والذي في حديث عبد الله
بن مغفل المذكور في الباب بانظ وعشروه الزامته بالتراب أصح من رواية احمداهن
قال في البدر المنير باجماعهم وقال ابن منده اسناده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فحين
ناصب اليه وقد ازم الطحاوي الشافعية بذلك واعتذر الشافعي بالعدم على صحة هذا
الحديث لا يرفع الشافعية فقد وقف على صحته غير لا يسمع ويثبت الحديث اذا
صح مذهبه فحين جعل المطلق على المتبدوا ما قول ابن عبد البر لا أعلم أسداً أتقى بان غسلة
التراب غير الغسلات السبع بالماء غير الحسن فلا يقدح ذلك في صحة الحديث وقسم العمل
به وايضا أفريقي ذلك أحمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك أيضاً ذلك الحافظ ابن حجر
وجواب المير عن ذلك بان أباه رقة حفظ من غيره روايته اربع وليس فيها اهله
الزيادة مردود بان في حديث عبد الله بن مغفل زيادة وهو مجمع على صحته وزيادة الثقة
بتعين المنسبر اليها ذالم تنوع منافية وقد خالف الشافعية واعتز في رجوع الترتيب كما
خالقوا في التسبيح ووافقه هم هذه المسألة كية مع اجتبابهم التسبيح على المشور وعندهم
قالوا ان الترتيب لم يفتح في رواية مالك قال القرافي منهم قد مضت فيه الاحاديث فالجيب
منهم كتب لم يتولوا بها وقد اعتذر المالكون بان الترتيب غير واجب بان رواية الترتيب

وكتبه في القضايا مفتحة
بالتيمة دون الجدة وغيرها
كجاني اصة هرقا وصلح المدينة
وعبر ذلك من الاحاديث وقد
أجاب من شرح كتاب الدين
باجوبه أخرى فيها نظر وسند
استقر على الامانة فين على
الفتح ككتاب العلم بالله وكذا
معظم كتب الرسائل واشتد
القدما فيما اذا كان الكتاب
كله شعرا فله الشبهة في
الرهوي حفت الشبهة أن لا يثبت
في الشعر النبوة وسوزمه عبد
ابن جبير ونابغه على ذلك الجهور
وقال المذهب هو انه وقال
عياض بدو الوجهي ووبه بالهمز
مع كون الدال من الية داء
فبغيره زعم منهم الدال وتشديد
الواو من الظهور والاول هو الذي
مع من انواع المناهج وقد
استعمل المصنف هذه العبارة
كثيرا كلبه المفضل وبده الاذان
وبده الخلق والوحى في الله
السلام في شفاء وابنا الخلية
والكنوب والبعث والاهام
والفهر والاياء والاشارة
وانتويت يا بعدني وفل
أصل الفهم وكل ما ثبت من
اللام أو أن أرملة أو امرأة
فهو وحى في الشرح انهم
بالشرح وقد بلغني ويرد
المور وهو كلام الله المنزل على
النبي صلى الله عليه وسلم والمراد
من بدو الوحى ما مع كل ما يتعلق
بشأنه أي تعالى مستشأن وأن

مطربه لانها ذهبت باللفظ أولا هن وباللفظ أخرهن وباللفظ اسداهن وفي رواية
السابعة وفي رواية الثامنة والاضطرار اب يوجب الاطراح وأجيب بان المقصود حصول
التقريب في مرة من المرات وبان اسداهن بمعنى أولاهن معينة وكذلك أخرهن
والسابعة والثامنة ومقتضى حل المطلق على التقيد ان تجعل المهمة على اسدي المرات
المعينة ورواية أولاهن أربع من حيث الاكثرية والاحتياطية ومن حيث المادى أيضا
لان تقريب الاسترخية يقتضى الاحتياج الى تسهيل أخرى استيفاءه وقد اصر الشافعي على
ان الاولى أولى كذا في الفتح وقد وقع الخلاف هل يكون التقريب في الفصول السبع أو
شراها فانها من حديث عبد الله بن مغفل انه سأل عن رجل اشترى من غيره مائة من
فيما بينهم قوله ما بالاهم وبال الكلاب فيه دلائل على تحريم قتل الكلاب وقد اشتهر في
السنة انه صلى الله عليه وسلم يثقل الكلاب ويحب ذل كافي صحيح مسلم انه وعده بغير بل
عليه السلام أن يأنبه فلم يأنبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أم والله ما سألتني نفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ثم وقع في نفسه جرو كابت تحت أسطاطه فأمر به فأخرج
فأناه بغير بل فقال له قد كنت وعدتني أن تلقاني بالراحة فقال لي بل ولكنا لم ندخل بيننا فيه
كتاب فصح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بقتل الكلاب ثم ثبت عنه صلى الله عليه
وسلم التمسك عن قتلها وسدده وقد سئل عن الأتباع إذا كانوا يثقلون الكلاب فقال صلى الله
عليه وسلم لم أترك من الكلاب البعير والزع والمساكية والمنع من اقتناء غير ذلك وقال من
أعتق كلبا ليس كلب صيد ولا مائة نقص من عمله كل يوم فمرا وثبت عنه الأثر بقتل
الكلاب الأسود البهم ذى الذنابتين وقال انه شيطان ولا يثبت في هذا موطأ أن يابس هذا
محلها فانتقمه على هذا المنذر وسيأتى الكلام على ذلك مبسوطا في أبواب الصيد

باب الحلق والقرص والعقود والاثربدهما

عن أسماء بنت أبي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اسداهنا
بصير فوجها من دم الحية كيف تصنع فقال تعبه ثم نفرسه بالماء ثم تغتسله ثم تصلي فيه
تفقي عليه قوله جاءت امرأة فقالت اسداهنا في اسماء قال في الفتح وأغرب الزورى
فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي مخرجة الاسناد لا علمها ولا يثبت ان يسم الرواي
اسم نفسه قول من دم الحية بنوع الحية الى الحية خالة الزورى قول من تغتسله بنوع
انواعه ونهم الملهة وتشديد المنفعة فهو غاية أي تحمكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد
بذلك ازالة شدة قوله ثم نفرسه بنوع أو واسكان القصف ونهم لراوا اسداه الله الذين
احسن في الثانية عياض ونهيه فيه ضم الشان من فوق وقع النشاف وتشديد الزاء
المسورة في ذلك موضع الدم باطراف أصابعه التي تمال بذلك وتخرج ما ينسب له الذوب
منه ومنه تفر يص العيين خالة أبو سيدة وسئل الاخفش عنه فنهضه ابعبه الابهام
والسباب واخذت شيئا من فويهم ما وقال هكذا فعل بالماء في موضع الدم وورد في رواية

ذكر الغسل مكان القرص روى ذلك الشيخ في الدين من رواية محمد بن ابي بصير عن ابي بصير
عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسلته امرأة
عن دم الحيض بسبب فوبها فقال اغسله واخرجه الشافعي من حديث شيبان عن هشام
عن فاطمة عن اسماء قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب
الثوب فقال حثيه ثم اقرصه بالماء ورشيه وصلى فيه ورواه عن مالك عن هشام بن القظ ان
امرأة سألت ورواه ابن ماجه باللفظ اقرصيه واغسله وصلى فيه وابن ابي شيبه باللفظ
اقرصيه بالماء واغسله وصلى فيه واخرجه احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
شزيمة وابن حبان عن حديث أم قيس بنت مخضن انما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن دم الحيض بسبب الثوب فقال حثيه بصالح واغسله بماء وسدر قال ابن القطن
اسناده في غاية الصحة ولا علم له عنه والعلامة يفتح الصاد المهملة واسكان اللام ثم عين هو
الطبري كذا حافظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد قال وقال ووقع في بعض المواضع
بكسر الصاد المعجمة والهاء فتعريف لانه لا معنى ينتهي تحميمه بالصلح بذلك لكن قال
الطحاوي في العباب في مادة ضاع بالمعجمة وفي الحديث حثيه بضلع قال ابن الاعراب الضلع
هو العود الذي فيه الاوصاج وكذا ذكره الأزهري في مادة ضاد المعجمة قوله ثم
تضعه بفتح الضاد المعجمة أي تضعه فانه الطحاوي وقال القرطبي المراد به الرش لان غسل
الدم استغنى عن قوله تفرصه واما المنع فهو الحاشية فيه من الثوب قال في التلخيص
وعلى هذا فالهبة في تنقيحه يعود على الثوب بخلاف حثيه فانه يعود على الدم فيأمن منه
اختلاف الفهية فهو وعلى خلاف الاصل ثم ان الرش على المشكوك فيه لا ينبغي شيئا
لانه ان كان طاهر فلا حاجة اليه وان كان متنجسا لم يظهر بذلك فالاحسن ما قاله
الطحاوي الحديث فيه دليل على أن النجاسات المتأثرات بالماء دون غيرها من النجاسات قاله
الطحاوي والذوي قال في الفتح لان جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها اجماعا
قال وهو قول الجوهري رأى عيسى الماء لا زالة النجاسة وعن أبي حنيفة رأى يوسف يجوز
تطهير النجاسة بكل مائع طاهر وهو مذهب الداعي من أهل البيت واحبوا يقول
عائشة ما كان لاحدنا الاقوب واحد فعوض فيه فاذا أصابه شيء من دم الحيض قالت
بريقه الغصية بظفرها وأجيب بانها بما فعلت ذلك تحلبه لانه ثم غسلته به بذلك
والحق ان الماء الحاصل في التطهير لوصفه بذلك كما بوسنة ومما أطلقا غيره من الماء لكن
القول بهينه وعدم اجزائه بغيره يرد حديث مسخ النهل وفرك المني وحته واما طهته
بأخره وأمثال ذلك كثير ولم يأت دليل يقضي بحصر التطهير في الماء وتجرده الامر به في
بعض النجاسات لا يستلزم الامر به مطلقا وغاية تعينه في ذلك المانصوح من خصوصه ان
سلم فالانصاف ان يقال انه يظهر لكل فرد من أفراد النجاسة المانصوح على تطهيرها بما
اشتمل عليه النهر ان كان نسيه اسالة على فرد من أفراد المانصوحات لكنه ان كان ذلك
الفرد الحاصل عليه هو الماء فلا يجوز العود الى غيره لما فيه التلخيص بها وعدم

بالصلية والسلام على الرسول
الكريم امتنا الامره سبحانه
صلى الله عليه وسلم واتساعا في
حكم الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم عن غيره مذاهب والاحاديث
الواردة بالامر بالصلاة عليه
واسعة والامر حثية في الوجوب
وان لم يدل على التكرار وبسبب
الاكتفاء من غير تنبيه وقال
الطحاوي فحب قلنا ذكر قال
المراد الى انه الاحوط ومثله قال
جماعة من السنية والشيعة
قلت ولا كلام في فضل الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم وقد
وردت في ذلك أدلة كثيرة وتعليم
لا يظن بذكرها واما كفاية
العبارة فيها فكل عبارة تؤدي
ذلك جزئية وافضلها ما علم أمته ما
سأله عن كفاية ناديا وقال
صلى الله عليه وسلم ولم يقل وعلى
آله وشكك الطبري لأئمة الحديث
في موافقتهم في القديم والحديث
حذف الاكل عند الصلاة على
خاتمة أهل الانسال وهم الذين
رووا الحديث التعليم في صحاح
كثيرهم التي يجب لها التعليم
والتكريم ولا يتم الامتنان في
الامتنان بالصلاة التي علمها صلى
الله عليه وآله وسلم أمته الا
بذكرهم ولقد عجب من قال
يوجبها عليه في التشم في
الصلاة وتشم ابيه على آله فانه
تتم بريق بين ذوى الارحام في
الاحكام واما لغة الحديث فاعل
الغدير لهم في عدم رقم الصلاة على

الآل تنقوى لاهل الجاهلية
والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى
الله عليه وآله وسلم وأخافوهم كل
خفاقة ونير دوحهم كل مشرد كما
وقع في عصر الاموية والعباسية
والعباسية وان كانوا يهدون
النفسهم من الآل فانه يقول
منهم لسان السالك
اقتلوني وما السكا

واقبلوا ما السكا
فأخذت رؤساء الحديث وهم في
ثلاث الاقسام الى حذف السادة
على الآل في تصانيفهم المصنفين
والكار وزادوا فيهم في مجالس
الرواية عندنا الموضي في العلم
الدرابة والفتنة تليق مثل هذا على
انما جعلوا آباء السالكين من ذلك
السالك عن صفة في السالكين
وألف أنهم وان حذفوا السادة
على الآل خطا لا يقدحون في عند
الكتابة لفظا ثم ثم ذهب التنية
واقترحت دول ثلاث الله ربي
الغوية ردا له قد شاب على ذلك
الذي يربى وشب عليه الله غير
فأما في السالكين لهم سمعها
واقرروا عليه خطا وقولنا مع
العلم ثم لم يثبت انما علم في كل
كتاب من كتب السنة فزعم
الذين من هذه المذاهب والذين
ذخرناهم والذين قد بدوا السالكين
العلماء محمد بن احمد بن محمد بن
الامير المكي رحمه الله الخاتم
على هذا في حوائج شرح العلماء
وقال في جميع الحديث مثل قديما
عن ذلك وأثبت فيهم ابي جابر
ما سبق قال مع اني لم أجيد فيه

باب الحديث والقرآن والعقود والآثار بعدهما

مسألة شبيهة له فيما وان كان ذلك الأمر غريبا المنع بالآل الدول منه الى انما لذلك وان
وجهد قد من أفراد العباسية لم يقع من الشارع الا حلق في تطهيره على فرد من أفراد
الطهرات بل بمجرد لاهل مطلق التطهير فالأقاص على الماء هو الا لا يتم حصول الامتثال
به بالقطع وغيره مشكوك فيه وهذا طريقة متوسعة بين القواين لاهل من عن سلكها
فان قلت مجرد وصف الماء بمطلق الماهورية لا يوجب له المزية فان القرا بشاركة في ذلك
قلت وصف القرا بالماهورية قد يعدم وجدان الماء بين القرا فلا مشاركة بذلك
الاعتبار واعلم ان دم الحوض شمس باجتماع السالكين كما قال النوري والحدث فوايد
من اما ما في يانه في باب الحوض ومنها ما ذكره المصنف ههنا قال وفيه دليل على ان دم
الحوض لا يفي عن السيرة وان في العموم وان ما هارة السيرة ثم طال الصلوات وان هذه
العباسية وانما هي لا يعتبر في القرا بالعبادة وان الماء متعين لازالة العباسية انه وقد
عرفت ما سأل (عن أبي هريرة) ان شولة بنت سار قالت يا رسول الله ايسر لي الآثورة
واسدوا نأنا حبيبت في قال فاذا لم يرد فاسد على موضع الدم ثم في فيه قالت يا رسول الله
ان لي شجرة ثم قال في هذا الماء لا يدرى انما هو ماء أو حديد أو ماء داود ومن معاذة
قال سأل عاتقة عن الحاضن حبيبت فوبها الدم فقلت في له فان لم يذهب أثره ما عجز
شي من صفة قال واذا كان في حبيبت من دم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلاش حبيبت
جميعا الا انما على في ثوابه داود الحديث الاول أخرجه الترمذي أيضا وأخرجه
أحمد وأبو داود والبيهقي من طريقين عن شولة بنت سار وفيه ابن لهيعة قال ابراهيم
الحري لم يسمع بخولة بنت سار الا في هذا الحديث قال ابن حجر واسدناه ضعيف ورواه
الطبراني في الكبير من حديث شولة بنت سار الانبارية قال ابن حجر انما هو اسدناه
أضعف من الاول والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقي قول ولا يضر أثره استدلال
به على عدم وجوب استعمال الطوار وهو مذهب الناصرة والمندوبين بالله والذين
أقام الشافعي أكثر أصحاب أبي حنيفة وذهب الشافعي ورواه الامام يحيى عن العترة
انما يجب استعمال الحاد للمعاد لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت شمعن عن عمارة بن عبد الله بن ابي حنيفة
عنه وهو قال ابن النعمان اسدناه في غاية الصحة وأجيب بأنه لا يفيد المطالب لان الملك انما
هو الترك بالاصابع النزاع في غيره ورواه ابن آخر الحديث هو قوله وانما السالكين
يدل على وجوب استعمال السادة لذلك قوله في حديث عائشة المذكور فالتغير به شيء من
صفة واجيب ان التغير بامس بالآلة يؤيده ما في اثر الحديث من قولها وانما كنت
أحبيبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلاش حبيبت لأحد بل يروى بان سار دامت حال
العمرة بشيد المطالب كان استعمال السادة في الطوار من سار باجتماع
الآلة اسدناه من قوله لا يضر لك أثره ان شاء الله العباسية التي عسرت انما لا يضر

كل الاما لا سجد على سبيل فان قلت قد

اقر وان الصلاة على الال من
جدة كنية الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم وقد ثبت انه
حذف ذلك ائمة الحديث عند

ذكرهم له صلى الله عليه وسلم

ذكرته من العذر فاذا صنع من

يريد ان يلى الال الكتب على

من يراد الله تعالى

هل يذكر الال فهو زيادة على

ما فيه يكون كذا الله تعالى في

الشرع ايم الله تعالى

بأن الصلاة التي امر صلى الله

عليه وسلم ان يقولها كانت

لاية على الله تعالى ان يراد بكاتبه

ما قاله الجاهل وان هو اده قال

الجاهل صلى الله عليه وسلم لم يهنا

لا ياتي بالفظ الاول انه يكون

كذا و... اسفل ان الجاهل

صلى عليهم فقال كما قاله لكن

الحكاية لا تكون المنة في ثم

لا يكون الله في هاهنا ايمن

نفسه عليه صلى الله عليه وسلم

ولا ما جاور اجمن صلى عليه

وسمى لانه انما سجد من غير الله

صلى والمحدث حتى لا ما جاور ولا

ما جاور وان كان صرا على

انشاء الدعاء منه لرسول الله صلى

الله عليه وسلم لا الحكاية فبقي له

ان ياتي بالفظ الاول لا يكون انما

بالسلاة المأمور به او احسن

ان يلى الصلاة المذكورة بحكاية

ثم يسلي من تلقا نفسه صلاة

حسنة لانه لا يجمع له انه املي

الجاهل مشلا كاه وان صلى

على رسول الله صلى الله عليه

الكن بعد التعيين من قران او غيره ما سجد بذهب لون الدم لانه مستهذور بما
نسبهم من رآه الى التخصيص اذ الله قوله لا تغسل الى ثوبه ما سجد على انما كان الاصل
فيه الطهارة فهو باق على طهارته حتى يظهر فيه نجاسة فيجب غسلها

(باب تعين الماء لازالة نجاسة)

ابن عبد الله بن عمر ان امة قال يا رسول الله انما آية الجحوش اذا اضطررنا اليها

قال اذا اضطررتم اليها فاعسوا بها بالماء را طنجوا فيها او ماء حذر من ابي ثعلبة التيمي انه

قال يا رسول الله انبار من قوم اهل الكتاب فطنج في غدورهم وانصرف في انيتهم فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا غير ماء فاحضروا بالماء رواه الترمذي وقال

حسن صحيح والرحمن الغنى الحديث الثاني يشهد بحقيقة الحديث الاول وهو تنذر

عامة من حديث ابي ذرابة باللفظ قال قلت يا رسول الله انبار من قوم اهل كتاب اذنا كل

في انيتهم قال ان وجدتم غيرها فافعلوا كوا فيها وان لم تجدوا فاعسوا بها وكوا فيها او

رواية لا سجدوا في ارضهم ارض اهل الكتاب وانهم باكارون لهم التميز

ويشرون التميز فيكم فصنع بايتهم وقدورهم قال ان لم تجدوا غير ماء فاحضروا بالماء

واطبروا فيها او انتموا في الفظ الترمذي فقال اتموها غسلا واجلوا فيها وقد استدل

المصنف رحمه الله بهاذ كرم في الباب على انه تعين الماء لازالة النجاسة وكذلك فعل غيره

ولا يقتضيان مجرد الاضحية لازالة نجاسة من هذه الامة لا يستلزم ان يتعين اكل نجاسة

فالتخصيص عليه في هذه النجاسة انما لا يتبين اجراما عدا من المظهر ان فيها عداها

فلا حصر على الماء ولا عموم باعتبار المغسول فابن دليل التعيين المسمى وقد تقدم في باب

الحل والقرص ما هو الحق وقد استدل بالحديث ايضا على نجاسة الكفار وقد تقدم في

باب طهارة الماء المنوضا ما فيه كفاية وسياتي ادلت في تحقيق ان شاء الله في باب

آية الكفار

(باب تطهير الارض النجسة بالكثرة)

عن ابي هريرة قال قام اعرابي فبال في مسجد فقام اليه الناس ليتعوبوا فقال النبي

صلى الله عليه وسلم دعوه واربعوا على بوله سجلا من ماء او ثوبا من ماء فانما بعثتم

ميسرين ولم تعذبوا ميسرين رواه الجماعة الا مساما قوله قام اعرابي قال الحافظ في

الفتح زاد ابن عينة عند الترمذي وغيره في قوله انه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمدا ولا

ترحم معنا احدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجبرت واسعا فلم يلبث ان بال في

المسجد وقد اخرج هذه الزيادة البخاري في الارب من صحيحه وروى ابن ماجه الحديث

ناما من حديث ابي هريرة وحديث واثله بن الاسود وغيره ابو موسى المديني ايضا

من رواية سليمان بن يسار انه عرابي المذكور قبل هو ذوالخو بصره المسمى ذكره ابو

موسى المديني وقبل هو الاقرع بن سابس التميمي حكاه التاريخ عن عبد الله بن نافع

وَأَلْهَمْنَا سُلَيمَانَ الْوَيْسَاءَ مِنْ أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ وَتَوَقَّاهُ بِالْأَعْيُنِ

موافقة لما أمر به بل بقياس من
 يقول بوجوب الصلاة عليه صلى
 الله عليه وآله وسلم فلذلك كراهته
 فيجب عليه بعد ذلك كتابة صلاة
 الجفاري مثلا ان يصلي من بعد
 ذلك صلاة يصدق عليه انه قد ذكر
 عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يصلي عليه لانه انما صلى على ربه
 غيره وانما صلى غيره صلى ربه
 قال الاشعري انما يصح عليه أيضا
 انتم هي وقديري انما يصح من
 بترك الصلاة عليه قدوة ياتي
 من مخالفة الله بالصلاة المأمورة
 وهو الما بين العود المسمى
 حديث كذا في كتاب الال
 وتسمية وقد التفتي كذا الال
 الى جهة التسمية فيكون ثابتا
 لانه ان الصلاة على النبي
 الحديث وان لم يكن الله سدر
 المذكر والله أعلم (عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول انما الاعمال
 بالنيات) أراد الجفاري اراد هذا
 الحديث في هذا الموضع وقال تنطابق
 والاعمال الى انما اوردناه في
 في قوله انما يصح عليه انما
 وقد كانت مناسباته في ترجمة
 فقال انما يصح عليه انما
 ابن العربي اول القاسم قال
 صلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الله عليه وآله وسلم انما جرت اذ الله
 تعال بالحق في غير ما قد
 الافتتاح بعد ان لا جرة ومن

[illegible]

المناسبات البديعة للوسيلة ان

الكتاب لما كان موضوعا لجمع

وحى السنة صدره بده الوحي

ولما كان الوحي ابيان العمل

الشرعية صدر به بدو بدت

الافعال ومع هذه المناسبات

لا يليق الجزم بانه لا اتفاق له

بالترجيح أصلا وهذا الحديث

أحد الاسانيد التي عاينها دار

الاسلام وقد تواتر النقل عن

الائمة في تعظيم قدر هذا الحديث

واتفق ابن مهدي والشافعي

وأحمد وعلي بن المديني وأبو داود

والدارقطني وحزرة البخاري على

انه ثابت في الصحيحين ومن قال

وبعضه واختلفوا في تعيين الباقي

وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا

انه يدخل في الثلاثين باب من العلم

وقال الشافعي يدخل في سبعين

بابا وفي رواية انه يدخل في مئة نصف

الفعل يفتي ان من يدخل في العدد

المباغة وقال ابن مهدي أيضا

يفتي ان يفعل هذا الحديث

رأس كل باب ووجه البني كونه

ثالث العلم بان كسب العبد يتبع

بقائه واسانه وجوارحه والنية

احد أقسامه الثلاثة وأرجها

لانهم اذ تكون عبادته مستقلة

وغيرها يحتاج اليها ومن ثور

نية المؤمن خير من عمله وكلام

المقام أحمد يدل على انه أراد

بكونه ثلث العلم انه أحد انواعه

الثلاث التي تراد اليها جميع

الاحكام عتده وهي هذا ومن

عمل علاميس عليه أمرنا في ورد

والجبال بين والحرام بين

بغلاف الارض مظهرها وفي الحديث ايضاً دليل على قبول التمسك بالعموم الى ان
يظهر المخصوص اذ لم يسكن صلى الله عليه وسلم على الجماعة ما فعلوه مع الاعراب بل
أمرهم بالكف عنه لانه صالحة الجماعة وفيه ايضاً دليل على ما أشار اليه المصنف رحمه الله
من أن الارض تطهر بالمسكارة وعلى الرافق بالماء في التعليم وعلى التعقيب في التيسير
والتميز عن التعسير وعلى احترام المساجد وتزيمها لان النبي صلى الله عليه وسلم قررهم
على الانكار ونعمائهم بالرفق (وعن أنس بن مالك قال بينما نحن في المسجد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه اعرابي فقام يقول في المسجدة قال أعتاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم مائة قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزرموه دعوه فتر كره حتى
بال ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدهم ثم قال ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا
الجهل ولا القذراء. يعني ذكر الله عز وجل والصلوة وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فامر رجل من القوم بما قبل من ما فتنه عليه صديق عليه لكن
ليس لا يرى فيه ان هذه المساجد التي غرام لها من يتزيمها وقوله لا تزرموه أي لا تظلموها
عليه بقوله قولنا اعراب هو الذي يسكن البادية وقد سبق في الخلاف في اسمه قولنا مائة اسم
فعل بمعنى على السكون معناه كلف قال صاحب المصالح هي كلف جزاءها ما لها فاشتم
حذف تفتيحاً وافتعال مكررة ومفردة ومثله به بالباء الموحدة وقال به توبى شي اعظيم
الامر كشيخ وقد تنوع مع النكسر ويون والقول ويكسر الثاني بغير تنوين وكذا ذكره
غدير صاحب المطالع قوله لا تزرموه بضم التاء النونوية واسكان الزاي بسد دار أي
لا تظلموه بالزرام المطالع قولنا ان هذه المساجد الخ منهموم الحذر مشعر بعدم جواز
ماعد هذه المذكرة من الاقدار القذرة والحق ورنع الصوت والصوت والبيع
والشراء وسائر القود وانشاد الصلاة والكلام الذي ليس يذكر جميع الامور التي
لا طاعة فيها وأما التي فيها طاعة كالمطبخ في المسجد للاعتكاف والقراءة فاعلم وسماح
الموعظة وانذار الصلاة ومحذور ذلك فهذه الامور وان لم تدخل في المحذور فيه لكنه
أجمع المسلمون على جوازها كما حكاه النووي في حصر من هو المحصر بالامور التي فيها
طاعة لا تنقض بالمسجد لهذا الاجماع وتبقى الامور التي لا طاعة فيها ادخل تحت المنع وحكي
المخالف في النسخ الاجماع على ان منهموم المحصر منه غير منه ولي به قال ولا ريب ان فعل
غير المذكرات وما في معناها خلاف الاولى قولنا بقاء بدلوا فتنه عليه يروي بالسين
الجمجمة والسين المهملة قال النووي وهو في أكثر الاصول والروايات بالجمجمة ومعناه
صبه ورفق بعض العلماء بينهم ما يقال هو بالمهملة الصب بسم ولت وبالجمجمة التفريق في
صبه وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على ان
النجاسة على الارض انما تليكت بالماء فالارض والماء طاهران ولا يكون ذلك إلا مراً
بتكثير النجاسة في المسجد انتهى

هو انما نفع زيدا أي لا محذور

أو نفي غير الحكم عن المذكور

نحو انما زيد قائم أي لا فاعله

وهل تفيد ما انطوى أو بالهجوم

أو بوضع أو العرف أو بالثبوت

أو بالجاز قال البرماني في شرح

اللفظة المعينة انما بانطوى به

صرح ابن النبطان وابو امير

والغزالي بل تنهك بالمتبوع عن

جميع أهل الأصول من المذاهب

الاربعة الا ليسير كالأمدى

وعلى العكس من ذلك أهل

العمري والنيابت بقيد المياه

جميع خمسة من نوى نوى من باب

ضرب روى له القصد وقيل هي

من النون بمعنى المهد والازل

أول وجه التفسير في هذه الرواية

باعتبار تنوعها لان المسند

له يسمع الإذعان تنوعه

أو باعتبار متناصه المتناوب

حتى يستدركه تعالى أو تنوعه

موجوده أو اتفاقه وسنده وفي

معظم الروايات النية بالافراد

على الأصح لثبوتها في الأهر

القلب كان مرجعها واحدا

وهو الاختصاص بالواحد الذي

لا شريك له فتناسب أفرادها

بجودلاف الأعمال فانما معلقة

بالظواهر وهي متعددة فتناسب

جميعها وهي متعمولة على معناها

الغزوي لمطابق ما به من

التميز فانه تنصير لما جعل

والأعمال تفنني عاملي

والقدير الأعمال الصادق من

المكثنين وعلى هذا يخرج

أعمال المستعمل لان المراد

لأنه يصح على كل واحد من جاني حديثي الباب ويطلق ما كل ما يقوم مقامها معهم
الفارق قوله ثم ليصل فيه ما ساقى الكلام على الصلاة في النعمان في باب مستعمل من كتاب
الصلاة ان شاء الله

باب نفع بول الغلام اذا لم يطعم

(عن أم قيس بنت محسن انما أتيت بأبنها صبي لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال علي ثوبه فدعا عابسا فنضح عليه ولم ينفذ له رواء الجماعة وعن علي بن أبي
طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينفع بول
البيارية يغسل قال قتادة وهذا ما لم يطعمه فاذا طعمه اغسله بما رواه أحمد والترمذي
وقال حديث حسن وعن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم صبي يشكك في ال
عليه فأتته بها المرأة رواء البخاري. وكذلك أحمد وابن ماجه وزاد أبو بكر له رواء لم كان يوق
بالصبيان فيعزل عليهم ويمنعكمهم فأتى به فيقال عليه فدعا عابسا فأتته به بول ولم يغسله
وعن أبي السرح خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لم
يغسل من بول البيارية يورث من بول الغلام رواء أبو داود والنسائي وابن ماجه وعن
أم كرز الخزازية قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغلام فأتته فأسر به فنضح وأن
بجارية فأتته فغسل رواء أحمد وعن أم كرز ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال
بول الغلام ينفع وبول البيارية يغسل رواء ابن ماجه وعن أم الفضل الجاهلية ان
قالت بل الحسن بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فأتته بار. ولله اعطى ثوبان
والس ثوبا غيره حتى اغسله فقال انما ينفع من بول الغلام. كرو يغسل من بول الانثى رواء
أحمد وأبو داود وابن ماجه حديث على أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه بالمتناوب
لأنهم طرأ ابن هشام عن قتادة عن أبي حنبل بن أبي الاسود عن أبيه عنه وأخرجه أيضا
أبو داود وقوفان حديثه سعد بن جبير عن أبي عروة عن قتادة بالاسناد السابق
الى علي موقوف باللفظ يغسل من بول الجارية ينفع بول الغلام ما لم يطعم وأخرجه
أيضا مرفوعا من حديثه بدون ما لم يطعم وجهه من قول قتادة وكذلك أخرجه عن أم ساه
انما كانت نصب على بول الغلام ما لم يطعم فاذا طعم غسله وكانت تغسل بول الجارية
وحديث أبي السرح أخرجه أيضا البزار وابن خزيمة من حديثه باللفظ كنت أخذت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو بحسين فقال علي صدره فغسلت أغسله فقال
بغسل الحديث وصححه الحاكم قال أبو زرعة والبخاري عن أبي السرح غير هذا الحديث
ولا يعرف اسمه وقال البخاري حديث حسن وحديث أم كرز الأول والثاني في اسنادهما
الانقطاع لأنهم من طريق عمرو بن شعيب عنهما ولم يدركا وقد اختلف فيه على عمرو بن
شعيب فتدبر عنه عن أبيه عن جده كمال رواء الطبراني وحديث أم الفضل أخرجه أيضا
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي قوله لم يأكل الطعام المراد بالاعطام ما عدا اللبن

مصحح الشرطية وهو واضح
 اتوا في الشرطية على الشرط
 ومع ذلك كنية لان يقول جرح من
 المساهمة في التني المساهمة ولا بد من
 شدة وفي تعاقب الجار والمجرور
 فتقبل فتقبل وقيل تكمل وقيل
 تصح وقيل فصل وقيل تسفر
 قال الطيبي كلام الشارع محمول
 على ان الشارع لان الخطاطين
 بذلك هم اهل الانسان فكأنهم هم
 خطوط واما ليس له به علم الا
 من قبل الشارع فتعين الحمل
 على ما ينسب اليه الحكم الشرعي
 وقال ابن دقيق العيد العبد الذين
 اشترطوا النسبة قد رويوا صحة
 الاعمال والذين لم يشترطوها
 قد رويوا كمال الاعمال ورجح الاول
 بان العبد أكثر لروما العتقة
 من الكمال فالحمل على الأولى
 وفي هذا الكلام ايمامان بعض
 العلماء لا يرى بالشرطية النسبة
 وليس الخلاف بينهم في ذلك الا
 في الوسايل وأما المتأصدة فلا
 اختلاف بينهم في اشتراط النسبة
 لها ومن ثم خالف المتأصدة في
 اشتراطها للوضوء وخالف
 الأوزاعي في اشتراطها في التيمم
 أريد انهم بين العلماء اختلاف في
 افتراء النسبة بأول العمل كما هو
 معروف في مبدئيات الفقه
 والظاهر ان الآية واللام في
 النعمات معاقبة للغير والتقدير
 الآية لا بد من اوعى هذا ان يدل
 على اعتبارية العمل من كونه
 ملاصلا أو غيرها ومن كونها

وهو اذالة في نحو تين سنة ومنه أيضا قول ليلى الاشيلية في مدح الجراح أيام امارته
 على العراق

سأها من الداء الغضال الذي بها • غلام اذ اهر القنات سقاها

والكنية مجاز قال الزمخشري في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد لانه ايمان
 قيل له بعد ذلك غلام فهو مجاز قوله بصي قال الحافظ يظهر لي انه ابن أم قيس ويحمل ان
 يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روي الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باسناد
 حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى
 بوله ثم دعا به فأنصبه عليه ولا جد عن ليلى فحوى ورواه الطحاوي من طريقه قال يحيى
 بالحسن ولم يتردد وكذا الثوري عن أبي امامة ورجح الحافظ انه غيره قوله فأنصبه به كان
 المشقة من فوق أي تبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء
 قوله يصحكه قال أهل اللغة التصبك أن تضعغ الثياب أو نحوها ثم تدلك به حتى لا يغير قوله
 فيتركه عليهم أي يدعولهم أو يبيع عليهم وأصل البركة ثبوت الخير وكثرة وقد استدل
 بإحدى الباب على ان قول الصبي يخالف قول الصبية في كنية استعمال المماوان بمجرد
 النظم يكفي في انه يهر بول الغلام وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب الاول
 الاكتفاء بالضعف في قول الصبي لا الجارية وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن
 والزهرى وأحمد وأبو بصير وابن وهب وغيرهم وروى عن مالك وقال أصحابه هي رواية
 شاذة ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والأوزاعي والبخاري وداود وابن وهب
 والثاني يكتفي بالضعف في ما هو مذهب الأوزاعي وسبكي عن مالك والثانبي والثالث هما
 سواهما في وجوب الغسل وهو مذهب المعتزلة والحنفية وسائر الكوفيين والمالكية
 وأما حديث الباب فله المذهب الثاني والثالث وقد استدل في الجرح لاهل المذهب الثالث
 بحديث عمار المشهور وفيه انما تغسل ثوبك من البول الخ وهو مع اتفاق الحفاظ على
 ضعفه لا يبعد أن يثبت الحديث الباب لان المسألة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب
 ولكن جماعة من أهل الأصول منهم مؤلف البحر لا يثبتون العام على الخاص الا مع
 المقارنة أو تأخر الخاص وأما مع الاتيان مثل ما نحن فيه فلهذا قد حكى بعض أئمة
 الأصول انه يبنى العام على الخاص اتفاقا وصرح صاحب البحر ان الواجب التمسك مع
 الاتيان ولا يثبت من له أدنى السام بعلم الحديث ان أحاديث الباب أربع وأصح من
 حديث عمار رتبته حديث عمار بالظهور وغير ظاهر وقد جرح صاحب الجرح في المعيار
 وشرحه بان الواجب مع الاتيان الاطراح فحقا ان كلامه وجرح صاحب المنار بان
 العام معتد به والخاص متأخر ولم يذكر ذلك لانه لا يثبت في وأما الحنفية والمالكية
 فاستدلوا بالمذهب واليه بالقياس فتأخر المراءى بقوله ولا يغسل له أي غسلا لم يغاقمه وهو
 خلاف الظاهر يبعده ما ورد في الاحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فأنهم

وبأن المذنب إذا أريد بها

تخصيب الثواب بالتمثال أمر

الشارع فلا بد فيها من قصد

التزك وتذهب بأن قوله المذنب

فعل يختلف فبسه ومن حق

المستعمل على المانع أن يأتي

بأمر متفق عليه وأما استدلاله

الشارع فلا بد أن يكون المراد

المصوت فبسه هل تلزم التوبة في

التمثل بحيث يشع العقاب

بتركها الذي أوردته هل يحصل

الثواب بدونها والتفاوت بين

المتساين ظاهر والتحقيق أن

التمثل الجرد لا ثواب فبسه وإنما

يحصل الثواب بالكتب الذي هو

فعل النفس فمن لم يتطهر العصبية

بباليه أصلا ليس يكن خلطت

فكتب نفسه عنها خوفا من الله

فارجع الحال إلى أن الذي يحتاج

إلى التوبة هو العمل بجميع

وجوهه لا التزك الجرد والله أعلم

وقد علم أن الطاعات في أصل

جمعها ونضافها مرتبطة

بالذات وبما ترتفع إلى طاق

البريات (فن كانت هجرته إلى

دينها يصيها) أي يحصاها بنية

وقصدا لأن تخصبها كالمادة

الغرض بالمهم بجماع حصول

المقصود والهجرة بذكر الهاء

التمثل والهجرة إلى الشيء

الانتقال إليه عن غيره وفي

الشرع ترك ما نهى الله عنه

وقد وقعت في الإسلام على

وجهين الأول الانتقال عن دار

الخوف إلى دار الأمن كما في

هجرة في الحشمة وإبداء الهجرة

التي لا يؤكل لحمها فان وجدته في قول بعضهم الرزق لما يقتضي الحقيقة بالتمثل ومن عليه
طهارة أو نجاسة الحققة وان لم تجد فالتوجه إلى الأصل والبرية كما عرفت قال
المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه فإذا أطلق الأذن في ذلك ولم
يشترط ما أتى من الإبدال وأطلق الأذن في الشرب لقوم حديث العهد بالإسلام
جاءين بأحكامهم لم يأمرهم بمغسل أنواهم وما يصيبهم منها لأجل الصلاة ولا غير ما مع
اعتقادهم شربهم أدل ذلك على مذهب الفقهاء بالطهارة انتهى

• (باب ما جاء في المذبي) •

(عن سهل بن حنيف قال كنت أتي من المذبي شدة وعناء وكنت أكرهه الاعتقال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنما يجزيك من ذلك الرضوخ فقلت
يا رسول الله كبر بما يصيب نومي منه قال لا بد لك أن تأخذ كفاس ماء فتشرب به ثوبك
حين ترى أنه قد أصاب منه رواء أو رداء أو دوا أو ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن

صحيح رواء الأثرم وألفظه قال كنت أتي من المذبي عما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال يجزيك أن تأخذ شربة من ماء فتشرب عليه وعن علي بن أبي طالب

قال كنت رجا لمداء فاصعبت أن أسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرني المقداد
ابن الأسود سالة فقال فيه الرضوخ أخرجهاء لم يغسل ذكره ويترضا ولا جدوى داود
يفعل ذكره وأنبيه ويترضا وعن عبد الله بن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك الذي وكل لخل عذبي ففعل من ذلك فخرجك

وأنشيت ونوضا وضوءا للصلاة رواء أبو داود الحديث الأول في أسناده محمد بن اسحق
وهو ضعيف إذا عمن لكونه مدلسا ولكنه هو ما صرح بالتصديق وحديث عبد الله

ابن مسعود أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحفاظ في التخصيص في أسناده ضعف وفي
الباب عن المقداد أن عليا أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود

من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لأحمد والشافعي وابن حبان أنه أمر عمار بن ياسر
وفي رواية لابن خزيمة أن عليا سأل نفسه وجمع بينهم ابن حبان بتعدد الاستدلال ورواه

أبو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل أنبيه وذكره وعروة لم يسمع من علي لكن
رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة واسمها لا ما عمن فيه قوله

ألقى من المذبي شدة في المذبي لغات فتح الميم واسكان الدال المجرمة وفتح الميم مع كسر الدال
وتشديد الهمزة بكسر الدال مع تخفيف الهمزة فالأولان مشهورتان وأولاهما الأصح

وأشهر والثالثة سكاها أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي والمذبي ما عرفت أيضا لزج
بخرج عنده الشهوة بالاشهوة ولا تفتي ولا يعبه فتور وربما لا يمس بخرج وجهه ذكره

الزوري ومثله في الفتح قوله فتشرب به ثوبك قدس بقى الكلام على معنى المضمح في باب
المضمح قول الغلام وهكذا ورد الأمر بالمضمح في الفرج عند مسلم وغيره قال الزوري معناه

من مكة الى المدينة الشاه
 الهجرة من دار الكفر الى دار
 الايمان وذلك بعد ان استقر
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر
 اليه من امته ذلك من المهاجرين
 وكانت الهجرة اذ ذاك تقتصر
 بالانتقال الى المدينة الى ان
 فقتت مكة فانه قطع الاختصاص
 وبقي عوم الانتقال من دار
 الكفر الى دار ايماء باقيا ودينا
 بهن الدال وسكنى ابن قتيبة
 كسر طارهي فعلى من الدنواى
 اقرب حيث بذلك لسيبها
 للآخرى واما لدنوها الى الزوال
 واختلاف في حقيقتها فلي على
 ما على الارض من الهوى والمو
 وقيل على كل الخسوفات من
 الطواهر والاعراض والاول
 اولي الحكم بزيادة ما قبل قيام
 الساعة وانطلق على كل جز
 منها عازا ثم ان انظها مة صور
 غير منون لاذ ايت والعامة وسكنى
 تنوينا وعز ابن رجب الى رواية
 الشكشيبي رضعها الا انه لم يكن
 اليك شيخي ممن يرجع اليه
 في ذلك راى جميع بعنوانه وفي
 القاسوس الدنيا بغير الانفة
 واد ثنوت وجهها ادا وقال
 انبى دنيا هرنات الا ان ليس
 به معروف لاجتماع لوصفية
 ولزم سرف التايت وتغيب
 لزوم التايت للافقورة
 شافى في عدم المصروف
 واما لوصفية فضل من مات
 استعمل دنياه منكر فبه
 استحال لان العمل التفضيل

الفصل فان النصح يكون طهيرا ولا يكون رشا ولدينه في الرواية الاخرى فانفسل وفي
 الرواية المذكورة في الباب نفسل ذكره وفي التي بعدها كذلك وفي الاخرى فانفسل من
 ذلك فربما قد نعت عليه عليه ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية
 الاثر بلفظ اخرش عليه وليس المصير الى الاشك بعتين بل ملاحظة الخلفيت من مقاصد
 الشريعة المألوفة فيكون الرشد مجزئا كالفصل قولنا هذا مصيصة مبالغة من المذني يقال
 مذي مذي كشي بمعنى الاثبات يقال مذي مذي كاشطو مذي مذي مذي كاشطو
 يغنى قولنا راتيه أى مذهب قولنا من المساء يكون بعد الماء المار به خروج المذني
 مذهب الدول مذهب لاجه قولنا وكل مذي الفحل المذني من المذني ويذكر في بعض اياه
 وضعها يقال مذي الرجل وامذي كما تقدم وقد استدل بالاحتياط في الباب على ان الفحل
 لا يجب لزوم المذني في الفتح وهو اجتماع وعلى ان الامر بالوضوء منه ~~الامر~~
 بالوضوء من الاول وعلى انه يمين المذني فلهذا قوله كفا من ماضي فلهذا من ماضي فلهذا
 قال على ان المذني نفس ولم ينافى الا انه بعض العامة في بعض باب النصح لا يريه
 ولو كان شعبا الوصية لازلة ويلزمهم الاول بضرورة الاشارة لان النبي صلى الله عليه
 وسلم امر بهم انهم انما اذ من راسه في الامم لا يريه وهو باطل بالانفاق وقد
 استدل أهل العلم على المذني اذ اصحاب النوب فقال الشافعي واهل الحديث لا يجوز
 ان الفحل استدراك رواية الفحل وفيه ما انف على ان رواية الفحل في الشافعي في القويح لاني
 النوب الى هو محل التزاع فانه لم يمارس رواية النصح المذكورة في الباب وما روي
 فلهذا كذا في صحيح مجزوا استدلال ارجاء الى الباب على وجوب غسل الذكروا لا يمين على
 المذني وان كان محل المذني به ضامته او اليه ذهب الاوراعى وبعض المصنفين وبعض
 المسألة في ذهبت المذني والبريقان وهو قول الجمهور والى ان الواجب غسل المذني الذي
 اصابه المذني من البدن ولا يجب له جميع الذكروا لا يمين ويؤيد ذلك ما عدا الاسماء على
 في رواية بانظ تود او غسله باعاد الفبر على المذني ومن العجيب ان ابن سترم مع ظاهره
 ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال ايجاب غسل كله شرع لادليل عليه وهذا بعد ان
 روي حديث المذني ذكره وسيدنا فاسل ذكره ولم يتدح في صحتها او غاب عنه ان
 المذني حقيقة بوجه وبها اذهبه وكذلك الاثبات حقيقة بوجه ما ان كان اذ ان
 بظاهره اليه المذهب الى ما ذهب اليه الاولون واختلف الفقهاء على المذني معقول اوهو
 بحكمه مذي وعلى الثاني فجب التيمم وقيل الامر بغسل ذلك لانتفاء الذي ذكره
 المذني

باب ما جادل المني

عن عائشة قالت له اتركنا من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب
 فيصلي فيه رواه الجماعة لا يذروا في ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يراى

فكان من حقها ان تستعمل

بالايم كالنكح والجماع قال

الايم انما كانت عن الوضوء

وايموت بحري ما لم يكن وضوءا

قط (اول امرأة) ولا يذرو

امرأة (بشكها) أي يزوجها

كما في الرواية الاخرى (فهي جنة

الى ما يجر اليه) من الدنيا

والمرأة والجماع بوجوب الشرط

في قولهم والاحل لغير الشرط

والجزاء وهو يقع تارة باللفظ

وهو الاكثر وتارة بالمعنى وبههم

ذلك من السياق وقال بعضهم

اذا اتحدوا لفظا ابتدأوا بالخبر

او الشرط والجزاء علم منهما

المية في التفسير وفي التفسير

وقد اثير ان سبب هذا الحديث

قدسية ما جرم في امرأته في

المحرم الكبير لا طهراني باستناد

رجالهم فقال وذكر ابو الخطاب

ابن دحية ان اسم المرأة قسلة

واما الرجل فزبره احد من

صنف في الصحابة فصار آية وهذا

السبب وان كان ناص المورث

يصح الخبر به وهو اللفظ

لا بخصوص السبب والتخصيص

على المرأة من باب التخصيص

على الخاص بهذا العام لا اهتمام

والنكرة اذا كانت في سياق

الشرط اعم وتكون الارتفاع

الزيادة في التعديلان الاقتناع

بما أشد وانما وقع الذم هنا على

صاحب ولا ذم فيه ولا مدح لكون

فاعله اهل خلاف ما اظهرا

خروجه في الظاهر ليس لطلب

البيان انما يخرج في صيغة طالب

المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه ويحتمه من ثوبه يابس ثم يصلي فيه وفي اللفظ متفق

عليه كنت اعم له من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج الى الصلاة وأثر الغسل

في ثوبه يقع المار للدارقطني عنها كنت اقول المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا كان يابسا وأغسله اذا كان رطبا قلت فقد بان من مجموع النصوص جواز اذخرين

وعن احمد بن يوسف قال حدثنا بشر بن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس

قال سئل ابي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال اغسلوه بمنزلة الخاط

والصاف وانما يكتفي ان يغسله بجرقة او باذخرة رواه الدارقطني وقال لم يرفع عن غير

احد الا ذوق عن بشر بن محمد وهذا لا يضر لان احمد امام مخرج عنه في الصحيحين

يشمل ربه وزيدانه) حديث عائشة اي هذه البخاري وانما ذكر في ترجمة باب وانما

اي داود ثم يصلي فيه ولفظ الترمذي رعا في ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

بأصابعه وفي رواية وفي لاحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابس انظر في

وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني عن عائشة انها كانت تحت المني

من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وأخرج ابو عوانة في صحيحه وأبو بكر

البراز من حديث عائشة كنت اقول المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

كان يابسا وأغسله اذا كان رطبا كحديث الباب وأعله البراز بالارسال قال الحافظ وقد

ورد الامر بغير ذلك من طريق صحيح رواه ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى عن أبي

حذيفة عن سليمان بن منصور عن ابراهيم بن همام بن الحرث قال كان عند عائشة

ضيف فاجيب بفعل يفعل ما أصابه فقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا أمرنا بحته قال وأما الاخر بغسله فلا أصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي

والطحاوي مرورا وأخرجه أيضا البيهقي موقفا على ابن عباس وقال الموقوف هو

الصحيح قوله اقول اي لا قال بعرق الاذخر وحديث طيب الرشح قوله كنت

أغسله أي اثر الخسبة أو المني قوله يقع المني هو بدل من اثر الغسل وقد استدل به في

الباب على انه يكفي في إزالة المني من الثوب بالغسل أو الترك أو الحلق وقد اختلف اهل

العلم في المني فذهب المعتزلة وأبو حنيفة ومالك الى نجاسته الا أن أبا حنيفة قال يكفي في

تأثيره تركه اذا كان يابسا وهو رواية عن أحمد وقالت المعتزلة مالك لا بد من غسله رطبا

ويابس وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه الصلاة وقال الحسن بن صالح لا تعاد الصلاة

من المني في الثوب وان كان كثيرا وتعاد منه ان كان في الجسد وان قل قال ابن حزم

في المحلى وروى يانغسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب وقال

الشافعي وداود وهو أصح الروايتين من أحد بطهارته ونفسه الزوى الى الكثيرين

وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعيد بن أبي وقاص وابن عمر

وعائشة قال وقد ظلم من أوهام أن الشافعي متفرد بطهارته احيى القائلون بنجاسته

عن الصلاة ركعة فقله أدر كها
أي أدر كفضيلة الجماعة
أو الوقت وذلك بالأنه مناف
الذي اختصه فضل الله تعالى
وعلى أن الواحد الثقة إذا كان
في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك
الجلسة شسلا لا يمكن غفلتهم عنه
ولم يذكره غيره إن ذلك لا يتدح
في صدقه خذ لا فاعل أن عل بذلك
لأن علة مذكور عن خطابه
على المنبر ثم يضع من جهة
أحد عنه غير علة مذكور
بقه وهو على أن ما ليس بمسئل
لا يشترط الية فيه ومن أمثلة
ذلك جمع التقديم فإن الرابع من
حدث النقل أنه لا يشترط له يانه
بجمل في ما روي عنه كغير من
الشافعية ومثلهم شيخ الإسلام
وقال الجميع ليس بمسئل وإنما العمل
الله لا ويقول ذلك أنه صلى
الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة
بوك ولم يذكر ذلك للأموين
الذين كانوا معه ولو كان شرطا
لأعمالهم به واستندل به على أن
العمل إذا كان فاعلا في سبب
ويجمع مع عدد جاز لأن نسبة
المسئل فكفي كمن اعتنى عن
كفاية ولم يعين كونه من طهارة
أو غيره لأن معنى المسئل بيان
الأعمال بنياتهم والعمل هنا
القيام بالذي يخرج عن الكفاية
اللازمة وهو غير محجوج إلى تعيين
سبب وعلى هذا لو كانت عليه
ببارة وشك في سبب الجراء
أمر اجها بغير تعيين وفيه زيادة
النص على السبب لأن الحديث

معا واللات ومناة إلالات والمسئلة حقيقة بذاتها وليكنه أفضى الأمر إلى التبعي بجميع راجية
كالاحتجاج بشكرومة بن آدم وركبكونه لا تدعى طاهرا من جانب السائل بالطهارة
وكالا حجاج أنه فضل مستقيمة إلى مستقيمة وأن الاحداث الموجبة الطهارة فحجة
والمنى منها ويكره جاريان من مجرى البول من جانب القائل بالنجاسة وهذا الكلام
في معنى الادعى وأما معنى غير الادعى فبوجه وتفهيلات مذكورة في القروع فلا
نقول بذلك (فائدة) صرح المانظ في التبع بأنه لا معارضة بين حديث الغسل
والقول لأن الجمع بينهما وانفتح على القول بالطهارة التي بأن يحتمل الغسل على
الاستصحاب للتطهير لا على الوجوب قال وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب
الحديث وكذلك الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحتمل الغسل على ما كان وطا والقول
على ما كان يابا وهذه طريقة الحنفية قال والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل
بالخبر والقياس معالانه لو كان نجسا لكان النجاس وجوب غسله وإن الاكتفاء بشركه
كلام وغيره فيما لا يفي عنه من الدم بالترك ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن
خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كان يسلمت التي من نوبه يعرف الأخر ثم يصل فيه
وبعد من نوبه يابس ثم يصل فيه فإنه تضمن ترك الغسل في الحالتين انتهى كلامه
والحق ما عرفت

باب أن ما لا نفس له سائل لم ينحس بالموت

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في شراب أحدكم
فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أسد جناحه شفاء في الاخر داء رواه أحمد والبخاري
وأبو داود وابن ماجه ولا احمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد بن جريح
الذي في أسد جناحه الذباب سم وفي الاخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامطوله فيه فإنه
يذهب السم ويؤخر الشفاء وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان والبيهقي وفي الباب من
حديث أنس بن مالك عن أبي خزيمة في تاريخه الكبير قال المانظ واستاده صحيح قوله
فليغمسه هذا المانظ البخاري وعنه أبي داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه يقي بجناحه
الذي فيه الداء فليغمسه كله ثم لينزعه ورواه أيضا البخاري وابن ماجه وانظ ابن السكن
إذا وقع الذباب في ماء أحدكم فليغمسه في يده فافقه في أسد جناحه داء وفي الاخر داء
أو قال سم واستندل بالحديث على أن الماء التلي لا ينحس بموت ما لا نفس له سائل فقيه
الذي لم يفصل بين الموت والحية وقد صرح بذلك في حديث الذباب والحق تعالى الذين
وجد سم على الله عليه وسلم مبتلين في الطعام فأمرهم بأنهم ما والتسمية عليه والا كل منه
وبدل على جواز قتل الذباب بالغسل لصيرورته بذلك عقور وعلى تفرير كل المستحب
للأمر بطرحه ورواية أناه أسد كم تشمل ناه الطعام والشراب وغيرهما فهي أعم من
رواية شراب أسد كم والتسائلة في الأمر بغمسه جميع ما في إن يتدلى ما فيه من الدواء

بعضه على بعض ثم أطلق على
كل صوت له طنين وقيل هو
صوت من دار لا يدرك في أول
وهله والجرس الجليل الذي
يعاني في رؤس الدواب واشتقاقه
من الجرس يسكون الراء وهو
الحس وقد نال الصكر ماني
لي تعريف الجرس بما لا طائل
تحتة قبل والصلة المذكورة
صوت المالك بالوحى وقبل صوت
حفيف أجنحة المالك والحكمة
في تقديمه أن يفرغ سمعه الوحى
فلا يبقى فيه متسع لغيره ولا يلزم
في التشبيه تساوى المشبه بالمشبه
به في الصفات كلها بل ولا في
أشخص وصفه بل يكفي
اشتراكهما في صفة مما لا يقصود
هنا بيان الجرس فذكر ما ألفت
المعروف سماعته تقريرا
لأنهمهم والخاص ان الصوت
له جهتان جهة قوة وجهة طنين
فمن حيث القوة وقع التشبيه به
ومن حيث الطنين وقع التفسير
عنه (وهو أشبه على) فائدة هذه
الشدة ما يترتب على المنفعة من
زيادة الزلف ورفع الدرجات
ويقيم منه أن الوحى كله أشكل
من التهم من كلام الرجل
بالتخاطب المعهود والحكمة
فيه ان العادة جرت بالمتابعة
بين القاتل والسامع وهى هنا
اما باتصاف السامع بوصف
القاتل بغلبة الروحانية وهو
النوع الاول واما باتصاف
القاتل بوصف السامع وهو

الزوى فيه استصحاب البداية بالشيء الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافا
لأبي حنيفة وثمة طهارة شعر الأذى وفيه قال الجمهور وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه
وسلم وفيه المراساة بين الأصحاب بالطهية والهدية قال المانظ وفيه ان المراساة لا تستلزم
المساواة ونفسه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره واختلفوا في أهم الخالق فالصحيح انه
معه من عبد الله كذا كره البخارى وقيل أبو خراش بن أمية والصحيح انه كان الخالق
بالجدة بدية وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر نجس وهى طريقة العراقيين
وأحاديث الباب ترد عليهم واعتذارهم عما بان النقي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس
عليه غيره عند الفاسد لان الخصوم صيانت لا تنبت الا بامل قال الحافظ فلا يلتفت الى
ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول من أئمتهم
على الطهارة هذا كما في شعر الأذى وأما شعر غيره من غير المالك كقول فيه خلاف معنى
على ان الشعر هل تلح الحياة فيجس بالموت أولا فذهب جمهور العلماء الا انه لا يجس
بالموت وذهبت الشافعية الى انه يجس بالموت واستدل بالطهارة بما ذكره ابن المنذر من
انهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهى حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهى
حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالي الموت
والحياة قوله تدور فيه الدوف الخاطو والبلبلاء ونحوه دفت المالك فهو مدرف ومدروف
أى مبلول أو مصروف ولا نظيره سوى مصروف كذا في القاموس ومثله في التناهي قوله
نظمه أبكر النون في جمع سكون الماء وتحرر كها بساط من الادم الجلس انقطاع
ونظير قوله في سكة جملة مضروبة تكاف مشددة وهو طيب يتخذ من الرامك مدقوفا
منخولا معروبا بالماء ويعرل شديدا ويعرل يمين ثم يقب بسله وينظم في خيط قنب ويعرل
يسحق المسك ويعرل شديدا ويعرل يمين ثم يقب بسله وينظم في خيط قنب ويعرل
سنة وكلما علق طابت رائحته قاله في القاموس والرامك بالراء كصاحب شئ أسود يخطط
بالمسك والتدب نوع من السكان وفيه دليل على طهارته لانه وقع منه صلى الله عليه
وسلم التفرير لرام سليم وهو جمع على طهارته من الأذى قوله بجعل يمين مضمومتين
بينهما الام الجرس قال المكرمانى ويحمل على انه كان موهبة لانه كان كله فضة قال
الحافظ وهو ذا ينبي على ان أم سلمة كانت لا تجبر استعمال آية الفضة في غير الأكل
والشرب ومن أبى له ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز لا
في الاكل والشرب لان الأدلة لم تدل على غيرها بين الحاشيتين قوله تفضضت بجماعين
وصادين مجعانت والخضضه تحريك الماء قوله والكم هونيت يخطط بالخنا ويساقى
ضبطه وتفسيره

باب النسي عن الاستماع بحال لا يؤكل لحمه

(عن أبي المليلح بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي عن جلود السباع

فأذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا

قال ربكم قالوا الحق وهو العلي

الكبير وفي السبب أحاديث

على أن العلم بكيفية الوحي

سرم من الأسرار التي لا يدركها

العقل وفيه دلالة على أن

سماع الملك وغيره من الله تعالى

يكون بصرف صوت يلقى بشانه

سماعه وقد دلت الأدلة الصريحة

الكثيرة على ذلك فلا فائ

أنكره فرار عن التشبيه وأوله

بخلق الله للسامع علمه نورانيا

والسنة المطهرة تترده كما هو مقرر

في محله وهذا أحد أنواع الوحي

والضرب الآخر هو الذي أشار

إليه صلى الله عليه وسلم بقوله

(وأحدنا يتنزل أي يصور

(أي لا يتنزل) فاللام تعليلية

(الملك) أي جبريل (رجلا)

أي مثل رجل كدحية أو غيره

وفيه دليل على أن الملك يتشكل

بشكل البشر قال الله كلمون

الملك أجناسه علىه لطيفة

تشكل في أي شكل أرادوا

وزعم بعض الفلاسفة أن

جواهر روحانية وألق أن تنزل

الملك رجلا ليس معناه أن ذاته

انقلبت رجلا بل معناه أنه

ظهر تلك الصورة نائبا عنه

يخاطبه والظاهر أن الله يد

الرائد لا يبقى بل يتنزل على الراف

فقط ولا في الوقت يتنزل الملك

على مثال رجل (فكنا في فاع

ما يقول أي الذي يقوله وقال

في الأول ويعت لأن الوحي حصل

قبل الفهم ولا يتصور بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الانتفاع بها وقد اخذت في حكمه انتهى فقال البيهقي
بحقل أن المسمى وقع لما يقع عليها من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحقل أن
التمسح مما يدينغ منها لأجل النجاسة أو أن التمسح لأجل أن التمسح كسب أهل السرف
والخيلاء وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يطهر بجلود السباع بناء على
أنه مخصوص للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية
ما فيها بمجرد التمسح عن الركوب عليها واقتراشها ولا لازمة بين ذلك وبين النجاسة كالأ
ملازمة بين التمسح عن الذهب والحلير ونجاسته أقلا ماضية بل يحكم بالطهارة بالدباغ
مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من
أحاديث الباب الذي بعده من وجه لشمولها لما كان مذبوغا من جلود السباع وما كان
غير مذبوغ قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلود المايون كل لجه
في المايونات وتمنع عمومها طهارته بكافة أودباغ انتهى

(باب ما جاء في تطهير الدباغ)

(عن ابن عباس قال تصدق على مولاه ليؤتيه ثاة فماتت فربهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال هلا أخذتم إهابهم اندفعوه فانتقمتم به فقالوا انهم أمة فقال انما سركم اكها
رواه الجماعة أم ابن عباس قال فيه من ميمونة جده من مسندها وليس به البحاري
والنسائي ذكر الدباغ بحال وفي اللفظ لا حسد أن دابة الميمونة ماتت فقال رسول الله
ألا إنكم تسمها إهابا إلا ببقية فانه ذكر كانه وهذا نصيبه على أن الدباغ انما يمسح فيمات عمل
إليه الذكاة وفي رواية لا حسد والدارقطني يظهرها المء والقرظ ورواه الدارقطني مع غيره
وقال هذه أسانيد صحيح في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني وفي
أسانيد فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميمونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان
والدارقطني بلنظ أنه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجوزون شاة لهم مثل الحمار
فقالوا أخذتم إهابهم فقالوا انهم أمة فقال يطهرها الماء والقرظ وصححه ابن السكن
والحاكم قوله أخذتم إهابهم الإهاب كتاب الجلد أو ما يدينغ قاله في الفاسموس قال أبو
داود في سننه قال النضر بن سمير انما يسمى إهابا ما يدينغ فإذا دبغ لا يقال له إهاب انما
يسمى شاة وقربة وسيد ذكره المصنف فيما بعد وفي الصحاح والإهاب الجلد ما يدينغ
وبقية الكلام على الإهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن داجنا الداجن
المنسجم بالمكان ومنه الشاة إذا ألئت الميت قوله فانه ذكر كانه أراد أن الدباغ في التطهير
ينزله الذكاة في إحلال الشاة وهو تشبيهه بليسغ وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن
حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبحق باللفظ الدباغ الأديم ذكر كانه قال الحافظ
راسناده صحيح قال أحمد الجون لا أعرفه وبهذا اعلمه الأثرم قال الحافظ وقد عرفه غيره
على بن المديني وروى عنه يعني الجون الحسن وقتادة وصحح ابن سعد وابن سمر وغير

ولا يصور بها إلا أنه في الأول
قد تلبس بالهبات الملكية فإذا
عاد إلى حاله الباطنة سكان
حافظا لما قبل له فاحسب من
الماضي بخلاف الثاني فإنه على
حالته المعهودة وليس المراد
بصير الوحي في هاتين الحالتين
بل الغالب بعبثه عليه أو أناس
الوحي الرؤيا الصادقة ونزول
إسرائيل أول البعثة كما ثبت
في الطرق الصالح والنفث في
الروح والآلهام والتكليم أي
الأسراء بالوعدة وقد ذكر
الماضي أن الوحي ثلث يأتيه
على ستة وأربعين نوعا ذكرها
وعالم من صفات حامل الوحي
ومحورها يدخل أبعاد كثرته
فيها على مكان فيعلم في والظاهر
أنه أضعف وزاد أبو عوانة في
صحة وهو أخوه علي (فأثرت
عائشة رضي الله عنها) بعد ذلك
سرى العطف كما هو مذهب
بعض النقاد وصرح به ابن مالك
وهو عادة المصنف في المسند
المعروف وبإسناده في التلخيص
والمستفيضين مسندنا في
أن يكون من تعاليمه ونسخته
هذا إلا أن طاعنا يختلف
العمل لأن في الأول أنه ثبت
في مسند الحارث وفي الثاني
عنا شاهدته تأييدنا في الأول
(وله درأبه) صلى الله عليه وآله
وسلم هذا مقول عائشة والوارد
لنفسه والظاهر أن الذي والله
ليقدأه من (ينزل) بفتح أوله

واحدان له صفة وتلقب أبو بكر بن عمرو ذلك على ابن مزم وفي الباب أيضا عن ابن
عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق قليح بن زيد بن أسلم عن أبي عبد الله عليه السلام
بأنه قال كل عاب طهورة وأصله في مسلم من حديث أبي الخضر عن أبي عبد الله عليه السلام
طهورة ورواه الدارقطني في الكافي من حديث ابن عباس يلفظ سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ذلك كله كل مسلك دباغة ورواه الزبيري والعلوي والبيهقي عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة عبودية الألفعة بهاها فان دباغة الأديم طهورة
وفي أسناده يروى عن أبي عبد الله عليه السلام في معنى وأبو زرعة وأخرج أحمد وابن خزيمة
والإمام أبو عبد الله في حديثه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يوضأ من
سقاء فقل له أنه ميتة فقال دباغة من بل سبته أو سبته أو رجسه وصححه الحاكم والبيهقي
وعن عائشة عند النسائي وابن جبران والطبراني والدارقطني والبيهقي يلفظ دباغة جلود
الميتة طهورة وعن المعمر بن عتبة عند الطبراني في حديثه ثابت عند الطبراني أيضا
وعند الحاكم أي أحمد في الكافي في تاريخه يروى عن أبي أمامة عنده أيضا عن ابن
عمر عنده أيضا عن ابن شاهين عن ابن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام عند البيهقي
وأيضا عن أنس عند ابن منده وعن جابر عند أبي بصير عن أبي بصير عنده أيضا الحديث
الذي أورق الباب يدل على طهارة الأديم الميتة بالباغ نص في الشاة الميتة التي هي السبب
أو نوعه على الخلاف وظاهره إعادة إلهان قوله أنما حرم من الميتة كلها بعد قولهم إنما
ميتة بهم كل ميتة والاحاديث التي كورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا
الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال سبعة ذكرها
النووي في شرح مسلم وسند ذكرها هنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل انضم
إليه جميع الأقوال مع استنباط بعض المذهب إلى جماعات من العلماء يذهبون كهم فنقول
المذهب الأول أنه يظهر بالباغ جميع جلود الميتة إلا الصلبة والخزير والمثول من
أحدهما ويظهر بالباغ ظاهر الجلود بطنه ويجوز استعمله في الأشياء السببية
والمناعة ولا فرق بينهما كقول الأعم وغيره وإلى هذا المذهب الشافعي واستدل على استثناء
الخزير بقوله فإنه رجس وجعل الله غير ميتة إلى المضاف إليه وقاس الكتاب عليه جميع
الجماعة قال لا جلوده حال النوى وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن
مسعود المذهب الثاني أنه لا يظهر شيء من الجلود بالباغ قال النووي وروى هذا القول
عن ابن عمر بن الخطاب وأبى عبد الله عائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد وأحمد
الروايتين عن مالك ونسجه في الزماني لثمة العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم
الذي يلفظ لا تتقوا من الميتة باهاب ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه
وسلم أشهر فتاوى ناسنا في الأحاديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطرار والارسل
كما يأتي فلا ينقضه إلا الأحاديث الصحيحة وأيضا التاخير أشهر من أن يفتي

وكسر الله ولا يذروا الاصيل

يزيل بالضم والقح (عليه) صلى
الله عليه وآله وسلم (الوحى)
في اليوم الشديد البرد) الشديد
صفحة بروت على غير ما هي له لانه
صفحة البرد لا اليوم وفيه دلالة
على كثرة معاناة التعب
والكرب عند نزول الوحى اما
فيه من شأنه العادة وهو
كثرة العرق في شدة البرد فانه
يشعر بوجود أمر طارئ زائد
على الطبع البشري (فيه صم)
أي يتابع (عنه) وان جبينه
يقطع (ب) بالصاد المهملة
المستددة أي يسيل ما سوت من
الدم وهو قطع العرق لاسانة
الدم شبه جبينه المبارك بالعرق
المقصود من الله في كثرة
العرق والجبين غير الجبهة وهو
فوق الصدغ والصدغ ما بين
العين والاذن فلما لسان جبينان
يكتنفان الجبهة والمراد والله
أعلم ان جبينه معاناة تصد ان
ويصد انفاف تعذب وقع
فيه أبو النخيل بن طاهر فرده
عليه المؤمن الساجي بالفاء وقال
فاصر على الناف قال العسكري
ان ثبت فهو من قواهم تقصد
الشيء اذا تكسر وقطع
ولا يخفى بعده انتهى (عرفا)
شيخ الراى وهو شيخ الجار وانما
كان ذلك ليل اوصيه فبراض
لا يقال ما كلفه من أعيا
النبوة وفي حديث الباب
من القوائد ان السؤال عن
الكيفية لطلب العلم ينبغي

معل لانه من رواية خالد الخذاء ولا يخالفه شبهة وهو أحفظ منه وشبهه ما واحد ومع
اعلال التاريخ يكون معارضه الاحاديث الصحيحة وهي أربع منه بشكل حال فانه قد
روى في ذلك أحنى تطهير الديباغ لاديم خمسة عشر حديثا عن ابن عباس وحديثان وعن
أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن حرب وعائشة والغيرة وأبي امامة
وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على انه لا حاجة الى
الترجيح بهذا لأن حديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فبين العام على الخاص
أما على مذهب من ينسب العام على الخاص مطلقا كما هو قول الحقين من أهنة الاصول
فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام المتأخر نافعا فمع كونه مذهباً مبرجوا لا نسلم
تأخر العام هنا ثابت في أصول الاحكام والتجريد من كتب أهل البيت ان علياً قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنقع من الميتة باهاب ولا عصب فلما كان من الغد
خرجت فإذا نحن بسفلة مطروحة على الطريق فقال ما كان على أهل هذه لوانتهوا
بأهابهم أفذاش رسول الله ابن قولك بالأمس فقال لا تنقع من الميتة ولو ساءنا أخر حديث
ابن عكيم لكان ما أسلفنا من النضر بن شميل من تفسير الأهاب بالبلد الذي لم يدبغ وما
دسح به صاحب النصاب ورواه صاحب القاموس كما قد منازج حيا لدم التعارض اذ
لا نزاع في نجاسة اهاب الميتة قبل دبغه فالحق ان الديباغ مطهور ولم يعارض أحاديثه
معارض من غير فرق بين ما يور كل جسم وما لا يور كل وهو مذهب الجمهور قال الحارثي
وعن قال بذلك بسنن عموال الاتباع يجلو الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء
ابن أبي رباح والسنن بن أبي الحسن والشعبي وسالم بن عيسى بن عبد الله وبرايم النخعي
وقناة والمفضل بن سعيد بن جبير ويحيى بن سعيد الانصاري ومالك واليث والاوزاعي
والثوري وأبو سفيان وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه وأحنى الحنظلي وهذا
هو مذهب الظاهرية كما ساقى المذهب الثالث أنه يطهر بالديباغ جالداً كقول العم ولا
يطهر غيره قال الثوري وهو مذهب الاوزاعي وابن المبارك وأبي ثور واسحق بن راهويه
واحبوب على الاحاديث من جعل الديباغ في الاهد كاذك وقد تقدم بعض ذلك وبأى
بعض قالوا الذكاة المشبهة بها لا يحل بها غيرنا كقول ذلك المشبه لا يطهر بجلد غير
الما كقول وهذا ان سلم لا ينفى ما استنفذ من الاحاديث العامة لما كول وغيره وقد
تقرر في الاصول ان العام لا يقصر على سببه فلا يصح تمسكهم بكون السبب شاة ميمونة
المذهب الرابع يظهر بجلود جميع الممات الا الخنزير قال الثوري وهو مذهب أبي حنيفة
واحنى عاتق في المذهب الاول المذهب الخامس يظهر الجميع الا أنه يظهر ظاهر مدون
باطنه فلا ينفذ به في الممات قال الثوري وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا
عنه انتهى وهو تفصيل لا دليل عليه المذهب السادس يظهر الجميع والكلب والخنزير
ظاهر وابطنا قال الثوري وهو مذهب داود وأهل الظاهر وسكنى عن أبي يوسف وهو

الصوت وما دام الظاهر كما في مسلم
وأوله مطلقا ما جاء من بعض
الراغب كما في الترمذي بسند
صحيح (فكان) بالفاء لا ضل
ولا قوي نزول الوقت وابن عباس
وفي نسخة لا ضل وكان أي
الذي صلى الله عليه وسلم (لا يرى
رويا) بلاتين (الاباء)
بجاء (مثل فاق الصبح) أي انما
شبهه به في الضياء والوضوح أو
التقدير مشبهه ضياء الصبح
كرؤياه دخول المسجد المرام
وعبر بثنائي الصبح لأن شمس
النبوة قد كانت مبادئ أنوارها
الرويا إلى أن ظهر أشعتها وتم
نورها والاشباه ان القرآن كله
نزل بقوله وان الذي يسبح
يراه صلى الله عليه واله وسلم هو
جبريل (ثم حب اليه الملائكة)
بالمد مصدر بمعنى المخلوقة أي
الاختلاء وعبر بصيغة المثنى
لما لم يسم فاعله الله من جهة
الباء على ذلك وان كان كل
من عسده الله أو نعيمه على الله لم
يكن من باعث البشر أو يكون
ذلك من حق الالهام والاعجاب
البسمة المخلوقة لأن معها فراغ
القلب والانتفاع عن الخلق
اجد الوحي منه متمكنا كما قيل
أنا في هواها قبل أن أعرف
الهوى
فنداد قلبا خالقا بكتا
وفيه تزييه على فضل العزلة لأنها
ترجع القلب من أشغال الدنيا
وتشره الله تعالى فيسقط رتبته
شايح المالك والمخلوق أن ينالو

الشاة فقال قولا أخذتم مسكتها قالوا أناخذ مسكتها فقامت فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما قال الله تعالى قل لا تجدني اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان
يكون مينة أو زامامسا وحاشا ولم يخبروا أنهم لا تطعمه وانه ان تدبغوه ثلثة شعوبا به فارسلت
اليهم افسلحت مسكتها فبغته فاستدت منه قربة حتى تحرقتم عند هارواه أحمد بن إسحاق
صحيح) الحديث يبدل على تحريم كل جلود الميتة وان الدباغ وان أوجب طهارتهم الاجمال
أكلها ويبدل على تحريم الاكل أيضا وله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس
المقدم انما سحر من الميتة أكلها وهذا لا أعلم فيه خلافا ويبدل أيضا على طهارتها جلود
الميتة بالدباغ وقد نفيتم الكلام عليه

(باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ)

(عن عبد الله بن عكيم قال كتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قبل وفاته بشهر أن
لا تدبغوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه النسبة ولم يذكر منهم المدة غير أحمد وأبو داود
قال الترمذي هذا حديث حسن ولاد ارقطى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
جهينة اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا باهاكم كما كان هذا فلا تدبغوا من
الميتة باهاب ولا عصب وللخزاعي في تاريخه عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا شيخنا انا
من جهينة ان النبي صلى الله عليه وسلم حدثني عن ابيهم ان لا تدبغوا من الميتة بشيء
وأخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وابن حبان وقال عبد الله بن عكيم ثم كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة وسمع من شيخ جهينة يقولون ذلك وقال
البيهقي وانما في هذا الظاهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المال عن أبيه ليلت ابعده الله
ابن عيسى بن عيسى بن عمار واية كتابه وخالده المالك فانبت ابعده الله بن عيسى قال الخافض
وأغرب المساورى فزعم أنه نقل عن علي بن المدني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما د
وابعده الله بن عكيم سنة وقال صاحب الامام ضعيف من ضعفه ليس من قبل الرجال
فانهم كلهم ثقات وانما ينبغي أن يحتمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد ومن
الاضطراب فيه مارواه ابن عدى والطبراني من حديث شبيب بن عبد الله بن الحكم عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وانظروا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض
جهينة اني كنت رخصت لكم في اهاب الميتة وعصبها فلا تدبغوا باهاب ولا عصب قال
الخافض اسناده ثقات وقابله فضالة بن الفضل عند الطبراني في الاوسط ورواه أبو داود
من حديث خالد بن الحكم عن عبد الرحمن انه انطأ هو وأناس معه الى عبد الله بن عكيم
اندخلوا فعدت على الباب فخرجوا الى الخبر وفي ان عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث
هو ما يدل على ان عبد الرحمن ماسعه من ابن عكيم لكن ان وجد النص صحيح بسامعه منه
حال على أنه سمعه منه بعد ذلك وفي الباب عن ابن عمر ورواه ابن شاهين في النسخ والمسخ
وفيه عدى بن النسيب وهو ضعيف وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زهدة وهو ضعيف

وهذا الذي يصير خلقا بالان يكون
قالبه من الزوائد عالم الغيب
وقلبه مقر الهاء مخلوقة صلى الله
عليه وآله وسلم انما كانت
لاجل التقرب لا على أن النبوة
مكتسبة (وكانت على الله عليه)
والله (والمخلوق بغير حرام) بكسر
الماء المهملة وتحت حرف الراء
وبالد فقههاو التفسير لغة وهو
مفسر وف ان أريد المكان
ومشوع ان أريد البقعة فهي
أربعة المذبح والتأبيت والمذ
والفسر اذا حكم قضاء وسواء
يسجل عنه وبين منة أو ثلاثة
أم قال على يسار الذاهب الى
هنا والعبار تقب فيه وجهه
ظاهر ان قال الشيخ بسند الدين
الذبح وذاق في سائر السادة
ولما قرئت أيام الوحي أسب
النجوة والافتراء فتبكت في
فريق من سواهم فافهموا له
أربعة أذرع وعرضه أذرع وثلاث
في بعض المراجع وفي بعضهم أقل
استأثر شوقي المثلوة هذا انتهى
فأجبت فيه بالحق الملهمة
والله من الله وهو في الانساق
التي منها قال الله تعالى في كتاب
قالوا يا سدر هاشمي تأم وتغيب
انما اجبت بالتم والميم والواو
بمعنى تغمض والهاء في تسع
التي في سائرهم وانما
تسجل تأم في الشعر من كلامهم
وقد وقع في رواية ابنه هاشم
في الآية تغمض الله (وهو
التميم) وهذا التفسير المأثور

انه كان يمشي كمشيهم ومضانه
 ولم يأت الفهم ربح بمضانه
 صلى الله عليه وآله وسلم فيسئل ان
 هاتئنا اطاعت على الخلوه بغيرها
 له بدخان الانهزال عن الناس
 والاسباب من كان على باطل من
 بهله التبادله وقيل كان يتعبد
 بالذبح وكرو عبادة الجسد في سفر
 السعادة وللعلماء في عبادته في
 مخلوقه ولان قال بعضهم كانت
 اديبه بالذكور وقال بعضهم
 بالذكور وهذا القول هو الصحيح
 ولا نهر ربح على الاول ولا التثنية
 الى الخلوه طالب طريق
 الحق على انواع الاول ان تكون
 مخلوقهم اطاب من يد علم الحق
 لا يطابق الظهور والتكر وهذا
 غاية تصدق على الحق لان من
 شاطب في مخلوقه ~~و~~ وان من
 الاكوار اذ كرفيه فليس هو
 في مخلوقه قال شخص من طلاب
 الطار في بعض الاكوار كرفي
 صدمه بالحق في مخلوقه قال اذا
 ذكرتك فليس معه في مخلوقه
 ومن تبهده امر انما جاس من
 كرفي في مخلوقه هذه الخلوه ان
 يد كرفيه من وجهه لا بنفسه
 وساد انما ان تكون مخلوقهم
 اسد انما انما في بعض ظواهرهم
 في طالب الخلوه وهذا الخلوه
 انهم وما اوتوا له لم من مبران
 اهل قبل وبعث المبرين في غاية
 التماسه وهو الذي هو انفرج
 عن الاستقامة والطلاب طريق
 الحق لا يدخلون في مثل هذه
 الخلوه بل تكون مخلوقهم بالذكور

[illegible]

والثوري عن سعد بن إبراهيم عن نافع عن امرأة بن عمر عنهما الزوري صفية وأخو حبه
أيضا أبو عوانة في صحيحه باللفظ الذي يشرب في الفضة المتماخو جري في جوفه نارا ونفسه
أخيه لاف على نافع فقبل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير وأعله أبو زرعة وأبو
حاتم وقبل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد
العزيز بن أبي رواد قال والتجيم فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كذا تقدم يعني عن
زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال السلف فخرج
الحديث إلى حديث أم سلمة قوله يخرج جر الحبر صب الماء في الخلق كأنه يخرج
والخبر يخرج أن يخرج به عامة دار كبر جر الخراب صوت ويربوه سنة على تلك الفضة
قال في القاموس وقوله نارجهم يروي بالرفع وهو مجاز لأن النارج يخرج على الحقيقة
ولكنه جعل صوت جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصة لوقوع التمسى
عنها واستحقاق العقاب عليها كجر نارجهم في بطنه على طريق المجاز والاكتر الذي
عليه شرح الحديث وأهل الغريب واللغة التضبب والمعنى كأنما يخرج نارجهم قال
في التلخيص وقوله يخرج برضهم الضمانية وفتح الجسيم وسكون الراء جسيم مكسورة وهو صوت
يردده البعير في شجرته إذا هاج ثم سكت الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الأثرية
والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال سألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الشرب في الفضة فأنه من شرب نيسا في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة فخصم
من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

(باب التمسى من التضييب بها الأيسر الفضة)

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في الفضة ذهب
أو فضة أو نافع فيه شيء من ذلك فأنما يخرج بر في بطنه نارجهم رواه الدارقطني) الحديث
أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجاردي عن زكريا بن إبراهيم بن
عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في روايته عن جده وقال
أنهما وهما وقال الخالك في علوم الحديث لم يكتب هذه اللفظة أو نافع فيه شيء من ذلك
الأهم هذا الإسناد وقال البيهقي المنهوج عن ابن عمر في التضبب موقوف عليه ثم أخرجه
بسند له على شرط الصحيح أنه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم
روى التمسى في ذلك عن عائشة وأنس وفي حرف الأباء الموحدة من الأوسط للطبراني
من حديث أم سلمة ثم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابن أبي الزهبي وفضيل
الاقداح قال تفرده عيسى بن يحيى بن معاوية بن عباد الكريم ويحيى بن محمد الجاردي
راوى ذلك الزيادة قال البخاري يمتكئون فيه وقال ابن عسدي هذا حديث منكسر
كذا في الميزان وفي الكشاف ليس بالقوي وفي الميزان أيضا رواه يحيى بن زكريا بن
إبراهيم وليس بالمشهور الحديث استدل به من قال يمسرهم الأكل والشرب في

(ما أنا بشاوي) وفي رواية
ما أحسن ان أقرأ وفي رواية
عبد بن عبيد بن عبد الله بن أبي
أقرا قال بعض المفسرين ان
قوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه إشارة الى الكتاب
الذي جابه جبريل عليه السلام
حين قال له اقرأ (قال) عليه الصلاة
والسلام (فاخذني) جبريل
(لفظي) بالعين المجرمة ثم بالمهمل
اي شئني وعصري وعند الطبري
فتحت بالنون قسمة بدل الداء وهو
جبريل النفس ولا ي داود
الطيا الذي في مبدئه بسند
حسن فاخذني باق (حق) بالغ
في الجهد) بفتح الجيم ونصب
الدال أي بالغ الفسطاط غاية
وسعى وروى بالضم والرفع أي
بالغ معنى الجهد بانه وقد دلت
القدسة على انه اثنان من ذلك
ودخله العرب (ثم ارسلني) أي
أطلقني (فقال أقرا) قلت
ولا يؤيذوا الوقت والاصلي
قلت (ما أنا بقارئ فاخذني)
مرة أخرى (فغطني الثانية
حق بالغ من الجهد) بالفتح
والنصب وبالضم والرفع
كسابقه قيل ان جبريل بلغ في
الجهد مدحاه ولم يكن في حال
الغط على صورته الحقيقية التي
يجلي بها عند سدرة المنتهى (ثم
ارسلني) أي أطلعتني (فقال اقرأ)
قلت ما أنا بقارئ فاخذني فغطني
الثالثة) وهذا الغط لشرعه
عن النفس الى أمور الدن

ذلك الوبا) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي واقتطع أبو داود وأغلق
بابك واذا كرام الله فان الشيطان لا يفتح بابا فانا وأطف مسميا واذا كرام الله
وجبرائيل ولو بعد تعرضه عليه واذا كرام الله وأول سنائك واذا كرام الله وله في
أخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجعل وكاء ولا يكشف انا وان
النور بسعة انصرم على الناس بينهم أو يوتهم وأخرجهما أيضا مسلم والترمذي وابن ماجه
وفي رواية له أيضا عن جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستمعي فقال
رسول من انتم الانبياء فبدأ قال بل نخرج الرجل يشهد بقدح فيه نبيذ فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخرى ولو ان تعرض عليه عودا وأخرجهما أيضا
مسلم قوله أول سنائك الو كاء ككسار باط اقتربه وقد كاهها و كاهها و ربطها
قوله وسرناك التخمير النطبة قوله ولور تعرض عليه عودا أي تضعه على العرض
وهو الطائيب من الايام من عرض العود على الاناء والسيوف على التخذ تعرضه ويعرضه
فيهم قوله وبابا بمسكة الطاعون أو كل مرض عام فانه في القاموس والحديث
بدل على مشروعية التبرك بكرام الله عند ايكا السقاء ويخبر الاء وكذلك عند
تغليق الباب واطاعة المصباح كافي الروايات التي ذكرناها وقد أشعر التعليل بقوله فان
الشيطان الى آخره ان في التسمية سرعان الشيطان وانما تحول بينه وبين مراده
والزهايل بقوله فان في السنة ابله كذا رواية مسلم يشعرون بان شريعة التخمير لا ولاية عن
الو باو كذلك الايكاد قد تكلف بعضهم لتعيين هذه الالة ولا دليل له على ذلك

باب آية الكفار

(عن جابر بن عبد الله قال كنا غزوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما نصيب
من آية المشركين رأيتهم فاستمعتهم سوا ولا يعيب ذلك عليهم رواه أحمد وأبو داود وعن
أبي نعيم قال قال رسول الله انما باوض قوم أهل كتاب أفنا كل في آيتهم قال ان
وجدتم غير هذا فلا كانوا ان لم تجدوا فافعلوا هاركا واخبرنا عنه ولا جدوا في
داود ان أرضا ارس أهل الكتاب وانهم با كلون لهم الغزير ويشربون الخمر فكيف
اصنع يا نبيهم وقد ورعهم قال ان لم تجدوا غير هذا فاحضوها بالنساء واخطبوا فيها وانثروا
ولا ترمذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور المحوم قال أنقوها
غسلوا وخطبوا فيها) حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطلهارة
الكفار وهو مذهب الجاهل من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على
الاستماتع بآية الكفار مع كونهم مظنة الايمان ومجال العنامل من رطوبتهم مؤذن
بالتطهارة وحديث أبي نعيم استدل به من قال بفحاسة الكفار وهو مذهب الهادي
والقاسم والناسر ومالك وقد نسب القريظي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد
أعرب ووجه الدلالة انه لا ياذن بالاكل فيها الا بعد غسلها وورقها الغسل لو كان لاجل

ويشبه بكليته الى ما ياتي في السبع
وكرر للعبادة واستدل به
على ان المؤبد لا يضرب صبيحا
اكثر من ثلاث ضربات وقيل
القطعة الاولى يدخل في الدنيا
والثانية تفرغ لما يوحى اليه
والثالثة تفرغ للسنة ولم يذكر
المؤبد ههنا فهو ثابت عنده في
الدنيا يروى به منهم هذا من
حديثه صلى الله عليه وآله
اذ قال عن احد من الانبياء انه
جاءه في ليلة القدر الوحي اليه
منه ان الله قال اقرأ باسم
ربك الذي شاق قال العليلين
هذا امر بين الترافة مما لا
وهو ان صبيحة يوم دون
مشرى الى اقرأه فها بهم ربك
ان قل بسم الله الرحمن الرحيم
وهذا يدل على ان البسملة
ما يورثها ان ابتداء كل قراءة
وربما الذي خلق وصف مناسب
مشرى بما في صلحكم بالتسوية
والطلاقة في قوله شاق اوله على
منقول يعطى ويضع وجه له
يؤيده قوله (شاق الانسان من
ناله اثم) بالالف (كرم) الزائد
في الحرم الى كل من يوفيه
دليل "يؤيد على انه اول ما يزل
ومن ان ينام اول شيء يزل في
الدرآن شرايات الى ما لم يعلم
في الترافة اول ما يزل من
الترافاة في خط فاما
بالجواب بل هذا الموضع ما لم يعلم
ما يزل من ثم قال الترافاة

الخاصة لي جعل مشروعا • ثم الوصل ان القضي اذا لا انا المتخصص لا يفرق منه وبين عالم
بالتخصص بعد ان انا الخاصة فليس ذلك الا لاستعداد وردا ايضا بان القضي انما هو لاثمها
بالعلم والغير كما ثبت في رواية انه لم يرد هذا احد واخرى بانهم ما كانوا علم الخنزير
ويشربون الخمر ويبيعون كره في البصر من اثم الوضوء والوضوء لا يستفاض في غسل
وتجسس القلة المسايين حيا قدوا اكثر من مملاتهم لا يخلو منهم لم يوسوا ومطعموا ما اعادة
في مثل ذلك فتعفى الاستفاضة انتهى وايضا قد اذن الله لكل طاعة ما هم ومصرح به
وهو لا يخلو من رطوبتهم في الغالب وقد استدل من قال بالخاصة بقوله تعالى انما
المشركون شقيون وقد استوفينا الحديث في هذه المسئلة وصرحنا بما هو الحق في باب
ما ههنا الما الموضحة وهو الباب الثاني من باب الخياط فراجع به (وعن انس ان
يروى ان دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى شربة فغيروا له الا شربة فاباه رواه احمد
والاهل بالورد والصفة الزينة المتعارفة وقد مر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الارض من من اذ مشروها من غير الوضوء من جرة اميرانية المكالمة على تقه
الحديثين قد مر في قوله انما ياتى من ف السبعين السنة المتغير والريح وقال بالزاي
وقال في حرف الزاي ان جلا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم اليه اهلا فزفتم ما
عرف اي متغير الزينة وقال فقه قال بين اثنى قال المصنف رحمه الله تعالى وقد
ذهب بعض اهل العلم الى المنع من ان ياتى آنية الدخار حتى يغسل اذا قالوا ان
لا يتباح ذبحته وكذلك من كان من النصارى بموضع من ظاهر ابيه با كل لحم الخنزير
ممنه اية او يذبح بالسن والخنزير ويحذرونه لا بأس بآنية من سواعدهم بها بقلان
بين الاحاديث وتصيب به فسهل غسل الكل فليست الحسن بن علي قال فقلت من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك رواه احمد والنسائي
والترمذي وصححه انتهى وصححه ايضا ابن حبان والحاكم

• (أبواب أحكام القضي)

• (باب ما يقول القضي عند دخوله وخروجه)

(عن انس بن مالك روى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
المنزلة قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث ورواه الجماعة وسماه يدين منصوص
فيه كان رسول بسم الله انهم في احوالهم من الخبث وتلك اذنت قوله اذا دخل المنزلة
قال في الخبث اي كان يذبح هذا الذي عند اذنة الدخول لم يسمعه وقد صرح به
ابن ابي في الادب المقبول قال حدثنا ابن النعمان ثنا عبد بن زيد ثنا عبد العزيز بن
صهيب قال حدثني انس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان يدخل
المنزلة فليذكر من حديث الباب وهذا الذي ذكره في الحديث انما في غير ما في قوله
في اول الشروع عند دخول الثياب وهذا ذهب الجمهور لقوله التثنية بسم الجمعية

في مدح الجمع وخص الأئمة

بالذكر من بين ما ابتدأ له الخلق
أشرفه (فرجع بها) أي بالآيات
أو بالقصة (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) إلى أهل حال
كونه (يرجف) بضم الجيم أي
يخفق ويضطرب (نؤاده)
قلبه أو بطنه أو غشاؤه لما جاءه
من الأمر الخائب العادة والمألوف
فقد رطبه البشرى وهاله ذلك
ولم يترك من التأمل في تلك
الحالة لأن النبوة لا تزال طابع
البشرية كما (قد دخل) صلى الله
عليه وآله وسلم إلى المدينة بنت
خويلد أم المؤمنين رضي الله
عنها التي آلت نائيه أفاعيلها
بما وقع له (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (لزموني زملوني) بكسر
الميم مع التكرار مرتين من
الغريب بل وهو التثقيب وقال
ذلك استدماخاً من قول
الأصم والحاد جارية بسكون
الراء والثاقف (فزملوه) بفتح
الهمزة النون حتى ذهب عنه
الروع بفتح الراء أي الدهشزع
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لحميحية) رضي الله عنها
(واخبرها الخبر) جملته حالية
(أند) أي والله لقد صدقته
عني نفسي) الموت من شدة
الرب أو المرض كاجرم وفي
بهجة النفوس أو أني لأطيق
حمل أعباء الوحى ما لتبسمه أو لا
عند لقاء الملك وليس معناه
الشك في أن ما أتى من الله وأكده
بالدم وقد تبيّن أنه لم يكن

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي أنه لا يجوز قلبه بوجهه بانه يجوز اسكان الباء
الموحدة كما في نظائر مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قاله في الفتح قال النووي
وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بالأساناسا كنه منهم أبو عبيدة الآن يقال إن
ترك التخفيف أولى للإشبه بالصدر والخطب جمع شيب والخطبات جمع شبيبة قال
الخطابي وابن حبان وغيرهما يذكرون الشياطين وأنهم قال في الفتح قال البخاري
ويقال الخطب أي ساكن الباء فان كانت شعبة من الحر كذا فقد تقدم توجيهه وان
كانت بمعنى المفردة كما قال ابن الأعرابي المذكور قال فان كان من الكلام فهو
المشتم وان كان من المال فهو الذكور وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من
الشرب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخطبات المعاني أو مطلق الأفعال المذمومة
ليحصل التأنيب قال وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن الحنبل
عن عبد العزيز بن مهيبة قال قال الأمام إذا دخلتم الخلاء فتولوا بغير الله أعوذ بالله
من الخطيئة والخطيئة واستند على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه
الرواية انتهى وهذه الرواية تشتمل على حديث الباب من رواية سعيد بن منصور
(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من
الخلاء قال غفر الله لي وجميع المسلمين) الحديث صحيحه الحاكم وأبو حاتم قال في
البيهقي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفر الله لي وجميع المسلمين
منعوب به عمل مقدراً أي أسألك غفرانك أو أطالب أو منعه قول مطلق أي غفر غفرانك
قيل أنه استعارة لتركها المذكور في تلك الحالة لما ثبت أنه كان يذكر الله على كل أحواله الألف
حال فلهذا الحاجة لجعل تركه المذكور في هذه الحالة نقصاً أو ذنباً يستغفر منه وقيل استغفر
لنقصه في شكر نعمته عليه بقدره على إخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث
الآتي في الحمد (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواد ابن ماجه) الحديث
رواه ابن ماجه بن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن الحارثي عن اسهيل بن مسلم عن
الحسن وقتادة عن أنس فهور بن اسحق وثقه النسائي وقال في التقریب صدوق
وعبد الرحمن الحارثي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقریب لأبى
به وكان يدلس قاله أحمد واسهيل بن مسلم ان كان العبدي فقد وثقه أبو حاتم وان كان
العبدي فهو ضعيف وكلاهما يروى عن الحسن وقد روى أيضاً النسائي وابن السني
عن أنس في زور من السيوطي اعلمته وفي جده صلى الله عليه وآله وسلم أشعار بان هذه النعمة
جارية ومنه جزالة فان الخبائس ذلك الخارج من أسباب الهلاك فخروجه من النعم التي
لا تتم الا بغيره بدونهما وحق على من أكل ما يشبع منه من طيبات الاطعمة فسديده بوجعه
وسقط به صمته وقوته ثم لما قضى منه وطره ولم يبق فيه فتع واستعد إلى تلك الصفة

بفتح أوله والهاء من الحزن يقال

حزنه وأحزنه (الك) بكسر الهمزة

لوقوعها في الابداء قال الابداء

الدماء مستقى وقضت هذه الجمل

عن الأولى لتكون أجواباً عن

سؤال اقدستته وهو سؤال عن

سبب خاص لحسن التأكي

وذلك انه لما ثبت القول باستقام

الغزى عنه وأثبت عايشه

انطوى ذلك على اعتقاده ان

ذلك لسبب عظيم فندبر السؤال

عن خصوصه سقى كأنه قيل هل

سبب ذلك هو الانصاف بمكارم

الاخلاق ومحاسن الاوصاف

كإشهاد الله بكلامك نقالت الك

(لنفسه لال الرحيم) أى القرابة

وصفته بأول مكارم العبادات

لان الاحسان اما الى الأقارب

أولى الاجانب وأما بالبعد

أو بالمال وأما على من يستقل

بأمره أو من لا يستقل وذلك

كأنه مجموع فيما وصفته به

(وتعمل الكل) بفتح الكاف

وتشديد اللام وهو الذى

لا يستقل بأمره كما قال تعالى

وهو كل على مولاه أو المتسل

بكسر المثناة واسكان القاف

(وتكسب) بفتح الذاء (المعصوم)

أى تعطى الناس ما لا يجزونه

عند غيرك والكسب بمعنى

يقدمه الى واحد فخر كسبت المال

والى اثنين فهو كسبت غنيرى

المال وهذا منه وفي رواية من

اكسب أى تكسب غيرك

المال المعصوم أى تبرع به

أو تعطى الناس ما لا يجزونه

لذكر الله وفيه انه ينبغي ان يسلم عليه في ثلاث الاحوال التبع الرديق وضاً او يتيم ثم يرد
وهذا اذا لم يتبع فوت السليم اما اذا حذى فوته فالحديث لا يدل على المنع لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم تكن من الرد بعد ان ترضاً أو يتيم على اختلاف الرواية فيمكن ان
يكون ترك ذلك طلباً للاشرف وهو الرحال الطاهرة ويسق الكلام في الجملة حال الطهاس
فالقائم على التسليم المذكور في حديث الباب وكذلك التعديل بكرامة الذكر الاعلى
طهر يشعرون بالمنع من ذلك وظاهر حديث اذا عباس أحدكم فليته مد الله به ويشترع
في جميع الاوقات التي منها وقت قضاء الحاجة فهل يخص عموم كرامة الذكر المستفادة
من المقام بحديث العباس أو يجعل الامر بالعكس أو يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه فتمت ارضان فيه تردد وقد قيل انه يتجه بمنابعه وهو المناسب لتشر يف مثل هذا
الذكر والعلية وتزبيهم (وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

لا يخرج الرجل من الغائط كاشين عورتهم سيما يجد ثان فان الله يفتت على ذلك
رواه احمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث فيه تكرمة بن عمار الجعفي وقد احتج به مسلم
في صحيحه ومذهب بعض الفقهاء حديث تكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه
لأنه ضعيف بهذا فقد أنسخ مسلم حديثه عن يحيى واستشهد به حديث الجذاري عن يحيى
أيضا وفي الترغيب والترهيب ان في اسمه فاده عياض بن هلال أو هلال بن عياض وهو
في عدد المجتهدين وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر بالنظر اذا
تغوط الرجلان فليتموا ركل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحد فاقال له فظ ابن حجر وهو
مجهول والحديث يدل على وجوب ستر العورت وترك الكلام فان التعديل بفت الله يدل على
حرمة الفعل المعال ووجوب اجتنابه لان الفت هو الغرض كافي القاموس وروى الله
أشد الغرض وقيل ان الكلام في ذلك الحال مكر وفقط والترسنة الصارفة الى معنى
الكرامة الاجماع على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام الهادي في الغيث
فان صحيح الاجماع صلح للصرف عند القائل بجمعيته ولكنه يمدح على التمسك على الكرامة
ربطه بذلك العلة قوله يفتر بان الغائط يقال ضربت الارض اذا أتيت الخلاه وضربت
في الارض اذا سافرت وروى ذلك عن ثعلب والمراد هنا عتبان الى الغائط قوله كاشفين
قال الزووى كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال قال ووقع في كثير
من نسخ المذهب كاشفان وهو صحيح أي أنه خبر بمثل حذف أى وهما كاشفان والأول
أصوب رد ذكر الرجلين في الحديث خرج شخرج الغالب والأقل أنان والمرأوا الرجل
أتبع من ذلك

(باب الانباء والاستبصار المختل في القضاء)

(عن جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكان لابان البراز حق
يغيب فلا يرى رءا بن ماجه ولا يروى كان اذا أراد البراز اطلق حق لا يراه أحد)

دليل على أن من طبع على أفعاله الخير لا يصيبه ضرر وزاد الزهري في رواية ونفسه في الحديث كما رواه المصنف في التفسير وهو من أشرف الخصال وفي رواية عروة وتوفى الامانة في هذه القصص من القوائد استجاب تائيس من زل به أمره بذكر تسميته عليه وتمويهه وان من زل به أمره استجاب له ان يطالع عليه من يثق به صيته وصحة رأيه (فاطمة) أي مضت به خديجة (رضي الله عنها) صاحبة له (حتى أتته ورقة) (بفتح الراء) فيجتمع معه خديجة في أسد لانهم بنت خويلد بن أسد (ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصم خديجة وكان) ورقة أمراً (قد ترك عبادة الاوثان) (تنصر) والاربعه وكان أمراً تنصر أي صار نصرانيا (في الجاهلية) وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو ابن نفيل لما كرها عبادة الاوثان الى الشام وغسرها يسألان عن الدين فاما ورقة فابهمه دين النصرانية فتنصر وكان اتي من لقي من الرهبان على دين عيسى ولم يسئل ولهذا اخبر به بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والبشارة الى غير ذلك مما أقسمه أهل التبديل وأما زيد فذكر المافظ خبره في المناقب (وكان) ورقة أيضاً (يكتب الكتاب العبراني) أي الكتابة العبرانية وفي مسلم كالجندري

قوله فليست تدبر أي يحذر ظهره وفيه ان الماتر حال قضاء الحاجة يكون خلف الظهر

(باب نمى المختلى عن استقبال القبلة واستدبارها)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجلس أحدكم

لحاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) رواه أحمد ومسلم في رواية النجسة الا الترمذي

قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا أتى أحدكم كم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا

يستدبرها ولا يستطبع بينه وبينه وإن يضر به ثلاثة اجاز ويهي عن الروضة والرمية وليس

لاحد فيه الا به بالاجاز الحديث آخره استبانة في الباب من أبي أيوب في

الصحيحين كما في وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحرث بن جر في ابن ماجه وابن

حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي

وزيادة فلا يستطبع بينه هي أيضا في المتفق عليه من حديث أبي قتادة باللفظ فلا يصح

ذكره بينه وإذا أتى الغائط فلا يستطبع بينه قال ابن منتهى مجمع على صحته وزيادة

وكان يضر به ثلاثة آخرها أيضا بن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في

صحيحه والشافعي من حديث أبي هريرة باللفظ ولا يستنج أحدكم بثلاثة اجاز وآخرها

أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصحها من حديث عائشة باللفظ

فليذهب عنه بثلاثة آخرها يستطبع بين فأنه يعجز عنه وآخرها مسلم من حديث

سلمان وأبو داود من حديث بن خزيمة بن ثابت باللفظ فلا يستنج بثلاثة اجاز وعنده مسلم من

حديث سلمان باللفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا نتجزي باقل من ثلاثة

اجاز والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد

اختلف الناس في ذلك على أقوال الاول لا يجوز ذلك في الصحارى والافان والافان وهو

قول أبي أيوب الانصاري الصحابي وشيخنا وراعيهم القاضي والبربري وأبي ثور وأحمد في

رواية لذا قاله النووي في شرح مسلم ونسبه في البحر الى اكثر ورأى ابن حزم في المحلى

عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء الاوزاعي وعن السلف من الصحابة

والتابعين المذهب الثاني الجواز في الصحارى والافان وهو مذهب عروة بن الزبير

وربيعة وشيخ مالك وداود الطائفي كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب

الامير الحسنيين المذهب الثالث انه يحرم في الصحارى والافان والعمران واليه ذهب مالك

والشافعي وهو مروى عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي واصلح بن

راهويه وأحمد بن حنبل في احمد بن حنبل في الحديث عن عاصم بن عاصم في شرح النووي في شرح مسلم

أيضا وزاد في البحر عبد الله بن العباس ونسبه في الفتح الى الجمهور المذهب الرابع انه

لا يجوز الاستقبال في الصحارى والافان والعمران ويجوز الاستدبار فيهما وهو أحد

الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد المذهب الخامس ان النهي للتنزيه فيكون مكروها

واليه ذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحصله الثاني زيد المذهب

واختلفت الخراج فقام مسكن
 القعد وهذا الحديث بطرد في
 جميع ما أشبهه (ان مع من ابن
 أسيد) انتهى الذي صلى الله عليه
 وآله وسلم لأن الأب الثالث ورقة
 هو الاخ لأب الرابع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في
 الفتح لأن والده عبد الله بن عبد
 المطب ورقة في عداد السبب
 الى قصي بن كلاب الذي يتبعان
 فيه سواء فكان من هذه الحاشية
 في روضة اخوته أو قاتله على
 سبيل التوفير والاحترام لاسنه
 وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاجة
 يتقدم بين يديه من يعرف بقدره
 من يكون أقرب منه الى المسؤل
 وذلك مستند من قول خليفة
 لورقة اسبع من ابن أخيك
 أردت بذلك ان يتأهب لسماع
 كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بذلك أبلغ في التعليل (فقال له)
 عامه الصلاة والسلام (ورقة
 يا بن أخي ماذا ترى) فيه حذف
 يدل عليه سابق الكلام وقد صرح
 به في دلائل النبوة لابن أبي عمير
 حسن الى عبد الله بن شداد في
 هذه القصة قال فأتى به ورقة
 ابن عمها فاخبره بالذي رأى
 فاخبره رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خبرهما ولا يصح لي رأي
 ذر عن الكشي في خبر ما (رأى
 فقال لورقة هذا الناصب من)
 بالوث والسين المهمل وهو صاحب
 المص كما حرم به المؤلف في أحاديث
 التقدمة عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر بن عمرو سيأتي ذكر ذلك قالوا انها صارقة
 للنهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم الى الكراهة وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر لانه
 ليس فيه ما لا يجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بما كان يقرر في الأصول ولا شك
 ان قوله لا تسبقوا القبلة بخطاب للامة نعم ان مع حديث عائشة صلح لذلك واحتج أهل
 المذهب السادس بحديث ابن عمر لان فيه انه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام ويدعي
 ما ساق واحتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود وقال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ان تسبق القبلة قبل المسلمين يقول أبو داود رآه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ في
 الفتح وهو حديث ضعيف لأن فيه ما رواه يجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك
 أهل المدينة ومن على ستم لأن استقبالاتهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة
 فانه لا استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم
 تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يتدبر في استقباله الكعبة وفيه نظر لاساذ كرناص
 إبراهيم وابن سيرين انتهى وقد نسب في الخبر الى عطاء الزهرى والناظر بقالة والمذهب
 واحتج أهل المذهب الثامن بمعوم قوله شرعوا أو غير بوا وهو استدلال في غاية الزك
 والضعف اذا عرف هذه المذاهب وأدلتها لم يتفعل ما هو السوابق منها وسواء يك
 التمهيد في شبهه والقسام من معاركة النظارة سديره وفي الحديث أيضا دلالة على انه يجب
 الاستقبال بثلاثة أجنار ولا يجوز الاستقبال بدونها انتهى صلى الله عليه وآله وسلم عن
 الاستقبال بدون ثلاثة أجنار وأما ما يستلزم من ثلاث فلا بأس به لانه أدخل في الامة وقد
 ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وابن جرير بن راهويه وأبو ثوري وجوب الاستقبال وأنه
 يجب ان يكون بثلاثة أجنار وثلاث مسحات واذا استجيب للقبيل والدبر وجب ست
 مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا والافضل ان يكون بست أجنار فان اقتصر
 على حجر واحد ست احرف اجزاء وكذلك تميز الخروقة الصبيحة التي اذا مسح باحد
 جانبيه الاصل البال الى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أجنار لم يحصل
 الانقاسم او ذهب مالك وداود الى ان الواجب الانقاسم فان حصل بججز أجزاءه وهو وجه
 لبعض أصحاب الشافعي وذهب المعتز وأبو حنيفة الى انه ليس بواجب وانما يجب عند
 الهادوية على المتميز اذا لم يستنج بالماء لانه النجاسة قالوا اذا دل على الوجوب كذا
 في الخبر وفيه انه قد ثبت الامر بالاستنجاء والنهي عن تركه بل النهي عن الاستنجاء
 بدون الثلاث فكيف يقال لا دليل على الوجوب وفي الحديث أيضا النهي عن
 الاستنجاء باليمين قال الذوزي وقد تابع العلماء على انه منهي عنه ثم الجهر وعلى انه
 منهي تنزيه وأدب لانه منهي بتحريم وذهب بعض أهل الظاهر الى ان سرام قال وأشار الى
 تحريمه بما عمن أصحابنا انتهى قالت وهو الحق لأن النهي يقتضي التحريم ولا صارف له
 فلا وجه له كما بالكرهه فقط وفي الحديث أيضا دلالة على كراهة الاستنجاء بالروثة وقد

وقال ابن دريد وهو أخصر

[illegible]

ما تقدم وفي سنده عبد الله بن معاذ بن عيسى في دلائل النبوة لا يقيم بأحد من إلى هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة ان أخذت عيسى أولاً أنشأ بها ورقة فأنجزه الخبر فقال ان كنت صديقاً لى انه أياً نية ناموس عيسى فعند اخباره خبراً قال اهاناموس عيسى بحسب ما هو فيه من الضعيفة وعندهما اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للصانبة اني قدمناها وكل ههنا والله أعلم (باليتي فيها) أي في هذه النبوة أو الدعوة (جندعا) بنحسب الجيم والمجمة وبالنعيب خبر كان مقدرة عند السكون فيم أ على المال من الفهر المستمكن في خبرات وخبر ليت أو لونه فيم أ ليتي كائن فيها حال الشبهة والقوة لا تصر لك قاله الخلداني والاصح لي وأبي ذر عن الجوى جندع بالرفع خبر ليت كانه قال باليتي شلب فيم أ والرواية الأولى أشهر وأكثر والمذبح هو الفهر من الهائم واستعير للاسناد أي باليتي كنت شالبا عند ظهور نبوتك حتى أقوى على المبالغة في فصرك (اليتي) والاصح لي باليتي (أ كون حيا اذ يخرجك قومك) من مكة ولا عمل اذ لم يستقبل كانا قال ابن مالك وهو صحيح وعمل عنه أكثر النحاة وفيه دليل على جواز تقي المستعمل اذا كان في

المذهب الاول من هذه الاربعة اخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني فلان المذبح جواز الاستدبار في البنيان وليس في الحديث الاستدبار وأما الثالث فلان المذبح جواز الاستدبار في الصحاري والصحرا وليس في الحديث الاستدبار في العمران فقد يمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه في البنيان وصف ماضي في طرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ولكنه يست في عضد هذا الثاني بان الواجب ان يقتصر في شالفة مقتضى العموم على تدار الضرورة ويقتصر العام على مقتضى عموم فيلحق من الصور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة المختصة التي ردها الدليل الخاص وهذا الوجه ان حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة نعم الاستدبار والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين صيغة ذات على منع الاستقبال وصيغة ذات على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر من جنس الصيغة الثانية فلا يرد في البنيان وهي عامة لكل استدبار ويمكن تأييد المذهب الثاني من هذه الاربعة بان الاستقبال في البنيان يقاس على الاستدبار واكنه يحدس فيه ما قاله ابن دقيق العيدان شذوذا قديما يقاس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في اصول الفقه وان شربا القياس مساواة الفرع للاصل أو زيادة عليه في المعنى المعتبر في الحديث ولا تساوي ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشتم عليه العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى في منع الاستقبال وأجاز الاستدبار واذا كان الاستقبال يزيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغاء المسددة الشاذة في القبح في حكم الجواز الغاء المسددة الزائدة في القبح في حكم الجواز اذ في وفيه ان دعوى الزيادة في القبح متنوعة وشبه دقة تصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لأنه لم يثبت دليل على جوازه فكأنما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس لمذهب منم وراجع وهذا على تسليم انه لا دليل على الجواز لا مجرد القياس وليس كذلك فان حديث سابر لا ينافي انما رأه قبل ان يقبل ان يقبل بعامة مستعمل القبله نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الاول من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقر في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان الاستدبار في الفضا ملحق بالاستدبار في البنيان لان الامكنة واصناف طرية ملغاة ويقدح فيه ما سلف وأما المذهب الرابع فلا صاع فيه الاماد كراهه انه لا يعارض بين قوله الخاص بشاؤه له لاسيما ورؤية ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصد منه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يعزب على هذا النعل حكم اعمامة الناس لينة لهم فان الاستدبار العامة لا بد من بانهم اقل في المقام يصلح القبول في الجواز الحديث عائشة الا ان صلح الاحتجاج ومن جملة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكرهنا التبريد وفيه ما هو بنية الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن

مهمونا أي قويا بالغاوه
صفته لنصرا مأخوذا من الازد
وهو القوة وانكره التزاور قال
أبو سلمة بجعل أن يكون من
الأزار أشار بذلك إلى تهميره في
نصيره قال الفاضل (ع)
قوم إذا صاروا شذرا ما زرعهم
وظاهر الحديث أن ورقة أقر
بعبونه وأصغنه مات قبل
الدعوة إلى الاسلام فيكون
مثله مجرأ وفي إثبات الصحبة
له نظر لكن في زيادات المغازي
عن ابن أبي عمير فقال له ورقة
أبشر ثم أبشر فأنشأ شهادته
الذي بشر به ابن مريم وأنان
على مثل ناموس موسى وأنان
نبي مرسل الحديث وفي آخره
فما توفي قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إن أدريأت
الناس في الجنة عليه ثياب
الحريز لانه آمن بي وصدقني
وأخبر به البيهقي من هذا الوجه
في الدلائل وقال انه متتابع
ومال الباقين إلى أنه يكون
بذلك أول من أسلم من الرجال
وبه قال العراقي في نكته على
ابن الصلاح وذكره ابن منده في
الخصلة (ثم يثبت) بفتح
الداو والسين أي لم يلبث وأصل
النسب التعلق أي لم يمتدح بشيء
من الأمور سوى مات (ورقة)
بالرفع (أن توفي) أي لم تتأخر وفاته
عن هذه القضية واختلاف في
وقت موت ورقة فقال الواقدي
انه خرج إلى الشام فلما بلغه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تستقبلوا الاستدبروا من الخطايات الخاصة بهم فيمكن كون فعله بعد القول دليل
الاختصاص به لعدم ثبوت ذلك الخطايات بطريق الظهور ولا يصحفة تكون فيها
النصوص عليه وهذا قد تقرر في الأصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة الفحول
ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو أن هو من ذلك
فلا نضاف الحكم بالمانع مطلقا والجزم بالتحريم حتى ينتض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص
أو المعارضة ولم تدفع على شيء من ذلك إلا أنه يؤنس بذهب من خص المنع بالفضاء ما سياتي
عن ابن عمر من قوله انما سمى من هذا في الفناء بالصيغة القاضية بتحصن النبي صلى الله
وسبأ في ما فيه (وعن مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر أناخ را حمله مستقبلا القبلة
يقول اليها فانت يا بعد الحسن أليس قد سمى عن ذلك فقال بلى انما سمى عن هذا في
الفضاء فإذا كان كذلك وبين القبلة شيء يستلزم فلا بأس رواه أبو داود) أخرجه وسكت عنه
وقد صرح عنه انه لا يسكت الا عما هو صالح للاختصاص وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم
عليه في تخريج السنن وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء وذكر في
الفتح انه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن وروى البيهقي عن طريق عيسى الخطاط
قال ذات الشعبي اني لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى
بيت حفصة فأتته في التفاني فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل
القبلة وقال أبو هريرة إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال
الشعبي صدقنا به ما أقول أبي هريرة فهو في العجرا فان الله عباد املا مكة وخذوا صلوات
فلا يستقبلهم أحد يقول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فاعلموا هي بيوت بنيت
لأقبله فمأوا أخرجه ابن ماجه شفهرا وقول ابن عمر يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والاستدبار انما هو في العجرا مع عدم السائر وهو يصلح دليلا لان فرق بين النصرا والبنيان
ولا كنه لا يدل على المنع في الفضاء على كل حال كذا ذهب اليه البه ضريل مع عدم السائر
وانما الفناء بالصيغة للاستدلال لان قوله انما سمى عن هذا في الفضاء يدل على انه قد علم
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي
شاهدته ورواه انما كان لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبرا للقبلة
فهم استمعوا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يكون هذا انهم جهة ولا يصلح هذا القول للاستدلال
به وأقل شيء الاحتمال فلا ينتض لافادة المطلوب وقد سنفنا في شرح أحاديث هذا الباب
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعضلة أيضا لا تجدناها في غيره هذا الكتاب
واملا لا يحتاج به دما من النظر فيما إلى غيره (فائدة) قال المنصور بالله والقزالي
والصيمري انه بكره استقبال القبرين والذريات قالوا الشرف بها بالقبور فافشيت الكعبة
كذا في العجرا وقد استقرى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه
روى الحكم الترمذي عن الحسن قال حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله

النزول (فقال) رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (في حديثه

بنا) أصله من فاشبهت قنينة

النون فصارت النوا وهي ظرف

زمانه ~~م~~ كشف بالالف عن

الاضافة إلى المفرد والتقدير

بجانب الأصل بين أوقات (أنا

أشئ) وجواب بينا قوله (أنا

سعت صوتا من السماء) أي

في أشياء وأوقات المشي فأجاني

السماع (فرفعت بصري فإذا

الملك) جبريل عليه السلام

(الذي جاءني بجرايس) أي

شاهد أو شاهد من حال كونه جالسا

(على كرسي) بضم الكاف وقده

تسكس (بين السماء والأرض

فرعبت منه) بضم الراء وكسر

العين والأصلي ينتزع الراء ونهم

العين أي فزعت دلي على بؤسة

ثبتت معه من الفزع الأول ثم

زالت بالنسيان (فوجعت) أي

إلى أهلي بسبب الرعب (فتلفت)

أهم (زماوني زماوني) كذا أبو

ذرو الوقت بالنسكار مر ذين

ولأربعة والأصلي مر فواحدة

ولسلم كالوقت في التفسير

دروني قال الزركشي وهو أنسب

بقوله (فأمر الله تعالى) ولا يوي

ذرو الوقت والأصلي عز وجل

بدل قوله تعالى (يا أيها المدثر)

أيأسأله وتلفظنا والتقدير

والترجيل يعني واحدا والمعنى

يا أيها المدثر بيناه وعن عكرمة

المدثر بالنبوة وأعيانها (ثم

فأنشأ أي سجد من العذاب من

لم يؤمن بكونه نبيا لانه على أنه

أمر بالانذار عقب نزول الوحي

التمساده ما يذكروه هو بينهم أوله ميثاقا لم يسم فاعله قاله ابن رسلان في شرح السائق

والحديث يدل على كراهة البول في الحفرة التي تسكنها الهوام والسمك المأذ كره قيادة

أولنا يؤذي ما فيها من الحية والنات (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قال اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعن قال رسول الله الذي يتخلى في طريق

الناس أو في ظلمهم رواء أحمد وسلم وأبو داود) وفي نسخة مسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما

اللعان الحديث قال الخطابي المراد باللاعنين الأمر أن الجالمان للهن الجالمان الناس

عليه والدا بيان أنه وذلك أن من فعلهما من وشتم يعني عادة الناس لانه فلما صار اسما

أسند اللاحن إلى سماع في طريق الجواز العتلى قال وقد يكون اللاعن بمعنى الماعون أي

الماعون فاعله ماعون وكذلك من الجواز العتلى وقوله الذي يتخلى في طريق الناس

على حذف مضاف وقديره يتخلى الذي يتخلى تزلأ أو في ظلمهم المراد بالظلم هنا على ما قاله

الخطابي وغيره مستعمل الناس الذي يتخذونه مقبلا ومنزلا يزلونه ويتعدون فيه وليس

كل نال يجرم قنصا المأجبة فيه فقد قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجته في حائش

الخل كالمسالك وله نال بلائك والحديث يدل على تحريم التخلى في طرق الناس وظلمهم

فيه من أدب المسكين بتفليس من يجره وقتله واستنذاره (وعن أبي سعيد الخدري عن

معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الملاعن

الثلاث البراذن في الموارد وقارعة العارين والعلل رواء أبو داود وابن ماجه وقال هو

مرسل الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وصححه أيضا ابن السكن قال الحافظ وفيه

نظر لأن أباسمه لم يسمع من معاذ ولا يعرف بغير هذا الاسم قاله ابن القطان وفي الباب

عن ابن عباس نحوه رواء أحمد وسلم وفيه ضعف لأجل ابن لهيعة والرواية عن ابن عباس

مهم وعن سعد بن أبي وقاص في علل الدارقطني وعن أبي هريرة رواء مسلم في صحيحه بلقاء

اتقوا اللاعنين قالوا ما اللاعن قال رسول الله الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم

وفي رواية لابن جابر أن أبا نفيعهم وفي رواية ابن الجارود أو جالسهم وفي نسخة للاحن كم من سل

ضحية مته على طريق عامرة من طرق المسكين فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

واسناد ضعيف قال الحافظ ابن جبر وفي ابن ماجه عن جابر باسناد حسن مر فوعاهاكم

والله ريس على جوارح الطريق فأنهم ماوى الحيات والسمك وسباع وقنصا المأجبة عليهم ألقاها

الملاعن وعن ابن عمر عن أبي بصير على قارعة الطريق أو يضرب عليها التلاع أو يسال

فيها وفي نسخة ابن لهيعة وقال الدارقطني رفعه غير ثابت وقال في التقريب أن أباسميد

الخيرى شامى مجهول وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي مرسلاته صلى الله

عليه وآله وسلم قال اتقوا الملاعن وأعدوا النبل ورواه أبو عبيد من وجه آخر عن الشعبي

عن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن جبر واسناد ضعيف ورواه ابن أبي حاتم

في الدال من حديث سراقه مر فوعاوى سمع أبوه وقتله والنبل بضم النون وقتلها بالانجاء

على الاطلاق لان التبشير انما يكون بان يدخل في الاسلام ولم يكن اذ الذين دخل فيه (الى قوله والذين) اي الاوثان (فاخير) زاد الاربعة الاربعة رة اربعين سنة بعد هذه الآية في كتابنا في البيان في مقاصد القرآن (الحق) بفتح الحاء واسم الميم اي فيه نزول هذه الآية (الوحى) اي نزوله وفيه مطابقة لتعظيمه عن تأخره بانقضاء سنة الانبياء في كل يوم من الله وهو العبد (وتتابع) وعن المتابعين ويزاد ما بين المتابعين بمعنى لا يلائم الاقرب والدارم والذوات وهن شي الثنا بتلخيصه بعضا من غير فقال وخرج المصنف حديث الباب في الدار يخ عن عائشة ثم عن جابر وزاد فيه بعد قوله فانهم قال عروة وماتت خديجة قبل ان تنسب الله له فقال النبي صلى الله عليه وآله لم رأيت خلقا بهذه بينا اي في الجنة من حسب اي لوان لا ينسب اليه ولا نصيب ورواه هذا الحديث في كتابهم من رواه في نسخة اخرى في ادب النبوة (وعن) ابن عباس رضي الله عنهما وهو عبد الله بن جبريل بن الفران ابو الانصاف واحمد ابي ابي اربعة ايام في بعد ان عني بالانبياء في كل سنة ورواه ابن ابي عمير في نسخة

المعاني التي يستحق بها والحمد لله على المتع من انفسه العاجلة في الموارد والظلال وقارة الطريق لاني ذلك من الاذية للمسلمين والبرازة قد سبق في باب الابعاد والاستعداد والموارد الجارية والطريق الى الماء واحمد الله ووردوا في بشارعة الطريق اعلامهم بذلك لان المسارين عامية يتبعونه بفسادهم وارجاهم فانه ابن رسول الله والراي بانظر الموضع الذي يستعمل به الناس ويقترونه في الايام العاجلة لا كل نذل (وعن) عبد الله بن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يسون احدكم ان يستعمله ثم يذوقه فان عامة الناس من منتهوا عنه لانه من قوله ثم يذوقه لانه لا يذوقه في داود فقط قال الترمذي حديث غريب واخرجه الضياء في المختارة وهو قوله في مستحبه المستعمل في كل موضع يعمل فيه وان لم يكن الماء بار او قد صرح في حديث آخر بذكر المقتسل وانظره قال نسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يتشط احدنا كل يوم او يبول في مغتسله اخرجه ابو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجهول وجهه الى الناس لانهم يقولون عامة الناس من منتهوا عن الايام العاجلة في البول في مثل هذا لا يذوقه في اخره فانما انفسهم الا يغتسل من الماء بعد وقوعه على محل البول نجسه فلا يزال عنده مباشرة الاغتسال مقتله لان ذلك في نفسه به الى الوسوسة التي على الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كان البول مسالا في نفسه فلا يكرهه ويطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في انفسه الى الوسوسة يعلم فرة لصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الكراهة (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل ان يبال في الماء راكد روه احدثه وهو النسائي وابن ماجه) قد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال ناهيه المسافر في باب عدم الماء لم يجمع اليهما

باب البول في الايام العاجلة

عن امة بنت ربيعة عن امة قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد خرج من عيدين تحت سريه بول فيه باله في رواه ابو داود والنسائي الحديث اخرجه ايضا ابن حبان واسلم في رواه ابو ذر الهروي في مسنده وخرج الحسن بن سفيان في مسنده والحاكم والبيهقي والطبراني وابو داود من حديث ابي مالك النخعي عن امة وبن قيس عن نعيم انه سئل عن ام اي قال في عامر بن ابي ابي قال صلى الله عليه وآله وسلم من ابل الى شقارته ان يبال في البيت فقال نعم انتم من ابله بل انما عطف انفسه في ما يبالوا ان لا اشره فلما اصبغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ام اي قومي فاهريني ما في ذلك الشقار قلت قد والله شربته قال فمتعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يوتوا بعده ثم قال اما رايكم لا يجمع بين ابله في ابله ورواه ابو اسحق في مسنده في نسخة اخرى في نسخة

على الصحيح في أيام ابن الزبير وله

في البخاري مائة حديث وسبعة

عشر حديثا (في قوله تعالى)

ولا يصلي عز وجل (لا يصلي به)

أي القرآن (لأنك لا تجعل به)

قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم به الج من

التنزيل) القرآن (لأنه له عليه

شدة) والمصاحبة محاولة الشيء

بمشقة (وكان) صلى الله عليه

وآله وسلم (عما) أي ربما

قال في المصباح (بحر) زاد

في بعض الأصول به (نفقته)

بالفنية أي كغيره أما كان

يفعل ذلك قاله القاضي عياض

كالمسرف على وكان يكفر من ذلك

حتى لا ينسى أو لا يراة الوحي

في لسانه وقال البكرمان أي

كان العلاج ناشئا من تحريك

الشفة أي مبدأ العلاج

منه أو بمعنى من الموصولة

وأطاعت على من يهتد بها

أي وكان ممن يحركه وتذهب بان

الشدة حاصلة قبل التحريك

وأجيب بأنهم وإن كانت كذلك

الأنتم لم تظهر إلا بخر يك

الشفة أي أدهى أخر باطن

لا يدركه الرائي إلا به قال سعيد

ابن جبير (فقال ابن عباس)

رضي الله عنهم (فأنا أحر كهما)

أي شق (لأن) كذا الأربعة

وفي النسخة البونيفية لكم

(كما كان رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم بحر كهما)

والجمله هذه إلى قوله فأنزل الله

معهضة بالذات وفائدته زيادة

وأما ما لا ضعف ولا يعلو بل هو أم عين وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول في قدح من عديد ثم يوضع تحت
سرى به فإذا القدح ليس نفسه شيء فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة
سألت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدح قالت سريته قال صفة
بأم يوسف وكانت تكفي أم يوسف فحضر حتى كان من مرضها الذي ماتت فيه
والحديث يدل على جواز أعداد الأتية للبول فيها بالليل وهذا مما لا أعلم فيه خلافا
قوله من عديد أن هو نفع العين المصلحة وسكون الباء المنة المنة المنة طوال الخلل
الواحدة عديده وفي القاموس كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عديد فإنة
يبول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أوى إلى علي لقد دعي بالعلت لبول فيها فاختفت نفسه وما شئت قال من
أوصى رواه النسائي المختص أي أنه كسرت وتفتت الحديث أخرجه الشيخان أيضا من
حديث الأسود بن يزيد قال ذكرنا عند عائشة رضي الله عنها أن أمرا المؤمنين عديدا رضي
الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت هي أوصى إليه وقد كنت
مسندته إلى صدرى فدعا بالعلت فإنة المختص في حجرى وما شئت أنه مات في أوصى
إليه قوله المختص هو كذا ذكر المصنف الاثنان في الأثر كسار والمراد بقوله في رواية
الصحيحين المختص أي استترخى فإنة أعضاء الحديث سابقه المصنف للاستدلال به
على جواز البول في الأتية مؤيداه الحديث الأول لما كان نفسه ذلك المصنف ولما كانه
وقع في حال المرض ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يجعل الكلام
عليه إلى هذا لا والائسار لوصاية أمير المؤمنين على المهوم من استفتهم أم المؤمنين
لا يدل على عدم بولهم وقوعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت
الخاص لا يدل على عدم المطاق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة لما
سأل عن ذلك بعض العلماء

باب ما جاء في البول فاعلموا

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال
فأعلموا فلا تصدقوه ما كان يبول إلا الجالسارواه الخمسة الأباداود وقال الترمذي هو
أحسن شيء في هذا الباب وأصح قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن بريدة وحديث عمر
انصاروى من حديث عبد الكريم بن أبي الخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رأت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبول فأعلم فقال يا عمر لا تبول فأعلم قالت فأعلم
قال الترمذي وأما نافع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف عند أهل
الحديث فعنه أبو أيوب السجستاني وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر
ما ثبت فأعلم فإنة أصح من حديث عبد الكريم وحديث بريدة في هذا غير

ورين قوله في الآية لا تحزر له
اسمك لان تحزر بك الشك
بالكلام المشتمل على الحروف
التي لا ينفصل عنها الا اللسان بازم
منه تحزر بك اللسان أو اكتفى
بالشك في حذف اللسان
لوضوحه لانه الاصل في النطق
والاصول حركة القم وكل من
الحركات ثلث عن ذلك وهو
ما أخذ من كلام الكرماني
وتعقبه العيني بان المازنة
بين الضمير وبين مفعولة على ما لا
يشفي وتحزر بك القم مستبعد بل
مستبعد لان القم اسم لما
يشتمل عليه الشفتان ومصدر
الاطلاق لا يشتمل على الشفتين
ولا على اللسان لانه لا يعرف بال
هو من باب الاكتفاء والتقدير
فكان مما يحزر له ثلثيه
واسمائه على مصدر ايل تليكم
الحراي والبرد وفي تفسير ابن
جبر الطبري كلفوا في تفسير
سورة القامة عن ابن أبي عائشة
ويحزر له لسانه وثلثيه
بهماء قال ابن عباس في تفسير
جمعه (جمعه) بفتح الميم والعين
(لانه صدر له) بالرفع كذا في أكثر
الروايات وهي في الميمنية
لاربعة أي جمعه الله في صدره
وفيه اسناد الجمع الى الصدر الجواز
على حد ائمة الربيع البتل أي
نبت الله في الربيع البتل واللام
التعليل لاوليتين والاولى ذر
والوقت وابن عباس كجمعه لث
صدره لكون الميم وضم العين
مصدر او فخره صدره فاعلى

الرد على ما تقدم من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن أمير المؤمنين على وغيره
وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعا ما هو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش
ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عنه شيء انتهى (وعن جابر رضي
الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول الرجل قاطعا وما ابن
ماجة) الحديث في اسناده عدي بن الفضل وهو متروك وقد عرفت ما قاله الحافظ من
عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سكت
ابن ماجة عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول من قيام ويدل عليه
ما في حديث عبد الرحمن بن عيسى الذي أخرجه النسائي وابن مايسة وغيرهما فان فيه
بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالساق فلما انظر واليه يقول كما يقول المرأة وما
في حديث حذيفة بالفظ فقام كما يقوم أحدكم وذلك يشعر بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان ينهاهم ويمنعهم ان يكونوا استروا بعد من محاسة البول قال الحافظ في الفتح وهو
يعني حديث عبد الرحمن بن عيسى صحيحه الدارقطني وغيره ويدل عليه حديث عائشة الذي
رواه أبو عوانة في صحيحه والحافظ بالفظ ما بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاطعا منذ
أنزل عليه القرآن ويدل عليه أيضا حديثها السابق وقد روى عن أبي موسى التميمي
في البول من قيام فري عنه انه رأى رجلا يقول قاطعا فقال ويحك ألا فاعدا ثم ذكر
فصية بن اسرائيل من انه كان اذا أصاب جسده أحد هم البول قرضه وقد ذهبت القصة
والاكثر الى كراهة البول قاطعا وذهب أبو هريرة في الحديث عن ابن سيرين الى عدم الكراهة
والحديث واضح ويحذر عن الموارد التي لم يمتنع فيها التحريم وانما قاله الحافظ
وعلى فرض الصحة فالصواب وجوده في البول من قيام مكرها وقد عرفت بقصة
الكلام في الحديث الاول (وعن حديثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسحب الى
سباطة قوم فبال قاطعا فتجبت فقال ربه قد نوت حتى فت عند عتيبه فتوصا وصح على
خفيه رواه الجماعة السباطة مقي التراب والقيام) قوله سباطة قوم السباطة جمع
مضمومة بعد هام وحذفت المزة والسكاسة تكون بشاء الدور من فتلاها او تكون
في الغالب سمل لا يرتفعها البول على البائل وضافتها الى القوم اضافة اختصاص
لما لا يمتنع من الجماعة وهم لئلا يدفع ايراد من استشكل الرواية التي ذكر فيها
الجسد فان الاثر البول يوهى الجسد رقبته اضمحار قال في الفتح أو تقول انما ينفذ فوق
السباطة لافي أصل الجسد وهو صحيح في رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل يعمل ان
يكور علم انهم في ذلك بالتمسك به أو غيره أو لكونه مما يتسامح الناس به أو لعلهم يباينهم
اباء بذلك أو لكونه يجوز له انصره في مال امته دون غيره لانه اولى بالواقفين من
أنسهم وأولهم هو لئلا وان كان صحيح المعنى لكونه لم يهدد له من سبيرة ومكالم
اخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فقال انه استدلل به على جواز الكلام في حال البول

ابن المنيب وبني هرون وهذا لا يتم الا
على تأويل البينان بتبيين المعنى
والا فاذ اجل على ان المراد استئذان
حفظه له بظهوره على لسانه فلا
قال الامسدي يجوز ان يراد
بالاستئذان الاظهار لا لسان الجميل
ويؤيد ذلك ان المراد جميع القرآن
ولجملة بعضه ولا اختصاص
ابنه منه بالامر المذكور دون
بعض وقال ابو الحسن البصري
يجوز ان يراد بالبيان التخصيص
ولا يلزم منه جواز تأخير البيان
الاجمالي فلا يتم الاستئذان
وتعقب باقتال ارادة المعنيين
الانزال او التخصيص ولغير ذلك
لان قوله يائنه جئس مفاد فيهم
جميع اصنافه من اظهاره وتبيين
اسمائه وما يلائمهم من
تخصيصه وتبيينه وغيره
ذلا وهذه الآية كقوله تعالى
في ردة طه ولا تقبل القرآن من
قبل ان يرضى اليك وحية فنهاه
عن الاستئذان في باقي الوحي من
الملائكة وساقته في القرآن حتى
يتم وحية (فكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا
تأه اجبريل) ملك الوحي المفضل
به على سائر الملائكة (استمع فاذا
انطق جبريل) عليه السلام
(قرأ النبي صلى الله عليه وآله
و لم يكأقرأ) وفي رواية قرأه اي
القرآن وفي رواية كما كان قرأ
وا اصل ان الحسنة الاولى جمعه
في سورة الثانية تلاوته الثالثة
تدويره وايضا سورة هـ

ان لا يحصل بانه بين بول مسترة يعني لا يتحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لانهم من المنزه
وهو الابداد وقد وقع عند أبي نعيم كان لا يتوق وهو مفسر المراد بوجوبه مضم على
ظاهره فقال معناه لا يستر عورته وضعف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستل
الكشف بالسبية واطرح اعتبار البول وسبق الحديث يدل على ان البول بالنسبة
الى عذاب القبر خصوصية فالجمل على ما يقتضيه الحديث المصريح بهذه الخصوصية
أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول فان عامة عذاب القبر
التعذيب وقد خصه ابن خزيمة وسبق في حديث غيره من البول فان عامة عذاب القبر
منه قال ابن دقيق العيد وايضا فان لفظة من المأضية الى البول وهي لا يتداه الغاية
حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية نجازاً فتعني نسبة الاستبراء الذي علمه سبب
العذاب الى البول يعني ان ابتداء سبب عذاب من البول واذا جلتا على كشف العورة
زال هذا المعنى قوله من بوله هذه الرواية ترد مذهب من حمل البول على العموم وادخل
به على بحساسة جميع احوال الحيوانات وقدم سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول
ما بول كل لحم قوله يعني بالنهي قال النووي هي تنزل كلام الله بغير قصد الانسار وهي
من أفتح التبع وتعميمه الذكر ما في قتال هذا لا يصلح على قاعدة التثنية فانهم يقولون
الكسيرة هي الموجبة الحسد ولا حسد على المشي بالنهي وتعميمه لاحتفاظه ليس قول
جميعهم لكن كلام الرافي يشير بترجيحه حيث حكى في تعريض الكسيرة وجهين
أحدهما انه الثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره
عند تفصيل الكسائر انتهى والحق في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بلى
أي والله الكبير وقد صرح بذلك البخاري في الادب من طريق حميدة بن حميد عن منصور
عن الاعشى ولم يخبر جهاماً ولم وهذه الزيادة ترد ما قاله بن بطال من ان الحديث يدل على
ان التعذيب لا يختص بالكسائر بل قد يقع على السفار وقد ورد مثله من طريق أبي بكر
عند أحمد والطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة بقوله وما يذكر في كبر فقال
أبو عبد الملك يحفل الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال
بانه كبير فاستدرك وتعقب بانه يستلزم أن يكون نسخاً والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب
بان التفسير بالمعنى يجوزانه وقيل يحفل ان الضمير في قوله وانه يعود على العذاب
لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذاباً شديداً في ذنبيهن وقيل
الضمير يعود على أحد الذنبيين وهي النجاسة لانهم من الكسائر بخلاف كشف العورة
وعندنا مع ضده غير مستقيم لان الاستئذان المنفي ليس المراد به كشف العورة كما سلف
وقال الداودي ان الكسيرة المنفي عنها كبر والمثبت واستدل بالكسائر في الصورة لان
با كبر الكسائر كاستئذان ولا وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى يس بكبير في الصورة لان
تداعى ذلك يدل على المدانة والحادثة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما

(وكان جبريل (عليه السلام) الذي

وصلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وجوز الصكر وما أن يكون

الضمير المرفوع لاني والماء صوب

بجبريل ورجح الأول المعنى

لقرينة قوله حين يلقاه جبريل

(في كل ليلة من رمضان فيدارسه

القرآن) فجعله وعما ذكر من

ومنهان ومداينة القرآن وبالإضافة

جبريل يتساعف جوده لان

الوقت مرسوم الخيرات لان نعم

الله على عباده تروفيده على غيره

وانما دارسه بالقرآن انما يتصور

عنده ويرى انهم روى في انفسه

وكان هذا المجاز وعنده تعالى

لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم حيث قال له شئت فلا

تفنى وفي القرآن الحكمة انه ان

مداينة القرآن يتجدد له العلم

بزيد غنى النفس والمضى سبب

الجود والوجود في الشرع اعطاء

ما ينبغي ان ينفى وهو اعم من

الصدقة هـ وقال الطيبي فيه

تخصيص بعد تخصيص على سبيل

الترقي فضل أو لا وجود مطلقا

على جود الناس كلهم ثم فصل

ثانيا جود كونه في رمضان مطلقا

ثم شبه جوده بالريح فقال

(فلرسول الله أجود بالمال من

الريح المرسلة) أي الطائفة بمعنى

انه في الاسراع بالود أسرع من

الريح وعبر بالمرلة إشارة الى

دوام هبوبها بالرحمة والى عموم

التفجع بجوده عليه الصلاة

والسلام كما تم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه
وصححه ارساله ونقل عن أبي زرعة انه الحق وظ وقال أبو حاتم روى عنه من حديث ثمامة عن
الس والجميع ارساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي القظة له واللعان
وابن ماجه وأحمد أكثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح
الاستناد انتهى ورواه أبو حاتم فقال ان رفته باطل وفي الباب عن ابن عباس روى عنه عبد بن
جيد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واستاده حسن ليس فيه غير أبي بصير القنات
وأما ما بينه وبين ان عامة عذاب القبر بالبول تنزهوا عنه وعن عبادة بن الصامت في
مسند الأزارق والظن سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا مسكم
شيء فاعسلوه قالوا قل ان من عذاب القبر واستاده حسن وقال سعيد بن منصور وسندنا
خالد بن يونس بن عبيد بن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا
من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع ارساله ويؤيد الحديث
ما ثبت في الصحيحين وغيرهم في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التز
الهد قولنا فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء معذمة والمراد انه أكثر أسبابه
والحديث يدل على وجوب الاستنزه من البول مطلقا من غير تقييد بحال الصلاة أو
ذهب أبو حنيفة وهو الحق لانه غير مقيده بما ذكره من استنزهة من غير درهم فانه
تخصيص بغير تخصص وقال مالك ان الله في غير وقت الصلاة ليست بفرص واعتمدوه
عن الحديث بان صاحب القبر اذا عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى بغير طهور
لان الوضوء لا يصح مع وجوده وهو يشبهه ببل عليه دليل وقد أمر الله بتطهير الثياب
ولم يلقه به جملة مخصوصة

باب النسي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجزاء

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلطان عليكم بكم كل شيء حتى انما قال سليمان
اجل نعم ما انما قبل القبل بغائط أو بول أو ان تستنجي باليمين أو ان تستنجي أحدهما
بأقل من ثلاثة اجباراً وأن يستنجي بجميع أو بعظم رواه مسلم وأبو داود والترمذي
اما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نسي التختل عن استقبال
القبر له وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدم ايضا طرف من الكلام عليه في ذلك الباب قال
الزوي قد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجاهل على انه منهي عن تنزيه وأدب لانه منهي عن
وذهب بعض أهل الظاهر الى انه مرام قال وأشار الى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا
نحويل على اشارتهم قال قال أصحابنا ويسعحب أن لا يستنجي باليسد العتي في شيء من
أحوال الاستنقاء الا انه ذكر فاذا استنجي بماء صلب باليمين ومسح باليسرى واذا استنجي
بجبر فان كان في الدبر مسح يدايه وان كان في القبل وأما كونه موضع الحجر على الارض

الحديث فصل الجود في كل وقت

والزيادة منها في رمضان وعند
الاجتماع بأهل الصلاح وفيه
زيارة الصالحين وأهل الخير وتكرار
ذلك اذا كان المزور لا يكرهه
واستحب الاكثر من القراءة
في رمضان وكونها أفضل من
سائر الاذكار اذ لو كان الذكر
أفضل أو مساويا للعلة قال
الحافظ ابن حجر وفيه إشارة
الى أن ابتداء قول القرآن كان
في شهر رمضان ولأن قوله الى
المعاد الدنيا جلة واحدة كان
في رمضان كما ثبت من حديث ابن
عمر أن كان جبريل يقرأه
في كل سنة فيعارضه بمائتين
عليه من رمضان الى رمضان فلما
كان العام الذي توفي فيه عارضه
بمائتين كما ثبت في الصحيحين عن
فاطمة رضي الله عنها ما به
يجاب من سؤال عن مناسبة ايراد
الحديث في هذا الباب والله أعلم
باصوابه (وعنه) أي عن ابن
عمر رضي الله عنه ان
الصفين) بتثنية السين
يكنى أبا حفصة واسمه صفيان
بالمهمل ثم المعجمة (ابن سرب)
بالمهمل والراء ثم الموحدة ابن
أمية ولد قبل النبي بعشرين
سنة وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائفة
وحينا وقتلت بينه في الاولى
والاخرى يوم اليرموك وتوفي
باليثنة سنة احدى أو أربع
وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة
وصلى عليه محمد بن فضال رضي الله عنه

واعل ابن سريته الطريق الاولى بان محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه
البخاري وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم والبيهقي ومدايره على أبي سعيد الخبراني الحمصي وفيه اختلاف وقيل انه
صحيح قال الحافظ ولا يصح الراوي عنه حصين الخبراني وهو مجهول وقال أبو زرعة
شيخنا ذكره ابن سريته في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل والحديث
الاول يدل على شرعية الاستجمار بثلاثة أخبار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
في باب منى المصلي عن استئصال القبلة والحديث الثاني يدل على الايتاروعلى استحبابه
وعدم وجوبه لقوله ومن لا فلا يخرج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة حسنة الاسناد
وقد أخذنا هذه القاسمة وأبو حنيفة ومالك فقالوا لا يعتبر العمد بدل المعتبر لا يشتر
وخالفهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم وقالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث
ويجوز بأكثر من أن لم يحصل الاستجمار بها وقد أشار المصنف رحمه الله الى ما هو الحق
وهو الذي لا يحل فيقال وهذا محمول على أن القطع على وترسنة فيما اذا زاد على ثلاث جهما
بين المخصوص به والأدلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث
وليس ابن جرير يدل يصلح للمسلم به في متابعتها او يأتى الكلام عليه وقد تقدم أيضا
(باب في الحاق ما كان في معنى الاخبار بها)

(عن سريته بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل عن الاستجمار)
فقال بثلاثة أخبار ليس فيها جميع رواتها أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سنان قال أمرنا
بمعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نكتفي بدون ثلاثة أخبار ليس فيها جميع ولا عظم
رواه أحمد وابن ماجه) الحديث الاول ربه بالاسناد ثقات فانه أخرجه أبو داود عن شيخه
عبد الله بن محمد الزبيري عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة
ابن خزيمة عن سريته بن ثابت والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم وقد عارضت
الحديث هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي ساقى وفيه
فأخذنا الخبرين والى الرواية قال الطحاوي هو دليل على أن عدد الاخبار ليس بشرط لانه
قد دلت الحائط في مكان ليس فيه أخبار قوله ناولي فلما أتى الرواية دل على أن الاستجمار
بالخبرين يجوزي اذ لو لم يكن ذلك لقال باقينا ورده الحافظ وقال قد روى أحمد بن هذه
الزيادة بأسنادها ثقات قال في آخره فأتى الرواية وقال انه ركس اثني بجبر قال مع انه
ليس فيما ذكر استدل لانه مجرد احتمال وحديث سنان نص في عدم الافتصا على
ما دونهم حديث سنان قول وحديث ابن مسعود فعل واذا عارضنا أقدم القول اه
وأضاف في سائر الاحاديث المناسبة على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير اليها مع عدم
منافاتها بالاتفاق ولم تتع هذه منافسة فلا تلزم استجمارهم وقد تقدم الكلام على الحديثين
في مواضع من هذا الكتاب فلا ينبغي ان يفتقر رحمه الله ولولا انه أراد الخبر وما كان

الثاني من المثلين وهو مذموم
الحديثية سنة ست التي ما فيها
اباسفان زاد الاصملي ابن
حرب (وكفار) أي مع كذا
(قرش) على وضع الحرب عشر
سنتين كافي السيرة وعند أبي نعيم
أربع وكذا أخرجه المالك في
البيوع من المستدرک والاول
أشهر لكنهم يقدحوا فزاهم سنة
ثمان (فأثرو) أي أرسل اليهم
في طلب اثنين الركب بطاء
الرسول بطلب اثنينهم فوجدهم
بغزة وكانت وجهه مقهرهم فأنى
الدلائل لأبي نعيم فأثرو وكذا
رواه ابن الصغرى في المغازي عن
أبي سفيان ووقع عند المؤلف
في الجهاد ان الرسول وجدهم
بعض الشام (وهي) باليم اي
هرقل وجعاه ولا يوى الوقت
وذعن الكشي في الاصيل
هو (بالياء) بوزن ككبرياء
وبالنصر حكاة البكرى والياء
قال البرماوى بوزن اعطاه واياه
مثله اسكن بتقديم الهمزة على اللام
حكاة النووى واستغربه واياه
بتشديد الياء الثانية والعصر
حكاة البرماوى عن جامع الاصول
ورأيت في النسخة والايلاء
بالالف واللام كذا نقله النووى
في شرح مسلم عن مسند أبي يعلى
الموصلى واستغربه قبل معناه
بيت الله وهو بيت المقدس
والباء يعمى في وفي الجهاد عند
المؤلف ان هرقل لما كشف الله
عنه جنود فارس مشى من جنين

يحدثون ما لا يوجدوا فيه حبه الذي كان يوم كل فلا يستجى أحد لا بعظم ولا بروث
وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجبل على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستجى بعظم أو بروث أو حمة فان الله تعالى جعل لنا
فيما رزقنا قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي اسناد احمد بن حنبل بن عباد
والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المستدرک رحمه الله وفيه تنبيه على
النهي عن اطعام الدواب الجعاسة ١٠ لان تعليل النهي عن الاستجى بالبعرة بكونها
طعام الدواب الجبل يشعر بذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اداة لوضوئه وساجدة فيمنعها هو يسبعها قال من هذا قال انا أبو هريرة قال ابغى
أجبارا استنفض بها ولا تاتى بهظم ولا بروث فأتته بها جارا أحدها في طرف ثوبى حتى
وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما
من طعام الجبل وانه أتاني وفد من نصيبين وهم الجبل فسالوني الزاد فدعوت الله لهم أن
لا يمر بأعظم ولا بروث الا وجدوا عليهما طعاما رواه البخاري الحديث كذا اساقه
البخاري في باب ذكر الجبل وهو أنهم يجلسون في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجوه الذي
أخرجه منه مطولاً في قوله ابغى أجبارا بالوصل من التلاقي أي اطلب لي يقال بغيتك الشيء
أي طلبته لك وفي رواية بالقطع يقال ابغيتك الشيء أي أعتك على طلبه والوصل انساب
بالساق كذا في الفتح قوله استنفضت بهامة كسورة وصاد مجمعة مجزوم لانه جواب
الامر ويجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستنفاض النقص وهو أن يزل الشيء لطير
غيره وفي الناموس استنفضه استنفضه واطحرا استجى قال الحافظ ومن رواه بالقاف
قد صحف قوله ولا تاتى قال الحافظ كان صلى الله عليه وآله وسلم يخشى أن أبا هريرة
فهم من قوله استجى أن كل ما يزل الاثر وينق ككاف ولا اختصاص لذلك بالأجبار
فنهى بقا صراحة في النهي على العظم والروث على ان ما رواه اجماعاً جزئياً ولو كان ذلك مختصاً
بالأجبار كما قوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن التخصيص هذين للنهي معق وانما
خص الأجبار بالذكر لكثر وجودها قوله هذان طعام الجبل قال الحافظ الظاهر من
هذا التعليل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

باب ما لا يستجى به الجعاسة

(عن ابن مسعود روى في الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغنم فامرني أن
أتية بثلاثة أجبار وجدت بحرين والتمست الثالث فلم أجدها فخذت روثاً فأتيتها بها
أخذ الحارث بن أبي الروثة وقال هذه ركس رواه احمد والبخاري والترمذي والنسائي
وزاد به أحدى رواية لآتى بحجر) قوله فلم أجدها رواية للبخاري فلم أجدها والضمير
للحجر قوله فخذت روثاً زاد ابن خزيمة في رواية في هذا الحديث انها كانت روثاً سار
ونقل النبي ان الروث شخص بما يكون من الخيل والبغال والحمير قوله وأتى الروثة

الى ابيات شكر الله ورضاد ابن

[illegible][illegible][illegible]

١
 قوله الملعون على هدمه وحب الزلات وقد سبق الرواية من رواية أحمد ان كورة
 هدمت في باب المني ما كان في معنى الاجهار فتروا هدمه ركن الركن بكنهه الرادوا سكان
 الزكاف قبل هي القبة فوجس ويد عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث
 فانها تدمر الجسيم وقال ابن بطال لم يرد هذا المرفوع في اللغة يعني ركن وتعبه أبو عبد
 الملك بن هناد الرض عن حلة الملعون مرة الى حالة النجاسة قال الله تعالى اركبوا
 قال الحافظ وترويه ما قاله ابن حبان في صحيحه الى ان قال اركبوا ركبوا اذ اردوا
 هذا راويين شيئا اقرب التسمية فقال الركن امام ابن قال الحافظ وهذا ان ثبت
 في اللغة فهو من شيع لا مكان وفي اللغة عوس الركن ودان في مقولوا قلب قوله على آخره
 وشذ الركن وهو حديث في خطم الحمار الى رجع يديه في شيق عليه في قوله والله
 وبالجملة الملعون انتهى وقد ذكرنا الشاذ كونه في ابن الحديث بتدليس وقال انه لم يسمع
 في الحديث بل اخذ منه وقد رده في الصحيح فارجع اليه والحديث يدل على المنع من
 اذ شيعه باره ولو قد تدمر الكلام عليه

[illegible]

وقد ثبت منه أنه ثم استدلناهم كما

أشهر بها الأدلة الدالة عليها
(ودعا ترجانها) والمسلم على
بالترجمان دفع الزمان ونظم الجيم
ورجحه الزور في شرح مسلم
ويجوز ضم النساء تبعاً وكذا
فتح الجيم مع فتح أوله تسكاه
الجوهري ولم يصرحوا بضم أوله
وفتح الجيم وهو المعبر عنه
عن لغة وهو معرب وقيل
عربي يعني أرسل رسولاً أحضره
بضم بته أو كان حاضراً واقفاً
في المجلس كجرت به عادة هؤلاء
الاعاجم ثم أحمره بالياء ليس إلى
جنب أبي سليمان لم يعبر عنه بما
أراد ولم يسم الترجمان ثم قال
هرقل للترجمان قل لهم أياكم أقرب
(فقال) الترجمان (أيكم أقرب
نسباً) هذا الرجل) ضمن أقرب
معنى أقعد فسداه بالياء وعند
مسلم كالواو في آل عمران من
هذا الرجل وهو على الأصل وفي
المجاهد إلى هذا الرجل ولا
اشكال فيها قال أقرب بمعنى
بال قال تعالى نحن أقرب إليه
والفضل عليه مذكوف أي من
غيره وزاد ابن السكيت الذي خرج
بارئ العرب (الذي يرعى) وعند
ابن الصديق عن الزهري يدعى (أنه
نبي فقال) بالياء ولا في الوقت
وابن عساكر والإصميلي قال زهير
سقيان قلت وفي رواية فقلت
(أنا أقربهم نسباً) ولا يصلي أنا
أقربهم به نسباً أي من حيث
النسب وأقربية أي سقيان
ليكونه من بني عدي بمناك وهو

في هذا الحديث وغيره فهي أولى بالاتباع قال ولعل من ادعى أنه في هذا الباب بحيث يمنع الاستنباط بالاجترار فقه في متابعتها أن يذكر هذا القول لا ذلك
الغلو وبالفتح ما يراه على هذه الصيغة وقد ذهب بعض من أصحاب المال إلى أن
الاستنباط بالاجترار إنما هو عند عدم الماء وإذا ذهب إليه بعض الفقه فلا بد أن يقع
لغيرهم ممن في زمانه من مدرجه الله انتهى وقد اختلف العلماء في لاكتفاء بالاجترار وعدم
تعيين الماء فذهب الشافعية والحنفية إلى عدم وجوب الماء وإن الاجترار يكفي إذا
تعدت الخاصة المخرج أي ساقية الدبر وقال بقوله سعد بن أبي وقاص وابن الزبير
وابن المسيب وعنده واستدلوا بحديث إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب
بثلاثة أجزار فانما تجزئ عنه كما تقدم ويخبره من أبا ديث الاستنباط بذهب الغيرة
والحسن البصري وابن أبي ليلى والشافعية بن صالح وأبو علي الباقي إلى عدم الاجترار
بالجواز لعدم وجوب الماء وتعيينه واحتجوا بذلك بقوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا
وأوجب بان الآية في الوضوء ولا يشترط أن الماء معين له ولا يجزئ التيمم إلا عند عدمه
وأما محل النزاع فلا دلالة في الآية عليه قالوا حديث الباب ويخبره مصرح بان النبي
صلى الله عليه وسلم استنحب بالماء قلنا النزاع في تعيينه وعدم الاجترار بغيره ويجوز دفع
النبي له لا يدل على المطلوب وإنما لكم القول بتعيين الاجترار لان النبي صلى الله عليه وسلم
فعله وهو عكس ما يطلبكم قالوا أخرج أحمد والترمذي وصححه والنسائي من حديث
عائشة اسم قالت لانساهن أن أروا بكم أن يستنحبوا بالماء فأنى استحبهم وإن رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعله قلنا صرح بالسنة وهو خير رد فعل النبي له ولم تنقل عنه
الأحربة ولا حصر الاستنباط عليه قالوا حديث قباؤه فيه التماس عليهم لأنهم كانوا
يستحبون بالماء كما ساقى قلنا هو حجة عليهم لا لكم لأن تخصيص أهل قباؤه بالنسب إلى علي
أن غيرهم بخلافهم ولو كان واجبا لشاركهم غيرهم لما انفردوا بالثناء لا يدل على الوجوب
المسمى ورعاية ما فيه الأولوية لاصالة الماء في التطهير وزيادة تأثيره في اذهاب أثر الخاصة
على أن حديث قباؤه كلام ساقى في هذا الباب قال المهراني في الجهر راد على حجة أهل
القول الأول ما نقله قلنا سلم فإين سقوط الماء انتهى ونقول له متى ثبت وجوب الماء
حتى يذهب دليله سقطت ثم ان السعة باعتبار قدرته بالاستنباط بالاجترار وانها
شريطة فإين دليل عدم اجترارها وعن معاذ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سمعت
أروا بكم أن يستنحبوا بالماء فأنى استنحبهم بالبول فأنى استنحبهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم كان يذهبون الماء والنسائي والترمذي وصححه الحديث يرد على من أنكر
الاستنباط بالماء معناه صلى الله عليه وسلم والمكلام عليه قد تقدم في الذي قلناه (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في أهل قباؤه وبالجملة
أنه المهراني والله يحب المطهرين قال كذا استحبوا بالماء قلنا فيهم هذه الآية ورواها أبو

مثل حديثي يقول كذا في الحديث
وصدقني الحديث وكذب
بالشديد يتعدى الى المعقول
واحد وهما من غير اثنان
لغالبهما الغالب لان الزيادة
تناسب الزيادة وبالعكس
والاخر هذان كس (قال أي أبو
سفيان وسقط لفظ قال للكريمة
وأما الوقت وكذا هي ساقطة من
اليومية مطلقا فاشكل ظاهره
ويأتى به نزول الاشكال (فوالله
لولا الحياء) وفي نسخة كريمة لولا
ان الحياء (من ان يأتوا على)
بضم المنة وكسر هاء على معنى
عنى أي رفيق يروون عني (كذبا)
بالكبر وفي غير النسخ وأصله
الكذب فاعاب به لانه ينج ولو
على عدو (الكذب عنه) أي
لاخبر من حاله بكذب ليعتني
ايامه ولا يصلي وأبوى الوقت وذر
عن الجوى الكذب عليه وفيه
دليل على أنهم كانوا يستيقظون
الكذب اما بالاخذ عن النمر
السابق أو بالعرف وفي قوله يأتوا
دون قوله يكذبوا دليل على أنه
كانوا يفتهمهم بعدم التكذيب
ان لو كذب لاشتموا كهم معه في
عداوة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لكنه ترك ذلك استحياء
وانفسه من أن يشتموا بذلك
بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي
ذلك كذبا وفي رواية ابن اسحق
التصريح بذلك وانفسه فوالله
لو قد كذب ما ردوا على وليكني
كنت امرأ سديدا انكم عن
الكذب وعلمت أن أسير ما في

وعكس وانما الاخر من معانيها يمكن فيه ذلك وليس مطلوب ذلك المستدل الاجواز
التقديم والعطف بالواو الجامعة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها
للتقديم ويمكن أن يقال في جواب ذلك الاشكال على حديث الباب بان رواية حديث
الباب مقيدة والروايات الواردة بالواو مطابقة فيحمل المطابق على المقيد ويصح استدلال
المقدم رحمه الله وقد تقدم الكلام على المذني في باب ما جاز في المذني من أبواب ظاهره
النجاسة (وعن أبي بن كعب رضى الله عنه انه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم
ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصل اخرجه) الكلام على الحديث محله
الفصل وسأني الخلاف في نسخه وعنده المصنف رحمه الله أنه أورده هنا للاستدلال به على
وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لترتبه الموضوع على غسل مامس المرأة منه قال رحمه
الله وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخ وسيد كفي وضعه انتهى

باب السؤالات وستن الفطرة

باب الحديث على السؤالين كذا ما بنا كذا هـ

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السؤالات مطهرة لائم
مرضاة الرب رواه أحمد والشافعي وهو البخاري معاني) وأخرجه أيضا ابن حبان موصولا
من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو
عتيق هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي عتبة قال الحافظ انما هو من رواية ابنه
عبد الله عنه قال ورواه أحمد بن حنبل عن محمد بن عيسى عن عائشة رضى الله عنه في
الطهين قوله أبواب السؤالات وستن الفطرة قال أهل اللغة السؤالات بكسر السين وهو
يطاق على الغسل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال الألبان وثبوته العرب
قال الأزهري هذا من أغاليط الألبان القبيحة وذكر صاحب المحكم أنه يوثق ويذكر
والسؤالات فعل بالسؤالات ويقال له يسؤوك يسؤوكا فان قلت استلزم ذلك كراهة
وجمع السؤالات بضمين ككتاب وكتب وذكر صاحب المحكم أنه يجوز سؤلك بالهمز
قال النووي ثم قيل ان السؤالات مأخوذة من سأل اذا دل وقيل من جاءت الابل تسأل
أي تتسأل في هذا وهو في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الاستئناس ليذهب
الصفرة وغيرهما من أوام الفطرة فقد اختلف العلماء في المراتب ما هنا قال الخطابي ذهب
أكثر العلماء الى أن السؤالات كذا ذكر جماعة غير الخطابي وقيل هي الدين حكاه في الفتح
عن طائفة من العلماء به بزم أبو نعيم في المستخرج وقال الراغب أصل الفطرة الشق
طولا ويطاق على الوشي وعلى الاختراع وقال أبو شامة أصل الفطرة الطائفة المبتدأة
ومنه فطر السموات والارض أي المبتدئ خلقهن والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
كل مولود يولد على الفطرة أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه إشارة الى قوله تعالى فطرة
الله التي فطر الناس على ما عني ان كل أحد لو ترك في وقت ولادته وما يؤديه اليه نظره

(فهل كان من آياته من) يكسر الميم

سوحجر (ملك) يفتح الميم وكسر

اللام صفة مشبهة وهذه رواية

كريمة والاصحى وابى الوقت

وابن عساكر ورواه ابن عساكر

في نسخة وابو ذر عن الكشي

من يفتح الميم موصول وملك

فعل ماض ولا يذير يفتح النسخ

فهل كان من آياته ملك بالفتح

من واو اول أشهر وأربع وأربع

في الثلاثة واحد (فأب لا فال)

هرقل (فأشرف الناس بفتح هـ)

أم عذراءهم) وعند المؤلف في

التفسير أتي به اشرف الناس

بأشرف هزة الاستفهام ولا بد

فأشرف الناس أتي به قال أبو

سنان (قلت) رافع الاربعة

فقلت (بل شفاؤهم) أى

أشرفه وهو الشرف عساكرا

والشرف والاشرفان

وقد شرف بالضم فهو شريف

وقوم شرفاء واشرف والمسراد

هذا اهل النخوة وانكسر من

لاكل شريف حتى لا يرذل ابى

بكر وعمروا الهما من اسم قبل

هذا السؤال كذا في النسخ وتفتح

الميم بأن العين من رجمة كانوا

من اهل النخوة تقول ابى سنان

جرى على العايب ووقع في رواية

ابن اميوت فبعضه من الله هنا

والساكن والاحداث واما ذور

الانساب والاشرف فبعضه منهم

احد قال الحافظ وهو شمول على

الاكثر الاغلب (قال هرقل

(ابن زيدون ام يتصون) بـ حزة

الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران

وقبله من سكان البسيطة أهل الاشجار والافوار تليها مشهورة لانهم المداخرة بكسر الميم

وفتح قال في الديوان الفتح اوضح (وعن زيد بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لولا ان اشق على امتي لاخترت صلاة العشاء الى ثلث الليل ولا مريتهم بالسوء عند كل

صلاة ورواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بالفتح

لترخص عليهم السوء المجمع الوضوء واخترت صلاة العشاء الى نصف الليل وروى النسائي

الجله الاولى ورواه النعماني وأبو نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سعيد بن وهب ورواه ابو

داود ومسلم بالفتح لولا ان اشق على المؤمنين لامرهم بتأخير العشاء والسوء المجمع لكل

صلاة ورواه أيضا ابو داود عن زيد بن خالد بالفتح الذي في الكتاب ورواه البرز او احمد من

حديث أبي شعوبه وروى الجله الاولى أيضا الترمذي وأحمد وابو داود وابن ماجه وابن

حبان من حديث أبي هريرة والفتح الترمذي الى ثلث الليل وأوصفه والفتح أحمد وابن

حبان الى ثلث الليل ولم يثبت وروى الجله الثانية النسائي وأحمد وابن خزيمة من حديث

أبي هريرة وعائشة البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسوء المجمع الوضوء عند كل

صلاة وروى ابن أبي شيبة في تاريخه بسند حسن عن ام حبيب لولا ان اشق على امتي

لامرهم بالسوء عند كل صلاة كما يتوضئون والحديث يدل على تأخير العشاء الى

ثلث الليل لان لولا لامتاع الثاني لوجود الاول فاذا ثبت وجود الاول ثبت امتناع

الثاني وبقي التذنب وعلى الكلام الى هذه الجله الصلاة ان شاء الله تعالى ويدل أيضا على

ندية السؤال ليشمل ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يستحب السوء في صلاة

وقد أجبه في الخبر الى اكثر ويرى مذهب الظاهريه القائلين بالوجوب ان سمع عنهم وقد

سمع كلام النووي في ذلك (وعر) أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا ان

اشق على امتي لامرهم بالسوء عند كل صلاة ورواه الجاهلية في رواية لا يمد لامرهم

بالسوء المجمع كل وضوء والظاهر انه لا يمد لامرهم بالسوء عند كل وضوء قال يروى

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

مجمع على صحته وقال النووي غايب بعض الأئمة الكبار فيهم أن البخاري لم يخرجه وهو

خطا منه ولا أخرجه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وليس

هو في الموطأ من هذا الوجه بل هو في نسخة عن ابن ذهاب عن حميد بن عمار عن أبي هريرة قال

لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسوء المجمع كل وضوء ولم يصرح برفعه قال ابن عبد البر

وحدثناه الرفع وقد رواه الشافعي عن مالك بن قنوة عن زيد بن خالد عن

الترمذي راي ابو داود عن علي بن عطاء عن حميد بن عمار عن عبد الله بن

سعد وسهل بن سعد وياهر بن انس عن أبي نعيم قال الحافظ واما بعضهم احسن وعن

ابن الزبير عن الطبراني وعن ابن عمر وجه من أبي طالب عن الطبراني أيضا والحديث

الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران

ابن مالك يحوز من مالك بن حزم

ابن مالك يحوز من مالك بن حزم

ابن مالك يحوز من مالك بن حزم

(قال أبو سفيان) (ولم يكن)
بالشاعر واليه (كأنه أدخل فيها شيئا)

أنقصه (غير هذه الكلمة) على

أن التثنية من هذا الأمر نسي لأن

من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة

من يجوز وقوع ذلك منه في الجاهلية

وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم

معروفًا عنهم بالاستقرار من

عادته أنه لا يغدر ولكن لما كان

الأمر منسبًا لأنه مستقبل آمن

أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى

الكذب ولهذا أوردته على التردد

ومن ثم لم يخرج هرقل على هذا

التقدم وقد سرح ابن عساق

في روايته بذلك (قال هرقل

فهل قاطعوه) نسب ابتداء

القتال إليهم ولم ينسبه إليه صلى

الله عليه وآله وسلم لما طاع عليه

من أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم لا يبدأ فومه بالقتال حتى

يقاؤه قال أبو سفيان (قلت

نعم) فأنشأه (قال هرقل

فكيف كان ذلكم يا أبا)

أفصح من قتاله كونه بانه سال

الضمر فلذلك فصله وصوبه العبي

تبعًا لنص الخشمرى قال أبو

سفيان (قلت) وللاصلي قال

(الحرب بيننا وبينه مصبال)

بكسر أوله والحرب اسم جنس

والصبال اسم جمع ولهذا جعل

خبر سرب كذا في التثنية وثقلته

العبي بان الصبال اسم

جمع بل هو جمع بينهما فسرق

وجوز أن يكون صبال بمعنى

المبايعة فلا يرد السؤال أهلا

الوار شاعبه بشوصه وماهيه بوضه اذا شاعبه والشوص بالفتح الفصل والتنظيف كذا في
الصباح وقيل الفصل وقيل التثنية وقيل ذلك وقيل الأمر على الانسان من أن يدل
الى فوق وعكسه لخطائي فقال هو ذلك الانسان بالسوال والاصابع عرضا والحديث
يدل على استعجاب السوال عند القيام من النوم لانه مقتض لتغير النوم لما يصعد
اليه من أجزأة المعدة والسوال ينظنه ولهذا ارشده اليه وظاهر قوله من الليل ومن
النوم المسموم بل جمع الارقات قال ابن دقيق العيد ويحتمل أن ينص بما اذا قام الى
الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية البخاري بلطف اذا قام للتعب دراسه بخو افتح
فيحمل المطاق على المقيد ولكنه بعده رقة أن العلة والتنظيف لا يتم ذلك لانه مندوب
اليه في جميع الاحوال (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يرقد الا ولائم ارا فيستيقظ الانسول رواءه رواءه) الحديث اخرجه أيضا
ابن أبي شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

باب اصول المتنوعي بأصبعه عند المنعضة

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثا
وعنه من ثلاثا فادخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ومسح
رأسه واحدة وذكر باقي الحديث) قال هكذا كان رضى الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رواه أحمد الحديث يأتي الكلام على اطرافه في الوضوء وقد افقه المصنف الاستدلال
بقوله فادخل بعض أصابعه في فيه على أنه يعجز التناول بالاصبع وقد روى ابن عدى
والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن المنى عن النضر بن أنس عن أنس عن هرقل
بأنه يعجز من السوال الاصابع قال الحافظ وفي استناده نظر وقال أيضا لا يرى
بسنده بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن المنى عن بعض أهل بيته عن أنس بن مالك روى
أبو نعيم والطبراني وابن عدى من حديث عائشة وفيه المنى بن الصباح ورواه أبو نعيم أيضا
من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وكثير ضعيف قال الحافظ
واضح من ذلك ما رواه أحمد في مسنده من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر
حديث الباب وروى أبو عبيد في كتاب الظهور عن عثمان أنه كان اذا توضأ بسواله فاه
بأصبعه وروى الطبراني في الاوسط من حديث عائشة قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه
أبسته قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه رواءه باسناد فيه عيسى بن عبد
الله الانصاري وقال لا يروى الا بهذا الاسناد قال الحافظ وعيسى ضعيف ابن حبان وذكر
له ابن عدى هذا الحديث من مائة كيرة

باب السوال للصائم

(عن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا يصح يسواله وهو
صائم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن) قال الحافظ رواه أصحاب

أبي بقوله اعبدوا الله في جواب
 ما بأمركم وهو من أحسن الأدلة
 في هذه المسئلة لأن أبا عبد الله من
 أهل اللسان وكذلك الراوي عنه
 ابن عباس بل هو من أفصحهم
 (ولا تشر كوابه شيئا) بالواو وفي
 رواية المسئلة في باب سقاط الزاوي
 فتكون تأكيده لقوله ومعه
 وهذه الجملة من عطف المنق على
 المذنب وعطف الناص على العام
 على حد تنزل الملائكة والروح
 فان عبادة الله تعالى أهم من عدم
 الاشارة به (واتر كراما يقول
 آباؤكم) من عبادة الاصنام
 وغيره اقول كلمة جامعة لانها
 ما كانوا اعداء في الجاهلية وانما
 ذكر الالباء تنبيه على عذرهم في
 مخالفتهم له لان الالباء قدوة عند
 القريتين أي عبادة الاوثان
 والنصارى (ويأمرنا بالصلاة)
 المعهودة المقتضية بالتكبير والخشعة
 بالتسليم وفي نسخة زيادة الزكاة
 واقرار الصلاة بالزكاة في
 الشرع وفي يأمرنا بعد قوله
 يقول اعبدوا الله اشارة الى أن
 المفسرة بين الامر بين ما يترتب
 على مخالفتهم اذ شئت الخ الاول
 كافر والثاني عاصي (والصدق)
 وهو القول المطابق للواقع وفي
 رواية الموقف بالصدق بدل
 الصدق ويرجى بالبلغة أي قال
 الحافظ ويقربها رواية الموقوف
 في التفسير والزكاة وقد ثبت
 عنده من رواية أبي ذر عن شيخه
 الكشي عن المرسى عن النعمان
 الصدوق والصدق (والعفاف)

خوارزم وهو منكر الحديث وقال ابن حبان لا يصح ولا أصل له من حديث النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس وذكره ابن الجوزي في الموضوعات قال الحافظ
 قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير وقال احمد بن منيع في مسنده
 حديث الهيثم بن خارجة بسند صحيح بن حنيفة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس
 وبه عنه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتوه وهو صائم الحديث يدل
 على أن السؤال من غير اتصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده وقد تقدم
 الكلام على ذلك في الحديث الاول (ومن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 تلطف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك متفق عليه) الحديث له طرق وألفاظ
 ورواه مسلم من حديث أبي سعيد والبراء بن حديث علي وابن حبان من حديث الحرث
 الاشجري وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سعيدان من حديث جابر قوله
 تلطف بضم الطاء قال القاضي عياض قد ناه عن المتقين بالضم وأكثروا الحديثين يقتضون
 حله وهو خطأ وعنده الخطأ في غلطان الحديثين وهو قبيح رائحة الفم وقد استدل
 الشافعي بالحديث على كراهة الاستسقاء بعد الزوال للصائم لأنه من تلطف الذي هو
 أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الاستسقاء لا يقتضي تخصيص الاسابيت
 القاضية باستسقاء السؤال على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصات وقد سبق
 الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة قال المصنف رحمه الله وبه احتج من كره
 السؤال للصائم بعد الزوال انتهى

باب سنن الفطرة

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الفطرة
 الاستحواذ والختان وقص الشارب وتقليم الأظفار ورواء الجماعة) قوله
 خمس من الفطرة قد تقدم الكلام فيها في أول أبواب السؤال والمراد بقوله خمس من
 الفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء اذا فعلت انصفت فاعلمها بالفطرة التي فطر الله
 الله بها عباده وحدهم عليهم السلام واستحبهم الله ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة
 وقد ردت البيضاوي الفطرة في حديث الباب الى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال
 هي السنة القديمة التي اختارها الانبياء وانفقت عليها الشرائع فكانت الأمر جلي
 ينطرون عليها وسوغ الابتداء بالذكورة في قوله خمس انه صفة موصوف محذوف
 والنقد برخصال خمس ثم فسرها وعلى الاضافة أي خمس خصال ويجوز أن يكون خبر
 مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس بقوله الاستحواذ هو خلق العانة تسمى
 استحواذا لاستعمال الخديعة وهي الموصى وهو معة بالاتفاق ويكون بالخلق والقص
 والتمش والذورة قال النووي والافضل الخلق والمراد بالعانة الشعر فوق ذكر الرجل
 وحوايه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ونقل عن أبي العباس بن سيرين انه

والكشميق فقات (فلان) ولا ي

الوقت لو (كان من آياته من

ملك قتل رجل بطلب ملك

أبيه) قال أليه بالافراد لكون

أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو

قال ملك آياته أو المراد بالاب

ما هو أهم من حقيقة نفسه وبجازه

ثم في سورة آل عمران آياته بالجمع

والمعالم يـقل هرقل فقات الأفي

هـ ذين الموضعين لأن هـ ذين

المتاهين متاهان فـكـر ونظر

بخصلاف غيره هـ من الاستمالة

فأنهم أقام فـقل قال هرقل لا ي

سـفـيان (وسالته هل كنتم

تتمونه بالكذب قبل أن يقول

ما قال فذكر أن لا فقد أعرف

أنه لم يكن ليذكر) الا انه في لام

الجلود لا لزوم للنفي وفادتها

تأ كسده التي شمول لم يكن الله

ليغيرهم أي لم يكن يبدع

(الكذب على الناس) قبل أن

يظهر ربه الله (ويكذب)

بأنصب (على الله) بهـ

أظهارها (وسالته أنشراف

الناس اتبعوه أم ضلوا وهم

فذكر أن ضلوا هم اتبعوه

وهم أتباع الرسل) غالبه لأنهم

أهل الاستمالة لا أهل

الاستمالة الذين أدمروا على

الشقاق بغيا وحسدا كأي

جهل وأغشاه إلى أن أهل الكهف

الله تعالى وأتبعه هـ ذين من

أراد سعادته منهم ويؤيد

استقامته على ذلك قوله تعالى

قالوا أنؤمن لك واتبعك

الارذلون المنسبون بأنهم الضعفاء

ابن سنان كان شيخا صالحا الا ان الحديث لم يكن صناعته فكان اذا روى قلب الاخبار
سقى خرج عن حجة الاحتجاج به وقد أخرج الرواية الاولى في جميع مسلم عن يحيى بن
يحيى وقيمية كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي هرمان الجوني عن أنس بن مالك بذلك
اللفظ قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر وقال أبو عمر بن عبد
البر لم يروه الا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد
وفى كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكنى في توثيقه احتجاج مسلم به وقد
تابعه غيره انتهى قولنا أن لا نتركه قال النووي معناه ترك الاحتجاج به لأنه لا يثق
لهم الترك أربعين قال والخبر انه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال ساق انتهى قلت
بل الخبر انه يضبط بأربعين التي ضبطهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز
تجاوزها ولا بعد عنها السنة من ترك النص ونحوه بعد الطول الى انتهاء تلك الغاية

(وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرين الفطرة قص

الشارب واعفاء العينة والسؤال واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنق

الابط وحاق العانة وانه قص الماء يعني الاستبراء قال زكريا قال مصعب وفيه

العاشرة الا ان تكون المفوضة رواء أحمد ومسلم والنسائي والترمذي الحديث أخرجه

أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكيت قال الحافظ وهو معلول ورواه

السلطان والبيهقي من حديث ابن عباس موقوف في تفسير قوله تعالى واذا بلى ابراهيم ربه

بكلمات قال شخص في الرأس وخمس في الجسد فذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب

والسؤال وقص الاظفار وتنق الابط وحاق العانة قوله واعفاء العينة اعفاء العينة

توثيقها كما في القاموس وفي رواية البخاري وفروا اللحي وفي رواية أخرى لمسلم أو فوا

اللحي وهو معناه وكان من عادة النضر قص اللحية فنهى الشارع عن ذلك وأمر

باعتنائها قال القاضي عياض يكره حلق اللحية وقصها وتزويقها وأما الاخذ من

طولها وعرضها فحسن وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في قصها وجرحها وقد اختلف

السلف في ذلك فمنهم من لم يجد يجد بل قال لا يتركها الى حد الشهرة وبأخذ منها وكره مالك

طولها جدا ومنهم من حدث بما زاد على القصة فيزال ومنهم من كره الاخذ منها الا في ج

أو عرة قوله واستنشاق الماء سباني الكلام عليه في الرضوخ قوله وغسل البراجم هي

بفتح الباء الموحدة وبالجم جمع برجة بضم الباء والجمع وهي عقد الاصابع ومعاطفها

كاه أو غسلها سنة مستقلة ليست بواجبة قال العلماء ويلحق بالبراجم ما يجمع من الوسخ

في معاطفه الاذن وقصر الصباغ فيزله بالصبغ ونحوه قوله وانه قص الماء هو بالقاف

والصاد المهملة وقد ذكر المسند في تفسيره بأنه الاستبراء وكذلك فسره وكيع وقال

أبو عبد وغيره معناه اتقاء البول بسبب استعمال الماء في غسل هذا كبره وقيل هو

الى الصبي قال هو كسلي لا في
 شيان (وما التكن اريدون ام
 تقرون فذكرت انهم يريدون
 بكن كذا امر الايمان) فانه
 يزال في زيادة (ح-ق-ي-نم)
 الآدمر والمفسر قد مر من صلاة
 وزكاه صيام وغيره ولهذا
 زل في آخر سنة على الله عليه
 واله وسلم اليوم اكملت لكم
 دينكم واتممت الصلوات على
 وجهكم كما لا اتمم ديني
 وباني الله الان بتم نوره قال
 فليظن في الفتح وكذا جرى
 لا يسام النبي صلى الله عليه واله
 وسلم لم يزلوا في زيادة حتى اكمل
 بهم ما اراد الله من احوال دينه
 وعامه منه فله انفسه والمنة
 انهم يقولون وكذا وقع لعل
 الحديث النبوي فانهم لا يزلون
 يريدون في افطار الارض
 وامصارها على قوة اوصاف
 حتى ظنوا بهم الحق من الباطل
 وانما انهم ينفق الحنفية في الاتباع
 من التقليد المبني على الاستماع
 رفته له (و-ا-ك-ا-ي-ر-ن-ا-ج-ه)
 خطبة له عليه السلام يدخل فيه
 فذكر ان لا يزلون في الاتباع
 حتى يكونوا في بعض القوم
 حتى يروى الى امران وانما
 انما انهم اذا شاءوا في الفتح
 وهو يوم الجمعة وروى عنه
 والابن سبويه وهو رواية
 المنذر (س-ط-ا-ن-ا-ج-ه)
 (الكتاب) انما انهم في الاتباع
 الجرب التي تدل في انهم يروى
 والاساني في العلم بالاسان

الاستماع وقد ينافي رواية بديل الاستماع الاستماع نضع الفرج بماء فليسل
 بعد الوضوء في سنة الوضوء وذكرا ابن الاثير انه روى استماع بالماء والماء المأملة
 وقال في فصل الفاء قبل الحواب انه بالفاء قال والمراد بفضه على الذكر لقولهم لمضج
 الدم القليل في سنة ورجعها فنهض قال النورى وهذا نقله شاذ قوله ونسيت العشرة
 الا ان تكون المفضة هذا المضمرة قال القاضي عياض ولهها المختار المذكور مع
 التمس الاولى قال النورى وهو اولي وسبب في الكلام على المفضة في الوضوء وقد
 استدلل الرازي بالمدني على ان المفضة والاستنشاق سنة وروى الحديث باللفظ عشر
 من السنة ورواه الحافظ في التلخيص بأن اللفظ الحديث عشر من الفطرة قال في الوورد
 باللفظ من السنة لم يمتض دليل على عدم الوجوب لان المراد به السنة أي العارضة
 لا السنة في المعنى الاصولي قال في الباب عن ابن عباس مرفوعا المفضة
 الاستنشاق سنة ورواه الزاوي وهو ضعيف

(باب المختار)

(من أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اختفى ابراهيم خليل
 الرحمن بعد ما انزل عليه كتابه ثمانون سنة واستقى القدر مائة في عليه الا ان مسلما يذكر
 (ال-ن-ي-ن) قوله المختار باسم المجهول وقد تفرقت المصنفين في ارتفاع المختار ثم
 يكون قطع بعض شئ من حديثه وخصوص الاختيار والمختار اسم اهل المختار
 والموضع المختار كافي حادثة اذا اتفق المختاران قال الماوردي المختار الذي قطع
 الحادثة التي تغطي الحادثة والمسند ان تتعجب من أصلها عند أول الحادثة وأول
 ما يجزي أن لا يلقى منها حادثة حتى يد وقال امام الحرمين المستحق في الرجال قطع الفلسفة
 وهي الحادثة التي تعطي الحادثة حتى لا يلقى من الحادثة حتى يتدلى وقال ابن التيمية باع حق
 في لا يجمع الحادثة وقال ابن أبي عمير ان الرافعي يتأذى الواجب بقطع حتى يعمد في
 الحادثة وان في بشرط ان يستوعب الشطع تدوير رأسه قال النورى وهو شاذ والاول
 هو المفضل قال الامام والمستحق من شأن المراد ما خلق عليه الامم وقال الماوردي
 اختارهم اذ كان فيكون في أعلى فربما فوقه دخل الذكر كانه اذ اذ عرف ذلك
 والواجب قطع الحادثة المستعجلة منه دون استعجاله قال النورى ويسمى شأن الرجل
 انه اذا راى الى جهة وشأن المراد من الحادثة في حادثة وروى في أبو شامة كلامه
 الحادثة بفتح السين على ما رواه والحنفي يخصص بالفاء قال أبو عبيد بن جابر
 ان ابن ابي عمير رواه عن ابن عمر انهم اختاروا ما اختاروا من الفاء قال ابو هريرة ولا كثر
 المختار في المارة قال في الامم العرب ان الولد اذا ولق في الفجر اتبعته فصار كانه دون
 في الفجر ما عمن العلماء من ولدته وانما يبر بالوصي على موضع المختار من غير
 قطع قال أبو حنيفة وثابت بن يكون ذلك لا يبرون مختار تامل في ظاهر طرف الحادثة

بالنصب والتسابيح بالحبر على

الاضافة اي يخشاها الايمان

اشترى الصدور والفرح

والسرور وزاد المصنف في

الايمان لا يخطئه احد وزاد

ابن السكن يزاد به عجباً وفسحاً

وفي رواية ابن اميحق وكذلك

حدادوة الايمان لا تدخل قلباً

فخرج منه (وسأنتك هل بقدر

قد كرت لا وكذلك الرسل

لا تغدر) لانهم الاطاب حظ

الذي لا يبالى طالبه بالغدر

بجلاف من طاب الاخرة ولم

يعرج هرقل على الدسيمة التي

دسها اوسوس فمان كما تقدم

(وسأنتك يا امرئ كم قد كرت

انه يا امرئ كم ذكر ذلك بالاقتضاء

لانه ليس في كلام أبي سفيان

ذكر الامر بل صيغة (ان تعبدوا

الله وحده ولا تشركوا به شيئاً

(و) انه (يا امرئكم عن عبادة

الاولئان) جمع وثن وهو الصنف

واسم استفادة هرقل من قوله ولا

تشركوا به شيئاً وان كواما يقول

آباز كم لان مقولهم الامر بعبادة

الاولئان (و) انه يا امرئكم بالصلاة

والصدق والعفاف) وسقط من

هذه الرواية ايراد تقرير السؤال

العاشر الذي بعده وجوابه

وقد ثبت الجميع في رواية

المؤلف في التمهيد ثم قال هرقل

لابي سفيان (فان كان ما تقول

حقاً) لان الخبر يحتمل الصدق

والكذب (فسيك) أي النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (موضع

قدسي هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب تكذيبه قوله بالقديم بفتح القاف وضم الدال وتحتيه هاء آلالة
 التجارة وقيل اسم الموضع الذي اختفى فيه ابراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل
 قد ذكره في باب فضل ابراهيم الخليل من رواية أبي هريرة مع ذكر المسلمين وأورد
 المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين
 وهو مذهب الجمهور وليس واجب في حال الصغر والشافعية وجهه انه يجب على الولد أن
 يختن الصغيرة قبل بلوغه ورواه حديث ابن عباس الأتي ولهم أيضاً وجه أنه يحرم قبل عشر
 سنين ويرد حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من
 ولادتهما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر
 قال النووي بعد أن ذكر حديثين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح استحب أن يختن في اليوم
 السابع من ولادته وهل يجب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة مواضع وجهان
 أظهرهما يصح انتهى واختلف في وجوب الختان فروى الامام يحيى عن العترة
 والشافعي وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك رأي جنيته
 والمرضى قال النووي وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيما وقال الناصر والامام يحيى
 انه واجب في الرجال لا النساء احتج الاولون بما ساقى من حديث عقيم باللفظ أتي عنك
 شيء الكفر واختلفت وهو لا ينقض الجعية لافيه من المتقال الذي سببته ههنا لك
 وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليختن وقد ذكره
 الحافظ في التلخيص ولم يضعه وتعب بقول ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه
 ولا سنة تتبع وبحديث أم عطية ~~وكانت~~ خافضة باللفظ انتهى ولا تنكح عند الحاكم
 والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحالة بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك
 ابن عوف قبل عنه عن الضحالك وقبل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم وقبل عنه عن
 أم عطية رواه أبو داود في السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال انه مجهول وضعف وبه
 ابن عدي في تنبيهه والبيهقي وخالفه عبد الغني بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصنف
 في الزندقة ورواه ابن عدي من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو الزماري حديث نافع
 كلامه عن عبد الله بن عمر مرة فوعا باللفظ يانساء الانصار واختلفت بن عمار واختلفت ولا
 تنكح واياكن وكثر ان النعم قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم منديل بن علي وهو ضعيف
 وفي اسناد ابن عدي خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من منديل ورواه الطبراني وابن
 عدي من حديث أنس نحو حديث أبي داود قال ابن عدي تفرد به زائدة وهو منكر قاله
 البخاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بحديث
 الثمان سنة في الرجال مكروية في النساء رواه أحمد والبيهقي من حديث الجراح بن رطاة
 عن أبي المليلج بن اسامة عن أبيه والجراح مدلس وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا ونازة
 رواه بن زيادة شداد بن أوس بعدد والد أبي المليلج أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في

سائيه من المشقة وهذا التبعين
كما قاله ابن بطال هو الهجرة وقد
كانت فوضا قبل الفتح على كل
مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن
بعض أهل العلم ان هرقل قال
ويحك والله اني لاعلم اني
مرسل واكنى أخاف الروم على
نفسى ولولا ذلك لاتبته ولفوه
عند الطبر في بسند ضعيف فقد
خاف هرقل على نفسه أن يقتله
الروم كما جرى لغيره وكنى عليه

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الأتى أسلم تسلم فالوجه ان اسلم
على عومه في الدارين اسلم لم
أسلم من كل ما يخافه ولا يكن
التوفيق بيد الله تعالى (ولو
كتب عنده) أي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (السلات عن
قدميه) قاله مسالفة في الخدمة
وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الناس الى الاسلام
والنبي قولو كنت عنده اغسلت
قدميه وفي رواية عن عبد الله
ابن شداد عن أبي سفيان لو ان
أحدكم اغسل قدميه حتى أقبل
رأسه وأغسل قدميه وهي تدل
على أنه كان يقي عنده بعض شرك
وزاد فيها وانفسد رأيته
يتعاهد عرقها من كرب الصلابة
يعني لما قرئ عليه الكتاب أي
كتاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وثنية قدميه رواية أبو ذر
والوقت وابن عساکر والاصمعي
وفي رواية قدميه بالافراد وفي
اقتصاره على ذكر الله لعمري

قال الحافظ وفيه انقطاع وعثم وأبو جهم ولان قاله ابن القطان وقال عبيد ان هو عثم
ابن كثير بن كليب والعنابي هو كليب والناسب عثم في الاسناد الى جده وقد وقع صيغتا
في رواية الرازي أن ترجمه ابن مندة في المعرفة وقال ابن عدي الذي أخبر ابن جرير به هو
ابراهيم بن أبي يحيى وعثم بضم العين المهملة ثم قاله مثلثة بالفتح التصغير والحديث
استدل به من قال بوجوب الخلق لنفسه من انظر الامر به وقد تقدم الكلام عليه
(فائدة) * اختلف في حثان الثمن في قيل يجب حثان في ترجمه قبل البلوغ وقيل
لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من له ذكر ان فان كانا علمين وجب
حثانهم وان كان أحدهما عاملا دون الآخر حثان واذا مات انسان قبل أن يحثان
فلا يحاسب الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور ولا يحثان كبيرا كان أو صغيرا والثاني
يحثان والثالث يحثان الكبير دون الصغير

باب أخذ الشارب واعفاه الحمة

(عن يزيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من
شاربه فليس منا رواه أحمد والسنن والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جزوا الشوارب وأرخوا البعي خالفوا الجوس رواه
أحمد وسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا البعي
واحفوا الشوارب متفق عليه زاد البخاري وكان ابن عرابي أوعا فرفض على لحيته
بما فضل أخذه في الكلام على انقاذ هذه الاحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة وقد
اختلف الناس في حثانها تبين من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى استئصاله
وحثانها اظهار قوله احفوا وانمكوا وهو قول السكوفيين وذهب كثير منهم الى منع
الطبخ والاستئصال واليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم
انه قال احفوا الشارب مثلثة قال النووي الختار انه يقص حتى يسد وطر فالشفة ولا
يحد منه من أصله قال وأما رواة احفوا الشوارب فمعناها احفوا اطراف الشفتين
وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يمدو اطراف الشفة قال ابن القيم
وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم في شح الرأس والشوارب ان
الاحفاء أفضل من التقصير وذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كذهب أبي
حنيفة في حلق الشارب قال الطحاوي ولم أجد عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأصحابه
الذين رأواهم المزي والريبع كانوا يقيمون شواربهم ويدل ذلك انهم ما أخذوا عن
الشافعي وروى الاثر عن الامام أحمد انه كان يحنى شاربه احفاه شديدا وسمعت به يسأل
عن السنة في احفاه الشارب فقال يحنى وقال حنبل قبل لاني عبد الله ترى للرجل يأخذ
شاربه ويحد منه أم كيف يأخذ قال ان احفاه فلا بأس وان أخذته فلا بأس وقال
أبو محمد في المعنى هو تخيير بين أن يقصه وبين أن يتقصه وقد روى النووي في شرح مسلم

استعملوا اللشينة وخمسة لاجل الرياسة والتمهيد واهلهم الى المشايخ وتنفها اول طلوعها
ابصار المردة وحسن الصورة وتنف الثيب وتصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعها
لتمتدحسنة النساء وغيرهن والزيادة فيهما والمقص منها الزيادة في شعر العذارى من
الاصابع غين أو أخذ بعض العذارى في خلق الرأس وتنف جانبي العذقة وغير ذلك
وتسمر بعدها لاجل الناس وتر كها شعنة منه تشبه انظارا للزهادة وقلة البالية
بنفسه هذه عشرة والحادي عشرة عقدها وضربها والمائة عشرة حلقها الا اذا نبت
للمرأة لمية فيستحب لها حلقها

باب كراهة تنف الثيب

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تفتنوا
الثيب قاله نور الملمع من مسلم يشبه في الاسلام الا كتب الله لهم سنة وروعه
هم ادرية وحطه عنهم الخطيئة رواه أبو داود وأخرجه أيضا الترمذي وقال حسن
والساقى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ، وقد أخرجه مسلم في الصحيح من حديث قتادة
بن أنس بن مالك قال كنا نكره أن ينف الرجل الشعر فابيضاه من رأسه ولبية وفي رواية
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال معروف عند الخديين والحديث يدل على تحريم
تنف الثيب لانه مقتضى التمسى بحقيقة عند الحنفين وقد ذهب الشافعية والمالكية
والحنابلة وغيرهم الى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الخلال في جامعهم عن طارق
ابن حبيب ان رجلا أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فراهى شديدة في لحمة
فأهوى بيده اليه يأخذها فأمسك صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال من شاب شيعة في
الاسلام كانت له نورا يوم القيامة ولما أخرجه البراء والطبراني عن فضالة بن عبيد أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيعة في الاسلام كانت له نورا يوم
القيامة فقال له رجل عند ذلك قال لا يا فتنة الشيب فقال من شاء فامتنع نوره
قال لا تروى لو قيل يحرم التنف لانه من الصريح الصحيح لم يمسد قال ولا فرق بين تنفه
من اللحية والرأس والشارب والمخالب والعذارى من الرجل والمرأة قوله فانه نور
المسلم في تعذيبه بانه نور للمسلم ترغيب بليغ في ابتائه وترك التعرض لزالته وتقصية
بقوله ما من مسلم يشيب شيعة في الاسلام والنصر ينجى بكتب الحسنة ورفع الدرجة
وحط الخبايا فداء بشر في الثيب وأهله وانه من أسباب كثرة الاجور وابعاله الى أن
الرجوع عنه بفتنه رغوب عن الموبة العظيمة وقد أخرجه الترمذي من حديث كعب
ابن مرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيعة في
الاسلام كانت له نورا يوم القيامة وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عبسة
وقال حسن صحيح غريب

باب تغيير الثيب بالحناء والكتم وثخوهما وكراهة السواد

بالعربية فقرأه (فأذانية باسم
الله الرحمن الرحيم) فيه
استحباب تصدير الكتب
بالسنة وان كان المبعوث اليه
كافرا فان قلت قدم سليمان اسمه
على البسلة يقال انه انما ابتدأ
بها وكتب اسمه عندوا لاجل خفة
لان بالقدس انما عرفت كونه من
سليمان بقراءة عنوانه المعهود
ولذا قالت انه من سليمان وانه
بسم الله الرحمن الرحيم
فالتقديم واقع في حكاية الحال
(من محمد) فيه ان السنة أن يبدأ
الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور
بل حكى فيه الخماس اجتماع
الحناية والحق اثبات الخلاف
وفيه ان من لا يبدأ القاية تأتي
من غير الزمان والمكان كذا
قال أبو حنيفة والمظاهر اسمها
لم تغرب عن ذلك لكن بارتكاب
شجار (عبد الله ورسوله) وفيه
نفسه الشريعة باله بودية
تدريضا لاطلاق قول المصاري
في المسيح انه ابن الله لان الرسول
مستورون في انهم عبد الله
ولاصحى وابن عساكر من محمد
ابن عبد الله ورسوله الله (الى
هرقل عظيم) اهل الروم أى
المعظم عندهم وصفه بذلك لمصلحة
التأليف وعدل عن ذكره بالملك
أو الامرة ليكونه معز ولا يحكم
الاسلام كالمديني ان الناري
لما قرأ من محمد رسول الله غضب
اخوه هرقل واجتذب الكتاب
فقال له هرقل مالك قال لا
يأبى نفسه ومالك صاحب الروم

بالكلمة الداعية اليه وهي
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله واليا بعدني الى ابي
 ادعوا اليه وفي الفتح الداعية
 من قولك دعادعو دعاية نحو
 شكادشكوشكواية (اسلم) بكسر
 اللام (اسلم) بتخفيفها وهذا غاية
 الاختصار ونماية الاجتزاف
 البلاغ وفيه نوع من البدع وهو
 الجلباس الاشتقاق وهو ان يرجع
 اللفظان في الاشتقاق الى اصل
 واحد (يؤنك الله امرئ مرتين)
 بالجزم في الاول على الامر وفي
 الثاني جواب له والثالث بهذف
 حرف العلة جواب ثان له ايضا
 أو بدل منه راعطاه الاجر
 مرتين ليكون مؤمنا بنبية ثم
 آمن بمحمد صلى الله عليه وآله
 وسلم أو من جهة ان اسلامه
 يكون سببا لاسلام اتباعه وعند
 المزلف في الجهاد اسلم تسلم
 والتم بذكر اسلم مع زيادة الوار
 في المناسبة فيكون الامر الاول
 للدخول في الاسلام والثاني
 للدوام عليه على حديثيهم الذين
 آمنوا آمنوا بالله ورسوله كافي
 الفتح وعورض بان الامة في
 حق المنافقين أي بايها الذين
 آمنوا نقاطا آمنوا انحصارا
 واجيب بأنه قول مجاهد وقال
 ابن عباس في رواية عن أهل الكتاب
 وقال جماعة من المفسرين
 خطاب للمؤمنين وتاويل آمنوا
 بالله اقموا وادوموا وانتدوا على
 ايمانكم واستنبط الباقي
 من هذه الآية أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة
 وآخرين قال الطبري الصواب ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بتغيير الشيب والنهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير بان يشبه
 كشيبة أبي خافة والنهي لمن له شعث فقط قالوا اختلاف السلف في فعل الامر ينحسب
 اختلاف احوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم
 يشكر بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خطاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاب الا بغير
 واكن أبابكر وعمر بعدهم خضبوا بالحناء والكتم منقعي عايشه وزاد أحد قال وجاء أبو بكر
 بأبي خافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة فحمله حتى وضعه بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر
 لو أقرت الشيخ في بيته لانيأناه بكرمه لا يكر فاسلم ولحيته ورأسه كأنه قامة يصاب قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيروهما وحبوه السواد) قصة أبي خافة قد تقدم
 الكلام عليها في هذه الرواية زيادة الامر بتغيير بياض اللحية وحديث أنس وانكاره
 لخطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهارضة ما سألني من حديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصفه ولحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان
 يصبغ بالحناء وما في الصحيحين وان كان أروج مما كان نازعا عن سما ولكن عدم علم
 أنس بوقوع الخطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم عدم رواية من أثبت
 أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأما قد ثبت في صحيح البخاري
 ما يدل على اخضابه بكاسيا أي على انه لو فرض عدم ثبوت اخضابه لما كان قادرا في سنة
 الخطاب لو ورد الارشاد اليها ولا في الاحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلاف الصحابة
 في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخضب وقال أبو هريرة يخضب وقد روى
 جماعة عن جماعة عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوبا
 قال جماعة وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم عند أنس بن مالك مخضوبا وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عايشا كثير الطيب قد أحمر شعره فكان يظن مخضوبا ولم يخضب انتهى وقد أثبت
 اخضابه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر أبو هريرة كما سألني في قوله الكتّم في القاموس
 والكتّم محركة والكتمان بالضم ثبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر انتهى وهو ثبت
 المعروف بالوسمة يعني ورق النيل وفي كتب الطب انه ثبت من نبت الجبال ورقه كورق
 الاتس يخضب به مدقوقا (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة
 فاحرحت اليها من شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتّم
 واه أحد وابن عباس والبخاري وليذكر بالحناء والكتّم وعن نافع عن ابن عمر ان النبي

يدبر أهل الكتاب كل في حكمهم
 في المذاهب والمذاهب لأن هرقل
 وقومه أيدوا ابن بني إسرائيل
 وهم من دخل في النصرانية
 وبدا التبديل وقد قال له وقومه
 بأهل الكتاب شرا قال من خص
 ذلك بالأسرا أئمة من أوجين علم
 أن ذاته من دخل في اليهودية
 أو النصرانية قبل التبديل والله
 أعلم (فان توبت) أي أعرضت
 عن الإسلام (فان علمك) مع انك
 (أنت البري) بفتح الهمزة
 من موحدة والثانية ساكنة بينهما
 راء مكسورة و ز من مكسورة ثم
 تحميدة ساكنة ثم فون جمع يوس
 على وزن كرم وفي رواية الأريسين
 وفي أخرى البري يمين جمع بر يمين
 وهي التي في التورع كاسم لمن
 الأربعة والرابعة وهي للأصلي
 كجاني البريانية الأريسين
 بنسب زيد الياء بعد السين
 والمدة أي الله إذا كان عليه اسم
 الاتباع بسبب اتباعهم له على
 أسرار الكثرة فلا يكون عليه
 اسم نفسه أولى ولا يرض هذا
 بقوله سبحانه ولا تزوروا زورا
 أخرى لأن زورا لا يتكلمه
 غير الأئمة والحق القادر
 المتعبد والمخلص بالسمات
 يضم من جهة من جهة
 وجهة تسميه والأريسين
 الأكارن أي التلاميذ
 والزراون أي عمالهم
 الذين يتبعونك ويتفادون لأمر الله
 وبهم على جمع الرعايا لأنهم
 الأغلب في رعاياه وأسرع اقتيادا
 فإذا أسلم أساؤا وإذا امتنع امتنعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الزمالة البسيطة ويصغر لحية بالورس والزعران وكان
 ابن عمر يقول ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الأول يدل على أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم خضب وقد تقدم الكلام عليه وقد أجيب بأن الحديث ليس فيه بيان
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يشق أن يكون أحمر بعد ما سألنا
 من طيب فيه صفة وأيضا كثر من الشعر والي تنفصل عن الجسد إذا طال الأهديون
 سوادها إلى الحرة كذا قال الحافظ وأيضا هذا الحديث معارض لحديث أنس المتقدم
 وقد سبق البحث عن ذلك وقال الطبري في الجمع بين الحديثين من جرم بانه خضب فتد
 حكى ما شاهد وتلك في بعض الأحيان ومن أتى ذلك فهو محمول على الأكثر الأغلب
 من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه
 مثال جروف وهو في صحيح البخاري باطل من هذا كره في أبواب الوضوء وكلمة لم يقل
 يصغر لحية بل قال وأما الصفة فأنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها
 فأنما أحب أن يصبغ بها الحديث وأخرجه أيضا مسلم في قول السبعة بكسر الهمزة
 البقرة نقل جالمدنو غار بالقرطاذ كره في القاموس والحق قبل القاموس بقية أخذ من
 السيف وهو الملق لأنهم قد حلقوا وأزيل قولهم ويصغر لحية فقال الماوردي
 ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صبغ شعره وأهله لم يذهب على هذا الحديث وهو بين
 للصبغ المطلق في الصحاحين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم يصبغ بالستره إلا ثيابا وردة ابن قدامة في المغني قولاً بالورس والزعران الورس
 بفتح الواو ثبت أصغر يزج بالين ويصبغ به الزعران معروف وظاهر اللفظ أنه ثياب
 يصبغ لحية بالزعران ويخجل أن يستنون التذرية كان يصغر لحية بالورس وثيابه
 بالزعران وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على أن ابن عمر قال يصبغ لحية
 وثيابه بالستره وأنه ان ابن عمر كان يصبغ لحية بالستره حتى قلا ثيابه فتدل لذلك
 فقال الخبر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن ثيابا يصبغ بها
 كان يصبغ ثيابه بها حتى غمامته والحديث يدل على أن تكميل الشيف سنة وقد تقدم الكلام
 عليه (ومن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
 تكميل هذا الشيف الجاهل والتمتع والتمتع هو جمع التمتع ومن أبي هريرة رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تكميل هذا الشيف الجاهل والتمتع
 رواه الجماعة الحديث الأول يدل على أن الحناء والحناء من أحسن البهائم التي يغير
 بها الشيف وإن الصبغ غير مذكور على الدلالة من جهة التفضل على مشاركتهم شامان
 البهائم التي هي مال أهل الجاهل وهو يشق أن يكون على التمام ويشق الجاهل وقد
 أخرجه من حديث أنس قال احتشبت أبو بكر بالحناء والحناء ما يصبغ بها ثيابه
 يحنأ أي يغيره وهذا شهران أبابكر كان يجمع بين الحناء والحناء بالين يخرج
 الصبغ أسود جميل إلى الحرة صبغ إسناده أسرار فاصبغ بها ثيابه بين الله وأهله

وقال أبو عبد الله المراد بالحناء الحناء
 أهل مكة كشه لان كل من كان يزرع
 فهو عند العرب فلاح سواء
 كان يزرع ذلك بنفسه أم بغيره وعند
 كراعهم الاجراء وعند المالك
 المشارون يعني أهل المكس
 وعند أبي عبيدة الخدم والخلول
 يعني لصداهاهم عن الدين كما
 قال تعالى ربنا انا اطعم اهلنا
 الاية والاولى اظهر وقيل كان
 أهل السواد أهل فلاسة وناولوا
 بحرسا وأهل الروم أهل صناعة
 فاعلوا بانهم وان كانوا أهل كتاب
 بأن عليهم ان لم يؤمنوا من الانم
 مثل اسم الجوس الذين لا كتاب
 لهم وفي قوله فان توليت استعارة
 تبعية لان حديثه التولي انما
 هو بالوجه ثم استعمل مجازا
 في الاعراض عن الشيء كأن
 المدرس تولى عنه بوجه القلب
 قال ابن سيده الاريس الاكار
 عند ثعلب وعند كراع هو الامير
 وقال الطبري هي لغة شامية
 وانكر ابن فارس ان تكون
 عربية وقيل في نفسه غير ذلك
 لكن هذا هو الصحيح هذا قد
 به مصححاه في رواية ابن
 اسحق عن الزهري بالقطافان
 عاصم اسم الاصل ابن زياد
 الرقاني في روايته يعني الحرانين
 وبنيهم رواية المدايني في سورة
 فان علمك اسم الفلاحين وكذا
 عاصم في عبيد بن مرسل ابن
 شداد وان لم تدخل في الاسلام
 فلا تحل بين المسلمين وبين
 الاسلام وقال الخطابي ايراد

واستنبط ابن أبي عاصم من قوله جنبيه السواد في حديث جابر ان الخضب بالسواد كان
 من عاداتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شريعة السباغ وتغير الشيب هي مخالفة
 اليهود والنصارى وبمذاهبنا كذا استنبط ان الخضب بالسواد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بالغ في مخالفة أهل الكتاب وبأمرهم وهذه السنة قد كررنا استعمال السلف بها
 وله ما تراه في المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يخضب وكان لا يخضب قال ابن
 الجوزي قد اخضب جماعة من الصحابة والتابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى وجلا
 قد خضب بلبسته الى لاري رجلا يعني من السنة وفوح به حين رآه صبغ به اهل
 النورى له هبة استحب ان يخضب الشيب للرجل والمرأة فصدرة وأمره ويحرم خضابه
 بالسواد على الأصح قال الخضب فان كان احدا من تنظيم الشعر بمخاطبه والزيادة
 مخالفة أهل الكتاب قال في النسخ وقد رخص فيه أى في الخضب بالسواد طائفة من
 السلف منهم عاصم بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجرير وغير واحد
 واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضب وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم
 يخضبون بالسواد لا يجدون رشح الجنة بانه لا دالة فيه على كراهة الخضب بالسواد بل
 فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم وعن حديث جابر جنبيه السواد بانه ليس في حق كل
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه من خضب بالسواد
 سوادا وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الاول بان يقال
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعمية وقد وصف النور المذكورين بأنهم يخضبون
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بانه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكما على
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الاصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا فخر آخر قد خضب بالحناء
 والكتم فقال هذا احسن من هذا فخر آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا احسن من هذا
 كما رواه ابو داود وابو اسحاق في اسناده حميد بن وهب القشيري الكوفي وهو منكر
 الحديث ومحمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب
 خطؤه سواء به حتى يستحق التعلل وهو ممن يحتاج به الابعاء ان ترد كذا قاله المنذرى والحديث
 يدل على حسن الخضب بالحناء على انفراد فان انضم اليه الكتم كان احسن ويدل
 على ان الخضب بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحسن في عينه
 من الحناء على انفرادهم مع الكتم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خضب بالصفرة وقدم الكلام فيه (وعن أبي رزمة قال كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يخضب بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه رواه أحمد
 وفي الله لا حسد الا للنساء واني داود أبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي وله له
 بهار دمع من حناء ع بالعين المهملة أى الطخ يقل به دمع من دم أوزعفران) وفي لفظ

ولم احتج الى ذلك كالأبلاغ
والإتذار كما في هذه القصة وأما

الجواز مطلقا حيث لا ضرورة
فلا يتبعه **ك**ذا في الفتح وفي
رواية الأصبلي وأبي ذر كما قاله
عياض يأهل الكتاب باسقاط
الواو فيكون بياناً لقوله بدعاية
الاسلام وقوله يأهل الكتاب
يتم أهل الكتابين وقد قيل انه
صلى الله عليه وآله وسلم كتب
ذلك قبل نزول الآية فوافي
لفظه لفظها لانها نزلت في
رفد فخران سنة تسع وقصة أبي
سفيان قبل ذلك سنة ست
وقيل بل نزلت في اليهود وجرى
بعضهم نزولها مرتين وهو بعيد
وقد اشتملت هذه الجمل القليلة
التي تضمنها هذا الكتاب على
الامر بقوله أسلم والترغيب
بقوله تسلم ويؤتك والزجر
بقوله فان توليت والتهريب
بقوله فان عادتك والدلالة بقوله
يأهل الكتاب وفي ذلك من
البلاغة ما لا يقادر قدره وكيف
لا هو كلام من أوتي جوامع
الكلام صلى الله عليه وآله وسلم
(ثم قالوا) بهن اللام (الى كلمة
سواء) أحكام متونة (فتنا)
وبينكم) لا يختلِف فيها القرآن
والمواودة والتجسس وتفسير
الكلمة (أن لا تعبثوا بالله)
أي توحده بالعبادة وتخلص له
فيها (ولا تنسوا به نسباً) ولا
تجعل غيره شريكاً له في
استحقاق العبادة ولا تنسوا
لأن يعبدوا ولا يفتقد بعضهم

ما به من حديث البراء قال ما رأيت من ذي لمة أحسن في حلة حرام من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود وزاد محمد بن سليمان له شعر يضرب منكبيه قال وكذا
رواه أسير السيل عن أبي إسحق عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ شعبة أذنيه
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انصاف أذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ
شعبة أذنيه قال الثاقبي الجع بين هذه الروايات ان ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شعبة
أذنيه وهو الذي بين أذنيه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منه ككبيه وقيل كان ذلك
لاختلاف الأوقات فإذا غفل عن تصديرها بلغت المنكب وإذا قصرها كانت الى
انصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له شعر فليكرمه رواه أبو داود) الحديث قال في الفتح
واسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات واسناده حسن أيضاً وسكت
عنه أبو داود والمنذري وقد صرح أبو داود أيضاً انه لا يسكت الاعمال هو صالح
الاحتجاج ورجال اسناده أمة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن
والتسريح واعني انه عن الخلق لانه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولول
شعر طويل فلما رأيته قال ذياب ذياب قال فربعت فجرتني ثم أتيت من الغسد فقال اني لم
أعك وهذا أحسن وفي اسناده عاصم بن كليب الحمرى وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال
الامام أحمد لا بأس بحديثه وقال أبو حاتم الرازي صالح وقال علي بن المديني لا يصحح به اذا
انفرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنز
الرأس والليحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانه أمره بالراح شعره
وليحية فذهل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم فأنز
الرأس كأنه شيطان والثائر الشعث بعبد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن
المغفل قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجيل الاغباء واه الخمسة الا ابن
ماجه وصححه الترمذي) الحديث صححه ابن حبان قال المنذري ولكنه أخرجه النسائي
مرسلأ وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن سيرين من قوله ما قال أبو الوالد
الباجي هذا وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل
ثم انذر وفيما قاله نظر فقد قال الامام أحمد ومحمد بن يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ان الحسن مع
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث في اسناده اضطراب قوله عن الترجيل الترجيل
والترجيل تسريح الشعر وقيل الاول المشط والثاني التسريح وقوله الاغباء أي في كل
اسبوع مرة **ك**ذا في لؤلؤ عن الحسن وفسره الامام أحمد بان يسرحه يوماً ويذعه يوماً

بعضا اربابا من دون الله فلا
تقول عزيز ابن الله ولا المسيح
ابن الله ولا اطيع الاحبار
والرهبان اى العلماء والمشايع
والفسقراء والصوفية فيما
اسدوه من التكريم والتخليل
واخذوه من التشريع ووثقوا
عابسه اثواب اوارعها
لان كلامهم بشر مثلنا قال
القسطلاني روى انه لما نزلت
اتخذوا الاحبارهم ورهبانهم
اربابا من دون الله قال عبد
ابن حاتم ما كان عبد الله يارسول
الله قال اليس كانوا يتكلمون لكم
ويحرمون فاناخذون بقولهم
قال نعم قال هوذا انتمى وهذا
يدل على ان اخذ قول العالم او
مجتهد او شيخ او صوفي او متكلم
او فاسق يتخالف قول الله وقول
رسوله **ح** كما حكمه اخذ
الرب من دون الله وهو كالعبادة
له ففى هذه الآية الكريمة
والحديث المشهور ان بلغ حجة
على الملة المذهب المحدثين
والعلماء والمشايع واخذوا
على فاعل ذلك فاعلم يتجهدهما
فصاهاهما وبرهانها على ردة
القليل وكون اهل البيت عين
عصمة الله عما يكره ولا يرماه
(فان تولوا) عن التوحيد واتباع
السنة اظهره (فقولوا اللهم
بانا مسلمون) اى لم نكن اهل
فاعتزوا باناسم مسلمون تاركون
للقلة مدونكم او اعتزوا
باناسم مسلمون بما نطق به
الكاتب ونطقت عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل الغيب في ايراد الابل ان من المسامحة بما
وتدعيه ما وفى القاموس الغيب في الزيادة ان تكون كل ابيوع ومن الحنى ما تأخذ
يوما وتدعيه يوما والحسد يشيل على كراهية الاستئصال بالترجيل في كل يوم لانه نوع من
الترقة وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عن ابي داود قال ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يمتا من كثير من الارقاء وفي قوله الترجيل الايام نوع من البسادة
وقد ثبت عن ابي داود وابن ماجة من حديث ابي امامة قال ذكر اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما عنده الذي يافق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ألا
تسمعون ألا تسمعون ان البسادة من الايمان ان البسادة من الايمان قال ابو داود في
سننه ان البسادة التخل وفي النهاية قيل اذا التزى جلده بعظمه من الهزال والبلل
انتهى والارقاء الاستسكان من الزينة وان لا ينهى نفسه وأصله من الرقة وهو ان
ترد الابل الماص كل يوم فاذا وردت في ما لم ترد في حلقها قاله الخطابي في المعالم
وحديث ابي امامة في اسناده محمد بن اسحق ولم يصح بالحديث بل عن ربيعة قال
مشهور ورواه ابو عمر القرطبي انه استألف في اسناده هذا الحديث اختلافا لا فائدة له
الاستصحاب ولا ينع من جهة الاستسكان (وعن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصرفه من يحسن البهاوي يترجل كل يوم رواه الدارقطني
الحديث رجال اسناده كاهم رجال الحديث وأخرج عبد الله بن مالك في المعجم والسنن الحديث
عن ابي قتادة قال قلت لارسول الله انى حجة أقارب لها قال نعم أو كرهه اذ كان أبي قتادة
ربما ذهبت في اليوم من قين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أكرموا كرهه أو على هذا
فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن التزجل الاغبالان الواقع من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو مجرد الاذن بالترجيل والاكرام وفعل أبي قتادة ليس بجدة والزاجب
جل مطلق الامر بالترجيل والاكرام على المقيد لكن الاذن بالترجيل كل يوم من سماع
في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف بخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي
عن التزجيل الاغيا فان لم يمكن الجمع وجب الترجيح وقد تقدم ذكر حديث اكرام
الشعر وقد تقدم أيضا تفسيها بالجملة والترجيل

باب ما جاء في كراهية التزعم والرخسة في حلق الرأس

(عن) نافع عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السرع وتزجل النساء
ما التزعم قال ان يحلق بعض رأس النبي ويترك بعض متين عليه (و) أخرجه أيضا ابو
داود والنسائي وابن ماجة وكر أبو داود في سننه بعد ذكره ثبت في التزعم يترك بعض متين عليه
تفسير آخر فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتى من السرع وهو ان يحلق النبي
ويترك له ذؤابة وهذا لا يتم لانه قد أخرج أبو داود عنه من حديث أنس بن مالك قال
كانت لي ذؤابة فتقلت لى اى لأبصرها كأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتى
ويأخذ بها وفسر التزعم في القاموس يحلق رأس النبي ويترك مواضع منه متفرقة غير

وتظاهرت به الأدلة من اتساع
السنة وترك الابتداء وأخذ
التوحيد ورفض الانبساط وقيل
فيما يحكمه السميلى ان هرقل
وضع هذا الكتاب المبارك القديم
في قصة من ذهب تعظيما له وانهم
لم يزلوا يوارثونه كابرا عن كابر
في اعز مكان وما أحسنه بذلك
واجدها هناك وحكى ان ملأ
الشرخ في دولة الملك المنصور
قلادون الصالحى أخرج السيد
الدين فسلج مسند وقامه فاجدا
بالذهب واستخرج منه مقالة من
ذهب فخرج منها كتابا زلات
أ كثر روفه فنسأل هذا كتاب
نبيكم الى سيدى قصير ما زلتنا
توارثه الى الآن وأوصانا
آباؤنا انه مادام هذا الكتاب
عندنا لا يزال الملك فينا فنعنى
بمنظرة في الحديث ثم يبيح
الاسلام فقول يارب أنت
السلام وأنا الاسلام فقول
أنك على خير بك اليوم أخذوك
اعلى أخرجه أجدوا الطيرانى
في الاوسط عن أبي هريرة قال
الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام
دينا فان يقبل منه وهو في
الآخر من انما هم من الاسلام
لغة الانقياد والمراد به هنا
ما فسر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في حديث جبريل
عليه السلام وهو أن تشهد أن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول
الله وتقيم الصلاة وترى الزكاة
وتصوم رمضان وتحتج البيت
الحديث أخرجه مسلم والاسلام

محمودة تشييم بقرع السحاب بعد ان ذكر ان القزع قطع من السحاب الواحد قديم
وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي نُسب به نافع وعبيد الله هو
الاصح قال والقزع حلق بعض الرأس مطلقا ومنهم من قال هو حلق مواضع متفرقة
منه والصحيح الاول لانه تفسير الراوى وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به وفي
الختارى في تفسير القزع قال فاشار لسعيد الله الى ناصيته وجازى رأسه وقال اذا حلق
رأس الصبي تركه هنا شعر وهما شعر قال عبيد الله أما القصة والقفا للقال فلابأس
بهم اكل حقه من الشعر قصة سوا كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد به هنا شعر
الناصية يعنى ان حلق القصة وشعر القفا خاصة لابأس به وقال النووي المذهب
كراهية مطلقا كما ساقى وأخرج ابوداود من حديث أنس قال كان لى ذؤابة فقال
أبى لا تأخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يذهبها ويأخذها وأخرج
النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فوضع يده على ذؤابته وسكت عليه ودعا له ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين
قال قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زياد بن ثابت لمع
الغلمان له ذؤابة وان يمكن الجمع بان الذؤابة الباطن اتخذها ما يقر من الشعر فيرسى
ويجمع ماء داءها بالزهر وغيره والتي تمنع أن يعلق الرأس كله ويترك باقي وسطه فيقتل
ذؤابة وقد سرح الخطباء بان هذا مما يدخل في معنى القزع انتهى من القزع والحديث
يدل على المنع من القزع قال النووي وأجمع العلماء على كراهة القزع كراهة تقزير وكراهة
حالات في الجارية والغلام مطلقا وقال بعض أصحابه لابأس به الغلام ومذهبنا كراهية
مطابقة للرسول والمراد به عموم الحديث قال العلماء والحكمة في كراهة انه يشوه الخلق
وقيل لانه زى أهل الشر وقيل لانه زى اليهود وقد جاء هذا مفسرا في رواية لابي داود
انتهى والفظه في سنن أبي داود ان الجاحج بن حسان قال دخلنا على أنس بن مالك فحدثنا
أخى المغيرة قالت وأنت مثنى غلام ولت قرنان أو قدس ان فسخ رأسك وبرتلك عليك
وقال احلقوا هذين أو قدسوهما فان هذا زى اليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوا
كله او ذروا كله رواه أحمد وابوداود والنسائي باسناد صحيح قال المنذرى وأخرجه مسلم
بالاسناد الذى أخرجه ابوداود ولم يذكر فظفه وذكر أبو موسى عود الله مشق في تعليقه ان
مسما أخرجه هذا اللفظ والحديث يدل على المنع من حلق بعض الرأس وترك بعضه
وقد سبق الكلام عليه في الذى قبله وهو مؤيد لتفسير القزع بما فسر به ابن عمر في الحديث
السابق وفيه دليل على جواز حلق الرأس جميعه قال الغزالي لابأس به ان أراد التنظيف
وفيه رد على من كرهه لما رواه الدارقطني في الاثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال لا توضع النواصي الا في حج أو عمرة وأقول عارضا يبيع لو وجدك محلقا فغمرت

وهو الذي سأله خليل الرحمن له
 كما سأل عنه ربنا عز وجل حيث
 قال سائل اولاه ان يديهم عليه
 من الاسلام ما اولاه فقال ربنا
 واجعلنا مسلمين لك طلب ذلك له
 ولا يعيل ثم طلبه له من ذرية
 من أي قبيل فقال ومن ذرية
 أمة مساة لك وأي نعمه أعظم
 من الاسلام وبه وصي ابراهيم
 بنيه ويعتوب فقال يا بني ان الله
 اصطفى اكرم الدين فلا تقوت الا
 وانتم مسلمون وأي نعمه أعظم
 منه وهو ملة ابي الانبياء عليه
 السلام وبه سمي الله هذه الامة
 قبل وجودها في التوراة
 والانجيل قال سليمان في قوله
 تعالى هو سماءكم المسلمين من قبل
 أي في التوراة والانجيل وأي نعمه
 أعظم منه وقد سأل أهل الايمان
 من قوم موسى حيث قالوا ربنا
 افرغ علينا صبرا وثوقنا مسلمين
 ثم سأل ذلك رسولنا الامين كان
 الدعاء الجامع لمع البشرية الدنيا
 والآخرة اللهم ثوقنا مسلمين
 والحقنا بالصالحين وهذا الدعاء
 الطويل أخرجه أحمد والبخاري في
 الادب والنسائي والحاكم وصحبه
 عن رفاع بن رافع الزرق وسأله
 من الانبياء يوسف الصديق حين
 سأل من ربه ان يثبته بغير فرق
 فتسأل توفى مسلما وانتم في
 بالصالحين وأي نعمه أكرم منه
 وقد سأل الله الذين يقال تعالى
 ان الذين عند الله الاسلام وأي
 هبة انصرف من هبة الاسلام

الذي فيه عينة بالشيخ والشيخ
 الخلق بالوصي أما بالقرآن فليس به بأس
 عبد الله بن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أقام فقال لا تذكروا علي أخي بعد اليوم ادعوا لي أخي
 ادعوا لي الخلاق قال في ما الخلاق فقال رؤسنا ارواه
 اسناده حسن وقد سكت عنه أبو داود والتدري لذلك رجال اسناده عند أبي داود وثقات
 واما عند فضيحة فيه فقال وا شيدت قات قوله كائنا أفرخ جمع فرخ وهو صغير ولد الطير
 ووجه التشبيه أن شهرهم يشبه زغب الطير وهو أول ما يطاع من ريشه والحديث يدل على
 أن الكبير من أقارب الاطفال يتولى أمرهم في نظر في مصالحهم وهو يدل على الترخيص
 في خلق جميع الراس ولكن في حق الرجال وأما النساء فقد أخرج النسائي من حديث
 علي رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلق المرأة رأسها
 ويدل على الترخيص للرجال أيضا الحديث الذي قبل هذا الله أمر به الله كما أوثره كما
 (باب الاكمال والادهان والتطبيب)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من العمل فليوتر من فعل ففعل
 أحسن ومن لا فلاح له رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه هذا ما روي من حديث طويل
 واثقه من العمل فليوتر من فعل ففعل أحسن ومن لا فلاح له ومن استبهى فليوتر من
 فعل ففعل أحسن ومن لا فلاح له ومن كل ذناب فليأتها وما لا بد لها فليأتها فليأتها من
 فعل ففعل أحسن ومن لا فلاح له ومن أن الغناط فليأتها فليأتها فليأتها فليأتها فليأتها
 من رمل قلبه قد بره فأن الشيطان يلعب بقلبه فليأتها فليأتها فليأتها فليأتها فليأتها
 خرج في اسناد ما يوثق به الجبر الى المعصية الرازي عن أبي هريرة قال أبو زرعة الرازي
 لا أعرفه وقيل انه يحيى قال الحافظ ولا يصح والرازي عنه حسين الطبراني وهو مجهول
 وقال أبو زرعة شيخنا وذكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل
 وقد أخرج الحديث ابن حبان والحاكم والميهقي وهو يدل على مشروعية الأيات في
 العمل ونظيره عدم الاقتصار على الثلاثة لأن بيده الأيتام ما يأتي من فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ابن رسلان في كيفية الترتيب في الأفعال وسهوات أحدهما ان يضع
 في كل عين ثلاث مرات وهذا هو الأصح للحديث ابن عباس الآتي والثاني يضع في اليمنى
 ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع ثلث مرات في كل عين
 أربع مرات (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فليأتها فليأتها فليأتها
 كل ليلة ثلاثة في هذه الثلاثة في هذا واحد ابن ماجه والترمذي وأحمد وثقة كان يحد
 بالثلاثة كل ليلة قبل أن ينام وكان ينام في كل عين ثلاثة أفعال الحديث حديث
 الترمذي وقال أبو داود من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم

ما قوله واما عند فضيحة فيه هذا بالاصل الذي يابى بنا وأبو داود بالاعد

يتبع غير الاسلام دينه فليقبل
منه وأي عطية اسئ منه وهو
الذي رضيه الله تعالى ابريه فقال
ورضيت لكم الاسلام دينا وأي
منته أجل منه وبه كل من في
السموات والارض متصفون
افترى دين الله بفنونه وله اسلم
من في السموات والارض طوعا
وكرها والله عز وجل يقول قال ابن
عباس من في السموات والارض
ومن في الارض من ولد علي
الاسلام وأي حلة انظر من حلة
الاسلام اذا لبسها الله تعالى
من هداة وهي حلة خلد علي وينا
وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان
ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن
كان حنيفا مسلما وما كان من
المشركين وأي حياء اسئ من
حياء الله بالاسلام وقد أمر تعالى
خير خلقه وورثه عليهم الصلاة
والسلام أن يقول وأنا أول
المسلمين ووجهها من اذكار اشرف
طاعات المؤمنين بل جعلها في
منه اشرف اشرف العبادات يكررها
القائل في اليوم خمس مرات
وكيف لا يكون الاسلام عظيم
الاعطاي واسنها وبه النجاة عند
من أهوال يوم القيامة وعفاة
وبالاسلام قبيض الوجوه حين
تسود وجوه من اعرض عن
هداه وبالاسلام يشرب من حوض
سعد ولد عدنان حين يذاد عنه
أهل العصيان وبالاسلام يجوز
على الصير طوائفها فقت الاشياء
منه الى الميزان وبالاسلام

بالاكتمال فيجاء بالبصر ويثبت الشعر ثم ذكر انما كانت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكحلة
الح وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور
عن عكرمة عن ابن عباس قال وفي الباب عن جابر بن عمر والحديث يدل على استحباب
أن يكون الاكتمال في كل عين ثلاثة أميال وأن يكون بالاعتدال هو بالسكسر بجر السكسر
معه وف أن يكون في كل ليله وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
من خبار ثيابكم وكشفوا فيها ما وناكم وان خيرا كمالكم الاكتمال بالبصر ويثبت الشعر
وأخرجه الترمذي وابن ماجه تصيرا وايس فيه ذكر السكسر وفي رواية الطبراني فانه
مستندة للشعر مذهبة لالتقى مصفاة البصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم حبب الي من الدنيا النساء والطيب وجمعت ثمره عيني في الصلاة وراه انساني)
وأخرجه ايضا أحمد وابن أبي شيبة والحاكم من حديثه وفي اسناده في سنن النسائي سيار
ابن حاتم وسلام بن سكين ومن طريق سيار زواة أخذ في الزهد والحاكم في المستدرک
ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن سعد والبرز وأبو يعلى وابن عدي
في الكمال وأعله به والعقيلي في الصحفاء كذلك وقال الدارقطني في عله ورواه أبو المنذر
سلام بن أبي الصم بوجهه بن سليمان ورواه عن ثابت عن أنس وشاذ بن جناد بن زيد
عن ثابت بن مسالا وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصري والمرسل أشبهه بالصواب
وقد رواه عبد الله بن أحمد في زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف بن عطية عن ثابت
موصولا أيضا يوسف ضعيف وله طريق أخرى مهولة عند الطبراني في الأوسط عن
محمد بن عبد الله الخفري عن يحيى بن عثمان الخري عن الهبل بن زياد عن الوري عن
اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس مثله قال الحافظ في التلخيص ان اسناده حسن
وقال في تحريج الكشاف والتلخيص ليس في شيء من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع
حبب الي من دنياكم النساء الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على ان الامام أبا بكر
ابن فور لم شرحه في حقه من دنيا بآتيه او كذلك ورد في الفزالي في الاحياء واشهر على
الاسنة انتهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لان الصلاة اقامت من حب
الدنيا وقد وجه ذلك السعد في حاشية الكشاف فقال وقرة عني مبني أقصده بالاعراض
من حب الدنيا وما يحب فيها وايس عطفنا على الطيب كما سبق الى الفهم لانها ليست من
حب الدنيا وجه ذلك بعضهم بان من يحب في قال وقد جات كذلك في قوله تعالى ماذا
خذوا من الارض أي في الارض ورد صاحب الثرات بانه قد حبب اليه أكثر من ذلك
نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى ومن قال الحافظ قال شيخ الاسلام
زين الدين العراقي في ما يله وسرح بان لفظ ثلاث ليس في شيء من كتب الحديث وانما
مستندة لمعنى وكذلك قال الزركشي وغيره وقال الاماميني لاعلمها ثابتة من طريق

نحو المسلم من الجرم وامتاز من
زجر عن النار وأدخل الجنة
فقد فاز بالاسلام ثبت الله
عليه في الجواب على ملائكة
ربه حين يسألونه وهو تحت التراب
فيقول الله ربني والاسلام ديني
ومحمد نبي الحديث أخرجه ابن
ابي عاصم في السنة وابن مردويه
والبيهقي عن جابر رضي الله عنه
وللمسلمين انزل روح القدس
لهدي وبشرى كما قال تعالى قل نزل
روح القدس من ربك بالحق ليثبت
الذين آمنوا وهدي وبشرى
للمسلمين ولاجل الاسلام جعل
الله لمبادته من النعم ما لا يحصى
ما فيه اقام الله تعالى
جعل لكم من يؤدكم سبلنا
آخر الآيتين الى قوله كذلك يتم
نعمته عليكم اهلكم اسلمون ولم
اشمكت هاتان الآيتان على تعداد
نعم لا يفي بالنعم بعظم السان بل
لو تكلم عليها على انفرادها ما
لاحتل بحملها يستغرق عدة
او فوات وأزمان فالحمد لله الذي
من عايشنا بالاسلام وهذا ناله
بفضله والانهام وما كنا لنهدي
لو ان الله نادانا الله كلمة صادقة
يتوالها المسلمون في دار السلام
وانما طالت نعمها بعظمه الناظر
والافليس يتطاول فان التعريف
بجندار نعمة الاسلام يقتصر الى
مؤلف جليل لاني رأيت غالب
أهل الاسلام لا يعرفون نعمته
ولا يشكرون منته بل لا يحضر
يألأ أكثرهم نعمة الاسلام انما
نظروهم عظام الدنيا ومقتاعها

صحيحة والحديث يدل على ان الطيب والنساء محببان الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وقد ورد ما يدل على ان الطيب محبوب الى الله تعالى فانخرج الترمذي عن ابن المسيب
انه كان يقول ان الله تعالى يحب الطيب فيحب النظافة كريم يحب السكرم
جواد يحب الجود فنظروا اؤفنتكم ولا تشبهوا باليهود قال يعني الراوى عن ابن المسيب
فذكرت ذلك لهماجر بن مسمار فقال حسدتيه عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مثله قال الترمذي وهذا حديث غريب والدين الياس يضعف ويثقال
ابن الياس (وعن نافع قال كان ابن عمر يستحضر بالاقوة غير مطرقة بكافور يطرحه مع
الاقوة يقول هكذا كان يستحضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الله تعالى وسلم
الاقوة العود الذي يتخبر به) قوله يستحضر الاستحجار هنا التجز وهو استعجال من الجمرة
وهي التي توضع فيها النار قوله الاقوة بنوع الهرة وضعتها وبنم الادم وتشديد الواو
وقصها العود الذي يتخبر به كما قال المصنف وسكى الازهري كسر الادم قوله غير مطرقة
أى غير مخلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التجز
بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المندوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فلا يردده فانه خائب
المحل طيب الرائحة رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) لم يخرجه مسلم بهذا الاقتضاب
بل نقله من عرض عليه رويحان فلا يردده وهكذا أخرجه الترمذي بل نقله اذا عطى أحدكم
الريحان فلا يردده فانه يخرج من الجنة وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق
حنان قال ولا يعرف لحنان غير هذا الحديث انتهى وهو أيضا من سبل الله رواه حنان
عن أبي عثمان النهدي وأبو عثمان وان أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
لم يره ولم يسمع منه وحديث الباب صحيح ابن حبان وقد أخرجه الترمذي عن حماد بن
عبد الله قال كان أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عن
البراء بن عازب ماعرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب فقل فرده قال لما نظرت في الفتح
وسمعه حسن وعن ابن عباس هذا الحديث بل نقله من عرض عليه طيب فابى حب منعه
وقد يوب الخسارى لهذا فقال باب من لم يرد الطيب وأورد فيه بل نقله كان لا يرد الطيب
والحديث يدل على ان رد الطيب خلاف السنة وهذا انتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ثم أعقب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثا في مواعيد الرذالة باعتبار انه خفيف لا يثقل
أمله وباعتبار عروضة طيب لا يثاذي به من يعرض عليه فلم ينسأ على الرذقان كل ما
كان به من الله سنة شعيب ال كل قلبه ملاو ب كل نفس قوله المحل قال المصنف هو يشع
المعين ويعنى به المحل (وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو
أطيب طيب لهم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وعن محمد بن علي قال سألت عائشة

ونجاهها ورياستها هي الانعام

ولقد جهل الحقيقة وتكذب

عن الصراط المستقيم من

الطريقة ذكر ذلك السيد

السلامة محمد بن اسماعيل الامير

المعاني رحمه الله قال أبو سفيان

قال قال هرقل (ما قال) أي الذي

قاله في السؤال والجواب أوفى

الصفة التي ذكرها ابن الساطور

بهد والضمائر كلها تعود على

هرقل (وفرغ من قراءة الكتاب)

النبي وما مر به من كثر

هذه الصنعة) بالاحسان والثناء

المتممة وتبين أي اللفظ كما في مسلم

وهو اختلاط الاصوات في

الخطبة زاد في بابها هذا أدري

ما قالوا (وارتفعت الاصوات)

بذلك (وأخرجنا) بضم الهيمزة

وكسر الراء (فثبت الاصحاب)

وعند المؤنف في الجهاد حين

ماتوا بهم والله (القد أهدى) بفتح

أوله مقصودا وكسر ثانيا أي

علمه وكبر (أهدى ابن أبي كبشة)

يسكون الميم أي شأنه وكشبه بفتح

الكاف وسكون الموحدة قال

ابن جني اسم هرقل ليس مؤنثا

الذكر لأن مؤنث الذكرش

من غير أنظر من يد النبي صلى الله

عليه وآله وسلم لأنها كنية أبيه من

الرضاغة الحرة بن عبد العزى

فيما قاله ابن ما كولا وغيره وعلم

ابن بكير أنه سلم وكانت له بنت

تسمى كبشة فبكتي بها أو هو

والاحتمال هي ضمة أو ذلك نسبة

إلى جسد أبيه وهيب لأن أمه

آمنة بنت وهب وأم جسد وهيب

رضي الله عنها. كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتطبيب قالت نعم بكارة الطبيب
المسك والعنبر ورواه النسائي والبخاري في تاريخه) وأخرجه الترمذي أيضا من حديث
عائشة بنت أبي بكر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطبيب بكارة الطبيب المسك
والعنبر ويقول أطيب أطيب المسك وحديث الباب في أسناده أبو عبيدة بن أبي السفر
وفي نسخة قال واسمه أحمد بن عبد الله وقوله بكارة الطبيب بكارة بالكسر المعجمة
ما يصلح للرجال قاله في النهاية والمراد الطبيب الذي لا لون له لأن طبيب الرجال مظهر ريحه
وخفي لونه وقوله المسك والعنبر يدل من ذكره الطبيب والحديث الأول يدل على أن
المسك خفي الرائحة وأحسنه وهو كذلك وفي التصريح بأنه أطيب أطيب ترغيب في
التطبيب به وإشارته على ما أنوع الطبيب (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال إن طبيب الرجال مظهر ريحه وخفي لونه وطبيب النساء مظهر لونه وخفي ريحه
رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن) وقال الترمذي بعد أن ذكر الحديث طريقا
أخرى عن البخاري عن أبي أنسرة عن الطفاوي عن أبي هريرة إلا أن الطفاوي لا يعرفه
إلا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصين
بالفظة أن طبيب الرجال مظهر ريحه وخفي لونه وخفي طبيب النساء مظهر لونه وخفي
ريحه وقال هذا حديث حسن غريب وفي رجال أسناده عند النسائي مجهول غير أنه في
أسناده آخر بأنه الطفاوي وهو أيضا مجهول كما سبق والحديث يدل على أنه ينبغي للرجال
أن يتطيبوا به ريح ولا يظهروا لونه كالسك والعنبر والعطر والعود وأنه يذكر لهم
التطبيب به لونه كالزباد والعنبر والمحموم وأن النساء بالعكس من ذلك وقد ورد تسمية المرأة
التي تفر بالجاس والهاطيل له ريح زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي
من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل عين زانية والمرأة إذا
استعطرت فثرت بالجلس فهي كذا وكذا يعني زانية قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة

* (باب الاطلاء بالنورة) *

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فطالها بالنورة
وسأله جسد أهل رواه ابن ماجه) الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألّفه في
الجامع بعد أن ذكر حديث الباب هذا اسناد جيد وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق
أخرى عن أم سلمة وقوله عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من الأسانيد جيد قاله الأسدي وطى وقد أخرجه اندراطي في مساوي
الاختلاف من طريقين عن أم سلمة وثوبان وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق
ثوبان بالنظر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور وأخرجه
ابن عساكر في تاريخه من طريقه أيضا وأخرج أيضا من طريق وائل بن الأصبغ أنه صلى
الله عليه وآله وسلم طلى يوم فتح خيبر وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال كان

عن أبي سفيان (صاحب الألبان)

وهي بيت المقدس أي أمرها

(وهو قل) أي صاحب هرقل

وأطلق عليه الصفة أماهني

البيع وأماهني الصداقة فوقع

استناده إلى صاحب في الجواز

بالنية لا مريية الألبان وفي الحقيقة

بالنسبة إلى هرقل (استناده)

وهي رواية المسحلي والجوزي

وعند القاسبي استناده قال

النوري وهو الأشهر وعند

المكتبة يعني مقتضى انضم أوله مريية

المعقول من الله تعالى ولا يذو

والأصل على عن الجوزي مستنفا

بالنكتة وليس جازي مستنفا أي

مستند ما الاستنفا والالتفات

لفظ أجمعين وهو مستنفا دين

النصارى وقيل عربي وهو

الطويل في النكتة (على نصاري

الاشنام) لكونه عالم بينهم وبينهم

أو هو قديم شريفهم وهو دون

الفرانجي أو هو قديم القسيس

ودون المطران أو المثلث المثلث

في مشيئة الجميع اساقفة واساقفة

(يحدث أن هرقل حين قدم ألبان)

عند غلبته جئوه على جند قارس

وأخبرهم في سنة عمره مسلي

الله عليه وآله وسلم الحديثي وذكر

الزمذني وغيره القديسة وفاة

في نفسه قوله تعالى ويومئذ

يفرح المؤمنون بنصر الله وفي

أول الحديث في الجاهلية

الموافاة الإشارة إلى ذلك (أصبح

خفيت النفس) أي رديهم أغير

طبعهم أصل له من الهم وهو

يألف من غلة الإنسان روحه

عن عاقبة بن قاص عن عمر بن الخطاب ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لا يخرج به سوى مالك فإنه لا يخرج به في الموطأ وهم ابن دحية فقال أنه نفسه وأهل الوهم اتفق له بإسار أي الشيخين والنساق في رده من حديث مالك وما وقع في الشهاب بالنظر الأعمال بالنيات يجزم الأعمال وحذفنا فنقل النوري عن أبي موسى المديني الأصم فإنه لا يصح له إسناد أو أنه النوري قال الحافظ وهو وهم فقد رواه كذلك الحافظ في الأربعين له من طريق مالك وكذا أخرجه ابن حبان من وجه آخر في مواضع تسعة من صحيحه منها في الحادى عشر من الثالث والرابع والعشرين منه والسادس والستين منه ذكر في هذه المواضع بخلافه وكذا رواه البيهقي في المعرفة وفي البخاري الأعمال بالنية بخلافه إنما أراد النية قال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب رواه عن يحيى بن حماد نحو مائتين وخمسين أساناً وقال أبو سعيد الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري كُتبت هذا الحديث عن سبع مائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قال الحافظ تتبعته من الكتب والأخبار حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف نسخة فما استعذت أن أذكر له سبعين طريقاً ثم رأيت في المستخرج لابن مسعود طرق فضمتها إلى ما عندي فزادت على ثلثمائة وقال البزار والطائفي وأبو علي بن السكن ويحيى بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم أنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا عن عمر بن الخطاب ورواه ابن عساکر من طريق أنس وقال ضرب حديثاً وذكر ابن مسعود في صحيحه أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من عشرين بن نفسه قال الحافظ وقد عرفت أن شيخنا أبو الفضل بن الساجي في النكت التي جمعها على بن المسلاح وأظهر أنهم ما في مطلق النبي إلا هذا الحديث وهذا الحديث فانتهت قواعد الإسلام حتى قيل أنه ثلث العلم ووجهه أن كتب العبد بتابعه وجوارحه وأسانه على التائب أربحها لأنه يكون عبادة بغيره دون الآخرين قولنا إنما الإلهام هذا الترتيب ينبغي أن يصح من جهة بين الأولى والثانية من صبيح المصير واستناده هل تيسر بالمعروف أو بالجهل أو بالرفع أو بالعرف وبالمعية سنة أم بالجواز ومذهب المشيئين أنهم اتبعوا بالمعروف وضعوا به تيسراً قال الحافظ في شيخنا شيخ الإسلام من جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا البشير كالأندلسي وعلي العكس من ذلك أهل العربية وموضع البحث عن بقية الجاهات إنما الأصول وعلم الجاهات فليرجع إليهما الجهة الثانية الأعمال لأنه جمع محلي بالإلام المقيد للاستغراق وهو مستلزم للتصريح لأن معناه كل محلي بنية فلا عمل إلا بنية وهذا الترتيب من مقتضى المعروف في الأصول وهو ما احتج أحسن تقديران لاستقامة الكلام ولا عموم لعند المحققين فلا بد من دليل في تعيين أحدهما وقد اختلف المنتهات في تقديرهما فنحن جعل النية شرطاً قدر صحة الأعمال ومن لم يشترط قدر كمال الأعمال قال ابن دقيق العيد قد روي الأول بأن النية أكثر لزوماً للنية فالعمل عليها أولى لأن ما كان الزم للشيء كان أقرب إلى خلقه

الجسد على الروح وقراءة
أبوي ذروا وقتوا لأصلي وابن
عساكر أصير بومعبد الله
وتستعمل في كسل النفس وفي
العصر لا يقول أحدكم خبث
نفسى كراهه اللفظ والمراد
بالناب المسارون وأما في حق
هرقل فغير منع وصرح في
رواية ابن أبي عمير بقوله له الله
أصعبت مهموما فقال له بعض
بطارقته (يقع الموحدة جمع
بطارق بكسر هاء أى قواده
وشواص دولته وأهل الرأى
والشورى منهم) قد استمكننا
هذه (ك) أى ستمك وحالتك
لكونك بالشفقة لسائر الأنام
(قال ابن الناطور) ولا يصح عساكر
المنائل وبالجملة العجوة (وكان
هرقل) عالما وكان (حزام) أى
كاهنا (ينظر في النجوم) خبر فان
استعان أن قلنا أنه ينظر في
الأميرين أو هو تفسير لحزام
الأكهانة أو خذارة من ألقاب
السياسين ونارة من أحكام
النجوم وكان كل من الأميرين
في المعادسة شانه إذا دعا إلى
أن تظهر الله الإسلام فأنكرت
شوكته وأكر الشريعة الإعتاد
عليهم وصعدان هرقل علم ذلك
بجفتى حساب النجمين الزائمين
بان المولد النبوى كان يقسم أن
أله أبو بين يبرج العتوب وهما
يقترنان في كل عشر من سنة مرة
الى أن تستوفي الثلاثة بوجهه فى
سنتين سنة وكان ابتدأ العشر من

بالبال اه قال الحافظ وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد واستلزامه وإني الواسع
ومن ثم خالفت الخليفة في اشتراطها للوضوء وقد نسب القول بشرعية النية الملهدى
عليه السلام في الجهر الى على عليه السلام وسائر العترة والشافعى ومالك والليث وريضة
وأحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه يقولون بالنية الباطنة لا الخارجية ويعتدل أن تكون لا باطنية
بعضى أنهم أقروا بالعمل فكانت اسباب في إيجاده قال النووي والنية التقصير وهو عزية
القلب ونهضه الكرماني بأن عزية القلب قدرنا على أصل التصديق وقال البيضاوى
النية عبارة عن نيات القلب فهو ما يراه موافقا لغيره من باب نفع أو دفع نفعه رسالا
أوما لا والله شرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا بتعاضد الله وأما نية الحكمه
والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليصح لاطبقته على ما بعده وتقسيمه أسوال
المهاجر فانه تفصيل لما أجل والجارو الجرو منه فى حد ذاته هو ذلك المقدر على الكمال
أو العدة أو المصو أو الاستتار قال الطائى كلام الشارع محمول على بيان الشرع لأن
الخطا بين ذلك هم أهل اللسان فكانهم خوطبوا بما ليس لهم به علم الا أن قبل الشارع
فيه عين الحمل على ما يقيد الحكم الشرعى قبله وإنما لا يصرح ما نوى فيه فتشبه لا تتراط
النية والاختلاف في الأعمال قاله القرطبي فيكون على هذا جله مؤكدة لآية فيها أو قال
غيره بل يقيد بنسب ما فادنا الأولى لأن الأولى نيت على أن العمل يقع بالنية ويسايرها
فيتقرب إلى حكم على ذلك والثانية أفادت أن العمل لا يتصل به إلا ما نواه قال ابن دقيق
العميد والجملة الثانية أن من نوى شيئا يحصل له وكل ما لم ينو لم يحصل فليدخل في ذلك ما لا
يخصر من المسائل قال ومن ههنا عظموا هذا الحديث إلى آخر كلامه ويدل على صحة
كلامه أحاديث كثيرة الواردة بثبوت الإجماع نوى خبر ولم يعمل به تحدى بل آناه الله إلا
وعلم فهو يعمل بفعله في ماله وينفق في حقه ويرى آناه الله عالما بنية ماله ويقول
لو كان في مثل هذا علمت فيه مثل العمل الذى يعمل بهما في الإجماع وقال الحافظ والمراد
أنه يحصل إذا عمله بشر أهله أو ال دون عمله ما به قد شرع عليه عدم عمله والمراد به عدم
المسؤول إذ لم يقع النية لاختصاصه ولا عموما أما إذا لم ينو شيئا فخصه وصلا كان كانت هناك
نية شمله فهذا مما يختلف فيه انظار العلماء ويخرج عليه من المسائل لا يتبعى قوله
فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله هجرة التمسك إلى الشيء لا التمسك إليه عن غيره وفى
الشرع ترك ما نوى الله عنه وقد وقعت في الإجماع على وجوب الهجرة إلى المشقة والهجرة
إلى المدينة وهجرة القبائل وهجرة من أسلم من أهل مكة وهجرة من كان مقيما بأرض الكفر
والهجرة إلى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن وأخرج أبو داود من حديث عبد الله
ابن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يكون هجرة بعد هجرة فزار
أعمال الأرض الزاهمة هاجر إبراهيم وبيتى في الأرض شرا أراه الله وأبنا أسجد
المسند قوله فغيرته إلى الله ورسوله وقع الاختلاف بين الشرط والجواز وتعايرهما لا يمتد به

المذكور وعنده تمام العشرين
الثانية هي جبريل علمه
السلام بالوحى وعنده تمام
الثالثة فتح خبير وعمرة القضية
التي جرت فتحه وظهور
الاسلام وفي ذلك الايام رأى
هرقل ما رأى وايس المراد بذكر
هذا القصة قول النجاشي بل
المراد بالاشارة به عليه الصلاة
والسلام على لسان كل فريق
من النسي وجنى بحق ومبطل
وهذا من ابداع ما يشير اليه عالم
أو يحتاج اليه متبحر وقد قيل ان
الحزاء هو الذي ينظر في الاعضاء
وفي خبث لان الوجه فيهم على
صاحبها بطريق التراسه وهذا
ان ثبت فلا يلزم منه حصره في
ذلك بل لا يثبت بالسياق في حق
هرقل مادة دم والجله السابغة
من قوله قال ابن المناطور اعراض
بين سؤال بعض البطارقة
وجواب هرقل اياهم الى قوله
(فقال) هرقل (اهم) أي بعض
بطارقه (حين سألوه الى رأيت
المسألة حين نظرت في النجوم
ملك الخنسان) بفتح الميم وكسر
اللام ولغير الكشمية في ملك بالضم
ثم الاسكان (قد ظهر) أي غالب
يعني له نظره في حكم النجوم
على أن ملك الخنسان قد غاب
وهو كما قال لان في ذلك الايام كان
استداء ظهوه صلى الله عليه
وآله وسلم اذ صالح الكفار
بالهداية وأنزل الله تعالى سورة
الفتح ومقامه الظهور وظهور

والا لم يكن كلامه شديدا وأجيب بان التقدير بان كانت هجرته الى الله ورسله وقصدا
فهجرته الى الله ورسله كاشرا فلا تضاد وقيل يجوز الاتضاد في الشرط والجزاء
والمبتدأ والخبر قصدا أو التحريم كانت أنت أي العظيم أو الحقير ومنه قول أبي
النجهم وشعري شعري أي العظيم وقيل انظر محذوف في الجمله الاولى منهما أي فهجرته الى
الله ورسله محذوفه أو مذاب علمه أو هجرته الى ما جاز اليه مذمومة أو قبيحة أو غير مقبولة
قوله دينا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهي فعلى من الدنواى القرب
سميت بذلك لاسيما للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف في حقيقة افتقيل ما على
الارض من الهوا والخلق وقيل كل الخلق من الجواهر والاعراض والاطلاق الدنيا
على بعضها كما في الحديث بجاز قوله أو امرأة يتزوجها النكاح المرأة بالذكر بعد ذكر
ما يبعها وغيره بالادغام هم او تعبه الذروي بان لفظ دينا ذكره وهي لان في الاثبات
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها انكره في سياق الشرط فتم وتكنة الادغام الزيادة
في التخييل لان الافتتان به الشد وحكى ابن بطلان عن ابن سراج ان السبب في تخصيص
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون الا الى العريية ويبرعون الكفارة في النسب فلما
جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناسكهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بانه يقتصر الى نقل أن هذا المهاجر كان مولودا وكانت
المرأة عريية ومنع ان يكون عادة العرب ذلك ومنع ايضا ان الاسلام ابطال الكفارة
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب في الحديث مهاجر أم قبس فذكرت المرأة
بعد ذلك كما يشاهد المسالك كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعدا من الصواب
وهذه مكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النسبة في أعمال الطاعات وان موقع من
الاعمال بدوهم غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك وفي الحديث فوائد بسوطة في
المعاولات لا يتسع لها المقام وهو على انه مراده حقيق بان يرد له مصنف مستقل

باب التسمية للوضوء

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة الا بوضوء ولا وضوء الا
لابد كرامة الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث سعيد
ابن زيد وأبي سعيد مشددا والجميع في أساسه هامد قال قريب وقال البخاري أحسن شيئا في
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعني حديث سعيد بن زيد وسئل ام يحيى بن رهاويه
أي حديث أشنع في التسمية فقد كره حديث أبي سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا
الترمذي في العمال والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن وسو
الخزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا
الوجه فقال يعقوب بن أبي سارة وادعى انه ما يشون وصححه لذلك فهوهم والصواب انه
النبي قاله الماذن قال البخاري لا يعرف له معاص من أبيه ولا لبيته من أبي هريرة وأبوه

(فإن يحسن من هذه الأمة) أي
 من أهل هذا العصر واطلاق
 الأمة على أهل العصر كلامهم
 فيه مجوز وفي رواية يونس بن
 يعقوب من هذه الأمم (قالوا)
 يجيبين لاستقامته إياهم (ليس
 يجيبن إلا اليهود) أجابوا بقصة
 اليهود لأن اليهود كانوا ينادونهم
 تحت الذلة مع النصارى بخلاف
 العرب (فلا يسمونك) من أهم
 أي لا يلقونك (شأنهم) واكتب
 إلى مدائن ملكك (بالهمز) وقد
 يترك (فيمتلأ من فيهم) من
 اليهود) وفي رواية أبو يذر
 والوقت والأصلي وابن عساكر
 فلهما أن باللام (فيمتلأهم) بالهمز
 وأصله بن فاشيعت القصة فصار
 ينام زبدت عليها الميم وفي رواية
 الأربعة فيمنعهم من معانها
 واحد وهم مبتدأ خبره (على
 أمرهم) مشورتهم التي كانوا
 فيها (أخي هرقل برجل) أي
 يناديهم أوقات أمرهم إذ في
 برجل لم يسم الرجل ولا من
 أرسل به (أرسله ملك غسان)
 بالسين المشددة والمثل هو
 الحرث بن أبي شمر صاحب بصري
 وعسان اسم ماء نزل عليه قوم
 من الأزد فسموا باليساء وما
 بالمشل (خبر عن خبر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال كاعند ابن أبي إسحق خرج
 بن أظهر نازحاً لم يرهم أنه نبي
 فقد اتبعه ناس وصدة قومه وسأله
 ناس فكانت بينهم ملاحسة في
 مواطن وتركتهم وهم على ذلك

ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربعاً خطأ وهذه عبارة عن منعه فأنه قليل الحديث
 جسد أولم ير وعنه سوى ولده فإذا كان يخطي مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة
 قال ابن الصلاح انقلاب أسنده على الحاكم فلا يخرج الثبوت بغيره لثبوت النورى وله
 طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة باللفظ ما نوضاً من لم يذكر اسم الله
 عليه وما صلى من لم يوضأ وفي أسنده محمود بن محمد الطنبري وأيس بالقوى وفي أسنده
 أيضاً أيوب بن التمار عن يحيى بن أبي كثير وقد روى يحيى بن معين عنه أنه لم يسمع من
 يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً غير هذا وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها البرية إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله
 فان حفظت ذلك نزلت لك مائة ألف حسنة حتى تحدث من ذلك الوضوء قال نضر بن
 أبي سالم عن إبراهيم بن محمد عنه وأسناده وأه فيه أيضاً من طريق الأعرابي عن أبي هريرة
 رفته إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ويغسل قبل أن
 يدخلها فتردهم هذه الزيادة عبد الله بن محمد بن هشام بن عروة وهو متروك وفي الباب عن أبي
 سعيد وسعيد بن زيد كذا ذكره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سيرة وأميرة عن أنس
 بن مالك عن أبي سعيد روى أحمد والدارقطني والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدى وابن
 السكن والبراز والدارقطني والحاكم والبيهقي باللفظ حديث الباب وزعم ابن عدى أن
 زيد بن الحباب تفرد به عن كثير بن زيد قال الدارقطني وأيس كذلك فقد روى الدارقطني من
 حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهري وكثير بن زيد قال ابن
 معين أيس بالقوى وقال أبو زرعة صدوق فيه لين وقال أبو حاتم صالح الحديث ليس
 بالقوى يكتب حديثه وكثير بن زيد روى عن ربع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد بن جهم
 قال أبو حاتم شيخ وقال البخاري منكر الحديث وقال أحمد ليس بال معروف وقال المروزي
 لم يصححه أحمد وقال ليس فيه شيء ثبت وقال البراز كل ما روى في هذا الباب فليس بشيء
 وذكره روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 في هذا الباب فيما ليس وقد قال أحمد بن حنبل أنه أحسن شيء في هذا الباب وقد قال أيضاً
 لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربع وقال
 أحمد في هذا حديث أبي سعيد أصح ما في الباب وأما حديث سعيد بن زيد فرواه
 الترمذي والبراز وأحمد وابن ماجه والدارقطني والعتيلي والحاكم وأعل بالاختلاف
 والارسال وفي أسنده أبو ثمال عن رباح بن شهولان قال حديث ليس بصحيح قاله أبو حاتم
 وأبو زرعة وقد أطلق الكلام على حديث سعيد بن زيد في التلخيص وأما حديث
 عائشة فرواه البراز أبو بكر بن أبي شيبة في أسنده وأبو ابن عدى وفي أسنده حارثة
 ابن محمد وهو ضعيف وأما حديث سهل بن سعد فرواه ابن ماجه والدارقطني وفيه
 عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف وتابعه أخوه أبو جهم وهو

وهذا بيان ما أجعل في حديث

الباب لأنه لو هم أن ذلك كان في
أوائل ما ظهر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (فلما استخبره
هرقل) وأخبره بذلك (قال)
هرقل يا عيسى (أذهبوا
فانظروا) إلى الرجل (أخبرتن
هو أم لا فظنوا والله) وعنده ابن
إسحق بن قردوه فإذا هو بخبرتن
فدنا من هذا والله الذي رأيته
أعطته ثوبه (فخذه) أي هرقل
(أنه خنتن) بفتح التاء الأولى
وحكى الثانية (وسأله عن
العرب) هل يخنتنون (فقال)
أي الرجل (هم يخنتنون) وفي
رواية الأصمعي وابن عساكر في
نسخة مختصة بن باليم قال العيني
كالسافط والاول أفيد وأشمل
(فقال هرقل هذا) الذي نظرت
في النجوم (ملك هذه الأمة) أي
العرب (قد ظهر) فضم الميم
ومكون اللام كذا لا كذا الرواية
ولأنه يسمى ملك بالفتح ثم الكسر
فاسم الإشارة تأتي على الله عليه
وآله وسلم وعن الكشيبي
وحده ملك فعل مضارع أي هذا
الرسول ملك هذه الأمة وقد جاء
النعمة بعد النعت ثم حذف
المنعوت (ثم كتب هرقل إلى
صاحب له) يسمى ضفاطر
الاسقف (برومية) بالتحسين
أي فيها وفي رواية ابن عساكر
بالرومية وهي مدينة بآسيا الروم
وقيل إن دورسورها أربعة
وعشرون ميلا (وكان نظيره)
وفي رواية ابن عساكر والأصمعي

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأما سبرة فرواه الدولابي في المكنى والبعوى في
الصحابة والطبراني في الأوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث
علي فرواه ابن عدي وقال أسناده ليس بمستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن
حبيب الأندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحافظ والظاهر أن مجموع الأحاديث
يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قاله قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي ولا يخالف هذا الباب من
حسن سريج وصحيح غير صحيح والأحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن
الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيسكنهم من بعدهم
عديم الذنوب وما ليس بصحيح لا يجوز ولا يقبل ولا يعتد به وإتباع الطاعة الواجبة على
وجهه بترتيب قبولها واجزاؤها عليه واجب وقد ذهب إلى الوجوب والقضية العترة
والظاهريه واسحق واحمدى الرواية عن أحمد بن حنبل واختلاف قول هي فرض
مطابقا وعلى إذا كراهية على إذا كراهية مطلقا وذهب الشافعية والحنفية
ومالك ورؤية وهو أحد قول الهادي إلى أنه أسنة شيخ الأولون بأحاديث الباب
واشبه الأخرين بحديث ابن عمر فرواه عن أنس بن مالك قال سمعته يقول كان طهور الجميع
بذنه ومن توضأ لم يذكر اسم الله عليه كان طهور الأعضاء وضوؤه أنجزه الدارقطني
والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحسكهم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع
ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله
ابن أبان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن
مسعود وفي أسناده يحيى بن هشام السهمار وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث
قربة لوجه ذلك النفي إلى الكمال إلى الامة كحديث لأصلا بخار المسجد الأبي
المسجد فلا وجوب يؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن مما أوجب بسم واجتبه
البيهقي على عدم الوجوب بحديث لأنهم صلاه أحدكم حتى يسمع الوضوء كما أمره الله
وتقرره أن التمام لم يتوقف على غير الأسباع فإذا حصل حصل واستدل النسائي وابن
خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم وضوءا لم يجد فقال هل مع أحد منكم ما فوضعه يده في الأنا فقال توضؤا
باسم الله وأصله في الصحيحين بدون قوله توضؤا باسم الله وقال النووي يمكن أن يخرج في
المسألة بحديث أبي هريرة كل امرئ إذا لم يجد فبسم الله فهو أجزم ولا يخفى على
الظن من ضعف هذه المستندات وعدم صحتها واتقاء دلالة على المطلوب ومافي
الباب إن صلح الاحتياج أفاد مطلوب التمام بالقضية لما قدمنا وأمكنه صرح ابن
سبيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوءا كاملا وقد
استدل به الرافعي قال الحافظ لم أره هكذا انتهى فان ثبت هذا الزيادة من وجه معتبر

وكان هرقل نظيره (في العلم

وسار هرقل الى حصن) معروف.

بالفظة لانه غير منصرف للعلمية

والثابت على الصحيح للعلمية

والجهة لانها لا تمنع صرف الثلاث

وجوز بعضهم صرفه كمدنه

بغيره من غير من الثلاث

الساكن الوسط وليجعل للجهة

اثر وانما سار هرقل الى حصن

لانهم اذا ارسلوه وكانت في زمانهم

اعظم من دمشق وكان فتحها

على يد ابي عبيدة بن الجراح سنة

ست عشرة بعد هذه الفظة

بشهرين (فمريم) هرقل (حصن)

أى لم يرحل من مكانه هذاهو

المعروف ويرمى بفتح أوله وكسر

الراء وقال الداودي لم يصل اليها

(حتى انما كتاب من صاحبها)

ضبطها الرومي (بوافق رأى

هرقل على خروج النبي صلى

الله عليه وآله وسلم) أى

ظهوره (وانه نبى) وهذا يدل

على أن هرقل وصاحبه أقرا

بذرة بيننا صلى الله عليه وآله

وسلم امكن هرقل لم يستمر على

ذلك ولم يعمل بهتضاه بل شج

بجانبه ورغب في الرياسة

فأثرهما على الاسلام بخلاف

صاحبه ضابطا فانه أظهر

اسلامه وألقى ثيابه التي كانت

عليه ولبس ثيابا بيضا وخرج

على الروم فدعاهم الى الاسلام

وشهد منهم اداة الحق تقاموا اليه

فضر به سقى قتلوه (فأذن)

بالنصر من الأذن والمسلمة

وغیره فآذن بالمد أى أعلم

فلا أصرح منها في افادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية وقد استدل من قال
بالوجوب على انما كلفه بحدوث من توضأ وكذا اسم الله كلفه طهورا ليجتمع بده وقد
تقدم الكلام عليه قالوا فمما أساديت الباب على انما كلفه طهورا ليجتمع بده وقد
الادلة ولا يخفى ما فيه

(باب استحباب غسل الميدين قبل المضمضة وتا كيد منوم الليل)

(عن أوس بن أوس الثقفي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فاستوى وكف
ثلاثا نأى غسل كفيه رواء أحمد والنسائي) الحديث رجاله عند النسائي ثلاث الا بعد
ابن مسعود فهو صدوق قولنا أوس بن أوس ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف وقد
ذكره أبو عمر في الصحابة وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بن
فانزع على كفيه ثلاث مرات فغسلهما وقال في آخره رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم توضأ فوضو في هذا وسما في هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث
عثمان أيضا بانما أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما الى السكوبين وثبت نحوه
أيضا من حديث علي عليه السلام وعبد الله بن زيد عند أهل السنن والحديث يدل على
شرعية غسل الميدين قبل المضمضة وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد
قوله والمؤيد بالله وابي طالب والمنصور بالله والشافعية والحنابلة الله مستنون ولا يجب
لحديث توضأ كما أمر الله وليد كفيه غسل الميدين وقال الناسم وهو أحد تولى
الهادي واليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى انه واجب لخبر الاستيعاقا الذي سألني بعد هذا
وأجيب بانه لا يدل على الوجوب لقوله فيه فانه لا يدري أين باتت يده ولم يعلم أن محل النزاع
غسلهما قبل المضمضة وحديث الاستيعاقا الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المعالوب
ويجوز الأفعال لا تدل على الوجوب وسألني الكلام على ما هو الحق في الحديث الذي

بعد هذا ان شاء الله (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده رواء

الجماعة الا أن البخاري لم يذكر العدد وفي انظر الترمذي وابن ماجه اذا استيقظ أحدكم

من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من

منامه فلا يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري أين باتت يده أو ابن

طائفة يده رواء الدارقطني وقال ابن ماجه حسن) الحديث عارف منها ما ذكره المصنف

ومنها عند ابن عدي بزيادة فليرقه وقال ابنه زيادة منكرة ومنها عند ابن خزيمة وابن

حبان والبيهقي بزيادة أين باتت يده منه قال ابن منته هذه الزيادة رواه اثنا ولا أراها

محفوفة وفي الباب عن أبي هريرة الدارقطني وابن ماجه وابن عمر رواء ابن ماجه وابن

خزيمة بزيادة لفظ منه وعائشة رواء ابن أبي حاتم في العلال وحكى عن أبيه انه وهم قوله

من نومه أحسنه محومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد وداود بنوم

اليدين اقله في آخر الحديث بان يديه لان حقيقة الميت تكون باليدسل ويؤيد ما ذكره
المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه واخرجه ايضا ابو داود وساق مسلم
اسنادها وما في رواية لابي عوانة ما في مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين
يصبح لكن التعليل بقوله فانه لا يدري أين يات يده يقتضي بالخاق يوم التماس يوم الليل
وانما خص نوم الليل بالذكر للتعلم قال النووي وحكي عن أحمد في رواية انه ان قام
من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم النهار كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا
ومذهب الحقين أن هذا السبب لم يسم شخصه وصا بالقيام من النوم بل المعبر بالشك
في نجاسة اليدين في شك في نجاستها كراهية غسلها سواء كان قام من
نوم الليل أو النهار وشك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد الى اناه
الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك فالأمر عند الجمهور على السبب وجعله
أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر بالجهور عن الوجوب بان التعليل بأمر
بقتضي الشك في نجاسة يده من الوجوب الى السبب وقد دفع بأن التشكيك في العلة
لا يستلزم التشكيك في المسك وفيه ان قوله لا يدري أين يات يده ليس تشكيكا في
العله بل تعليلا بالشك وانه يستلزم ما ذكر من جعله ما ذكر به الجمهور وعن
الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ من الشن المعاق بعد قيامه من النوم
ولم يروا انه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس ونعقب بأن قوله أحدكم يقتضي
اختصاص الأمر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكر ورد بأنه صح عنه صلى الله عليه وسلم
غسل يديه قبل ادخالها ما في اناه حال البقعة فاستحبها بعد النوم أو لي ويكون تركه
ابيان ابو ازوم من الاعذار للجمهور وأن التمسيد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على
التمدية وهذه الأمور اذا نمت اليها البراءة الأصلية لم يبق الحديث مستلزما للوجوب
ولا التحريم الترك ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فان هذا ورد في
غسل النجاسة وذلك سنة أخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان
السبب في الحديث ان أهل الجاز كانوا يستنجون بالاجار وبلاذهم طارة فاذا نام
أحد منهم عرق فلا يأمّن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك
فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل
الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب من جرح قلت
سألتهم عدم القصر على السبب فليس في الحديث الا نهى المستيقظ عن نوم الليل أو عطاق
النوم فهو أخص من الدعوى أعني مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا
يصح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نسكن أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن
الثابتة بالأحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الآتي وغيره وكافي الحديث الذي في
أول الباب ولا ممانعة في سنيته انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال علم بالحديث

(هو قولهم انه الزم في ذكره)

يفتح الاول وسكون الثاني وفتح
الكاف والراء هو القصر الذي
حواله بيوت (لم يجمع) أي
فهم أو كانه دخل القصر (ثم
أمر بأوبائها) أي الممسكة
(فماقت) بشديد الالم لا يدر
وكاه ففتح أبواب البيوت التي
حوالها وأذن الروم في دخولها
ثم أغلقها (ثم طلع) عليهم من
عالم فطابهم وانما فعل ذلك
خشية أن يفتروا عليه كراهية
الوضوء وطربوا وسكروا فالتهم
فيقتلوه (فقال يا معشر الروم
هل لكم) رغبة (في الإصلاح
والرشد) بالضم ثم السكون
أو بفتحين خلافا للقي (وان
يذبت) أي وهل لكم في ثبوت
(مسككم) لأنهم انفسادوا على
المنكر كان سبب الذهاب مسكهم
كما عرف هو ذلك من الاخبار
السافرة (فتبايعوا) وفي نسخة
فبايعوا وفي رواية الاسيل يابح
وفي أخرى لابي الوقت تتابع
ولا تكتمهم في قتلها فالتهم
الاول من البيعة والتي بعدها
من الاتباع كالرواية الأخرى
لأن عساكر في نسخة قد تبع
(هذا القى) ونقل ان في التوراة
وفيه مثل أن أرسل أي الإنسان لم
يقبل كلامي الذي يؤدبه عني
فاني أهلككم (فقاموا) بهم ملين
أي شروا (جصة حجر الوحش)
أي كجصة اشبههم بالوحش
لأن تترقا أشد من فترة البساتم
الأنسية وشبههم بالجرودون غيرها

عن الوحش انما سئمت الجاهل
 وعدم التمام بل هم افضل (الى
 الابواب) المهددة (فوجدوها
 قد ظلت) بكسر اللام المشددة
 (فما رأى هرقى فترتم وائس)
 بهمة ثم تحسبه جهل حاله
 به تديره وفي رواية الاصل
 واني ذرعن الكثرة يث
 وهما يعني والاول مقلوب من
 الثاني أي فقط (من الايمان)
 أي من ايمانهم لما ظهر رده ومن
 ايمانه لكونه مع باده وكان
 يجب أن يطيه هو فيستمر مسكه
 ويسلم ويسلمون فبايس من
 الايمان ان الاثار ط الذي اراده
 والافتقد كان قادرا على أن يشر
 عنهم ويترك مسكه رغبة فيما
 عند الله والله الموفق (قال
 ردهم على وقال) لهم (اني فات
 مقاتي أنفسا) قريب بالمد مع
 كسر النون وقد تنسرو وهو
 نصب على التارفة أي فات
 مقاتي هذه الساعة حال كوني
 (أختبر) أي أختبر (بها
 شدتكم) أي رسوكم (على
 دينكم فتد رأيت) شدتكم
 حذف المفعول للعلم به مما سبق
 وانما المضاف في التنسرو قد
 رأيت منتهى لكم الذي أحببت
 (فبعدوا) حثيثة على عادتكم
 ماوكمهم أو قبوا الارض بين يديه
 لان ذلك رجاء كان كهيته
 السجود (ورضوا عنه) فكان
 ذلك أسرى بالتعجب خبير كان
 (ثان مرار) فبما يتعلق به
 القصة أو فيا يعلل باليسار

الاستنشاقي وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا قوله فلا يدخل يده
 في الآباء في رواية البخاري في وضوئه وفي رواية لابن خزيمة في آفاه أو وضوئه والظاهر
 اختصاص ذلك بآفاه الوضوء ويلحق به الغسل بجماع أن كل واحد منهما ما يراد المظهر به
 ونرجح ذكر الآفاه البرك والياض التي لا تنسد بغسل اليدين على تديرتها استنشاقي
 يتناولها التمس وفي الحديث أيضا دلالة على أن الغسل سبعه ليس عاما لجميع النجاسات
 كازعة البعض بل خاصا بنجاسة المستنشق باعتبار ريقه والجهو ومن المتشددين
 والمتأخرين على أنه لا ينحس الماء إذا غمس يده فيه وحكي عن الحسن البصري أنه ينحس
 ان قام من نوم الليل وحكي أيضا عن اصحق بن راويه وعبد بن سبر الملقب قال النوري
 وهو ضعيف جدا فان الاصل في اليد والماء الطهارة فلا ينحس بالثبوت وقواعد الشريعة
 متظاهرة على هذا قال المستنشق رحمه الله وأكبر العلماء جواهر هذا على الاستنشاقي باب مثل
 ما روي أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من منامه
 فليستثر ثلاث مرات فان الشيطان يبيت على خياشيمه متفق عليه انتهى وانما مثل
 المستنشق مثل النزاع في الحديث لانه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنشاقي عند
 الاستيقاظ ولم يذهب الى وجوبه أحد وانما شرع لانه يذهب ما يلصق بجري النفس من
 الاوساخ وينقله فيكون سببا لنشاط القارئ وطرد الشيطان والنجاسات على الاثف
 وقيل هو الاثف كله وقيل هو نظام رفاق الجنة في أقصى الاثف بينه وبين الدماغ وقد وقع
 في البخاري في بدء الخلق باللفظ اذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاثا فان
 الشيطان يبيت على خياشيمه فيحمل المطلق على التثنية يستثرون الامر بالاستنشاقي
 باعتبار اعادة الوضوء وفي وجوبه خلاف سابق

باب المغضضة والاستنشاقي

(عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه دعا بانا فافترغ على كفيه ثلاث مرات فمساهما
 ثم أدخل عينيه في آفاه ففترغ واستثر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاثا
 مرات ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات الى الكعبين ثم قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر وضوئي هذا ثم قال من يؤخر وضوئي هذا ثم صلى
 ركعتين لا يحدث فيهما لله عفر الله له ما تقدم من ذنبه متفق عليه) قوله فافترغ على
 كفيه ثلاث مرات هذا دليل على أن غسله في أول الوضوء سنة قال النوري وهو
 كذلك باتفاق العلماء وقد أسلفنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا قوله ففترغ
 المغضضة هي ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجبه قال النوري وأقله أن يجعل الماء في فيه
 ولا يشترط ادراكه على الشف ووعده بالجهو ووعده بجماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم أن
 الادارة شرط والمقول عليه في مثل هذا الرجوع الى عموم المغضضة لغة وعلى ذلك
 اتفق معرفة الحق والذي في القاموس وغيره أن المغضضة تحريك الماء في الفم قوله

فانه قد وقع له أمور من تجهيز

الجيش الى موقعة ونحو ذلك ومجاريته

لله سبلين وهذا الوجه وظاهر

هذا يدل على استمراره على الكفر

لكن يحتمل مع ذلك انه كان

يضمير الايمان ويشغل هذه

المعادى مراعاة لما كتبه

وخوفه من أن يقتله قومه الا

ان في مسند احمد انه كتب من

تولى الى النبي صلى الله عليه

والله وسلم في مسند قال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم بل هو

علي نصرانيته المسند قال

ابن ابي شيبة في الفتح نسب الخناري

هذا الباب الذي استعمله

بجوديث الاعمال بالنيات كانه

قال ابن مسعود في حديثه استعملها

في الجمل والافق خاب وخسر

فظهرت مناسبتها ليراد قصة ابن

الناطور وفي رواية اخرى انما بيتا

حديث الاعمال المصنوعة

الباب ويؤيد ذلك لعمدة من

آخره في الفقه برأيه

الاعتناء وهو واضح انتهى

وقال القسطلاني في هذا

ما حديث من ادوات الاستعداد

رواية جصى عن جصى عن

راى عن مسندى وانخرج منه

الخناري هنسا وفي الجهاد

والتهنير في موضعين وفي

الشماعات وفي الخزيه والادب

في موضعين وفي الايمان والعلم

والاحكام والمغازى وخبر

الواحد والاستعداد وأخرجه

مسند في المغازى وأبو داود في

الادب والتمهيد في الاستعداد

راستن في رواية الخناري واستشاق والاستعداد أعظم فانه في الفتح قال الثوري قال
 جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون الاستعداد هو إخراج المانع من القلب بعد
 الاستشاق وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة الاستعداد هو الاستشاق قال قال أهل اللغة
 هو مأخوذ من التثنية وهي طرف الأنف وقال الخطابي وغيره هي الأنف والمشهور الأول
 قال الأزهرى روى سلمة عن القراء أنه يقال تثر الرجل واستثر واستثرا إذا سرك التثنية في
 الظهارة انتهى وفي القاموس استثرا استشفق المانع ثم استخرج ذلك بنفس الأنف
 كاستثر وقال في الاستشاق استشفق المانع إذا دخل في أنفه إذا تقرر لك معنى المصنعة
 والاستعداد والاستشاق لغة فاعلم انه قد اختلف في الوجوب وعدمه فذهب أحد
 واسحق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله الى
 وجوب المصنعة والاستشاق والاستعداد وبه قال ابن أبي ليلى وحسين بن سليمان وفي
 شرح مسلم للثوري ان مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداد الخناري وأبي بكر بن المنذر
 ورواية من أحد أن الاستشاق واجب في الغسل والوضوء والمصنعة سنة فيهما وما
 نقل من الإجماع على عدم وجوب الاستعداد معقب بهذا واستدلوا على الوجوب بأدلة
 منها انه من تمام غسل الوجه فالأمر بعينه أمرهم وبحديث أبي هريرة المتيقن عليه إذا
 توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يمتثر ويحدث سبعة بن قيس عند الترمذي والنسائي
 بلغة إذا توضأت فاستثر وبما أخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان
 والحاكم والبيهقي وأهل السنن الأربع من حديث القبط بن صير في حديث طويل وفيه
 وبالغ في الاستشاق الآن تكون صائغا وفي رواية من هذا الحديث إذا توضأت
 فضعض أخرجها أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح ان أسنادها صحيح وقدر الحافظ
 أيضا في التلخيص ما أخرجه حديث القبط من أنه لم يرو عن عاصم بن القبط بن صير إلا
 اسمعيل بن كثير وقال ليس بشيء لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبيهقي وابن
 القطان وقال الثوري هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهم ما لا بأس به
 الصحة ومن أدلة الثابتين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سمي ذكره المصنف في
 هذا الباب بلغة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمصنعة والاستشاق عند
 الدار قطنى وذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث والحسن البصري والزهري
 وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحاكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والناس من
 أهل البيت الى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وزيد بن علي من
 أهل البيت عليهم السلام الى أنهم ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركهما في غسله
 من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عشرين من سنن
 المرحلين وقد رده الحافظ في التلخيص وقال انه لم يرد بلغة عشرين من السنن بل بلغة من
 القطر ولو ورد لم ينتض دايلا على عدم الوجوب لان المراد به السنة أى الطريقة

والتمسك بالاصول هو ما يخرج
 ابن تيمية لوجه مذهبه ذكر
 هذا الحديث في هذا الباب انه
 مشتمل على ذكر جهل من اوصاف
 من يوحى اليه والباب في كيفية
 بدء الوحي وايضا فان قصة هرقل
 متضمنة كقصة حاله صلى الله
 عليه وآله وسلم في ابتداء الامر
 * وما فرغ المؤلف من باب الوحي
 الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب
 الجامع شرع يذكر المقاصد
 الدينية وبدأ منها بالايان لانه
 ملاك الامر كله لان الباقي مبنى
 عليه ومتمم وطيه وهو اول
 واجب على المكلف فقال
 مبتدئا (بسم الله الرحمن الرحيم)
 كما ذكر كتب هذا الجامع
 تبركا وزيادة في الاعتناء بها
 بالاسنة واشتملت الروايات في
 تقديمها على كتاب الوصايا
 عنه واكمل رحمه ووجه الثاني
 بانه جعل الترجمة قائمة مقام
 تسمية السورة ووجه الثالث
 ظاهر

هذا (كتاب الايمان)

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق
 وبشرنا تصديق الرسول فيما جاءه
 به من ربه وهذا القدر منق
 عليه ثم وقع الاستدلال على
 بشرته مع ذلك من رواية
 يهتبه ابتداء هذا التصديق
 باللسان المعبر عما في القلب
 واليدين أو من جهة العمل
 فالأركان بما صدق به من ذلك
 الشان قال القسطلاني في
 قال التفتازاني اذعان بوجه

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصول وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم واستدلوا ايضا بحديث
 ابن عباس مرفوعا بالفظ المضمضة والاستنشاق سنة رواء الدار فالحق قال الحافظ وهو
 حديث ضعيف وبحديث قوضا كما أمرك الله وليس في القرآن ذكر المضمضة
 والاستنشاق والاستنشاق ورد بان الامر بغسل الوجه أمر بها كما سبق وبأن وجوبها
 ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر منه أمر من الله بأمير المؤمنين
 الرسول فحذوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ويمكن منافسة هذا بأنه انما سئل لو أحل
 فقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره وأما بالنظر الى تمام الحديث وهو فإغسل وجهك
 ويدين وامسح برأسك واغسل رجلك فيصير نصا على أن المراد كما أمرك الله في خصوص
 آية الوضوء لاني عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة داخل
 تحت قوله لا أعزاني كما أمرك الله فية تنصرف في الجواب على أنه قد صرح أمر رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بها والواجب الاختصاص به ولا يكون الاختصاص على البدل في
 مبادئ التعاليم ونحوها مما وجب الصرف ما ورد بعده وانما جسه من الوجوب والالزام
 فصر واجبات الشريعة بأمرها على الناس المذكورة في حديث فهم ما برز ثمانية منها
 لا تقتصر على ذلك المقتضى في تعليمه وهذا شق للإجماع والطراح لاكثر الاستحكام
 الشرعية وعلى ما سلف من أن الأمر بغسل الوجه أمر بها وهذا وإن كان مستبعدا في
 بادي الرأي باعتبار أن الوجه في لغة العرب معالوم المقدار لكنه يشتمل من عضد دعوى
 المدخول في الوجه أنه لا موجب لخصه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب
 يسمى وجهها فان قلت قد أطلق على خرق القم والانتفاء اسم خاص فليس في لغة العرب
 وجهها قلت وكذلك أطلق على المأذنين والبطية وظاهر الانتفاء والباطن بين وسائر أجزاء
 الوجه اسماء خاصة فلا تسمى وجهها وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل
 الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتضار
 الشارع في البيان على غسل ما عداه وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما نزل اليه فداوم على المضمضة والاستنشاق ولم يحفظ أنه أدخل بها مرة واحدة كما
 ذكره ابن القيم في الهدى ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب
 الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البحر عن
 الناصر والشافعي أنه يستحب واستدل لهم بظاهر الآية وسبق في منسك أن قال بذلك
 في باب تعاهد المساكين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال
 به أم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنشاق قال الحافظ في الفتح وذكر ابن
 المنذر أن الشافعي لم يحتج على أم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا بكونه لا يعلم
 خلافاً أن تاركه لا يعصى وهذا دليل فقهي فانه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة
 والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سيد الناس في شرح

الخبر وبقوله وجهه ما إذا فعل من الأمن انتهى قال الحافظ وفيه نظر (١٣٧)

ليعاين عدول إلى الامس والتصديق
 الا ان لوحظ فيه معنى مجازي
 فمقال امته اذا صدقه أى امته
 التكذيب والخيانة بعدى باللام
 كما في قوله تعالى وما أنت بمؤمن
 لنسأى مصدق لنا وبالباء كما
 في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الايمان أن تؤمن بالله الحديث
 قال القسطلاني فليس حقيقة
 التصديق أن يتبع في القلب
 نسبة التصديق إلى الخبر أو
 الخبر من غير اذعان وقبول بل هو
 اذعان وقبول لذلك بحيث يتبع
 عليه اسم التسليم على ما صرح به
 الامام الغزالي رحمه الله تعالى
 انتهى والكتاب مصدر يقال
 كتب يكتب كتابة وكتابا ومادة
 كتب دالة على الجمع والضم
 ومن ثم استعمل جامعا للأبواب
 والنصول الجامعة للمسائل
 والضم فيه بالنسبة إلى الحروف
 المكتوبة حقيقة وبالنسبة
 إلى المعاني المراد منها مجازا ولم
 يستفتح المصنف بهذا الوحى
 بالكتاب لانه كالقدمة ومن ثم
 بدأ به لان من شأن المقدمة
 كونها امام المراد وايضا فان
 من الوحى عرف الايمان وغيره
 (عن ابن عمر) بن الخطاب
 عبد الله (رضي الله عنهم) ما
 هاجره أبوه واستصغر يوم
 أحسده وشاهد الخندق وبعده
 الرضوان والمشاهدة وكان واسع
 العلم متبين الدين وافر الصلاح
 كمال الاتباع لسنه توفي سنة
 قال رسول الله صلى الله عليه

والله (وسلم في الاسلام) الذي هو (١٢٨) الانقياد وفيه استعارة والقريئة في الاسلام شبه ثبات الاسلام واسطة امتنه على

هذه الاركان الخمسة ببناء الخبائه
على هذه الاعداد الخمسة ثم
تسرى الاستعارة من المصدر الى
القول أو تكون مكنية بأن
تكون الاستعارة في الاسلام
والقرب نسبة بني على التحصيل بأن
شبه الاسلام بالبيت ثم خيل
كأنه بيت على المبالغة ثم أطلق
الاسلام على ذلك الخيل ثم خيل
له ما يلزم ان الخبائه المشبه به
من البناء ثم اثبت له ما هو لازم
للبيت من البناء على الاستعارة
التكميلية ثم نسبته اليه ليكون
قربة مانعة من ارادة الحقيقة
ويجوز أن تكون استعارة
بالكتابة لانه شبه الاسلام به
لعدم تذكر المشبه وطوى
ذكر المشبه به وذكر ما هو من
خواص المشبه به وهو البناء
ويسمى هذا استعارة ترشيدية
ويجوز أن تكون استعارة
تمثيلية فانه مثل حالة الاسلام
مع أركانه الخمسة ببناء الخبائه
على خمسة أعمدة وقطعها التي تدور
عليه هو الشهادة ببقية شعب
الايمن كالآلة والخبائه (على
خمس) أي خمس دعائم وسرجه
عبد الرزاق في روايته وفي رواية
مسلم على خمسة أي أركان وقال
بعضهم على معنى من أي من
خمس وبهذا يحصل الجواب
عما يقال ان هذه الخمس هي
الاسلام فكيف يكون الاسلام
مبنيا على ما لم يبن لايدي أن يكون
غير المبني عليه ولا ساجدة الى جواب الكرماني بأن الاسلام عبارة عن المجموع والجمهور غير كل واحد من أركانه

المرفوق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر الالف والثاني عكسه لغتان واتفق العلماء
على وجوب غسلهما ولم يخالف في ذلك إلا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري في قال
بالوجوب جعل الالف في الآية بمعنى مع ومن لم يقل به جعلها الانتهاء الثانية واستدل
لغسلهما أيضا بحديث أنه صلى الله عليه وسلم أدار الماء على مرقته ثم قال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة الا به عند الدار فطى والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القام
ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكرو وضعه أحمد
وابن معين ووافقه ابن حبان بكراهة في الثقات ولم ينفذ اليه في ذلك وصرح بضعف
هذا الحديث المنذر وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم واستدل لذلك
أيضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بالنقل فوضأ حتى أشرع في الغسل ثم قال
ههكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا يتم من مجردة على
الوجوب وأوجب بأنه يان العجمل فينبذ الوجوب ورد بأنه لا اجال لان احتية
في انتهاء الغاية تجاوز في معنى مع وقد حقق الكلام في ذلك الرضي في شرح الكفاية
وفي غيره فراجع اليه واستدل أيضا بذلك أنه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه
خلاف في الاصول معروف وسيعتد المصنف لذلك بابا في انشاء الله قوله الى
الكعبين هما العظامان الثابتان بين مقصود الساق والقدم بانفاق العلماء ما عدا
الامة في محمد بن الحسن قال النووي ولا يصح عنه وقد اختلف هل الواجب الغسل
أو يكفي المسح وسهأت في الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيه ما نسبته
النووي المراد لا يحدث بشئ من أمور الدنيا ولو عرض له حديث فاعرض عنه مصنفه
هذه الفضة بل لأن هذا ليس من فعله وقد غفر له هذه الامة ما حدث به فهو سواء هذا معنى
كلامه قال في النسخ ووقع رواية للعكس الترمذي في هذا الحديث لا يحدث فيه ما نسبته
من الدنيا هي في الزهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازري والنابهي
عياض المراد يحدث النفس المحتلب والمكتسب وأما ما يقع والمطارد بالافليس هو
المراد قال عياض وقوله يحدث نفسه فيه إشارة الى ان ذلك الحديث مما يكتسبه
لاضافته اليه قال ابن القيم العبد ان حديث النفس على قسمين أحدهما ما يجرى
بجانبه من دفعه عن النفس والثاني ما تسترسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكن
أن يجرى من الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه الاول اعصارا اعتبارا ويشهد لذلك
انما يحدث نفسه فانه يقتضي تمكينا بامنه وتعللا لهذا الحديث قال ويمكن جعله على
النوعين معا الى آخر كلامه والحاصل ان السبعة مشهورة بثبوت أحدهما أن يكون
غير مغلوب بورود الموطأ والنسبة لان من كان كذلك لا يقال له حدث لا انتهاء للاختصار
الذي لا بد من اعتباره ثانيهما أن يكون مريدا للحدث طالبا له على وجه التكلف
ومن وقع له ذلك شيئا وما يعتد لا يقال انه حدث نفسه قوله غفر الله له ما تقدم من ذنبه

غير المبني عليه ولا ساجدة الى جواب الكرماني بأن الاسلام عبارة عن المجموع والجمهور غير كل واحد من أركانه

(شهادة) أي من أو أحد هاشمادة أن لا اله الا الله قدّم النبي على الأئمة ولم (١٣٩) يقول الله لا اله الا هو لانه اذا اني أن يكون

ثم الغيرة لله فقد فرغ قلبه عما سوى الله بسلاته اياها حتى القلب وليس مشغولاً بشئ سوى الله تعالى فيكون في الشريك عن الله تعالى بالجوارج الظاهرة والباطنة ولا هي الذائبة للجنس وفي هذه المسئلة تبحث طويت الكتب عنها خوف الاطالة ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني بقيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر المصنفة على الموصوف لا اله الا الله في معنى الوصف (و) شهادة (أن محمداً رسول الله) ولم يذكر الإيمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال الجبريل عليه السلام لان المراد بالشمادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات وقال الاسماعيلي ما يحصل له هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما يقول قرأت الحدوتة يد جميع الفاضحة وكذا تقول مثلاً شهادت بر رسالة محمد وتم يد جميع ما ذكره الله أعلم (واقام الصلاة) أي المداومة عليها والمراد الاتيان بها بشروطها وأركانها (وايتاء الزكاة) أي اعطائهم ما مستحقها باخراج جزء من المال على وجه مخصوص (والحج) إلى بيت الله الحرام (وصوم) شهر (رمضان) ولم يذكر الجهاد لانه فرض كفاً ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

رتب هذه المذنبية على مجموع الوضوء الموصوف بثلث الصنعة ومسلالة الركتين المقيمة بذلك القيد فلا تحصل الا بحجم وعهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقد قيل انه مخصوص بالاصناف لورود مثل ذلك مقيداً بحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كقوله انك ان لم ياتك ما اجتنبت البكائر (وعن علي رضي الله عنه انه دعا وضوءاً فمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثاً ثم قال هذا طهورني الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي) الحديث استاده في سفل النسائي هكذا حدثنا موسى بن عبد الرحمن قال حدثنا الحسين بن علي عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي بن قيس سمرقوسي بن عبد الرحمن ان كان ابن سعيد بن مسروق الكندي فهو ثقة وان كان الحلي الاطلاكي فهو موصوف يقرب وكلاهما روى عنه النسائي وأما خالد بن علقمة فهو الهمداني قال ابن معين ثقة وقال في التقريب صدوق وثقة رجال الاسناد ثقات وهو طرف من حديث علي عليه السلام وسأني الكلام على المضمضة والاستنشاق والاستنثار فقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله دليل على ان السنة ان يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر منفق عليه) قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان (وعن محمد بن سالم عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق) قد سلف الكلام على المضمضة والاستنشاق في تفسير أو كما قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعني الدارقطني لم يسنده عن جادة غير هدية وداود بن الجبر وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يذكر أباه مرة قلت وهذا لا يضر لان هدية ثقة مخرج منه في الصحيحين فيقبل رفعه وما ينفرد به انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي منسوبة إلى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكلم على ما فيه وهن

(باب ما جاء في جوارنا خيرهما على غسل الوجه واليدين)

(عن المقدم بن محمد بكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لموضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما رواه أبو داود وأحمد وزاد وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً) الحديث استاده صالح وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان وعبد الله بن زيد الثابتان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن زرار وغيرهم مصرحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه واليدين والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم في شرح ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

الحسن واغرب ابن بطال فزعم ان هذا (١٤٠) الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لأن

حديث عثمان وحديث الربيع الا في بعده هذا يدل ايضا على عدم وجوب الترتيب بين
المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه قال النووي انهم يتأولون هذه الرواية على ان
القطعة تليها الترتيب بل يعطف بجله على جلله وقد ذكرنا فضل الشافعي في صدر
حواشيه على شرح المواقف ان الحق من الصلاة انما هو على ان وجوبه لا يعم على
الترتيب شخصي بل هو على الموقف وقد ذكره ايضا في حواشي الحاشي وقد ذكر الرضوي في
شرح الكافية وابن هشام في المغني انهم اختلفوا في مجرد الترتيب فظهر بهذا انهم اختلفوا بين
المعنيين لأنهم اختلفوا في الترتيب ولكن لا يفيق عليه ان هذا التأويل وان منع القائل
بوجوب الترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذي عارض به حديثي
الباب أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق
كما لا يدل هذا على تأخيرهما فذهبوا وجوب الترتيب لأنهم اباؤا دليل ما يمتنع بين
المسير اليه وقد عرفنا في شرح حديث عثمان عدم اتهاض ما يمتنع به مدعي وجوب
الترتيب على المطالب نعم حديث جابر عند التماس في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ابدوا بابتداء الله به بالخط الاسمر وهو عند علم النظر
الخطير يسلم الاحتجاج به على وجوب الترتيب لأنه عام لا يقتصر على سببه عند الجملة وربما
قد روي في الأصول وآية الوضوء مندرج تحت ذلك المسمى (وعن العباس بن يزيد
عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن محمد بن عمار عن الربيع بن خثيم عن عشرين عن ابي
انتهى ما خرجت الى انا في هذا الحديث أخرجه الرضوي في حواشيه عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في حديثه قبل ان يدخلها ما لا تأثم بتوضأ في غسل وجهه ثلاثا ثم
يضمض ويستشق ثلاثا ثم يغسل يديه ثم يمسح برأسه ثم يمسح بوجهه ثم يغسل رجليه قال
العباس بن يزيد هذه المرأة التي حدثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بدأ بالوجه
قبل المضمضة والاستنشاق وقد حدثت به أهل بدر منهم عثمان وعلى انه بدأ بالمضمضة
والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني عن
شيخه ابراهيم بن حماد عن العباس المذكور وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي وابن ماجه
وأحمد وله عنها طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عمار وفيه مقال وهو
يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة وغسل الوجه وقد عرفت في الحديث الذي
قبله ما هو الحق

(باب المبالغة في الاستنشاق)

(عن أبي طيبة بن صبرة قال قال ثيار ول الله أخبرني عن الوضوء قال أبلغ الوضوء وخال
بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق الآن تدون صائما رواه الحنفية وصححه الترمذي)
الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي
من طريق احمد بن محمد بن كثير المكي عن عاصم بن ابيطيس عن أبيه مطولا ومختصرا قال

الختلاف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً له النووي وحمل في الفتح على الاختلاف في اسمه وامم أبيه

فرض الجهاد كان قبل وقته بدر
وبدر كانت في رمضان في السنة
الثانية وفيها فرض الصيام
والزكاة بعد ذلك والجمع بعد
ذلك على الصحيح ووجه المحصر
في الخمسة ان العبادة اعم من
أو غيرها الأولى الشهادة ثانيا
والثانية امانت كريمة أو فعلية
الأولى الصوم والثانية ما يندب
أو ماله الأولى الصلاة والثانية
الزكاة أو مكرمة منهم ما هو
الحج وقد ذكره قدما على الصوم
وعليه في المصنف ترتيبهما مع
هذا لكن عند مسلم عن
ابن عمر تأخير الصوم عن الحج
فقال رجل وهو بن يزيد بن بشر
السكسكي والحج وصوم رمضان
فقال ابن عمر لا يصيام رمضان
والحج هكذا سمعته من رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فيحتمل أن يكون حفظه رواه
هنا ما يعنى أن يكون لم يسمع رواه
عمر بن يزيد أو سمعه ونسبه نعم
رواه ابن عمر بن مسلم من أربع
طرق تارة بالتقديم وتارة بالتأخير
ومن المألف استاده هذا الحديث
بوجهه لا حديث والاختصار
والعنفمة وتل ربه مكيون الا
عبد الله فانه مكوف وهو
من الرعايات وأخرج منه
البصائر أيضا في التفسير ومسلم
في الأيمان نحاسي الاستناد (عن
أبي هريرة روى الله عنه) (أنه خير
هرقة عبد الرحمن بن حنظل الدوسي
الختلاف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً له النووي وحمل في الفتح على الاختلاف في اسمه وامم أبيه

معها المتوفى بالدين سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين وأسلم عام خمسين وشهد بها (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لزمه ورواه غيره حتى كان أحفظ
أصحابه وروى عنه صلى الله
عليه وآله وسلم ما كثر ذكره
ابن خلدان وروى خمسة آلاف
حديث وثلاثمائة وأربعة
وسبعين حديثاً وله في البخاري
أربع مائة وستة وأربعون
حديثاً وهذا أول حديث وقع
له في هذا الجامع الصحيح قال
ابن عبد البر لم يختلف في اسم
في الجاهلية والاسلام مثل
ما اختلف في اسمه اختلف على
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي
في التلخيص منها ثمانية عشر وجهها
الحافظ في ترجمته في تهذيب
التهذيب (عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) انه (قال
الايمان بضع) بكسر الواو
وقد تفتح قال الثوري هو خاص
بالعشرات الى التسعين فلا يقال
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي
القاموس هو ما بين الثلاث
الى التسع أو الى الخمس أو ما بين
الواحد الى أربعة أو من أربع
الى تسع أو هو سبع وإذا جاوز
العشر ذهب البضع لا يقال بضع
وعشرون أو يقال ذلك ويكون
مع المذموم كرماء ومع المؤث
بغيرها فقول بضعه وعشرون
رجلاً بضع وعشرون امرأة ولا
نفس وفي رواية أبي ذر رأيت
الوقت والأصلي وابن عساکر
بضعة ويحتاج الى تأويل
(وستون شهية) ووقع عند مسلم

الخلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو
عنه غير اسمعيل قال الحافظ وليس بشي لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبيهقي
وابن القطان وهذا لا يفظ عنه منهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير
عن عاصم بن قتيبة عن أبيه وروى الدواني في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن
مهدي عن الثوري واقظه وبالغ في المضغنة والاستساق إلا أن تـون صاحبها
وفي رواية لأبي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير بلفظ إذا
نضأت قدمه فمضض قال الحافظ في التلخيص هذا حديث صحيح وقال النووي
حديث القبط بن مسبرة قال سألته عن حديث الثوري عن اسمعيل بن كثير أبو حاتم
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقة أبو حاتم ومن عدا
هذين من رجال اسنادهم فخرج له في الصحيح قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس بن خلل بن أصابع قال هذا حديث حسن
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي الى تحسين هذا الحديث
البخاري روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوي عنه موسى بن عقبة
وسماعه منه قبل أن يختلفوا وأخرج الترمذي أيضاً من حديث المستورد قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ ذلك أصابع رجليه بمضمرة وقال حديث
حسن غريب لأنه روى الامين حديث ابن أبي عمير وغيره والذي قبله ترجع الى الاسناد
ولا ينافي الحسن قاله ابن سيد الناس وقد شاركت ابن أبي عمير في روايته عن يزيد بن
عمر واليه بن سعد وعمر بن الحارث فالحديث اذن صحيح سالم عن الغراب وفي الباب
عما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوذ بن عمرو وعائشة
وأبي رافع حديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضاً
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع
عند ابن ماجه والدارقطني والحديث يدل على مشروعية اصباح الوضوء والمراد به
الانقضاء واستكمال الاعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءاً يصح عند الجميع وعند
كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل فإذا كان التلخيص مأخوذاً في مفهوم الاصباح فليس
بواجب الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومرة ثنتين وإن كان مجرد الانقضاء
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضاً على وجوب الاستساق وقد تقدم
على الامام يحيى الثاني بعدم الوجوب ويدل أيضاً على وجوب الاستساق وقد تقدم
الكلام عليه في حديث عثمان وانما ذكره المبالغة لا صائغ خشية أن ينزل الى حلقه
ما يفارقه واستدل به على عدم وجوب المبالغة لأن الوجوب يستلزم عدم جواز الترك
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنثر وأمرتين بالغتين
أو ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن الجارود

عن ابن دياربضع وسبعون على الثلث وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ورجح البيهقي رواية

الحارث بن عازم عن سليمان بن عمار عن عروص (١٤٢) بوقوع الشك منه عند أبي عروبة ورجح لانه المتيقن وما عداه مشكوك فيه

وصحبه ابن النبطان وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره بضعف وكذلك المنذر في
تخرج السنف عن ابن ماجة ولم يتكلم فيه والحديث يدل على وجوب الاستئذان
وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في شرح حديث عثمان والمراد بقوله بالغين انهم ما في أعلى
نهاية الاستئذان من قولهم بلغت المنزل وأما تسمية الامر بالاستئذان بمرتين أو ثلاثا
فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية بحديث الرضوة مرة ويمكن القول
بإيجاب مرتين أو ثلاثا إما لأنه خاص وحديث الرضوة مرة عام وإما لأنه قول خاص بنا
فلا يعارضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقرر في الأصول والقيام لا يتخلو عن مناقشة
في كلا الطرفين

«(باب غسل المسترسل من العبة)»

(عن عروبة عن عيسى قال قلت لرسول الله حديثي من الوضوء قال ما منكم من رجل
يقرب وضوءه فيتمه فنهض ويستنشق فيتمه ثم لا يحرك خطاياه فيه وخياشيمه مع الماء ثم اذا
غسل وجهه كما أمره الله الاخرت خطاياه وجهه من أطراف أبعته مع الماء ثم يغسل يديه
الى المرفقين الاخرت خطاياه يديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه الاخرت خطاياه رأسه
من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين الاخرت خطاياه من
أنامله مع الماء الاخرت خطاياه من أطراف رجليه مع الماء ثم يمسح برأسه كما أمر الله ثم يرسل
قدميه الى الكعبين كما أمره الله) ثم لا تحرك خطاياه أي سقطت وانزل وانزل السقوط
أو من علوا الى سفلى والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومثله
حديث أبي هريرة عن فروع عن عبد الله بن مسعود ومالك والترمذي باللفظ اذا وضأ العبد المسلم أو
المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليه بغيره مع الماء أو مع آخر قطر
الماء واذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشت بيده مع الماء أو مع آخر قطر الماء
فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتمت برجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى
يخرج نقيس من الذنوب ومثله حديث عبد الله بن مسعود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا وضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت خطاياه من
وجهه فاذا استنجز خرجت خطاياه من أنفه فاذا غسل وجهه خرجت خطاياه من وجهه حتى
تخرج من تحت أشجار عمنه فاذا غسل يديه خرجت خطاياه من يديه حتى تخرج من
تحت أظفار يديه فاذا مسح رأسه خرجت خطاياه من رأسه حتى تخرج من أذنيه فاذا
غسل رجليه خرجت خطاياه من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه ثم كان
مشبه الى المسجد ومثله لانه نافذ والمراد بالخطايا قال النووي وغيره الصغار وظاهر
الاحاديث العموم والشمول في جميع ما وقع في الاعضاء الاخر باللفظ ما لم تغش الكبار
وباللفظ ما لم يثبت التباينة ذهب اليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم والمراد
بالمرور والخروج مع الماء الجواز عن الغفران لان ذلك شتم بالاجسام والخطايا

لا يقال بترجيح رواية بضع
وسبعون لكونهم ازيد ثقة لان
الذي زادها لم يستمر على الخزم
بما لا يجمع اتحاد الخزم وهل
المراد حقيقة العدد ام المبالغة
قال الطيبي الاظهر معنى الكثير
ويكون ذكر البضع للترقي بمعنى
ان شهاب الايمان اعدادهممة
ولان غاية كثرتها ولو اراد
التحديد لم يسم وقال آخرون
المراد حقيقة العدد ويكون
النص وقع أولا على البضع
والستين لكونه الواقع ثم
تجددت العشرة الزائدة فنص
عليها والشبهة بالضم معناه
قطعة والمراد الشبهة أو الجزء
(والجاء) بالمد في اللغة تغيير
وانه كسار يعترى الانسان من
خوف ما يعاب به وقد يطلق على
مجرد ترك الشيء بسبب والترك
انما هو من لوازمه وفي الترمذ
خلق يبعث على اجتهاد القبيح
ويخرج من القبيح حتى يلقى
الخلق ولهذا جاء في الحديث
الاخر استنجز عمنه (شبهة
من الايمان) وانما شاهدها
بالضم كونه كذا على ما في
الشبهة لانه يبعث على الخوف
من فضيحة الدنيا والاخرة فيأمر
ويزجر ومن تأمل معنى الخياء
ونظر في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم استنجز عمن الله حتى الخياء
قالوا انما يغشى من الله يرسول
الله والحديث قال ليس ذلك

ولكن الاستنجاء من الله حتى الخياء: فغسل الرأس وما سوى والبدن وما سوى ويد كراوت والبلا ومن أراد است

الاسترخاء لئلا يثقل القلب بالآثار الاسترخاء على الأولى فمن يعمل ذلك فقد استخيا (١٤٣) من الله حق الحياء رأى العجب العجيب

قال المشيئة الحياء وتوابعه رؤية
الآلاء ورؤية التقصير في ذلك
من منح الفضل الإلهي ورؤية
الطمع السليم معنى أفراد الحياء
بالذكر بعد دخوله في الشعب
كانه يقول هذه شعبة واحدة من
شعبه فهل تخصي وقد علمتها
هيئات ولا يقال إن الحياء من
الغرائز فلا يكون من الإيمان
لأنه قد يكون غريزة وقد يكون
تخلقا لا لأن اسمه الله على وفق
الشريعة يحتاج إلى اكتساب وعلم
ونية فمن كان من الإيمان مع
كونه باعشا على الطاعات

واجتناب الخلفاء وفي هذا
الحدث دلالة على قبول الإيمان
الزيادة معناه كما قال الخطابي
إن الإيمان الشري اسمه معنى
أجره لا أدنى وأعلى والاسم
ينبغي لبعض تلك الأجزاء كما
يتعلق بكلمتها وقد زاد مسلم على
ما في البخاري فأفضلها أقول لا الله
إلا الله وأدناها إمطة الأذى
عن الطريق وغسله القائلون
بأن الإيمان بفعل الطاعات
بأسرها والقائلون بأنه مركب
من التصديق والإقرار والعمل
جميعا وأجيب بأن المراد شعب
الإيمان قطعا لأنفس الإيمان
فإن إمطة الأذى عن الطريق
ليست داخلًا في أصل الإيمان
حتى يكون فاقده غير مؤمن فلا
يدخل الحديث من تقديم مضاف
ثم إن في هذا الحديث تشبيه

أبست متجسمة وفي حديث الباب وما بعده من ذهب الأمامية في وجوب مسح الرجلين
وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المستتر من الجملة
أقوله فيه الآخر خطأ وجهه من أطراف الحقيقة مع الماء وفيه خلاف فذهب المؤيد
بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب أن أمكن التخليل بدونه وذهب أبو
العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على
شعر المساجين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لا المستتر وقد استنبط المصنف
رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فقال فهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشمل
على وصول الماء إلى أطراف الألية وفيه دليل على أن داخل القم والائف ليس من
الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين
أن المسح المأمور به يشمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب
في الوضوء لأنه وصفه من تساقط في مواضع منه كما أمره الله عز وجل انتهى وقد قلنا
الكلام على أن داخل القم والائف من الوجه وعلى الترتيب وسماي الكلام على
مسح الرأس

(باب في أن إيصال الماء إلى باطن الألية الكثرة لا يجب)

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها
واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها هكذا أضافه إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه
ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح
رأسه ثم أخذ غرفة من ماء ففرش بها على رجليه اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة من ماء
فغسل بها رجليه اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ
رواه البخاري قوله فغسل وجهه الشاة تنصليته لأنها داخل بين الجمل والمصل فغسله
فأخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى فغسل بها يده اليسرى فغسل بها وجهه
فغسل الوجه لكن المراد بالوجه ألاما هو أعم من المذروض والمنون بدليل أنه
أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين
المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة
لأن البدل الواحد قد لا يتوعد به قوله أضافه إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه
بها أي الغرفة وفي رواية بماء اليدين قوله ثم مسح رأسه لم يذكره غرفة مستقلة
قال الحافظ فيمنعه من يتولى بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود
ثم قبض قبضة من الماء ثم نفث يده ثم مسح رأسه زاد النسائي وأخيه مرة واحدة قوله
فرش أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله حتى غسلها
وفي رواية لأبي داود والجلال كم فرش على رجليه اليمنى وفيه النعل ثم مسح يديه يد فوق
القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يتوعد به العضو وأما قوله تحت
الإيمان بشجرة ذات أعصاب وشعب ومبناه على الجواز لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف النحوي تصديق القلب

واللسان ونظامه ومجالاته الطاعات لم يمتد (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه يضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

الفرع لان الايمان هو الاصل
والاعمال فروعه ومنه واطلاق
الايمان على الاعمال مجاز لانها
تكون عن الايمان وهذا موقوف
على القول بقول الايمان
الزيادة والتقصان اما على القول
بعدم قبوله لهما فليست الاعمال
داخلة في الايمان واستدل لذلك
بان حقيقة الايمان التصديق
ولانه قد ورد في الكتاب والسنة
عطف الاعمال على الايمان
كقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات مع القطع
بان العطف يقتضي المغيرة
وعند دخول المعلوف في
المعطوف عليه وقد ورد ايضا
جعل الايمان شرطاً لصحة الاعمال
كقوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن مع
القطع بان المشروط لا يدخل
في الشرط لامتناع اشتراط
الشئ لنفسه وورد ايضا انبات
الايمان ان ترتب بعض الاعمال
كقوله تعالى وان طاعتنا
من المؤمنين اقتتلوا مع القطع
بانه لا يشق الشئ بدون ركنه
ولا يخفى ان هذه الوجوه انما
تقوم بحجة على من يجعل الطاعات
ركناً من حقيقة الايمان بحيث
ان تاركها لا يكون مؤمناً كما هو
رأى المعتزلة لاعلى مذهب من
ذهب الى انهم اركان من الايمان
المكامل بحيث لا يخرج تاركها
عن حقيقة الايمان كما هو مذهب

المعتزلة فان لم يجعل على التميز عن القدم فهى رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يتبع
بما نرد به فكيف اذا خاف قاله الحافظ والحديث سابقه المصنف للاستدلال به على عدم
وجوب اتصال الماء الى باطن اللحية فقال وقد علم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يكثر
الغسلة وان الغرفة الواحدة وان غفلت لا تسكن غسل باطن اللحية الكثرة مع غسل
جميع الوجه فلم انه لا يجب وفيه انه مضمض واستنشق واستواحد انتهى اما الكلام
على وجوب اتصال الماء الى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعده هذا وأما انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان يكثر اللحية فقد ذكر القاضى عياض ورود ذلك في أحاديث جماعة
من الصحابة بأما تيد صحة كذا قال وفي مسلم من حديث جابر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كثير شعر اللحية وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عظيم اللحية وفي رواية كثر اللحية وفيه من حديث عند
ابن أبي هاشم أنه من حديث عائشة مثله وفي حديث أم عبد الله المشهورة في لحيته كذا قاله
قاله الحافظ في التلخيص

(باب استحباب تخليل اللحية)

عن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله لم كان يدخل لحيته رواه ابن ماجه
والترمذى وصححه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ مسح
من ماء قاضه تحت حنكته تخليل لحيته وقال هكذا امرني ربي عز وجل رواه أبو داود
وأما حديث عثمان فانخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم وابن حبان وفيه عام
ابن شقيق ضعفه يحيى بن معين وقال البخارى حديثه حسن وقال الحاكم لا نعلم فيه طعنا
بوجه من الوجوه وأورد له شواهد وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي استناده
الولي بن زوران وهو مجهول اصله قال الحافظ وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس
منه ما رويناه في فوائد أبي جعفر بن الجعفي ومسنده لا يملكه كوربه الثقات
معاول فائمه وامم موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد الرقاشي عن أنس
آخرجه ابن عمى وصححه ابن القطان من طريق أخرى وله طرق أخرى ذكرها الذهلي في
الزهريات وهو مجهول وصححه الحاكم قبل ابن القطان قال الحافظ ولم نقدر هذه العلل
عندهما فيه وفي الباب عن علي وعائشة وأم سلمة وأبي امامة وعمار بن عمر وسائر
وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكرمة وأبي الدرداء وأما حديث علي فمراده الطبراني
فيما استناه عليه ابن مردويه واستاده ضعيف ومقتضاه قال الحافظ وأما حديث عائشة
فرواه أحمد قال الحافظ راستاده حسن وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعميلي
والبيهقي بلانظ كان اذا توضأ تخليل لحيته وفي استناده ثابدين الياس وهو مشكك الحديث
وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير قال
الحافظ واستناده ضعيف وأما حديث عمار فرواه الترمذى وابن ماجه وهو مجهول وأما

الشافعي رحمه الله قال التتقار الى رحمه الله قال القاضى عياض تكلم جماعة من هذه الشهاب

طريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد منه وية ولا يتقدم عدم (١١٥) معرفة ذلك على التمهيد في الايمان

استوى قال في الفتح ولم يتق من
عبد الشعب على غلط واحد
وأقربها الى الصواب طريقة
ابن حبان سكن لم تنف على بانها
من كلامه وقد خلصت عما ورده
ما ذكره وهو ان هذه الشعب
تتفرع عن أهمال القلب
وأعمال الانسان وأعمال الابدان
فاعمال القلوب فيها الاعتقادات
والنيات وتنشئ على أربع
وعشرين خصلة الايمان بالله
ويدخل فيها الايمان بذاته
وصفاته وأنه ليس كمثل شيء
واعتماد حدوث ما دونه والايمان
بما كتبه وكتبه ورسله والقدر
خبره وشهره والايمان باليوم
الاخر ويدخل فيه المسألة
في القدر والمبعث والنشور
والحساب والميزان والصراف
والجنة والعار ومحبة الله
والحب والبغض فيه ومحبة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واعتماد تعظيمه ويدخل فيه
الصلاة عليه والتابع سنته المطهرة
والاخلاص ويدخل فيه ترك
الربا والافتقار والتوبة والخوف
والرجاء والشكر والوقار والصبر
والرضا بالقضاء والتوكل والرحمة
والتواضع ويدخل فيه توقير
الكبير ورحمة الصغير وترك الكبر
والعجب وترك الحسد وترك الحقد
وترك الغضب وأعمال الانسان
تتفرع على سبع خصال الملقب
بالنوح سد وثلاثة القسرات

حديث ابن عمر واما الطبراني في الاوسد واستاده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه
والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بالقطر كان اذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك
ثم يشبهه بلسانه بالصبايع من تحتها وفي استاده عبد الواحد وهو مختلف فيه واختلف
فيه على ا. وزاى واما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه اصبر من عياض وهو متروك
الحديث قاله الترمذي وفي استاده انقطاع قاله ابن حجر واما حديث جابر فرواه ابن عدي
وفيه ياسين الزيات وهو متروك واما حديث ابن أبي اوفى فرواه أبو عبيد في كتاب
الطهور وفي استاده أبو الوفاء وهو ضعيف وهو في الطبراني واما حديث ابن عباس
فرواه العيني قال ابن حزم ولا يتابع عليه واما حديث عبد الله بن مسعود فمرواه
الطبراني في الصغير بالقطر الترمذي سنة وفيه عبد الكريم أبو اسامة وهو ضعيف واما
حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدي بالقطر فوضا تخطي لحيته من تين وقال هكذا
أمر نذري وفي استاده تمام بن نجيج وهو ابن الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس
في تحليل اللحية شيء صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في تحليل اللحية شيء ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان وبعض
أحاديث الساب وكذلك غيره هم والحديثان يدلان على مشروعية تحليل اللحية وقد
اختلف الناس في ذلك فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن
صالح وأبو ثور والظاهرية كذا في الجوهر واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بالقطر هكذا
أمرني ربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي الى ان تحليل اللحية ليس
بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من اهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري والاوزاعي والليث وأحمد بن حنبل والشافعي وأبو ثور
وداود الطبري وأكراهوا العلم ان تحليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في
الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سبيل الناس قالوا غلظهم فرفقوا بين ذلك والله أعلم
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم تحت كل شعرة جنابة فبالوا الشعر وأبقوا الشعر واستدلوا
لعدم الوجوب في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقد روى
عن ابن عباس وابن عمر وانس وعلي ومعه بن جبير وأبي قلابه ومجاهد وابن مسعود
والقضاء وابراهيم الخفي انهم كانوا يتخللون لحاهم وعن روى عنه انه كان يتخلل
ابراهيم الخفي والحسن وابن الحنفية وأبو العباس وأبو جعفر الهاشمي والشافعي ومجاهد
والقضاء وابن أبي ابي ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسنادهم والاصناف ان أحاديث
الباب بعد تساميم اتهامهم الاستحباب وصلاحيتهما للاستدلال لا تدل على الوجوب لانها
أفعال وما روي في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمرني ربي
لا يشهد الوجوب على الأمة الظاهرة في الاختصاص به وهو يخرج على الخلاف المشهور
في الأصول بل هم الامتساك كان ظاهرا لاختصاص به أم لا والفرار لا يثبت الايقين
والحكم على ما لم يقرضه الله بالترضية كالحكم على ما قرضه بعدهم الا في ذلك لان

وتعلم العلم وتعلموا في الدنيا والآخر ويدخل فيه الاستبصار

واجبتاب اللغو * وأعمال البدن (١٤٦) تشتمل على ثمان وثلاثين فصلا منها ما يخص بالآهيان وهي خمس

عشرة خضلة التطهر بها
 وحكوا ويدخل فيه اجتناب
 التجاسات وسفر العورة والصلاة
 فريضات فلا الزكاة كذلك وقت
 الرقاب والحدود ويدخل فيه
 اطعام الطعام واكرام الضيف
 والصيام فريضات فلا والتبج
 والعسرة كذلك والطواف
 والاعتكاف والتمسك بمله
 القدرو القران من الدين ويدخل
 فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء
 بالندو والكبرى فى الايمان واداء
 الذكوات ومنها ما يتعلق بالاتباع
 وهى ست خصال التعفف
 بالسكاح والقيام بحقوق العيال
 وبر الوالدين وفيه اجتناب
 الحقوق وتزينة الاولاد وصلة
 الرحم وطاعة السادة والرفق
 بالعبيد ومنها ما يتعلق بالجماعة
 وهى سبع عشرة خضلة القيام
 بالامر بمعص الله ومما تحب
 الجماعة وطاعة اولى الامر
 والاصلاح بين الناس ويدخل
 فيه قتال الطواغيت والبيعة
 والمعاونة على البر ويدخل فيه
 الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر واقامة الحدود والجهاد
 ومنها المراقبة واداء الامانة
 ومنها اداء الخمس والقرض مع
 رفاة واكرام الجار وحسن
 المعاملة وفيه جمع المال من
 حله وانفاق المال فى حقه ومنه
 ترك التبذير والامر افو رد
 السلام ونهت العاطس وكف

كل واحد منهم يعلم ان الله يقول على الله بما يوقل ولا شك انه الغرفة الواحدة لا تكفي كثر
الجنة لغسل وجهه وتغيير لحيةه ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ثم
الاحتياط والاعتدال لا وثق لاشك في اوليته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب
قوله الختمك هو باطن اعلى اتم والاسفل من طرف مقدم العينين

• (باب تعاهد المؤمنين وغيرهم من أعضاء الوجه بزيادة تما) •

(عن أبي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا قال لا
قال وكان يتعاهد المأقن ورواه أحمد) الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي
امامة أيضا بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان
يسبح المأقن وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر له عمله ولا ضمنا وقال في مجمع
الزوائد ورواه الطبراني في الكبير من طريق سميع عن أبي امامة واسناده حسن وسميع
ذكر ما بين سبحان في الثقات وقال لأدري من هو ولا ابن من هو والظاهر انه اعتقد في
توثيقه على غيره قوله المأقن موق العين يحوى الدمع منها أو مقدها أو مؤخرها كذا
في القاموس قال الأزهري اجمع أهل اللغة ان الموق والمأق مؤخر العين الذي يلي
الأنف انتهى والمراد به ما في الحديث فحضر العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى
في التبريب غشوت الوجه وهى مائة عطف من الوجه ما قبله على المأقن وبما استدلالا
بما في الحديث الاتى من قوله ثم أخذ بيديه فصلى بهما وجهه والاقول أظهر وقد ورد
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي حاتم وغيرهما بلفظ اذا ضام فاشربوا العينين
من الماء وهو من حديث البخاري بن عيسى بالمرحمة وقد ضمه كله
لا يقوم به بحجة كذا قاله بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه وثقه وكيع وقال ابن
عدي لأعلم له حديثا منكرا انتهى لكنه لا يكون ما قرره بحجة لوقوع الاختلاف
فيه فقد قيل انه ضعيف وقيل متروك الحديث وقال الخازني يخالف في حديثه
على أنه لم يقرره البخاري فقد روى ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق ابن أبي
اسرى لكنه قال ابن الصلاح لم أجده الا في جماعة اعتدوا بالبحث عن حاله اصلا
شبهه النووي (وعن ابن عباس ان عليا رضى الله عنه ما قال يا ابن عباس اني اؤذي الناس
ضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت بلى فذا لي اوصي قال فوضع اناء فسل

يدعى ثم مقنن واسم الملقب واسم الملقب ثم أخذ يدعى به وصلى الله عليه وآله وسلم
 أقبل من أذنيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثاً ثم أخذ كتاباً يدعى باليمن فامر غها على ناصيته
 أو سطه لتسبل على وجهه ثم غس (يذهب اليمن إلى المرقق ثلاثاً ثم يذهب إلى أخرى مثل ذلك
 كبرية الوضوء وأما) وأبو داود (أول هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله
 ظ أحمد وساقه أبو داود في سننه بعينه وعام الحديث ثم مسح رأسه وناله وأذنيه ثم
 غسل يديه جميعاً فاختار حذفه من ما يقصر به على وجهه وفي الأصل ففتناهم باسم

الانقر

الاذى عن الناس واجتباب الله واما طلة الاذى عن الطريق وهذه اسمع وستون خه لة

ويمكن عمله خمسة أو سبعة من أصله باختيار أفراد ماضيه بعضه إلى بعض مما ذكر (١٤٧) والله أعلم انتهى وبشارة القسطلاني

وقد سأل جماعة عنه هذا بطريق
الاجتهاد واللياقة وعبد الجليل (١)
كتاب شعب الايمان انتهى قلت
وللسيد محمد المرتضى البكركاخي
الزيدي المصري رحمه الله رسالة
في ذلك سماها عقدة الجمان لخص
فيها الكتابين المذكورين ومن
لطايف اسناد حديث هذا
الباب ان رجلا كان من مدنيون
الا الهندي فانه بصري والا
المسندى وفيه تابعي عن تابعي
وهو ابن دينار عن أبي صالح وهو
رواية الاقران فان وجدت
رواية أبي صالح عنه صار من
المديح وأخرج منسوبة ابو داود
في السنة والترمذي في الايمان
وقال حسن صحيح والنسائي في
الايمان أيضا وابن ماجه (٢) عن
عبد الله بن عمرو أي ابن العادي
القرشي المسمى المتوفي بمكة
أو الطائف أو مصر في ذي الحجة
سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين
أو اثنين أو ثلاث وسبعين وكان
أسلم قبل أبيه (رضي الله عنهما)
وكان ينفقه في السن إحدى
عشرة سنة كما جزم به
المسزي وله في البخاري سنة
وعشرون حديثا (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) انه
(قال المسلم) الكامل (من سلم
المسلمون) وكذا المسلمات
وأهل الذمة الا في حد أو تعزير
أو تاديب وذكر المسلمين هنا خرج
مخرج الغالب لان جملة المسلمين

الآخرى مثل ذلك قال قلت وفي الثعلبين قال وفي الثعلبين قال وفي
الثعلبين قال قلت وفي الثعلبين قال وفي الثعلبين قال وفي
واحدة وفي رواية له ومسح برأسه ثلاثا قال المذنب في هذا الحديث قال وقال الترمذي
سالت محمد بن اسمعيل عنه فضعه وقال ما أدري ما هذا والحديث يدل على انه يغسل
ما أقبل من الاذن مع الوجه ومسح ما أدبر منه جامع الرأس واليه ذهب الحسن بن
صالح والشعبي وذهب الزهري وداود الى انه مسح الوجه في غسله معه وذهب من
عداهم الى انه مسح الرأس فيمسح بها معه وفيه أيضا استحباب ارسال غرفة من الماء
على الناصية لكن بعد غسل الوجه لا كما فعله العامة عقيب النراغ من الوضوء وفيه انه
لا يشترط في غسل الرجل نزاع النعل وان القتل كاف وقد قدمنا عن الحفاظ في باب اتصال
الماء الى باطن اللحية المكنة ان رواية المسح على الثعل شاذة لانها من طريق هشام بن سعد
ولا يخرج مما تقدمه وأبو داود لم يروه وهم من طريقه ولا ذكر المسح ولكنه رواه من طريق
محمد بن اسحق عن عتبة وفيه ماله المشهور واذ اعنعن وقد احتج من قال بتقليم مسح الرأس
برواية أبي داود التي ذكرناها واحتج القائل بأنه مسح مرة واحدة باطلاق المسح في حديث
الباب وتقييمه بآثاره وفي رواية يوسى في الكلام عليه في باب هل يسن تكرار المسح قول
والقيم ابيه جعله ابيه اليه اليس الذي بين الاذن والعذار كالقمة لا تقم موضع فيه
واسدله بذلك الماردي على أن اليس الذي بين الاذن والعذار من الوجه كما هو
مذهب الشافعية وقال مالك ما بين الاذن واللحية ليس من الوجه قال ابن عبد البر لأعلم
احداهن علماء الامصار قال بقول مالك ومن أبي يوسف يجب على الامرء غسله دون
المنحى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه صحة لمن رأى ما أقبل من الاذنين من الوجه
انتهى وقد تقدم

باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة

(عن عثمان رضي الله عنه انه قال هل أنوضأكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فغسل وجهه ويديه حتى مسح اطراف العندين ثم مسح برأسه ثم امس يديه على اذنيه
وطيته ثم غسل رجله رواه الارطقي) الحديث في اسناد ابن اسحق وقد عنه قوله هل
اسم فعل بمعنى قرب جبالا كما كثره تعالى هل البنا ومنه ديا كقوله هل شهداكم ويستوى
فيه عند البخاري بين الموحدة والمثني والجمع والمذكر والمؤنث فيقال هل يارجل وهل يارجل
وهل يارأسه وفي لغة بني تميم يتبع كغيرها مخاطب نحو هلما وها واهل هلما واهل هلما
اطراف العندين فيه دليل على وجوب غسل المرفقين وقد قدمنا من الكلام
عليه في شرح حديث عثمان المتفق عليه وقوله ثم مسح برأسه اطلاق المسح يشترعهم
التكرار وسبق في الكلام عليه قوله ثم امس يديه على اذنيه دليل على مشروعية مسح
الاذنين وسبق في هذا الكتاب قوله وطيته قد بسطنا البحث فيه في باب استحباب

(١) وهو أبو محمد بن موسى بن عبد الجليل الانصاري الاوسى المعروف بالنصري اه

على كف الاذى عن اخيه المسلم اشد (١٤٨) تاكيدوا لان الكفار يفتقدان يقائلا وان كان فيهم من يحب السكف عنه

لتجمل العبة (وعن أبي هريرة انه توضأ فغسل وجهه فاستبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضة ثم غسل يده اليسرى حتى أشبع في العضة ثم مسح رأسه ثم غسل وجهه اليمنى حتى أشبع في الساق ثم غسل وجهه اليسرى حتى أشبع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتم العرا المحجلون يوم القيامة من استبغ الوضوء في استبغ طاع منكم فليطال غيرة وشجيرة له رواه مسلم) قولوا أشبع في العضة وأشبع في الساق معناه أدخل الغسل فيهما قاله النووي قولوا انتم العرا المحجلون قال أهل اللغة الغرة بياض في جهة القرس والتجليل بياض في يدها ورجلها قال العلامة صبي النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وشجيرة لا تشبه الغرة القرس وهذا الحديث وغيره مصرح باستحباب تطويل الغرة والتجليل والغرة غسل شيء من مقدم الرأس او ما يتأخر والوجه زائد على الجزء الذي يجب غسله والتجليل غسل ما فوق المرفقين واليدين وهما مستحبان بالاختلاف والاختلاف في القدر المستحب على أوجه أحدها أنه تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثاني الى نصف العضة والساق والثالث الى المكب والركبتين قال النووي وأحاديث الباب تقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أبي الحسن بن بطلال المسالك والتماني في عياض اتقاد العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والمكب فباطلة وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبه الاختلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خالف كان محجورا جهم هذه السنن الصحيحة العريضة وأما استحبابها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم زاد على هذا أو نقص فقد أفسدوا وظلم فلا يصح لأن المراد زاد في عدد المرات وقال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بطلال في شرح البخاري وبه عه القماني نفرد أبي هريرة بتم ذابغ الغسل الى الأباط وليس بجيد فقال قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن عمرو بن نافع عن ابن عمر كان رجلا بلغ بالوضوء يطعمه ورواه أبو عبيد بن أسامة ما أصح من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن محمد بن جحلان عن نافع قوله فمن استطاع منكم تعليم امرئ بالمائة أو بقرة أو تعجيل بالاسستطاعة فريضة فاضمة بعدد الواجب ولهذا لم يذهب الى إيجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لأن نص الكتاب بمحقله وهو محمل فيه وفيه صلى الله عليه وآله وسلم بأن يعمل الكتاب ويجاوزها للمرفق ليس في محال الاجمال ايجب بذلك انتهى وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

هـ (باب يحرم ان يلصق بالاصابع وذلك ما يحتاج الى دليل) هـ

(عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ ترك خلفه رواه ابن

والايمان يجمع الذكيرة للتعذيب كما اشترنا اليه وفيه من أنواع البدع تجنيس الاشتقاق وهو كثر (من أسأله) خص اللسان بالذكر لانه المعبر عن عافى النفس (ويده) لأن أكثر الافعال بها وهذا من جوامع الكلم الذي لم يسبق اليه وعبر باللسان دون القول ليدخل فيه من أخرج لسانه استهزاء بصاحبه وقدمه على المبدلان أي أهدأ كثر وقوعا واشتد كناية عن خص اليد مع ان الفعل قد يصحصل بغيرها لأن سلطنة الافعال انما تظهر بها اذ بها البطش والقطع والوصل والاستخذاء والمنع ومن ثم ثبت فقيس في كل عمل هذا مما عات أيديهم وان كان متعذرا لوقوع بها فالمراد بالحديث ما هو اعلم من الجارية كالاتيلا على حق الغير من غير حق فانه أيضا ايذاء لكن ليس بالبد الحقة بل ولا يقال هذا يستلزم ان من انصف به فله خاصة كان مسلما كاملا لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسايين كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والماجر) أي المهاجر حقيقة ولنظا المذاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين امكنه ههنا الواحد كالسافر أو هو على بابه لأن من لازم كربة هاجر أو انه هاجر ومن ولسه

(من هجر ما نهي الله عنه) وهذه الهجرة تدل بان ظاهرها باطنة فالباطنة ترك ما يدعو اليه النفس الامارة

بالسوء والشيطان والظاهرة القربا الذين من القنن وكان المهاجرين (١٤٩) خوطبوا بذلك التلايشكوا على سجدوا لله وحده

ولاستقال من دارهم أوقع ذلك بعد انقطاع الهجرة فليجيبا لآلجوب من لم يدرك ذلك والاول اولى وقد اشتمت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والاحكام وفي اسناد هذا الحديث التسديد والعنفه وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق وهو مما انفرد بجملة من مسلم وأخرجه مسلم بعضهم في صحيحه وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ميثان والحاكم وزاد ابن حبان في صحيحه وأبو داود والنسائي وابن ميثان وكأله اختصر هذا المتن في بعضه والله أعلم (وعن أبي موسى) عبد الله بن قيس بن سليم بن صهم السنين الأشعرى نسبة إلى الأشعر لأنه ولد لأشعر المتوفى بالكوفة سنة خمس أو إحدى وأربع وأربعين وله في البخاري سبعة وخمسون حديثا (رضي الله عنه) ورضاه (قال قالوا) وعند مسلم قالنا وعند ابن مسعود قلت (يا رسول الله أي شرط أي أن تدخل على متعده وهو هنا متعده بدوى أي أي أصحاب الإسلام أفضل) وعند مسلم أي المسلمين أفضل (قال) علمه الصلوة والسلام (من سلم المسلمون من لسانه ويده) أي أفضل من غيره لكثرة ثوابه ومن أطاع أسناد هذا المتن أنه فيه الحديث والعنفه وكل رجاله كوفون وأخرجه عنه مسلم والنسائي في الإيمان والترمذي

ما به والد ارقطاني) الحديث في اسناده من محمد بن عبيد الله بن أبيه وهما ضعيفان وقد كره البخاري نقله عن ابن سيرين ووصله ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية تحريك الخاتم ليزول ما تحته من الاوساخ وكذلك ما ينسبه الخاتم من الاسورة والحلية ونحوهما (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وعن المستور بن شداد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ فخلل اصابع رجليه بضمه رواه الخمسة الا احمد وعن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فخلل يقول هكذا يدل رواه احمد) اما حديث ابن عباس رواه ايضا الحاكم وفيه صالح مولى التوام وهو ضعيف ولكن حسنه البخاري لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح وسامع موسى منه قبل ان يحتلط واما حديث المستور بن شداد في اسناده ابن الهيثم لكن تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحارث انخرجه البيهقي والبخاري الدولابي والدارقطني في غير ائب مالك بن طريق ابن وهب عن الثلاثة وصححه ابن القطان واما حديث عبد الله بن زيد فهو واحد في روايات حديثه المشهور وفي الباب من حديث عثمان عند الدارقطني باللفظ انه خلل اصابع قدميه ثلاثا وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت ومن حديث الربيع بنت معوذ عند الطبراني في الاوسط قال الحافظ واسناده ضعيف ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمرو بن قيس وهو منكر الحديث ومن حديث وائل بن حجر عند الطبراني في الكبير قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث لقيط بن صبرة باللفظ اذا توضأت فخلل الاصابع وقد تقدم ومن حديث ابن سعد ورواه يزيد بن ابي الزرقا باللفظ لينه كان احدكم اصابعه قبل أن تنهك السارق قال ابن أبي حاتم وفيه منكر قال الحافظ وهو في جامع الثوري موقوف وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا انخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومن حديث ابن ابي عنده ابي بكر بن أبي شيبة في المصنف ومن حديث ابي هريرة عند الدارقطني باللفظ خللوا بين اصابعكم لا يخلها الله يوم القيامة بالنار ومن حديث ابي رافع عند احمد والدارقطني من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع قال البخاري هو منكر الحديث والاحاديث تدل على مشروعية تخليل اصابع اليدين والرجلين واحاديث الباب يقوى بعضها بعضا فتتمض للوجوب لاسيما حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في باب المبالغة في الاستساق فانه صححه الترمذي والبخاري وابن القطان قال ابن مسعود الناس قال اصحابنا من سنن الوضوء تخليل اصابع الرجلين في غسلهما قال وهذا اذا كان الماء يصل اليها من غير تخليل فلو كانت الاصابع ملتقة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل فحينئذ يجب التخليل لانه لا يمكن لاداء فرض الغسل انتهى والاحاديث قد صرح بوجوب التخليل وثبتت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ولا فرق بين امكان وصول الماء في الزهد (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي (رضي الله عنه) ان رجلا قال في الغسل اعرف اسمه وقد قيل انه ابو

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لا يؤمن) (١٥١) وفي رواية ابوي الوقت وذروا الصبلي وابن

عساكر (احدكم) وفي رواية
اخرى لابن ذر احد وفي اخرى
لابن عساكر عبد اي لا يؤمن من
يدعي الايمان الكامل (حقاً)
يجب لاختيه (المسلم وكذا المسألة
مثل (ما يتبع نفسه) من الخير
وهذا وارد مورد المبالغة
والاذلا بمن بقية الاركان ولم
ينص على ان ينقص لاختيه ما ينقص
لنفسه لان حب الشيء مستلزم
لنقص نفسه قال النووي الحجة
الميل الى ما يوافق المحب فالت
المراد بالمثل هنا الاحتياط في دون
الطبيعي والقسمي والمراد ايضا
ان يحب ان يحصل لاختيه ما حصل
له لاسع سلبه عنه ولا مع بقائه
بعينه اذ قيام الجوهر والعرض
بمعين محال ويحتمل ان يكون انظر
اختيه شاملاً لا يفي ايضا بان يحب
له الاملا م مثلاً ويؤيده حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من يأخذ
عني هو لاء الكلمات فعمل بهن
أو يعلم من يعمل بهن فقال ابو
هريرة قلت اننا يا رسول الله فاخذ
يبدى فنهت عننا قال اتقوا الحرام
فتمن لك تمنك انغي الناس
واحبمن الى جارك تمكن مؤمناً
وأحب للناس ما تحب لنفسك
تمكن مسلياً الحديث رواه
الترمذي وغيره من رواية الحسن
عن ابي هريرة وقال لم يسمع
من ابي هريرة ورواه السبزو

كونه المتبعين وقد افكر سيدي وفي خمسة عشر موضعاً من كتابه ورد ان بيان الباء
تدخل في الالة والمعلوم ان الالة لا يراد استيعابها كما صحت رأسي بالمزيد فلما دخلت
الباء في المسح كان ذلك المسح اعني عدم الاستيعاب في المسح أيضاً فانه
التمتاز اني قالوا جاز الله طاقاً وحكم على المطلق بأنه يحمل ويغني النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بالاستيعاب ويبان الجمل الواجب واجب ورويان المطلق ليس بجمل لصدقه
على الكل والبعض فيكون الواجب مطلق المسح كلاً أو بعضاً وأياً ما كان وقع به
الامتثال ولو سلم ان يحمل ليمسح الكل لو ورد البيان بالبعض عند أبي داود من
حديث أنس بالفاظ انه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم
رأسه ولم ينقص العمامة وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بالفاظ انه
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح بياضته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم انه لم يصح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض رأسه البية
ولا يمكن كان اذا مسح بياضته كحل على العمامة قال وأما حديث أنس فنقصه أنس
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقص عمامته حتى يستوعب من الشعر كله ولم ينف
التكميل على العمامة وقد أثبت حديث المغيرة فسكون أنس عنه لا يدل على نفيه
وأيضاً قال الحفاظ ان حديث أنس في اسناده نظير واجب بان النزاع في الوجوب
واحاديث التمسيم وان كانت أصح وفيها زيادة وهي مقبولة لئلا يكون أين دليل الوجوب
وليس الا مجرد ان فعله وروايت وقعت بياضته بالجمل فافادت الوجوب والانصاف ان الالية
ايستقيم قبيل الجمل وان زعم ذلك الزخشي وابن الحاجب في مختصره والزر كشي
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة الالة الفعل بجميع اجزاء المنعول كالاتي توقف في قولك
ضربت عمراً على مباشرة الضرب بجميع اجزائه فمسح رأسه يوجد المعنى الحقيقي بوجود
مجرد المسح للكل أو البعض وليس النزاع في معنى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه بل
النزاع في ايقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يقع بوجوده وجود المباشرة ولو
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد الا بمباشرة المال لجميع الحمل اقل وجود الحقائق في هذا
الباب بل يكاد يطق بالعدم فانه يستلزم ان نحو ضربت زيداً وبصرت عمراً من الجواز لعدم
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن جني منه واورده مستدل به على كثرة الجواز والماصل
ان الوقوع لا يتوقف وجوده من الحقيقة في على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فمن نظر الى جانب ما وقع عليه الفعل يحرم الجواز
ومن نظر الى جانب الوقوع يحرم الحقيقة وبعد هذا فلا شك في اولوية استيعاب المسح
جميع الرأس وصحة احاديثه ولكن دون الخبز بالوجوب معناه وزعاقب (وعن الربيع
بن معوذ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ عند ما مسح برأسه فمسح
الرأس كله من فوق الشعر وكل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته

والسيف في الزهد عن مجهول عن واثله عن ابي هريرة وقد صحح مجهول من واثله قال الترمذي

يؤثروا لكن بقية السناد فيهم اضعف ورواة (١٥٢) حديث الباب كلهم يصرحون باسناد الحديث السابق مصرحون والذي

رواه احمد وابوداودوفى لفظ مسجع براسه مرقع بله آخره ثم يندمه وبأذنيه كاتيم ما
 ظهورهما ويطونهما رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن (هذه الروايات
 مدارها على ابن عقيل وفيه مقال مشهور لاسيما اذا عمن وقد فعل ذلك فى جميعها
 واخرج هذا الحديث احمد بالفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم توضع عنده اوقات
 فريته مسجع على راسه بجمارى الشعر ما قبل منه وما دبر ومسح صدقيه واذنيه ظاهرهما
 وباطنهما واخرجه بالفظ احمد ابوداود ايضا فى رواية واخرجه ابن ماجه والبيهقى ومداور
 الكل على ابن عقيل والرواية الاولى من حديث الباب تدل على انه مسجع مقدم راسه
 مسجما مسجاة لا مؤخره كذلك لان المسح مرة واحدة لا بد فيه من تحريك الشعر واحمد
 الجانبين ووقع فى نسخة من الكتاب مكان فوق فرق فى سنن أبى داود ثلاث نسخ هاتان
 والثالثة قرن والرواية الثانية من حديث الباب تدل على ان المسح مرتان وسماوى
 الكلام عليه فى الباب الذى بعده هذا وتدل على البداءة بمؤخر الراس وقد تقدم الكلام
 على الخلاف فى ههنا فى حديث اول الباب قال ابن عبد المناس فى شرح الترمذى وهذه
 الرواية محمولة على الرواية بالماضى عند من انتهى النبل بما فى معنى اليه كأنه حمل قوله
 ما قبل وما دبره على الابداء بمؤخر الراس فاذا جاءها بعدا عنه وان لم يكن كذلك قال ذكر
 معناه ابن العربى ويمكن ان يكون النبى صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا ايمان الجواز
 مرة وكانت مواظبه على البداءة بمقدم الرأس وما كانا اكثر مواظبه عليه كان افضل
 والبداءة بمؤخر الراس شككية عن الحسن بن محم وكيع بن الجراح قال ابو عمر بن عبد البر
 قد تروى بعض الناس فى حديث عبد الله بن زيدى قوله ثم مسح راسه بيديه فاقبل بهما
 وادبره ابدا بمؤخر رأسه وقوم غيره انه بدأ من وسط رأسه فاقل بيديه وادبر وهذه ظنون
 لا تصح وقد روى عن ابن عمر انه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يصح وأصح حديث فى هذا
 الباب حديث عبد الله بن زيد والمشمور والمتداول الذى عليه الجمهور البداءة من
 مقدم الرأس الى مؤخره انتهى قوله كل ناحية لمنصب الشعر المراد بالناحية جهة مقدم
 الرأس وجهة مؤخره أى مسح الشعر من ناحية النصب والوجه بضم الميم وتشديد
 الباء الواحدة آخره قوله لا يجوز للشعر من ههنا أى الذى هو عليها قال ابن رسلان
 وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل اذا نذبه عليه ليمسح الى الماء الى اصوله
 ينتفش ويتغير رصاحبه بانتفاشه وانتشار بعضه ولا بأس بهذا الكيفية للصغير فانه
 يلزمه القدية بانتشار شعره وسقوطه وروى عن احمد انه سئل كيف تمسح المرأة ومن له
 شعر طویل كنصرها فقال ان شاء مسح كما روى عن الربيع وذكر الحديث ثم قال هكذا
 ووضع يده على وسط رأسه ثم مرها الى مقدمه ثم رفعها فوضعهما بحيث بدأ منه ثم مرها
 الى مؤخره (وعن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضع عليه عمامة
 قلبية فادخل يده تحت العمامة فمسح بها راسه ولم ينقض العمامة رواه ابو داود)

قبيله كوفيون فوق القسائل
في الاحاديث الثلاثة على الولاة
وانه الصدّيق والعنينة
واخر جبهه مسلم والترمذي
والنسائي (عن ابى هريرة) تقيب
اهل الصفة ومسيد الحديث واقفه
المجتهدين من الصحابة (رضي الله
عنه ان رسول الله) وفي رواية ابا
ذر عن النبي (صلى الله عليه) والله
(وسلم قال والذي) اي والله الذي
أكد في رواية ابى ذر والوقت
والاصمعي وابن عساكر وفي
رواية فوالذي بالشاة (نقسي
يسده) الكرمية والمسلمين
صنانه سبحانه وفي القسطلاني
عن ابى حنيفة رحمه الله يلزم
من تأويلها بالقدره عن
التعظيم فالسبيل فيه كما قاله
الاجمان به على ما أرادونك
عن انطوس في تأويله يقول له
يد على ما أراد لا كيد الخلق
واقسم أنا كيد او يؤخذ منه
جواز القسم على الامر المهم
لأن كيد وان لم يكن هنالك
جسدها والمقسم عليه هنا قوله
(لا يؤمن أحدكم) اي أنا كما لا
محتقاً (حسباً كون أحب)
افعل تفصيل بمعنى المفعول وهو
مع كثرة على خلاف القياس
وفصل بينه وبين معموله بقوله
(اليه) لانه يتوسع في الظرف
فبالا يتوسع في غيره (من والده)
أبيه اي وأمه أو اكتفى بها
(ولده) ذكرنا أو أني وقدم

والوالد لا كثرية لان كل واحد له والدم غير كس ولم يتخلف

الحديث

الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخاري (١٥٣) عن مسلم وانظر الى جانب المظهر أو السبحة في

الزمان وعند الناس في تقديم الولد
لمزيد الشقة وخصمها بالذكور
لانهم اعز على الانسان غالباً ما
غيرهما وربما كانا اعز على ذي
اللب من نفسه فانه الله محبة
رحمة وشدة والناحية محبة
اجلالوا اكرام والاولى وهي
محبة الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم محبة احسان وامتنان وقد
ينتهي الحب في المحبة الى أن
يؤثر هوى المحبوب على هوى
نفسه فضع الاعن والده بل يحب
أعداء نفسه لمشابهتهم محبوبة
قال قائلهم

أشبهت أعدائي نصرت أحبهم
أضار حظي منك حظي منهم
اللهم اجعل حبك وحب رسولك
أحب الى من كل محبوب لدى
الناس وادركني اتباعك كباك
وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه
الامة وأتممتها الا يكامل (وعن
أبي رضى الله عنه الحديث
بعينه) وفي رواية من أهله وماله
يدل من والده وولده عنه ابن
خزيمة في صحيحه (وزاد في آخره
والناس اجمعين) هو من باب
عطف المصالح على المصالح وهل
تدخل النفس في عموم الناس
الظاهر وقيل اضافته المحبة
الالهية فتضى خروجه منهم فانك
اذا فلت جميع الناس أحب
الى زيد من غلامه يفهم منه
خروج زيد منهم واجيب بأن

الحديث قال السلف في اسنادهم انهم انظر انتهى وذلك لان ابا عبد الله الراوى عن انس مجبول
ورقية اسناد رجال الصحيح وأورد المصنف ههنا الاستدلال على الاكتفاء بسبع
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب قوله قطرية بكسر القاف وسكون
الطاء ويروى فيصهما وهي نوع من البرود فيها حرة وقيل هي حلال تحمل من البحرين
موضع قريب عن قال الازهرى ويقال لتلك القرية قطر بفتح القاف والطاء فاما دخلت
عليها اياه النسبية كسر القاف وخففوا الطاء قوله فادخل يده لفظ ابي داود فادخل
يديه قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكتفين جميعاً قوله فمخ مقدم رأسه
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناحية وقد نقل عن سبعة من الاكوع انه
كان مسح مقدم رأسه وابن عمر مسح بالافوخ

* (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا) *

(عن أبي حنيفة قال رأيت علياً رضي الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى أتاهما ثم مضى
فأثارة استشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذا راعية ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه

الى الكعبين ثم قال أصبحت أن أريكم كيف كان طه ورسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رواه الترمذي وصححه) وأخرجه ابن ماجه وروى عن سبعة من الاكوع مثله
وعن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبراني في الاوسط من حديث انس باللفظ ومسح
برأسه مرة قال السلف واسنادهم صالح ورواه أبو علي بن السكن من حديث زريق بن
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبراني من حديث عثمان طوله وفيه مسح
برأسه مرة واحدة وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد وكذا حديث عبد الله بن زيد في
الصحيحين فانه اطلق مسح الرأس ولم يقيده قال السلف وفي رواية ينفى من حديث
عبد الله ومسح برأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الا في بعده فانه قد المسح
فيه مرة واحدة وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً توضأ وفيه
ومسح برأسه واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذي من
حديث الربيع باللفظ انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فالت مسح
رأسه ما قبل منه وما أدبر صدغيه وأذنيه مرة واحدة وقال حسن في صحيحه
انظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائي من حديث الحسين بن علي عن أبيه
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام احمد والبيهقي من حديث عبد خبير عن علي
باللفظ مرة واحدة ورواه البيهقي من حديث زريق بن جيس باللفظ ومسح برأسه حتى لما
يتطير الماء وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعليمها الوضوء رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال ومسحت برأسه مرة واحدة والحديث يدل على أن السنة في
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف في ذلك فذهب عطاءوا كثر العترة

٢٠ نيل ل الانظار عام وما ذكره من الخصائص وخيفة فلا يخرج وقد وقع التمهيد في ذكر

الذين في حديث عبد الله بن هشام واصله عمار (١٦١) المحدث في الايمان والذوران عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه

والشافعي الى انه يستحب ثلث مسحة كسائر الاعضاء واستدلوا على ذلك بحديث
حديث علي وعثمان انهما مسحوا ثلاث حرثات ولي كلا الحديثين مقال اما حديث علي
فهو عند الدارقطني من طريق عبد خير من رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة عن خالد بن
علاء عنه وقال ان ابا حنيفة خالف الحافظ في ذلك فقال ثلاثا وانما هو مرة واحدة
وهو ايضا عند الدارقطني من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير باللفظ ومسح برأسه
واذنيه ثلاثا ومنعوا عند البيهقي في الخلافيات من طريق ابي حنيفة عن علي وأخرجه البزار
أيضا ومنعوا عند البيهقي في السنن من طريق محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن جده عن
علي في صلاة الوضوء وعند الطبراني وفيه عبد العزيز بن عبيد الله قال الحافظ وهو
ضعيف واما حديث عثمان فرواه أبو داود وأبو داود والبزار والدارقطني باللفظ فمسح برأسه ثلاثا
وفي اسناده عبد الرحمن بن وردان قال أبو حاتم ماله بأس وقال ابن معين صالح وذكره ابن
حبان في الثقات وتابعه هشام بن عروة وأخرجه البزار وأخرجه أيضا من طريق
عبد الكريم عن جرير بن اسناده ضعيف ورواه أيضا من حديث ابي حنيفة وروى ابن
عباس عن عثمان وفيه ضعف ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطني من طريق عاصم
ابن ذؤيب باللفظ ومسح برأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل
مثل هذا وأما من شقين مختلف فيه ورواه أحمد والدارقطني وابن السكن وفي اسناده
ابن داود مجهول الحال ورواه البيهقي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه
انقطاع ورواه الدارقطني وفيه ابن أبي عمير وهو ضعيف جدا عن ابيه وهو ايضا ضعيف
ورواه أيضا ابنا اسناده صحيح بن يحيى وليس بالقوي ورواه البزار عن عثمان باللفظ ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا واسناده حسن وهو عند مسلم والبيهقي من
وجه آخر هكذا بدون تعرض لذكر المسح قال البيهقي روى من أوجه قريبة عن عثمان
وفيها مسح الرأس ثلاثا لانهم مع خلاف الحافظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة
وان كان بعض أصحابنا يحتج بها ومثله مقالة أبي داود التي سبقت ذكرها المصنف آخر الباب
ومال ابن الجوزي في كشف المشكل الى تصحيح التكرير وقال أبو عبيد القاسم بن
سلام لانهم لم أحدا من السلف جاء عنه استكمال الثلاث في مسح الرأس الا عن ابراهيم
التي قال الحافظ وقد رواه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة وعطاء وزاذان وميمونة
وأورده أيضا من طريق ابي العلاء عن قتادة عن أنس قال وأغرب ما يدكرهنا ان
الشيخ ابا حامد الاسدي حكى عن بعضهم انه اوجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن
ابن أبي ليلى وذهب بجاهد والحسن البصري وأبو حنيفة والمؤيد بالله وابو نصر من
أصحاب الشافعي الى انه لا يستحب تكرار مسح الرأس واحتجوا بما في الصحيحين من
حديث عثمان وعبد الله بن زيد من امالاد مسح الرأس مع ذكر ثلث نية من الاعضاء
وبحديث الباب وما ذكرناه بعده من الروايات المصرحة بالمرة الواحدة والانصاف ان

والله اعلم لا تبارك الله بن هشام
أحب الى من كل شيء الا من
نفسه فقال لا والذي نفسي بيده
حتى أكون أحب اليك من
نفسك فقال له عسر انك الا ان
والله أحب الى من نفسي فقال
الا ان يا عمر والمراد هنا المحبة
الايمانية وهي اتباع الم محبوب
لا الطبعية ومن ثم لم يحكمهم
بايمان ابي طالب مع حبه صلى
الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى
بثبوت الايمان لانهم ولا تحصل
الا بصدق اعلاء قدره ومزاجته
على كل والد وولد ومحسن ومن
لم يعتقده هذا فليس يؤمن قال
القسطلاني وفي الواهب
الدينية بالملح الحميدة بما جرت به
ذلك ما يشق ويكفي حال الخطابي
المراد هنا حسب الاحتياط لا حسب
الطبع وقال الباقون في نفسه تابع
الى قضية النفس الامارة
والمطمنة فان من رجع جانب
المطمنة كان حجة به للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم راجعا ومن
رجع جانب الامارة كان حكمة
بالعكس انتهى ومن علمه
الحب المذكر ان يعرض على
المرء لو شرب بين فقد غرض
من اغراضه أو قد روية النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن لو
كانت مكة ثقيان كان قد دهاشد
عاهه من فقد غرضه فقد انصف
بالأحسية المذكورة ومن لا فلا
وليس ذلكا محصورا في الوجود وان قد بن يائي مثله في نصر سنة النبي عن شريعة وقع

مخالفهم اوريدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٥) الحديث اعياه الى فضيلة الذئبة كرفان الاحذية

الذئبة كورة تعرف به وذلك ان محبوب الانسان امان نفسه واما غيرها امان نفسه فهو ان يريد دوام بقائه سالمة من الاسقام هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره فاذا حقيق الامر فيه فانما هو بسبب تحصيله تقع قمار الى وجوده المنة حاله واما لا فاذا تأمل الذئبة الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان امانا بالمشورة واما بالسبب علم انه سبب بقاء نفسه البقاء الابد في النعيم السرمدى وعلم ان نفسه بذلك اعظم من جميع وجوده الاتقاعات فاستحق بذلك ان يكون خطه من محبته أو فر من غيره لان الذئبة الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بسبب استعداد ذلك والغفلة عنه ولا شك ان حظ الحسنة رضي الله عنهم من هذا الاثر انهم لان هذا مرة المعرفة وهم اعلم قال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ايماناً صحيحاً لا يتخلف عن وجدان شيء من تلك المحبة الرائجة غير انهم متفاوتون فيهم من أخذ من تلك المرتبة بالخط الاوفى ومنهم من أخذ من تلك الاثر فمن كان مستغرقاً في

احاديث السلاسل لم تبلغ الى درجة الاعتبار حتى يلزم القسوس المساقمة من الزيادة فالوقوف على ماصح من الاحاديث السابقة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المنع من الاسماء بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرء الواحدة وحديث من زاد على هذا فقد أساء ونظم الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسع رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صححت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحة واحدة لجميع الرأس جميعاً بين الأدلة (فائدة) ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند النسائي من رواية عبد الله بن زيد ومن حديث الربيع عند الترمذي وابي داود وفيه مقال الذي تقدم (وعن ابن عباس رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فذكر الحديث

كاه ثلاثاً ثم مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة رواه أحمد وأبو داود ولا يروى عن عثمان رضي الله عنه انه توضأ مثل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) الحديث الاول اعلم الدارقطني وتقدم ابو الحسن بن القطان فقال ما اعلم به ليس له والله اما صحيح أو حسن والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتفق عليه في كراهة ثلاثاً ثلاثاً في الرأس قال أبو داود احاديث عثمان الصحاح كاه اتمد على مسح الرأس انه مرة فانهم ذكر روا الوضوء ثلاثاً وقالوا في مسح رأسه ولم يذكر اعداداً كما ذكر في غيره انتهى

(باب ان الذين من الرأس وانهم ما يمسحون به)

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه وابن ماجه من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد بصحبت ابن عباس الحديث قبل هذا الباب باللفظ مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وفي الباب عن ابي امامة عن ابي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ انه مدرج قال الترمذي وابن اسحاق هذا حديث القاتم وعن عبد الله بن زيد رواه المنذري وابن دقيق العيون قال الحافظ وقد ثبت انه مدرج وعن ابن عباس رواه البزار واعلم الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه مرسل وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وعمر بن الحصين وهو متروك وعن أبي موسى عند الدارقطني واختلاف في وقته وورقه وصوب الوقت قال الحافظ وهو منقطع وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضاً وعن عائشة عند الدارقطني أيضاً وفيه حديثين الاخر وقد كذب احمد ومن انس عند الدارقطني أيضاً من طريق عبد الحكم عن انس وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود عافى الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فواحدة والحديث يدل الشبهوات مجعوباً في الغفلات في اكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شتوا الى رؤيته

صحت في رواية أخرى أنه ولد له واهله (١٥٦) في حديث أبي بصير عن الصادق عليه السلام في حديثه وجده أن الأثر إذا قد

على أن الأذنين من الرأس فيمسخان منه وهو مذهب الجمهور ومن العلماء من قال هما من الوجه ومنهم من قال المقبل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا نسبة ذلك إلى القائلين به في باب تعاهد الحاقين قال الترمذي والعمل على هذا يعني كون الأذنين من الرأس عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه يقول سيف الدين وابن المبارك وأحمد وإسحق واعتزروا القائلون بأنهم ما ليس من الرأس به من الأحاديث التي فيها الأذنان من الرأس حتى قال ابن الصلاح إن ضدها كذا لا يصحير بكثرة الطرق ورد بأن حديث ابن عباس قد مرح أبو الحسن بن القطان أن ما عليه من الدار قطن ليس بهلة وصرح بأنه ما صحیح وأحسن واختلاف في مسيح الأذنين هل هو واجب أم لا فذهب القاسمية وإسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل إلى أنه واجب وذهب من بعدهم إلى عدم الوجوب واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح داخلهم بالأسبابتين وخالف باهم أمية إلى ظاهره أغسغ ظاهرهما وباطنهما أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والمعيني وصححه ابن خزيمة وابن ماجة وقال ابن ماجة لا يعرف مسيح الأذنين من وجهه يؤت الأذن هذه الطريق ويحدث الريح وطلمة بن مصرف والصنابحي وأجيب عن ذلك بأنهم أفعال لا تدل على الوجوب قالوا أحاديث الأذنان من الرأس بعضهم ينوي بعضها وقد تقدمت أنهم من الرأس فيكون الأمر بمسح الرأس أمرًا بهما فيثبت وجوبه بالنهي أقرأت واجب بعدم انتقاض الأحاديث الواردة لذلك والتيسر الاستصحاب فلا يصار إلى الوجوب بالإدليل ناهض والا كان من القول على الله تعالى يقول (وعن الصنابحي

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض نحرجه الخطايا من فيه وذكر الحديث وفيه فإذا مسح برأسه نحرجه الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه واه ما لك والنسائي وابن ماجه) الحديث رجله رجال الصبي وقد ذكرناه في باب غسل ما استرسل من اللحية والكلام على أطرافه قد سبق هنالك وقد ساقه المصنف هنا للاستدلال به على أن الأذنين يمسحان مع الرأس قال نقول يخرج من أذنيه إذا مسح رأسه دليل على أن الأذنين داخلان في مسامه ومن جعلته انتهى وقد اختلف الناس في ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف واختلفوا هل يمسحان بقية ماء الرأس أو بماء جديد فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور والموثقون إلى أنه يؤخذ لهم ماء جديد وذهب الهادي والثوري وأبو حنيفة إلى أنهم يمسحان مع الرأس بماء واحد قال ابن عبد البر وروى عن جماعة من هذا القول من الصحابة والتابعين واحتج الأولون بما في حديث عبد الله بن زيد في حقه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس أخرجه الجماعة عن طريق حرملة عن ابن وهب قال الحافظ إسناده ظاهره الصحة واشترجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

وقد شوه من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع أثره على جميع ما ذكر لما ذكر في ألوههم من محبته فيبران ذلك يرفع الزوال بتوالي الغفلات انتهى قلت لا اعتبار بحسب هذا الجنس منهم لأن المعتبر بحسب الاختيار لأحب الطبع كانه تم ولما ذكر المؤلف أن حبه صلى الله عليه وآله وسلم من الأيمان أي من قرأته أورد فيه بما يوجب حلاوة ذلك فقال (رو عنه) أي عن أنس وفي رواية الأصميلي وابن عساکر زيادة ابن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال ثلاث) أي ثلاث خصال (من كن فيه وجد) أي أصاب ولذلك اكتم في عقول واحد وحصل فهي تامة (حلاوة الإيمان) أي استمذاذ بالطاعات عند قوة النفس بالإيمان والتمسح بالصدقة بحيث يتألف له ودمه فيحصل في أمر الدين المشقات ويؤثر ذلك على أعراض الدنيا الثانية وهل هذا الذوق محسوس أو معنوي قول بكل قوم ويشهد للأول قول بلال أحد أصحابه عذب في الله كما هاهنا الذكر فخرج مرارة العذاب بحلاوة الإيمان وعنده أنه أهل يقولون وأكرهه وهو يقول والطره غدا أتى لآلحه محمد وصحبه

والهوى يذوق طعم الايمان ويقنع به كما يذوق النعم طعم العسل وغيره (١٥٧) من ملذذات الامامة وياقنهم بها ولا يذوق

ذلك ويتنعم به الامن كان الله
ورسوله أحب اليه مما سواهما
من نفس وولد ووالد واهل ومال
وكل شيء وعلى الثاني فهو على
سبيل المجاز والاستعارة الموضحة
للمؤلف على استدلاله بزيادة
الايمان ونقصه لان في ذلك
الاجابة الى قضية المريض والصحيح
لان المريض الصغراوي يمسح
طعم العسل صرا بطلاف
الصحيح فكما نقصت الصحة
نقص ذوقه بقصد ذلك وتسمى
هذه الاستعارة تشبيهية وذلك
انه شبهه برغبة المؤمن في الايمان

بالعسل ونحوه ثم انشأ لازم
ذلك وهي الخلافة وأضاف اليه
فالمرء لا يؤمن الا (ان يكون
الله عز وجل (ورسوله)
الاكرم الاجل عليه الصلاة
والسلام (أحب اليه مما
سواهما) في التلميح إشارة الى
أن المعتبر هو الجمع من المركب
من المحبتين لا كل واحدة منهما
فانهما وحدهما لا غلبة اذ لم ترتبط
بالاخرى فمن يدعي حب الله مثلا
ولا يحب رسوله لا يتبعه ذلك ولا
بمراض تفتية الصوريهما بقصة
الخطيب حيث قال ومن زعمهما
فقد غوى فثبت له عليه الصلاة
والسلام بقس الخطيب أنت
فأمره بالافراد اشعارا بأن كل
واحد من الصبيان مستقل
باعتقاده الغواية اذ العطف
في تقدير التكرير والاصلي

ابن وهب باللفظ فاخذ لآذنيه ما من خلف الماء الذي استذر رأسه وقال هذا احسناد صحيح
اسكن ذكر الشيخ تقي الدين من دقيق العبد في الامام انه رأى في رواية ابن المقبري عن ابن
قتيبة عن حملة بهذا الاسناد وللفظ ومسح برأسه بما غير فضل يديه لم يذكر الاذنين
قال الحافظ قلت كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حملة وكذا رواه الترمذي
عن علي بن خنيس عن ابن وهب وقال عبد الحق ورد الامر بتجديد الماء للاذنين من
حديث ثمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعبه ابن اقطان بأن
الذي في رواية جارية باللفظ خذ الرأس ما جديدا رواه البزار والطبراني وروى في الموطأ
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا توضأ بأخذ الماء باصبعيه لآذنيه وصرح الحافظ في
باويع المرام بعد ان ذكر حديث المبرق السابق أن الحفظ ما عند مسلم من هذا الوجه
باللفظ ومسح برأسه بما غير فضل يديه واجاب القائلون انهما مسحان بماء الرأس بما سلف
من اعلال هذا الحديث قالوا في وقف على ما ثبت من مسحه ما مع الرأس كافي حديث
ابن عباس والربيع وغيرهما قال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه انه اخذ لهما ما جديدا
راغما صرح ذلك عن ابن عمر

باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما
رواه الترمذي وصححه والنسائي مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسحيتين وظاهرهما
بأيماميه) وصححه ابن خزيمة وابن منده وخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي بالانفاظ
متسار باللفظ الكتاب قال ابن منده ولا يعرف مسح الاذن من وجه يثبت الامن هذه
الطريق قال الحافظ وكأنه عنى بهذا التفصيل والوصف وفي المستدرج له كما
حديث الربيع بن معوذ باللفظ الذي مر في باب مسح الرأس كله وخرجه أيضا من
حديث أنس مر فوعا والصواب انه عن ابن مسعود موقوفا وخرج ابوداود والطحاوي
من حديث المتذم من معاذ بن كريب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوئه
رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه فيهما حتى أذنيه قال الحافظ واسناده
حسن وعزه الزورى تبعه ابن الصلاح الى النسائي وهو وهم وفي الباب عن عثمان عند
أحمد والحاكم والدارقطني وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الطحاوي
والحديث يدل على مشروعية مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما وقد تقدم الخلاف فيه في
الباب الذي قبل هذا ولينظر فيه للاذنين ما جديدا وبه تمسك من قال بمسحهما ببقية ماء
الرأس وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله

باب مسح الصدغين وانهما من الرأس

(عن الربيع بن معوذ فانتما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فصيح برأسه
ومسح ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة رواه ابوداود والترمذي وقال
استدل كل واحد من المصنفين فيه وفي قوة قولنا من صلى الله ففد غوى ومن صلى الرسول ففد غوى ويؤيد ذلك

قوله تعالى طه والله اعلم وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأول الأمر منكم ثم بعد ذلك عوالي أول الأمر كما أعاده في حق الرسول

توذكروا بالله لا تستعجلوا في الطاعة استعجلوا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقيل أنه من انحصار نص فيمنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم لأن غيره إذا جمع أوهم التسمية بخلافه هو صلى الله عليه وآله وسلم فإن منعه لا يتطرق إليه إيمام ذلك وقال بما لا يقبل عن إيعام العاقل وغيره ونم اجزية أخرى ذكرها المألف في الفتح والمراد به هذا الحب كما قال البيضاوي العقلي وهو إظهار ما يقتضي العسقل وجعله وبسته على اختياره وإن كان على خلاف هواه ألا ترى أن المريض بعصف الدواء يترد عنه طبعه ولكنه يمسك إليه باختياره ويحوى تأوله بقتضى عقله لما يعلم أن صلاحه فيه فإذ أتاه إلى المرة أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والمقتضى يقتضي رجحان جانب ذلك فقرر على الآثار بأمره بحيث يصير هواه الله ويلتزم بذلك التمسك إذا اعتقنا أن الالهة في الدنيا على ما هو كماله من حيث هو وكذلك وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحسنة لأنهم أظهروا اللذائذ المحسوسة قالوا بما جعل هذه الأمور الثلاثة عنوانا لكمال الإيمان لأن المسرة إذا تأمل أن

حديث حسن) حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله وقد تقدم أن مدار جميع رواياته على ابن عقيل وقيمه قال قولوه وصدغ به الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والاذن والشعر المندلي على ذلك الموضع والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والاذن وإن مسحهما مع الرأس وإنه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب مسح العنق)

(عن أبي ثابت عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه أحمد) الحديث فيه أبي ثابت ابن أبي سليم وهو ضعيف قال ابن حبان كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وباقى عن الثقات بما ليس من حديثهم ترك يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل قال النووي في تهذيب الاسماء اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود وذكره عنه أخرى عن أحمد بن حنبل قال كان ابن عيينة يذكروه ويقول ابن هشام طلحة ابن مصرف عن أبيه عن جده وكذا سكت عثمان الدارمي عن علي بن المديني وزاد سالت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له هبة وقال النووي عن ابن معين المحدثون يقولون إن جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته يقولون ليست له هبة وقال الخليل عن أبي داود هبت رجلان ولد طلحة يقول أن جده هبة وقال ابن أبي حاتم في العال سالت أبي عنه فلم يثبتته وقال إن طلحة هذا يقال أنه ورجل من الأنصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة ابن مصرف لم يحتج فيه وقال ابن القطان عنه التمسك عند أبي الجهم بل جمال مصرف بن عمرو والطلحة وصريح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب بن شيبان في تاريخه وابن أبي خيثمة أيضا وخلق وفي الباب حديث مسح الرقبة أمان من الغل قال ابن الصلاح هذا الخبر غير معروف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في موضع آخر لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال وليس هو بسنة بل بدعة وقال ابن القيم في الهدى لم يصح عنه في مسح العنق حديث البسة وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح فقهه مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال المألف ابن حجر في التلخيص فيقول أن يقال هذا وإن كان موثوقا فله حكم الرفع لأن هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا مرسل انتهى وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال حدثنا محمد بن أحمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن غرزة حدثنا عمر بن

هو الذي سين له من ادوية انقضت ذلك ان يتوجه بكيفية نحوه فلا يجب (١٥٩) الامتناع ولا يجب من يجب الامتناع

ون يتيقن أن جملة ما ورد
وأوعده حتى يتبين ويجعل الله
الموعود كالواقع فيجب أن
يجالس المذكور رياض الجنة وان
العود الى الكفر القاه في النار
انتهى ملخصا وشاهد الحديث
من التفسير قوله تعالى قل ان
كان آباؤكم وأبناؤكم إلى أن قال
أحب اليكم من الله ورسوله ثم
استد على ذلك وتوعد بقوله
فترصوا قال النووي هذا
حديث عظيم وأصل من أصول
الدين وفيه دلائل على أنه لا بأس
بهذه التسمية قال القسطلاني
ومن علامات هذه المحبة نصر دين
الاسلام بالقول والفعل والذب
عن الشريعة المقدسة والتخليق
بالاخلاق الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم في الجود والابتناء والخلم
والصبر والتمسك بغير ذلك مما
ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب
المواهب اللدنية فمن جاهد نفسه
على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن
وجدوا استلذذ الطاعات وشغل
في الدين المشقات بل ربما ياتئذ
بكم من المؤمنين ولذلك تقرير
طويل فليست في كتاب المواهب
والله يهب لمن يشاء ما يشاء اتوى
(و) من محبة الله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وآله وسلم (ان
يجب) المتكلم به (المسرد) حال
كونه (لا يحبه الله) سبحانه
وتعالى قال يحيى بن معاذ حقه
زاد أبو يعقوب في المستخرج بعد

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان اذا
توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ ومسح عنقه
لم يزل بالأغلال يوم القيامة والانصاري هذا رواه قال الحافظ قرأت جرأراه أبو الحسن
ابن فارس باسناده من فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال من توضأ ومسح بصدية على عنقه وفي الغسل يوم القيامة وقال ان شاء الله
هذا حديث صحيح قلت بن ابن فارس وفليح هذا فليست طريقها انتهى وهو في كتب
أئمة العترة في أمالي أحمد بن عيسى وشرح التبريد باسناده متصل بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم راكن في نفسه الحسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي بالحفظ من توضأ ومسح
سالتني وقناه أمن من الغسل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاحكام والاشياء
ورواه في التبريد عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل
وفيه أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فرأه من الطهور افضل كذا على هذا
ويجيب عن هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص
وطائفة يسيرة فانه قال الرواية من اصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالبحر المنقذ قال
اصحابنا هو سنة وتعقب النووي ايضا ابن الرفعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث
قد قال باستحبابه قال ولا ماخذ لاستحبابه الاخبار او اثر لان هذا لا مجال للقياس فيه قال
الحافظ ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه احمد وابوداود وذكر
حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى البيهقي ايضا
قال وانه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف صرح هذا الحافظ بان هذه الزيادة
المتضمنة للمسح العنق حسنة ثم قال قال المقدسي وليت متكلم فيه واجاب عن ذلك بأن
مسما قد اشترجه واختلاف القفا لكون استحباب مسح الرقبة هل تنحصر ببقية ماء الرأس
او بما جدد فيقتال الهادي والقاسم تنحصر ببقية ماء الرأس وقال المؤيد بالله والمتصور
بالله راسه في البحر الى الفريقين انما تعجب بما جدد

* (باب جواز المسح على العمامة) *

(عن عمرو بن أمية الظهري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته
وخطبه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على الخفين والنجار رواه الجماعة الا البخاري واباد اود وفي رواية لاجل ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والنجار عن المغيرة بن شعبة قال توضأ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين والعمامة رواه الترمذي وصححه
أخرج حديث المغيرة بن شعبة ايضا مسح في صحيفه بالحفظ فسمع بناه عليه وعلى العمامة
وعلى الخفين ولم يخرج به البخاري قال الحافظ وقد وهم المندري فعزاه الى المتفق عليه
الحب في الله ان لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء (وان يكره أن يعود) أي العود (في الكفر) زاد أبو يعقوب في المستخرج بعد

إذا قلنا الله عليه وآله أن أئمة من أن يكون (١٦٠) بالجملة والعدد والبيان في الدعوى الإسلامية في بغيرها وبالخراج من

طائفة الكفر إلى نور الإيمان كما
وقيل كتب من الصحابة وعلى
الأول بمسألة قوله يعود على
معنى الصبر ونحو خلاف الثاني
فإن العود فيه على ظاهره وعلى
العود بنى لضعفه معنى الاستمرار
فكانه قال يستمر فيه ومثله
قوله تعالى وما كان أن يعود
فيما قاله الحافظ والشيخ
وتعقبه البعض فقال فيه تعسف
والجواب هنا معنى إلى كونه تعالى
أو لم يعد في معنى التأني إليها كما
يكره أن يشذ (أي مثل كرهه
التذوق في النار) وهذا نتيجة
دخول نور الإيمان في القلب
بجود يتوسطه بالسهم والدم
واستكمالهم من محاسن الإسلام
وقيل الكفر وشبهه وفي الحديث
إشارة إلى الحث على التحلي
بالفضائل والتخلي عن الرذائل
فالقول من الأول والأخر من
الذي وفي الثاني الحث على
التحلي في الله تعالى واستدلاله
على فضله من أكره على الكفر
فستره التمسك إلى أن تقبل
وأسترجع البغضاء من هذا
الوجه في الأدب ونقله حتى أن
يتألف في الشرائع حب إليه من
أن يرجع إلى الكفر بعد ما
أنشد الله منه وهي بالغ من
اسم حديد الباب لأنه سوى
فيه بين الأمرين وهذا جعل
الوقوف في نار الدنيا أولى من
الكفر الذي أنقذه الله بالنور ويح من نار الآخرة

وتبع في ذلك ابن الجوزي وأحمد بن محمد الهادي وشرح محمد الحق في الجمع بين
الصحابين أنه من أفراد مسلم وقد أعل حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بتفرد
الأوزاعي بذكر العمامة حتى قال ابن بطال أنه قال الأصلي ذكر العمامة في هذا الباب
من خطا الأوزاعي لأن شيعة ابن وغيره روه عن يحيى بن عمار فوجب تعليل رواية الجماعة
على الواحد قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضا مرسله لأن أبا أسامة
لم يسمع من عمرو وقال الحافظ سماعه منه يمكن فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأوسمته مدلى
ولم يوصف بتدليس وقد يجمع من شافى ما توافقه عمرو وقد أخرجه ابن مشقة من طريق
معمر بإثبات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك بخطأه
لأنها تكون من ثقة حافظ غير متوافقة لرواية رفقة بن ربيعة ولا تكون شاذة ولا معنى لرد
الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية وقد أطال الكلام على ذلك ابن سيد الناس
في شرح الترمذي فلم يرجع إليه وفي الباب عن أبي امامة عنده الطبراني باللفظ مسخ
وروى الله صلى الله عليه وآله وسلم على الأنفين والعمامة في غزوة تبوك وعن أبي موسى
الأشجري عن عبد الطبراني أيضا باللفظ أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصا على
الجوربين والنعان والعمامة قال الطبراني في حديثه عيسى بن سنان وعن عروة بن
ثابت عن عبد الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصح على الأنفين والخمار وعن
أبي طحيفة في كتاب مكارم الأخلاق للفرافري باللفظ مسخ رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على الخمار والأنفين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سالم بن عبد الله
وسمي في ذلك وقد اختلف الناس في المسح على العمامة فذهب إلى جواز الأوزاعي
وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور ودود بن علي وقال الشافعي إن مسح الخمار عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول قال الترمذي وهو قول غير واحد من أهل العلم من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأبو هريرة وابن مسعود عن أبي
إمامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقدامة ومكحول وروى
الخليل بإسناد عن حماد بن عمار قال من لم يظهر المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في الفقه
عن الطبري وابن خزيمة وابن المنذر واحتجوا أهل يحتاج المسح على العمامة بالاسم
على طهارة أو لا يحتاج فقال أبو ثور لا يصح على العمامة والخمار إلا من اسمها على طهارة
فقال على الأنفين ولم يشترط ذلك السابقون وكذلك اختلفوا في الذوقية فقال أبو ثور
أيضا وقتة كوقت المسح على الأنفين وروى بمسألة ذلك عن عمرو بن المقداد قال
ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والخمار لم يوقت ذلك بوقت
وفيه إن الطبراني قد روى من حديث أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان
يسمح على الأنفين والعمامة ثلاثين مرة في السفر ويوما وليلة في الحضر لكن في إسناده مروان
أبو سامة قال ابن أبي ساتم ليس بالقوي وقال البخاري منكر الحديث وقال الأوزاعي

بأمرهم وهو أسأتم بانفسهم (١٦٢) وأموالهم وإبناهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم فكان

عليهم لذلك موجب المعاداتهم
جميع الفرق الموجودين
من عرب وبهم والعساوة
تجبر البعض ثم كان ما

استصوابه مما ذكره وجبا

للعساوة والمسد بسج البغض فلذا
سأ الكثر من بغضهم والتعصب
في حرم حتى جعل ذلك آية
الايان والامانة النفاق كما قال
(آية النفاق) الذي هو اظهر

الايان وابطان الكفر (بغض

الانصار) اذا كان من حديث
انهم أنصاره صلى الله عليه وآله

وسلم لانه لا يجتمع مع التمسك
وفيه تذو به بغضهم ففعلهم
وتعصبه على كرم فعلهم وان كان

من شاركهم في معنى ذلك مشاركا
لهم في الفضل المذكور كل بقسطه

وفي صحيح مسلم عن علي أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال له

لا يحبك المؤمن ولا يغضبك
الامنائق قال صاحب المذهب

وأما السورب الواقعة بينهم فان
وقع من بعضهم بغض لبعض

فذلك من غير هذه الجهة بل
الامر الناري الذي اقتضى

الخاتمة ولذلك لم يحكم بعضهم
على بعض بالنفاق وانما كان

حاله في ذلك حال المجتهدين
في الامسكالم لم يصيب أجوان

والعطف أجروا حدانهم
كان الكلام هنا فيمن ظاهره

الايان وباطنه الكفر ميزهم
عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل

آية الكفر كذا اذ هو ليس بكافر ظاهر وهذا الحديث وقع للبخاري ربا في الاسناد وسلم

رأى

شخصه وفيه رواه وافق اسمه اسم أبيه وفيه التصديق والاختبار بالمسح (١٦٣) والافراد وخرجه البخاري أيضا

في فضائل الانصار ومسلم
والنساء (عن عباد)
بضم العين (ابن الصامت) بن
قيس الانصاري الخ زرجي
المتوفى بالمدنة سنة اربع وثلاثين
وهو ابن ثنتين وسبعين سنة وقيل
في خمسة اربعة مائة سنة خمس
وأربعين وله في البخاري تسعة
أحاديث (رضي الله عنه) وكان
شهيدا بدار وهو أحد الثقات بالمدنة
العقبة يعني (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال وحواله)
يفتح الأدم على الظرفية (عصابة)
بكسر العين الجماعة ما بين العذرة
الى الاربعين ولا واحد لهما من
لفظها وقد جعلت على عصابة
وعصب (من أجماعه) أشار الراوي
بذلك الى المبالغة في ضبط
الحديث وأنه عن تحقيق واتقان
ولذا ذكرنا أنه شهيد بدار وأنه أحد
الثقات والمراد به التقوية فان
الرواية ترجح عند المعارضة
بفضل الراوي وشرفه ومقول
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(بابعوني) أي عاقدوني وزاد في
باب وفود الانصار انه لو بابعوني
والمبايعة عبارة عن المعاينة
سميت بذلك تشبيها بالمبايعة
المالية كما في قوله تعالى ان
الله اشترى من المؤمنين
انفسهم وأموالهم بان لهم الجنة
(على التوحيد) ان لا تنبروا
بالله شيئا أي على ترك الانبراء
وهو عام لانه ذكر في سياق النبي
كان في وقته صلى الله عليه وآله لانه الأصل (و) على ان (لا تنبروا) فيه حذف المفعول بديل على العموم (ولا تنبروا ولا تنسوا)

رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك قوله ويل يازال لا يتسدا بآله مسكروا لانها دعا
والويل وادنى جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مر فوعا والعقب
مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن والعقب بالعذاب لانها التي لم
تغسل أو أراد صاحب العقب فحذف المضاف والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين
والى ذلك ذهب الجمهور قال النووي اختاف الناس على مسذهب فذهب جميع
الفقه اعم من أشمل التتوى في الاصدار والامصار الى ان الواجب غسل القدمين مع
الكعبين ولا يجزى مسهما ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحد
يعتد به في الاجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن
علي وابن عباس وانس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور
وادعى الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال
محمد بن جرير الطبري والجبائي والحسن البصري انه تخيير بين الغسل والمسح وقال بعض
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة
الجز في قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم فالواو هي قراءة صحيحة سميعة
مستتمضة والقول بالعطف على غسل الوجه وانما قرئ بالجز الجوار وقد حكم بجوارزه
جماعة من أئمة الاعراب كسيبويه والاختش لاشك انه قبل نادى بخاتم الظاهر لا يجوز
حل المنازع فيه عليه قلنا أوجب الحل عليه مداهمة صلى الله عليه وآله وسلم على غسل
الرجلين وعدم نبوت المسح عنه من وجه صحيح وتوعد على المسح بقوله ويل للاعباب
من النار ولا امره بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بالفظ امرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذ نوضا بالصلاة ان يغسل أرجلنا ولثبت ذلك من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم كافي حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة وقد سلف ذكر طرف من ذلك
في باب غسل المستغسل من الألية واقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن نوضا وضوا
غسل فيه قدميه فن زاد على هذا أن نقص فقد أسامو ظلم أخرجه أبو داود والنسائي وابن
ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل
نقص وبقوله للأعرابي نوضا كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين
وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لحل تلك القراءات على ذلك
الوجه النادر قالوا اخرج أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي انه رأى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقلبه فقلنا في
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أساء له ابن القطن بالجهالة في عطاء بن الزواة
من يرويه عن أوس بن أبي أوس من أبيه فزيادة عن أبيه توجب كون أوس من التابعين
فيحتاج الى النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هشيم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هشيم
كان في وقته صلى الله عليه وآله لانه الأصل (و) على ان (لا تنبروا) فيه حذف المفعول بديل على العموم (ولا تنبروا ولا تنسوا)

أولادكم) شخص القتل بالأولاد لانه قتل (١٦٤) وقد عرفت من حديثه رحمه الله تعالى انه كان شاعرا لهم وهو

وأدبنا أوقتل البين خشية
الامساق أولادهم بصد أن
لا يدفعوا عن أنفسهم فله النبي
(ولانا فوا) بحذف النون وقيل
الاربعة ولانا فوا (بهمتان) أي
بكذب يهت سماعه أي يدهشه
لفظاعته كالرمي بالزنا والفضيحة
والعار (فترويه) من الافتراء
أي تخلفونه (بين أيديهم
رأبجاسكم) أي من قبل أنفسكم
فكفي باليد والرجل عن الذات
لان معظم الافعال بهم اذا كانت
هي العوامل والمواضع المباشرة
والسبب والذات هي المصنوعات
بالأيدي وقصد يعاقب الرجل
بجناية قوله فيقال هذا بما
كسبت يدك اوان اليه تان
فانتهى عما يتحققه القلب الذي
هو بين الأيدي والارجل ثم يبرزه
باسانته أو اراد لانه تها الناس
بالمعايب كفاسا مواجهة كما
يقال قات كذا بسين يدي فلان
قاله الخطابي وفيه نظر لذكر
الارجل وقال المتكرماني المراد
الأيدي والارجل تأكد
أو المراد بين أيديكم في الحساب
وارجاسكم في المستقبل لان
السعي من أفعال الارجل أو كفي
ذلك عن نسبة المرأة الولد الذي
زني به أو تلقت به الى زوجها ثم
لما استعمل هذا اللفظ في بعض
الرجال احتيج الى حمله على غير
ما ورد فيه أولا والله أعلم (ولا
موصوا) العصبان مخالفة الأجر
في معروف) وهو ما عرف من الشارب جسدتهما وأمرأوقديه قطيبا

هذا من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم ويمكن الجواب عن هذه بانه قد وثق صلوات
هذا الجوابم وذكر أوس بن أبي أوس أبو عمر بن عبد البر في الصحابة وكان هشيم قد صرح
بالحديث عن يعلى في رواية سعيد بن منصور وخال الشكال عنه هشيم واسكنه قال
أبو عمر في ترجمة أوس بن أبي أوس وله أحاديث منها في المسح على القدمين وفي استناده
ضعف فلا يكون الحديث مع هذا نسخة لاسيما بعد تصريح أحمد بن محمد بن حنبل
يعلى قالوا أخرجه الطبراني عن عباد بن عثم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يتوضأ ويمسح على رجليه قلنا قال أبو عمر في صحة تميم هذا نظر وضعف حديثه
المذكور قالوا أخرجه الدارقطني عن رفاع بن رافع مرفوعا بلفظ لا تتم صلاة أحدكم
وفيه ويمسح برأسه ورجليه قلنا ان صح فلا يفتنض لمعارضته ما أسلفنا فوجب تأويله
مثل ما ذكرنا في الآية قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال الحارثي بعد ذكره
حديث أوس بن أبي أوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد لا يعرف هذا الحديث بخود
متصلا الا من حديث يعلى وفيه اختلاف وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ثم
أورده من طريق هشيم وفي آخره قال هشيم كان هذا في أول الاسلام وأما الموجدون
للمسح وهم الامامية فلم يأتوا مع مخالفتهم الكتاب والسنة المتواترة ولا بوجهة تارة
وجعلوا قراءة النصب عطفنا على محل قوله برؤسكم ومنهم من يجعله على البسابة الدخلة على
الرؤس زائدة والاصل اصحوا رؤسكم وأرجلكم وما أدري ماذا يجيبون عن الأحاديث
المتواترة (فائدة) قد صرح العلامة المحقق في كشفه بالذكية المقتضية لذلك
الغسل والمسح في الارجل فقال هي توقي الاعراف لان الارجل مظنة لذلك وذكر غيره
غيرها فليطلب ذلك في مظانه (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى
رجلا يغسل عقبه فقال ويل للعقاب من النار واهمسلم عن جابر بن عبد الله قال
رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما فوضوا لهم أعقابهم الماء فقال ويل
للعقاب من النار واهمسلم عن عبد الله بن الحرث قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول ويل للعقاب وبطون الاقدام من النار واهمسلم الدارقطني
وعن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقد توضأ وترك على ظهر قدمه مثل موضع الظفر فقال له رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ارجع فاحسن وضوءك واهمسلم واهمسلم واهمسلم واهمسلم واهمسلم واهمسلم
جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة) حديث أبي هريرة هو في الصحيحين من حديث محمد بن
زياد ورواه البخاري عن آدم ومسلم عن قتيبة وابن أبي شيبة وأخرجه أيضا من حديث
ابن سيرين عنه ورواه ابن ماجه وغيره وحديث جابر بن رواد ابن ماجه أيضا بأساندر جاله
ثقات وحديث عبد الله بن الحرث رواد من ذكره المصنف ولم يتكلم عليه أحد بشئ
في استناده وقد قال في مجمع الزوائد ان رجلا ثقات وحديث أنس رواد ابن ماجه

أيضا

أقوالهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر إلا بما روي عنه والفقهاء يذهبون إلى أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز طاعة مخلوق في معصية

الخالق وفي رواية الأصبهاني لا تعصوني وهو مطابق للآية وخص ما ذكر من المناهي بالذكر دون غيره من المأمورات لا اهتمام به إذ الكف أبسر من إنشاء العمل لأن اجتهاب المقاسم مقدم على اجتلاب المصالح والتخلي عن الرذائل بل التخلي بالقضاء (لأن وفي منكم) بالتخفيف والتشديد أي ثبت على العهد (فأجره على الله) فضلا ووعداً أي بالجنة كما وقع التصريح به في الصحيحين من حديث عباد في رواية الأصبهاني وغيره بالنظر على وبالآخر له الأمانة في تحقيق وقوعه وتعيين حمله على غير ظاهر الأدلة القاطعة على أنه لا يجب على الله شيء بل الإبر من فضله عليه ما ذكره المباحث المقتضية لوجود العوضين أثبت الأجر في موضع أحدهما (ومن أصاب منكم أمياً المؤمنون (من ذلك شيئاً) غير الشرك وشياً نكراً يفيد الإبرم لأنني في سياق الشرط وقد صرح ابن الحارث بأن ما كان في إعادته وحيداً قد فيشمع أصابة الشرك وتغيره واستشكل بأن المراد إذا انفصل على ارتداده لا يكون قوله كفارة والجواب أن عموم الحديث مخصوص بقوله تعالى أن الله لا يقبل منكم شيئاً يشرك به وآمره بالبراءة من الشرك وهو الرأفة وفيه ضعف والواضح أن المراد الشرك وأنه مخصوص وقال قوم بالوقف الحديث أي هريرة المروي عنه بالبراء والحاصل هو صحيحه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أدري الحدود وكفارة

أيضا وابن خزيمة لأنه قال الحافظ أن أبا داود رواه من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه قال الميوني هو مرسل وكذا قال ابن القطان وفيه بحث قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا إسناد جيد قال نعم قال فقلت له إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه قال حديث صحيح قال نعم وأعله المذنب يأن فيه بهيمة وقال عن بصير وهو مدلس وفي المستدرک أنصريح به بنية بالكهنيث وأطلق النووي أن الحديث ضعيف الإسناد قال الحافظ وفي هذا الإطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال لا يجازي رجل وقد توثقاً وروى على ظهر قدمه مثل ظفر إجماعه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألم أرجع فأتهم وضوءك فتعزل فرواه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه الغيرة بن حنبل من الوازع بن نافع قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره الهيثمي في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يابعه عليه الأمثلة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ بعض جسده فقال يغتسل ذلك المكان ثم يغتسل وفي إسناده عاصم بن عبد العزيز وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر بأعادة الوضوء وأعله ابن أبي حاتم بالإرسال وأصله في صحيح مسلم وأهم المتن وضوءك فارجع فأحسن وضوءك وهو يدل على وجوب الأعادة إذ تركت غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء يوجب الكلام صلى ذلك في باب المواضع الأسدية تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب

(باب التين في الوضوء)

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كاه متفق عليه) الحديث صحيحه ابن حبان وابن منده وله ألفاظ وانظر ابن حبان كان يحب التيامن في كل شيء حتى في التبرجل والاتصال وفي لفظ ابن منده كان يحب التيامن في الوضوء والاتصال وفي لفظ أبي داود كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في غسل الذراع وفي ترجمته الشمراني تسريحه وفي الطهور فبدأ يمينه الميوني قبل اليسرى وهرجله اليمين قبل اليسرى وبالمناب الأيمن من سائر البدن في الغسل قبل الأيسر والتيامن سنة في جميع الأشياء لا يختص بشيء دون شيء كما أشار إلى ذلك الحديث بقوله وفي شأنه كله ونأكد الشأن بالفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداهة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزين وما كان بضادهما استحب فيه التيامن قال وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خلفها فاته الفضل وتم وضوءه قال الحافظ قوم بالوقف الحديث أي هريرة المروي عنه بالبراء والحاصل هو صحيحه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أدري الحدود وكفارة

لأهلها لا ولا الجواب ان حديث (١٦٦) الباب أصح اسنادا وحديث أبي هريرة ورد أولا قبل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى
آخره والاول أولى (فهو ق)
بكارواه أحمد أي بسببه (في
الدين) أي بان أقبح عليه السلام
(فهو) أي العقاب (كقواته) فلا
يعاقب عليه في الآخرة وزاد
الصارى من وجه آخر ويطهور
وفي رواية الأربعة بمصنفه
وقد قيل ان قتلى القاتل حسد
وارداع لغيره وأما في الآخرة
فالطاب المقبول قائم وتعتقب
بأنه لو كان كذلك لم يجز العفو عن
القاتل والذي ذهب اليه أكثر
الفقهاء أن الحسد ودكناوات
لظاهر الحديث وفي الترمذي
وصحبه من حديث علي بن أبي
طالب مر فو عا نحو هذا الحديث
وأما من أصاب ذنبا فعوقب به
في الدنيا قاله أكرم من أن يلقى
العقوبة على عبده في الآخرة
وأما في الفقه في بيان تعارض
هذين الحديثين والجمع بينهما
وقال انما طالت في هذا الموضع
لأنني لم أؤمن أنزال اللبس فيه
على الوجوه المرضي والله
المهادي وبسته نقاد من الحديث
ان إقامة الحد كفارة للذنوب
ولولم يثبت الحدود وهو قول
الجمهور وقيل لا بد من التوبة
وبذلك جزم بعض النابغين
وهو قول لامة منزلة روافقه ابن
حزم ومن المفسرين البغوي
وطائفة يسيرة واستدلوا باستئذان
من تاب والجواب انه في عقوبة

في النسخ ومراده بالعلماء أهل السنة والافذهب الشيعة واليوسوب وغلط المراضى منهم
فنسب به الشافعي وكأنه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب التعريب اليه لم يقبل بذلك في
اليدين ولا في الرجائين لانهم ما بمنزلة العضو الواحد قال وقع في البيان للعمري نسبة
القول باليوسوب الى الفقهاء السبعة وهو نصيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يؤهم
ان أحد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفقي في المغني لانهم في عدم
الوجوب خلافا وقد نسبته المهدي في البحر الى العقرة والامامية واستدل لهم بالحديث
الذي بعده هذا وسند كرهنا لك ما هو الحق (ومن أبي هريرة روى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم قال اذا البستم واذا توضأتم فابدؤا بيمينكم رواه أحمد وأبو داود)
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير
عن الاعش عن أبي صالح عنه قال ابن دقي القبيد هو حقيق بان يصح وللناس في
الترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قميصا
بدأ بيمينه والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد
ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبل هذا اولئك كمال على وجوب التيامن في
الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به وأيضا فانه لم يروى عن علي عليه
السلام انه قال ما أبالي بدأت بيمينى أو بشمالى اذا كنت الوضوء واما الدارقطني قال
يسلم رجل الى على عليه السلام فسأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو بالشمال فأشراطه
على أي صوت يقيه مستمزا بالسائل ثم دعا بيمينه وبدأ بالشمال قبل اليمين وروى البيهقي
من هذا الوجه انه قال ما أبالي بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توضأت وبهم هذا الاثر رواه
ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد بن الظهور ان أبا هريرة كان يدا بيمينه فباغ ذلك عليا
فبدأ بيمينه ورواه أحمد بن حنبل عن علي قال الحافظ وفيه انقطاع وهذا الطريق
يقوى بعضهم باعضا وكلام على عند أكثر العقرة الذاهبين الى وجوب التعريب بين اليدين
والرجلين حجة وحديث عائشة المصريح بيمينه في أمور وقد اتفق على عدم الوجوب
في جميعها الا في اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المقتصرن بالتيامن في
اللبس النجم على عدم وجوبه صالح بل قد قرينة نعرف الامر الى الذنب ودلالة الاقتران
وان كانت ضعيفة لكنها لا تقهر عن الصلاحية للصبر لإسماع اعترضه ابا بقره على
عليه السلام ونفعه وبتدوى الاجماع على عدم الوجوب

• (باب الوضوء مرة ومرة وتلاوا كراهة ما جاوزها) •
(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة
رواه الجماعة الامامية) في الباب أحاديث عن عمرو وجابر وبريدة وابن رافع وابن ابي اساك
وعبد الله بن عمرو وعكرش بن ذؤيب المري في حديث عمر عند الترمذي وقال ايس بشئ
ورواه أيضا ابن ماجه وحديث جابر أشار اليه الترمذي وحديث بريرة هذا المبرر

لدينا ولذلك قيدت بالتدوير عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئا ثم استره الله) وفي رواية

ابن عسكرو عن ابي الحسن الطائفة الكريمة زيادة عليه (فهو) مقوض الى الله تعالى (١٦٧) (ان شاء الله تعالى) بقضائه

(وان شاء الله تعالى) بقضائه

المال في فيه ورد على الخوارج

الذين يكفرون بالذنوب ورد على

المعتزلة الذين يوجبون تعذيب

الفاسق اذا مات بالتوبة لان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أخبر بأنه نجت المشيمة ولم يقل

لا بد ان يعذب وقال الطيبي فيه

إشارة الى الكف عن الشهادة

بالتور على أحد أو بالحنيفة لاحد

الامن ورد النص فيه بعد

قلت أما المشق الأول فواضع

وأما الثاني فلا إشارة اليه انما

تستفاد من الجمل على غير ظاهر

الحديثين وهو متعين والمشيئة

أيضا تشمل من ناب ومن لم يناب

وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور

الى أن من ناب لا يبق عليه

مواخذة ومع ذلك فلا يأمن

مكر الله لانه لا اطلاع له هل

قبلت توبته أولا وقبله يفرق

بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب

وفصل بعض العلماء بين ان

يكون معلنا بالفجور فيستحب

ان يعان سببته والا فلا

(فبايعناه على ذلك) وقد صدقت

مبايعات اخرى منها هذه

البقية التي في حديث الباب في

الزجر عن الفواحش المذكورة

وانما وقعت به دفع مكة وفي

هذا الحديث دلالة على أن

البيعة سنة في الدين واستفاض

عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أن الناس كانوا يبايعونه

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

وحديث أبي رافع عند البزار أيضا وحديث ابن القكاك عند البغوي في مجبه وفيه عدى

ابن الفضل وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر آخر جهة البزار وحديث عكرام ذكره

أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة وهذا اقتصر عليه النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ

محبي الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الاعضاء مرة واحدة وعلى ان

الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغسل مرة واحدة ومرتين مرتين وثلاثا

ثلاثا وبعض الاعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان

الثلاث هي السكال والواحدة تجزئ (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم توضأ مرتين مرتين رواه أحمد والبخاري) في الباب عن أبي هريرة جابر ما حديث

أبي هريرة فاخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل

وقدر رواية الجماعة ولكنه تندد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا

قال أبو داود لا بأس به وكان على المظالم بعد ذلك قال علي بن المديني لا بأس به وكذلك قال

أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم

الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى مرة ضعف ومرة لا بأس به وفيه كلام

طويل وأما حديث جابر فاشأوا به الترمذي والحديث يدل على ان التوضؤ مرتين

يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان بن عيسى ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد ومسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو

أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي

السبب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمر ومعاوية

وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي وقاب الجباري للوضوء ثلاثا وذكر حديث

عثمان الذي شرحناه في أول باب الوضوء وقد قدمنا ان الثمانيات سنة بالاجماع (وعن عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله

عن الوضوء فآراه ثلاثا ثلاثا وقال هذا الوضوء من زاد على هذا فقد أساء ونقص وعظم

رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ

من طرق صحيحة وصرح في الفتح انه صححه ابن خزيمة وغيره وهو في رواية أبي داود باقظ

فن زاد على هذا ونقص فقد أساء وعظم بدون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من

رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند المحققين ولم يتعرض له من تكلم

على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الغسلات من الاعتداء

في الظهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل انه قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يهتدون في

الظهور والدعاء وان ناعاهم مسي وعظم أي أساء بترك الاولى وتعدى حد السنة وعظم أي

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة

القوا احسن والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب ونارة على القس بالسنعة والاجتناب عن البدعة والحرص على الطاعات

وضيح الشيء في غير موضعه وقد اشكل ما في رواية أبي داود من زيادة لفظ أو نقص على جماعته * قال الحافظ في التلخيص تنبيهه يجوز ان تكون الاسماء والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعان نقص ولين زاد ويجوز ان يكون على التوزيع فالاسماء في النقص والظلم في الزيادة وهذا الشبه بالنوع والاول أشبه بظاهر السياق والله أعلم انتهى ويمكن توجيه الظلم في النقص ان يانه ظلم نفسه بما نوتها من الأب الذي يحصل بالتقليد وكذلك الاسماء لان تارك السنة مسمى مؤملا لا عندنا في النقصان فاشكل فلا بد من توجيهه الى الزيادة وهذا الذي يجمع ذكر الاعتداء والنقصان في شيء من روايات الحديث ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث قال ابن المبارك لا آمن اذا زاد في الوضوء على الثلاث ان ياتم وقال أحمد واصل لا يزيد على الثلاث الا رجل مبتلى

(باب ما يقول اذا فرغ من وضوئه)

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فبسط الوضوء ثم يقول أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان

محمد عبده ورسوله الا قصت له ابواب الجنة الثانية يدخل من أي شاء رواه أحمد ومسلم

وأبو داود ولا جدوا في رواية بن وضاح فحسن الوضوء ثم رفع نظره الى السماء

فقال وساق الحديث) رواية أحمد وأبي داود في اسنادها رجل مجهول والحديث أخرجه

أيضا الترمذي بزيادة اللهم اجعني من التوابين واجعلني من المتطهرين ليكن قال

الترمذي وفي اسناده اضطراب ولا يصح فيه كثير مني قال الحافظ ليكن رواية مسلم سالمة عن

هذا الاعتراض والزيادة التي عند الترمذي رواها البزار والطبراني في الاوسط وأخرج

الحديث أيضا ابن عسبان وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس وزاد النسائي في عمل

اليوم والليل بعد قوله من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا انت

أستغفرك وأتوب اليك والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد زاد كيت في روى

ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة واختلف في رفعه ووقفه وفتح النسائي

الموقوف وضعف الحافظي الرواية المرفوعة لان الطبراني قال في الاوسط لم يرفعها عن

شعبة الا يصح بن كثير قال الحافظ ورواه أبو اسحق المزكي في الجزء الثاني بخروج

الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرده عيسى بن شعيب عن

روح بن القاسم ورجع الدارقطني في العمل الرواية الموقوفة قال الموقوفة في الاذكار

حديث أبي سعيد هذا ضعيف الاسماء موقوفه مرفوعة قال الحافظ اما المرفوعة فيمكن

أن يضاف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله من رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف والحديث يدل على استحباب الدعاء

المذكور ولم ينع من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره وأما ما ذكره أصحابنا من الشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم بمية قال عند غسل الوجه اللهم يفيض وجهي الخ

كما يباع أسوة من الانصار على

ان لا يحن وباب يباع فاسم من فقراء

المهاجرين يعني ان لا يسلوا

الاناس شيئا فكان أحدهم يسلط

سوطه فينزل عن فرسه فيأخذ

ولا يسأل أحدا رواه ابن ماجه

في سننه وفيه لفظ في الكتاب

العزير كما قال تعالى ان الذين

يأبؤونكم انما يابؤون الله

الله فوق أيديهم فمن تكث فأنما

يشكك على نفسه ومن أوفى بما

عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا

عظيما وقوله تعالى اذا جاءك

المؤمنات يابعنك الا يوقها

لاشك فيه ولا شبهة انه ان ثبت

عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فعمل على سبيل العبادة

والاهتمام بشأنه فانه لا ينزل عن

كونه سنة في الدين بقي أنه صلى

الله عليه وآله وسلم كان خلفه

الله في أرضه وعلماء أثرت الله

تعالى من القسرات والحكمة

مع العلم الكتاب والسنة هي كاللزمة

فما فعله على جهة الخلقة كان

سنة للخلفاء وما فعله على جهة

كونه معلما للكتاب والحكمة

وهي كاللزمة كان سنة للعلماء

الراغبين وهذا الصحيح البخاري

شاهد على انه صلى الله عليه وآله

وسلم اشترط على من يرضع بمبايعته

والنصح ليكن مسلم وأنه يباع

قواما من الانصار فاشترط أن

لا يتغافوا في الله لومة لائم ويقولوا

بالحق حيث كانوا فكان أحدهم

يجهل الأمر والمال بالرد الاستكثار الى غير ذلك وكل ذلك من باب التروحية والامر

بالعرف والتمس من المنكر فالبيعة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة النفس بحبل

التقوى ومنها بيعة الهجرة والجهاد ومنها بيعة التوفيق في الجهاد وكانت بيعة الاسلام متروكة في زمن الخلفاء أما في زمن الراشدين منهم فلان دخول الناس في الاسلام في أيامهم كان غالباً بالقهر والسيف لا بالتأليف واظهار البرهان ولا طوعاً ولا رغبة وأما في زمن غيرهم فلاهم كانوا في أكثر ظلمة فسنة لا تموت وكذلك بيعة النفس بحبل التقوى كانت متروكة أما في زمان الخلفاء الراشدين فأكثرة الصالحين الذين استشاروا بصحة النبي صلى الله عليه وآله ورواؤا في حضرة فكانوا لا يحتاجون الى بيعة الخلفاء وأما في زمن غيرهم فخوفهم انزاع الكرامة وأن يظن بهم سم مباينة الخلافة فتجهى القتل ثم لما اندرس هذا في الخلفاء انهم أكابر العلماء والمشايخ الفرصة وتكسوا بسنة البيعة وأما الذي اعتاده الصوفية من مباينة المتصوفين فقيمه ما قبل وما يرد ويظهر ذلك بعرضه على الكتاب والسنة فما وافق منها الكتاب والسنة فهو الصواب وما خالفها فهو الخطأ والعياب وانما هذه البيعة سمعة وليست بواجبة لان الناس يابعدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقرؤا به الى الله تعالى ولم يدل دليل على تأييد تاركها ولم ينكر أحد

فقال الراعي وغيره وروى هذه الدعوات الاثر عن الصالحين وقال الزهري في الروضة هذا الدعاء لا أصل له وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ في تاريخه من طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً أو ردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه وهو من رواية أحمد بن مهيب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي اسحق السبيعي عن علي وفي أسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الرازي عن أحمد بن عبد الله بن داود وساقه بإسناده الى علي ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس بن مالك في هذا وفيه عباد بن مهيب وهو متروك ورواه المستغفري أيضاً من حديث البراء بن عازب وأنس بن مالك وأسنادهم واهول كنهه وثق عباد بن يحيى بن معين وثق عنه الكذب أحمد بن حنبل وصنفه أبو داود وتركه الباقون قال ابن القيم في الهدي ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئيه شيئاً غير التسمية وكل حديث في ذكر الوضوء الذي يقال عليه فكذب يخالف لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ولا على لائمه ولا يثبت منه غير التسمية في أوله وقوله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين في آخره

باب الموالاة في الوضوء

عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه مائة قدر الدرهم لم يصم الماء فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يهد الوضوء رواه أحمد وأبو داود ويزاد والله الا قال الاثر فالتسليم هذا أسناده جيد قال جريد وعن عمر بن الخطاب ان رجلاً توضأ فقرأ موضع ظهر على قدميه فابصره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك قال فارجع فتوضأ ثم صلى رواه أحمد ومسلم ولم يذكروا الحديث الاول أعلاه المنذرى ببيعة بن الوليد وقال عن جبير وهو ضعيف اذا عني لتدليسه وفي الاستدراك تصريح ببيعة بالحديث وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكان انجست في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم ير له بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوصله وجهالة الصحابي غير قاطعة وتقام كلام الاثر وبيعة الكلام على الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك الباب أيضاً وفي الباب عن أنس بن مالك عن عاصم بن عاصم عن أبي داود عن ابن خزيمة والدارقطني وقد تقدم انقلها هناك أيضاً والحديث الاول يدل على وجوب إعادة الوضوء من أوله على من تركه من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على وجوب إعادة لانه أمره ببيعة الاحسان لا بالاعادة والاحسان يحصل بمجرد اسباغ غسل ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بشي من الاحسان فالحديث الاول

علم الكتاب والسنة والاساطير طائفة ١٧٠ لان الغرض من هذه امر بالمعروف ونهي عن المنكر وارشاده الى تحصيل

الكتابة الباطنة والارادة اذ
واكتساب الحياطة متقدما بظاهر
القسمات الكريم والسعيد
التي يفرضها لمن لم يكن عالما بها
عامة من جميعها لا يتصور منه
ذلك اذ اودا قد انتقدت كلمة المشايخ
على ان لا يتكلم على الناس اذ من
كتب الحديث وقرأ القرآن
وثانيها العبد لله والتقوى
والصدق والفضيلة فيجب أن
يكون محتاطا من السكائر فغيره
على الصغار فانه ان يكون
زاهدا في الدنيا رغبيا في الآخرة
مواظبا على الطاعات المؤكدة
والادكار الماثورة المذكورة في

يدل على مذهب من قال بوجوب المودة لان الامر بالاعادة للوضوء كدلالة الاخلال بها
بترك المصحة وهو الاوراهي ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له والحديث الثاني
وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم المعتزلة وأبو حنيفة
والشافعي في قول له والتسك لوجوب المودة لا يجديت ابن عمر وأبي بن كعب أنه صلى الله
عليه وسلم توحا على الولاء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به أظهر من التسك كما
ذكره المصنف في الباب لولا أنه غير صالح للاحتجاج كما ذكرنا في شرح حديث عثمان
لا سيما زيادة قوله لا يقبل الله الصلاة الا به وقد روي باللفظ هذا الذي افترض الله عليكم
بعد أن توحا أمره ولكنه قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال حديث
واحد منكر ضعيف وقال مرة لا أصل له وامتنع من قرأته ورواه الدارقطني في غرائب
مالك قال الحافظ لم يروها مالك قضا وروى باللفظ هذا وضوء لا يقبل الله غيره اشربه ابن
السكن في صحيحه من حديث أنس وقد اجاب عن الحديث على تسليم صلاحه
فلا احتجاج بان الاشارة هي الى ذات الفعل مجردة عن الهيئة والزمان والامر بوجوبها
ولم يقل به أحد

• (باب جواز المودة في الوضوء) •

(عن الغيرة بن شعبة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وان ذهب
لحاجة له وان مغيرة جعل يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه
ومسح على الخفين أخرجه) الحديث اتفقا عليه باللفظ كت مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في سفر فقال لي يا مغيرة خذ الدواة فاخذتها ثم خرجت معه وانطلق حتى تواري عفر
حتى قضى حاجته ثم جاء وعليه حبة شامية ضيقة الكمين فذهب يمسح بيده من كمينها
فصاق فخرج يده من أسفلها فصبت عليه قنوضا وضوءا للصلاة ثم مسح على خفيه
الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء وقد قال بكرها من المعتزلة ان الله
قال في البصر والابصار انما اصابوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال
الغزالي وغيره من أصحاب الشافعي انما استعان به لاجل ضيق الكمين وانكره ابن
الصلاح وقال الحديث يدل على الاستعانة مطلقا لا لغسل وجهه فإنه وهو يصب
عليه وذكر بعض الفقهاء ان الاستعانة كانت بالسفر فاراد ان لا يتأخر عن الرفقة قال
الشافعي في التلخيص وفيه نظر واستدل من قال بكراهة الاستعانة بقوله صلى الله عليه
وسلم لم يعمر قد بادرا بصم على يديه انما الاستعانة بوضوء واحد قال النووي
في شرح المذهب هذا حديث باطل لا أصل له وقد أخرجه ابن ابي حاتم في مسنده
من طريق الزعفر بن منه وعن أبي البتوب عن عتبة بن علقمة والضرع بن شحوول
ابن عتبة قال عثمان الدارمي قال ابن معمر الزعفر بن منصور عن أبي البتوب وعنه
ابن أبي عمير تعرفه قال هؤلاء حالة الخطب واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

صحيح الاحاديث مواظبا على تواتر
القلب بالله سبحانه رابعها ان
يكون أمرا بالمعروف ناهيا عن
المنكر مستقيدا برأيه لا معونة
ليس له رأى ولا أمر ذا مروءة
وعقل تام يعقد عليه في كل ما
يأمر به ويمنع عنه قال تهالي
من ترضون مخالفتكم بصاحب
البيعة فامسها ان يكون صاحب
العلماء بالكتاب والسنة وتأديب
همسهم دهر اطول ولا وأندمهم
العلم الظاهر والنور الباطن
والسكينة وهذا الانسنة الله
بوت بأن الرجل لا يعلم ان اذا
رأى المؤمنين ولا يشترط في ذلك
نظره ولا الصبر احاطت ونحو ارق
العادات ولا تترك الا كقصة
لان الاول غيرة الجاهل وان
لا يترك السك والناهي خفيان

للمخرج المظاهر ولا تترك ما في الغيوب في احوالهم انما الماثورة القناعة التليل والبر عن الشهوات

الباب رجال أسنداه كلهم
 شاميون وفيه الحديث
 والأخبار والعقيدة وفي رواية
 قاض عن قاض أبو إدريس
 وعبادة ورواية من رآه عليه
 السلام والأقوال السلام عن رآه لأن
 أبي إدريس له رؤية وأخرجه
 البخاري أيضا في المغازي
 والأحكام وفي فؤاد الأنصار وفي
 الحدود ومسلم في الحدود أيضا
 والترمذي والنسائي وألفاظهم
 مختلفة (عن أبي سعيد) سهل
 ابن مالك بن سنان الطبري
 الأنصاري (الحدري) بضم الحاء
 وسكون الدال نسبة إلى خذرة
 بسنده الأعلى أو بطن المتوفى
 بالمدينة سنة أربع وستين أو
 أربع وسبعين وله في البخاري
 سنة وستون حديثا في رواية
 أبي ذر (رضي الله عنه) أنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) لو شك بكسر المعجمة
 وفقه الغزيرة فهو من أفعال
 المقاربة أي يقرب (أن يكون خير
 مال المسلم غنما) الغنم اسم مؤنث
 موضوع للجنس (يتبع بها)
 للتبديد من اتبع أبقاعا ويجوز
 من تبع يتبع أي يتبع بالغنم
 (شوق) بالتخمين جمع شوق
 بالتحرير أي رؤس (الجمال
 ومواقع) بكسر القاف أي
 مواضع نزول (القطر) أي المطر
 والمراد بذلك بطون الأودية
 والصحارى خصها بما لا ذكر لانها
 وبنية أو تبعية وبنيّة الأولى

• (باب المذيبل بعد الوضوء والغسل) •

(عن قيس بن سعد قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلنا فاحمر لسانه
فغسل فوضع له فاعتسل ثم ناوله الخبثه صبوغه بن عثرون أو ورس فاشتعل به ارواه أحد
ابن ماجه وأبو داود) الحديث تمامه فالخبث صبغ احمر رؤي أثر الورس على عنقه ولم يفظ
ابن ماجه فكأنه أنظر إلى أثر الورس على عنقه وأنرجسه أيضا لأن الساق في غسل اليوم
واللبنة قال الخائض واشتد في غسله وارباه لورجال استند إلى وُد رجال الصبيح
وصريح فيه الوليد بالسباع ومع ذلك فذكره النور في الخلاصة في فصل الضعيف
والحديث يدل على عدم كراهة التشميق وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وعثمان
والثوري ومالك وعسكو بالحديث وقال عمرو بن أبي ليلى والامام يحيى والهادوية بكرة
من بيان المرحى (يشتر) أي حال كونه مبر (بدينه) أي بسببه أو معديه (من الثمن) ابتداءً

كفارة بحسب الحال والامكان
واختلف فيم اعاد عدمها ذهب
الشافعى لتبديل الصعبة لتعلمه
وتعلمه وعبادته وادبه وتحتين
خالقه يعلم واحكامه وتواضع
ومعرفة احكام لازمة وتكثير
سواد المسلمين وعبادة مرضيهم
وتشجيع جوارتهم وحضور الجمعة
والجماعات واختيار آخرى العزلة
للاسلامة المحقة وليعمل على معاملة
ويانس بدوام ذكره فبالصعبة
والعزلة كمال المراتم تحب العزلة
للقية لا يسلم دينه بالصعبة
وتحب الصعبة لمن عرف الحق
فاتبعه والباطل فاجتنبهه
ويحب على من جهل ذلك ليعلمه
فالت والحق ان الصعبة والعزلة
تقتوانان بحسب الأشخاص
والاصوال فليس من تصلح له
الصعبة ومنهم من تنبغى له العزلة
ولسكل ربيعة هو مواليها واسناد
رجال هذا الحديث كلهم محدثون
وفيه صحابي ابن صحابي وهو من
أفراد البخاري عن مسلم وقيد
رواه البخاري أيضا في اللذين
والرفاق وعلامات النبوة ومآب
الفستن ابي الواضع به وكلام
الحافظ عليه مستوفى ههنا في
فتح الباري وآخرجه أبو اورد
والنسائي (عن عائشة) ام
المؤمنين (رضي الله عنها) قالت
كان رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم اذا أمرهم أى الناس
بفعل (أمرهم) كذا في معظم
الروايات وقع في بعضها الأمرهم مرة واحدة (من الاعمال عا) وفي رواية أخرى الوقت ما (بطيعةون)

واستدلوا بما رواه ابن شاهين في التامع والنبوخ عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم وجهه بالمندبر بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود قال الحافظ واسناد ضعيف وفي الترمذى ما يعارضه من حديث عائشة قالت كان للنبى صلى الله عليه وسلم شربة ينشف بها بعد الوضوء وفيه أبوهم اذ هو ضعيف وقال الترمذى بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه شئ وأخرجه الحاكم وأخرج الترمذى من حديثه ما ذكرنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ توضأ مسح وجهه بطرف يديه قال الحافظ واسناد ضعيف وفي الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه قال ابن أبي ساتم وروى عن أنس ولا يحتفل ان يكون مسندا ورواه الشيخ عن أنس عن أبي بكر وقال المحفوظ المراسل وأخرجه ابن أبي شيبة موقفا على أنس والمطبيب هر فوعا كلاهما من طريقين عن رزيق عن أنس وفي الباب حديث اذ توضأتم فلا تفتنوا ايديكم فانهم صراخ الشيطان ذكره ابن أبي ساتم في كتاب العمل من حديث البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة وزاد في أوله اذ توضأتم فاشربوا المني من الماء ورواه ابن حبان في الضعيفات ترجحة البخاري بن عبيد وقال لا يصلح الاحتجاج به ولم يذكره البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق أبي السري وقال ابن الصلاح لم أجده لاني سمعته اعترف بالبحث عن حاله أصلا وتبعه الشيوخ قوله بفعل بضم الفين اسم لاه الذي يقتل به ذكره في النهاية قوله ملطنة بكسر الميم

«(أبواب المسح على الخفين)»

«(باب في شرعيته)»

(عن جرير انه قال ثم توضأ ومسح على خفيه فقل له نزل هكذا قال انهم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يصحهم هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه) ورواه أبو داود وادفعه البريما سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما أسأت الابعاد المائدة وكذلك رواه الترمذى من طريق شهر بن حوشب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعد ما دفعه البريما أسأت الا بعد المائدة وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير انه كان في حجة الوداع قال الترمذى هذا حديث مفسر لان بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين انه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوبة والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المباركة قال ليس في المسح على الخفين عن العمارة اختلاف لان كل من دوى عنه منهم انكاره فقد روى عنه أدبانه وقال ابن عبد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه بأدبانه وقد أشار الشافعي في الام الى انكاره على المسالك والمعرفة المستقر عندهم الآن قولان بطوارق ما ثابتهما

الدوام عليه فغير العمل مادام عليه صاحبه وان قل ولا يخفى أن الكثرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقاطع في

ناقض العهد فامرهم الشا
جواب أول الشرط الثاني قوله
(قالوا انما السنن كهذه) يفتح
الهاء أى ليس حالنا كذلك وعين
بالهيئة تأكيذا وقال الكرماني
الهيئة الحسنة والصورة وليس
المراد نفي تشبيه ذواتهم بهالة
عليه السلام فلا بد من تأويل
في أحد الطرفين فتسبل المراد
من هيتك كنهة أى كذا نك أو
كنهة (يا رسول الله ان الله)
له الى (قدغة رلك ما تقدم من ذنوبك
وما تأخر) منه والمعنى والله أعلم
أى حال يمسك وبين الذنوب فلا
تأتيها لان الغفران هو ما بين
العبد والذنوب وما بين الذنوب
وعقوبته فلا لا تقي بالانبياء الاول
وبأجمع الثاني قاله البرمازى وقال
غيره المراد منه ترك الاول
والأفضل بالعدل الى الأفضل
وترك الافضل كله ذنوب بخلافه
قدر الانبياء عليهم السلام
(في غضب حتى يعرف) بلنظ
المضارع والمراد منه الحال وفي
بعض النسخ فغضب حتى عرف
(الغضب) بالرفع (في وجهه)
الكرم (ثم يقول ان اتاكم
واعلمكم بالله) عز وجل (انا)
كانهم قالوا أنت مغفور لك
لاختصاص الى عمل ومع ذلك فواظب
على الاعمال فكيف ينفع كثرة
ذنوبنا فذر عليهم بقوله أنا أولى
بالعمل لانى اتاكم وأعلمكم وأشار
بالاول الى كماله بالقوة العظمى
فان الثاني الى القوة العظمى ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على الخاطئين فيبدأ ذكر وليس هو منهم فلهذا وقد قد شير ط استحال

للمسافر دون المقيم ومن ابن نافع في المبسوط انما يكاتما كان يتوقف فيه في خاصة
نفسه مع افتائه بالحوار قال ابن المنذر استغف العلاء أي ما أفضل المسيح على الخلقين
أو نزعهما وطس القدمين والذي اختاره أن المسيح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل
البلد من الخوارج والروافض قال واحياء ما طعن فيه الخلقون من السنن أفضل
من تركها انتهى قال النووي في شرح مسلم وقد روى المسيح على الخلقين خلافا لما يصح
من الصحابة قال الحسن حديث سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخلقين اخرجه عنه ابن أبي شيبة قال الحفاظ
في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسيح على الخلقين متواتر وجمع بعضهم رواته
بخوارزمية منهم العشرة وقال الامام أحمد في رواية حديثه عن الصحابة من فوعة
وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم المسيح على اثنين نحو أربعين من الصحابة وذكر أبو القاسم بن منده
أسماء من رواه في ذكره فكانوا ثمانين صحابا وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما منهم
جماعة وقد نسب القول بمسح الخلقين الى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المديار وما روى
عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من أنكار المسيح فقال ابن عبد البر لا يثبت قال أحمد
لا يصح حديث أبي هريرة في أنكار المسيح وهو باطل وقد روى الدارقطني عن عائشة
القول بالمسح وما نسب به ابن أبي شيبة عن علي أنه قال سبق الكتاب الخلقين فهو منقطع
وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن
عائشة أنهم قالوا لأن أقطع رجلي أحب الى من أن أمسح عليهما فنهى محمد بن مهاجر
قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الامير الحسين في الشفاة وفيها
المرجعة المأبولة بين علي وعرواستشهاده على اثنين وعشرين من الصحابة فشهدوا
بان المسيح كان قبيل المائدة فقال ابن جرير ان لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث
ويدل لعدم صحتها عند ائمتنا أن الامام المهدي نسب القول بمسح الخلقين في البحر الى علي
عليه السلام وذهبت العترة بجماعة الامامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري الى
أنه لا يجزى المسيح عن غسل الرجلين واستدلوا بآية المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم ان
علمه وغسل رجلك ولينذرك المسيح وقوله بعد غسلها لا يقبل الله الصلاة من ذنوبه وقوله
ويل للاعقاب من النار قالوا والاستبصار بمسح الخلقين منسوخة بالمائدة وأجيب عن
ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح بعد ما كان في حديث جوير المذكور
في الباب وأما حديث وغسل رجلا فغاية ما فيه الامر بالغسل وليس فيه ما يشعر
بالقصر ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصا بحديث المسيح المتواتر وأما حديث
لا يقبل الله الصلاة بدونه فلا ينتهض للاجتماع به فكيف يصلح المعارضة الاحاديث
المتواترة مع انما يقصد به هذا اللفظ من وجهه متدبه وأما حديث ويل للاعقاب من النار

فان الثاني الى القوة العظمى ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على الخاطئين فيبدأ ذكر وليس هو منهم فلهذا وقد قد شير ط استحال

في التوفيق لما ذكر من الشرط
هذا لا يخفى في هذه المعنى ان
لما فيه الى جماعة هو أحد هم
يكون بينا عليه الصلاة والسلام
أفضل غريبن وان نصيبته الى
جماعة من جنسه ليس داخل
فيهم نحو يوسف أحسن اخوته
وان نصيبته الى غير جماعة فهو
فلان أعز أدي أعلم من سواه
وهو يشتهر بفساد لانها
ممكنة أو مشهورة وهذا الحديث
كما قاله الحافظ من أفراد المصنف
وهو من غرائب الصحيح لأعرفه
الامن هذا الوجه فهو مشهور
عن همام فمدطلق من حديثه
عن أبيه عن عائشة ورواه كاهن
إبراهيم بن عماري ومدة في وكوفي
وفي هذا الحديث فوائد الأولى
ان الاعمال الصالحة ترفع صاحبها
الى المراتب السنية من رفع
الدرجات وهو الخطباء لأنه
على الله عاه وآله وسلم لم ينكر
عليهم استدلالهم ولا تعاليمهم
من هذه الجهة بل من الجهة
الآخرى الثانية ان العبد اذا
بلغ الغاية في العبادة وغراهم كان
ذلك أدنى الى الموانعة عليها
استعداد للتسعة واستعداداتها
فلا شك عليها الثالثة الوقت
بحد ما حد الشارع من عزية
ورخصة واعتقاد ان الاختد
بالارق في المواقف الشريفة أولى من
الاشغال الفانية الرابعة
الاربع من العبادة التمسك

فهو وصي من مسجوط عليه ولم يفسد ما ورد في المسح على الخفين فان ذات هو هام فلا
يقصر على السبب قلت لان لم يؤوله ان مسح على الخفين فانه يدع رجسه كاهلا ولا يدع
العقب فقط سلنا فاحديث المسح على الخفين مخصوصة للعامة من ذلك الوعيد وأما دعوى
النسخ فالجواب ان الآية عامة أو مطلقة باعتبارها على ليس الخلف وعدمه فتكون
أحاديث الخفين مخصوصة أو مقيدة فلا نسخ وقد تقرر في الأصول برهان القول ببناء
العامة على التخاصص مطلقا وأما من يذهب الى ان العام المتأخر ناسخ فلا يتم لذلك الابد
تعميم تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعد ما وجد حديثه يرض في موضع النزاع
والفقد في جريانه فارق عليا ندوع فانه لم يفرقه وانما احتبس عنه بعد ارساله الى
معارية لا عذر في أنه قد نقل الامام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الاجماع على قبول
رواية فاسق التناويل في عواصمه وقواصمه من عشر طرف وقد نقل الاجماع ايضا من
طرق اكابر اثثة الآل وأتباعهم على قبول رواية العصابة تبسلي التمسك وعدمها
فالاستدراج الى التمسك من عن أحاديث المسح بالندع في ذلك العصابة الجليل بل بذات
الامر مما نقل به أحد من العترة وأتباعهم وما روى علماء الاسلام وصريح الحافظ
في النسخ بان آية المائة نزلت في غزوة الربيع وحديث المغيرة الذي تقدم وبسبب ما في
كان في غزوة تبوك وتبوك متاخرا بالانذار وقد صرح أبو داود في سننه بان حديث
المغيرة في غزوة تبوك وقد ذكر الغزاة ان حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا واعلم
أن في المقام مانعا من دعوى النسخ لم يتنبه له أحد في عبارات وهو أن الرخصة ثابتة
قبل نزول المائة بالاتفاق فان كان المسح على الخفين ثابتا قبل نزولها فهو رخصة
بمقرر أحد الأمرين اعني الغسل مع عدم التعرض للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ
المسح على الخفين لاسيما اذا صح ما قاله البعض من أن قراءة الجسر في قوله في الآية
وأرجلهم من اديم مسح الخفين وأما اذا كان المسح غير ثابت قبل نزوله فلا نسخ
بالقطع نعم يمكن أن يقال على التفسير الأول ان الأمر بالغسل نهى عن ضده والمسح
على الخفين من أضداد الغسل للأمر به لكن كون الأمر بالنهي نهيا عن ضده محال
نزاع واختلاف وكذلك كون المسح على الخفين ضد الغسل وما كان بهذه المذاهب حقيق
بان لا يعمل عليه لاسيما في ابطال مثل هذه السنة التي سقطت آثارها وسها في سماء
الشريعة المطهرة والعقبة الكوفة في هذه المسئلة نسبة القول بعدم اجراء المسح
على الخفين الى جميع العترة المظهرة كإفعاله الامام المهدي في البحر واسكنه جهنم الخطلب
بان امامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب من التالين بالمسح على الخفين
وايضا هو اجماع نافي وقد صرح جماعة من الأئمة منهم الامام يحيى بن حمزة بانهم تجاوز
مخالفته وايضا فاطمة اجماع جميعهم وقد تفرغوا في البسطة وسكنوا الاقاليم المتباعدة
وعذب كل واحد منهم بذهب أهل بلاده معرفة اجماعهم في جانب التمسك ذروا ايضا

ولا يظهر الحق انما سمة التثنية على شدة رغبة الصداقة في العبادة وظاهرها ١٧٥ الا زيادة عن الغلب السادسة مشروعية

الخصب عند مخالفة الآخر
الشري والانتكار على السابق
المناهل لهم المعنى اذا قصر
في اللههم تحريضه على التهمة
السابعة جواز تحدث امره
بما فيه من فضل بحسب الحاجات
لأن عند الامن من المباحة
والتعظيم المانع بيان
لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رتبة المكال الانساني لانه
منحصر في الحكمة بين العبد
والعملية وقد أشار الى الأولى
بذوله اهل العلم والمثلية بقوله
انما كنم ووقع عند أبي نعيم لا
زيادة لام النكاح في رواية أبي
اسامة عند الاسماعيلي والله ان
أكرم وانما كنم انما (عن أبي سعيد
الخدري رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) انه
(قال يدخل اهل الجنة الجنة) أي
فيما وصي بالمضارع العاري من
سين الاسمة بال المتعوض للمحال
لتحقق وقوع الادخال (و) يدخل
(أهل النار النار) بعد دخولهم
فيها (يقول الله تعالى) وفي رواية
عز وجل له الاشكة (أنسجوا)
أمر من الخارج زاد في رواية
الاصيلي من النار (من) أي الذي
(كان في قلبه) زيادة على أصل
التوحيد (ممنه سبعة) بفتح الحاء
المهملة ويشهد له هذا قوله آخر جوا
من النار من قال لا اله الا الله وعمل
من الخير ما يرضى كذا أي متداني
حبة حاصلة (من خردل) حاصلة
لأن الايمان ببعض ما يوجب الايمان به

لا يمتحن على المنصب ما ورد على اجماع الامة من الايرات التي لا يحسب كاد يتمض معها
للحجة بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاء حجة الاعم يستلزم انتفاء حجة الاخص وللمصح
شروط صفات وفي وقته اختلاف وسيد كرام المنصف رحمه الله جميع ذلك وانطق
نعل من ادم يغفل الكهين والجورق أكبر منه ليس فوقه والجورب أكبر من
الجورق (وعن عبد الله بن عمران سعد احده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
يسمع على الخلق وان ابن عمر قال من ذلك عمر قال نعم اذا حدثت عن النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا فلا تسال عنه غيره رواه أحمد والبخاري وفيه دليل على قبول خبر الواحد)
الحديث أخرجه أحمد أيضا من طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال رأيت سعد بن ابى
وقاص يسبح على خلفه بالعراق حين تضافت كرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عنده قال
لي سعد لي أبا لفظ كرا قصة ورواه ابن خزيمة أيضا عن ابن عمر بنحوه وفيه ان عمر قال كرا
ونحن مع نبينا فسمع على خلفنا لا نرى بذلك بأسا قوله فلا تسال عنه غيره قال الحافظ فيه
دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن
التي اذا حلت خبر الواحد قامت مقام الامتداد وقد تنبه العلم عند البعض
دون البعض وعلى ان عمر كان يتقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف انما كان عند
وقوع ريبه في بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الحكمة قد يصحى عليه من
الامور الجليلة في الشرع ما يطاع عليه غيره لان ابن عمر انكر المسح على الخدين مع قديم
صحة وكثرة روايته وقد روى القصة في الموطأ أيضا والحد يثب على المسح على الخدين
وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن المعيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله
عليه وسلم في سفر ففتى حاجته ثم وضوا مسح على خلفه انت يا رسول الله أنسيت قال بل
أنت نسيت بعد أمر فربى عز وجل رواه أحمد وأبو داود وقال الحسن البصري روى
المسح به من نفسه فعلا منه وقولا الحديث اسناده صحيح ولم يتكلم عليه أبو داود ولا
المندرج في تخريج السنن ولا غيره هما وقد رواه أبو داود في الطهارة عن هدية بن خالد عن
همام عن قتادة عن الحسن وعن زرارة بن اوفى كلاهما عن المغيرة وفي رواية أبي عبا
الرملي عن أبي داود عن الحسن بن أعين عن زرارة بن أوفى عن المغيرة وهؤلاء كلهم رجال
الصحيح وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع بما بعه زرارة وقد تقدم الكلام عليه في
اول الباب

* (باب المسح على الموقنين وعلى الجوربين، والنعلين جميعا) *

(عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الموقنين والنعلين رواه أحمد
ولا يابى داود كان يخرج يقضى حاجته فأتى بالمغيرة وضوا مسح على عمامته وموقفه
واسعيد بن منصور في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
امسحوا على النعلين والموقنين وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من ايمان) بالتمكيد ليقيد النعلين والوقنين بالاعتبار الياد على ما يكتفى

كتاب الامانة في الدين من مؤلف الشيخ الميرزا محمد باقر الخليلي في سنة ١٢٧٢ هـ

نوهنا جميع على الخوارج والنفارين رواء النفيسة الا لسانها وهنجه الترمذي حديث
بلال انسرحه ايضا الترمذي والطبراني واخرجه الضياء في المختارة باللفظ الاول وحديث
النفيسة قال ابو داود كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن
النفيسة ان النبي صلى الله عليه وسلم صبح على النخفين قال ابو داود وصبح على الجوربين
على بن ابي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وانسرحه بن مالك رابوا ما عده وسهل بن سعد
وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث
عن ابي موسى الاشعري وليس بالمتصل ولا بالاقوى ولكنه اخرجه عنه ابن ماجه وانما
قال ابو داود انه ليس بمتصل لانه رواء الفضالة بن عبد الرحمن عن ابي موسى قال البيهقي
لم يثبت سماعة عن ابي موسى وانما قال ليس بالقوى لان في اسناده عيسى بن سنان ضعيف
لا يحتج به وقد ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عند البيهقي وامن بن ابي
اوس عند ابي داود باللفظ انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توشا وصبح على نعليه وعلى
ابن ابي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبد الصمد ومن انسرحه البيهقي والحديث
يجمع روياته يدل على جواز المسح على الموتين وهما اخبرين من الطهارة قاله ابن سبويه
والازهرى وهو متناوع السابقين قاله في الضياء وقال ابو هري الموف الذي يلبس فوق
الثان قبل وهو عرفه قبيل فارسي معرب وعلى جواز المسح على الثمار وهو التمام كما
قاله النووي وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على التمام وعلى جواز
المسح على النصف وهو ايضا الثمار قال في الضياء وعلى جواز المسح على الجوارب وهو
لنافذة الرسل قاله في الضياء والتمام وسوق قد تقدم انه انصف المذنب وقد قال بجواز
المسح عليه من ذكر ابو داود من الصحابة وزاد ابن سبويه التمام في شرح الترمذي عند
الله بن عمر وسعد بن ابي وقاص وابو مسعود البصري عقبه بن عمر وقد ذكر في الباب
الاول ان المسح على الثنتين يجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على الثنتين قبيل
وانما يجوز على الثنتين اذ البسهما فوق الجواربين قال الشافعي ولا يجوز مسح الجواربين
الا ان يكونا ثنتين يمكن متابعة الشئ فيهما

باب اشراط الطهارة قبل البس *

(عن المغيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافترقت
عليه من الاداة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهو بتلويح شفه
وقال عيها فاني اذ ذنابهما طاهرتين فمسح عليهما فماتت عليهما ولا في داود عن الخنيزاري
أدخلت التلمذتين الثنتين وهما طاهرتان فمسح عليهما وعن المغيرة بن شعبة قال قلنا
ارسل الله امسح احدنا على الخنيزاري قال نعم اذا دخلنا ما وهما طاهرتان رواء الحميدي
في مستند حديث المغيرة ورد باللفظ في الجميعين وغيرهما هذا الحديث قد ذكرنا فيما
سبق انه رواه سفيان بن عيينة كما سرحه البزار وانه في غزوة تبوك وهي بعد الماشقة

الاجابة بالعرف ثم انما المراد
بقوله حبة من خردل التمثيل
فيكون مبالغة في المعرفة لافي الوزن
بحقيقة لان الايمان ليس بجسم
فيحصره الوزن والسكيل لكن
ما يشكل من العقول قد يرد الى
تقدير محسوس ليعلم ويشعر به
لعل قاله الخطابي والتحقق فيه
ان يجعل على العبد وهو عرض
في جسم على مقدار العمل عنده
فما في ثمن وزن كما سرحه في قوله
يكون في قلبه من الخير ما يزن برة
أو يمثل الاعمال بجوارق قلبه
في كفة الميزان حيث جوارق
مشرقة وفي كفة الساعات
جوارق سود مظلمة أو الميزان
النفوس ايم وما ثبت من أمور
الاشعة بالشمع لا يدخل للعلل
قيسه وفي رواية تزد من شئ
وفي هذا الحديث الرد على المرجئة
ما اتفقوا من بيان ضرر المباحي
مع الايمان وعلى انه تزلز القائلين
بان المعاصي سوجبة للخلود
في النار وقد استنبط الفسالي
من هذا الحديث ثبوتها من ايقن
بالايمان وحال بينه وبين النطق به
الموت قال راما بن قدر على النطق
ولم يسمع من حق مات مع ايمانه
بالايمان بذهاب فيجوز ان يكون
استغناء عنه بتمتلة امتناعه عن
المسألة فلا يعتد في النار ويقتل
بذلك فهو حج عليه الثاني فيجوز
التأويل في قوله في قلبه فيقدر
به حذف تقديره فتشبه الى

بالايقان

لما في قوله عليه وحيث لا استغناء بين الخلاف في ان النطق بالايمان شرط فلا يثم الايمان الابن

وهو مذهب جماعة من العلماء واختاره الامام شمس الدين ونظر الاسلام ١٧٧ أو شرط لاجراء الاحكام الدينية فقط

وهو مذهب جمهور الحققة من
وهو اختصار الشيخ أبي منصور
والتخصص معاصره لذلك قاله
الحقق التفتازاني (في شرحه)
منها) أي من النار حال كونهم
(قد اسودوا) أي صاروا سودا
كالحجم من تأثير النار (فيما ترون)
منبسطا لههول (في من الدنيا)
بالقصر لكرامة وغيرها أي الغار
وبه جزم الخطابي (أو الحياة) وهو
النهر الذي من غمس فيه حي
ورواة الاصعبي الحيا بما لا ولا
وجه له والماء على الارض لان
المراد كل ما يحصل به الحياة
وبالطهر تحصل حياة الزرع
والنبات بخلاف النباتات فان
معناه الخلل ولا يخفى بعده عن
المعنى المراد (فيما ترون) ثانيا) كما
تنبت الحبة) بكسر الحاء واشد
الباء أي كنبات برز العشب قال
للجنس أو للعشب والمراد البقلة
الحقارة لأنها تنبت سريريا قال
أبو المعالي الحطبي بالكسر بزور
العصراء على السبيل بقوت الحب
هو الحنطة والشعير واحدهما
حبة بالفتح أيضا وانما اختلفا في
الجمع (في جانب السبل المرق)
خطاب لكل من يأتى منه الرؤية
(انما يخرج) حال كونهما
(صغرا) كسر الضاد من رحال
كونها (ملقوبة) أي من طرفة
مشبهة وهذا مما يزيد الرأحين
حسنا بآهتازة وقوله فأنشبهه
من حيث الاسراع والحسن

بالإتفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة
قوله ثم أهرى أي حدثني قال الأصمعي أهرى بالثاء إذا ومأت به وقال غيره
أهرى قصص الهوى من القيام إلى التعمود وقيل الأهرى الأمانة قوله فأنى أدخلتها
طاهرين هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعميله عدم النزح بأدخالها طاهرتين
وهو مقتضى أن أدخلها غير طاهرتين يقتضى النزح وقد ذهب إلى ذلك الشافعي ومالك
وأحمد وأصق وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويعني بن آدم والمزني وأبو نوري وداود
يجوز لللبس على حدث ثم يكمل طهارته بالجهور وجاوا الطهارة على الشرعية وناقهم
داود وقال المراد إذا لم يكن على رجله نجاسة وقد استدلل به على أن كمال الطهارة فيها
شرط حق لو غسل أحدهما وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح
سرح بذلك الثوري وغيره قال في الفتح عند الأثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني
ومطرف وابن المنذر وغيرهم أنه يجزئ المسح إذا غسل أحدهما وأدخلها الخف ثم
الأخرى أصدق أنه أدخل كل واحد من رجله الخف وهي طاهرة فتعقب بأن الحكم المرتب
على التامة غير الحكم المرتب على الواحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال
باق قال لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبعه حتى يصرح بأنه لا يمتنع
أن يهرى هذه العارة عن كون كل واحد منهما أدخل طاهرة قال بل ربما يدعى أنه
طاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلها ما يقتضى تعاقب الحكم بكل واحدة منهما من
روى فأنى أدخلتها وهو ما طاهرتان قد تسلك بروايته هذا القائل من حيث أن قوله
أدخلها ما يقتضى كل واحدة منهما فقولوه هو ما طاهرتان بصيرحالا من كل واحدة
فيكون التقدير أدخل كل واحد منهما حال طهارتهما (وعن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجلين لم تغسلهما
قال اني أدخلتهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عسال قال أمر نافع بن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن يمسح على الخفين إذا خشي أن يدخلهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا
ويوما ولله إذا أتاه ولا يخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا يخلعهما إلا من جفافة رواه
أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الإسناد الحديث الاول قال في مجمع الزوائد في
اسناده رجل لم يسم وقد قدم الكتاب على فقهه والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي
والترمذي وابن خزيمة وصححه ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني
والبيهقي وحكي الترمذي عن البخاري أنه حديث حسن ومدا على عاصم بن أبي النجود
وهو صدوق سي الخطوط وقد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين نقسا قاله ابن منده
والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الأيام للمسافر واليوم واليلة للمقيم وقد
اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن أس

٢٣ نيل ل والمعنى إن كان في قلبه ممة إلى حبة من الاعيان يخرج من ذلك الما نضر امتحنتا كثر ورج هذه الرأحة

أيضا في الأيمان وهو من عوالي
البحاري على مسلم بدرجته
وأخرجه النسائي أيضا وأيسر
هو في الموطأ وهو من طائفة من
الحديث الطويل (وعنه) أي
عن أبي سعيد سعد بن مالك النخعي
(رضي الله عنه) قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم) أي
بغيرهم (أنا أنتم رأيت الناس)
من الرؤيا السليمة على الأظهر أو
من الرؤية البصرية (بعضون
على) أي يظهر على (وعالمهم
بعض) يضم الأربعة جميعا
والواو للتعامل (منها) أي من
القوم (ما) أي الذي (يساغ
الذي) يضم البناء وكسر الدال
وتشديد الهمزة مع ثدي يذكر
ويؤتى للمرأة والرجل والحديث
يرد على من خصه به ما لم يأت
هنا يذكر أنه أطلق في الحديث
مجازا وفي رواية أخرى ذكر الندي
بالفتح والكان الدال (ومنهم) أي
من القوم (مادون ذلك) أي لم
يصل إلى الندي لقهره (وعرض على)
مبني بالهمزة (عن ابن الخطاب)
رضي الله عنه (وعليه بعض
بغيره) أطوله (قالوا) أي العصابة
ولابن عساكر نسخة قال أي
عن ابن الخطاب وغيره أو السائل
أبو بكر الصديق كما جاء في التعبير
(فما أتت) أي عبرت (ذلك)
بارسول الله قال صلى الله عليه
وآله وسلم أتت (الدين)
والحديث يدل على فضيلة

خفيه وهو ظاهر مع ما بدله والمسافر والمقيم في ذلك سواء وروى مثل ذلك عن ابن
الخطاب وعقبه بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري وقال أبو حنيفة وأصحابه
والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن
إسحاق وداود الظاهري ومحمد بن سيرين الطبري بالتوقيت المسمى يوما وإسالة والمسافر
ثلاثة أيام وإسالة قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وثبت التوقيت عن عمر بن
الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وسدانة والمغيرة وأبي زيد
الأنصاري هؤلاء من العصابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاسمي وعطاء
ابن أبي رباح والشافعي وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأكثرت السامعين
والقصة هامة على ذلك وهو الاحوط عندي لأن المصحف ثبت بالتواتر وأنه في عليه أهل السنة
والجماعة واطمأننت النفس إلى اتفاقهم فلما قال أكثرهم لا يجوز المصحف لأمه أكثر
من خمس صلوات يوم وإسالة ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام
وليس له إلا الواجب على العالم أن يؤدي مسلاته يمين والبقين الغسل حتى يجتمعوا على
المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للقيم ٨١ وحديث الباب يدل
على ما قاله الآخرون ويرد مذاهب الأربعة وكذلك حديث أبي بكر وحديث علي وحديث
خزيمة بن ثابت الآتي في هذا الكتاب وفي الباب أحاديث عن غيرهم وأهل مفسر أهل
القول الأول ما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي بن عمار أنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أصبح على الخلفين قال نعم قال يوما قال ويومين قال وثلاثة أيام قال أم
وما شئت وفي رواية حتى بلغ سبعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال
أبو داود وقد اختلف في أسناده وليس بالقوي وقال البخاري نحوه وقال الإمام أحمد
رجاله لا يعرفون وأخرجه الدارقطني وقال هذا أسناد لا يثبت وفي أسناده ثلاثة أحاديث
عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب
اختلافا كثيرا وقال ابن حبان استأخذ على أسناده غيره وقال ابن عبد البر لا يثبت
وليس له أسناده قائم وبالغ الجور فاني فذكر في الموضوعات وما كان به مذمومة لا يصلح
للاستحجاج به على فرض عدم المعارض فالخلف توقيت المصحف بالثلاث للمسافر واليوم
والإسالة للقيم وفي الحديث دليل على أن الخلف لا تنزع في هذه المدة المقدرة الشيء من
الأحداث اللغوية (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام وإسالة وللمقيم ما وياه له إذا ظهر فلبس خفيه أن يصح
عليه حارواه الأثر في سنته وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي هو صحيح الإسناد)
الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن الجارود والبيهقي والترمذي
في العلل وصححه الشافعي وغيره قاله الحفاظ في الفتح وكذلك قال البيهقي عن الشافعي
وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على فقهه في الذي قبله

في بعض الفاروق الثالث ولم يقصّر عليه ولئن سلمنا التخصيص به فهو معارض ١٧٩ بالأخبار الكريمة الباقية درجة

الروايات المعنوية الدالة على أفضلية
الصديق فلا تعارض إلا إذا
ولئن سلمنا التساوي بين الدليلين
لكن إجماع أهل السنة والجماعة
على أفضليته وهو قطعي فلا
يعارضه قطعي وفي هذا الحديث
التشبيه البليغ وهو تشبيه
الدين بالقيمص لأنه يستعوزة
الإنسان وكذلك الدين يستغرم
الثمار وفيه الدلالة على التفاضل
في الإيمان كما هو مذهبهم تأويل
القيمص بالدين مع ما ذكره من
أن اللابسين بثمة أضلوا في إداره
ورجاله كاهن مدنيون كالسابقين
ورواية الثلاثة من التابعين أو
تابعيهم وصحابيهم وأخرجهم
البحراني أيضا في التفسير وفي فضل
عمر ورواه مسلم في الفقه
والترمذي والنسائي (عن) عبد
الله (ابن عمر) رضي الله عنهم أن
رؤي الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي اجتمعوا على رجل
من الأنصار وهو (أي حال كونه
يعد أئمة) أي الدين أو النسب
قال الحافظ في مقدمة الشيخ ولم
يذكره (في) شأن (الحياة)
بالمذهب وهو قد يروى في أنسكار عند
خوف ما يهاب أو يذم قال
الرغب وهو من خصائص
الإنسان لا يزدع عن ارتكاب
كل ما يتحسى فلا يكون كالجمعة
والوعظ النصيح والتقصير
واتدكير وقال الحافظ والارلي
أن يشرح جماعة من المؤلفين في

(باب توقيت مدة المسيح)

(قد أسلفنا فيه عن مدة وان أبي بكر وروى شرح بن هاني قال سألت عائشة رضي الله
عنها عن المسيح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم بهم هذا ما كان يسافر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فسألته فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمساكين ثلاثة
أيام وإياهم يوم ولا يموت يوم وإياه رواد أحد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المسيح على الخفين فقال للمساكين ثلاثة أيام
وإياهم يوم ولا يموت يوم وإياه رواد أحد وأبو داود والترمذي وصححه قد قدمنا الكلام
على حديث صفوان وأبي بكر في الباب الأول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي
وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها
المصنف وهي ثالثة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي يلقظ ولو استدلنا بما إذا
وفي القظ ولومضي السائل على مسئلة بلعلمها أيضا وأخرجهم الترمذي بدون الزيادة
قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندي لأنه لا يعرف الجدل سمع من خزيمة وذكر
عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضافرة متكاترة
بروايه التيمي له من عمرو بن ميمون عن الجدي عن خزيمة وقال ابن أبي ساتم في العلل قال
أبو زرعة الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدي عن خزيمة عن ربيعة
والصحيح عن التيمي عن الجدي بالواسطة وادعى النووي في شرح المذهب الانساق على
صحة هذا الحديث قال الحافظ وتصحح ابن حبان له برده عليه والجد يثان يدلان على
توقيت المسيح بثلاثة أيام للمساكين ويوم وإياه المقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق
في الباب الذي قبل هذا والزائدة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال
بها على مذهب من لم يجد المسيح وقت لولا معارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق من
عنده على صحتها وإيضاحها قال ابن عبد المناس في شرح الترمذي لو ثبتت لهم بمجة لان
الزيادة على ذلك الوقت مظنونة أنهم لم يوسأوا إذا هم وهذا صريح في أنهم لم يبالوا
ولا يزيدوا فكيف تثبت زيادة بخلافه بدل على عدم وقوعها وغايتها بعد تسليم صحتها
أن الصحابي ظن ذلك ولم تعبد بمن هذا ولا قال أحد أنه حجة وقد وثق توقيت المسيح
بالثلاث واليوم وإياه من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنهم خزيمة وورد ذكر
المسيح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكره الحاكم وقال
قد روى عن أنس مرفوعا بأسناد صحيح رواه عن آخرهم ثقات وعن ميمونة بنت الحارث
الهالمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

(باب اختصاص المسيح بظهر الخنف)

(عن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بال رأي لكان أسفل الخنف أولى بالمسيح من أعلاه
أنتدرايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على ظهر خفيه ورواه أبو داود

الادب المفرد يانفذ دعاء أخاه في الحياة يقول أنك تسبحني حتى كأنه قد أضربك قال ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ

فذكر بعض الرواة ما يذكرونه الاستر ١٨٠ لكن المخرج مضمون فالظاهر انه من لغيره الراوى بما ثبت فافهمه ان كل

اللفظ يقوم مقام الاتزان في
 رتبة العقب بأنه بعد من حيث
 اللفظ فانه معنى اللفظ الزجر
 ومعنى العقب الواحد يقال عتب
 عليه اذا وجد على ان الروايتين
 تدلان على من يبين جليلين ليس
 في واحد منهما ما خفي في الآخر
 أحدهما بالآخر غاية انه وعظ
 أحدهما في استمهال الحياة وعنه
 عليه والراوى سكت في إحدى
 روايته باللفظ الوعظ وفي الأخرى
 باللفظ المعاتبه وقال النبي معناه
 الزجر به - فبين جره ويقول له
 لا تسخى وذلك انه كان كسيرا
 الحياء وكان ذلك يذم منه من
 استنفاة حذوقه وفعله أخوه
 على ذلك (فقال له) رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم دعه)
 أى اتركه على حياته (فان الحياة
 من الايمان) لا يمنع صاحبه
 من ارتكاب المعاصي كما يمنع
 الايمان نفسه ايمانا كما يسمى
 النبي باسم ما قام مقامه قال ابن
 التيمية ومن تهميته كقول في
 الحديث الآخر الحياة مشبهة
 من الايمان والمعنى من مكملات
 الايمان ونفى السكال لا يستلزم
 نفي الحقيقة فالظاهر ان الواعظ
 كان شاكلا كان منكرا لوقوع
 التاكيد بان ويجوز ان يكون
 من جهة ان القصة في نفسها مما
 يجب أن يهتم به وهو كد عليه
 وان لم يكن غمة انكار أو شك
 ورجال هذا الحديث كاهن

والدارقطني الحديث قال الحافظ في باوع المرام اسناده حسن وقال في التلخيص
 اسناده صحيح قلت وفي اسناده عيسى بن زيد الهمداني وثقه يحيى بن معين وأحمد بن
 عبد الله الجلي وأما قول البيهقي لم يخرج به صاحبنا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق والحديث
 يدل على ان المسح الشروع هو مسح ظاهر الخلف دون باطنه واليه ذهب الثوري وأبو
 حنيفة والاوزاعي وأحمد بن حنبل وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهري وابن
 المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهره ورأسه
 وباطنهما قال مالك والشافعي ان مسح ظهره ما دون ما أبواه قال مالك من
 مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه وكان عليه الاعادة في الوقتين بعده وروى
 عنه غير ذلك والمنهم وعن الشافعي ان من مسح ظهره واقتصر على ذلك أبرأه من
 مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجزه وليس بما صح وقال ابن شهاب وهو قول للشافعي ان
 من مسح بطنهما ولم يمسح ظهرهما أبرأه والواجب عند أبي حنيفة مسح قدمي ثلاث
 أصابع من أصابع اليد وعند أحمد مسح أكثر الخلف وروى عن الشافعي ان الواجب
 ما يسمى مسحاً قال الحافظ في التلخيص ان كحديث على عليه السلام والحق وطعن ابن
 عمر انه كان يمسح أعلى الخلف وأسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي وروى عنه في حديثه ذلك
 انه كان يضع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظاهر الأصابع وغير اليسرى
 على أمارف الأصابع من أسفل واليمنى الى الساق واستدل من قال يمسح ظاهر الخلف
 وباطنه بحديث المغيرة المذکور في آخر هذا الباب وفيه مقال سند كره عند كره وايس
 بين الحديثين انه اوضح غاية الاسرار النبي صلى الله عليه وسلم مسح تارة على باطن الخلف
 وظاهره وتارة اقتصر على ظاهره ولم يرو عنه ما يقتضي بالجمع من إحدى الصفتين فكان
 جميع ذلك جائزا وسنة (وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يمسح على ظهر الخفين رواه أحمد وأبو داود والترمذي واللفظ على الخفين على ظاهرهما
 وقال حديث حسن) الحديث قال البخاري في التاريخ هو بهذا اللفظ أصح من حديث
 رجاء بن حيوة قال أتى في الباب عن عمر بن الخطاب عن ابن أبي شعبة والبيهقي واستدل
 بالحديث من قال يمسح ظاهر الخلف وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن ثور بن
 يزيد عن رجاء بن حيوة عن ورواه كاتب المغيرة بن شعبة عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخلف وأسفله رواه الترمذي واللفظ إلى وقال الترمذي هذا
 حديث معلول لم يسنده عن ثور بن عبد الله بن مسلم وسألت أبا زرعة ومحمد بن سعد
 الحديث فقالا ليس يصح الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجارود قال الأثرم
 عن أحمد انه كان يضعه ويذره كنهه بعد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك
 عن ثور بن رجاء عن كاتب المغيرة قال أجد وقد كان نعيم بن حماد
 حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يدعى هذا الوليد

مدينون الاعداء الله وأخرجه البخاري أيضا في البر والصلة ومسلم وأبو داود والترمذي والشافعي وأما

﴿وعنه﴾ أي عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أمرت أن أي أمرني الله

بأن (أفأهل الناس) أي عقائده
الناس وهو من العام الذي
أمر به الخاص فأمر أهل الناس
المشركون من غير أهل الكتاب
وبدله رواية النسائي لم يفظ
أمرت أن أفأهل المشركين
أو المراد عقائده أهل الكتاب
(حق) أي إلى أن (بشمه) وأن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول
الله (جاءت غاية المذاهب) وجود
ما ذكره فضاء أن من شهد وأقام
وآتى عصمه ومنه ولو جحد باقي
الاحكام والجواب أن الشهادة
بالرسالة تنصن النصديقي بما
جاء به عن نص الحديث وهو
قوله لا يجزى الاسلام يدخل فيه
جميع ذلك (و) حق (يقبوا الصلاة)
المنروضة بالمذاهب والرسالة على الاتقان
بما يشترطها (و) حق (يقبوا)
الكان) المقرضة أي بطورها
استحقاقا وعبارة الفسطاطي
والصديق رسالة عليه الصلاة
والسلام يتضمن النصديقي بكل
ما فيه وفي حديث أبي هريرة
في الجهاد الاقتصار على قول
لا اله الا الله فقال الطاهري انه صلى
الله عليه وآله وسلم قال في وقت
قتاله للمشركين أهل الاوثان
الذين لا يقرن بالوحد وأما
حديث الباب ففي أهل الكتاب
المقرن بالوحد الجاهدين
لذوهم وما وخصوصا وأما
حديث أنس في أبواب أهل
القبيلة وصلاصلا لا واستعابوا

وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء لم يذكر المغيرة فقال لم نعلم هذا حديثي الذي
أسأل عنه فخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فادافه ملحق بين السطرين بخط ليس
بالقديم عن المغيرة فأوقفه عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الاسناد لا أصل لها فجعل
يقول للناس بعدوا فما سمع اضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي
زرعة حديث الوليد ليس محفوظ وقال موسى بن هرون لم يسمعه ثور من رجاء ورواه
أبو داود الطيالسي عن عمرو بن المغيرة عن أبيه وصححه كذلك أخرجه البيهقي قال الحفاظ
بعد أن ذكر قول الترمذي انه لم يسمعه عن ثور عن الوليد قلت رواه الشافعي في الام عن
ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد قال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقد وقع
في سنن الدارقطني من طريق داود بن رشيد نصير بن ثور بانه حديثه رجاء قال الحفاظ
وهذا ظاهر أن ثور سمع من رجاء فقول العلة واسكن رواء أحمد بن عيسى الصغار
في مسنده من طريقه فقال عن ثور عن رجاء وهذا الاختلاف على داود يمنع من القول
بصحته وصححه مع ما تقدم من كلام الأئمة والحديث استدل به من قال بسمه على الخلف
وأسنده وثقه الكلام على ذلك

﴿أبواب نواقض الوضوء﴾

﴿باب الوضوء بالخارج من السبيل﴾

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينسب الله صلاة أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من أهل حضر موت ما الحديث يا أبا هريرة قال فسادوا
شرائطه وفي حديث صفوان في المسح لكن من غافط وبول ونوم وسند كره
قوله لا ينسب المراد بالقبول هذا وقوع الطاعة بمجزئة رافعة لما في الذمة وهو معنى الصحة
لانهم ترتب الاثما واستوط القضاء على الخلاف وترتب الاثما ورافعة الامر ولما كان
الاتيان بشرائط الطاعة مظنة اجرائها لو كان القبول من غيراته عبر عنه بمجاز فأمر ادبلا
تقبل لا تجزى قال الحفاظ في الفتح وأما القبول المنق في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من
أقبر عرا فلم تقبل له صلاة فهو الحق في لانه قد يصح العمل ويخلف القبول لما عناه وهذا
كان بهض السلف يقول لان تقبل في صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر
قال لان الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين ومن فسر الاجزاء بعبادة الامر
واقبول ترتب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نفي الصحة لان القبول اخص
من الصحة على هذا فكل مقبول صحيح وليس كل صحيح مقبولا قال ابن دقيق العيد الا أن
يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فادانتي استفت فيصح الاستدلال
بنفي القبول على نفي الصحة ويحتاج في الاحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة
كحديث لا ينسب الله صلاة حائض الا انها رعت ما في داود الترمذي وحديث اذا أتى
العبد لم يقبل له صلاة عند مسلم وحديث من أتى عرا فاعند أحمد والخار في شارب النهر

فبئس ما وجدوا في هذا فبين دخول الاسلام ولم يعمل الصالحات كترك الجمعة والجماعة فيقاتل حتى يذعن لذلك انتهى

وأنص على الصلاة والزكاة ولم يكتف بالشهادة ١٨٣ لعقدهما والاهتمام بأمرهما لأنهما أتم العبادات البدنية والمالية

ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين والزكاة قطرة الاسلام قال النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم ترك الزكاة وأجاب بأن حكمه مما واحد لا شتر لكمافي الغاية قال المسائط وكأنه أراد في المقابلة أمافي القتل فلا والنسوق ان الممتنع من إتيان الزكاة يمكن أن يؤخذ منه قهرا بخلاف الصلاة فان انتهى الى ندم القتل كمتنع الزكاة قوتل وهذه الصورة فانما المصدق ما نفي الزكاة لم يقتل لأنه قتل أحدائهم صبرا وعلى هذا نفي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الزكاة نظر للشرق بين مسبعة أهال واقتل وقد أطنب ابن دقيق العمد في شرح العمدة في الانكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من إباحة المقابلة إباحة القتل لان المقتلة مائة نسمة يلزم وقوع القتل من الملبين ولا كذلك القتل وسكن البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتل من القتل لانه قتل قتل الرجل ولا يعمل قتله (فاذا فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية وأطلق على القول فعل لانه فعل الإنسان أو هو من باب تغليب الاثنين على الواحد (عنهوا) أي فعلوا ومنعوا وأمسى العمدة العمام وهو الخيط الذي يشد به قم القربة ليمنع سيل الماء

عند الطبراني الى تأويل أو تخريج جواب قال على انه يريد على من فسر القبول بكون العبادة مثابا عليهم أو مرضية أو ما أشبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي القبول نفي العدة ان يقال القواعد الشرعية ان العبادة اذا أقيمت مطابقة للامر كانت سببا للزواب والدرجات والاجراء والطواهر في ذلك لا تحصى قوله اذا أحدث المراد بالحديث الخارج من أحد السيلين وانما سمر أو هو مرة بأخص من ذلك تبيين بالاختلاف على الاغلاط ولأنهم ما قد يعمان في الصلاة أكثر من غيرها وهذا أحد معاني الحديث الثاني خروج ذلك المصاوح الثالث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك الطروج وانما كان الاول هو المراد هنا التفسير أي حرية لا بنفس الخارج لا بالطروج ولا بالمع والحديث استدل به على ان ما عدا الخارج من السيلين كالتي والجماعة وليس الذكرفير ناقض ولكنه استدل به لبيان حرية وليس بحجة على خلاف في الاصول واستدل به على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لانه جعل نفي القبول عمدا الى غاية هي الوضوء وما بعد الغاية بخلاف ما قبلها فافهمه نفي ذلك قول الصلاة بعد الوضوء مطلقا وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء الثانية قاله ابن دقيق العمد واستدل به على بطلان الصلاة بالمحدث سواء كان نروجه اختياريا أو اضطراريا قوله وفي حديث صنوان ذكره المصنف ههنا لما بقية الترجمة لما فيه من ذكر البول والغائط وذكره في باب الوضوء من الزوم لما فيه من ذكر الزوم

(باب الوضوء من الخارج النجس من غير السيلين)

(عن معمر بن أبي طه عن أبي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فافهموا فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق انما صليت له وضوءا وأما أحمد والترمذي وقال هو أصح نفي في هذا الباب) الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن المبارك وروان حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منتهى والحاكم بلقب ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فافهموا فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكر فقال صدق انما صليت عليه وضوءا قال ابن منتهى اسأله صريح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حسين المعلوم وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي ههنا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامدا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة وهو بالأنط الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والتيسير منسوب الى أبي داود والترمذي والحديث استدلل به على ان من فاقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك العترة وأبو سنيته وأصحابه وعبد بن قيسود الاول كونه من المدة الثاني كونه من المدة الثالث كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر والصائغ الى أنه غير نافض وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويرد بان

الوضوء

(مضى قدامهم وأموالهم) فلا تترك قدامهم ولا تسبوا أموالهم بعد تعذيبهم ١٨٣ بالاسلام لسبب من الاسباب (الابتنى

الاسلام) من قتل نفس أو حذا
أو شراطة عتاف أو ترك صلاة
(وحسابهم) بعد ذلك (على الله)
في أمر من أمرهم وأما نحن فأنما
نحكم بالظاهر فنهامهم بمقتضى
ظواهر أقوالهم وأفعلهم أو
المعنى هذا القتال وهذه العصاة
أنه جاب اعتبار أحكام الدنيا
المتعلقة بنا وأما مورالاترة
من الجنة والنار والثواب
والعقاب فغرض الى الله تعالى
والغظة على مشورة بالاجاب
وظاهره غير مراد فلما أن
يكون المراد حسابهم الى الله أو
لله وأنه يجب أن يقع لانه تعالى
يجب عليه شئ خلافا لاعتقاده
القائلين بوجوب الحساب عقلا
فهو من باب التشبيه بالواجب
على العباد في أنه لا بد من وقوعه
ويؤخذ من هذا الحديث قول
الاعمال الظاهرة والحكم بما
يقضيه الظاهر والاكتفاء في
قبول الايمان بالاعتقاد الحازم
خلاف القائلين بوجوب الدلالة
وترك تكفير أهل البدع المقرين
بالنوحية الملتزمين للشرائع
وقبول توبة الكافر من غير
تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن
فان قيل مقتضى الحديث قتال
كل من امتنع عن التوحيد
فكيف ترك قتال مؤدى الجزية
والماخذ الجواب عنه من أوجه
ذكرها الحافظ في الفتح منها ان
العرض من ضرب الجزية

الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها الغسل أعضاء الوضوء وغسل بعضه بما جاز لا يصار
اليه إلا بعلاقة وقريبة قالوا القربة أنه استقاء يد كما ثبت في بعض الاقفاط والعلاقة
ظاهرة وأما أبو أيضا بأنه فعل وهو لا يقتض على الوجوب واستدل الاولون أيضا بحديث
اسماعيل بن عيسى الأسدي بعد هذا وسياق أنه لا يصلح لذلك الثانيه من المقال الذي سنده
واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث علي الوضوء كتبه الله علينا من الحديث قال صلى
الله عليه وسلم بل من سبع وفيها ودسة تملأ القم قالوا ما عرض بما في كتب الأئمة أيضا
في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء
من البقي قال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله قال في البحر قلنا فهو واحد بنا منطوق
وله مقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولكنه لا يثبت إلا بعد تفصيل الحديث
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تقع لمصنف ولا متبعه فان كل أحد لا يجوز عن مثل
هذه المقالة وهي غير نافعة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك
الكتاب (وعن اسماعيل بن عيسى عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أو رعا أو قل أو مضى
ألم يصرف فليتبوضأ ثلثين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
وقال الحافظ من أصحاب ابن جريح ورواه عن ابن جريح عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مراسلا الحديث اعلاه غير واحد بأنه من رواية اسماعيل بن عيسى عن ابن
جريح وهو بخاري ورواية اسماعيل عن البخاريين ضعيفة وقد خالفه الحافظ من أصحاب
ابن جريح فرواه مراسلا كما قال المصنف وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني
في العمال وأبو حاتم وقال رواية اسماعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال أحمد
الصابع عن ابن جريح عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الدارقطني من
حديث اسماعيل بن عيسى أيضا عن عطاء بن جحلان وعبد بن كثر عن ابن أبي مليكة عن
عائشة وقال بعده عطاء وعبد بن عصفان وقال البيهقي الصواب إسناده وقدره أيضا
سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدي والطبراني
بالنظر اذ أرفأ أحدكم في صلاته فليصبر فليغسل منه الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل
صلاته قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني باللفظ
اذا قام أحدكم أو رعد وهو في الصلاة أو أحدث فليصبر فليؤذنا ثم ليحيي ثلثين على
ما مضى وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه وهو قرفاع على
على وإسناده حسن قاله الحافظ وعن ثمان بن عوف وعن ابن عمر عند مالك في الموطأ أنه كان
اذا رعد فرجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويؤذني وروى الشافعي من قوله نحوه قوله قل
هو يفتح الفاني واللام ويروي بسكونها قال الخليل هو ما خرج من الحلق له القم
أو دونه وليس بقى وإن عاده هو التي توفي النهاية القلم ما خرج من الحلق ثم ذكر مثل

اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب فكانه قال حتى يساوا أو يلقوا ما يؤتوهم الى الاسلام وهذا أحسن

وهذا الحديث فيه رواية الائمة عن الائمة ١٨١ وهو كثير لكن رواية الشخص من ابيه عن جده اقل وفيه التحدث

والعده منه والسمع وفيه الغاية
مع اتفاق الشابين على جميعه
لانه تفر دبر وابنه شعبة عن واقد
قاله ابن حبان واخرجه البخاري
ايضا في الصلاة وليس هو في
مسند احمد على سبعة وفي الفتح
وقد استبعد قوم محتمه بان
الحديث لو كان عند ابن عمر
تركه اياه يشارع ابابكر في قتال
غاصبي الزكاة ولو كانوا يعرفونه
لما كان ابو بكر يترجم على
الاستدلال بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولون
لا اله الا الله هذا النص الى القياس
ان قال لا هاتان من فرق بين
الصلاة والزكاة لانهم سافروا
في كتاب الله والحجاب انه لا يلزم
من كون الحديث المذكور
عند ابن عمر ان يكون استخضره
في ذلك المسألة ولو كان مستحضرا
له فساد يحتمل ان لا يكون
حضر المناظرة المذكورة ولا
يتمتع ان يكون ذكرهما معا ولم
يستدل ابو بكر بالقياس فقط
بل اخذه ايضا من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم في الحديث الذي
رواه الاجني الاسلام قال ابو
بكر والزكاة حق الاسلام وفي
القصص دليل على ان السنة قد
تحتفي على بعض اكابر الصحابة
ويطلع عليهم اعداءهم والها
لا يلبثت الى الاثر ولو قويت
مع وجود سنة بخلافها ولا

كلام التليل والحديث استدلل به على ان النبي والرافع والقياس والمذني نواقض للوضوء
وقد تقدم ذكر الخلاف في النبي والخلاف في القياس مثله واما الرافعي فهو ناقض للوضوء
وقد ذهب الى ان الدم من نواقض الوضوء القاضية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد
ابن حنبل واسحق وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس والناصري ومالك والشافعي وابن
الجبلي وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن السيب ومكحول وربيعة الى انه غير ناقض استدلل
الاولون بحديث السائب ورد بان فيه المقال المذكور واستدلوا بحديث بل من سمع
الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا ورد بان لم يثبت عند أحد من ائمة الحديث
المعتبرين وبالمعارضه بحديث أنس الذي سياتي وأجيب بان حديث أنس حكاه فعل
فلا يعارض القول ولا يمكن هذا بتوقف على صحة القول ولم يصح وقد أخرج أحمد
والترمذي ومعه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة لا وضوء الا من صوت
أورج فقال البيهقي هذا حديث ثابت وقد اتفق الشيعان على اخراج معناه من حديث
عبد الله بن زيد ورواه أحمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ لا وضوء
الامن رجع أو سمع وقال ابن أبي ساتم سمعت أبي ذر كحديث شعبة عن سميل عن أبيه
عن أبي هريرة مرفوعا لا وضوء الا من صوت أورج فقال أبي هذنا وضوءهم اختصر شعبة
متن الحديث وقال لا وضوء الا من صوت أورج ورواه أصحاب سميل بل باللفظ اذا كان
أحمدكم في الصلاة فوجدت يسمان نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا وشعبة
امام حافظ واسع الرواية وقد روى هذا اللفظ بهذه الصيغة المشقة على الحصريين
وامامته ومعرفة بلسان العرب يرد ما ذكره أبو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الاصلية
المقتضية بهذه الحكمة المستفادة من هذا الحديث فلا يصح ان القول بان الدم أو النبي
ناقض الاذليل ناهض والجزم بالوجوب قبل صحة الاستدلال بالحزم بالترسيم قبل صحة
الناسخ والكل من القول على الله بما يقبل ومن المويذات لما ذكرنا حديث ابن عباس بن
بشر أصيب بسهم وهو يصلي فاستقر صلاته عند البخاري تعديقا وأبي داود وابن خزيمة
ويهدان لا يطاع النبي صلى الله عليه وآله ولم على مثل هذه الواقعة العظيمة ولم يقل انه
أخبره بان صلاته قد بطلت واما المذني فقد جعل الدلالة في إيجابه للوضوء وقد أسلفنا
الكلام على ذلك في باب ما جاء في المذني من أبواب تعهير النجاسة وفي الحديث دلالة على ان
الالة لا تنفسد على الماصي اذا سبقه الحدث ولم يتعمد خروجه وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة
وصاحبا ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قول الشافعي والخلاف في ذلك للهادي
والناصري والشافعي في استدقوا به فان تعمد خروجه فاجماع على انه ناقض واستدل
على النقص بحديث اذا سأل أحدكم فليصرف وليتوضأ وابنه أئمة الصلاة أخرجه أبو
داود وعلمه ياتي في الصلاة ان شاء الله تعالى ثبوت الحديث (ومن أنس قال احتجهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل ولم يتوضأ ولم يزد على غسل شجرهم واء الدار فطفي)

بقال كيف سئني ذاعلى فلان والله الموفق انتهى هسل شيخنا العلامة الشافعي محمد بن علي الشوكاني في القلبي الحديث

فما حكم الاعراب سكان البادية الذين لا يلقون شيئا من التمر عبات (١٨٥) الامجد والتكلم بالشهادتين هل هم كفار أم لا

فاجاب رحمه الله في كتابه ارشاد السائل الى أدلة المسائل بمناصبه من كان فارقا لاركان الاسلام وجميع فرائضه رافضا لما يجب عليه من ذلك من الاقوال والافعال ولم يكن لديه الامجد التكلم بالشهادتين فلا شك ولا ريب ان هذا كافر شديد الكفر لحلال الدم والمال فانه قد ثبت بالاحاديث المتواترة ان عصمة الدماء والاموال انما تكون بالقيام بركان الاسلام فالذي يجب على من يحاور هذا الكافر من المسلمين في المواطن والمساكن ان يدعوه الى العمل باحكام الاسلام والقيام بما يجب عليه القيام به على التمام ويهذل تعليمه دليل له القول وبسمل عليه الامر ويرغبه في الثواب ويخوفه العقاب فان قبل منه ورجع اليه وهول عليه وجب عليه ان يهذل نفسه بتعليمه فان ذلك من أهم الواجبات وآكدها أو يوصله الى من هو أعلم منه باحكام الاسلام وان أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يلقاه أمره من المسلمين ان يقتلوه حتى يعمل باحكام الاسلام على التمام فان لم يعمل فهو حلال الدم والمال وحكمه حكم أهل الجاهلية وما أشبهه باليهودية بالبرص وقد أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولا رفعه لمانعه في قتال الكافرين

الحديث رواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى ابن العربي ان الدارقطني صحيحه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح بن مقاتل ليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صرح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث أنس عليه ومات عليه على الكثير المباح كذهب أحد من وافقه جماعة منهم ما انتهى ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوءه الآن يكون دما سائلا ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متردد قال الحافظ واسناده ضعيف جدا ويؤيده ايضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي انه عصر برة في وجهه فخرج شيء من دمه فمككه بين اصبعيه ثم صلى ولم يوضأ وعلقه البخاري وعنه ايضا انه كان اذا احتجم غسل أثر الحجام ذكره في التلخيص لابن حجر وعن ابن عباس انه قال غسل أثر الحجام عنك وحسبك برواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة موقوفا وعن جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود ومن طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة الرجلين اللذين حرسا فرج أحداهما بهما وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان فيه جهلته قال في الكشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحوه ذلك عن عائشة قال الحافظ لم أوقف عليه فهو لا الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صرح عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا

باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة

عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سافرا ان لا نزع شئنا فاما ثلاثة أيام ولما بين الامن جنبابة لكن من غائط وبول ونوم وواحد والناسق والترمذي وصححه الحديث يروى بهذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف في باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخف وقد ذكرنا هذا لك ان مداره على عاصم بن أبي الجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا نزع خفافنا من غائط وبول وانما الحديث في باب اشتراط الطهارة ولا تخلعهم امن غائلا ولا بول ولا نوم ولا تخلعهم اما الامن جنبابة فذكر الاحداث التي ينزع منها الخشب والاحداث التي لا ينزع منها وعدم جنبابة النوم فاشهر ذلك بانه من فواقض الوضوء ولا سيما بعد مجده مقترا بالبول والغائط الذين هم ناقضان بالاجماع وبالحديث استدلل من قال بان النوم ناقض وقد اختلف الناس في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها النووي في شرح مسلم الاول ان النوم لا ينقض الوضوء على اي حال كان قال وهو يحكى عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وأبي مجاز وحيد الاعرج والشيعية يعني الامامية وزاد في البحر عمرو بن دينار

بل هذا الاصح هو الذي بهما الله سبحانه (١٨٦) فيه تسوية وانزل لاجله كتابه والتطويل في شأنه والاستعجال بنقل برهانه

من باب اوضح الواضع وتبيين
الدين وبالجملة فاذا اوضح الاصرار
على الصكوف فالدار حروب
بالاشك ولا شبهة والاحكام
الاحكام وقد اختلف المسامون
في غزو الكفار الى ديارهم هل
يشترط فيه الامام الاعلم أم لا
والحق الحقيق بالقبول ان ذلك
واجب على كل فرد من افراد
المسلمين والايات القرآنية
والاحاديث النبوية مطلقة غير
مقيدة انتمى (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم سئل) ايهم
السائل وهو ابو ذر وحديثه في
العتق (اي العمل افضل) اي
أكثر ارباب الله تعالى (قال)
ولغير الاربية وكريمة فقال صلى
الله عليه وآله وسلم هو (اي ايمان
بالله ورسوله) فبه دليل على ان
الاعتقاد والخلق من جملة
الاعمال (قيل ثم ماذا) اي أي شيء
أفضل بهذا الايمان بالله ورسوله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
هو (الجهاد في سبيل الله) لاعلاء
كلمة الله أفضل من غيره
سبيله (قيل ثم ماذا قال) حج بغير
أي مقبول لا يمتنع الله انهم اولاد
فيه وعلامة القبول ان يكون
حاله بعد الرجوع خيرا مما قبله
وقد وقع هذا الجهاد بعد الايمان
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج
وذكر العتق وفي حديث ابن
مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم
الجهاد وفي الحديث السابق ذكر الصلاة من اليد واللسان وكذا في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترخاء

واستدلوا بحديث أنس الآتي المذهب الثاني ان النوم ينقض الوضوء بكل حال قبله
وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام
وامحق بن راهويه وهو قول غريب للشافعي قال ابن المنذر وبه أقول قال وروى معناه
عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في البحر الى العترة الا انهم يستثنون الخفقة والخفقتين
واستدلوا بحديث الباب وحديث علي ومعاوية وسليمان وفي حديث علي في نام
قلية وضوء لم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثير النوم ينقض بكل
حال وقيله لا ينقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري وروى في ربيعة والأوزاعي
ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه واستدلوا بحديث أنس الآتي فانه محمول على
القليل وحديث من استغرق النوم فعليه الوضوء وعند البيهقي أي استحق ان يسمى نائما
فان أريد بالقليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخفقة والخفقتين فهو غير مذهب العترة
وان أريد به الخفقة والخفقتان فهو مذهبهم المذهب الرابع اذا نام على هيئة من هيأت
المصلي كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو لم
يكن وان نام مضطجعا أو مستلقيا على قنائه لا ينقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة
ودارد وهو قول للشافعي غريب واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده باهى الله
به الملائكة رواه البيهقي وقد ضعفه وقاسوا سائر الهيئات التي لا مصلي على السجود
المذهب الخامس انه لا ينقض النوم الركوع والساجد قال النووي وروى مثل هذا
عن أحمد ولعل وجهه ان هيئة الركوع والسجود مظنة للاتساق وقد ذكر هذا المذهب
صاحب البدل التمام وصاحب سبيل السلام فانظروا انه ينقض النوم الركوع والساجد
بجسده لا واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده قالا وقاس الركوع على السجود
والذي في شرح مسلم للنووي بالفظ انه لا ينقض باثبات لا فيمنظر المذهب السادس
انه لا ينقض النوم الساجد قال النووي يروى أيضا عن أحمد ولعل وجهه ان مظنة
الاتساق في السجود أشد منها في الركوع المذهب السابع انه لا ينقض النوم
في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في البحر الى زيد بن علي وأبي حنيفة
واحتدلوا ما صاحبه بحديث اذا نام العبد في سجوده ولعل سائر هيئات المصلي مقاسة
على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالسا ثم كثر ما قد عده من الارض لم ينقض سواء قل
أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعند من
النوم ليس حديثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الریح ودليل هذا القول حديث
علي وابن عباس ومعاوية وسناني وهذا أقرب المذاهب عندى وبه يجمع بين الأدلة وقوله
ان النوم ليس حديثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان اشعر بأنه من الأحداث
باعتبار اقترانه بحدوث الاجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار
عند أئمة الاصول والتصریح بان النوم مظنة لاستطلاق الوكاه في حديث معاوية

الجهاد وفي الحديث السابق ذكر الصلاة من اليد واللسان وكذا في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترخاء

في ذلك الاختلاف الاحوال والاختصاص ومن ثم لم يذكر الصلاة والزكاة والصيام (١٨٧)

في حديث هذا الباب وقد قال
خير الاشياء كذا ولا يراد به
خير من جميع الوجوه في جميع
الاحوال والاختصاص بل في حال
دون حال وانما قدم الجهاد على
الحج للاحتياج اليه اول الاسلام
وتعريف الجهاد بالادام دون
الايمان والحج اعلان المعروف
بلام الجنس كالشكر في المعنى
على انه وقع في مسند الطبري
ابن أبي اسامة ثم جهاد بالتكبير
هذا من جهة النص وامان
جهة المعنى فلان الايمان والحج
لا يتكرر وجوبهم ما فتر الا لافراد
والجهاد قد يتكرر في كل وقت
والتعريف السكك في اسناد
هذا الحديث أربعة كما هم
مدينون وفيه شذوذ البخاري
والحديث والعنعنة وأخرجه
مسلم في الايمان والنسائي
والترمذي باختلاف بينهم في
النسائه (عن مسند ابن أبي
وقاص) بتشديد الفاء أحده
العشرة المائتين في المتن وفي
آخرهم بقصره بالعين على عشرة
أسماء من المدينية ستة وسبع
وخمسين وحمل على رقاب الرجال
الى المدينية ودفن بالقبور وله
في البخاري عشرة من حديثه
(رضي الله عنه) واسم أبي وقاص
مالك الراوي عن مسنده هو ابنه
عاصم القرشي المتوفى بالمدينة سنة
سنة ثلاث أو أربع ومائة (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اعطى رطلها) من المدينية
قالهم شيئا من الدنيا لما سألوه عنه

واسم رطلها المتعادل كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في كونه حديثا في نفسه
وحديث ابن الصبان كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينمون ثم يظفون
ولا يتوضئون من المؤيدات ذلك وسيد جمل الجميع منهم كونه ناقضا والحاصل ان
الاخبار المطابقة في النوم تحمل على المقيد بالاضطجاع وقد جاء في بعض الروايات
بلفظ الحذر والمثال الذي فيه مخير عال من الطرق والشواهد وسياق ومن المؤيدات
انه هذا الجمع حديث ابن عباس الا في بافظ فجعلت اذا اغتبت ياخذ بشفة اذني
وحديث اذا نام العبد في صلاة باهى الله به ملائكته أخرجه الدارقطني وابن شاهين
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد
وفي جميع طرقه قال وحديث من استحق النوم وجب عليه الوضوء عنه الباقية من
حديث أبي هريرة بأسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى ذلك مرة وعاد لا ينصح وقال
الدارقطني وقته أصبح وقد فرغ من النوم بوضع الجنب (قائده) قال النووي
في شرح مسلم بعد ان ساق الاقوال الثمانية التي أسلفناها ما لفظه واتفقوا على ان
زوال العقل بالجنون والانعاش والمسكر بالنجس أو التيمم أو النجس أو الدماء يقض الوضوء
سواء قل أو كثر وسواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى وفي الجرحان السكر
كالجنون عند الاكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يغش (قائده) أخرى قال
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا وكان من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه لا ينقض وضوءه بالنوم مضطجعا للجدب الصحيح عن ابن عباس قال نام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعت غطيطه ثم صلى ولم يتوضأ انتهى وفيه انه أخرج
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون
لله صلاة حتى اني لا سمع لاحدهم غطيطا ثم يقومون فيصاؤون ولا يتوضئون وفي لفظ أبي
داود زيادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسياق الكلام عليه (وعن علي
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيون وكاء الله في نام فليتوضأ
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
العين وكاء الله فاذا نامت العين ان استطقت الوكاء رواه أحمد والدارقطني السه اسم
للملقة البر وسئل أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك فقال حديث علي أثبت وأقوى
اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عند الجميع من رواية بريدة عن الوضين
ابن عطاء قال يجوز جلي واه وأنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة
عن عبد الرحمن بن عازم وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال أبو زرعة لم يسمع منه
قال الحافظ وفي هذا التقط نظر لانه روى عن عمر كما جزم به البخاري واما حديث
معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بريدة عن أبي بكر بن أبي هريرة وهو
ضعيف وقد ضعف الحديثين أبو حاتم وحسن المنذري وابن الصلاح والنووي حديث

فأعطاهم فذلهم بجلالهم كما عند الاسماعيلي (١٨٨) لئلا تفهم انفسهم وانهم والرهط العبد من الرجال لا امرأة فيهم من ثلاثة

على قوله وكأله الوكاء بكسر الواو والخط الذي يرطبه الخبطة والسمة بشخ السين
المهمل وكسر الهاء المقتضية الدبر والمعنى البتلة وكاء الدبر اي حافظه ما فيه من الخروج
لانه مادام مستقيماً أحسن مما يخرج منه الخديشان يدلان على ان النوم مظنة الخفض
لانها بتثنية ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك في الذي قبله (وعن ابن عباس قال أت
عند خالق ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت الى جنبه الابرار فاخذ
بيدي فجعلني من شقه الايمن فجعلت اذا أغفيت يأخذ بيضمة اني قال فسلمت الى احدى
عشرة مرة رواه مسلم) هذا طرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشيطان على
اخرجه وفيه فوائد وأحكام ايسر هذا مما لم يسطرها قولا اذا أغفيت الاغفاء النوم
او النعاس ذكره عناه في التمام وفي الحديث دلالة على ان النوم ايسر حال الصلاة
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال كان أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ينظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم ينامون ولا يتوضئون رواه
أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الام ومسلم والترمذي قال أبو داود زاد
شعبة من قتادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانظروا الترمذي من طريق
شعبة قال رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى اني
لا سمع لاحدهم تنبليطه يقومون فيصاؤون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عندنا
وهم جالس قال البيهقي وعلى هذا حاله عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وقال ابن القطان
هذا الحديث ساقه في مسلم يعمل أن ينزل على نوم الجالس وعلى ذلك نزله أكثر الناس
لكن فيه زيادة تمتع من ذلك رواه البيهقي بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينظرون الصلاة فيضعون بغيرهم فثمهم من
ينام ثم يقوم الى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يجعل على النوم الخفيف لكن بهارضة
رواية الترمذي التي ذكر فيها النبط وقد رواه أحمد بن حنبل وطريق يحيى بن القطان والترمذي
عن بشير بن بدو يضعون بغيرهم وأخرجه بئلك الزيادة البيهقي والبخاري والخطيب
قولا تخفق رؤوسهم في التمام وخفق فلان حرك رأسه اذا ناس والحديث يدل على ان
يسير النوم لا ينقض الوضوء ان ثبت التقدير لهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي

العالية عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايس على من نام مساجدا
وضوح حتى ينطبع فانه اذا اضطجع استرخت مناصله رواه أحمد بن حنبل وهو الحديث الذي
قال احمد لا باس به قلت وقد ضعف بعضهم حديث الذي هذا الارسله قال شعبة انما
مع قتادة عن أبي العالية أربعة احاديث فذكرها وليس هذا منها) الحديث أخرجه
أيضا أبو داود والترمذي والدارقطني بالفظ لا وضوء على من نام فاعدا الله الوضوء على من
نام مضطجعا فان نام مضطجعا استرخت مناصله وأخرجه البيهقي بالفظ لا يجب الوضوء

أوسبغة في عشرة أو ثمانون
العشرة ولا واحد من نقطه
وجهه ارجط وأرجط وأرجط
وأرجط ورجط الرجل بنوايه
الادنى وقيل قبلته (وبه
جالس) ولا يقل وأجاب السجاء
الاصل بل جرد من نفسه شخصا
وأخبر عنه بالجلوس أو هو من باب
الانقذات من التكلم الذي هو
مقتضى المشام الى الغيبة كما
هو قول صاحب الاقتراح ونقطه
في الزكاة وأجاب السجاء فساقه بلا
تجريد ولا التفتات وزاد فيه
فقامت الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فسارته وغفل
بعينهم فعزاه الزيادة الى مسلم
فقط قال سعد (فقرئ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رجلا)
سأله ايضا مع كونه أحب اليه
من أعلى وهو جميل من سراقه
الغمرى المهاجرى كما هو الواقدى
في المغازي (هو أجيبهم الى) اي
أضاههم واصطلمهم في اعتقادي
وكان السجاء يفتنى أن يقول
أعجبهم اليه لانه قال وسعد جالس
بل قال الى على طم في الانقذات
من الغيبة الى التكلم (فتنات
يا رسول الله ما لك عن فلان) اي
أي سبب لعدوك عنه الى غضبه
والفظ فلان كتابه عن اسمهم
بعيد ان ذكر (فوالله اني لاراه)
بفتح الهمزة أى أعلمه وبضمها
جهنم أظنه وبجرم القرطبي
في المنهم (مؤمننا) أقسم على

ويجد ان المتن وهو كذلك ولم يشم على ان الامر المظنون كما ظن (فسال) وفي رواية الاسماعيلي وابن عسكركم على

قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) يسكون الواو فتعني الاضرب (١٨٩) على قول سعد بن أبي السرح

بمعنى انكار كون الرجل مؤمناً بل معناه التمسى عن القطع بايمان من لم يجتهد بحاله الخيرة الباطنة لان الباطن لا يطلع عليه الا الله فالاولى التعبد بالاسلام الظاهر بل في الحديث اشارة الى ايمان المذنب كقول وهن قوله لا تظن الرجل وقهره أحب الى منه وفي الفتح أو قيل هي التوبة ويقع وقال بعضهم هي التوبة وانها صهره أن يقولوا ما لا يؤمنون فيه بعد بين تردده رواية ابن الاعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال لا تنقل مؤمن قل مسلم قال سعد (فمسكت) سكوتاً قبل ان يثم غلبني (ما) أي الذي (اعلم منه فعدت) أي فرجعت (لما أتاني) مصدره معي بمعنى القول أي لقرني وثبات لابي ذروا بن عباس كرهت وسقط للاصلي وأبى الوقت انقل لما أتاني (فقلت يا رسول الله) (مالاً عن) فلا نواله إلى لراه) باللام رضى الهمة كذا رواه ابن عساکر ورواه أبو ذرأه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) سكوتاً (قليل) وسقط للمعوى قوله نسكت قليلاً (ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لما أتاني) وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله (وآله) (وسلم) وليس في رواية الكشي عن إعادة السؤال ثانية ولا الجواب عنه وانما لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد في جميل لأنه لم يفسر بخبر روى

على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ومداره على يده أي خالد الذي وعلمه اختلص في الدنيا فوضع الحديث من أصله أحمد والبخاري في كتابه الترمذي في العمل المقردة وضعه أيضاً أبو داود في السنن وأبراهيم الحاربي في عمله والترمذي وغيرهم قال البيهقي في الخلافيات تفرد به أبو خالد الذي وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكره وإسماعيل بن قسادة وقال الترمذي رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله وليذكر أبا العالمة ولم يرفعه وي زيد الذي هذا الذي ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم وقال النسائي ليس به بأس وكذلك قال أحمد كالحاكم المصنف وقال ابن عدي في حديثه ابن واخرط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج به وقال الذهبي في المغني مشهور حسن الحديث وروى ابن عدي في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث لا وضوء على من نام قائماً أو راكعاً وفيه مهدي بن هلال وهو منهم بوضع الحديث ومن رواه عن ابن هرون البلخي وهو متروك ومن رواه مقاتل بن سليمان وهو منهم ورواه البيهقي من حديث حذيفة بن غافق قال كنت في مسجد المدينة جالساً أختنق فاستخفني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هل يجب على الوضوء حينما يصل الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به يحيى بن كنين وهو متروك لا يصح به وروى البيهقي من طريقين يزيد بن قيس بن عبيد عن أبي هريرة أنه سمعه يقول ليس على المحتجب التمام ولا على القائم التمام وضوء حتى تضلج فإذا اضلج جمع نوضاً قال الحافظ استاده جليل وهو موقوف والحديث يدل على أن النوم لا يسكون ناقضاً إلا في حالة الاضجاع وقد سلف أنه الرابع

(باب الوضوء من مس المرأة)*

(قال الله تعالى ولا مستم النساء فلم يجدوا ما فتيهم أو قرئ أو استم وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله ما تقول في رجل أتى امرأة يعرفها فليس بأبي الرجل من امرأته شياً الا قد أتاه منها غير أنه لم يجامعها قال فانزل الله هذه الآية وأقم الصلاة طرفي النهار زكاً من الليل الآية فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوضاً ثم رواه أحمد والدارقطني) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم والبيهقي جميعاً من حديث عبد الملك بن عمرو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن كذا عندهم جميعاً موصولاً لا ذكر معاذ وفيه انقطاع لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وإنما قد رواه شعبة عن عبد الرحمن قال ان رجلاً فذكره مرسل كذا رواه النسائي وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الإهم بالوضوء والصلاة والآية المذكرة استدلل بها من قال بأن لمس المرأة ينقض الوضوء وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر الزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب على وابن عباس الشماذق وأما هو مدح له وترسل في الطلب لاجله وهذا فاقسه في انقله ثم في الحديث نفسه ما يدل على انفسه صلى الله عليه وآله وسلم

وعطاءه وطاوس والعشرة فيهما وأبو حنيفة وأبو يوسف قال لا ينقض قال أبو حنيفة
وأبو يوسف الا اذا تباشر النرجان وانتشر وان لم يمس ذلك قال الاولون الاية صرح بان
اللمس من جملة الاحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لمس اليد ويؤيد بشاه على
معناه الحق في قراءة واستتم فانها ظاهرة في مجرد اللمس من دون جماع قال الآخرون
يجب المصير الى الجواز وهو ان اللمس مراد به الجماع لوجود القرينة وهي حديث عائشة
الذي ساق في التتميل وحديثها في اسمها بلن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأجيب بان في حديث التتميل ضمة واو أيضا فهو مرسل ورد بان الضعف في خبر كثر
رواياته ويحدث ليس عائشة بلن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت مر فوجا
وموقوفا والرفع زيادة تعين المصير اليها كماله مذهب أهل الاصول والاعتذار عن
حديث عائشة في اسم الله صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من ان
اللمس يحتمل أنه كان جهازا أو على ان ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر قالوا أمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائل في حديث الباب بالوضوء وصرح ابن عمر بان من
قبل أمر أنه أو جسمها بيده فعليه الوضوء رواه عنه مالك والشافعي ورواه البيهقي عن ابن
مسعود وبالله التمسك من اللمس وفيه الوضوء واللمس ما دون الجماع واستدل المسالك
على ان المراد باللمس ما دون الجماع بحديث عائشة ما كان أو قل يوم الا وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يأتيها فيقبل ويبس الحديث واستدل البيهقي بحديث أبي هريرة
الذي فيها اللمس وفي قصة ما عر لعائشة قبلت أو لمست وحديث عمر التمسك من اللمس
فتوضؤا منها ويجاب عن ذلك بان أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسائل بالوضوء
يحتمل ان ذلك لاجل المصيبة وقد ورد ان الوضوء من مكشرات الذنوب ولان المسألة التي
وصفها فمئة شروج المذني أو هو طلب لشروط الصلاة المذكورة في الآية من غير نظر الى
اتقاض الوضوء وعدمه ومع الاحتمال بسقط الاستدلال وأما ما روي عن ابن عمر بان
مسعود وما ذكره المسالك والبيهقي فنحن لا نشكر صحة إطلاق اللمس على البس باليد بل هو
المعنى الحقيقي واكتفى ان المقام مختلف بشرائين فوجب المصير الى الجواز وأما قولهم
بان التمسك فيها الوضوء فلا حجة في قول الصحابي لاسيما اذا وقع معارضه لما ورد عن
الشارع وقد صرح الجرجاني بن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله
بن اللمس المذكور في الآية هو الجماع وقد تقرر ان تفسيره أرجح من تفسير غير التمسك
الزينة ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم ان المراد بقول بعض الأعراب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم ان أمر أنه لا ترد لاهم الاية عن كونها زانية وهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم طهرا وقد ايد بعضهم مناسخة في الآية فتعني بان المراد باللمس الجماع
ولم يذكرها لعدم انتفاء عندى وأما حديث الباب فلا دلالة فيه على المنقض لانه
لم يثبت انه كان متوضئا قبل ان يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء ولا ثبت

بغيره بل مع كونه أحسب اليه
عما أعطاه (باسم الله تعالى لا علمي
الرجل) الله يفت الاعيان العطاء
أي عطاءه كان أنما في قلبه
به (وغيره أحسب الى نفسه) وفي
رواية أبي ذر والحواري والمسحوق
أجيب الى منه والجملة سالمة
(خشية أن يكبه الله) يفتح اليه
وضم الكاف وأصب الباء أي
لاجل خشية رب الله أي
القائه (مسكوقا في النار) الكفر ما
بارتداه ان لم يعطأ وأكونه ينسب
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
الحا الجذل وأما من قوى إيمانه
فهو وأحب الى ذكائه الى إيمانه
ولا اخفى عليه رجوعا عن دينه
ولاسوا في اعتقاده وفيه الكتابة
لان السبب في النار من لازم
الكفر فاطاق لازم وأراد
المزوم وفي الحديث دلالة على
جواز الخلاف على الفتن عند من
أجاز ضم هذه آراءه وجواز
الشذاعة الى ولاية الامور وغيرهم
ومرادة التمسك اذ لم يؤد الى
مفسدة وان المشروح اليه
لا يثبت عليه اذا رد الشذاعة
اذا كانت خلاف المصلحة
وان الامام يصرف الاموال في
مسالح المسلمين الا هم فلا هم
وان خشي وجه ذلك على بعض
الرعية وان الاقرار بالان
لا يتبع الاذا قرن به الاعتقاد
بالغالب وعابيه الجماع ظاهر
واستدل به بنعاض المذموم ترادف

وامام منع القطع بالجنة فلا يؤخذ
من هذا صريحا وان قهرض له
بعض الشارحين نعم هو كذلك
فحين لم ينص فيه النص وفيه الرذ
على غلاة المرجحة في اكتفاءهم
في الايمان بنطق اللسان وفيه
تنبية الصغين على التكبير على
ما ظن أنه ذهل عنه وان الاسرار
بالصحة أولى من الاعلان وفيه
الله سديس والاختبار والعناية
وفيه ثلاثة رواة زهير بن مزيون
وثلاثة تابعيون يروى بعضهم
عن بعض ورواية الاصحاح
عن الاصاغر وأخرجه البخاري
أيضا في الزكاة ومسلم في الايمان
والزكاة (عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أريت الناس
مبغيا لاهلهم من الرقية يهني
أصرت أي أرا في الله النار ولا ي
ذروا بيت ولا ديني قرأنا
فاذا كثر أهلها النساء يكفرن
بجملته ما أنشدت على السؤال
والجواب كأنه سأل سائل لم فقال
يكفرن وللا به بكفرن أي
بسمه (قيل يا رسول الله أيكفرن
بالله قال يكفرن العشير أي
الزوج قال الله سبحانه أو المباشرة
مطلقا فتكون للجنس والاول
أولى (ويكفرن الاحسان) أي
ليس كفران العشير لذاته بل
كفران احسانه فيسأله بالجملة
كالبيان السابقة وتوعده على
هذين بالنار يدل على انهما
من الكبائر (لو) وفي رواية ان

أنه كان متوضعا عند الحسن فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قد انتقض وضوءه
(وعن ابراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ واه أبو داود والقسائي قال أبو داود وهو مرسل
ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة وقال القسائي ليس في هذا الباب أحسن من هذا
الحديث وان كان مرسل) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وقال سمعت محمد بن اسمعيل
البخاري يضعف هذا الحديث وقدر واه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة
ابن الزبير عن عائشة وأخرجه أيضا أبو داود من طريق عروة المزني عن عائشة وقال
القطان هذا الحديث مشبه لائق وقال الترمذي حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة
وقال ابن حزم لا يصح في الباب شيء وان صح فهو مجهول بل ما كان عليه الا ضربا من
نزول الوضوء من الحسن ورواه الشافعي من طريق محمد بن ثبات عن محمد بن عمر عن ابن
عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ
قال ولا عرف حاله مع ذلك فان كان ثمة فالجاء فيماري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال الحافظ روى من عشرة أوجه وأوردتها البيهقي في الخلافات وضعفها التمهني وحججه
ابن عبد البر وسبعة من حديثها لا في بعد هذا والحديث يدل على ان ليس المرأة
لا ينتقض وضوءه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه (وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي والى لعنضة بين يديه اعترض الجن فزحني اذا
أراد أن يوتر مسني برجله واه القسائي) الحديث قال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح
وفيه دليل على ان ليس المرأة لا ينتقض وضوءه وقد تقدم الكلام عليه ونأويل ابن حجر له
بما سلف قد مر فسلك انه تكلف لادليل عليه (وعن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ليلة من النوازل فالتصت به فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في
المسجد وده امنيص بيتان وهو يقول اللهم اني أعوذ برضاك من مخطئك وبجماعتك من
عقر بيتك وأعوذ بك منك لأحصى شأن عليك انت كما اتيت على نفسك رواه مسلم
والترمذي وحججه) الحديث رواه البيهقي أيضا وذكره ابن أبي حاتم في المعالي من طريق
يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة بنحو هذا قال لا أدري عيسى ادرك عائشة
أم لا وروى مسلم في آخر الكتاب عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
عندها الملافرت عليه فجاء فرأى ما صنع فقال ما لك يا عائشة اغرت قالت وما لي لا اغار
منلى على مثلك فقال اقتدجا لشيطانك فقالت يا رسول الله أومع شيطان الحديث يروى
الطبري في المنجم الصغير من حديث عروة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ذات ليلة فقلت انه قام الى جارية مارية ففقت ألمس الجارية فوجدته قائما
يصلي فادخلت يدي في شعره لا نظرا اعتسلا أم لا فلما انصرف قال أخذك شيطانك يا عائشة
وفيه محمد بن ابراهيم عن عائشة قال ابن أبي حاتم لم يسمع منها والحديث يدل على ان

(أحسنت الى محمد بن الدهم) أي مودة محبة أو الدهم مطافعا على سبيل القرض ما لا يثني كرهين والاول أو فتح

والخطاب عام لكل من يتأق منه (١٩٢) ان يكون شاعرا بانه وعلى سبيل الجواز (ثم ان ذلك شيئا) فاما لا يوافق

الله من غير موجب للنقض وقد ذكرنا الخلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأوسط
مذهب يجمع بين هذه الاحاديث مذهب من لا يرى الله ينقض الاشهرهاته هي

(باب الوضوء من مس القبل)

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يبلى حتى

يتوضأ رواه النسائي وصححه الترمذي وقال البخاري هو اضعف شيء في هذا الباب وفي رواية

لاحدوا للنسائي عن بسرة انهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس الذكر وهذا شمل ذكر نفسه وذكر غيره الحديث أخرجه أيضا مالك والشافعي

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لاحد حديث بسرة ليس

بصحيح قال بل هو صحيح وصححه الدارقطني ويحيى بن معين حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن

الشرقي تأييده وسلم والبيهقي والحايزي قال البيهقي هذا الحديث وإن لم يحضره الشيخان

لاختلاف وقع في سماع عروضة منها أو من مروا فقد احتجوا بجميع مروا وقال الاسماعيلي

بأنهم البخاري أخرجه فندأخرج نظيره وغاية ما قدح به في الحديث انه حديث به مروا

عروة فاستغراب بذلك عروة فارسل مروا الى بسرة رجلان من حرمه فعاد اليه بانهم اذكرت

ذلك والواسطة بين عروة وبسرة اما مروا وهو مطعون في عدالته أو سوسيه وهو

مجهول والجارواب انه قد يترجم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بان عروة سمع من بسرة وفي

تصحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت الى بسرة فسمعتهم انفسدته ومثل هذا أجاب

الدارقطني وابن حبان قال الحافظ وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم

من سوسيه في طريقه وبسط الدارقطني الكلام عليه في تحفه من كراسين ونقل البعض بان

ابن معين قال ثلاثة أحاديث لا تصح حديث مس الذكر ولا نكاح الا يولي وكل مسكر حرام

قال الحافظ ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان هذا لا يثبت عن ابن معين

وقد كان مذهب انتفاض الموضوع عنه وروى عنه الجوزي انه قال انما يطعن في حديث

بسرة من لا يذهب اليه ووطن فيه النجاشي بان هشام لم يسمع من أبيه عرو ولا نه رواه عنه

الطبراني في وسطه منه وبين أبيه أبي بكر بن محمد بن عرو وهو حديث متدفع فانه قد رواه تارة عن

أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد بن عرو صرح في رواية الحسن بن أبيه فانه سمعته من أبيه فانه كان

من أصحاب هشام عنه من أبيه فانه سمعته من أبي بكر عن أبيه ثم سمعته من أبيه فانه كان

يحدث به تارة فكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأحمد بن حنبل وعبد الله بن

عمر وزييد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلى بن

طلح والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن جندبة وقبيصة وروى بنت أنس

أما حديث أبي هريرة وأحمد بن حنبل وعبد الله بن عمر فسيذكرها الله بعد هذا الحديث

وأما حديث جابر فحدث الترمذي وابن ماجه والترمذي قال ابن عبد البر اسناده صالح

وأما حديث زيد بن خالد فحدث الترمذي وأحمد والبخاري وأما حديث سعد بن أبي وقاص

والخطاب عام لكل من يتأق منه

نفس اجها واشتيا سقيرا لا يهيبها

(قالت ما رأيت مثل هذا قط)

وفي هذا الحديث وعظ الرئيس

المروم وتقرضه على الطاعة

ومراجه الماتم العالم والتابع

المتبوع فيها فانه اذا لم يظفره

معناه سوا زطلاق الكفر على

كفر النعمة وجب الدلق وان

المعاصي تنقض الايمان لانه

يجعله كفرا ولا يخرج الى الكفر

الموجب للخلود في النار وان

ايمان بن يزيد بشكر نعمة العشر

فثبت أن الاعمال من الايمان

ورواه في الحديث كله حديثون

الابن عباس مع انه اقام بالمدينة

وفيه الحديث والاعمال وهو

طرف من حديث ساقه البخاري

في صلاة الكسوف فاما وكذا

اخرجه في باب من صلى وقدمه

نار وفي بدء الخلق في ذكر الشمس

والقمر وفي عشرة النساء وفي

العلم وخرجه مسلم في العيدين

(عن أبي ذر) بالذلة وتشديد

الراجحة تدب بضم الجيم والادال

وقد تفتح ابن جندادة بضم الجيم

الغفاري السابق في الاسلام

الزاهد التائب بضم الميم المنة

ما زاد من المال على الحاجة

التوفي بالهبة من الحاج العراقي

على ثلاث مرسا من المدينة وله

في البخاري اربعة عشر حديثا

(قال في سبائك) اي شقائق

(وبلاغيه نامة) اي نسبة الى

الغار وعنده البخاري في الادب

المقدوكات امه اجمية فقلت منها

فاخرجه

(وسلم)

لأنه إذا راعيته بما به (بالاستقهام على وجه الإنكار التوبيخي وأعل هذا كان (١٩٣) من الذي قد قيل أن يعرف شخص بذلك

فكانت تلك الشخصية من مخصال

الجاهلية بأقبح عنده فأنما قال

(أنك أمرؤ فيك جاهلية)

والأفانوذو من الإيمان بمنزلة

عالية وأنما وجهه بذلك على عظيم

منزلة تقدير الله من معارفه من

ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعا

بما ذكره في القح أن الرجل

المذكور هو بلال المؤذن وروى

البرماوي أنه لما ساء بلال إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال له شئت باللا وعيرته

بسواداه قال نعم قال حسبت

أنه في قبلك شيء من كبر الجاهلية

فألقى أبوذر خديده على التراب ثم

قال لا أرفع خدي حتى يطأ بلال

خدي بقدمه زاد ابن الملقن

فوطئ خديده ثم قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

(أخوانكم) أي في الإسلام أو

من جهة أولاد آدم عليه السلام

فهو على سبيل الجواز (خوالتكم)

بفتح الأول والثاني أي خدمكم

أو عبيدكم الذين يتبعونكم في الأوطان

أي بهيوتهم وأقدم الخبر على

الابتداء للاهتمام بشأن الأخوة

أو القديم هم أخوانكم وهم

خوالتكم وقال الزركشي أي

احفظوا وقال أبو البقاء أنه

أجود لكن رواه البخاري في

كتاب حسن الخلق هم أخوانكم

وهو يرجع تقدير الرفع (عليهم الله

تحت أيديكم) مجاز عن القدرة

أو الملك أي وأنتم مالكون

أي من الذي يملكه ويملكه ومن

فاخرجه الحاكم وأما حديث عائشة فذكره الترمذي وأعله أبو حاتم ورواه الدارقطني وأما
حديث أم سلمة فذكره الحاكم وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي وفي أسنده الضعفاء
ابن حزم وهو منكر الحديث وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد الله
ابن عمر العمري وهو ضعيف واخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن أبيان وهو ضعيف
واخرجه ابن أبي شيبة من طريق أيوب بن عتبة وفيه مقال وأما حديث علي بن طلق فاخرجه
الطبراني وصححه وأما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن نمرة وكذا حديث أنس وإبي
ابن كعب ومعاوية بن جندب وقبيصة وأما حديث أروى بنت أبي نيس فذكره الترمذي
ورواه البيهقي والحديث يدل على أن أنس الذكر ينتقض الوضوء وقد ذهب إلى ذلك عمر
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وطائفة وسعد بن أبي وقاص وعطاء الزهري وابن
المسيب ومجاهد وابن أبي عمير وسليمان بن يسار والشافعي وأحمد وإسحق ومالك في
المذنب وروعه هؤلاء ما احتجوا بحديث الباب وكذلك من فرج المرأة حديث أم حبيبة
الأنصاري وكذلك حديث عبد الله بن عمر والذي سيذكره المصنف في هذا الباب وذهب على
عليه السلام وابن مسعود وعطاء والحسن البصري وربيعة والعترة والثوري وأبو حنيفة
وأصحابه وغيرهم إلى أنه غير ناقض وقد ذكر الحازمي في الاعتبار جماعة من الثقاتين بهذه
المقالة وجماعة من الثقاتين بالمقالة الأولى من الصحابة والتابعين لم تذكرهم هنا فليرجع إليه
واحتج الآخرون بحديث طلق بن علي عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد
والدارقطني مرفوعا باللفظ الرجل عس ذكره عليه وضوء فتصل صلى الله عليه وآله وسلم
أنما هو بضوء منك وصححه عرو بن علي العباس وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة
وروى عن علي بن المديني أنه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوي أسنده
مسند تميم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه أيضا ابن حبان والطبراني وابن حزم
وأحبب إليه قد ضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي
وأدعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون وأوضح ابن حبان
وغضبه ذلك وقال البيهقي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم
يصحح الشيخان بإحسان من رواه وحديث بسرة قد احتجنا بجميع رواه وقد أبدت دعوى
النسخ بما أخر اسلام بسرة وقد قدم اسلام طلق ولكن هذا غير دال على النسخ عند المحققين
من أئمة الأصول وأيد حديث بسرة أن حديث طلق موافق لما كان الأمر عليه من قبل
وحديث بسرة ناقل عنه فيصار إليه وبأنه أرجح لكثرة طرقه وصحة أكثر من صححه من
الأئمة والكثرة شواهد ولأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون
وأبضا قد روى عن طلق بن علي نفسه أنه روى من مس فرجه فليتموا أخرجه الطبراني
وصححه قال في شبه أن يكون مع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا
ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة وأيضاً حديث طلق بن علي من رواية قيس ابنه قال

٢٥ نيل إياهم (فمن كان أخوه ميتاً فليطعمه مما ياكل وليبسه مما يلبس)

لانه بعض فاذا اطعمهم عبدة غنيا يتقائه كان (١٩٤) قد اطعمهم بما ياكلونه ولا ياتزمه ان يطعمهم من كل ما كوله على العموم من الاثم

وطيبت العيش لكن يستحب له ذلك ولا تكفونهم ما اى الذى (يقامهم) اى يجهز قدوتهم عنه والنهي فيسه لتفريم فان كانتهم (ما يقامهم) طاعة لهم) ويلحق بالعبدة الاجير والخدم والضيف والذانية وفي الحديث النهي عن سب العبيد ومن في معنائهم ونهيهم باتهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم وان التفاضل الحق بين المسلمين انما هو في التقوى فلا يقسم الشر يف النسب نسبه اذالم يكن من اهل التقوى ويتيمم الوضوء بالنسب بالتقوى قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وجواز اطلاق الاخ على الرقيق والمحافظة على الاصل بالمعروف والنهي عن المنكر وفي رواية بهرى واسطخلى وكوفيان والتحديث والنعمة واسرجه البخارى في العتق والادب ومسلم في الاميان والذود وروادود والترمذى باختلاف الفاظ بينهم (وعن ابي بكره) فتبيع بعضهم الذون ابن المارث بن كاذة المتوفى بالهجرة سنة اثنين وخمسين ولفى البخارى اربعة عشر حديثا (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا التقى المسلمان بسيفيهما) فحزب كل واحد منهما السوا الاخر (فالقاتل والمقتول في النار) اذا كان القتال من غير تاويل

الشافعى قدسنا من قيس بن طلق فلم يجد من يعرفه وقال ابو حاتم واوزعة قيس بن طلق من لا تقوم بهجة اه فالظاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك ان القول يندب الوضوء ويرده ما سبى الى من التصريح بالوجوب في حديث ابي هريرة وفي حديث عائشة ويل للذين يتسوفن فر وجهم ولا يتوضئون آخرجه الدارقطنى وهو دعاء بالذم لا يكون الاعلى ترك واجب والمراد بالوضوء غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلاة لانه الحقيقة الشرعية وهي مقدمة على غيرها على ما هو الحق في الاصول وقد اشترط في المس الناقض للوضوء ان يكون بغير مائل ويدل حديث ابي هريرة الاتى وسبى الى انه لا دليل لمن اشترط ان يكون المس يباطن الكف وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالنقض ان وقع المس عمدا لان وقوعه او احاديت الباب تردده ورفع الخطا بمعنى رفع اثمه لاحكامه (وعن ام حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه لم يمت وضارواه ابن ماجه والترمذى وصححه احمد واوزعة) الحديث قال ابن السكن لا أعلم له ولا نظ من يشمل الذي ذكره الاتى ونظ الفرج يشمل القبل والبر من الرجل والمرأة وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك وأخرج الدارقطنى من حديث عائشة اذا مس احدا كن فرجها فانتوضا وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا ضعفه ابن حبان قال الحافظ وله شاهد في حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد تقدم الكلام في الذي قبله (وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اتقى بيده الى ذكره ليس دونه شرف فقد وجب عليه الوضوء رواه احمد) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سند عذول نقلته وصححه الحاكم وابن عبيد البر وابن جرير الباقى والطبرانى في الصغير وقال ابن السكن هو ابو جود مازى في هذا الباب ورواه الشافعى والبراد والدارقطنى من طريقين بن عبد الملك قال الشافعى متروك وضعفه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو يرد مذهب من قال بالذنب وقد تقدم ويدل على انه اطلاق عدم الحائل بين اليد والذكر وقد استدلت به الشافعية في ان المنقض انما يكون اذا مس الذكري باطن الكف لما عليه لفظ الافضاء قال الشافعى في النخعي لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا بطن الكف غير واحد قال ابن سبويه في الحديث انضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول اعم من ان يكون بظاهر الكف او باطنه وقال ابن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون باطنه اقال ولا دليل على ما قاله يعني من اتهم بعض بالباطن من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى صحيح قال المصنف رحمه الله تعالى وهو معنى حديث ابي هريرة يجمع تاويل غيره على الاستحباب ويأبى به ومعه المنقض يطن الكف وظهوره يقتضيه عنه وهو من وراء طاقه وبغير اليد وفي انقل لشافعى اذا فخذ احدكم الى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليمتوضا اه (وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما رجل من

سائق ما اذا كانا بهما بين قاضيهما من ابيهم اوطى لاصلاح الدين فالصائب منهما له اجر وانما جعل فرجه

ابوبكره الحديث على عمومته في كل مسلمين التقياب بينهما حتى لا يلهو (١٩٥) وقد رجح الاخيه الراوى عنه عن رأى

فرجه فليتوضأ وأياما أخر أتمست فرجها فالتوضأ رواه أحمد (الحديث رواه الترمذى أيضا ورواه البيهقي قال الترمذى في العلل عن البخارى وهذا عندى صحيح وفى أسانده بضية بن الوليد ولكنه قال حدثني محمد بن الوليد الزبيدى حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والحديث صحيح فى عدم الفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت أن الفروج يعم القبل والدبر لانه العورة كما فى القاموس وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن علقم فى هذا الباب ولم يتجمله عادة بذلك فانه يذكر الأحاديث المتعاضدة وإن كان فى بعضها ضعف وقد ذكرناه فى شرح حديث أول الباب وتكلمنا عليه بما فيه كتابة

(عن رجل عن امرأة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتوضأ من طوم

من لحوم الابل قال أصلي في مراض الغنم قال نعم قال أصلي في مراض الابل قال لا رواه

روى أبو داود الترمذى وهو يدل على أن الإكل من لحوم الإبل من جهة نواقض الوضوء

وعاصرين زبينة وابو امامة وبها هير من الزايعين ومالك وابو حنيفة والشافعي وأصحابهم

ابن المنذر وابن شزيمة واختاره الطائفة أبو بكر البیهقي وحكى عن أصحاب الحديث مطلقا

في الحوم الا بل فات به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء

الذي نزل به من عند الرب الرابع وابن حبان من حديث جابر انه كان اسي الاسيرين منه
 هذا الله عامه وآله وسأعلم الله من حيث النار قال الله في سورة خمره والكل هذا

على انه يبنى العام على الخاص مطلقا كما ذهب اليه الشافعي وجماعة من ائمة الاصول وهو

الاب لم يشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لآبائنا في بعض ولا بالظاهر وبذل في حديث حمزة

ذی الخیر الا فی اذنتوضامن علومها قال نعم فلا یصلح تراد علی الله علیه و آله وسلم للوضوء

الامن وهم مهتدون) اى لم يخطو به بشر كذا لا اعظم من الشبر ولا يورث التصريح بمبدأ عند المواقف عن الاعيش ولقطه قاندا

بارسول الله؟ ينال بظلم نفسه قال ايس (١٩٦) كآفة ولون بل لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك الله ثم هو الى قول الله ان قد كرا الآية

الآية لكن منع النبي تصور
 خلط الايمان بالشرك وحله على
 عدم حصول الصفتين لهم كقوله
 متأخر عن ايمانهم قد علم أي لم
 يرتدوا او المراد انهم لم يجبهوا
 بينهم ما ظاهرا وباطنا اي لم يفتوا
 وهذا الوجه قال اصحاب رسول
 الله ولا يصلي النبي (صلى الله
 عليه وآله وسلم) ينال بظلم مبتدئا
 وخبروا بالجملة مقول القول (فانزل
 الله) ولا في ذرو الاصلي عز وجل
 (ان الشرك لظلم عظيم) انما سألوه
 على الله وم لان قوله لظلم مكررة
 في سياق النبي لكن عمومها هنا
 بحسب الظاهر قال المفسرون ان
 دخل على النكرة في سياق النبي
 ما يؤكده عموم ويقر به خصوص
 في قوله ما يصلي من وجب انقاد
 نصيب العموم والافعال عموم
 مستفاد بحسب الظاهر كآفة
 اصحابه من هذه الآية بين لهم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان ظاهره غير مراد بل هو من
 نام الذي يؤيد به الخاص والمراد
 لم اعلى أنواعه وهو الشرك وانما
 هو احصاء الامن والاهتداء
 ان لم يلبس ايمانه حتى ينتشيا
 ان ايس من تقدمهم على
 نعم في قوله لهم الامن اي لهم
 لغيمهم ومن تقدمهم هم على
 يستدلون وفي الحديث ان
 عاصي لا ينهي شركا وان من
 شرك بالله شيئا فله الامن وهو
 تدونه ايضا ان فهم العاصي
 الصواب بانفسهم بحجة لا يقال ان العاصي قد عذب في هذا الامن والاهتداء الذي يحصل له لانه اجيب بانه آمن من

بما سمعت النارنا ضالها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا
 ينقضه بل يكون فعله خلاف ما أمر به أمر الخاص بالامة دليل الاختصاص به وهذه
 مسألة مدونة في الاصول مشهورة وقيل من يتبعه لها من المصنفين في مواطن الترجيح
 واعتبارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تعد من المضائق
 وقد استرحتنا بظلمهم من التعجب في جعل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات
 وسيرك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما يتفق به ان شاء الله تعالى وقد اسألنا
 التفتية على ذلك فان قلت هذه المسألة تدور في القول بوجوب الوضوء بمسألة النار
 منطلقا لان الامر بالوضوء بمسألة النار خاص بالامة كانت من حديث أبي هريرة
 مر فوعا عند مسلم وأي دار ردوا الترمذي والقسائي بالفظوضوا بمسألة النار وهو عند
 مسلم من حديث عائشة مر فوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن
 ثابت وغيرهم فلا يكون تركه للوضوء بمسألة النار ناهضا للامر بالوضوء منه ولا معارضا
 لما في ما ذكرنا في علوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الا مجرد الفعل
 بعد الامر انما بالوضوء بمسألة النار فالحق عدم النسخ وتحتيم الوضوء عليه من نفسه
 واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأي ضريح في القذهب
 بهذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأبو أنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن
 ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو عمار لاحق بن حبيب وأبو قتادة
 ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهري شرح بذلك الحارثي في النسخ والنسخ وقد
 نسب المهدى في البحر إلى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحارثي وذهب
 بعضهم إلى ان المنسوخ هو ترك الوضوء بمسألة النار والناسخ الامر بالوضوء منه قال
 والى هذا ذهب الزهري وجماعة وذكر لهم مقتضاها بوجوب الوضوء بمسألة النار
 ان حديث ترك الوضوء منه لعائشة ذكره الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما تركه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء بمسألة النار حتى قبض وان قال الجوزداني انه
 باطل فهو متايد بما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك
 دينا وجميرا وان خالفه مرة أو مرتين اذا قرأ ذلك هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو
 الوضوء الشرعي والحفاظ على الشريعة ثابتة مقدمة على غيرها ولا تمسك لمن قال ان المراد
 بغسل اليدين والامساك بالوضوء الغنم فهذه الاحاديث المذكورة في الباب مخصوصة له من عموم
 ما سمعت النار في حديث البراء الا في الوضوء منها وفي حديث ذي القعدة افترضا من
 لحوه بها يعني الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت توضأ وان شئت فلا توضأ وسألتني
 تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء بمسألة النار (وعن البراء بن عازب قال
 سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من علوم الابل فقال لا توضأ منها وسئل
 عن علوم الغنم فقال لا توضأ منها وسئل عن الصلاة في حبال الابل فقال لا تصلا فيها
 فانهم امر الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلاوا فيها فانهم امر بتركها

الاصحاب بانفسهم بحجة لا يقال ان العاصي قد عذب في هذا الامن والاهتداء الذي يحصل له لانه اجيب بانه آمن من احمد

التعليق في النامية إلى طريق الجنة ٨١ وفيه أيضا درجات الظلم (١٩٧) تتفاوت كما ترجم له وإن العام يطلق ويراد به

الخاص فحمل الصحابة ذلك على جميع أنواع الظلم فبين الله تعالى أن المراد نوع منه وإن المفسر يقتضي على الجملة وإن الذكر في سياق النفي نعم وإن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب وفي أسانيد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعشى عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس والثلاثة كوفيون فقها وهذا أحد ما قيل فيه أنه أصبح الأسانيد وأمن تدليس الأعشى بما وقع عند البخاري حدثنا إبراهيم وفيه التحديث بصورة الجمع والأفراد والعمدة وأسرج منه البخاري في باب أحاديث الأئمة وفي التفسير ومسلم في الإيمان والترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال آية المنافق أي علامته والألام للنفس وكان القياس جمع المبتدأ الذي هو آية المنافق الخبر الذي هو (ثلاث) وأجيب بأن الثلاث اسم جمع ولفظه مندرج على أن التقدير آية المنافق معدودة بالثلاث وقال الحافظ الأفراد على إرادة الجنس أو أن العلامة انما تحصل باجتماع الثلاث قال الأول ألقب بصنيع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع أه وتقدم العيني فقال كيف يراد الجنس

أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه لم أر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل إحداهما قلدهم ذكر الترمذي الخلفاء فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي القعدة أو عن أسيد بن حضير وصححه الله عن البراء وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال الحافظ وقد قيل أن ذي القعدة لقب البراء بن عازب والصحيح أنه غيره وإن اسمه يعيش والحديث يدل على وجوب الوضوء من علوم الأهل وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من علوم الغنم وقد تقدم أيضا ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مبارك الأهل والأذن بهم ساقى مريض الغنم وسيماني الكلام على ذلك في باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة إن شاء الله تعالى (وعن ذي القعدة قال عرض أعرابي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله يسير فقال يا رسول الله تدرى الصلاة ونحن في إعطان الأهل أن نصلي فيها فقال لا قال أفتموضعون لحومها قال نعم قال أفنصلي في مريض الغنم قال نعم قال أفتموضعون لحومها قال لا رواه أحمد بن محمد بن أحمد في مسنده أسيد بن ماجه الطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد موثقون وقد عرفت ملاذ كره الترمذي وقد صرح أحمد والبيهقي بأن الذي صح في الباب حديث جابر بن سمرة وحديث البراء وهكذا قال أحمد في ذكر الحافظ في التلخيص وأسكره المصنف فقال قال أحمد بن راهر في صحيح في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر بن سمرة وحديث البراء أه وقد عرفت الكلام على نفسه الحديث في أول الباب وذو القعدة قد عرفت أنه غير البراء وإن اسمه يعيش

(باب المتطهر ينزل هل أحدث)

(عن عباد بن تميم عن عمه قال شكى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يجعل إليه الله المسجد حتى لا يصرف حتى يسمع صوتا أو يجرد ريقا رواه الجماعة إلا الترمذي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشبه كل عليه أخرجه منه شيئا لم فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجرد ريقا رواه مسلم والترمذي) حديث أبي هريرة أيضا أخرجه أبو داود في الباب عن أبي سعيد عند أحمد والحاكم وابن حبان وفي أسناد أحمد على بن زيد بن جده عن ابن عباس عند البراء بن العيص وفي أسناده أبو أويس لكن تابعه الدراوردي قوله يجعل إليه أنه يجذ النقي يعني خروج الحدث منه قوله حتى يسمع صوتا أو يجرد ريقا قال النووي مناهجه لم يوجد أحد ههنا لا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين والحديث يدل على أطراح الشكوك المعارضة لمن في الصلاة والوضوء التي جعلها صلى الله عليه وآله وسلم من تسويل الشيطان وعدم الانتقال إلى القيام فاعلم متيقن كسماع الصوت ومنه الريح ومشاهدة الخارج قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث أحسن من أصول

والأدوية فجمع ذلك لأنها كانت في غرة فلا يقول إلا كالتقوية والقوة فاجتمع الثلاث بشيء بأنه إذا وجد فيه

واحد من الثلاث لا يطلق عليه مثنائي (١٩٨) وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المثنائي فغير انه اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

مثنائا كاملا واجب ثلثه مقود
مضاف نعم كانه قال اياه ثلاث
(اذا حدث) في كل شيء (كذب)
اي أخبر عنه بخلاف ما هو به
فاحسد الكاذب (واذا وعد)
بالتحري المستقبلي (أخاف)
فلم يفت وهو من عطف التماس
على العمام لان الوعد نوع من
التحدث وكان دلتا في قوله
واذا حدث ولكنه أفرد به بالذكر
معطوفا نبيها على زيادة فيه
ولا يريد بان التماس اذا عطف
على العمام لا يخرج من تحت
العمام وحده فقد تكون الاية تثنى
لاننا لان لازم الوعد الذي هو
الاخلاف قد يكون فعلا ولازم
التحديث هو المكذب الذي
لا يكون فعلا فهذا الاعتبار كان
المخرومان تغايرين ومضاف الوعد
لا يتدح الا اذا كان المزمع عليه
مقارنا للوعد امالو كان عازما
هذه الامانع او بدله رأى فهذا
لم يوجد منه صورة اتفاق وفي
حديث الطبراني ما شهد له حديث
قال اذا وعد وهو يحدث نفسه
انه يفت وهذا قال في باقي
الاشمال راسدا لا بأمر به وهو
هذا التمهذي رأي داود شعرا
يلتزم اذا وعد الرجل ان شاء من
قوته ان يفت له فليفت فلاثم عليه
وهذا في الرعد بالخبر اما الشر
فيستحب اختلافه وقد يتعيب
(و) الثالثة من الاتصال (اذا)
التي على صيغة المجهول من
الاثنان (ان) (ان) (ان) تصرف

الاسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء يحكم بها على اصولها حتى
يتبين خلاف ذلك ولا يضر الشك الطائري علم بان ذلك مستعمله الباب التي ورد فيها
الحديث وهي ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم بيقائه على الطهارة ولا فرق بين
حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبهنا ومذهب جماهير
العالم من السلف والخلف وسكن عن مالتروايتان احدهما انه يلزمه الرضوخ ان كان
شكها خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وحديث الرواية
الاولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ يحكى عن بعض اصحابنا وليس بشي قال اصحابنا
ولا فرق في شكك بين ان يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعنده او يترجح احدهما
ويغلب في ثلثه فلا روضه عليه بكل حال قال اما اذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه
يلزمه الرضوخ باجماع المسلمين قال ومن مسائل القاعدة المذكورة ان من شك في طلاق
زوجته او في عتق عبده او نجاسة الماء الطاهر او طهارة النجس او نجاسة المنوب او
الطعام او غيره ما وانه على ثلاث ركعات ام اربعة ام اندر كم ومجدد ام لا وانه نوى الصوم
او الصلاة او الرضوخ او الاعتسكاف وهو في اثنا هذه العبادات وما اشبه هذه الامثلة
فيجب هذه الشكوك لا تأثير لها والاصل عدم الحادث اه والخلاف غير سائلة الصلاة بها
لا يفتح ان يستحسن بالقاس لان الترويج حالة الصلاة لا يجوز لما يعرف من الشكوك
بخلاف غيرها فاستفادته من حديث أبي هريرة ما دم ذكر الصلاة فيه وما ذكر المسجد
فوصف طردى لا يقتضي التقييد ولهذا قال المصنف عقب سابقه وهو هذا اللفظ عام في
حال الصلاة وغيرها اه على ان التقييد بالصلاة في حديث عبد بن قيس انما وقع في سؤال
السائل وفي جعله مقيد للجواب خلاف في الاصول منهم وور

باب ايجاب الرضوخ للصلاة والطواف ومن المصنف

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة
من غلول رواه الجماعة الا البخاري) الحديث أخرجه الطبراني ايضا وفي الباب عن اسامة
ابن عمرو والد أبي الملق وأبي هريرة وأنس وأبي بكر السديق والزبير بن العوام وأبي سعيد
الخدري وغيرهم قال الحافظ وقد اوضحت طرقه والناظرة في الكلام على أوائل
التمهذي قوله لا يقبل الله قد قدمنا الكلام عليه في باب الرضوخ باننا نخرج من السبيل
قوله ولا صدقة من غلول الغلول بضم الغين المجهمة هو النجاسة واصحله السرفة من مال
الغنية قبل الصدقة قال النووي في شرح مسلم وقد أجمعنا الأمة على أن الطهارة شرط
في صحة الصلاة قال القاضى عياض واختلافه امتى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن
الجهم الى أن الرضوخ كان في أول الاسلام سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم وقال الجوهري
كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الرضوخ في التيمم
واختناوه الرضوخ فرض على من نزل قائم الى الصلاة أم على المحدث خاصة فذهب

في اعلى خلاف الشرع وبوجه الاتفاق على هذه الثلاث أهم امتية على ما عداها اذا صل على الميمنة من غير

في ثلاث القول والنهي والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد (١٩٩) القول بالنية وعلى فساد النية بالخلفاء

وسميت ذلك لا يمارض هذا الحديث بما وقع في حديث آخر أربع من كن فيه وفيه اذا عاهدوا ان اذ هو معنى قوله اذا ائتمن خان لان القدر وخيانة وهذه الثلاث خصص اللفظ لائتمن فهو على سبيل الجواز والمراد نفسا العمل لائتمن الكثرة وارضاه القرطبي والمراد من التخصيص ما وكأنت له ديننا وعبادة ويدل عليه التفسير باذا المنة لذكر الفعل وهو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتم اونها واستخفى بامرها فان من كان كذلك كان فاسدا للاعتقاد غالبا والمراد الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير هراء وارضاه القرطبي أو الحديث وارد في رجل معين وكان هناك ولم يصح به صلى الله عليه وآله وسلم على عادته الشريعة في كونه لا يوجههم بصرح القول بل يشير اشارة كقوله ما بال أقوام وفجوه أو المراد المنافقون الذين كانوا في الزمن النبوي وهذه الاجوبة كلها مبنيّة على ان اللام في المنافق للعنف ومنهم من ادعى انه العهد قال الحافظ وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مدنيون الا بالربيع وفيهم تابعي عن تابعي وفيه

ذا هو من السلف الى ان الموضوع لكل صلاة فرض بدليل قوله اذا قمتم الى الصلاة الآية وذهب قوم الى ان ذلك قد كان ثم نسخ وقيل الامر به على التذلل وقيل لا بل لم يشرع الا لمن يحدث ولكن تجدينه لكل صلاة مستحب قال النووي ما كان عن القاضي وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ومعنى الآية عندهم اذا قمتم محدثين وهكذا انسبه الحافظ في الفتح الى الاكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بالوضوء لكل صلاة طاهر اكان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث وسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عبد الله بن عباس الجواز واستدل الداعي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من حدث فخلق استحباب الوضوء عند القيام الى الصلاة وما شكا به صاحب المنار في ذلك غير نيران الاحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى وقت الترخيص وهو أنهم من أن يكون ملحد والغيبه والآية ذات على هذا وليس فيها التقييد بحال الحدث وحديثه لو ان اشق على أمي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسوا عند أحد من حديث أبي هريرة مرفوعة عن أعظم الأدلة على المطلوب وسبب ذكر المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة وقد أخرج الجماعة الامسكان الذين صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهرا وغير طاهرا وفي حديث عدم التوضؤ من لحوم الغنم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل لحومها غير نافع ثم قال لسائل من الوضوء ان شئت وقد وردت الاحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث ما منكم من أحد يتوضأ فيسبح الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله الا فتحت له ابواب الجنة الثانية يدخل من أيما شاء أتوجه مسلم وأهل السفن من حديث عقبة بن عامر وحديث ابنه تخرج خطايا مع الماء أو مع آخر قطر الماء عند مسلم ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من توضأ نحو وضوئي هذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت حصاة لانه وصية الى المسجد فافقه أخرجه الشيخان من حديث عثمان وحديث اذا توضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك اهلك عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهل يجعل بطالب الحق الراغب في الاجر ان يدع هذه الأدلة التي لا يستحب أنوارها على غير آفة والمثوبات التي لا يرضعها الا باله وتتمسك بأذيال تشريك منار وشبهه قد دونه في مخالفة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من غير حديث في الوعيد الذي ورد في حديث فن زاد فسادا له وتعدى وظلم بعد أن يتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزيزة وان الاكتفاء بوضوء واحد صلوات متعددة الحديث والنعمة وأخرج البخاري أيضا في الوصايا والشهادات والادب ومسلم في الإيمان والترمذي والنسائي

أو خصال أربع (من كن فيه
كان منافقا خالصا) أي في هذه
الخصال نقط لافي شبرها أو
شديد الشبه بالنافقين ووصفه
بالخالص يؤيد قول من قال ان
المرد بانفاق العملي لا الايماني
أو النفاق العصري لا الشرعي
لان الخلوص بهذين المعنيين
لا يتزامن الكفر الملقى في
الدرك الأسفل من النار (ومن
كانت فيه خصاله من كن
والاصلي في نسخة كان فيه)
خصلة من النفاق حتى يدعيها
أي يتركها (إذا اتقن) شيئا
نان) فيه (وإذا كنت كاذب)
في كل ما سدت به (وإذا ما عهد)
هذا (شذر) أي تزلزل الوفاء بما
عهده عليه (وإذا خاسم فجر)
بخصوصته أي مال عن الحق
قال الباطل وقد تشبهه من
يحدثين خمس خصال الثلاثة
السابقة في الاول والثاني
اعادة وتوجب في الخصومة
هذه هي متخيرة باعتبار تغير
دوافعها والوازم وجهه
لخصم فيها أن انظاره في خلاف
في المبدأ انما هي المسلمات
هو ما اذا اتقن واما في غيرها
هو ما في حالة الكدورة فهو
الخاص واما في حالة المصداق
هو ما هو كدبايين فهو اذا
شهد أو لا فهو ما انظاره الى
يستقبل فهو اذا وعد واما
انظاره الى الحال فهو اذا عاهد

أو خصال أربع (من كن فيه
كان منافقاً خالصاً) أي في هذه
الخصال فقط لا في غيرها أو
بشيء من الشبهة المتناقضين ووصفته
بالخلوص يؤيد قول من قال ان
المراد بالتناقض العمى لا الاعيان
أو التناقض العسرى لا الشرعى
لان الخلوص بهذين المعنيين
لا يستلزم الكفر الملقى في
الدرج الأسفل من الذنار (ومن
كانت فيه خصلتان من كانت)
والاصبى في نسخة كان (فيه
خصلتان من التناقض حتى يدعها)
أى يتركها (إذا اتقن شيئاً
(ثان) فيه وإذا دلت كذب)
في كل واحد منهما (وإذا عاهد)
عهداً (عذر) أى ترك الوفاء بما
عاهد عليه (وإذا انحسرت) فخر)
في خصوصته أى مال عن الحق
وقال الباطل وقد تشبه من
الحديثين خمس خصال الثلاثة
السابقة في الأول والفسد في
المعاهدة والعجز في الخصومة
فهى متغيرة باعتبار تغير
الارواح والوازم ووجه
الخصم فيها أن الظاهر لو شذف
بأنى المسلمين اماً بالمسلمات
وهو ما إذا اتقن وأما في غيرها
وهو امانى حاله المذكورة فهو
إذا انحسرت وأما في حالة الصفاء
فهو امانى كدبايين فهو إذا
عاهد أو لا فهو امانى بالنظر الى
المستقبل فهو اذا عاهد وأما
بالنظر الى الحال فهو اذا عاهد

اكن هذا في امسية تترجم الى الثلاث لان النذر في العهد مطوحت الخيانة في الامانة والفجور

15

في المضمومة داخل تحت الكذب في الحديث وربما هذا الحديث كلهم (٢٠١) كوفيون الا انهم على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من
التابعين يروى بعضهم عن
بعض والتحديث والنعمة
وأخرجه البخاري أيضا في
الجزء من مسلم في الإيمان وأصحاب
السنة (عنه) عن أبي هريرة رضي
الله عنه (أنه) قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
من قسم له القدر (الطاعة
إيماناً) أي تصديقه بأنه حق
وطاعة (واحتساباً) لوجهه
ثم إلى لا لرياء ونحوه أي، ومما
يحتسبها (عقوله ما تقدم من
ذنبه) أي غير الحقوق القديمة
لأن الإجماع قائم على أنها
لا تسقط إلا برضاهم وفيه
الدلالة على جعل الأعمال إيماناً
لأنه جعل القيام إيماناً وجعله
غفر له جواب الشرط وقد وقع
ماضياً وفعل الشرط مضارعاً وفي
ذلك نزاع بين النحاة والاكثرون
على المنع وفي رواية بغيره
فلم يغير بين الشرط والجزاء قال
في الفتح فظهر أنه من تصرف
الرواة فلا يستدل به لا لقول
يجوز أن التغير في الشرط والجزاء
ومن لطائف أسناد هذا الحديث
ما قبل أن أصبح أسانيه دأبي
هريرة أبو الزناد عن الأعرج
عنه وأخرجه البخاري أيضاً
في الصيام مطولاً وكذا أبو داود
والترمذي والنسائي (عنه)
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) أنه قال

الجنب بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضمير راجعاً إلى
القرآن والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون
الملائكة ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الأمرين ويتوجه
الرجوع إلى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التبيين لسكانت دلالة على
المطوب وهو موضع الجنب من مسه غير مسلمة لأن المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس
بنجس دائماً الحديث المؤمن لا نجس وهو متفق عليه فلا يصح حمل الظاهر على من ليس
بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية بل ينعين جملة على من ليس بمشرك
كقوله تعالى انما المشركون نجس لهذا الحديث والحديث انتهى عن السفر
بالقرآن إلى أرض العدو ولو سلم صدق اسم الظاهر على من ليس بمحدث حدثاً كبيراً أو
أصغراً فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجعلاً في معانيه فلا ينعين حتى ينقدل الدليل
ههنا ان المراد به غيره الحديث المؤمن لا نجس ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من ارادته
إسكان تعينه لحل النزاع ترجيحاً بلا مرجح ونعيمه لجميعها استعمالاً للمشترك في جميع
معانيه وفيه الخلاف ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشترك في جميع معانيه
لما صح لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا نجس واستدلوا أيضاً بحديث الباب وأجيب
بأنه غير صالح للاحتجاج لأنه من حكمة غير مسموعة وفي رجال أسناده خلاف شديد ولو
سلم صلاحيته للاحتجاج لعاد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفته قال السيد العلامة
محمد بن إبراهيم الوزير ان إطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنبية أو
الحيض أو الحدث الأصغر لا يصح لاحقة دقيقة ولا مجازاً ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال
ورد عليه فان ثبت هذا فالمؤمن طاهر دائماً فلا يتناول الحديث سواء كان جنباً أو حائضاً
أو محدثاً أو على بدنه نجاسة فان قلت اذا تم ما تقدم من حمل الظاهر على من ليس بنجس لم يناف
جوابك في ثابت في المتنق عليه من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب
إلى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم يؤت الله أجره مرتين فان توليت فان علياً ثم
الأريسين ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة إلى قوله مسلمون مع كونهم جامعين بين
نجاستي الشرك والجناب ووقوع اللبس منسباً له معلوم قلت أجمله خاصاً بمثل الآية
والآيتين فانه يجوز تمكين المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه إلى الاسلام
ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختياره لا يحرم له ككذب التنسيب فلا
يخصه به الآية والحديث اذا تقررت لك هذا عرفت عدم انتفاء الدليل على منع من
عدا المشرك وقد عرفت الخلاف في الجنب وأما الحديث حسداً أصغر فذهب ابن عباس
والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود إلى أنه
يجوز له من المحض وقال القاسم وأكثروا الفقهاء والامام يايحوزوا استدلالاً بما سبق
وقد سألنا فيه (وعن طاووس عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكاف لسكن الأطباء الرواد على خلافه (٢٠٢) مع اقتياد المخرج كاف في خطيبته انتهى والله بما من نعمت إلانا السكدا

فأنت تدب أي أجاب اليسه وفي
 القائم وس ونبه الى الآخر دعاه
 وحشيه أو معناه تسكفل بكأرواه
 المؤلف في أو آخر الجله اذ أو سارح
 بنوا به وحسن بمرانه ولا اصبلي
 وكريمة عز وجل (ان خرج في
 سبله) حال كونه (لا يخرج
 الا ايمان) وفي رواية الا ايمان
 وعند الاسماعيلي كسلم الا
 ايماناً (اي وما سبق برسلي)
 الاستغناء مفرغ وانما عدل
 عن به الذي هو الاصل الى
 الالفاظ من الغيبة الى التكلم
 وقول ابن مالك في التوضيح كان
 الايق ايمان به وليكن التقدير
 هاتلاً لا يضر به الايمان بي ولا
 يضر به قول الاقول لان صاحب
 الحال على هذا التقدير هو الله
 رده ابن المرسل فقال له في
 قوله كان الايق وانما هو من
 ناب الالفاظ ولا حاجة الى
 تقدير حال لان هذا في الحال
 لا يجوز وقال الزركشي الايق
 أن يقال عدل عن تهيير الغيبة
 الى الحضور يعني ان الالفاظ
 يوجه الجمعية فلا يطلق في كلام
 الله وهذا خلاف ما طبق عليه
 علماء البيان (أن أرجعه) أي
 أرجعه الى بلده (بما نال من
 أجر) أي بالذي أصابه من
 النيل وهو العطاء من أجر فقط
 ان لم يفتخوا وعبر بالماضي
 موضع المضارع في قال لفتح
 وعنده تعالى (أجر) مع

صلى الله عليه وسلم قال إنما الطواف بالبيت صلاة فإذا طعنتم فأقولوا السلام رواه أحمد
والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والدارقطني من حديث ابن عباس
وصحبه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى من فروعا وموقوفا ولا
يعرف من فروعا إلا من حديث عطاء ومما روى على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن
عباس واختلف على عطاء في رفعه وموقفه ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح
والمسندى والنووي وزادان رواية الرفع ضعيفة قال الحافظ وفي الإطلاق ذلك نظر فإن
عطاء بن السائب صدوق وإذا روى عنه الحديث من فروعا نارة وموقوفا نارة قالوا حكم
عنده هؤلاء الجماعة الرفع والنووي عن يمين ذلك ويكثر منه ولا يلتفت إلى تعميل الحديث
به إذا كان الرفع ثقة وقد أخرج الحديث المسالك من رواية صفين عن عطاء وهو
من سمع منه قبل الاختلاط بالاتفاق ولا يمكنه موقف من طريقه وقد أطال الكلام
في التخصيص فليرجع إليه والحديث يدل على أنه ينبغي أن يكون الطواف على طهارة
كطهارة الصلاة وفيه خلاف محله كتاب الحج

«(أبواب ما يستحب الوضوء لاجله)»

(باب استجاب الوضوء مما استه النار والرخصة في تركه)

(عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ انه وجد بأهريّة يتوضأ على المسجد فقال انما أنا ضا
من أنوار أقطأ كلهم الا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتوضأ على
سمت النار وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال توضأوا على اسماء بنت النمار
وعن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه ابن أحمد ومسلم والنسائي
قوله من أنوار أقطأ الأنوار جمع نور وهي القطعة من الاقط وهي بالنساء المثلثة والاقط
ابن جامد مستعجر وهي مما سمته النار قولاً يتوضأ على المسجد استدل به على جواز
الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحد
والاحاديث تدل على وجوب الوضوء مما سمته النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب
جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الاربعه وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس
وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الاشعري وأبو
هريرة وأبي بن كعب وأبو طلحة وعامر بن زبينة وأبو امامة والمغيرة بن شعبه وبار
ابن عبد الله وعائشة وجاهل السابيين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن
المبارك وأحمد والصحيق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبي ثور وأبي خزيمة وسفيان الثوري
وأهل الخجاز وأهل الكوفة الى انه لا يقتض الوضوء باكل مما سمته النار وذهب
طائفة الى وجوب الوضوء الشري مما سمته النار وقد ذكرناهم في باب الوضوء من
لحوم الابل استدل الاقول بالاحاديث التي سمي في ذكرها في هذا الباب واستدل
الاشعرون بالاحاديث التي فيها الامر بالوضوء مما سمته النار وقد ذكر المصنف بعضها

(عشمة) ان غموا أو أن أو عفى أو أو كاروا أو دواو بالواو (أو) أن (أو) دخل الجنة عند دخول المقربين

بالاحساب ولا مؤاخذه مذنب اذ تكثرت الشهادة او عند موته لقوله احياء (٢٠٣) عند ربهم يزقون (ولولان اشن) أى
 لولا المشقة (على أمق ما قدمت خلف) أى بعد (سرية) بل كنت أخرجهم بها من أعظم
 أجزها ولولا امتناعية والمعنى استمع عدم القعود وهو القيام لوجود المشقة وسبب المشقة
 صعوبة تخلفهم بعده ولا قدرة لهم على المسير معه اضيق حالهم قال ذلك صلى الله عليه
 وآله وسلم مشقة على أمته جزاء الله عنا أفضل الجزاء (ولوددت) أى والله أحبت (أنى أقبل فى سبيل الله ثم احبائهم أقبل ثم احبائهم أقبل) انضم الهمزة فى كل من أحبوا وأقبل وعلى خمسة ألفاظ وشتم بقوله ثم أقبل والقرار بالماض على حالة الحسنة لان المراد انهم اذ نفتم الخال عليهم أو الاحياء الجزاء من العاوم فلا حاجة الى ودانه لانه ضرورى الوقوع وثم للتراخي فى الرتبة أحسن من جعلها على تراخي الزمان لان المتقى حصول مرتبة بعده مرتبة الى الانتهاء الى الفردوس الأعلى ولا يقال ان عظمه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل حتى وقوع زيادة الكفر لغیره وهو ممنوع للقواعد لان مراده صلى الله عليه وآله وسلم حصول ثواب الشهادة لا تنفى المعصية لا قتال وفى الحديث استعجاب طالب القتل فى سبيل الله وفضل الجهاد ورجاله ما بين بهرى وكوفى على من الجنة وليس فيه إلا الحديث والسمع وأخرج البخارى أيضا فى الجهاد وكذا مسلم والنسائى (وعنه)

ههنا وأجاب الآزلون من ذلك بجوابين الأول انه منسوخ بحديث جابر الآتى الثانى ان المراد بالوضوء غسل القدم والكفين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذى حكيناه كان فى الصدر الأول ثم أجمع العلماء بعد ذلك انه لا يجب الوضوء من كل مامسته النار ولا يحتسب ان الجواب الأول انما يتم بعد تسليم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض القول انما يصح بواحد بنسخه والتقرير فى الأصول خلافه وقد بيناه على ذلك فى باب الوضوء من طهر الأبل وأما الجواب الثانى فقد قررنا الحقائق الشرعية متقدمة على غيرهما وحقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الأعضاء التى تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة إلا الدليل وأما دعوى الإجماع فهى من الدعاوى التى لا يملكها طالب الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه نعم الأحاديث الواردة فى تركه النوضى من طهر الغنم مخصوصة لعموم الأمر بالوضوء مما استتار وما عداه من طهر الغنم داخل تحت ذلك

العموم (وعنه) مودة قالت كل النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كتب شاة ثم قام فصلى ولم يتوضأ عن عمرو بن أمية الضميرى قال رأيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يحتزم ككتف شاة كل من فادى الى الصلاة وقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ متفق عليه ما (قولاً) يحتزم ككتف شاة قال النووي فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك قد تدعو الحاجة الى الصلاة اللحم وكبر القطعة فأولوا بكره من غير حاجة قوله فادى الى الصلاة فى هذا دليل على استحباب استدعاء الأتمة الى الصلاة إذا حضروا وقتها والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء بمامسته النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيد (وعنه) جابر قال أكلت مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبى بكر وعمر خبزاً ولحماً فاصلوا

ولم يتوضأ رواه أحمد وعنه جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء بمامسته النار رواه أبو داود والنسائى الحديث الأول أخرجه ابن أبى شيبة والاضميمة فى المختارة والحديث الآخر أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وقال أبو داود وهذا اختصار من حديث ثوبان النبى صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً ولحماً فاكله ثم دعا بالوضوء فقبل الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ وقال ابن أبى حاتم فى العلل عن أبى شيخوه وزاد ويحك أن يكون شبيب بن أبى حزة حدث به من حنظلة فوهم فيه وقال ابن حبان نحو ما قاله أبو داود وله غيره أخرى قال الشافعى فى سنن حرمله لم يسمع ابن المنكر هذا الحديث من جابر انما سمع من عبد الله بن محمد بن عقيل وقال البخارى فى الأوسط حدثنا على بن المدينى قال قلت لسفيان ان أبا علقمة الثمورى روى عن ابن المنكر عن جابر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أكل لحماً لم يتوضأ قال الحسين سمعت ابن المنكر قال أخبرنى من سمع جابر قال الحافظ ويشهد لأصل الحديث ما أخرجه البخارى فى الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر الوضوء بمامست النار قال لا ولقد كنت شاهد من حديث محمد بن مسالة أخرجه الطبرانى

وكوفى على من الجنة وليس فيه إلا الحديث والسمع وأخرج البخارى أيضا فى الجهاد وكذا مسلم والنسائى (وعنه)

أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام بالطاعة صلاة التراويح

في الاوسط ولقظه كل آثر أمره لمسلم صلى ولم يتوضأ وقال النووي في شرح مسلم حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهم من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء بمسح يديه المذروعة وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص انما تنفي الإيجاب لا الاستحباب ولهذا قال لا يلى سألته أتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ ولو لان الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لأنه امرافق وتضييع للماء بغير فائدة انتهى

باب فضل الوضوء لكل صلاة

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان أشوعلى ألقى لاهرتهم عند كل صلاة وضوءه ومع كل وضوءه وسوا المذروء أحمد بإسناد صحيح) الحديث أخرجه نحوه النسائي وابن خزيمة والبخاري تعليقه من حديثه وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلاة وهو مذهب الاكثربل حكي النووي عن القناني عما مضى انه أجمع عليه أهل التنوير ولم يبق بينهم خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء لله لا لغيره الطواف رمس الحديث (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ عند كل صلاة

فيلهنا ثم ليس يسمعون قال فأنسلى السواوات بوضوء واحد ما لم يحدث رواه الجماعة الامسالي) قوله عند كل صلاة قال الحافظ أحمد بن حنبل وضوءه زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس طاهر أو غير طاهر وظاهره ان ذلك كانت عادته قال المسعودي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم النسخ بحديث يزيد بن عيسى الذي أخرجه مسلم انه صلى المليون يوم النسخ بوضوء واحد قال ويحتمل انه كان يفعله استحبابا ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال الحافظ وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل النسخ بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهي قبل النسخ بزمان قوله كيف كنتم تصنعون القائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة ولان ما جبهه وكأصلي الصلوات كلها بوضوء واحد والحديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن

عبد الله بن حنبل انه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فأنسلى ذلك عليه أمر بالسوا والضعف عند كل صلاة وضوء الامن حديث وان سجد الله بن عمر يرى ان به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات رواه أحمد وأبو داود وروى أبو داود والترمذي بإسناد ضعيف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات اما الرواية الاولى عن عبد الله بن مسعود في ان سجد الله بن عمر في الصلوة فذكره عن وفي الاستحباب به خلاف وأما الرواية الثانية عن ابن عمر في ان سجد الله بن عمر في الصلوة فذكره عن وفي الاستحباب به خلاف وأما الرواية

أو غيرهما من الطاعات في الدنيا (رمضان) حال كون قيامه (أيانا) أي مؤمنا بالله مصداقا به (و) حال كونه (احتسابا) أي محسوبا أو بمعنى مصداقا ومريدنا به وجهه الله تعالى بغير عوض (عقوله) ما تقدم من ذنبه من الصغائر وفي فضل الله

وسبعة كرمه ما يؤذن بغير ان الكبائر أيضا وهو ظاهر السابق لكم انتم افقتوا على التخصيص بالصغائر كنظائره من اطلاق الغفران في أحداث ما وقع من التوبة في بعضهم بما اجتنب الكبائر وهي لا تسقط الا بالتوبة أو الحديث دل بعض الأحاديث

على سقوطها بغير توبة كما حقهنا في غير هذا الموضع وأجيب عن استشكل يحيى الغفران في قيام رمضان وفي صومه وإسالة التسدرو كنارة صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما بين المصنفين الى غير ذلك مما ورد به الحديث فانها اذا كثرت بواحد فما الذي يذكره الا أنس بأن كلا يذكر

الصغائر فاذ لم يجديان كثرها واحد هذان زار غفرت بالتوبة أو لم تنهل للتوفيق المنعم به رفع له عمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض السيئات كما ذهب اليه بعضهم وفنل الله واسع وروا هذا الحديث ككلامهم أئمة البلاء

مدنيون وفيه الحديث بصيغة الافراد والجمع والعتقة وأخرجه البخاري في الصيام أيضا ومسلم ضعيف

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٥٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم من صام رمضان) كما عند
القدرة عليه أو بعضه عند غيره
ونيسة الصوم لولا المانع حال
كون صيامه (أي آثار) حال
كونه (استغناء) أي مؤثما

مختصا بأن يكون مصداقه

واغنيا في ثوابه طيب النفس

به غير مستعمل لصيامه ولا

مستعمل لآيائه (غير أنه ما تقدم

من ذنبه) الصغار يتجنبون الصيام

بدليل آخر كما سبق وأيضا استغناء

بعدمها فاصح أن كلامهما يلزم

الاتفاق فكيف (وعنه)

أي عن أبي هريرة (أي غير أبي هريرة)

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) أنه (قال إن

الدين) أي الإسلام (يسر) أي

ذو يسر قال المعنى وذلك لأن

الالتزام بين الموضوع والمحمول

شرط في حصول هذا لا يكون

إلا بالتأويل أو هو اليسر نفسه

كقول بعضهم في النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أنه عن الرحمة

مستدل بأوله تعالى وما أرسلناك

إلا رحمة للعالمين كأنه لكثرة

الرحمة المودعة فيه صار نفسها

والتأكيديان فيمعه ود على

منكر يسر هذا الذين قاما أن

يكون الخطاب منكر أو على

تقدير تنزيهه من نفسه أو على

تقدير المنكرين غير المخاطبين

أو لكون القصة مما يمت بها

ضعيف وهذا كما قال الترمذي في سننه والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب
الوضوء لكل صلاة وعلى استحبابه لكل صلاة مع الطهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله
عشر حسنة قال ابن رسلان يشبه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوءات فإن
أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها وقد وعد بالواحدة سبع مائة ووعد
ثوابا غير حساب

(باب استحباب الطهارة قال الله عز وجل والرخصة في تركه)

(عن المهاجر بن قنفذاه سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوضأ فلم يرد عليه
شيء فرغ من وضوئه فردد عليه وقال الله لم يعنى أن أرد عليك إلا أني كرهت أن أذكرك الله
الأعلى طهارة رواه أحمد وابن ماجه بنحوه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي
وهو يدل على كراهة ذلك كله حديث حدثنا أصغر ولفظ أبي داود وهو يقول ويعارضه
ما سمي من حديث علي وعائشة فإن حديث علي لا يجوز من القرآن شيء ليس بالناية
فإذا كان الحديث الأصغر لا يمنع عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه
من الأذكار بطريق الأولى وكذلك حديث عائشة فإن قولها كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه مشعرو وقوع ذلك منه حال الحديث الأصغر لأنه من
جملة الأحكام المذكورة فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك المسموم
ويمكن جعل الكراهة على كراهة التنزيه ومثله الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما ترك الجواب لأنه لم يخش فوته من سلم عليه فيكون دليلا
على جواز التراخي مع عدم خشية الفوت لمن كان مستغلا بالوضوء لا يمكن التعليل
بكرهته لأن الله في ذلك الحال يدل على أن الحديث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره

(وعن أبي جهم بن الحارث قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو برجل فلقبه برجل

فسلم عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم

ردد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي وحديث

ابن عباس قال كنت عند خالتي ميمونة وسعد كرها) قوله برجل يعني وجهه ومثله وحسين

وفي رواية النسائي برجل بالجل بالالف واللام وهو موضع يقرب المدينة قوله حتى أقبل

على الجدار فمسح وجهه هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادما لما حال

التيهم فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز لاقدرين على استعماله قال النووي ولا فرق

بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضا بين صلاة الجنائز والعمد إذا خاف

فوتها وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز أن يتيمم مع وجود الماء

لصلاة الجنائز والعمد إذا خاف فوتها انتهى وهو أيضا مذهب الهادي في الحديث

دلالة على جواز التيمم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو جائز عندنا وعند

الجمهور ومن السلف والخلف واحتج به من جوز التيمم بغیر تراب وأوجب بأنه محمول على

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ومن أصر الإصر له أن فوتهم

كانت يقبل أئمةهم وتولية هذه الأمة (٣٠٦) بالأفلاج والعزم والندم (ولن يشاهد هذا الدين أحد) من المشاهدة وهي الغلبة

جسد اعمامه تراب وفيه داسيل على جوارز التيمم للتوافل والفضائل كسجود التلاوة
والشكر ومن المصنف وشعوا بما يجوز للفرائض وهو المذهب العلماء كانه قاله
النووي وفي الحديث ان المسلم في حال قضاء الحاجة لا يستحق جوايا وهذا متفق عليه
قال النووي ويكره للقاعد على قضاء الحاجة ان يذكر الله بشئ من الاذكار قالوا فلا
يسبح ولا يحم ولا يرد السلام ولا يشهد العاطس ولا يحمد الله اذا عطس ولا يقول
مثل ما يقول المؤمن وكذلك لا ياتي بشئ من هذه الاذكار في حال الجماع واذا عطس
في هذه الاسوال يصمد الله تعالى في نفسه ولا يحترق له لساله وهذا الذي ذكرنا من
كراهة الذكر وهو كراهة تنزيه لا تحريم فلا يتم على قاعه والى هذا ذهب الشافعية
والاكثرون وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء ومعهما الجهمي ومكرمة وقال
ابراهيم النخعي وابن سيرين لا بأس بالذكر حال قضاء الحاجة ولا خلاف ان الضرورة
اذا دعت الى الكلام كما اذا رأى من رايته في بيت أو رأى حية تدنو من أعين كان جائزا
وقد تقدم طرف من هذا الحديث وطرف من شرحه في باب كف المختل عن الكلام
قوله ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن مسعود عن علي سيد كراهة المصنف في باب تحريم
التران على الماتض والجنب وفيه انه كان لا يجزعه من القرآن شي ليس الجنب فأنه
يجوز قراءة القرآن في جميع الحالات الا في حالة الجنون والشر أن أشرف الذكر في جوارضه
بالأولى ومن جملة الحالات التي لا يصح قولها وحديث ابن عباس بت عند طاق
مميونة يحمل الدلالة منه قوله ثم قرأ العشر الايات أوها ان في خلق السموات والارض
الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على
غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الايات بعد قيامه من النوم قبل أن
ينوضأ وتبعه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرغ على أن النوم في حقه ينقض وائس كذلك
لانه قال تمام عبادي لا يناس قاي وأما كونه نوضا عقب ذلك فلهذا جدد الموضوع أو
أحدث بعد ذلك فتوضا قال الحافظ وهو عقب جدي بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه
من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا
في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو قائم
نم خصوصية انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجدد وغيره الاصل عدمه
وقد سبق الامام علي الى معنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل احيانه رواه النسائي والاساقى وذكره
الباري وغيره) الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث
أصل في ذكر الله بالتسبيح والتكبير والتحميد وشبهها من الاذكار وهذا
جائز باجماع المسلمين وانما اخذت العلماء في جوارز قراءة القرآن الجنب والماتض وسبأ في
الكلام على ذلك في باب تحريم التران على الماتض والجنب واعلم انه يكره الذكر في حالة

أي لا يهتدي أحسن في الدين
وبذلك الفرق (الغلبة) الدين
وهو زواله عن عمله كانه أو
بعضه قال ابن المنير في هذا
الحديث علم من أعلام النبوة
فقد رأينا ورأى الناص قبانا
ان كل منقطع في الدين
ينقطع وليس المراد منع طالب
الأكمل في العبادة فانه من
الامور المحمودة بل منع الإفراط
المؤدي الى المال أو المبالغة
في التطوع المنطوق الى قوله
الأفضل أو أخرج الشرح عن
وقته كن بات يصلي الدليل كانه
وبغالب النوم الى أن غلبته
عبادة في آخر الليل فقام عن صلاة
الصبح في الجماعة أو الى أن خرج
الوقت المختار أو الى ان طالت
الشمس فخرج وقت الفريضة
وفي حديث شيخ بن الادوع عند
أحمد انكم ان نالوا هذا الامر
بالمغلبة وخسروا سيكم البصرة
وقد يستفاد من هذا الاشارة
الى الاحتياط بالرخصة الشرعية
فان الاحتياط في موضع في موضع
الرخصة تنقطع عن بقوله التيمم
عند الجهر عن استعمال الماء
فيوضي به استعماله الى حصول
الضرر والسيد الامام العلامة
محمد بن ابراهيم الوزير الجبقي
معاصر الحافظ ابن حجر وسهما
الله تعالى كتاب في هذا الباب
سماه كتاب البشري في التيسير
للسري وهو نفيس اطيف جدا
(فقد روا) من السداد وهو المتوسط في العمل والصواب أي الزمو السداد من غير إفراط ولا تفريط

(وقاربوا) في العبادة أي إن لم تستطيعوا الاحتذاء بالأكمل فاعملوا بما فيه قرب منه (٢٠٧) (واشربوا) من الابشار وفي الله بغيرهم

الشين من البشرى بمعنى
الابشار أي اشربوا بالنواب
على العمل وان قل وأجسم
المشربة للشبسة على تحطيه
وتخيمه (واستعينوا) من
الاعانة (بالغدوة) وهي سير أول
النهار إلى الزوال أو ما بين صلاة
الغداة وطلوع الشمس كالغداة
والغداية والمعنى بابقاها في
الافاق المنشطة (والروحة)
أي الوقت من زوال الشمس
إلى الليل وضبطهما الحافظ ابن
سراج كلزكريش والكرمانلي بفتح
أولهما وكذا البرماني وضبطه
العمري بضم أول الغدوة وفتح
أول الثاني وكذا ابن الأثير
وبعبارته الغدوة بالضم ما بين
صلاة الغداة وطلوع الشمس ثم
عطف على السابق قوله (وشي)
أي واستعينوا بشي (من
البلية) بضم الدال واسكان
اللام سير آخر الليل أو الليل كله
ومن ثم عبر بالتمتعين ولان عمل
الليل أشرف من عمل النهار وفي
هذا استعارة الغدوة والروحة
وشي من البلية لأوقات النشاط
وفراغ القلب للطاعة فان هذه
الافاق أطيب أوقات المسافر
فكانه صلى الله عليه وسلم خاطب
مسافر إلى مقصده فتمتع به على
أوقات نشاطه لان المسافر اذا
سافر إلى بلد والنهار جميعا يجز
وانقطع واذا تجرى السير في
هذه الافاق المفضلة أمكنته

الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجوع وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا
فمكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يذكر الله تعالى معطرا ويحمدنا وجهه أو فاعلموا فاعلموا وضبطها وما شيا
قاله النووي

باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم

(عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت مضجعك فتوضأ
وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسلمت نفسي إليك وجهت
وجهي إليك وفوضت أمري إليك والحيات طهرى إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ
ولا منجى منك الا إليك اللهم آمنت بكابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت فان مت من
ليلة كانت فأت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به قال فرددها على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكابك الذي أنزلت قلت ورسولك قال لا نبيك الذي
أرسلت رواه أحمد والبخاري والترمذي قوله فتوضأ ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل
من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثا وقد روى
هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ليس فيه ذكر الوضوء الا في هذه الرواية
وكذا قال الترمذي وقد روى في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث
عن علي أخرجه البزار وليس واحد منهما على شرط البخاري قوله فأتت على الفطرة
المراد بالفطرة هذه السنة قوله واجعلهن آخر ما تتكلم به في رواية الكشميني من آخر
وهي تبين انه لا يمتنع أن يقول بعد من شيا من المشرق وعن الذي ذكره لا نبيك قال
الخطابي فيه حجة من منع رواية الحديث بالمعنى قال ويحتمل أن يكون أسأله بقوله ونبيك
الذي أرسلت الى انه كان نبيا قبل أن يكون رسولا ولا فة ليس في قوله ورسولك الذي
أرسلت وصف زاد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع
ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكأنه
أراد أن يجمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ولان
اللفظ اذا كان نوعية في تعيين اللفظ ونقد النواب فرما كان في اللفظ سر ليس
في الآخر ولو كان رادفة في الظاهر أوله أو حى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يفت عنده أو
ذكره احترازا من أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لانهم رسل لا أنبياء
فأعلاه أراد تخليص الكلام من اللبس أولان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه
مشتبك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى
هذا فتقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه قاله الحافظ واستدل به
بعضهم على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثالي الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا
عكسه قال الحافظ ولو أجزأنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول

المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة وان هذه الاوقات ينحصر فيها الروح

بما يشكون فيها اليدين للعبادة

ورواة هذا الحديث ما بين

مديني وبصري وفيه التحديث

والعمنة واخرى البخاري طرفا

منه في الرقاق واخرجه النسائي

عن البراء بن خنيس عن البراء

علي الاشهر ابي عمر ابي عاصم او

ابي الفاضل ولا يصلي عن البراء

ابن عازب بن الطرس الانصاري

الاوصى المرفوع في الصلاة

سنة اثنين وسبعين مصابي ابن

مصابي وله في البخاري غسانة

والاثنون حديثا وما عرفت من

تدليس ابي اسحق فهو ما من

حيث ساقه البخاري في التفسير

من طريق الثوري بالذليل

ابي اسحق سمعت البراء (رضي

الله عنه) ان النبي صلى الله عليه

وا له (رسلم) قال اول ما قم

المدينة اي عليه الصلاة والسلام

هو من مكة المشرقة (رضي الله

عنه) اياه او قال (ابي اسحق

اخبرنا عن الانصاري) وكلاهما

مرفوع على سبيل الجواز ان آثاره

من الانباء من جهة الترمذ

لان ام جده عبد الملك بن

(وانه) صلى الله عليه وسلم

(صلى قبل) بكسر التاء رقيق

الموسم (يثبت المقدس) بعد

معي كالمسرح اي حال كونه

مرفوعا اليه (سنة عشر شرا

اوسبعة عشر شهرا) على الثلاث

رواية زهير هذا والبخاري عن

اسماعيل وللقمذي اي انار كذا

مسلم من رواية ابي الاسود

الابرار بالاول فيكون انفسه من

دون الثاني ليكون الاول انفسه من الثاني لانا نقول الذات الخبر عنم الى الرواية واحدة

فبأي وصف وصفت تلك الذات من أوصافها الا انفسهم اعلم التصديق بالخبر عنه ولو تبينت

معها الى الصفات كما لو ابدل اسمها بكنية أو كنية باسم فلا فرق وللحديث فوائد مذكورة

في كتاب الدعوات من القم

بابنا كذا ذلك الجنب واستحب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمعاودة

(عن ابن عمر ان عمر قال يا رسول الله اني نام احمدا فاهو جنب قال نعم اذا توضا وعن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه

وتوضا وضوءه للصلاة رواه الجماعة ولا جد ومسلم عنها قالت كان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم اذا كان جنبا فاراد ان يأكل أو يشام توضا قوله قال نعم اذا توضا

في رواية البخاري ومسلم لينوء انهم لم ينفروا في رواية البخاري انه توضا ويرقد وفي رواية

اه ما توضا وانما ذلك كذا ثم نفى في اللفظ البخاري نعم ويتوضا واحديث الباب يدل على

أنه يجوز الجنب أن ينام وما كل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الاهل بكاساني

في حديثه شاذ في حديثه وكذلك الشرب كما ياتي في حديثه عار وهذا كله مجمع عليه قاله

التموري وحدثني عن ابي بصير في حديثه الاخر وبما بصيغة الشرط وهو مقسك لمن قال يوجب

الوضوء على الجنب اذا اراد ان يشام قبل الاغتسال وهو الظاهرية وابن حبيب من

المالكية وذهب الجاهل الى استحبابه وعدم وجوبه وقد كوا بحديث عائشة الا في

في الباب الذي بعده هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب

ولا يمس ما هو غير صالح للمسك به من وجوه أحداهان فبمعة الا لا يمس ما هو

بالاستدلال وسنينة في شرحه ان شاء الله تعالى وثانها ان قوله لا يمس ما ذكره في سياق

النفي فبمعة ماء الغسل وماء الوضوء وغيرهما وحديثها المذكور في الباب بلذا كان

اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضا وضوءه للصلاة يخاص بماء الوضوء

فيبقى العمام على الناس ويكون المراد بقوله لا يمس ما غير ماء الوضوء وقد صرح ابن

سريج والبيهقي بان المراد بالماء ماء الغسل وقد أخرجه أحمد عن عائشة قالت كاد

يجنب من الليل ثم توضا وضوءه للصلاة ولا يمس ما وثالثها ان تركه صلى الله عليه وآله

وسلم لمس الماء لانه مريض قوله الثاني بما كما تقرر في الاصول فيكون الترتل على تسليم

شعوله لماء الوضوء خاصا به وبما يستخرج من حديث ابن عباس مرفوعا انما أمرت

بالوضوء اذا قمنا الى الصلاة أخرجه أصحاب السنن وقد استدل به ايضا على ذلك

ابن خزيمة وابو عوانة في صحيحه قال الحسن بن علي بن فضال لا يمس من يمس

المسكبي وهو واضح فيجب الجمع بين الأدلة بجعل الامر على الاستحباب ويؤيد

ذلك انه أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى

الله عليه وآله وسلم اني نام احمدا فاهو جنب قال نعم ويتوضا ان شاء المراد بالوضوء هنا

الوضوء

شهر القُدوم وشهر القُصوف بل شهر أو أثنى الأيام والليال الزائدة والطبراني عن (٢٠٩) تحوّل من شهر الجُزيم إلى شهر كُفرهما

فكون هذا الشهر من معا ومن
 شك ترد في ذلك وذلك ان القُدوم
 كان في شهر ربيع الاول بلا
 خلاف وكان التحوّل في نصف
 رجب من السنة الثانية على
 الصحيح فيه يوم الجمعة ورواه
 الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس
 وقال ابن حبان سبع عشرة شهرا
 وثلاثة ايام وهو مبنى على ان
 القُدوم كان في ثاني عشر ربيع
 الاول وقال ابن حبيب كان
 التحوّل في نصف شعبان وهو
 الذي ذكره النووي في الروضة
 واقدم مع كونه ربيع في شرح
 مسلم رواية سنة عشر شهرا
 لكونها مجزئة وما عدا مسلم
 ولا يستقيم أن يكون ذلك في
 شعبان الا ان أثنى شهر القُدوم
 والتحوّل في وسطه لغير ابن
 عساكر قوله شهر الاول (وكان)
 صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه
 ان تكون قبلته قبل (أي كون
 قبلته جهة البيت) الحرام
 (وأنه) بالفتح (صلى أول صلاة
 صلاها) متوجها الى الكعبة
 (صلاة العصر) وسقط الغير
 الاربعة لفظ صلى ولا ابن سعد
 حدث القبلة في صلاة الظهر أو
 العصر على التردد (وصلى معه
 قوم) والتحقق ان أول صلاة
 صلاها في بني سلة لما كان بشير
 ابن البراء من معمر بن الظهور وأول
 صلاة صلاها بالمسجد النبوي
 العصر وأما الصحيح فهو من

وضوء الصلاة غير أنه هو الحقيقة الشرعية وانما مقدمة على غيرها وقد
 صرح بذلك عائشة في حديث الباب المتفق عليه وهو يرد ما جرح اليه الطحاوي من ان
 المراد بالوضوء التستيف واحتج بان ابن عمر راوى هذا الحديث وهو صاحب القصة كان
 يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجليه كما رواه مالك في الموطأ عن نافع ورواه ابن حبان في الخلافة
 الراوى لساوى لا تغسل في المروى ولا تصلح لمعارضته وايضا قد ورد تقييد الوضوء
 بوضوء الصلاة من روايته ومن رواية عائشة في حديث ذلك ومحمد بن قزاة ابن عمر لغسل رجليه
 على أن ذلك كان مسدودا الى هذا ذهب الجمهور قال الحافظ والحكمة في الوضوء انه
 يخفف الحدث ولا سيما على القول بجواز تغريق الغسل ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة
 بسند رجاله ثقات عن حماد بن أسد الصحابي قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد
 أن ينام فليتم وضأ فانه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة انه احدى الطهارتين وقيل انه
 ينشط الى العود أو الى الغسل (وعن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 للجنب اذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوء الصلاة ورواه أحمد والترمذي
 وصححه) الوضوء عند ارادة الاكل والنوم ثابت من حديث عائشة وموافق عليه وقد
 تقدم في الحديث الذي قبل هذا احدى الروايات وعزاها المصنف الى أحمد ومسلم وعند
 ارادة الشرب من حديث عائشة ايضا عند الناقى ولكن يجيب ذلك من فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم لامن قوله كما في حديث السبب وقد روى الوضوء عند الاكل من حديث
 جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاوسط
 والحديث يدل على أنضامة الغسل لان الزينة افضل من الرخصة والخلاف في الوضوء
 لمن أراد أن ينام وهو جنب قد ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا واما من اراد أن يأكل
 أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه وحكى ابن سبيل الناس في
 شرح الترمذي عن ابن عمر انه واجب (وعن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا أثنى أحدكم أهله ثم أراد ان يعود فليتم وضأ ورواه الجماعة الا البخارى) ورواه ابن
 خزيمة وابن حبان والحاكم وزاد واغناه أنشط للعود وفي رواية للبيهقي وابن خزيمة فليتم وضأ
 وضوء الصلاة يقال ان الشافعى قال لا يلزم مثله قال البيهقي واهله لم يقف على اسناد
 حديث ابي سعيد ووقف على اسناد غيره فقد روى عن عمر وابن عمر باسنادين ضعيفين
 قال الحافظ ويؤيد هذا حديث أنس الثابت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان
 يطوف على نسائه بغسل واحد والحديث يدل على ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما
 يتصدق على الانسان عند القيام الى الصلاة قال النووي وهذا باجماع المسلمين ولا شك
 في استحبابه قبل المعادة لما رواه أحمد وصحاب السنت من حديث أبي رافع انه صلى الله
 عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عندهن وهذا وعنده هذا وقيل يارسول الله
 ألا تجعله غسلا واحدا فقال هذا أنزكى وأطيب وقول أبي داود ان حديث أنس أصح

من صلى عليه وهو عابد في شرب من (١٠) قبطي أو عباد بن شريك (المراد على أهل مسجد) من بني خازنة ويعرف الآن

بمسجد القبايين (وهم من كوث)
حقيقة أو من باب إطلاق البلز
وارادة الكل (فقال أشهد) أي
أحلفت (بأنه لقد صلعت مع
رسول الله) ولابن عباس كرم
النبي (صلى الله عليه) وآله (وسلم)
أقبل مكة) أي حال كونه
متوجها إليها واللام للأكيد
وقد للتحقيق وجعله أشهدا اعتراض

يسين القول ومقوله (قد أروا)
أي وهو أصح كلامه قد أروا

(كأهم) عليه (قبل البيت)
الحرام لم يقطعوا الصلاة بل
أتوها إلى جهة الكعبة فصلا

صلاة واحدة إلى جهتين يدلان
شريعين وفيه جواز الفسخ
بغير الواسطة به قال المحققون

(وكانت اليهود قد اتبعهم) أي
الذي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا
كان) عليه الصلاة والسلام

(وصل قبل بيت المقدس) أي
حال كونه متوجها إليه (وأهل
الكتاب) أي اليهود والنصارى

والنصارى ذلك ليس ليكون قبائهم
بل لما روي أنهم تبعوه (فلما روي)
صلى الله عليه وآله وسلم (وجهم)

الشريف (فقبل البيت) الحرام
(أنكروا ذلك) فنزلت فيقول
الصفوة من الناس كما سرح به

البخاري في رواية من طريق
أحمد بن حنبل ومات على القبلة
المنوخة قبل أن يتحول إلى

الكعبة رجال عشرة منهم ابن
نماب الزهري بمكة والبربرين
مهرور بالمدينة وقيلوا في هذا

منه لا ينقضي عنه وقد قال النووي هو محمول على أنه فصل الأمرين في وقتين مختلفتين
وقد ذهب الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعاد وتعد كبري حديث
الباب وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب وجعلوا ما ثبت في رواية الطحاكم بالفظان
المنطوق لعدم إيراد الأمر إلى التذنب ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع ثم يعود ولا يوضأ ويؤديه أيضا الحديث
المتقدم بالفظان إنما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة (فاذنه) وهو أنه صلى الله عليه
وآله وسلم على نسائه محمول على أنه كان يرضاهن أو يرضاهن صاحبته الزهري أن كانت توبة
واحدة قال النووي وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان التسمي واجبا عليه
في الدوام بما يجب علينا وأما من لا يوجب به فلا يحتاج إلى تأويل فإن له أن يفعل ما شاء

(باب جواز تركه ثلاثا)

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو
جنب يغسل يديه ثم يأكل ويشرب رواه أحمد والنسائي) هو طرف من الحديث واقفله

في النسائي كان إذا أراد أن يشام وهو جنب وضأ وضأ ثم إذا أراد أن يأكل أو
يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب وقد كره ذلك في التلخيص وابن سبيل الناس

في شرح الترمذي ولم يتكلموا به بما يوجب وضوءا وهو من حديث النسائي في طريق محمد
ابن عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن

عائشة فذكره محمد بن عبيد الله بن ربيعة رجال الاسناد آفة وأخرج ابن خزيمة في صحيحه
من حديثها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أراد أن يطعم وهو جنب غسل

يده ثم يطعم وبه استدلل من فرق بين الوضوء لأرادة الغوم والوضوء لأرادة الأكل
والشرب قال الشيخ أبو العباس القزويني هو مذهب كثير من أهل الظاهر وهو رواية

عن مالك ورؤي عن محمد بن المسيب أنه قال إذا أراد الخبث أن يأكل غسل يديه
ومضمض فامسح بجماد قال الخبث إذا أراد الأكل أنه يغسل يديه ويأكل رعن

الزهري مثله واليه ذهب أحمد وقار لأن لأحديث في الوضوء لمن أراد الترم كذا في
شرح الترمذي لابن سبيل الناس وذهب إليه وهو رواية أنه كوضوء الصلاة واستدلوا بما في

الصحاحين من حديثها بذلك كان إذا أراد أن يأكل أو يشام وهو جنب وضأ وضأ ثم الصلاة
وجامع من حديث عمار ويجمع بين الروايات بأنه كارتاة وضوء الصلاة وتارة

بقصر على غسل اليدين لكن هذا في الأكل والشرب خاصة وأما الغوم والمعادرة
فهو وضوء الصلاة لعدم المعارض لأحديث المصحة منهم ما بأنه كوضوء الصلاة
(وعنها أيضا قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان له حاجة إلى أهله أتاهم
ثم يعود ولا يمسح ما رواه أحمد ولا يمسح ما رواه الترمذي عنها كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يشام وهو جنب ولا يمسح ماء) الحديث قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود وهو

مهرور بالمدينة وقيلوا في هذا ما رواه ابن أبي عمير وما قال الله فيصنع أي صلاتكم وقال

واختلاف العلماء في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الى بيت المقدس وهو سنة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نهج الاحكام

تخلقا للهم وود ويجوز الواحد
واليه مال القاضي أبو بكر وغيره
من المحققين وهو الذي رجوا
الاجتهاد في القبلة وبين امره
صلى الله عليه وسلم وكرامته على
ربه لا عطائه ما أحب والرد على
المرحضة في انكاره رسم نسبة
اعمال الدين ايماناً وفيه ان تقى
تفسير بعض الاحكام جائز اذا
ظهرت المصلحة في ذلك وفيه
بيان ما كان في الصحابة من
الحرص على دينهم والشفقة على
اخوانهم وقد وقع لهم نظير هذه
المسألة المنزلة في تحريم الخمر كما صح
من حديث البراء أيضاً فتركت
ليس على الذين آمنوا وعملوا
الصالحات جناح فيما طعموا الى
قوله والله يحب المحسنين وقوله
تعالى انما الانصاع اجر من احسن
عمله لا ورواه هذا الحديث اثمة
اجلاء أربعة وفيه التحديث
والعنة وأخرجه المؤلف أيضاً
في المسألة والنسابة وفي خبر
الواحد والنسابة والترمذي
وابن ماجه عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم حال كونه يقول بالمضارع
حكايه حال ماضية (اذا انسلم
العبد) والأامة وذكر المذ كرفظ
تقليداً (فحسن اسلامه) واسلامها
بان دخل فيه بر يسين من
الشكول أو المراد المدامعة في
الاخلاص بالمراقبة (يكفر الله

وقال ابن يدر هو خطأ وقال مهنا عن أحمد بن صالح لا يحمل ان يروى هذا الحديث
وفي علل الأثر لم يخالف ابا اسحق في هذا الا براهيم وحده لكن في قال ابن مقفور اجمع
المحدثون أنه خطأ من أبي اسحق قال الحافظ وتساؤل في نقل الإجماع نقض صححه السيرفي
وقال ان أبا اسحق قديم سماعه من الاسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح
الترمذي تفسير غلط أبي اسحق هو ان هذا الحديث رواه أبو اسحق مختصراً واقطعه من
حديث طويل فأخذ في اختصاره اياه ونص الحديث الطويل ما رواه أبو عثمان قال
أتيت الاسود بن يزيد وكان لي اخ وصديقاً فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتنيك عائشة ام
المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان يتم أول الليل ويجي
آخره ثم ان كانت له حاجة فغضى حاجته ثم يتم قبل ان يتم ما فاذا كان عند النداء
الاول وثب وربما قالت قام فاقاض عليه الماعى ما قالت اعتسل وانما علم ما تريد وان
نام جنباً أو وضوء الرجل للصلاة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب توضأ
وضوء الرجل للصلاة فهذا يدل على ان قوله ثم ان كانت له حاجة فغضى حاجته ثم يتم قبل
ان يتم ما يستعمل أحد وجهين اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط فيقتصرهما
ثم يستحب ولا يتم ما يتم فان وطئ توضأ كما في آخر الحديث ويحمل ان يريد الحاجة
حاجة الوطئ بقوله ثم يتم ولا يتم ما بمعنى ما الاعتسل الى متى ليحصل الحديث على
احدهما من الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو اسحق ان الحاجة حاجة الوطئ فقل
الحديث على معنى ما فهمه انتمى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب اذا
اراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الاول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك
لوجود ذكر ناهيها ثالث قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا لا يناقض ما قبله بل يحمل على
الله كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز بفعله غالباً لطلب التفضيل انتمى وبهم هذا
جميع ابن قتيبة والنوروى

* (أبواب موجبات الغسل) *

قال النوروى الغسل اذا أريد به الماه وهو مضموم الغين واذا أريد به المصدر فيجوز بضم
الغين وفصح الغتان مشهورتان وبعضهم يقول ان كان مصدر الغسلت فهو بالفتح
كظنيت ضرب باوان كان بمعنى الاعتسال فهو بالضم كقولنا غسل الجمعة مسنون
وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه وامامنا ذكره بعض من صنف في علم
الفقه هاهنا من ان قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لمن فهو خطا منه بل الذي
قاله صواب كذا كرنا وأما الغسل ~~بضم~~ كسر الغين فهو واسم لما يغسل به الرأس من
خطاى وغيره

* (باب الغسل من المني) *

(عن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذافاً لالتى صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

عنه) وعنه وانما كغيره النقطه وهو في المعاصى كالاجساد في الطاعات وقال الزمخشري التكفير اما طاعة المستحق من العقاب

بقرابيدار الرواية في كثرها بالرفع كقوله (٢١٢) الحائض في الفرج لان اذا وان كانت من ادوات الشربة لكم الايجاز

الذي الوضوء في المني الغسل رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ولا جد فقال اذا
 حدثت الحائض اغتسل من الجنابة فادام تكن حائضا فلا تغتسل قال الترمذي وقد روى
 عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجسه وأخرج الحديث أيضا ابو داود
 والنسائي وأخرج البخاري ومسلم من حديث علي بن عتيبة عن ابي اسحق عن ابي عبد الله الذي
 صححه الترمذي بن يزيد بن أبي زياد قال صلى الله عليه وسلم لا يجزئها حتى يغتسل قال ابن المبارك ارم به
 وقال ابو حاتم الرازي ضعف الحديث كل احاديثه موضوعة وباطلة وقال البخاري
 منكر الحديث ذاهب وقال النسائي منكر الحديث وقال ابن حبان صدوق الا انه لما
 كبر في حفظه وتغير وكان يثقن ما تلقى فوقعت المناكير في حديثه فسمعنا من سمع
 منه قبل التغير صحيح والترمذي قد صحح حديث بن زيد المذكور في مواضع هذا أحدهما
 وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم استحب وهو صائم وفي حديث ان العباس دخل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فغضبنا وقد حسن أيضا حديثه في حديث ابي اسحق
 العمرة في الحج فلهذا التصحيح والتسليم بشاركة الامور الخارجية عن نفس السند من
 اشتهار المتن ونحو ذلك والافيد ان من روى الحديث في حديثه الصحيح وايضا
 الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي بن وهن قال سمعته في الباب عن المقداد بن
 الاسود عن ابي داود والنسائي وابن ماجه عن ابي بن كعب عن ابي شعبة وغيره
 والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المني وان الواجب الوضوء وقد تقدم
 الكلام في ذلك في باب ما جاء في المني من أبواب فظهر ان الحديث يدل على وجوب
 الغسل من المني قال الترمذي وهو قول عامة اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم والتابعين وبه يقول شيبان والشافعي والجمهور وصح قول حدثت يروي بالحاء
 المهملة وانما المصنف بعد هذا في جملة مفتوحة ثم قام هو الرى وهو لا يكون به هذه
 الصفة المشهورة ولهذا قال المصنف وفيه تنبيه على ان ما يخرجه لغیر شهوة ما لم يرض او

ابردة لا يوجب الغسل انتهى وعن أم سلمة ان أم سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا ينجي
 من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء فالت أم سلمة وتعلم
 المرأة فقال تربت يدك فيما يشبهها ولدها متفق عليه) الحديث الذي عده الشيخين
 ورواه من حديث ابي اسحق عن أم سلمة ومن حديث عائشة ان امرأته سالت وأخرج به
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأة
 سالت أخرج به ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوسط وعن خولة بنت
 حكيم أخرجه النسائي قوله ان الله لا ينجي بجماعات هذا القول تعميدها في ذكر
 ما يستصانه والمراد بالحياء عناه اللغو اذا حياها الشري خسر كاه والمراد ان الله
 لا يامر بالحياء في الحق ولا ينجي من ذكر الحق لان الحياء تغدير وانكسار وهو مستفصل
 ليسه وقيل انما ينجي من الاثبات في الاثبات ولا يحتاج اليه في النبي قوله الاحتلت

ولما ذهب اليه في بان ما قاله
 الحافظ كلام من لم يشتم من العربية
 شبا فليس في محله بل الامر
 بالعكس فقد صرح الشافعي
 في التمهيدات كابن جرير في
 زبائله التي يقرؤها صغار الطائفة
 بان اذا لم ينج من الاثبات في
 الله ولا ضرورة في الحديث
 وما استدل به العيني من قول
 الشاعر

استغن ما غنالك ربك بالحق
 واذا غنالك غنالك ففعل
 فليس في محله لان الحافظ لم يقل
 ان اذا لم ينج من الاثبات في الله
 حق فغفر له

أورد هاهنا وسعد مشتمل
 ما هكذا يسهل وتورد الابل
 لكن التصحيح وضم جانب الحافظ
 أو قدسه فيما وقع الله غفرا
 وقال ابن هشام ولانه عمل اذا
 الجزم الى الضرورة كنول
 الشاعر الخ وشرطها ان ارادة
 معنى الشرط وكوثر بمعنى متى
 كما في الرضى واستعمل الجواب
 مشارعا وان كان الشرط بانظ

الشافعي استكنه في المستقبل
 وفي رواية البراءة كذا الله فاستخ
 يانها (كل شبهة كان زلها)
 بخلاف الام المنومة فيه قرئ
 على الحائض المندري وغيره ولا في
 الوقت زلها بتشديد او عزاء
 في التفتيح للاصمعي ولا في ذر
 اولها وهما يعني كقوله الحائض
 وغيره اي اسنوها وقدمها (وكان

بعد ذلك) أي بعد ما علم من المجموع وهو محو السيئات وتكثيرها بالاسلام (القصاص) عبر بالماضي الاستعز

وان كان السابق بقضى المضارع لمحق الوقوع كما في قوله تعالى ونادي (١١٣) صحاب الجنة أى كناية المجاز في الدنيا

(الحسنة بعشر) أى تكتب أو تثبت بعشر (أمثاله) حل كون استثنائية (الى سبعة مائة ضعف) يكسر الصاد والضعف المثل الى ما زاد وقل لا تضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لانه زيادة غير محصورة فانه في القاموس وقد أخذ بعضهم فيها سحابة لما ورد في ظاهر هذه الغاية فزعم ان الضعيف لا يقاوم

سبع مائة والجواب ان في حديث ابن عباس عند البخاري في ال فاق كتب لله عشر حسنات الى سبع مائة ضعف الى اضعاف كثيرة وهو يرد عليه وأما قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فيجوز ان يكون المراد انه يضاعف تلك المضاعفة بان يشاء بان يجعلها سبع مائة وهو الذي قاله البضاوى بها غيره ويحتمل ان يضاعف السبع مائة بان يزيد عليها (والسبعة بمثلها) من غير زيادة (الآن يعجز الله) عز وجل (عنها) أى عن السبعة فيه ونوعها وقيل دال لاهل السنة ان العبد يفتح المشقة ان شاء الله تعالى فيجازي عنه وان شاء الله تعالى ورد على القاطع لاهل السكاكر بان الله كالمستزلة وقول الحافظ ابن حجر ان أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الايمان لان الحسن تتفاوت درجاته وآثره يرد على الخواارج والمعتزلة بقوله العيني بان الحسن

الاحتمال من العلم بضم الموحدة وكون اللام وهو ما يراه السامع في نومه والمراد به هذا امر خاص هو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم سلمة انما قالت انذار ان زوجه ايجامهم في المنام اغسل قوله انذار ان الماء الى المني بعد الاستيقاظ قولها وتعلم المرأة بحذو همزة الاستفهام وفي بعض نسخ البخاري باثباتها قوله ترتب بذلك اي افترت وصارت على التراب وهو من الانطاف انى تطلق عند الزجر ولا يرد بها ظاهرها قوله فيما يشبهها ولد هانبا له الموحدة وثابت أنما لاستفهامية المجرورة وهو لغة والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بانزالها الماء قال ابن بطال والنووي وهذا الاختلاف فيه وقد روى الخلاف في ذلك عن الشعبي وفي الحديث رد على من قال ان ما المرأ لا يبرز

(باب ايجاب الغسل من التناهي لختانين ونسخ الرخصة فيه)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جلس برشبعم الاربع ثم جهمه فانه لا يوجب عليه الغسل متفق عليه وسلم واحد وان لم ينزل) قوله اذا جلس الضمير المستتر فيه وفي قوله جهمه رها الرجل والضمير البارز في قوله شبعها وجهمه المرأة قوله شبعها الشبع جمع شعبة وهي القطعة من الشيء فيسئل المراد هنا يداها ورجلاها وقيل رجليها ونحوها وقيل ساقها ونحوها وقيل فخذيها واستكناها وقيل فخذيها وشعرها وقيل فواحي فرجها الاربع قاله في الفتح قال الازهرى والاستكان ناحيتا الفرج والشعران طرف الناحيتين قوله ثم جهمه رها بفتح الجيم والهاء يقال جهمه او جهمه أى بالغ المشقة قيل معناه كذاها بجهر كته وبلغ جهده في العمل بها والمراد به هنا معالجة الايلاج كفى به عنهما والحديث يدل على ايجاب الغسل لاي توقف على الانزال بل يجب مجرد اليلاج أو ملاقة الختان كاستسماى في وقد ذهب الى ذلك الخطباء الاربعه والتموه والنقاهم وجهه والعصاية والتابعين ومن بعدهم وروى ابن عبد البر عن بعضهم انه قال انهم اجماع الصحابة على ايجاب الغسل من التقاء الختانين قال وليس ذلك عندنا كذلك وليكن قول ان الاختلاف في هذا ضعيف وان الجهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف انهم اجماعهم على ايجاب الغسل من التقاء الختانين أو مجاوزة الختان انتمى وجعلوا أحاديث الباب ناهية لحديث المسلم من الماء وخالف في ذلك أبو سعيد الخدري وزيد بن خالد وابن أبي وقاص ومعاذ ورافع بن خديج وروى أيضا عن علي ومن غير الصحابة عمر بن عبد العزيز والظاهرية وقالوا لا يجب الغسل الا اذا وقع الانزال ونحوه كحديث الماء من الماء المتفق عليه ويمكن تأييد ذلك بعمل الجهمه المذكور في الحديث على الانزال ولكنه لا يتم بعد التصريح بقوله وان لم ينزل في رواية مسلم واحد وصرح من ذلك حديث عائشة الا في بعد هذا التصريح بحديثان مجرد من الختان لختان موجب للغسل

من أوصاف الايمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات اياها لان الذات من حيث هي لا تقبل

ذلك كما عرف في موضعنا انتهى وهذا التعجب (٢١٤) عقلي ورد ظاهر الحديث في معنى الرأى اضره للمذهب والذي رجحه

الضاري وغيره وهو الواور من
الصافي الذين اطلقوا ان الايمان
قول وعمل ويزيد وينقص وكذا
نقله الا لكافي في كتاب السنة
عن الشافعي واحمد بن حنبل
واسحق بن راهويه وغيرهم بل
قال به من العصاة عمر بن الخطاب
وعلى بن ابي طالب وابن مسعود
ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وابن
عباس وابن عمر وعمار وابو
هريرة وسديفة وعائشة وغيرهم
من التابعين كعب الاسود
وعروة بن ماس وعمر بن عبد
العزيز وغيرهم وروى الا لكافي
ابن ابي عمير عن ابي بصير عن
قال انبت أ كثر من ألف رجل
من العلماء بالامور اربع ايات
أما منهم في كتاب الايمان
قول وعمل ويزيد وينقص فان
قامت الايمان هو التصديق بالله
وبرسوله والتصديق بشي واحد
لا يتصور ان لا يتصور كماله نارة
ونقصه أخرى أجب بان قوله
الزيادة والنقص ظاهر في تقدير
دخول القول والفعل فيه وفي
الشاهد ان ذلك فان كل
أحدهم ان ما في قلبه يتناول
سنة يكون في بعض الاحيان
أعظم من شئ واحد لا يصادف كلا
منه في بعضهم او كذلك في التصديق
والمرقة بحسب ظهورها في الميزان
وكثرتا ومن ثم كان ايمان
الصديقين أقوى من ايمان
غيرهم وهذا ما ذهب اليه المفسرون

ولكنكم الانتم دعوى الفسخ التي يرميها الاولون الابدان تسليم تأخر حديث ابي هريرة
وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث ابي بن كعب وحديث رافع بن خديج
لاستدلالهم على الفسخ وهما صريحان في ذلك وسند كرهما وقد ذكر الحارثي
في النافع والمنسوخ آثارا تدل على التسليم ولو فرض عدم التأخر لم ينهض حديث
المؤمن المسلم ارضة حديث عائشة وأبي هريرة ذلة منه ومهما نظروا في المنطوق
أربع من المذهب قال النووي وقد أجمع على وجوب الغسل متى غابت الحائض في
الترج واما كان الخلاف فيسهل بعض العصاة ومن بعدهم ثم انشد الاجماع على
ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك الا داود بقوله فند وجب
عليه الغسل هو يضم الغين المجمة اسم للاغتسال وحقيقة اغتسل الماء على الاعضاء
وزادت الهاء ية مع الدال لم يخلو في كتب اللغة ما يشهد بان الدال داخل في معنى
الغسل فالواجب ما صدق عليه اسم الغسل للمعربة اغتسل اللهم الا ان يقال حديث
بالحا الشعر وانما البشر على فرض صحته مشهور بوجوب الدال لان الانتفاء لا يدخل
بغيره الا فاضلة لا يقال اذ لم يثبت الدال لم يبق فرق بين الغسل والمشي لاننا نقول المشي
الامر ار على الشئ باليد يصب ما أصاب ويحاطي ما أخطأ فلا يجب فيه الاستحباب
بخلاف الغسل فإنه يجب فيه الاستحباب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم ان قد بين شهيم الاربع ثم من الختان الحسان وقد وجب
الغسل رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه واذا جاوز الختان الختان وجب
الغسل) واهما حديث آخر بالنظر اذا انقضى الختانان فند وجب الغسل فعاته أنا
ورول الله صلى الله عليه وسلم واغتنمنا وأخرجه الشافعي في الام والناس في صححه
ابن حبان وابن النطن واعلمه البخاري بان الاوراحي اخطأ فيه ورواه غيره عن
عبد الرحمن بن القاسم مرسله اسند على ذلك بان بالزيادة قال سألت القاسم بن محمد
عن في هذا الباب شيئا قال لا والله بن عبد الرحمن قال عن ابيه واجاب من صحبه بانه
يتمم ان يكون القاسم كان نسبه ثم ذكر أو حديث ابنه عبد الرحمن ثم نسي قال
الحافظ ولا يخفى الجواب عن نظر قال النووي هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تغيير
وتبع في ذلك ابن السلاج قوله بين شيهما قد تقدم تفسير الشعب قوله الختان المراد
به هنا موضع الختان والختن في المرأة فاع جلد في اعلى الفرج مجاورة لخرج البول
كمرفه الديك ويهي الخناض قوله جاوز وورد بالنظر الجواز في المرافاة وبالنظر
الملازمة بالنظر والاتفاق والمراد بالافاة المرافاة قال القاضي أبو بصير اذا غابت
الحائض في الفرج فند وقعت المرافاة قال ابن سبيل الناس وهكذا معى من الختان
الختان اي ثار به وداناه وده في الرق الختان بالختان الصاقه ومعنى الجواز ظاهر
قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي ما كيا عن ابن العسري وليس المراد حقيقة

وحكاية فضيل بن عياض عن أهل السنة والجماعة فظهر مما أوردناه ضعف ما نسب اليه العيني وصحبه ما سلكه الامم

الحافظ ابن حجر لا يهتم على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيها والكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طويلا الذي لا يحتمل هذا

المختصر فمن أراد استيفاء ما حقه
فليراجع من محله وهذا الحديث
لم يسنده البخاري بل علقه وقد
وصله ابو داود الهروي في روايته
والنسائي في سننه والحسين بن
سفيان في مسنده والاسماعيلي
والدارقطني في غرائب مالهم
تسع طرق ولله سائر نحو ذلك
قال ازلهما فثبت في جميع
الروايات ما سبقه البخاري وهو
كناية الحسنة المتقدمة قبل
الاسلام وانما اختصره البخاري
لان قاعدة الشرع ان الكافر
لا يثاب على طاعته في شهر كذا لان
من شرط التقرب كونه عارفاً بمن
تقرب اليه والكافر ليس كذلك
ورده النووي بان الذي عليه
المحققون ان يثاب فيه بعضهم
الاجماع ان الكافر اذا فعل
افعال الاجابة على جهة التقرب
الى الله تعالى كصدقة وصلة رحم
واعناق ونحوها ثم استدلوا بما
على الاسلام ان ثواب ذلك يكتب
له وحديث حكيم بن حزام المروي
في الصحيحين يدل عليه ودعوى
انه مختاف لفقوا عنه غير مسئلة
لانهم قد عتبه بعض افعال الكافر
في الدنيا كذكرارة الظهار فانه
لا يلزم اعادتها اذا اسلم وتجزئته
قال ابن المنذر اختلفوا في اعد
دعوى انه يكتب له ثلث في حال
كفره واما انه تعالى يضيف الى
حسناته في الاسلام ثواب ما كان
صدقة منه مما كان يظنه شعيراً فلا

الامس ولا حكمة الملائكة وانما هو من باب الجواز والكناية عن الشيء بما يشبهه وبه
من الالبسة او مقاربة وهو ظاهر وذلك لان شتان المرأة في اعلى الفرج ولا يشبه الذي
في الجماع وقد اجمع العلماء كما اشار اليه على انه لو وضع ذكره على خنثاه ولم يولج
لم يجب الفسلى على واحد منهم اقله من قدر رائد على الملائكة وهو ما وقع مصرحاً به
في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص باقظ اذا التقى الختانان وقوارت الخشفة فقد
وجب الغسل اخرجه ابن ابي شيبة والتعصير مع باقظ الوجوب في هذا الحديث والذي
قبله مشعر بان ذلك على وجه الحتم ولا خلاف فيه بين الفاتلين بان مجرد ملاقات الختانان
الختان سبب للفسلى قال المصنف رحمه الله وهو بقيد الوجوب وان كان هناك حائل
انتهى وذلك لان الملائكة والجوارزة لا يتوقف مدقهما على عدمه (وعن ابي بن

كعب قال ان الفتيما التي كانوا يقولون الماه من الماه رخصة كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يخص بهم في اول الاسلام ثم امر بانها لا تغتسل بعدها رواه احمد وابوداود

وفي لفظ انما كان الماه من الماه رخصة في اول الاسلام ثم نهى عن ما رواه الترمذي

وهو الحديث أخرجه ايضا ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد
عن ابي بن كعب وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفي رواية ابي
داود عن ابن شهاب حديثي بعض من أرسى ان سهل بن سعد أخبره ان ابي بن كعب
أخبره وجزم موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن
خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو ابو حازم ثم ساقه من طريق ابي حازم عن
سهل بن سعد عن ابي قال ان الفتيما وساقه بلفظ الكتاب الا انه قال في بدء الاسلام وقد
ساقه ابن خزيمة ايضا عن الزهري قال أخبرني سهل قال الحافظ وهذا يذفع قول من
جزم بانه لم يسمعه منه لكن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد
ابن جهمر الراوي له عن معمر عن الزهري قال الحافظ واحديث أهل البصرة عن معمر
يقع الوهم فيمكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك
عن يونس عن الزهري حديثي سهل وكذا أخرجه يونس بن مخلد في مسنده عن ابي كريب
عن ابن المبارك وقال ابن حبان يحمى أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم نقل
سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم نبه فيه ابو حازم ورواه ابن ابي شيبة عن طريق شعبة
عن سيف بن وهب عن ابي حرب بن ابي الاسود عن عميرة بن يثرب عن ابي بن كعب نحوه
والحديث يدل على ما قاله الجمهور من السخ وقد سبق الكلام عليه (وعن عائشة

رضي الله عنها ان رجلاً اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم

يكسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك انا وهذه

ثم تغسل رواه مسلم قوله ثم يكسل قال النووي ضبطناه بضم الباء ويجوز فتحها

ينال اكسل الرجل في جماعه اذا ضعف عن الانزال وكسل بفتح الكاف وكسر السين

مانع منه وقد جزم على جزم به النووي ابراهيم الحارثي وابن بطلان وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين وقال

ابن بطال الله أن يثبت على حبلانها (٢٦٦) شاف ولا اعتراض عليه واستعمل غير ما من آمن من أهل الكتاب

والاولى اقدم وهذا نص صحيح مذهب اليه الجمهور وقد استدلوا بكتاب الخلفاء فيه (ومن رافع بن خديج قال نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بيان امرائى فقلت ولم ازل ما غصت به وخيرت فاسمى به فقال لا عليك الما من الما قال رافع ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك بانقل رواه احمد) الحديث حسنه الحارمى وفى حديثه نظر لان فى استناده ورشد بن وايس من رجال الحسن وفيه ايضا مجهول لانه قال من بعض ولد رافع بن خديج فانه نظر فالظاهر ضعف الحديث لا حسنه وهو من أدلة مذهب الجمهور وروى الباب عن على بن ابي طالب وعثمان بن الزبير وطه بن وايب وابى سعيد وايبى هريره وغيرهم

• (باب من ذكر استلامه ما لم يوجد بالأدب والعكس) •

[illegible]

أمعت علياً بالنكسة فاحتمى بها الحسن فمسه الحسن بن علي فماتت عيسى امرأة الحديث
فما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا بعاثنة قالت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعمى أصل المدينة

فظاهر هذا الرواية ان مذهبها ~~كان~~ كان في غيبها (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (٢٢٥) عليه وآله وسلم (سنة) بفتح السين وسكون الهاء اسم الزجر في

الكف بها عن مذهب المرأة بما ذكره أو عن تكلف غسل ما لا يطاق ولذا قال بعده (عابكم) من العمل (عابا) واللام على ما تطيقون أي بالذي تطيقون المداومة عليه وحذف العائد له لانه ومنطوقه يقتضي الأمر بالاعتصام على ما يطاق من العبادة وهو مذهب يفتنى الهوى من تكلف ما لا يطاق وسبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام فيمثل جميع الاعمال وعسل عن خطاب النساء الى خطاب الرجال طلبا لتعظيم الحكم فغلب الذكور على الاناث في الذكر (فوالله) فيه جواز الخلاف من غير استعلاء وقد يستحب اذا كان في تفهيم أمر من أمور الدين أوحث عليه أو تفهيم من محذور (لا يلل الله حتى) ان (قلوا) بفتح الميم في الموضوعين وهو من باب المشاكسة والازدواج وهو ان تكون إحدى الفظتين موافقة للآخرى وان خالفت معناها والملا لترك الشيء استتقلا وكره هذه بدعي ص ومحببة فيه وهو محال على الله تعالى بالاتفاق قال الاسماعيلي وجماعة من الحقيقة هو على سبيل المجاز لانه تعالى لما كان يقطع قوايه عن قطع العمل ملا لا يعرض ذلك بالمال من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصريح الا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه فقال أحمد هو صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في حديثه اضطرأ بخرج له مسلم مقرؤا بناخيه عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال يحيى القطان ضعيف وروى أنه كان لا يحدث عنه وقال صالح جزرة مختلط الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان غلب عليه التعب حتى غفل عن حفظ الاخبار وجوده الخلف فوقه المتنا كبر في حديثه فلما غش خطوه استحق الترتل وقد ترويه المذكور عن من ذكره المذهب من الظريحيين له ولم يجده عن غيره وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه فالحديث معاول بعلمين الاولى العمري المذكور والثانية الثوري وعدم الثابتات تنص من درجة الحسن والحكمة والله أعلم والحديث يدل على اعتبار مجرد وجود الماني سواء انضم الى ذات ظن الذمومة أم لا وقد تقدمت الإشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني

باب وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم

(عن قيس بن عاصم انه أسلم فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن وهو يدل على مشروعية الغسل لمن أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطلقا أحمد بن حنبل وذهب الشافعي الى أنه لا يستحب له ان يغتسل فان لم يكن جنباً أجزأ الوضوء وأوجبته الهادي وغيره من كان قد أجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا اعدم صحة الغسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته ابو حنيفة على من أجنب ولم يغتسل حال كفره فان اغتسل لم يجنب وقال المنصور بالله لا يجب الغسل على الكافر بعد اسلامه من جنابة أصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب مطلقا بحديث الباب وحديث عامة الاتقي وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لو أنه وقادة الرهاوي عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحاكم في تاريخهم ابور قال الحفاظ وفي أسانيد الثلاثة ضعف واحتج القائلون بالاستعجاب الاثنى أجنب بأنه لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص بالامر به بعضا دون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الأمر الى التسبب وأما وجوبه على المجنب فللازالة القاضية بوجوبه لانهم اتم تفرق بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستعجاب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله والظاهر الوجوب لان أمر البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الأمر بان عداهم لا يصلح متمسكا لان غاية ما فيها عدم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم (ومن أبي هريرة ان ثمانية أسلم فقال النبي صلى الله

سؤاله في هذا في الرخصة اليه (٢٢٦) قاله الهروي وقال تفسيره هذا لا يتناهى عنه ما يصح في الطاعة حتى

عليه وآله وسلم اذهبوا به الى ساطع بن قيس فخبروه ان يقول رواه احمد الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد بن النعمان بن ليس فيه ما الأمر بالاغتسال وانما نفى ما أنه اعتدل والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

(باب الغسل من الحيض)

(عن عائشة ان قاطمة بنت أبي حديش كانت تستحاض فسات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ذلك عرق وليست بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فدهي الصلاة واذا دبرت

فأغسل وصلى رواه البخاري الحديث متفق عليه بالنظر فأغسل على عاتق الدم وصلى قوله ذلك بكسر الكاف قوله وليست بالحيضة ففتح الحاء كما أنه الخطأ في عن أكثر الحديثين أو كاهم وان كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لئلا يفتن هنا أظهر قاله الحافظ وقال النووي هو متعين أو قريب من المتعين وأما قوله فاذا أقبلت الحيضة فيجوز زينة الوجهان مع اجواز احسننا انتهى قال الحافظ والذي في روايةنا بفتح الحاء في الموضعين قوله وصلى أي بعد الاغتسال وقد وقع التصريح بذلك في بعض روايات البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض والحدوث يدل على ان المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة فتمت عدم الحيض وحل على اقباله وادباره فاذا انقضى قدره اقتضت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحديث فتمت وضال لكل صلاة لا تلي بذلك الرصوا أكثر من فريضة واحدة ومدة فريضة انظاره قوله توصي لكل صلاة قال الحافظ وبهذا قال الجمهور وعند الشافعية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة وكذا عند الهاوية ويدل على عدم وجوب الاغتسال لكل صلاة وفيه خلاف وسيأتي الكلام عليه في باب غسل المستحاضة وفي أبواب الحيض لان المصنف رحمه الله لم يورد هذا الحديث مع سائر رواياته هنا لا وانما ساقاه هنا لانه قد لا يلهي على غسل المائض ولم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالاغتسال الا لادبار الحيضة

(باب تحريم الفرائض على المائض والجنب)

(عن علي كرم الله وجهه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتنوا حاجته ثم يخرج فيقرأ القرآن ويبا كل معناه اللحم ولا يجنبه ويرى ما قال لا يجوز ومن القرآن شيء لا ر الجنبية رواه النسابة لكن انظر الترمذي مختصر كان يقرئ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً وقال حديث حسن صحيح الحديث أيضا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبراء والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق والبغوي في شرح السنة وقال ابن خزيمة هذا الحديث ثابت رأس مالي وقال شعبه ما أحدث حديث احسن منه قال الشافعي أهل الحديث لا يثبتونه قال البيهقي انما قال ذلك لان عبد الله بن المغيرة كان قد ذكره وانما روى هذا الحديث بما كبر قاله شعبه وقال الشافعي ان ابن ابي حديش هو هذا الحديث وقال النووي شافعي الترمذي الا كثرون

يتناهى جهنم وهذا كله بناء على ان حتى على باب في انتم الفاية وما يستتر به عليهم من المفهوم ويخرج بعضهم الى تأويلها فتقبل معناه لا على الله اذا ملائم وهو مستعمل في كلام العرب يقولون لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب وقال المازري قيل ان حتى هنا بمعنى الواو فيكون التقدير لا يعل وتقولون فحتى منه المال وأثبتهم وقيل حتى بمعنى حيين والاول ايق وأجرى على الفواعل وأنه من باب المقابلة الانطية وبؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بالنظر ا كانه من العمل ما انطية قول فان الله لا يسل من الثواب حتى يتلوا من العمل لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف (وكان أحب الدين) أي الطاعة (اليه) أي الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية النسابة الى الله وليس بين الروايتين تضائفا لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله ومعنى الحببة من الله تعالى الارادة بالثواب أي أكثر الاعمال ثوابا أدومها وفي رواية أبي الوقت والاصمبلي وكان أحب بالرفع اسم كان (مادام) أي واطلب (عليه صاحب) وان قل في المداومة على القليل تستقر الطاعة بخلاف الكثير الشاق

وربما يترك القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المنتفع اضعا فأكبر وهو ما من غير شذوذه فقهوا

صلى الله عليه وآله وسلم ورافقه بأمته حيث أُرشدهم إلى ما يصلحهم (٢٢٧) وهو ما يَكفّرهم الدوام عليه من

فدعوا هذا الحديث وقد قدمنا من صحيحه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن مسلمة يحدثنا عن رافعه بن ربيعة
والحديث يدل على أن الجانب لا يقرأ القرآن وتذهب إلى تحريم قراءة القرآن على
الجانب القائم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة آية آذنين يقرأان وقال المؤيد بالله والامام أي
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل الغيبة التلاوة كما مر من اختفى لالتصديق التلاوة
أصح الأولون الثقاتون بالتحريم حديث الباب وحديث ابن عمر الذي ساقى وحديث
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنبه فإن أصابته فلا ولا حرفا ويجب أن يقرأ ذلك بأن
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ابن عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ترك القراءة حال الجنابة ومنه لا يصلح مقسكال كراهية فكيف يستدل به على التحريم
وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سنذكره عند ذكره لا يتم مع الاستدلال وأما حديث
أقرؤ القرآن الخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام لأنه أخرجه أبو
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضاة ثم قرأ شيئا من
القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجانب فلا وآية قال الهيثمي رجاله موثوقون
فان صح هذا الصلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه لم يقرأ
في القراءة الجانب بأسا ويؤيده التمسك به موم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح للتخصيص
هذا العموم ولما قلنا عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يقرأ الجانب ولا الخائض شيئا من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث
في استناده إسماعيل بن عباس وروايته عن الخازن بين ضعيفة وهذا منها وذكر الزاوية
تفرد به عن موسى بن عقبه وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما الهيثمي لكن رواه
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجبه آخر وفيه مبهم عن
أبي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سيد الناس طريق المغيرة
وأخطأ في ذلك فان فيه أعباء الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح استناده وان كان
ابن الجوزي ضعفه بضعفة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وقال أبو حاتم
حديث إسماعيل بن عباس هذا خطأ وانما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا
باطل أنكره علي إسماعيل بن عباس والحديث يدل على تحريم القراءة على الجانب وقد
عرفت بما ذكرناه لا يتمض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في
الحديث الذي قبل هذا وأيدل أيضا على تحريم القراءة على الخائض وقد قال به قوم
والحديث هذا الذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح إلى القول
بالتحريم الأدللي (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الخائض ولا

فدعوا هذا الحديث وقد قدمنا من صحيحه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن مسلمة يحدثنا عن رافعه بن ربيعة
والحديث يدل على أن الجانب لا يقرأ القرآن وتذهب إلى تحريم قراءة القرآن على
الجانب القائم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة آية آذنين يقرأان وقال المؤيد بالله والامام أي
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل الغيبة التلاوة كما مر من اختفى لالتصديق التلاوة
أصح الأولون الثقاتون بالتحريم حديث الباب وحديث ابن عمر الذي ساقى وحديث
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنبه فإن أصابته فلا ولا حرفا ويجب أن يقرأ ذلك بأن
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ابن عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ترك القراءة حال الجنابة ومنه لا يصلح مقسكال كراهية فكيف يستدل به على التحريم
وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سنذكره عند ذكره لا يتم مع الاستدلال وأما حديث
أقرؤ القرآن الخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام لأنه أخرجه أبو
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضاة ثم قرأ شيئا من
القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجانب فلا وآية قال الهيثمي رجاله موثوقون
فان صح هذا الصلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه لم يقرأ
في القراءة الجانب بأسا ويؤيده التمسك به موم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح للتخصيص
هذا العموم ولما قلنا عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يقرأ الجانب ولا الخائض شيئا من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث
في استناده إسماعيل بن عباس وروايته عن الخازن بين ضعيفة وهذا منها وذكر الزاوية
تفرد به عن موسى بن عقبه وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما الهيثمي لكن رواه
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجبه آخر وفيه مبهم عن
أبي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سيد الناس طريق المغيرة
وأخطأ في ذلك فان فيه أعباء الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح استناده وان كان
ابن الجوزي ضعفه بضعفة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وقال أبو حاتم
حديث إسماعيل بن عباس هذا خطأ وانما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا
باطل أنكره علي إسماعيل بن عباس والحديث يدل على تحريم القراءة على الجانب وقد
عرفت بما ذكرناه لا يتمض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في
الحديث الذي قبل هذا وأيدل أيضا على تحريم القراءة على الخائض وقد قال به قوم
والحديث هذا الذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح إلى القول
بالتحريم الأدللي (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الخائض ولا

على السورة كلها أو أن كان قبل مشر وعيسى ضمه إليه كما قاله العيني والكيرماني قال القسطلاني وفيه نظر هل

ما لا يخفى فالت الأولى كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوسعة والمراد بالتوسعة هنا

القول التقني فالعقبي من أقر بالتوسعة وصدق فالأقر لا بد منه فلهذا أعاده في شكل مرة والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم (وفي كتابه وزن شعيرة من خير) أي من إيمان كافي الزاوية الأخرى والمراد به الإيمان بجميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتتويع في خير للتشليل المرقب في تحصيله إذا نه إذا حصل الخروج باقلى مما يطلق عليه اسم الإيمان فبالكثير منه أخرى فان كانت الوزن انما يتصور في الأجسام دون المعاني أوجب بان الإيمان شبه بالجسم فاضيف اليه ما هو من لوازمه وهو الوزن (ويخرج من الناموس قال لا اله الا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن برة) يضم الباء تشديد الراء وهي التوسعة (من خير ويخرج من النار من قال لا اله الا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة من خير) واحدة الذر وهو كافي الناموس صفات النمل ومائة من الزنة حبة شعيرة انتهى والغديره ان أربع ذرات وزن بركة أو هو الهباء الذي ينال في شعاع الشمس مثل رؤس الأبر وهو الباقط من الشرايط بعد وضع تلك فيه وثقلها وانصب هذا الاسم لابن عباس فوزن الذرة هو التصديق الذي لا يجوز

النصاء من القرآن شيا رواه الدارقطني الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك ومنسوب الى الوصل وقد روى موقوفاً عليه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي هذا الأثر ليس بالقوي وصح عن عمر أنه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه في الخلافيات بائناً صحيح

باب الرخصة في اجتناب الجانب في المسجد ومنعه من اللبس فيه الا ان يوضأ

(عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاوليتي الخيرة من المسجد فقالت اني حائض فقال ان حيفتك ليست في ذلك رواه الجماعة الا البخاري) الحديث حسنه الزمذني وهو صحيح تصحيح مسلم اياه كما قاله ابن سبيد الداس وانما راجع له في حصصه وأما أبو الحسن الدارقطني فانه ذكر فيه اختلافاً على الأعمش في هذا الحديث وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد ان بين فيه وجه الصواب ولا كنهه تفريده ثابت بن عبيد وهو وان كان ثقة فليس في مرتبة الحفاظ والاتقان الذي يشغل معه تفريده ويمكن ان يجاب عن اعلا لبيان تردان له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن السائب بن محمد بن أبي يزيد عن عائشة وعن عبيد الجوارث بن سبيد وعبد الرحمن الحارثي كلاهما عن ابن بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه متاهات لطريق ثابت بن عبيد وهي وان كانت واجبة فهي تحصل تقوية قول الخيرة الخيرة بضم السين الجملة واسكان الهم قال الهروي وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل سر وجهه في سجوده من حصير أو نسج من خوص وقال الخطابي هي السجادة بسجدة عليها المصلى وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلى وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم أكبر من ذلك قولاً ان حيفتك الحيفضة في هذا الخطابي بكسر الحاء المهملة يعني الحيلة والهيئة وقال المصنفون يفتحون الحاء وهو خطأ وصوب القاضى عياض الفتح وزعم ان كسر الحاء هو الخطا لان المراد الدم وهو اللبس بالفتح لا غير وقد تقدم كلام الحافظ والنووي في باب وجوب الغسل على السكار والجديث يدل على جواز دخول الحائض المسجد للباحة ولا كنهه شوق على تعلق الحمار والجورور أعق قوله من المسجد بقوله فاوليتي وقد قال بذلك طائفة من العلماء واسعة دلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للعاجزة تعرض لها اذا لم يمكن على سجدها فحجاسة وانما لا تنع من المسجد الا شافئة ما يدون من اوعلقته طائفة أخرى بشواها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد فاوليتي الخيرة على التسديم والتأخير وعليه المشهور ومن هذا ذهب العلماء انهم لا تدخل لامقيمة ولا عار فاقول صلى الله عليه وآله وسلم لا أحسن المسجد الحائض ولا جنب وسبق في الكلام عابه في هذا الباب قالوا ولان حديثهم أعانظ من حديث الجنازة والجانب

لا إن يدخله التقص ومافي البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة فانما هو من زيادة الاعمال التي يكسمل

التصديق بها وليست زيادة في نفس التصديق قاله المهلب وقال في الكواكب (٢٢٩) وإنما أضاف هذه الأجزاء التي في

الشعيرة والبركة الزائدة على الذرة
إلى القلب لأنها كان الإيمان
التمام انما هو قول وعمل والعمل
لا يكون الا بنية واخلاص من
القلب فلذا أجاز ان ينسب العمل
إلى القلب اذ تمامه بتصديق
القلب فان قلت التصديق القلبي
كان في الخروج اذا ماؤمن بالزيادة
في النار وأما قوله لا اله الا الله
فلا جرم أحكام الدنيا عليه فما
وجه الجمع بينهما ما أحسب بان
المسألة شذوذا فيما اقبل جماعة
لا يمكن مجرد التصديق بل لابد
من القول والعمل أيضا وعلمه
البحاري أو المسرود بالروح هو
بحسب حكمه ما به أي الحكم
بالروح ان كان في قلبه إيمان
فاما الله عز وجل الذي يدل عليه
اذ الكلمة هي شعار الإيمان في
الدنيا وعليه مدار الأحكام فلا بد
منه احتيا يصح الحكم بالروح
اتهم وقال ابن بطال التقات
في التصديق على قدر العلم والجهل
فمن قل علمه كان تصديقه مثالا
بقدر الذرة والذي فوقيه في العلم
تصديقه بقدره أو بشعيرة الا
أن التصديق الحاصل في قلب
كل واحد منهم لا يجوز عليه
النقصان ويجوز عليه الزيادة
بزيادة العلم والمعاينة وبالجملة
فقمة التصديق واحدة لا تقبل
الزيادة والنقصان وقدم الشعيرة
على البركة كونها أكبر برما
منها أو أخر الذرة الصغرها ومن
باب الترفي في الحكم وان كان من باب النزول والبخاري في آخر التوحيد عن أنس مرفوعا دخل الجنة من كان في قلبه

لا يعمك فيه وإنما اختار في عبوره والمسلمون من مذاهب العلماء منه فالحائض أولى
بالمنع ويحتمل ان يكون المراد بالمسجد هنا مسجد بيتة الذي كان يتنفل فيه فيسقط
الاحتياج به في هذا الباب وقد ذهب إلى جواز دخول الحائض المسجد وانما لا يمنع
الاحتياط ما يكون منها زيد بن ثابت وحكاه الخطابي عن مالك والشافعي وأحمد وأهل
الظاهر وضع من دخولها سفيا وأصحاب الرأي وهو المشهور من مذهب مالك
(وعن ميونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على أحدنا وهي حائض

فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدنا بخمرته فتضعها في
المسجد وهي حائض رواه أحمد والشافعي الحديث اسناده في سنن الترمذي هكذا أخبرنا
محمد بن منصور عن سفيان عن أمه ان ميونة قد كرهه محمد بن منصور ثقة
ومنهو وثقة ابن معين وقد أخرجه بهذا الوجه هذا الملقظ عنها عبد الرزاق وابن أبي شيبة
والضبي في الخبرين وللهديث شاهد أقدم القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في
الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وما ليس فيها خلاف وأما وضع الخمر في المسجد فهو
مجهول من قال بجواز دخول الحائض المسجد للعاجزة وموئيدته ليق الجار والجور في
الحديث الأول بقوله ناولني لان دخولها المسجد لموضع الخمر فيه لا فرق بينه وبين
دخولها اليه لآخر اجها وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر
ان جواريه كن يغسلن رجليه ويغطينه الخمر وهن حبص (وعن جابر قال كان احدا

غير في المسجد جنبها جازا رواه سعيد في سننه وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر
الحديث الأول أخرجه أيضا ابن أبي شيبة وقد أراد المصنفين هذا الاستدلال
لذهب من قال انه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والثاني
وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الا عابري سبيل والعبور انما يكون في محل
الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان
المراد بطلاق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايهان القرآن عن مشه
وقد أخرجه ابن جرير عن زيد بن أبي حبيب ان رجلا من الانصار كانت أبوابهم إلى
المسجد فكانت تصيبهم جنابة فلا يجدون المله ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله
تعالى ولا جنب الا عابري سبيل وهذا من الدلالة على المطاوع بعمل لا يقي بعمله ريب
وأما ما استدل به القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه
من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وسبأ في دفع كونه فيه
مقال سنيته هو عام مخصوص بان لا يجوز العبور وحلل الآية على من كان في المسجد
واجنب تعسف لم يدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وجوه بيوت أصحابه شريعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد
باب الترفي في الحكم وان كان من باب النزول والبخاري في آخر التوحيد عن أنس مرفوعا دخل الجنة من كان في قلبه

نورده ثم من كان في القبلة ادنى (٢٣٠) ثم نهضوا معي المدة والى هذه الحديث الدلالة على زيادة الايمان ونقصانه

ودخول طائفة من عصاة
الموحدين النار وان الكبيرة
لا يكدر من علمها ولا يخالف النار
ورواته كاهم أئمة الجلاء بصريون
وفيه الحديث والعهدة وأخرجه
البحاري أيضا في التوحيد ومسلم
في الايمان والترمذي في صفة
بعضهم وقال حسن صحيح (٢٣١)
عمر بن الخطاب رضى الله عنه
ان رجلا من اليهود هو كعب
الاجبار قيل ان يسلم بين ذلك
مسند في مسنده والطبري في
تفسيره والطبراني في الاوسط
والبخاري في المغازي عن قيس
ابن مسلم اناسا من اليهود وله
في التفسير من هذا الوجه ولما نقل
قالت اليهود فيعمل على انهم
كانوا حين سؤال كعب عن ذلك
بجامعة فكلم كعب على ايمانهم
(قال له) اى لعمر (بالأمير
المؤمنين) وهو أقول من أقرب
بذلك من الخلفاء الراشدين وكان
أبو بكر يقال له خليفة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)
ميتة أو ساخ مع كونه في سنة
التصديع بالسنينة وهي (في كتابكم
تشرتها) والظاهر (لوعاينا
منه) واليهود نزات) أى لوزنات
بأنه لا زالوا لا تتدخل في العمل
بل في لالة الله بل المذكور
عليه ومعه منسوب على
الاختصاص أو أوسعى مع
اليهود (لا يندخل في اليوم هذا)
فعل في كل سنة ونسبوه

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا ارجا ان ينزل بهم رخصة
فخرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لأحسل المسجد لمناض ولا جنب
رواه أبو داود وعن أم سامة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صرحة هذا
المسجد فنادى باعلى صوته ان المسجد لا يحل لمناض ولا جنب رواه ابن ماجه (الحديث
الأول صحيح كسابي وأخرج النائي أيضا الطبراني قال أبو زرعة العيصي حديث عائشة
وكلاهما من حديث ألفت بن خليفة عن جسرته وضعف ابن حزم هذا الحديث وقال بان
ألفت مجهول الحال وقال الخطابي ضعه وهذا الحديث وألفت راويه مجهول لا يصح
الاختصاص به وليس ذلك بسديد فان ألفت وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في
الكشاف صدوق وقال في البدرا المنير له هو مشهور ثقة وأما جسرته فقال البخاري
ان عندها عاتب قال ابن القطان وقول البخاري في جسرته ان عندها عاتب لا يكتفي في
رد اخبارها وقال الجهلي تابعه ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن
القطان حديث جسرته هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس وأمرى ان
التحسين لأقل مراتبه ثقة ورأه ووجد الشواهد له من خارج فلا حاجة إلى محمد بن
ابن حزم في رده ولا حاجة بنا إلى تعميمه أو روافي ذلك لان هذا الحديث كان في الرد قال
الحافظ وأما قول ابن الرفعة في أخر شروط الصلاة ان ألفت متروك لاردود لانه لم يقل
أحمد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حل اللب في المسجد للجنب والمناض
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث وبمن عاينه عن أن الطواف بالبيت منفق
عليه وقال داود والمزني وغيرهم انه يجوز للفقهاء أن أحمد بن حنبل واسحق بن عمار
للجنب اذا توضأ لرفع الحدث لا للمناض فرفع قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث
الباب كما قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة فالتنبي ان يكون الطواف بالبيت صلاة
وقد تقدم والبراءة الاسلية قاضية بالجواز وبما بان الحديث كما عرفت أما حسن أو
تعميم وجرم ابن حزم بالبيان مجازة وكثيرا ما يقع في مثلها واسحق بن عمار
للجنب اذا توضأ بما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث وانظر وهذا الجمع بهومه
دخوله مطلقا لكن خرج منه المجاز لما سبق والمتونى كآداب الله أحمد واعتق لما
روى عبد بن منصور في سننه قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يجل ون في المسجد وهو يتجنبون اذا توضأ وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعدون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل
يكون جنبا فيوضأ ثم يدخل المسجد فيحدث انتهى ولكن في كلا الاسنادين هشام

لهم ما جعل فيه من كمال الدين والى يدل من اليهود لانه يعود في كل عام (قال) ثم روى الله عنه ابن

(أى آية هي قال) كعب (اليوم أكلت لكم دينكم) أى بالنصر والاعطاش (٢٣١) على الأديان كلها أو بالتخصيص على

قواعد العقائد والنوقف على
أصول الشرائع وفروع الأعمال
وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز
والسنة المظهرة (وأتمت عليكم

نعيمي) بالسعادة والتوفيق

أوبأكمال الدين بالكتاب والسنة

أو بفتح مكة وهدم منارات

الجاهلية (ورضيت لكم

الاسلام) أى اخترت لكم (دينا)

من بين الأديان وهو الدين عند

الله (قال) وفى رواية الأربعة

فقال (عمر) رضى الله عنه (قد

عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى

نزلت) وفى رواية الأصمى أنزلت

(فيه على النبي) وفى رواية أبى

ذرعة على رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم وهو قائم) أى والحال

أنه قائم (بعرفة) بعدم الصرف

للعبادة والتأديت (يوم الجمعة) وفى

رواية يوم الجمعة ومعه ما جامع

الناس أو يجمع له وتالم يقل

عمر جعلناه عيداً مطابقاً لجوابه

السؤال لأنه ثبت فى الصحيح أن

النزول كان بعد النصر ولا يتحقق

العيد الا من أول النهار وقد قالوا

أن رؤية الله لالى بعد الزوال

لأنه لا يرب ان اليوم التالى

اموم عرفته عيداً للمسلمين فكانه

قال جعلناه عيداً بعد ادراكنا

استحقاق ذلك اليوم لتعبده فيه

وقال فى الفتح عيسى بن ابي

الرواية امكننى فيها بالاشارة

والافرواية اصح من قبضة قد

نصت على المراد والفظه يوم الجمعة

ابن سعد وقد قال أبو حاتم انه لا يصح به وضعفه ابن معين وأحمد والنسائى وقال أبو داود
انه أثبت الناس فى زيد بن أسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من العبادة بحجة ولا سيما
اذا خالف المرفوع الا أن يكون اسما

» (باب طواف الجنب على نسائه بغسل وابعسال) »

(عن أنس اب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد رواه
الجماعة الا البخارى ولا جد والنسائى فى ليلة بغسل واحد) الحديث أخرجه البخارى
أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على
نساءه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار ومن إحدى عشرة قال قلت لأنس بن مالك
أو كان يطيقه قال كان يحدث انه أعطى قوة فلاثنين ولم يذكروا فيه الغسل قال ابن عبد البر
ومعنى الحديث انه فعل ذلك عند قدمه من سفر ونحوه فى وقت ليس لواحده منهن يوم
معهن معلوم بطريقين يومئذ لم يرد بالقسمة عليهن بعد والله أعلم لأنهن كن حرائر وسنته
صلى الله عليه وآله وسلم فيهن العدل بالقسمة بينهن وأن لا يس الواحدة فى يوم الاخرى
وقال ابن العربى ان الله أعطى فيه ساعة لا يكون لازواجة فيها حق تكون مقطوعة له
من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهن وفى مسلم ان تلك الساعة كانت بعد
النصر فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب وغيره وقد أسلفنا فى باب تأكيده الوضوء
للجنب تأويل التنوير فليرجع اليه والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من
أراد معاودة الجماع قال النووي وهذا باجماع المسلمين وأما الاستحباب فلا خلاف فى
استحبابه للحديث الا فى بعد هذا وليكن منه ذهب قوم الى وجوب الوضوء على المعاود
وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيده الوضوء للجنب (وعن أبى

رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف
على نسائه فى ليلة فاعطى كل امرأة منهن غسل فاعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غسل
واحدة فقال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائى
وابن ماجه والترمذى قال الحافظ وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس
أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لأنه لم يثبت عنه الصحة قال النسائى ليس
بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذه امره وذلك أخرى وقال النووي هو
محمول على انه فعل الامر بين وقتين محتملين والحديث يدل على استصحاب الغسل قبل
المعاودة ولا خلاف فيه

» (أواب الاصال المستحبة) »

» (باب غسل الجمعة) »

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى الجمعة
فليغتسل رواه الجماعة واسلم اذا أراد أحدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طرق

يوم عرفة وكلاهما مجمل الله تعالى على الطهارة وهما النساءى كما عند الترمذى من حديث ابن عباس ان يوم عرفة

ذلك فقال ثلاث في يوم عيسى بن يوم (٢٢٢) جمعة ويوم عرفة فظهر ان الجواب لضعف انهم اتفقوا ذلك اليوم

بمسجد او هو يوم الجمعة واتخذوا
يوم عرفة عيدا لله تعالى العباد
وقال النووي فقد اجتمع في ذلك
اليوم فضيلتان وشرفان وهما
تغلقا الكحل منهما فاذا اجتمعا
زاد التعظيم فتعد انفسه ذلك
اليوم بمسجد او عمامة امكانه وفي
رواية هذا الحديث ثلاثة
كوفيون ورواية حماني عن
حماني والتمسديد والانسار
والعنه وانخرجه البزار في
المغازي والتفسير والاعتصام
ومسلم والترمذي وقال حسن
صحيح وكذا الذي في الايمان
والطبع وقد بين السدي بان لم
ينزل به هذه الآية حتى من
الحرام والحلال وهذا يدل على
ان ائمة الدين قد حصل بالقرآن
والحديث ولا حاجة الى غيرهما
في سلوكه سبيل الايمان فبينهما
رقيب علي أهل التقية
وأصحاب الرأي (عن طلبة بن
عبيد الله) بن عثمان الترمذي
التي هي أحد العشرة المبشرة بالجنة
المتة ول يوم الجمل لعشر خصال
من جادى الاولى سنة ست
وثلاث وذن بالبصرة وفي
الجزارى أربعة. حديث (روى
الله عنه يقول جابر بن عبد الله
ضمان تعابة وبه من ابن بطال
وافد بن سعد بن بكر والاصل
اهم على ذلك انهم لم يسموا
عيسى بن طلبة ولان في كل

كثير ورواه غيره واحد من الأئمة وهذا من روافد نافع فيما عرفت
نفس وعنه من روافد العصابة غير ابن عمر فبلغوا أربعة وعشرين حماني قال الحافظ
وقد جرت طرقة عن نافع فبلغوا مائة وعشرين نفسا وفي الفصل في يوم الجمعة أحاديث
غير ما ذكر المصنف من ابن جابر عند النسائي وعن البراء عند ابن أبي شيبة في المصنف
وعن أنس عند ابن عدي في السكامل وعن بريدة عند البزار وعن ثوبان عند البزار أيضا
وعن سهل بن حنيف عند الطبراني وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني أيضا وعن ابن
عباس عند ابن ماجه وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني وعن ابن مسعود
عند البزار وعن حمزة عن أنس في داود في الباب عن جماعة من الصحابة يأتي ذكرهم
في أبواب الجمعة ان شاء الله والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة وقد اختلف الناس
في ذلك قال النووي فحكى وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة وبه
قال أهل الظاهر وحكا ابن المنذر عن مالك وحكا الخطابي عن الحسن البصري ومالك
وحكا ابن المنذر أيضا عن أبي هريرة وعمار وغيرهما وحكا ابن عمر عن عمر وجميع
من الصحابة ومن بعدهم وحكا عن ابن خزيمة وحكا شارح الغنية لان سريج
قولا لا تافى وقا حكى الخطابي وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرط في صحة الصلاة
وانه انما يندونه وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفتاها الامصار الى انه
مستحب قال الشافعي عياض وهو المأثور ومن مذهب مالك وأصحابه استدلال
الاولون على وجوبه بالأحاديث التي أوردها المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب
وفي بعضها التصریح باللفظ الوجوب وفي بعضها الاثر وفي بعضها انه حق
على كل مسلم والوجوب ثبت باقل من هذا واحتج الآخرون لعدم الوجوب
بحديث من توفى فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت ففرغ لما بين الجمعة
الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال الترمذي
في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستصحاب ما نقله ذكر الوضوء وماله من رتبة
عليه الثواب المقترن للصلاة يدل على ان الوضوء كاف قال ابن حجر في التلخيص انه من
أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة واحتجوا أيضا بعدم الوجوب
بحديث سمرة الا في لقوله فيه ومن اغتسل بالغسل أفضل فدل على اشتراك الغسل
والوضوء في أصل الفضل وعدم تعلق الغسل وبحديث الرجل الذي دخل وعمره يخطب
وقد ترك الغسل قال النووي وجه الدلالة أن الرجل فعله وأقره عمر ومن حضر ذلك الجمع
وهم أهل الحل والعقد ولو كان واجبا لما تركه ولا لزومه وبحديث أبي سعيد الا في
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسبق في هذا الباب
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسبق في هذا الباب
وبحديث عائشة الا في وجه دلالة انهم اغماهم وبالاغتسال الاجل تلك الروايع

الصكرية

من ما يندوى وان كان ما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا ينقص لكن انفعه

القرطبي بان سابقهما مختلفان واسمائهما متباينة قال ودعوى (٢٢٥) انهما قصه واحدة دعوى لوط وثكنان

شطوط من غير ضرورة وقواه
بعضهم بان ابن سعد وابن
عبد البر وجماعة لم يذكروا الضمام
الا الاول وهذا غير لازم وقال
القسطلاني هو ضم ام او ضميره
(الى رسول الله صلى الله عليه وآله)
والله (وسلم من أهل نجد) بفتح
النون وسكون الجيم وهو كافي
العياب وغيره ما ارفع من تهامة
الى أرض العراق وفي رواية أبي
ذر بن رجل من أهل نجد الى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (فان) أي متفرق شجر
(الرأس) من هدم الرافدية
مخلف المضاف للقرينة العقلية
أو أطلق اسم الرأس على الشعر
لانه ثبت منه كما يطلق اسم السماء
على المطر أو بالغة يجعل الرأس
كلها المنقشة قال في الفتح فيه
إشارة الى قرب عهد النبوة فإذ
(نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح
الدال وكسر الواو وتشديد الياء
وهو شدة الصوت وبعده في
الهوام (صوته) فلا يفهم منه شيء
كما قال (ولا نفقه ما يقول) أي
الذي يقوله وفي رواية ابن عساکر
يسمع ولا يفقه (حتى دنا) الى
ان قرب فحناه (فأذهر) سأل
عن الاسلام) أي عن أركانه
وشرائعه بعد التوحيد
والتهديد ويؤيده ما أخرجه
المصنف عن أبي هريرة قال أخبرني
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بشرائع الاسلام فدخل

السكينة فإذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الأحاديث التي صرح فيها بالامرانها
مجموعة على التمدب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الأدلة المتعاضدة والجمع بين
الأدلة ما أمكن هو الواجب وقد أمكن بهذا أو ما قوله واجب وقوله حق فالمراد ما كد
في حقه كما يقول الرجل صاحب حقه واجب على ومواصاته حق على وليس المراد
الوجوب المتعمم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكد حقيق بان لا يخجل به
واسعة منه ابن دقيق العيد وقال انما صار له اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على
هذا الظاهر وأقرى ما عارضوا به حديث من ترضأ يوم الجمعة ولا يتأوم سنده سنده هذه
الأحاديث انتهى وأما حديث من ترضأ فحسن الوضوء وقال الحافظ في الفتح ليس فيه
لني الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بالنظر من اعتسّل فيحتمل أن يكون ذكر
الوضوء لمن تقدم فسل على الذهاب فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل
الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتي فإراء الأجمة على الثاقب بالاشتغال
لانه ان انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك العبارة الجليل وتقرير رجوع
الحاضر من الذين هم جهور العبادة لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الأدلة القاضية
بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول
ذلك العبارة في الاعتذار على غيره فأي تقرير من عمر ومن حضر بعده هذا وامل النوروى
ومن معه ظنوا انه لو كان الاعتقال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ يسد ذلك العبارة
وذهب به الى الاعتسّل أو قال له لا تنف في هذا الجمع أو ذهب فاعتسّل فأناسه نظرك
أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة
ونجاة ما كلفناه في الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على انه يعقل
أن يكون قد اعتسّل في أول النهار كما قال الحافظ في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن جرّان
مولى عثمان ان عثمان لم يكن يفض عليه يوم حتى يقبض عليه ما لمّا وعالم به تفرقه
بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يتصل غلبه بذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن
اسحق بن راويه ان قصة عمر وعثمان مثل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من
جهة ترك عمر الخطبة واستغاله بمعاينة عثمان وتوبيخه مثله على رؤس الناس ولو كان
الترك مباحا لمفسد عمر ذلك وأما حديث أبي سعيد الآتي فقهه تقرر ضعف دلالة
الاقتران ولا سيما بحسب مثل أحاديث الباب وقد قال ابن الجوزي في الجواب على
المستملين بهذا الحديث على عدم الوجوب انه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على
الواجب لاسيما ولم يقع التصريح بكم المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم ان المراد
بالواجب الفرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان القائل أن يقول خرج
بديل فبقى ما عدا على الاصل وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا الا الاستدلال
بالاقتران وأما حديث عائشة فلا نسلم انها اذا زالت العلة زال الوجوب مستلزم ذلك

لَيْسَ مِنَ الْجَوَابِ: كَوْنُ غِيَةِ (٢٣٦) مطابق السؤال وهو قوله (نَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَالْه (وَسَلَّمَ)

بوجوب السجدة مع زوال العلة التي شرع لها وهي اغتاطة المشركين وكذلك وجوب الرمي
مع زوال المانع له وهو ظهور الشمس بظلال المسكن وكما لهذا من الظاهر لو ثبتت
بما في رسالة المسئلة قال في الفتح واجب عن حديث عائشة بان ابن عباس نفسه في
الوجوب وبأنه سابق على الامر به والاعلام بوجوده وبهذا يتبين ان عدم انتماض ما جاء
به الجمهور ومن الدلائل على عدم الوجوب وعدم امكان الجمع بينهما بين احاديث الوجوب
لانه وان امكن بالنسبة الى الاوامر لم يمكن بالنسبة الى القول واجب وحق الاعتساف
لا يلحق طاب الجمع الى منه ولا يثبت من له ادنى المام بهذا الشأن ان احاديث الوجوب
أرجح من الاحاديث النافضة بعدد لان اوضحها دلالة على ذلك حديث سمرة وهو غير
سالم من مقال وسنينة وما ياتية الاحاديث فليس فيها الاجماد مسئلة طاب اهية وقد
دل حديث الباب أيضا على تعاقب الامر بالغسل بالجمعة الى الجمعة والمراد ارادة الجميعة
وقصد الشروع فيه وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال اشترط الاتصال بين الغسل
والرواح واليه ذهب مالك والثاني عدم الاشتراط لكن لا يجوز فعله بعد صلاة الجمعة
ويستحب تأخيرها الى الذهاب واليه ذهب الجمهور والثالث انه لا يشترط تقديم الغسل
على صلاة الجمعة بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه واليه ذهب داود ونسبه ابن حزم
واستبعده ابن دقيق العيد وقال يكاد يميز بين الصلاة وادى ابن عبد البر الاجماع على من
اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة واستدل مالك بحديث الباب وشكوه واستدل
الجمهور وداود بالاحاديث التي أطلق فيها يوم الجمعة لكن استدل الجمهور على عدم
الاجتزاء به بعد الصلاة بالغسل لانه لا يوافق الروايع الصحيحة والمقصود عدم تأذي
الحاضر من وذلك لا ينافي بعد اقامة الجمعة والظاهر ما ذهب اليه مالك لان جعل الاحاديث
التي أطلق فيها اليوم على حديث الباب المقيد بساعة من ساعاته واجب والمراد بالجمعة
اسم سبب الاجتماع وهو الصلاة لاسم اليوم كذا قيل وفي الفقه ومن والجمعة الجماعة
ويوم الجمعة وقيل انما هي يوم الجمعة لان خلق آدم جمع فيه أخرجه احمد وابن خزيمة
وغيرهم من حديث سابق وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه احمد بن حنبل واذا ضعف
وابن أبي حاتم سند قوي موقوف قال الحافظ ان هذا أصح الأقوال واكتنه لا يصح
ان يراد في الحديث الا الصلاة لان اليوم لا يوزن كذلك غيره وأخرج ابن خزيمة وابن
حبان وغيرهما عن ابي هريرة عن ابي الجمعة قال اغتسل زيد ابن خزيمة ومن لم ياتهم الا بالغسل
(وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
والسواك وان عسر من الطيب ما يقدرك عليه من تنقي عليه) وقد اتفق السبعة على اخراج
قوله غسل يوم الجمعة من كل محتلم قولان وان عسر يجوز رفع الميم ونسبه ما هو اذني
رواه النسائي وغيره ولعن طيب المرائة هو ما ذكره للريال وهو ما ظهر لولده وخفي ربه
فأباحه للرجل خالفه ضرورة لعدم غيره وهو يدل على تأكيده وقوله ما يقدرك عليه قال
روى عن النفس لا يستعينم الاتمام فهذا النص في الصوم

هو (خمسة صلوات في اليوم والليلية) أو خمسة خمس صلوات وفي رواية اسمعيل بن بهقر عند المؤلف في الصيام أنه قال أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس أي أقامته في اليوم والليلية وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم الله يعلمها أو علم أنه المتعبد بها عن الشرائع الفعلية أو ذكرها في اسم نقلها الراوي المشهور بها والأول أولى وبهذا تبين مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سيان ما لا أن لا يجب شي من الصلوات في كل يوم وإليه تغير الخمس خلافا لمن أوجب الترتيب في التجر وصلاة الغني وصلاة العبد أو الركعتين بعد المغرب (نقل) الرجل المذكور ولابن عساكر قال (عل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا شيء عليك غيرها وهو حجة على الخليفة حيث أوجب الترتيب وعلى الأصحط من التي افعية حيث قال إن صلاة العيد بن فرض كناية (الآن نطالع) أي أكن التطوع مستحب لك وعلى هذه الأنزيم الذوا بالشرع فيها أكن يستحب اتعلمه أو لا يجب وقد روى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحسباً بأن يرى صوم التطوع ثم ينظر وفيه يرى أنه أمر جورية بنت الحرف أن تطعم يوم الجمعة بعد أن شربت فيه فدل على أن الش

والباقي بالنقاس ولا يرد الحج لأنه امتياز عن غيره بالمعنى في فاسده (٢٣٧) فكيف في صحيحه وكذلك امتياز بالزوم

الكفارة في فقهه كقوله على
ان في استبدال الخنثية نظرا
لانهم لا يرون بفرضية الاتمام
بل بوجوبه واستثناء الواجب
من الفرض منقطع لتباينهما
وايضافان الاستثناء من الشيء
عندهم ليس للاثبات بل مسكوت
عنه أو الاستثناء متصل على
الاصول واستدل به على ان
الشروع في التطوع يلزم اتمامه
وقرره القرطبي من المالكية
بانه في وجوب شيء آخر في الا
ما تطوع به والاستثناء من الشيء
اثبات ولا قائل بوجوب التطوع
فتمتدح أن يكون الماردا لان
قشره في تطوع فياخذ انما
وفي مسند احمد من حديث
عائشة رضي الله عنها قالت
أصبحت أنا وحفصة صائمتين
فأهديت لنا شاة فأكلنا فدخل
علينا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فخرجناه فقال صوما وما
مكانه والامر للوجوب فدل على
ان الشروع ملزم والاول أولى
(قال) وفي رواية أئى الوقت
والاصلي فقال (رسول الله صلى
الله عليه وآله) (وسلم وصيام) بالرفع
وفي رواية أبي ذر وصوم عطفًا
على خمس صلوات (رمضان قال)
الرجل (هل على غيره قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (الا الآن
تطوع) شيئا من فافل الصوم
زيادة في المسنات فالتطوع
مستحب لك (قال) الراوى طلبة

القاضي عياض يحمل لشكثيره ويحمل لتأكيده حتى يسهل بما يمكنه والحديث يدل على
وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بالفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب
باعتبار اقترانه بالسؤال ومس الطبيب قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يدل على أنه
أراد بلفظ الوجوب تأكيده استحبابه كما تقول حقه على واجب والعلة دين بدليل
أنه قرنه بمالس بواجب بالاجماع وهو السؤال والطبيب انتهى وقد عرفنا ضعف دلالة
الاقتران عن ذلك وغاية الصلاحية لأصرف الأوصاف وأما صرف لفظ واجب وحق
فلا والحكلام قد سبق ما سوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام بما يغسل فيه رأسه وجسده
معتق عليه) الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه
في أول الباب وقد بين في الروايات الاخر ان هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان
عمر بن الخطاب قائم في الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين فناداه عمر اية
ساعة هذه فقال انى شعلت فلم انقلب الى أهلى حتى سمعت التاذنين فلم أزد على ان توضأت
قال والوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل
معتق عليه) الرجل المذكور وهو عثمان بن كعبين في رواية لمسلم وغيره قال ابن عبد البر
ولا علم خلاف في ذلك قوله أية ساعة هذه قال ذلك في معناه وانكاره في هذا الوقت
قوله والوضوء أيضا هو منصوب أى توضأت الوضوء قاله الأزهري وغيره وفيه انكار ثان
مضاف الى الأول أى الوضوء أيضا قصرت عليه واخذت بحدوث الغسل والمعنى
ما اكفيت بتأخير الوقت وتوقيت الغسل به حتى تركت الغسل واقتصر على الوضوء
وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أى والوضوء أيضا يقتصر عليه قال في
الفتح والغرب المهم لي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يخرج المعنى لانكار
يعنى والوضوء لا يترك وجوبه ما تقدم والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله
كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تفقد الامام لرعيته وأمرهم
بصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجواز الانكار في جمع
من الناس وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاية الامر وقد استدل بهذه
الدعوة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفنا في ما سبق عدم صلاحية ذلك (وعن
سيرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ الجمعة فهو موعود ومن
اعتسل فذلك أفضل رواه الهمة الا ابن ماجه فانه رواه من حديث جابر بن سمرة)
الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقد روى عن قتادة عن الحسن عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على
الاتصال يجمع هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي
والحاكم وغيرهم وقيل لم يسمع منه الاحديث العتيقة وهو قول البخاري وغيره وقيل لم يسمع
ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم الزك قال) وفي رواية الاصلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل)

علي غيبها قال صلى الله عليه وآله وسلم (٢٢٨) (الا الان تطوع قال) الراوي (فأدبر الرسل) من الانذار أي نولي

(وهو يتسول) أي والمال
انه يقول (والله لا يزيد) في
التصدقين والقبول (على هذا
ولا انقص) منه شيئا أي قبيل
كلامك قبول لا من عند عابه من
جهة السؤال ولا نقصان فيه
من طريق الامتناع أو لا يزيد
على ما سئلت ولا انقص منه عند
الابلاغ لانه كان وانذ قوموه
لمنعكم ويغلبهم لكن يعكر عليهم
رواية ابن عباس بن جعفر حديث
قال لا تطوع شيئا ولا انقص شيئا
فرض الله على شيئا وهو اقرب لان
تفسير الحديث بالحديث أولى
من التكلف أو المراد لا غير مئة
الفرس كن بقص الظهور مثلا
ركعة أو يزيد المغرب وفيه نظر
(قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) (أفلم) الرجل أي فاز
(ان صدق) في كلامه ووقع عند
مسلم من رواية ابن عباس بن جعفر
أفلم وأبى ان صدق أو دخل
الجنة وأبى ان صدق ولا يداود
منه ان يمكن بحذف أو وذلك الخلف
كان قبل النبي أو بانها كلمة
جارية على اللسان لا ينصب فيها
الخلاف تجازي على لسانهم
عقري حاني وما أتبه ذلك أو فيه
انما سار اسم الرب كانه قال ورب
أبيه وقيل هو خاسر ويحتاج الى
دليل وحكي السهم على عن بعض
مشايخه انه قال هو تنجيت
واغما ان والله فتصرت الامان
واستذكر الترابي هذا أقوى
الاجوبة الاقولان واستكمل

منه شيئا واغما به حدث من كتابه وروى من طريق الحسن بن أبي هريرة أخرجه البراز
وهو وهم كما قال الحافظ وروى من طريق قتادة عن الحسن بن جابر ومن طريق ابراهيم
ابن مهاجر عن الحسن بن أنس قال الحافظ وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى
قتادة لا يضر لضعف من وهم فيه والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن بن
هميرة وكذا قال العقيلي ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس ورواه الطبراني من
حديثه في الاوسط باسناد ائمه من ابن ماجه ورواه البيهقي باسناد فيه نظر من حديث
ابن عباس وباسناد فيه انتطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبراز في
مسنديهما وكذلك اشعري بن راهويه من حديثه باسناد فيه ضعف من حديث أبي سعيد
وله طريق أخرى في التمهيد فيها الر يسع بن بدر وهو ضعيف والحديث دليل بان قال بعدم
وجوب غسل الجمعة وقد ذكرنا تقرير الاستدلال به على ذلك والجواب عليه في أول الباب
قوله فيم او نعمت قال الازهرى معناه في السنة أخذ ونعمت السنة قال الازهرى انما
ظهرت ناه التنايت لانه سار السنة وقال الخطابي ونعمت السنة وقيل ونعمت الرخصة
لان السنة الغسل قاله أبو حامد الشاركي وقال بعضهم فيما القربضة أخذ ونعمت
الفرضة (وعن عروة عن عائشة قالت كان الناس ينادون الجمعة من منازلهم ومن
العوالي ينادون في العباء فيصيحهم الغبار والعرق ففزع منهم الرشح فأتى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انسان منهم وهو عندى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أنكم
نظهرتم ليومكم هذا متفق عليه) قوله ينادون الجمعة أي ينادون بها والى هي القرى
التي حول المدينة على أربعة اميال ثم افلح في العباد من بالمذبح العين الممهدة لجمع
عباد بالمذبح وعباد باليه لغتان منهم وزان قوله لو أنكم نظهرتم لولا التي فلا تخرج الى
جواب أو لا شرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا الحديث استدلال به من
قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه في أول
الباب (وعن اوس بن اوس الثقفي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من غسل واغتسل يوم الجمعة بكر وابتكر ومشى ولم يركب ودانم الامام فاستمع ولم يبلغ

كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ورواه النسائي ولم يذكر الزمذمي ومشى
ولم يركب الحديث حسنه الترمذي وسكت عليه أبو داود والمذني وقد اختلف
فيه على أبي الاشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك وقد رواه الطبراني
باسناد قال العراقي حسن عن اوس المذ كور ورواه احمد في مسنده عنه عن عبد الله بن
عمر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله غسل روى بالتحقيق والتشديد قبل أراد
نزل رأسه واغتسل أي غسل سائر بدنه وقيل جامع زوجته فوجب عليها الغسل فكانت
تغسلها واغتسل في نفسه وقيل كذلك لانا كيدوي ربح التفسيق الاول ما في رواية أبي
داود في هذا الحديث بلانظ من غسل رأسه واغتسل وما في البخاري عن طاوس قال

ولا الميتات ولا المسدوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فأنه صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع

الاسلام وقال النووي أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه وليس فيه أنه إذا أتى برأيه على ذلك لا يكون مقبلاً لأنه إذا أفلح بالواجب فله فلاحه بالندوب مع الواجب أولى وفي هذا الحديث أن السحر والأوتكال اتعلم العلم مشروع وجواز الخلاف من غير استخلاف ولا ضرورة ورجاله

كاهم مدينون وتسايل بالأقارب وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم وفي ترك الحليل وأخرجه مسلم في الإيمان وأبو داود في الصلاة والنسائي في أوّل الصوم (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتبع بتشديد التاء في رواية الأصمعي وابن عبد كرتب مع بكسر الهمزة) بمنازة مسلم) حال كون ذلك (إيماناً واحداً) أي مؤمناً محتسباً لا مكافأة وخفاقة (وكان معه) أي مع المسلم وفي رواية المكشوفين معها أي المنازة (حتى يصلي) بفتح الهمزة وبكسر الهمزة (عليهما) بفتح غم (دفعنا) فعلى الأول لا يحصل الموعود الأمن توبة

منه الصلاة على الثاني قد يقال يحصل لذلك ولولم يصلي أما إذا قصدا الصلاة وحال دونه مانع فأنظر حصول الثواب له مطاقاً والله أعلم (فانه يرجع من الاجر بغير اطين) معنى قباط وهو اسم لمقدار من الثواب يقع على

قلت لابن عباس ذكره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغسلوا رؤسكم الحديث وقال صاحب المحكم غسل امرأته بغسلها غسلاً أكثر من كاحها وقال الزمخشري ويقال غسل المرأة بالغتفيل والتشديد إذا جمعتها وحكاه صاحب النهاية وغيره أيضاً وقبل المراد غسل أعضاء الوضوء وغتسل للجمعة وقيل غسل ثيابه وغتسل لجسده قوله بكر بالتشديد على المشهور رأي راح في أول الوقت واستكرأى أدرك أول الخطبة ورجعه العراقي وقيل كره لئلا يكره به جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروعية الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه وعلى مشروعية التكبير والمشي والدنو من الامام والاستسقاء وترك الاغتراب الجمع بين هذه الامور بسبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل

باب غسل العيدين *

(عن النافذ بن سعيد وكان له صحبة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر وكان النافذ بن سعيد يأسر أهله بالغسل في هذه الايام ورواه عبيد الله بن احمد في المسند وابن ماجه ولم يذكر الجمعة) الحديث رواه البزار والبخاري وابن خالغ ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحافظ واسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضاً وفي رجاله اسناد حديث الباب يوسف بن خالد الصحيح وهو معزول بالمرة وكذب ابن معين وأبو حاتم وفي اسنادهما حديث ابن عباس ضعيفان وهما جبارة بن المغلس وبه حاج بن قيس وفي الباب من الموقوف على عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير انه اغتسل يوم عید وقال انه السبعة وقال البزار لا احفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً وقال في البدر المنير حديث غسل العيدين ضعيف وفيه آثار عن الصحابة بعيدة والحديث استدل به على ان غسل يوم العيد مستحبون وليس في الباب ما يقتض لاثبات حكم شرعي وأما اشتراط أن يصلي به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتب أئمتنا كجموع زيد بن علي وأصول الاحكام والسنن عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ابن ذكوان يجب فان صح اسناده صلح لاثبات هذه السنة

باب الغسل من غسل الميت *

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليوضأ رواه النسائي ولم يذكر ابن ماجه الوضوء قال أبو داود وهذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله وصلى عليه فليغتسل من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضاً ابن حبان قال البيهقي والصحيح انه موقوف وقال البخاري الاتساع بموقوف

القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل) جيل (احد) بضمين بالمدينة لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هذا وقد

ينبت هذه الرواية ان القبراطين انما (٢٣٠) يتخذون الصلاة والدين فان الصلاة دون الدين يحصل بها

قبراط واحد وهذا هو المعتقد
تخلافان يمسك بظاهر الروايات
فزعهم انه يحصل بالمجموع
ثلاثة قراريط ويحصل حصول
القبراط بكل منهم ما يمكن يتفاوت
القبراط ولا يقال يحصل القبراطان
بالدين من غير صلاة ولا بظاهر
رواية فزعهم لا يحصل لان المراد
فزعهم ما جاء بهما بين الروايتين
وجاء لهما اتفاق على المعتقد (ومن
صلى عليهم اثم يرجع قبل ان تدفن)
أي قبل الدفن (فانه يرجع
بقبراط) من الاجر فلا يحصل
وذهب الى القبراط وحده ثم حفر
الدفن لم يحصل له القبراط الثاني
هكذا قاله النووي وليس في
الحديث فائدة تضي ذلك الا
بطريق اللهوم فان ورد منطوق
بمحصل القبراط بشهود الدفن
وحده كان مائة ما يرجع حيث
يتفاوت القبراط ولو صلى ولم
يتبع رجوع بالقبراط لان كل
ما قبل الصلاة وسيله اليها يمكن
يكون قبر اطمن صلى دون قيراط
من شيع مثالا وصلى وفي لم
اصفره مائة مثل أحد وهو يدل
على ان القبراط يتفاوت وعند
مسلم ايضا من دلي على جنازة
ولم يتبعه في القبراط الا يمكن يتفاوت
أن يكون المراد بالاتباع هنا ما
بهذا القبراط بغيرها ولم يصل ولم
يحضر الدفن فلا شيء بل سكت
عن التمسك بظاهره وفي الحديث
المطت على صلاة بانارة واتباعها

وقال علي بن المديني واحمد بن حنبل لا يصح في الباب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكاه
الحاكم في تاريخه ليس فيمن غسل ميتا فغسل غسل حديث صحيح وقال الذهبي لا اعلم فيه
حديثا ثابته ولو ثبت للزمانا استعماله وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث ثبت وقال
ابن أبي ساتم في العمل عن أبيه لا يرفعها الثقات انما هو موقوف وقال الرافعي لم يصح علماء
الحديث في هذا الباب شيء امر فو قال الحافظ قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان
ورواه الدارقطني بسند رواه موقوفون وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم وقد روى من
طريق سنان عن سهل عن أبيه عن اسحق بن عمار عن أبي هريرة قال ابن حجر اسحق
بن عمار عن أبي هريرة فاسنادها حسن الا ان الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه
موقوفا والحاصل ان الحديث كما قال الحافظ هو اكثر طرقه اسوأ اسوأ الدلائل يكون
حسنا فانه كذا النووي على الترمذي تحسينه معترض قال الذهبي هو أقوى من عدة
أحاديث استخرجها القنها وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود والنسائي وابن أبي شبة
وأبي يعلى والبراء والبيهقي وعن حديثه قال ابن أبي ساتم والدارقطني لا يثبت ورواه
ثقات كما قال الحافظ وأخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج
لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل
الميت والوضوء على من جهله وقد اختلف الناس في ذلك فروى عن علي وأبي هريرة وأحمد
قولي الناصر والامامية ان من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث
عائشة الآتي وذهب أكثر المعتزلة والشافعية الى انه مستحب وجعلوا الامر
على القبراطين ان ميتهم عوث طاهر الغسل بكم أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي
وحسنه ابن حجر والحديث كأن غسل الميت فغسل يمينه من لا يغسل لا أخرجه
الطبيب من حديث عمرو بن يحيى أيضا اسنادا صحيحا للحديث اسماء الاتي وقال الميث
وأبو حنيفة وأصحابه لا يجب ولا يستحب الحديث لا يغسل عليكم من غسل الميت رواه
الدارقطني والحاكم بن عمرو بن حبان بن عباس وصحح البيهقي وقعه وقال لا يصح
رفعه وقال ابن عطاء لا يغسلوا موتاكم فان المؤمن ليس يغسل حيا ولا ميتا اسناده صحيح
وقد روى عمرو بن عطاء أخرجه الدارقطني وكذلك أخرجه الحاكم وروى أيضا عمرو بن
حديث ابن عباس لا تغسلوا موتاكم أي لا تغسلوا موتاكم فغسل وقد تقدم حديث المؤمن
لا يغسل وسبأ في حديث اسماء وهذا لا يتصور عن صرف الامر عن معناه الحقيقي الذي
هو الوجوب الى معناه المجازي أعني الاستصحاب فيكون القول بذلك هو الحق لساقية
من الجمع بين الأدلة بوجه حسن وأما قول بعضهم بالجمع حاصل بغسل الأيدي
فهو غير ظاهر لان الامر بالاغتسال لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع
من إطلاقه على الوضوء في بعض الاسانيد فجاء لا ينبغي حمل المتنازع فيه عليه بل

وضوء الدفن لا يوجبها له كالميت يرضون في أبي هريرة واشتد على القبراطين الواجب

والعنفة وأخرجه السائق في الأيمان والحنان (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم)
قال سباب (بكسر السين
وتخفيف الهمزة مصدر صاف

للمفعول أي شتم) (المسلم)
والتكلم في عرضه بآيائه
ويؤله وفي رواية أجد المؤمن
فكأنه رواء بالهني (فسوق)
أي بخور وخروج عن الحق أو
تساقطه فسوق فيكون على يابه
من المقابلة كأنه قال
أبراهيم الخليل في السباب الله
من السب وهو أن يقول في
الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد
بذلك فيه منه والفسوق في الشرع
الخروج عن طاعة الله ورسوله
وهو في عرف الشرع أشد من

العصيان قال تعالى وكثر اليك
الكفر والنسوق والعصيان
(وقال) أشد ما تله (كثير)
فكيف يحكم به تصويب قول
المرجئة أن هرتكب الكبيرة
غير فاسق مع حكم النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على من سب
المسلم بالفسوق ومن قاله بالكفر
وقد علم هذا خطأ وهم وليس

المراد بالكفر هنا حقيقة ته التي
هي الخروج عن المسلة وإنما
أطلق عليه الكفر بما أتته في
التحذير معتدا على ما تقرر من
القول أعده على عدم كثره بمثل
ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به
لأن قتال المسلم من شأن الكافر
أو المراد الكفر القوي وهو
الستر لانه بقتاله ستر ما له عليه
من سب ما فسق ورجاله كاهم

الواجب حله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ولكنه يمكن تأييد معارف
من حديث طسبكم أن تغسلوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن
عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل
من أربع من الجملة والحنابة والحجامة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود
وأفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن
قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوي ولا بالحافظ) الحديث أخرجه أيضا البيهقي
ومصعب المذكور وضعه أبو زرعة وأحمد والبخاري وصحح الحديث ابن خزيمة وهو يدل
على أن الغسل مشروع لهذه الأربع أما الجمعة فقد تقدم وأما الحنابة فظاهر وأما
الحجامة فهو سنة عند الهادي لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال
الغسل من الحجامة سنة وإن قطرت أجزاؤه وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أحجم ولم يزد على غسل محاجة وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوي وأما
غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمرو بن حزم أن أسماء
بنت عيسى امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت
فألت من حضرة هاشم المهاجرين فقال إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة نهلت على
من غسل قالوا الرواه مال في الموطأ عنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر
وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر
أوصى أن تغسله أسماء بنت عيسى فضعت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وله شاهد
عن ابن أبي مليكة عن عطاء عن سعد بن إبراهيم وكاهما مراسيل وهو من الأدلة الدالة
على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من القرائن الصارفة عن الوجوب فانه
يعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبا من
الواجبات الشرعية وأهل الحاضر منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل
أبي بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخلف عنه وهم في ذلك
الوقت لم يتركوا كما تفرقوا من بعد

(باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة)

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجرد لاهلاله واغتسل رواء
الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت
وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي ولعل الضعف لأن رجال أسنده عبد الله بن يعقوب
المدني قال ابن الملقن في شرح المنهاج جوابا على من أنكروا على الترمذي بحسين الحديث
أنه إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في أسنده أي عرف حاله والحديث
يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكثر وقال الناصري واجب
وقال الحسن البصري ومالك شتمل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء

من طريق الأمانة والنصر وكذا الذي في هذا الحديث فغسل حق المسلم والمسلم

أخيراً لابد من تذكير فاضلي وشكري (٢٤٢) مع العديد من أفراد أوساط المعنوية والخيرية البشري

عن أبيه عن ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه فلما
أقْبَضَ الحِلْمَةَ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَعَدَ عَلَى بَعِيرٍ فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدِ أَمَرَ بِالْحِجْرِ وَبِغُيُوبِ
ضَعِيفٍ قَالَهُ الْخَافِظُ (وَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرِمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِحُطْمِيٍّ وَاشْتَانٍ وَدَهْنَهُ بِنَتْنٍ مِنْ زَيْتٍ غَيْرِ كَثِيرٍ وَرَوَاهُ
أَحْمَدُ) الْحَدِيثُ قَالُ فِي يَجْعَلُ الزَّوَادُ أَخْرَجَهُ الْبُزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَرِثَةِ وَاسْتَدَّ الْبُزَارُ
حَدِيثَ قَوْلِهِ بِحُطْمِيٍّ نَبَاتٌ قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْخَطْمِيُّ وَيُفْتَحُ نَبَاتٌ شَجَلٌ مَتْنٌ ابْنُ نَافِعٍ الْعَسِرِ
الْبُولُ وَذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ وَمَنْعَ قَوْلُهُ وَاشْتَانٌ هُوَ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ لَهْمُزٌ قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ
وَهُوَ نَبَاتٌ وَالْحَدِيثُ يَتَبَدَّلُ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَنْظِيفِ الرَّأْسِ بِالْغَسْلِ وَدَهْنُهُ عِنْدَ الْأَحْرَامِ
وَسَبَّ أَفَى الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْحِجْرِ وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي الْجَمْعِ لِيُجْمَعَ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ فِي الشَّجَرَةِ فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
(وَمِنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَفْسَدَ اسْمَاءُ بَنْتُ عَيْسٍ بِعَمْدٍ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ فِي الشَّجَرَةِ فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَبَى أَنْ يَحْرِمَ هَؤُلَاءِ فَقَسَلَ وَتَمَلَّ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ
الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُوطَّاعُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي سَيْدٍ عَنْ أَسْمَاءَ امْرَأَتِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدِ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَتَمَلَّ مَرَّهَا
وَاتَّقَسَلَ ثُمَّ تَمَلَّ قَالَهُ الْخَافِظُ وَهَذَا أَحْسَنُ رِوَايَاتِ الْأَرِثَةِ فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ سَاقٍ حَدِيثَ عَائِشَةَ
الَّتِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْعِلَالِ الْعَلِيَّةِ قَوْلُ مَا لَمْ يُمْسَسْ وَافَقَهُ بَعْضُ مَرْسَلَاتِهِ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ
مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي سَيْدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَهُ الْخَافِظُ وَهُوَ مَرْسَلٌ أَيْضًا لَنْ مُحَمَّدٍ
لَمْ يَمْسَسْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ أَبِيهِ نَمَّ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ أُمِّهِ
لَسَكَنَ قَدْ قِيلَ أَنَّ الْقَاسِمَ أَيْضًا لَمْ يَمْسَسْ مِنْ أُمِّهِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ
بِلَفْظٍ شَرِّحَ جَنَاحَهُ قِيَامًا إِذَا ذَا الْحِلْمَةَ فَوَلَدَتْ اسْمَاءُ بَنْتُ عَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَأَرْسَلَتْ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ اصْنَعُ قَالَ اغْتَسِلْ وَاسْتَفْرِغْ رَأْسَكَ
وَأَحْرَى الْحَدِيثُ قَوْلُهُ نَسَبْتُ بَعْضَ الدُّوْنِ وَكَسَرَ التَّاءَ الْوَلَادَةَ وَأَمَّا بَفَتْحِ الدُّوْنِ فَالْحَبِصُ
وَالْبَعِيرُ إِذَا دَخَلَ الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْغَسْلِ إِنْ أَرَادَ الْأَهْلُ بِالْحِجْرِ وَكَانَ يَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ لِقَدْ وَالدُّوْنُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِدَلَالِهِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ مَطْلَقِ الْغَسْلِ (وَمِنْ
جَعَلَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ
سُرْفَةٍ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرِمَ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَعَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ كَانَ لَا يَتَقَدَّمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتًا
بِذِي طَوًى حَتَّى يَجْعَلَ يَغْتَسِلُ تَبْدُخِلُ مَكَّةَ ثُمَّ يَأْوِذُ بِكَرْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَلَمْ يَأْتِ فَعَلًا أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ وَابْنُ الْأَثَرِ فِي الْمُوطَّاعِ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
كَانَ يَغْتَسِلُ لَأَحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ وَلَا يَدْخُلُ مَكَّةَ وَلَوْ قَوْفَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ) لَفَتْ الْجَارِي
أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ مِنَ التَّلْبِيَةِ ثُمَّ تَبَدَّلَ بِذِي طَوًى ثُمَّ صَلَّى السَّجْدَةَ
وَبَقِيَ عَلَيْهِ رَأْسُهُ وَآلَهُ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا
أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْغَسْلِ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ قَالُ فِي النَّخَعِ قَالُ

أيضا في الأدب ومسلم في الإيمان
والزمذي وقال حسن صحيح
والنسائي في الحاربه (عن عبادة
ابن الصامت) رضي الله عنه (أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج) من الحجرة (بجبر)
استشفاه أو حال مقدرة لأن الناب
بعد الشروع على حد فادخلوها
خالد بن أي مقدرة من الخلود (بإيلة
التقدم) أي بعينها (فلاهي)
بفتح الحاء من التلاهي بكسر هاء
التي تنزع (وبجـ لأن من المسايين)
وهذه أيضا قاله ابن دحية عبد الله
ابن أبي حنبله وكهـ بن مالك كان
له علي بعد الله دين فأنابه فمنازعا
وارتفع الصوت في المسجد (فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أنه)
خرجت لأشبهكم بإيلة التمسدر)
أي بأن إيلة التمسدر هي إيلة كذا
(وإنه تلاهي فلان وفلان) أي ابن
أبي حنبله وكهـ كما أناده ابن دحية
في المسجد وهو رمضان اللذين
هما لأن المذكور لا لغوم استلزام
ذلك لرفع الصوت بوضعية الزول
صلى الله عليه وآله وسلم المنهي عنه
(فرقه) أي رفع بعينهم عن ذكرى
أو بيانهم أو إلهامهم فاقب معني
أنهم أو الزول هو المعتمدنا ويبدل
له حسب ما ألقى سعيد المروني في
مسلم في إرجلهم يتفقان بفتح
القاف أي يأتى كل منهما له معنى
معهما الشبه بمان فذمها قال
القاضي بعض فيه دليل على أن
الخاصة بمؤمنة وأنساب في
العتبة بالمعنى أي الطرية وفيها

أن يكون) رفعها (خير لكم) التلاوي في الاجتهاد في طلبها قد يكون (٢٣٣) زيادة في ثوابكم ولو كانت منهينة لا تنصرف

عليها فتشعل عليكم وشذوقهم
فتسألوا برفعها وهو غلط كما ينه
بقوله (التمسوها) أي اطأوها
اذ لو كان المراد رفع وجودها لم
يأمرهم بالتمسك او في رواية
الاصميلي (والجذر فالتمسوها في)

ليلة (السبع) والعشرين من
رمضان (والسبع) والعشرين
منه (والجس) والعشرين منه

كما استشهد المتقدمين من روايات
أخرى في رواية بتفسير السبع
على السبع فان قيل كيف امر

بطلب ما رفع عنه أوجب بان
المراد بطلب التمسك في مظانها
وربما يقع العمل مضافا لها

لأنه أمر بطلب العلم بعينه وفي
الحديث ذم الا لاحاد ونقصومة
وانما سبب العقوبة العامة

بذنب الخاصة والحث على
طلب ليلة القدر ورواياته ما بين
بطني وبصري ومدني ورواية

صحابي عن صحابي والتحديث
والاخبار والعنفسة وأخرجه
البخاري أيضا في الصوم وفي

الادب وكذا النسائي (عن
أبي هريرة رضي الله عنه) انه

(قال كن النبي) وفي رواية رسول
الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

بارزا أي ظاهرا (يوما للناس)
غير محتجب عنهم (فاتاه رجل)

أي ملك في صورة رجل وهو
رواية الاربعة وفي رواية
جبريل (فقال) بعد ان سلم

يا محمد كافي مسلم وانما ناداه
باسمه كما ناديه الاعراب تسمية بجاه أولان له دالة المسلم

ابن المنذر لاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم قلبية
وقال أكثرهم يجزئ عنه الوضوء وفي الموطان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم
الامن احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان يسند دون رأسه وقالت الشافعية
ان يجزئ عن الغسل تيمم وقال ابن التين لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وانما ذكره
للطواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف قوله يدي طوي بضم الطاء
وقصها

باب غسل المستحاضة لكل صلاة *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحيضت في بطن بنت جحش فقال لها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اغتسلي بكل صلاة رواه أبو داود) الحديث فيه محمد بن اسحق وقد حسن

المنذري بعض طرقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاغتسال عليها لكل
صلاة وقد ذهب إلى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح

وروى هذا أيضا عن علي عليه السلام وابن عباس وروى عن عائشة انها قالت
تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن قالوا تغتسل من صلاة الظهر الى

صلاة الظهر ذكر ذلك النووي وقد ذكر أبو داود جميع هذه الأقوال في سننه وجعلها
أبوابا وذهب الجمهور إلى انه لا يجب عليها الاغتسال الا في من الصلوات ولا في وقت من

الاوليات الامر واسع في وقت انقطاع جميعها قال النووي وبهذا قال جمهور العلماء
من السلف والخلف وهو مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وعائشة

وهو قول عمر بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل
الجمهور ان الاصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بإيجابه قال النووي

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل الامر واحد عند انقطاع
جميعها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت الحضة فمدعي الصلاة اذا أدبرت

فاعتسلي وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل قال وأما الاحاديث الواردة في سنن
أبي داود والبيهقي وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فليس فيها شيء

ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها وانما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما
ان أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتسلي

ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الشافعي رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصل وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال

ولأشك ان شاء الله ان غسلها كان نفعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال
سفيان بن عيينة والبيهقي بن مسعود وغيرهما وذهب إليه الجمهور ومن عدم وجوب

الاغتسال الا لا بد من الحضة هو الحق لا فقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة لاسيما
في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يسكت ادب يقوم بمداومته في المشقة الاخص العباد

(ما الايمان) أي فائدة فاته وقد وقع (٢٣٤) السؤال عما لا يدخل في الايمان المأهبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الايمان

ان تؤمن بالله) أي تصديق بوجوده
وبصفاته الواجبة له تعالى لا يمكن
الظاهر انه صلى الله عليه وآله
وسلم علم انه سأل عن متعلقات
الايمان لانه حقيقة والا فكان
الجواب الايمان التصديق وانما
فسر الايمان بذلك لان المراد
من المصدق الايمان الشرعي
ومن المسلم اللغوي حتى لا يلزم
تفسير الثاني بنفسه وحده الا في
على الحقيقة مع الايمان المسؤل
بما يجب من التصديق انما يكون
عن الحقيقة لانه الحكم وعلى
هذا قوله ان تؤمن الخ من حيث
انه جواب السؤال المذكور
يتعين ان يكون هذا لان المأهبة
في جوابه انما هو الحد فان
قلت لو كان هذا لم يقل جبريل
عليه السلام في جوابه صدقت
كما في مسلم لان الحد لا يقبل
التصديق أحجب بانه اذا قيل
في الانسان انه حيوان ناطق
وقصد به التعريف فلا يقبل
التصديق كما ذكرنا وان قصد به
انه الذات الموصوفة
بالحيوانية والناطقية فهو
دعوى وخبر فقبل التصديق
فعل جبريل عليه السلام رآي
هذا المعنى فاذلقت صدقت
أو يكون قوله صدقت تسليم
والحد يقبل التسمية ولا يقبل
المنع لان المنع طلب الدليل
والدليل انما يوجب للغير والحد
تفسير لا خبر وأعاد لفظ الايمان
للاعتناء به

فكيف بالنساء الناقصات الايمان بصريح الحديث والتفسير وعدم التغير من المطالب
التي أكثر التنازع صلى الله عليه وآله وسلم الاشارة اليها قال المرأة الاصلية المعصنة بمثل
ما ذكرنا في الجزم بالاتقال عنها ليس بمجة يوجب الاتقال وجميع الاحاديث التي
فيها الجواب الغسل لكل صلاة قد ذكرنا المصنف بعضها في هذا الباب وأكثرها في
في أبواب الحيض وكل واحد منهم ما لا يخالفون مقال كما سيظهر في ذلك لا يقال انهم انهم
للاستدلال بجموعها لاننا قول هذا مسلم لو لم يوجد ما يعارضها أو ما إذا كانت معارضة
بما هو ثابت في الصحيح فلا تكذب عائشة إلا في أبواب الحيض فان فيه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم امر فاطمة بنت أبي حبيش بالاغتسال عند ذهاب الحيضة فتطهرت
البيان في وقت الحاجة لا يجوز كذا تقرير في الاصول وقد جمع بعضهم بين الاحاديث بحمل
احاديث الغسل لكل صلاة على الاستحباب كما في باب من تقيض سنة أو وسبها وهو
جمع حسن (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت في غسله الا بالوضوء
عليه وآله وسلم فسأله عن ذلك امرها بالغسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك امرها ان
يجمع بين الظهر والعصر بغسل والعرب والعشاء بغسل والصبح بغسل واه أحمد
وأبو داود) الحديث في اسناده محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن
عائشة وابن ابي شيبة عن حماد بن عمار عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن
قال الملقط قد قيل ان ابن اسحق وهم فيه والحديث يدل على انه يجوز الجمع بين الصلوتين
والاقتصار على غسل واحدة منهما وقد عرفت ما هو الملق في الذي قبله وقد ألق
بالمصنفة الماريض وسائر المذاهب في جماع المسئلة ولهذا قال المصنف وهو جهة
في الجمع المرشئ انتهى (وعن عمر بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت قلت يا رسول
الله ان فاطمة بنت أبي حبيش احتضت منذ كذا وكذا لم تغسل قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هذا من الشيطان اجلس في مرحلتك فاذا رأته صغرت وتوفى الماء
فامسح بالظهور والعصر غسلا واحدا وغسل للعرب والعشاء غسلا واحدا وغسل
للغير غسلا ونحوها فيما بين ذلك رواه أبو داود) الحديث في اسناده مسلم بن أبي صالح
وفي الاحتجاج بحديثه خلاف وفي الباب عن حمزة بن حنبل وفيه فان قويت على ان
نؤخر الظهور ونعجل العصر ثم تغتسل حتى تطهر من وضوء الظهور والعصر جمعها
ثم تؤخر من المغرب وتجلين العشاء ثم تغتسلين وجميعه بين الصلوتين فانه على وتغسلين
مع العصر وتصلين قال وهذا انجب الامر من الى أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود
والترمذي وابن ماجه والدارقطني والماكرم وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف
في الاحتجاج به وقال ابن منده لا يصح بوجه من الوجوه وسياق رواية الكلام عليه
في باب من تقيض سنة أو وسبها وحديث الباب يدل على ما دل عليه الذي قبله وقد عرفت
الخلاف في ذلك واختلف في وضوء المستحاضة هل يجب لكل صلاة أم لا وسياق الكلام

الرسالة يزيدت فيسه الشائنا كيه سمعني الجمع أولنا ثلث الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية ثورانية مشككة بمشائنا

من الاشكال والايان بهم
هو التصديق بوجودهم
وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد
مستكرمون أي وان تؤمن
بلائكته (و) ان تؤمن (بإقامته)
أي برؤيته تعالى في الآخرة كما
قال الخطابي ونعقبه النووي
بأن أحدا لا يقطع نفسه بها
اذ هي مختصة بمن مات مؤمنا
والمراد يدرى بمحضه وهو واجب
بأن المراد انها حق في نفس الامر
أو المراد الاعتقال من دار الدنيا
(و) ان تؤمن (برسلة) عليهم
الصلاة والسلام أي التصديق
بانهم صادقون فيما أخبروا به
عن الله تعالى وتاريخهم في الذكر
لتأخير إيجادهم لا لأفهامه
الملائكة وفي هامش فرع
اليونانية زيادة وكتبته وهي
قائمة في رواية الاصبلي هما الاتفاق
الرواقي ذكرها في التفسير
أي تصديق بانها كلام الله وان
ما شفقت عليه حق (و) ان
(تؤمن) أي تصديق (بالبعث)
من القبور وما بعده كالصراط
والميزان والجنة والنار والمراد
بعثة الابداء وقد قيل ان قوله
وبإقامته مكر ولائم ساداخله
في الايمان بالبعث ونعاب
تفسيرهما يحقق انهم ليست معكورة
وانما أعاد توهم لانهم ايمان بما

على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة قبله في مركز هو بكسر الميم الاجابة التي
تغسل فيها اليدين واليدين والاجابة همزة مكسورة بفتح مشددة فافقنون و يقال
الاجابة والاجابة بالياء المشددة من تحت بعد الهمزة والنون قبله فاذا رأت مصفرة فوق
الماء أي الذي تقع عليه فانم اظهر الصفرة فوقه فعد ذلك يصيب عليها الماء وفي شرح
المغرب في السواغ المرام ما لفظه أي مصفرة الشمس وفي نسخة منارة أي اذا زالت الشمس
وقرب من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه منارة لان شعاعها يتغير
ويقل فيضرب الى مصفرة تنهي فينظر في حصة هذا التفسير

(باب غسل المغمى عليه اذا أفاق)

(عن عائشة رضي الله عنها قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اصلي
الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت ففعلنا
فانغسل ثم ذهب لينوء فغمى عليه ثم أفاق فقال اصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك
يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت ففعلنا فاعتمل ثم ذهب لينوء فغمى عليه
ثم أفاق قال اصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله انكرت ارساله الى أبي بكر
وقام الحديث متفق عليه) قوله نزل بفتح الناء وكسر القاف قال في القاموس نقل
كفرح فهو ثقل ونائل اشتد ضره قوله في الخضب كسبه قاله في القاموس وهو المكن
وقد سبق في تفسيره في الحديث الذي قبل هذا قوله لينوء أي لينفض بوجهه وشدة قوله
فغمى عليه أي غشي عليه ثم أفاق وقام الحديث قالت والناس معكوف في المسجد
ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الاخرة قالت فارسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر ان يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا
يا عمر صل بالناس قالت فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فضلي بهم أبو بكر تلك الايام ثم ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين أحدهما
العباس أصلا الظهور وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر فأما البسه
الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تتأخر وقال لهم ما أجلساني الى جنبه فاجلسه الى
جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو ياتهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس
يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعاد الحديث له قوائمه بسوطة
في شرح الحديث وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على استحباب الاغتسال
للمغمى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مقل بالرض فدل
ذلك على تأكد استحبابه

(باب صفة الغسل)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه
ثم يفرغ بينهما على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل
ما الا سلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به) أي تعبد الله مع خضوع وتذلل أو تعبد

سجودا وسبق ايمان بالوجود
في الحال فهو ما نوعان ثم (قال)
أي جبريل يل رسول الله
في الايمان بالبعث ونعاب

بالشهادتين روى أشعري بالفتح
نكح ما صحح به في منتهى
ثاني جماع على ما يذهب في وهو
وقال من عطف الخاص على
العام (و) ان (تؤدى) الزكاة
المفروضة قد سمعنا اختيارا
من صدقة التطوع فانها زكاة
لغوية أو من المجهولة أو لأن
العرب كانت تدفع المال للضمان
والجلود فذهب بالانرض على رفض
ما كانوا عليه قال الزركشي
والظاهر انه المأكد وفي رواية
مسلم تقيم المسألة المكتوبة
وتؤدى الزكاة المفروضة (وتسوم
رمضان) استدل به على قول
رمضان من غير إضافة شهر اليه
ولم يذكر الحج أما ذهب لا أو نسأفا
من الراوي ويدل به بجهته
في رواية كه من فتح الميث
ان استطعت اليه سيلا وقيل
انه لم يكن فرض ودفع بأن
في رواية ابن منده بسند على شرط
مسلم ان الرجل جاء في آخر عمره
على الله عليه وآله وسلم ولم يذكر
الصوم في روايته عطاء انوار اساني
واقدم في حديث أبي عامر على
المسألة والركعة ولم يرد
في حديث ابن عباس على
الشهادتين وزاد البيان التيم
بعد ذكر الجميع الطبع والاعتقاد
والاعتسار من الجنابة وانعام
الوضوء وقدمنا التفرقة
بين الايمان والاسلام بفعل
الايمان عمل القلب والاسلام
عمل الجوارح فالإيمان لفظة

أصلها في أصول الشعر حتى اذا رأى ان قد استبرأ حن على رأسه ثلاث حنابات ثم
أفاض على مسائر جسده ثم غسل رجله أخرجه وفي رواية له ما تم بحال يديه شعره حتى
اذ انزلنا قد روى بشره أفاض عليه الماء ثلاث مرات قوله اذا اغتسل أي أراد
ذلك في الفتح أي شرع في الغسل قوله وضوءه المسألة فيه احتراز عن الوضوء للغوى قال
الحافظ يحمي ان يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستفلة بحيث يجب غسل
أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويقتل ان يكتفي بغسله في الوضوء عن أعاده وعلى هذا
فيحتاج الى سنة غسل الجنابة في أول عضو وانما لم يغسل أعضاء الوضوء لشبهها
وأنه صل لوضوء الطهارتين الصغرى والكبرى والى هذا جرح الداودي شارح المختصر
ونقل ابن بطلال الاجماع على ان الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فذهب جماعة
منهم أبو توفى وداود وغيرهما الى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء لاعتدال وهو قول أكثر
المستوفى والى القول الاول أعنى عدم وجوب الوضوء مع الغسل ودخول الطهارة
الصغرى تحت الكبرى ذهب زيد بن علي ولاشك في شرعية الوضوء مع الغسل على الغسل
حسب ما ثبت بالاحاديث النجاسة وأما الوجوب فلم يدل عليه دليل والنقل بغيره
لا ينقض الوجوب نعم يمكن تأييد القول الثاني بالأدلة القاضية بوجوب الوضوء وقوله
في أصول الشعر أي شعر رأسه ويدل عليه رواية جابر بن سلمة عن هشام عند البيهقي يميل
بهاشق رأسه الاين قال الثاني عياض صحيح به فذهب عن غسل شعر الألية في الغسل
أما المعلوم قوله أصول الشعر وأما بالتياس على شعر الرأس وقوله ثلاث حنابات فيه
استصحاب التثنية في الغسل قال النووي ولا تعلم فيه خلافا لما نرد به المأوردى فإنه
قال لا يستحب التكرار في الغسل قال الحافظ وكذا قال الشيخ أبو علي السجزي وكذا قال
القرطبي وحمل التثنية في هذه الرواية على ان كل غرفة في جهة من جهات الرأس وقوله
ثم غسل رجله يدل على ان الوضوء الاول وتعد دون غسل الرجلين قال الحافظ وهذه
الزيادة تنرد في اليوم معا ويدون أصحاب هشام قال البيهقي عربية صحيحة يمكن في رواية
أبي معاوية عن هشام مقال نعم له ما من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود
الما ليس وفيه فاذا فرغ غسل رجله ويحفل ان يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم
غسل رجله أي أعاد غسله الاستصحاب الغسل بعد ان كان غسله في الوضوء وقد
وقع التعرّيج بتأخير الرجلين في رواية لأبي بصير في الوضوء للمسألة غير وجهه وهو
شأننا ظاهر رواية عائشة قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما ما يجوز رواية عائشة على
الجزء وما جزمها على حالة أخرى وبسبب اختلاف هاتين المسألتين اختلفت أقوال
العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان
المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فالقديم وعند الشافعية في الانفل قولان
قال النووي أحدهما وأشهرهما وخيارهما ان يكمل وضوءه قال لأن أكثر الروايات

لا ينجي وحده من النار وأما النطق فهو وسعده اتفاق فقهاء (٢٣٧) في الحديث الايمان بالنص في حق الاسلام

بالعمل انما فيه ايمان
القلب والاسلام في الظاهر
لا الايمان الشري والاسلام
الشري والمؤمن يرى انهما
والدين عبارات عن واحد
والمتمم ان يحصل الخلاف اذا
أفردنا أحدهما فان اجتمعا
تغايروا كما وقع هنا (قال)
جبريل يا رسول الله (ما الاستحسان)
أي الاحسان المتكسر
في القرآن الكريم المقرب عليه
الزواب قال للعهد (قال) رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسبها
في الاحسان (ان تعبد الله) أي
عبادتك الله تعالى حال كونك
في عبادته (كان تراه) أي
مثل حال كونك رائاه (فان لم
تكن تراه) سبحانه وتعالى فاستقر
على احسان العباد (فانه) عز
وجل (يراه) دائماً والاحسان
الاخلاص أو اجادة العمل
وهذا من جوامع كلامه صلى الله
عليه وآله وسلم اذهو شامل لمقام
المشاهدة ومقام المراقبة
ويتضح لذلك بان تعرف ان
للعبد في عبادته ثلاثة مقامات
الاول ان يفهمها على الوجه
الذي تسقط معه وظففة
التسكين باستمضاء الشرائط
والارتكان الثاني ان يفهمها
كذلك وقد استغرق في بحار
المكاشفة حتى كانه يرى الله
تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه
وآله وسلم كما قال وجهلت قرة

عن عائشة وميمونة كذا في قوله ثم أقاض الأفاضة الاسالة وقد استدل بذلك على عدم
وجوب الدلائل وعلى ان معنى غسل لا يدخل فيه ذلك لان معبر ميمونة بالغسل ويعبر
عائشة بالأفاضة والمعنى واحد والأفاضة لذلك في ذلك الغسل وقال المازري
لا يتم الاستدلال بذلك لان أقاض بمعنى غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكلام على ذلك
في باب ايجاب الغسل من التماسين قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في شيء
من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد ورد ذلك من طريق صحيح أخرجهما
النسائي والبيهقي من رواية أبي سارة عن عائشة انها وصفت غسل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يفيض ثلاثا ويستشق ثلاثا ويغسل
وجبه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق
الحديث وهو يدل على ان غلبة الظن في وصول الماء الى ما يجب غسله كالبقيتين انتهى
(وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا
بشيء نحو الخلاب فاخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفه فقال بحسبها
على رأسه أخرجهما) قوله نحو الخلاب بالحاء المهملة المكسورة واللام الخفيفة ما يجب
فيه قال المصنف قال الخطابي الخلاب اناء يسع قدر حلبة نافذة انتهى وعلى هذا الاكثر
وضبطه الازهري بالحيم المضمومة وتشديد اللام قال وهو ما ورد وانكر ذلك عليه
جماعة وقد انضبط نهر اصح البخاري وغيرهم في ضبط هذه اللفظة والسبب في ذلك ان
البخاري قال باب من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل فكيف جماعة طابقة هذه
الترجمة الحديث وجعل الخلاب بمعنى الطيب وقد أطل الحافظ في التلخيص الكلام على هذا
قوله ثم أخذ بكفه أشار الى العرفة الثالثة كما صرح به رواية أبي عوانة ووقع في بعض
روايات البخاري بكفه بالافراد وفي بعضها بالثنية كما في السكاب والحديث يدل على
استحباب البدأة باليمين ولا خلاف فيه وفيه الاجتزاء بثلاث غرفان وترجم على ذلك
ابن حبان قوله فقال بحسبها من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق الفعل على
القول في حديث لاحد الانبياء قال فيه لو أوتيت مثل ما أوتي هذه الفعلة مثل
ما يفعل كذا في التلخيص (وعن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يغسل
به فافرج على يديه فغسل به امرتين أو ثلاثا ثم افرج يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم
دلال يده بالارض ثم مضى واستشق فغسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم افرج
عن جسده ثم انتهى من مقامه فغسل قدميه قالت فانتبه بخرفة فلم يردّها وجعل يتنفض
الماء يده رواه الجماعة وليس لاجدوا الترمذي تنفض اليد) قوله فافرج على يديه يحتمل
ان يكون غسلهما للتنظيف من ما بهما من مستقذز ويحتمل ان يكون هو الغسل
المنبر وعندهما القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بالنظر قبل ان
يدخلها ما لا يقول مذا كبره جمع ذكر على غير قياس وقيل واحده مذا كرا قال الاخفش

بمعنى في الصلاة ليعول الاستعداد بالطاعة والراحة بالعبادة والاسعداد بالالتفات الى الغيب باستبلاء أنواع

الكشف عليه وهو ثمة فامثله ثوباً (٢٣٨) القلب من المحبوب واشتغال السر به ونجاسة نسيان الاحوال من المعلوم

واضرب لال رسوم الثالث ان
بتهامها وقد غلب عليه ان افقه
تعالى بشاهد وهو خذوه مقام
المرآة فقولها فان لم تصفكن
قراة قول عن مقام المشاهدة
والما كشافة الى مقام المراقبة أي
ان لم تعدد وانت من أهل الرؤية
المعوية فاعبده وانت بحيث
انه يراد وكل من المقامات
الذات احسان الان الاحسان
الذي هو شرط في صحة العبادة
انما هو الاول لان الاحسان
بالآخرين من صفة الخواص
ويعززون كثيرين وانما آخر
السؤال عن الاحسان لانه صفة
الذات أو شرط في صحة العبادة
بعد الموصوف وبيان الشرط
من آخر عن المشروط قال أبو
عبد الله الابي قال النووي هذا
القدر من الحديث أهل عظيم
من أصول الدين وقاعدة مهمة
من قواعد المسابن وهو عمدة
المسندين وبقية السالكين
وكثر العارفين وذاب الصالحين
وهو من جوامع الحكم التي
أرثها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تدب أهل التقي إلى
تجالس الصالحين ليكون ذلك
مانعاً من الناس بين من
الفتاوى احترامهم واحترامهم
منهم فكيف بين لا يزال الله
مطلعا عليه في سره وعلايقه
اتوى قال في الذبح وقد سبق إلى
أصل هذا المقاضى عياض وغيره
ودل عليه الحديث على أن
رؤية الله تعالى في الدنيا بالابصار
غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك الدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته عن حديث أبي

هو من الجمع الذي لا واسدله وقال ابن خروف انما جاء مع انه ليس في الجسد الواحد
بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذكر
في حكم الغسل قوله ثم ذلك يدله بالأرض فيه انه يستحب للمستحي بالماء اذا فرغ ان
يغسل يده بتراب أو شئان أو يدلكه بالتراب أو بالحائط ليعذب الاستعداد منها قوله
فغسل قدميه قد تقدم الكلام على ذلك في حديث أول الباب قوله ثم ينهى أي يحول إلى
ناحية قوله فلم يرد ما من الارادة لامن الرد وقد تقدم الكلام في كراهية التماسيح وعدمها
قوله وجعل يده في جوارحه من ماء الغسل قال الحافظ وكذا الوضوء
وفي حديث ضعيف أو رده الرافعي وغيره وانظروا لتنفذوا أي يكم في الوضوء فانما
مراوح الشيطان قال ابن السلاج لم أجده ووثقه النووي وقد أخرجه ابن حبان
في التمهيد وابن أبي حاتم في الملل من حديث أبي هريرة ولولم يرو عنه هذا الحديث
لم يكن صالحاً لان يحج به قال المصنف رحمه الله وفيه دليل استحباب ذلك اليد بعد
الاستحباب انتهى (وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء بعد
الغسل رواه النسائي) الحديث قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن سديد الناس
انهم اتفقوا نسخ الترمذي في تصحيحه وأخرجه البيهقي بإسناد جليل وفي الباب عن ابن عمر
مرفوعاً رعن موثقاً قال الماسنل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أهم من الغسل
رواه ابن أبي شيبة وروى عنه انه قال لرجل قال له اني أوضوء بعد الغسل فقال لقد
نعمت وروى عن حديثه انه قال أما يكره أحدكم ان يغسل من قرنه الى قدمه حتى
يتوضأ وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي
انه لم يختلف العلماء ان الوضوء داخل تحت الغسل وان طهارة الجنباة تأتي على طهارة
الحديث وتقضى عليه الان موافق الجنباة كمن من موافق الحديث قد غسل الاقل في ثيابه
الاكثر وأجر أن ثيابه الاكبر عنه وقد تقدم كلام ابن بطال في أول الباب وقد تقدم الرد عليه
بانه قول أبي ثور وداود وغيرهما قال ابن سديد الناس ان داود الظاهري أو جوب الوضوء
في غسل الجنباة لانه بعده لا يمكن لايتلو عنه من الوضوء وحكا عنه الشيخ يحيى الدين
النووي قال ابن سديد الناس والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم ان ذلك عنه ليس فرضاً
في الغسل وانما هو كذهب الجماعة (وعن جبير بن مطعم قال ثارنا غسل الجنباة عند

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما أنا فاستعمل كفي فاصب على رأيي ثم أبيض
بعد علي سائر جسد روه أحمد الحديث بالرجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً أحمد من
حديث جبير بن مطعم باللفظ أما أنا فاحش على رأيي ثلاث حديث ثم أبيض فاذا أنا قد
طهرت قال الحافظ وقوله فاذا أنا قد طهرت لأصل لمن حديث صحيح ولا ضعف
اكنه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انما يكفك
ان تحشي على رأسك ثلاث حبات ثم تبيضن الماء عليك فاذا أنت قد طهرت وأصله

في غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك الدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته عن حديث أبي

امامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم واعلموا انكم لن تروا ربكم (٢٣٦) حتى تموتوا وانتم بعض خلاصه قوله على تارويل

الحديث بغير علم ثم قال جبريل
(مضى) تقوم الساعة الام
للعهد والمراد يوم القيمة
(قال ما) أي ليس (المسؤول) زاد
في رواية أبي ذر عنها (بأع) من
السائل (بزيادة) الموحدة في علم
لتأكيدها معنى النسبي والمراد

ففي علم وقم الان علم جميعهم مطوع
به فهو علم مشترك وهذا وان
أشعر بالتساوي في العلم الان
المراد بالتساوي في العلم بان الله
استأثر بعلم وقت مجيئها لقوله
بعد خمس لا يعلمون الا الله وليس
السؤال عنها ليعلم الحاضرون
كالاسئلة السابقة بل لينجزوا
عسى السؤال عنها كما قال تعالى
يسأل الناس عن الساعة فلما
وقع الجواب بأنه لا يعلمها الا الله
تعالى كفوا وهذا السؤال
والجواب وقعا بين عيسى بن
مريم وجبريل عليهم السلام كما
في نوادر الحديث لكن كان
عيسى هو السائل وجبريل هو
المسؤول قال النووي يستنبط
منه ان العالم اذا سئل عما
لا يعلم بصرح بأنه لا يعلمه ولا
يسكون في ذلك نقص من
مرتبه بل يكون ذلك دلالة
على من يدورعه (وسأخبره عن
اشراطها) بفتح الهمزة جمع شرط
بالخبر بك أي علاماتها السابقة
عليها أو مدهمات لا المتأخرة لها
وهي (اذا ولدت الامة) أي وقت
ولادة الامة (ربها) أي مالئها

في صحيح مسلم وذكر الحافظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبريل بن مطعم عند أحمد
بالفاظ أما أنا فما أخذ من كني إلا أنا فاصب على رأسي ثم أفيض على جسدي ولم يتكلم عليه
وله شواهد في الصحيحين وغيرهما قال المصنف رحمه الله فيه مستدل بان لم يوجب الدلائل
ولا المضغطة والاستنساخ انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

(باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقدها)

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك
موضع شعرة من جنبها لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار قال علي فمن عادت
شعري رواه أحمد وأبو داود وروادو كان يجز شعرة رضي الله عنه) قال الحافظ واسناده
صحيح لان من رواه عطاء بن السائب وقد سمع منه جاذب سلامة قبل الاختلاط وأخرجه
أبو داود أيضا وابن ماجه من حديث جاذب لكن قيل ان الصواب وقفه على علي قال
عبد الحق الاكثرون قالوا وقفه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلاطه
ولجأوا وهام وفي اسناده أيضا زاذان وفيه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة
مرفوعا بلغة بلوا الشعر وألقوا البشرا أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي
ومداه على الحرث بن وجيه وهو ضعيف جدا قال أبو داود والحرث هذا حديثه
منكر وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس
بذاك وقال الدارقطني في العلل اغاير وي هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا
ورواه سعيد بن منصور وعن هشيم عن يونس عن الحسن قال ثبت أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يذكره ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عن قوله
وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث البخاري
وأبو داود وغيرهما والحديث يدل على مشروعية تحجيل الشعر بالماء في الغسل ولا يحفظ
فيه خلاف (وعن أم سلمة قالت قالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضعف رأسي أفأفنهضه

لغسل الجنابة قال لا انما يكفيك ان تخطي على رأسك ثلاث حميمات ثم تغيبين عليك الماء
فتأخرين رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله ضعف
رأسي بفتح الضاد المجعولة واسكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية
الحديث والمستند به عند المحدثين وهو الشعر المنقول ويجوز ضم الضاد والقام جمع
ضعفه قوله ان تخطي يقال حثيث وحثوث لغتان مشهورتان والخيمه الخفيفة وهو يدل
على انه لا يجب على المرأة نقض الضمائر وقد اختلف الناس في ذلك قال القاضي أبو بكر
ابن العربي قال جهوه رسم لا يقضه الا ان يكون ملبدا ملقة لا يصل الماء الى أصوله
الا يقضه فيجب حينئذ من غير فرق بين جنبية وحيش وروى عن الترمذي بالله وأي
طالب والامام يحيى وروى أيضا عن القاسم وقال القاضي قنقهضه في الجنابة والحيض
وقال أحمد قنقهضه في الحيض دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيدها وهو كناية عن كثرة اولاد السراوى حتى تصير الام كأنها أمة لا بها من حيث انها ملأ آية أولان الاما يلدن المولود

فمنع الام من تجارة الرعايا والمسلمين (٢٤٠) أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع أمهات الاولاد فبعد اولهن الملائكة

لمستأثرى الرجل أمة وهو لا يشتر
أو كناية عن كثرة العتوق بأن
يعامل الولد أمة معاملة السيد
أمة في الاهانة بالسب
والضرب والاستخدام فاطلق
عليه مريم إجماع ذلك وعورض
بأنه لا وجه تخصيص ذلك بولد
الامة الا أن يقال انه أقرب إلى
العتوق وعند البخاري
في التفسير مريم ابنة النعمان على
معنى النسبة اي غسل الذكر
والانثى وقيل كراهة ان يتول
ربها تعاليم الله الرب وعبر
بأنه الداعي الجرم لان الشرط
مقتضى الوقوع ولم يعبر بان الله
لا يصح ان يقال ان قامت
النسبة كان كذا بل يرتب
قائه محضاً لانه يشهر بالثب
فيمه (و) من اشراط الساعة
(اذ انطلق رعاة الابل المسم
في البنيان) أي وقت تفرق اهل
البادية طائفة اليان وتكثرهم
باستيلائهم على الامم وقماهم
البلاد بالنهر المتدفق لتبطلهم
في الدنيا فهو عبارة عن ارتفاع
الاسافل كالعبيد والسفلة من
الجمالين وغيرهم وما أحسن قول
المتأمل

إذا التحق الاسافل بالاغالي
فقد طابت منادمة الدنيا
وفيها إشارة الى اتساع دين
الاسلام كما ان الاول فيه اتساع
الاسلام واستيلاء آله على بلاد
الكفر وسوء ذرائعهم قال

البنو لا يلو الامر الغاية فخذوا بالامر المؤذن بان التمام سنة وم كمال

عن مالك انه لا يجب التقص لأعلى الرجال ولا على النساء ووجه ما ذهب اليه عمر بن
صلى الله عليه وآله وسلم عن نقض الشعر ولم يخص رجلاً من امرأه ولا يلزم من كون
السائل من ذلك من النساء ان يكون الحكم مختصاً بهن اعتباراً بهن وم النسي كذا قاله
ابن سبيد الناس ووجه قول من ذهب الى التفرقة حديث ثوبان انهم استنقوا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما رجل فليشتر رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر
وأما المرأة فلا علم ان لا تنقضه أخرجه أبو داود وأما ما عاين به في الاستفاد من
ابن عباس والسيد من مروياته عن الشاميين وهو قوي فيهم فبقيل ووجه ما روى
عن النبي ان عوم الغسل يجب في جميع الاجزاء من شعر وبشر وقد ينسج ضم الشعر
من ذلك ولعله لم تبلغه الرخصة في ذلك للنساء ووجه ما ذهب اليه أحمد ومن معه من
التفرقة بين الخبيض والجنابة ما سبب ما روى الدارقطني في أفرادده واليه في سنة
الكبرى من حديث مسلم بن صبيح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
اغتسل المرأة من حوض من انقضت شعرها انقضت غسلها واشتة ان فاذا اغتسلت
من الجنابة صبغت على رأسها الماء وصبرت وقد تشرب به مسلم بن صبيح عن حماد قال
المنفرد به الله وفي الحديث مستدل ان لم يوجب الدليل باليد وفي رواية لابي داود ان
امرأة صابت الى أم سارة بهذا الحديث قالت فأتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعمامة قال فيه وانخرى قرولك عند كل حشفة وهو دليل على وجوب بل داخل الشعر
الاستغسل انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عبد بن عمر قال بلغ عائشة ان عبد الله
ابن عمر يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينفذن رؤسهن فقالت يا عبي الله ابن عمر وهو
يا امر النساء اذا اغتسلن ينقض رؤسهن أو ما امرهن ان يعلقن رؤسهن انفسد كمت
اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد وما أزيد على ان افرغ على
رأسي ثلاث افراغات رواه أحمد ومسلم الحديث يدل على عدم وجوب نقض الشعر على
النساء وقد تقدم الكلام فيه وأما امر عبد الله بن عمر وبالنقض فيجوز ان أراد إيجاب
ذلك عامين ويكون ذلك في شعور لا يصل اليها الماء ويكون مذهبها انه يجب النقض
بكل حال كما حكى عن غيره ولم ينافه حديث أم سارة وعائشة ويحتمل انه كان يأمرهن بذلك
على الاحتياط والاحتياط لا يوجب قالة النوروى

(باب نقض الشعر لغسل الخبيض وتبعم أثر الدم فيه)

عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لو كانت حائضاً انقضت
شعرك واغتسلي رواه ابن ماجه بإسناد صحيح الحديث هو عند السنة الا الترمذي باللفظ
انها قدمت مكة وهي سائس ولم يطف بالبيت الا بين النساء والمروة فبكت ذلك اليه
صلى الله عليه وآله وسلم فقال انشدي رأيت وأمشطى وأبلى بالحج وليس فيه ذكر
الغسل وقد ثبت عند ابن ماجه كذا كره المسنف وهو دليل ان قال بالفرق بين الغسل

للغاية

وعند التناهي يقتصر المطاوع واليه بالضم جمع الابهيم وهو الذي لاشية (٢٤١) بجمع بهم وهي رواية أبي ذر وغيره وروى

عن الاصمعي الضم والفتح وكذا ضبطه القاسمي بالفتح أيضا ولا وجه له لان صغار الضان والمز وفي الميم الرفع نعنا للرعاة أى السود أو الجهولون الذين لا يعرفون والجرنعة للابل أى رعاة ابل الابهيم السود وعد في الحديث من الانشراط علامتين والجمع بقضى الثلاثة فاما ان يكون على ان أقل الجمع اثنان أو انه كفى بأثنين لاصول المقصود هما في علم انشراط الساعة وعلم وقتها داخل (في) جملة (خمس) من الغيب لا يعلمون الا الله ثم لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عنده علم الساعة أى علم وقتها والسياق يرشد الى انه لا الاية كالمصرح بذلك الاسماعيلي وكذا في رواية عماره واسلم الى خبيبر وكذا في رواية أبي ذر وغيره وأما ما وقع في البخاري في التفسير من قوله الى الارحام فهو نقص من بعض الرواة وعام الآية وينزل الغيث أى الى الله المقدرة والهل المعين له ويعلم ما الى الارحام اذ كرام انى تاما أم ناذة ساوما تدرى نفس ماذا تكسب غدا من خير أو شر ورعا يعزم على نبي ويضله خلافه وما تدرى نفس بأى أرض تموت أى كما لا تدرى فى أى وقت تموت قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شئ من هذه الامور الخفية لهذا

للغاية والطيض والنفاس وهو أحمد بن حنبل والهادوية وأجيب بأن الخبر ورد في مشدوبات الاحرام والغسل في تلك الحال للتطهير لا للصلاة والتزاح في غسل الصلاة وعن عائشة ان امرأته من الانصار قالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض فامر بها كيف تغتسل ثم قال خذي فرصة من مسك فتطهري بها قالت كيف أنظر بها قال سبحان الله تطهري بها فاجتذبت الى فقالت تنبهي بهم اثر الدم رواه البساعة الا الترمذي غير أن ابن ماجه وأبو داود فالفرصة مسكة الحديث أخرجه أيضا الشافعي ومهما مسلم اسماء بنت سكر وقيل الله تعصيف والصواب اسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الطيب في المهمات وقال المنذرى يحفل أن تكون القصة تعددت وروى فرصة مسكة في الصحيحين أيضا غول فرصة هي بكسر القاف واسكان الراء وبالصاد المهملة القطعة من كل شئ حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من القطن أو الصوف منائلة الماء المسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الاكثر بفتح الميم وهو الجلد رفيعه نظره قوله في بعض الروايات فان لم يجد فطيبا غيره كذا أجاب به الرافعي قال الحافظ وهو متعقب قال هذا اللفظ الشافعي في الام ثم في رواية عبد الرزاق يعنى بالفرصة المسك أو الزبرة وليس في الحديث ذكر نقض الشعر وغاية ما فيه الا لا على التنظيف والمالعة في اذهاب اثر الدم قال النووي واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجاهيل ان المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة

(باب ما جاء في قدر المسك في الغسل والوضوء)

(عن سائبة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع ويطهر بالماء رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذي رحمه الله) قوله بالصاع الصاع أربعة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمدرطل وثلاث البغد اذى فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثا بطل بغد اذ قال النووي هذا هو الصواب المشهور وذكر جماعة من أصحابنا وجهه بعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أرطال والمدرطلان انتهى والربط البغد اذى على ما قال الرازي وغيره مائة وثلاثون درهما وربع الزوى انه مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في المسك والغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهي عن الاسراف في المسك ولو كان على شاطئ النهر قال بعض أصحاب الشافعي انه حرام وقال بعضهم انه مكروه كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد ويتوضأ بالمدة) وفيه عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع رواه أحمد وأبو داود الحديث الثاني أخرجه الترمذي نحوه وقال غريب وهو من طريقين شريك عن عبد الله بن عياض عن

وقد اشتمروا هم بحسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٢) عظم الاخلاص والمراقبة وفيه ان في

سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حضور الصحابة انه يريد ان يريهم الله صلى الله عليه وآله وسلم ما في من العلوم وان علمه ما خوف من الوحي فتريد رغبتهم ونشاطهم فيه وهو المعنى بشو له جاء يعلم الناس دينهم وان الملازمة تفتل بالى صورة شاؤ من حودى آدم وأخرجه البخارى في التفسير وفي الزكاة مختصره ومسلم في الايمان وابن ماجه في السنة بفعله وفي الفتن ببعضه وأبو داود في السنة والنسائي في الايمان وكذلك الترمذى وأبو داود في حديثه والبخارى باسناد حسن وأبو عوانة في صحيحه وأخرجه مسلم أيضا عن عمرو بن الخطاب ولم يخرج به البخارى لاختلاف فيه وعلى بعض رواه بالوجه فهو حديث جليل حتى قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من أجل علمها وقال الطبري له هذه التكملة استخرج به البغوي كتابه المصابيح ونسج السنة فلهذا بالقرآن في افتتاحه بالفتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال عياض انه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداعا وحالا وما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والخصف من آفات

عشر رطلا ولا يبريد اتفاق أهل اللغة

(باب من رأى التقدير بذلك استحب ما بان مادونه يجوزى اذا أصبح)

(عن عائشة أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اناء واحد يبع ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم) القدر الجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر وهو ان كان صاعا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في التقصان الى مقدار لا يسع منه غسله مثلا أو الى مقدار في الزيادة دخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر الجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء وهو ان كان مدا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو التقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء اسرافى قال نعم وان كنت على نهر جار وفي اسناده ابن لهيعة وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مر فوعا كان يتوضأ فباله من وسوسة الوضوء قال ابن حجر واسناده واهى (وعن جابر بن عتيق عن أم عماره بنت كعب بن النجى صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فألقى بها في اناء قد رنثى المدر وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بلانق توضأ وضوئى مدر صحيح حديث الباب أبو زرعة وأما حديث الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بنصف مدر فأنخرجه الطبرانى والبيهقى من حديث أبي امامة وفي اسناده الصلت بن دينار وهو متروك وحديث الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلاث مدر قال الحافظ لم أجده (وعن عبيد بن عمير ان عائشة قالت لقد رايتنى أعتمد أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فاذا توضأ موضوع منسل الصاع اودونه فشرع فيه جديا فافيض على رأسي يدي ثلاث مرات وما أتقص في شعر اراه النسائي) الحديث اسناده في سنن الانصافى هكذا أخبرنا سويدين نصر قال أخبرنا عبد الله عن ابراهيم بن ماهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاله ثقات وهو يدل على عدم وجوب الاعتسال بقدر اصاع من الماء لاشترائه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع أو دونه والاكتفاء بمجرد الاضافة على الرأس من دون نقص الشعرة وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضهم وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقص الشعرة على المرأة في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتورق قد تقدم الكلام عليه

(باب الاستئذان عن الاعين للمقتسل وجواز تجرده في التلوة)

(عن بهي بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراء فبعد المستبرح حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل بي مستبرح يجب الحيا وما استبرأ فاذا اغتسل أحدكم فليستتر وما أبو داود والنسائي) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح

الاعمال حتى ان علوم النبي بعد كاهار اربعة اليه ومثعبه منه انتهى كذا في الفتح والفسطاطي (عن النعمان بن بشير) بن

مسند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (٢٠٤) في حديث أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث

فمن سبني وله في البخاري ستة
أحاديث (رضي الله عنه قال)
وقول أبي حنيفة في القصاص
أو الوادي ويصلي بن معين من
أهل المدينة أنه لا يصح للعدنان
صباح من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يرويه عنه (وهذه
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) وفي رواية أبي حنيفة
مسلم والاصمعي من طريق
زكريا وأبو حنيفة في رواية
أبي حنيفة يقول سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
(يقول) ربه دليل على صحة فعل
النبي المميز لأن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم مات وللمعدنان
ثمان مائة (الحلال بين) أي ظاهر
بالنظر إلى ما دل عليه بالشيعة
(والحرام بين) أي ظاهر بالنظر إلى
ما دل عليه بالشيعة وعبارة الفتح
بين أي في عينهم ما وصفتها
بأدلتها الظاهرة (ويتمها) أمور
(مشتملات) بثبوتها الموحدة
أي شتمت بغيرها ما لم يثبت به
حكمها أهل التبيين وفي رواية
الاصمعي وابن عباس كرمشتملات
بثبوتها موحدة وموحدة
مكسورة أي اكتسبت المشبهة
من وجهين متعارفين وفي
رواية الاصمعي مشتملات بوزن
منه لاثباته موحدة وعين
مفيدة مكسورة وفي رواية
ابن عباس وهو القائل في
ورواه الدارقطني عن أبي حنيفة
شيخ البخاري أنه قال ولم يثبت بها

وقد أخرج البخاري نحوه من حديث ابن عباس موطو لا والله حكيه الما فقل في الفتح
ولم يشكهم عليه وهو يدل على وجوب التبرح حال الاختصاص وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي
ليل وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وتركه مكروه وإيسر واجب واستدلوا على ذلك
بما سباني وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريمه قال الحافظ والمنصور وعنده
مقدمة منهم كغيرهم الذكر اهذه فقط قول البخاري البراز المار به من النضا والبالظ فبسته قوله
ستين بين موهلة مفتوحة وثلاثة من فوق مكسورة بإختصاصه كما كتبه ثم راعه موهلة
قال في النهاية فعلى معنى فاعل ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستئذان حال الغسل
ما أخرجه النسائي من حديث أبي السمع قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فسكان إذا أراد أن يغتسل قال واني فأوليه فنادى الاستبراء أخرجه النسائي وما
أخرجه مسلم من حديث أم هانئ قالت ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام
الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ترضي الله عنها تستنوب ويديل على مشروعية مطاق
الاستئذان ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال
قلت يا رسول الله عورتنا ما نأتي منها وما نذر قال احفظ عورتك الامن زوبسك أو
الملك بهيئتك قلت يا رسول الله فالرجل يكون نالها قال الله حق أن يستنوي منه من
الناس (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حال بيننا أيوب عليه السلام
بغتسل عريا فانظر عليه براد من ذهب لجل أيوب يعني في ثوبه فادعوه تبارك وتعالى
يا أيوب ألم أكن أعينك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لاغني بي عن بر كثر رواه أحمد
والبخاري والنسائي قولاً بحق في رواية البخاري يعني والشمية هي الاخوة ذهابه قوله
لاغني بي بالقصير بلا توين قال الحافظ وروى بالانوارين أيضا يعني أن لا يغني ليس قال
ابن بطال ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عاقبه على جميع الجوراد ولم يعاقبه على
الاعتسالم عريانا فدل على جواز عريته وقال أيضا ووجه الدلالة من هذا الحديث وحديث
أبي هريرة الذي يافي أنهم ما يعني أيوب وموسى عن أمر بالانذار به قال الحافظ وهذا
انما ياتي على رأي من يقول شرع من قبلنا شرع لنا الذي يظهور أن وجه الدلالة منه
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصتين ولم يثبت شيئا منهما فدل على موافقتهما
لشرعنا والافلو كان فيه ما شئنا في موافق آية فيجمع بين الأحاديث بحسن الجمع الأحاديث
التي فيها الارشاد إلى التستر على الافلو (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كانت بنو اسرائيل يغتسلون عرية فظنوا أنهم إلى بعض وكان موسى عليه
السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما نجمع موسى أن يغتسل وهذا لأنه أدر قال فذهب
من يغتسل فوضع ثوبه على عجزه فظنوا أنهم عرية قال فجاء موسى عليه السلام بأثره
يشول ثوبه في عجزه في يتجسس في ثوبه فظنوا أنهم عرية قال فجاء موسى عليه السلام فقالوا
والله ما جئناك بأثره فظنوا أنهم عرية فظنوا أنهم عرية فظنوا أنهم عرية فظنوا أنهم عرية

أي (كثير من الناس) ويطلبوا منها

في رواية الترمذي والفظه لا يدري كثير من الناس أمن الحلال أم من الحرام (١٤٥) ومفهوم قوله كثير أن معرفته حكمها

ممكن لكن التقليد من الناس وهم المجهلون والعلماء أمانص أوقباس صحيح أو استصحاب أو غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحلال والحلومة ولم يكن نص ولا إجماع اجتمع فيه المجهلون وألفقه بأحد هـ ما بالدليل الشرعي فالمشبهات على هذا في حق غيرهم وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ في هذه المسئلة بالنحل أو الحلومة أو يوقف وهو كالحلاف في

الاشياء قبل ورود الشرع والاصح عدم الحكم بشئ لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع وقبل الحل والباحة وقبل المنع وقبل الوقت وقبل كون الدليل غير خال عن الاحتمال فالورع تركه لاسيما على القول بأن المصيب واحد وهو مشهور مذهب مالك ومنه نأى القول في مذهبه بمراعاة الخلاف أيضا وكذلك روى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان

يرأى الخلاف وأنص عليه في مسائل وبه قال أصحابه حيث لا تنويع سنة عندهم (فن انق) أي حذر (المشبهات) بالميم وتشديد الباء والاختلاف في نظرها نظره الذي قبلها لكن عدم علم والجمع على الشبهات بالضم جمع شبهة (استبرأ) ولا يذرفقده استبرأ بوزن استعمل من البراءة أي حصل البراءة

أي جاعتهم قوله يفتنون عرارة ظاهره ان ذلك كان جائزا في شرعهم والامساك فيهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يفتل وحده أخذ بالانضال قال الحافظ وأعرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك قوله آدر هو بالمد وفتح الدال المهملة وتحقير الراء قال الجوهرى الادرة نقعة في الخصة قوله بالجمع بالميم ثم الميم ثم الهاء المهملة أي جرى مسرعوا في رواية تخرج قوله في حجر انما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعمل لكونه فريسة فانه نقل من حكم الجسد إلى حكم البدن وان فناداه فإلام برده عليه فوبه ضربه وقبل يحفل أن يكون أراد بضربه الظاهر المجزأة أن يضربه فيه ويحفل أن يكون عن وحى قوله حتى انظر ظاهره انهم سمروا جسد به به يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه منزلة لأنه يظهر ماتحته بعد البطل واستحسن ذلك ناقلا عنه بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في الذي قبله

باب الدخول في الماء بغير إزار

(عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن موسى ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء يلق قوبه حتى يوارى عورته في الماء رواه أحمد) الحديث قال في جمع الزوائد جاله موثقة الآن على بن زيد مختلف في الاحتجاج به وهذا نوع من السترة المندوب اليه فهو مندوب تحت عموم الأدلة القاضية بشروط السترة قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير إزار وقال الصحيح هو بالآثار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخلوا الماء وعليهما بردان فقالا لا نلما مسكنا قال اميعن وان فخر رجونا أن لا يكون انما واحتج بغيره موسى عليه السلام انتهى

باب ما جاء في دخول الحمام

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكورا متى فلا يدخل الحمام إلا عترو من كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من أنثى متى فلا تدخل الحمام رواه أحمد) الحديث في استفادة أبو خيرة قال الذهبي لا يعرف وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شيء منها قال المنذرى وأحاديث الحمام كلها مما يؤول وانما يصح منها عن الصحابة ويشهد الحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سيذكره المصنف في باب من دعى فرأى منكرا من كتاب الوصية وقد أخرج النصل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه لبث بن أبي سليم وقد رواه أحمد أيضا من طريق ثالثة من طريق ابن أبي عمير عن أبي الزبير عن جابر وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه

(لدينه) من النقص (وعرضه) من الطعن فيه ولا ينبغي أن يعرضه دينه ويجهل دليل على أن من لم يتوقف الشبهة

في كسبه ومعايشه، فاعترضه نقيب الطاعنين (٢٠٤١) ليعوق هذا الشان الى انما قلل على أمور الدين وسماحات المرأة (ومن وقع

في الشبهات التي أشبهت أسرار
من وجهه والحلال من وجهه آخر
وبجواب الشرط محمد وفي
جميع نسخ التصحيح وقد ثبت
ذلك في رواية الدارمي عن أبي
نعيم شيخ البخاري فيه ولفظه قال
ومن وقع في الشبهات وقع في
الأسرار قال في النسخ ماصل
مأخوذة العلماء الشبهات
أربعة أشياء أحدها تارة من
الأدلة ثانياً الاختلاف العلماء
وهي منزوعة من الأولى ثالثها
أن المراد بها قسم المذكور لأنه
يقتضيه جانبها الفعل والتعليل
رابعا أن المراد بها المباح ونقل
ابن النخعي عن شيخه البخاري عنه
أنه كان يقول المذكور وعقوبة
بين العبد والأسرار من أنه أكثر
من المذكور فطرق إلى الأسرار
والمباح عقوبة بينه وبين المذكور
فإن استعمل منه فطرق إلى
المذكور وهو نزاع حسن قال
والذي يظهر لي رجحان الوجه
الأول ولا يعسد أن يكون كل
من الأوجه مراداً ويتوقف
ذلك باختلاف الناس فالعالم
النظري لا يخفى عليه تمييز الحكمة
فلا يقع له ذلك الثاني الاستكثار
من المباح أو المذكور ودونه
فتقع له الشبهة في جميع مذكر
بجواب اختلاف الاسماء
ولا يخفى أن المستكثر من
المذكور تميزه بوجوه على
أركانها المنهية إلى الجملة أو بعضها

[illegible]

(کتاب التیم)

التيميم في اللغة التيميم يد قال الزمخشري التيميم في كلام العرب انه يقيم اي يثبت فلا تات

449

انسانده از کتاب المنہی غیر الحرم علی او تکلیف المنہی افروم اذا کان من جنسہ او یکون ذلک

اسم فيه وهو ان من اعطى فانهم عنه يعمى مظلم القلب لفقده ان نور الوجود (٢٤٧) فيقع في الحرام ولو لم يتغير الوترع فيه

(كراع) أي مثله مثل راع وفي

رواية كراعى بالياء (يرعى) بجلة

مستأنفة ووردت بحلى سبيل

التشبيك للتبعية بالشاهد على

الغائب ويحتمل أن تكون من

موصولة لا شرطية فتكون

مبتدأ والخبر كراع وحده تذك

لا حذف والتقدير الذي وقع في

الشبهات كراع يرعى مواشيه

(حول الحى) يكسر الحاء رفع الميم

المحوى من اطلاق المصدر على اسم

المفعول والمراد موضع الكلال

الذى منع منه الغير ونوعه على

من رعى فيه (يوشك) بكسر

المهملة أى يشرب (أن يوافيه)

أى يقع فيه ويحدث ابن حبان

اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة

من الحلال من فعل ذلك استبرأ

لعرضه ودينه ومن أرتع فيه

كان كالمراعى إلى جنب الحى

يوشك أن يقع فيه لمن أكثر من

الطيبات مثلاً فانه يحتاج إلى

كثرة الاكتساب الوقوع في أخذ

ملا يستحق فيقع في الحرام فيما

وان لم يتعمد لتقصيره أو ينفذ

الى بطن النفس وأقل ما فيه

الاشتغال عن مواقف العبودية

وأعلى الوجود ترك الحلال مخافة

حرام كترك ابن أدهم اجرة

لشك في وفاء عمله وطوى عن

جوع شديد وفي الله طلاق بالله

مالم تعلم حله يفتى التركة كترك

صلى الله عليه وآله وسلم مرة

خشية العدة كفى البخارى

وأما فيه وبعده وأما فيه أى قصده وفي الشرح التصديق الصعيد لمسح الوجه واليدين
بنية استبابة الصلاة ونحوها قاله في الفتح وأعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة
والاجماع وهي خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الأمة قال في الفتح واختلف هل التيمم
عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم المانع عزيمة والعذر رخصة

باب تيمم الجنب للصلاة إذا لم يجد ماء

(عن عمران بن حصين قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فعلى بالناس
فأذا هو برجل معتزل فقال ما نملك أن نتصل قال أصابني جنبه ولما قال عليه
بالصعيد قاله بكفكم منفق عليه) قوله فإذا هو برجل وقع في شرح العدة للشيخ سراج
الدين بن الملقن أن هذا الرجل هو خلا بن رافع بن مالك الانصارى أخو رفاعه شهد
بدره قال ابن الكلابي وقتل ومثله وقال غيره له رواية وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ أماعلى قول الكلابي فيستحيل أن يكون هو صاحب
هذه القصة أتقدم وقعة بدر على هذه القصة بعد طوبى بالاختلاف وأماعلى قول غيره
فيستعمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي
آخر وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال أنه قتل بدير قوله أصابني جنبه ولما
بفتح الهمزة أى ملى أى موجود وهو بلغ في إقامته مدة ما نسب من عموم النبي كأنه
أفى وجود الماء بالكتابة قوله عليه السلام لا عهد المذكور في الآية الكريمة
ودل قوله بكفكم على أن التيمم في مثل هذه الحال لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون
المراد بقوله بكفكم أى إذا لا بد من ترك القضاء والاول أظهر والحديث يدل على
مشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنث وغيره وقد أجمع على ذلك
العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولان السلف الاما جاء عن عمر بن الخطاب
وعبد الله بن مسعود وسكى مثله عن ابراهيم النخعي من عدم جواز الجنب وقيل ان عمر
وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جازى جواز الجنب الاحاديث الصحيحة وإذا صلى الجنب
بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بالجماع العلماء الا ما يحكى عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن الامام الثابتي انه قال لا يلزمه وهو مذهب من تركه بإجماع من بعده ومن
قبله وبالأحاديث الصحيحة المنهورة في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للجنب بغسل يده
إذا وجد الماء

باب تيمم الجنب للجرع

(عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلنا من حجر فشق في رأسه ثم احتلم فسال أصحابه
هل نجدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاعتدل
فما أتته ناعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قد لومتم الله

الاربوع أسير على الصبر اطوم القيامه قالت اخت بشير المطالي لاجل بن حنبل ان انزل على سوطي خفافير بنامه اعل

الظاهرية وبسبب ذلك دعا علياً ليعبر (٢٠٨) إلى المنزل ليشاهد القاتل من أثاث فافلك الله فأتت أخت أشر الحيات

الاصوال اذ لم يعرفوا انما كانت فيهم وبعبارة اخرى
على وجه صحيح عليهم وبفضل سائر جسد رواء ابو داود والدارقطني الحديث
رواه ايضا بن ماجه وصححه ابن السكن وقد تفرده الزبير بن خريق وابن القوي قاله
الدارقطني وخالفه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الحفاظ
رواه ابو داود ايضا من حديث الاوزاعي قال يفتي عن عطاء عن ابن عباس ورواه
الحاكم عن بشر بن يسلم عن الاوزاعي حديثي عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني
اختلف فيه على الاوزاعي والصواب ان الاوزاعي ارسل آخره عن عطاء وقال ابو
زراعة وابو اسلم السجدة الاوزاعي من عطاء السجدة من اسمعيل بن مسلم عن عطاء
وقال ابن السكن عن ابن ابي داود ان حديث الزبير بن خريق اصح من حديث
الاوزاعي وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد بن ابي
ربيع عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس مرفوعا والوليد بن عبيد عن الدارقطني
وقواه من صحيح حديثه قوله الذي يكسر العين هو الضمير في الكلام قبل هو ضد اليان
والحديث يدل على جواز العسل الى التيمم خشية الضرر وقد ذهب الى ذلك الهرة
ومالك وابو حنيفة والشافعي في أحد قوايه وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد
قوايه الى عدم جواز التيمم خشية الضرر وقالوا لا بد وجسد والحديث وقوله تعالى وان
كنتم من شئ الاية يردان عليهم ما يدل الحديث أيضا على وجوب المسح على الجبائر
وهذا حديث علي عليه السلام قال امرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمع على
الجبائر وقد اتفق الحفاظ على ضعفه وقد ذهب الى وجوب المسح على الجبائر ابو داود
بالله والهادي في أحد قوايه وروى عن أبي حنيفة والشافعية والسجدة في بعدهم ربه
قال الشافعي لكن بشرط ان يوضع على طهر وأن لا يكون تحتها من الصلح الاملا بد
منه والمسح المذكر بعدهم يكون بالمالا بالتراب وذهب ابو العباس وأبو طالب وهو
أحد قول الهادي وروى عن أبي حنيفة انه لا يصح ولا يجزى بل يسلط كما بادة تعدت
ولان الجبيرة كعش وأثر وآية للوضوء لم تتناول ذلك واعتذر وان حديث جابر وعلى
بالحال الذي فيه ما رفته انه اضرب طرق حديث جابر فصرح للاختصاص به على المطلوب
وقوى حديث علي واكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم

• (باب المُنْتَبِ بِتَوْحِيدِ تَلَوُّفِ الْهَرْدِ) •

(عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال استأففت في امهله باردة
شديدة البرقا فأنذت ان اغتسلت ان املك فتميمت ثم صليت باصحابي صلاة الصبح
فما اذعنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ذكرنا ذلله فقال يا عمر صليت
باصحابك وانت جنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقبلوا انفسكم ان الله كان بكم
رحيما فتميمت ثم صليت فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

فبعضهم قالوا لا يجوز له ان يتكلم في
 يخرج الورد الصادق لا يتكلم في
 في شأها امكث ما لا ينزله
 بالبدن قالوا بعين سنة لم يأكل من
 فمرها حتى ماتت اقامت السنة
 بدنية الايجية من اهل عصرنا
 هذا بعد ان اكثر من ثلاثين سنة
 لم تأكل من اللعوم والثمار
 وغيرها الجارية من بعية المسائل
 انهم لا يورثون البنات وامتنع
 ابو هاشم والدين من تناول عرق
 المدينة لما ذكر انهم لا يركون
 من ترصعهم ولم يورثوا فضل
 الفضائل سرمد وادعى بعضهم ان
 القليل من كلام الله هي والله
 مدبرج في الحديث فما سكا ابو
 عمرو والداني وتردد ابن عون في
 رافعه لا يستلزم كونه مدرجاً في
 الابواب فسدسوا بما فيه
 ورافعه فلا يقدح ذلك بعضهم
 فيه وكذلك سقوط المسئل من
 رواية بعض الرواة كابي فروة
 عن الشعبي لا يقدح في ثبوت
 لانهم سقاها ولعل هذا هو السر
 في حذف البخاري قوله وقع في
 الحرام ليس بمقابل المسئل
 مرتبطة فيه لم يرد من دعوى
 الادراج عما يقوى عدم
 الادراج رواية ابن سنان الماضية
 (الا) فنعى الله زوفاً في
 الام أي ان الامر كما تقدم وان
 لكل ملك بكسر اللام من ماله
 العرب (سهي) مكاناً خصه بما
 يحظر لم يرد ما شبهه وتوعد من

رضي الله عنه وغيره من المتتبعين الشريعة وسننهم قوله ان وان في رواية الاصل في (الانجيل المذنب) تعالى وفي

رواية زياد في أرضه (بجوارحه) أي المعاصي التي حرمها كلنا والسرقة (٢٤٩) فهو من باب التمثيل والتشبيه بالشاهد

عن الغائب فذهب إليه الكلف
بالراعي والنفس اليه بقاء بالانعام
والمنشآت بما حول الحلي
والبحار بما حولها وتناول المشبهات
بالرفع حول الحلي ووجه التشبيه
حصول العقاب بعدم الاحتراز
عن ذلك كما ان الراعي اذا جره
وعنه حول الحلي الى وقوعه في
الحلي استحق العقاب بسبب ذلك
فكذلك من أكثر من الشهات
وتعرض لمقدما وقع في الحرام
فاستحق العقاب بسبب ذلك
(الا ان الامر كما ذكر) وان في
الحديث مضمة أي قطعة من
الجمع وسبب ذلك لانهم اتفقت في
الامر اصغر هاء في الفتح وعبر بها هنا
عن مقدار العقاب في الرواية وثبتت
الرواية بالامن قوله الا وان
لكل ملات حتى الاوان في الجسد
مضمة وسقطت من الاوان حتى
الله بعد المداينة بين حتى المولود
وحسب الله تعالى الذي هو الملك
الطلي لاهلك حقيقة الله وثبتت
في رواية غيب أي ذر نظر الى
وجوب التماس بين الجاهلين
من حيث ذكر الحلي فيهم (اذا
صلحت) بفتح الهمزة وقد انضم (صلح
الجسد كله) وسقط لفظ كله
ابن عساكر (واذا فسدت) أي
المضمة أيضا (فسد الجسد كله)
والتعسير باذ الصفة الوقوع
غالب وقد تاتي بمعنى ان كلنا
(الاهي القاب) انما كان
كذلك لانه أمير البدن وبصلاح
الامير صلح الرعية وبفساده فسدوا ثم في ما في الانبياء

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري فعليه وابن حبان والحاكم
واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فعليه عن أبي نيس عن عمرو وقيل عنه عن
عمر وبلا واسطة لكن الرواية التي فيها أبو نيس ليس فيها الا الله غسل مغايته فقط وقال
أبو داود روى هذه القصة الاوراعى عن حسان بن عطية وفيه قديم ورجح الحاكم احدى
الروايتين وقال البيهقي يحتمل ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل
ما أمكنه وتيمم الباقي وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عنده
الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع روافد القري وكانت هذه الغزوة
في جادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشقت أى خفت وحذرت قوله
فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دليلان على جواز التيمم
عند شدة البرد ومخافة الهلاك الاول التيسير والاستبصار والثاني عدم الإنكار لان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والتيسير والاستبصار أقوى دلالة من
السكوت على الجواز فان الاستبصار دلالة على الجواز بطريق الاولى وقد استدل
بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان من تيمم لشدة البرد وصلى
لا يجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة ولو كانت واجبة
لامرهم ولانه أتى بما أمر به وقد روي عنه فاشبهه ساقون من يصلى بالتيمم قال ابن رسلان
لا يتيمم لشدة البرد من أمكنه ان يسهل الماء أو يستعمله على وجهه بأمن الضرر
مثل ان يغسل عضوا ويستره وكلما غسل عضو استبره ودفعه من البرد لزمه ذلك وان لم
يقدر تيمم وصلى في قول أحمد كثر العلماء قال الحسن وعطاء بن رسلان وان مات ولم
يجعله عذرا ومقتضى قول ابن مسعود ولو رخصنا لهم لا وثق اذا برد عليهم الماء ان
يتيمموا انه لا يتيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث ما انفك
فيه من العلم اثبات التيمم لخوف البرد وسقوط القرض به وصحة اقتداء المتوذي
بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان التيمم بالعمومات بحجة صحيحة انتهى وقوله وان
التيمم لا يرفع الحدث له لم يستفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت باصحابك
وأنت جنب

(باب الرخصة في الجماع لادم الماء)

(عن أبي ذر قال اجنبت المدينة فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنيت
فيها فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر قال ما حالك قال كنت أتعرض
للعنابة وليس قربي ما فقال ان الصبي مطهوران لم يجد الماء عشرين روي رواه أحمد
وأبو داود والترمذي وهذا النقط) الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه أيضا وقد اختلف
فيه على أبي قتادة الذي رواه عن عمرو بن عبيد ان عن أبي ذر ورواه ابن حبان والحاكم
والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن عبيد ان قد وثقه الجهلي قال الحافظ وغلغل ابن

قلبه فانه العالم بالله تعالى والجوارح (٢٥٠) خذم له وفي القبح متى القلب لتقلبه في الامور اولانه خالص خافي البسطن

وخالص كل شيء قلبيه اولانه
وضع في الجسد من الجوارح في هذا
الحديث الحديث على اصلاح
القلب وان القلب الكسب
اثر انه والمراد به المعنى المتعلق
به من الفهم والمعرفة وهي
قلبه امره تتابعه بانها وطر
ومنه قول الشاعر شعر
ما سمى القلب الامن تقلبه
فاحذر على القلب من قلب
وتحول

وهو على العقل خلافا للمعتبة
ويكفي في الدلالة قول الله
تعالى فمستنون لهم قلوب
بعناونهم وهو قول الجهور
من المتكلمين وقال ابو حنيفة
رحمه الله في الدماغ وسكن الاثر
عن التلافة والناس في
الاطباء احبوا ايمانهم في
الدماغ فسد العقل ورد بان
الدماغ آلة عندهم وفاد
الالة لا يتغير فساد وقد
اجمع العلماء على عظم رقع
هذا الحديث وانه احد
الحديث الاربعة التي علم امداد
الاسلام المنظومة في قوله شعر
عبد الله بن عبدنا قلات

مسند من قول خير البرية
التي تشبهوا واهلهم ودعوا
ايضا بعينك واعيان بيته
واارا بن العربي الى انه يمكن أن
يستخرج من هذا الحديث وحده
جميع الاسرار قال القرطبي لانه
اشتمل على التسبيل بين الخلال

القطعات فقال الله سبحانه ولوقى الباب عن أبي هريرة عن عبد البرار والطبراني قال الدارقطني
في العلل وارساله اصح قوله اجتمعت المدينية بليم اي استوت وجتمها ولم توافق طبعي
وهو اتعانت من الجوى وهو المرض والحديث يدل على جواز التيمم للجنب وقد تقدم
الكلام عليه اول الباب ويدل على ان الصبي يطهر ويصلي ولو لم يدر ان يفعل
ما يفعله المتطهر بالماء من صلاة وقراءة ودخول مسجد ومسح بوجع وغير ذلك
وان كان كذاه بالتيمم ليس بتقدير بوقت محدود بل يجوز ان تطاول العهد بالماء وذكر
العشر سنين لا يدل على عدم جواز الاكتفاء بالماء بعدها لان ذكره لم يرد به التيمم بل
البالغة لان القلب عدم فقدان الماء وكثرة جوده انه اشدة الحاجة اليه فقدم وجدانه
انما يكون يوما او بعض يوم

«باب اشتراط دخول الوقت للتيمم»

(عن عرو بن ربيعة عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت
في الارض مسجد اوطاه ورايا ايسار كفي الصلاة عذبت رحمتي وعن أبي امامة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت الارض كلها الى دلاقي مسجد ما
وطاه ورايا ايسار ردت ربلا من أمي الله الة فعنده مسجد وعنده طهور ورواهما
احمد الحديث الاول اياه في الحديثين والحديث الثاني اياه في مسنده احمد هكذا
حدثنا محمد بن ابي عدي عن سليمان بن يحيى التيمي عن سيار عن أبي امامة واكرهوا شاذ
نقلت الاسماء الاموي وهو صدوق في الباب عن علي بن عبد البرار عن أبي هريرة عن
مسلم والترمذي وهن جابر عند الشيخين والنسائي وعن ابن عباس عن احمد وعن حذيفة
عن مسلم والنسائي وعن انس اشارة الترمذي ورواه الشراح في مسنده ما مناد قال
العراق صحيح ررواه الخطابي في معالم السنن وسباني في الصلاة وعن أبي امامة عند
احمد والترمذي في كتاب السير وقال حسن صحيح ولكنه لم يذكر فيه المنع ودون أبي
ذر عن أبي داود عن ابي موسى عند احمد والطبراني في مسنده احمد وعن ابن عمر عند البرار
والطبراني وفي مسنده ابراهيم بن اسمعيل بن يحيى بن سالم بن كهيل وهو ضعيف وعن
السائب بن يزيد عند ابراهيم بن ابي سعيد عند الطبراني ايضا قوله جعلت الى الارض
مسجدا في موضع خبر ولا يخفى من الضعف ومنه ما وقع دون غيره ولكن ان يكون مجازا
عن المكان المسمى للصلاة قال الحافظ وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جههها
كانت كما مسجد في ذلك قال الداودي وابن القيم والمراد ان الارض جعلت مائة مائة
الله عليه وآله ولم مسجد اوطاه وراي جعلت اغير مسجد لم يجعل له طهورا لان عيسى
كان يصلي في الارض ويصلي حيث ادركته الصلاة وقبل ان ياتيهم موضع يتقنون
طهارته بخلاف هذه الامة فانه اتيهم الطهور والصلاة الا في اتيهم يتقنون طهارته
والاظهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبل ان ياتيهم الصلاة في اما كن مخصوصة

من الرابعات وزجالة كلهم كوفيون وفيه الحديث والعنينة (٢٥١) والمجموع وأخرجهم البخاري أيضا في المبيع

وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي فسه وابن ماجه
في القعن وأشيحة العلامه
القدوة محمد بن علي الشوكاني
رحمه الله كلامه بسوط على هذا
الحديث في ذواته المسماة بالفتح
الرماني وذكره أنا في كافي دليل
الطالب على أرجح المطالب
بالقراءة وهو جدير بان يكتب
بما الذهب فليجمع ولا يسع
هذا المقام ذكره (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال ان
وقد عبد القيس هو ابن أدهى
ابن دعي أبو قبيلة كانوا ينزلون
البحرين وكانوا أربعة عشر
رجلا بالأنجب ويرى انهم
اربعون فيجعل ان يكون لهم
وقادنان أو ان الاشرف أربعة
عشر والباقي تسع (المأثور النجدي
صلى الله عليه وآله وسلم) عام
الفتح وكان سبب مجيئهم لبلاد
منقذين حبان، ونعمه النافعة
وسورة اقرأ وكاتبه صلى الله عليه
وآله وسلم جماعة عبد القيس كتابا
فلما رحل الى قومه كتبه أيا ما
وكان يصلي ففاسلت زوجته
لايه المنذر بن عازر وهو الأشج
اني افكرت فعل بعلي بعد
قدم من يثرب انه لم يغسل اطرافه
ثم يستقبل بالجهة يعني الكعبة
فيضي ظهره مرة ويقع أخرى
فاجعسا فيجدنا ذلك فوقع
الاسلام في قلبه وقرأ عليهم
الكتاب وأما وأجوهو المسير

كالبيع والصوامع قال الحافظ في الفتح ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بالقطز وكان من
قبلي انما يصعدون في كتابهم وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصومة ويؤيده
ما أخرجه البرز من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احدهم الانبياء يصلي حتى يبلغ
محرابه بقوله وطهورا بفتح الطاء اي مطهرة وفيه دليل على ان التراب يرفع الحدث كلما
لا شترأ كهذا في الطهورية قال الحافظ وفيه نظار وعلى ان التيمم جائز بجميع اجزاء
الارض المسموم لفظ الارض بجميعها وقد بدأ كده بقوله كلها كافي الرواية الثانية
واستدل الثاني بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة هو فوقه بالقطز
وجعلت تربته بالناطه ورا وهذا خاص فينبغي ان يجعل عليه العام وأجيب بان تربة
كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردناه ورد في الحديث المذكور
بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه
أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعليل الحكم بالتربة
مفهوم لقب ومفهوم اللقب هو عفيف عند أبواب الاصول ولم يقل به الا لداق فلا
ينقض التخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظاهر التفسير فلو كان جائزا لغير
التراب لما اقتصر عليه وأنت خبير بأنه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم
الافتراق في اللفظ حيث حصل التاكيد في جعلها مبيحا دون الاخر كما سيأتي في
حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة
منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف انه لا يفهم
احد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعيض
انتم فان قلت سلمنا التبعيض فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التبعيض
عليه في الحديث المذكور ومن الادة الله الاعلى ان المراد خصوصا التراب ما ورد في
القرآن والسنة من ذكر الصعيد والامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس
والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره
قال الزجاج لأعلم اختلاف بين اهل اللغة في ذلك قال الأزهري ومذهب اكثر العلماء ان
الصعيد في قوله تعالى صلى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للشماعلي الصعيد
تراب وجه الارض ولين ذكره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق
على وجوده على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد
حمل الصعيد على العموم تيمم صلى الله عليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب العترة والشافعي وأحمد وأبو
حنيفة وعطاء والارزاعي والنوري الى انه يجوز بالارض وما عليها وسبقه المصنف
لذلك بابا بقوله أيضا أدركتني الصلاة في الرواية الثانية فايما أدركت رجلا من أمي
الصلاة وفي الصحيحين فايما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل وقد استدلل به على

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أو) قال (من القوم) شأنه شعبة أو

أبو جرة (قالوا) نحن (ثلاثة) أي ابن نزار (٢٥٢) بن عبد بن عدنان والنمط فالاربعة لأن عبد القيس من أولاده وعبر عن

البعض بالكل لأنهم بعض أربعة
وبدل عليه ما عند المصنف في
الصلاة فقالوا أنا هذا الحى من
وبية (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (مرحبا بالقوم
أو) قال (بالوفد) وأول من قال
مرحبا سيف بن ذي يزن كما قاله
العسكري وإنصاه على
المصدرية فيجعل منه رأى
صادقوا ورحبا بالقيم أي سبعة
حال كونهم (غير خزايا) جمع
بنزيان على القياس أي غير أدلاء
أو غير مستعينين القوم
مبادرين دون حرب أو جوب
استدعياءكم (ولأنهم) جمع
نادم على غير قياس وانما جمع
كذلك لتبسيط لفظ المصنف
والخصميين وذكر القرائن
أن ندما نال في نادم فيجعله
المدكور على هذا قياس وفيه
دليل على استحباب تأييد
القدام وقت تكرر ذلك من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فنى
الحديث مرحبا بأبى هانى وفى
قصة عكرمة بن أبى جهل
مرحبا بلراكب المهاجرين وقصة
فاطمة مرحبا بأبى بكرى وكأها مصيعة
ولى حديث عائشة بن بشير الطائفي
من أبيه عند الناس أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال للمنادل
فلم عليه مرحبا وعليك السلام
(فقالوا) ولا صلى قالوا يا رسول
الله فيسه دليل على أنهم نادوا
حين المصلاة من حين

عموم التيميم بأجزاء الأرض لأن قوله فأيضا أو فخصت رجلا أو عامرا رجل مسبعة عموم
فبدل من قوله من لم يجد ثوبا ووجد غيره من أجزاء الأرض قال ابن دقيق العيد ومن
خصص التيميم بالتراب يحتاج إلى أن يتبين ذلك بالاختصاص به وهذا العموم أو يقول دل
الحديث على أنه صلى وآنا أقول بذلك فيصلى على المسألة ويرد عليه حديث الباب
فإنه باللفظ فعنده من بعده وعنده ظهوره وقد استدل المصنف بالحديث على اشتراط
دخول الوقت قطعاً وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط المعتز والمشافعي ومالك وأحمد بن حنبل
وداود واستدلوا بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا أقدامكم قبله والوضوء مضمّن
الإجماع والسنة وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجزى قبل الوقت كالوضوء وهذا
هو الظاهر ولم يرد ما يدل على عدم الإجراء والمراد بقوله إذا قمتم إذا أردتم القيام وإرادة
القيام تكون في الوقت وتكون قبله فلم يدل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص
الوضوء الإجماع

«باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله»

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا امرتكم بأمر فأتوا
منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث أصل من الأصول العلية وقاعدة من قواعد
الدين النافعة وقد تم له صريح القرآن قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم فأت
الاستدلال بالحديث على العنود من كل ما خرج عن الطاقة وعلى وجوب الاتيان بما دخل
تحت الاستطاعة من المأمورية وأنه ليس بمخرج من خروج به من الاستطاعة وجوباً للعقود
عن جميعه وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء الذي يكفي لبعض الطهارة
وهو كذلك وقد خالف في ذلك زيد بن علي والناصري والحنفية فقالوا لا يقط استعمال
الماء لأن عدم بعض المبدل من الانتقال إلى المبدل

«باب تيمم التراب التيميم دون بقية الجمادات»

(عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت ما لم يعط
أحد من الأنبياء فصرت بالرعب واعطيتهم فاتح الأرض وصيحت أجمع وجعل لي التراب
طهوراً ووجهات أمي خير الأهم رواه أحمد) الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل وأيضاً
في حديث جابر المتفق عليه خمس النصار بالرعب وجعل الأرض مسجداً أو طهوراً
وتحليل الغنائم وإعطاء الشاة وعموم البعثة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند
مسلم حديثين وهما واعطيت جوامع الحكم وختمت للتبديون فيحصل منه ومن حديث
جابر سبع خصال ولمسلم من حديث حذيفة فضلت على الناس ثلاث جعلت صنوفاً
كصوف الملائكة وذو كرملة الأرض قال وذو كرملة أخرى وهذه الخمسة المهمة
بين ابن حزم والتائين وهى واعطيت هذه الآيات من آخ سورة البقرة من كثر

في قولهم الآن تساربه خبر وفي قولهم الله ورسوله أعلم (بالاستطاعة أن تأتيك) أي عن الاتيان إليك تحت

(الافى الشهر الحرام) لموسة القتال فيه عندهم والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحزم او العهد والمراد

شهر رجب كما صرح به في رواية
البيهقي ولا يصح في رواية
شهر الحرام وهو من اضافة
الصفة الى الموصوف كصلاة
الاولى والى صبر يون بمعنى صبا
ويؤولون ذلك على حذف مضاف
اى صلاة الساعة الاولى وشهر
الوقت الحرام وقول الحفاظ
هذا من اضافة الشيء الى نفسه
كسجد الجامع لله سبحانه العيني
بان اضافة الشيء الى نفسه
لانجوز والظاهر انهم كانوا
يخصونه بمزيد التعظيم مع
تحريره من القتال في الشهر
الثلاثة الاخرى (و) الحال
(ينفذ وينفذ) هذا الحى من
كفار مضى
بالمصاف بالقيمة للقيمة
والثاني وهذا مع قوله
يا رسول الله يدل على تقدم
اسلامهم على قبائل مضى الذين
كانوا يدينهم وبين المدينة وكانت
مسكنهم بالبحرين وما والاها
من اطراف العراق وعن ابن
عباس عند المصنف ان اولا
جمعة جئت بها لجمعة في مسجد
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في مسجد عبد القيس
يجوا من البحرين وهي قرية
شيرة لهم وانما جوا بعد
رجوع وفد منهم اليهم فدل على
انهم سبقة واجيع القرى الى
الاسلام قلت وفيه دليل على ان
الجمعة تصح في القرى ولا يشترط

تحت العرش يشير الى ما حطه الله من ائمة من الاصغر فصارت الخصال تسعة اوفى حديث
الباب زيادة أعطيت مساكن الارض وهيت احمد وجعلت امة خير الامم فصارت
الخصال ثلث عشرة خصلة وعند البراء من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على
الانبياء بست غفرتى ما تقدم من ذنبي وما تأخر وجعلت امة خير الامم واعطيت الكثر
وانما سبكم اصحاب لواء الجديوم القيامة تحته آدم فان دونه وذو كرتين مما تقدم وله
من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلة كان شيطانى كافرا فاعاننى الله
عليه فاسلم قال ونسيت الاخرى فيعتظمهم ذنبا مع عنبر وخصلة قال الحفاظ فى الفتح
ويمكن ان يوجد كثر من ذلك لمن التبع وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى فى
كتاب شرف المصطفى ان الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة
والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على نعت التراب للتصريح
الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت للتعيم
قوله نصرت بالرب فهو مائة لم يوجد غير النصرة بالرب لكن فى مسيرة الشهر
التي وردت فيهم فى الصحاح وفى أكثرها بالاولى وأما دونها فلا ولكن وردت رواية
فى البخارى ونصرت على المصطفى بالرب ولو كان يبنى ويقيم مسيرة شهر وهى تسمر
باختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهر لانه لم يكن بين بلده وبين أحلم من أعدائه
أكثر منه قال الحفاظ فى الفتح وهل هى حاصلة لائمه من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن
المنذر فى شرح العمدة عن مسند أحمد بالفظ والرب يسى بن يدي امة شهر اقول
وأعطيت مساكن الارض هى مائة على الله ولا مائة من اقتراح البلاد الممتنعوا الكفور
المتعذرة قوله وجعلت امة خير الامم هو مثل ما نقل به القرآن قال الله تعالى كنتم خير
أمة أخرجت للناس (وعن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلت على
الناس بثلاث جعلت مصفونا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا
وجعلت تربتها لنا طهورا اذ لم نجد الماء واهم) قوله بثلاث الثالثة مهمة وقد بينا
ابن خزيمة والنسائى وهى واعطيت هذه الايات من آخسورة البقرة وقد تقدم التنبه
على ذلك والحدس يدل على قصر التعيم على التراب للتصريح بالرب يسى وقد عرفت
البحث فى ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت بقوله مصفونا كصفوف الملائكة وهى انهم
يتون المقدم ثم الذى يليه من المصفوف ثم يراصون المصفى كما ورد النصير بذلك فى
سنن أبي داود وغيرها

(باب معة التعيم)

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى التعيم ضرورة للوجه والدين
رواه احمد وأبو داود وفى لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتعيم للوجه
والكفين رواه الترمذى وصححه) قال ابن عبد البر أكثر الامم فرقة عن عمار ضرورة

اهل المصير الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه فمنا ذلك فى الزوجة النديه شرح الدرر البهية (فقرنا بفصل) بفصل

بين أسنان والباطل أو يعنى الفصل المين (٢٥٤) المكشوف سكة الطيب وقال انما طي الفصل المين وقيل المحكم (فخر به

بن) اى الذى استقر (وراهنا)
اى خلقتنا من قوتنا الذين
نملناهم فى بلادنا وقبه دليل على
ابناء العذر عند العز عن توفيقه
الملقى واجبا ومندوبا وعلى الله
يبدأ بالسؤال عن الاهم وعلى ان
الاعمال الصالحة تدخل الجنة
اذا قبلت كما قالوا (وتدخل به
الجنة) وقبولها يقع بركة الله
(وسألوه عن الاثمة) اى عن
ظروفها أو سألوه عن الاثمة
التي تكون فى الاوانى المتكئة
(انما هم) صلى الله عليه وآله
وسلم (باربع) جل أو خصال
(وهم) من أربع أصناف
بالإيمان بالله وحده قال أندرون
بما لا يشار بالله وحده قالوا الله
ورسله أعلم قال صلى الله عليه
وآله وسلم (شهادة ان لا اله الا
الله وأن محمدا رسول الله وأقام
الامثلة وايضا الزكاة وصيام
بهذا وان تعطوا من المفسن
الخمس) وليذكر الحج اكونهم
سألوه ان يجيبهم على ما خلون
بقوله الجنة فافتقر لهم على
ما يكملهم فلهذا فى المال ولم يفتقد
الا لهم شيئا مع الاحكام التي
يجب عليهم فلهذا قرنا ويدل
على ذلك اقتضاه فى المناهي
على الانتباه الى الاوصية مع ان
في المال ما هو أشد في التورم
منه لكن اقتصر على ما لا يفتقر
تعامم لها أو لأنه لم يفرس كما
طالبه ابن الاثير سنة تسع
ونائتم في سنة ثمانى على أحد الأقوال فى وقت فرسه ولكن الإبرج انه فرس سنة ست أو

واحدة وما روى عنه من شهرتين فكذلك ما مضى به وقد جمع المينى طرف حديث عمار
فابن وقدرى الطبراني فى الاوسط والكبير انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعمار بن
ياسر يكفىكم ضربة الوجه وضربة الكتفين وفى سنة ثمانى ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو
ضعيف وان كان ثقة عنده الشافعى والحديث يدل على ان التميمى ضربة واحدة للوجه
والكتفين وقد ذهب الى ذلك عطاء ومكحول والاوزاعى وأحمد بن حنبل والصحف
والصادق والامامية قال فى الشيخ ونقله ابن المنذر عن جهور العلماء واختاره وهو قول
عامه أهل الحديث ونذهب الهادى والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب والامامية
والنقهاء الى ان الواجب ضربتان ضربة للوجه وأخرى للكتفين ونذهب ابن المسيب
وابن سيرين الى ان الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة للكتفين وضربة
للذراعين أصح الأولون بحديث الباب وبالرواية الأخرى الآتية المتفق عليها من
حديث عمار وأبو جابر الأحاديث القاضية بالضربتين بما فى من المقال المشهور
واسمى فى القول الثانى بحديث ابن عمر فروعا بالنظر التميمى ضربتان ضربة للوجه
وضربة للكتفين الى المارفتين أخرجه الدارقطنى والحاكم والبيهقى وفى سنة ثمانى
على بن سليمان قال الدارقطنى وثقه يحيى القطان وشمس وغيرهما قال الحافظ
هو ضعيف ضده القطان وابن معين ونسبه واحد وقد روى أيضا عن طريق ابن عمر
فروعا بالنظر التميمى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربا بأيدى ناعلى الصبيد
الطيب ثم نكسها أيدى ناعلى الصبيد أوجعها ثم ضربة أخرى فنعصمان المرافقى
الى الكف وفيه سليمان بن أرقم وهو معروف وروى أيضا عن ابن عمر فروعا من وجه
آخر بالنظر حديث ابن سليمان قال أبو زرعة حديث بائيل ورواه الدارقطنى والحاكم
من حديث جابر بن عبد الله بن عثمان بن محمد وهو متهم فيه قال ابن الجوزى قال الحافظ واسطأ
فى ذلك قال ابن دقيق العيد لم يتم حكم فيه أحد منهم روايته شاذة قال الدارقطنى بعد رواية
حديث جابر كلهم ثقات والصواب وقوف وفى الباب عن الأسلم بن بشر بن رواه
الطبراني والدارقطنى وفيه الربيع بن بدو وهو ضعيف وعن أبي امامة رواه الطبراني قال
الحافظ واسطأ حديثه ضعيف وعن عائشة فروعا رواه البراء بن عدي وقد تردد
المريش بن النخعي ولا يثبت بحديثه قال أبو حاتم حديثه مشكوك وعن عمار رواه
البراء وقد عرفت ان أحاديثه النماذج ضربة واحدة وفى الباب أيضا عن ابن عمر
فروعا بالنظر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتضرب ضربتين مسج باحداهما أو جهره رواه
أبو داود بسند ضعيف لأن مداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم
والبخارى وأحمد قال أبو داود لم يمتضرب محمد بن ثابت بأحداهما أو جهره رواه
الفريرى لثمة الوجه مع طرقهما من مقال ولحقه كان الأخذ بهما معا فى ما فى من
الزيادة فالنظر فى الوقوف على ما ثبت فى الصحيحين من حديث عمار عن الاقتصار على ضربة

لكنونه لم يكن له اسم قبل المبعث من اجل كفار مضر اول كونه على (٢٥٥) الخ الخ اول مشهوره عند علمائهم اوانه

اخبارهم ببعض الاراس والاولا
اولى واحدة مشكلى قوله امرهم
باربع مع ذكر خمسة واجب
وجوده كثيرة لا طائل تحتها وان
جواب في المسئلة ما ذكره
ابن الصلاح من ان قوله وان
تعطوا معطوف على اربع اى
امرهم باربع وباعطاء الخ
لان به يرتفع الاشكال (ونهم امرهم
عن اربع عن الخمسة) اى عن
الانتساب فيه وهى افتح الحياه
المهملة وسكون النون وفتح
المفتحة الفوقية وهى الجسوة
أو الجرار الضمير أو الجراء اذ
على جنوبيه أو متخذه من طين
وشهر دم أو ما طلى من الفخار
بالختم المعمول بالبراج وغيره
(و) عن الانتساب في (النبا) بفتح
الهمزة وشديد الباء والمد الباقين
(و) عن الانتساب في (الشمس)
بفتح النون وكسر القاف وهو
ما ينقري في أصل الخل فيوى
فيه (و) عن الانتساب في (المرزوق)
ما طلى بالزفت (وربما قال القمير)
وهو ما طلى بالقار ويسال له
القمير وهو نبت يحرق اذا ليس
نظلي به السفن وغيرها كما تظلى
بالزفت (وقال احمد بن ظهير)
وأخبروا بهن من وراءكم
أى الذين كانوا أو استقروا
ومعنى النهى عن الانتساب في هذه
الاربعية بضم صوحى الانتساب
اليها الاسكار فسر عاشر
منهم لم يشعروا بذلك ثم ثبتت
الرخصة في الانتساب في كل وعامع النهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبتم عن الانتساب الى الاسمية

واحدة حتى نصح الزيادة على ذلك المقدار واما أهل القول الثالث فلم اقف لهم على
ما يصلح تمسكاً لوجوب بل قال الامام يحيى انه لا دليل يدل على ندبة التذليل في التيميم
وقوى ذلك الامام المهدي والامر كذلك (ومن عمار قال اجبت فلم أصب الماء فتمسكت
في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انما كان بكفيت
هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الارض وفتح فيهما ثم مسح بهما
وجهه وكفيه متفق عليه وفي اللفظ انما كان بكفيت ان تضرب بكفيت في التراب ثم تفتح
فيهما ثم مسح بهما وجهك وكفيت الى الرصين رواه ابو عيسى في قوله فتمسكت وفي
رواية فترغت أى تقبلت قوله انما كان بكفيت فيه دليل على ان الواجب في التيميم
هى الصفة المذكورة في هذا الحديث قبله وضرب بكفيه المذكور في هذا الحديث
ضربة واحدة وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا قوله ثم مسح
بهما وجهه وكفيه فيه دليل المذهب من قال انه يقتصر في مسح اليدين على المسكتين
والى المذهب عطاء ومكحول والاوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وابن المنذر وعامة أصحاب
الحديث هكذا في شرح مسلم وذهب على بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عمر
والحسن البصري والثوري وسالم بن عبد الله بن عمرو وشعبة بن الحارث ومالك وأبو حنيفة
وأصحاب الرأي وآخرون الى ان الواجب المسح الى المرفقين رواه النووي في شرح مسلم
وروا في البحر الرضائي والهاضي والقمي والمؤيد بالله وأبي طالب والقرطبي وذهب
الزهري الى انه يجب المسح الى الابطين قال انما لم يمتثلوا في المسح من العلماء في انه
لا يلزم مسح ما وراء المرفقين احتج الاولون بحديث الباب واحتج أهل القول الثاني
بحديث ابن عمر مرفوعاً باللفظ ضربة لوجهه وضربة لليدين الى المرفقين وقد تقدم عدم
انتماضه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره واحتجوا بالنسب على الموضوع هو فاسد
الاعتبار واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار عند أبي داود بإلفاظ الى
الآباط وأجيب بأنه منسوخ كما قال الشافعي واحتج أيضاً بان ذلك حد الله الله وأجيب
بأنه قصرها الخبر واجماع الصحابة على بعض حد الغصة قال الحافظ في التقيع وما احسن
ما قال ان الاحاديث الواردة في صفة التيميم لم يصرح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما
عدها من ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم
فورد به كرايين مجملان أحاديث عمار فورد به كرايين في الصحيحين وبه كرايين
المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الآباط فاما رواية المرفقين
وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك
وتع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل تيميم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالحاجة فيها أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في
الاقصاء على الوجه والكنين كون عمار يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك

الرخصة في الانتساب في كل وعامع النهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبتم عن الانتساب الى الاسمية

فالتبذولي على نظامه ولا يشترطوا مسكرا (٢٥٦) وفي هذا الحديث استهانة العالم في تدعيم الحادس من واقعهم عنهم واستصحاب

رواوي الحديث اعرف بالمراغبة من غيرهم ولا سيما العصباني المتهمس انتمى فالحق مع
أهل المذهب الأول حتى يقوم دليل يجب المصيرانية ولا شك ان الاحاديث المشتملة على
الزيادة أولى بالقبول ولكن اذا كانت صالحة للاحتجاج بهم وليس في الباب شيء من ذلك
قولاه وفي النظم هذه الرواية ثبت عند البخاري معناه وانظروا في كتابه الارض
وتفح فيها ما تم معصمهم ما وجهه وكيفية قولاه الى الرصين مما انفع في الرصين وهم امدصل
الخصم فالحال الصنف بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان الترتيب في تيمم الجانب
لا يجب انتمى

(باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت)

(عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سنة ثم لحظت الصلاة
وايمرهم ما اياهما فاصبدا طمأنا فوجد الماء في الوقت فاعادا احدهما الوضوء
والصلاة ولم يجد الاخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر اذ ذلك فقال
لذي لم يجد ماء أصبت السنة واجزاك صلاة ذلك وقال لذي ماء أو عادلك انهر من بين
رواه النسائي وأبو داود وهذا النظم وقع في رواية أيضا عن عطاء بن يسار عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (رسلا) الحديث أخرجه أيضا الدارقي والحاكم ومروا
موصولا بنافع قال تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن عطاء بن يسار عن عطاء بن
موصولا وخاله ابن المبارك فأسدوا كذا قال الطبراني في الأوسط لم يرو عنه تصلا الا
عبد الله بن نافع وقال موسى بن هرون رفعه وهم من ابن نافع وقال أبو داود رواه غيره عن
الليث عن عبيد بن بكر عن عطاء بن يسار قال ذكر أبي سعيد بن جابر عن عطاء بن يسار
ابن السكن في صحيحه موصولا من طريق أبي الوائيل الطيالسي عن الليث عن عرو بن
الحارث وعبيد بن أبي نجيعة جميعا عن بكر موصولا ورواه ابن أبي عمير عن بكر بن زيد بن
عطاء وأبي سعيد بن أبي عبيد الله مولى اسمعيل بن عبيد الله وابن أبي عمير عن بكر بن زيد بن
زيد بن نافع ولا تعلق به رواية الثقة عمرو بن الحارث وعبيد بن أبي نجيعة وقد وثقه النسائي
ويحيى بن بكير وابن حبان وثاني عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مرزوق
وله شاهد من حديث ابن عباس رواه اسحق بن راوية في مسنده ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال ثم تيمم فتعلل ان المأقر بيب ذلك قال فلعلي أن لا أباهم الحديث يدل على أن
من صلى بالنيم ثم وجد الماء بعد التمرار من الصلاة لا يجب عليه الاعادة بل ذهب
ابو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والامام يحيى بن زكريا قال الهادي والثمام والمؤيد بالله
وأبو طالب وطائوس وعطاء بن السام بن محمد بن أبي بكر ومكحول وابن سيرين والزهري
وربيعة تكا حكا المندري وغيره انهم تجب الاعادة مع بقائه الوقت لتوجيه الخطاب مع
بنايته لقوله انه الى اقم الصلاة مع قوله اذا قمتم الى الصلاة فشرط في صحتها الوضوء وقد
أسكن في وقتها واقوله فاذا وجد الماء فليقل الله وليجسه بشرة الحديث ورد بان لا يتوجه

قول مرجع الزوار وقب العالم
الى اكرام الفاضل واستنبط منه
البحاري الاعتماد على اخبار
الاتحاد ورواه ما بين بعد ادى
وواسط على وبصري واشقل على
الحديث والاخبار والعقنة
وأشجعها البخاري في عشرة مواضع
هنا في خبر الواسط وكتاب العلم وفي
الصلاة وفي الزكاة وفي الخمس وفي
مناقب قريش وفي المغازي وفي
الادب وفي التوحيد وأخرجه
مسلم في الايمان وفي الاثرية
وأبو داود والترمذي وقال
حسن صحيح والنسائي في العلم
والايمان والصلاة وفيه دليل على
كل من تلك الأمور والاحكام
فلهذا صاحب الحديث وهو النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ما جبهه
للكام ورواه الاحكام والحكم
(عن عرو بن رضى الله عنه حديث
انما الاعمال بالنيات وقد تقدم
في أول الكتاب) وغيره من
البحاري من اراده هذا الرد على
من زعم من المارسة ان الايمان
قول باللسان دون عقد القلب فبين
ان الايمان لا بد له من نية واعتقاد
قلب (وراد هذا بعد قوله وانما
استكمل امرئ ما نوى من كانت
هجرة الى الله ورسوله) اي نية
وعقدا (فهي هجرة الى الله ورسوله)
اي حكا وشركا كما قال ابن دقيق
الهدى (ومر دناي الحديث) فبا
تقدم في أول الكتاب وانما أبرز
الغدير في الجملة الأولى ان قصد

الالتفات اليه بركة الله تعالى ورسوله وعظم شأنه ما شمر الله ذكره ايماننا ان ذكره هو السكنا ما كرره في مجموع الطب

وهذا خلافاً للشيء والمرأة لا سيما والساق يشتر بالحث على الاعراض عنها ٢٥٧ (عن أبي نعيم عود) عقبه بن عمرو

ابن ثعلبة الانصاري الترمذي
المدرى المتوفى بالكوفة أو
بالمدية قبل الأربعين سنة
أحمدى وثلاثين أو إحدى أو
اثنين وأربعين وفي البخاري
احد عشر حديثاً (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
إذا أتق الرجل) فقه من
دراهم أو غيرة (على أهله)
زوجة أو ولد حال كون الرجل
(يحتسبها) أي يريد بها وجهه
الله (فهو) أي الاتفاق ولغير
الاربعة فهي أي النفقة
(صدقة) أي كالصدقة في الثواب

لاحقيقة والاحرف على
الماضي والمطابق والعارف له
عن الحقيقة الإجماع والاطلاق
الصدقة على النفقة بماز وأراد
بما الثواب فالتمس به واقع على
أصل الثواب لافي الكمية
ولافي الكيفية قال القرطبي
أفاد منطوقه أن الإبر في الاتفاق
انما يحصل بقصد القرية سواء
كانت واجبة أم مباحة وأفاد
مفهومه أن من لم بقصد القرية
لم يوجب لكن تبرأ منه من
النفقة الواجبة لأنها موقوفة
المسقى وحذف الممول بقصد

التميم أي أي نفقة كانت
كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث
الرد على المرجحة حيث قالوا إن
الاعيان اقروا باللسان فقط ورجاله
خسة ما بين بصري وواسطي
وكوفي ورواية يحيى عن يحيى
٣٢

الطلب بعد قوله أصبت السنة وأجزأتك صلاتك واطلاق قوله فإذا وجد الماء مقيد
بحديث الباب وبؤيد القول بعدم وجوب الاعادة حديث لا تفصلوا صلاة في يوم مرتين
عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصححه ابن السكن ويحجب عنه بأنه ما عند
القائل بوجوب الاعادة صلاة واحدة لأن الأول قد فسد بوجوب الماء فلا يرد ذلك عليه
وما قيل من تأويل الحديث بأنهم ما وجدوا بعد الوقت فمضوا فحالف ما صرح به الحديث
من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما إذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء
عند المعتز والفقهاء وقال داود وسليمان بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا تطاولوا
أعمالكم وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فانه يجب عليه
الخروج من الصلاة واعادتها بالوضوء عند الهادي والناصري والمؤيد بالله وأبي طالب
وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري والمزني وابن شريح وقال مالك وداود لا يجب عليه
الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وساقى الكلام عليه قوله أصبت السنة أي الشريعة
الواجبة لقوله وأجزأتك صلاتك أي كتمك عن القضاء والجزاءين من كون الفعل
مسقطاً للاعادة

(باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيمها)

(عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الصعيد الطيب طهور للمسلم
وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليسه بشربة فان ذلك خير رواه أحمد والترمذي
وصححه) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أبي
قلاية وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الإجماع لعدم الماء والمصنف رحمه الله قد
استدل بقوله فإذا وجد الماء فليسه بشربة على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل
الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لأن هذا الحديث مطلق فيمن وجده بعد الوقت
ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعد دعا وحديث أبي سعيد السابئي مقيد بمن
وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد
وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة
قبل الفراغ منها اختلفت تحت اطلاق الحديث وفي كلا صورتين خلاف قد ذكرناه في
الباب الذي قبل هذا ولكنه يشك على الاستدلال بهذا الحديث قوله فان ذلك خير فانه
يدل على عدم الوجوب المسمى

(باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة)

(عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة هلكت فبعث رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم رجلاً في طلبها فوجدوها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء ففعلوا
بغير وضوء فلما أنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك إليه فأنزل الله عز وجل
أبى التيمم واه الجماعة الا الترمذي) قوله أنها استعارت وفي بعض الروايات أنها قالت

٣٣ وفي الحديث والآخر بالجماع والنفقة وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي والنفقات ومسلم في الزكاة

(عن جابر بن عبد الله بن جابر الجعفي) الاحمسي المتوفى سنة احدى وخمسين (رضي الله عنه قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله (رسول) أي عاقبته وكان قدومه عليه سنة عشر في رمضان وأسلم وبايعه (على إتمام الصلاة وإتيان) أي إعطاء الزكاة والمصحح) بالجر صنف على المبرور السابق (الكل مسلم) ومقالة ورد الدين النعمانية أخرجه مسلم وفيه تسمية النصع ديناً وإسلاماً لأن الذين يتبع على العمل يتابع على رسول وهو فرض أدانية على قدر الطاقة إذ علم أنه يقبل ففعله وبأس على نفسه المأذون فان شق فهو في سعة فيجب على من علم بالمبيع عياناً أن يبيعه بانها كان أو أجنبياً وعلى أن يبيع نفسه بما مثاله الا وامر واجتناب المساهي ولم يذكر الصوم ونحوه لدخوله في البيع والطاعة والنصح مستثنى من نهى العسل إذا هضمته قال النعماني النصع كلمة جامعة معناه جارة الحظ المنسوح له وعلى من وجب الزكاة كلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة مستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاثبات التي قبل فيها أنها أحاديث أربع الدين وعنه في الإمام محمد بن إسماعيل الطوسي وقال النووي في هو وحده

أنه قطع عدلي ولا شئاً لثمة بينهم ما فهو وحيدة ملك لاساءه وإضافته في الرواية الذاتية إلى نفسه الكونه في يدها قولاً فصاروا غير وضوحاً بتلك جماعة من الحقيقة بينهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم المظهر من الماء والتراب وليس في الحديث أنهم تقدموا التراب وانما فيه أنهم تقدموا الماء فقط ولكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب لأنه لا مظهر سواء ووجه الاستدلال به أنهم صاومون متقين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ متنوعة لا تكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا قال الشافعي وأحمد وجهور المتدين وأما أصحاب مالك لكن اختلافه في وجوب الاعادة فالتصريح عن الشافعي وجوبها وتبعه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يستطع الاعادة والمأمور من أحمد وبه قال المازني وصنفون وابن المنذر لا يجب واحتجوا به حديث الباب لأنهم لو كانت واجبة لبيحهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتوقف بان الاعادة لا يجب على النور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المنعور عنهم لا يبيح لكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والأوزاعي وقال مالك فيما عدا ما عداه الذين لا يجب عليه القضاء وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي النور في شرح الهادي عن القديم تسحب الصلاة وتجب الاعادة في هذا المذهب القائل بقوله

• (أبواب الطهارة) •

قال في النسخ أصله السيلان وفي العرف جرياً دم المرأة قال في القاموس حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحيضاً وهي حائض وحائضه سالددها وهي حيض اسم ومعه مدر ومنه الحيض لأن الماء يسيل إليه

• (باب إباحة الماء إذا استحبت بل عادته) •

(عن عائشة قالت قالت فاطمة بنت أبي عبيد (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى امرأته) حاض فلا تطهر وأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل ثلاث غرغرة وليس بالمحيضة فإذا أقبلت الحيضة فائتني إلى الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعطيلي غسلاً ثم ائتمري ورواه البخاري والشافعي وأبو داود وفي رواية للجماعة إلا ابن ماجه فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرتها فاعطيلي غسلاً ثم ائتمري ورواه الترمذي في روايه وقال نوح بن أبي حسان في معنى ذلك الوقت وفي رواية للبخاري ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي ورواه الحديث قد استأذنت بعض الكلام عليه في باب غسل من الحيض عوف قال هذا تأويل لا دلالة على أن المرأة أمينة دم الحيض من دم الاستحاضة ثم يردم الحديث وتعمل على أقواله وإنه قال انتفضي قدره اغتسلت منه ثم سارحكم دم الاستحاضة حديثاً فوضا لكل صلاة لا يبيح بذلك الوضوء

محصل لغرض الدين كانه لا يفسد في الأمور التي د (وهو هو من الجلبات وهي أشباه من الناجين من غير أن يكثر

وكل زواته كوفون غير مسلم ودفعه التحديث بالافراد والجمع والمنعنة ٢٥٩ وأخرجه البخاري في الصلاة والزكاة

والبيوع والشروط ومسلم
في الايمان والترمذي في البيعة
(وعنه) أي عن جرير البجلي
(رضي الله عنه) قال اني أتيت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فقلت له يا رسول الله يا بعن
على الاسلام فسرط) صلى الله
عليه وآله وسلم (على) أي
الاسلام (والنص لكام مسلم)
وكذا الكل مسالة وذمي وذمية
بمعناهم الى الاسلام وارسادهم
الى الصواب اذا استشاروا
فانقيده بالمسلم من حيث
الاجاب والافانصع للكافر
معتبر بان يدعى الى الاسلام
ويشاد عليه بالصواب اذا
استشار واستشار واختلف العلماء في
البيع على بيعه ونحو ذلك فخرم
أحمد ان ذلك يقتض بالصالحين
واخرج هذا الحديث (نبايعه
على هذا) وهذا الحديث من
الرباعيات ورواه ما بين كوفي
وبصري واسطى مع الحديث
والسماع والذهبية وأخرجه
البخاري أيضا في الشروط ومسلم
في الايمان والنسائي في البيعة
والسير والنسائي في البيعة

• (كتاب العلم) •

أي بيان ما يتعلق به وقدم على
لاحقة لان على العلم مدار كل شيء
ولنا كتاب سمناه أيجد العلوم
وهو كتاب يحتوي على أحوال
العلوم وأسماها وتراجم أهلها
المشهورين فمن شاء الاطلاع على

أكرم من فريضة واحدة كما سيأتي في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة وقد ينفي في باب
غسل المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاز الاحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها لكل
صلاة أو للصلاة أو من ظهر الى ظهر وعرفنا ان الحق انه لا يجب عليها الاغتسال
الا عند ادبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هنا لك والحاصل انه لم
يات في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يقتضي بوجوب الاغتسال عليها لكل صلاة أو لكل
يوم أو للصلاة بل لا ديار للحيضة كما في حديث فاطمة المذكورة فلا يجب على المرأة غيره
وقد أوضحنا هذا في باب غسل المستحاضة وأحكام المستحاضة وتوفاه في كتب القرويع
والاحاديث الصحيحة منها ما يقتضي بأن الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما
في حديث فاطمة بنت أبي حبيش التي في الباب الذي به وهذا ومما يقتضي باعتبار
العادة كما في احاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد بقوله أقبلت حيضتك الحيضة التي
تتبع بصفة الدم أو يكون المراد بقوله إذا أقبلت الحيضة في حق المعتادة والقيس بصفة الدم
في حق غيرها ينبغي أن يعلم ان معرفة اقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون
بمعرفة دم الحيض وقد يكون بمجموع الأمرين وفي حديث حمنة بنت جحش لفظ يقتضي
سنة أيام أو سبعة أيام وهو يدل على انها ترجع الى الحالة الغائبة في النساء وهو غير صالح
للاحتجاج كما ستعرف ذلك في باب من قال تحيض سبعا أو سبعا ولو كان صالحا لكان الجمع
مكما كما سيأتي وقد أطال المصنفون في النقح الكلام في المستحاضة واضطربت أقوالهم
اضطربا عارضا فهمه على أن ذكر كيماء الطابة فساظنك بالنساء الموصوفات بالي في البيان
والنقص في الاذيان وبالفوا في التفسير حتى جاء بسبب المسئلة المتغيرة فتصير واحاديث
الصحيحة قد دقت بهدم وجوده الان حديث الباب ظاهر في معرفتها اقبال الحيضة
وادباوها وكذلك الحديث الذي في الباب الذي به هذا فانه صريح في أن دم الحيض
يعرف ويتم بمنع دم الاستحاضة فطاحت مسئلة المتغيرة وقيل الحمد ولم يبق هنا
ما يستصعب الا ورود بعض الاحاديث الصحيحة بالاحاطة على صفة الدم وبعض بالاحاطة
على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما بأسانف قوله قال يوضي لكل صلاة سباني
الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة قال المصنف رحمه الله بهذا ان ساق الحديث وفيه
نبيه على انها تتم تدني على عادته مذكورة انتهى (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جحش التي

كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الم الدم
فقال لها امكئي قدوما كانت تحببك حيضتك ثم اغتسلي فكانت تغتسل عند كل صلاة
رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي ولفظهما قال فلن تطرق قد يرقوئها التي كانت تحيض
فانزلت الصلاة ثم تنظر ما به ذلك فتغتسل عند كل صلاة وتصلي) قوله ثم اغتسلي قال
الشافعي وسفيان بن عيينة والبيهقي بن سعد وغيرهم انما أمرها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة قال الشافعي ولا أشك

هذه آيات العلم وحسناتها فليدفعه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا في رواية الاصيلي وكرية وفي رواية أبي ذر وغيره

يحدث القوم) أى الرجال فقط
أروا للنساء ما لان القوم شامل
للرجال والنساء (جاء) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وفيه
استعماله بدون اذوا وهو
فصيح (اعرابي) الاعراب سكان
البادية لاواحد منهم انقله ولم
يعرف اسمه ثم سماه أبو العالية
فيما نقله عنه البرماوى رقيه
(انقل متى الساعة) استهزاء
من الوقت التي تقدم فيه (فخصي
رسول الله صلى الله عليه وآله
ولم يحدث) أى القوم (انقال
بعض القوم مع) صلى الله عليه
وآله وسلم (ما قاله نكره ما قال)
أى الذى قاله (وقال بعضهم بل
لم يسمع حتى اذا قضى) صلى الله
عليه وآله وسلم (حديثه) وانما
لم يعبه صلى الله عليه وآله وسلم
لان يجهل أن يصحكون لا انتظار
الوحي أو يكون مشغولاً بجواب
سائل آخر أو يشذمه أنه ينبغي
لهم ان يفتقدوا ويحرموا رعاية
تقدم السابق فالاسبق (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أين
أراه) أى أظن انه قال أين
(السائل عن الساعة) أى من
زمانها ان شاء الله من محمد بن قيس
(قال) (اعرابي) (ها أنا) السائل
(بارسول الله قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (فأذاضعت
الامانة فأتى الساعا قال)
الاعرابي (كيف اضاعتها قال)
صلى الله عليه وآله وسلم بحبيسة
(انذار سد انفسهم) بضم الواو وتشديد السين أى جعل الامر المنعاق بالدين كالمخلاة والقضاه والافناه

• (باب العمل باليمين) •

(عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستعاض فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان دم الحبيضة فانه اسود يعرف فاذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فاذا كان لا شئ تموت في وصلي فاعلموا هو عرق رواء أبو داود والنسائي الحديث رواء

اي اذا كان الامر كذلك
فاتنظر الساعة وقال ابن ابطال
فيه ان الائمة انتهم الله على
عباده وفرض عليهم النصح واذ
قلدوا الامر اغير اهل الدين
فقد ضيعوا الامانات وفيه ان
الساعة لا تقوم حتى يؤتى الخاتون
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال
وضف اهل الحق عن القيام به
ونصرته وفيه وجوب تعليم
السائل اقله صلى الله عليه وآله
وسلم أين السائل وفيه مراجعة
العالم عند عدم فهم السائل لقوله
كيف اضاعتها وهو ثمانى الاسناد
ورجاله ككلامه مدنيون مع
التحديث بالافراد والجمع
واعنونة وآخر حقه البخاري
أبدا في الرافق مختصرا وهو
انفرد به عن بقية الكتب الستة
(عن عبد الله بن عمرو) اي ابن
العاصي رضي الله عنهم قال
تخلف اي تأخر خلفنا النبي
ولا يذو تخلف عنا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في سفرة
سافرناها من مكة الى المدينة
كافي مسلم (فادركا) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اي خلق بنا وهو
بفتح الكاف (وقد ارفقنا)
سألت الفاعل أي غسمة
(المالة) أي وقت صلاة العصر
كافي مسلم (وتنن) توضأ قبلنا
اي كرنا (تسبح) اي تغسل غسلا
خفيفا اي مرة واحدة حتى يرى كانه
مصب (على أرجلنا) جمع رجل
لمقابل الجمع والافليس لكل الأرجل والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم وصحاحه وأخرجه الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضا زيادة فانما هو
دام عرض أو كفة من الشيطان أو عرف انقطع وهذا يروى عن ابن الصلاح والنووي
وابن الرفعة زيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لأنه من رواية عدي بن ثابت
عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود قوله فانه اسود يعرف
قوله ابن رسلان في شرح السنن اي تعرفه النساء قال شارح المصابيح هذا دليل التمييز
انتهى وهذا يقيدان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة
وفتح الراء وقد روي بكسر الراء أي لى رخصة تعرفها النساء قوله عرف بكسر العين
واسكان الراء أي ان هذا الدم الذي يجري منك من عرقه في أدنى الرحم ويسمي
العاذل بكسر الذا لالهجة والحديث فيه دلالة على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان
منصفه بصفة السواد فهو حيض والافهوا مستحاضة وقد قال بذلك الشافعي والناصر
في حق المبتدأ وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسبأ في
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

(باب من يحض ستا أو سبع الفقد العادة والتميز)

(عن حجة بنت جحش قالت كت استحاض حيضة شديدة كثيرة فبحثت الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استفتيته وأخبره بوجده في بيت أختي زينب بنت جحش قالت قلت
يا رسول الله اي استحاض حيضة كثيرة شديدة فأتى فيها قد منتهى الصلاة والصيام
فقال أنت لك الكبر سرف فانه يذهب الدم فأت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوبا قالت
هو أكثر من ذلك قال فطججى قالت انما انج نجافا لسا مراك بامر من أيم ما فعلت فقد
أبوا عنك من الآخر فان قويت عليه حافت اعلم فقال لها العاصم كفة من ركضات
الشيطان فتججى ستة أيام أو سبعة في علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت انك قد طهرت
واسمعتي فصلي أربعين أو ثمانين ليلة أو ثلاثين ليلة وأيامها نصوي فان ذلك
يجزى لك وكذلك فاعلى في كل شهر كاتججى النساء وكاطهرن ابقات حيضهن وطهرهن
وان دويت على ان توترى الظهور ونجلى العصر فتغتسلين ثم تغسلين المظهر والعصر
جميعا ثم توترى المغرب ونجلى العشاء ثم تغسلين وتجمعين بين الصلاتين فاعلى وتغتسلين
مع النجس وتصلين فذلك فافعل على وصلى وصوى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وهذا أحب الامر الى رواه أبو داود وأحمد والترمذي وصحاحه
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطني والحاكم ونقل الترمذي عن البخاري
تحيته وفي اسناده ابن عقيل قال البيهقي انفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن
منذ لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجعوا على ترك حديث ابن عقيل وقهقهة ابن دقيق
العهد واستنكرتمه هذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يقع الاجماع على ترك حديثه فقد
كان أجود واصح والحدى يتججون به وقد سجل على ان من ادان مذهبا لاجماع اجماع

لمقابل الجمع والافليس لكل الأرجل والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

(ووقع في نفسي ان الخلة قاسميت) ان اتسكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما ٢٦٣ رضى الله عنهم هبة منه وثوبه بالهم

(ثم قالوا حسدنا ما هي يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هي الخلة) وعنده البخاري في التفسير عن ابن عمر قال كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا ينجح ورقها ولا ولا ولا ولا ذكر النفي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء وقد ذكره روافي تفسيره ولا يقطع غرها ولا يهدم فيها ولا يعلل نفعها وبوخذ من هذا الحديث جواز طرح الامام المسئلة على أصحابه ليجتبر ما عندهم من العلم ويعلم ما لديهم من العقل والفهم (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد النبوي دخل رجل جواب يغمال لا يصح لي ادخل ليكن الا يصح لي فصيح اذ اذاني جواب يغمال بينما (على رجل فان اخذني) رحمة (المسجد) أو ساحتها (ثم علقه) أي شد على ساقه مع ذراعاه حبلا بعد ان ثني ركبته وفي رواية أبي نعيم قبل على بعيره حتى أتى المسجد فأنخه ثم علقه فدخل المسجد وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعلقه ثم دخل وهو على أنفه لم يدخل به المسجد وهو وقع احتمال دلالة ذلك على طهارة أبواب الابل (ثم قال لهم ايكم

عريضة توثق طرفها في حقب تشده في وسطها بعد ان تحتشي كرسفا فينع ذلك الدم وقولها انما شئ نجسا الشيطان وقد استعمل في الحلب في الاناء يقال حلب فيه شجا واستعمل بجسار في الكلام وقال المتكلم متجاح بكسر الميم قوله ركضة من ركضات الشيطان أصل الركض الضرب بالرجل والاصابة بها او كأنه أراد الاضرار بالمرأة والاذى يعني ان الشيطان وجد بذلك بيلا الى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى انساها بذلك عاداتها فصارت في التقدير كأنه ركض باللقول فقصي بفتح الياء القوقبة والحاء المهملة والياء المشددة أي اجعل نفسك حافضا والحديث استدله من قال انها ترجع المستحاضة الى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بصحة ولو كان جهة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة نفسها والقاضية بالرجوع الى التمييز بينات الدم وذلك بان يعمل هذا الحديث على عدم معرفته العادته او عدم امكن التمييز بينات الدم واستدله أيضا من قال انها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد واليه ذهب ابن عباس وعطاء النخعي روى ذلك عنهم ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال ابن العربي والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحبا انتهى وعلى فرض صحة الحديث فهذا جامع حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة الدالة على عدم الوجوب وكذا قوله في الحديث أيها فعات أبعد عنك قال المسنف رحمه الله فيه ان الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجزئها الغسل للحيض الذي تجلسه وان الجمع للمرض جائز وان جمع التريضة لهما بطهارة واحدة جائز وان تعيين المحدثين الستة والسبعة باجتهادها لا ينشئهم اقله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا رأيت ان قد طهرت واستمعت انتهى

باب الصفرة والكدر بعد العادة

(عن أم عطية قالت كالأعداء الصفرة والكدر بعد الطهر شيأ رواه أبو داود والبخاري ولم يذكر بعد الطهر) الحديث أخرجه أيضا الحلي كما أخرجه الامام علي في مستخرجيه بالفظ كالأعداء الكدر والصفرة شيأ يعني في الحيض والداء في بعد الغسل قال الحافظ روفع في النهاية والوسيلة طريفة في هذا رواه العادة وهي زيادة باطله وأما ما روى من حديث عائشة بلفظ كأنه الصفرة والكدر حيفا فقال النووي في شرح المذهب لا أعلم من رواه بهذا اللفظ والحديث يدل على ان الصفرة والكدر بعد الطهر ليستا من الحيض والما في وقت الحيض فهما حيض وقد نسب القول بذلك في البحر الى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعنبري وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدل بهم اذهوا ذى ولقوله تعالى حتى يطهرن ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لجنة اذا رأيت انك قد طهرت واستمعت فصل وفي رواية عن القاسم ليس حيفا اذا وسطه الاسود والحديث اذا رأيت الدم الاسود

محمد بن أبي صلى الله عليه وآله وسلم منكى) أي مسموع على وطاه (بين ظهراتهم) أي بينهم وزيد لفظ الطهر ليدل على ان طهرا

منہم قدامہ و انہر اوراء، فهو مشرقی ۴۶۱ ہم من جانیمہ والالف والنون فیہ لاما کمد فالہما حب الفائق

وزاد الى المصاحف ثم زيدت الالف
والنون على ظهر عسك التسمية
لأنك قد تم كتم حق استعمل في
الاقامة بين القوم معطاة انتمى
فهرما أريد بانك التسمية فيه
معنى الجمع لكن استعمل
البعد والما بين ثبوت النون
مع الاضافة والجواب انه لم يزل
بالشي لا نهض وحذف منه ثبوت
التسمية فصار ظهر انهم (فنا)
هكذا الرجل الايض التكمي
والمراد بالياض هنا المشرب
بجمرة كماله رواية اسارث
ابن عمر حيث قال الاغفر وهو
مفسر بالمرفوع بياض حاف
ولا نافي بين وصفه هنا بالياض
وبين ماورد انه ليس بياض ولا
أتم لان المسمى البياض الخالص
كلون البياض قال التسمية طلال
وفي كتابي الملع من مباحث ذلك
ما يكفي ويشفي (فقال له) اي
لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (الرجل) الداسل (ابن
عبد الطاب) في رواية أبي دار
والكتم شي بين (فقال له) الذي
صلى الله عليه وآله (وسلم) قد
أجبت لك اي ههنا أو المراد
الشيء لا يجاب أو نزل تفسيره
للعامة في الإسلام عنه منزلة
الطق وليجبه صلى الله عليه وآله
وسلم لأنه أصل ما يجيب من عاية
المنظير والادب حيث قال يامد
وعز ذلك (فقال الرجل للفقير على
الله اية) وآله (رسلم) في تلك
فشار عليك في الله فلا تفت

فأمكن من الصلاة حتى إذا كان المشرق فوضي وصلى ولحديث الباب وعورضا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم العائشة لأنصلي حتى ترى القصة البيضاء وعولها كأنها الكدرة
والصفر في أيام الحبض صفوا ويكونهما أذى خرج من الرحم فاشبهه الدم وفي رواية عن
الناصر والثاقبي وهو مروى عن أبي يوسف أنهم لما حيض بعد الدم لأنهم آمن أن آتاه
لأنه ورد بيان الفرق بينهما وفي رواية عن الثاقبي أني رأيتهم مالى العادة فيحيض والأدلة هذا
حاصل ما في البحر وسند حديث الباب أن كان لحكمم الرفع قالوا البخاري وفيه من أئمة
الحديث المراد كافي زبانه صلى الله عليه وآله وسلم مع أنه فيكون تقرير أمه ويدل
بناطوقه أنه لا حكم للكدرة والصفر بعد الطاهر وفيه فهمه أنهم ما وقت الحبض حيض
كما ذهب إليه الجمهور (وعن عائشة رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال في المرأة التي ترى أريها بعد الطاهر اغسلها عرقا وقال عروفر وأما أحمد وأبو داود
وابن ماجه) الحديث استأذنه في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى عن عبد الله بن
موسى عن سليمان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة وأم بكر لا يعرف
سألهما وبقيت الأسناد ثقات والحديث حسنه المنذرى وهو من الأدلة الدالة على عدم
الاعتبار بتأخر المرتبة الطاهر وقد تقدم الخلاف فيه نقول إبراهيم بائع الياء أي نزل
فيه هل هو حيض أم لا يقال لا يخفى أن النور يري إذا كانت في حة

• (باب وضوء المستحاضة لخلع الصلاة) •

(عن) عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة
تدع الصلاة أيام أقرمتها ثم اعتزل وضوءاً عند كل صلاة وتصوم رمضان رواه أبو داود
وابن ماجه والترمذي وقال حسن الحديث لم يسمع منه الترمذي كذا ذكره المصنف بل
سكت عنه قال ابن سبويه الناس في شرحه وسكت الترمذي عن هذا الحديث فليحكم
بشيء وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن اضعف رواه عن حماد
ابن ثابت وهو أبو اليقظان واسمه عثمان بن عيسى بن قيس الكوفي وهو الذي يقال له عثمان
ابن أبي سعيد وعثمان بن أبي زرعة وعثمان أبو اليقظان واعني شفيكاه واحمد قال يحيى
بن معين ليس حديثه بشئ وقال أبو حاتم ترك ابن مهدي حديثه وقال أبو حاتم أيضاً له
ضعيف الحديث مكر الحديث كذا شعبة لا يرشده وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي
منههم ولا يرشد يحيى بن سعيد وقال النسائي ليس بالقوي وقال الدارقطني ضعيف وقال
بن حبان اختلط حتى لا يدرى ما يقول لا يثبت ولا احتجاج به قال الترمذي سالت محمداً
بن النضر عن هذا الحديث فقال عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن عدى بن ثابت
واسمه فلم يعرف بمحمد ٥٥٥ وذكرته لمحمد قول يحيى بن معين واسمه دينار فلم يدره وأبو وقال
له ما يطلى في عدى الذي كرهه عدى بن إبان بن ثابت بن قيس بن الحكم الانصاري وهم
من قبل اسمعيل دينار وروى هذا من الثقات الذين لهم في الصحيح وثقه أحمد بن حنبل

يَكْسِبُ الْجَنِينَ وَالْجَنِينَ عَلَى النَّهْيِ (وَمِنْ الْمَرْجُوعِ أَيُّ الْقَضَائِبِ) (عَلَى فِتْنَةٍ لَمْ يَقَالَ) - عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْهَوَسُ (لَعَلَّ) وَقَالَ

بدا أي ظهر (لأن فقال) الرجل (أسألت برك) أي بجمعه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبل الله) بهمزة الاستفهام الممدودة

(أرسلت إلى الناس كأنهم فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم)
أي يا الله (ثم) فليبدل من حرف
النساء وذلك للشبرك والا
فالجواب قد حصل نعم أو استشهد
في ذلك بالله تأ كذا الصديق
(قال) وفي رواية فقال الرجل
(أشدك) بفتح الهمزة وضع
الشين أي أسألت (بالله) والباء
للقسم (الله أمرك) بالمد (ان صلى
الصلاة الخمس) بنون الجمع
وفي رواية صلى بالفتح ما وجب
عليه وجب على أمته حتى يقوم
دليل على الخصومة وفي رواية
الصلاة بالافراد أي خمس الصلاة
(في اليوم واليلة) قال صلى الله
عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال)
الرجل (أشدك بالله الله) بالمد
(أمرك أن تصوم) بفتح الخطاب
وللاصلي بالنون (هذا الشهر من
السنه) أي رمضان من كل عام
فاللام فيه العهد والاشارة لمرعه
للعينه (قال) عليه السلام
(اللهم نعم قال) الرجل (أشدك
بالله الله) بالمد (أمرك أن تأخذ)
أي بأن تأخذ (هذه الصدقة)
المعهودة وهي الزكاة (من)
أغننا قنا فنفسهما على فقرنا
من تغليب الاسم للكل بمقابله
الاغنياء أخرج بخبر الغلب
لأنهم معظم الاصناف الثمانية
(فقال النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم اللهم أمم) ولم يتعرض
للج قال في مصابيح الجامع

وقال أبو حاتم صدوق وقال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والاعشى عن حبيب
وأيوب أغنى العلاء كله لا يصح منها شيء وذكر في آخر الباب الاشارة الى صحة حديث
غير عن عائشة ومداره على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن
شبرمة عن امرئ القيس وعن جراح عن امرئ القيس وكذا رواه الثوري عن قراس عن الشعبي
عن غير موقوف ذكر المزني في الاطراف والحديث يدل على ان المستحاضة تغتسل لكل
صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا انها توضع عند كل صلاة وقد ذهب الى
ذلك الشافعي وسكن عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري واجسد وأبي ثور واستدلوا
بحديث الباب وبالحديث الذي سألني بعده وبما ثبت في رواية البخاري باللفظ وتوضأ
لكل صلاة وغير ذلك وذهبت العروة وأبو حنيفة الى أن طهارتهم بقدرة بالوقت فلها أن
تجمع بين فرضيتين وما شاعت من التوافل بوضوء واحد واستدل بهم في البحر بحديث
فاطمة بنت أبي حبيش وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وتوضئي لوقت كل صلاة
وسمعتني قريباً أن الرواية لكل صلاة لا لوقت كل صلاة كما زعمه فان قيل ان الكلام على
حديثها مضاف والمراد لوقت كل صلاة فيجب بما قاله في الفتح من أنه يجازي يحتاج الى دليل
فاطلق أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة الآتي
وبما في حديث أسماء باللفظ وتوضأ فها بين ذلك وقد تقدم وما ثبت في رواية البخاري من
حديث عائشة وقد تقدم وسألني (وعن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأه أستحاض فلا اطهر أفأدع الصلاة فقال لها
لا يستحي الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة ثم صلى وان فقال اللهم على
الحصير رواه احمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن
حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله وتوضئي لكل صلاة وقال في آخره حرف تركاً
ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضئي وتركها لاعتناء زيادة غير محفوظة وقد روى هذه الزيادة
من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجها أيضا البخاري وقد أعل الحديث
بأن حبيباً لم يسمع من عروة بن الزبير وأما مع من عروة المزني فان كان عروة المذکور في
الاسناد عروة بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فلا سادمة قطع لأن حبيب بن أبي
ثابت مدلس وان كان عروة هو المذکور فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد
ضعيف والبيهقي وعن سودة بنت زمعة رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء
لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويدل على ان الغسل لا يجب الا مرة واحدة عند انقضاء
الحيض وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم البحث فيه في مواضع

باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها

(عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا اذا حاضت المرأة منهم لم يوثوا كانوا ولم يجامعوه في
اليوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله عز وجل ويسألونك

عليه السلام وكانهم لم يزلوا على ما في صحيح ٢٦٦ ميسرته في هذه الذكر الخ لم يثبت في حديثي وابن

عباس هذه وقيل انما يذكر لانه لم يكن فرض وهذا يسهل قول الواقدي وابن حبيب ان قولهم كان سنة خمس وهو مردود بما في مسلم ان قدمه كان بعد نزول النبي عن السؤال في القرآن وهو في المائدة ونزولها متأخر جدا ووجهه ان ارسال الرسل الى الدعاء الى الاسلام انما ابتداء وبعدها الحديبية ومع نفسه بعد فتح مكة وبما في حديث ابن عباس ان قوله اطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن عمر بن حواري في الاسلام الا بعد وفاة النبي وكانت في شوال سنة ثمان والدراب ان قدمهم فمهم كان في سنة تسع وبه جزم ابن اسحق وأبو عبيدة وغيرهما (فقال) الرجل المذكور لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أمتي) قبل (عباس) أي بالذي (جئت به) من الرعي وهذا يقال أن يكون اخبارا وابنه ذهب البخاري ورويته القاضي عياض وانه حديث بعد اسلامه سنة ثمان من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما أخبر به من ولده لم يزل في حديث ثابت عن ابيه عنده سلم وغيره فان رجلا زعم وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند البخاري انتم اكلتوا وانتقارناك (وانما رسول من روائ من قومي وانما هم بنو عبد مناف بنو بكر)

عن الحبيب قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحبيب الى آخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا ككل شيء الا النكاح وفي لفظ الا لجماع رواه الجماعة الا البخاري قوله فسأل السائل عن ذلك أسيد بن الحذير وعباد بن بشر وقيل ان السائل عن ذلك هو أبو النضر قاله الواقدي والواب الاول بكافي الصحيح والحديث يدل على حكمه في تحريم النكاح وجواز ما سواه اما الاول فباجماع المسلمين وبعض الثقات العزيم والسنة الصريحة ومثله كافر وغير المستعمل ان كان ناسيا أو جاهلا لا يوجد الحبيب أو جاهلا انصره أو مكرها فلا تم عليه ولا كفارة وان وطئ عامدا عالما بالحبيب والتحريم مخفيا فقتل ارتكب معصية كبيرة نص على كبرها الشافعي ويجب عليه التوبة وسباق الخلاف في وجوب الكفارة وأما الثاني اعني جواز ما سواه فهو قسمان القسم الاول المباشرة فيما فوق السرة وقتت الر كبة بالذكرا أو القبله أو انا بانه أو العس أو غير ذلك وذلك حلال بانفاق العلم وقد نزل الاجماع على الجواز جماعة وقد حكى عن عبيدة الساماني وغيره انه لا يباشر شيئا من شيء منه وهو كما قال الثوري غير معروف ولا مقبول ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دودا بالاسانيد العديدة وباجماع المسلمين قبل الله وبهذه القسم الثاني في عياض السرة والركبة في غير الذيل والبر وفيها ثلاثة وجوه لاهتمام الشافعي الاثر منها التحريم والثاني عدم التحريم مع البراءة والمثلث ان كان المباشرة يصبغ نفسه عن الشرج اما الشاذ تورع ارفافه منه وجازوا لا لم يصب ووقد ذهب الى الوجه الاول مالك وأبو حنيفة وهو قول كذا العلماء منهم سعد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة ومن ذهب الى الجواز عكرمة وشاهد

والشعبي والبخاري والشافعي والثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ وابنه بن راهويه وأبو نوري وابن المنذر ودود وحديث الباب يدل على الجواز التحريم بجه بضميل كل شيء مما عدا المسكاح فالقول بالتحريم سد للذريعة لما كان الموم حول الحبي مظنة للوقوع فيه لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير مر فوعا بانظ من وقع حول الحبي يشك ان يراقه وله ألفاظ عنددهما وعند غيره ما يشير الى هذا حديث لما فوق الازار وحديث عائشة التي ان في من الامر للمباشرة بان تاتر وقواها في رواية لهم او أيكم اياه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم

اربه (وعن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله

سلم قال اذا اراد من المائش شيئا أت على فربها يا روادا برادور وعن مسروق بن

أحمد قال قال عائشة قرنها بالله عنها ما لا يرسل من امر الله اننا نأخذ فالت كل

شيء الا النكاح رواه البخاري في تاريخه وعن حزام بن حكيم عن عكرمة انه سأل رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم ما لي من امر أت وهي حائض قال لك ما فوق الازار رواه أبو

داود قال عكرمة هو عبد الله بن سعد) حديث عكرمة اسناده في سنن أبي داود هكذا

حدثنا

بعضه الاعراب الذين وسعهم صلى الله عليه وآله وسلم وزاد من سلم في آخر ٢٦٧ الحديث قال والذي بهنك بالحق لا أتيد علم من

ولا أتقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني صدق ليدخلك الجنة وفي هذا الحديث من القوائد العمل بخبر الواحد وتسمية الشخص الى جده اذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم نحشي ابان عبد المطلب وفيه الاسنحة الاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيده وفيه رواية الاقران لان سعيدا ومريكا تابعيان من درجة

واحد وهما مدنيان (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث بحجة ربه رجلا) أي متلبس به مباحبه الله وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما هي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يذنبه الى عظيم الجرمين) المنذر بن ساوي والجرم بن بلعظ الغنمية بالدين البصرة وعمان وعبر بالعظيم دون ملك لانه لملك ولاسلطنة للسكران (فذهبه) أي فذهب به اليه فذهبه اليه ثم دفعه (عظيم الجرمين) الى كسيري بكسر الكاف وهو ابن رز بن هر مزين النوشروان وليس هو النوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا القطعة المظان مما تنس اليه طجة الانسان (فلما قرأه) أي قسراً كسرى الكتاب (منقه) أي سرقه قال ابن شهاب الزهري (يحدث أن ابن المسيب قال)

ولما حضرته الوفاة بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذاك غضب (فدعا اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

سبعة ثمان مائة عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة فذكره رجال اسناده ثقات صحيحهم في الصحيح وقد سكت عنه أبو داود والمنذري وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما انه يجوز الاستحباب هنا سكت عنه أبو داود وصرح أبو داود نفسه انه لا يسكت الا عن الحديث الصالح الاستحباب ويشهد له حديث الامير بالانوار وحديث الثما فوق الازار وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه وأما حديث حزام بن حكيم فأورده الحافظ في التلخيص ولم يسكت عنه عليه واسناده في سنن أبي داود وفيه صدوقان وبقية ثقات وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال ليس بالقوي وفي اسناده بنية عن سعيد بن عبد الله الاخطش ورواه الطبراني من رواية اسمعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزازي فان كان هو الاخطش فقد وقع بنية وبقيت جهالة الحال سعيد قال الحافظ لا نعرف أحدا وثقه وأيضا عبد الرحمن بن عاقل وأبو عن معاذ قال ابو حاتم روايته عن علي مرسلة وإذا كان كذلك فعن معاذ شاذ لا يدرى سلالا الحديث الاول يدل على جواز الاستمتاع من غير محض يحصل دون محل من سائر المدن غير الفرج لكن مع وضعه في الفرج يكون حائلا بينه وبين ما يتصل به من الرجل والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما سدا الفرج والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الازار من الخاض وعدم جوازهما سدا فمن أجاز التخصيص بمثل هذا المذهب خصص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يعارض المنطوق الدال على الجواز والتمهات في جواز عدمه قد سبق في أول الباب (وعن عائشة قالت كانت احدا اذا كانت عائشة فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبايها أمرها ان تأتربازا في فور حوضها ثم يبايها ثم عليه قال الخطابي فور الحوض أوله ومعهظمه قوله ان يبايها المراد بالباشرة هنا التباي البشرية لا الجساع قوله ان تأتربازا رواية للبخاري تبرز قال في التبع والاولى أفصح والمراد بالانوار ان تشد اذا تسد سترتها وما تنتم الى الركة قوله في فور حوضها هو بفتح الفاء وامكان الواو وهما كمال الخطابي كما ذكره المصنف وقال القرطبي فور الحوض معظمه صبا من فوران التسد وغلانها والكلام على فقه الحديث قد تقدم

باب كفارة من أتى حائضا

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار او نصف دينار او الخمسة وقال أبو داود وهكذا الرواية الصحيحة قال دينار او نصف دينار وفي النسخ لقرمذي اذا كان دما اجر دينار وان كان دما اصغر فنصف دينار وفي رواية لاجد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الحائض تصاب دينار فان أمها او قد أبر الدم عنها ولم تغسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وآله

ولما حضرته الوفاة بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذاك غضب (فدعا اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

(عزقوا) أي بالشرايق فإن مصدوقه (كل عزق) ٢٦٨ شفع الرازي في السكانيين أي عزقوا غاية التزيق فسلط الله على كبري

أبيه شربوه فقتله بأن عزقوا كل عروق
سنة سبع فزق من ملكه كل عزق
وزال من جميع الأرض واضمحلت
بدعونه صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الحديث دأب على بصحة
المأولة المنزلة بالأجالة وكتاب
أهل العلم بالعلم إلى أهل البلدان
ووجه الدلالة من الحديث كما
قال ابن المنير أنه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يقر بالكتاب على
رسوله وإنما كان له آية وأجالة
أن يستدما فيه منه ويقول هذا
كتاب رسول الله ويلزم المبعوث
إليه العمل بما فيه وهذا من قوة
الأجالة في الأديان وقال أنس
أصبح عثمان المصاحف فبعث بها
إلى الأفاق مصفها إلى مكة وآخر
إلى الشام وآخر إلى اليمن وآخر
إلى البحرين وآخر إلى البصرة
وآخر إلى الكوفة وأمست
بالدنية واحدا واشتهر بأنها
ثابتة خسة وقال الداني أكثر
الروايات على أنها أربعة وفيه
دلالة على تجويز الرواية بالكتابة
لأن عثمان أمرهم بالاعتقاد
على ما في تلك المصاحف ومخالفة
ما عداها والرد فتاد من بعثه
المصاحف إنما هو بوثب استناد
صورة المكنون فيها إلى عثمان
لأصل ثبوت النص أن فانه متواتر
عندهم وفي هذا الحديث من
الطائفة المصديقة بالجمع والفراد
والعنفه والاستبصار ورجاله كلهم
مذنبون وفيه نايبي عن نايبي
وأخبره الرازي في الغزالي وفي خبر الواحد وفي الجهاد وهو من أفرادهم مسلم وأخبره النفاقي

وسلم الرواية الأولى رواها أيضا الدارقطني وابن الجارود وكل رواهم ما يخرج لهم
في الصحيح إلا مذهب الرازي عن ابن عباس فإنه رده البخاري لكن ما أخرجه إلا الأحاديث
واحدنا وقد صحح حديث الباب الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد وقال أحمد
ما أحسن حديث عبد الحميد عن هشام عن ابن عباس فقيل تذهب إليه فقال نعم وقال
أبو داود وهي الرواية الصحيحة ورجل يرفع شعبة وقال فاسم بن أصبغ رفعه فذكر قال
الحافظ والاضطراب في استناد هذا الحديث ومثمه كثير جدا وبجواب عنه بما ذكره أبو
الحسن بن القطان وهو عن قال بصحة الحديث إن الاعتلال بالاضطراب خطأ والصواب
أن ينظر إلى رواية كل راوٍ بها ويعلم ما خرج عنه فيها قال صحيح من طريق قبل ولا
يضعوه أن يروى من طرق أخرى فمفهوم إذا قالوا روى فيه يدعيه يروى بصرف دينار
وروى باعتباره صفات المروي دون اعتباره ما روى باعتباره أول الحديث وآخره
وروى دون ذلك وروى بغيره دينار وروى بغيره تسعة وهذه عند التدين والتحقيق
لا يضره ثم أخذ في تصحيح حديث عبد الحميد وأكثر أهل العلم زعموا أن هذا الحديث
مروى أو موقوف على ابن عباس قال الخطابي والاصمعي أنه متصل مرفوع لكن الزعم
بريئة الآن تقوم الخبسة بشغلها أو يجاب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بأن يجبي
ابن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عمير رفعوه عن شعبة وكذلك وهب بن جرير وسعيد
ابن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الاختلاف قال ابن سعد الناس من رفعه
عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ عن وقته وأما قول شعبة استدلوا في الحكم مرة ووقفه مرة
فقد أخبر عن المرفوع والموقوفان كلاهما عن ثورثاوي رفعوه مع واقعه لم يكن
في ذلك ما يقدح فيه فقل أبو بكر الخطيب اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر
في الحديث ضعفا وهو مذهب أهل الأصول لأن إحدى الروايتين ثابتة بالكذب
للأخرى والاختلاف المرفوع أخذ باليد وهي واجبة القبول قال الحافظ وقد آمن ابن
القطان القول في تصحيح هذا الحديث وبابواب عن طرف الطعن فيه بما راجع منه
وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقوا في الامام وهو الصواب فكيف من حديث
قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا كذب بشريعة وحديث القليل
ونحوهما وفي ذلك ما برده على الذوق في دعواه في شرح المذهب والمنهج والخلاصة
إن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تضعيفه وإن الحق أنه ضعيف لأنه منهم وتبع النووي
في بعض ذلك ابن الصلاح وأما الرواية الثانية من حديث الباب فخرجها مع الترمذي
البيهقي والطبراني والدارقطني وأبو يعلى والدارقطني بعضهم من طريق عثمان عن خصيف
وعلى بن زيعة وعبد الكريم ثلاثهم عن هشام وبعضهم من طريق أبي جعفر الرازي عن
عبد الكريم عن مفسم وخصيف فيه مقال وعبد الكريم يختلف فيه وقبل جمع على
تركه على بن زيعة فيه أنه زيادة قال وأما الرواية الثالثة من حديث الباب فقد أخرج

يخبرها

في السير (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يكتب الكتاب

بأمره (كتابا) إلى النجم أو إلى
الروم بخاصة جهم في كتاب
اللباس عند البخاري (أو أراد
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن
مصدريه وهو شاذ من الراوي
أنس (فقل له) صلى الله عليه
وآله وسلم (انعم) أي الروم أو
الجهم (لا يقرن كتابا لا يجتمع وما)
خوفان كشاف أسرارهم
وهو منسوب على الاستثناء
لأنه من كلام غير موجب
(فأخذ) عليه السلام (خاتمهم
فضة نقشه) يسكون النقاش
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا
المذكور (كأنني أنظر إلى ياضه)
حال كونه (في يده) الكريمة
وهو من باب إطلاق الكل

وإرادة الجزم أو الإقحام ليس
في المبدل في أصبعه وبقية القلب
لأن الأصبع في الخاتم لا الخاتم
في الأصبع ومثله عرضت الناقه
على الخوض فائدة إذا الحديث
في هذا الباب الثانية على أن
شرط العمل بالكتابة أن يكون
الكتاب محتوما ليحصل الأمن
من توهم تغييره لكن قد يستعفى
عن حقه إذا كان الحامل عادلا
مؤثرا وفيه استحباب اتخاذ الخاتم
من الفضة (عن أبي واقد)
يكسر الدال اسمه الحارث بن مالك
أو ابن عوف الصحابي (البيهي)
البادري في قول بعضهم المتوفى
بمكة سنة ثمان وستين وليس له
في البخاري إلا هذا الحديث

فجوها إليه في من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب
الكفارة على من وطئ امرأة وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصري
وسعيد بن جبيرة وقتادة والأوزاعي وإسحق وأحمد في الرواية الثانية عنه والشافعي
في قوله القديم واختلاف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن وسعيد بن جبيرة وقتادة وقال الباقر
دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الذي سارا والنصف
الذي سار بحسب اختلاف الروايات واحتجوا بحديث الباب وقال عطاء وابن أبي مليكة
والشعبي والخفي ومكحول والزهري وأبو الزناد يروون عن عيسى بن جهم وسليمان بن أبي
الخصبة عن سليمان الثوري والبيهقي بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح عن الشافعي
وأحمد في الحديثين روايتين وبما جهر من الساقية لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار
والتوبة وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعين قالوا والاصل البراءة فلا يتقبل
عنها الاستحباب وقد عرفت أنما في الرواية الأولى من حديث الباب فالصبر إليها محتم
وعرفت بما استثناه من استحباب الحجية ومقطوع الاعتالات الواردة عليها قال المصنف
بعد أن ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطئ قبل الغسل انتهى

(باب الحائض لا تصوم ولا تقضي الصوم دون الصلاة)*

(عن أبي سعيد في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء أليس شهادة المرأة
مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل
ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها مختصر من البخاري) الحديث أخرجه
مسلم من حديثه وأخرجه أيضا مسلم من حديث ابن عمر بإفظ تحكت إلى ما لي ما تلي
وتنظر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وأما عقلها من حديث أبي هريرة وأخرجه
المطامير في المسند من حديث ابن مسعود وقوله لم تصل ولم تصم فيه اشعار بأن منع
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك الجحش والحديث يدل
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع ويدل على أن
العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان وليس المراد من ذكر نقصان عقل
النساء لومهن على ذلك لأنه لا يمدخل لاختيارهن فيه بل المراد التحذير من الافتتان
بهن وليس نقص الدين محصرا فبما يحصل به الائتمار في أهم من ذلك قاله في الفتح ورواه
عن النووي لأنه أمر نسبي فالكل مثل لا ناقص عن الأكل ومن ذلك الحائض لا تأثم
بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي وهل تناب على هذا القول لا يكونها
مكافئة بما يناب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحتها ونغل بالمريض عنها قال
النووي الظاهر أنها لا تناب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يعملها بنية الدوام عليها
مع أهليته والحائض ليست كذلك قال الحافظ وعندي في كون هذا الفرق مستلزما
لأنها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقضي

وقد صرح أبو حمزة في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحق فقال عن أبي هريرة أن رسول الله

(أذا قبل) جواب بثبنا ثلاثة
 نفر (بالعريك الرمال من ثلاثة
 الى عشرة والميم ثلاثة هم نفر
 والنفر اسم جمع ولهذا وقع مجزا
 للجمع كقوله تعالى تسعة رجلا
 ولم يسم واحد من الثلاثة أي
 ثلاثة رجال من الأنبياء قد دخلوا
 المسجد كافى حديبا أس فاذا
 ثلاثة نفر ما بين (فا قبل اثنين)
 منهم (الى رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم) ذهب واحد قال
 فو قنا على هجاس (رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) أر على
 هجاسين عند قال في التبع وتبعه
 صاحب سنة القاري بانهم سالم
 تروى بعينها وزاد الترمذي
 والنسائي وأثر رواية الموطأ فلما
 وقت الصلاة ويستعد منه ان
 الداخل يبدأ بالسلام وان التائب
 يسلم على القاعد وانما لم يذكر
 السلام عليه كونه مشهورا
 أو يستعد منه ان المستقر في
 العبادة يستعد منه الرد ولم يذكر
 انهم صابوا بحسبة المسجد اما
 لكون ذلك كان قبل أن يشرع
 أو كان على غير وجه أو وقع فلم
 يفتل للاهتمام بغير ذلك من
 التهمة أو كان في غير وقت فندل
 قاله الثاني مما مضى بناء على
 مذهبه في انم الانسلي في الاوقات
 المذكورة (فاما) فتدلية
 (أحدهما) قرأ في فرجة) بنسب
 الذاء والفتح معا وهو الملتان
 وهي اللؤلؤ بين الشيتين قوله
 النورين فيما قال في مدة القاري (في المنة) بالمدتان اللام كل من مستدير خالي الوسط والجمع حلق يتكلمين

الصوم ولا تنقض الصلاة قالت كان نصيبه ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنومر
 بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلاة رواه الجماعة (قال ابن المنذر والنووي وغيرهما
 اجماع المسلمين على انه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام وسكن
 ابن عبد البر عن طائفة من المتأرجح انهم كلوا ويوجبون على الحائض قضاء الصلاة وعن
 سبعة من جندب انه كان يأمر به فانكرت عليه ثم سألته قال الحائض لا يمكن استقرا الاجماع
 على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره ومستند الاجماع هذا الحديث الصحيح ولكن
 الاستدلال بعدم الامر على عدم وجوب القضاء قد ينافي فيه لاحتمال الاكتفاء بالدليل
 العام على وجوب القضاء والاولى الاستدلال بما عهد الامام على من وجه آخر بل ظاهرا
 زكنا فنفي ذكره عنه في التبع ولا تتم المنازعة في الاستدلال بعدم الامر على عدم
 وجوب القضاء الا بعد تسليم أن القضاء يجب بدليل الاداء أو وجود دليل يدل على
 وجوب قضاء الصلاة دلالة تدريج تحتم الحائض والكل ممنوع وقد ذهب الجمهور كما
 قاله النووي الى انه لا يجب القضاء على الحائض الا بدليل جديد قال النووي في شرح
 مسلم قال العلماء والبرق بينهما يعني الصوم والصلاة ان الصلاة كثيرة متكررة فيشق
 قضاءها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة وربما كان الحائض يؤمنا أو يؤمنا
 واعلم انه لا يجزئ الواجب الا ما أسلفنا من ان عدم الامر لا يستلزم عدم وجوب القضاء
 والاكتفاء بآلة القضاء فان أرادوا زيادة التذامم بدلت من نام عن الصلاة أو نسيها أو أتى
 حرم من مثل النزاع وان أرادوا نفيه فمما رواه أيضا آلة القضاء كافية في الصوم فلا يثنى
 أمر من الشارح به دونهم علوا والواجب لا يستحقون المطالبة والمنازعة لاسيما في مثل هذه
 المقالة المتعارفة للاجماع الساطعة عند جميع المسلمين بالنزاع اسكنه المارفع من شأنه بعض
 المتأخرين لحجة الاغراب التي جعلت على كذا فاطر قاض الكلاد في المسئلة وقد اختلف
 المسلف فحين ظهرت من الحيف بعد صلاة العصر وبعد صلاة العشاء هل يصلي الصلاتين
 أو الاخرى قال المصنف رحمه الله وعن ابن عباس أنه كان يقول اذا ظهرت الحائض
 بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا ظهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء وعن
 عبد الرحمن بن عوف قال اذا ظهرت الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر
 والعصر واذا ظهرت قبل الظهر صلت المغرب والعشاء واهما بعد في سنة والاثم
 وقال قال أحمد عامة التابعين يقولون بهذا القول الا الحسن وحده انهم

باب سور الحائض ومواكلها

(عن عائشة قالت كنت أشرب واتأناض فاباؤله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه
 في مرفق في شرب وأغرق العرق واتأناض فاباؤله النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيضع فاه على موضع في رواه الجماعة الا الب اري الترمذي) قوله أنرق العرق العرق
 بعين مؤسلة مشبوبة واما كنهه بعد ما وقف العظيم وتعرفنا كل ما عليه من العلم ذكر

وحكى فتح اللام في أول حديثه هو نادو وفيه استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم وفيه أن من سبق إلى موضوع منها

كان أحق به (بخس فيها وأما
الآخر) بفتح الخاء أي الثاني
وفيه رد على من زعم أنه يحتسب
بلاخير لإطلاقه هنا على الثاني
(بخس خلفهم) بالنصب على
الظرفية (وأما الثالث فأدبر)
سأل كونه (ذاهباً) أي مسقراً
في ذهابه ولم يرجع والأدبر بمعنى
مر ذاهباً (فأما فرغ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) مما
كان مشغولاً به من تعليم القرآن
أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو
ذلك (قال ألا) بالفتح يفتح حرف
تثنية والهمزة للاستفهام ولا
التي (أخبركم من الذكر الثلاثة)
فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله
فقال (أما أحدهم فأبى) بقصر
الهمزة أي لم (ألى الله تعالى)
وانضم إلى مجلس الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم (فأواه
الله إليه) بالمداي جاز به بنظير
فعله بأن ضمه إلى رجة ورضوانه
أو يؤوبه يوم القيامة النظم
هرشه فتمت الآية أي الله تعالى
بجواز استحبابه في حق سبحانه
فأمره لازمه وهو إرادة اتصال
الخير ويسمى هذا الجواز مجاز
المشاكاة والمقابلة (وأما الآخر)
بفتح انهاء (فأستحب) أي تركه
المراجعة صباه من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه
وعند إباحةكم ومضى الثاني
فقد سلاماً بخس قال في الفتح

معنى ذلك في القاموس والحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها
أعلم وعلى طهارة سورها من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافاً (وعن عبد الله بن سعد قال
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكاة الحائض قال واكها رواه أحمد والترمذي)
الحديث قال الترمذي حديث حسن غريب وأخرجه أيضاً أبو داود ورواه كاهن ثقات
وأما غيره الترمذي لأنه تفرد به العلاء بن الحرث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حزام عن
عبد الله بن سعد وفي الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بلفظ أصنعوا كل شيء إلا
السكران وهو شاهد بحديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن سبيل
الناس في شرح حديث الباب لما اعتقه ابنه الرقي في مراءيب الحسين إلى مرتبة لم تكن
له لولاه والحديث يدل على جواز مواكاة الحائض قال الترمذي وهو قول جماعة أهل العلم
لم يروا مواكاة الحائض بأما قال ابن سبيل الناس في شرحه وهذا مما أجمع الناس عليه
وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري وأما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض
فألمر أدهن وأطاهن

باب وطء المستحاضة

(عن بكرمة عن جنة بنت جهم أنها كانت تستحاض وكان زوجها يجماعها وعنه أيضاً
قال كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يشاها رواه أبو داود وكانت أم حبيبة
تحت عبد الرحمن بن عوف هكذا في صحيح مسلم وكانت جنة تحت طلحة بن عبيد الله
أما حديثه الأول فآخرجه أيضاً البيهقي قال النووي وإسناده حسن وأما حديثه الثاني
ففي إسناده علي وهو ثقة وكان أحمد لا يروي عنه لأنه كان ينظر في الرأي وفي معام
مكرمة بن عمار من جنة ومن أم حبيبة نظر قاله المنذرى وهو لا يدل على جواز جماعه
المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول الجمهور وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وابن
السيب والحسن البصري وعطاء بن مسعود بن جهم وقناعة وحامد بن سليمان ويكره
عبد الله المزني والأوزاعي والنوري ومالك وأحق والشافعي وأبي ثور واستدلوا بما
في الباب وقال النخعي والحكم أنه لا يأتها زوجها وكرهه ابن سيرين وروى عن أحمد المنع
أيضاً وأهل أهل القول الأول يقيمون ذلك بأن لا نعلم بالامارات أو العادة أن ذلك الدم
دم حيض وفي استحبابه هم يروا بغيره مكرمة نظر لأن غايته ما أنه فعل صحابي ولم ينقل
فيه التثنية من النبي صلى الله عليه وسلم ولا الأذن له بذلك ولكنه ينبغي التعويل
في الاستدلال على أن التحريم انما ثبت بدليل ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع
منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضاً بما رواه إسناده إلى عائشة
قالت المستحاضة لا يشاها زوجها قالوا ولا يباذي فيحرم وطؤها كالحائض وقد
صنع الله من وطء الحائض مع الله بالاذن والاذن موجود في المستحاضة فثبت التحريم
في حقها

فأما معنى أنه استحباباً من الذهاب عن المجلس كإفعل وفيه الثالث وفيه استحباب الإفعل في مجالس العلم وفصل

والأفراد والعامة والأخبار والناس من مثله وأخرجته البخاري ٢٧٣ في الصلاة وسلم والترمذي في الاستئذان

والنساء في العلم (عن أبي بكر) نفي عن بعض الذنوب وفتح الفاء من الحارث المتعدي (رضي الله عنه) الذي صلى الله عليه وآله وسلم قد عد على بعير (عن يوم النحر) حجة الوداع وإنما تعد عليه لحاجته إلى اسمع الناس فالتمس عن اتخاذ ظهوره ما لم يحول على ما زاد من الحاجة إليه (وامسك انسان بخطاهم) بكسر الخاء (أو برماهم) الشك من الراوي وهو مجهول في وهو الخط الذي تشدد فيه الخطاة السقي تسمى السيرة بضم السين وتخفيف الراء المنة حجة ثم تشدد في طرفه المقود وهذا المصك ساء بعض النماذج بالارواية النسائي عن أم الحصين قال حجبت فرأيت بالاية وقد بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن من خاربه لمافي السنين من حديثه قال كنت آخذها برمام ناقتة عليه السلام فذكر بعض الخطبة فهو أولى ان يسميه المهرم من بلال يكن الصواب انه هذا أبو بكر فقهه ثبت ذلك في رواية الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته يوم النحر وامسكت امانا قال بخطاهم واما قال برماهم او استندنا من ذلك ان الشك من دون أبي بكر لانه وفائدة امسك الخطام صحت

تقع في النفاس هكذا قال وفيه ان التضرع يكون من من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر في كون من من غير زوجاته لا يشك ما ذكره أيضا نسائه أعم من الزوجات لدخول البنات وسائر القربات تحت ذلك والادلة الدالة على ان أكثر النفاس أربعون يوما متعاضدة بالغة إلى حد الصلاة والاعتبار ما صير اليها متعين فالواجب على النفس أو قوف أربعين يوما إلا ان ترى الطهر قبل ذلك كادت على ذات الاسديت السابقة قال الترمذي في سننه وقد أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النفس اندفع الصلاة أربعين يوما إلا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغتسل وتصلى انتهى وما أحسن ما قال المصنف رحمه الله تعالى ههنا ولفظه قالت ومعنى الحديث كانت تؤمر أن يجلس إلى الأربعين لا يكون الحسب كذبا إذ لا يمكن ان تدمق عادة نسائه في نفاس أو حيض انتهى وقد ناصت هذه المسئلة في رسالة مسجلة واختلاف العلماء في تقدير أقل النفاس فعد العترة والشافعي ومحمد لا حد لقله واستدلوا بما سبق من قوله فان رأيت الطهر قبل ذلك وقال زيد بن علي ثلاثة أقرأه اذا كانت المرة تحيض تحيض أقل نفاس خمسة عشر يوما وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بل أحد عشر يوما أكثر الحائض وزيادة يوم لأجل الفرق وقال الثوري ثلاثة أيام وجب جميع الاقوال ما عدا الاول لا دليل عليها ولا مستند لها الا للظنون

باب سقوط الصلاة عن النفساء

(عن أم سلمة رضي الله عنها) قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بفحص الصلاة النفاس رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وهو عند أبي داود عن طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل كبير بن زياد عن مسقة عن أم سلمة فهو أحد روايات حديث مسقة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على انها تترك الصلاة أيام النفاس وقد وقع الإجماع من العلماء كافي المصنف النفاس كالحيض في جميع ما يعمل ويحرم ويذكر ويذنب وقد أجمعوا ان الحائض لا تصلي وقد استفتنا ذلك

كتاب الصلاة

قال النووي في شرح مسلم اختلاف العلماء في أصل الصلاة بقيل هي الصلاة لا شتمها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها ثانية لثم اذ التوحيد كما صلى من السابق في خيل الحائض وقيل هي من المأثور وهو ما عسر كان مع الردف وقيل هي أعظمه ان وقيل هي من الرحمة وقيل أمثلها الاقبال على النبي وقيل غير ذلك انتهى

باب اقتراضها ومقاييسها

٢٥ نيل ل الجعير عن الاضطرار والاعتاج حتى لا يشوش على رايه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية

ای۔و۔ ۲۷۱۔ (۱) رفیع ای۔ (۲) کتابی سابق کا تذکرہ ہے۔ (۳) وی۔ (۴) قال البس (۵) ہو (۶) ہو

الخمر (الخمر) ولا تروا إلى الزواني
 فلهذا (إلى) عرف بجهنم بالحق
 وبقيده ابتلاه (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (قال) شهر هذا نسكنا
 حتى نطأه سبعة سبعة بغير إجماع
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الماء كالنخل الصالح وقال الزركشي
 هو المشهور وبناه قوم وقال
 القرطبي الأشهر فيه الفصح (قال)
 (إلى) روي راية كريمة والنكش (في)
 قال) بل هذا النكش (إلى) فلهذا
 أنه سبعة سبعة بغير إجماع قال الزركشي
 بمكة وثبت السؤال عن الثلاثة
 هذا الجواز في الأضاحي والطبع
 وفيه إشارة إلى تدوير الأمور
 الرامية إلى السارح ويستفاد
 منه الحجة لما في الحنفية الشريعة
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قال)
 دماكم) أي سنكها وأمر الزكيم
 أي سنكها وأمر الزكيم) أي ثلثم
 (أي) ثم حرام لأن الذوات
 لا تقرب فيه وقد دلل على ما يناسبه
 كذا قال الزركشي والبرماني
 والعمري والناظم ابن جرير
 أطلقهم هذا الناظم نظر لأن
 ذلك الدم واحد المال وثبت
 العسر ضاعف السرم إذا كان
 بغير حق فلا نساج به متعين
 والاولى كما أفاد في مصابيح
 الجامع أن يدرى الذرة ثلثة
 واحدة وهي النكش انتم مال الله
 موضوعة لتناول النبي بغير حق
 كما هو عليه القاضية فكانه قال
 فان انتم دماكم وأمر الزكيم

46.1

المقدبر غير الحقة والاهراض جرح عرض بكسر العين وخوم وضع ٢٧٥ المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه

أوفي سلفه (سكرمة لومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا) شبه الدماء والاموال والاعراض في الحرة باليوم والشهر والبلد لانهم ارادوا انهم اعداهم والا فاشبه انما يكون دون المشبه به ولهذا قدم السؤال عنهم مع شهرتها لانهم رويها اثبت في نفوسهم اذهي عادة سلفهم وتحريم الشرع طارئة رقيقة فاعاشيه التي يما هو اعلى منه باعتبار ما هو علة روي عندهم (يلينغ الشاهد) اي الحاضر في المجلس (القائب) عنه ولا يلينغ مكسورة فعمل امر ظاهره الوجوب وكسرت غشه لائقه السا كتن والمواد تناسخ القول المذكور ارجع الاحكام فان الشاهد معني ان يلينغ من اي الذي (هو او على) اي للحدث (منه) صلا لا فعل التفضيل ونصلي بينهم ما لا لا توسع في الظرف كما يفصل بين المضاف والمضاف اليه كثرة ابن عامر زين الكثير من المشركين فتل اولادهم شركتهم بضم الزاي ورفع اللام ونصب اللال وخفض الهمزة وايس القاصص ايضا اجنبيا واسقنه من الحديث ان حمل الحديث يؤخذ عنه وان كان جاهلا به انه وهو ما جاور قبله محسوب في زمرة اهل العلم وعبدارة الفخ وفي هذا الحديث من القواعد الحث على

أحمد والبخاري زاد ابن حنبل من طريق ابن كيسان الا المغرب فانها كانت ثلاثا والمحدث بدل على وجوب القصر وانه عزية لارخصة وقد أخذ بظاهر الحنفية والهادوية واحتج بحالهم بقوله سبحانه ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وفي الجناح لا يدل على العزيمة والقصر انما يكون من شيء أطول منه فالواو يدل على انه رخصة قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم واجابوا عن حديث الباب بانه من قول عائشة غير مرفوع وانما المشبه بزمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره قال الحافظ وفي هذا الجواب نظير اما اولاه واما الجبال لا روى فيه فله حكم الرفع واما ثانيا فعلى تقدير تسليم انهم تدرى القصة يكون مرسل صحابي وهو وجه لانه يحتمل ان يكون اخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدركه ذلك واما قول امام الحرمين لو كان ثابتا انقل متواترا ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا أيضا يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أو يعارضه حديثين أخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس فلا تعارض وذلك بان يقال ان الصلاة فرضت ليلة الامراء ركعتين ركعتين لا المغرب تزيد بعد الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة قالت فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وركت صلاة الفجر لطول القراءة وصلاة المغرب لانهم اوتوا ثم اتموا ثم بدلتهم انما استقرت في راحة خفيفة منهم في السفر عند نزول الآية السابقة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما أخذ بهما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقبل كان قصر الصلاة في سبع الاخر من السنة الثانية ذكره الدولابي واورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه وقبل بعد الهجرة فادبعت يوم فاعلى هذا المراد بقول عائشة فافتت الصلاة السجدة اي باعثة بما رآه اليه الامر من التخصيف والمصنف سألني الحديث لانه استدلال به على فرضية الصلاة لانهم استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك ان القصر عزية وانه ياتي بتحقيق ما هو الحق في باب صلاة القرآن شاء الله تعالى (وعن طلحة بن عبيد الله ان عمر ايا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاشترى الراس فقال يا رسول الله اخبرني ما فرض الله على من الصلاة قال الصلوات الخمس الا ان تطوع شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الصيام قال شهر رمضان الا ان تطوع شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الزكاة قال اخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرايع الاسلام كلها فقال والذي كرم لا اطوع شيئا ولا انقص مما فرض الله على شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افلمح ان صدق او دخل الجنة ان صدق متفق عليه) الحديث أخرجه ايضا ابوداود والترمذي في الموطا وغير هؤلاء قوله ان

تبليغ العلم وجواز التحمل قبل كمال الاهلية وان الفهم ليس شرط في الاداء وانه قد ياتي في الاخر من يكون انهم ممن تقدمه

وفيه يجوز التألف وهو على ظهره والواجب
وهو واقفة إذا استجيب إلى ذلك
وحمل النهي الوارد في ذلك إلى
ما إذا كان غير مبرور وفيه الخطبة
على موضع حال ليكون يطغى في
اسمائه الثامن وثلاثين سمياه
(عن ابن ماجة) (ود) عبد الله (رضي
الله عنه) انه (قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
يقولنا) بالنسبة الى شيء - دننا
والمعنى كان يراعى الاوقات في
تذكيره ولا يتبدل ذلك في كل يوم
لأنه لا يخلأ أروى بالله - معناه
يطالبه الله والناس الى نفس طاعتها
لله واطاعة ربه بالوعود
الشيء اني قال الحافظ والصواب
من حيث الرواية الاولى ومن
الاصح يفوتنا بالنون ومعناه
يتبعه - دننا قال الحافظ وكلا
الانطباعين جائز (بالوجه الثاني
الايام) فكان يراعى الاوقات
والاحاديث في حفظها وتذكيرها فلا
يتغير في كل يوم وكل حين ووقت
(كرامه) { وهو له اي لا يبدل
كرامه } السابعة أي الملازمة
الموعظة (عليها) اي كرامته
المشقة من السابعة الطائفة
على ما رافق بنا وبسته فادرس
الحديث استنبطت له اربعة

[illegible]

• (باب قول تبارك الله إلا) •

(من ابن عمر) قال صلى الله عليه وسلم قال امرئنا أفاضل الناس حتى يهدوا
إلا لا اله إلا الله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له فإذا فعلوا ذلك

الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمال عمل ابن مسعود نفع استدلاله ٢٧٧ ان يكون اقدي بعل الذي صلى الله عليه

وآله وسلم حتى في اليوم الذي حينه

واحتمل ان يكون اقدي بمجرد

التخلل بين العمل والترك الذي

ظهر عنه ما يحصل والثاني ظهر

واخذ بعض العلماء من حديث

الباب كرافة تشبيه غير الروايات

بالروايات بالخطبة عليها في وقت

معين دائما جاء عن ما ما يشبه

ذلك (عن انس) ي ابن مالك

كما في رواية الاصمعي (عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم) انه

(قال يسروا) امر من اليسر

فليس من اليسر (ولان يسروا)

فهو من يسر يسيرا واستشكل

الاتيان بالثاني به الاول لان

الاصح بالاثبات بالشيء ثم عن

ضده والجواب انه لما سرح

بالاذن لما كذبوا به لوانهم

على الاول لصدف على من افى

به مرة وانى بالثاني غالب اوقانه

فلا قال ولا تعسر وانتهى التعسير

في كل الاوقات من جميع الوجوه

(وبشروا) امر من البشارة

وهي الاخبار بالخبر فليس

الذمارة (ولان تعروا) هي من

تعروا بالتشديد اي بشروا والناس

أو المؤمنون بفضل الله وثوابه

وجريل عطائه وسعة رحمته ولا

تنفروهم بذكر التعريف وانواع

الوعد لا يقال كان الماسب ان

يأتي ببدل ولا تنفروا ولا تنذروا

لانه يقض التشبيه لا التنبيه

لانهم قالوا المقصود من الانذار

التنبيه فمخرج ما هو المقصود

منه ولم يقتصر على احدهما كالمقتصر في الاولين لعموم التكرار في سابق الذي لا يلزم من عدم التعميم ثبوت التيسير

عصموا مني دماهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل متفق عليه

ولا حجة من حديث أبي هريرة (قوله) أمرت ان أقاتل

بقوله أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله أهل الاثر ان دون أهل الكتاب

لانهم يقولون لا اله الا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف وهذا التخصيص

بأهل الاثر انما يحتاج اليه في الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة وجعلت

لغيره هام وجبة للصحة وأما حديث الباب فلا يحتاج الى ذلك لان الصفة متوقفة

على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها جميعا من غير مسلم والحديث يدل على أن من

اسلم بواحدة منها فهو حلال الدم والمال اذ الرقب وسبق ذكر الخلاف وبين ما هو

الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الاثبات ما وصفها من اختلاف معروف في الفقه

قوله الا يحسني الاسلام المراد ما وجب به في شرائع الاسلام اراقة الدم كالتصاص

وزنا المحسن ونحو ذلك او حله به اخذ من المال كأروش الجنائيات وقيم المتلفات وما

وجب من النفقات وما أثبتته ذلك قوله وحسابهم على الله المراد فيما يستتبعه من ربحه

دون ما به ملته ويدينه وبه ان من أظهر الاسلام واسر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر

وهذا ما قول اكثر العلماء وذهب مالك الى أن توبة الزنديق لا تقبل ويحكى ذلك عن

أحمد بن حنبل قاله الشاطبي وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وارضه قال

النووي وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي يشكر الذمير بحله قال

فذكروا فيه خمسة أوجه لا محالة والاصوب فيها قبوله مطلقا لا لحديث الصحة

المطابقة والثاني لا تقبل ويصحت قوله لكنه ان صدق في توبته ففقه ذلك في الاول الاخرة

في كان من أهل الجنة والثالث ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكررت ذلك منه

لم تقبل والرابع ان اسلم ابتداء من غير طاب قبل منه وان كان تحت السيف فلا

والخامس ان كان داعيا الى الضلال لم يقبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا بد مع هذا

يعني القيام بالامور المذكورة في الحديث من الاعمال بجميع ما جاء به رسول الله صلى

الله عليه وسلم كما جاء في الرواية الاخرى التي اشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة

في صحيح مسلم باللفظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فانما فعلوا

ذلك عصموا مني دماهم واموالهم الا بحقها (وعن انس بن مالك قال لما توفي رسول الله

صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب فقال عمر ابا بكر كيف نقاتل العرب فقال ابو بكر انما

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله

واي رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ورواه النسائي الحديث أخرجه ايضا

البيهقي في السنن واستاده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم

حدثنا عمر بن ابي العوام حدثنا معمر بن الزهري عن انس بن مالك ذكره وكلاه من رجال

الصحيح الا عمر بن ابي العوام فانه مسدوق فيهم ولكن قد ثبت معناه في الصحيحين لكن

منه ولم يقتصر على احدهما كالمقتصر في الاولين لعموم التكرار في سابق الذي لا يلزم من عدم التعميم ثبوت التيسير

لا يثبتون ان الله لا يشرك به احد
يعبروا بالانسان المخطئ (عن
معاوية بن ابي سفيان مضر بن
سحب كاتب الوحي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في المناقب
الجليلة المتوفى سنة تسعين وله من
العمر ثمان وبعون سنة وله في
النجاري غنيمة احدى عشرة واول
ملوك الاسلام (رضي الله عنه
قال سمعت النبي) وفي رواية
الاخيرة سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) اى كلامه
حال كونه (يقول من يرد الله)
عز وجل من الارادة وهي صفة
مخصصة لا يدور في الممكن
المقدور بالافرع (به خيرا) اى
جميع الطيريات او شيئا عظيما
(يقوله) اى يجعله قويا (في
الدين) والافرع لغة الفهم والجل
عليه هذا اولى من الاصطلاحين
ليتم فهم كل علم من علوم الدين
واما كبر شيئا فلهذا المعنى ويشمل
الانجيل والكثير لان التكملة
في سياق الشرح كهي في سياق
النبي او التكملة كهي للتعظيم لان
القيام بقضية ومذهبهوم الحديث
ان من لم يثبت في الدين اى يعلم
فواعدا الاسلام التي اشغل عليها
الكتاب والسنة وما يصلح بها
من الفروع الصعبة المسورة
فقد سمر الظلم وقد اخبر ابو
يعلى حديث معاوية بن وهب
آخر ضعيف وزاد في آخره
لم يثبت في الدين لم يثبت الله به

بدون انه قال ذلك ابو بكر في مراءعة الله بل الذي فيه ان عمر اخرج على ابي بكر وعمر
على قتال اهل الردة يقول النبي صلى الله عليه وسلم احببت ان اقاتل الناس حتى يتوبوا
لا اله الا الله فن قال لا اله الا الله فقد عصم نفسه وماله فقال له ابو بكر والله لا اقاتل من
تفرق بين الله والاركة فان الزكاة في المال والله لو لم يوفى عقالا كانوا يؤذونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقاتلهم على منعه قال النووي وفي استئلال ابي بكر
واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على انهم لم يعفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مارواه ابن عمر وانس وأبو هريرة يعني من الاحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة فان
عزلوه مع ذلك لما سألوا وما كان استجبال الحديث فانه بهذه الزيادة بجهة عليه ولو سمع ابو
بكر هذه الزيادة لم يتجسسها وما اخرج بالقياس والمعلوم انه وانما ذكرنا هذا الكلام
لانهم يفتان الناس ورعنا اهل العصم والشارحين له خلاف ما ذكره الناس في هذه
الرواية وسبأ في الكلام على مراءعة ابي بكر وعمر مدح وطافى كتاب الزكاة والحديث
يدل على ما دل عليه الذي قبله من ان الخليل بن ابي سفيان من هذه النسخة لادال الدم ومباح
المال (ومن ابي سعيد الطدرى قال سمعت على عليه السلام وهو يلين الى النبي صلى الله
عليه وسلم بذهبية فتسبها بين اربعة فقال رجل يا رسول الله انى اذا قتلت بالان والاسنة
استحق اهل ادرين ان يلقى الله ثمولى الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله الا ان يرب
عنه فقال له انه ان يكون يلقى فقال خالد وكم من مسلم يلقى بلسانه ما ليس في قلبه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما امرؤ ان يلقى عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم
مختر من حديث متفق عليه الحديث اخبره المذنب وتزلة اطرافا من اوثان
وعنه قال ثم ظم اليه وهو متفق فقال انه يخرج من مشفى هذا قوم يتلون كتاب الله
بشارط بالان ادر كنتم سم لاقنهم قتل غودانتهى قوله بذهبية على التصدير وفي رواية
بذهبية بفتح الذان قوله بين اربعة هم عبيدة بن حصن والاقرب عن حابس بن زيد الطويل
والرابع اما علقمة بن علاثة واما عامر بن الطفيل كذا في جميع مسلم قال النووي قال
العلامة كرامه هنا غلط ظاهر لانه توفي قبل هذا بسنين والسواب الجزم بانه علقمة بن
علاثة كما هو مجزوم به في باقي الروايات قوله فقال خالد الوليد في رواية عمر بن الخطاب
وليس بينهم متعارض بل كل واحد منهم ما استاذن فيه قوله له انه ان يكون يلقى عليه ان
الصلاة موحية بلطف الدم واسكن مع بقية الامور المذكورة في الاحاديث الاخره قوله
لم ادره ان اتق الخ عنه انى اشرت بالحكم بالظاهر واقدمت على السير كما قال صلى
الله عليه وسلم فاذا خالوا فلا تسموا منى دماهم واموالهم الا بقتل او حياهم على الله
والحديث استدل به على كثر الخوارج لانهم المرادون بقوله في آخره وهم يتلون كتاب
الله فاصرح بذلك في شرح الحديث وغيرهم وقد اختلف الناس في ذلك قال النووي بعد
ان صرح هو المخطئ بان الحديث راى الله يدل على كثر الخوارج وقد كانت هذه

فقيم البدا ولا طالب فقه فيصيح ان يوصف بانه ما يريد به الخبير في ذلك بيان ٢٧٦ غدير افضل العلماء على سائر الناس ولفضل

الثقة وهو الفقيه في الدين اى
الكتاب والسنة على سائر العلوم
بل لاعلم الا ما علمه الله انبياءه
وعلمه انبياءه واما عنهم وما سوى ذلك
ففضل (وانما انما فاسم) اى انفسهم
ينسبكم تبليغ الوحي من غير
تخصيص (والله يعطى) كل واحد
منكم من الفهم على قدر
ما تعلقت به ارادته تعالى
فانما فاسمكم من سجدته
وتعالى وقد كان بعض الصحابة
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا
الظاهر الجلي ويسمع آخره منهم
او من القرون التى يليهم او ممن
أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء وقال الطيبي الواو في قوله
وانما انما فاسمكم الدال من فاعل
يفقهه او من مفعوله فعلى الثاني
المعنى ان الله يعطى كلامه
أراد ان يفقهه استعداد الدرك
المعاني على قدره ثم يلهي بالقاء
ما هو لائق باستعداد كل واحد
وعلى الاول فالمعنى الى الفاعل على
ما يسوغنى واسوى فيه ولا يرجع
بعضهم على بعض والله يوفق كل
منهم على ما أرادوا من العلم
انتهى وقال غيره المراد القسم
المالى لكن سياق الكلام يدل
على الاول اذ انه اخبر ان من اراد
به غير ان يفقهه في الدين وظاهره
يدل على الثاني لان القسمة
حقبة في الاموال نعم يتوجه
السؤال عن وجه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكالاً من سائر المسائل ولقد رأيت ابا المعالي وقد رغب اليه الفقيه
عبد الحق في الكلام عليها فاعتذر بان العلق فيها يصعب موقعه لان ادخال كثير في المدة
واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطررنا فيها قول القاضي ابي بكر الباقلاني
وانما يسلط به في علم الاصول وأشار ابن الباقلاني الى انهم امن بالمعوصات لان القوم لم
يصبروا بالكفر وانما قالوا قولاً يودى الى ذلك وانما كشف لك نكتة الخلاف
وسبب الاشكال وذلك ان المعترضين لما اذا قال ان الله تعالى عالم ولكن لاعلم له وحى ولا
حياة ووقع الاشتباه في تكفيره لاننا علمنا من دين الامه ضرورة ان من قال ان الله ليس
بمحى ولا عالم كان كافراً واصلت بحجة على استحالة كون العالم لاعلم له فهل يقول ان
المعترض اذا انبى العلم انى ان يكون لله عالم او يقول قد اعترف بان الله تعالى عالم فلا يكون
نفيه لعلم نفي العالم هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماوردي ومذهب الشافعي
وجاهلهم اصحابه وجاهلهم العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال الشافعي اقبل شهادة اهل
الاهواء لا الخطاوية وهم طائفة من الرافضة ينهون لموافقة في المذهب بمجرد قولهم
انهم شهداء منهم لهذا الابد عنهم وسيأتى الكلام على الخوارج مبسوطاً في كتاب الحدود
وقد استدل المصنف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال وفيه دليل لمن يقبل توبة
الزنديق انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول
الله اتق الله زنديقاً وهو خلاف ما عرفت فيه العلماء الزنديق وقد ثبت في رواية اخرى في
الصحيح انه قال والله ان هذه قسمة ما عدل فيما رما أن يذم اوجه الله والاستدلال بمثل
هذا على ما زعمه المصنف اظهر قال القاضي عياض حكم الشرع ان من سب النبي صلى
الله عليه وسلم كفر وقتل ولم يذكر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل
ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما شبهه الى ترك العدل في النقبة ويحتمل أن
يكون استدلال المصنف ناظر الى قوله في الحديث لعلى صلى الى قوله لم اومر أن اتعب
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول ظاهر التوبة وعصمة من صلى فاذا كان الزنديق
قد اظهر التوبة ونعمل افعال الاسلام كان معصوماً (وعن عبيد الله بن مدي بن
الحباري ان رجلاً من الانصار حدثه انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس
يسار يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة له قال أليس يشهد ان
محمد رسول الله قال بن ولا شهادة له قال ليس يصلى قال بلى ولا صلاة له قال أولئك
الذين نهى الله عن قتلهم ورواه الشافعي واجدني مستندهم ما) الحديث أخرجه أيضاً
مالاً في الموطأ وفيه دلالة على ان الواجب المعاملة للناس بما يعسر من ظواهر
احوالهم من دون تفتيش وتفتيش فان ذلك مما لم يتبعدنا الله به ولذلك قال الفلم اومر
ان اتعب عن قلوب الناس وقال لاصامة لما قاله انما قال ما قال يا رسول الله فتبين

الا حقي والسابق وقد يجب ان يورد الحديث كان عند قسمة مال يخص صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم بزيادة فاقض اقتضاء

المسكي، فربما يصل الله يدك وأرجلك من برد الله سبحانه الخ

مجلس شورای اسلامی

من الزيادة والزيادة
فيما هو في الشرع فلا يتغير
لا من ليس على وقت في المسألة
الامر كما أنه وهو الذي يعطى
ويمنع ويريد بنفسه والذي
على الله عليه وآله وسلم فأمم بأمر
الله ليس يعطى حتى تذهب إليه
الزيادة والقصار وانما يتشكل

المؤمنين بانهم مع الله على الله عليه وآله
وعلم له ما فات ان يرى موسى فاسم
وابواب ان عيسى اوردد اعلی
من الله قد الله صلى الله عليه وآله
وسلم على موسى وقسم الانبياء الا
ما هذه في السامع لا كل صفة
من الصفات قال في المنهج وهذا
المسألة مشتمل على ثلاثة
احكام احده فضل المنهج في
الدين ثانيه ان المؤمن في الحقيقة
هو الله عز وجل ان به من الله
الامة انقى على ان يابداه اول
لان باب الاب والابن في
بسم الصافات وهذا اوردد
مسلم في الزكوا والوفاء في المنهج
والثالث لان به ذكر الله أو السادة
وقد اوردد المنهج في الانضمام
لانها تامة الى مسئلة عدم خلوا
الزمان من بسمه وسيدى بسط
الكلام فيه هناك اه (وان
ترال هذه الامة قائمة على امر
الله) أى على الدين الحق (لا يعسرهم
من) أى الذى (خالقهم - مستحق
بأنى أمر الله) وسبق غاية لقوله ان
زال واحد شكل بان ما به الغاية
شأنه بالانها ان يلزم منه ان

الشهوات هل شقت من قلبه والاتباء على الله عليه وسلم الظواهر الاحوال كان ديننا
 وجوبه اني بسبع امور ومنافرة على الله عليه وسلم لعنه الله اسما هتذر له يوم بدر
 بانه مكروه قال له كان ظاهرك علما وكذلك حديث الغضاضي بما مع فن قضيت له
 بشئ من مال أخيه فلا يأخذنه انما قطع له قطعة من نار وكذلك حديث الغضاضيكم
 بالظاهر وهو وان لم يثبت من وجهه متبرئه شواهد متفقة على محضه ان اعظم
 اعتبارات الظاهر ما كان منه صلى الله عليه وسلم مع المنافقين من التعاطي والمعاملة
 بما ينفسه ظاهر الحال

● (باب بیہ من کثر مارلہ اعلیٰ) ●

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة وترك
الجماعة الا البصري والسائي) الحديث يدل على ان ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا
خلاف بين السائين في كفر من ترك الصلاة عن ترك الوجوب الا ان يكون ثروياً بعد
بالاسلام او يخالط المسلمين مدة يتابع فيها وجوب الصلاة وان كان تركه اثناء كلامه
استغناء لوجوبها كما هو حال كثير من الناس ففسد اختلاف الناس في ذلك فذهب العقدة
واجله من السلف والخلق منهم ما لا والشافعي الى انه لا يكفر بل يفسق فان تاب والا
فلناخذ كذا الى الله من ولائنا يقتل بالدين وذهب جماعة من السلف الى انه لا يكفر
وهو مروى عن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو احد الروايتين عن احمد بن حنبل
وبه قال عبد الله بن المبارك واحمد بن زاهر وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي وذهب
أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي الى انه لا يكفر ولا يقتل
بل يعزى ويحبس حتى يصلى الخلق الاولون على عدم كفره بقول الله عز وجل ان الله
لا يفر أن يشرك به ويفكر مادون ذلك ان يشرك به وجماعة في الباب الذي به هذا من
الدلة واستعملوا قوله تعالى فان تابوا فماوا الصلاة وآتوا الزكاة فلو اسلمهم
وبقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا
الصلاة يؤتى الزكاة فاذاعوا ذلك من موافق دعاءهم واموالهم الاجتهاد الحديث
مستحق عليه وانزلوا قوله صلى الله عليه وسلم بين اليهود وبين الكفر ترك الصلاة وسائر
احاديث الباب الى انه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكفار وهي القتل او العزل
على المستحل او على انه قد يقول به الى الكفر او على ان فعله فعل الكفار واستحق أهل
القول الثاني باحاديث الباب واستحق أهل القول الثالث على عدم الكفر بما استحق به أهل
القول الاول وعلى عدم أهل الحديث فيحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وان فيه
الصلاة والحق انه كافر يقتل اما كفره فلان الاجابة قد صحت ان الشارع
فانكركم الصلاة فقلنا الاسم وجعل المسائل بين الرسل وبين جوارح الاطلاق هذا الاسم
عليه هو الا لا تفر كما هي مقتضى جوارح الاطلاق ولا يلزم سائق من المعارضات التي أوردها

الأولون

لأن يكون هذه الأمة يوم القيامة على الحق والجواب أين المراد من قوله أص الله التسكع اليه

وهي معدومة فيها والمراد بالغاية هنا كيد التأييد على صدق قوله تعالى ٢٨١ مادامت السموات والارض اوهى غايه

اقوله لا يضرهم لانه اقرب
ويكون المعنى حتى يأتي بلاء
الله يضرهم حينئذ فليكون ما
بعد ما مخالفا لما قبله ما وفي الفتح
ان المراد بامر الله هنا الرجح التي
تقبض روح كل من في قلبه شيء
من الايمان ويقيم شرارا للناس
فعلهم تقوم الساعة وقد جزم
البخاري بان المراد بهم اهل العلم
بالاكتاف وقال احمد بن حنبل ان
لم يكونوا اهل الحديث فلا أدري
من هم قال القاضي عياض اود
أحمد اهل السنة ومن يعتقد
مذهب اهل الحديث وقال
النووي يحتمل أن تكون هذه
الطائفة ذرية من أنواع
المؤمنين ممن يقوم بأمر الله من
مجاهدة وفقه وحدث وزاهد
وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر
أنواع الخير ولا يلزم إجماعهم في
مكان واحد بل يجوز أن يكونوا
منزقين انتهى (عن ابن عمر
رضي الله عنهم) قال كما عند
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) في الجمار يضم الجيم
وتشديد الميم وهو ضم الخيل
(فقال ان من الشجرة شجرة وذكر
الحديث) أي مثلهما كمثل المسلم
فأردت أن أقول هي الفضلة
(وزاد في هذه الرواية فإذا أما
اصغر القوم فسكت) أي تعظيما
للكابر وقد قدم شرح هذا
الحديث مستوفى ومما سببه ذكر
حديث ابن عمر هنا انه لما ذكر

الاولون لا تناقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق
الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع ككفر الأملجي إلى
التأويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما انه يقتل فلا حديث أصرت أن أقول
الناس يقتل بوجوب القتل لاستتمام المقاتلة وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب
الاول ولأوضح من دلالة على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التخليع بالتوبة وإقامة
الصلاة وإيتاء الزكاة فقال ناولوا قلوبكم الصلاة وآتوا الزكاة فلو أساءوا فلا يحل
من لم يغم الصلاة وفي صحيح مسلم سيكون عليكم أمراء فمعرفة وفون وتنكرون فمن أنكر فقد
برئ عنقه ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فقالوا لا اتقاتلهم قال لا ما هو الجعل
الصلاة هي المانعة من مقاتلة أمراء الجور وكذلك قوله تعالى في الحديث السابق انه
يصلى بفعل المانع من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحل دم امرئ مسلم لا يعارض
معه ومه المنطوقات الصحيحة الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة كما قال النووي ان الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فان تركها
لم يبق بينه وبين الكفر حائل وفي لفظ مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
ومن الأحاديث الدالة على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من ترك الصلاة عمدا فقد كفر بهاراذ كره الحافظ في التلخيص وقال
سئل الدارقطني عنه فقال رواه أبو جعفر عن أبي جعفر عن الربيع موصولا وخالفه
علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسلا وهو أشبه بالصواب وأخرجه البزار
من حديث أبي الدرداء دون قوله جهارا وأخرج ابن عباس في الضعفاء من حديث أبي
هريرة مرسلا قوله الصلاة كفر واستنكره ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد وفيه
عطية وإسناد جيد بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث
جابر المذكور وحديث بريدة الذي سأق وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنترك بالله وان قطعت وحزقت وأن لا تنترك
صلاة مكتوبة فمعهما في تركهما عمدا فقد برئت منه الذمة ولا تشرب الخمر فانما
هفتاح كل شهر قال الحافظ وفي إسناد ضعيف ورواه الحاكم في المستدرک ورواه أحمد
والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت
ومن حديث معاذ بن جبل وإسنادهما ضعيفان وقال ابن الصلاح والنووي انه حديث
منكر واختلاف القائلون بوجوب قتل تارك الصلاة قاله هو وأنه يضرب عنقه بالسيف
وقيل يضرب بالخشب حتى يموت واختلفو أيضا في وجوب الاستنابة قاله هادوية فوجبها
وغيرهم لا يوجبها لانه يقتل عمدا ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق وقيل انه
يقتل بغيره فقد ذهب عن جماعة الإجماع على كفره كالمتردد وهو الظاهر وقد أطل
السلام المحقق ابن القيم في ذكائه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني واضح فان هذا

٣٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند اجتناب الجبار ليه فهم أن الرسول هذه الخلة قاله لهم فطنت

النبوية حيث قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان عبد اخبره الله
 فبني أبو بكر وقال فليس ذلك فحبب
 الناس وكان أبو بكر فمهم من
 المقام ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم هو الخبير ثم قال أبو سعيد
 فكان أبو بكر بعض رعاياه والله
 الهادي الى الصواب عن
 محمد بن عبد الله بن مسعود رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا حسد الا في
 شيئين (الاف) فان (اثنين) أى
 شخصين بناءً على ما ثبت ولا يخفى
 في الامتناع ان يغيرناه أى في
 شيئين (رسول) أى مصلته رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم المضاف
 اليه بناءً على ما كتبه بغيره
 (أنه) بعد الامتناع (الله) أى
 أى أعطاه (حالا) أى بضم
 السين مع حذف الهاء وعبره
 ليدل على قهر النفس الجبولة على
 الشتم ولا يذرف من الله (على
 هلكته) فبقى اللام والتمتاف
 أى هلاكه بازاء ما كره (في
 الحق) لا في التبع ذم ووجوه
 المكروه (ورسول) بالمركبات
 اللام (أنه الله الحكيم)
 القرآن أو السنة أو كل ما من
 من الجوهل وزجر من القبح
 (فهو يتقضى بها) بين الناس
 (وباعها) لهم والمناقحة
 وادابها العظيمة وسيفسدها
 من باب اطلاق المديح على
 السبب ويؤيده ما عند المؤلف
 في فضائل القرآن من حديث أبي هريرة

يقتل تركه الصلاة في المأذي وأصراره على تركها في المستقبل والترك في المأذي يقتل تركه
بعضاً مما تركه بخلاف الزاني فإنه يقتل بغيره بغيره يقتل بغيره يقتل بغيره يقتل بغيره
يجب القتل ترك الصلاة واحدة أو أكثر فالحجج ورواه يقتل ترك الصلاة واحدة والاحاديث
خاصة بذلك والتعميد بالزنا على الواحدة لا دليل عليه قال أحمد بن حنبل إذا دعي إلى
الصلاة فامتنع وقال لأصلي حتى تخرج وقتي وأوجب قتله وهكذا أحكم نارك ما توقف صحة
الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استئذان فقله أو استعرة وكل ما كان تركاً أو شرطاً
(وعن يريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول العهد الذي بيننا
وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر) أخرجه الأربعة الحديث صحيحه النسائي والعراقي ورواه
ابن حبان والحاكم وهو يدل على أن ترك الصلاة يكره لأن الترك الذي جعله الكفر
معاذ الله مطلق عن التعميد وهو يصح في غيره لوجود ما به الترك في ضمنها والخلاف في
المسألة والتعميد يحتمل ما هو الحق في حادثة تقدم في الذي قبله (وعن عبد الله بن شقيق
العمري قال قال ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون شيأ من الأعمال تركه
أكثر من ترك الصلاة والقرآن) الحديث رواه الحاكم وهو صحيحه على شرطه ما ذكره
الحافظ في التلخيص ولم يكلم عليه والناس من الشيعة أن هذه المسألة لا يجمع عليها
الاصحاب لأن قولنا ناس أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المشركين ثلاث (وعن
عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يؤمنوا فقتل
من حافظ عليها مات له نور وبرهان وشهادة من التوبة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور
ولا برهان ولا شهادة فكان في التوبة مع فاردين وفرعون وهامان وأبي بن خلف رآه أحمد
الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والبيهقي وقال في صحيح الزوائد رجال أحمد
ثقات وفيه انفراد لا يتعارض مع الصلاة لا إذا كان كافراً عليه إلا إذا التفتي كونه نوراً
وبرهاناً وشهادة مع عدم المحافظة التفتي فيها وقوله فإن في التوبة مع فاردين الجليل
على أن تركها كسر متتابع لأن هؤلاء المذكورين هم أشد أهل النار عذاباً وعلى شريطة
ناركها في النار فعلم من جعلهم في العذاب فيكون هذا الحديث مع صلاحية
الاستصحاب خاصة الأحاديث شروح المرحومين وقد ورد من عبد الله بن شقيق كثر في
السنة ويحتمل أن يقال في رد المعية والمساخمة لا دليل على الاستمرار أو التأييد صدق
الحق لا هو بل بهم مدة ليس لا يفتي أن تمام المبالغة بأي ذلك وبأن في الباب
الذي ما رآه رحمه

(باب ششم) در بیان تارک التلاوة، لم یقلع عنه بعد

فإلّا امرؤ به ما يرى في أهل الدنيا

(عن ابن شبر و زرار و جلاله و غیره) تا آمدند به جمع و جدا باز نام بدی ابا محمد بقول

ان الوتر واجب لآل الخديجي فربما استعادة بن الامامت فانه بركة وقال عبادة كذب

في فضائل الشرائع من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في فضل قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي أنعمت عليكم إذ كنتم أغنياء ففقروا إذ كنتم فلائنة أنعم الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وذكروا نعم الله التي أنعمت عليكم إذ كنتم مسلمين فكنتم مشركين كافرين

بالرخصة وإن كانت بطلته
مخطورة فاعني هنا لا باحثة
في شيء من الحسد الا فيما كان
هذا سبيله أي لا حسد محمود
الا في هذين فالاستثناء على الاول
من غير الجنس وعلى الثاني منه
كذا قرره الزركشي والبرماوي
والكرمانى والعيثى رتبة به
المصدر والمماضي بان الاستثناء
متصل على الاول قطعا واما على
الثاني فانه يلزم عليه باحثة
الحسد في الاثنين كما صرح به
والحسد الحقيقي وهو كانه رتبة
زوال نعمته المحسود عنه
وصيرورته الى الحسد لا يباح
أصله الا فكيف يباح في زوال
نعمته الله تعالى عن المسلمين
الضالين بحق الله فيها انتهى
عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال ضمن رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) الى نفسه
أو صدره كما في رواية مسند عن
عبد الوارث وكان ابن عباس
اذ ذلك غلاما مع ابيه فاستفاد منه
جوارا خضعا للصبي القريب
على سبيل الشفقة (وقال اللهم
عليه) أي عرفه (الكتاب) أي
القرآن العزيز والمراد تعليم
لفظه باعتباره لانه على معانيه
وقال في الفتح المسرد بالكتاب
القرآن لان العرف الشرعي
عليه والمراد بالتعليم ما هو اعم
من حفظه وانهم فيه وفي
رواية مسند الحسنة بدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كسبن الله على العباد
من أتى بهن لم يضيع ممن شيئا استخفافا فجاءهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم
يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء تقهره رواه أحمد وأبو داود والشافعي
وابن ماجه وقال فيه ومن جاء بهن قد استقص منهن شيئا استخفافا فجاءهن الحديث
أخرجه أيضا مالك في الموطا وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم
يختلف عن مالك فيه ثم قال والخبر مجعول لا يعرف الا بهذا الحديث قال الشيخ
تقي الدين القسيري انظر الى نص الحديث مع حكمه بأنه مجعول وقد ذكره ابن حبان في
الثقات والحديث شاهد من حديث أبي قتادة عند ابن ماجه ومن حديث كعب بن عجرة
عند أحمد ورواه أبو داود أيضا عن الصنابحي قال زعم أبو محمد ان الوتر واجب فقال عبادة
ابن الصامت وساق الحديث والخبر المجعول في هذا الاسناد هو بضم الميم وسكون
الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعد هاء النصب قبل اسمه رفيع وأبو محمد المذكور
هو مسعود بن زيد بن أصرم بن زيد بن علبه بن عثمان بن مالك بن النجار وقيل
مسعود بن زيد بن سبيع بعض بني الشاميين وقد عده الواقدي وطائفة من البدرين ولم
يذكره ابن اسحق فيهم وذكره جماعة في الصحابة وقول عبادة كذب أبو محمد أي أخطأ
ولا يجوز أن يراد به حقيقة الكذب لانه في القسري ولا يضل ان أخطأ في قنواء كذب
وأبدا قد ورد في الحديث ما ينسب لما قاله كحديث الوتر حق بن لم يوتر فليس منع من ادعي
داود من حديث بريرة وغيره من الاحاديث وسيأتي بسط الكلام على ذلك في باب ان الوتر
سنة مؤكدة ان شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من
ترك الصلاة وعدم استحقاقه للعقوبة في النار لقوله ان شاء عذبه وان شاء تقهره وقد عرفنا
في الباب الاول ان الكفر أنواع منها ما لا ينافي المغفرة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب
التي هيها الشارح كقراوه ويولد على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للعقوبة في النار
قوله استخفافا فجاءهن هو قيد للمنفى لا للمنفى قوله كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة فيه
مستل للمرجحة القائلان بان الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيد
بعدم المانع كحديث من قال لا اله الا الله ونحوها ورود النصوص الصريحة كآب وسته
بذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعدادها (وعن أبي

هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أول ما يحاسب به العبد
يوم القيامة الصلاة المكتوبة فان أتتها والا قبل انظر واهل لمن تطوع فان كان له
تطوع أكمات القربة من تطوعه ثم يفعل بسائر الاعمال القربة مثل ذلك رواه
النجسة الحديث أخرجه أبو داود ومن ثلاث طرق طريقين متصلين باي هريرة والطريق
الثانية يقيم الدار وكالها لا مطمئن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المتدري بما يوجب ضعفه
وأخرجه الشافعي من طريق اسناد هاجد دور جال رجال الصحيح كما قال العراقي وصحها

الكتاب فيصل على ان المراد بالحكمة أيضا القرآن وفي رواية عنه عند الترمذي والشافعي انه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه
التاويل وفي رواية طائفة
مسخر رأسه وقال اللهم علمه
الحكمة وتأويل الكتاب
وقد عرفت اجابته صلى الله
عليه وآله وسلم فقد كان ابن
هشام يصرا العلم وسبب الامة
وترجمان القرآن ورئيس
المفسرين والمرايد بالحكمة
القرآن أو العمل به أو المسنة
او الاصابة في القول او الخشية
أو اللههم عن الله أو العتيل
أو ما شئ هذا القليل بجمعه أو نور
يفرق بين الالهام والموسواس
او مبرمة ابواب مع الاصابة
والاقرب ههنا ان المراد بها
اللههم في القرآن (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال
اذن قال كوفي (راكب على
سجار) وما كان جهازا سمح
ينهل الذكر والافق خصه بقوله
(انان) وهي الانثى من الجبروتا
سحابة الغواني ولم يبق سجارتان
النافعة من الوسوسة كذا قاله
الذكر ما لي لكن تعبه البرهاني
بان سجارا مسرود لا اسم جنس
بهي كثر وقال العمري الاحسن
في ابواب ان السجادة قد علمت
على النورس المومنين قاله جارة
لربما كان يشتم انه اقبل على
فرس هجين وليس الاخر كذلك
على ان البلوهرى يحكى ان الجارة
في الانثى شاذة وانما البلوهرى
أوبدل غلط أو بعض أولئك من

ابن النعمان وأخرج الحديث الحاكم في المستدرک وقال هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه
 وفي الباب عن ثُمم الداری عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة قال العراقي
 واسناده صحيح وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال اسناده صحيح على شرط مسلم وعن
 أنس عند الطبرانی في الأوسط وعن أبي سعيد قال العراق رويته في المله ورويات في
 انتخاب السلفي منها وفي اسناده حسين بن مخارق نسبة الدارقطني الى الوضع وعن صفاني
 لم يسم عند أبي المصنف والمحدث يدل على ان مطلق القرائض من النقص كماله
 الثوابل وأورد المصنف في صحيح من قال بعدم الكفر لان نقض القرائض أعم من
 ان يكون نقض في الذات وهو ترك بعضها أو في الصفة وهو عدم استيفاء أركانها أو
 أو كانه واجب بانها أقل مشعر بانها مقبولة من باب علم والكفر نافي ذلك وقد عرفت
 الكلام على ذلك في المسائل ثم أورد من الأدلة ما يقتضيه قول من لم يذكر تارك الصلاة
 وعقبه بما يدل لفظ الكفر الواقع في الأحاديث فقال (ويشهد هذا المذهب عموميات
 منها ما روي من عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد
 أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكلمته
 أتاه بالمرسوم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل
 متفق عليه وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومعاذ ربه على
 لرسول ياءه إذ قال يا أيها رسول الله وسعديك ثلاثا من عبدك شهد أن لا اله الا الله
 وأن محمدا عبده ورسوله الأسرمة الله على النار قال رسول الله أفلا أخبرهم الناس
 فيمن يشركوا وقال ادعى به كواها أخبرهم ما عند الله وثمة تأملا أي خوفان من الأثم وترك الظهور
 به متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكل نبي دعوة
 مستجابة فتجمل كل نبي دعوته وإنى اختبأت دعوى شناعة لا تقبيل يوم القيامة هي نائلة
 أن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا رواه مسلم وعنه أيضا أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال أسعد الناس بشناعة من قال لا اله الا الله سأل الله من قبله رواه البخاري
 وقد جردوا أحاديث كثيرة على كفر العمة أو على معصية قد قارب الكفر وقد جاءت
 أحاديث في غير هذه نأريهم ذلك فروى ابن ماجة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من تاب المسلم فسوف وقفنا له ثم متفق عليه وعن أبي ذر أنه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول ليس من رجل ادعى الفريسيه وهو يراه الا كثر ومن ادعى
 ما ليس له فليس منا وأما بعد من النار متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أمتن الناس همامهم كثر الطعن في النسب والمباينة على
 الميت رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر قال كان عمر يلعن وأبى جهلما النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وقال من جاء بشي دون الله فقد أشرك وأما أحمد وعن ابن عباس قال قال

كل شعيرة زينة يروى بأضائة معمار الى اتان أى حمار هذا النوع وهو الان وابتدئ كرمها الى النبي رسول

وقال انما يجوز من يجوز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ٢٨٥ وذكر ابن الاثير ان فائدة النصيب

على كونها انتى الاسم تدل على بطريق الاولى على ان الاتي من بني آدم لا تقطع الصلاة لانهم اشرف قال في الفتح وهو قديم صحيح من حيث النظر الان الخبر الصحيح لا يرفع عنه انتهى وقال القسطلاني وعورض بان العلة ليست بمجرد الاثنية فقط بل الاثنية بقية البشرية لانها مظنة الشهادة (واذا لم يشهد فاهزت) أي قاربت (الاحتمال) والمراد به البساطة الشرعية (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بنما بالصرف فقدمه والاجود الصرفة وكذا بالالف وسبغت بذلك ما معنى أي يراقبهم من الماء (الى غير جدار) قال في الفتح أي الى غير ستره أصلا قاله الشافعي وسبق الكلام يدل عليه لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على ان المرورين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية السبزار بالقط والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل المكتوبة ليس شيء يستبره (فرد بين يدي) أي قد ادم (بعض الصنف) قاله غير باليد مجاز والافالص لا يذله بعض الصنف يحتفل أن يراد به صفة من الصوف أو بعض من أحد الصوف قاله الكرماني (وأرسلت الاثنتان) أي قائل وترجع وقيل معناه تسرع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مد من الحجر ان مات لقي الله كما يدون رواه احمد انتهى كلام المصنف وأقول قد اطلق أئمة المسلمين من السلف والخلف والاشعرية والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم الاخلال بما وجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يقب فاعلمها عنها وان مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة فلا يكون نتيجة على المطالب ولكنهم اختلفوا في خلوه من أحسن شيء من الواجبات أو قارف شيئا من الحرمات في الشارع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة من ذلك فالمعتزلة يزعمون بالخلود والاشعرية قالوا بعدمه في النار ثم نقل الى الجنة وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا لا يجوز على الله المغفرة لفاعله الكبيرة مع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرنا هذا للتعريف بأجتماع المسلمين على ان هذه الاحاديث مقيدة بعدم المنافع ولهذا أولها السلف فحكي عن جماعة منهم ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والاهم والنهي وردان راوي بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام اسلم عام خمسين سنة تسبع بالاتفاق وكانت اذ ذلك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وحكي التروى عن بعضهم انه قال هي مجملة تحتاج الى شرح ومعناه من قال الكلمة وأدى حقه أو فرضاها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك لمن قاله عند الندم والتوبة ومات على ذلك كرهى كتاب الالباس وذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أحسن الاقتصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة أقصا من بعض الروايات من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدل على حجية ما في رواية غيره ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطب به الكفار بعد مدة الاثران الذين كان توحيدهم بالله تعالى مصحوبا بآداب ما توقف عليه الاسلام ومثل ما له الكافر اذا كان لا يقرب بالوحداية كالوثني والنسوي وقال لا اله الا الله وحده الحال التي حكمنا بها حكمهم بالسلامة قال التروى ويمكن الجمع بين الأدلة بأن يقال المراد باستحقة اقامة الجنة انه لا بد من دخولها الكل موحد اما مجازا معاني واما موقفا بعد عقابه والمراد بصريح النار تحريم الخلوة وحكي ذلك عن القاضي عياض وقال انه في غاية الحسن ولا بد من المصير الى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية والتعصير بها تتركها موجب النار وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من الحرمات وتوقفا فاعلمها بالتمام وأما الاحاديث التي أوردتها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالتراجع في اطلاق الكفر على تأدية الصلاة وقد عرفنا ان سبب الوقوع في مشيئة التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكلمة كما عرفت راسخا كيتها في محل من تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره

في المشي والازل أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الجمع نزلت عنها فارتعت (ودخلت الصنف) والكتب التي فيها مذخرات بالاف

وفيما هو في الصلاة في الصحيح المصنف والمصنفين
 الرجعة على المصنفين المصنفين
 لأن المروءة في الصلاة مصلحة
 والدخول في الصلاة مصلحة
 راجعة في الصلاة في الصلاة
 على الجواز بعد المصنفين
 لأنهم الموانع إذا لم يبق
 منع من الانكار اشتغالهم
 بالصلاة لأنه في الانكار مطلقا
 فتناول ما بعد الصلاة وأرضا
 في مكان الانكار يمكن بالاشارة
 وفيه ما ترجم له أن التمسك
 لا يشترط فيه كمال الأهلية
 وإنما يشترط عند الإقدام على
 الصلاة في ذلك العبادة الفاسدة
 والعذر في روافض كتاب ابن
 عباس كنه في النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وتقريره مقام
 تكايف قوله إذا لم يبق بين الأمور
 الثلاثة في شرائط الإقدام والموانع
 من الصلوة غير السابق وذكره مع
 النبي من باب التوضيح والبيان
 (عن محمود بن الربيع) بن مرفقة
 الأنصاري الحنابلة في المصنفين
 المتوفى في بيت المقدس سنة ثمان
 وثمانين عن ثلاث وثلاثين سنة
 (عن أبي الله عنه) أنه قال (قلت)
 بفتح الشافعي باب ضرب أي
 ضللت أو عرفت من النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (في صلاة)
 المأمورين بالصلاة والمأمورين بالصلاة
 المأمورين بالصلاة والمأمورين بالصلاة
 إلا أن قال على بعد (في صلاة) من
 فيه أي رتبهم حال كونها

المصنف ومن ما يثبت في الصحيح المصنف والمصنفين
 وحديث أبي عبد الله عن مواله أنه كثر حتى يرجع إليهم وحديث أبي عبد الله
 مؤمن في وكافر فأمس قال مطر بانفضل الله ورحمته فذلك مؤمن في كافر بالكواكب
 وأما من قال مطر بانضوء كذا وكذا فذلك كافر في مؤمن بالكواكب وحديث من قال
 لا تخميا كافر في حديثهم أو كل هذه الأسانيد في الصحيح وقد ورد من هذا الجنس أسماء
 كثيرة وتقول من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كافر اسمه كافر أو لا يزيد
 على هذا المقدار ولا تناول شيء منها لعدم المصلحة إلى ذلك

باب أمر الصبي بالصلاة (في الأوجوب)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يروا
 صبيًا منهم بالصلاة إلا سبع سنين واثنى عشر يومهم عليه عشر سنين وفروا بينهم في المصنفين
 رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه مسلم كمن حديثه أيضا (الترمذي) والدارقطني
 من حديث عبد الملك بن الربيع بن برة الطبري عن أبيه عن جده نحوه ولم يذكر التفرقة
 وفي الباب عن أبي رافع عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الله عليه وآله وسلم في وفاته يوم مات في بيت أبيه عن جده نحوه ولم يذكر التفرقة
 وأبو داود والبخاري والترمذي والبيهقي في حديثهم عليه الصلاة والسلام في الصلاة إذا بلغوا
 تسع سنين وعن معاذ بن عبد الله بن خبيب الطبري أنه قال لا امرأته وفي رواية لا امرأة
 متى صلى الصبي فقاتل كأن رجل من أي ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
 إذا عرف بعينه من شاة فروه بالصلاة أخرجه أبو داود قال ابن القطان لا يعرف هذه المرأة
 ولا الرسل الذي روت عنه وقد رواه الدارقطني من هذا الوجه فقال من أبي معاذ بن عبد الله
 ابن خبيب عن أبيه قال ابن عباس أنه سمع منه حديث عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 العقيلي وأبو الدارقطني في حديثهم بالصلاة سبع سنين واثنى عشر يومهم عليه الصلاة والسلام
 وفي نسخة ما رواه أبو داود بن الجهم وهو مرفوع وقد تشرحه في الحديث يدل على وجوب أمر البيان
 بالصلاة إذا بلغوا سبع سنين وضمهم عليهم إذا بلغوا عشر أو ثمانية عشر يومهم في المصنفين
 عشر سنين إذا جعل التفرقة معطوفا على قوله واثنى عشر يومهم أو سبع سنين إذا جعل
 معطوفا على قوله من وهم ربوي في حديث أبي رافع المصنفين وقد ذهب
 الهادي إلى وجوب إيجاب ابن العشر على الولي بشرط الصلاة الذي لا يتم إلا بحكمه
 حكمه ولا فرق بين الذكر والأنثى والرجل وغيره قال في الرافعي والمؤيد بالله في أحد
 قوليه أن ذلك مستحب فساد وهو الأمر على التدب ولأنه أن مع ذلك قوله من وهم لم
 يفتح في قوله واثنى عشر يومهم لأن الضرب باللام للغير وهو لا يحل للام المذنب والاعتراض
 بأن عدم تكليف الصبي يمنع من جعل الأمر على سعة فقهه لأن الأخبار الغامضة تكون على
 فعل واجب أو ترك محرم وأبست الصلاة بواجبة على الصبي ولا تركها محظورة عليه

(في رواية) وأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع صبي على جهة المدح أو التبرك عليه كما كان يفعل مع غيره

صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأما ابن خمس سنين) قال في الفتح ٢٨٧ لم أر التقييد بالسنة عند قوله في شيء

من طريقه لأبي العيصين ولا في غيرهما من الجوامع والمسند الأثني طريق الزبيدي هذه والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الأوزاعي يفضل على جميع من سمع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري قال حديثي بخود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين فأثبت هذه الرواية إن الواقعة التي مضطربها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في الاماع وغيره ان في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم ألق على هذا أصريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام فالأول أولى بالأعانة لاجتماعه وفي القسم الثاني ثم نقله لذلك الفعل المترددا من السماع وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع وقد تعقب ابن أبي صفرة البخاري في كونه لم يذكر في هذه الترجمة حديث ابن الزبير في رؤيته إياه يوم الخندق يختلف إلى بنى قريظة فقهه السماع منه وكان سنة حينئذ ثلاث سنين أو أربعين وأما غيره أصغر من محمود وليس في قصة محمود مضطرب لسماعه نفي نكاح ذكر حديث ابن الزبير أولى

مدفوع بان ذلك إنما يلزم لو اتحد الحمل وهو هنا مختلف فان حمل الوجوب الولي وحمل عدمه ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب حمل الصغير عدمه على الولي (وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه أحمد ومثله من رواية علي بن ولابي داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى بن معين ليس برويه الا احمد ابن سامة عن حماد بن أبي سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عن حماد أخرجه أيضا النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث علي عليه السلام قال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم قال الدارقطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال وكيع فروى عنه الامش عن موقوفه ورواه عطية بن السائب عن أبي ظبيان عن علي عليه السلام وعمر بن مرفوعا قال الحفاظ وقول ابن فضال وكيع أشبه بالصواب ورواه أبو داود ومن حديث أبي الخفي عن علي عليه السلام ولا يمكن قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي عليه السلام وهو مرسل أيضا كما قال أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني عن طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني قال أخبرني عن حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤمن وما لك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه قال الحفاظ وفي نسخة قال أبو زرعة يختلف فيه وروى أيضا عن طريق حماد عن ابن عباس قال واسد نادى ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والنائم ماداموا متمتعين بذلك الاوصاف قال ابن حجر في التلخيص حاكيا عن ابن حبان ان الرفع مجاز عن عدم التكليف لأنه يكتب له فعل الخير انتهى وهذا في الصبي ظاهر وأما في المجنون فلا تصف أفعاله بخير ولا شر لأن لا عقل له والموجود منه من صور الأفعال لا حكم لمشرعا وأما في النائم ففيه بعد لأن قصده منتفأ أيضا فلا حكم لما صدر منه من الأفعال حال نومه ولا تناس كلام في تكليف الصبي بجميع الأوهام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه وكذلك النائم

باب أن الكافر إذا أسلم لم يقض الصلاة *

عن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأسلام يجب ما قبله رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جابر بن مطعم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو أيضا بلفظ أما علمت ان الأسلام يتم ما كان قبله وأن الهجرة تتم ما كان قبلها وإن الحج يتم ما كان قبله وفي صحيح مسلم أيضا من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنما أخذنا عملنا في الجاهلية

شهر مئة ثبت بها كونه صحابيا
وأما قصة ابن الزبير فليس فيها
نقل سنة من السنة النبوية حتى
تدخل في هذا الباب ولا يقال
كما قاله الزركشي ان قصة ابن
الزبير تحتاج الى ثبوت محتمل على
شروط البخاري أي حتى يوجه
الايرواد بانه قد أخرجها في باب
منافق الزبير من كتابه هذا ففي
الورود حينئذ لا يخفى ما فيه
(من) ماء (دلو) كان من يترهم
التي في دارهم زاد للنسائي معلق
ولا ينسب ان معلقة والدلو يذكرو
ويؤتى وفي هذا الحديث من
النفوذ يجرى ان احضار الصبيان
يحيي الس الحديث وزيارة الامام
أصحابه في دورهم ومداخلة
صبيانهم واستدراجه على تسبيح
من يكون ابن خمس ومن كان
دورهم يكتب له حضر وليس في
الحديث ولا في توبيخ البخاري
ما يدل عليه بل الذي ينبغي
في ذلك اعتبار القههم في فهم
الخطاب سمع وان كان دون ابن
خمس والان لا وقال ابن رشد
الظاهر أنهم أرادوا بتفسير
الخمس انها مغلطة لذلك لان
الوقوف شرط لا بد من تحققه والله
أعلم وقريب منه ضبط الفقهاء
سن التمييز بتأويله وسبح والمرج
انهم اطلعت على تصديده ومن اقدم
ما تمسك به في ان المراد في ذلك الى
القههم فيختلف باختلاف
الانفصاف ما أورده الخطيب

قال من أحسن في الاسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أو أخذ بالآول
والاستخفاف هذا مقيد والحديث الاول مطلق وسجل المطلق على المقيد واجب فهم
الاسلام ما كان قبله مشروط بالاحسان قوله يجب ما قبله أي يقطعه والمراد انه يذهب
أثر المعاصي التي قارفها حال كفره وأما الطاعات التي أسألتها قبل اسلامه فلا يجيبها
لحديث حكيم بن حزام عنده مسلم وغيره انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت
أمورا كنت اتخاف بها في الجاهلية هل لي فيها من شيء فقال لرسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أسأت على ما أسألت من خير وقد قال المازني انه لا يصح تقرب الكافر فلا
يثاب على العمل الصالح الصادر منه حال شركه لان من شرط التقرب أن يكون عارفا
بمن تقرب اليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الاشكال
قال في الفتح واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل
بعضهم الاجماع فيه أن الكافر اذا فعل أو فعل الاجابة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم
ومات على الاسلام ان ثواب ذلك يكتب له

«(أبواب المواقيت)»

المواقيت جمع موقات وهو القدر المحدود للذهول من الزمان والمكان

«(باب وقت الظهر)»

(عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه جبريل عليه السلام فقال
لهم قم فصله صلى الظهر حين زالت الشمس ثم جاءه العصر فقال قم فصله صلى العصر حين
صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب فقال قم فصله صلى المغرب حين وجبت الشمس
ثم جاءه العشاء فقال قم فصله صلى العشاء حين غاب الشفق ثم جاءه الفجر فقال قم فصله
فصله صلى الفجر حين برق الفجر أو قال سطع النجم ثم جاءه من الغد الظهر فقال قم فصله
فصله صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه العصر فقال قم فصله صلى العصر
حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب وقتا واحدا لم يزل عنه ثم جاءه العشاء
حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث الليل فقال قم فصله صلى العشاء حين اسفر جدا فقال
قم فصله صلى الفجر ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت رواء أجود والنسائي والترمذي
بخبره وقال البخاري هو أصح شيء في المواقيت للترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال أمي جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فذكر شيئا وحديث
ابرأ أنه قال فيه صلى المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالاس
وقال فيه ثم صلى العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل وفيه ثم قال بالحديث هذا وقت
الانبياء من قبل والوقت فيما بين هذين الوقتين قال الترمذي هذا حديث حسن
أما حديث جابر فاخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وروى الترمذي في سننه عن البخاري
انه أصح شيء في الباب كما قال المصنف رحمه الله وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضا

خُذْنَهُ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْعَبْدِ الْحَدِيثَ وَالْقُرْآنَ وَهُوَ فِي هَذَا السَّنِ ٢٨٩ عَنِ إِذَا كَانَ لَهُمَا وَقْصَةٌ أَيْ بَكَرَ مِنَ الْمُقَرَّبِ

الْحَافِظُ قَدْ تَمَعَّعَهُ لِأَنَّهُ أَرْبَعُ رَعَدٍ
أَنْ أَمْتَعَهُ بِحِفْظِ سُورَةِ الْقُرْآنِ
مَشْهُورَةٌ أَنْتَهَى مَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ

وَمِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ سَمَاعُ السَّيْطَوِيِّ
مِنْ صَاحِبِ فَيْحِ الْبَارِي وَهُوَ ابْنُ
ثَلَاثٍ كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ سَنَةِ وَفَاةِ

الْحَافِظِ وَسَنَةِ وَوَلَادَةِ السَّيْطَوِيِّ
وَبَرِحَ بِأَخْذِهِ فِي التَّدْرِيبِ
شَرَحَ التَّفَرِيقَ وَذَكَرَهُ عَلَى

الْقَارِي فِي دِيبَاجَةِ كِتَابِهِ الْمُرْقَاةِ
شَرَحَ الْمُسْكَاةَ وَذَكَرَ الشُّوْكَانِي
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِرْشَادِ الْفُحُولِ ثَلَاثَةَ

لِلْحَافِظِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ كَمَا نَقَلْتُ
عَنْهُ فِي كِتَابِي الْخَفِيَّةِ وَهُوَ مَوْلَى
الْمَاوِلِ وَنَقَلَ لِي فِي الْمَنْهَلِ الرُّوِيِّ

حَاشِيَةِ الْمُتَبَيَّنِ السُّوِيِّ أَيْضًا
وَعِبَارَةُ الْقَسِّ طَالَتِي فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ

ثَمِينَ وَقْتُ السَّمَاعِ خَمْسَ سَنِينَ
وَعَزَاهُ عَمَاضُ فِي الْأَسْمَاعِ لِأَهْلِ
الْمَدِينَةِ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَعَلَيْهِ

فَدَا سَمْعُ رَجُلٍ أَهْلَ الْحَدِيثِ
الْآخِرِينَ فَيَكْتَبُونَ لِأَبْنِ خَمْسٍ
فَصَاعِدًا سَمِعَ وَإِنْ لَمْ يَلْغُهَا

حَضَرَ أَوْ حَضَرَ وَحَكِيَ الْقَاضِي
عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَحَدِينَ عَقَلَ
الْجَمْعُ كَانَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَمِنْ ثَمَّ

صَحَّحَ الْأَكْثَرُونَ سَمَاعَ مَنْ بَلَغَ
أَرْبَعًا لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِأَبْنِ الْعَرَبِيِّ
خَاصَّةً أَمَّا ابْنُ الْجَعْفِيِّ فَذَا بَلَغَ

سَمِعَا أَنْتَهَى (عَنْ أَبِي مُوسَى)
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ (وَأَلَهُ) (وَسَلَّمَ) قَالِ مِثْلَ (لَمْ
يَعْنِ أَقْبَهُ مِنْ الْهَدْيِ وَالْعِلْمِ) مَنْ عَطَفَ

أَجَدُوا أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالِدَا رُقَيْطٍ وَالْحَاكِمُ فِي إِسْنَادِهِ ثَلَاثَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِمْ أَوَّلُهُمْ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ كَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَحْدِثُ عَنْهُ وَقَالَ أَجَدُهُ مُصْطَرِبُ الْحَدِيثِ
وَقَالَ النَّسَائِيُّ ضَعِيفٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ضَعِيفٌ وَمَا
حَدَّثَ بِالْمَدِينَةِ أَصَحُّ مِمَّا حَدَّثَ يَفْعُذُ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْضُ مَا يَرْوِيهِ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ وَقَدْ
وَقَدْ مَالَهُ اسْتِثْنَاءُ الْبُخَارِيِّ بِحَدِيثِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ فِي بَابِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ
وَفِي حَدِيثٍ لَا تَعْمُرُ الْقَاءَ الْعَدُوَّ وَالثَّانِي شَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَرِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ
ابْنُ أَبِي رَيْعَةَ قَالَ أَجَدُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ لَا أَقْدَمُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ وَقَالَ
نَيْبُ ابْنِ مَعِينٍ صَالِحٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ شَيْخٌ وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ ثِقَةٌ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ كَانَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ وَاسْتَنْدَعَهُ فَنَوَّعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَخَرَّجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقُ عَنْ الْعَمْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ
ابْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَوْفِهِ قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعَبْدِيُّ مَتَابَعُهُ حَسَنَةٌ
وَالثَّلَاثُ حَكِيمٌ بْنُ حَكِيمٍ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ ابْنُ سَعْدٍ كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ وَلَا
يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِهِ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا أَقْدَمُ صَحِّحُهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ قَالَ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ السَّكَّانَ فِي إِسْنَادِهِ لَا وَجْهَ لَهُ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ سَقْبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ الْحَرِثِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَلَّمَ طَرِيقُهُ مِنْ الضَّعِيفِ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ وَكَذَلِكَ
أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقُ عَنْ عُمَرَ بْنِ
نَافِعٍ وَابْنُ أَبِي سَبْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرِثِ بِإِسْنَادِهِ وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ
ابْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ
حَسَنٍ وَصَحِّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَالْحَاكِمُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَكِنْ قَبِلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ وَقَدْ نَقَلَ
عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ خَطَأٌ وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَقَالَ صَحِّحُ الْإِسْنَادِ وَعَنْ بَرِيدَةَ
عَنِ التِّرْمِذِيِّ أَيْضًا وَصَحِّحَهُ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ عَبْدِ مَسْلُومٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَالْجَعْفَرِيَّةِ
وَأَبِي نَعِيمٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْعَالِ أَنَّهُ حَسَنُهُ الْبُخَارِيُّ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنْ ثَمَالَةَ فِي
الْمَوْطَأِ وَاصْحَقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ وَأَمَّا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَفَصَلَهُ
أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ عَنْ أَجَدٍ فِي مَسْنَدِهِ وَالطَّهَافِيُّ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ خَزَمٍ رَوَاهُ
اصْحَقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَعَنِ الْبَرَاءِ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَزِيمَةَ وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ الدَّارِقُطِيِّ وَابْنِ السَّكَنِ
فِي صَحِيحِهِ وَالْأَسْمَاعِيُّ فِي مَجْمَعِهِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ عَنْهُ النَّسَائِيُّ بِخَوْفِهِ وَأَبُو أَجَدٍ
الْحَاكِمُ فِي السُّكْنِيِّ وَعَنْ ابْنِ عَرَبٍ الدَّارِقُطِيُّ قَالَ الْحَافِظُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ لَكِنْ قَبِلَهُ عَنْ ثَمَالَةَ
ابْنِ اصْحَقٍ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الضَّعِيفِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى فِيهَا الْمَجْجُوبُ بْنُ الْجَهْمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ
وَعَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَجَدٍ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ قُمْ فَهَلْ هَاهُ هَاهُنَا لَكْتُ قَوْلُهُ حِينَ
رَجَعَتِ الشَّمْسُ الْوُجُوبَ السَّقُوطَ وَالْمَرَادُ سَقُوطُهَا الْغُرُوبَ وَقَوْلُهُ زَالَتِ الشَّمْسُ أَيْ
مَاتَتْ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ وَقَوْلُهُ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَ الظِّلِّ السَّيَرِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ أَنَا فِي
فِي ظِلِّ ظِلِّ اللَّيْلِ سَوَادٌ لِأَنَّهُ يَسْتَرُ كُلَّ شَيْءٍ وَظِلُّ الشَّمْسِ مَا سَتَرَهُ الشَّخْصُ مِنْ مَسْقَطِهَا

المذكور على الدليل لان الهدي هو الدلالة ٢٩٠ الموصلة المقصد والمعلم هو المذلول وهو صفة توجب تعيين الابطال المتبعض

والمراد به ههنا صفة الادلة
الشريعة (كثرت) يقتضين
(الغيث) المطر (الكثير) صاب
الغيث (ارضها فكان منها) أي
من الارض ارض (نقية) أي
طيبة (قبائلها) من القبول
(فأثبتت الكلاء) الثبات بإسبا
ورطبا (والعشب) الرطب منه
(الكثير) وهو من ذكر الخالص
بعد العام (وكانت منها) الجادب
جمع جادب بفتح الدال على غير
قباس وفي رواية أخرى بالجحمة
قال الاصمعي في المصطلح هو
الصواب أي لا تشرب ماء ولا
تثبت ولا يذر اخذات بكسر
الهمزة وان شاء والذال المجحمة
وآخره منبذة من فوق قبلها
ألف جمع اخذت وهي الارض التي
تسلك الماء كالغدير وعند
الاحتساب على احبار براه مهمة
قال الخطابي وابست ههنا
الرواية بشئ قال في الفتح وليس
في الصحيحين سوى روايتين فقط
(استسكت المساء ففتح الله بها) أي
بالاجادب وللاصمعي به (الناس)
والضمير المذكور لهما (فصبروا)
من الماء (وسدوا) دوابهم وهو
بفتح السين (وزرعوا) ما يسلح
لزرع واسلم وكذا التماسي
ورعوا من الرعي (وأصاب منها)
طائفة اخرى) وعند التماسي
أصاب (انما هي قبعان) بكسر
التفاسي جمع قاع وهو ارض
مستوية مسالاة (لا تملك ما ولا
تقتل كذا فذلك مثل من فقه)

قال ابن عبد البر وكانت امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يل
ليه الاسراء وأزل صلاة أدت كذلك الظاهر على المشهور وقيل الصحيح ثابت من حديث
ابن عباس عند الدارقطني قال الحافظ والصحيح خلافه وذكر ابن أبي شيبة عن الحسن
انه ذكر له انه لما كان بمسجد صلاة الظهر نودي ان الصلاة جامعة ففرغ الناس فاجتمعوا
الحسين ففصل فيهم الظهر أربع ركعات يوم جبريل بمحمد اويوم محمد الناس لا يسمعونهم
فحين قراءة وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال فافع بن جبريل وعنده لما أصبح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي اسرى به فيم امره الاجبريل نزل حسين
راغت الشمس ولذلك سميت الاولى فاصبح فصيح باصحابه الصلاة جامعة فاجتمعوا ففصل
جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين الاولتين ثم قصر الباقيتين وسبأ في
للمصنف وغيره في شرح حديث أبو موسى ان صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على
ذلك قال الحارثي ان الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع
الشمس وقال أبو عمر قال جماعة من أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
عليه صلاة مفروضة قبل الاسراء الا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان
من غير توقيت ولا تحريم ركعاته او ما كان من صلاة ركعتين وهو صلى الله عليه وآله وسلم
يقوم اذ في من ثلثي الليل وقصده وثقله وقامه معه المسلمون نحو ما من حول حتى شق
عليهم ذلك فانزل الله التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فنهى الامم به ورجعه فلم
يبق في الصلاة فريضة الا الخس والمحدث يدل على ان الصلوات وقتين وقتين الا المغرب
وسبأ في الكلام على ذلك وعلى ان الصلاة لهما اوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالاجماع
وعلى ان ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك بعد تنبيهه وآخره مصير ظل الشئ مثله
واختلف العلماء هل يخرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله أم لا فذهب الهادي ومالك
وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا بقاء بعد ذلك
تدبر أربع ركعات صلاة الظهر والعصر اذ قال النووي في شرح مسلم واحضوا بقوله
صلى الله عليه وسلم فصل في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر
في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله وظاهره اشتراكهم في قدر أربع ركعات قال
وذهب الشافعي والاكثر الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى
خرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت
العصر واذا دخل وقت العصر لم يبق شئ من وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمر بن
العاص عنده مسلم مرفوعا بانظروا وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله
مالم ينصر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بان مناهم فرغ من الظهر حين
صار ظل كل شئ مثله ونصر في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله فلا اشتراك
بينهما قال وهذا الاول يتعين للجمع بين الاحاديث لانه اذا جعل على الاثر ان يكون

آخر

أي صار قضيها (في دين الله ونفعه ما) وفي رواية بما أي بالنبي

(بمعنى الله عز وجل) (به فعل) ما جئت به (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١ الأول العالم العامل المعلم وهو كالارض

الطبيسة شربت فانتفعت في نفسها وانتفعت غيرها والثاني الجامع للمعلم المستغرق لزمانه فبه المعلم غيره لكنه لم يعمل بنوافله ولم يتفقه فيما جع لكنه أداه غيره فهو كالارض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به

(ومثل من لم يرفع بذلك رأسا) أي تكبر ولم يلتفت اليه من غاية

تكرمه وهو من دخل في الدين ولم

يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم

يعمله فهو كالارض السبخة التي لا تقبل الماء وتفسده على غيرها

وأشار بقوله (ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به) إلى من لم يدخل

في الدين أصلا بل بلغه فيكفر به

وهو كالارض الصماء المساء المستوية التي عمر عليها الماء فلا

تنفع به قال في المصابيح وشبهه

الهدى والعلم بالغيب المذكور

شبهه بقدر كبرك إذا الهدي

مقدود وكذا العلم والمشي به

وهو غيب كثيرا أصاب أرضا منها ما قبلت فأنبت ومنها ما مسكت

خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تسكن

مركب من عدة أمور كاتراء

وشبهه من اتقى العلم ونفع به

أرض قبلت الماء وأنتبت البكال

والعشب وهو تنبت لأن وجهه

الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من قبول المحل لما يراد عليه من

الخبر مع ظهور أماراته وانتشارها على وجه عام الثمرة متعدية المنفع

آخر وقت الظهور بجهول لآله إذا أبدأهم أحيين صار ظلال كل شيء مثله لم يعلم متى فرع منها وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات وإذا أجل على ذلك الأول حصل معرفة آخر الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساق ويؤيد هذا ان اثبات ما عدا الأوقات الخمسة دعوى مثبتة إلى دليل خالص عن شوائب المعارضة فالتوقف على المتن هو الواجب حتى يتوهم ما يلجئ إلى المصير إلى الزيادة عليهم ما وفي الحديث أيضا ذكره بعبارة أوقات الصلوات وسبعة المصنعة لكل واحد منها ما بابا وسنة تكلم على كل واحد منها في باب ان شاء الله تعالى

(باب تجميلها وناخيرها في شدة الحر)

(عن جابر بن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر إذا حضرت الشمس رواء أحمد ومسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب أيضا عن أنس عند البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وقال صحيح وعن خباب عند الشيخين وعن أبي برزة عندهما أيضا وعن ابن مسعود عن ابن ماجه وفيه زيد بن جبر قال أبو حاتم ضعيب وقال البخاري مشكرا الحديث وعن زيد بن ثابت أشار إليه الترمذي وعن أم سلمة عند الترمذي أيضا قوله حضرت الشمس هو يفتح الدال والخاء المهملتين ويهدد هاضما معجمة أي زالت والحديث يدل على استحباب تقديمها واليه ذهب الهادي والقاسم والشافعي والجمهور للاحاديث الواردة في أفضلية أول الوقت وقد خصه الجمهور بمسألة أيام شدة الحر وقالوا يستحب الإبراد فيها إلى ان يبرد الوقت وينكسر الوهج ومسا في تحقيق ذلك (وعن

أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في أيام الشتاء وما ندرى أما

ذهب من النهار أكثر وما في منه رواء أحمد وعن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله

عليه وسلم إذا كان الحر أبرد بال صلاة وإذا كان البرد جعل رواء النسائي والبخاري نحوه

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر فابدأ بال صلاة فإن

شدة الحر من فيج جهنم رواء الجماعة) حديث أنس الأول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي

الباب عن ابن عمر عند البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي وعن عائشة

عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية للخلال وكان

آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد وعن أبي سعيد عند البخاري

وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي

وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن صهيبان وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن

جارية عند الطبراني وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فابدأ بالصلاة أي

آخرها عن ذلك الوقت وادخلوها في وقت الإبراد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار

شدة الحر ويؤيد فيه برودة جهنم يقال أبرد الرجل أي صار في برد النهار فيج جهنم ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من أمور معددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الأرض الماء ونفعه المتعدي بآياتها المكلدة

في قضائها ولا التفتت الى
هذه الاجماعية وقد وقع في
الحديث انه شبه من اتبع به بالعلم
في خاصة نفسه ولم يتبع به احدا
بارض امسكت الماء ولم تنبت
شياً او شبه استغاضه الجرد
بامسالة الارض للماء مع عدم
التيانها وشبهه من عدم فضيلتي
الذفع والافتقار جميعا بارض
لم تستل ماء أصلاً أو شبه فوات
ذلك به بعدم امساكها الماء
وهذه الحالات الثلاثة مستوفية
لاقسام الناس ففيهم من البديع
التقسيم فان قلت ليس في
الحديث تعرض الى القسم
الثاني وذلك انه قال فذلك مثل
من فقهه في دين الله وفقهه
ما يعني الله به فعمل وعلم وهذا
القسم الاول ثم قال ومثل من
لم يرفع يد الناس ولم يقبل هدي
الله الذي أرسلت به وهذا هو
القسم الثالث فابن الثاني اجيب
باسم الله ان يكون ذكر من
الاقسام اعلاه او ادناها طوى
ذكر ما يتما فقهه من اقسام
المشبه به المذكورة اولاً ويحصل
ان يكون قوله نذره الخ صالحة
موصول بخذف معطوف على
الموصول الاول اي فذلك مثل
من فقهه في دين الله ومثل من
نذره ~~مكتول~~ حسن ورضي
الله عنه شعر
امن بمجر رسول الله منكم
وعنده وينصره سو

شده حرا وشدة عليهما قال القاضى عياض استلطف العلماء في معناه فقال بعضهم
هو على ظاهره وقيل بل هو على وجه التشبيه والاستعارة وقد يرد ان شدة الحر تشبه
نار جهنم فاحذر وه واجتنبوا ضرره قالوا الاول أظهر وقال النووي هو الصواب لانه
تظاهر الحديث ولا مانع من حسنه على حقيقة فوجب الحكم بالله على ظاهره انتهى
ويدل عليه حديث ان النار اشتكت الى ربها فاذا نزلها بنفسين نفس في الشتاء ونفس
في الصيف وهو في الصحيح وحديث ان بلهمن نفسين وهو كذلك والحاديث تدل على
مشروعية الايراد والامر محمول على الاستعجاب وقيل على الوجوب حكى ذلك القاضى
عياض وهو المعنى الحقيقي له وذهب الى الاول جماعة العلماء لكنهم خصوا ذلك بايام
شدة الحر ~~مكتول~~ كما يشهد بذلك التعليل بقوله فان شدة الحر من فيج جهنم والحديث أنس
المذكور في الباب وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين الجماعة والمنفردة وقال أكثر
المالكية الافضل للمنفرد التخييل والحق عدم الفرق لان التأذي بالحر الذي يتسبب
عنه ذهاب المشيوع يستتوي نفسه المنفرد وغيره وخصه الشافعي بالبلد الحار وقيد
الجماعة بما اذا كانوا يابون المسجد من مكان بعيد لا اذا كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون
في ظل فالفضل للتخييل وظاهر الاحاديث عدم الفرق وقد ذهب الى الأخذ بهذا الظاهر
أحمد واهل الحق واليكوفيون وابن المنذر ولكن التعليل بقوله فان شدة الحر يدل على
ما ذكره من التقييد بالبلد الحار وذهب الهادي والقاسمي وغيرهم الى ان تخييل الظهور
أفضل مما لقا وتذكر الحديث جابر بن مرة المذكور في أول الباب وسائر الروايات
المذكورة هناك وباحاديث أفضلية أول الوقت على العموم كحديث أي نذر عند البخاري
ومسلم وغيرهما قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب الى الله قال
الصلاة على وقتها وحديث خباب عنده سلم قال شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حر الرمضاء في جباهنا وكفنا فلم يشكأ أي لم يمدنا ولم يرل شكوانا وزاد ابن المنذر
والبيهقي وقال اذا زالت الشمس فصاوا وتواولو احديث الارادان بمعنى صاوا ولو
الوقت أخذنا من برد النهار ودواؤه وهو عصف يرد قوله فان شدة الحر من فيج جهنم
وقوله فاذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ويجاب عن ذلك بان الاحاديث الواردة في تخييل
الظهور وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة وحديث الايراد خاص أو مقيد ولا تعارض
بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيد واجيب عن حديث خباب عنه كما قال الأثرم
والشعراوي منسوخ قال الطحاوي ويدل عليه حديث المفيرة كذا نصي بالهجرة فقال
لنا أبردوا فبين ان الايراد كان بعد التخييل وقال آخرون ان حديث خباب محمول على
انهم طلبوا التأخير ازانة على قدر الايراد لان الايراد ان يؤخر بحيث يصير للبعيد ان في
يشوون فيه ويتناقص الحر وحمل بعضهم حديث الايراد على ما اذا صار الظل فيأ
وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصغر الشمس فلذلك رخص
في الايراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت وعلى فرض عدم امكان الجمع فرواية

ومن نفعه الله من ذلك فعلم وعلم هو الاول ومن لم يرفع بذلك رأسه هو الثالث ٢٩٣ وفيه حديث ثالث وأشر غير مرتب

انتهى ملخصا وقال غيره شبه عليه الصلاة والسلام ما جاء به من الدين بالغيب العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم اليه وكذا كان حال الناس قبل مبعثه فكأن الغيب يحيى البلد الميت فكذلك دعا علوم الدين يحيى القلوب الميت ثم شبه السامعين له بالارانب التي تسمع الله تعالى في الغيب وهذا الحديث فيه التصديق والعناية ورواه كاهم كوفيون وأخرجه البخاري هنا فقط ومسلم في فضائله صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي في العلم (عن أنس) وللأصملي زيادة ابن مالك أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وعند الناسي يحدف أن (من أنظر) بفتح الهمزة (الساعة) أي اقامة أي من علاماتها أن يرفع) بهم أوله (العلم) يوثب جهته وقد بنى نقله لاهوه من صدورهم (و) أن (يثبت الجهل) بالفتح من الثبوت وهو ضد النبي وعند مسلم ويثبت من البت وهو الظهور والفتو (و) ان (يشرب) بضم الياء (النسر) أي يكثر شربه وفي التكميل عن قتادة يكثر شرب الخمر فالنبي محمول على التمسك خلافا لما ذهب اليه لا يجب حله عليه والاحتياط بالجل هنا أولى لان جعل كلام النبوة على

الخلال السابقة عن المعية بلنظ كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا براد وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المعية وعنده البخاري محقة وظاهر أعظم الأدلة الدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولو لم نعلم جهل التاريخ وعدم معرفة المناخر لكانت أحاديث الأبرار ترجح لان في الصحيحين بل في جميع الامهات بطرق متعددة وحديث خباب في مسلم فقط ولا شك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من مارق (وعن أبي ذر قال) كأمح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فاراد المؤمن ان يؤذن الظهر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابرءتم اراذن يؤذن فقال له ابرء حتى رأني في التلؤلؤ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت احرمن فيجرحهم فاذا اشتد الحر فابردوا به الصلاة متفق عليه) قوله في التلؤلؤ قال ابن سبويه التي ما كان شمساً فتنضه الظل والجمع افعاء وفيه وفاء التي فيما تحول وتغيأ منه تظل قال ابن قتيبة يتوهم الناس ان الظل والي في معنى وليس كذلك بل الظل يكون غداة وعشيمة ومن أول النهار الى آخره وأما التي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال وانما قبل لما بعد الزوال في لانه ظل فاه من جانب الى جانب أي رجوع والي الرجوع ونسبه النووي في شرح مسلم الى أهل اللغة والتلؤلؤ جمع تل وهو البرودة من التراب المجتمع والمراذنه أخرنا خبرا كبيرا حتى صار للتلؤلؤ في وهي منبجعة لا يصير لها في العادة الا بعد زوال الشمس بكثير الحديث يدل على شروعية الأبراد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على ان الأبراد أولى وان لم يتباو المصنف من بعده لانه أمر به مع اجتماعهم معه انتهى أشار رحمه الله بهذا الى رد ما قاله الثاني وقد قدمنا حكاية ذلك عنه

(باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضرورة)

قد سبق في حديث ابن عباس وجابر في باب وقت الظهر (وعن عبد الله بن عمر) وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسطع نور الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم ينطام الشمس روه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية مسلم ووقت الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الا قبل وفيه وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرن الا قبل قوله في الشفق هو بالهاء الثلاثة أي نورانه وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه جرة الشفق المنتشرة في قوله قرن الشمس هو ناحيتها أو أعلاها وأول شعاعها قال في القاموس وقوله ويسقط قرن الا قبل المراد به الفاحية كما قاله النووي والحديث فيمذكراً وفات الصلوات الخمس وقد تقدم الكلام في الظهر وسبق في الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل في بابه وأما وقت العصر فالحديث يدل على امتداد وقته الى اصفران الشمس كما في الرواية الاولى من حديث الباب والى

أفوى محامله أقرب فان السياق يفهم ان المراد باشرط الساعة وقوع الاشياء لم تكن معها ردة حين المقالة فاذا ذكر شيئا كان

من جودا عليه الصلاة والسلام على ان المراءى به ٢٩٤ علامة ان يثبت بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكثرة والشهرة

أقرب (و) ان (يظهر) أي يشهد
(الزنا) بالعصر على لغة أهل الحجاز
أولهم اجاء التزويل والمند لاهل نجد
والنسبة الى الاول زنوي والى
الاستزناى فوجود الاربع
هو السلامة لوقوع الساعة
(وعنه) أي عن أنس (رضي
الله عنه قال لا حديثكم) ينتج
الادم أي والله ولذا اكذب بالنون
وبه صرح أبو عروبة عن قتادة
(حديثه لا يصح حديثكم أحد
بعدي) ومسلم لا يحدث أحد
بعدي والبخاري من طريق هشام
لا يحدثكم غيري وسئل على أنه
قاله لاهل البصرة وقد كان هو
آخر من مات بها من الصحابة
(سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من) ولا يذو
والاصح بي ان من (أشراط
الساعة ان يقل) بكسر القاف
من الفل (العلم) وله في الحدود
والشكاح أن يرفع العلم وكذا
لمسلم ولا تنافي بينهما اما لان
القال نفسه مغيبهما عن العدم
قال في الفتح وهذا الحق لا يتحد
الخروج أو ذلك باعتبار زمانين
صدا الأشرط وانتهاؤها (و) ان
(يظهر الجمل) أن (يظهر الزنا
وكثير النساء) أن (يقول
الرجال) لكثرة القتل بسبب
النسب وبقلمهم مع كثرة النساء
يظهر الجمل والزنا ويرفع العلم
لان النساء حبا للشيعة قال

سقوط قرنها أي غرويه كافي الرواية الثانية منه وحديث من أدرك من العصر ركعة
قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر يدل على ان أدرك بعضهم في الوقت مجزئ والى
هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة آخره الاصفهاني وقال الاصطخري آخره المشلان
وبعد ما قضاوا الاحاديث ترد عليهم ولكنه استدلل الاصطخري بحديث جبريل السابق
وفيه انه صلى العصر اليوم الاول عند مصير ظل الشيء مثله واليوم الثاني عند مصير ظل
الشيء مثليه وقال بعد ذلك الوقت ما بين هذين الوقتين وقد اجيب عن ذلك بعمل حديث
جبريل على بيان وقت الاختيار لا لاسيما وقت الاضطرار والى اوز وهذا الجمل لا بد
منه للجمع بين الاحاديث وهو اول من قول من قال ان هذه الاحاديث ناسخة لحديث
جبريل لان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع وكذلك لا يصار الى ترجيح أو يؤيد هذا
الجمع حديث تلك صلاة المنافذ وسياق بعد هذا الحديث فن كان معذورا كان الوقت في
حقه تمتد الى الغروب ومن كان غير معذور كان الوقت له الى الملائين ومادامت الشمس
ببضاعة نقيصة فان آخرها الى الاصفهاني ما بعده كانت صلاته صلاة لما في المذكورة في
الحديث وأما اول وقت العصر فذهب العترة والجمهور انه مصير ظل الشيء مثله لما تقدم
في حديث جبريل وقال الشافعي الزيادة على المثل وقال أبو حنيفة المشلان وهو فاسد
ترده الاحاديث الصحيحة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا العصر خمسة أوقات
وقت نصيلة واختيار وجرازا بلا كراهة وجواز مع كراهة ووقت عذر فاما وقت النصيلة
فاول وقتها ووقت الاختيار تمتد الى ان يصير ظل الشيء مثليه ووقت الجواز الى الاضطرار
ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفهاني الى الغروب ووقت العذر وهو وقت الظهور في
حق من يجمع بين العصر والظهر لسفر أو مطر ويكون العصر في هذه الاوقات الخمسة
أداء فاذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء انتهى قال المصنف رحمه الله وفيه
دليل على ان للمغرب وقتين وان الشفق الحرة وان وقت الظهور يعاقبه وقت العصر وان
تأخير العشاء الى نصف الليل جائز انتهى قوله وفيه دليل على ان للمغرب وقتين استدلل
على ذلك بقوله في الحديث وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق قال النووي في شرح
مسلم وذهب الحقوقيون من أصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغب الشفق وانه
يجوز تأخيرها في كل وقت من ذلك ولا يأن تأخيرها عن أول الوقت وهذا هو الصحيح
أوالصواب الذي لا يجوز غيره والجواب عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين
في وقت واحد من ثلاثة أوجه أحدها انه اقصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب
وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والناسي انه متقدم في أول الامر
بمكة وهذه الاحاديث بامتناد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر
بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث ان هذه الاحاديث أصح استنادا من حديث بيان
جبريل فوجب تقديمها انتهى وقوله وان الشفق الحرة قد أخرج ابن عساكر في غرائب
مالك والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر فروعا بنقل الشفق الحرة فاذا غاب الشفق

من المذكورين يكثرون بولدن الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ مناسب اظهره الجمل ورفع العلم (حق) أي

الأنثى (يكون تحسين امرأة القيم

الواحد) وهو من يقوم بأمرهن

واللام للعهد أشعر أربابا هو

معهم ومن كون الرجال أقوامين

على النساء وكان هذه الأمور

التي خصت بالذكور لكونها

مشعرة بأختلال الأمور التي

يحصل بحفظها إصلاح المعاش

والمعاد وهو الدين لأن رفع العلم

يصل به والعقل لأن شرب الخمر

يخل به والنسب لأن الزنا يخل

به والنفس والمال لأن كثرة

الدين تخلف به ما قال الكرمانى

وأما كان اختلال هذه الأمور

مؤذنا بخرب العالم لأن الخلق

لا يتركون هملا ولا يني بعده

فيما صلى الله عليه وآله وسلم

فيمعن ذلك وقال القرطبي في

الفهم في هذا الحديث علم من

اعلام النبوة إذ أخبر عن أمور

متنوع فوعت خصوصاً في هذه

الآزمان وقال في التذكرة يحتفل

ان براديا قسيم من يقوم عليهم

سواء كان موطآت أم لا ويحفل

أن يكون ذلك يقع في الزمان

الذي لا يني فيه من يقول الله

الله فيزوج الواحد بغير عدد

جهه لا بالحكم الشرعى قلت

وقد وجد ذلك من بعض أمراء

التركان وغيرهم من أهل هذا

الزمان مع دعواه الاسلام والله

المستعان وقوله تحسين امرأة

يحتفل ان يراد به حقيقة العدد

أو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

وسجد الصلاة ولكنه صحح البيهقي وقفه وقد ذكر نحوه الحاكم وسجد كره المصنف في باب

وقت صلاة العشاء وقوله وان تأخير العشاء الى نصف الليل الخ ينافي تحقيق ذلك في باب

وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة

المنافق يجلس رقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر

الله الا قليلاً رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث رواه أبو داود وشكرير وقوله

تلك صلاة المنافق قوله بين قرني الشيطان اختلغوا فيه فقبل هو على حقيقة وظاهر

لفظه والمراد انه يعاذبهم بقربه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لان الكفار يسجدون

لها سجدة فنية اربعاً يكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وتقبل لنفسه

ولا عوائده انهم انما يسجدون له وقبل هو على الجواز والمراد بقربه وقربه علوه وارتفاعه

وسلطانه وغلبته اعوانه وسجود مطيعه من الكفار للشمس قاله النووي وقال الخطابي

هو قبيل ومعه انه ان تأخيرها بترين الشيطان ومدافعته لهم عن تعجيلها كدافعة ذوات

القرى ان تدفعه قولاً فنقرها المراد بانقر سرعة الحركات كنقر الطائر قال الشاعر

لا أذوق النوم الا غرراً * مثل حسو الطير ما الفاد

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة الى وقت الاضطرار والتصرح بحديث من أخر

صلاة العصر بالاعتذار والحكم على صلاته بانها صلاة المنافق ولا ردع لذوى الايمان

وأقرع لقلب أهل العرفان من هذا وقوله يجلس رقب الشمس فيه اشارة الى ان الذم

متوجه الى من لا عذره وقوله فنقرها أربعاً فيه تصرح بحديث من صلى مسرعاً بحيث

لا يكمل الخشوع والطمأنينة والاذكار وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز

التأخير الى هذا الوقت ان لا عذره وهذا من أوضح الأدلة الفاضية بصحة الجمع بين

الاحاديث الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال وأما سائل يسأل عن مواقيت الصلاة فلم ير عليه شيئاً وأمر بالالا

فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره فأقام الظهر

حين زالت الشمس والقائل يقول اتصف النهار ولم أعلم منهم ثم أمره فأقام العصر

والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام المغرب حين غربت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين

غاب الشفق ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس

أو كانت وأخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم أخر العصر فانصرف

منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم أخر المغرب حتى كان عند شوط الشفق وفي الفاظ

صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وأخر العشاء حتى كان ثلث الليل الا أن ثم أصبح فندعا

السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة

لا البخاري نحوه من حديث بريدة الاسلمى) حديث بريدة صحيحه الترمذى وإسناده

أبو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال (قال) وفي رواية أبي ذر

والاصلي وابن عساكر يقول
(بيننا) بغير ميم (أنا) بفتح
همزة وهجاء وهو جواب بينا
(بقدر لبن فشربت) من اللبن
(حتى اني لارى) بفتح الهمزة
من الرتبة أو بمعنى العلم (الرى)
بكسر الراء ونشديد الميم كذا
في الرواية وزاد الجوهري حكاية
الفتح أيضا وقيل بالهمزة
الفتح وبالفتح المصدر (يخرج في
الظناري) وفي رواية ابن عساكر
والجوهري من الظناري والظناري
في التعبير من اطراف وفي هنا
بمعنى على ويكون بمعنى يظهر
علمه والظنار ما نشأ من التورج
أو ظهر فيه وقال لاري بلفظ المضارع
لا تستعاض هذه الرؤية بالسماع عين
وجعل الرى مرتبة تنزيها له
مترتبة الجسيم والافقاري لاري
فهو استعارة أصيلة (ثم أعطيت
فضلي) أي ما فضل من ابن
القدح الذي شرب منه (عن
ابن الخطاب) رضي الله عنه
(قالوا) أي الصحابة (فما أولته)
أي صبرته (بارسول الله قال)
أولته (العلم) ووجه تفسير النبي
بالعلم الاشتغال في كثرة النفع
بهم أو كونهما مبدء الإصلاح ذلك
في الاشباح والاشرف في الارواح
(عن عبد الله بن عمرو بن
العاصي) بإثبات الياء بعد الهمزة
على الافصح (الرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) وقت
في حجة الوداع بفتح الواو اسم
من ودع والفتح في حجة الوداع ويجوز كسرهما أي حال وقوفه (عن) بالصرف وعدمه

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صلى الله عليه وآله وسلم
الوقتين فلما زالت الشمس أمر بطلا فاذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر
والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر فلما كان كان اليوم الثاني
أمره فأمره بالظهر وأمره أن يرد بينا وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي
كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى
الفجر فاستغفر بها ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل يا رسول الله قال
وقت صلاتكم بين ما رأيت قبل هذا أنا سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا
أي لم يرد جوابا ببيان الاوقات بالآلة ظن بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان
بالفعل كما وقع في حديث بريدة انه قال له صل معنا هذين اليومين وليس المراد انه لم يجب
عليه بالآلة ولا بالآلة ولا بالآلة كما هو الظاهر من حديث أبي موسى لان المأمور من أحواله انه
كان يجب من سألته عما يحتاج اليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكره معنى ذلك المنزوي قوله انشأ الفجر أي طلع وقوله
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان ذلك الوقت قوله وقت الشمس هو بقاء فبا
موحدة فتاء مائة يقال وقتت الشمس وقبوا وقبوا غربت ذكره عنه في التماموس
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر الى قريب اجراء الشمس
وفيه انه آخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق انه أخرها
الى نصف الليل وهو بيان لا تروق الاخرة وسباني تحقيق ذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى وهذا الحديث يعني حديث الباب في اثبات الوقتين للمغرب وجواز
تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جبريل عليه السلام لانه كان بمكة
في أول الامر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أولى وفيه من العلم جواز تأخير البيان
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهما ان صلاة جبريل
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وسر جوابان الوقت الاخر صلاة المغرب بخصه وقد
ذكرنا طوافنا ذلك في شرح حديث جبريل وفيه زيادة ان ذلك في صحبة ليلة الاسراء
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين ينبغي فهمه وقية ما عدا اوله لكن حديث من
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره
منطوقات وهي أوضح من المفهوم ولا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع وقد أمكن بما
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرت الى الترجيح لكان حديث أنس
المذكور قبل هذا مانعا من التسليم بذلك المنطوقات والمصير الى الجمع لا بد منه

(باب ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع الغيم)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة
حمة فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة واما الجماعة الا التي

(الناس) حال كونهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام أي حال كونهم سائلين ٢٩٧ منه واستئناف أي إلى اعلمه الوتر

(بما به رجل) قال في الفتح لم أعرف
اسمه ولا الذي بعده في قوله بفاه
آخره الظاهر ان المصنف لم يسم
أحدا الكثرة من سأل اذ ذلك
(فقال) يا رسول الله (لم أشعر)
بضم العين أي لم أظن (خلفت)
رأسي (قبل أن أذبح) الهدى
(فقال) يا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (أذبح ولا سرح) أي
لا تم علك ولا تنق علك طائفا
من الأثم لا في القريب ولا في ترك
القديه هذا ظاهره وقال بعض
النفهاء المراد نفي الأثم فقط
وفيه نظرون في بعض الروايات
الصحيحة ولم يأمر بكفارة الجاه
آخر (غيره) فقال (يا رسول الله
لم أشعر ففوت) هدي (قبل أن
أرمي) الجرة (قال) وفي رواية
أبي ذر فقال (ارم) الجرة (ولا
سرح) عليه في ذلك (فأما)
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن شيء من أعمال يوم العياد
الرمي والخروا الحق والطواف
(قدم ولا آخر) بضم أوله ما
على صبغة الجهول وفي الأول
- حذف أي لا قدم ولا آخر لأنها
لا تكون في المسألة المكررة
على الفصل وحسن ذلك هنا
انه في سماع الذي كما في قوله
تعالى وما أدري ما يفعل بي ولا
بكم ولعل ما سئل عن شيء قدم
أو آخر (الاقال) عليه الصلاة
والسلام (افعل) ذلك كإعماله
قبل أو متى شئت (ولا سرح)

ولنجاري وبهض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحو ذلك لا جدواي داود
معنى ذلك (قوله) فيذهب في رواية مسلم ثم يذهب الذهاب إلى قبا وفي رواية له أيضا ثم يخرج
الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون قوله والشمس مرتفعة حية قال الطحاوي
حياتها وجودها قال أبو داود في سننه بأسنادها إلى خزيمة انه قال حياتها ان تجد حرها
قوله إلى العوالي هي القرى التي حول المدينة أبعد ما على ثمانية أميال من المدينة
وأقربها ميلان وبعضه على ثلاثة أميال وبه فسرهما مالك كذا في شرح مسلم للنووي
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد
صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تستعير بصفرة ونحوها الا اذا صلى العصر حين صار
ظل الشيء مثله قال النووي ولا يكاد يحصل هذا الا في الأيام الطويلة وهو دليل لمذهب
مالك والشافعي وأحمد والجمهور ومن العترة وغيرهم القائلين بأن أول وقت العصر اذا
صار ظل كل شيء مثله وفيه رد لمذهب أبي حنيفة فإنه قال ان وقت العصر لا يدخل حتى
يصير ظل الشيء مثليه وقد تقدم ذكر ذلك (وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم العصر فأتاه رجل من بني ساة فقال يا رسول الله اننا نريد أن نفرح جزورنا لنا
وانحب أن نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقا فناما معه فوجدنا الجزور لم تغير فقهرت ثم
قطعت ثم طبع من أمتنا كأننا قبل أن تغيب الشمس رواه مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا
أصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تغير الجزور وفعة ثم عشرين ثم
نطعن فأتا كل لحمة نصفها قبل مغيب الشمس متفق عليه (قوله) تغير جزور النافي القاموس
الجزور البعير وأخص بالناقة الجزور والجمع جزائر وجزورات والجد بنان يدلان
على مشروعية المبادرة بصلاة العصر فان تغير الجزور ثم قسمته ثم طبعته ثم كله نصفين
الفرغ من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشهورات بالتبكير بصلاة العصر فهو من
حجج الجمهور ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر في صلاة نجريل وغير ذلك وكلها ترد ما قاله
أبو حنيفة وقبحا لغيره الناس في ذلك ومن جعله الخالفين له أصحابه وقد تقدم ذكر مذهبه
(وعن بريدة الأسلمي قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فقال بكروا
بالصلاة في اليوم الغيم فانه من فاته صلاة العصر حبط عمله رواه أحمد وابن ماجه) الحديث
في سنن ابن ماجه رجاله رجال الصحيح ولكنه وهم فيه الاوزاعي جعل مكان أبي المليح أبا
المهاجر وقد أخرجه أيضا البخاري والسائي عن أبي المليح عن بريدة بنحوه والآخر بالتبكير
تشمده الأحاديث السابقة وأما كون فوت صلاة العصر سببا لأحباط العمل فقد أخرج
البخاري في صحيحه من ترك صلاة العصر حبط عمله وأما تعييدا للتبكير بالغيم فلا مظة
التباس الوقت فاذا وقع التراخي في مخرج الوقت أو اقترت الشمس قبل فعل الصلاة
ولهذا الزيادة ترجم المصنف الباب بقوله وتأكيده في الغيم والحديث من الأدلة الدالة
على استحباب التبكير لكن عقيدته القيد وعلى عظم ذنب من فاته صلاة العصر

وتأولوا الحديث أي لا اثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لا على القصد فليقطع عنهم الطرح وأعذرهم لأجل التيسار وعدم العلم ويدل له قول السائل لم أشعر بزيادة في رواية على عند الطحاوي بإسناد صحيح بلغنا رويت وصافت ونسبت أن أخر وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو السبق في هذه المسئلة وفي الحديث حوازي سؤال العالم را بكا وما شيا وواقفا وعلى كل حال ولا يمارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم والسؤال عن الحديث في الطريق لأن الموقف يعني لا بعد من الطرافات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر وقت ساجدة إلى التعليل خوف القوات ما بالزمان أو بالمكان قال في الفتح ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال يقبض العلم أي بموت العلماء وهو تفسير لقوله في الرواية السابقة يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكره هذا زيادة التأكيد والإيضاح والافتقار إلى الجهل من لازم قبض العلم (واقفني ويكتمها هرج) بفتح الهاء وسكون الراء آخره بضم

وسيا في ذلك من زيد بيان

(باب بيان أنها الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها)

عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأسراب ملائكة قبورهم ويوتهم ناراً كما فعلوا ناعن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه وإسناد أحمد وأبي داود وشعنوان عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كان لها القبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي صلاة العصر يعني الصلاة الوسطى رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال حدثنا سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبد الله بن علي عليه السلام عن الصلاة الوسطى فقال فقال كان لها القبر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأسراب شغلوا ناعن صلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سينا الناس وقد روي ذلك عنه من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفادهم على أنها كد الصلوات القول الأول أنها العصر واليه ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وأبي بن كعب وسيرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سارة وعبد الله بن مسعود البصري وأبراهيم النخعي والكلبي وقادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود وابن المنذر قاله عن هؤلاء النووي وابن سينا الناس في شرح الترمذي وغيره ما وقف له الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي ثور وأبي حنيفة القول الثاني أنها الظهيرة قاله الواحد من زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وإسامة ابن زيد وعائشة ونقلا ابن المنذر عن عبد الله بن شداد ونقلا المهدي في البحر عن علي عليه السلام والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضا مروي عن أبي حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتابه ونقلا النووي وابن سينا الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجهه وأصحاب الشافعي وقال الماوردي من أصحاب الشافعي أن مذهبه أنها العصر لجهة الأحاديث فيه قال وإنما نص على أنها الصبح لأنهم تلافوه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث ورواه أيضا في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب قيس بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سينا الناس وغيره إلى البعض من العلماء وصرح المهدي في البحر بأنه مذهب الامامية القول السادس أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهيرة حكاه ابن مقسيم في تفسيره ونقلا القاضي عباس عن البعض القول السابع أنها إحدى الخمس مبهمة رواه ابن سينا الناس عن زيد

الراوي فهم ذلك من تحريف يديه
الكرية عوركم كما كاصاب قال
في الفتح لكن هذه الزيادة لم أرها
في معظم الروايات وكأنها من
تفسير الراوي عن حنظلة قال أنا
عواقة رواء عن عباس الدوري
عن أبي عاصم عن حنظلة وقال
في آخره وأزانا أبو عاصم كأنه
يضرب عنق الإنسان وقال
الكرمانى الهرج هو القشة
فأرادة القتل من لفظه على
طريق التجوز أذهولاً فربما
الهرج قال الآن بقيت ورود
الهرج بمعنى القتل أمة قلت
هي غفلة عماني البخاري في كتاب
الفتن الهرج القتل بالسيان
الحديث وسما في مباحث هذا
الحديث هذا لأن شاء الله تعالى
اتمى (عن أسماء بنت أبي
بكر) الصدوق ذات النطاقين
زوج الزبير المات وفاة مكنته سنة
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة
ولم يسقط لها سن ولم يغير لها عقل
أما (قالت أنت عائشة) أم
المؤمنين رضي الله عنها (وهي)
أي حال كون عائشة (تصلي)
فقلت ما شأن الناس) فأتين
مضطربين فزعين (فأشارت)
عائشة (إلى السماء) تعني أنكسفت
الشمس (فاذا الناس) أي
بعضهم (قيام) صلاة الكسوف
(فقلت) أي ذكرت عائشة رضي
الله عنها (سبحان الله قالت آية)
أي هي علامة عذاب الناس
لأنهم أقدموا

ابن ثابت والريبع بن خنيم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول
الناظر أنما جميع المصنفات الخمس حكاه القاضي والنووي ورواه ابن سبيد الناس عن
البعض القول التاسع أنما أصلاً ثان العشاء والصبح ذكره ابن مقسيم في تفسيره أيضاً
ونسبه إلى أبي الدرداء القول العاشر أنما الصبح والعصر ذهب إلى ذلك أبو بكر الأجهري
القول الحادي عشر أنما الجماعة حكى ذلك عن الإمام أبي الحسن المسعودي القول
الثاني عشر أنما صلاة الخوف ذكره الدمياطي وقال حكاه لنا من يوثق به من أهل العلم
القول الثالث عشر أنما الوتر واليذهب أبو الحسن علي بن محمد الصضاوي المقرئ القول
الرابع عشر أنما صلاة الضحى ذكره ابن سبيد الناس في شرح الترمذي والدمياطي
القول الخامس عشر أنما صلاة عيد الفطر حكاه الدمياطي القول السادس عشر أنما
الجمعة فقط ذكره النووي القول السابع عشر أنما صلاة الضحى رواه الدمياطي عن
بعض شيوخه ثم تردد في الرواية احتج أهل القول الأول بالأحاديث الصحيحة الصحيحة
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الأحاديث المذكورة لا يتقو هو
المذهب الحق الذي يمين المصنف ولا يرتاب في محتمة من انصف من نفسه واطرح
المقابلة والعصية وجود النظر إلى الأدلة ولم يعتد رعن أدلة هذا القول أهل الاقوال
الآخر فبني بعبده الأحاديث عائشة أنما أمرت أبا بنون يكتب لها مصنف الحديث
سما في وبأني الجواب عن هذا الاعتذار وأما اعتذار من اعتد وعنه بان الاعتبار
بالوسطى من حيث العدد فهو عذر بارد ونصب لنظر فاسد في مقابلة النصوص لأن
الوسطى لا تعين أن تكون من حيث العدد بلو أن تكون من حيث الفضل على أنه
لوسم أن المراد بها الوسطى من حيث العدد لم تعين بذلك غير العصر من سائر المصنفات إذ
لا بد أن يمين الابتداء يعرف الوسط ولا دليل على ذلك ولو فرض وجود دليل يرتد إلى
الابتداء لم يمتص بما عارضه الأحاديث الصحيحة المتفق عليها المتضمنة لأخبار الصادق
المصدق أن الوسطى هي العصر فكيف يلبس بالمتدين أن يقول على حاله النظر
المتنبي على شجاع فها رلي متصل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقوال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تتسادي ببيان ذلك واحتج أهل القول الثاني بان الظاهر متوسطة
بين ثم اريتين وبأنها في وسط النهار ونصب هذا الدليل في مقابلة الأحاديث الصحيحة من
الغرائب التي لا تقع لمنصف ولا متبنيظ واحتجوا أيضاً بقوله تعالى أقم الصلاة طرقي
النهار وزلفاسن الليل فلم يذكرها ثم أمر بها حيث قال لولم الشمس وأقردها في الأمر
بالحفاظة عليهم بأقوله والصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضاً من السقوط محمل لا يجهل نعم
أحسن ما يفتح به لهم حديث زيد بن ثابت واسامة بن زيد وسامان وسند كالجواب
عليهم ما احتج أهل القول الثالث بان الصبح تالي وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب
النوم في الصيف والنعاس وقور الأعضاء وغفلة الناس وبورود الأخبار الصحيحة
لأنهم أقدموا

قالت أيتها (الفتى) في الصلاة (حق على) ٣٠٠ من علوث الرجل غلبته ولكنكم تجلواي أي علاني وجلال الشئ فما غطى

به (الفتى) بفتح الفين واسكان
الشرين وبكسر الشين وتشديد
السا أ يضاهيه في الغشاوة وهي
الغشاوة وأصله مرض معروف
يحصه بل يطول القيام في الحر
وتحموه وهو نوع وطرف من
الانحاء والمراد به هنا الحالة
الغريبة منه فاطلقة بجوار
ولهذا قالت (الفتى) أصعب على
رأس المساء أي في تلك الحالة
المذهب وروى من قال بان صبحها
كان بعد الأفاقة (فحمد الله عز
وجل (الفتى) صلى الله عليه) وآله
(وسلم وأثنى عليه) عطف على أحد
من باب عطف العام على الخاص
لأن الثناء أعظم من الحمد والشكر
والمدح أيضا (ثم قال ما من شئ
لم أكن أرى به) بضم الهمزة
أي مما يصح رؤيته عقلا كروية
الذي تعالى ويليق عرفانها
يتعلق بأمر الدين وغيبه (الا
برأيته) رؤيته عين حقيقة حال
أكون (في مقام) هذا (حق)
الجنة والنار (بالزعم) فيها على
أن حق ابتدائية والنصب على
أنها عاقلة على الظاهر في رأيه
والحر على أنها اجرة قال في النسخ
روى به بالحر كان الثلاث فيها
أنه لكن استشكل البدر
الدمامني الجربانة لا وجه له
الا العطف على الظهور المتقدم
وهو متنع لما يلزم عليه من زيادة
من مع المعرفة والتعجب منه
(فلأوحى إلى) بضم الهمزة

فيها كيد أمرها لخصت بالمحافظة لئلا يكون معرضة للشباج بخلاف غيرها وهذا الوجه
لست بشئ (الفتى) الأول الاحتجاج لهم بهما رواه الثاني عن ابن عباس قال ادخ
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرض فلم يستقم حتى طالت الشمس أو بعضها
فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فصلى وهي صلاة الوسطى ويمكن الجواب عن ذلك من
وجهين الأول أن ما روى من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من
الدرج وليس من قول ابن عباس ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم أنه
قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا صريح لا يتطرق اليه من الاحتمال ما يتطرق
إلى الأول فلا يبارضه الوجه الثاني ما تقرر من القاعدة أن الاعتبار عند مخالفة
الراوي روايته بما روى لا بما روى فقد روى عنه أحمد في مسنده قال فأنزل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أضر العصر ومن أفلأ رأى ذلك قال
اللهم من حسننا من الصلاة الوسطى أملا يؤتمن نارا أو قبورهم نارا وكر أبو محمد بن
القرن في كتابه في أحكام القرآن أن ابن عباس قرأ حافظا على الصلوات والصلاة
الوسطى صلاة العصر على البدل على أن ابن عباس لم يرفع تلك المقالة إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بجعة واحتج أهل القول الرابع
بأن المغرب سبقت عليه الظهور والعصر وتأخرت عنها العشاء والصبح واحتج أهل القول
الخامس بأن العشاء بمنزلة ما احتج أهل القول الرابع واحتج أهل القول السادس بأن
الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها قال النووي وهذا ضعيف لأن المقهور من
الايضا بالمحافظة عليها إنما كان لأنهم معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة فإن الناس
يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لأنهم تأتوا في الأسبوع مرة بخلاف غيرها واحتج
أهل القول السابع على أنها مبهمة بما روى أن رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة
الوسطى فقال حافظ على الصلوات نصيبها فهي محبوب في جميع الصلوات شب ساعة
الاجابة في ساعات يوم الجمعة وليسه القد في ليلة الشهر ومضان والاسم الأعظم في جميع
الاسماء والكباثر في جملة الذنوب وهذا قول ضعيف ليس بجعة ولو فرض أن حكم الرفع
لم ينقض لمعارضه ما في الصحيحين وغيرهما واحتج أهل القول الثامن بأن ذلك أبعث على
المحافظة عليها أيضا قال النووي وهذا ضعيف أو غلط لأن العرب لا تذكر الشئ منه فلا
ثم يجبه وانما تذكر جملة ثم فصل أو تفصل بعضها على فضيلته واحتج أهل القول
التاسع بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم ما في العشاء والصبح لأتوهما ولو حجب وأقوله
من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلاها مع الصبح في جماعة كان
كقيام ليلة وهذا الاستدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العصر
وغيره من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمنزلة ما احتج به للتاسع ورده
بمنزلة ما رآه واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة

(أنكم) بفتح الهمزة (تفتنون) تفتنون وتختبرون (في قبوركم مثل أو قريبا) بفتح التاء وين في مثل ورد

واثباته في ناليه (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أوقر (أفالت أمهات) رضي الله عنها ٣٠١ (من فتنة المسيح) لمعه الأرض

أولاه بمسوح الدين (الرجال)
الكذاب (يقال) للمفتون
(ما علمك بهذا الرجل) صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير
المتكلم لانه حكاية قول
المكين ولم يقل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لانه يصير
تلقيناً لخطبه وعديل عن خطاب
الجمع في انكم تفتنون الى المفرد
في قوله ما علمك لانه تفتن أي كل
واحد يقال له ذلك لان السؤال
عن العلم يكون لكل واحد
وكذا الجواب بخلاف الفتنة
(فأما المؤمن والمؤنة) أي
المصدق بيقينه صلى الله عليه
وآله وسلم (لا أدري أيهما) وفي
رواية الأربعة أيهما المؤمن
أو المؤمن (فالت أسماء) والشك
من فاطمة بنت المنذر (فيقول
هو محمد هو رسول الله) هو
(جاءنا بالمبينات) بالمعجزات
الذاتية على نبوته (والهسدي)
أي الدلالة الموصلة الى البعثة
(فأجبنا واتبعنا) أي قبلنا بيقينه
معتقدين مصدقين واتبعناه
فبعثنا به البناء والاجابة تهلق
بالعلم والاتباع بالعلم يقول
المؤمن (هو محمد) صلى الله
عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً)
أي ثلاث مرات (فيقال) له
(نعم) حال كونه (صالحاً) مقنعاً
بما علمك اذ الصلاح كون النقي
في حبه الانتفاع (قد علمنا ان
كنت) بكسر الهمزة أي الشان

وربما ان ذلك لا يستلزم كون الوسطى وعورض بها ورد في سائر الصلوات من القرائن
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات
فان خفتهم فربالاً أو ربكنا وذكروا وجوها للاستدلال كلها مردودة واحتج أهل القول
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس
وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فثبتت والنص الصريح الصحيح برده واحتج أهل
القول الرابع عشر بمثل ما احتج به الذي قبله ورد في قوله ما رآه واحتج أهل القول الخامس
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك ورد بالنص والمعارضة اذا تقرر ذلك
هذا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الاول بمعارضة
بعضها في الظاهر اما ما في في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وسنعرف
عدم صحاحيته لاقتضائه (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى اجرت الشمس أو اصغرت فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجوانهم وقبورهم
نارا أو حشا الله أجوانهم وقبورهم نارا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذي وقال
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد والترمذي وصححه وفي رواية لا جندب عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وسماها النائم الصلاة
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة
حسنه الترمذي في كتاب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن
بن سمرة وقد اختلف في صحته سمعاه منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئا وقيل يجمع منه
حديث العقيقة وقال البخاري قال علي بن المديني سمع الحسن بن سمرة صحيح ومن
أثبت مقدم علي بن نفي ورواية أحمد ذكرها الحافظ بن سعد الناس في شرح الترمذي
ولم يتكلم عليها وما في الصحيحين وغيرهم ما يشهد لها وفي الباب عن عمر عند النسائي
والترمذي وقال ليس بأسنا به بأس وعن أبي هريرة عند الطحاوي والديماطي وأشار
إليه الترمذي وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوي وأشار إليه الترمذي أيضا وهذه
الأحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الاول
الذي أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر هكذا وقع
في صحيح البخاري ومسلم وظاهره أنه لم يفت غير ما في الموطأ انها الظهر والعصر وفي
الترمذي والنسائي باسناد لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من
الليل ما شاء الله فأمر بالافاذ ثم أقام فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم أقام فصل

كنت (لوقنا) أي النعوتن كقوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم أوتيت على بها قال القاضي وهو الظاهر (وأما المناق) أي

المغرب ثم أقام فصلى العشاء ومشهله أخرج أحمد والنسائي وأشار إليه الترمذي من حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء في ذلك منهم من رجع مافي الصحيحين كابن العربي ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الخلف قد كانت وقعت أياما فكان ذلك كله في أوقات مختلفة في ذلك الأيام وهذا أولى من الأول لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقهرى عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا السناد صحيح لحليل وأيضا لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع على أن الزيادة متقبولة بالإجماع إذا وقعت غير منافية له زيد قوله حتى اجرت الشمس أو اضربت وفي بعض روايات الصحيح حتى غابت قبل أن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسبا لا عمدا وكان السبب في التسمية الاشتغال بالعدو وكان هذا عذرا قبل نزول صلاة الخوف على حسب الأحوال وسيأتي

البحث عن ذلك (وعن البراء بن عازب قال نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصلاة

العصر فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى

فقال رجل هي أذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله أعلم رواه أحمد (ومسلم) أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عتبة عن البراء وأيسر له في صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه متسان فان الصلاة الوسطى هي العصر بقوله اللفظ المنسوخ وإن لم يكن صريحاً في المطلوب لأنه لا يجب أن يكون معنى اللفظ النسخ معنى اللفظ المنسوخ وربما قيل به من يرى أنه غير العصر فالتأويل كان المراد باللفظ النسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن لللفظ فائدة فانه سدور إلى اللفظ الوسطى ليس إلا قصد الإبهام ويحجب عنه بأنه أرشد إلى أن المراد بالنسخ المذهب المنسوخ المعين مافي الباب من الأدلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كونها العصر لأنه خصها ونص عليها في الأمر بالمحافظة ثم جاء النسخ في التلاوة فمقتضى ذلك هو في المعنى مشكوك فيه فيستحب المتيقن السابق وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعظيم أمر فواتها تخصيصاً فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله رواه الجماعة انتهى قوله أهله وماله روى بنصب الأمامين ورفعهما وإنه نصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور وعلى أنه مقول ثان ومن رفعه على ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهله وماله وهذا تفسير مالك بن أنس وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه انتقص هو أهله وماله وسلمه فبقى لأهله ولا مال فليحذر من تفويتها كتحذر من ذهاب أهله وماله وقال أبو عمر ابن عبد البر ما عساه أهل اللغة والدقة أنه كادى يصاب بأهله وماله أصابة يطلب بها وتراوتر الجنسية التي يطلب نأرها فيجتم مع عليه غم المصيبة وغم مأساة طلب النأرا (وعن أبي يونس مولى عائشة أنه قال أمرتني عائشة أن أكذب لها مصحفاً قالت إذا

الناس يقولون شيئاً فقلته أي قالت ما كان الناس يقولونه وفي رواية ذكر الحديث أي الخ وفي هذا الحديث أثبات عذاب القبر وسؤال المسلمين وإن من ارتاب في صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته فهو كافر وإن الغش لا ينعض الوضوء مادام العقل باقياً إلى غير ذلك مما لا يحصى (عن عتبة) بذيهم العيين وسكون القاص وقطع الباب الموحدة (ابن الحرث) ابن عامر القرشي المكي (أنه) أي عتبة (زوج ابنة) والأصلي فلتا (أبي هاشم بن عزي) بن قيس بن سويد التميمي الداري واسم أبيه غنبة بفتح الجيم وكسب النون وتشديد الداء وكنتيها لم يجي فأنته امرأة قال الخطابي بن جهم أقف على اسمها (فكانت التي قد أرضعت عتبة) بن الحرث (والتي تزوج بها) أي غنبة وفي رواية الأربعة بنسبها (فقال لها عتبة ما أعلمك) بكسر الكاف (أرضعتني ولا أخبرتنني) عبر بأعلم مضارعاً وأخبرت ماضياً لأن نفي العلم حاصل في الحال بخلاف نفي الاخبار فإنه كان في الماضي فقط (فرسب) عتبة (الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه بالمدينة أي فيها (فقاله) أي سال عتبة رسول الله صلى الله

بما شرها ونقضى اليها (وقد قيل) انك اخوها من الرضا ع أي ذلك بعيد ٣٠٣ من ذي المروءة والوزع (ففارقها

عقبته) بن الحارث رضى الله

عنه صورة أو طلقها احتباطا

وورع الاحكام بنسب الرضا ع

وفسد الشكاح اذ ليس قول

المرأة الواحدة منها لا يجوز

بها الحكم في أصل من الأصول

نعم عمل بظاهر هذا الحديث

أحذر منه الله فقال الرضا ع

يثبت بشهادة المرضعة وحدها

بهمنا قلت والحق هنا يبدأ أحد

والحديث حجة على من خالفها

ويؤيده قوله (وانكبت) غيبة

بعد فراق عقبته (زوجا غيره) هو

ظرب يضم المجهمة المشابهة وفخ

الرامو آخره موحدة مصغر ابن

الحارث (عن عمر) بن الخطاب

(رضي الله عنه) انه قال كنت

أنا وجاري اسمع عينا بن مالك

ابن عمر وابن الجهمان الانصاري

انخر رجعي كما أفاده الشيخ قطب

الدين القسطلاني قال الحافظ

في الفسخ ولم يذكر له عند

ابن بشكو الود ذكره البرماوى

انه أوس بن خولي وعمل بأن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى

بينه وبين عمر لكن لا يلزم من

المواخاة الجوار (من الانصار)

بلغت هذه الآية فاذنى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلما بلغتها آذنتها فاعلمت

على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين قالت

عائشة سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخارى وابن

ماجسه) وفي الباب عن حفصة عند مالك في الموطأ قال عمرو بن زافع انه كان يكتب لها

مصحفا فاقالت لماذا انتهيت الى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذنى فاذنتها

فقلت اكتب والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين اسئل بالحديث من

قال ان الصلوة الوسطى غير صلاوة العصر لان العطف يقتضى المغايرة وهو راجع الى

الطوائف الثابت في الأصول في القرأة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الاحاد فكون

حجة كما ذهب اليه المصنف وغيرهم أم لا تكون حجة لاننا قلنا لم ينقلها الا على انها قرآن

والقرآن لا يثبت الا بالتواتر كما ذهب الى ذلك الشافعية والراجح الاول وقد غلط من

استدل من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على ان هذه الصلوة الوسطى ليست

صلوة العصر لما عرفت من أن مذهبه في الأصول يأنى هذا الاستدلال وأجيب عن

الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بانها العصر بوجهين الاول أن تكون

الواو زائدة في ذلك على حد زيادتها في قوله تعالى وكذلك نرى ابراهيم لما يكون السموات

والارض ويكون من الموقنين وقوله وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست وقوله

ولكن رسول الله وحاتم النبيين وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله حكى

عن انبأه قال يصدون والواو مقبضة زائدة ومثله في القرآن كثير ومنه قول

امرئ القيس

فلما أجزنا ساحة الحلى وانتهى * بنابعا نجت ذى حقا عقنقل

وقول الآخر

فاذ ذللت يا كيشة لم يكن * الا كلمة طام بخيال

الثاني أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف احدى المصنفين على الاخرى وهما الشق

واحد شق قوله

الى الملك القرم وابن الهمام * وليت الكتيبة في المزدحم

وقرب منه قول الآخر

أكر عليهم دعبا ولبانة * اذا ما اشتكى وقع الرماح فتحما

فعطف لبانة وهو صدره على دعبج وهو اسم فرسه ومعلوم ان القرم لا يكرر الاومعه

صدوره لما كان الصدور يلتقي به ويقع به المصادمة وقال يكي بن أبي طالب في تفسيره

ولست هذه الزيادة فوجب أن تكون الوسطى غير العصر لان سميويه حكى مررت

بأخيك وصاحبك والصاحب هو الاخ فكذلك الوسطى هي العصر وان عطف بالواو

انتهى وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى في جوارز العطف ومنه قول أبي ذؤاد الايدى

وبينها ثلاثة أميا وأربعه وأربعه غائبة (وكأننا نوب الأنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى

الانصارى (يوحنا) من العوالم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتعلم العلم (وانزل يوحنا) كذلك (فاذا انزلت) أنا

سلط الموت والموتون عليهم * فاهم في صفة المقابر هام

وقول على بن زيد العبادي

وقدمت الاديم لراحتيه * فالتى قولها كذبا ومينا

وقول عنترة

حييت من طائل تنادم عهد * اقوى واقفر بعد ام الهيم

وقول الآخر

الاحبذا هذوا رعن بهم اهند * وهند فى من دون النأى والبعند

وهذا التأويل لا بد منه لوقوع هذه القراءة الصحيحة في مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة وقد روى عن السائب بن زيد أنه تلاه هذه الآية حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور يجري في حديث عائشة وحديثه ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن زيد الناس في شرح الترمذى قال المصنف رحمه الله بعد سماعي حديث عائشة ما أغفله وهذا يتوجبه منه كون الوسطى العصر لان تسميته في الحديث على الحقيقة فدل على ذلك ما رواه وتكون الواو فيه زائدة كقوله ايتناموسى وهو من الفرقان وضياء أى ضياء وقوله فى أسلم وتله الجبين ونادىناه أى نادىناه الى انظارها انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بالهجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد

على أصحابه منها فخرات حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال ابن قتيبة صلاة ابن

وبعد هاهنا صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد في الصلاة الوسطى قال هي

الظهر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الظهر بالهجرة ولا يكون رواه

الاصف والصفان والناس في فائتهم وفي تجارتهم فأنزل الله حافظوا على الصلوات

والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين رواه أحمد الحديث الاول سكت عنه أبو داود

والمنذرى وآخرجه البخارى في التاريخ والنسائى بإسناد رجاله ثقات وأخرج نحو ذلك في

الموطا والترمذى عن زيد أيضا والحديث النسائى أخرجه أيضا النسائى وابن منيع وابن

جرير والبيهقي في المختار رجال أسنده في سنن النسائى ثقات قول الهجير قال فى القاموس

الهجرة والهجير والهجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها

الى العصر لان الناس يسكنون في بيوتهم كانوا قدامهم والشمس الحار والاشراق استدل

بهم ما من قال ان الصلاة الوسطى هي الظهر وأنت خير بان مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على العباد لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيها غاية ما في ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هي الظهر ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة

(جنته بغير ذلك اليوم من الوحي

وغيره وانزل) جارى (فعل)

معنى (مثل ذلك انزل صاحبى

الانصارى يوم نوبته) أى يوما

من أيام نوبته فسمع ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

انزل زوجته فرجع الى العوالم الى

(بغيا فاضرب باي سر يا شديدا

فقال اثم هو) اسم يشار به الى

المكان البعيد (فترعت) بكسر

الزاي أى شقت لأجل الضرب

الشديد فإنه كان على خلاف

العادة فالله تعالى وبالحجارى

في التفسير قال عمر بنى الله

عنه كائنات فملك ما كان ماولا

عسان ذكرنا انه يريد ان يسير

البنار قد امتلأت صدورنا منه

فتوهمت له لجهالة المدينة

ثقلته لذلك (فخرجت اليه فقال

قد حدثت امر عظيم) طلق رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نسائه

فأتى فذكرت أنظر ان هذا كائن

سقى اذا صلبت الصبح شددت

على تيباى ثم نزلت (فدخلت

على حفصة) أم المؤمنين رضى

الله عنهم فاذا دخل عليها أبوها

عمر رضى الله عنه لا الانصارى

وقضية حذف طلق الى قوله

فدخلت يوههم أنه من قول

الانصارى فأنه في قد نالت

فتمسجة ففصح عن المقدر

أى نزلت من العوالم بفتحت الى

المدينة فدخلت (فأذا هي قبكى

فقلت طالعكن) وفي رواية

أنه طاق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطاعت نسائك) بهمة

الاستعظام وقال النبي بحذوها

(قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (لا فقلت) ولا أصلي فأت

(الله أكبر) نعيها من كون

الانصارى ظن أن اعترافه صلى

الله عليه وآله وسلم عن نسائه

ظلال أو ثيابي عنه والمقصود من

إيراد هذا الحديث هنا بيان

الاهتمام بشأن المسلم بالتأوي

بالنزول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله أعلم وفي هذا الحديث

الاعتماد على خير الواحد والعمل

بمراسيل الصحابة وفيه أن الطالب

لا يغفل عن النظر في أمر معاشه

ليستعين به على طلب العلم وغيره

مع أخذها لحزم في السؤال عما

يقوله يوم غيبته لما علم من حال

عمره أنه كان يتبعه في التجارة إذ ذاك

وفيها أن شرط التواتر أن يكون

مستند نقله الأثر المحسوس

لا الإشاعة التي لا يدري من بدأها

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو

(الانصارى) الخرجي البصري

(رضي الله عنه) أنه (قال قال

رجل) هو حرم بن أبي كعب كذا

قال المسند في مقدمة الفتح ثم

قال في الشرح في كتاب الصلاة

لم أفت على سمعته وهم من زعم

أنه حرم لأن قصته كانت مع عاذ

لامع ابن أبي كعب كذا في

القطب التي فأت وقال هنا قيل

هو حرم بن أبي كعب (يا رسول

الله لا كذا أدرك الصلاة بما

يطول يسافران) هو معاذ بن جبل

يطلب

الثابتة في الصحاح وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا لها نافعاً وعلى فرض
أن قول هذين الصحاحين نص صحيح يبين سبب النزول لا بد من مناسبة فلا يشك من أنه
أدنى المأمور به لعل الاستدلال أن ذلك لا يتم من جهة واحدة ما سلف على أنه يمرض المروى
عن زيد بن ثابت هذا ما قلناه عنه في شرح حديث علي فراجعوا ما لا تأذوا به من النظر
فيما سار رآه في هذا الباب لا تشك بعده أن الوسطى هي العصر

فكن رجلاً رجلاً في التري * وهامة همة في التريا

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الأثرين ما قلناه وقد احتج بهم ما من يرى تجهيل الظاهر
في شدة الظاهر انتهى

(باب وقت صلاة المغرب)

(عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب إذا قربت
الشمس وتوارت بالجباب رواه الجماعة إلا النسائي) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد
ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وإبى داود وعن رافع بن شداد عن جابر عند البخاري
ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وإبى داود والحاكم وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذي
وعن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى
مروفاً وهو أصح عن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في العلل وعن السائب بن يزيد عند
أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند النسائي والبخاري
في مجمله بقوله وتوارت بالجباب ونفع في صحيح البخاري إذا توارت بالجباب ولم يحسب للشمس
ذكر حاله على فهم السامع وما يعطيه قوافي الكلام وهو تفسير الجملة الأولى أعني قوله
إذا غابت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس
وهو مجمع عليه وإن المسألة بالصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها
هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي أنه ليس لها إلا وقت واحد وهو أول
الوقت وهذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو نوران لها
وقتين الثاني منهما ينتهي إلى مغيب الشفق قال الزعفراني وأما ذكر هذا القول
بجهور أصحابنا ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسألة على طريقتين أحدهما أن تقطع
بأن لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق
ولمّا يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل
أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وقسك
القاتل أن لها وقتاً واحداً بحيث يسبيل السابق وقد ذكرنا كيفية الجمع بينهما وبين
الأحاديث القاضية بأن المغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء
بعد ذلك أقسام على أن أول وقت المغرب غروب الشمس في العمالة التي يعرف بها
الغروب فتقبل بسقوط قرص الشمس بكامله وهذا التمام في العمارة وأما في العمارة أن

وفي رواية أبي الوقت ان منكم منفرتين لم يخاطب المطول على التعيين ٣٠٧ بل هم خوف الخجل عليه لطفه به وشدة

على جميل عادته الصكرية
صلى الله عليه وسلم عليه (من
صلى بالناس) أي مبتدئ بهم
أما لهم (فلينقص) جواب من
الشرطية (فان قيم المريض) الذي
ليس بصحيح (والضعيف) الذي
ليس بقوي الثلاثة كالتخفيف
والمسن (وذا) أي صاحب
(الحاجة) وللقاسي وذو الرافع
أي ذو الحاجة كذلك وإنما
ذكر الثلاثة لأنهم يجمع الأنواع
الموجبة للتخفيف لأن مقتضى
له أما في نفسه أولاً والاول
أما بحسب ذاته وهو الضعيف
أو بحسب العارض وهو
المريض أولاً في نفسه وهو ذو
الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)
بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون
زيل الكوفة المنوف بها أو
المدنية أو مصر سنة ثمان وسبعين
وله في البخاري خمسة أحاديث
(ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ساه رجل) هو عبد الله
مالك وقيل بلال المؤذن وقيل
البارود وقيل هو زيد بن خالد
نفسه (عن الأقطنة) بضم اللام
وفتح الصاد وقد نكس النون
الملتوطة وهو ما ضاع بسقوط أو
غفلة فيجده مخصص (فقال) له
صلى الله عليه وآله وسلم ولكي ترمي
قال (اعرف) بكسر الراء من
المعرفة (وكأهنا) بكسر الواو
مدودا مريضاً بظهر رأس الصرة
والكيس ونحوهما أو هو

في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت ليان جوارز التأخير وقد سبق إيضاح
ذلك لأنها كانت جواباً للسائل عن الوقت وأحاديث التخييل المذكورة في هذا الباب
وغيره اجبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها إلا بعد
فلا عقدا عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما أتى تقرأ في المغرب
بقصار المفضل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في بطولي الطويلين
رواه البخاري وأحمد والشافعي وزاد عن عروة وطولي الطويلين الاعراف وللشافعي رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في بطولي الطويلين المص) قوله بقصار المفضل
قال في الضمير هو من سورة محمد إلى آخر القرآن وذكر في القاموس أقوال الأعشيرة من
الطبراني إلى آخره قال في الأصح أو من الجائبة أو القتال أو فاف أو الصافات أو الصفا أو
تبارك أو أنا فكذلك أو سجد اسم ربك الأعلى أو الضحى ونسب بعض هذه الأقوال
إلى من قال بها قال ونهى من صلاة كثيرة الفصول بين سورة أوله المسوخ قوله
بطولي الطويلين في الفتح الطويلين الاعراف والاهام في قول وتسميها بالطويلين
أما هو اعرف فيهما لأنهما أطول من غيرهما وقصرهما ابن أبي مليكة بالاعراف
والمائدة والاعراف أطول من صاحبهما قال الحافظ أنه حصل الاتفاق على تفسير
الطولي بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت
حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فثبت عند الشيخين من حديث جابر بن مطعم أنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب
بالصافات وأنه قرأ فيها بجم النخاع وأنه قرأ بسج اسم ربك الأعلى وأنه قرأ بالتيسين
والزيتون وأنه قرأ بالعوذتين وأنه قرأ بالمزملات وأنه قرأ بقصار المفضل وسبق في تحقيق
ذلك في باب جامع التفسير في الصلاة أن شاء الله تعالى والمصنف سابق الحديث هذا
لأنه لا يلائم على امتداد وقت المغرب ولهذا قال وقد سمع من يمان امتداد وقتها إلى
غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى وكذلك امتداده الخطابي وغيره بهذا الحديث
على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق قال الحافظ وفيه نظر لأن من قال إن لها
وقتها واحد لم يحده بقرعة بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله
أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يخفى ما فيه لأن تيمم الخراج بعض الصلاة
عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

«(باب تقديم العشاء إذا حضر على تعجيل صلاة المغرب)»

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلاة المغرب
ولا تهبطوا عن عشايتكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أقيمت
الصلاة وحضر العشاء فابدأوا بها ثم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه متفق

التحيط الذي يشبه الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أي ظرفها والشك من زيد بن خالد أو من غيره من الرواة (وعناصها)

يكسر أعيان المذاهب وألفها هو الوعاء أيضا ٣٠٨ لأن العنق هو الثني والعطف لأن الوعاء يلقى على ما فيه وينتهي بالمراء

الشيء الذي تكون فيه الثقة
من نرة أو جلد أو نحوه أو هو
الذي يابس رأس القار وروما
الذي يدخل في فها فهو الصمام
بالماء المذكرة والمأخر
بغيره مذكور به عرف صدق
مدعيه من كذبه ولا يثبت به
(ثم عزها) على سبيل الوجوب
للناس بذكر بعض صفاتها (سنة)
أي مدة سنة متصلة يعرف أولا
كل يوم طواف النهار ثم كل يوم مرة
ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب
فوق الذكر يثبت بل المعتبر سنة
مق كان وهل تكفي سنة متفرقة
وجهان ثانی ما به فاعلم العارفين
نعم قال النووي وهو الأصح (ثم
استمع بها) أي بتلك القطة فان
جاء بها أي ماله بها (فأدها)
أي أطها بسواب الشريط
(اليه قال) يا رسول الله (فضالة
الابل) ما ~~كدها~~ كذلك
أم لا وهو من باب إضافة الصفة
إلى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله وسلم أمانته كان مني
قبل ذلك عن التناطها وأمان
السائل قصر في فهمه نقاس
ما بين التناطة على ما لا ينعين
كذا في الفتح أي لأنه لم يراع المعنى
المذكور ولم يتفان لنقاس الشيء
على غير نظيره لأن القطة إنما هو
الشيء الذي سقط من صاحبه
ولا يدرى أين موضعه وليس
كذلك الأبل فانما هي القطة
أصلا وصفه (حتى استقرت وجنتاه)

عليه والنخاري وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتها حتى
يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام) قوله حضر العشاء قال في القاسوس هو طعام العشي
وهو معدود كسما قوله فأبدوا بالعشاء أي بأكله الحديث الأول يدل على وجوب تقديم
العشاء على صلاة المغرب إن حضر والحديثان الآخران يدلان على وجوب تقديم العشاء
إذا حضر على المغرب وفيها ما يشهر به تعريف الصلاة من العموم وقال ابن دقيق
العبد الألف واللام في الصلاة لا ينبغي أن يجعل على الاستعراق ولا على تعريف الماشية
بل ينبغي أن يجعل على المغرب بما ورد في بعض الروايات إذا وضع العشاء وأحكم صانم
فأبدوا به قبل أن تصلا أو هو صحيح وكذلك صح أيضا فأبدوا به قبل أن تصلا صلاة المغرب
انتهى وانت خبير بأن التخصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة ما انقروا
في الأصول من أن موافق العام لا يخص به فلا يصح جعله قرينة لجعل اللام على
ما لا عوم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الإطلاق وقد تقرر أيضا في الأصول أن
موافق المطلق لا يقتضي التقييد ولو سلمنا ما ذكرنا باعتبار أحاديث الباب لا يده بان لفظ
العشاء يخرج صلاة النهار وذلك ما نعت على اللام على العموم لم يتم له باعتباره حديث
لا صلاة بخضرة طعام عند مسلم وغيره ولفظ صلاة ذكره في سياق النبي ولا شأنا من
صبيغ العموم والإطلاق الطعام وعدم تشييده بالعشاء فذكر المغرب من التخصيص على
بعض أفراد العام وليس بتخصيص على أن الله - الذي ذكرها شراح الحديث للام
بتقديم العشاء كالنور وغيره مقتضية عدم الاختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا
إنها اشتغال القاب بالطعام وذهاب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات
متساوية الأقدام في هذا وظاهر الأحاديث أنه يقدم العشاء مطعنا سواء كان شامجا
المسه أم لا سواء كان خفيفا أم لا وسواء خشي فساد الطعام أو لا وخالف القزالي فزاد
قيد خشية فساد الطعام والشافعية فزادوا قيد الاحتياج وما لا فزاد قيد أن يكون
الطعام خفيفا وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الأحاديث ابن حزم والظاهرية يرووا
الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر وأحمد واسحق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب
تقديم الطعام وجزوا بطلان الصلاة إذا قدمت وذهب الجمهور إلى الكراهة وظاهر
الأحاديث أيضا أنه يقدم الطعام وإن خشي خروج الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره
أبو سعيد المتولي وجهها لبعض الشافعية وذهب الجمهور إلى أنه إذا ضاع الوقت صلى
على حاله محافظا على الوقت ولا يجوز تأخيرها قالوا إلا مقصود الصلاة الخشوع فلا
تنويه لاجلها وظاهر قوله ولا تجل حتى ففرغ أنه يستوفي حاجته من الطعام بكاملها وهو
يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول لقمة يكسرها بأسورة الجوع قال
النورى وهذا الحديث سريح في إبطاله وقد استدل بالأحاديث المذكورة على أن
الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح إن أريد به أن حضور الطعام مع

إفانية وجنة بتفليث الواو واجبة مضمومة وهي ما ارتفع عن الخلد (أو قال أجز وجهه) التشويق

أى من الغضب المذكور (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها) ٣٠٩ أى ما صنع بها أى لم تأخذها ولم

تقتلها وفي رواية أخرى وفي رواية بغير أو ولا فاء (معها سقاؤها) بـ كسر السين أى أجوافها فانهم شرب فسكتوا في جميع الأيام (وحذاؤها) بكسر الهمزة أى خفيها الذي عشى عليه (ترد الماء) أى هي ترد الماء (وترعى النجر) أى إذا كان الأمر كذلك (نذرهما) أى قدعها (حتى يلقاها ريسا) ماله كما إذا نذرهما غير فائدة أسباب العود إليه أفودة سيرها يكون الحذا والمقامة معها لأنها

ترد الماء بها ويؤسوا وتقتنع من الذناب وغيرها من صفات السباع ومن القردى وغير ذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أهى مثل ضالة الأبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ليست كضالة الأبل بل هى (لأن) أن أخذتم (أو أوالخيل) من الألفظين أن لم تأخذها (أو) للذئب بأكلها أن لم تأخذها أنت ولا غيره فهو أذن فى أخذها دون الأبل نعم إذا كانت الأبل فى القرى والأصاقل فلتقط لأنها تكون حينئذ مع رضى لئلا تفسد مطعنة للأطعام ومباحث ذلك عملها أى بابها (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أشيأ غير منصرف (كرهها) لأنه ربما كان فيها شيء سبب التعسر ثم شئ على المسلمين فيلقطه به المشقة أو غير ذلك وكان من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ويحويها (فلما اكبر) بضم الهمزة أى أكثر الناس السؤال (عليه)

التشوق إليه عذرى ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بضر من غير عذر لم يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذرا فى تركها وقد استدل أيضا بهذه الأحاديث على التوسعة فى وقت المغرب وقد تقدم الكلام فى ذلك وقد الحق بالطعام ما يحصل بتأخيرته تشويش الخاطر بجماع ذهاب الشروع الذى هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقى ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشوق إلى الطعام ولا شك أن حضور الطعام مؤثر لزيادة الاشتغال به والتطالع إليه ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة فى تقديم الطعام وقد تقرر فى الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبرا بلغ قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد الحاقها كان متيسر الحضور عن قرب بالحاضر

• (باب جواز الركنين قبل المغرب) •

(عن أنس قال كان المؤمن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتعدون السور حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصافون ركنين قبل المغرب ولم يكن بين الأذان والإقامة شئ وفى رواية الأقل رواه أحمد والبخارى وفى لفظ كالأصل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقبل لها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يرانافصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا رواه مسلم وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لم ير أنه يصلى فى ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما إذا قلنا ذلك عدد كثير من العصابة وفى المسئلة من هذا بيان للسلف استحباب جماعة من العصابة والتابعين ومن المتأخرين أحمد وإسحق ولم يستحبهما إلا أربعة الخلفاء رضى الله عنهم وآخر من العصابة ومالك وأكثر الفقهاء وقال النخعي هما بدعة احتج من قال بالاستحباب بمافى هذا الباب من الأحاديث العصبية وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى قبل المغرب ركنين فقد ثبت ما عنه صلى الله عليه وسلم قولاً كسأفى وفعلا وتقريراً واحتج من قال بالكراهة بحديث عقبة بن عامر الذى قد مر ذكره فى باب وقت صلاة المغرب وهو يدل على شرعية تعجيلها ورفعها ما يؤدى إلى تأخير المغرب والحق أن الأحاديث الواردة بشريعة الركنين قبل المغرب مخصوصة لعموم أدلة استحباب التعجيل قال النووي وأما قوله لم يؤدى إلى تأخير المغرب فهذا احتمال معاذلة السنة ولا يفت إليه ومع هذا فهو زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم التسخف فهو مجازف لأن التسخف لا يصر إليه إلا الأجهز ناعن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التواريخ فليس هناك شئ من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما لم تتم الصلاة كـ اثر النوافل لحديث إذا أقيمت

وكان من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ويحويها (فلما اكبر) بضم الهمزة أى أكثر الناس السؤال (عليه)

صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لثنتين منهم ٣١٠ في السؤال وشككهم ما لاحاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (الناس سألوا عن صلاة) وسأل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على الوحي أول والأذهول لا يعلم ما يستل عنه من الغيبات إلا بإعلام الله تعالى كما هو مقرر هذا لفظ القسطلاني (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى (من أبي) يارسول الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أولاً حذافة) القسطلاني السهمي المتوفى في خلافة عثمان رضي الله عنه (فقال) رجل (آخر) وهو سعد بن سالم كافي القهري لا بن عبد البر وأغفله في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من الشارحين ولان من صنف في المنهجين ولا في أسماء الصحابة قال في الفتح وهو يحيى بلا مربة لقوله (فقال من أبي يارسول الله) فقال أبو سالم مولى شيبه بن ربيعة وكان سبب السؤال طعن بعض الناس في أصب بعضهم على عادة الجاهلية (فلم أر) أبهم (عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (ماتوا جميعاً) الوجه صلى الله عليه وآله وسلم من أثر الغضب (قال يارسول الله أنا تروى إلى الله عز وجل) مما يوجب غضبه وفي حديث أنس بعد أن عور برأه على ركبته فقال رضي الله عنه وبالله لا سلام دينا ونعمه صلى الله عليه وآله وسلم نبيا والجميع بينهم ما ظهر بأنه قال جميع ذلك فنقله كل من

الصلاة فلا صلاة واعلم أن التعديل للكرامة بتأدية الركعتين إلى تأخير المغرب مشهور بأنه لا خلاف في أنه يستحب أن كان في المسجد في ذلك الوقت منتظرا القيام بالجماعة وكان فعلة للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يشع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة ولا ريب أن ترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بالصلاة لمغرب ولا بشي من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحباب ذات الشطآن إلى أن ينجز منها إلا القليل قوله في التنبؤ فيه التعظيم أي لم يكن منه حاشي كثير وأن في الكثير يقتضي إثبات القليل وبهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية قبل وقال ابن المنير يجمع بين الروايتين بحمل الثاني المطلق على المبالغة مجازاً والأبواب للقيل على الحقيقة وقد طول الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فليرجع إليه (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلاوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلاوا قبل المغرب ركعتين ثم قال عند الثالثة أن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وفي رواية بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة من شاء رواه الجماعة) زاد الإسماعيلي في روايته عن القواريري عن عبد الوارث في الرواية الأولى ثلاث مرات وهو موافق لما في رواية البخاري لأنها لفظ قال في الثالثة وفي رواية لا ينعيم في المستخرج قالها ثلاثاً ثم قال من شاء قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة قال الغب الطبري لم يردني استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها ومعنى قوله سنة أي شريعة لازمة كان المراد أنها مطاط مر يتم أعين رواتب الغرائض ولهذا لم بعدها كثر الشافعية في الروايات واستدل بها بعضهم وتعقب أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه علم أقواله بين كل أذانين المراد بالأذان الأذان والأقامة فغلبوا الرواية الأولى من حديث الباب تدل على استحباب هاتين الركعتين بخصوصها والرواية الأخرى بعومها وقد عرفت الخلاف في ذلك

(وعن أبي الخير قال أتيت عقبة بن عامر فقالت له لا أحببتك من أبي تميم بر كعركعتين قبل صلاة المغرب فقال عقبة أنا كنا نفعده على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لها ينعك الآن قال الشغل رواه أحمد والبخاري) قوله لا أحببتك بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب قوله من أبي تميم هو عبد الله بن مالك الجدياني يفتح الجيم وسكون التثنية بعدها مجمعة تأتي كبير مخضرم اسم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عده جماعة في الصحابة قال الحافظ في الفتح وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي أنه لم يفعلها أحد بعد الصحابة لأن أبي تميم تابعي وقد فعلها وما الحديث يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصيغة فيها اختلاف منذ كور في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها أحاد ثم الرفع وهل تشعر بإطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطالع من موضعه

الصحابة من أحدث رد على اتحاد الجاهل اشتراكهم ما في نقل قصة ابن حذافة ولا يقال كيف قضى (وعن)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣٦٢ أبوك فلان وإلماكم مأموران لا يفتقروا

وهو غضبان والجواب أن يقال
أولا ليس هذا من باب الحكم بل
من باب الغضب على المعصية
والتعليم والواظ من شأنه أن
يكون في صورة الغضب لأن
مقامه يقتضي تكليف الانزعاج
لأنه في صورة المذنب وكذلك المعلم
إذا أنكر على من تعلم منه سوء
فهم ونحوه لأنه قد يكون أدى
للقبول منه وليس ذلك لازما في
حق كل أحد بل يختصنا
باختلاف أحوال المتعلمين وأما
الحاكم فهو بخلاف ذلك وأما
قائما فيقال هذا من خصوصياته
لأنه المعصية فاستوى غضبه
ورضاه ويجوز غضبه من الشيء
دال على تعريمه أو كراهيته بخلاف
غيره صلى الله عليه وآله وسلم
(وعن أنس) بن مالك رضى الله
عنه (عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه كان إذا تكلم بكلمة
أعاده) أي السكامة المقصورة
بالجمله المفردة (الثلاث) أي ثلاث
جرات قال في القحطاني المراد
بذلك في نفس الحديث بقوله (حتى)
تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ
والإيمان قال السكامة على هذا
التركيب يشعر بالاستقرار عند
الاصوليين قال الحافظ وما ادعاه
السكامة من أن الصيغة
المذكورة تضمن الاستقرار مما
ينزع فيه وللتزمذي وإلماكم في
المستدرج حتى تعقل عنه ووهم
الحاكم في استدراكه وفي دعواه

(وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك
وأقامة نفسك أربع الآكل من طعامه في مهل ويقضى المتوضئ حاجته في مهل رواه
عبد الله بن أحمد في المسند) الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبي بن كعب ولم يسمع منه
وقد أخرجه شعوبه الترمذي من حديث جابر بن زائدة المعتصم إذا دخل القضاء الحاجة قال
الترمذي لأنه روى الامن حديث عبد الله بن مسعود وأسناده مجهول انتهى وفي أسناده ضعيفان
برويه أحداهما عن الأثر فأولهما عبد الله بن مسعود قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان
منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكا بصري لم يرضه
يحيى بن سعيد وقال أبو زرعة ليس بقوي وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك
وقال أحمد بن حنبل ليس بثقة وقال النسائي من روى فيه كلام طويل وله شاهد من حديث أبي
هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكلهما أوهية قال الحاكم ليس في أسناده مطعون غير
عمر بن قانده قال الحافظ لم يقع إلا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقرين لكن فيه عبد
الله بن مسعود صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى والحديث يدل على مشروعية
الفصل بين الأذان والأقامة وذكر أهله الموالاة بينهما في ذلك من تقويت صلاة الجماعة
على كثير من المريدين لئلا ينزل من كان على طعامه أو غير متوضئ حال النداء إذا استقر
على أكل الطعام أو توضأ الصلاة فأنته الجماعة أو بعضها بسبب التجهيل وعدم الفصل
لأسما إذا كان مسكنا بهدا من مسجد الجماعة فالترخي بالأقامة نوع من المعاونة
على البر والتقوى المنسوب إليها قال المصنف رحمه الله تعالى وكل هذه الأخبار تدل
على أن المغرب وقتين وإن السنة أن يفصل بين أذانها وأقامتها بقدر ركعتين انتهى
وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وأما أن الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم
البخاري باب حكم بين الأذان والأقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال
ابن بطال لا أحد ذلك غير ممكن دخول الوقت واجتماع المصلين

(باب في أن تسجدة المغرب أولى من تسجدة بالعشاء)*

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبنكم الأعراب على اسم
صلاتكم المغرب قالوا لا عراب تقول هي العشاء متفق عليه) قوله لا عراب تقول
هي العشاء لأن العشاء لغة أول ظلام الليل والمعنى انتهى عن تسجدة المغرب بالعشاء
كما تفعل الأعراب فإذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها إذن رجوع إليه
خصمه فقد غلبه وقد اختلف في علته انتهى عن ذلك فقيل هي خوف التماس المغرب
بالعشاء وقيل العادة بالجماعة أن تسجد بالعشاء مخالفة لأذن الله فانه مسمى الأولى المغرب
والثانية العشاء لا تسجد قبل غير ذلك والله أعلم

(باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة
وبما وقع المختار إلى نصف الليل)*

أن البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب قال ابن المنير في البخاري حديثه التبرجته على من كره إعادة

على المستفيد الذي لا يحفظ
من مرة اذا استعاد ولا عذر
للمفيد اذا لم يعد بل الاعادة عليه
آ كدم من الابد لان الشروع
مازم وقال ابن التين فيه ان
اللائح غاية ما يقع به الاعذار
والبيان (واذا أتى على قوم فسلم
عليهم سلم عليهم ثلاثاً) أي ثلاث
مرات ويشبه أن يكون ذلك عند
الاستئذان حديث اذا استأذن
أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع
وعرض بان تسليمة الاستئذان
لا تأتي اذا حصل الاذن بالاولى
ولا تثبت اذا حصل بالثانية ثم
يجوز أن يكون معناه انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على
قوم سلم تسليمة الاستئذان واذا
دخل سلم تسليمة التحية ثم اذا قام
من المجلس سلم تسليمة الوداع
وكل سنة (عن أبي موسى)
الاشعري (قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاثة لهم اجران) اولهم (رجل)
وكذا امرأه (من أهل الكتاب)
التوراة والانجيل لما تظاهرت
نصوص الكتاب والسنة
حديث يلقى أهل الكتاب أو
الانجيل فقط على القول بان
النصرانية فاضحة لليهودية
اكذابرهم جماعة حال كونه قد
(آمن بنبيه) موسى او عيسى
عليهما السلام مع ايمانهم
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
المنعوت في التوراة والانجيل
بالأنبياء الا انهم على سائر الانبياء

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت
الصلاة اقرواها الدار طق) الحديث قال الدار طق في الغرائب هو غريب وكل رواه
ثقات وقد رواه أيضاً ابن عساكر والبيهقي وصححه وقفه وقد ذكره الحاكم في المدخل
وجعله مثالا لما رآه المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن تيمية في صححه عن
عبد الله بن عمر فروعه عاروق مسالة المغرب الى أن يذهب شدة الشفق قال ابن تيمية
ان صحته هذه القطة أعنت عن جميع الروايات لكن تقدمه ما يجد في زيادة قال الحافظ
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلى وابن عباس وعبد الله
ابن الصامت وشاذ بن أوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء قال المصنف رحمه الله وهو يدل
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الاصول مشهور حديث
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبد الله
من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناس من أهل
البيت والشافعي وابن أبي ليلى والثوري وابو يوسف ومحمد بن النعمان والخليل والفراء
من أئمة اللغة قال في القاموس الشفق الحرة ولم يذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي
والزلي وبه قال الباقر بل هو الايض واجمعه رواية تعالى الى غسق الليل ولا غسق
قبيل ذهاب البياض ورد بان ذلك ليس بتامع كالتجويد وقال أحمد بن حنبل الاحمر
في العساري والايض في البقيان وذلك قول لادليل عليه ومن هجم الاولين ما روى
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء اسقط الفجر لثلاثة اشهر رآه رحمه الله
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبيل غيوبة الشفق قال
ابن سبيد الناس في شرح الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض
لا يغيب الا عند ثلث الليل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به نص
يقينان وقد ما حصل قبل ثلث الليل الاول يمين فقد ثبت بالنص انه داخل قبل غيوبة
الشفق الذي هو البياض فبين بذلك بينا ان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى
وابتداء وقت العشاء غيب الشفق اجماعاً لما تقدم في حديث جابر بل وفي حديث
التعليم وهذا الحديث وعنده ذلك ما آثره في اختلاف فيه (وعن عائشة قالت
أعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجمعة فنادى عمر نام النساء والصبيان فخرج
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما ينظرون غيركم ولم فصل يومئذ الا بالامانة ثم
قال صلوا هاهنا بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل رواه النسائي) الحديث رجال اسأله
في سنن النسائي رجال الصميم الشيخ النسائي عرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق
عليه من حديثها فهو هذا الملقط في الباب عن زيد بن خالد اشارة اليه الترمذي وعن
ابن عمر عندهم مسلم وعن معاذ بن أبي داود وعن أبي بكر رواه الخليل من حديث عبد الله
ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عند البزار وعن أبي سعيد وهاشم وأبي

الحديث وأذكر على الطالب الاستعادة ٣٢٢ وهذه من البلاد قال والحق ان هذا الحديث باختلاف القرائح فلابد

لهذا الحديث لأنهم أنزلات في
طائفة منهم آمنوا أعبد الله
ابن سلام وغيره وباقى ما في ذلك
من المباحث في باب إن شاء الله
تعالى (و) الثاني (العبد
المملوك) أي جنس العبد
المملوك (إذا أدى حق الله تعالى)
أي كالصلاة والصوم (وحق
مواله) بكون اليسار جمع
مولى تحصل عاقبة الجمع في
جنس العبد بجمع المولى
أوليد دخل ماله كان العبد
مشتركا بين ماله والمراد من
حقهم خدمتهم ووصف العبد
بالمملوك لأن كل الناس عباد
الله فيزده بكونه مملوكا للناس
(و) الثالث (رجل) كانت عذره
أمة) زاد في رواية الأربعة
بطاها بالمزعة فأذهبها لتخلق
بالاخلاق الجديدة (فأحسن
تأديها) بأما وفرفق من غير
صف (وعلمها) ما يجب تعلّمه
من الدين (فأحسن تعلّمها ثم
عقبتها فتزوجها) بعد أن أصداها
(فألبسها) الضمير يرجع إلى
الرجل الأخير وانما بقية صر على
قوله لهم أجزان مع كونه
داخل في الثلاثة بحكم العطف
لأن الجهة كانت فيه متعددة
وهي التأديب والتعلّم والعق
والتزوج وكانت مظنة أن
يستحق من الأجزاء أكثر من ذلك
فأعاد قوله فجاء أجزان إشارة إلى
أن المتعمر من الجهات أمران

هريرة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وسياق قوله أعظم أي دخل في العتبة وهذا أثرها
والعتبة لغة حجاب بعد هوى من الليل بعد أن الصبح يسلك والمراءىم هنا صلاة العشاء
واعلمت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت وفي القاموس والعقبة محركة ثالث الليل الأول
بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة اهـ وهذا الحديث يدل على استحباب
تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها وقد اختلف العلماء في الأفضل تقديمها أم تأخيرها وهما
مذهبان مشهوران للشافعي وقولنا ثالث والشافعي فذهب فريق إلى تفضيل الثاني
مخبرينهم بهذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب وذهب فريق آخر إلى تفضيل التقديم
مخبرينهم بالادلة الغالبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي التقديم وإنما أخرها في
أوقات يسيرة لبيان الجواز والسفر والمرض ولو كان تأخيرها أفضل لو اطلب عليه وان كان
فيه مشقة ورد بان هذا الغالب لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم إلا مجرد الفعل لها في
ذلك الوقت وهو ممنوع لورود الأقوال كافي حديث ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغير
ذلك وفيها تنبيه على أن صلاة التأخير وعلى أن ترك المراقبة عليه مما ينافيه من المشقة كما
صرح بذلك الأحاديث وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعارض هذه الأقوال وأما
ما ورد من أن صلاة أول الوقت على العموم فأحديث هذا الباب خاصة فيجب تأويلها
وهذا لا بد منه قوله ولم تصل يومئذ إلا بالمدينة أي لم تصل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة
لأنه لم يذكره في الفتح قوله فيما بين أن يغيب الشفق الخ فقد تقدم أن تقديم أول
وقت العشاء بغيبوبة الشفق أمر مجمع عليه وإنما وقع الخلاف هل هو الأحمر أو الأبيض
وقد ساق ما هو الحق وعن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر
العشاء الآخرة وأجدوا مسلم والشافعي وعن عائشة قالت كانوا يصومون العشاء فيما بين
أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول أخرجه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لو لم يأتني على أمي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث
الليل أو نصفه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه الحديث الأول يدل على استحباب
مطابق التأخير للعشاء وجواز وصفها بالآخرة ولو أنه لا كراهة في ذلك وقد حكى عن الأصمعي
الكرهية والحديث الثاني يدل على استحباب تأخيرها أيضا وامتداد وقتها إلى ثلث الليل
والحديث الثالث فيه التصريح بان ترك التأخير أعلاها للمصلحة وقد تقدم الكلام في ذلك
وفيه بيان امتداد الوقت إلى ثلث الليل أو نصفه وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر
ابن الخطاب والشافعي والهمادي والشافعي وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء
ثلث الليل واحتجوا بحديث جبريل وحديث أبي موسى في التعميم وقد تقدم وفي قول
لشافعي أن آخر وقتها نصف الليل واحتج بما تقدم في حديث عبد الله بن عمرو في باب أول
وقت العصر وفيه وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ويجحد أبي هريرة المذكور هنا
وبحديث عائشة وأنس وأبي سعيد وسناني وغيرهم لأن هذه الأحاديث المصيرة إلى تعيين
لوجوه الأول لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة الثاني لاشتمالها على الأقوال والأفعال

المرأة المؤمنة المعلقة أكثر بركة
وأقرب الى أن تعين زوجها على
دينه وعطف به في العتق وفي
السابق بالبناء لان التاديب
والتعليم يتعمدان في الوطء بل لا بد
منهما فيه والعق في نقل من صنف
الى صنف ولا يخفى ما بين الصنفين
من البعد بل من الضدية في
الاحكام والمناساة في الاحوال
فتاديب لفظا دال على التواخي
بخلاف التاديب وغيره مما ذكر
واما اذ لم يطأ الامنة لم يكن ادبها
هل له اجر ان لم لا فالجواب ان
المراد تمكنه من وطئها شرعا
وان لم يطأها وانما عرف العبد
ونكر رجل في الموضوعين الاخمين
لان المعروف بالام الجنس كالتكبر
في المعنى وكذا الاتيان في العبد
بازادون النفس الاول لانها ظرف
وأن سال وهي في حكم الظرف
لان معنى جازم بذكرها في وقت
الركوب وحاله اذ يقال في وجهه
الحال انما الاشمار بنائمه عظيمة
وهي ان الايمان بنبيه لا يشهد
في الاسمة مال الاجرين بل لا بد
من الايمان في عهد متى يستحق
أجرين بخلاف العبد فانه في زمان
الاسمة باليستحق الاجرين ايضا
فان اذا التي لاسمة تنال قاله
البر ماوى كالكرماني وعتقه في
الفتح فقال هو غير مستقيم لانه
مشق فيه مع ظاهر اللفظ وليس
متقدما عليه بين الرواية بل هو
عند البخاري وغيره مختلف فقد

وثلاثا افعال فقط وهي لا تمارض ولا تمارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع
كونها في الصحاح فالق ان آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب
البحر من ان النصف بحسب فصله خبر جبريل فليس على ما ينبغي وأما وقت الجواز
والاضطرار فهو عند اتي الفجر لحديث أبي قتادة عنده مسلم وفيه ايس في النوم تقر يبط
انما تقر يبط على من لم يصل الصلاة حتى يبي وقت الصلاة الاخرى فانه ناهي في امتداد
وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الصلاة الفجر فانه وصية من هذا
العهود والاجماع واماديت عائشة الا في بانظ حتى ذهب عامة الليس فهو وان كان فيه
اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنه مؤول لاسياني (وعن
جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقيصة
والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احيانا بآخرها واحدا ناهي اذا رآهم اجمعوا يحل
واذا رآهم ابطوا آخره الصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهم بالامان
معتق عليه) قوله بالهاجرة هي صلاة الحار نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك لان الهجر
وهو التزلزل لان الناس يتركون التعريف حينئذ لشد الحر ويقيمون وقد تقدم تفسيرها
بخبر من هذا القول والشمس نقيصة أي مسافة لم تدخلها منيرة قوله اذا وجبت أي غابت
والجوب السقوط كما سبق قوله اذا رآهم اجمعوا فيه مشروعية لاحتظة احوال
المؤمنين والمبادرة بالامعة مع اجتماع المصالح لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا
لتأذي بعضهم وأما الانتظار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولانه من باب المعاونة
على البر والتمس قوله بغلس الغلس محركة ظالة آخر الليل قال في التماموس والحديث يدل
على استحباب تأخير صلاة العشاء لم يكن مفيدا لعدم اجتماع المصالح (وعن عائشة قالت
أعظم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم
خرج فصلي فقال انه لو قم لولان أشق على امي رواه مسلم والنسائي) قوله أعظم قد تقدم
الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل قال النووي التأخير المذكور في الاحاديث كما
تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على اختلاف المذهبين
والمراد بعامة الليل كثير منه وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم انه لو قم لولان أشق على امي هذا القول ما به نصف الليل لانه لم يقل احد
من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لولان أشق على امي فيه
انصرح بما قدمنا من ان ثلث التأخير انما هو للمصلحة والحديث يدل على مشروعية تأخير
صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن انس قال قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد صلى الناس وناموا
اما انكم في صلاة ما انظروا فقال انس كأنني انظر الى ربيص خاتمه لم يمتد منق عليه)
قوله قد صلى الناس أي الماهودون هم صلى من المساكين اذ قالوا ويص خاتمه هو بالباء

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ٣١٥ خرج) من بين صفوف الرجال الى صفوف

النساء (ومعه بلال) بن أبي رباح الحبشي واسم امه حمامة وفي رواية معه بلال و (فطن) صلى الله عليه وآله وسلم (انه لم يسمع النساء) حين اجمع الرجال

(فوعظهن) بقوله اني رأيتكن اكثر أهل النار لانكن تسكنن

اللعن وتسكنن العشير وهذا أصل في حضور النساء بحال

الوظوف ونحوه بشرط ان الفتنة (وأمرهن بالصدقة) النقلة لما رأهن أكثر أهل النار لانها

معداة لكنهن من الذنوب المدخلة النار أولا لانه كان وقت حاجة الى

المواعدة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوء اليه (لجمع المراتة

تأني القسوط) بضم القاف وسكون الراء الذي يعاقب

بشحنة أذنهما (والخطام وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يلقيه

ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في مصارفه لانه يحرم عليه

الصدقة وحذف المفعول للعلم به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن

ابن مضر (رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله من أجمع

الناس بشقاعتك يوم القيامة قال) اي صلى الله عليه وآله وسلم

(واقه لقد ظننت بأباهريرة أن لا يسألني) بضم اللام وفكها

لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة

لأحد أو قبل منه (لمارأيت) اي للذي رأيته (من حرصك على

الموحدة والصادق عليه البريق والساطم بكسر التاء وقهها ويقال أيضا خاتم وخيتام أربع لغات قاله النووي والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء والتعامل بقوله اما انكم الخ يشعربان التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار لاهل الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال انظرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء حتى ذهب نخو من شطار الليل قال لهما فصلي بنا ثم قال خذوا ما عداكم فان الناس قد أخذوا ما جاءهمهم وانكم لم تزلوا في صلاة منذ انتظرواوها ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لانخرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والنسائي وابن خزيمة وغيرهم واسناده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك قوله شطر الليل الشطر نصف الشيء جزؤه ومنه حديث الاسراء فوضع شطرها أي بعضها قاله في القاموس قوله ولولا ضعف الضعيف هذا نصريح بافضلية التأخير ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة والحديث من صحيح من قال بان التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك قال المصنف رحمه الله قال ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه السلام قولاً وفعلًا وهو ثبت زيادة على أخبارنا في الليل والاختيار زيادة أولى وهذا صحيح قد أسلفنا ذكره

* (باب كراهية النوم قبلها والسهر بعدها الا في مصلة)

(عن أبي هريرة الاسلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسنحب ان يوتر العشاء التي يدعونهم العقة وكان يكره النوم قبلها والحديث بهذا رواه الجماعة) وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن أنس أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس رواه القاضي أبو الطاهر الذهلي وعن ابن مسعود وسياق قال الترمذي وقد كرهه أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء وروى في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الاحاديث على الكراهية وروى بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وقد كرهه جماعة واعتقدوا فيه منهم ابن عمر وعمر وابن عباس واليه ذهب مالك وروى فيه بعضهم منهم على عليه السلام وأبو موسى وهو ذهب السكونيين بشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه اصلها وروى عن ابن عمر مثله واليه ذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان ذلك جائز ان علم من نفسه البقطة قبل خروج الوقت بهادة أو يكون معه من يوقظه والعلة في الكراهية قبلها ان لا يذهب النوم يصاحبه ويستغرقه فتفوت أويته وفوت فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها احتج من قال بالكراهية بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتم العشاء حتى قاده عمر فنام النساء والصبيان ولم ينكر عليهم ومحدث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها

الحديث) اول وثيق بعض حرصك في بيان على الاول وتبعه فيه على الثاني (اسعد الناس)

الطائع والعاصي (بشفا في يوم

القبامة) أي في يوم القيامة (من) ٢١٦ أي الذي (قال لا اله الا الله) مع قول محمد رسول الله خال كونه (خالصا) من

الزنى لثبوت رايه مختصا (من)
قلبه وانفسه) شك من الراوى
وقد يكتفى بالنطق باحد الجزأين
من كفاي الشهادتين لانه صار شعارا
لجموعه ما واثق بالقلب لثباته
اذا الاخلاص عمله القلب ولو صدق
بقوله ولم يتلفظ دخل في هذا
امامكم امكن لانه لا يملككم
بالدخول الا ان يتلفظ فهو الحكم
بإستحقاق الشفاعة لانه من
الاستحقاق وافضل هنا ليست
على باب اهل يعنى مسجد الناس
من نظر بالشهادتين أو التفضل
بجانب المراتب اى هو اسعد من
لم يسمعن في هذه المرتبة من
الاخلاص المؤكد البالغ غايته
والدليل على ارادة كونه ذكر
القلب لانه محل الاخلاص كما
هو وقال البدر الدماصنى قوله
ابن بطال يعنى قوله مختصا على
الاخلاص العام الذى هو من
لوازم التوحيد بدورده ابن المنير
بان هذا الاختصاص مؤمن فتهطل
صيفة أو عمل وهو لم يسأله عن
يسأله شاعته وانما سأل عن
أسعد الناس به انبغى ان يعمل
على الاخلاص خاص يختص
بعض دون بعض ولا يخفى تفاوت
رتبه قال فى الفتح وفى الحديث
دليل على اشتراط النطق بكلاهما
الشهادة لانه يبره بالتقول فى قوله
من قال انتهى (عن عبد الله
ابن عمر بن العاص بن رضى الله
عنه) انه قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث ولم يشكر عليهم قال ابن سيد الناس وما يرى هذا من
هذا الباب ولا تعاسمهم فى المسجد وهم فى انتظار الصلاة من النوم انتهى عنه وانما هو من
السنة التى هى مبادئ النوم كما قال

وسنان اقصد الله اس فرقت * فى جفنه سنة وايس بناثم
وقد اشار الحافظ فى الفتح الى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهى عنه فى قول والحديث
بهذه اسبابى لخلاف فى ذلك (وعن ابن مسعود قال جدد لرسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم السمر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال جدد يعنى زوج ناعته ثم ناعته) الحديث
رجاله فى سنن ابن ماجه رجال الصحيح وقد اشار اليه الترمذى وذكره الحافظ ابن سيد الناس
فى مراح الترمذى ولم يلقه بعبا لوجب ضعفه وقد اخرج الامام احمد والترمذى عن ابن
مسعود بنحوه من وجه آخر بالتلفظ لا بعد الصلاة يعنى العشاء الاخرة الا بعد جدير
مصل أو مسافر رواه الحافظ ضياء الدين المقدسى فى الاحكام من حديث عائشة مرفوعا
بالتلفظ لا بعد الاثنته مصل أو مسافر أو عروس قوله جدد هو يعنى قدال مؤسدة
مفتوحة من فباء كمنع وزنا ومهسى ومهسة مجلبة أو مجموعة الخبر والحديث يدل على

كرهية السمر بعد العشاء وسبابى لخلاف فى ذلك (وعن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم عند أبي بكر ليلة كذا فى الاصر من امر السباين وانما هو رواه أحمد

والترمذى) الحديث حسنه الترمذى أيضا وآخرجه الناس فى رجاله رجال الصحيح وانما
قصده عن التصحيح الانقطاع الذى فيه بين علاقته وعمر وفى الباب عن عبد الله بن عمر عن
البخارى ومسلم وقد ذكرنا القصة فى شرح حديث أبي برزة عن أنس بن حذيفة أشار اليه
الترمذى وعن ابن عباس وسبابى الحديث استدل به على عدم كراهية السمر بعد العشاء
لحاجة قال الترمذى وقد اخذت أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والتابعين ومن بعدهم فى السمر بعد العشاء كرهه قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء
ورخص بعضهم اذا كان فى معنى العلم وما لا بد منه من الطوائف وأكثر الحديث على الرخصة
وهذا الحديث يدل على عدم كراهية السمر بعد العشاء اذا كان لحاجة دينية عامة وخاصة
وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهية وطريقه الجمع بينهما بان توجيهه
أحاديث المانع الى الكلام المباح الذى ليس فيه فائدة فهو دعوى حاجته وأحاديث الجواز
الى ما فيه فائدة فهو دعوى المنع كما أو قال دليل كراهية الكلام والسمر بعد العشاء عام
مخصص بدليل جواز الكلام والسمر بعد العشاء فى الامور المائدة الى مصالح المسلمين قال
النووى واتفق العلماء على كراهية الحديث بعد العشاء الا ما كان فى خير قبل وعلة الكراهية
ما يؤدى اليه المبهمة من مخالفة غاية النوم آخر الدليل عن القيام لصلاة الصبح فى جماعة أو
الا انهم فى وقت التفضيل والاختيار أو القيام للورد من صلاة أو قراءة حق من عادته
ذلك ولا أقل بان أمن من ذلك من الكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيسه والطاعة

صلى الله عليه وآله وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول) أى فى حجة الوداع كعند أحمد والظاهر فى حديث (وعن

ابن امامة (ان الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعا يترفعه) وفي رواية ٣١٧ يترفعه (من العباد) بان يرفعه الى السماء

او يهبوه من صدورهم (ولكن

يقبض العلم بقبض ارواح

(العلماء) وموت جملته وظهر

في وضع الاذهار لزيادة تعظيم

المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد

بعد قوله الله احد قال ابن

المنبر يحو العلم من المصدر وجاز

في القدرة الا ان هذا الحديث دل

على عدم وقوعه (حتى اذ لم يبق)

بكسر القاف من الابقاء وقبسه

ضمير يرجع الى الله تعالى أى حتى

اذا لم يبق الله (عالميا) وفي رواية

لم يبق عالم من البقاء ولم يبق حتى

اذا لم يبق لعالم من الخلق هذا الناس

روى (بضم الراء) والهزمة

والتيون جمع رأس ولا يترك

في الفتح رؤساء بفتح الهزنة وفي

آخره هزة أخرى مقرونة بجمع

رئيس (جها لا) بالضم والقشيد

(فسموا) بضم السين أى فسألهم

السائل (فاقتوا) به (بغير علم)

وفي رواية ابى الاسود عند البخارى

في الاعتصام فيمنعون برأيهم

(فضلوا) من الضلال أى في

انفسهم (واضلوا) من الضلال

اى اضلوا السالكين واستدل به

الجمهور على جواز ضلال الزمان

عن مجتهده خلافا للعلماء لا دلة

أخرى تدل عليه والله الامر يفعل

ما يشاء (عن ابى سعيد الخدرى)

رضي الله عنه وهو سعد بن مالك

(قال قال الفراء) وفي رواية

قالت وكلاهما جاز في فعل اسم

الجمع (لنبي صلى الله عليه وآله

الجمع (فاجعل) أى انظر لنا فحين

(وعن ابن عباس قال وقد تفتيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عندها لا تظرك كيف صلاة رسول صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال فتحدث النبي صلى الله

عليه وآله وسلم مع أهله ساعة ثم قد وساق الحديث رواه مسلم الحديث استدل به من قال

يجوز اذ لم يبق العلم ان الحديث الواضع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل بما فيه طاعة

ولا بأس بتغييره بما فيه طاعة جماعتين الا ذلك كما سبق على انه يمكن ان يكون وقوع ذلك

منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز ولا إشعار بالمنع من حمل الأدلة القاضية بجمع

السمع على الخبر ويمكن ان يقال ان العلم الذى ذكرناه لا يكرهه منه في حقه صلى

الله عليه وآله وسلم لانه من غلبة النوم وعروض الكسل ويجاب بجمع أمته من غلبة

النوم مستنداً بنومه في الوادى وأما أمته من عروض الكسل فيسلم ان لم يكن ذلك من

الامور العارضة لطبيعة الانسان الخارجة عن الاختيار

(باب تسميت بالاشياء والعامة)

(عن مالك عن يحيى بن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم يحبوا الا أن يستمعوا عليه لاستمعوا عليه

ولو يعلمون ما في التمجيع لاستمعوا اليه ولو يعلمون ما في العمة والعجم لآتوا بها ولو حجبوا

مقتضى عليه زاد أحد في رواية عن عبد الرزق فقلت لمالك امانك رة ان تقول العمة قل

هكذا قال الذى حسدنى قوله لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول أى من مزيد

الاضل وكثرة الاجر قوله لا توهما أى لا توهما الذى لا توهما الذى لا توهما وهو المعجزة قوله

ولو حجبوا أى زحفاً اذ منهم مانع من المشى كما يرفع الصغير ولا يأتى ثيابه من حديث

أبي الدرداء ولو حجبوا على المرائى والركب الحديث يدل على استحباب القيام بوظيفة

الأذان والملازمة للصف الاول والمساعدة الى جماعة العلماء والتجسس وسبب الكلام على

ذلك يدل على جواز تسمية العلماء بالعمة وقد ورد من حديث عائشة عند البخارى بل نظ

أعظم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمة ومن حديث جابر عند البخارى أيضاً بل نظ

لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء هي التى تدعو الناس العمة ومن

حديث غيره أيضاً وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر الذى قال

الرووى وغيره الجواب عن حديث أى هريرة من وجهين أحدهما انه استعمل إيمان

الجواز وان النبي عن العمة لا تنزيه لا للتحريم والثاني انه يقول انه خطوب بالعمة من

لا يعرف الاشياء فخطوب بما يعرفه أو استعمل لفظ العمة لانه أشهر عند العرب وإنما

كانوا يخطبون على المغرب على جميع البخارى ومسلم باللفظ لا تغلبكم الاعراب على

اسم صلاتكم المغرب قال والاعراب تقول هي العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام

عليه وقيل ان التسمية تسمية العمة ناسخ الجواز ونفسه انه يحتاج في مثل ذلك الى

معرفة التواريخ والعلم بان حديث المنع قال الحافظ في الفتح ولا يعد ذلك كان جائزاً

(وسلم غلبت عليك الرجال) بل لا زمتهم لك كل الايام يستعملون الدين ونحن نسأضه لا تقدر على من اجتهد (فاجعل) أى انظر لنا فحين

(الثانيون) من الأيام التي فيه يكون مشؤوه ٣١٨ (من نفسك) أي من اختيارك لا من اختيارنا ولا من اختيار غيره من المؤمنين بالله

لأنه لازم (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوما) ليعلن فيه (تقين) نفسه أي في اليوم الموعود به (فوعظهن) أي فوفى على الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقهن فوعظهن بوعظ (واصرهن) بأمور دينية (نسكن) فيما قال لهن ما يمكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها لا كان التقديم (لها) بما يباس المارقات (أمرأته) من تقدم (الثنين) والنساء هي أم سليم كل سنة أحمد والطبراني وأبو أيمن كل عند الطبراني في الأوسط وأبو بشر كأيته البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (الثنين) وحكم الرجل في ذلك كالزوجة كما ساق التخصيص عليه في الجنايز (وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة لم يلقوا الخنثى) بكسر الأول أي الأثر والمعنى أنهم ماؤا قبل البلوغ فلم يكتب الخنثى عليهم ووجه اعتبار ذلك أن الأطنال اعلق بالقلب والمصيبة بهم عند النساء أشد لأن وقت الحضانة طأم والسرف فيه أنه لا ينسب إليهم إذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء الحسبة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد بأن أطنال المسكين في الجنة وإن من مات له ولدان حياه من النار (عن عائشة رضي الله عنها) (و) قال من حوسب عذاب فأت عاتشة فقلت (ا) كان كذلك وليس يقول الله ولو

فإن كثر الأقوم لهم واهنه الثلاث العباد السنية الجاهلية على السنة الإسلامية ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين روى عنهم استعملوا التسمية المذكورة وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فدل على الاتباع بالمغرب والله أعلم (وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغابنكم العشاء فان في كتاب الله العشاء وانما صلاتكم الا انها العشاء وهم يعقون بالابل رواء أحمد وسلم والنسائي وابن ماجه وفي رواية نسلم لا تغابنكم العشاء على اسم صلاتكم العشاء فان في كتاب الله العشاء وانما تعقون بالابل) الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد حسن قاله الحافظ وأخرجه أبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب وأخرج عبد الرزاق في هذا الموقف من وجه آخر وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال لم يعقون من مهران من أول من سعى العشاء العتمة قال الشيطان والحديث يدل على كراهة تسمية العشاء العتمة وقد ذهب إلى ذلك ابن عمر وجماعة من السلف ومنهم من قال بالجويز وقد نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ومنهم من جعله خلاف الأولى وقد نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره قال الحافظ وهو الرابع واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المتقدم وقد تقرر أن جواز المصير إلى التعجيل مشروط بتعدد الجمع ولم يحدروا هنا كما عرفت في شرح الحديث الأول قوله يعقون قد تقدم تفسير ذلك في باب وقت صلاة العشاء

«(باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والاسفار)»

قد تقدم بيان وقتها في غير حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنات بشهادة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر ثم تعات بروجهن ثم ينادن إلى يومئذ حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحد من الغلس رواء الجماعة وللبخاري ولا يعرف بعضهن بعضا) قوله نساء المؤمنات صورته صورة إضافة الشيء إلى نفسه واختلاف في تأويله وتفسيره فقبل تقديره نساء المؤمنات وقبل نساء الجماعات المؤمنات وقبل ان نساءه بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاءهم وتقدموهم وقوله كن قال الكرمانى هو مثل أكاو في البراغيث لأن قياسه الأفراد وقد جمع قوله متلفعات هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متحللات ومتلفعات والمروط جمع مروط بكسر الميم الأكسية الجماعة من خز أو صوف أو غير ذلك قوله لا يعرفن أحد قال الداودي معناه ما يعرفن أنسائهن أم رجال وقبل لا يعرفن أي ما نهن قال النووي وهذا ضعيف لأن المتلفعات في النمار أيضا لا يعرفن فسلما في الكلام فائدة وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الأول لم يعرفن عنه بنى العلم قال الحافظ وما ذكره من أن المتلفعات بالمار لا يعرفن عنها فانه نظر لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب

الله منها إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذاب فأت عاتشة فقلت (ا) كان كذلك وليس يقول الله ولو

ثم قال فسوف يحاسب حسابا يسيرا سهلانا بما فاق فيه (قالت) عائشة (فقال) ٣١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما)

فذلك العرض) بكسر الكاف لأنه
خطاب المؤمن أى عرض الناس
على الميزان (ولكن من فوق
الحساب) أى من نافذة الله
الحساب أى من استقصى
حسابه وأكمل المناقشة
الاستفراج ومنه نقى الشوكة
إذا استخرجها والمراد هنا بالمبالغة
في الاستيعاف (يملأ) بكسر
اللام واسكان الكاف جواب
من الموصول المتضمن معنى
الشرط ويجوز رفعه لأن الشرط
إذا كان ماضيا جاز في الجواب
الوجهان والمعنى ان تحوير
الحساب يقضى الى استحقاق
العذاب لأن حسنات العبد
مدفوعة على القبول وان لم
تحصل الرحمة المتضمنة للقبول
لأنه مع العبادة قال في الفتح وفى
الحديث ما كان عند عائشة من
الحرص على فقهم معنى
الحديث وان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يكن يتضح
من المراجعة فى العلم وفيه جواز
المناظرة ومقابلته بالسنة بالسكاب
وتفاوت الناس فى الحساب وفيه
ان السؤال عن مثل هذا يدخل
فيما نهى الصحابة عنه فى قوله
نهى الناس الواعن اسماء وفى
حديث أنس كلهم بما أن نسال
رسول الله صلى الله عليه وآله
ومم عن شئ ووقع نحو ذلك الغير
عائشة فى حديث حفصة انها
لم تسمع لا يدخل النار أحد ممن

ولو كان بدنه مغطى قال الباجي وهذا يدل على انهن كن سافرات اذ لو كن متقنيات
لكان المنافع من المعرفة طبعهن لا التغييس **قولهم** من الغلس من ابتدائية أو تعليلية
ولامعارضة بين هذا وبين حديث أبي بزة انه **كان** ينصرف من الصلاة حين يعرف
الرجل جلده لان هذا الاخبار عن رؤية المتلعة على بعد وزاد الاخبار عن رؤية المجلس
والحديث يدل على استحباب المباداة بقصة الالة العجري في أول الوقت وقد اختلف العلماء في
ذلك فذهب المعتزلة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور والارزاعي ودود بن علي
وأبو جعفر الطبري وهو المروي عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة
إلى أن التغييس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحارزي عن بقة
الشافعية الاربعة وابن مسعود وأبي مسعود الانصاري وأهل الجواز واحتجوا بالأحاديث
المذكورة في هذا الباب وغيرها وانصرح أبي مسعود في الحديث الآخر بانها
كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغييس حتى مات ولم يعد إلى الاسفار وذهب
البيهقيون وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثرا العراقيين وهو مروي
عن علي عليه السلام وابن مسعود إلى ان الاسفار أفضل واحتجوا بحديث أسفروا
بالفجر وسماي ونحوه وقد أجاب القائلون بالتغييس عن أحاديث الاسفار بأجوبة منها
أن الاسفار التبيين والتحقق فليس المراد الاتيين الفجر وتحقيق طواعيه وردعها آخرجه
ابن أبي شيبة واسحق وغيرهما بالفظوب لالة الصبح بالبال حين يصير القوم مواقع
بهم من الاسفار ومنها ان الامر بالاسفار في المأبى المقتر فانه لا يتحقق فيها الفجر الا
بالاستظهار في الاسفار وذكر الخطابي انه يحفل انهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين الفجر
الأول والثاني طلبا للثواب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا فأنه أعظم
لاجركم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن في الأمر فاجواب انهم يوجرون على نيتهم وان لم
تصح صلاتهم لقوله اذا اجتمعت الجماعة فخطأ الله أجر وقال أبو جعفر الطحاوي انما يتحقق
معاني آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغسلا
ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسجرا وهذا خلاف قول عائشة لانهم **كانت** أن
انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد اسفروا ودخلوا في الاسفار جدا الا ترى إلى أبي بكر
رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قبل له كادت الشمس تطالع فقال لو طلعت لم
يخجل نالما فإين (وعن أبي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة

الصحيح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاستغفرهم ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات
 لم يسهل إلى أن يستغفر ورواه أبو داود الحديث رجاله في سقن أبي داود رجال الصحيح وأما
 في الصحيحين والسنن وابن ماجه ونظفه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 نزل جبريل فاحبني بوقت الصلاة فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه
 ثم صليت معه بحسب باصابعه خمس صلوات قرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

شهادتها والحكمة قالت اليس الله يقول وان منكم الاورادها فاجبت بقوله ثم تعجبوا الذين اتوا وسألوا الحكماة

ظهور المسموم في الحساب
 والورد والظلم فوضح لهم ان
 المراد في كل منها امر خاص ولم
 يتبع مثله في هذا من العبادة
 الاقبلا مع توجهه السؤال
 وظهره وذلك ليكمل فهمهم
 ومعرفة فهم بالسان العربي فيحمل
 ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات
 على من سأل نعمتنا كما قال تعالى
 فاما الذين في قلوبهم زيغ
 فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء
 الفتنة في عبادة الله فاذا
 رأيت الذين يرون عن ذلك فهم
 الذين يهوى الله فاحذر وهم ومن
 ثم انكر حصره على مبيع المارة
 أكثر من السؤال عن مثل ذلك
 وعاقبه (عن أبي هريرة) انضم
 النبي وفتح الراعي بلدين عرو
 ابن حنبل الخواص (عن أبي هريرة)
 العاصي المتوفى سنة ثمان
 وستين (رضي الله عنه) وله في
 البخاري نسالة أحاديث (قال)
 سمعت رسول الله (صلى الله عليه)
 وآله (وسلم يوم الفتح) أي ثلثي يوم
 فتح مكة في الشهرين من رمضان
 السنة الزامنة من الهجرة يقول
 قولاً سمعته اذ نأى (اصلاً) اذ نأى
 لي فسقطت النون لاضافته الياء
 المتكاملة أراد انه بالغ في حذاه
 والتفت فيه وان لم يخدمه
 بواسطة وأقرب بالتمية أكيدا
(رواه نافي) أي سقطه وصحوق
 فهو وثبت في تسفل معناه
(وابصره في) بقية التأنيت

على الظهر حين تزلزل الشمس وربما آخرها حين اشتد الحر وأما يصلي العصر والشمس
مرتفعة أيضا قبل ان تكتسبها الصخرة فينصرف الرجل من الصلاة نياتي ذا الحليفة قبل
غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الافق وربما
آخرها حتى يجمع الناس ويصلي الصبح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهم اثم كانت
مسألة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر ولم يذكروا رويته الصلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الا أن داود قال المنذري وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها عن
آخرهم ثقات والزيادة من الثقة مقبولة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سعد
الناس اسنادهم حسن قولنا فاسفر بها قال في القاموس سافر الصبح يسفر اضاء وأشرف أم
والغاس بقايا الظلام وقد مر نفسه به والمسند يبدل على استحباب التغليس وأنه أفضل
من الاسفار ولولا ذلك لما لزمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات وبذلك استصح من
قال باستحباب التغليس وقدم رد كراهته في ذلك وكيفية الجمع بين الاحاديث (وعن
انس عن زيد بن ثابت قال اصحراه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم فشا الى الصلاة
قلت كم كان متدرا ما بينهما قال قدر تسعين آية متتقة عليه) الحديث أخرجه ابن حبان
والنسائي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا انس اني أريد الطعام
اطعمني شيئا فخنه بقروا فاعفينا ما وذلك بعد ما أذن بلال قال يا انس انظر رجلا ياكل
شيء فدعوت زيد بن ثابت فجاء فتصحر معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة
الحديث يدل أيضا على استحباب التغليس وان أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت
الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفرجين من السجود والدخول في الصلاة
وهي قرابة الخمسين آية هي مقدار الوضوء فاحذر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطالع
الفجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسفر وانا الفجر
فانه أعظم الاجورواه الخمسة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح) الحديث أخرجه
أيضا ابن حبان والطبراني قال الحافظ في التلخيص وصححه غير واحد قال وأبعد من زعمه انه
فاصح للصلاة في الغلس وقد استحب به من قال بسفر وعية الاسفار وقد تقدم الكلام عليه
وعلى الجمع بينه وبين أحاديث التغليس وقد تقدم في الاصول ان الخطاطب الخاص بنا
لا يمارسه فعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامر بالاسناد لا يشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم لاعلى طريق النصوصية ولا الظهور فلازمة للتغليس وموته عليه
لا تدفع في مشروعية الاسفار لامة لولائه فعل ذلك وفعله معه الصحابة لكان ذلك
مشهورا بعد الامتصاص به فلا بد من المصير الى التأويل كما سيأتي (وعن ابن مسعود قال
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة غير ميقاتها الا صلاة يجتمع
بين المغرب والعشاء يجتمع صلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها متفق عليه ولم قبل
وقتها بغلس ولا حمد ولا بخارى عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقدمنا

والرأس والمعنى انه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالزوجة والمشاركة ٣٢٦ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أي بالقول الذي أحد ذلك

(حمد الله) تعالى بيان اقوله تكلم به (وإني عليه) من باب عطف العام على الخاص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان مكة حرما لله عز وجل يوم خلق السموات والارض (وليجرمها الناس) من قبل ان يفسدوا واصطلاحهم بل حرما لله تعالى بوجبه فحرمه الله تعالى من غير سبب يعزى لاحد فلا مدخل فيه لثبتي ولا غيره ولا تمنان بين هذا وبين ما روى ابن ابراهيم عليه الصلوة والسلام حرما اذ اراد ان يبلغ تحريم الله واطهره بعد أن رفع البيت وقت الطوفان واندرست حرمتها واذ كان كذلك (فلا يحل لاهري) بكسر الراء كالهزة اذهي تابعة لها في جميع أحوالها أي لا يحل لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم الآخر) يوم القيامة اشارة الى المبدء والاعداد (أن يفسد بها) دما بكسر الفاء وقد انضم وهما لغتان قال في العباب سفسكت الام اسفكتك واسفكتك سفسكت وهو صب الدم والمراد به القتل وفي رواية فيما يدل بها والباء بمعنى في (و) أن (لا يفسد بها) يفتح الهمزة كسر الشاذ أي يقطع بالفساد وهو آلة كالفأس (منهية) أي ذات ساذ ولا زيدت لتأكيده معنى النفي أي لا يحل له ان يفسد (فان) ترخص (احد)

جمعاً فصلي الصلاتين كل صلاة وحدها باذان واقامة وتعتشى بينهما ثم صلى حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوائجنا ومنهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم الناس جمعاً حتى يدعوا وصلاة الفجر هذه الساعة) قوله يجمع يحيم مفتوحة فحيم ساكنة فعين مهملة وهي المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وأيام جمع أيام معنى افاده القاموس وانما سميت المزدلفة جمعاً لان آدم اجتمع فيها سبع حواء وازدلف اليها أي دنا منها وروى عن قتادة انه قال انما سميت جمعاً لانه يجمع فيها بين الصلاتين وقيل وصفت بفعل أهلها لانهم يجتمعون بها يريدون ان يلقوا الله أي يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قيل حتى دعوا أي يدعوا في العمة وقد تقدم بيانها وتام حديث ابن مسعود في البخاري بعد قوله وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعني ابن مسعود لو ان أمير المؤمنين افاض الا أن أصاب السنة فما أدرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان فبرزل يأي حتى رمي بحجرة العتبة يوم النحر انتهى والحديث استدل به من قال باستحباب الاسفار لان قوله قبل مبقاتهم اقدمين في رواية مسلم انه في وقت الغسل فدل على ان ذلك الوقت أهي وقت الغسل متقدم على مبقات الصلاة المعروف عند ابن مسعود فيكون مبقاتهم الملهو وهو الاسفار لانه الذي يتعقب الغسل فيصالح ذلك للاحتياج به على الاسفار وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابي الربيع قال كنت مع ابن عمر فقلت له ابي أوصلي معك ثم أنفقت فلا أرى وجهه جليسي ثم أحيانا ناسفرت قال كذلك رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي واحببت ان أصليها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصليها (واحد) الحديث في اسناده أبو الربيع المذكور وقال الدارقطني مجهول وهو من جهة ما نسب به القائلون باستحباب الاسفار لان ابن عمر كان يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلو كان منسوخاً لما فعله ولا يتفكك ان غاية ما فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحياً نافعاً واحياً نافعاً وهذا لا يدل على ان الاسفار أفضل من التعليل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الاخيرين وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في الأفضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ المتنازع فيه وهو نسخ الفضيلة لما ساق انما يدل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر متفق عليه (وعن هاذب جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء علس بالفجر واطل القرامنة قد رمى بطريق الناس ولا تملهم واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس ينامون فامهلهم حتى يدركوا رواه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة وأخرجه ابني بخلة في مسنده المصنف) الحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية كآمال السيوطي في الجامع الكبير وفيه العترة بن زمان الشافعي في الاسفار والتعليل مع الامتلاك العلة المذكورة

٤١ نيل ل ترخص أي ان قال أجب ترك القتال عزيمة والقتال رخصة تعاطي عند الحاجة (القتال)

أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له ليس الأمر كذلك

(إن الله تعالى) قد أذن
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
بخصمته (ولم يأذن لكم وإنما
أذن لي) الله في القتال فقط وفيه
الغنائم لأن نسق الكلام وإنما
أذن له أى لرسوله (فيها) أى
مكة (ساعة) أى في ساعة أى
مقدار من الزمان والمواظبة يوم
الفتح (من ثم) وهى من طلوع
الشمس إلى العصر كفى حديث
عمر بن شبيب عن أبيه عن
بجده عند أحد فكاك في حديثه
صلى الله عليه وآله وسلم في تلك
الساعة بمنزلة الحبل والمأذون فيه
القتال لا قطع الشجر (ثم عادت
سمرتها اليوم) أى تحسرتها
المقابل الذابحة المنهومة من
القتال الآن في اليوم المعهود وهو
يوم الفتح إذ عود سمرتها كأن في
يوم صدر وهذا القول لا في غيره
(مكرمتها بالباس) الذى قبل
يوم الفتح (وإياها) الشاهد
الحاضر (الغائب) فأنتم تبغ
عن الرسول أرض كفاية (عن
علي) بن أبي طالب أحد السابقين
إلى الإسلام والعشرة المبشرة
بالجنة والخلفاء الراشدين
والعلماء البائين والشجعان
المشهورين والى الخلافة من
سنيين ونوفى بالكوفة ليلة الأحد
تاسع عشر رمضان سنة أربعين
عن ثالث وثين سنة (رضى الله
عنه) وكان زعمه بعد الرحمن بن
الحكم (يسمى مسموم) وهى البخارى
فبعة وعشرين ح. حديثاً (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا على) بصيغة الجمع

في الحديث ولكنه لا يارض أساليب التفسير لما في حديث أبي مسعود السابق من
التصريح بالآية صلى الله عليه وآله وسلم للتغليس حتى مات فكان آخر الأمر من منه
وهذا الحديث ظاهر في التسليم لما فيه من التواريخ بخروج معاذ إلى اليمن فلا بد من
تأويله بما تقدم

(باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتها وجوب المحافظة على الوقت)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح

ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر

قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الجماعة وللبخارى إذا أدرك أحدكم

سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة

الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل

أن تطلع الشمس فقد أدركها رواه أحمد وسلم والنسائي وابن ماجه والسجدة هنا

الركعة (قوله) فقد أدرك قال الذوى أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه

لا يكون بالركعة مدر كلكل الصلاة وتكفيه وتحصل الصلاة بهم الركعة بل هو

مما قول وفيه اشتمال وتقدير فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضاها انتهى وقيل

بجعل على أنه أدرك الوقت قال الحافظ وهذا قول الجمهور وفي رواية من حديث أبي

هريرة من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقى بعد غروب الشمس

لم تقته العصر وقال مثل ذلك في الصبح وفي رواية للبخارى من حديث أبي هريرة أيضاً

فليتم صلاته وللنسائي فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يقضى ما فاته ولا يقضى فيه صل إليها

أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث خص الأدرك بالاحتلام الصبي وطهر

الحائض وإسلام الكافر ونحو ذلك وأراد بذلك نصرة مذهبهم في أن من أدرك من الصبح

ركعة تسلم صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة

تتناول الفرض والمنفل وهى خلافية مشهورة قال الترمذى وبهذا يقول الشافعى

وأحمد وإسحق وخالف أبو حنيفة فقال من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح

بطلت صلاته وأخرج في ذلك بالأحاديث الواردة في النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس

وأدعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة بهذا الحديث قال الحافظ وهى دعوى تحتاج

إلى دليل وأنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال والجمع بين الحديثين يمكن بأن تحذف أحاديث

النهى على ما لا سبب لهم من التوافل انتهى قلت وهذا أيضاً جاع بما وافق مذهب

الحافظ والحق أن أحاديث النهى عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فبأن

العام على الخاص ولا يجوز في ذلك الوقت شئ من الصلوات الإبدلي بخصه سواء كان

من ذوات الأسباب أو غيرها ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيرها ٣٢٣ كالترغيب والترهيب ولا مفسد بهم

لقله على لانه لا يتصور ان يكذب
له لانه صلى الله عليه وآله وسلم
هنى عن مطلق الكذب قال في
الفتح وقد اختلفت قروم من الجهلة
فوضعو احاديث في الترغيب
والترهيب وقالوا نحن لم نكذب
عليه بل فعلنا ذلك لانه يشرعته
ومادروا ان تقوله صلى الله
عليه وآله وسلم ما لم يقل يقتضى
الكذب على الله تعالى لانه
اثبات حكم من الاحكام
الشريعة سواء كان في الايجاب
أو النسيب وكذا ما قاله اهل
الحرام والمكروه ولا يمتد بهم
خالف ذلك من الكرامة حيث
جوزوا وضع الترغيب والترهيب
في تثبت ما ورد في القرآن
والسنة واحتج بأنه كذب له لانه
وهو جهل باللغة العربية وتعد
بعضهم بما ورد في بعض طرق
الحديث من زيادته ثبت وهي
ما أخرجه الزائر من حديث ابن
مسعود باللفظ من كذب على الله
به الناس الحديث وقد اختلف
في وصله وارساله ورجح الدارقطني
والحاكم ارساله وأخرجه الدارقي
من حديث يعلى بن مرة بسنده
ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست
اللام فيه لانه لا يدل لتصويره
والاعتنى ان مائل أمره الى
الاضلال او هو من تخصيص
بعض افراد العموم بالذكرة فلا
مشهور له اتهمى (فانه) أى الشأن
(من كذب على فليج النار) أى
فليدخل فيه اهـ ذاجزاه وقد يعظم الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول النار كسائر أصحاب الكبائر غير الكافر وقد جعل

مدر كالوقت وان صلاته تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض اذا عاها الحديث
يرده واختلفوا اذا أدرك من لا يجب عليه الصلاة كالمأخض تطهر والمجنون يسقط
والمغمى عليه يفتى والكافر يسلم دون ركعة من وقته اهل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه
قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك عملهما فهو الحديث وأصحهما عن
أصحاب الشافعي انه يلزمه وبه قال أبو حنيفة لانه أدرك جزأ من الوقت فاستوى قبله
وكثيره وأجابوا عن مفهوم الحديث بان التقيد بركعة يخرج مخرج الغالب ولا يخفى
ما فيه من البعد وما اذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم
ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويرفع ويسجد سجدتين
والحديث يدل على ان الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداء لقضاء وفى
ذلك اشكالان عند أئمة الاصول قولهم سجدتا المأخض الركعة كاذ كره المصنف ومسلم
في صحيحه وقد ثبت عند الامام عيسى باللفظ ركعة مكان سجدة فدل على ان الاختلاف
في اللفظ وقع من الرواة وقد ثبت أيضا عند البخارى من طريق مالك باللفظ من أدرك
ركعة قال الحافظ ولم يمتنع على رواه فى ذلك فكان عليها الاعتماد قال الخطابي المبراد
بالسجدة الركعة بركونها ومجودها والركعة انما يكون قسما لها مجودها فسميت على
هذه سجدة انتهى وادرك الركعة قبل خروج الوقت لا يخص صلاة الفجر والعصر
لما ثبت عند البخارى ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة رفعوا بالفظ من أدرك
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعم من حديث الباب قال الحافظ ويحتمل
ان تكون اللام هندية ويؤيده ان كلامهم عن رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا
مطابق وذلك يعنى حديث الباب مقيد فيعمل المطلق على المقيد انتهى ويمكن ان يقال
ان حديث الباب دل عليه وهو على اختصاص ذلك الحكم بالفجر والعصر وهذا
الحديث دل عليه فوقع على ان حكم جميع الصلوات لا يختلف في ذلك والمنطوق ارجح من
المفهوم فثبت من المصير اليه ولا يشك له على الزيادة انى ليست منافية لانه لا ينزى
وقد اتفق العلماء على انه لا يجوز تعمد التأخير الى هذا الوقت انتهى وقد قد من الكلام
على اختصاص هذا الوقت بالمضطرب فى أوائل الاوقات فارجع اليه (وعن أبي ذر قال
قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أنت اذا كانت عليك أمور عييتون
الصلاة ويؤخرون الصلاة عن وقتها قلت فما امرى قال صل الصلاة لوقتها فان أدركتها
معهم فصل فأنم النار نافله وفى رواية فان أقيمت الصلاة وانت فى المسجد فصل وفى أخرى
فان أدركت بعض الصلاة معهم فصل ولا تقل انى قد صليت فلا أصلى رواه أحمد ومسلم
والنسائي) قوله عييتون الصلاة أى يؤخرونها فيصحبونها كالميت الذى خرجت روحه
والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لاعتنا جميع وقتها فان المنقول عن الامراء المتقدمين
والتأخير بناتها مؤخرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها احد منهم عن جميع وقتها فوجب
فليدخل فيه اهـ ذاجزاه وقد يعظم الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول النار كسائر أصحاب الكبائر غير الكافر وقد جعل

أوهو بالنظر الامر ومعه
الطبري ويؤيده رواية من
يكذب على بلج النار ولا ينما
فان الكذب على يوجب النار وقيل
دعا عليه ثم اخرج مخرج النجم
وفي المتن فليتبوا مقعده من
النار مكان فليتب النار في حديث
الباب عن علي ولم أجده في
حديثه هنا في الفتح ولا في
القسطلاني نعم هو في حديث
الزبير بالنظر سمعته يقول من
كذب على فليتبوا من التبو أي
فليخذه الله من النار أي فيها
فليخذه الله من النار أي فيها
فليخذه الله من النار أي فيها
واللام (ابن الاكوع) اسمه
سنان بن عبد الله الاسلمي المدني
المثولي بالمدية سنة أربع وسبعين
وهو ابن ثمانين سنة وله في
البخاري عشرة وثمانين حديثا (قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي كلامه حال كونه
(يقول من يتب على ما أفل)
وكذا الوقتل ما قاله بالنظر يوجب
تغير الحكم أو نسب إليه فعلا
لم يرد عنه (فليتبوا) جواب
الشرط السابق أي فليخذه الله
من النار يقال تبوا الرجل المكان
إذا اتخذته سكنا وهو أمر به في
الخير أو به في التمسيد أو بمعنى
التمسك أو دعاه على فاعل ذلك
أي هو الله ذلك وقال السكرواني
يتمهل ان يكون الامر على
حقيقة نفسه والمعتنى من كذب
فليأمر نفسه بالتبوي ويلزم عليه
كذا قال وأما قوله رواه أحمد

حل هذه الاخبار على ما هو الواقع قوله فان أدركته الخ معناه اصل في أول الوقت
وتصبر في شقة فان صادفهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاة وان أدركت الصلاة
معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لك نافذة الحد يثبيل على مشر وعية الصلاة
لوقتها وترك الاقتداء بالامراء اذا ائروها عن أول وقتها وان المؤتم يصلي منفر دأتم
يصلي مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة
الامراء في غير مصيبة ثلاثة طرق السكامة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى
ان خليلي أوصاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد المجديع الاطراف و قوله فانم سال نافذة
صريح ان الفريضة الاولى والثانية وقد اختلف في الصلاة التي تصلي مرتين
هل الفريضة الاولى او الثانية فذهب الهادي والاذري وبعض اصحاب الشافعي الى
ان الفريضة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة وذهب المؤيد بالله والامام
يحيى وأبو حنيفة واصحابه والشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض اصحاب الشافعي
ان الفريضة الاولى وعن بعض اصحاب الشافعي أيضا ان الفريضة احدهما على
الاجم فحسب الله بايتهم ما شاء وعن الشعبي وبعض اصحاب الشافعي أيضا كلاهما
فريضة اجمع الاولون بحديث يزيد بن عامر عن أبي داود عن فروعا ونبيه فاذا اجريت
الصلاة فوجات الناس يصلون فصل معهم وان كنت صليتها وانك لا نافذة وهذه
مكتوبة ورواه الدارقطني بالنظر وليجعل التي صلي في بيته نافذة وأجيب بان رواية شاذة
مخالفة لرواية الحفاظ والنفات كما قال البيهقي وقد ضاع عنها التوروى وقال الدارقطني
هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بان الفريضة هي الاولى سواء كانت جماعة
أو فرادى بحديث يزيد بن الاسود عن أبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بالنظر شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجدة فصليت معه الصبح في مسجد النخيل فلما قضى صلاته وانصرف اذ هو برجلين
في آخر القوم لم يصلوا معه فقال علي بن أبي طالب فيهم ما ترعد فرأهم ما قال ما منكم مكان
نصليهم معا فقال لا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحا لنا قال فلا تفعل اذا صليتم في رحاكم
ثم أتيت مسجد الجماعة فصليا معهم فانهم الكنا نافذة قال الشافعي في القديم استعداده
بجهول لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر راو غير يعلى قال الحفاظ
يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقال وقد وجدنا جابر راو غير يعلى
أخبره ابن منبته في المعرفة ومن جميع أهل القول الثاني حديث الباب فانه صريح في
المطلوب ولان تادية الثانية بنية الشر بصفة مستلزم ان يصلي في يوم مرتين وقد ورد النهي
عنه من حديث ابن عمر فروعا لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن
خزيمة وابن حبان وأما جملته فمختصة بما يحدث فيه فضيلة فدهوى عاطلة عن البرهان
وكذا جعله على التكرير بالفسير عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس باعادة الصبح

الطبيعي فيه اشارة الى معنى القصد في الذنب وجرائه أي كانه قصد في الكذب ٣٢٥ التعمد عليه قصد مجزأه التبرؤا مقصده

من النار) لما فيه من البراءة
على الشريعة وصاحبها صلى الله
عليه وآله وسلم فلم يكونا في العالم
معنى قوله باللفظ غير لفظه لكنه
مطابق لمعنى لفظه فهو سائغ
ههنا المحققين وعند البخاري عن
أنس مرفوعا بلفظ ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من أعمد
على كذبا فليتبوأ مقعده من
النار وهذا عام في جميع أنواع
الكذب لان الذكر في سبب
النسب كالذكر في سبب النسي
في افادة العموم واختار ان
الكذب عدم مطابقة الخبر
للاواقع ولا يشترط في كونه كذبا
تعمده والخبر يشترط له الدلالة
على انقسام الكذب الى منه عمد
وغيره وقد ذهب الجوابي الى
كفر من كذب متعمدا عليه
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده
عليه ولله امام الحرمين وقال انه
من هفوات والده وتبعه من
بعده فضعفوه وانصر له ابن المير
بان خصوصية الوعيد لا تجب
ذلك اذ لو كان يطلق النار كان
كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره
فإن الوعيد بالخلود قال ولهذا
قال فليتبوأ أي فليتخذ هاهنا
ومسكا وذلك هو الخلود وبان
الكاذب عليه في تحصيل حرام
مثلا لا يثبت عن استحلال ذلك
الحرام أو الجلي على استحلاله
واستحلال الحرام وكفر والجل
على الكفر كفر وأجيب عن
الاول بان دلالة التبرؤ على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بل ليس

والعصر وسائر المرات لان النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بالاعادة ولم يفرق بين
صلاة وصلاة فيكون خصصا الحديث لصلاة بعد العصر وبعد الفجر ولا يحجب الشافعي
وجهه انه لا بعد الصبح والعصر تسكبا وعموم حديث الصلاة ووجهه انه لا بعد بعد
المغرب لثلاثين صلاة قال النووي وهو ضعيف قلت وكذلك الوجه الاول لان الخاص
مقدم على العام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقا كما تقرر في الأصول لهم
والصحيح من قال بانهم ما فرضة بعدم الخصص بالاعتداد باحداهم او زجده في لظهور ان في
يوم وحديث لا تصلي صلاة في يوم مرتين (وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ستكون عليكم بعدى امرائهم فقلهم اشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب
وقتها فاصولوا الصلاة لوقتها فقال رجل يا رسول الله أصلي معهم فقال نعم ان شئت رواه
أبو داود وأحمد بن حنبل وفي لفظ وأجمعوا الصلاة معكم معهم تطوعا) الحديث رجال اسناد في
سنن أبي داود وثقات وقد أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت أبو داود والمنذري عن
الكلام عليه وقد عرفت ما أسلفناه عن ابن الصلاح والنووي وغيرهما من صلاحية
ما سكت عنه أبو داود ولا يحتاج وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد بصحته وفيه دليل على
وجوب نادية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التاخير وعلى استحباب الصلاة
معهم لان التردد من دواعي الفرفة وعدم الوجوب لقوله في هذا الحديث ان شئت وقوله
أطوعا وقد تقدم الكلام على صحة الحديث قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل بان
رأى المعادة نافذة ولم يكفر تارك الصلاة ولمن أجاز امامه الفاسق ان يسي استنبط
المواف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة احكام وقد تقدم الكلام على الاول منها
في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة واما الثالث فلعله يأتي الكلام
عليه ان شاء الله تعالى في الجماعه والحق جواز الانقسام بالناسق لان الاحاديث الدالة على
المنع كحديث لا يؤمنكم ذو جرأة متفق عليه وحديث لا يؤمن فاجر مؤمن وشوهم اضعية
لا تقوم بها حجة وكذلك الاحاديث الدالة على جواز الانقسام بالناسق كحديث مسألو بعد
من قال لا اله الا الله وحديث مسألو خلف كل بر وفاجر وشوهم اضعية أيضا ولكنها
منأيدة بما هو الاصل الاصل وهو ان من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره فلا تنقل عن
هذا الاصل الى غيره الا لدليل ناهض وقد عرفت في هذا البحث رسالة مستقلة وليس
المقام مقام بسط الكلام في ذلك

«باب قضاء القوائت»

(عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا
ذكرها الا كثرة اذكارها الا ثلاث متفق عليه وسلم اذا وقدا أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها
فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وعن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول أقم
الاول بان دلالة التبرؤ على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بل ليس

عليه في تحصيل حرام مثلاً مع قطعنا عن الكذب عليه حرام وإن ذلك الحرام ليس يستعمل كما تقدم المصنف من المؤمنين على إرتكابهم الكبائر مع اعتقادهم بصره (عن أبي هريرة) (روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سموا) بفتح التاء والسين والميم أمر بصيغة الجمع من باب التفعّل (باسمى) محمد وأحمد (ولا يمكنه) بفتح التاءين وفي رواية الأربعة لا تمكنوا بفتح الكاف ونون مشددة من باب التفعّل من باب تكيّف يتكفّى تكنيًا وأصله لا تمكنوا فحذفت إحدى التاءين وتكفوا ففتح التاء وفتح الكاف وضم النون من باب التفعّل من كنى يكتنى تكتينة أو بفتح التاء وسكون الكاف وكلمة الكناية (يكتنى) هو من باب عطف المثنى على المبتدأ (ومن رأى في المنام فقد رأى) سمًا فإن الشيطان لا يمثّل في صوري) أي لا يقتل بها وفي المواهب اللدنية في ذلك ما يكتفى ويشقى (ومن كذب على متعمداً فليتبوأ ثوابه من النار) مقتضى هذا الحديث استواء تحريم الكذب عليه في كل حال سواء في المصلحة والنوم وقد أورد البخاري ومسلم وغيرهما هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم الأئمة نفعنا وورداً أيضاً

الصلاة المذكورة ورواه الجماعة إلا البخاري والترمذي قوله من أنى تمسك بدليل الخطاب من قال إن العامد لا يقضي الصلاة لأن اتفاق الشرط يستلزم اتفاق المسمى وطعننا من أنه من لم يمسك لا يصحلى وإلى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي وحكام في البحر عن أبي الهادي والاستاذ ذرواية عن القاسم والمناصر قال ابن تيمية حفيد المصنف والمنازعون لهم ليس لهم حجة قطيرداً اليه عند النزاع وأكثروهم يقولون لا يجب القضاء إلا بأمر جدي وليس معهم هذا أمر ونحن لا ننازع في وجوب القضاء فقط بل تنازع في قبول القضاء عنه وصحة المسألة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه والأمر كما ذكره فاني لم أقف مع البحث الشديداً هو جهين القضاء على العامد وهو من عدمنا ذكرنا على دليل يتفق في سوق الملاحظة ويصلح للتحويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم الحديث فدين الله أحق أن يقضى باعتباره ما يقضى به اسم الجنس المضاف من العموم وليكنهم ليرفعوا إليه رأياً أو أنهم مضاجاً به في هذا المقام قوله من أن الأحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسي يستند من مذهبهم خطاباً بوجوب القضاء على العامد لأنهم من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى فتدل بقوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب وهذا مردود لأن القائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه استغنى حالاً من الناسي بل صرح بأن المانع من وجوب القضاء على العامد أنه لا يقضى إلا من عنده فلا فائدة فيه فيكون أثباته مع عدم النص بمثابة خلاف الناسي والناسي فندد أمرهما الشارح بذلك وصرح بأن القضاء كفارة لهم لا كفارة لهم سواء ومن جعل جمعهم أن قوله في الحديث لا كفارة لها إلا ذلك يدل على أن العامد مذكور بالحديث لأن التام والناسي لا يتم عليهم ما قالوا فالمراد بالناسي التام سواء كان عن ذهاب أم لا ومنه قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وقوله تعالى نسوا الله فأنساهم أنفسهم والآخر على أن هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي والتام لعدم التام الذي جعلوا الكفارة منوطاً به والأحاديث الصحيحة قد صرح بوجوب ذلك عليهم ما وجدنا استصغاف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد على أنه قد قيل إن المراد بالكفارة هي الأيمان بما اتهم به على أنه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيماء فرد جميع ما ذهبوا به واهتاج إلى إمامه أن النظر ما ذكرنا لا سيما بقام عموم حديث فدين الله أحق أن يقضى لا سيما على قول من قال أن وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الأول الدال على وجوب الإداء فليس عندنا في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدد ذكره دلالة بقول المتعمد لا يترك قد شرط بالصلاة ووجوب عليه تأديتها فصار تدبيراً عليه والدين لا يستلزم إلا بأدائه إذا عرفت هذا عاين أن المقام من المضائق وإن قول النووي في شرح مسلم بعد سكايه قول من قال لا يجب القضاء على العامد أنه خطأ من قائله وجهه أنه من الأقران

وقد ائتمنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه منهم حتى بن المديني ٣٢٧ ثم ابراهيم الحربي وأبو بكر البرزالي ومحمد يحيى بن صاعد وقال الصيرفي رواه ستون نفسا من

الصحابة وقال ابن مندهما أكثر من ثمانين نفسا وجمع طرقه ابن الجوزي بخاروا التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو عيسى المديني برويه نحو من مائة من الصحابة يعني ما بين صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو مطلق في ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ولا جمل كثره طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر وعورض بأن المتواتر شرطه استواء طريقه وما يندم في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بمقدورها وأجيب بأن المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن الجماعة من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في فائدة العلم والهدى المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم كني والمصنفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرر الحفاظ ابن حجر في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر وبين هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث وبين أن أمثاله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجدا أو مسجعا على الخلق ورفع المسلمين والشفاععة والحوض وروية الله في الآخرة والأشعة من قريب وغير ذلك

المذكور وكذلك قول المقلب في المنار أن باب القضاء مركب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة إلى آخر كلامه من التقرير بقوله لا كفاية لها إلا ذلك استدلال بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب إعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسبق في الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب والامر بفعلها عند الذكر بدل على وجوب المبادأة بها فيكون جهة المذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي وقال القاسم ومالك والشافعي وروى عن المؤيد بالله أنه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث يوم الوادي من أنه لما سقيظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد نوات الصلاة بالنوم آخر قضاءها راقتادوا وراحلهم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما نزع آخر وهو ما دل عليه الحديث بأن ذلك الوادي كان به شيطان ولاهل القول الأول صحيح غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك أهل القول الآخر وأعلم أن الصلاة المتروكة في وقتها لم يذلل النوم والتسليم لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المتدبرها لهذا المذهب وقضاءه وان لم ذلك باصطلاح الأصول لكن الظاهر من الأدلة أنها إذا لم تقض فواجب الوقوف عنده مقتضى الأدلة حتى يتم دليل يدل على القضاء والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان وهو إجماع قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث أبي هريرة وفيه أن الفتوة يجب قضاؤها على الفور وأنهم ساقوا في أوقات النهي وغيرها وأن من مات وعليه صلاة فأنما لا تقضى عنه ولا يطعم عنه لها أقوله لا كفاية لها إلا ذلك وفيه دليل على أن شرع من قبلنا شرع لنا لم يرد نسخها انتهى (وعن أبي قتادة قال ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم

نومهم عن الصلاة فقال إنه ليس في النوم نقر يطأ النائم في البقرة فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عليها فليصلها إذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديثه قال الحفاظ واستاده على شرط مسلم ورواه مسلم نحوه في قصة نومهم في صلاة الفجر وانفضه ليس في النوم نقر يطأ النائم نقر يطأ على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتى ينتبه لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو إجماع ولا ينافيه إيجاب الضمان عليه لما ناله والزامه أرش ما جناه لأن ذلك من الأحكام الوضعية لا التكبيلية وأحكام الوضع تلزم النائم والنسي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث أنه لا نقر يطأ في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل نسيقه وقبل أنه إذا نعد النوم قبل تضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة أغلبية ظنه أنه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آتيا والظاهر أنه لا يتم عليه بالنظر إلى النوم لأنه فيه له في وقت يساح فعله فيه فيسهله الحديث وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا

ولنا أنه من حديث أبي هريرة في المتواتر مما يثبت أن المذنبين من لفظ النبي المصوم المأمون عليه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رحمى)

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله ٢٨ (وسلم قال ان الله عز وجل (حبس) أي منع (عن مكة القبل) بالشاف والفقهاء

(أو القبل) بالشاف والفقهاء
الجواب المشهور والشك من
شيخ البخاري القليل بن دكين
وقال الكرماني القليل أي سقط
الدم على قفله بدل القلة
ووجهه ظاهر لكن لا أساسه
روى كذلك ولا يعد ان يكون
تخصيصا والمراد بعبس القليل أهل
القبيل وأما بذلك إلى القصة
المشهورة للعبث في غزوهم مكة
ومعهم القليل فذهبها الله عنهم
وسلط عليهم الطير الأبياسيل مع
كون أهل مكة إذ ذاك كانوا
محرمة أهلها بعد الإسلام أكد
ليكن غزو النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إليها بخصوص به على
ظاهر هذا الحديث وضيقه
(وسلط عليهم) بضم السين
بالبناء لا فاعول (رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم والمؤمنون)
وروى سبط بنقيح السنين أي
سلط الله رسول الله والمؤمنين
(الا) ان الله قد حبس عنها (وانها
لم تصل) بفتح أوله وكسر ثابته
(لا حادثة) ولا تحل (بضم اللام
وفي رواية لم تصل وفي القفل لم تصل
وهي التي بالفتح قبل (لا حادثة
بعدى) أي لم يحكم الله في المأمن
بالحل في المستقبل (الا) وانها
أحدثت في سنة من هجره (الا) وانها
ساعتى) أي في ساعتى (هذه)
التي أتاكم فيها بعد الفتح (حرام)
يصرح الله تعالى ومكة مكرمة وفي
الأمم يستوى فيه التذكير

اشكال في المعنى بذلك ولا شك في ثم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطأ به
والنوم مانع من الامتنال والواجب ازالة المانع وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث
فأذا نسي أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال ثم أذن
بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فضعف
كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم الحديث أو رده مسلم مطولا وفيه قصة
أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحلته وان أبا قتادة رده
ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طر فامنه قوله ثم أذن بلال فيه استجاب
الاذان للصلاة الغائبة قول فصل الخ فيه استجاب قضاء المنة الزايدة لان الظاهر ان
هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه إشارة
إلى أن سنة قضاء الغائبة كصفة أداها في وقتها فانها الصبح بقية في ذلك
ذهب الشافعية وسبأ في الكلام على القنوت وتحقق ما هو الحق فيه وهو أنه
أيضا أنه يجهر في الصبح المنصية بعد طلوع الشمس ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه
دليل على الجهر في قضاء الفجر ثم انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه ليس بقصة
وجله قوله كما كان يصنع على الأفعال فقط وفيه ضعف (وعن عمران بن حصين قال
سمي سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في آخر الليل عوسا فلم يسمع قط حق
أية فلهذا سحر الشمس فجعل الرجل مناهيقوم دحشا إلى طهوره ثم أصر بالافاذن ثم صلى
الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلينا فذا الويا رسول الله الانع يداه في وقتها من الغداة قال
ابنهما كرمكم تعالى عن الربا وفيه منكم رواه أحمد في مسنده الحديث أخرجه ابن
خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبة والماوراني وأخرجه البخاري ومسلم مطولا
عن أبي ربيعة الطاردي عن عمران بن حصين في حادثة الأذان والاقامة ولا قوله ان قالوا
يا رسول الله الانع يداه إلى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن بن عمران وفيه
ذكر الأذان والاقامة دون قوله فذا الويا رسول الله إلى آخر الحديث المذكور واكتنه
أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي وذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها
وبعاضتها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلنظ فاذا كان الغداة صلها عند وقتها
وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلنظ من أدرك منكم صلاة الغداة
من غداة الحاقبة قض مثلها أو يشهد لصحة ذلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث
أبي قتادة لا كبقية الأذان وبطل على صحته إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء ذلك
الصلاة التي فعلها التائم عند استيقاظه والساهي عند ذكره إذا حضر وقتها كما صرح
بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والمعارض برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال ان
يريد بقوله في صلها عند وقتها أي الصلاة التي تقضى لأنه ربما تومئ ان وقتها قد تحول
إلى ذلك الوقت الذي ذكره فيه ولا يريد أنه بعد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك

والناظر والافراد والجمع ولهذا أخرجه عن ابنه كرويه حرام فلا يستعمل (لا يجتلى) بضم أوله النوروى

أى لا يقطع ولا يجز (شوكها) كالعويج وذكر الشوك دال ٣٢٩ على شئ قطع غيره من باب أولى وسما على

ذكر الحذف فيه في الجمع ان شاء الله (ولا يعضد) يضم أوله أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطتها) أى ماسقة طمغ ابغته له مال كمال (لا لشد) أى معرف فليس لواجدها غير التعريف ولا يكما (فن قتل) أى قتل له قتل كافي الذات هذا المصنف (فهو بخير النطرين) أى أفضلهما (أمان بعقل واما ان بقاد) أى يمكن (أهل القبيل) من القتل يقال أقدت القبائل بالقتول أى اقتصمت منه أى يؤخذ القود أو نحو ذلك وبهذا يرول الاشكال اذ لولا التقدير كان المعنى واما ان يقتل أهل القبيل وهو باطل (لجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشين مججمة وهاء منونة كما في القمع (فقال اكتبلى) أى الخطبة التي سمعتها منك (يا رسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لى فلان) أى لابي شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطلب قل يا رسول الله لا يجتنب شوكها ولا يعضد شجرها (الا الاذن يا رسول الله) بكسر الهمزة وانهاء المججمة وهونبت معروف طيب الرائحة ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعا بعد التثنية (فأنا نجعلها في بيتنا) للسقف فوق الشجر أو تحتها

بالطين لتلافتن اذا بني به (وقبورنا) نسبه فرج المجد

النور والحافظة وغيرهما واما رواية أبي داود فقال الحافظ انها خطأ من راويها قال وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأى ما في المتن من حديث أبي قتادة الانصاري ولم ينفرد به عمران حتى يقال في تضعيفها انها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المديني وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع منه ولكنهم لا تنقض المعارضة حديث الساب بعدنا يده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بانها خطأ قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على ان القاتنة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وان التداين مشروعان في السفروان السنن الزواجب تعضى انتهى قوله عرسنا التعزيس نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو النزول أى وقت كان من ليل أو نهار قوله فاذن ثم أقام سياق الكلام على الاذان والاقامة في القضاء في باب من عليه فاتمة آخر الاذان ان شاء الله تعالى

«باب الترتيب في قضاء الفوات»

(عن جابر بن عبد الله ان عمر جاب يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفارة عن النبي وقال يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليت ما فتوا وتوضأوا فأسلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب متفق عليه) قوله عن جابر قد اتفق الحافظ من الروايات ان هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجاج بن نصر فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر لعله في مسند عمر قال الحافظ تفرد بذلك جراح وهو ضعيف قوله يسب كفارة يسب كفارة يسب كفارة في تأخيرهم الصلاة عن وقتها قوله ما كدت لفظة كاد من أفعال المقاربة فاذن كاد زيد يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يتم كما نفرد في الكو والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لاعتذار الاستعمال بالقال وقد وقع الخلاف في سب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة فقيل تركوها نسيمانا وقبل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحافظ وفي سنن الشافعي عن أبي سعيد ان ذلك قبل ان ينزل الله في صلاة الخوف فرجا لأوركا نوب إلى الحديث وقد استدل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفواتب المقضية والمؤاذه فابو حنيفة ومالك والليث والزهري والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تقديم القاتنة على خلاف بينهم وقال الشافعي والهادي والاقاسم لا يجب ولا ينقض استدلال الموجبين بالحديث لأن المطلوب لان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب قال الحافظ الا ان يستدل بمسوم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فيقول قال وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه انتهى وقد استدل الموجبين أيضا بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أصح

وآله وسلم الانكار على عمر دليلا على استخوابه فكان ٣٣١ وقت عمر صوابا لانيهما والقرآن فيه

تيمان لكل شيء ومن ثم قال عمر
حسبنا كتاب الله وعاش صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياما
ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان
واجبا لم يتركه لاختلافهم لانه لم
يترك التبليغ لاختلافه من خالف
وقد كان الصحابة يراجعون في
بعض الامور وما لم يحسم بالامر
فاذا عزموا مثله ولو قد عده هذا من
موافقة عمر رضي الله عنه وأما
قول ابن عباس عند ما حدث
هم بهذا الحديث ان الرزقة كل
الرزقة ما حال بين رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وبين
كاتبه فقد كان عمر أفتهم من ابن
عباس (فاختفوا) أي الصحابة
عند ذلك فقامت طائفة من
فكتب له فيه من امتثال أمره
وزيادة الإيضاح (وكثر اللفظ)
بفصر يك اللام والمججمة أي
الصوت والجلبة بسبب ذلك
فما رأى ذلك صلى الله عليه وآله
وسلم (قال قوموا عني) أي عن
جهتي (ولا يلقي عندي المنازع)
يحق أن يكون صلى الله عليه
وآله وسلم كان ظهر له حين هم
بالكتاب انه مصطلح ثم ظهر له أو
أوحى اليه بعد ان المصلحة في
تركه فتركه ويستفاد من هذا
الحديث جواز كتابة الحديث
ومن حديث علي رضي الله عنه
وكذا من قصة أبي شاه الاذن فيها
والتهنى في حديث أبي سعيد
الخدري عند مسلم مرفوعا

والناصر وأبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والامام يحيى انه غير واجب وهو الطاهر
لان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب الا ان يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي
الحديث دليل على استحباب قضاء الفوات في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد والحديث
يرد عليه قال الله منصرفه الله تعالى وفيه دليل على الاقامة للفوات وعلى ان صلاة
الجماعة وان قضيت له الا لا يجهر فيه او على ان تأخيره يوم الخسوف في نسخ بشرع صلاة
الوقوف انتهى

(أبواب الاذان)

الاذان لغة الاعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة ونسبوا الاعلام بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة وهو مع ذلك ألفاظه مشتقة على مسائل العقائد كما بين ذلك الحفاظ
في التمعن فلا عن القرطبي وقد اختلف في الفضل من الاذان والامامة وسيأتي ما يرشد
الى الصواب وقد اختلف في أي وقت كان ابتدا منبرية الاذان فعمل نزل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناد
فيه عبد العزيز بن عمر بن وهب عن لا تقوم به بحجة وعند الدارقطني من حديث أنس قال
الحافظ واسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمرو ذكر انه في ليلة الاسراء وفي اسناده
طلحة بن زيد وهو متروك وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف
وعند البراء وغيره من على رضي الله عنه وفي اسناده زياد بن المنذر أبو الجار ودوهو
متروك قال الحفاظ والحق انه لا يصح شيء من هذه وقد أطل الكلام في ذلك في الفتح
فليرجع اليه وقيل كان فرض الاذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند
البخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والتاقي من حديث عبد الله بن عمر قال
كان المسلمون حين قدموا المدينة يحتمون بنجيمون الصلاة ويسنادي بهم أحد
ثم تكلموا أبو مافي ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم
اتخذوا قرنا مثل قرن الهمود فقال عمر أتبعتون رجلا يسنادي بالصلاة فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالهلاوة وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء
وقت الاذان

(باب وجوبه وفضيلته)

(عن أبي الدرداء) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ثلاثة
لا يؤذون ولا تقام فيهم الصلاة الا انهم صعد عليهم الشيطان رواة أحمد الحديث أخرجه أبو
داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود ما من ثلاثة
في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا انهم صعد عليهم الشيطان فعلم ان الجماعة قائما
بأكل الذئب القاصية الحديث استدله على وجوب الاذان والاقامة لان الحركة الذي

لا تكتبوا عني شيا من غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو الاذن ناخير لا يهي

وقد كرم جماعة من الصحابة والتابعين ~~مكتوبة~~ الحديث واستنبهوا أن يؤخذ عنهم بحفظ كما أخذوا حفظا لكن لما قصرت الهم وغشيت الأئمة ضياع العلم دونوه واول من دقن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة باسره من عبد العزيز ثم ~~كثير~~ التمدوين ثم التفسير والتأليف والتفريع وحصل بذلك شبر كثير وقلة الحمد والمدة ~~عن~~ أم سلمة رضي الله عنهم أفاضت استيفظ أي تيقظ قالسين ليست هنا للكتاب أي آتية (النبي) وفي رواية أي ذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة أي في ليلة واقظ ذات ليلة للتأكييد وقال جابر الله هو من إضافة المسمى الى اسمه وكان صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أم سلمة لانها كانت ليلى (ان قال سبحانه الله ماذا استغفاهم متضمن معنى التعجب لان سبحانه يستعمل له (انزل) بضم الهمزة والكسرة في انزل الله المراد بالانزال اطلاق الملائكة بالامر المقدور وهو مجاز وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوحى اليه في نومه ذلك بما سمع به من غيره عنه بالانزال (اليلة من المقتن) عبر عن العذاب بالفتن لانهم اسبابه قاله الكرماني واستعمل المجاز في الانزال والمراد به السلام الملائكة بالقدور وكانه صلى الله عليه وآله وسلم رأى المنام انه سيقع به دين وقبيلهم

هو نوع من استعواذ الشيطان بسبب تهنئه الى وجوب ما ذهب أكثر المعتزلة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالكا والاصطغري كذا في البحر ومجاهد والاوزاعي وداد كذا في شرح الترمذي وقد حكى الماوردي عنهم قصة في ذلك فحكى عن مجاهد ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما انسدت الصلاة وقال الاوزاعي يعمدان كان وقت الصلاة باقيا والامم بعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لم يفسد ولا يرد عليه مذكور وفي الجسر ان الثاني بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعي وروى عن أبي طالب ان الاذان واجب دون الاقامة وعند الشافعي وأبي حنيفة انهما سنة واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال الا أن أحدهما سنة الثاني فرض كفاية الثالث سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيهما وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة الموجبين للاذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الا أني فليؤذن لكم أحدكم وفي لفظ البخاري فاذا نأتم أقبا ومنها حديث أنس المذني عليه بالفظ أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والآخر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سباني ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الا أن من قوله انه راى رباحا ان شاء الله ثم أمر بالتأذين وما سباني من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص انتم من المؤمنين لا يخلع على أذانه أجرا ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قوم لم يكن يغزى بنا حتى يصبح وينظر فان سمع أذانا كنت عنهم وان لم يسمع أذانا أغار عليهم ومنها أطول اللازمة من قول الهجرة الى الموت لم يثبت انه ترك ذلك في سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة انه لم يؤذن فيها وانما أقام على انه قد أخرج البخاري من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في جمع بأذنين وقام بين وجهه والقرن على ما فيه من الخلاف استج من قال بعدم الوجوب وخص بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبهما ولم يوجبهما على النساء استدلالا بحديث ليس على النساء اذان ولا اقامة عند البيهقي من حديث ابن عمر باسناد صحيح الا انه قال ابن الجوزي لا يعرف حرفا وقد رواه البيهقي وابن عدي من حديث أم عمر فوعا في اسناده الحكم بن عبد الله الايلي وفيه ضعف جدا وحديث النساء عى وعورات فاستروا عين بالسكرت وعوراتهن بالبعوت (وهن مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ولربكم أكبركم متفق عليه) قوله أحدكم يدل على انه لا يعتبر السن والفضل في الاذان كما يعتبر في اقامة الدلالة قد استدل بها من قال بافضلية الامامة على الاذان لان ~~كون~~ الاشراف أحق بهم امشهم يزيد شرفها وفي لفظ البخاري فاذا أتممتا جفا فاذا ولا تعارض بينه وبين ما في حديث الباب لان المراد بقوله اذنا أي من أحب منكم أن يؤذن

الخزائن أو أوحى إليه في نوعه ذلك بحسب ما يقع بعده من الذين يعبر عنه بالآزال ٣٣ (وماذا فتح من الخزائن) عبر عن الرحمة

بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة
ذلك وهو من المعجزات فقد قصت
خزائن فارس والروم وغيرهما
كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم
قال في الفتح المغيرة بين الخزائن
والفتح أوضح لأنهم ما غيروا
متلازمين وكم من نازل من تلك
الخزائن سالم من الفتن (أي قظوا)
أي نبهوا (صواب) وفي
رواية صوابات (البحر) بضم
الماء وفتح الجيم جمع بحر وهي
منازل أزواجه صلى الله عليه
وآله وسلم وخصه من لأنهم من
الحائرات حينئذ ومن باب
أبدأ بنفسك ثم نزل (أرب
كلمة في الدنيا) أو بارقة
لا تمنع أدراك البشرية أو نفيسة
(عابرة) أي معاقبة (في الآخرة)
بفضيحة التعري أو عارية من
الحسنة في الآخرة فذهب
بذلك إلى الصدقة وترك السرف
قال في الفتح أشار صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك إلى موجب
استيفاء أزواجه أي لا ينبغي
لهن أن يتغافلن عن العبادة
وقد نزل على كثرهن أزواج
التي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الحديث جواز قول سبحان الله
عند النجس ونسبة ذكر الله
بعد الاستيقاظ وإيقاظ الرجل
أهله بالليل للعبادة لا سيما عند
آية تكديت وفي هذا الإسناد
رواية الأقصران في موضعين
أحدهما ابن عيينة عن معمر

فلم يؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل والحديث استدله من قال بوجوب الأذان لما
فيه من صفة الأمر وقد تقدم الخلاف في ذلك (ومن معارضة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة وأما أحمد ومسلم وابن ماجه) وفي
الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة قوله أطول الناس أعناقاً هو بفتح
الهمزة جمع عنق واختلاف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس تشوقاً إلى
رحمة الله لأن المشوق يطلب عنه ما يتطاع إليه معناه كثرة ما يرويه من الثواب وقال
النضر بن شميل إذا أبلغ الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم ثلاثاً يسألهم ذلك
السكران والعرق وقيل معناه أنهم سادقون وساموا العرب تصف السادة بطول العنق
وقيل معناه أكثر اتباعاً وقال ابن الأعرابي أكثر الناس أعمالاً قال القاضي عياض
وغيره وروى بعضهم أعناقاً يكسر الهمزة أي أسرعوا إلى الجنة وهو من سيرة العنق قال
ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه إن الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش
الإنسان أطول عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من
حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا اله إلا الله
وظاهر الطول المقتضي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره إلا للجبني والحديث يدل على
فضيلة الأذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن إذا كان فاعله غير متخذ
أجر عليه ولا كان فعله لأن من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة
وقد استدله الحديث من قال إن الأذان أفضل من الإمامة وهو نص الشافعي في
الأمم وقول أكثر أصحابه وذهب بعض أصحابه إلى أن الإمامة أفضل وهو نص الشافعي
أيضاً فالله النور وبعضهم ذهب إلى أنهم سواء وبعضهم إلى أنه إن علم من نفسه القيام
بجته وفي الإمامة بجمع خصاها فهي أفضل والأذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن
كعب والمسدودي والقاضي حينئذ من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الأذان
والإمامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي أنه يستحب أن لا يعلو وقال بعضهم بغيره وقال
محققهم وأكثرهم لا بأس به بل يستحب قال النووي وهذا أصح وفي الميهدي مرفوعاً
من حديث جابر النبي عن ذلك قال المافظ لكن منعه ضعف (وعن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأمة وأعقر
المؤذنين رواه أحمد وأبو داود والترمذي الحديث رواه الشافعي من طريق إبراهيم بن
أيوب عن ابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق سميسل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضاً
عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال
محمد بن عيسى وذكرني بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما وقال أيضاً لم يسمع سميسل
هذا الحديث من أبيه أصح من الأعمش ولم يسمع الأعمش من أبي صالح يثبت لأنه

والثاني عمرو بن دينار ويحيى عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وفي الحديث استحباب

الاستماع إلى الصلاة عند خشية السر ٣٣٣ كما قال تعالى واستمعوا وأصبروا للصلاة كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد

أمر فزع إلى الصلاة وأمر من رأى في شامه ما يكره أن يصلي وفيه التسليم عند رؤية الأسماء الموهلة وفيه تحذير العالم من أخذ عنه من كل شيء وقع حصوله والارشاد إلى ما يندفع ذلك التحذير (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم في رواية الأربعة) لما بعى أبا مائة أو ألاف الصلاة لاهم وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشاء) بكرم العاشين والداوى صلاة العشاء (في آخر حياته) قبل موته بزمه فكذا جاءه في رواية جابر (فلم) من الصلاة (قام فقال أرايتكم) أى أخبرني وهو من إطلاق السبب على المسبب لأن مشاهدة هذه الأشياء ماضية إلى الأخبار عنهم أو الممزقة مقسرة أى قد رأيتكم ذلك فاحسبوا ولا تستعملوا في الاستخبار عن حاله بحسبه قاله القسطلاني وقال الحافظ والهمزة في أرايتكم للاستفهام والروية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو البصرتكم (المستكم) وهي منهو بد على المتعوضات والجواب شذوف تقديره قلوا ثم قال فاضبطوها (هذه فان واس) واللام على فان على رأس مائة سنة منهم أى من قلت الله أى عند انقضاء مائة سنة (لا يقي من

يقول فيه ثبت من أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العمل رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهل عن الأعمش قال قال أبو بكر عن الأعمش حدثني عن أبي صالح قال قال ابن فضال عنه عن رجل عن أبي صالح قال الثوري لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح صحيح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذا الخبر من عائشة وأبي هريرة جميعا وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسند هذا الإسناد في مسيل من أبيه وهو من أربعة عشر حديثا وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختار وعن أبي أمامة عن أحمد وعنه جابر عن ابن الجوزي في العمل ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الإسناد قالوا يا رسول الله انذر كتماننا فاس في الأذان بعد ذلك فقال الله يكون بعدكم قوم سئلتهم مؤذونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحذوطة وأشار ابن القطان إلى أن البزار هو المتعدي بها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بأنهم من أفراد أبي حنيفة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار عن أبي هريرة وأخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الأعمش وأتهمهم عيسى وقال غسانه في هذه الزيادة أبي حنيفة قال ابن القطان أبو حنيفة ثقة ولا عيب للإسناد إلا ما ذكر من الانقطاع ويجب عنه بأن الوساطة قد عرفت وهو الأعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعدله وأما الانقطاع الثاني بين الأعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجب عنه بان ابن عمر قد قال عن الأعمش عن أبي صالح ولا أراى إلا قد سمعته منه وقال إبراهيم بن محمد الرواسي قال الأعمش وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الأعمش حدثني أبو صالح عن أبي هريرة كذا الدارقطني فينبعث هذه الطرق أن الأعمش سمع عن غير أبي صالح ثم سمع منه قال البيهقي والسبيل صحيح والحديث متصل قوله الإمام ضامن الضمان في اللغة الدكالة والحفظ والرعاية والمراد أنهم ضمنوا على الأمر بالقرائنة والأذكار حتى ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الدعاء ان يعم القوم به ولا يخفى نفسه وقيل لأنه يعمل القيام والقرائنة عن المسبوق وقال الخطابي معناه يحفظ على القوم صلاتهم ولا يمس من الضمان الموجب للغرامة قوله والمؤذن مؤتمن قيل المراد أنه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع العالية والحديث استدل به على فضله الأذان وعلى أنه أفضل من الإمامة لأن الأمان أرفع حال من الضمان وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال أن الإمامة أفضل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة الراشدين بعده أموا ولم يؤذوا وكذا كبار العلماء بعدهم (وعنه عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجب بطنه عز وجل من راحي غم في شريطة يجبل يؤذن للصلاة يصلي فيه قول الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن

وهو على ظهر الأرض أحد) عن ترويه أو ترويه عند مجيء أو المراد أرضه التي بها أنشأ ومنه ما بهت ويقيم

الأرض التي صدرت الجنسية
فيما خلاست آل لاسم تغراق قال
القسطلاني بهذا يندفع قول
من استدل بهذا الحديث على
موت الخضر كالمؤلف وغيره
اذ يحتمل أن يكون الخضر في
غير هذه الأرض المعهودة وأن
سأنا أن آل لاسم تغراق نقوله
احمد عموم محمل اذ على وجه
الأرض الجبل والأنس والعمومات
يدخلها التخصيص بالذي قرينة
واذا احتمل الكلام وجوها
سقط به الاستدلال فله الشيخ
قطب الدين القسطلاني رحمه
الله انتهى وأجيب بأوجه
ودفع بدفعات ذكرها الحافظ في
الفتح والاصابة وغيره في غيرها
وليس هذا محل استنباط هذا
البعث وقد حققنا ذلك في كتابنا
فتح البيان في مقاصد القرآن
في شيء فلا يرجع إليه بتوضيح
الخطأ من الصواب وقال ابن
بطال انما أراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان هذه المادة
تخسر الجبل الذي هم فيه
فوعظهم بقصر اعمارهم
واعلمهم ان اعمارهم ليست
كاعمار من تقدم من الامم
ليتهم في الصلاة وقال
الزوي المراد ان كل من كان
تلك الليلة على الأرض لا يعيش
بعدها أكثر من مائة سنة سواء
قل عمره قبل ذلك أم لا وليس
فيه شيء حياة أحد ولو بعد تلك
الليلة مائة سنة

ويقول لاسم تغراق في فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواء أحمد وأبو داود
والنسائي الحديث رجال اسنده ثقات وقد أخرجه أيضا سعيد بن منصور والطبراني
وابن أبي شيبة وفي البخاري والموطأ والنسائي بلفظ اذا كنت في غيبك أو بديتك فاذا كنت
بالصلاة فارفع صوتك بالتسليم فانه لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء
الا ثم يلهي يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
عبد الرزاق والمقدمي والنسائي في الموطأ من سننه عن سلمان رفته اذا كان الرجل في
أرض في أي قدر فتوضا فان لم يجد الماء فليم يداي بالصلاة ثم يقيها ويصليها الا ثم من
جنود الله صفاء ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التميمي عن أبيه وروى نحوه
البيهقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شريعة الاذان لا مقتدر فيكون صالحا
لرد قول من قال ان شريعة الاذان تخص بالجماعة وفيه أيضا ان الاذان من أسباب
المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من
حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ يغفر للمؤذن مدي صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي
اسنده أبو يحيى الراوي عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادي ابن حبان في
الصحاح ان اسمه معان وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي
صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه
أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مدي صوته ويصده من
بعضه من رطب ويابس وله مثل أخر من صلى معه وصحح ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي
من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الاذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما
مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها
المتنافسون ولا يمكن بذلك الشرط الذي عرفنا في شرح حديث معاوية قال انصف
رحمة الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسب للمنفرد وان كان
يجب لا يسهه أحد الشفعية الطريقة كأجدة انتهى ويقال الشفعية للقطعة المرتفعة
من الجبل وهي باطناء المعجمة

(باب صفة الاذان)

(عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد رب قال
لما جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناقوس وهو له كراموا ففتحه
النصارى طاف بي من الليل طائف وأنا قائم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس
يحمه قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعوه الى
الصلاة قال أفلا أدلك على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن
محمد رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر

الليلة مائة سنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من البيوت (في بيت خاتني سمعوه بفت الحزن) الهالكية

عند خديجة وتوفيت بمكة رضى
 الله عنهما سنة إحدى وخمسين
 بسرف بالمكان الذي بنى بهما
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وصلى عليها ابن عباس لها في
 الجناري سبعة أحاديث (وكان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عند هاني ياتيا) المختصة بها
 بحسب قدم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بين أزواجه (فصل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 العشاء في المسجد ثم جاء به
 إلى منزله الذي هو بيت ميمونة
 أم المؤمنين والغام في فلي هي
 التي تدخل بين الجمل والمفضل
 لأن المنصهريل انما هو عقب
 الاجمال لأن من لا نه صلى الله
 عليه وآله وسلم العشاء ويحييه
 الحية منزلة كنافيل كونه عند
 ميمونة ولم يكن ناهيا بعد الكون
 عندها (فصل في) صلى الله عليه
 وآله وسلم عقب دخوله (اربع
 ركعات ثم نام) بعد الصلاة على
 الترابي (ثم قام) من نومه (ثم
 قال نام الغاييم) تصغير شدة
 ومراده ابن عباس وقوله نام
 استهلام حدثت حمزة لقرينة
 المتنام أو اخبار منه صلى الله
 عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال
 (كلمة تشبهها) أي تشبه كلمة نام
 الغليم شلتان الراوي وعبر
 بكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم
 قام) صلى الله عليه وآله وسلم في
 الصلاة فقامت عن يساره) بفتح

الله أكبر لا اله الا الله قال ثم استأخر فغير بعيد قال ثم تقول اذا أتممت الصلاة الله أكبر
 الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال فلما أصبحت أتيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ان هذه الرواية حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك
 ويدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاءه فدعاه ذات غداة إلى
 الفجر فقبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نائم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة
 خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر
 رواه أحمد ورواه أبو داود ومن طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن
 محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاختبرته بما رأيت فقال انما الرواية حق ان شاء الله فقم مع بلال فكان عليه ما رأيت فانه
 أتى صوامعك قال فقامت مع بلال فجعلت أقيه عليه ويؤذنه قال فسمع ذلك عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه وهو في بيته فخرج بجروحه دامية ولوالذي به شك بالحق ان قد رأيت
 مثل الذي أرى فتنازل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهجه الجسد وروى الترمذي هذا
 الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث صحيح (صحيح) الحديث
 أخرجه أيضا من الطريقة الأولى المأثور وقال هذه مائل الروايات في قصة عبد الله بن زيد
 لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعه وشعيب وابن اسحق
 عن الزهري ومتابعة هؤلاء محمد بن اسحق عن الزهري ترفع احتمال التماس الذي
 تحتله عن عبد الله بن اسحق وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في
 صحيحهما والبيهقي وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح
 من حديث محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لأن محمد قد سمع من أبيه
 عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة الثقل لأن
 محمد سمع من أبيه وابن اسحق سمع من التيمي وأيس هذا مما دللنا به وقد صحح هذه الطريقة
 البخاري في صحيحه كما الترمذي في العلل عنه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود ومن حديث
 محمد بن عمر والواقفي يعني محمد بن عبد الله عن ٤٤ عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو وضعيف
 واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقبل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناد
 حسن من حديث الأفرقي قال المأثور وأما أخبار الكوفة في هذه النسخة يعني في تقنية
 الاذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلاف عليه فيه فسمع
 من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك

وحدی الشہید باللہین لغتہ تبیین ابن عساکر (الجعلانی عن: ینہ فصلی) وفروایہ ۳۳۲ ابن عساکر واصلی (خمس رکعات بم

صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر
(ثم نام حق) أى الى ان (صعدت
عظيمة) بفتح المعجمة وكسر
المهملة الاولى وخوص ووت
نفس النائم عند استيقاظه وفى
العباب عظيمة النائم والخنوق
فخرهما (أو خطبته) بفتح الخاء
المجمعة وكسر المهملة شك من
الراوى وهو بمعنى الاول فانه
الداودى وقال ابن بطال لم
أجد به بالخاء عند أهل اللغة
وتبعه القاضى عياض فقال هو
هنا وهم انتهى وقد نقل ابن
الانبر عن أهل الغريب أنه دون
العظيمة وفى الشيخ الصغير أقوى
منه (ثم خرج الى الصلاة) ولم
يتروا لأن من خصائصه ان
نومه مضطجعا لا يقض وضوؤه
لأن عينيه تضامان ولا ينام قلبه
لا يقال انه مريض بجد يشا
نومه صلى الله عليه وآله وسلم فى
الوادى الى أن طلعت الشمس
لأن الفجر والشمس انما يدركان
بالعين لا بالالف (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال ان الناس
يقولون اكثروا بؤهرة) أى
الحديث كفى البؤه وهو
حكاية كلام الناس والاقوال
أكثر وزاد البخارى فى الزيادة
ويقولون ماله باجرين والانصار
لا يحدون مثل أحاديثه (ولولا
آيتان) موجودتان (فى كتاب الله
تعالى) أى لما (حدثت
حديثنا) قال الاعرج (ثم يتلو)

الحديث فيه ترسيخ التكسير وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجوهور
العلماء كما قال النووي ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى واحتجوا بهذا
الحديث فان المشهور فيه الترييع ويجوز ان يكون الحديث في محذورة الا في وبان الترييع على
أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم
وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والهادي والقاسم الى
تقليد محققين عاود في بعض روايات هذا الحديث من التثنية ويجوز ان يكون الحديث في محذورة
الا في في رواية مسلم عنه وفيه ان الاذان منقضية فقط وبان التثنية عمل أهل المدينة
وهم اعرف بالسنن ويجوز ان يكون الحديث في محذورة لا في رواية مسلم بل في رواية شافعي الا ان رواية
الاقامة وسبأ في رواية الترييع أربع لاشقة لها على الزيادة وهي مشبهة
لعدم منافاتهم ووجهة تخرجها وفي الحديث ذكر الشهادتين منقضية فقط وقد اختلف الناس
في ذلك فذهب أبو حنيفة والشافعيون والهاديون والناصر الى عدم استحباب الترييع
تسكنا بظاهر الحديث والترييع هو العود الى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت
بعد قولهما مرتين مرتين بمقتضى الصوت ذكر ذلك النووي في شرح مسلم وفي كلام الرازي
ما يشهد بان الترييع اسم للمجموع من السرو والجهر وفي شرح المذهب والتحقيق
والدقائق والحرير ان اسم الاول وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجوهور العلماء كما قال
النووي الى ان الترييع في الاذان ثابت لحديث أبي محذورة الا في وهو حديث صحيح
مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو ايضا ما أخر عن حديث عبد الله بن زيد
قال في شرح مسلم ان حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حسين وحديث
عبد الله بن زيد في أول الامر ووجهه ايضا عمل أهل مكة والمدينة به قال النووي وقد
ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم الى التخيير بين فعل الترييع وتركه وفيه التثويب في
صلاة الفجر اقول سعيد بن المسيب فادخلت هذه الكلمة في التأني الى صلاة الفجر
يعني قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجه فافره رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وفي اسناده ضعف جدا وروى ايضا ابن ماجه وأحمد والترمذي من
حديث بلال بلغة لا تشوب في شيء من الصلاة الا في صلاة الفجر وفيه أبو اسمعيل الملاقي
وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال وقال ابن السكيت لا يصح
اسناده ورواه الدارقطني من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي اسمعيل
في الضعف وبيان الانقطاع بين أبي ليلى وبلال ان ابن أبي ليلى مولد سنة ست مائة
عشرة ووفاته بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطا قبل ذلك
من أرائل فترجمها فهو شامي وابن أبي ليلى كوفي فكيف يصح منه مع حياته السن
وتباعد الديار وقدر وثبات التشويب من حديث أبي محذورة قال علي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال اذا كنت في اذان الصبح فقلت حي على الفلاح

الذين يكتفون بما أنزلنا من الآيات ٣٣٨ واليه تولى قوله تعالى (الرسم) المفسر لولان الله تعالى

ثم انما كتبت اليه السلام بلما
بحدتكم اصله لكن لما كان
الكتابات حراما وجب الاظهار
فلهذا حصلت الكثرة لكثرة
لما عنده ثم ذكر سبب الكثرة
بقوله (انما هو انما) جميع أخ
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير
على أبي هريرة لغرض الالتفات
وتعديل عن الأفراد الى الجمع
لقد صدق نفسه وامثاله من أهل
الصفة والمراد اخوة الاسلام
(من المهاجرين) الذين هاجروا
من مكة الى المدينة (كان
يشغلهم) بفتح الاول والثالث
من الثلاث وحكى منهم أوله من
الرباعي وهو شاذ (الصفة)
بالاسواق بفتح الصاد واسكان
الفتحة كناية عن التبايع لانهم كانوا
يضررون فيسديدا عند
المعاودة وسميت السوق لقيام
الناس فيها على سوقهم (وان
اخواتنا من الانصار) الاوس
والنضير (كان يشغلهم
العمل في أموالمهم) أي القيام
على مصالح زرعهم (وان
أبا هريرة) عدله عن قوله والى
لقد صدق الالتفات (كان يلزم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يشبع بطنه) بالواو وحذف في أوله
كذا لا يصلي وفي رواية الأربعة
باللام وكلاهما العمل أي لاجل
شبع بطنه وهو يكسر الشين
المجته وفتح الباء وعن ابن دريد
اسكانها وعن غيره الاسكان اسم

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه
الزيادة وفي اسناد محمد بن عبد الملك بن أبي خذورة وهو غير معروف الحال والحرف بن
عبيد وفيه مقال ذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي خذورة وهو صحيح ابن خزيمة من
طريق أبي جريح ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بن
شاذ وروى الثوري أيضاً الطبراني والبيهقي باسناد حسن عن ابن عمر بلفظ كان
الاذن بعد حتى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال البعري وهذا اسناد صحيح
وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس انه قال من السنة اذا قال المؤذن
في الفجر حتى على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس البعري وهو
اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخعي عند البيهقي وقد ذهب
الى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأبو الحسن البصري وابن سيرين
والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي وهو رأي
الشافعي في القديم ومكرمه عنده في الجديد وهو مروى عن أبي حنيفة واحتلفوا في محله
فالمشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكى
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في اذان العشاء وروى عن الشعبي
وغيره انه يستحب في العشاء والتغبر والاحاديث لم ترد بانها الا في صلاة الصبح لا في غيرها
فالواجب الاقتصار على ذلك والحزم بان فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره
وذهبت العترة والشافعي في أحسنه قوله الى أن التثويب بدعة قال في البحر أحسنه عمر
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه لا تزيدوا في الاذان ما ليس منه ثم
قال بعد أن ذكر حديث أبي خذورة وبلال قالوا كان ما نكره على وابن عمر وطلوس
سلمنا فامر به اشعرا في حال لاشعر عابدين الا انارتهى وأقول قد عرفت مما انف رفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت
دون وقت وابن عمر لم يشكر مطلق التثويب بل انكره في صلاة الظهر ورواية الانكار
عن علي عليه السلام بعد صحتها لا تفدح في مروى غيره لان المثبت أولى ومن علم بحجة
والتثويب زيادة ثابتة فالقول بها لازم والحديث ليس فيه ذلك على خبر العمل
وقد ذهبت العترة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن حتى على الفلاح فالواو قول مرتين حتى
على خير العمل ونسبه المهدى في البحر الى أحمد قول الشافعي وهو خلاف ما في كتب
الشافعية فانما نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال
في الامتصار ان الفقهاء الاربعة لا يثبتون في ذلك يعني في ان حتى على خير العمل ليس
من الفاظ الاذان وقد انكر هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره من له
اطلاع على كتب الشافعية اخرج القائلون بذلك ما في كتب أهل البيت كما تاملت أحمد بن
عيسى والتجريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسنداً الى رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قال في الاحكام وقد صح لنا ان يحى على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بمأول مطرح الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن يحيى روى ذلك عنه في جامع آل محمد بما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى باسمه صحيح عن عبد الله بن عمر انه كان يؤذن يحيى على خير العمل احبانا وروى فيها عن علي بن الحسين انه قال هو الاذان الاول وروى الهب الطبري في أحكامه عن زيد بن ارقم انه اذن بذلك قال الهب الطبري ورواه ابن حزم ورواه عبد بن منصور في سننه عن أبي امامة ابن سهل البدرى ولم ير وذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعا وقول بعضهم وقد صح ابن حزم والبيهقي والهب الطبري وسعيد بن منصور وثبت ذلك عن علي بن الحسين وابن جرير وأبي امامة بن سهل موقوفا ومرفوعا ليس بصحيح اللهم الا ان يريد بقوله مرفوعا قول علي بن الحسين هو الاذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن ادلة اثباته بان الاحاديث الواردة بكرا الفاظ الاذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل على ثبوت ذلك قالوا واذا صح ما روى من انه الاذان الاول فهو منسوخ باحاديث الاذان لعدم ذكره فيها وقد ورد البيهقي حديثا في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت التصحیح بثله اوفى الحديث افراد الاقامة الا التكبير في أولها وآخرها وقد طاعت الصلاة وقد اختلف الناس في ذلك وسند كذا ذلك وما هو الحق في شرح حديث أنس الا في بعده هذا قوله في الحديث ان يضرب بالناقوس هو الذي تضرب به النصارى لا وفان صلاتهم وجمعه فواقس والنقص ضرب الناقوس قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح اسم فعل معناه أقبلوا اليها هملوا الى الله وزوال النجاسة ونقصت اليها السكونها وسكون اليها السابقة المندخمة قوله فانه اندى صوتا منك أي أحسن صوتا منك وفيه دليل على استحباب اتخاذ مؤذن حسن الصوت وقد أخرجه الداريمى وأبو الشيخ باسمه متصل بابي محذورة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بضو عشر من رجاله فاذنوا فاجبسه صوت أبي محذورة فعلمه الاذان وأخرجه أيضا ابن حبان من طريق أخرى ورواه ابن خزيمة في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتا واذنا فاولبعض شعراء فربش في اذان أبي محذورة

أما ورب الكعبة المستورة * وما فلا محمد من سورة

والنعمات من أبي محذورة * لانعمان فعلة مذ كوره

وفي رواية لا ترمذى بالمفقط فقم مع بلال فانه اندى أو أمد صوتا منك فائق عليه ما قيل لك والمراد بقوله أو أمد صوتا منك أي أرفع صوتا منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان ومما يند كرا المصنف لذلك بابا بهذا الباب (وعن أنس قال أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا اقامة رواء الجعاعة) وليس فيه بالنساق والترمذى وابن ماجه

الاشياء وهو مختلف فيه (قال فقر في يديه) من فيض فضل الله فجعل الحفظ كالشيء الذي يفرغ فيه ويحى به في ردايته

وعنه بذلك في عالم الحسن وقال

عليه وآله (وسلم) لاني هورية
(ضمه) أي الحديث كما يدل عليه
قوله في غير الصحيح فخر في سده ثم
قال ضم الحديث وعند البخاري
ل بعض طرقه لن يسقط أحدكم
نوبه حتى أفنى مقالي هذه ثم
يجمعها الى صدره وقد وقع
في جامع الترمذي وحليته أبي
نعيم التصريح بهذه المقالة المهمة
في حديث أبي هورية قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ما من رجل يسمع كلمة
أو كلمتين مما رضى الله تعالى عنه
فيتهلن ويعلمن الا دخل
الجنة قال أبو هورية (فضمته
لما نسبت شيئا بعده) أي بعد
الضم وتنكير شيئا بعد الثاني
ظاهر الموم في عدم التبيين
منه لكل شيء في الحديث وغيره
لان الذكر في سياق الثاني يدل
عليه وفي رواية ما نسبت شيئا
منه منه وعنده مسلم ما نسبت
بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو
يقضي تخصيص عدم التبيين
بالحديث واخص منه ما جاء
في رواية شعيب حيث قال لما
نسبت من مقالته ثلاث شيئا فانه
يذهب تخصيص عدم التبيين
بهذه المقالة فقط لكن سياق
الكلام يقتضي ترجيح رواية
يونس ومن وافقه لان أباه هورية
يذهب على كونه محفوظ من
الحديث فلا يصح جعله على تلك
المقالة وحدها ويحتمل ان يكون

الا اقامة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل
الاصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة الرفع والخيار عند بحث في الطائفتين انها
تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالآمر من له الأمر الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما في أمور العباد فانها إنما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا
ما وقع في رواية تروح عن عطاء قاهر بلال بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واصرح من ذلك رواية النساقي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلقظ ان النبي
صلى الله عليه وسلم أمر بلال بالانصب واصرح برفعها امام الحديث بلا مضافة
قتيبة قال الحافظ ولم يترد به فقد أخرجه أبو عوانة عن طريق عبدان المروزي ويحيى
ابن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ولم يتردد
عبد الوهاب وقدر واه البلاء ذرى من طريق أبي شهاب الخياط عن أبي قتادة وقتيبة
وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النساء والا أمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة لا ما حكى عن بعضهم
من ان الأمر بلال بذلك مكان من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ من
المتقول ان بلال لم يؤذن لاسد به رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في بكر
وقيل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مرة واحدة بالشام
قوله ان يشفع الاذان بفتح أو له وفتح الفاء أي يأتي بالفاطمة شفعا وهو منسب بقوله منسني
منسني قال الحافظ اسكن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخره ماردة فيحمل قوله منسني
على ما سواها انتهى فتكون أحاديث تشفع في الاذان وتنسبته شخصه بالاحاديث التي
ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد وشعوه قوله الا اقامة
ادعي ابن منسني والاصح على ان قوله الا اقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيها
فالا فانه لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالجمهور فسر او كذا
أبو عوانة في صحيحه والبراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو منه حتى
يشوم دلل على خلافه ولادليل وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا يمدح في مصتها
عدم ذكر خالد الحذاء او قد ثبت تكرير لفظ قد قامت انه سلافة في حديث ابن عمر
مرفوعا وسياقي وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة فانه يفتي كانه قدم
في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وثريا بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير
في أول الاذان أربع وهذا انما يتم في تكبير أول الاذان لاني أخوه كما قال الحافظ وأتم
تخير بان ترك استثنائه في هذا الحديث لا يتقدح في ثبوته لان روايات التكرير زيادة
مقبولة الحديث يدل على وجوب الاذان والإقامة وعلى ان الاذان منسني وقد تقدم
الكلام على ذلك ويدل على ايراد الإقامة الا الإقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب

عامة هكذا قرر في فتح الباري وهذا من الجزوات الظاهرات حيث ٣٤١ رفع صلى الله عليه وآله وسلم

الشافعي وأحمد وجهور العلماء إلى أن القنطرة الأمامية إحدى عشرة كلمة كاهة مفردة
الالتكبير في أولها وآخرها واقظ قد قامت الصلاة قائم مثنى مثنى واسعة دلوا بها
الحديث وحديث ابن عمر الأسدي وحديث عبد الله بن زيد السابق قال الخطابي مذهب
وجهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى
أقصى بلاد الإسلام أن الأمامية فرادى قال أيضا مذهب كافة العلماء أنه ~~ب~~مكرر قوله
قد قامت الصلاة الأمامية كان المشهور عنه أنه لا يكررها وذهب الشافعي في قديم قوله
إلى ذلك قال النووي ولما قول شاذ أنه يقول في التكبير الأول اللهم أكبر مرة وفي الأخير
مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سيد الناس وقد ذهب إلى القول بأن الأمامية
إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهري والوزاعي
وأحمد وصق وأبو فور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعمر بن الخطاب فرادى
الأمامية سبعين المصيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البغوي
هو قول أكثر العلماء وذهبت الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأحمد
الكوفي إلى أن القنطرة الأمامية مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين
واسمها في رواية من حديث عبد الله بن زيد عن الترمذي وأبي داود باللفظ كان
الأذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعنا في الأذان والأمامية وأجيب عن
ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد
في هذا الباب كاهة منقطعة وقد تقدم ما في معجم ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويجاب
عن هذا الانقطاع بأن الترمذي قال بعد إخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبه عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام قال
الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن
عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن جهم وزيد بن أرقم
وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال ادركت عشر بن ومائة من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الأنصار فلا علم بالحديث لأنه على الرواية
عن عبد الله بن زيد توسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المستدوعلى روايته عن
الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وإن كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعه
الأعمش إياه عن عمرو بن مرة وثمة بأربعة شعبه كاذ ذلك الترمذي عما يصح خبره وإن
خالفه في الاستناد وأولاه في مخالفة غير قاذحة واستدلوا أيضا بما رواه الحاكم
والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية يسوي بن علفه أن بلالا كان ينفى الأذان
والأمامية وادعى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا
يقول بذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن
ما لقيه من أخبار القنطرة واسمها بالجملة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدى غيلة من

أسماء امرأ الجور وأحوالهم
وذمهم وقد كان أبو هريرة يكتفي
عن بعضه ولا يعصرح به خوفا
على نفسه منهم كقوله أعود بالله
من رأس السنن وأماره الصبيان
يشعروا بخلافه من يدين معاوية
لائم كانت سنة ستين من الهجرة
واستجاب الله دعاء أبي هريرة
فجاءت قبلها بسنة وستين في الإشارة
إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب
الذين قال ابن المنير جعل المباطنية
هذه الحديث ذريعة إلى تصحيح
باطلهم حيث اعتقدوا ذلك
لأنهم يظهرون باطنا وذلك
الباطن إنما حاصله الاختلال من
الدين وقال قوم من المتصوفة
المراد به علم الامرار المصون عن
الاختيار المختص بالابرار لكن
في كون هذا المراد نظر من حيث
انه لو كان كذلك لوسع أبا هريرة
تفسيره مع ما ذكره من الآية
الاله على ذم كتمان العلم لاسيما
هذه الاذان الذي هو لبنة
العلم عندنا له وأيضاً فإنه نفي به
على العموم من غير تحصيل
في كيف يستدل به لثلاث وأبو
هريرة لم يكشف مستوره فيما
أعلم فنأين علم ان الذي كتبه
هو هذا فمن ادعى ذلك فعليه
البيان فقد ظهر ان الاستدلال
بذلك الطريق انعم فيه ما فيه
على انهم في غفلة عن الاستدلال
ان الشريعة ناطقة بأدلتهم من
سنة... لو كان طريق الاحسان والتهوى رزقهم قال القسطلاني ومن تصفح الاخبار وتبصع

سجده وهو سعد القرظ قال أذن بلال سبحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابي
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر وسعيد بن علفة هاجر في زمن أبي بكر وأما ما رواه
أبو داود ومن ان بلال ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل
وفي اسناد عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق
جندب بن أبي أمية عن بلال انه كان يجعل الاذان والاقامة مثنى مثنى وفي اسناده ضعف
قال الحافظ وحديث أبي جندب في تلقية الاقامة مشهور وعنده الناس وغيره انتهى
وحديث أبي جندب في حديث صحيح سابقه الحازمي في النسخ والمسنوخ وذكره في
الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي
وسبأ في ما أخرجه عنه الخمسة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الاذان تسع عشرة
كلمة والاقامة سبع عشرة وهو حديث صحيح الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث
بلال الذي في نفسه الامر بابتداء الاقامة لانه بعد فتح مكة لان أبا جندب روى من مسالة الفتح
وبالامر بابتداء الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون نافعنا وقد روى أبو الشيخ ان
بلال أذن بمشي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك
اذا عرفته هذه اثنين لأن أحاديث تلقية الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما انفرد
وأحاديث افراد الاقامة وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن
أحاديث التلقية مشتهرة على الزيادة فالمسير اليه لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما
عرفنا ذلك وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز افراد الاقامة وتلقيتها قال أبو عمر بن
عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وداود بن علي ومحمد بن جرير إلى اجازة
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وجعله على الإباحة
والتحريم قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل
به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر بعافى أول الاذان ومن شاء مثنى ومن شاء مثنى الاقامة
ومن شاء أفرادها الاقولة قد قامت الصلة الاقن ذلك من حال إلى كل حال انتهى وقد أجاب
القائلون بافراد الاقامة عن حديث أبي جندب روى جوبية منها أن من شرط النسخ ان
يكون أصح سند أو أقوم فاعذر هذا ممنوع فان المعتبر في النسخ مجرد الصحة لا الاصحبة
ومن ان جماعة من الأئمة ذهبوا إلى ان هذه الأنظمة في تلقية الاقامة غير محفوظة
وروى من طريق أبي جندب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يشفع الاذان
ويوتر الاقامة كاذ كذا الحازمي في النسخ والمسنوخ وأخرجه البخاري في تاريخه
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائلين بانهم غير محفوظة غاية
ما اعتذر وابعدهم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم
وأما رواية ايتار الاقامة عن أبي جندب روى في نسخة كرواية التلقية مع على ان الاعتماد
على الرواية المشتهرة على الزيادة ومن الاجوبة ان تلقية الاقامة لو فرض انها محفوظة

البغوي انتهى (استنصت الناس) استنصت من الانصاف ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصاف للعلماء لازم لا منه ابن لان العلماء ورثة الانبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) اهدان انصنوا (لا ترجعوا) أي لا نصيروا (بعدي) أي بعد موقفي هذا أو بعد موتي (كنوا بضرب بعضكم رقاب بعض) مستحيين لذلك ولا تشبهوا بالكفار في قتل بعضهم بعضاً (عن أبي بن كعب) الصحابي (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه (قال قام موسى النبي صلى الله عليه وسلم سأل كونه) (نطيطاً في بني امير ايل فاستل أي الناس أعلم) أي منهم على حمد الله أكبر أي من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فعبث الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول خواله أعلم وفي رواية الى الله واذا لتعامل والعيب من الله محمول على ما يليق به فيحصل على انه لم يرض قوله شرعاً فان العيب الذي هو بمعنى تفسير النفس مستحيل على الله تعالى (ناوحي الله تعالى اليه ان عبداً) أي بأن عبداً أو يكسر ان على تقديره قال أنت عبداً والمراد المظفر (من عبادة) كائناتنا (بمعنى البحرين) أي ملتي بحري فارس والروم من جهة الشيراز أو طنجة (هو أعلم من) هذا ظاهره أن المضمرة

التكبير وهي التي ينبغي ان يعد في الصحيح انتهى وقدرناه أبو نعم في المستخرج والبيهقي بتربيع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحق وكذلك أخرجه أبو عروبة في مستخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ والرواية الثانية أخرجه أيضاً الدارمي والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقي وتكلم عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصححه الحديث وأخرجه أيضاً الطبراني في قوله تسع عشرة كلمة لان التكبير في أوله مربع والترجيع في الشهادتين بصير كل واحد منهما ما أربعة ألفاظ والبطيختين أربع كلمات والتكبير كلان وكلمة التوحيد في آخره قوله سبع عشرة كلمة بتربيع التكبير في أول الأقامة وترك الترجيع وزيادة فدأمت الصلاة مرتين وبقي ألفاظها كالآذان فتكون الأقامة ذلك المقادير والحديث يدل على تربيع التكبير والترجيع وتربيع تكبير الأقامة وتقنية باقي ألفاظها وقد قدم الكلام على جميع هذه الأثران مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محمد ذرة راجح لانه متأخر ومثله على الزيادة لاسيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه إياه (وعن أبي محمد ذرة قال قالت يا رسول الله على سنة الآذان فعلمه وقال فإن كان صلاة الصبح كانت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله رواد أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد بن عبد الله بن أبي محمد ذرة والحارث بن عبيد بن الأول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهاء في شرح حديث عبد الله بن زيد فاجمع اليه

(باب رفع الصوت بالآذان)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يقرؤه مصوته ويشهده كل رطب ويأبى رواد الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يعقوب الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه معان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الأعشى قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مرسلاً وفي العلل لابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه ورواه أبو اسامة عن الحارث بن الحكم عن أبي هبيرة يعقوب بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بالفظ المؤذن يقرؤه مصوته ويصدقه من يصدقه من رطب ويأبى وله مثل أخر من صلى معه وصحبه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي الباب من أنس عن ابن عمر وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العمل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الآذان

بهم هذا الاطلاق تفصيل الاعلية
بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك
اني على علم من علم الله علمه
لانه أنت وأنت على علم علمك
الله لا أعلم والمراد بكون النبي
أعلم أهل زمانه أي ممن أرسل اليه
ولم يكن موسى مرسل إلى الخضر
فلا نقص به ان كان الخضر أعلم
فمنه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم
منه في أمر مخصوص ان قلنا انه
نبي أو ولي ونحل هذا التقرير
اشكالات كثيرة ومن أوضح
ما يستدل به على بطلان الخضر قوله
وما فعلته من أمرى وانما كانت
قصة موسى مع الخضر امتحانا
لموسى ليتجسس وقع عند الناس
انه عرض في نفس موسى عليه
السلام ان أحد الم بوث من
العلم ما وني وعلم الله بما حدث به
نفسه فقال يا موسى ان من عبادي
من آتته من العلم ما لم أوت وأنت وانقب
ابن المنير على ابن بطال ايراده
في هذا الموضع كثيرا من أقوال
السلف في التحذير من الدعوى
في العلم والحديث على قول العالم
لأدري بل سياق مثل ذلك في هذا
الموضع غير لائق وهو كما قال
رحمه الله وليس قول موسى
عليه السلام أنا أعلم كقول أحمد
الناس مثل ذلك ولا نتيجة قوله
كنتيجة قولهم فان نتيجة قولهم
المحجب والكبر وتنتيجة قوله
الزيد من العلم والحديث على
التواضع والحرص على طلب

الكونه سببا للفرقة وشهادة الموجودات ولانه أمر بالمجيء إلى الصلاة فكل ما كان ادعى
لاسماع المأمورين بذلك كان أولى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحدو
ارجع فارفع صوتك وهذا أمر برفع الصوت قبل هو متقبل بمعنى انه لو كان بين
المكان الذي يؤذن فيه والمكان الذي يبلغه صوتة ذنوب غلا تلك المسافة لغمرها الله
(وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان أبا سعيد الخدري قال له اني أراك تحب
الغنم والبرادية فاذا كنت في غنك أو بادية فكفارعت صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت
المؤذن جن ولا انس ولا نبي الا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه
أيضا المشافعي ومالك في الموطأ وغيرهما قوله تحب الغنم والبرادية أي لاجل الغنم لان
فيها ما يحتاج في اصلاحها اليه من الرعي وهو في الغالب لا يكون الا بالبرادية قوله في
غنك أو بادية يحتمل أن يكون أو سكان الراوي ويحتمل أن يكون للتقريب لان الغنم
قد لا تكون في البرادية ولانه قد يكون في البرادية حيث لا غنم قوله فارفع صوتك فيه
دليل لمن قال باستحباب الاذان للمنفرد وهو الرابع عند الشافعية قوله مدى صوت
المؤذن أي غاية صوته قوله جن ولا انس ولا نبي ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو
من العام بعد الخاص والحديث الاول بين معنى الشئ المذكور وهذا لان الرطب
والبادس لا يخرج عن الانصاف بأحد هما في من الموجودات وفي رواية لابن خزيمة
لا يسمع صوته شهر ولا مد ولا جحر ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص باللائكة
كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهري وغير منفعه قلا ولا شرعا ان يخلق الله
في الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده
وفي صحيح مسلم اني لاعرف حجرا كل يسلم علي ومنه ما ثبت في البخاري وغيره من قول
النار اكلي بعضي بعضا قال الزين بن المنير والسر في هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم
الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة تجرت على نعمت أحكام الخلق في الدنيا من توجبه
الدعوى والبطوب والشر والحمد وقيل المراد بهذه الشهادة انهم ارادوا بالفضل وعلو
الدرجة وكما ان الله يقض بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفي الحديث
استجاب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك وفيه ان حب الغنم والبرادية لا سيما
عند نزول الفتن من عمل السلف الصالح

(باب المؤذن يجعل اصبعه في اذنه ويلوى عنقه عند الحيلة ولا يستدير)
(عن أبي جعفر قال اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالابطح في قبعة حمر
من ادم قال فخرج بلال بوضوءه فخن ناضح وبائل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه حلة حمره كاني انظر الى ياض ساقيه قال فمروا واذن بلال فجعلت انتبص فاه
ههنا وههنا يقول عينا وشمالا على الصلاة حتى على الفلاح قال ثم ركن له عترة فقدم

ل العلم واستدل لانه ايضا على انه لا يجوز الاعتراض بالاعتقال على ان يعرض خطا لان موسى انما اعترض

بظاهر الشرع لابلغة قتل الجرد فقيهه ٣٤٦ على هذه الاستراض بالشروع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستتبها في باطن

فصل في الظهور ركعتين يترين بيديه الجمار والسكبان لا ينع في رواية ثمر بن ورائم المرأة
والجاءهم صلى العصر ثم لم يزل يصلي حتى رجع الى المدينة متفق عليه ولا يداود رأت
بل لا يخرج الى الابطخ فاذا بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه عينا
وشمالا ولم يستدر وفي رواية رأت بل لا يؤذن ويدور واتبع فاههنا وههنا واصبعاه
في آذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبة له جراه اراه من ادم قال فخرج

بلال بن رباح بالعبزة فركبها صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حله جراه
كأنه انظر الى طريق ساقيه رواه احمد والترمذي وصححه الحديث أخرجه النسائي
بن زيادة فجعل يقول في آذانه هكذا يخبر عينا وشمالا بن ماجه بن ابيه يدور في
آذانه ~~الكن~~ في اسناده الحاج بن ارطاة ورواه الحارث بن زيادة الفاذ وقال قد أخرجاه
الا أنهم لم يذكروا فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما
ورواه ابن خزيمة بالقطر رأت بل لا يؤذن يتبع بقبه بجعل راسه عينا وشمالا ورواه من
طريق أخرى بن زيادة ورواه الاصمعي في الاذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه وأبو نعيم
في مستخرجه بن زيادة في أبو جهمية بل لا يؤذن ويدور واصبعاه في آذنيه وكذا رواه
البرز قال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيحه لأن مدارها على شعبان الدورى
وهو لم يسمعه من عون بن أبي جهمية إنما سمعه عن رجل عنه والرجل يتوهم أنه الحاج
والحاج غير محتج به قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر
أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وشمس بن جهمية عن عون الطبراني من
طريق ادريس الاودى عنه وفي الافراد للدارقطني عن بلال أنه رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أذنا وأثنا ان لا يزيل أقدامنا عن مواضعهما واسناده ضعيف
قوله فمن فاضح ونائل الفاضح الاخذ من المنة بخسده تفر كالمقبة وضوءه صلى الله عليه
وسلم والنائل الاخذ من ماء في جسد صاحبه لغراغ الماء القصد التبرك وقيل ان
بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينفعه على غيره وفي رواية
في الصحيح رأت بل لا يخرج وضوءا فرأت الناس يتسددون ذلك الوضوء فمن اصاب
منه شيئا مسح به ومن لم يصب أخذ من بلل صاحبه وهذه الرواية تبين المراد من تلك
العبارة والنضح الرش وقد تقدم الكلام عليه قوله ههنا وههنا ظاهر فاما كان والمراد بهما
جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوى وللعديد فوائد وفيه أحكام سيأتي بدبط
الكلام عليها في مواضعها والمنع ودمنه ههنا الاستدلال على مشربوعة النكات
المؤذنة عينا وشمالا وجعل الاصبعين في الاذنين حال الاذان والالتفات المذكور ههنا
مقبود وقت الجميعتين وقد توبه ابن خزيمة فقال باب الخراف الموزن عند قوله حتى على
الصلاة حتى على الفلاح بقره لا يسنه كله وانما يمكن الاخراف بالهم بالخراف الرأس
وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها أنه كان يستدير وفي بعضها لم يستدير

الامر (قال رب وكيف لي به) أى
كيف السبل الى آفته (فقبل له
اجل) بالجزم على الامر (حونا)
أى ممكنة كانه (في مكمل)
بكسر الميم وفتح الشاء المشاة
الفوقية شبه الزنيل يسع خمسة
مشرعاه كذا في العباب (فإذا
فقدته) أى السلوت (فهو ثم)
بفتح الشاء طرف بمعنى هذا أى
العبد اعلم أنك هنا (فاطاني)
موسى (واطلق يقناه يوشع)
غير منصرف للعبة والعلبة (ابن
نون) منه عرف كنوح ولوط
على القصص وفي رواية أخرى
وانطلق معه فمناه مصرح بالعبارة
لأن كيد والافلاصاجبة
مستندة من قوله يقناه (وجاء)
حونا في مكمل) كما وقع الامر
به وقد قبل كانت ممكنة معلومة
وقيل في ممكنة (حتى) كما عند
العبارة) التي عند ساحل البحر
الموجود بانى انضمر عنده (وضعا
رؤسهم) وانما فاضل الحوت
المبت الماصح (من المكمل)
لأنه أصابه من ماء عين الحية
المكاثفة في أصل الصخرة حتى اذا
اصابتها مقتضية للحياة كما عند
المؤلف في رواية (فانخذسبله)
أى طريقه (في البحر) أى
مسلكا زاد في سورة الكهف
وأمد الله عن الحوت جرية
الماء انصار عليه مثل الطاق
(وكان) احيا الحوت الماصح
وامسك جرية الماء حتى صار

ارادته سبحانه ووقف مسلم كالبخاري في التفسير ببقية يومهما واليهما وهو ٣٤٧ الصواب لقوله (فأصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي ساراجعه

اذ لا يقال أصبح الاعن ابل قال

موسى لفتهاء اتناغدا فانا) بفتح

المجتمعة المدو هو الطاهام بوزن كل

أول النهار (انقد انقضاء من سفرنا

هذه انصبا) أي فعبا والاشارة لسير

البقية والذي يليه ما يدل عليه

قوله (ولم يجد موسى) عليه

السلام (مسا) وفي نسخة شيئا

(من) النصب حتى جاوز المكان

الذي أمر به) فأن في عابه الجوع

والنصب (فقال له فتهاء أرايت

أي أخبرني ما دهالي) اذ أمر بالي

الصخرة فأن في نصيب الحوت) أي

فقدته أو نصبت ذكره جارات

وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه

أي وما أنساني ذكره الا الشيطان

والمحاسب له الشيطان ههنا

لنفسه (فقال موسى ذلك) أي

أمر الحوت (ما كتبتني) أي هو

الذي كان طاب لانه علامة

وجدان المطلوب (فارتداهل

آثارهما) أي فرجعا في الطريق

الذي جا آقبه بقصان (قصا)

أي يتبعان آثارهما اتعا (فأنا

أثمنا الى الصخرة) وفي نسخة

انفها (اذ ارجل مسجى) أي

مغلى كله (بثوب) أي نام (أو

قال نسجى بثوبه) شلت من

الراوى (فسلم موسى) عليه

السلام (فقال الحضر والي) أي

كيف (بارضك السلام) وهو

غير معروف به أو كنتم كانت دار

كفر وكانت تعبتهم غيره وعنه

البحاري في التفسير وهو لا يرضى من كلام وقبه ليس على ان الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله ابو

كذلك وانكهم اترو الاستدارة الامن طريق حجاج وادريس الاودى وهم اضعفان
وقدر ويت من طريق ثالثه وفيها ضعيف وهو محمد العززي وقد خالف هؤلاء الثلاثة من
هو منهم أم وأما مثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عوف قال في حديثه ولم يستدر
أخرجه أبو داود كما تقدم قال الحافظ ويحسب الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى بها
استدارة الرأس ومن فهاها عنى استدارة الجسد كذا ومشي ابن بطال ومن تبعه على
ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة
المؤذن للاسماع عند الحافظ بالجميع على اختلاف هل يستدير بيده كله أو بوجهه فقط
وقد ما قارننا واختلاف أيضا هل يستدير في جميعه من الأوتار مرة وفي الثانية مرة
أو بقول حتى على الصلاة عن يمينه ثم حتى على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى وقد روي
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال والأول أقرب إلى لفظ الحديث
انتهى كلامه بالمعنى وروى عن أحمد أنه لا يدور الا اذا كان على منارة يقصد اسماع أهل
الجهتين وبه قال أبو حنيفة واسحق والنخعي والنوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور
وهو رواية عن أحمد أنه يستحب الالتفات في جميعه من يمينه وشماله ولا يدور ولا يستدير
سواء كان على الأرض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت الا ان يريد اسماع الناس
وقال ابن سيرين بذكره الالتفات والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقييد وأما
الرواية فقد عرفت اختلاف الأحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصح
الترجيح وفي الحديث استحباب وضع الأصبعين في الأذنين وفي ذلك فائدة ثان ذكرهما
العلماء الأولى ان ذلك ارفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد
الفرط عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن يعرف من يراه على بعد أو من كان به صم
انه يؤذن قال الترمذي استحباب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الاذان قال
واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ تعيين الأصبع
التي يستحب وضعها وجزم النوري بانها المسجبة واطلاق الأصبع مجاز عن الأفعال

• (باب الاذان في أول الوقت وتقديمه عليه في النجس خاصة) •

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يجزم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا خرج أقام حين يراه رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي)

قوله لا يجزم أي لا يترك شيئا من القاطعة الحديث فيه المحافظة على الاذان عند دخول

وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا القصر لمسا في فيه أيضا

ان المقيم لا يقيم الا اذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة

مر فوعا المؤذن أملا بالاذان والامام أملا الإقامة وضعية وعمل تضعيفه لان في

اسماده شربكا القاضي وقد أخرج الشيخ في نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله وقال

ليس بمحفوظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاعي عن ابن عمر وفيه معاركة وهو ضعيف

البحاري في التفسير وهل يارضى من كلام وقبه ليس على ان الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله ابو

كان الخضر يرمي كل غيب عرف موسى ٣٤٨ قبل ان يسأله (فقال انا موسى فقال) له الخضر انت (موسى بن اسير ايل قال

ثم) انا موسى بن اسير ايل (قال) هل اتيك على ان تعالني جماعات
أى من الذى علمك الله علما
(وشهدا) ولا ينافي بقوته وكونه
صاحب شريعة ان يعلم من
غيره ما لم يكن شرطا في أبواب
الدين فان الرسول ينبغي ان يكون
اعلم ممن ارسل اليه فيما بهت به
من اصول الدين وفروعه لا مطلقا
وقد راعى في ذلك غاية التواضع
والادب فاستجبه لنفسه
واستأنس ان يكون تابعه لا وسال منه
ان يرشده وبنعم عليه بتعليمه بعض
ما أنعم الله عليه به قاله البضاوى
ليكن لم يكن موسى مرسلا الى
الخضر فقد يوهب ما قاله ديجوله
فيهم من السيف فيلتمامل (قال
انك ان استطعت معي صبرا)
فاني افعل امورا تظاهاهمنا كبر
وباطناهم تطعها (يا موسى اني على
علم من علم الله علمه لا أعلمه انت
وانت على علم علمك الله لا أعلمه)
وهذا لا بد من تأويله لان الخضر
كان يعرف من علم الشرع ما لا
غنى له بكاف عنه وموسى كان
يعرف من علم الباطن ما لا بد منه
كما لا يخفى (فالي سجدة في ان شاء
الله) تعالى (صبرا) معك غير
مذكور عليه (ولا اعصى الا
أمر) أى سجد في صبرا وغير
عاص قال القاضي وتعالى الوعد
بالشيعة اما للتمين واما العلاء
بصعوبة الامر فان الصبر على
خلاف ما تاديد (فانطلقا)

وبما رخص حديث الباب وما في معناه معتمد البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي بالقطر انه قال صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني
أى خرجت لا يديل على ان المقيم شرع في الاقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين
بأن بالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الاقامة عند
أول رؤيته له قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رآه قاموا ويشهدوا لهذا ما أخرجه عبد
الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول المؤمن الله اكبر
يقومون الى الله لا فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تتبدل الصفوف
وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومستخرج أبي حنيفة انهم كانوا يمدحون الصفوف قبل
خروجه صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي قتادة انهم كانوا يمدحون ساعة تقام
الصلاة ولولا يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل
يسقط فيه عن الخروج فيسبق عليهم الانتظار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذلك حديث
الباب وفيه ان الشريرة تغني عن تحية المسجد انتهى (وعن ابن مسعود ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يغني أحدكم اذان بلال من سجوده فانه يؤذن أو قال ينادي
بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أحمد كم في رواية
للبخاري أحمد منكم شك من الراوي وكلاهما بعيد العموم قوله ابن مسعود بفتح أو له
اسم لما يؤكل في السحر ويجوز الضم وهو اسم النعل قوله ليرجع بفتح الياء وكسر الجيم
المخففة يستعمل هذا الا زمانا متعبا تقول رجعت رجعت زيد ورجعت زيدا لا يقال في المتعدي
بالمتعدي ومن روى بالضم والتثنية فقد اخطأ لا يصير من التجميع وهو التريد
وليس مراده انما هو انه يريد الفاسم أى المنتهى الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح
تسبيطا أو يتصبر ان كان له حاجة الى الصبيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلاة بال غسل
والوضوء والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد
ذهب الى مشروعيته الجمهور ومطلقا وخالف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي
والقاسم والناصر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم انه يكفي به الصلاة
وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكفي به وادعى بعضهم انه لم يرد
في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتغيب بحديث الباب وأجيب بأنه مسكون
عنه وعلى التنزيل فله ما اذا لم يرد نطق بخلافه وهو ناقد ورد حديث ابن عمر وعائشة الا في
وهو يدل على عدم الاكتفاء من حديث زيد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء
فان فيه انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الاقامة
فتمه الى ان طلع الفجر فأمره فاقام لكن في استناده ضعف كما قال الحفاظ وأيضا فهي
واقعة عين وكانت في حقه ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضع ويدل أيضا على عدم
الاكتفاء ان الاذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال

لأن المقام يقتضي كلام التابع
(أن أي لأن) (بحملاهما) أي
لأجل جهلهم إياه - ما (فعرّف
الخضر فحملاهما) أي الخضر
وموسى (بغير قول) (فتح النون
أي بغير أجرة ولبيد ك يوشع
معهما كما في قوله فاطمة ما يشيان
لأنه تابع غير مقصود بالاصالة
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب
معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك
ليكن في رواية فحملاهما بالجمع
وهو يقتضي الجزم بركوبه
معهما في السفينة (بضم
عصنور) بضم أوله وحكى ابن
رشيق في كتاب الغرائب فحمه
قبل ويحيى به لأنه عصى وفترقه
الدميري وقيل أنه الصرد
(فرفع على حرف السفينة
فنه قرقرة أو فترتين في البحر
فقال الخضر يا موسى ما نقص
عليك من علم الله) أي من
معلومه (الاصالة) فتره هذا
العصنور في البحر) وعند البخاري
أيضا ما على وعاء في جنب علم
الله ألا أخذ هذا العصنور
بمناره من هذا البحر أي في
جنب معلوم الله تعالى وهو
أحسن سياقا من المسوق هنا
وأبعد عن الاشكال ومنه سر
للاواقع هذا العلم يطلق ويراد به
المعلوم بدليل دخول حرف
التعريض وهو من في قوله من علم
الله لأن العلم القائم بذات الله
تعالى صفة قديمة لا تتبع
فليس العلم هنا علم ظاهره لأن علم الله تعالى لا يتغير بغيره وقيل نقص يعني أخذ لأن النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

أجمع فاعلم الحديث فهو لهذا الغرض المذكورة لا لإعلام بالوقت والاذان هو
الأعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس أعلاما بالوقت
وتعقب بأن الأعلام بالوقت أهم من أن يكون أعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل واحتج
المنايعون من الأذان قبل دخول الوقت بجميع من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال
لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ومديده عرضا أخرجه أبو داود وبعث أخرجه أيضا من
حديث ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يرجع فينادي إلا أن العبد نام أو أفرج ناول حديث الباب بما قال بعض الحنفية
أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم
وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بأن الأول منهما لا ينتهض لمعارضته مافي
الصحيحين لا سيما مع إسهال الحديث بالاعتقاد وأما الثاني فلا حاجة فيه لأنه قد صرح بأنه
موقوف أكابر الأئمة كاجداد البخاري والذهلي وأبي داود وأبي حاتم والدارقطني والترمذي
والترمذي وغيرهم بأن أحادنا أخطأ في رفعه وإن الصواب وقفه وأما التأويل المذكور
فقال الحفاظ في الفتح أنه مردود لأن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد نهضت
الأحاديث على التعديل بلفظ الأذان قطعاً لحمله على معناه الشرعي منه وهمولان الأذان
الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت
الذي كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أي وقت يشرع في ذلك فقيل أنه يشرع وقت
الصبر ووجه جماعة من أصحاب الشافعي وقيل أنه يشرع من النصف الأخير ووجه
المروزي وتأول ما خلفه وقيل يشرع للسمع الأخير في الشتاء وفي الصيف لنصف
السمع قاله الجويني وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكان مستنده إطلاق
لفظ الليل وقيل بعد آخر اختياراً له شاهد وقد ورد ما يشرع به من الوقت الذي كان بلال
يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة أنه لم يكن بين أذان بلال
وبن أم مكتوم إلا أن يرق هذا وينزل هذا وكان يؤذن في بيت مرتبة كما أخرجه أبو داود
فهذه الرواية قد تم إطلاق سائر الروايات وبؤيدها ما أخرجه الطحاوي أن بلالا يبن
أم مكتوم كناية قصداً وقتاً واحداً فخطمه بلال ويصيه ابن أم مكتوم وقد اختلف في
أذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الأوقات فادعى ابن القطان الأول
قال الحفاظ وفيه نظر والحكمة في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين المصلوات ما ورد
من الترويب في الصلاة الأولى للوقت والصحيح يأتي غالباً عقب النوم فمناسب أن ينصب
من يوقظ الناس قبل دخول وقتها لينأهبوا ويذكروا فضيلة الوقت (وعن عمر بن
حذاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغرنكم من يصوركم أذان بلال
ولا يبايض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضا روعه مسلم وأحمد
والترمذي ولفظه لا يمتنعكم من يصوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر
فليس العلم هنا علم ظاهره لأن علم الله تعالى لا يتغير بغيره وقيل نقص يعني أخذ لأن النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بين فلول من فراع الكتاب
أي لا عيب وقيل هذا
الظاهر من الظهور التي تعالوا
منافسها بحيث لا يعاقب بها امام
البيعة (فهذا انقضى الى لوح من
ألواح السفينة قترعه) بناس
فانخرقت ودخل الماء (فقال له
(موسى) عليه السلام هؤلاء
(قوم جالونا بغير نول) أي بغير
أجر (عدت) بفتح الميم الى
سفينةهم فخرقتم الغرق مضارع
اغرق أي لان قسرق (أهلها)
ولا ريب ان خرقها سبب لدخول
الماء فيها المنقضي الى غرق
أهلها (قال) الخضر (ألم أقل
انك ان تستطبع معي صبورا)
ذكره بما قاله قبل (قال) موسى
(لا تأخذني بجانب) أي
بالتي يسبته أو بفسه في أو بشي
نسيته يعني وصيته بان لا يعترض
عليه وهو اعتذار بالنسيان
أخرجه في معرض النهي عن
المؤاخذه مع قيام المانع لها
وزاد في رواية أقوى الوقت
وذروا لثرفتي من أمري عسرا
أي ولا تشفق عسرا من أمري
بالمضايقة والمؤاخذه على النسي
فان ذلك يعسر على متابعيها
(في كتاب) المسئلة (الاولى من
موسى) عليه السلام (نسيانا
فانطلقا) بعد خروجهما من
السقينة (فأذا غلام يلعب مع
الغلمان) والغلام اسم المولود

المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ان بالالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه
ولا جد والخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واستسلم ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا
ويرقى هذا (قوله المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا صفة هذه الاشارة صينية في صحيح
مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود باللفظ وليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب هذه
رفعها حتى يقول هكذا وقرب بين اصبعيه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا وجمع
اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ووضع المسبحة
على المسبحة ومديديه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا ونفسها جري
بان المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعترض هو الفجر الصادق ويقال
له الثاني والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب
السمكان وفي البخاري من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال
باصابعه ورفعها الى فوق وطأ الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بن بسبابة
احداهما فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم في
رواية البخاري حتى ينادى وبذلك الزيادة أعني قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وأوردنا
في الاصباح قوله ولم لم يكن بينهما هذه الزيادة ذكرها مسلم في الصيام من حديث ابن عمر
وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في أبواب الاذان من الفتح
ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فليدركه القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من
رواية حفص بن غياث وعنده الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله
ابن عمرو عن القاسم عن عائشة باللفظ ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا
قال النووي في شرح مسلم قال العلماء معناه ان بالالا كان يؤذن قبل الفجر ويتربص
بعد اذانه لادعائهم نحوهم ثم يقب الفجر فاذا غارب طلوعه منل فاخبر ابن أم مكتوم بمناهب
ابن أم مكتوم بالظاهرة وغيرها ثم يرقى ويشرع في الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث
يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها
ونقل عن بعض أصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على أربعة لان عثمان اتخذ أربعة ولم
تنقل الزيادة عن أحدهم من الخلفاء الراشدين وجوزها بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازن
الزيادة لعثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال
أبو عمرو بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جازاً كثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك
ما يجيب التسليم له انتهى والمسئب ان تعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث
ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في البدأة أقرع بينهم وفي الحديث
دليل على جواز اذان الاعمى قال ابن عبد البر وذلك عند أهل العلم اذا كان معه مؤذن
آخر يديه للاوقات وقد تنقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمى وعن ابن

وعن الفضالة يعمل بالقساد ويأذي منه الواد وعن الكلب يسرق المتاع بالليل ٢٥١ فاذا أصبح بنا الى أبو به فيقولان انما

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه من أعلاه) أي جز الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في

يد الخلق فاخذ الخضر برأسه

فقطعه هكذا وأمسكهمان

باطراف أصابعه كأنه يقطع شيئا

وعن الكلب صرعه ثم نزع

رأسه من جسده فقتله والفاء في

فاقتلع للدلالة على إمارته

اقتلع رأسه من غير تر و

واسم كشاف حال (فقال موسى)

للخضر عليه السلام (أقلت)

الهمزة ليست للاستفهام

الحقيق في هي كافي قوله لا يجحدك

يتيقظا ترى (نفسا زكية)

بالشديد أي طاهرة من الذنوب

وهي أبلغ من زكية التعريف

وقال أبو عمر وابن العلاء

الزكية التي لم تذب قط

والزكية التي أذنت ثم غفرت

ولذا اختار قراءة التعريف

فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم

وزعم قوم أنه كان بالغاهم

بالفساد واحتجوا بقوله (بغير

فؤس) والقصاص انما يكون في

حق البالغ ولم يرها قد أذنت

ذنبا يقتضي قتلها أو فتلقت نفسها

فتقاد به به على أن القتل انما

يباح إذا وقع صاحبا وكلا

الامرئين منتقيا وكان قتل

الغلام في بلة بضم الهمزة والباء

وتسديد اللام المفتوحة مدينة

قريب بصرة وعبدان (قال)

الخضر لمسي عليهم السلام

عباس كراهة أقامته للجديين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود

«(باب ما يقول عند سماع الاذان والاطامة وبعد الاذان)»

(عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول

المؤذن رواه الجماعة) وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي وعن أبي هريرة عند النسائي

أيضا وعن أم حبيبة عند الطحاوي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وعن عائشة

عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ وعن معاوية عند النسائي قوله اذا سمعتم ظاهره

اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم انه يؤذن

ليكن لم يسمع أذانه لبعده وصح له التسليم قاله النووي في شرح المذهب قوله

فقولوا مثل ما يقول المؤذن أي ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى

عند قوله مثل ما يقول وتبين بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد انفقت الروايات

في الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب السبعة في حذفها قاله الحافظ قوله

مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليسعربانه يجيبه بعد

كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة

انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك

حديث عمر بن الخطاب الا في بعده هذا والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما

يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان السبعين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص

السبعين بحديث عمر الا في فقا لوالا يقول مثل ما يقول في سماع السبعين وأما في

السبعين فبقوله لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من

الاختلاف المباح في قول تارة كذا وتارة كذا وحكي بعض المتأخرين عن بعض أهل

الاصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب

للسامع ان يجمع بين السبعين والحوقة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في

الحديث فقولوا الله بعد بالقول وعدم كفاية امرار الجوابية على القلب والظاهر من قوله

مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه قال اليه مروي لاتفاقهم على انه

لا يلزم المحجب ان يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لأن المماثلة وقعت في

القول لا في صفة ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع لرفع الصوت بخلاف السامع

فليس مقصوده الا ان كروا السر والجمهور متوابع في ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن

في جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى يفرغ وقيل

يجيب الا في السبعين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل

يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماع والتسليم والقول بكرهه الاجابة في الصلاة

بحتم الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث ان في الصلاة لا دليل على الكراهة

(الم أقل لك ان ابن نسطب مع صبرا) بزيادة في هذه المرة زيادة في المكاشفة بالعتاب على وفض الوصية والوصية بقوله

على الاتساع والاشارة في قوله هذا الى التراق الموعود بقوله فلا تصاحبي ٣٥٣ وتكون الاشارة الى السؤال الثالث

أي هذا الاعتراض بسبب التراق

أو الى الوقت أي هـ هذا الوقت

وقت التراق (قال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم) رحمه الله

موسى) انشاء باللفظ الخطيب

(لوددنا) بكسر اللام الاولى

وسكون الثانية أي والله لوددنا

(لوسبر) أي صبره لأنه لو صبر

لا بصراً أعجب الاعجاب (حق

يقص) على صيغة المجهول

(علينا من أمرهما) ونظام هذه

القصة في كتاب الله العزيز

وتفسيرنا فتح البيان في مقاصد

القرآن فارجع اليهما ان شئت

وهذا الحديث أخرجه البخاري

في أكثر من عشرة مواضع وفيه

رواية نabee عن نabee وصحابي

عن صحابي وفيه التحدث

والاخبار بصيغة الانفراد

والسؤال (عن أبي موسى)

عبد الله بن قيس الأشعري

رضي الله عنه (قال جابر بن جابر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وقال يا رسول الله ما القتال في

سبيل الله فان أحسننا يقال

غضباً والغضب حالة تحصل

عند غلبان الدم في القلب لارادة

الانتقام (ويقابل حمية) وهي

الافتقار من النقي أو الحافظة

على الحرم (فرجع) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

(اليه) أي الى السائل (رأعه)

الشريف (قال) أبو موسى

التي يبرعن قولهم لاحول ولا قوة الا بالله الحق هكذا قال الازهرى والا كثرون وقال

الجزهرى الحق لا نقى الا على الاول وهو المشهور والحق والاول من القوة

واللام من اسم الله وعلى الثاني الحياء واللام من الحول والقابض من القوة والاول

الاول من بين الحروف ومثل الحق لا نقى الا على الله والاول من القوة والاول

في بسم الله والحمد لله في الحمد لله والحمد لله في لا اله الا الله والسجدة في سبحان الله انتهى

كلامه قوله دخل الجنة قال القاضي عياض انما كان كذلك لان ذلك نوحه وثنا على

الله تعالى وانتقاد لطاعته وتفسير الية بقوله لاحول ولا قوة الا بالله في حصل هذا فقد

حاز حصة الايمان وكال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وانما أفرد صلى الله عليه وسلم

السموات والارضين في هذا الحديث مع ان كل نوع منهن منى كما هو المشروع لقصد

الاختصار قال النووي فاختصر صلى الله عليه وسلم من كل نوع شطر اثنين على باقيه

والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبي

امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بلالا أخذ في الإقامة فلما

ان قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم آقاها الله وادامها وقال في سائر

الإقامة بنحو حديث يعرف في سائر الأذان رواه أبو داود) الحديث في أسناده رجل مجهول

وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد وثقة يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على

استحباب مجابوبة المقيم لقوله وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر وفيه أيضاً انه

يستحب لسامع الإقامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها

قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من

الإقامة انتهى وفي ذلك خلاف اعلم يا بني ان شاء الله تعالى (وعن جابر ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة الباطنة والإسلامة

القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعته مقام محمود الذي وعدته حانت له شفاعتي يوم

القيامة رواه الجماعة الامساليا وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عن الطحاوي وعن

أنس عند ابن حبان في فوائد الاصبهانين له وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضاً في كتاب

الاذان وعن أبي امامة عند الضياء المقدسي ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عقير بن

سعدان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عمرو وسأني قوله رب هذه الدعوة

النامة بفتح الدال والمراد به الدعوة التوحيدية قوله تعالى له دعوة الحق وقيل لدعوة

التوحيدية لأنه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم القيامة وقال ابن النين

وصفت بالقامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلة هي ما يتقرب به يقال

توسلت أي تقربت وتطلق على التوسلة العلية وسأني نقى برهان الحديث الذي بعده هذا

قوله والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون تفسير الوسيلة

أي ما يرفع اليه رأسه الا انه أي السائل (كل فاعلاً) أي ما يرفع لمر من الامور الاتقيام

٤٥ نيل ل أو من دونه (وما يرفع اليه رأسه الا انه أي السائل) أي ما يرفع لمر من الامور الاتقيام

الرجل وفيه جوارز وقوف المستحق بعدد ٣٥٤ أو ما جنة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل بعقصة القوة

العاقلة (التي تكون) أي لأن تكون (كلمة الله) أي دعوته إلى الإسلام أو كلمة لإخلاص (هي العاقلة) لأن قاتل عن مقتضى القوة العاقلة أو الشهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضاه الله فانه من إغلاء كلمة الله وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لا بالقوله لأن الغضب والحبية قد يكونان لله تعالى أو لغرض الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالحق مختصرا إذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب لاطل ذلك وتلشى ان يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو ان القاتل اسم فاعل بمعنى المقاتل يقرئ له لا يظن فان أحدنا يقاتل الخ ويكون عسبر بما عن العاقل والحديث من جوامع الحكم وفيه شاهد حديث انما الاعمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طالب الطاعة عند أمن الكبروان الفضل الذي ورد في الجهادين مختص من قاتل لاعلامين الله وفيه استحباب اقبال المسؤل على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال ثنا أنا مشى مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء وفي رواية بكسر ثم فتح جمع خربة وكلاهما في فرع البونية وعند البخاري في موضع آخر بإدلاء المهله المقبحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة بموطن رسول الله صلى الله

قوله مقام محمود أي بحمد القسام فيه وهو يطابق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أي ابعثه يوم القيامة فاقه مقام محمود أو ضمن ابعثه معنى أنه أو على أنه مقبول به ومعنى ابعثه اعطه ويجوز ان يكون حالا أي ابعثه ذام مقام محمود والتعظيم والتعظيم كآل الطيبي كانه قال مقام أي مقام محمود بكل لسان وقد روى بالتعريف عند السائي وابن حبان والطحاوي والطبراني والبيهقي وهذا يرد على من أنكر ثبوته معروفا كالنورى قوله الذي وعدته أو ادبذلك قوله تعالى عسى أن يبعثنكم مقام محمودا وذلك لأن عسى في كلام الله الوقوع قال الحافظ والموصول ما بديل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للذكر وسبب أني نفسي رحلت له الشفاعة في الحديث الذي بعده هذا (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذ همهم المؤذن فتقولوا مثل ما يقول ثم صلا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه عليه عشرًا ثم سألوا الله في الوسيلة فأنهم امتزجوا في الجنة لا تنبغي الا بعد من عباد الله وارجوا ان يكون أنا هو فمن سأل الله في الوسيلة حلت عليه الشفاعة روى الجماعة الا البخاري وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صلا على هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبولها متعين قوله ثم سألوا الله الخ قد تقدم ذكر بعض الاقوال في تفسير الوسيلة والتمهين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله حلت عليه الشفاعة وفي الحديث الاول حلت له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى على ومعنى حلت أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه ولا يجوز ان تكون من الحل لان لم تكن قبل ذلك حرمة قوله شفاعة استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا قاتل ذلك مع ما ثبت ان الشفاعة للمؤمنين واجب بان صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عيان عن بعض شيوخه انه كان يرى اختصاص ذلك بين فاهة مخلقة مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لأن من قد بذل مجرد الثواب ونحو ذلك قال الحافظ وهو تخمكم غير مرضى ولو كان لخراج الغافل الملهي لكان أشبه قال المهلب في الحديث المصن على الدعاء في أوقات الصلوات لانه حال رجاء الاجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة رواه أحمد وابوداود والترمذي) الحديث أخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والضيعة في المختارة وحسنه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ نودي بالاذان فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد القاسمي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ساعدنا

عليه وآله وسلم (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكأ) أي يفتد ٣٥٥ (على عتبه) أي يفتح الأول وكسر الثاني أي

عصا من جريد النخل (فربما يفتح من اليهود) أي عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة قال في الفتح لم أقف على أسمائهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح) وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيب فيه (يرفع يديه) على الاستئذان وينصبه على معنى خشية أن يجيب فيه (يشي تكبرهونه) ولا على هذا زائدة وبالجزم على جواب النهي قال الحافظ ابن حجر وهو الذي في روايتنا (فقال بعضهم) لبعض والله (السناء) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح) الأكثر على أنهم سألوا عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن أو عن خلق عظيم روحاني وقيل أن اليهود قالوا لتردش أن فسر الروح فابن بتي ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجيب (يشي تكبرهونه) أي أن يفسره لأنه يدل على ثبوته وهم يكرهونها وبسط ذلك في تفسيرنا فتح البيان (فصكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمسأله قال ابن مسعود (فقال إنه نوحى إليه فقامت) حتى لا تكون مشوشا عليه أو فقامت حائلا بينه وبينهم (فلم أنجلي عنه) أي أنكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذي كان

تفتح له أبواب السماء) وقال داح ترد عليه دعوته عند حضور النداء للصلاة والصنف في سبيل الله قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبيل الرأي ثم رآه من فروع ابن أبي شمر الدوالي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد البجلي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه أنه أو قطعية رجم كما في الأحاديث الصحيحة وقد وردت بين أدعية تقال حال الأذان وبعدة وهو بين الأذان والإقامة منها ما سأل في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه الألباني من حديث سعد بن أبي وقاص من فروع بلظ من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رخصت بالله ربنا وبعده رسولنا بالسلام ديننا فله ذبها ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمرو بن العاص أن رجلا قال يا رسول الله إن المؤذنين يذنبوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهت نسل تعطه ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت قالت عائشة رضي الله عنها وآله وسلم إن أقول عند أذان المغرب اللهم إن هذا أقبال ليك وأدبارهم أهلك وأصوات دعائك فاعف عني وقديع مائدي به صلى الله عليه وسلم لما قال الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد قالوا يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام أدعية غير هذه

(باب من أذن فهو يقيم)

(عن زياد بن الحرث الصدائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الصالحون إذا أذن قال فأذنت وذلك حين أضاء الفجر قال فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخوه صاه فان من أذن فهو يقيم رواه الخمسة إلا النسائي ولفظه لا أحد) الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي قال الترمذي أنما نعرفه من حديث الأفرقي وهو ضعف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا كتب حديث الأفرقي قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم انتهى قال في البدر المنير ضعفه لكثرة روايته للمتكبرات مع عامة وزهده وروايات المتكررات كثير ما يفتري الصالحين لقله تفقدهم الرواة لذلك قيل لم تروا الصالحين في شيء كاذب منهم في الحديث انتهى وكان صفوان الثوري يعظمه وقال ابن أبي رواد أنما تكلم الناس فيه لأنه روى عن مسلم بن يسار فقبل ابن رايته فقال بافرقية فقالوا ما دخل

يتعشاه حال الوحى (فقال) وفي رواية الأربعة قال (ويسألونك) بفتح الواو كالتمثيل وبغيرها كقراءة (عن الروح) قل

الروح من أمردني) أي من الأبداعات الكائنة ٢٥٦ يكن من غير مادة وتولد من أصل واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر

موسى عليه السلام في جواب
 وعارب العالمين ذكر بعض صفاته
 إذا الروح لدنسه لا يمكن معرفة
 ذاته إلا بعوارض يتميز بها على بقس
 لذلك اقتصر على هذا الجواب
 ولم يبين الماهية لكونها مما
 استأثر الله بعلمها ولأن في عدم
 بيان الصفة النبوة نيلنا صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد كثر
 اختلاف الحكماء والعلماء قديما
 وحديثا في الروح وطاقتها وأما
 النظر في شرحه وخاصوا في
 غمرات ما هيته والذي اعتد عليه
 عامة المتكلمين من أهل السنة
 أنه جسم لطيف في البدن سار
 فيه سريان ماء الورد فيه وعن
 الأشعري النفس الداخل الخارج
 (وما أوتوا) بصيغة الغائب في
 أكثر نسخ المصنفين (من العلم
 الام) علماء أو أيتا (قليل) أو لا
 قلبه لا منكم أي بالقسمة إلى
 معلومات الله تعالى التي لا نهاية
 لها وقام البحث في الروح في
 كتاب التفسير والحق أنه مما
 استأثر الله تعالى بعلمها فالجواب
 حول بابه مع قوله العلم وقصر
 الفهم عما لا يكاد ينشرح له صدور
 أهل الحق واليقين (عن أنس
 ابن مالك) رضي الله عنه (أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ومعاذ بن جبل (ردية) أي
 راكب خلفه (على الرحل) بفتح
 الراء وسكون الحاء وهو للبعير
 أصغر من القتب وعند البخاري

مسلم بن يسار أفر بنية قطيعون البصري ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو
 عثمان الطنبدي وعنه يروي في الباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعتيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الأذان وفي إسناده
 سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال
 ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال المسازي في كتابه النسخ
 والمنسوخ وانفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز واختلقوا في
 الأولوية فقال أكثرهم لفرق الأمر متسع ومن رأى ذلك مالكا وأكثر أهل الجواز أبو
 حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء من أذن فهو يقيم قال الشافعي
 وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الأقامة وإلى أولوية المؤذن بالأقامة ذهب الهادي
 واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي سألني وسألني
 الكلام عليه والاختلاف حديث الصدائي أولى لأن حديث عبد الله بن زيد لا يفي كان
 أول ما شرع الأذان في السنة الأولى وحديث الصدائي بعده بلا شك قوله الحافظ
 البصري فإذا أذن واحد فقط فهو الذي يقيم وإذا أذن جماعة دفعة واحدة فواحد من
 يقيم منهم فهو الذي يقيم وان تساحوا أقرع بينهم قال ابن سبويه الناس البصري
 ويستحب أن لا يقيم في المسجد الواحد إلا إذا لم تحصل به الكفاية انتهى
 (وعن عبد الله بن زيد أنه أرى الأذان قال فبحثت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستخبرته
 فقال القم على بلال فالتفت معاذ بن زيد فقلت يا رسول الله أفرأيت أريد أن أقيم
 قال فاقم أنت فاقم هو وأذن بلال رواه أحمد وأبو داود الحديث في إسناده محمد بن
 عمر والواقفي الأنصاري البصري وهو ضعيف ضعه النقطان وابن نمير ويحيى بن معين
 واختلف عليه فيه فقل عن محمد بن عبد الله وقيل بعبد الله بن محمد قال ابن عبد البر
 إسناده أحسن من حديث الأفرقي وقال البيهقي إنهما يقتضيان قصة الصدائي
 بعد ذكره ابن شاهين في النسخ وله طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال
 كان أول من أذن في الإسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ واسناده
 منقطع لأنه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها
 الحكم عن مقسم وأخرجه الحاكم وفيه أن الذي أقام عمر قال والمعروف أنه عبد الله
 ابن زيد والحديث استدل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالأقامة وقد تقدم ذكرهم
 في الحديث الذي قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصدائي وأرجحية الاختصاص على
 أنه لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والأولوية بتابعه أو غيره من الأمة
 والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشرك فيها غير أعني الروايات الخاف غير به
 لا يجوز لوجهين الأول أنه يؤول إلى إبطال قاعدة النص أعني حديث من أذن فهو يقيم
 فيكون فاسدا الاعتبار الثاني وجود الفارق وهو عجزه عما منع من الخلق

في إلهاد أنه كان على جبار (قال يامعاذ بن جبل قال) أي معاذ (ليسل يا رسول الله وسعيدك) الباب بفتح اللام (باب)

معناه هنا الاجابة والسعد المساعدة كانه قال لما لك واسعدالك ٣٥٧ ولكنهم التمسوا على معنى التاكيد والتكثير أي

اجابة بعد اجابة واسعدا بعد

اسعدا وقبل في أصل إبيك

واشتقاقها غير ذلك قال يامعاذ

قال إبيك يا رسول الله وسعديك

ثلاثا يعني أن هذا المعاذ واجابة

معاذ كان ثلاث مرات قال

ما من أحد يشهد أن لا إله الا الله

وان محمدا رسول الله شهادة

صدا فيه استراخ عن شهادة

المنافق (من قلبه) متعلق بقوله

صدا أو بقوله يشهد فعلى

الأول الشهادة اذ اذنية أي يشهد

بلقظه ويصدق في قلبه وعلى

الثاني قلبية أي ينهمر بقلبه

ويصدق بلسانه (الاحرمه الله

على النار) فان كانت ظاهرة هذا

يقضي عدم دخول جيع من

شهادته الذين النار فيه من

التعظيم والتاكيد وهو مصادم

للادلة الظهيرة الدالة على دخول

طائفة من عصاة الموحدين النار

ثم يخرجون بالشقاعة احبيب

بان هذا مقدمين يأتي بالشهادتين

تأبسا ثم يوت على ذلك اوان

المراب التحريم عن التحريم الملوذ

لا أصل للدخول أو انه خرج

مخرج الغالب اذا الغالب أن

الموحدين على الطاعات ويحجب

المعاصي أو من قال ذلك مؤذيا

حتمه وفرضه أو المراد تحريم

النار على اللسان التام كتحريم

مواضع السجود أو المراد النار

التي أعدت للكافرين لا الطيبة

التي أفردت لعصاة الموحدين

(قال) معاذ (يا رسول الله افلا أخبرهم بالاسم فيستبشروا) وفي رواية بالون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

باب الفصل بين الزمانين بجملة *

(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لقد أجهني ان تكون صلاة المسكين أو المؤمنين واحدة وذكر الحديث وفيه نحو رجل

من الأنصار فقال يا رسول الله الى ما رجعت لما رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كان

عابه ثوبين أنظر من فقام على المسجد فاذا ثم تعد قعدة ثم قام فقال مثلها الا انه يقول

قد قامت الصلاة وذكر الحديث ورواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من

حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه أبو الشيخ في

كتاب الأذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد

قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود

حدثنا أصحابنا ان أراد الصلاة فيكون مسندا والافه ومرسل وفي رواية ابن أبي شيبة

وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حديثا أصحاب محمد فحين الاحتمال الاول ولهذا صحيحها

ابن حزم وابن دقيق العيد وقد مرنا في شرح حديث أنس انه أمر بلال ان يشنع

الأذان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع واعلال الحديث ثم ارجع اليه

والحديث استدله على استحباب الفصل بين الأذان والإقامة لقوله فاذا ثم قعدة قعدة

وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركنين قبل المغرب من أبواب الاوقات

والكلام على بنية فوائد الحديث قد مر في أول الأذان

باب التمهيد عن أخذ الاجرة على الأذان *

(عن عثمان بن أبي العاص قال أخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخذ

مؤذنا لا يأخذ على أذانه اجرا رواه الخمسة الحديث صحيحه الحاكم وقال ابن المنذرى

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على

أذانه اجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى البجلي قال سمعت رجلا قال لابن عمر اني احبب

في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله فقال سبحانه الله أحبك في الله وتبغضني في الله

قال نعم انك تسأل على أذانك اجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربع لا يؤخذ عاين

اجر الأذان وقرائة القرآن والمقام والقضاء كره ابن مسعود الناس في شرح الترمذي

وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول ان

أعطى غير مسئلة فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن

لأن الامتداد وقد ذهب الى تحريم الاجر شرط على الأذان والإقامة الهادي والقاسم

والناصر وأبو حنيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الأوزاعي

يجب اعل عليه ولا يؤجر وقال الشافعي في الام أحب ان يكون المؤذن متطوعين قال

وليس للإمام ان يرزقهم وهو يجب عدم يؤذن متطوعا عن له أمانة الا ان يرزقهم من ماله

وسلم إذا أي أن أخبرتهم يسكروا ٢٥٨ أي يعتقدوا على الشهادة المبردة في رواية يسكروا من الذكول وهو الامتناع

أي يمنعوا عن العمل اعتقادا على مجرد المتألف بالشهادتين واستدل بعض منكم على الاشاعة من قوله يسكروا على ان الله اختارنا كما سبق في علم الله (وأخبرهم بما عاهدكمونه) أي موت معاذوا غريب الكرمانى فقال يحتفل ابن ربيع الضمير الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنا) أي نجيبنا عن الاتم ان كتم ما أمر الله بقبليعه حدث قال وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيئنه للناس ولا يكتفونه ودل صنيع معاذ على انه عرف ان النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم والامساك كان يجنب به أصلا أو عرف ان النهى مقيد بالاكتمال فاختبر به من لا يحتفل عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد والاول أوجه لكونه آخر ذلك إلى موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النهى لكن كسر عزمه مما عرض له من تبشيره وقد روى البراء من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن لمعاذ في التبشير فاقبضه عمر رضى الله عنه فقال لا أجمع في ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأيا ان الناس اذا سمعوا ذلك اتكوا عليها قال فردته فرددته وهذا معاذ ومن موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

قال ولا أحسب أحدا يلد كثير الاهل يهزئه ان يجب مؤذنا أمينا يؤذن منطوقا فان لم يجد فلا بأس ان يرق مؤذنا ولا يرقه الامن جس النجس الفصل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الاجرة على الاذان والصلوات والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الغلبة بأخذ اجرة على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ المذائب اجرة كما يأخذ المستديب والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة انتمى فقام المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة النص وقيل ابن عمر التي مرت لم يتخلفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك البعمرى وقد علق ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخزومة أنه قال قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان فاذا نمت اعطاني حين قضيت التاذين صرة فيها شيء من فضة وأخرجه أيضا النسائي قال البعمرى ولا دليل فيه لوجهين الاول ان قصة أبي مخزومة أول ما سلم لانه اعطاه حين علم الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص فحديث عثمان متأخر الثاني انها واقعة بطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لحداثة عهد الاسلام كما أعطى حبيشة ثغريه من الموقفة فلو بهم وروائع الاحوال اذا فطرق اليها الاحتمال سلم الامتثال لما في من الاجمال انتمى وأنت خير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الاجرة انما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيت بغير مشروطه والجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن

«باب فيمن عليه فوائت ان يؤذن ويقم الاول ويقيم لكل صلاة بعدها»

(عن أبي هريرة قال عرض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تأت به قط حتى طاعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ كل رجل برأس راحته فان هذا منزل

حضرنا فيه الشيطان قال فمعلمنا ثم دعابا بالفتوى ثم صلى سجدتين ثم اقيمت الصلاة

فصل في الغداة رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ويزيد بن كريمة في الحديث في الخبر وقال فيه فاهم بلا فاذا نمت وأقام وصلى الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ وأمر بلا فاقام الصلاة الحديث بطوله في نومهم في الواري وفيه من حديث أبي قتادة ان بلا الاذن قوله عرض معاذ تقدم نفسه في باب قضاء الفوائت قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال الفتوى فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو اظهر المعنيين في النهى عن الصلاة في الحمام قوله ثم صلى سجدتين يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء المأفلة الراتية قوله فاذا نمت وأقام استدل به على منعه الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابها في القضاء انهادي والقائم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والارواي ورواه المهدى في البحر قول الشافعي انه لا يستحب الاذان والحجج لهم بأنه لم ينقل في قضائه

الحديث أن ينص بالعلم قوم فيهم الضبط ومحة الفهم ولا يبذل المعنى اللطيف ٣٥٩ من لا يستأهلوه من يخاف عليه الترخيص والاتكال لتقصير فهمه وفيه

جواز الإرداف وبين أن واضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنزلة معاذ من العلم لأنه منزه بما ذكر وفيه جواز استفسار الطالب عما يردده واستدانة في إشاعة ما يعلّمه وحده (عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنهم) قالت جاءت أم سليم بضم السين وفتح اللام بنت لحيان بكسر الميم البخارية الانمارية وهي والدة أنس بن مالك (الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق) ليس الاستحياء هنا على باب وإنما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التعليلية أي إن الله لا يتشع من بيان الحق فكذا لا لا يتشع من سؤال عما احتاج إليه وبعبارة الفتح إن الله لا يأمر بالحياء في الحق وهذا أولى وإنما قالت ذلك بسطاً لهدرها في ذكر ما نسهي النساء من ذكره عادة بمحض الرجال لأن نزول الحق من يذل على قوة شهواتهم للرجال ولهذا قالت عائشة كما ثبت في صحيح مسلم فضعت النساء (فهل) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين وفي رواية بغسلها وهما مصدران عقلاً كثر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم

الأربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سئل أنكره خوف اللبس وسبأ حديث قضاء الأربع بعد هذا الحديث مصرحاً به بالآذان والاقامة وإنما ترك الآذان في رواية أبي هريرة عنده سلم وغيره يوم نومه في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك ذكر الآذان في حديث أبي هريرة وغيره بقوا به من وجهين أحدهما ألا يلزم من ترك ذكره أنه لم يؤذن فعله إذن وأهمه الراوي ولم يعلم به والثاني أنه ترك الآذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة إلى أنه ليس بواجب محتتم لاسيما في السفر وقال أيضاً وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا إثبات الآذان لحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة وفي الحديث استحباب الجماعة في القناتة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله إن عيني تنام ولا نيام قلبي قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأهمهما أنه لا منافاة بينهما لأن القلب انما يدرك الحسيات المتطرفة به كالحديث والالم وهو هما ولا يدرك طالع العجور وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نافذة وإن كان القلب يظن والثاني أنه كان له حالان أحدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضوع والثاني لينا م وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل

ضعيف والصحيح المعتقد هو الأول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بالآذان ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء وراه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسنا من بأس الان بأبعية لم يسمع من عبد الله) الحديث رجاله رجال الصحيح ولا علة له لعدم سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي يجرى به الحفاظ اعني عدم سماعه منه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري منذ أجد والنسائي وقد تقدم قال البعمرى وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حديث ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا الإسناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عن عبد البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الآذان والاقامة والحديث استدله على مشروعية الآذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت وقد استشكل الجمع بينهما وبين ما في الصحيحين من أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طر فامن الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطرفاً في باب الترتيب في قضاء الفوائت

(أبواب سفر العورة)

(باب وجوب سترها)

وبالفتح المصدر وحرف البحر زائد (إذا) هي (احتمات) أي رأت في منامها أنها تجامع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

عليه غسل (إذا) أي حين (رأى الماء) ٣٦٠ أي المني إذا استيقظت فاذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية أي إذا راى

وجب عليها الغسل وجعل رؤية
المني شرط للغسل يدل على أنها
إذا لم تر الماء لا غسل عليها قالت
زئيب (فغطت أم ساة) رضى
الله عنها أو قالت أم ساة على سبيل
الإنابة من باب التكبير كذا
يحدث من أنفسها شخصاً فاستندت
إليه العظيمة إذا لاصل فغطت
قال عروة وغيره (تعني وجهها)
وعندهم من حديث أنس أن
ذلك وقع له أيضاً فيجتمه
حضورهما معاً في هذه القصة
(وقالت) أم ساة (يا رسول الله
وتحتم المرأة) أي ترى المرأة
الماء ويحتم (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (أم) تحتم وترى الماء
 وفيه دليل على أن الاحتلام
 يكون في بعض النساء دون بعض
 ولذلك أنكرت أم ساة ذلك
 لكن الجواب يدل على أنها إنما
 أنكرت وجود الماء من أصله
 ولهذا أنكرت عليها (ترتبت
 عيني) أي اختبرت وصارت على
 التراب وهي كلمة جارية على
 السنة العرب لا يريدون بها
 الدعاء على الخطأ بل فهم يشبهها
 ولها) وفي حديث أنس في
 الصحيفتين أن يكون الشبه ماء
 الرجل غليظاً بيض وماء المرأة
 رقيق أصفر فأنهم أعلا أو سبق
 يكون منه الشبه قال القسطلاني
 وفي هذا الحديث ترك الاستحباب
 لمن عرضت له مسئلة انتهى

(عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قالت يا رسول الله عورتنا ما نأمنها وما نأمن
 قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قالت فإذا كان القوم بعضهم
 بعض قال إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يربها قلت فإذا كان أحسد ناخياً قال فالتة
 تبارك وتعالى أحق أن يستحيأ منه رواء النسوة إلا النساء) الحديث أخرجه أيضاً
 الترمذي في عشرة النساء عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن بهز بن حكيم لا كما قال
 المصنف وقد علقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه النسابة وأخرجه ابن أبي شيبة
 قال حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان
 القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدنا زاد بعد قوله فالتة أحق أن يستحيأ منه أقط من
 الناس وقد عرف من السبائك أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله
 البوني أن المراد بقوله أحق أن يستحيأ منه أي فلا يعصى ومفهوم قوله إلا من زوجتك
 أو ما ملكت يمينك يدل على أنه يجوز أن ينظر إليه النظر إلى ذلك منه وقبالة أنه يجوز له النظر
 ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل الرجل والمرأة المرأة لا
 مفهوم الاستثناء على ذلك فتدلل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض
 ويدل على أن التعري في الخلافة غير جائز فلو قد استدلل البخاري على جوازها في الغسل
 بقصة موسى وأيوب ومحمد على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عند الترمذي
 بالنظر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أباكم والتعري فإن معكم من لا يشايركم إلا
 عند الغائط وحين يقضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم واكرموهم ويدل على ما شعر به
 الحديث مفهوم ومنطوقاً من عدم جواز النظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة
 المرأة حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والترمذي بالنظر الرجل إلى
 عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يقضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا
 يقضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد الحديث يدل على وجوب السترة العورة كما ذكر
 المصنف أقوله احفظ عورتك وقوله فلا يربها وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب ستر العورة
 ونسكوا بأن تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه البخاري الذي هو
 التندب ووجوب ستر العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التمهيج
 والأهلب كما علم في علم البيان ونسكوا أيضاً بما يأتي من كشفه صلى الله عليه وسلم لم
 اتفذه وسأى الجواب عليه والحق وجوب ستر العورة في جميع الأوقات والأوقات فضلاً
 الحاجة وإفضاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعند الغسل على الخلاف
 الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص إلا في الزوجية والأمة كما في حديث الباب
 والطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك

(باب بيان العورة وحدها)

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعري نفسك ولا تنظر

إلى

*(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كتب جلامذه) المباشرة في كثر المدي وهو

باسكان الحجة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (قامر المفايد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمرو زادني

رواية ابن عساکر ابن الاسود
وليس بابيه وانما ربه وانما ربه
أو تزوج بامه فتسب اليه وانما
أبوه عرو ومن تسب اليه وانما
وهو من السابقين الى الاسلام
المتوفى سنة ثلاث وثلاثين
في خلافة عثمان رضي الله عنهما
(ان يسأل) أي بان يسأل (النبي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فسأله) عن حكم الذي (فقال)
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فيه) أي في الذي (الوضوء)
لا الغسل وقد استدل بعضهم
بهذا الحديث على جواز الاعتقاد
على الطاهر المظنون مع القدرة
على المقطوع وهو خطأ في
الظاهر ان السؤال وقع على
حاشية قوله في الفتح (عن عبد الله
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنهما ان رجلا قام في المسجد)
النبوي ولم يعرف اسم الرجل
(فقال يا رسول الله من أين
تأمرنا ان نمل) أي بالاحلال
وهو رفع الصوت بالتلبية في
الطج والمراذبه هنا الاحرام مع
التلبية والسؤال عن موضع
الاحرام وهو المياتات المكنى
وبسبب منه ان السؤال عن
مواقيت الطج كان قبل السفر
عن المدينة (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يمل)
بضم الميم أي يحرم (أهل
المدينة من ذي الحليفة) بضم
المهملة وفتح اللام (ويمل أهل
(وهو ما ارتفع من أرض تنسأه

[illegible]

٤٦٨ نيل ل الثامن من الخلفه) بضم الجيم وسكون الاء (ووجه أهل جد

الى ارض العراق (من قرن) بفتح القاف ٣٦٢ وسكون الراء وهو جبل مدور أملس كأنه هضبة مطلى على عرفات ويهمل

في الكل على صورة المنبر في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتدبير ليس (وقال ابن عمر) رضي الله عنه (وينصون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل النين من باسم) بفتح الباء واللامين جبل من جبال تهامة على مخرجين من مكة (وكان ابن عمر) رضي الله عنهما يقول لم (نفسه) أي لم أنهم (هذه) أي الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريمه وورعه وأطاع الرجم على القول المحقق لأنه لا يرد من هؤلاء الزاعمين الا أهل الخبيثة والفساد بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بما رأته لان هذا ليس بما يقال بالرأى وتأتى بقصة مياسم الحديث ان شاء الله تعالى في الطبع (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رجلاً) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة وسارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الالف والنون والنائب ويجوز ضم السين على ان لانايسة وكسرها على انها ناهية والاولى لابي ذر (القبيص ولا العامة) بكسر القين (ولا السر) ويسل ولا البرنس (ضم الموحدة والنون) (ولا ناهية) بفتح

ومثلهين وهو ضعيف مشهور بكنيته واختلاف في اسمه على ستة اقوال اوسمة أشهرها دينار وقد أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه تعليقاً وهو يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن جرير هذا الاسلي قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بردة وقد انكشفت فخذي فقال غط فغط فان الفخذ عورة ورواه مالك في الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وعاقبه البخاري في صحيحه وضعفه في تاريخه الاضطراب في اسناده قال الحافظ في الفتح وقد ذكر كثير من طرقه في تغليق التعليق وجرى هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء الحديث من أدلة القائلين بان الفخذ عورة وهم الجمهور وكافة دم

(باب من لم ير الفخذ من العورة وقال في السوانة نقطه)

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالساً كاشفاً عن فخذه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عثمان فارخى عليه ثيابه فلما قاموا قال يا رسول الله استأذن أبو بكر وعمر فاذننا ما أوأنت على حالك فلما استأذن عثمان أخرجني عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا تعجبين من رجل والله ان الملائكة التي تحيط به رآه أجد وروى أحمد هذا النص من حديث حفصة بن غوث ذلك وانقله دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع ثوبه بين فخذه وفيه فلما استأذن عثمان مجال بشوبه) الحديث أخرجه نحوه البخاري تعليقه فقال في صحيحه في بعض ما يذكر في الفخذ وقال أبو موسى غطي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبته حين دخل عثمان وأخرجه مسلم من حديث عائشة بالفظا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجماً في بيتي كاشفاً عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جالس وحديث حفصة أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد بن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث والحديث استدلل به من قال ان الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم في الباب الاول وهو لا ينتمى لمعارضضة الاحاديث المقدمة لوجوه الاول ما قدمنا من أنهم ساحكة فعل الثماني اتم الاتقوى على معارضة تلك الاقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال الثالث التردد الواقع في رواية مسلم التي ذكرناها ما بين الفخذ والساق والساق ايسر بعورة اجماع الرابع غاية ما في هذه الواقعة ان يكون ذلك خاصاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يظهر فيه دليل يدل على التامس به في مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الاقوال الناصحة على أن الفخذ عورة (وعن أس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر حمر الازار عن نخذه حتى اني لا تقار الى بياض فخذه رواه أحمد والبخاري وقال حديث أس اسند وحديث جرير هذا سوط) قوله حمر الازار

الواو وسكون الراء انب اصغر من الين يصغر (والزعفران) ولا يصلي معه الزعفران أو الورس

في جهالات

فان لم يجدوا اذها بن فلبس الخمين ولبس قطعهما بكمثر الادم وسكونها ٣٢٣ غطى على قلبه لمن احسنى ان يكونوا

أي غاية قطعهما تحت الكمين
وهذا من يدعي كلامه صلى
الله عليه وآله وسلم وقصاحته
لان المتر ولا منحصر بخلاف
الملبوس لان الاباحة هي الاصل
فمنه ما يترك لبسين ان ما سواه
مباح وفي هذا الحديث السؤال
عن حالة الاختيار فاجابه عنهم
وزاده حالة الاضطرار في قوله
فان لم يجدوا اذها بن ولبست اجنبية
عن السؤال لان حالة الملبوس
تقتضي ذلك ومحل هذه المباحث
في باب الحج وهذا آخر احاديث
كتاب العلم ولما فرغ المؤلف من
ذكر احاديث الوحي الذي هو
مادة الاحكام الشرعية وعقبه
بالايمان ثم العلم شرع يذكر
اقسام العبادات من تاللات
على ترتيب حديث الصحابين
في الاسلام على خمس شهادة
أن لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله واقام الصلاة واتى الزكاة
وج البيت وصوم رمضان وقدم
الصلاة بعد الشهاداتتين على
غيرها لكونها افضل العبادات
بعد الايمان وابتهد بالظهاره
لانهم افتتح الصلاة بكافي حديث
أي داود باسناد صحيح ولانها
اعظم شروطها والشرط مقدم
على المشر وطبعا تقدم عليه
وضعا فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الوضوء)

وهو بالضم الفعل وبالفتح الماء
الذي يتوضأ به وحكي في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضاعة لان المصلي يتطه به فيصير وضعا وقد

بهم لاف مقومات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المفعول
بدليل رواية مسلم فالحسن قال الحافظ وليس ذلك مستقيم اذ لا يترك من وقوعه كذلك في
رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس
بلفظ وان ركبتى لئس نخذ نبي الله وهو من جله حجج القائلين بان التقديس بعورة لان
ظاهرا ان المني كان بدون الحائل ومن العورة بدون حائل لا يجوز ودعنا في صحيح مسلم
ومن تابعه من ان الارزاق لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان
الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يتر
على ذلك لكان عصمة صلى الله عليه وسلم وظاهر سياقه أي عورة العورة والجوز في من طريق
عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لانه بلفظ فاجرى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في زفاني خبير وان ركبتى لئس نخذ نبي الله واني لا أرى يفاض نخذ به وقد عرفت
الجواب عن هذا الاحتجاج بمساف

باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء فمكشفت
عن ركبتها أو ركبتها فلما دخل عثمان غطاها رواه البخاري) الحديث في البخاري في كتاب
الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث
هنا لك وهو بهذا اللفظ المذكور ههنا في المذاهب من صحيح البخاري واستدل المصنف
به وبما بعده المذهب من قال ان الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة
فقال الشافعي انها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول
للشافعي انها عورة وأما السرة فالقائلون بان الركبة عورة فائولون بانهم اختلفوا في عورة وخالفهم
في ذلك الشافعي فقال انها عورة على عكس ما مر في الركبة والاحتجاج بحديث الباب
لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان بعد الدخول في الماء وقد
تقدم في الغسل أنه جازم والخلاف فيه وأيضاً تعظيم من عثمان مشعر بانهم عورة
وان أمكن تعليل التعطية بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال واستدل القائلون بان الركبة
من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ عورة الرجل ما بين سرتي إلى
ركبتي وحديث أبي سعيد مر فوعا عند الطبري بن أبي أسامة في مسنده بلفظ عورة الرجل
ما بين سرتي وركبتي وحديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم بنحوه قالوا والحديث في
الحمد وكالمرفق وتغلب الجانب الحضر ورداً ولان حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير
وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن الهيثم رواه عن عباد
ابن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء الى عطاء وحديث
عبد الله بن جعفر فيه أكثر من حشوب وهو متروك وبالتمع من دخول الحديث في الحدود
والقياس على الوضوء باطل لانه دخل بدليل آخر ولان غسله من مقدمة الواجب وأيضا

الذي يتوضأ به وحكي في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضاعة لان المصلي يتطه به فيصير وضعا وقد

اختلاف في موجب الوضوء قليل بحيث ٣٦٤ بالحدث مع ارادة القيام الى الصلاة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة اي محدثين

وقال آخرون بل الامر على
عمومه من غير تقدير حذف الا
انه في حق المحدث على الايجاب
وفي حق غيره على الذنب وقال
بعضهم كان على الايجاب
لكل صلاة طاهرا كان أو غير
طاهرا ثم نسخ هذا من رواية
ابن ابي عمير ورواه احمد
من حديث عبد الله بن حنظلة
الا ان اري ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء
لكل صلاة طاهرا كان أو غير
طاهرا فاشق عليه وضع عنه
الوضوء الامن حدثت وسلم من
حديث يزيد بن ابي عبيد
الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند
كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى
الصلوات بوضوء واحد فقال
له عمر انك فعلت شيئا لم يكن
تفعله قال عدا فدايته أي لبيان
الجواز (من أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تقبل
بضم التاء أي لا تجزئ وفي رواية
لا يقبل الله (صلاة من) أي
الذي (أحدث) أي وجد منه
الحدث الا كبر كالحناية والحيض
والاصغر المناقض للوضوء
(حق) الى ان (بنو هاشم) بالهاء
ما يقوم مقامه فتقبل وتجزئ
حيث هو الذي يقوم مقام الوضوء
بالحاء هو التيمم وأنه يسمى وضوءا
كما عند النسائي باسناد صحيح من
حديث أبي ذر انه صلى الله عليه
وآله وسلم قال الصلوات الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاطلقت صلى الله عليه وآله

بإزمه هم القول بان السرة عمورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب وقد استدل
المحدث في البحر للثالثين بان الركبة عمورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم أسئل من
سأله الى ركبته ويقتضيه أي هريرة سرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما سألني ويمكن الاستدلال لمن قال ان السرة والركبة ليستا من العمورة بما
في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في
حديث واذا زوج أحدكم ثم حمله عبده أو أجنبية فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق
الركبة ورواه البيهقي أيضا وله كذا أخر من الدعوى والدليل على مذهبي انه ما عورة
والواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبرائة حتى ينقض ما ينعين به الاستدلال فان لم يوجد
فارجوع الى مذهبي العمورة لغة هو الواجب وبضم اليه الفخذ ان بالخصوص الصلاة
(وعن عمر بن الخطاب قال كنت مع الحسن بن علي فلقيننا أبو هريرة فقال أرأيت اقبل منك
حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فقبل سرة ربه ورواه احمد)
الحديث في اسناده غير من اصح الهاشمي مولاهم وفيه مقال وقد أخرجه المالك في صحيحه
باسناد آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدل به من قال ان السرة ليست بعورة
وهو لا يفيد المطالب لان فعل أبي هريرة لا يجنبه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع
والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والالزام ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى
أبو علي رضي الله عنه وسلم قبل زينة الحسن أو الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث
أبي بصير رضي الله عنه قال البيهقي واسناده ليس بالقوي وروى أيضا من حديث ابن عباس
بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج ما بين فخذي الحسين وقبل زينة
أخرجه الطبراني وفي اسناده قايوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح
ليس في حديث أبي بصير تردد بين الحسن والحسين انما هو الحسن وقد وقع الاجماع على
ان القبل والبر عورة فاللازم باطل فلا يكون الحديث مقصدا لمن قال ان السرة ليست
بعورة وقد حكى المحدث في البحر الاجماع على ان سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي
دعوى الاجماع نظر وقد عرفنا ان القائل بذلك غير محتاج الى الاستدلال عليه قوله
فقال بقميصه هذا من التعجب بالقول عن الفعل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجاء
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عاقلة حفره النفس قد حصر عن ركبة يسه فقال
ابشروا هذا ربكم قد فتح بابا من ابواب السما يساهي بكم يقول انظروا الى عبادي قد
صاؤا فرضة وهم ينظرون أخرى رواه ابن ماجه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال
الصحيح فانه قال حدثنا احمد بن سعيد الدارمي حدثنا النضر بن شميل حدثنا احمد عن ثابت
عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو فذكره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقبه اذا
جاءه عقبه وقال في النهاية ارمعني قوله عقب أي أقام في صلاة بعد ما يرغب من الصلاة
يقال

وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا قائما ثم قاموا فاعتصموا ٣٦٥ على ذكر الوضوء نظر الى كونه الاصل ولا يفتي

ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
كان محدثا فوضأ اي مع
باق شرط الصلاة واستدل
بهذا الحديث على ان الوضوء
لا يجب لكل صلاة لان القبول
اتى الى غاية الوضوء وما بعدها
مخالف لما قبلها فافتى بذلك
قبول الصلاة بعد الوضوء
مطلقا ودخل تحت الصلاة
الثانية قبل الوضوء اهاتيا
قاله ابن دقيق العيد واستدل
به على بطلان الصلاة بالحديث
سواء كان خروجه اختياريا
أو اضطراريا لعدم التفرقة في
الحديث بين حدث وحدث في
حالة دون حالة (قال رجل من
حضره) بفتح الحاء المهملة
وسكون الضاد المهملة بلدين
وقيل ايضا (ما الحديث يا أبا
هريرة قال) هو (نساء) بضم
الفاء والمدة (أوضح) بضم
الضاد وهما يشتركان في كونهما
ويحاذجان من الأدب لكن الثاني
مع صوت وانما هو أبو هريرة
الحديث بينهما بالخفاء على
الاغلق ولا مـ ما قد بعث في
الصلاة أكثر من غيرهما اوانه
اجاب السائل بما يحتاج الى
معرفة في غالب الامر والا
فالحديث يطلق على الخارج
المعتاد وعلى نفس الخرج وعلى
الوصف الحكمي المتدرج سامه
بالاعضاء قيام الارصاف الخسبة
وعلى المنع من العبادة المرتب

يقال صلى القوم وعقب فلان قوله حفره النفس في القاموس حفره يحفره دفعه من
خلفه وبالمرح طعنه وعن الاخر اجهل وانجه اه والحديث من ادله من قال ان الركبة
ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان اعتبار الصلاة بعد فعل الصلاة من
موجبات الاجر وأسباب مباحات الرب العزة لا يكتفي به فعل ذلك (وعن أبي الدرداء)
قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ قيل أبو بكر أخذ ابصر فوبه حتى
أبدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر وسلم وذكر
الحديث رواه أحمد والبخاري قوله غامر المغامر في الأصل الملقى بنفسه في العورة
وغمره الشيء شدة وهزجه الجمع غمرات والمراد بالمغامرة هنا المخاطبة أخذ من الغمر
الذي هو الحقد والبغض والحديث يدل على أن الركبة ليست بعورة قال المصنف
رحمه الله واخطئه منه انه أقروا على كشف الركبة ولم يشكروه عليه اه

(باب ان المرأة الحرة كاهية عورة الاوجهها وكفها)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بحمار
رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم واعلم الدارقطني
بالوقف وقال ان وقفه عليه واعلم الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغرى والوسط
من حديث أبي قتادة باللفظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينةا ولا من جارية
بافت الحبيض حتى تختبر قولها لا يقبل الله من امرأة حائض الا بحمار الا تقدم الكلام على
انظر القبول وما يدل عليه والحاكم من بلغت سن الحيض لامن هي ملازمة للحيض
فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه باللفظ لا يقبل الله صلاة
امرأة حائض الا بحمار وقوله الا بحمار هو بكسر الحاء ما يغشى به رأس المرأة قال
صاحب المحكم النجار النصف وجهه عورة وخبر الحديث استدل به على وجوب ستر
المرأة لاسيما حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعدم ذكر
الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر وقرت العورة والشافعي وأبو
حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل
والحنيفة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما قد ذكرنا لفظ الحديث في شرح
حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا واما أبو داود أيضا باللفظ اذا
زوج أحدكم عبدا فليمتها فلا يتظر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا
الحديث ما مرح بيانه في الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها
فليس بعورة وكأنه رأى العمل في الجاز على كشف الاما لرؤسهن هكذا حكمه عنه ابن
عبد البر لا يستدرك قال العراقي في شرح الترمذي والمشمور عنه ان عورة الامة
كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فقيل جميع بدن ما عدا الوجه والكفين
والى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في

على كل واحد من الثلاثة وقد جعل في الحديث الوضوء رافعا للحديث فلا يعنى بالحديث إخراج المعتاد ولا نفس الخرج ولا

الواقع لا يرتفع فلم يبق ان يمتنع
هو المراد به التفسير احيى هوية
له ينس الخاص لا ينسروج
ولا يمتنع والحدوث استدلال به على
ان ما عدا الخارج من السبيلين
كان في الحجة ومع ذلك غير
ناقص ولكنه استدلال بتفسير
أبي هريرة وليس بجحجة على خلاف
في الامول (١) (وعنه) أي عن
أبي هريرة (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه يقول) باللفظ
المضارع استحضارا للصورة
المخاطبة أو لأجل الحكاية عنها
(ان أمي) المؤمنين (يدعون)
بعض أوله وفتح ثالثة (يوم القيامة)
على رؤس الانبياء حال كونهم
(خرا) بعضهم الغن الجبهة وتشديد
الراء جمع اخر أي ذو خيرة
وأما ما يضاف في جملة القرس
والمراد به هنا النور يكون في
وجوههم حال كونهم (محيين)
من الخبيثين وهو يضاف في
اليسدين والرجلين والمراد به
النور أيضا أي يدعون يوم
القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى
يسعون بذلك ويحتمل ان تكون
هذه علامة لهم في الوقت وعند
الخرس ثم تنقل عنهم عند
دخولهم الجنة (من) أي لأجل
(آثار الوضوء) أو من سببية أي
(١) جماعت الأصل قلت قد صح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قامتوا كما أخرجهم أجدوا أهل
السنن وهو حديث حسن

احدى الروايتين عنه ومالك وقيل والقديمين موضع الخلط والحدوث ذهب القاسم في
قول رابو حنيفة في رواه نفسه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها إلا الوجه واليه
ذهب أحمد بن حنبل وداود وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف
في تفسير قوله تعالى لا يمتنع هذا الاستدلال به على الشرطية كما قيل وقد اختلف
في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن
بعض المالكية المتفرقة بين الذكر والأنثى ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها
الصلاة اه احتج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد وبعاء أخرج به
البخاري تعليقا ورواه في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سالم بن الأكوع
قال قلت يا رسول الله اني رجل أضيء فاصلي في القميص الواحد قال نعم زكوة له وكذا
وسيا في الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير حرز ووجد يده بين
حكيمة المتقدم في قول هذه الابواب ويجاب عن هذه الأدلة بان غايتها إفاضة الوجوب وأما
الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشرط فلا تصلح للاستدلال بها عليهم لأن الشرط
حكمه وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الإقرار نعم يمكن الاستدلال بالشرطية بعدد ثبوت السباب
والحديث الآتي بعده ويحدث أي قتادة عند الطبراني باللفظ لا يقبل الله من امرأة
صلاة حتى توارى زينها ولا جارية بلغت الحبس حتى تختمر لكن لا يصح الاستدلال
بذلك عن شوب كدر لانه أو لا يقال نحن نمنع ان نفي القبول يدل على الشرطية لانه قد نفي
القبول عن مسألة الآخر ومن في جوفه الخمر ومن بأني عرافهم ثبوت الصحة بالإجماع
وثانيا بان غاية ذلك ان السستر شرط لصحة الصلاة المسطرة وهو اخص من الدعوى والحق
الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا
معنى لا يوجد في عورة الرجل وماله لا يحدث سهل بن سعد عند الشافعي عن أبي داود
والسائي باللفظ كان الرجال يصالون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدن أزواجهن على
أعناقهم كهيمة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
زاد أبو داود من ضمن الأزوهة ايدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية وراعاة
بحديث عمرو بن حنبل وفيه فكنت أو مهم وعلى رد مقتوفة فكنت اذا وجدت نقلت
عنى وفي رواية خرجت اسقى فقالت امرأته من الحى الاتعوا عاذا استقاركم
الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والسائي فالحق ان ستر العورة في الصلاة واجب
فقط كسائر الحالات لا بشرط يفتى تركه عدم الصحة وقد احتج القائلون بعدم الشرطية
على مطالوبهم بمحجج قهية وإهية منها قولهم لو كان الستر شرطا في الصلاة لاختص بها
ولا تفقر إلى النية ولكان العاصم العربيان يتقبل إلى بدل كالعاصم عن القيام بنية قبل إلى
التعود والاولى بغيره فوض بالايان فهو شرط في الصلاة ولا يمتنع بها والثاني باستقبال

بسبب آثار الوضوء والوضوء بضم الواو ويجوز فتحها فان الغرة والتجليل ٣٦٧ نشأ عن الفعل بالماء فيجوز ان ينسب

الى كل منهما (فن استطاع) أى
قد استطاع فريضة فاضية
بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى
إيجابه أحد من الأئمة (منكم
ان يطيل غرته) بان يغسل شيئا
من مقدم رأسه وما يجاوز
وجهه زائدا على القدر الذى
يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه
وان يطيل تجديله بان يغسل
بعض عضده أو يستوعبها كما
روى عن أبي هريرة وابن عمر
(فالمسح) ماذا كرم الغرة
والتجليل فالمسح وحده
للعلم به ولمسح لم يطيل غرته
وتجديله وهذا الحديث وغيره
مصرح باستحباب تطويل
الغرة والتجليل وهما مستحبان
بلا اختلاف واختلاف فى القدر
المستحب على أوجه أحدها
تستحب الزيادة فوق المرفقين
والكعبين من غير تقدير والثانى
الى نصف العضد والمناق
والثالث الى المنكب والركبتين
قال النووي وأحاديث الباب
تقتضى هذا كما هو وادعى ابن
بطال وعياض وابن التين اتفاق
العلماء على عدم استحباب الزيادة
فوق المرفق والمنكب وروايته
ثبت من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه
ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر
باسناد حسن وعمل العلماء
وقدواهم عليه وبه قال القاضى
حسين وغيره من الشافعية

القبلة فانه غير منتقل الى الميتة والثالث بالعاجز عن القراءة والتسليم فانه يعلى ساكنا
(وهن أم سلمة) أم سلمة بنت أبي بكر رضي الله عنهما وأولاده أبو داود وعنه ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيلا لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت
أم سلمة فكيف يصنع النساء يذولن قال يرخين شبرا قالت اذن ينكشفن اقد امهن قال
فيرخينه ذراعا لا يردن عليه رواه النسائي والترمذي وصححه ورواه أحمد ولقطة ان نساء
النبي صلى الله عليه وسلم سألته عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فاقن ان شبرا لا يستمر من عورة
فقال اجعلنه ذراعا) حديث أم سلمة أخرجه أيضا الحافظ ابن حجر وابن مالك وغيره
رووه موقوفا قال الحافظ وهو الصواب وليكنه قد قال الحافظ ان دفعه صحيح على شرط
الاحتياطى اه وفي اسناده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ
من السابعة قال أبو داود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضر وحفص بن
غياث واهم بسبل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن أبي عمير عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة
ليذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصر وابه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا يفتى
الغائر كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر
هو للجماعة كما هم بدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عليه ساريا فى
الكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجليل من كلب اللباس وقد استدل به حديث أم
سلمة فان فى بعض الفاظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا
الطى كفى التلخيص على ان ستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لان تقييد نقي اللباس
بنقطة القدمين مشعر ان اللباس فيما عداه وليس الانفصال الصلاة وانت خبير بان هذا
الاشعار لو سلم لم يستلزم حصر اللباس فى الانفصال لان نقصان الاجز الموجب لنقص الصلاة
وعدم كمالها مع صحتها بأس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها ان يقيّد الشرطية فى النساء
كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل لمن لم يستثن القدمين من عورة المرأة لان قوله
يفطى ظهره وقدميه يدل على عدم انفصالهما وهذا الاستدلال من قال بالشرطية على
حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم لم يرخين شبرا وقوله يرخينه ذراعا وهو كما
عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك
وفيه أيضا حجة لمن قال ان قدى المرأة عورة قوله فى درع هو قميص المرأة الذى يغطى
بدنها ورجلها او يقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل قوله يرخين شبرا حال ابن رسولان
اظهار ان المراد بالشبر والذراع ان يكون هذا القدر زائدا على قميص الرجل لانه زائد
على الارض

هـ (باب النهي عن تجريد المنكبين فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها)

والخفيفة وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيلا لم ينظر الله اليه يوم القيامة فانه يفتى فى الزيادة فى هذه المرات أو النقص

الوضوء واقتصر هنا على الغرة
لأنها على الاثر ونقصها
بالذكر لأن حملها أشرف أعضائه
الوضوء وأول ما يقع عليه النظر
من الإنسان وحمل ابن عرفه فيها
تفقه عنه أبو عبد الله (أبي الغرة)
والتعجيل على أنهما كناية عن
النارة على الذات لأنه مقصور
على أعضاء الوضوء ووقع عند
الترمذي من حديث عبد الله
ابن إسحق وصححه - أمسى يوم
القيامه غمر من السجود بحبالة
من الوضوء قال في المصباح وهو
معارض بظاهر ما في البخاري
(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم
(الأنصاري) المات في قتل في
ذي الحجة بالحرة في آخر سنة ثلاث
وسنتين وله في البخاري تسعة
أحاديث (رضي الله عنه أنه شكك)
بالألف أي عبد الله بن زيد كما
صرح به ابن خزيمة (المرسل إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله) (وسلم الرجل)
بأنه نصب رقبته وأبى أنه شكى مينا
للمفعول وما وافقه مسلم كضبطه
النووي (الذي يجنب إليه) أي
يشبه له والمات في بطن والظن هنا
أهم من تساوي الاحتمالين أو
ترجيح أحدهما على ما هو أصل
اللغة من أن الظن خلاف
اليقين (أنه يجبد الشيء) أي
الحدث خارجا من دبره وصرح
به الاسماعيلي وأظنه يجنب إليه في
صداقه أنه يخرج منه شيء وفيه
المدلول عن ذكر الشيء المستقدر

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في النوب الواحد
ليس على عاتقه منه شيء) رواه البخاري ومسلم ولكن قال علي عاتقه ولا يجد المظان
الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قوله لا يصلي في النوب لا يصلي قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين بأدب
المدام وجهه أن لنافية وهو خبره في التمس قال الحافظ ورواه المازني في غرائب
مآل لا يظن لا يصل ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك لا يصلي من زيادة
فون التأكيذ ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد لا يظن شيء رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه منه شيء العاتق ما بين المسكين إلى أصل
العنق والمراد أنه لا يترقى وسطه وينسب طريق النوب في حقه به بل يتوشح بهم - ما على
عاتقه فيحصل المستمر من أعلى البدن وإن كان ليس بعور أو أكون ذلك أمكن في ستر
العورة قال النووي قال العلماء حكيمته أنه إذا اتر به ولم يكن على عاتقه منه شيء
لم يؤمن أن تنكشف عورته بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه ولا يقد يحتاج إلى
امساكه - يد فثبت قبل بذلك وثقوته سنة وضع اليد في العنق يرمى تحت صدره
ورفعهما والحديث يدل على جواز الصلاة في النوب الواحد قال النووي ولا خلاف
في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم محضه واجهوا أن الصلاة في نوبين أفضل
ويدل أيضا على المنع من الصلاة في النوب الواحد إذ لم يكن على عاتق المصلي منه شيء وقد
حمل به هو وهذا التمس على التنزيه وعن أحمد لا نصح صلاة من قدر على ذلك فتركه
وعنه أيضا نصح وبأثم وغفل الكرماني عن مذهب أحمد فادعى الاجماع على جواز تركه
جعل طرف النوب على العاتق وجعله صارفا للتمس عن التحريم إلى الكراهة وقد نقل
ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا
وعقد الطحاوي لها في شرح المفسر ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طائوس والنخعي
وقوله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجميع الطحاويين الأحاديث بان الأصل أن يصلي
مشغلا فان ضاع أو تروى ونقل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره
قال الحافظ لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطابي على عدم الوجوب
بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في نوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال
ومما يؤيد أن الطرف الذي هو لابس من النوب غير متسع لأن يتز به ويفضل منه ما كان
لعاتقه وفيما قاله لا ينبغي قاله الحافظ إذا تقرر ذلك عدم محصة الاجماع الذي جعله
الكرماني صارفا للتمس قالوا يجب الجزم بمناه الحقيقي وهو تخيير تركه جعل طرف النوب
الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوبه مع مخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي
حتى ينقض دليل يصلح للصرف ولكن هذا في النوب إذا كان واسعا جاعلا بين الأحاديث
كإسالي النضر في حديث جابر وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض

بالجزم فيها على النبي وبالرفع على النبي والشك من الراوى ركانه من ٢٦٩ شيخ البخارى على بن عبد الله المدائني (حق)

أى الى أن (ربمع صوتا) من
دبره ومخرجه (أو بعد ربحا) منه
والمراد تحقق وجوده مع ما حقه
انه لو كان الحشم لا يشم أو أصم
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس
المراد بخصيص هذين الاخرين
بالبقية لان المعنى اذا كان أوسع
من اللفظ كان الحكم للمعنى
قاله الخطابي وهذا الحديث اذا
استعمل الصبي ورث وصلى عليه
اذ لم يرتد بخصيص الاستئلال دون
غيره من أمارات الحياة كالحركة
والنبض ونحوهما وهذا
الحديث فيه قاعدة لكثير من
الاحكام وهو أصل في حكمه بقاء
الاشياء على أصولها حتى يتيقن
تحول ذلك ولا يضر الشك
النازى عليهم والعلماء متفقون
على ذلك وأخذهم بهذا الحديث
بجهور العلماء حتى يتيقن الطهارة
وشك في الحديث عمل بيقين
الطهارة أو يقيم الحديث وشك
في الطهارة عمل بيقين الحديث
ودل حديث الباب على صحة
المادة ما لم يتيقن الحديث قال
الخطابي ويستدل به ان أوجب
الحمد على من وجد منه ريح
الخر لانه اعتبر بوجدان الريح
ورتب عليه الحكم ويمكن
الفرق بان الحديث يدور بالشبهة
والشبهة هنا قائمة بخلاف الاول
فانه محقق (عن ابن عباس
رضي الله عنهم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نام مضطجعا
أى كان سفيان يقول نارة نام ونارة

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقه فان لم يفعل بطلت
صلاته فان كان ضيقا اتزربه وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن
نافع مولى ابن عمر والنخعي وطائوس (وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه رواه البخارى وأحمد وأبو داود
وزاد على عاتقيه) أخرجه هذه الزيادة أحمد وسنن كذا الأسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين
عن شيبان وقد سجل الجهم وزهدا الامر على الاستعاب وشاة هم في ذلك أحمد والخلاف في
الامر ههنا كالخلاف في النهي في الحديث الذي قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة
عند الجماعة كاهم وعن سلمة بن الأكوع عند أبي داود والنسائي وعن أنس عند البخاري
والموصلي في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسعد عند البغوي في معجم الصحابة والحسين بن
سفيان في مسنده وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن
عباس عند أحمد بإسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن أم هانئ عند الشيخين وعن
عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبراني وعن طلق بن علي عند أبي داود وعن عباد بن الصامت
عند الطبراني وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حذيفة
عند أحمد وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أيبدة
عند الطبراني وعن محمد بن أبي نعيم عند الطبراني أيضا وعن عبد الله بن مبرج عن
الطبراني أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي
داود وعن علي بن أبي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا وعن معاوية عند
الطبراني أيضا وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى
الموصلي وعن أبي عبد الرحمن خاضن عائشة عند الطبراني وعن أم حبيبة عند أحمد وعن
أم الفضل عند أحمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسم عند أحمد
باسناد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليت

في ثوب واحد فان كان واسعاً فالتحف به وان كان ضيقاً فارتز به متفق عليه ولفظه لا جد

وفي لفظه لا آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به
على منكبيه ثم صلى واذا ضاق عن ذلك فشد به حذويك ثم صلى من غير رداء) قوله فالتحف
به الالتفات بالثوب المتغطى به كما فاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه
فيه صلى مكشوف المنكبين بل يتزبه ويرفع طرفه فيلتحف به ما فيه يكون بمنزلة الأزار
والرداء هذا اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقا جازا لا تزربه من دون كراهة وبهذا
يجمع بين الأحاديث كما ذكره البخاري وغيره واختاره ابن المنذر وابن جرير وهو الحق
الذي يتيقن المصير اليه فالتقول بوجوب طارح الثوب على العائق والمخالف من غير فرق بين
الثوب الواسع والضيق تركه للعلم بهذا الحديث وتفسيره مناف لا شريعة السمعة وان
يمكن الاستئناس له بهذا الحديث ان رجلا قالوا يصولون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدي

٤٧ نيل ل (حتى) الى ان (فهم ثم صلى ورجعا قال) سفيان (اضطجع) عليه السلام

أعطى بغيره وليس امتداد في بل بينهما عموم ٣٧٠ وتخصيص من وجه لكنه لم يرد إقامة الجدل هناك تمام الاستدلال كان سفيان

أزهرهم على أعتاقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال
جاءوا عند الشيخين وأبى داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حتى يث
الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الأزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سوا الأزار
الذي يشد على العورة حتى

«باب من صلى في قيص غير من رزق بدعته عورته في الر كوع وغيره»

عن سلمة بن الأكوع قال قالت يا رسول الله أتى أكون في الصلوة أصلي وأبس على الأقبص
واسد قال فزروه وان لم تجدوا الشوكه رواء أحمد وأبو داود والنسائي الحديث أخرجه
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمه البخاري في صحيحه ووصله
في تاريخه وقال في أسناده نظير قال الحافظ وقد بينت طرقة في تعالين التعالين وله شاهد
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن
أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الأسناد ربه لا رواء أيضا عن مالك بن
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحديث
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أيوب عن من المزيدي متصل بالأسانيد أو يكون
التصريح في رواية عطاء وهم أنه هذا وجه النظر في أسناده الذي ذكره البخاري وأما
من صحيحه فاعتمد على رواية الدرروردي وجعل رواية عطاء شاهد لتمامها وطريق
عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان أن موسى هو ابن محمد بن
إبراهيم التيمي المصنف عند البخاري وأبي حاتم وأبى داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس
بمستقيم لأنه نسب في رواية البخاري وغيره محمد بن داود وهو غير التيمي فلا تردد نعم وقع عند
الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محققا فيصحب على بعد أن يكون تابعيا لرواية
الحديث وجعله عنهما الدرروردي والألف كمحمد بن داود كذا قال الحافظ في الصلوة
في رواية باللفظ أنا فيكون في المصنف وفي أخرى بالصيف وقد جمع ابن الأثير بين الروايات
في شرحه لا مستند بها حمله أن ذكر الصلوة لأن الصادق يحتاج أن يكون حقة في ليس عليه
ما يتخلل عن الأبرار في طلب الصلوة وذكر الصلوة معناه أن يصلي في جماعة وليس عليه
الاختصاص واحد في مجازة عورته وذكر الصلوة لأنه مظنة للعرضها في الجواز لا يمكن معه
الاكتفاء من اللباس قوله فزروه هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزره وفي رواية أبي
داود فزروه وفي رواية ابن حبان والنسائي زره والمراد شد القميص والجمع بين طريقته
لأنه يبدو عورته ولو لم يمكنه ذلك إلا بان يفرز في طريقه شوكه يستعمل بها الحديث يدل على
جواز الصلوة في الثوب الواحد وفي القميص منفردا عن غيره مقيدا بعقد الزرار وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمسح بيده على
الرجل حتى يحتشم رواء أحمد وأبو داود) هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود
ومسند أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد في حديثه باللفظ فيمنظر في نسبة المصنف له
إلى أحمد وأبى داود ولكنه يشهد له الأمر بشد الأزار على الحق وقد تقدم لأن الاحترام

الله فقال الصلاة يا محمد أي وقت الصلاة وما كان ذلك فتركها لاجل الصلاة فزروه أيضا

(فاسبح الرضوم هذا وخفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما اراد به دوام ٣٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

واعادته من غير ان يوصل يدهما

بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر

لاحتمال أن يكون أحدث (ثم

أقيمت الصلاة ف صلى المغرب) قبل

حط الرجال (ثم أناخ كل انسان

منا) بعده في منزله ثم أقيمت

العشاء أي صلاتها (ف صلى ولم

يصل يدهما) ومحل مباحث هذا

الحديث كتاب الحج (عن ابن

عباس رضي الله عنهما انه توضأ)

زاد ابوداود في أوله التحيون أن

أرىكم كيف كان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم يتوضأ ف دعا

بأنا فيه ماء (ف غسل وجهه)

من باب عطف المفصل على

المجمل ثم بين الفصل على وجه

الاستئناف فقال (أخذ غرفة

من ماء فغضض بها واستنشق)

وظاهره ان المفضضة والاستنشاق

بغرفة من غسل الوجه

لكن المراد بالوجه أولاها هو

أعم من المقروض والمسنون

بإلله أعاد ذكره لئلا يبعد ذكر

المفضضة والاستنشاق بغرفة

مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء

فجعل بها هكذا أضافها الى يده

الآخرى أي جعل الماء الذي في

يده في يديه جميعا لكونه أمكن في

الغسل لان المسد الواحدة قلنا

لا تستوعب الغسل (ف غسل بها

وجهه) أي بغرفة ولا يصلي

وكرهية بهما أي باليدين (ثم أخذ

غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى

ثم أخذ غرفة من ماء) أيضا

(ف غسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه)

بعد ان قبض قبضتين من المياه ثم نقض يده كما في رواية أبي داود ضع زيادة مسح أذنيه ففي

شبه الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث وان كان ضيقا فارتبه عند الشيخين كما
تقدم لان الاتزان شدا الأزار على الحق فيكون هذا التمسك مقيدا بالثوب الضيق كما في غيره
من الأحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن
أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رططين من مريضة فبايعناه وان قبضه لمطلق
قال فبايعته فادخلت يدي من قبضه فمسست الخاتم قال عروة فبارأيت معاوية ولا يراه في
شتمه ولا سر الامطاني أزارهما لا يزران أبدا رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه
أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان
قرة بن اباس والدمعاوية المذكور لم يرو عنه غير انه معاوية وفي مسنده ابومهل بن عيسى ثم رواه
مفتوحين ولا مضمومة الجعني السكوني وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكره ابن حبان قوله
وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل التميمي وقيل ابن قشير وهو أبو مهمل المذكور الرازي
عن معاوية بن قرة قوله وان قبضه بكسر الهمزة لاتها بعد الواو الحال قوله لعل أي غير
مشدد و كان عادة العرب أن تكون جديهم واسمعة فربما يشددونها وربما يتركونها
مفتوحة مطابقة لقوله فمسست بكسر السين الأولى قوله الخاتم يعني خاتم النبوة تبركاه
ويحبر به من لم يره قوله الامطاني بكسر اللام وقع القاف والحديث يدل على ان اطلاق
الزرا من السنة والمصنف أورده ههنا قوله ما منه انه معارض بحديث سلمة بن الأكوع
الذي هو وليس الامر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر
الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإيراده ههنا الاستدلال به على جواز اطلاق
الزرا في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال وجهه الله وهذا محمول
على ان القبض لم يكن وحده اه

باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد

(عن أبي هريرة أن سائلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال

أوليككم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في روايته ثم سأل رجل عرفة قال

أذا مسح الله فامسح واجمع رسل عليه ثيابه صلى رجل في أزار ورد في أزار وقبض في

أزار وقبض في سر أو بل ورد في سر أو بل وقبض في سر أو بل وقبض في تسان وقبض في تسان

وقبض قال وأحسبه قال في تسان ورد في قوله ان سائلا ذكر شمس الاثنية السرخسي الخنفي

في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أوليككم ثوبان قال الخطابي لفظه استحباب

ومعناه الاخبار على ما هم عليه من ثوب الثياب ووقع في ثمنه القنوى من طريق القنوى

كأنه يقول اذا علمت ان ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل احد منكم ثوبان

فكيف لم تعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال

الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب الواحد لكرهت ان لا يجد الاثواب

واحدا اه قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال

(ف غسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد ان قبض قبضتين من المياه ثم نقض يده كما في رواية أبي داود ضع زيادة مسح أذنيه ففي

(حق) أي إلى أن (غسلها)
 والرش قد مر أدبه الغسل ويؤيده
 قوله فلهذا حق غسلها والرش
 القوي يكون معه الاسالة وعبر
 به تليها على الاحتراز عن
 الاسراف لأن الرجل مظنة في
 الغسل (ثم أخذ شربة أخرى
 فغسل بها رجليه يعني اليسرى)
 والقائل يعني زيد بن أسلم أو من
 هو دونه من الرواة (ثم قال) ابن
 عباس (هكذا رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ)
 حكاية حال ماضية وفي هذا
 الحديث دليل الجمع بين المضمضة
 والاستنشاق بغرفة واحدة قال
 القسطلاني وأولى الكيفيات
 ٢ أن يجمع بين ثلاث غرفات
 يمتدح من كل واحدة ثم
 يمشق القيد صحيح من حديث
 ابن زيد وغيره وصححه القزويني
 اه واسند ابن بطال بهذا
 الحديث على أن الماء المستعمل
 طهور لأن العضو إذا غسل مرة
 ٢ أقول الثابت من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين
 المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغرفة
 كافي البخاري والروايات المختلفة
 عن لفظ ثلاثية في أن تحمل على
 هذه الرواية المقيمة بالثلاث
 وقد ورد الفصل بين المضمضة
 والاستنشاق كافي حديث طلحة
 ابن مصرف وقد مدأ عل وجهه
 مصرف وابنه طلحة ولكن حسن
 إسناده ابن الصلاح أنظر السيل
 الجزار المتدفق على حدائق الال

إنما كان عن الجواز وعدمه لاعتبار الكراهة قوله ثم سأل رجل عن يحتمل أن يكون ابن
 مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب فقال في الصلاة في الثوب الواحد غير مكرهة
 وقال ابن مسعود إنما كان ذلك وفي الثياب ثلثه تقام على المنسب فقال القول ما قال
 أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذان من قول عمر
 وأورده بصيغة الخبر وعمر أده الأمر قال ابن بطال يعني ليجمع ويصل وقال ابن المنير
 الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال إن جمع رجل عليه ثيابا ثنتين ثم فصل الجمع
 بصور قال ابن مالك تضمن هذا فاقتد به الأولى وورد الماضي بمعنى الأخرى في قوله صلى
 والمعنى لم يصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدق
 امرؤ من ديناره من درهمه من صاع قمره قوله في سمر أويل قال ابن مسعود السمر أويل فارسي
 معرب يذكرو بؤنث ولم يعرف أبو حاتم الضعيف في التذكير والمنتهى عدم صبره قوله
 وقبائل القصر وبالمد قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء إذا ضمت
 أصابعه أي بذلك لانضمام أطرافه قوله في ثمان الثبان بضم الثمانية وتشديد الموحدة
 وهو على هيئة السمر أويل لأنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد قوله واحسبه القائل
 أبو هريرة الضعيف في أحسبه راجع إلى عمر ومجموع ما ذكره من الملابس ستة ثلاثة للوسط
 وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لأن الحمل ستر العود وقد أم استرها وأكثرها الستة مما لا
 لهم وضم إلى كل واحد واحد اثنان من ذلك تسع صوم من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصر
 الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه والحديث يدل على أن الصلاة في الثوب الواحد
 صحيحة ولم يخالف في ذلك إلا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لأهل حنبلته
 وتقدم الإجماع على أن الصلاة في ثوبين أفضل صرح بذلك القاضي عياض وابن عبد
 البر القارطبي والنووي في قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين أشعار
 بالخلاف (وعن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً به متفق
 عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية شيبان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية
 عمرو بن الحارث عن أبي الزبير ورواه أبو داود من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن
 أبيه قال أما جابر الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره
 المنصف بل أخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سمي في قوله متوشحاً به قال ابن
 عسلة البرحاك عن الأخفش أن التوشع هو أن يأخذ طرف الثوب الإيسر من تحت يده
 اليسرى فيداقبيه على منكبيه الأيمن ويلقى طرف الثوب الأيمن من تحت يده اليمنى على
 منكبيه الأيسر قال وهذا التوشع الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى في
 ثوب واحد متوشحاً به الحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد إذا تمشع به
 المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً به في بيت أم سلمة قد أتى طرفه على عاتقه رواه الجماعة)
 قوله متوشحاً به في البخاري والترمذي مستقلاً وفي بعض روايات مسلم متوشحاً به وقد جعلها

الجزائر المتدفق على حدائق الأزهار للشوكا في رضى الله عنه سيد نور الحسن خان ولد المولى سله الله تعالى النورى

واحد فان الماء الذي يقي في البدن منها يلاقى ماء العضو الذي يليه وايضا ٣٧٣ فالفرقة تلاقى اول جزء من اجزاء كل عضو

قات والحق ان الماء المستعمل
ظاهر مطهر غير لبالاصل وبالادلة
الالهية على ان الماء مطهور واليه
ذهب علماء وسنن الثوري
وجميع اهل الظاهر وهو
المنقول عن الحسن البصري
والزهري والنفطي واحمد قولي
مالان واحمد قولي الشافعي وفي
رواية عن ابي حنيفة (عن انس
رضي الله عنه قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
الحلالم) أي اراد دخوله (قال
اللهم اني أعوذ بك من الخبث)
بضمين وقد تسكن الباء رفض
ها في غير واحد من أهل اللغة
نعم صرح الخطابي بان تسكنها
ممنوع وعنده من أغلبية المحدثين
وانكره عليه النووي وابن
دقيق العيد (والخبائث)
أي اللؤثك والخبث من ذكران
الشیاطين واناثهم وعبر بالفظه
كان للدلالة على الذنوب والدوام
وكان صلى الله عليه وآله وسلم
يستعمل في الظاهر للابودية ويجهو
بها للتعليم والا فهو صلى الله
عليه وآله وسلم محفوظ من
الانس والجن وقد روى العمري
هذا الحديث من طريق عبيد
العزيز بن الحارث عن عبيد العزيز
ابن صهيب بن اسود عن علي بن شير ط
مسلم بالفظ الاصغر قال اذا دخلتم
الحلالم فقولوا بسم الله أعوذ بالله
من الخبث والخبائث وفيه
زيادة البسملة قال الحافظ ابن

النوري يعني واحد فقال المشغل والتوضيح والخالف بين طريقه معناه واحد هنا وقد
سبقه الى ذلك الزهري وقرئ الاختصام والاشغال والتوضيح فقال ان الاشغال هو أن
يلتصق الرجل برداءه أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه
الايسر قال والتوضيح ذكر ما قد منعنا عنه في شرح الحديث الذي قبل هذا وقائدة التوضيح
والاشغال والاختلاف المذكورة في هذه الأحاديث أن لا ينظر المصلي الى عورة نفسه اذا
ركع ولا يسقط الثوب من راسه الى رجليه ولا يرفع يديه الى راسه ولا يرفع يديه الى راسه
عائنه قد تقدم الكلام في ذلك والحديث يدل على ان الماء في الثوب الواحد صحفة
اذا توضع به المصلي أو وضع طرفه على عائنه أو خالف بين طريقه وقد تقدم الكلام في ذلك

باب كراهية استعمال الصماء

(عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعتنق الرجل
في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشغل الصماء بالثوب الواحد ليس على
أحد شتيه منه يعني شئ متعلق عابيه وفي لفظ لا حد نهى عن استئجار ان يعتنق أحدكم في
الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وان يشغل في ازاره اذا ما صلى الا ان يخالف
بطرفه على عائنه) قوله ان يعتنق الاحتباء ان يقعد على ألبتته وينصب ساقيه ويألف
عليه ثوبا ويقال له الجبوة وكانت من شأن العرب قوله ليس على فرجه منه شيء فيه دليل
على ان الواجب ستر السواطين فقط لا تقيده النهي عما اذا لم يكن على الفرج شيء ومقتضاه
ان الفرج اذا كان مستورا فلا نهى بقوله وان يشغل الصماء هو بالصاد المهملة والمد قال
أهل اللغة هو ان يجل جسمه بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبق ما يخرج منه بيده قال ابن
قتيبة سمعت صماء لا تيسد المنافذ كما يفصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها ثقب وقال
النفقاه هو ان يلتصق بالثوب ثم يرفع به من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه
باديا قال النووي وفيه ثبوت أهل اللغة يكون مكرها للثلاث عرض له حاجة فيستر عليه
أخرجه في لفظه الضمير وعلى نفسه النفقاه يحرم لاجل انكشاف العورة قال الحافظ
ظاهر سباني البخاري من رواية يونس في اللباس ان النفقاه المذكور في امر فروع وهو
موافق لما قال النفقاه ولفظه سباني في هذا الباب وعلى تقدير أن يكون موقفا فهو
جهت على الصحيح لانه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر بقوله وفي لفظ لا حد هذه
الرواية موافقة لما عند الجماعة في المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ما صلى وهو غير
صالحه لثبوت النهي بهالة الصلاة لان كشف العورة محرم في جميع الحالات الاما استثنى
والنهي عن الاحتباء والاشغال لكونهما مظنة الانكشاف فلا يختص بذلك الحالة بقوله
ليستين هو بكسر اللام لان المراد بالنهي الهمة المخصوصة لا المرة الواحدة من اللبس
والحديث يدل على تحريم هاتين اللمتين لانه المعنى الحقيقي للنهي وصرفه الى الكراهة
مقتضى الى دليل (وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشغال الصماء

يجزى لم أره في غير هذه الرواية وظاهر ذلك ما خبر الترمذي عن السجدة قال في المجموع وبه صرح جماعة لانه ليس للقراءة خاص

الخلافة لان الشياطين تحضر الاصلية ٢٧٤ لانه لم يجر فيها ذكر الله تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلافة فوضعت له وضوءا بفتح الواو أي ما بين وضوءه وقبل ماؤه اي يستحب به قال في الفتح وفيه نظر (قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان خرج من الخلافة من وضع هذا الوضوء) فأنجز على صبغة المجهول عطف على السابق وقد جوزوا عطف القامعة على الاصلية وبالعكس أي أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ابن عباس والخبر خالته معروفة بنت الطرس لان ذلك كان في بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نقهه في الدين) انما دعاه بالانقرس فيه من الانكسار مع صغر منه بوضعه الوضوء عند الخلافة لانه أنسر له صلى الله عليه وآله وسلم اذ لو وضعه في مكان بعيد منه لاقضى مشقة ما في طلبه الماء ولو دخل به الماء كان أمرا يضا للاطلاع عليه وهو يقضى حاجته ولما كان وضع الماء فيه اعانة على الدين فأنسب أن يدعو له بالانقصة فيه اطاع به على ابرار الفسقة في الدين يحصل انفع به وكذا كان قاله ابن المنبر وغيره (عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الانصارى رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة شهد بدرا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه ونزل غاريا بالروم سنة

والاحتياط في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء رواه الجماعة الا الترمذي فانه رواه من حديث أبي هريرة والبخاري ثم عن ابيسطين والباستان اشعث اصباهما والاضمان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيمدو أحد شقيه ليس عليه ثوب والباستان الاخرى احتياؤه بشويه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء) قد تقدم الكلام على الحديث في شرح النسخة قبله

باب النبي عن السدل والتأتم في الصلاة

(عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي الرجل فاه رواه أبو داود ولاحد والترمذي عنه النبي عن السدل ولاين ماجه النبي عن تغذية النعم) الحديث قال الترمذي لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة فوعا لا من حديث مسلم بن سفيان وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه في تغذية الرجل فاه في الصلاة اه وكلامه هذا يقههم انهم اخرجوا اصل الحديث مع انهم لم يخرجاه وفي الباب عن أبي بصير عند الطبراني في معاجزه الثلاثة والارزاق مسنده وفي اسناده حفص ابن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كتمان من حديث ابراهيم بن طهمان عن الهيثم فان كان محذوفاً فهو أحسن من رواية حفص وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تقدم به بغير من رافع وليس بالقوي وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وفي اسناده عيسى بن قرقطاس وابو سفيان وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه وقد اختلف الاغنية في الاحتجاج بحديث الباب فذهب من لم ينجح به لثقة مسلم بن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الخليل مثل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال مسلم بن سفيان غير صحيح الحديث وقد ضعفه الجوهري يحيى بن معين وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويخالف على قوله روايته اه وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط وأبو داود أخرجه لهذا وحديثاً آخر وقد تقدم تصحيح احكام حديث أبي هريرة وعمل بن سفيان لم يقدروه فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وزيد بن كليب لم يكن الا قوله انه كان قد روى وقد قال ابن عدي أرجوانه لا بأس به في قول النبي عن السدل قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانيه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال صاحب النهاية هو أن يتخف بشويه ويدخل يديه من داخل فيه كع ويحبذ وهو كذلك قال وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو أن يضع وسط الارزاق على رأسه ويترك طرفه عن عيئه وشماله عن غير أن يجعلهما على كتفيه وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سداً أي ارتناه وقال الخطابي السدل ارسال الثوب حتى

يخسبين وقبل يدهن حاله في البخاري سبعة أحاديث (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذأني) أي جاء بصديق

(أحدثكم الغائط والاستقبال القبلة) بكسر اللام على التثنية وبضمها على التثنية ٣٧٥ (ولا يولها ظهره) جزم بضم الفاء على

التثنية أى لا يجعلها مقابل ظهره وفى رواية مسلم ولا يستدبرها يقول أوقاظ والظاهر منه اختصاص التثنية بخروج الخارج من العورة ويكون مشاءة أكرام القبلة عن المواجهة بالعبادة وتوحيده قوله فى حديث جابر إذا أهرقنا الماء فقل مثل التثنية كشف العورة وحذفت فمطر فى كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً وقد نقله ابن شاس من المسالكية قولاً فى مذهبهم وكان قائله قسماً برواية فى الموطأ لا تستقبلوا القبلة بفرجكم ولكنكم المحمودة على حالة قضاء الحاجة جميعاً بين الروايتين (شرفوا وأعزوا) أى حذفوا فى ناحية المشرق أو ناحية المغرب وأنه لا لفتات من الغيبة إلى الخطاب وهو لاهل المدينة زمن كانت قبلهم على مذهبهم ما من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فإنه يخبر عن جهة الجنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من الاستقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس فى ذلك على أقوال ثلاثة (١) أو جهة المشرق ذلك فى الحضارى وفى اليمن وأصح أهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة فى التثنية مطلقاً كحديث الباب وحديث أى هزيمة وسلمان وغيرهما قالوا لأن المنع ليس (٢) قال فى سبل السلام اختلف

بصيب الأرض ١١ فعلى هذا السبل والأسبال واحد قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسبل سبل الشعرو منه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبل ناصيته وفى حديث عائشة أنها سبلت قناتها وهى محرمة أى أسبلته ١٢ ولما منع من حمل الحديث على جميع هذا المعنى أن كان السبل مشتركاً بين الرجل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوى وقد روى أن السبل من فعل اليهود أخرج الخلال فى العلل وأبو عبيد فى الغريب من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي بن عبد السلام أنه سبل فرأى قوماً يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال كأنهم اليهود يخرجونهم قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه وذكره فى القاموس والنهاية فى القاء لافى القاف والحديث يدل على تحريم السبل فى الصلاة لأنه معنى التثنية الحقيقى وذكره ابن عمر ومجاهد وأبراهيم التيمي والثوري والشافعى فى الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره فى الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء بن الحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى لباس به ويرى ذلك عن مالك وأنت خير بالله لا موجب للعدول عن التحريم إن صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله وأن يغلى الرجل فاه قال ابن حبان لأنه من زى الجوس قال وأما زجر عن تغلية القدم فى الصلاة على الدوام لأغصبت الثياب بعدد ما يكلفه الحديث إذا ثياب أحدثكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل وهذا لا يتم إلا بعد تسليم عدم اعتباره فى الصلاة المبرح به فى المعطوف عليه فى جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدل به على كراهة أن يصل الرجل ما شئت كما فعل المصنف

(باب الصلاة فى ثوب الحرير والغصب)

عن ابن عمر قال من اشتري ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة ما دام عليه ثم أدخل أصبعه فى أذنيه وقال صمما إن لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعه بقوله رواه أحمد) الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقى فى الشعب وضعفه وقام والخطيب وابن عساكر والبيهقى وفى أسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير فى إرشاده وهو لا يعرف وقد استدل به من قال أن الصلاة فى الثوب المغصوب أو المغصوب نفسه لا تصح وهم الغترة جميعاً وقال أبو حنيفة والشافعى تصح لأن العصيان ليس بنقص الطاعة لتغير اللباس والصلاة وروى الحديث مصرح بنفى قبول الصلاة فى الثوب المغصوب عنه والمغصوب بعينه بالاولى وأنت خير بان الحديث لا ينتقض بالحجبة ولو سلم فعلى نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة لأنه يرد على وجهين الاول يراد به الملازمة لنفي الصحة والاجزاء فهو قوله هذا وضو ولا يقبل الله الصلاة الا به والثانى يراد به نفي الكمال والقبول كفى حديث بنى قبول صلاة الآبى والمغاضبة لزوجها ومن فى جوفه خمر وغيرهم ممن هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة الى هذا فى موضعين من هذا الشرح

(٣) قال فى سبل السلام اختلف العلماء فى ما على خمسة أقوال أخر بها يصرح فى الحضارى دون العمران قال الشوكانى رحمه الله وهذا القول ليس بصحيح لبقاء أحاديث التثنية على بابها وأحاديث الإباحة كذلك كذا فى الروضة اهـ سيده على حسن شأن الولد لا يحرق له ولا ينفس له الله

لوجود الحائل من جهات وأدب
أو غيرهما من أنواع الحائل وهو
مذهب أي حنفية ومجاهد
وأبراهيم النخعي وسفيان الثوري
وأحمد وأبي نوري كذا قال النووي
في شرح مسلم ونسبه في البحر إلى
الأكثر رواه ابن حزم في المحلى
عن أبي هريرة وابن مسعود
وسرة بن مالك وعطاء
والأرازي وعن السلف من
الصحابه والتابعين وهو قول
أبي أيوب الأنصاري قال الإمام
الشوكلي في السيل الجرار
ولا يصرف ذلك ما روي من أنه
صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك
فقد عرفنا أن فعله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يعارض القول
الخاص بالأمة الآن يدل دليل
على إرادة الاقتداء به في ذلك
والا كان فهو له خاصة وهذه
المسئلة مجردة مقررة في الأصول
أبلغ تقرير وذلك هو الحق كما
لا يخفى على منصف ولو قدرنا
أن مثل هذا الفعل قد قام
بمبايدل على الناس به فيه كان
ذلك خاصا بالعهدة فإن ابن
عمر وآه وهو صلى الله عليه وآله
وسلم في بيت حقهمة كذلك بين
لبنتين وإما بيت المقدس فلم يكن
فدسه الحديث معقل بن أبي
معقل أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى أن تستقبل
القبائل في بيوت أو غائط أخرجه
أبو داود وفي إسناده أبو زيد
الرازي عن معقل وهو مجهول

ومن ههنا تعلم أن في القبول مشترك بين الأمرين فلا يعمل على أحدهما إلا لدليل فلا يتم
الاحتجاج به في موطن النزاع وقال أبو هاشم إن استبرج لعل لم يفسدها المصوب فوجه
أذهو فضله قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على أن القبول تتعين
في القبول اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية أنهم
تتعين في اثني عشر موضعا وحمل الكلام على ذلك علم الفروع (وعن عائشة أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من عمل عمل أبيس عليه أمر فافهمه في عليه ولا حرج من صنع
أمر أعلى فسيأمر فافهمه ومردود) قوله ليس عليه أمرنا المراد بالامر هنا واحد الأمور
وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو ورد المصدر بمعنى اسم
المفعول كما بينته الرواية الأخرى قال في الفتح يحتاج به في إبطال جميع العقود المبنية وعدم
وجود شرارتهم المترتبة عليهم وإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفساد لأن المنهيات كلها ليست من أمر
الدين فيجب ردها ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يفيد ما في باطن الأمر قوله ليس عليه
أمرنا والمراد به أمر الدين وفيه أن الصلح الفاسد منتهى الفساد لأن المنهيات كلها ليست من أمر
وهذا الحديث من قواعد الدين لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه المصنف وما
أصبر حه وأدله على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البلع إلى أقسام وتخصيص الرد
بعضها بالخاص من عقل ولا نقل فليكن إذا سمعت من يقول هذه بدعة بحسب ما يقيام
في مقام المنع مستند إليه هذه الحكاية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل
بدعة ضلالة طالبا للدليل بتخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بسد الاتفاق
على أنها بدعة فإن جازم به قبلته وإن كاع كنت قد ألقته بحجر وأسترحمت من المجادلة
ومن موطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أوترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك
على أنه ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان
أو الفساد متمسكا بما تقر في الأصول من أنه لا يقتضي ذلك لعدم أمر يؤثر عدمه
في عدم كمال الشرط أو وجود أمر يؤثر وجوده في عدم كمال مانع فعايدك يمنع هذا
التخصيص الذي لا دليل عليه لا مجرد الاصطلاح مستند لهذا المنع عما في حديث الباب
من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الأمور التي ليست من ذلك القبيل فانه هذا
أمر ليس من أمره وكل أمر ليس من أمره فهذا رد لكل رد باطل فهو باطل
فالمسئلة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها
ما كان يتركه ليست من أمره فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر
المفعول أو المتروك مانعا باصلاح أهل الأصول أو شرطا أو غيرهما فليكن منك هذا
على ذكر قال في التلخيص وهذا الحديث محدود من أصول الإسلام وقاعدته من قواعد فان
معناها من اختراع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتزم إليه قال النووي
هذا الحديث عما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإنشاعة الاستدلال

لا تقوم به حجة ولم يرد في بيت المقدس غيره وقد نقل الخطابي الإجماع على عدم حججهم استنادا إلى بيت المقدس وما قبل من به

ان ثبت المقدس حكمه حكم الكعبة بالقياس من ابطال الباطلات ٣٧٧ (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله

عنه ما انه) أي ابن عمر كما صرح

به مسلم (كان يقول ان ناسا)

كأبي أيوب وأبي هريرة ومعلق

الأسدي وغيرهم ممن يرى عموم

الشيء في استيعاب القبلتين

واستدبارها (يقولون اذا قدمت

على حاجتنا) ككأبي التبريزي

ونحوه وذكر القصة هود لكونه

الغالب والأفلاخ فرق بينهما وبين

حالة القيام (فلا تستقبل القبلة

ولا بيت المقدس) (١) بفتح

الميم وسكون القاف و= كسر

الدال وبضم الميم وفتح القاف

ولشد الال والاضافة فيه

اضافة الموصوف الى صفته

كمسجد الجامع (فقال عبد الله بن

عمر) رضي الله عنهما (لقد

ارتفعت أي صعدت وفي بعض

الاصول رفعت) (يوما في ظهر

بيتنا فرأيت أي أبصرت

(رسول الله صلى الله عليه وآله

به كذلك وقال الطوفي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتوكل

من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى

في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء

بما تجلس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو من دونه وهذا العمل

من دونه فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومه ان من

عمل بغيره ليس من أمر الشرع فهو صحيح فلوا تيق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في

اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستعمل الحديثان يجمع أدلة الشرع لكن هذا الثاني

لا يوجد فاذا ثبت حديث الباب نصف أدلة الشرع انتهى (وعن عتبة بن عاص قال أهدى

لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزوج حر فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فترجمه

نزاعنا فاشددا كالكاره له ثم قال لا ينبغي هذا المعتقد متفق عليه) قوله نردج بفتح الفاء

وتشديد الراء المضرومة وآخره جيم هو القبا المقرج من خاف وحكي أبو زكريا التبريزي

عن أبي العلاء المعري جواز ضم أو له وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهداه

هو أ كيدردومة كما صرح بذلك البخاري في اللباس والحديث استدله من قال بتجريم

الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوله والناسور والمصور بالله والشافعي وقال

الهادي في أحد قوله وأبو العباس والمؤيد بالله والامام يحيى وأكثر الفقهاء انها

مكرورة فقط مستدلين بأن على الحرير المنيل لا يخلو في الصلاة وهذا تخصيص

للنص بخيال على المنيل وهو مما لا ينبغي الاثبات اليه وقد استدلوا بطوار الصلاة في

ثياب الحرير بعد عدم عاداته صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الصلاة وهو من دونه لان ترك

ايجاد الكون ما وقعت قبل الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بالفظ صلى في ثياب

دياج ثم نزع وقال ثماني جبريل وسياق وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه

قال المصنف وهذا يعني حديث الساب محمول على أنه لبسه قبل تحريمه ان لا يجوز أن يظن

٢٨ قيل ل لا يقوم به جهة ولم ير غير هذا الحديث انظر السيل الجرار سيد علي حسن خان والد الميرزا

يكون رأه في القضاء وكونه على اثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء الاحتمال ان يكون جلس عليهم ما ليرتفعهم ما عن الارض ويرد

هذا الاحتمال ايضا ابن عمر
 كان يرى المنع من الاستسقبال
 في القضاء الا يستأجر كارهه أبو
 داود وغيره وهذا الحديث
 مع حديث جابر عند أبي داود
 وغيره يخصص لعدم حديث
 أبي أيوب ولم يقصد ابن عمر
 الاشراف على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في تلك الحالة وانما قصد
 السطح اضرورة كافي الرواية
 الاخرى فانت منه التثنية كما
 في رواية البيهقي نعم لما انفق له
 رؤيته في ثلاث الحلة من غير قصد
 أحب أن لا يخل ذلك من فائدة
 حفظ هذه الحكم الشرعي انتهى
 قلت ليس في حديث ابن عمر ان
 ذلك كان بعبد النبي وبأنه
 موافق لما كان عليه الناس قبل
 النبي فهو منسوخ (١) صرح
 بذلك ابن حزم وفي حديث جابر
 ان ابن مسعود ليس بالمشهور
 قاله ابن حزم والاولى في الجواب
 ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يعارض القول الخاص كما
 (١) وأما حديث عائشة عند
 أحمد وابن ماجه عن عائشة
 رضي الله عنها قالت ذكرت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة
 بغير رؤسهم فتسأل أو قد فصلوها
 حولوا فعدى قبل القبلة لوصح
 لكان نامضا لكن في استناده
 خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم
 هو مجهول وقال الذهبي هذا
 الحديث منكر كما في الروضة الأندلسية

كرهت أمر أو أعطيتني في فقال ما أعطيتك لتلبسه انما أعطيتك تلبسه فباعه بألفي
 درهم رواه أحمد الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو ومما هنا قوله من دياح الدياج
 هو نوع من الحرير قيل هو ما غاظ منه قوله ثم أوشك أي أمرع كافي للقاسموس وغيره
 والحديث يدل على تحريم لبس الحرير وليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون ذاهلا
 على الحل لأنه محمول على أنه لبسه قبل التحريم بدليل قوله تعالى عنه جبريل وله هذا صبر
 الغرض من الاعطاء في البسيع وسبب في تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المصنف رحمه الله
 فيه يعني الحديث دليل على ان أمته عليه السلام اسوة في الاحكام انتهى وقد تقر في
 الأصول ما هو الحق في ذلك والادلة العامة قاضية بفعل ما ذكره المصنف من لم يوقوله
 تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
 فانتهوا قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

(كتاب اللباس)

(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)

(عن عرو قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبس الحرير فانه من لبسه في
 الدنيا لم يلبسه في الآخرة وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير
 في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة فمن علم ما في الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما
 في الاول من النبي الذي يقتضي بحقيقته التحريم وتعليل ذلك بان من لبسه في الدنيا لم
 يلبسه في الآخرة والظاهر انه كتابة عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى في أهل الجنة
 ولباسهم فيها احزيرق لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة وروى ذلك النسائي عن ابن الزبير
 وأخرج النسائي عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الالية وأخرج النسائي
 والحاكم عن أبي سعيد انه قال وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك
 أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما
 يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والخلاق كافي ككتب اللغة وشروح
 الحديث النصيب أي من لا نصيب له في الآخرة وهكذا اذا فهم عن لاجرم له أو من
 لا دين له كما قيل وهكذا حديث ابن عمر عند السبعة الا الترمذي بان قال انه رأى عمر حلة من
 استبرق تساع فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابيع هذه ففعل
 بها العبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذه لباس من لا خلاق له
 ثم لبست عمر ما شاء الله أن يلبس فأرسل اليه صلى الله عليه وآله وسلم بجمعة دياح فأتى عمر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت انما هذه لباس من لا خلاق له ثم
 أرسلت الي بهذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم اني لم أرسلها اليك لتلبسها او لم يكن لئيبها
 وتصيب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث عتبة بن عامر السائي في الباب الذي قبل
 هذا النكاح فان قوله لا يلبس في هذا المصنف ارشاد الى أن لا لبس الحرير ليس من زمرة

تقر في الاصول (عن عائشة رضي الله عنها ان ازوج النبي صلى الله عليه وسلم) ٣٧٩ وآله وسلم كن يخرجن بالليل) أي في الليل

(اذا تبرزن) أي اذا خرجن الى السبيل للبول والغائط (الى المناسع) مواضع آخر المدينة وأما كن معروفه من جهة البقيع جمع من صنع بوزن مفرد قال الداودي سمعت بذلك لان الانسان يصنع فيها أي يخلص (وهو) أي المناسع (صعيد أفح) أي واسع والظاهر ان التفسير مقول عائشة (في مكان عمر) بن الخطاب (يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أهيب نسائك أي أمنه من الخروج من البيوت (فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) ما قاله عمر رضي الله عنه (خروج سودة بنت زمعة) بالفصحى أو بسكون الميم قال في النهاية وهو أكثر ما سمعنا من أهل الحديث والفقهاء يقولونه القرشية العاصرية يرضى الله عنها هي (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر وقبل خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين (ليلة) أي في ليلة (من الليالي عشاء) وكانت امرأ طويلة فسادها (عمر) بن الخطاب (ال) حرف استفهام يفيد به على تحقيق ما بعده (قد عرفنا النياودة) حرصا على أن ينزل (أي على نزل) الخياط فأنزل الله عز وجل (الخياط) أي حكم الخياط والمستقلى آية الخياط وزاد ابن

المؤمن وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب والفضة والحريم والديساج لهم في الدنيا ولا لهم في الآخرة ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى وسيدقة وعمر وأبي عامر وسأقي وإذا لم تقبل هذه الأدلة البخري فمافي الدنيا محرم وأما معارضتهم بما سبوا في فسنة عرف ما عليه وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدى في البحر وقد نسب فيه الخلاق في التحريم الى ابن علية وقال انه قد اجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم باحثة وقال أبو داود انه ليس الحريم عشرون نفسا من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الإجماع على ان التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدل بالعموم الاحاديث ولم يلبسها في النسخ الذي سبوا وقد استدلل من يجوز ليس الحريم بأدلة منها حديث عقبه بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فيما سلف ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبوا في باب باحة اليسر من الحريم وسند ذكر الجواب عليه هنالك ومنها حديث المسور بن مخرمة عند الشيخين انه قد قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم أقيسة فذهب هو وأبو له إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنسئ منها فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه قبا من ديباج مزرووق قال بالخمرمة خبا نالك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أرضى مخمرة والجواب ان هذا فعل لا ظاهر له والا قول صريحة في التحريم على انه لا نزاع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الحريم ثم كان التحريم آخر الامر من كماله من بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سهد عن أبيه وسبوا في باب ما جاز في لبس الحريم وسند ذكر الجواب عليه هنالك ومنها ما تقدم من لبس جماعة من الصحابة له وسبوا في الجواب عليه في باب ما جاز في لبس الخمر ومنها انه صلى الله عليه وسلم لبس مسقة من سندس أهدها له ملك الروم يبعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم أعطكمها انفسهم قال فما صنع قال أرسل بها الى أخيك النجاشي أخرجه أبو داود والجواب من الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخمرة وأما عن الاحتجاج بامر صلى الله عليه وسلم لجعفر أن يبعث بها للنجاشي فالجواب عنه كالجواب الذي سبوا في شرح حديث لبسه صلى الله عليه وسلم للخمر على أن الحديث غير صالح للاحتجاج لان في اسناده على بن زيد بن جدها ولا يتججد به ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وسلم لقباء الديساج وتفسيره للاقيسة بين الصحابة ليس فيه ما يدل على انه مسقة قدم على أحاديث النهي كما انه ليس فيها ما يدل على انها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة ومنه قويات هذا ما تقدم انه لبسه عشرون صحابيا وبعده كل البعدان يقدموا على ما هو محرم في الشرعية وبعده ايضا ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعاون تحريمه

عوانه عن ابن شهاب فانزل الله آية الخياط يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا

فقد كانوا يشكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا هل يحرم الباسم الحرير أم لا فذهب الأكثر إلى التحريم قالوا لأن قوله على ذكور أمتي كافي الحديث لا يقيعهم ولحديث ثوبان عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم من غزاة وكان لا يقدم الأبدان حين يقدم بيت فاطمة فوجدها قد عاتت سترا على بام أو حلت المسلمين بملاب من فضة فقدم فلم يدخل عليها فظنت أنه اتعاهد أن يدخل ما رأى فتهسكت السر وفكت القلبين عن الصبيين فأنطقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا مسلمين فكان أخذهم ما وقال ثوبان أذهب بهما إلى آل فلان الحديث وهذا وإن كان واردا في الحليسة ولكنه مشعر بأن حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بأن في آخر الحديث ما يشعر بعدم الحرير فإنه قال نحن أهل بيت لا نستعرق طيبا نذنا في حنا الألبان أو كما قال وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال عليكم بالغضة فالعبوا بها كيف شئتم والصغار غير مكلفين وإنما التكليف على الكبار وقد روي أن اسمعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فنشق القميص وفك السوارين وقال أذهب إلى أمك وقال محمد بن الحسن أنه يجوز الباسم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم وفي جواز الباسم ذلك في باقي السنة الثلاثة أو جهة أصحاب جوارحه والثاني تحريمه والثالث يحرم به حسن التمييز واختلاف في المقدار الذي يستغنى من الحرير للرجال وسما في الكلام عليه (وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أهل المذهب والحرير ثلاث من أمتي وحرم على ذكورهم وأهملهم والنساء والأرمدى وصححه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي استناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم أنه لم يلقه وقال الدارقطني في العلل لم يسمع سعيد بن أبي هند من أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معاول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كذا المصنف وصححه أيضا ابن حزم كذا الحفاظ وقد روي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كذا الدارقطني في العلل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد مثله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بإفظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في بيته وأخذ فجعله في ثيابه ثم قال إن هذين حرام على ذكور أمتي زاد ابن ماجه حل لائهم وبين النسائي الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الحفاظ وهو اختلافي لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن المديني أنه قال حديث حسن ورجاله معروفون وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

وقع الأمر يرفق ما أراد أحب ثم أيضا أن يجيب أشخاص من مباغاة في السر فلم يجب إلى ذلك لأجل الضرورة إلى الخروج بدليل رواية عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أدن السكن أن تخرجن في حوايجكن وعلى هذا فقد كانهن في السر عند قضاء الحاجة حالات وأهلها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كافي حديث الباب وحديث عائشة في قصة الأفك كالأخروج الأمل إلى لبس ثم نزل الخطاب فتدثرن بالثياب لكن كانت أفضلهن ربما تميز ولها هذا قال عرسودة في المرة الثانية بعد نزول الخطاب ما والله ما تخفين علينا ثم اتخذت الكف في البيوت فتسترن بها كافي حديث عائشة في قصة الأفك أيضا قال فيها وذلك قبل أن يتخذ الكنف وكانت قصة الأفك قبل نزول آية الحجاب قال ابن بطلان فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصبر فيما بين الحاجة إليه من مصالحهن وأهلهن جماعة الأدنى الأعلى فيما يتبين له أنه المواب وحديث لا يقصد التعمت وفيه منة لا يمر وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الاعتلا في القول لكن بقصد التبرؤ منه جواز وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقطر الوحي في الأمور التي عمة لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة ابن

بعضهم انه الخالص الحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما نسي عن
الثوب المصمت وسياق وسنة عرف ما هو الحق في المقدار الذي يحمل من المشوب ويدل
الحديث ايضا على حمل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن انس بن مالك
انه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم برد حلة مسيرة رواه البخاري
والنسائي وابوداود) قوله ام كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد
رقية قوله برد حلة بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية ابى داود بردا سيراب التمرين
والحديث من ادلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك

(باب في أن اقتراش الحرير كلبه) *

(عن حذيفة قال سمنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نسر في آية الذهب والفضة
وان تأكل فيها وعن ابن عمر بن الخطاب عن علي بن عباس عليه رواه البخاري) الحديث قد
تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وان تجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على
الحرير واليه ذهب الجمهور وكذا في الفتح بانه مذهب الجمهور وبه قال عمر وأبو عبيدة
وسعد بن أبي وقاص واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وقال القاسم
وأبو طالب والتهور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن ابن عباس وأنس انه يجوز
اقتراش الحرير وبه قال ابن الماجشون وبهض الشافعية واحتج لهم في البحر بأن
الاقتراش موضع اهانة بالقياس على الوسائد المشوة بالقر قال اذا خلاص في فيها وهذا
دليل باطل لا يفتي بالعميل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي
بعده وقد تقرر عند أئمة الاصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص وانه
فاسد الاعتبار وعدم صحة اقوال الصحابة لاسيما اذا خالف الثابت عنه صلى الله عليه وآله

وسلم (وعن علي عليه السلام قال سمنا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على
المبائر والمبائر قسي كانت تصنع للنساء لمعلمن على الرحل كالقطائف من الارجران
رواه مسلم والنسائي) قد اتفق الشيخان على النهي عن المبائر من حديث البراء وأخرج
الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي عليه السلام بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن ابن عمر بن الخطاب عن رواية مبائر الارجران
ولم يذكر الجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى على المبائر جمع مبيرة
بكسر الميم وبالثاء المثناة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعومة وباء مبيرة واولئكها
قلبت لكسر ما قبلها كيزان وميحاد وقدسرها على بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواه
المصنف عنه وكذلك فسر ما البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير المبائر على أربعة
اقوال منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولى قوله والمبائر قسي

البخاري بهذا على الاستبراء
فالماء وثمنه من المبرويات أخرى
كحديث عطاء بن أبي ميمونة
اذا تبرأ من ما حبه أتت به بما
فيه من به وهذا عند البخاري
وعند ابن خزيمة في صحيحه
من حديث ابراهيم بن حنبل
عن أبيه انه صلى الله عليه وآله
وسلم دخل الغيبة ففضي
حاجته فأتاه جبريل بأداة من ماء
فاستحيى بها وفي صحيح ابن حبان
من حديث عائشة رضي الله عنها
قالت ما رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم يخرج من
غائط قط الا لمس ماء وعند
الترمذي وقال حسن صحيح انها
قالت من أزو واجهه كمن أن
يفسأوا أثر الغائط والبول فان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يفعله وهذا يرد على من كره
الاستبراء بالماء ومن نفي وقوعه
من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقال بعضهم لا يجوز
الاستبراء بالاجار مع وجود
الماء والسنة فاضية عليهم
استعمل النبي صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم الاجار وأبو هريرة
معهم ومعه أداة من ماء والذي
عليه جمهور السلف والخلف
رضي الله عنهم ان الجمع بين الماء
والجار أفضل فيقدم الجار
لتخفيف الحاجة وتقليل مبائرهما
بيده ثم يستعمل الماء وما فيه

الغائط والبول كما قاله ابن عمر رضي الله عنهما وسليمان الرادي وكلام الفقهاء السابق في محاسن الشريعة يقتضي القسي

نخصه بالغا فان اراد الاختصار على أحدهما قاله أفضل لكونه ٣٨٣ يراد عن النجاسة وأثرها والحج

يراد العين فقط والخضى المتكحل
تبعين فيه الماء على المذهب
ويستلحق في الحجر الطهارة الا
في الجمع بينهما وبين الماء كالثقل
صاحب الاجتهاد عن الغسل الى
كذا في القسطاني وذهب
الشافعية والخنفية الى عدم
وجوب الماء وان الاجارة تكفي
الا انعدت النجاسة الشرج
أي حلقته الدبر قال بهواهيم
بعض الصحابة والتابعين وذهب
جماعة الى عدم الاجارة بالطهارة
للاصالة وجوب الماء بعينه
وقالوا حديث الباب مصرح
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
استنحب بالماء قلنا النزاع في تعينه
وعدم الاجتهاد به يروى ويجوز
قول النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا يدل على المطلوب والارام
القول بتعين الاجارة لان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهو عكس المطلوب (وفي رواية)
عن أنس بن مالك (من ماء
وعذرة) وكان ادها الله صلى الله
عليه وآله وسلم التبانى كافي
طهارة ابن سعد ومائة الف العلوم
للغوارزي (يستحب بالماء)
ويشرب بالعذرة الارض الصلبة
عند قضاء الحاجة لا يرد عليه
الرشاش أو صلى اليه في القضاء
أو غلب بها مائة رطل من
الهوم أو ركضها بجنبه أو تكون
إشارة الى منع من يروى المرو
بقربه لئلا يستقر بها عند قضاء
الحاجة لا يصاب بها ما يستقر الا ساقيل والعذرة ليست كذلك وعن شعبة العذرة عصا عليه نوح بالضم وهو السنان

القسي بفتح الزايف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغير
الحديث هي ثياب مضطربة بالحري يعمل بالنس بفتح النون موضع من بلاد مصر على
ساحل البحر قريب من تبس وقيل انها منسوبة الى القز وهو ردىء الحرير فابدا
الزاي سبنا قول من الاربعون هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الاحمر كذا في شرح
السنن لابن رسلان وقيل الاربعون الجرة وقيل الشديدة الجرة وقيل الصباغ الاحمر
الثاني والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير وقد خصص بعضهم بالمذهب
فقال ان كان حرير الميثرا كثر أو كانت جميعها من الحرير فالنهي للتحريم والافالهي
لالتفريه والاسدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الامة تنفي عن ان خطابه صلى الله
عليه وآله وسلم لواحد خطاب لقيمة الامة والحقكم عليه حكم عايم وفي ذلك خلاف
في الاصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية باللفظ تنهي كما عرفت وهو دليل على عدم
اختصاص ذلك بعلى عليه السلام

باب اباحة يسير ذلك كالماء والرقعة

(عن عمران بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير الا هكذا ورفع لنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعه الوسطى والسبابة وضمهما متقن عليه وفي
اللفظ نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة الا البخاري
وزاد فيه اجدوا وادوا وأشار بكفه) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار
أربع اصابع كالطرازو السحاب من غير فرق بين المرصوب على الثوب والمنسوج
والماحول بالآلة والتوقيع كالطرازو يصير الزائد على الاربع من الحرير ومن الذهب
بالاولى وهذا المذهب الجهور وقد أعرب بعض المالكية فقال يجوز له لم وان زاد على
الاربع وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا أظن ذلك يصح
عنه وذهب الهادي الى ان تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الاربع ترد عليهم
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين الاختصاص (وعن أسماء انما أخرجت جبة طيالة
عالمائة شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفين به فقالت هذه جبة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضت الى فخن
ذفساها لاهريض يستشفى بها رواه أحمد وسلم ولم يذكر لفظ الشبر) قوله جبة طيالة
هو باضافة جبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطبائسة جمع طيالة
وهو كساغياظ والمراذان الجبة غليظة كانوا من طيالة قلنا قوله كسرواني بفتح الكاف
وسكون السين وفتح الواو نسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وفرجها مكفوفين التخرج
في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها أو هو ما المراد بقوله فرجها
والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على
انه أربع اصابع أو دونها أو فوقها اذ لم يكن مصمتا كما بين الادلة ولكنه يأبى الحمل على

عليه وآله وسلم لم يشهد أحد أو ما
بعدها واختلف في شهوده
يدروا في البخاري ثلاثة عشر
بحدوثه في المدينة أو بالكوفة
سنة أربع وخمسين (رضي الله
عنه) قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم إذا
شرب أحدكم) ماء أو غيره (فلا
يقنع) بل يخرجه على النسي
كالقمارين الاحقين بالرفع على
النفي (في الاناء) أي داخله
وحذف القول بغير العموم
ولذا قدرنا أو غيره وهذا النسي
للتأديب لارادة المبالغة في
الخطا لله وما يتخرج منه
هو يسق فيضال الماء فمعافه
الضارب وربما تروح الانام
يتخارروى به عدة فيفسد الماء
لقاطفته فيس أن بين الانام
فقه الانام في النفس في كل مرة
(وإذا أتى الاثلام) يقال كما تسمونه
الرواية الثانية (فلا يمس ذكره)
وكذا دبره (بيمينه) حالة البول
(ولا يمسح بيمينه) أي لا يستنج
بها لتضر بها الهاتن عماسة مافيه
أذى أو مباحثته وربما تذكر
هذه لتسارله الطعام مباحثته
بيمينه من الذي فينفر طبعه
عن تسارله والتضييع على
الذكر لانه يوم له بل فرج المرأة
كذلك وانما نهي الذكر بالذكر
لأنه يكون الرجل في الغالب
هم لظلمة بون والنساء شقائق

الاربع فادون قوله في حديث الباب شهر من ديساج وعلى غير المعنى قول من ديساج فان
الظاهر انه من ديساج فقط لانه من غيره الا ان يصار الى التماز الجمع كما ذكرتم يمكن أن
يكون التقدير بالشهر الطول تلك السنة لا تعرضها فيزول الاشكال وفي الحديث أيضا
دال على استباب النعم بالانساب والاستسما بما تثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الادب المنذر البخاري انه كان يلعب بالوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من
طريق ججاج بن أبي عمرو عن أسماء بنت أبي بكر كانت كان يلعب بالوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من
الطبراني من حديث علي النخعي عن المكلف بالديساج وفي اسناده محمد بن حماد عن أبي
صالح عن عبيد بن عمير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى البزار من حديث
معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه حبة من زرة أو مكفة
يجري فقال له طلق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفنا انه استدلى بعض من جواز ليس
الحري بهذا وهو استدلال غير صحيح لان بسنه صلى الله عليه وآله وسلم الحبة المكفوفة
بالحرر ان يدل على جواز ليس النوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الحبة
جميعها امر يرصاص لم يصلح هذا الفعل للاستهلال به على الجواز لما قد مناسن الجواب على
الاستدلال بحديث شرمه (وعن معاوية قال نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
ركوب النار وعن ابن ابي الذهب الامطعار واه أحد أو داود والنسائي) الحديث أخرجه
أبو داود في الحاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الا يعين الثناء وهو مقبول وقد
وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد أقصر أبو داود في الباب من على
النسي عن ركوب النار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدام بن
معدي كره معاوية وفيه النسي عن ابن ابي الذهب والحري ورواه السباع وفي اسناده
بقية بن الوليد وفيه مقال معروف قوله عن ركوب النار في رواية الثوري كلاهما جامع
غير يفتح النون وكسر الميم ويجوز التفتيح بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبت
وابرأ من الاسد وهو منقط الخلة قط سود وفيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه وانما
نهي عن استمهال جلوده لما فيها من الزينة والتعديلا ولا تزي العجم وعدم النسي شامل
للمذكي وغيره قوله وعن ابن ابي الذهب الامطعار لا بد فيه من تقييد القطع بالقدر المعنوي
منه لا بما فوقه جمعا بين الاحاديث قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنسي
الذهب الكثير لا المقطع قطعا يسير منه يجعل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف
الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والتدليع والتكبر وقد يضبط الكثير
منه بما كان فيه ما يجب فيه الزينة كالسيف والالتج فيه انتهى وقد ذكر مثل هذا
الكلام تخطا في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لان جنس الذهب ليس
بحرم عليهم كما حرم على الرجال قليله وكثيره

(باب ليس الحري بالمرضى)

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد لرحمن بن عوف الزبير في لبس

الحرير

وإدب انتهى تحريم وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام وأشار إلى تحريمه ٣٨٥

بجماعة من أصحابنا انتهى قال
الشوكاني في نيل الأوطار ذات
وهو الحق لأن انتهى يقتضي
التحريم ولا صار له فلا وجه
للحكم بالكرهية فقط انتهى
(من أبي هريرة رضي الله عنه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) بقطع الهزيمة
من الرأى أي طهته قال تعالى
 فاتمهم مشركين وبهم حمزة
 وصل وتشد يد المؤمنة الفوقية
 أي مشيت وراعه (و) قد خرج
 حاجته كان لا ينفقت) وراعه
 وهذه كانت حاله الشريفة
 في مشيه (فدوت) أي قربت
 (منه) لاستأنس به كافي رواية
 الاسماعيلي وزاد فقال من هذا
 فقلت أو هريرة (فقال بفي)
 من الذي أي اطلب لي يقال
 بفيك الشيء أي طابته لك أو
 من المزيد أي أعنى على الطلب
 يقال بفيك الشيء أي أعنتك
 على طلبه قال العيني كالأفظ
 ابن حجر وكلاهما رواه إسان
 والاصميلي فقال أبلغ لي بمزة قطع
 وباللام بدل النون (أجبارا
 استنقذ بها) بالجزم والرفع
 والاستنقذ فاض الاستخراج
 ويكنى به عن الاستنجاء كما قاله
 المطرزي وفي القاموس استنقذه
 استخرجه وبالجرا استنجى وفي
 الفتح استنقذ من المنقذ وهو
 أنمزال الشيء لطير غباره قال
 القزاز وهذا موضع استنقذ
 أي بتقديم الظاهر المشالة على
 نيل ل القاموس كذا يرى انتهى والفي وقع في الرواية تصواب ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو

الحري لحكمة كانت بهما رواه الجماعة إلا أن لفظ الترمذي أن عبد الرحمن بن عوف
والزبير بن عوف إلى النبي صلى الله عليه وسلم القسم فرخص لهما في قص الحري
في غزاهما) وهكذا في صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر وزعم
المحب الطبري أنفراد به وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي قوله في قص
الحري بعضهم القاف والميم جمع قبص ويرى بالافراد قوله لحكمة بكسر الحاء وتشديد
الكاف قال الجوهرى هي الجرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبسة القسم كافي رواية
الترمذي وهي أيضا في الصحيحين والتشديد بالسفر بيان الحال الذي كان عليه لالة تشديد
وقد جعل السفر بعض الشافعية قد أتى الترخيص وهو ضعيف وجهه أنه ما غل عن
التقيد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجمهور على خلافه والحديث
يدل على جواز لبس الحري بعد الرحلة والقسم عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك
والحديث بحجة عليه ويقاس غيرهما من الحاجات عليهم ما إذا ثبت الجواز في حق هذين
الخصيين ثبت في حق غيرهما لم يعم دليل على اختصاصهم بذلك وهو موقوف على الخلاف
المشهور في الأصول أن قال حكمه على الواحد حكمكم على الجماعة كان الترخيص لهما
تخصيصا لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ومنع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس
بعدم التفريق

(باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره)

(عن) عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا بخارى على بغلة أيضا عليه عامة
خرسودا فقال كسائيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والبخارى
في تاريخه وقد صح لیس عنه عن غيره واحد من الصحابة رضي الله عنهم) الحديث أخرجه
أيضا الترمذي ورواه البخارى في التاريخ الكبير عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلي قال وابن خازم ما أدري أذكره النبي صلى
الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال النسائي قال بعضهم إن هذا الرجل عبد الله
ابن خازم أمير خراسان قال المنذرى عبد الله بن خازم هذا باطلا المجهمة والزاي كنيته
أبو صالح ذكر بعضهم أنه محبة وأنكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذکور
في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان التميمي الرازي روى عنه هذا الحديث
أبو عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث
أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني
أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا الحديث ولعل عبد الله بن خازم كذا ذكر
النسائي والبخارى هو الرجل المهم في الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل
الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله عامة من قال ابن الأثير الخنز
نساج نسج من صوف وابر يسج وهي مباحة وقد باعها الصحابة والتابعون وقال غيره

قال في قوله أي نحو هذا اللفظ كاستحبي ٣٨٦ أو استنظف والترويض من بعض رواته (ولا تأتني) بالجرم على النهي ولا تأتني

بإثبات التهمة على النبي (يعظم ولا روث) لأنهم ما قطعوا من اللبن كما عهد البخاري في المبعث أن أبا هريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ان فرغ ما بال العظم والروث قال ههنا من طعام الجن وفي حديث ابن مسعود عن عبد الله بن داود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد انه امتك من الاستنجاء بالفضم والروث فان الله جعل لنا فيه رزقا فأنهاهم عن ذلك وقال انه زاد اخوانكم من الجن وقيل النهي في العظم لانه لا يروح فلا يجامد لا قطع النجاسة وحيث أنه فيطق به كل ما فيه كالأرجاج الامناس أولانه لا يتخلو على الباس بقية تدسم نفاق به فيكون ما كولا للناس ولأن الروث نجس فيزول لا يزيل ويطلق به كل نجس ومنه نجس ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستحبي يروث أو عظم وقال انه ما لا يطهر ان وفي هذا رد على من زعم ان الاستنجاء بهما يجوز وان كان منهما عنه ويطلق بالفضم كل مطعوم لا آدمي لم يمسسه وقد نبه في الحديث باقته ما رواه في النهي على العظم والروث على ان ما سواهما مجزئ ولو كان ذلك حقة صا

الخراسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها وقال المذنب أمله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخنز وقيل ان الخنز ضرب من ثياب الابرئسم وفي النهاية ما عناه ان الخنز الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال عياض في المشارق ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكر انه من وبر الارنب ثم قال فسمي ما خلط الحرير من سائر الابرار خنز والحديث قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما في الحديث انه أخبر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه عامة الخنز وذلك لا يستلزم جواز لبس وقد ثبت من حديث علي عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي انه قال كساني رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سبيرة فخرجت بها فرأيت الغضب في وجهه فأطرت بها خيرا بن نسيان هذا اللفظ الحديث في التيسير فلم يلزم من قول علي عليه السلام كساني جواز لبس وهكذا قال عمر يا بعت اليه النبي صلى الله عليه وسلم بجملة سبيرة يا رسول الله كسوتهم وقد قت في حلة عطاردة ما قت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى لم أكسكم اليه اسم هذا اللفظ أي داود وبهذا يتبين لك انه لا يلزم من قوله كساني جواز لبس على انه قد ثبت في تحريم الخنز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الآتي وكذلك حديث معاوية وقد استدل به هذا الحديث أيضا على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك الا على أحد التماسين للخز وقد تقدم ذكر بعضهما وقد اختلف الناس في المشوب وسباني بيان ما هو الحق في قوله وقد صح له من غير واحد من الصحابة لا يخفك انه لا يجزئ فعل بعض الصحابة وان كانوا عددا كثيرا والحجة انما هي في اجماعهم عند القائلين بجعية الاجماع ولو كان لبسهم الخنز يدل على انه حلال لكان الحرير المخلوط حلالا لما تقدم من أبي داود انه قال لبس الحرير عشرين صحابيا وقد أخبر الصادق المصدوق انه سمي بكون من أمته أقوام يستحلون الخنز والحرير وذكر الريمس الشاذلي في آخر هذا الحديث من المسح الى القردة والخنزير بكاسي (وعن ابن عباس قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصنوع من قز قال ابن عباس اما السدي والهم فلا تزي به بأسا رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده مضعف بن عبد الرحمن وقد مضى غير واحد قال في التقريب هو صدوق سني الحفظ خلط بأخرة ويرى بالارجاء وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال اسناده ثقات وأخرجه الحاكم بناسه ناد صحيح والطبراني باسناد حسن كما قال الحافظ في الفتح قوله المصنف يضم الميم الاولى وقع الثانية الخفقة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان قوله اما السدي فيفتح السين والدال بوزن الحصى ويقال سقي بمنامة من قز قبل الدال اغنان بمعنى واحد وهو خلاف الحصة وهو ما مدطولا في النسخ قوله والعلم هو رسم الثوب ورقة قاله في القاموس وذلك كالطراز والسجاف والحديث يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد

بالاجزاء كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن يتخصص بعض هذين بالنهي بمعنى وانما خصا بالاذكر لكثرة اختلاف

وجودهما وفي الحديث دليل على وجوب اجتناب العظام والروث وعدم الاجترار ٢٨٧ به ما قال أبو هريرة (فأنتبه) صلى الله

عليه وآله وسلم (باجتناب طرف)

أي في طرف (ثاني فوضعهم إلى

جنبه وأعرضت عنه فالتفتي)

صلى الله عليه وآله وسلم حاجته

(اتبعه) أي ألتحقه (به) أي

اتباع الحسل بالاجترار وكفى به

عن الاستنجاء واستنبط منه

مشروعية الاستنجاء وهل هو

واجب أو سنة وبالأول قال

الشافعي وأحمد لا ضرورة صلى الله

عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة

أجبار وكل ما فيه تعدد يكون

واجبا كولوغ الكلب وقال

مالك وأبو حنيفة وحسنه الله

والمزني من الشافعية هو سنة

واجبوا بحدوث أبي هريرة عند

أبي داود من فروعنا في السجود

فليوترن من فعل فقد أحسن ومن

لأنه أخرج الحديث قالوا وهو

يدل على أنه جاء الجمهور لا الإتيان

وحده قال الإمام الشوكاني في

السبل الجرار وظاهر الأحاديث

أنه واجب لاجتماع الأمر به

والنهي عن تركه وظاهرها

أنه يكفي ولا يحتاج به ذلك

إلى أن يستنجى بالماء بل بمجرد

فعل الاستنجاء بالاجترار يظهر

وإن لم يذهب الأثر إذا فعل

مأمر به من الاستعمال الثلاثة

أجبار فإن عدل عن الاستنجاء

إلى الاستنجاء بالماء فهو أطلب

وأظهر فإن جمع بينهما فسد

فعل الأتم الأكمل وأما الإتيان

باجترار الاستنجاء فليس ذلك

اجتلف الناس في ذلك قال في البحر مسئله ويحمل المغلوب بالقطن وغيره يحرم الغالب

اجتماعيهما انتهى وكلاهما لاجتماع منوع أما الأول فقد نقل الحافظ في الفتح عن

العلامة ابن دقيق العيد أنه لا يجوز من الخلو ط ما كان مجموع الحر فيه أربع

أصابع لو كانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن

عالمه في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت وقد ذهب الإمامية إلى

أنه لا يحرم إلا ما كان حريرا خالصا لمخالطه ما يخرج عنه ذلك كما روى ذلك الرعي عنهم

وقال الهادي في الأحكام والمؤيد بالله وأبو طالب أنه يحرم من الخلو ط ما كان الحريرا غالبا

فيه أو مساويا تغلبا لطالب الحظر ولا دليل على تحصيل المشوب الأحاديث ابن عباس

هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الأول الضعف في أسناده كما عرفت الثاني أنه

أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت وغيره أخبر بما هو أهم من ذلك كآفة دم في

حالة السيرة من غضبه صلى الله عليه وسلم لما رأى عليا لا يسألهما والقول بأن حلة

السيرة هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل

أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدروري والبيهقي حديث علي السابق في السيرة بالفظ

قال علي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة أما سداها حريرا وما

لحمنا فأرسلهم إلى فأنتم تظلم ما صنع بها البسها قال لا إني لأرضى لك ما أكره لنفسي

شقة أخر الثلاثة وثلاثة وثلاثون أربعة أخره وسياق الحديث وهذا أصريح بأن تلك

السيرة مخلوطة لآخر يرخص ومن ذلك حديث أبي ربيعة عند أبي داود والنسائي وابن

ماجه وفيه النهي عن عشرتها أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الأعاجم وإن

يجعل على منكبها حريرا مثل الأعاجم وقد عرفت مما سلف الأحاديث الواردة في تحريم

الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ما بهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة

بغيرها ولا يخرج عن التحريم إلا ما استثناه الشارع من مقدار الأربع الأصابع من

الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعا كافي القطعة الخالصة أو مفرقا كافي

الثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولالتقييد تلك

الاطلاقات لما عرفت ولا تمسك للجمهور القائلين بحل المشوب إذا كان الحرير مغلوبا

الأقول ابن عباس فيما أعلم فانظر أجم المصنف هل يصلح جعل جسيم إذا دعه الأحاديث

الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيد وهو بل ينفي التعويل عليه في مثل هذا الأصل

العظيم مع ما في أسناده من الضعف الذي يجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده

عن المعارضة فرحم الله ابن دقيق العيد فقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة تيمم عن

الاجماع على الخطأ ويمكن أن يقال إن خصيصا المذكور في أسناد الحديث قد وثقه

من تقدم واعتضد الحديث بثبوتهم وجهين آخرين أحدهما صحيح والآخر حسن كما

سلف فأنقض الحديث للاحتجاج به فإن قلت قد صرح الحافظ ابن حجر أن عهد الجمهور

الاسنة كافي حديث من استجبر فليوترن من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يصرح انتهى وينبغي أن يكون قبل الموضوع اقتداء به

علي الله عليه وآله وسلم وخرجوا من الخلاف ٣٨٨ فانه شرط عند احمد وان اخوه بعد التيمم لم يجز (عن ابن مسعود رضي

الله عنه قال أتى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم الغائط أي
 الأرض المظلمة فنهق فضا حاجته
 فالمراد به معناه اللغو (فأمرني
 أن أتبعه بثلاثة أحجار) وفي
 طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها
 والأحاطة بهم وفي حديث سلمان
 ثم ناز رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن كنت في يدون ثلاثة
 أحجار كل واحد مسلم وأجدوبه
 أخذ الشافعي وأجدو أصحاب
 الحديث فاشتروا أن لا ينقص
 من الثلاث مع مراعاة الانقضاء
 إذ لم يحصل بها فزاد حتى يبقى
 ويستحب حينئذ الايتار لقوله
 من استحجر فليوتر وإس
 بواجب لقوله فلا شرح وهي
 زيادة حسنة رواها أبو داود
 وبهذا يحصل الجمع بين الروايات
 في هذا الباب (فوجدت أي
 أصابت حجرين والغت أي
 طلبت الحجر الثالث فلم أجده)
 أي الحجر (فأخذت روثه) زاد
 ابن خزيمة في روايته له في هذا
 الحديث اسمها كانت روثه حمار
 ونقل التيمي أن الروث تحت حمار
 يصكون من الخيل والبغال
 والحمر (فألقته) صلى الله عليه
 وآله وسلم بها أي بالثلاثة
 (فأخذ الحجرين وأتاني الروث)
 استدل به الطحاوي على عدم
 وجوب الثلاث قال لأنه لو كان
 مشترطاً لطلب ثالثا كذا قال
 وعقل رحمه الله تعالى عما

في جواز ليس ما خاطبه الحرير اذا كان غير الحرير أغلب ما وقع في تفسير الحلة السبراء
قلت ليس في أحاديث الحلة السبراء ما يدل على أنها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها
كما في حديث عمر وعلي وغيرهما مما سلف فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال
جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأن الحرير انما هو فاي
دليل فيها على جواز ليس المخلوطة وهكذا ان فسرت بشار التماسير المنة مقدمة والحاصل
انه لم يأت المدعون للعل بشئ تركن النفس اليه وغاية ما جادلوه به أنه قول الجمهور وهذا
أمرهين والحق لا يعرف بالرجال واماد عوى الاجماع التي ذكرها صاحب البحر في ما
بأول دعاويه على ان الراجح عندهم أن أطلق نفسه عن وثائق العصبية الويسية عدم حجة
الاجماع ان سلم امكانه وقوعه وتلقاه العلم به وان كان الحق منع الشكل وأحسن
ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن مسعود المتقدم في ليس عامية الخز لما في النهاية
من ان الخز الذي كان على عهده صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال
في المسافر ان الخز ما خلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمتنع من صلاحية للاحتجاج
به على المطوب بما أسلفناه في شرحه على ان النزاع في سمى الخز بمجرده مانع من مسئلة
وعن علي عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكوفة

بجبر ما صدقوا ما لم يسمعوا فإرسلمهم إلى فانيته فقلت يا رسول الله ما أصنع بهم البسها قال
لا ولكن اجعلها خير ابن القواطم رواه ابن ماجه الحديث في اسناده يزيد بن أبي زياد
وفيه مقال معروف وأما هبة بن زياد الراوي لصن علي فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه
أيضاً ابن أبي شيبة والبيهقي والذوري قول ابن القواطم قد تقدم ذكر اسمائهم في شرح
حديث علي المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخروط بالحرير وقد قدمنا
الكلام على ذلك وذكرنا القدر المعروف عنه (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تلبسوا الخبز ولا الخمار رواه أبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات
وقد أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والكلام على الخبز تفسيراً وحكما قد تقدم
وكذلك الكلام على الخمار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن
عوف قال حدثني أبو عامر وأبو مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول لا يكونن من أمي أقوام يستحلون الخبز والحرير وذو كرا ما حال يسخمهم

آخرين فرقة وسخاروا الى يوم القيامة روماً يؤدوا الجزاء لعلها قال فيه يسكنون
الحرب والحرير والحرير والمعارف الحديث رجال اسفاده في سنن ابن داود ثقات وقد
وهم المصنف ترجمه الله فقال ابو مالك الاشعري وليس كذلك بل هو الاشعري قوله
يهيكون من أمي استدل به ذا على ان الاستحلال المحرمات لا يوجب لقاعله الكفر
والخروج عن الامة فقوله انظر بالقاء المجمة والراي وهو الذي نص عليه الجيديد وابن
الانبار ذكر ما يؤموني في باب الحساء والراء المهمة ثلث وهو الفرج وكذلك ابن رسلان

أخرجهم أجدادهم عن ابن مسعود في هذا الحديث فإن فيه فائتي الروية وقال انه اركس ان في البحر ورجاله نهات في

إثبات كذا في الفصح وزاد القسطلاني وأما صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى ٣٨٩ بطرف أحد الجورين عن الثالث لان

المقصود بالثلاثة أن يسمع بها
ثلاث مسجات وذلك حاصل ولو
بواحدة ثلاثة أطراف وقد
تقدم قريبا البحث في عدم
ثبوت الثلاث فليكن من ذلك على
ذكر (وقال هذا ركس) بكسر
الراء أي ركس كإلى رواية ابن
سنة خمسة وأربعين ما جسد في هذا
الحديث بالجمع قال ابن بطال لم
أره هذا الطرف في اللغة يعني
ركس وقدمه أبو عبد المطلبان
معناه الرد من حالة الظهارة إلى
حالة الخباية قال تعالى أركسوا
فيها أي ردوا فكأنه قال هذا
رد عليك انتهى قال الحافظ
ولو ثبت ما قال إمكان يفتح الراء
وفي رواية الترمذي هذا ركس
يعني نجسا أو غريب النسائي فقال
الركس طهارة الجن قال الحافظ
وهذا أن ثبت في اللغة من ينجس
للأشكال وفي القاموس الركس
رد الشيء مقبلا أو قابلا وله على
آخره فان قلت ما وجه إتيانه
بالروية بعد أمره صلى الله عليه
وآله وسلم له بالاجار أحب
بأنه فاس الروث على الجور يجمع
الجور ففتح صلى الله عليه وآله
وسلم قداسة بالفرق أو بأداء
المنافع وليس كذلك ما فاعه إلا
لضرورة عدم المنصوص عنه
وقد ذكر الشاذ كوني أن في
الحديث تديسا أو قال أنه لم يسمع
في التديس بأخفى منه وقد رده
في الفتح فليجمع اليه والحديث
يدل على المنع من الاستجمار بالروية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

في شرح السنن ضربه بالمهملتين قال وأما ح حذف أحد الجورين وجهه إخراج
كفره وإفراخ ومنهم من شدد الراء وليس يجب يدبر دانه يكثر فيهم الزنا قال في النهاية
والشهور الأول وقد تقدم تفسير الخزعط والخزعط على الخزعط يشعرون بأنهم ما تغايران
قوله آخرين وفي رواية أخرى قوله قدرة كسر القاف وفتح الراء جمع قدرو في ذلك
يدل على أن المسخ واقع في هذه الأمة وروى ابن أبي الدنيا في كتاب الملاحى عن أبي هريرة
من نوفاي مسخ قوم من هذه الأمة في آخر الزمان قدرة وخنازير فقالوا يا رسول الله أليس
بشهود أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون
قالوا فما بالهم قال انهم يذكرون المعاصي والدنوف والقيئات فبأنواعي شربهم ولهوهم
وأصيحوا وقد مسخوا قدرة وخنازير وليرت الرجل على الرجل في حافونه يسبح فيرجع اليه
وقد مسخ قدرا أو خنزيرا قال أبو هريرة لا تقوم الساعة حتى يشي الرجلان في الأصر
فيه مسخ أحدهما أفردا أو خنزيرا ولا يمتنع الذي يمتنع ما مارأى بصاحبه أن يقضى إلى
شأنه حتى يقضى شهوده قوله والمعاصي بعين مهمل فزاي معجمة وهي أصوات الملاحى
قاله ابن رسلان وفي القاموس الملاحى كالمود والطبور انتهى والكلام الذي أشار
إليه المصنف ثمة الإتيان داود بقوله وذكر كلاما هو ما ذكره البخاري بلفظ ويلين أن أقوام
التي جنب عليهم روح عليهم يسارحة لهم بأنهم يعني الفقير لمساخته فيقولون أرجع اليها
عزاف يديهم الله يضع العلم عليهم انتهى والعلم بفتح العين المهمل واللام هو الجليل
ومعنى يضع العلم عليهم أي يذكرهم عليهم فيقع والحديث يدل على تحريم الأمور
الذكر في الحديث لا توضع عليهم بالسيف والمسوخ وانما لم يسمه البخاري الحديث بل
عاقبه في كتاب الأثرية من يهجه لأجل الشك الواقع من الحديث حيث قال أبو عامر وأبو
مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هاني الأشعري معناه نزل الشام وقيل هو عبيد بن وهب
وأبو مالك هو الحارث وقيل كعب بن عاصم صحابي يعد في الشاميين

باب نهى الرجال عن المعصية وما جسد في الآخر *

(عن عبد الله بن عمرو قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين معصيرين
فقال ان هذه من ثياب الكفرة فلا تبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصيرين
المعصير هو المعصوب أو بالصفة وكفى كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا
الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المعصوب أو بعصير وهم المعتقوا استدلووا بضاع على
ذلك بحديث ابن عمرو وحديث علي المذكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك
وذهب به هو والعلامة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة
ومالك إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من العلماء
بالكرهية للثوبين وجهه انتهى على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصخرة زاد في رواية أبي داود والنسائي وقد
يدل على المنع من الاستجمار بالروية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

عنهم من أعضاء الوضوء (مرة مرة) ٣٩٠ روى الجماعة الاصل الحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة

اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة واحدة التوروى وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الأعضاء مرة واحدة وعلى ان الثلاث سنة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة واحدة ومرتين مرتين وثلاثا ثلاثا أو بعض الأعضاء ثلاثا وبعضهم مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كما هو ان الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ (١) (عن عبد الله بن زيد) بن عبد بنه صاحب رؤيا الأذان (رضي الله عنه ان الذي صلى الله عليه وآله وسلم قوضا) فغسل أعضاء الوضوء (مرتين مرتين) بالغسل فيه ما على المفعول المطلق كالسابق وفي الباب أحاديث صحاح وحسان وضفاف وفيه دليل على ان التوضوء مرتين يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك (عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعا بانه) فيه ماء الوضوء (فأفرغ) أي نصب (على كفيه) ففراغا (ثلاث مرات) والظاهر ان المراد أفرغ على واحدة بعد واحدة لا عليه ما وقد بين في رواية أخرى أنه أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلها وما وقوله غسلها قد مره شربا بن كونه غسلها (١) قال الشرح كافي في الدرر البهية ويستحب التمسك في غير الرأس

كان يصيبغ بماء ثابته كما هو قال الخطابي انتهى منصرف الى ما يصيبغ من الثياب وكأني نظرت الى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصقرة فقطصره على صبغ الجمعة دون الثياب وجعل النبي متوجها الى الثياب ولم يثبت الى تلك الزيادة المصروفة بأنه كان يصيبغ ثيابه بالصقرة ويمكن الجمع بان الصقرة التي كان يصيبغ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير صقرة العصر انتهى عنه ويؤيد ذلك ما سياتي في باب البس الأبيض والأسود من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصيبغ بالزعفران وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي بعده أنه لا يلزم من ثبوتيه نهى سائر الأئمة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن ظاهر قوله ثابته ان ذلك مختص به ولا يثبت في رواية عنه أنه قال ولا أقول بها كما هو هذا الجواب ينفي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه على الله عليه وآله وسلم على الواحد من الأمة هل يسكنون حكمه على بقيتهم أولا والحق الأول فيكون ثبوتيه على عبد الله النبي بالجمع الأمة ولا يعارضه صيغة بالصقرة على تسليم انها من العصر وما تقرر في الأصول من أن فعله انشائي عن دليل التامى الخاص لا يعارض قوله الخاص بأمته فالراجح تحريم الثياب للصقرة والعصر وان كان يصيبغ صبغا آخر كما قال ابن القيم فلا معارضة فيه وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة جردا كما يأتي لان النهي في هذه الأحاديث يتوجه الى نوع خاص من الحريرة وهي الحريرة الخاصة عن صبغ العصر وسياق ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث يعني هذا وقد قال البيهقي رآه القول الشافعي أنه لم يحكم أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي عن الصقرة الا ما قال علي بن أبي طالب ولا أقول بها كما ان الأحاديث تدل على ان النهي على العموم ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو كانت هذه الأحاديث الشافعية روجه الله لقال بها ثم ذكر بأسناده ما صح عن الشافعي أنه قال اذا صح الحديث خلاف قول فاعملوا بالحديث (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال أبا عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ثنية فالتفت الى علي بن أبي طالب فغسل يده بالصقرة فقال ما هذه فعرفت ما كره فأنبت أهلهم يسكرون تنويرهم فقد فتح فيه ثم أعتقه من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة فأخبرته فقال لا كسرتهم بعض أهل الروا ما حسدوا كذلك أبو داود وابن ماجه وزاد فانه لا بأس بذلك للنساء) الحديث في أسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور ومن دونه ثقات قولهم من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية اذا خر واذا خر بفتح الهمزة والذال المجرمة المختلفة وبعدها ألف ثم خاء مضمومة على وزن افاعل ثنية بين مكة والمدينة قوله ربطة بفتح الراء المهملة وسكون المنة تحت ثم طاء مهملة ويقال راطة قال المنذرى جاءت الرواية بسماعه على كل صلاة منسوجة بفسج واحد وقيل كل قوب رقيق لين والجمع رباط ورواية بفتح الراء المشددة

الحديث في السبل الجرار ان الزيادة على المرة سنوية غير واجبة ٨١ سيد نور الحسن خان ولد المولف سلمه الله تعالى أي

مجموعتين أو منفردتين والراجح نيب غسل الكفين معاً ونيدل عليه من هذا ٣٩١ الحديث أنه قال فغسلهم ثلاثاً ولو أراد

التفریق لقال غسلهم ما ثلاثاً ثلاثاً وفي رواية الاصيلي وكريمة ثلاث مران وفيه غسل اليدين قبل ادخالهما الاثاء ولولم يكن عقب نوم احتياطاً وفيه دليل على ان غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك

باتفاق العلماء (فغسلهما) أي كعبه قبل ادخالهما الاثاء (ثم) أدخل يمينه في الاثاء (فاخذ منه الماء) وأدخله في فيه وفيه

الاعتراف باليمين (فضمه) بأن أدار الماء في فيه وفي رواية فدمض وضغضضه هي ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجسه قال النووي وإياها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط

ادارته على المشهور عند الجمهور وعند جماعة من أصحاب النافعي وغيرهم ان الادارة شرط والمعول عليه في مثل هذا الرجوع الى مفهوم المضمضة لعمدة على ذلك

تبقى معرفة الحق والذي في القاموس وغيره ان المضمضة تحريك الماء في الفم (واسه نشق) بأن أدخل الماس في أنفه وفي رواية استنأى أخرجه الماس من أنفه

بهذا الاسنة شاق فالاستنأى أراهم قاله في الفتح وقال ابن الاعراب هما واحد قال أهل اللغة هو مأخوذ من المنزة وهي طرف الانث وقال الخطابي هي الانث والمنشهور الاول وعن القراء

يقال تنز الرجل وانتز واستنأى اذا حرك في الظاهر في الوجوب وعلية فذهب الى رجوعهما جدودا والظاهر في غيرهما واستنأى

أي ما طعة قوله يسجدون أي يوقدون قوله بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نسائه محارمه وأقاربه وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه ما لا تنكر على إحقاق النوب المستفيع به لبعض الناس دون بعض لأنه من اضاعة المال المنهسي عنها ولكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس ثوبين معصفرين فقال أمك أمه قال لم يهذ قال قلت أفغسلها ما يارسول الله قال بلى إحققهما وقد جمع بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أنهما يلبسا ثم لما أحرقهما ما قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتهم بعض أهلك أعلاماً به أن هذا كان كافياً لوقعه وإن الامر بالنسب ولا يخفى ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لان التقضية لم تكن واحدة حتى يجمع بين الروايتين بمثل هذا بل هما قصتان مختلفتان وغايته انه صلى الله عليه وآله وسلم في إحدى التقضيتين غلط عليه وعاقبه فأمره بإحراقهما ولعل هذه المرة التي أمره فيها بالإحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وإن كان بعد ذلك من جهة ان صاحب القصة يبعد ان يقع منه اللبس للمعصفر من أخرى بعد ان سمع فيه ما سمع المرة الاولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الاول لان احتمال التفسيرين كائن ويكذ احتمال عروض شبهة فوجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وآله وسلم الحاشية على الإحقاق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما من باب التغليظ والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المعاقبة بالماء والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المعبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن علي عليه السلام قال نهى نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التخبث بالذهب

وعن لباس القسي وعن القرامطة في الركوع والسجود وعن لبس المعصفر وراه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) قوله نهى في هذا اللفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعل عليه السلام وتعبه قوله القسي قد تقدم ضبطه ونفسه في شرح حديث علي في باب ان أقرأش الحزير بكلمته قوله وعن القرامطة في الركوع والسجود فيه دليل على تحريم القرامطة في هذين المحلين لان وظيفة ما انما هي التسبيح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فالركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء قوله وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك

(وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مريوياً بعد ما بين المتكئين له شعر يبلغ نصفه أذنيه رأيته في حلة جرداء لم أر شيئاً قط أحسن منه متفق عليه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود في الباب عن أبي بصير عنه عبد البخاري وغيره انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة جرداء مشعر أصلى الى

اذا حرك في الظاهر في الوجوب وعلية فذهب الى رجوعهما جدودا والظاهر في غيرهما واستنأى

بإدله صريحة ذكرها الشوكاني في التلخيص ٣٩٢ وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنهم افترض في الجنازة وسنة في الوضوء

واحتجوا بأدلة ضعيفة أجاب عن الاحتجاج في الفقه والشوكاني في التلخيص وقد بين الشارح أن الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل إليه إلا ما أودع عليه ما لم يحفظ أنه أدخل به مائة واحدة كما قرره ابن القيم في الهدى وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضيف دليل من قال بعدم وجوبهما أو رد ابن سيد الناس في شرح الترمذي الأدلة القاضية بالوجوب من الأحاديث وبمصادقات أن المذهب الحق وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار (ثم فصل وجهه ثلاثاً) وكذلك سائر الأعضاء إلا الرأس فإنه يذكرفيه العدد وحده الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً وفيه تأخير عن المضمضة والاستنشاق وقد ذكرنا أن حكمته ذلك اعتباراً بوصف الماء لأن اللون يذهب بالبصر والطعم بالفم والريح بالأنف فثبتت المضمضة والاستنشاق وهما واجبان قبل الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وإن الثلاث سنة لثبوت الاختصار من فعله صلى الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرة ثلثاً

العبارة بالناس ركعتين وعن عائش الزبيدي عن أبي داود بإسناد فيه اختلاف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحن وهو يخطب على بقلعة وعنده برد أحمر وعلى عليه السلام أمامه يعبر عنه قال في البدن المنبر وإسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر والحديث صحيح من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم وذهبت المعتزلة والحنفية إلى كراهة ذلك واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر والذي ساق في هذا أو ساق في شرحه أن شاء الله تعالى ما يبين به عدم اتهاضه للاحتجاج واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر قالوا لأن العصفر يصيب صباغاً أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا أن الحق أن ذلك النوع من الأحمر لا يجل لبسه ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى على رءوسنا وعلى إبلنا أكسية فيها خيوط عهن أحمر فقال ألا أرى هذه الحجرة قد علمتكم فقهنا من أمرنا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذنا الأأكسية فنزعناها عن إبلنا وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأن في إسناده رجال مجهولون ومن أدلتهم حديث أن امرأته بنى أسد قالت كنت يوماً عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابنا بغرة والمغرة مصبوغ أحمر قالت فبينما نحن كذلك أطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإلما رأى المغرة رجع فلما رأته زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره ما فعلت وأخذت فغسلت ثيابها وارت كل حرة ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما لم يشأ يدخل الحديث أخرجه أبو داود وفي إسناده إسماعيل بن عمار وابنه وفيه مما عتال مشهور وهذه الأدلة غاية ما فيها الوصلت صحيحاً وعدم جواز معارضتها بالبرهان لا التحريم فسكت وهي غير صالحة للاحتجاج مع المأني أسانيد هاهنا المأني الذي ذكرنا ومعارضة تلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الحرة وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث علي قال نهى في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسي والميثة الحمراء ولكنه لا يفيحى عليه أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثة الحمراء فيما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد ورافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بالفظ أن الشيطان يحب الحرة فإياكم والحرة وكل ثوب ذي شهرة أخرجه الحنفية في الكافي وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعاً بالفظ إياكم والحرة فإياكم أحب إلي من أن أتى الشيطان وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث أنس مرسلاً وهذا إن صح كان أنص أدلتهم على المنع

ولكنك

تقدم واستدل ثم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث أنه ٣٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم فضاء على الولاة

ثم قال هذا (٢) وضوءه لا يقبل الله

الصلاة الا به وفيه مقال (و) غسل

(بديه) كل واحدة (الى) أى مع

(المرفقين) بفتح الميم وكسر الفاء

وبالعكس لعثمان مشهورتان

(ثلاث مرار) وفي رواية للبخاري

في الصوم وكذا المسلم فيما تقدم

البيحي على اليسرى وكذا القول

في الرجلين أيضا (ثم مسح برأسه)

ولم يذكر عهدا للمصحح كغيره

فانقضى الاقتضاء على مرة

واحدة وهو متبني أى حنيفة

ومالك وأحمد وهو الحق لأن

المصحح مبنى على التخييف فلا

يقاس على الغسل لأن المراءضة

(١) قلت الثابت عن الشارع

بفعله وأعلمه هو غسل الأعضاء

مقدمة لما قدمه القرآن ومؤخر

لما أخره وكذلك الثابت عن

الحاكمين لوضوئه صلى الله عليه

وآله وسلم والمعلمين له فهذا هو

الوضوء الذي شرعه الله لعباده

في كتابه ومن أجاز الوضوء بغير

ترتيب فليس بيده دليل وأما

كون الواو ونم لا تنفي الترتيب

أولا تنفيه فلا احتياج الى بيانه

بعد دوامه واستقراره صلى الله

عليه وآله وسلم على هذا الترتيب

أه سيد نور الحسن خان

(١) ولم يصح من قال ان الإشارة

بقوله هذا وضوءه لا يقبل الله

الصلاة الا به الى نفس القول

لا الى هياته ولا تنفيه هذه دعوى

مجردة عن الدليل بل لاشارة

كذا في السيل سيد نور الحسن خان

ولكنك قد عرفت بسبب صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الجراء في غير مرة وسعد منه صلى

الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه مع ذلك بأن الشيطان يحب الحجرة

ولا يصح أن يقال ههنا أنه لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لأن

ذلك كله مشهور بعد عدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله

عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح ان صرح ذلك الحديث قلت قد تقرر

في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل على

النأي به فيه كان مخصوصا لعن عموم القول الشامل بطريق الظهور فيكون على هذا

ليس الاجر محتصا به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ

عجزم بضعة منه لأنه من رواية أبي بكر البدي وقد بانع الجوز فاني نقال باطل فالواجب

البقاء على البراءة الاصلية المعتضدة بانهال الثابتة في الصحيح لا يسمع ثبوت لبسه لذلك

بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها الا أياما يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الجراء بردان

بنانيان منسوجان بخطوط جرمع الاسود وغلط من قال انها كانت جرمع مجتمعا فالرهي

معروفة بهذا الاسم ولا يخفى ان الصحابي قد وصفها بأنها ساجرا وهو من أهل اللسان

والواجب الحل على المعنى الحقيقي وهو الجراء البحت والصير الى المجاز أعنى كون بعضها

أحمر دون بعض لا يحتمل ذلك الوصف عليه الا بموجب فان اراد ان ذلك معنى الحلة الجراء

الشرعية فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وان اراد ان ذلك حقيقة شرعية فيم اخلافتنا في

الامر الساتن ولسان قومه فان قال انما تفسرها بذلك التفسير للجمع بين الادلة فكون

كلامه آبا عن ذلك التصريح به تعليل من قال نعم الجراء البحت لا معنى اليه لا يمكن

الجمع بدونه كذا كرنا مع ان حلة الجراء على ما ذكرنا في ما احتج به في اثبات كلامهم من

اسكاره صلى الله عليه وسلم على القوم الذين رأى على رواحهم أ كسية فيم اخطوط جرم

وفيه دليل على كراهية ما فيه اخطوط وتلك الحلة كذلك بناء على قوله في الحديث يبلغ

شعرة اذنيه هي الذين من الاذن في اسفلها او هو معاق القروط من وقد اختلفت الروايات

الصحيحة في شعرة ههنا الى شعرة اذنيه وفي رواية كان يبلغ شعرة منكبيه وفي رواية الى

انصاف اذنيه وعاتقه قال القاضي الجمع بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذي يبلغ

شعرة اذنيه وهو الذي بين اذنيه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه وقبل كان

ذلك لا اختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب واذا قصرها كانت الى

انصاف اذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر

وفي فتح الباري ان في لبس الثوب الاجر سبع مائة مذهب الاول الجواز مطلقا عن

على عليه السلام وطهه وعبد الله بن جعفر والبرام وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن

السيبر النخعي والشعبي وأبي قابلة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقا ولم ينسبه

٥٥ نيل الى الامامية ما قولهم لاجل جيعه لا الى القول المجرد

كذا في السيل سيد نور الحسن خان

المبالغة في الأسباغ (١) وقد صرح ٣٩١ الأحاديث بالمرء وفيه دليل على أن السنة لا تصار في معنى الرأس على واحدة لأن

المطابق يصدر فيه خلاف
وزي أبو داود من وجهين
صح أحدهما بن خزيمة وغيره
في حديث عثمان بن عفان لم يمسح
الرأس والزيادة من العدل
مقبولة فله الحفاظ في الفتح
قال القسطلاني وهو مذهب
الشافعي كغيره من الأعضاء
وأجيب بأن رواية المسح مرة
انتهى لبيان الجواز قال الإمام
الرباعي محمد بن علي الشوكاني
في السيل الجرار والأحاديث
الصحيحة ~~الكثيرة~~ كثيرة أن مسح
الرأس مرة واحدة ولم يثبت
في تلبسته ما يصلح للاحتجاج به
وقد أوضحت ذلك في شرح
المنه في ذكر جميع ما ورد في
أفرادهم وتلبسته وأعتقت
بكل رواية من روايات التلبس
فأبرجع إليه من أراد (ثم غسل
رجليه) فسل (الثلاث مرارات)
أي مع (الكتفين) وهما
الذمامان المرتفعان عند مفصل
الساق والقدم (ثم قال) عثمان
رضي الله عنه (قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
وضأ وضواً (نحو وضو في هذا)
أي مثله لكن بنحو ومثل
فرق من حيث أن لفظ مثل

الحافظ إلى قال معين أغاذ كراخباراً وآثاراً يعرف بها من قال بذلك الثالث يكره لبس
الثوب المشبع بالجمرة دون ما كان صبغ به خفيفة ساجاً ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد
الرابع يكره لبس الحجر مطلقاً القصده الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة جاء ذلك
عن ابن عباس الخلفاء يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم صبغ وعنع ما صبغ بعد النسيج
جئني ذلك الخطابي السادس اختصاص الثوب بما صبغ بالغصفر ولم ينسبه إلى أحد
السابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير أجرد فلا حكي عن
ابن القيم أنه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقق في هذا المذهب أن الثوب من
لبس الأجران كان من أجل أنه لبس الكنفرة القول فيسه كالقول في الميثرة الجرار أن
كان من أجل أنه زى النساء فهو راجع إلى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون الثوب من
لذاته وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيجرب حيث يقع ذلك والأدلة قوية
ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين لبسه في المحافل وفي البيوت (وعن عبد الله بن عمرو
قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد النبي
صلى الله عليه وسلم عليه رواه الترمذي وأبو داود وقال عنه عند أهل الحديث أنه كره
العصفر وقال ورأوا أن ما صبغ بالجمرة من مدر أو غيره لا بأس به إذا لم يكن معه صندراً)
الحديث قال الترمذي أنه حسن غريب من هذا الوجه انتهى وفي أسناده أبو يحيى
القتات وقد اختلف في إسناده فقيل عبد الرحمن بن دينار وقيل زاذان وقيل عمران وقيل
مسلم وقيل زياد وقيل يزيد قال المسدي وهو كوفي لا يحتج به حديثه قال أبو بكر البرزنجي
الحديث لا نعلم يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له طريقاً إلا هذه الطرقت
ولا نعلم رواه أسرا بغير الإسناد الصحيح بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف
الاسناد وإن وقع في نسخ الترمذي أنه حسن والحديث احتج به القائلون بكرهية لبس
الأجر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المبيحون عنه بأنه لا يفتن لادستلال به
في مقابلة الأحاديث القاضية بالإباحة لسانيه من المقال وبأنه واقعة عين فيجوز له أن
يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمل البيهقي على ما صبغ بعد النسيج لا ما صبغ غزلاً ثم
نسيج فلا كراهة فيه قال ابن النيزع بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلة
كان لأجل الغزو وفيه نظر لأنه كان عقيب حجة الوداع ولم يكن له أدراك غزو وقد قدمنا
الكلام على حجج الفريقين مستوفى قوله فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه فيه جواز
ترك الرد على من سلم وهو مرتكب لمنى عنه ودعا وزجر ابن معصيته قال ابن رسلان
ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا لم أرد عليك لأنك مرتكب لمنى عنه وكذلك يستحب
ترك السلام على أهل البدع والمناهي الظاهرة بتحقيقهم وزجر أولئك قال كعب بن
مالك فسلمت عليه فوالله ما رد السلام علي والجمع الذي ذكره الترمذي ونسبه إلى أهل
الحديث جمع حسن لانتهاض الأحاديث القاضية بالجمع من لبس ما صبغ بالغصفر

يقضي المساواة من كل وجه الا في الوجه الذي يقضي التباين الحقيقية ٣٩٥ بحيث يخرج ان من الوحدة واقظ حق

لا يقضي ذلك ولعلها استعمات
هنا يعني المثل مجازا واوله لم يترك
ما يقضي المثلية الا لا يقدح
في المقصود فانه ابن دقيق العيد
قال البرماوى في شرح العمدة
وانما حمل نحو على معنى مثل
مجازا أو على جل المقصود لان
الكيفية المرتب عليها ثواب
معين باختلاف شئ منه يختص
الثواب المترتب بخلاف ما يفعل
لاجتماع الامر مثل فعله صلى
الله عليه وآله وسلم فانه يكتب في
باصل الفعل الصادق عليه
الامر انتهى ووقع في بعض
طرق الحديث بالفاظ مثل كما عند
البخاري في الرافق وكذلك
عند مسلم وهو معارض لقول
النورى انما قال نحو وضوئي
ولم يقل مثل لان حقيقة حاله
لا يقدر عليه غيره ثم علمه صلى
الله عليه وآله وسلم بحقائق
الاشياء وحقيقت الامور لا يعلمها
غيره وحينئذ فيكون قول
عثمان مثل يقضي الظاهر
(ثم صلى ركعتين) ونبه
استحباب صلاة ركعتين عقب
الوضوء (لا يحدث فيها نفسه)
بشي من الدنيا كإرواء الحكيم
الترمذى في كتاب الصلاة
وهي في الزهد لابن المبارك
أيضا وفي المصنف لابن أبي شيبة
وحديثه لا يؤثر حديث نفسه
في أمور الآخرة أو يتفكر في
معاني ما تلاوه من القرآن وقد

* (باب ماجاء في لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزفر والملونات) *

(عن حمزة بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض
فانما أطهر وأطيب وكفوا فيها موناكم ورواه أحمد والشافعي والترمذي وصححه)
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلاف في وصله وارساله قال الحافظ
في الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد
وأصحاب السنن الا لسانى بالفاظ البسوا من ثيابكم البياض فانما من خير ثيابكم
وكفوا فيها موناكم وانما ابن حبان والحاكم والبيهقي بعناه وفي لفظ الحاكم خير
ثيابكم البياض فالبسوها أحياكم وكفوا بها موناكم وصحح حديث ابن
عباس ابن الفطان والترمذي وابن حبان وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند
الطبراني وعن أنس عند أبي حاتم في العلل وعند البزار في مسنده وعن ابن عمر عند
ابن عسدي في الكامل وعن أبي الدرداء برقمه عند ابن ماجه بالفظ أحسن ما رزم
الله به في قبولكم ومساجدكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض
وتكفير الوثنية لعله كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيب فظاهر وأما كونه
أطهر فلان أدنى شئ يقع عليه يظهر فيغسل اذا كان من جنس النجاسة فيكون نقيا
كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في دعائه وتقي من الخطايا كما ينفى الثوب الأبيض من
النجس والامر المذكور في الحديث ليس للوجوب اما في اللباس فثبت عنه صلى الله
عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتفسير جماعة
منهم على غير لبس البياض وأما في الكفن فثبت عنه في داود قال الحافظ باسناد
حسن من حديث جابر بن جهم فوجدنا في أحدكم فوجدناه في ثوب حبرة

(وعن أنس قال كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبسها
الخبرة ورواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله الخبرة يكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة
اعدها قال الجوهرى الخبرة كناية برحمان يكون من كان أو قطن سميت حبرة لانها
محمرة أي مزرقة والخبر التبر والخصين والخطيط ومنه حديث أبي ذر الحذق
الذي أطعمنا الخبز والبسنا الخبز وانما كانت الخبرة أحب الثياب الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة لانها أكثر احتشالا للوضوء من غيرها
(وعن أبي رزمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران رواه
الخطبة الا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث عبد الله
ابن ابياد انتهى وعبد الله وأبو ثقفان وأبو رزمة يكسر الراء وسكون الميم بعد هاء
منائه مقفوحة واسمه رفاع بن يربز كذا قال صاحب التقريب وقال الترمذي اسمه
حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الأخضر لانه لباس أهل الجنة وهو أيضا من
أنفع الألوان لا لبسار ومن أجله الى ابن النافع بن (وعن عائشة رضي الله عنها قالت

كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه في صلاته وقال في الفتح المراد ما ترسل النفس معه ويمكن المراد قطعه لان قوله يحدث

رب دون من سلم من السلك
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
انما ضمن الغفران لمن راعى
ذلك بجاهد نفسه من خطرات
الشيطان ونفها عنه وتفرغ
قلبه ولا ريب ان المتجربين عن
شواغل الدنيا الذين غلب ذكر
الله تعالى على قلوبهم يحصل
لهم ذلك وروى عن سعد بن
الله عنه انه قال ما كنت في صلاة
لم أكن نفسي فيها بغيرها قال
الزهري رحم الله سعد ان كان
لأمرنا على هذا ما ظننت أن
يكون هذا الا في شيء انتهى وقال
الزهري المراد لا يحصل له شيء
من أمور الدنيا ولو عرض له
حديث فأعرض عنه صحته
له هذه النصيحة لان هذا ليس
من فقهه وقد عقر لهذه الامة
ما حدث به ففوسمها هذا معنى
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله
والحاصل ان الصيغة مشهورة
بشيئين أحدهما ان يكون غير
مغلوب بورود الخواطر النفسية
لان من كان كذلك لا يتكلم له
بحد لا يتكلم الا اختار الا ان
لا بد من اعتباره فانه مما أن
يكون مراد الحديث طالبه
على وجه التكلف ومن وقع له
ذلك هجوم ما يعتقه لا يقال انه
حدث نفسه انتهى وجواب
الشرط قوله (عقره) مبنيا
للمفعول وفي رواية عقر الله
(ما تقدم من ذنبه) من الصغائر
دون البكائر كاني مسلم من التصريح به فالملقب يجعل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما أخر وفيه

خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رواه
أحمد ومسلم والترمذي وصححه (قوله مرط بكسر الميم وسكون الراء المهملة كسا من
صوف أو خر والجمع مرط كذا في القاموس وقيل كسا من خر أو كان قوله مرط
بهم مضمومة ورامهم لانه متوجه وحامهم لانه شديدة لانه كظم وهو بدنيته نصا وير
قال في القاموس وتفسير الجوهرى اياه باز آخر فيه علم في جملتها ذلك بتفسير المرحل
بالجمل انتهى وتلك التصاوير هي صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الرواحل
وعلى ما يوضع على الرواحل يستوى عليه الركاب والترجل مصدر رحل المردأ وشاء
قال النووي والمراد تصاوير رجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى وبأن الكلام
على حكم ما فيه صورة في الباب الذي بعده هذا والحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس
السودا وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يردده سودا فلبسها فلما عرف فيها وجد ربح الصوف ففقدتها قال واحسبه
قال وكان يحبه الریح الطيبة (وعن أم خالد قالت أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالباب
فيها خيصة سودا فقال من ترون ذلك وهذه الخيصة فأسكت القوم فقال أنورني بأمر
خالد فأقنى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالتبسنيها بيده وقال أبلى وأخلقني مرتين
وجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سنايا أم خالد هذا سنا
والسنا بلسان الحبشة الحسن رواه البخاري (قوله خيصة بفتح الخيصة وكسر الميم وبالصاد
المهملة كسا من ربح له علمان قوله نكس وهذا النون لانه حكم قوله فأسكت القوم بضم
الهمزة على البناء المعجول قوله أبلى وأخلقني هذا من باب التنازل والدعاء لابس بأن
يسمر ويلبس ذلك الذوب حتى يلبى ويده خائفا وبه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوبا
جديدا كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
على عمر قضا أبيض فقال لبس جديدا وعش جديدا ومن شهادته وأخرج أبو داود
وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أذلبس أحدهم ثوبا جديدا قبل له تبلى ويحلف الله تعالى وسنده صحيح قوله هذا سنا بفتح
السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكلم باللغة الجعزية ومعهذه حسن والحديث
يدل على أنه يجوز للساكنين في بلاد السودان أن يلبسوا في ذلك خيلا (وعن ابن عمر انه
كان يصيبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقبل له لم يصيبغ ثيابه وتدهن بالزعفران فقال الى
رأيت أحب الاصباغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به ويصيبغ به ثيابه
رواه أحمد وكذلك أبو داود والنسائي بخومه وفي لفظهما ولقد كان يصيبغ ثيابه كلها حتى
عصامته) الحديث في أسناده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي
الزعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر انه قال وأما
الصقرة فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصيبغ بها فأتى أحب أن أصيبغ بها

الاظهار رب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بـ ٣٩٧ وصلاة الركعتين المقيدة بذلك القيد فلا

تحصل الا بجمعهم واما ظاهره
مغفرة جميع الذنوب وقيل انه
مخصوص بالصغار ولورود مثل
ذلك عند الحديث الصلوات
الخمسة والجمعة الى الجمعة
ورمضان الى رمضان كذا رأت
ما ينسبها ما اجتمعت الكائن
اتسمى بعبارة الفتح ظاهره
الكبار والصغار لم يكن العلماء
خصوصا بالصغار ولورود مقيدا
باستثناء الكبار في غير هذه

الرواية وهو في حق من له كائن
وصغار لم يكن ليس له الا صغار
كثرت عنه ومن ليس له الا كائن
خفف عنه منها مقدار ما صاحب
الصغار ومن ليس له صغار ولا
كبار يزداد في حسناته بظهور
ذلك وفي الحديث التعليم بالافعل
لكنه ابلغ واضبط بالمتعلم
والترتيب في أعضاء الوضوء
للايمان في جميعها ثم والترتيب
في الاخلاص وتخير من الهنئ
في صلواته بالتفكير في امور الدنيا
من عدم القبول ولا سيما ان كان
في العزم على معصية فانه يحضر
المرة في حال صلواته ما هو شغوف
به أكثر من خارجها ووقع في
رواية البخاري في الرقاق في
آخر هذا الحديث قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا تغتروا
بالاستسكان من الاعمال
السبعة بناء على ان الصلاة
تكفرها فان الصلاة التي تكفر

قال المنذرى واختلاف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاب للحية بالصفرة وقال
آخرون أراد بصفر ثيابه ولبس ثيابا صفر انتهى ويؤيد القول الثاني ذلك الزيادة التي
أخرجها أبو داود والنسائي قوله حتى علمته بالنصب والحديث يدل على مشروعية
صبغ الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهي الرجال عن المعصفر
وفيه أيضا مشروعية لادمان بالعقران ومشروعية صبغ اللحية بالصفرة لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغ فخالفهم
واصبغوا قال ابن الجوزي قد اختص جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة ورأى أحمد
ابن حنبل رجلا قد خضب لحيته فقال اني لا أرى الرجل يصبغ لحيته من السنة وقد تقدم
الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكتم

(باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصايلب الا نقضه)
رواه البخاري وأبو داود وأحمد ولفظه لم يكن يدع في بيته شيئا فيه تصايلب الا نقضه
الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يترك في بيته شيئا يشعل الملبوس والستور
والبسط والآلات وغير ذلك قوله فيه تصايلب أي صورة صليب من نقش ثوب أو غيره
والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد النصارى قوله نقضه بفتح النون والقاف
والضاد المجهدة أي كسره وأبطاله وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود نقضه بالقاف
المفتوحة والضاد المجهمة والباء الموحدة أي قطع موضع التصليب منه دون غيره
والنقض القطع كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب
والستور والبسط وغيرها التي فيها صورة أو يرعى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان
ما لم يكن زوجة كانت أو غيرها ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان
يمشي بالفضيب الذي في يده الى كل من فجر لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى
مر على ثلثائة وستين صنمًا أخرج البخاري من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم الموراني في البيت لم يدخل حتى أمرهم فحجبت ورأى صورة
ابراهيم واهله لم يلبسهم الا زلام فقال فان لهم الله والله ان اسمة صمًا بالزلام قط قال
النبوي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الميوان حرام شديد التحريم وهو
من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسواء صنعته لمساكن
أو لغيره فضنته حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو
بساط أو درهم أو دينار وفلس وانما حائط وغيرها وأما تصوير صورة الشجر وجمال
الارض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما
اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما
لا بد منه فهو حرام وان كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتحن فليس
بها الخطايا هي التي يقبلها الله ورأى العبد الاطماع على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال لا أحب دينكم

حديث بالولاية) ثابتة في كتاب الله تعالى ٣٩٨ (ما حدثكموه) أي ما كنت حرصا على نخبة يشكمهم به (سمعت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يقول لا يتوضأ رجل بحسن وضوءه) بأن يأتي به كما لا بد منه وسننه (ويصلي الصلاة) المقرضة (إلا) رجلا (عقره ما ينسوي بين الصلاة) التي عليها كما لو سلم أي من الصغار (حتى يصلها) أي يفرغ منها حتى غاية تفصيل المفسر في الأطراف إذا انفرد أن لا غاية له وقال في الفتح حتى يصلها أي يشترع في الصلاة الذاتية قال عروة (والآية أن الذين يكونون ما أنزلنا) من الميثاق أي التي في سورة البقرة إلى قوله وبلغتهم اللاعنون كما في مسلم وهذه الآية وإن كانت في أهل الكتاب فهي تحت على التبليغ ومن ثم استدلل بها في هذا المقام لأن الآية بمعنى اللفظ لا بخصوص السبب على ما عرفت في محل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من توضأ فليستغفر ما يخرج مافي أنفه من أذى بعد الاستسقاء لمافيه من ثمة بجمري النفس الذي به تلاوة القرآن وبإزالة ما فيه من النمل تصح سجاري الحروف وفيه طرد الشيطان ما عند البخاري في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستغثر ثلاثا فإن الشيطان يبيت على خيشومه والتخشوم أعلى الأنف ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة لأن ما يتبعه من الغبار ووطيئة الخياشيم قدارة توافق الشياطين فهو

بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الجنة ذات البيت وسبأ في قال ولا ترو في ذات كاه بين ما نزل وما لا نزل له قال هذا الخوض مذهبنا في المسئلة قال جاهد العلماء من العمادية والتابعين بن بعضهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم وقال بعض السلف الغائب عسا كان له نزل ولا بأس باله ورا التي ليس لها نزل وهو مذهب باطل فان التمر الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور فيه لا يشك أحد أنه مذكوم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة وقال الزهري النهي في الصورة على المذموم وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقفا في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن في الصلاة بظاهر الأحاديث لا سيما حديث الثمرة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي وقال آخرون يجوز منها ما كان رقفا في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل وجوب تغيبه قال القاضي عياض الامور في الباب بالبناء له غار البنات والرخصة في ذلك لكن كرمات ثمر الرجل ذلك لا ينفقه وادعى بعضهم أن إباحة اللعب بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث انتهى (وعن عائشة أنها نصبت سترا فبده ناصور فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فزعته قالت ففقطعه وسادتين فكان يرتقي عليهما ما يتفق عليه وفي لفظ أحمد فقطعه من مرتعتين فلقدر رأيت مسكنا على استدهما وفيها صورة) قوله فزعته فيه الارشاد إلى إزالة التصاوير المنة وشدة على السطور قوله فقطعه وسادتين فيه ان الصورة والنقل اذا غيرا لم يكن بهما بأس بعد ذلك جازا فتراسها والارتقاء عليهم قوله فكان يرتقي في القاموس ارتقى اتكأ على حرف فبده أو على الخصة قوله فقطعه من مرتعتين ثمانية مرقعة كدكتة وهي الخدة والحديث يدل على جواز فتراس الباب التي كانت فيها ناصور وعلى استحباب الارتقاء ما يشهر به لفظ كان من اسمها وعلى ذلك وكثيرا ما

يخفيه لرؤسائه تكبرا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فقال اني كنت أتيتك الليلة فلم يعنني ان أدخل البيت الذي أنت فيه إلا أنه كان فيه ثمان رجل وكان في البيت قرام ستر فيه ثمان رجل وكان في البيت كلب فمر برأس الثقال الذي في باب البيت يقطع بصير كهيمة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين توطان وأمر بالكل يخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا

الكلب جرو وكان الحسن والحسين تحت أقدامهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا الترمذي في رواية أبي داود البارحة قوله قرام من بكسر القاف وتختلف الراعي الترمذي وروى بسند في المتن والاضافة وهو الستر الرقيق من صوف ذوا لوان قوله فيه ثمان رجل وفي رواية مسلم وقد سترت سهوة بقرام والسهوة الخزانة الصغيرة وفي رواية للتاساني قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه

على عادة العرب في نسبتهم المستخفيت والمستبشع الى الشيطان اوداك ٢٩٩ عبارة عن تكسبه عن القيام الى الصلاة

ولا مانع من جعله على الحقيقة بل هو الاولى وهل ميته اعموم الثامن أو مخصوص عن لم يفعل ما يحترز به في مذاهب كراهة آية الذكر في وظاهر الامر فيه الوجوب وقول العبد في ان الاجماع قائم على عدم وجوبه باطل برده نصريح ابن بطلان بعض العلماء قال بوجوبه وعند الجمهور ان الامر فيه التنب (ومن استجمر) أي مسح على التجر بالجارو هي الاجار الصغار (فليوتر) فقد صدم الكلام على معنى الابتداء وحده فيهم على استعمال الجور فانه يقال تجمر واستجمر أي فلما أخذ ثلاث قطع من الطيب أو يتطبخ ثلاثا أو أكثر وترا والاول اظهر (وعنه) أي عن ابن هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال اذا توضأ أي اراد ان يتوضأ) أحدهم فليجعل في انفه أي ما كذا في البخاري من رواية أبي ذر وسقط قوله ما من رواية الا كثر من دلالة الكلام عليه (ثم لينثر) من الثلاث في الجرد وفي رواية لينثر من باب الاتعمال كذا عند أبي ذر والاصملي (ومن استجمر) بالاجسام (فليوتر) ثلاثا أو خمس أو سبع أو غير ذلك والواجب الثلاثة الحديث مسلم لا يستحب احدهم بأقل من

تصاوير واختلاف الروايات يبين بعضها بعضا قوله فربض الميم أي فقال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حر قوله بصير كهية الشجرة لان الشجر ونحوه مما لا روح فيه لا يحرم منه شيء ولا التكب به من غير فرق بين الشجر المثمرة وغيرها قال ابن زسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا يجاهدوا فانه جعل الشجر المثمرة من المكروه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حاكيا عن الله تعالى ومن أظلم ممن ذهب يخاف خافا يخلق قوله وأمر بالسنة رواية أبي داود ومرو وكذلك قوله وأمر بالكب قوله منتهذين أي أطروحتين على الأرض ولفظ أبي داود منه بوزن قوله وكان الحسن والحسين فيهما جوارز بنية جبر والكب الولد الصغير وقد يستدل به على طهارة الكب وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذ غير الاصططاد قول تحت قد يفتح النون والصاد المعجمة فعل بمعنى مفعول أي تحت متاع البيت المنذور بعضه فوق بعض وقيل هو السرير يعني بذلك لان النذور يوضع عليه أي يجعل بعضه فوق بعض وفي حديث مسروق بن جهمر الجنة لقد من أصلها إلى فرعها أي ليس لها سوق بارزة ولكنهما منضودة بالورق والغار من أسفلهما إلى أعلاهما الحديث يدل على أنها لا تدخل الملائكة البيوت أي فيهم أقاميل أو كواب كما ورد من حديث أبي طلحة الانصاري عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلغة قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كب ولا قنابل زاد أبو داود والنسائي عن علي مرفوعا لا تجنب قبل أراد بالملائكة السباحين غير الحفظة وملائكة الموت قال في مهالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة وأما الحفظة فلا يقدرون الجنب وغيره قال النووي في شرحه سلم سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونهم معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه كب كثرة كاهه التفاسات ولان بعضه يسمى شيطانا كما جاف الحديث والملائكة ضد الشياطين وخص الخطابي ذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب وبما لا يجوز تصويره من الصور لا كب الصبيد والمباشرة ولا الصورة التي في البساط والسادة وغيرهما فان ذلك لا يمنع دخول الملائكة والظاهر انه عام في كل كب وفي كل صورة وانهم يمتنعون من الجميع لا طلاق الاحاديث ولان الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت السرير كان له فيه عذرقانه لم يعلم به رجع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل

ذات الجرو (وعن ابن عيران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يمتنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا ما خلقتم وعن ابن عباس وجاهم رجل فقال اني اصور هذه التصاوير فافتنى فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس تعذب في جهنم فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له متفق عليهم) الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات لا نوعا علمه بالهذه في الزوار أن كل مصور من أهل النار ثلاثة جوار فاحدهم هذا الحديث الثاني واحد وصحاب الحديث فاشترطوا ان لا ينقص من الثلاثة فان حصل الانقاص

ثلاثة جوار فاحدهم هذا الحديث الثاني واحد وصحاب الحديث فاشترطوا ان لا ينقص من الثلاثة فان حصل الانقاص

والأوجبت الزيادة (٣) واستحب الايتار ٤٠٤ ان حصل الاتقاء بنفع الحديث الصحيح ومن استحب من قبله

وليس بواجب زيادة لابي داود
بانه قد حسن قال ومن لا فلا حرج
والدار عند المالكية والحنفية
على أن الاتقاء حيث وجد
اقتصر عليه وقدمه الرابع في
ذلك نقلا عن الامام الحافظ
الشوكلي في بيان راجعه (واذا
امتنع أحدكم من قوله) هكذا
عنه المصنف تبعاً للخازي
واقطع في سبيله انه حديث واحد
وليس هو كذلك في الموطأ وقد
أخرج أبو نعيم في المستخرج من
الموطأ رواية بعد الله بن يوسف
شيخ الخازي مرفوعة كما هو في
هوطا يحيى بن بكير وغيره وكذا
فرقه الالهة ما على من حديث
بهاك وكذا أخرجه مسلم الحديث
الاول من طريق ابن عيينة عن
أبي الزناد والثاني من طريق
المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي
الزناد وعلى هذا فكان البخاري
كان يرى جواز جمع الحديثين
إذا التحداهما في سياق
واحد كما يرى جواز تفريق
الحديث الواحد إذا اشتمل
على مسكتين مستعملين
(فلا يغسل يده) بالانفراد في مسلم
ثلاثاً (قيل ان يدخلها في وضوئه)
ومسلم وابن خزيمة وغيرهما
من طرق فلا يغسل يده في الاتاء
بشيء يغسلها وهي أبين في المراد
من رواية الادخال لأن مطلق
(٣) والصحيح انه اذا فعل ما امر به
من اسمه ما لا ثلاثة اجزاء مجزئ

ولورود من الموردين في أحاديث أخرى وذلك لا يكون الاعلى محرم متباعد في القبح وإنما
كان التصوير من أشد المحرمات المرجحة لما ذكرنا في مضاهاة الفعل الخلق في
جسده ولهذه المعنى الشارح فلهذا هم خالفوا ما هم خالفين وظاهر قوله كل مصور وقوله
بكل صورة صورها انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ما له جرم مسكتين وبذلك
ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم هتك درنو كالمائنة ~~تسكن~~ كان فيه صور الغسل ذوات الاجنحة حتى اتخذت
منه وسادتين والدرنو ضرب من الثياب أو البسط وما أخرجه البخاري ومسلم والموطأ
والنسائي من حديث عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد
حسرت سهو في بقرام فيه ثياب فلما راهته ~~تسكن~~ ولون وجهه وقال يا عائشة أشبه
الباس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخناق الله وما أخرجه البخاري والمزمذ
والنسائي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صور
صورة عذبه الله يوم القيامة حتى ينقح فيها الروح وما هو بنافع فيه هذه الاحاديث
قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستعمل لأن اسم الصورة صادق على
الشكل الذي كافي كلب اللغة الشكل وهو يقال لما كان منه ما يطبوعا على الثياب
شكلاً نعم حديث أبي طلحة عند مسلم وأبي داود وغيرهما باللفظ سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل المائنة بفتافه كابل ولا تغتسل وفيه انه قال الارقاء
نوب فهاذا ان صرح به كان خصها بالمارة في الاواب من التماسيل قبوله احبوا
ما خلفتم هذا من باب التعليق بالخال والمراد انهم بعد يوم القيامة ويقال لهم
لاتزالون في عذاب حتى يحبوا ما خلفتم ولسوا باغافين وهو كتابة عن دوام العذاب
واسم قراره وهذا الذي قدرناه في نفسه بالحديث مصرح به في حديث ابن عباس
المتقدم والاحاديث ينسب بعضهم بعضاً قوله فاجعل الشجر وما لنفسه في نفسه الاذن
بتصوير الشجر وكل ما ليس لنفسه وهو يدل على اختصاص التكريم بتصوير
الحبوات قال في البحر لا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجاد اجاعا

(باب ما جاز في لبس القميص والعمامة والدمراويل)

(عن أبي امامة قال قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسرون ولولا انهم لا ياترون فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسرون ولولا انهم لا ياترون فقالوا أهل الكتاب رواه أحمد وعمر
ما لا بن عيسى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً سراويل قبل الهجرة
فوزن في فارغ لي رواه أحمد وابن ماجه) ما حديث أبي امامة فلم أقف فيه على كلام
لاحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد فانه قال رواه أحمد والبخاري ورجال أحمد رجال
الصحيح خلا القامم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر انتهى وفيه الاذن بلبس السراويل وأن
مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزان في بعض الاوقات لا بلبس السراويل في

الاستجماع لا يجازي بطهر وان لم يذهب الاثر فله وجبت الزيادة في محل الكلام انظر السبل سبعة على حسن خان جميع

الادخال لا يتروك عليه كراهة كمن أدخل يده في اناء واسع فاعترف منه ٤٠١ باناء صغير من غير أن تلامس يده الماء والظاهر

اختصاص ذلك باناء الوضوء

ويعلق به اناء الفسل وكذا باقي

الانية قياسا على السكن في الاستحباب

من غير كراهة لعدم ورود النهي

فيما عن ذلك وخرج به كراهة

البركة والحياض التي لا تفسد

بغمس اليده فيها على تقدير

تجاسمها فلا ينفصلها النهي

(فان أحدكم لا يدري أين

بات يده) من جسده هل لاف

مكانا طاهر ام غيره أو نجسا بكرة

أو جرحا أو اثر الاستنجاء بالاهجار

بعد بل الحبل أو اليد فهو عرق

ومفهومه أن من درى أين بات

يده كمن لفها بخرقة مثلا

فاستيقظ وهي على حالها انه

لا كراهة نعم يستحب غسلها قبل

غمسها في الماء القليل فقد صح

عنه صلى الله عليه وآله وسلم

غسلها قبل ادخالها في الاناء

في حالة النكاسة فاستحب ما به بعد

النوم أو في ومن قال كمالا ثمان

الامر لله به لا يفرق بين شاة

ومتيقن والامر للذهب عند

الجمهور لان الامر للمضن الشك

لا يكون واجبا في هذا الحدكم

استحبها بالاصل الطهارة ووجهه

الامام أحمد على الوجوب في يوم

الليل دون النهار اقله أين بات

يده لان حقيقة المبيت تكون

في الليل ووقع التصريح به

في رواية أبي داود بلفظ اذا قام

أحدكم من الليل وكذا عن

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان أدخل في الخاتمة وأما حديث مالك بن عمير فخرجه

أبو داود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشم ريعه حديثه ويدبر

قبس قال جلدته أنا وخزعة العبدى برامن هجرنا فبناه مكة فجاءنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يمشي فساو منساو ويل فيه مناو ونم رجل نزن بالاجر فقال له زن واربح

رواه الخمسة وصححه الترمذي وسأني في أبواب الجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عمير

المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن معاذ بن حرب عنه وقد

صرح كثير من الامة بنسب شراة صلى الله عليه وآله وسلم لاسراويل قال في الهدى

فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها ليلبسها

وقد روى في غير حديث انه لبس السراويل وكانوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى

وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى ولبس البرود الجانية والبرد الأخضر ولبس

الجنية والقباء والقميص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية للقسطاني وأما

السراويل فاختارها ليلبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا خرم بعض العلماء بانه

صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما جزم به النووي في ترجمة عثمان رضي

الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللفظ انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام

الى يوم قتلته فانهم كانوا امرص على اتباعه ~~السنن~~ قد ورد في حديث أبي يعلى

الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخلت السوق يوما مع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فجلس الى البراء فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق

وزان وزن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اترن واجبا فقال الوزان ان هذه

كلمة ما سمعتم من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الخفا في دينك ان لا تعرف

نبيك فطرح الميزان وثب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبله فاجذب

يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له يا هذا انما تفعل هذا الاعاجم على كها

واست علم انما انما رجل منكم فاخذ فوزن واربح واخذ رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لاجلده عنه فقال صاحب النسي أحق بشيئة أن

يحمه الا أن يكون ضمه فاجتزعه فبعينه أخوه المسلم قال قالت يا رسول الله وانك

ان لبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالسراويل أجده

شيئا استمره وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى وزاد الطبراني في الاوسط

والدارقطني في الاثرواد والعقيل في الضعفاء ومدا على يوسف بن زياد الواسطي وهو

ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الاقريني وهو أيضا ضعيف لكن قد صح

شراة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا

قال أبو عبد الله الطحاوي في حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله

عليه وآله وسلم لبس السراويل سبقي قلم والله أعلم وقد أورد أبو سعيد النيسابوري

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

بقتضى الحقيق يوم النهار بنوم الليل وانما خص الليل بالذكر لليلة

وهو صحيح ^{أمكن} كونها تؤثر
التنجيس وان لم يتغير فيه نظراً لان
مطابق التأثير لا يدل على خصوص
الدائم بالتنجيس فيجوز ان
تكون الكراهة بالمتغيرين أشد
من الكراهة بالمتغيرين قاله ابن
دقيق العيون وهو انه ليست
فيه دلالة تطهيرية على من يقول ان
الماء لا ينجس الا بالتغير ويستفاد
من الحديث استحباب غسل
الجاسات ثلاثاً لانه اذا اضر به
في المشكوك ففي المحقق أولى
والأشد الوثيقة والعمل
بالاحتياط في العبادة والكتابة
عما يستحب من غسل
الانهاض بها واستتبق قوم منه
فوائد أخرى ذكرها في القبح
وهذا الحديث أخرجه المسند
وهما تنبيه وهو ان ينسب
للسامع لا قوله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يتلقاها باقبول ودفع
انظر اطر الرأفة لها فقد بلغنا ان
شخصاً مع هذا الحديث فقال
واين تبيت يده منه فاستيقظ من
النوم ويده داخل دبره فخشو قناب
عن ذلك واقنع فانه القسط لاني
من عبد الله بن عمر رضي الله
عنه وقد قيل له) والقائل عبد بن
جريح المذني (رايتك لا تقس من
الاركان) أي اركان الكعبة
الاربعة (الا الركنين) (اليمانيين)
تغلبوا الا فاذ في فيه الحجر الاسود
عسر اتي لانه الى جهنمه ولم يقع
التغليب باعتبار الاسود خوفاً من الاستنباط على جاهل وهما باقيا على قواعد ابن ابيهم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المهرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القميص
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وقال الترمذي حسن
غريب انما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به وهو مروي وروى بعضهم
هذا الحديث عن أبي عميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن يزيد عن أمه عن أم
سلمة قال وسعفت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن يزيد عن أمه عن أم سلمة أصبح
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا فاضى مرو وقال المذني ولا بأس به وأبو عميلة ينجي
ابن واضح أدخله البخاري في الضعفاء وثقه يحيى بن معين والحديث يدل على استحباب
لبس القميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه أمكن
في الستر من الرداء الا زار الذين يحتاجون كثير الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف
القميص ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يستتر عورته
ويباشر جمهه فهو شهاد الجسد بخلاف ما يلبس فرقة من الدثار ولا شك ان كل ما قرب
من الانسان كان أحب اليه من غيره ولهذا شبهه صلى الله عليه وآله وسلم الاضار بالشعار
الذي يلي البياض بخلاف غيره فانه شبههم بالذثار وانما هي القميص اتصال الايدي
يتقصد فيه أي يدخل فيه ليستتره وفي حديث المرحوم انه يتقصد في أن يلبس القميص أي
ينغمس فيها (وعن اسماء بنت زيد قالت كانت يدكم قبض رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى الرسغ رواه أبو داود والترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يلبس قميصاً قصيراً يدين والطور رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه
النسائي أيضاً وقال الترمذي حسن غريب وفي الاسنة اده شهر بن حوشب وفيه معقال
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا
الحسن بن صالح ورواه أيضاً من طريق شعيبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح
عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعيبان بن وكيع أضعف منه
ولكن شرطه الاول يشهد له حديث اسماء هذا وشرطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر
الا في اسماء لا زار والعمامة والقميص قولاه الى الرسغ بالسبب الملهمة لهذا اللفظ
الترمذي ولفظ أبي داود الرسغ بالصاد المهملة الساكنة قبله ارام مكسورة وبهدها
غين ميمية وهو مفصل ما بين الكف والساعد ويقال لفصل الساق والقدم رسغ أيضاً
قاله ابن رسلان في شرح السنن والحديثان يدلان على ان الاسنة في الاصكام
ان لا تجاوز الرسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأما الاكام فلو اسعة الطوال التي هي
كالاخراج فلم يلبسها هو ولا أحسن أصفها البتة وهي مخالفة لسننه وفي جوازها نظر
فانهم من جنس الخيل لا انتهى وقد صار شهر الناس بمخالفة هذه السنة في زماننا هذا
العلماني أي أحدهم وقد جعل القميصه كمين يصلح كل واحد منهم ان يكون جبة

والسلام ومن ثم خصا بالخبر بالاستسلام وعلى هذا الوي ٤٠٣ البيت على قواعده عليه السلام الآن

استلمت كلها اقتدابه ولهذا ما
وردهما ابن الزبير على القواعد
استلهمها وقد صرح استلهمها عن
معاوية وروى عن الحسن
والحسن رضي الله عنهما وظاهر
ما في الحديث هنا انفراد ابن عمر
بإسلام اليمانيين دون غيره
عن رأيهم عبيد بن سائرهم
كان يسمى الاربعة ثم قال ابن
جرير لا بن عمر رضي الله عنهما
(ورأيتك تلبس) بفتح التاء والباء
(النعال السنية) بكسر السين
وسكون الباء التي لا شعر عليها من
السبت وهو الخلق وهو ظاهر
جواب ابن عمر التي أوجي التي
عليها الشعر أو جلد البقر المدبوغ
بالفرط والسبت بالضم ثبت يديغ
به أو كل مدبوغ أو التي أسيبت
بالديغ أي لانت أو نسبة إلى
سوق السبت وإنما اعترض على
ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل
النجم وإنما كانوا يلبسون النعال
بالشعر غير مدبوغه وكانت
المدبوغه تهل بالطاقف وغيره
(ورأيتك تصنع) فوبك أو شعره
(بالصفرة ورأيتك إذا كنت)
مستقرا (بمكة أهل الناس) أي
رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول
ذي الحجة لأحرام الحج (إذا رأوا
الهلال) أي هلال ذي الحجة (ولم
تم أتب حتى كان يوم القروبة)
الثامن من ذي الحجة لأنهم كانوا
يقرون فيه من الماء ليستعموا في
عرفة شراب وغيره وقبل غير ذلك
فهم أنت حينئذ والرؤية هنا تحتمل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما عجبنا لابن جرير (أما لا تكان)

أو خصا أصغير من أولادهم أو يقيم وليس في ذلك شيء من القسادة الدنيوية إلا العيب
ونقل الموقفة على النفس ومنع الاتفاغ باليد في كسب من المنافع وتعرضه لمرعة
الفرق ونشويه الهيمته ولا الدينية إلا الخلق السنة والامبال والخيلاء قال ابن رسلان
والظاهر ان نساهم صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان أكلهم ان الرسخ اذلو
كانت أكلهم تريد على ذلك لنقل ولو نقل لو وصل اليها كان نقل في الذبول من رواية
النسائي وغيره ان ام سلمة لما سمعت من جوفه خيل لآلم تنظر الله اليه قالت يا رسول الله
فكيف يصنع النساء بذيولهن قال برخينه شيئا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال
برخينه ذراعا ولا يردن عليه ويغرق بين الكف اذا ظهر وبين القدم ان قدم المرأة عورة
بخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان
تقصيرا القميص لان تطويله اسبال وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك (وعن نافع
عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعظم غسل عمامته بين كتفيه قال
نافع وكان ابن عمر يسل عمامته بين كتفيه رواه الترمذي) الحديث أخرجه نحوه مسلم
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء رخی طرفها بين
كتفيه وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة
سوداء يلبسها في العيدين وبرخينه خلفه قال ابن عدي لا أعلم برويه عن أبي الزبير غير
الترمذي وعنه حاتم بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخی ذؤابته من وراءه قوله يدل
السند الاسبال والارسال وفسره في القاموس بالارخاع والحديث يدل على استحباب
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث وكانة بن عبد بن
الهامي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فرق ما يتناو بين المشركين
العمامة على القلائس قال ابن القيم في الهدى وكان يلبس القاموس بغير عمامة ولبس
العمامة بغير قلنسوة انتهى والحديث أيضا يدل على استحباب ارخاع العمامة بين الكتفين
وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يسلها من بين يدي ومن خلفي والراوى عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة
لم يذ كر أبو داود اسمه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عباس قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب عليه السلام الى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم
أرسلها من وراءه أو قال على كتفه اليسرى وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن
مولي يقال له هرير قال رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه
قال ابن رسلان في شرح السمتين عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار
الصالحين المتكئين بالسنة يعني ارسال العمامة على الصدر وقال في الحديث النبي

فهم أنت حينئذ والرؤية هنا تحتمل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما عجبنا لابن جرير (أما لا تكان)

التي قال السبئية قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويؤصافها) أي في النعل (فأجاب أن ألبسها) نفسه (المتصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجليه النمر بقتين وهما في رجليه) (وأما المصرفة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فأجاب أن يصبغ بها) (يصبغ بها) (في الحديث المروي في سنن أبي داود) (وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته وأوشعره لما في السنن أنه يصقر بهما لميته وكان أكثر العمامة والتابسين يغضب بالصرفة ويرجع الأول القاضي عياض وأجيب عن الحديث المستدل به لثاني باحتمال أنه كان يطيب بهما لانه كان يصبغ بهما (وأما الاخلال) بالرجل والعمرة (فاني لم أورد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يلق حتى تلعبت به راحته) أي استوى فاقه الى طريقه والمراد بدهاء النجس وفي أفعال الناس واليه ذهب الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلاة بالسلمة حديث الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالرجل حين فرغ من ركعتيه وقال حسن وقال آخرون الأفضل أن يمل من أول يوم من ذي الحجة ويحل منه ما لم يأت كتاب الحج وهذا الحديث خامس الاسناد ورواته كلهم

عن العمامة المقطعة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقطعة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقطعة عمامة أبلبس وقيل عمامة أهل الذمة وورد النسي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها قال الحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في حنكه الاسل ما يقوده به هذا معنى كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتلحي ونهى عن الاقتعاط ان المقطعة هي التي لا يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الاثير في النهاية في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحي ان الاقتعاط ان لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئا والتلحي جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير اذنة تحت الحنك والتلحي تطويق العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العمامة هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة ان ترك الاقتعاط من بقايا عجم قوم لوط وقال مالك اذا ركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين محنكا وان أحدهم لو اتفق على يت المالح كان به أمينا وقال القاضي عبيد الوهاب في كتاب المعونة أنه ومن المكره ما خالف زى العرب وأشبه زى العجم كالنعم بغير حنك وقال القرافي ما أتق ما لا تلتحق أجزاه أربعة محنكا وقد روى الترمذي من جماعة من السلف وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طاووس ومجاهد يقولان ان الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما قبله ابن رسلان عن أبي عبيد من ان المقطعة هي التي لا ذؤابة لها وقد استدلل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلطف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداوية وذكر الذؤابة قال نذل على ان الذؤابة لم يكن يرتحم بأدائها بين كتفيه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أمانة القتال والمغفرة على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفسد لها بين يدي ومن خلني وروى الطبراني عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وراخى له أربع أصابع وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعلمت فانه اعرب وأحسن قال السيوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الاوسط من حديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الخياط بن رشد بن وهو ضعيف وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ومسلم وأبو داود في الحج واللباس
في الطهارة وابن ماجه في اللباس
وأكل وجهه هو موليها (عن
عائشة رضي الله عنها) أنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) يحب العتيق (لأنه كان يحب
القال الحسن إذا أحبب العتيق أهل
الجنة وزاد البخاري في الصلاة
من رواية شعبة ما استطاع فغيبه
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع
مانع (في تعمله) أي حال كونه
لباسا للعل أي الابتداء باللباس
اليمين (وترجله) الابتداء بالمشي
اليمين في السير رأسه وخبته
(و) في طهوره يضم الطهارة
المراد تطهره وتفتح أي الابتداء
بالمشي اليمين في القبول وباليمين
في المدين والرجلين على اليسرى
وفي سنن أبي داود من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه مرفوعا إذا
وضأتم فابدؤا بيمينكم فان قدم
اليسرى كره ووضوءه صحيح وأما
الكفان والشدان والأذنان
فطهران دفعة واحدة (و) كذا
في البخاري من رواية أبي الوقت
بأنه أتوا وهو من عطف العام
على الخاص ولغته بمراسلة طهرا
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم
يحببه التيمم (في شأنه) (و) نأكل
الشأن بقوله كذا يدل على التيمم
فيما دخل فيه نحو لبس الثوب
والسراويل والخف ودخوله
المسجد والصلاة على صينية الإمام
وصينية المسجد والأكل والشرب

وسلم قباولي والباقي معه مو يرخي لهما من جانبه الايمن نحو الاذن وفي استناده جميع
ابن ثوبان وهو متروك قبل ويحرم اطالة العذبة طولاً فاحشا ولا مقتضى العزم بالخرم
قال النووي في شرح المذهب يجوز لبس العمامة بالرسالة طرفها وبغير رسالة ولا كراهة
في واحد منهم ما لم يصح في النهي عن ترك الرسالة التي وارسالها الرسالة فاحشا كارسال
الثوب بجرم الخيل او بغيره انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة ان عبد الله بن الزبير كان
يعتم بعمامة سوداء أو خاهما من خلفه نحو من ذراع وروى سعد بن سعد عن رشدين
قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء وبرخيها شبرا أو أقل من شبر قال
السيوطي في المطاوي في الفتاوى وأما مقدار العمامة التي يفتة فلم يثبت في حديث وقد
روى البيهقي في شعب الايمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال سألت ابن عمر كيف
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه وبغيره من
ورائه يرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على أنها عدة أذرع والظاهر أنها كانت
نحو العشرة أو فوقها يسيرا انتهى ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور
من هذا الحديث الذي ساقه باقية ما فهم من ذكر الادارة والفرز وارسال الذؤابة
فهذه الاوصاف تخصه في عمامة دون ثلاثة أذرع وان كان من غيره فها هو بعد اقراره
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

(باب الرخصة في اللباس الجميل واستصحاب التواضع فيه
وكراهة الشهرة والاسبال)

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في
قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا
قال ان الله جميل يحب الجمال الكبير بطرطقي وغص الناس رواه أحمد ومسلم) قوله
ان الله جميل اخبروا في معناه فقبل ان كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء
الحسنى وصفات الجمال والكمال وقيل جميل بمعنى جميل ككريم وتجميع معنى مكرم
ومعنى وقال أبو القاسم القشيري معناه جميل وقال الخطابي انه بمعنى ذي النور والبهجة
أي مال كهما وقيل معناه جميل الانساق بكم والنظر اليكم بكافة يسير ويعين عليه
ويثبت عليه الجزيل وبشكر عليه قال النووي واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا
الحديث الصحيح ولكن من أخبار الاسناد وقد ورد أيضا في حديث الاسماء الحسنى وفي
استناده مقال والخطاب جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين
ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقه وما منع الشرع من اطلاقه
منه معناه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم يقتض فيه تحجيد ولا تحريم فان الاحكام الشرعية
تنافي من موارد الشرع ولو قضية التحليل أو تحريم التكليفين حكم بغير الشرع انتهى
وقد وقع التلافي في تعجبه الله وصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد

والا كمال وقيل في الاطراف ونص الشاب وتغيب الابط وحاق الرأس والخروج من الظلام في غير ذلك معاني معناه الاما يخص

بذلك كاستئصال الخلاء وانخروج من ٤٦ : المسجدين والامتناع والاستبراء وخلع الثوب والسر اويل وعنه بذلك

لو انما استحب التيمم فيها لانه من باب الازالة والقاعدة ان كل ما كان من باب التكريم والترين فيما بين الالاء ليس له وحلق الرأس من باب التزين لامن باب الازالة وقد ثبت الايتساع فيه بالابن قال في الفتح وحقيقة الشأن انما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيمم ليس من الافعال المقصودة بل هي اما تزويدا ما غير مقصودة وهذا كله على تقدير انبات الواو اما على استقامتها فتقوله في شأنه كله متعلق بمحجبه لا بالتيمم أي يحجبه التيمم في شأنه كله التيمم في تنعله الى آخره أي لا يترك ذلك سفر او لا حضرا ولا في قراعه ولا في شمله ونحو ذلك وقد بسط القول في ذلك القسطاني في ارشاد الساري وفي هذا الحديث الدلالة على شرف العيين وهو سادس الاسناد ورواه ما بين نصري وكوفي وفيه رواية لابن حن الا ب وقرينين من أتباع التابعين وآخرين من التابعين والتجديد والاختيار والتمنية واخرجه البخاري في المسائل واللباس ومسلم في الطهارة وأبو داود في اللباس والترمذي في آخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والزينة وابن ماجه في الطهارة (عن أنس ابن مالك) الانصاري (رضي الله عنه) أنه قال رأيت أي ابصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الحلال أنه قد حانت أي قربت (صلاة العصر) وهو بالزور كما رواه عندنا المؤلف بسوق

الشرع ولا منعه فاجاز طائفة ومنه آخرون الان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختاره واقبه فاجاز طائفة وقالوا الدعاء به والناس باب العمل وهو جائز بخلاف الواحد ومنعه آخرون كونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاستعماله على العمل وقول الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوهما انتهى والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا تظلم فيها المقال قوله بطريق هو دفعه وانكاره ترفعا وتخييرا قاله النووي وفي القاموس بطريق ان يتكبر عند دعائه فلا يقبله قوله ونقص الناس هو بغين معجمة مفتوحة وصادمه له قبلها ميم سا كنه وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم قال القاضي عياض لم يرو هذا الحديث عن جعفر شيئا منها وفي البخاري الا بالطاء كره أبو داود في مصنفه وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره والغلط والغصم قال النووي يعني واحدا وهو استحقاق الناس والحديث يدل على ان التكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى الغاية ولهذا وردا التعديد فقال ذرة وقد اخذت في تناوله فذكر الخطأ في تبيين وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلا اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل قال النووي وهذا التأويلان فيه بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتمارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يعمل على هذين التأويلين المخربين بل المطاوع بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان جازاه وقيل هذا جزاؤه ولو لم يجزاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهله ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الأحاديث التي وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة ونحو ذلك مصداقهم من التارعة فلا حاجة على هذا الى التأويل والحديث أيضا يدل على ان محبة اللباس الثوب الحسن والذهل الحسن وتخيير اللباس الجليل ليس من الكبر في شيء وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذکور في الحديث هو مالك بن مرارة الهاشمي ذكر ذلك ابن عسك البر والقاضي عياض وقد جمع الحافظ ابن بش كوال في اسمه أقر الاسماء النوروى

في شرح مسلم (وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ترك ان يلبس صالح الثياب وهو يقدر عليه فواضعه الله عز وجل دعاه الله عز وجل على رؤوس الخلائق حتى يخيره في حلال الايمان أي بين شاعر وأما أحمد والترمذي الحديث حسنة الترمذي وقدر وأمن طريق عياض بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن معون عن سهل بن معاذ بن

بالمدينة (فالتس) أي طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أي فلم ينجسوا الماء (فأق)

مينا المصعول (رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم وضوءه) بفتح

الواو أي بالناه فيه ماء ليتوضأ به

وقد روى ابن المبارك بخلافه

بقدر فيه ماء يسير وروى

المهلب أنه كان مقدرا وضوء

رجل واحد (فوضع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

في ذلك الاناء) الشربة

الكرية (وأمر الناس أن) أي

بأن (يتوضأوا) أي بالتوضوء

(منه) أي من ذلك الاناء (قال

أنس رضي الله عنه (فرايت) أي

أبصرت (الماء) حال كونه

(نفس) أي يخرج (من تحت)

وفي رواية ينور من بين

(أصابعه) فتوضأوا حتى توضأوا

من عند آخرهم أي توضأوا

الأساس حتى توضأوا الذين عند

آخرهم وهو كناية عن جميعهم فإله

الكره إلى أي لم يبق منهم أحد

والشخص الذي هو آخرهم

داخل في هذا الموضع لأن

السياق يقتضي العزم والمبالغة

لأن عندنا يعني في وحق

التدريج ومن البيان وقيل حتى

فأحرف ابتداء ومن للغاية

واسم تبط من هذا الحديث

استحباب القاس الماء لمن كان

على غير طهارة (والرعدة) أي من

أسكر الخمر من الملاحظة وفيه

أن اغتراف التوضي من الماء

أنس الجلف عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الزحيم بن جهم قال الساق

ليس به بأس وضوءه ابن معين وسمل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه ابن معين وفيه

استحباب الزهد في الملبوس وترك ابن حسن الثياب ورفعهما قصد التواضع ولا شك

أن ابن ماجة جال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والتملا والأكبر

وقد كان هديته صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يتيسر من

اللباس الصوف نارة والقطن أخرى والصككتان نارة وليس البرود العائنة والبرد

الاضطر وليس الجبة والقبا والقسمه إلى أن قال فالذين يتبعون عما أباح الله من

الملابس والمطاعم والمنا كح تزداد وتعد أبازاتهم طائفة قابلوهم فلم يلبسوا إلا ما تيسر

الثياب ولم يأكلوا إلا طيب وألین الطعام فلم يبر واليس الخشن ولا آكله تكبر وتجبنا

وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف

كانوا يكرهون الثوبين من الثياب العالي والمخفض وفي السبق عن ابن عمر رفعه من

لبس ثوب مشربة لبسه الله ثوب مذلة إلى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو إسحق الأصبهاني

بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة

صوف وأزار صوف وعمامة صوف فاستأذنه محمد وقال أظن أن أقواما يلبسون

الصوف ويقولون قد لبسه عيسى بن مريم وقد حدثني من لا تثم أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قد لبس السكك والسكك والسكك وسنة ثيبتنا حتى أن تتبع ومقصود

ابن سيرين من هذا أن قوم ما يرون أن لبس الصوف داعيا أفضل من غيره فيعتبرونه

ويعتدون أنفسهم من غيره وكذلك يفرزون زيا واحدا من اللباس ويفرزون زسوما

وأوضاعا وهياتا يرون الخرج عنهم منكرا وليس المنكر إلا التقيدهما والمحافظة

عليهما وترك الخرج عنها والمصالح أن الأعمال بالنيات فليس المنخفض من الثياب

تواضعها وكسر السورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر أن لبست على الثياب

من المقاصد الصالحة الموجبات للمثوبة من الله وأبى الغالي من الثياب عند الأمن

على النفس من التماسي المشوب بنوع من التكبر لقصد التوصل بذلك إلى غم المطالب

الدينية من أمر بعسوف أو منهي عن منكره عند من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيات كما

هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لا شك أنه من الموجبات للاجترار لا بد

من تقيده ذلك بما يحل لبسه شرعا (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم من لبس ثوب مشربة في الدنيا أبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة رواه أحمد وأبو داود

وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الساق ورجال أسنده ثقات رواه أبو داود عن شيخه

محمد بن عيسى بن يحيى بن الطباع قال فيه أبو حاتم مبرزة له عدة مصنفات عن أبي عوانة

الوطاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرة الثقة وقد أخرجه البخاري في الألبسة عن

المهاجر بن عمرو السامي وقد أخرجه ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا

القليل لا يصح المأمومة لا واسم يبدل به الشافعي عسى أن الأمر بفعل اليسد قبل ادخالها

الآلهة ثوب لآخر (١) وان المواقفة ٤٠٨ : عشر وعشرة ضد الضرب وزمن مكان في مائة أفضل من وضوئه

وبقية هذه المباحث مجملها
بعلامات النبوة قال ابن بطال
حديث نبيع الماشعهم به جمع من
العبادة الآلهة لم يروا الأمن
طريق أنس وذلك لطول عمره
واطاب الناس علواً السند كذا
قال وقال القاضي عياض هذه
القصة رواها العدد الكثير من
المقاتل عن الجهم الغفر عن
الكاتبه متصلة عن جهمه من
العبادة بل يروى من أحسنهم
الكتاب ذلك فهو ملحق بالقاضي
من مجهزاته انتهى فأنظر كم بين
الكلادين من التفاوت وهذا
الحديث من الربايات ورجاله
فابن تيمس ومعدني وبصري
وأبوه التمدت والخبار
والعبادة وأخرجه البخاري
في علامات النبوة وحرر الحافظ
ابن حجر هذا الموضع هناك
نحوه برأه الغوسم والترمذي
في المناقب وقال حسن صحيح
والنسائي في الطهارة والله
التوفيق (وعنه) أي عن أنس
رضي الله عنه (ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق
رأسه) الشريفة في حجة الوداع
أي أمر الخلافة خلفه فأضاف
القول إليه مجازاً واختلف
في الذي حاق فالصحيح انه معمر
ابن عبد الله كما ذكره البخاري

(١) قلت قد تقدم ان الأمر
بغسل اليد قبل ادخالها الآلهة

من طريق محمد بن عيسى عن القاضي شريك عن عثمان بذلك الاستناد قوله من ليس
ثوب مشرة قال ابن الأثير المشرة ظهور الشيء والمراد ثوبه بشمريين الناس لخاصة
لونه لا لون ثيابهم فيرفع الناس اليه أبصارهم ويختال عليهم بالعجب والتعجب قوله
ألبسه الله تعالى ثوب مذهلة لفظ أي داود ثوب مذهلة والمراد بقوله ثوب مذهلة ثوب يوجب
ذاته يوم القيامة كالنفس في الدنيا ثوباً يبرز به على الناس ويترفع به عليهم والمراد بقوله
مذهلة في ذلك الرواية انه مذهلة في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه ليس المشرة
في الدنيا يعز به ويتفخر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوباً يشهر به لذاته
واحتقاره بينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا
التأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ تلهب فيه النار
والحديث يدل على تحريم لبس ثوب المشرة وليس هذا الحديث بخلافه بل ينسب
النياب بل قد يصح ذلك بل ينسب ثوباً يخالع ملبوس الناس من الفقراء والبراء الناس
فينجبوا من لباسه ويعتقدوه قال ابن رسلان وإذا كان اللبس لفساد الاشتغال في الناس
فلان فرق بين نبيع الثياب ووضعها والموافق لللبوس الناس والمخالع لان التحريم
يدور مع الاشتغال والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من يرويه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان
أحمد بن شاذان يرى يستعزى الآن أن تعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء
رواه الجماعة إلا أن مسلماً وابن ماجه والترمذي لم يذكروا قصة أبي بكر (قوله خيلاء فعلاه
بضم الخاء المجهمة ممدود والخيلاء والبطر والكبر والزهو والتبخر والتبذير كلها جمع
واحد يقال خال واختال اختيلاً لا ذات كبر وهو رجل خال أي متكبر ومالك أي
صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حقيقة في ادراك العين المحرقة وهو هنا مجاز في
الرحمة أي لا يرجمه الله لامتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من
نظر إلى غيره وهو في حالة غفلة فوجهه وقال في شرح الترمذي عن المعنى الكائن عند
النظر بالنظر لان من نظر إلى متواضع رجمه ومن نظر إلى متكبر رجمه فالرجمه المقت
متسببان من النظر والحديث يدل على تحريم جز الثوب خيلاء والمراد بجزه هو جزءه على
وجه الأرض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أسفل من الكعبين من الأزار
في النار كما سيأتي بظاهر الحديث ان الأسباب المحرم على الرجال والنساء لما في صفة من في
قوله من جز من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف نصنع
النساء يذوهن قال يرخينه شبرا فقالت اذا تنكشت أقدمهن قال فيرخينه مذراعا
لا يردن عليه أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد أجمع الساجون على جواز الأسباب
لأنه كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التمهيد بقوله خيلاء بدل فقهوه
ان جز الثوب لمغير الخيلاء لا يكون دخلاً في هذا الوعيد قال ابن عبد البر فهو مه ان

سنة لأوجب ولا شأن في مشروعية وأما قول من قال بالوجوب فلا وجه له انظر السيل سيد نور الحسن خان الجار

توجه الله وقبل هو خراسان بن أبيه والصحيح ان خراسان الحاق بالحقية (كان أبو طلبة) زيد بن سهل بن الاسود الانصاري البخاري زوج أم سليم والمعاشر شهد المشاهدة كما المتوفى في سنة سبعين كلبي هريز (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو عوانة في صحيحه ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلاق خلق رأسه ودفع الى أبي طلبة الشق الايمن ثم حلق الشق الايسر فأمره ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم أيضا باختلاف اللفظ واتحاد المعنى قال النووي فيه اسباب البداهة الشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعره لا تدعى به قال الجمهور وهو الصحيح عندنا

(١) وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الموازنة بين الاصحاب في الطهارة والهدية قال في الفتح أقول وفيه ان الموازنة لانه لم يزل المسألة وفيه تفصيل من يتولى الشعر فله على غيره انتهى أقول واذا كان مطلق شعره لا تدعى طاهرا فالله الذي يقبل به طاهر وقيل ان شعره صلى الله عليه وآله وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره وأجيب بأن انصوحية لا تثبت لا بدليل والاصل عدمها وعورض بما يطول وقد تقي عبيدة الساماني التاجي الكوفي أحد الخضرين فقال لان تكون عندي شعرة منه أحب الي من الدنيا وما فيها كذا في البخاري وهذا الحديث من التاجيات ورواه ما بن تميمي ومدين وكاهم أئمة أجلاء وفيه الاخبار والتحديث والعنه وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حسن صحيح (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه قال

الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد الا انه مذموم قال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي قال البزي في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها التبرك لا يغيره خفيف لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره انتهى قال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لأجره خيلاء لان النبي قد تناوله لفظا ولا يجوز ان يتناول الخيلاء ان يخالقه اذا صار حكمه ان يقول لا أستله لان تلك العلة ليست في قائمته سوى غير صلة بل اطالة ذيله الدالة على تكبره انتهى وحاصله ان الاسبال يستلزم جر الذوب وجر الذوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ومحمد بن حنبل جابر بن صليم من حديث طويل فيه وارفع ازارك الى نصف الساق فان أيت فالى الكعبين واياك واسبال الازرار فانهم من الخيلاء وان الله لا يحب الخيلاء وما أخرج الطبراني من حديث أبي امامة قال يفتلن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ لحقنا هم وبن زبارة الانصاري في حله ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبيدك وابن عبيدك وأنتك حتى تضعها هم وقال يا رسول الله اني أمتي السابقين فقال يا هم وان الله تعالى قد أحسن كل شيء خلقه يا هم وان الله لا يحب المسبل والمسبلت رجا له ثقات وظاهره ان عمرا لم يقصد الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره انك لت من يفعل ذلك خيلاء وهو نص صحيح بأن مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله فانهم من الخيلاء في حديث جابر بن سليم على انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل ذلك احتيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلاء أخذنا بظاهر حديث جابر تردم الضرورة فان كل أحد يعلم ان من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطور الخيلاء به ويرده ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره ما عرفت وبمذايحل الجمع بين الاحاديث وعدم ايراد قيد الخيلاء المصحح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طوي يجرم فيها بغيرهم الاسبال مطلقا وأعظم ما تسلك به حديث جابر وأما حديث

٥٣ نيل ل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا تبرك بالسكب أي ولو ما دونها في اتخاذ بطرف لسانه (في) وفي رواية من (انما أحدكم فليغسله سمعا) أي سبع مرات لحجاسته المظلمة وهذا الامر يقتضي التور لكن جملة الجمهور على الاستصحاب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الا انه وقوله في انما أحدكم خرج

(١) ولبعض العلماء في احوال شعره وتقليمها وتبركها رسالة سماها السبوف المرفقات على أهل الشعرات ١٥ يسجد على حبه بن خان

الفصل لأن الرث ليس فيه جريان الماء بخلاف الفصل فإنه يشترط فيه الجريان فأن الرث أبلغ من نقي الفصل وللفظ شيئا أيضا
 هام لأنه نص في سياق المتن وهذا كله للمبالغة في طهارة سوره اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان اغايه يصل الى بعض
 اجزاء المسجد وأجيب بان طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه واليقين لا يرتفع بالشك ثم ان دلالة لا تعارض
 دلالة منطوق الحديث الواردة بالفصل من ولو غمره وقد زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن
 شبيب المذكور في البخاري موصولا بصريح التصديت ٤١١ قبل قوله تقبل وتبول وبهداها

واوالعطف وكذا أخرجهما أبو
 داود من رواية عبد الله بن وهب
 عن يونس بن يزيد شيخ شبيب
 ابن سعيد المذكور وجهه فلا
 حجة فيه ان استدلاله على طهارة
 الكلاب للأنفحة على نجاسة
 بولها قاله ابن المنير ولكن قد صح
 في نقل الاتفاق القول بانهم اتوا
 حيث صح عن نقل عنه
 بول ما يور كل الجار وقال ابن
 المنذر انهم كانت تبول
 في المسجد في مواطنها ثم
 تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن
 عليه في ذلك الوقت غلق قال
 ويبدو أن ترك الكلاب
 نقسب في المسجد حتى غتمه
 بالبول فيه والأقرب ان يكون
 ذلك في ابتداء الحال على أصل
 الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم
 المساجد ونظهيرها وجعل
 الزواجر عليها ويشير الى ذلك
 ما زاده الامام علي في روايته
 من طريق ابن وهب في هذا
 الحديث عن ابن عمر قال كان
 عمر يقول بأعلى صوته اجتنبوا
 اللغو في المسجد قال ابن عروقه

على المعتاد في لباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطراة فتن عليه ولا جهد البخاري ما أسفل من
 الكعبين من الازاري النار) قوله بطراة تقدم ان البطر معناه مع في الخيل
 وفي القاموس البطر الشط والاشمروقة احتمال النعمة والدهش والخيرة والطغيان
 وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما أسفل من الكعبين الخ قال
 في الفتح ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز
 الرفع أي ما هو أسفل وهو فعل تفضيل ويحتمل ان يكون فعلا ماضيا ويجوز ان تكون
 ما ذكره موصولة بأسفل قال الخطابي يريدان للوضوح الذي يناله الازار من أسفل
 الكعبين في المار فسكن بالثوب عن بدن لابس ومعه ان الذي دون الكعبين من القدم
 بهذب عقوبة وحاصله انه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حصل فيه وتكون من بيانية
 ويحتمل ان تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء
 بما يؤول اليه أمره في الآخرة كقوله اني أرا في عصر حجر يعني عتيا فسمي بما يؤول الى
 غالب وقيل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الآخرة وقد أخرجه
 من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيا
 الساق ولا سرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو
 في النار وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وحديثه باب يدل على ان الأسباب المحرم
 انما يكون اذا جاور الكعبين وقد تقدم الحرام على اعتدال الخيل وعنده

(باب من تلبس ما يحكي بدنهم أو تشبه بالرجال)
 (عن أسامة بن زيد قال كسني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطبة كتيفة كانت
 ماله لا تلبس القبطية فكتسوها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 غلالة فاني أخاف أن تصف بهم عظامها زوا أجد) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة
 والبخاري وابن سعد والروائي والبارودي والطبراني والبيهقي والضيافي المختارة وقد

كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشأ الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد
 الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلاب وأما قوله في زمن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عامقا في جميع الأزمنة لأنه مضاف اليه مخصص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة
 المسجد وبهذا الحديث استدلاله الخفية على طهارة الأرض اذا أصابها نجاسة ويحجب بالشمس والهوا وذهب اثرها عليه بوق
 أبو داود حيث قال باب طهور الأرض اذا ليست ورجاله الستة ما بين بصيرى والى ومدني وفيه تابعي عن تابعي والقبول واليه حديث

والعنفنة وانخرجه ابو داود والاسماعيلي وابونعيم (وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسمى لانزال العبد في ثوب صلاة) لاحقيتها والامتناع عليه الكلام ونحوه قال الكرماني نكروا صلاة العبد بان المراد نوع صلاة التي ينتظرها وبشارة القسطلاني ليشمل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أي مادام وهي رواية النكشيميني (في المسجد ينتظر الصلاة ما يحدث) أي ما يأت بالحديث أي مدة دوام عدم الحديث وهو يصح ما خرج من السيليين وغيره وهو تمام هذا الحديث فقتال ٤١٢ رجل أجمع ما بالحديث بأبهرية قال الصوري يفتي الضرطة ونحوها وفي رواية

أخرج نحوه ابو داود عن دحيمة بن خليفة قال أتى رسول الله بقباطي فاعطاني منها ثوبية فقال اصدعها مدعين فقطع أحد حجابي فاصوا أعطوا الآخر أمك فتعجبته مر به فأتى بر قال وصر اصرأتك تجعل تحت ثوبك لا يصحها في اسناد ابن لهيعة ولا يصح بحديثه وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذا أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه فقال وقد اخرج به مسلم واستشهد به البخاري قوله ثوبية قال في القاموس يضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسر ها وقال الشافعي مباحض بالضم وهي نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر قوله غلالة الغلالة بكسر القين المججمة شعار لميلس تحت الثوب كما في القاموس وغيره والحديث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستبدسها بثوب لا يصح وهذا شرط سائر العورة وإنما أمر بالثوب تحتها لأن القباطي أي ثياب رفاق لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل تستفيها (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أبي داود وغيره لا وضو الا من صوت أو دبر نكاته قال لا وضو الا من ضراط أو فسقه وإنما خصهم بما بالذكر دون ما هو أشد منهم بما الكونهم لا يخرج من امر غالبيا في المسجد فيه مما اظهر ان السؤال وقع عن الصلاة على الخالص وهو اليهود وقومه غالب الصلاة وهذا الحديث من الرابعة رجاله

أما على أم سلمة وهي تحتمل فقال لينة لا يتيين رولاه أحد وأبو داود الحديث رواه عن أم سلمة مولى أبي أحمد قال المنذرى وهذا يشبهه الجهول وفي الخلاصة أنه وثقه ابن حبان قوله تحتمل الوالوال والوالد والنقد يرد دخل عليه حال كونها ناصح شامرا بها قال أخبرت المرأة إذا لبست الخمار كما يقال اعتم وتعمم أذا لبس الجماعة قوله فقال لبسة بفتح اللام بفتح الهمزة والاضمة على الصدد والنصب فعل مقدر والتقدير الوبلية قوله لا يتيين أمرها على خمار ما على رأسها أو ثدييه مرة واحدة لأمرتين ثلاثين به اخفى أوها تذكر برعاش الرجال ساعته فكون ذلك من التشبه المحرم وما في أنه محرم على العموم من دون تخصص (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما بعد نساء كاسيات عاري ب

دخل المدينة وفيه الحديث والعنفنة (عن زيد بن خالد) المدني الصحابي رضي الله عنه (قال سألت عثمان بن عفان) رضي الله عنه (فأنت أريت إذا جامع) الرجل امرأته أو أمته (فلم عين) يضم الباء وسكون الميم (قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ الصلاة) أي الوضوء الشرعي لا بغوى وإنما أمره بالوضوء احتياطاً لأن الغالب خروج المذي من الجامع وإن لم يشعر به (ويغسل ذكره) ليتجنبه بالمنى وهل يغسل جميعه أو بعضه

ما ذلات عمليات على رؤسهن أمثال اسفحة البخت المائلة لا يبر من الخسة ولا يجدن ربحها ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس رواه أحمد ومسلم قوله صنفان من أهل النار فيه ذم هذين الصنفين قال النووي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهم موجودان قوله كاسيات عاريات قيل كاسيات من أعمدة الله

المتجسس قال الإمام الشافعي بالتاني ومالك بالاول والاول لا يدل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين أن يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجهه لا يتنفض الوضوء معه (قال عثمان) رضي الله عنه (معه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد فسألت عن ذلك علياً أي ابن أبي طالب رضي الله عنه (والزبير) بن العوام (وطه) بن عبيد الله (وابن بن كعب) رضي الله عنهم (فأمرني) وفي رواية فأمروا أي بان يتوضأ والمنسوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل ونقضه

عاريات

المتجسس قال الإمام الشافعي بالتاني ومالك

بالاول والاول لا يدل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين أن يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجهه لا يتنفض الوضوء معه (قال عثمان) رضي الله عنه (معه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد فسألت عن ذلك علياً أي ابن أبي طالب رضي الله عنه (والزبير) بن العوام (وطه) بن عبيد الله (وابن بن كعب) رضي الله عنهم (فأمرني) وفي رواية فأمروا أي بان يتوضأ والمنسوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل ونقضه

الامر بالفعل (١) وأما الامر بالوضوء فهو باق لانه مستدرج تحت الغسل ولهذا صح الاستدلال به والحكمة في الامر به قبل ان يجب الغسل اما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لانه موطوءة قد لانه على المطلوب من هذه الجزئية وهي وجوب الوضوء من الخارج المتدلا على الجزئية الاخرى وهو عدم الوجوب في غير المتزوج وهذا العدة الاجماع على وجوب الغسل بعد ان كان في الجماع من لا يوجب الا بالانزال كالمذكورين وبعض اهل الظاهر ورجال هذا الحديث احمد عشر رجلا مابين كوفي وبصري ٤١٢ وصححه فيهم ثلاثة من التابعين

وهما يان روى احمد عن
الاخر والتحديث والعدة
والاخبار والسؤال والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة
وكذا مسلم عن أبي سعيد
الخدري (عن سعد بن مالك الانصاري
(رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أرسل
الى رجل من الانصار هو عتيان
بكسر العين ابن مالك الانصاري
كافي مسلم اوصالح الانصاري
في هذا كره عبد الله بن سعيد
اورافق بن خديج كاحكام ابن
بشكوال ورجع في الفقه الاول
وسلم مرعى رجل فبصم على
أذنه فأنزل اليه (لما رواه
يقطر) أي ينزل منه الماء قطرة
قطرة من أثر الغسل واسناد
القطر الى الرأس مجاز فسال الوادي
(فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) له (علنا) قد (أعجنا) (أعجنا)
عن فراغ حاجتك من الجماع
(فقال) الرجل مقرر له (أتم)
أجعتني (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) (أجلت)
بضم الهمزة وكسر الجيم وفي

عاريات من نكحها وقبل معناه فترى بعض بدنها وتكشف بعضه اظهار الجاهل او نحوه
وقيل تلبس ثوبا رقيقا فلو لم يلبس ثوبا من ثياب الله وما يلزم من حفظه
ببيلات أي يعلن غير من فدا عن الذموم وقيل ما ثلاث جنتين متجبرات كالكافين
وقيل ما ثلاث بساتين متطة البياض المليات بساتين غير من ثلث البساتين فلو لم يلبس ثوبا
رئيس امثال الشاة البحت أي بكر من شعور من وجهه بلبس حمامة أو عصاة أو نحوها
والجنت بضم الباء الموحدة وجمع ون الحاء المعجمة والتاء المثناة الابل الخمر اسانية
والحديث ساقه المصنف لا استدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدنها وهو أحد
التفاسير كما تقدم والاخبار بان من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجدي مع الجنة مع ان
ربها يوجب من مسيرته مائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما اشتمل عليه الحديث
من صفات هذين الصنفين (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من الرجل
يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه
أيضا النسائي ولم يكلم عليه أبو داود ولا التذري ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج
أبو داود عن عائشة أنها قالت لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء
وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن حديث ابن عباس قال
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتهمات من النساء بالرجال والمثبتين من الرجال
بالنساء وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي
تفتي شعبة لرجل فالتفت اليه فقيل هذا أم جندب بنت أبي جهل فقالت سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس من آمن تشبه بالرجال من النساء قوله لبس المرأة
وليس الرجل رواية أبي داود في موضعين والحديث يدل على تحريم تشبه النساء
بالرجال والرجال بالنساء لان لا يكون الا فعل محرم واليه ذهب الجمهور وقال
الشافعي في الام انه لا يحرم لبس النساء على الرجال وانما يكره فسكذاه كنهه انتهى وهذه
الاحاديث ترد عليه انه قال الثوري في الروضة والوابان تشبه النساء بالرجال
وهكاه هو الحديث الصحيح انتهى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المترجلات

رواية التميمي في جهات بضم العين وكسر الجيم الخفيفة وفي رواية كذلك مع التشديد (أو تحطت) وفي رواية أنحطت وكذا
مسلم وفي رواية أنحط بضم الهمزة أي لم ينزل استعارة من تحوط المطر وهو المحباسة (فليسك الوضوء) وأولئك من
(١) وعما يؤيد ذلك حديث أبي بن كعب قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الفتيان التي كانوا يقولون الماعن الماعن خمسة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخصهم في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتزال بعد ما اهد كذا في الروضة التذنيح المخرج الدرر البهية
السيد نور الحسن خان

الراوى او التخييع المحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان عيديم الاتزال باهر خارج عن ذات الشخص أو من ذاته لا تفرق بينهما في الإيجاب الوضو لا الغسل لكنه منبذ وخو قد أجمعت الأمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه أنزال وهو مروي عن عائشة وأبي بكر وعمر وابنه وعلى وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنجي والنوري وفي الحديث جواز الاستحباب بالفرش وفيه استحباب الدوام على الطهارة ١١٤ لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر عليه تأخير إجابته (عن المغيرة)

أخرجوه من بيوتكم وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخف قد خضب يديه ورجليه بالماء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا فقالوا تشبه بالنساء فأمر به فنقي إلى النقيع قيل يا رسول الله ألا تفتله قال أتى نبيات أن أقتل المصلين وروى البيهقي أن أبا بكر أخرجه فخرجنا وأخرج عمرو واحدا

(باب التيامن في اللبس وما يقول من استجدوا يا)

عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لبس قميصا بدأ بيمينه وعن أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجدوا بيمينه بدأ بيمينه أو بيمينه أو بيمينه يقول اللهم لا إله إلا أنت كسوتني أسألك خير وخير ما صنعت له وأعوذ بك من شره وشر ما صنعت له رواهما الترمذي الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وشبهه حديث إذا توضأت وإذا استسجدت فابدأ بيمينك أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني قال ابن دقيق العيد هو صحيح بان يصح وبشبهه أيضا حديث عائشة التي في عليه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمينه التيامن في ثمنه وترجله وطهوره وفي شأنه كله وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص باليمين وكذلك لبس غيره لعموم الأحاديث الواردة في مشروعية تقديم اليمين والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي قوله سمعنا منه قال ابن رسلان في شرح الستة البدأ بيمينك التوب قبل حادثة ما إلى أبلغ في ذكر النعمة وإظهارها فإن في ذكر التوب من تين فقرة ذكر ظاهر امره وذكره مضمرا قوله أسألك خير وهكذا لفظ الترمذي ولقد أتى داود أسألك خير بزيادة من ولفظ الترمذي أعم وأجمع أقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عديك بالجماع الكوامل اللهم أتى أسألك خير كله ولفظ أبي داود أسألك بيمينه من المطابقة لقوله في آخر الحديث وأعوذ بك من شره قوله وخير ما صنعت له هو استسجد الله في طاعة الله تعالى وعبدته ليكون عونا لعلهم اغفر له شر ما صنعت له هو استسجد الله في طاعة الله تعالى

بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود الثاني الصابي الكوفي اسلم قبل الحديث وروى امرأة الكوفة توفي سنة ثنتين على الصحيح في البخاري أحمد بن حنبل (رضي الله عنه) أي المغيرة كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في سفر وأنه ذهب لحاجة وأذى عمرو ومعه كلام أبيه بعبارة نفسه والافكان السابق يقتضي أن يقول قال أبي كنت وكذا قوله (وان مفسيرة جعل) أي طفق (بصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أتى يغسل ما مضى إلى الأصل (ومسح برأسه) يياه الاتصال (ومسح على الخنقين) أعاد لفظ مسح دون غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح بخلاف الغسل فإنه تكميل سابق واستدل بهذا الحديث البخاري على الاستعانة في الوضوء لكن من يدهي أن السكرامة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجلالة لا يستدل عليه بحديث أصامة لأنه كان في السفر وكذا

أمره

حديث المغيرة ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والاحضار لها

بجميع الاعانة فأما الصب فهو خلاف الأولى لأنه ترفه لا يليق بالتعبد وعروض بأنه إذا فعله الشارع لا يكون خلاف الأولى والجواب أنه قد يشبهه إيمان الجوارف فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلافنا وقيل مكره والأول أولى وأما الاستعانة في غسل الأعضاء فمكره فلهذا الاستحباب وأما احضار الماء فلا كراهة فيه أصلا قال الحافظ ابن حجر لا يسن الأضطرار لأنه قال الجلال المحلى ولا يقال إنهم اختلفوا في هذا الحديث من البدأ بيمينك ورواها بين يمينك أي وواسطي

أمره والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد وقد أخرج

الحاكم في المستدرج عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما اشترى عبدا ثوبا بدينار أو بدينارين فغدي ثارا

لحمد الله إلا لم يبلغ ركبته حتى يغفر الله له

وقال حديث لا أعلم في أسناده

أحد أنكره

والله أعلم

تم

(تم الجزء الأول وبليته الجزء الثاني وأوله أبواب اجتناب البهاسات)

ومدني وفيهم الزئمة من السابحين
والحديث والأخبار والعنونة
وأخرجه البخاري أيضا في
الطهارة والنجس ومسلم فيه أيضا

« فهرسة الجزء الثاني من نيل الأوطار من أسرار مفتي الانبار »

صفحة

٢	أبواب اجتناب التماسات ومواضع الصلوات
٢	باب اجتناب التماسات في الصلاة والعقود عمالها
٥	باب جل الحدث والتسجيم في الصلاة وثياب الصغار وما شئت في نجاسته
٩	باب من صلى على من كوب نجس أو قد أصابته نجاسة
١٠	باب الصلاة على القراء والبسط وغيرهم من المقارئ
١٤	باب الصلاة في النملين والنفثين
١٦	باب المواضع الممنوعة والمأذون فيها الصلاة
٢٣	باب صلاة التطوع في الكعبة
٢٨	باب الصلاة في السفينة
٢٩	باب صلاة الفرض على الرحلة العذر
٣١	باب اتخاذه بعدات الكفار ومواضع القبر إذا نشئت مساجد
٣٤	باب فضل من بنى مسجدا
٣٦	باب الاتصاف ببناء المساجد
٣٩	باب كس المساجد وتطعيم أوصيائها من الروائح الكريمة
٤٢	باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه
٤٣	باب جامع فوائده أن عنه المساجد وما أجمع فيها
٥١	باب تنزيه قبله المسجد عما يلحق المصلي
٥٢	باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي الألعذر
٥٣	أبواب استقبال القبلة
٥٣	باب وجوبه للصلاة
٥٦	باب حقيقة رأي فرض البعيد أصابة الجهة لا العين
٥٩	باب ترك القبلة العذر والخوف
٥٩	باب تطوع المسافر على من كوبه حيث توجه به
٦٠	أبواب صفة الصلاة
٦٠	باب اقتراف افتتاحها بالأكبر
٦٣	باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والقراة من الإقامة
٦٥	باب رفع اليدين وبين صفتهم ومواضعه
٧٥	باب ملجأه وضع اليدين على الشمال
٧٩	باب نظر المصلي إلى موضع سجوده وانتهى عن رفع البصر في الصلاة
٨٠	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراة
٨٦	باب التعمد بالقراءة

- ٨٩ باب ما جاء في اسم الله الرحمن الرحيم
 ٩٨ باب في البسطة هل هي من الفاتحة أو أتم السور أم لا
 ١٠١ باب وجوب قراءة الفاتحة
 ١٠٧ باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا سمع إمامه
 ١١٤ باب التامين والجهريه مع القراءة
 ١١٧ باب حكمه من لم يحسن فرض القراءة
 ١١٨ باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأولين وهل تسن في الآخرين أم لا
 ١٢١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتلك كس السور في ترتيبها
 وجواز تكررها
 ١٢٤ باب جامع القرائن في الصلوات
 ١٢٩ باب الخطيئة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما ممن أتى على قرائته
 ١٣٢ باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها
 ١٣٣ باب التكبير للركوع والسجود والرفع
 ١٣٦ باب جهرا أم لا التكبير ليسمع من خلفه وتبليغ الغير له عند الحاجة
 ١٣٦ باب هيأت الركوع
 ١٣٨ باب الذكر في الركوع والسجود
 ١٤٢ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
 ١٤٢ باب ما يقرأ في رفته من الركوع وبعده انتصابه
 ١٤٥ باب في أن الانتصاب بعد الركوع فرض
 ١٤٦ باب هيأت السجود وكيف الهوى إليه
 ١٥٠ باب أعضاء السجود
 ١٥٣ باب المصلي يسجد على ما جده ولا يشترط أصابعه
 ١٥٥ باب الجلوس بين السجدتين وما يقول فيها
 ١٥٧ باب السجدة الثانية ولو لم يطأها في الركوع والسجود والرفع عنها
 ١٦٢ باب كيف النهوض إلى الثانية وما جاء في جلوسه الاستراحة
 ١٦٤ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة
 ١٦٤ باب الأحرار بالتشهد الأول وسقوطه بالسمو
 ١٦٧ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدتين وما جاء في التورك والاعتناء
 ١٧٢ باب يذكر تشهد ابن مسعود وغيره
 ١٧٥ باب في أن التشهد في الصلاة فرض
 ١٧٦ باب الإشارة بالسجدة وصفة وضع اليدين
 ١٧٨ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسيره المصلي عليهم
 ١٨٧ باب ما يدعوه في آخر الصلاة
 ١٨٨ باب جامع ادعية مخصوص علم في الصلاة
 ١٩٢ باب الخروج من الصلاة بالسلام
 ١٩٦ باب من اجتزأ بصلية واحدة
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضاً
 ٢٠٠ باب في الدعاء المذكور بعد الصلاة
 ٢٠٦ باب الانحراف بعد السلام وقد ثبت بينهم او استقبل المأمومين
 ٢٠٩ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال
 ٢١٠ باب لم يثبت الامام بالرجال قلما يخرج من صلى معهم النساء
 ٢١٠ باب جواز عقد التسليم باليد وعدمه بالدوى ونحوه
 ٢١٢ أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها
 ٢١٢ باب انتهى عن الكلام في الصلاة
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاته بما لا يجوز وجهاً لم يطل
 ٢١٨ باب ما جاء في النخعة والنفخ في الصلاة
 ٢٢٠ باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى
 ٢٢١ باب حمد الله في الصلاة له طاس أو حدث نعمة
 ٢٢٢ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق
 ٢٢٣ باب القميص في القراءة على الامام وغيره
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا ضرب يديه رجمة أو عذاب أو ذكر
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجته تعرض
 ٢٢٨ باب كراهة الالتهفات في الصلاة الا من حاجة
 ٢٢٩ باب كراهة تشييد الاصابع وفرقة يدها أو انقصروا الاعتناء على اليد الا الحاجة
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح الخصى وتسويته
 ٢٣٤ باب كراهة ان يصل الرجل معقوص الشعر
 ٢٣٥ باب كراهة تختم المصلي قبله أو عن يمينه
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمشى السير للحاجة لا يكره
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يطل وان طال
 ٢٤٠ باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتر كفي غيرها
 ٢٤٦ أبواب السترة امام المصلي وحكم المروءة فيها
 ٢٤٦ باب استحباب الصلاة الى السترة والدخول منها والانحراف قبله لاعتناء او الرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك للطائفتين بالبيت
 ٢٥٢ باب من صلى وبين يديه انسان او بهيمة
 ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة به وره
 ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
 ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراتبة للمؤكدة
 ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبهدها وقبل العصر وبعد العشاء
 ٢٦٣ باب تأخير ركعتي الفجر وتخفيف قراتهم ما والصحبة والمكلام بهما
 وقضائهم اذا فاتنا
 ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سفي الظهر
 ٢٧٣ باب ما جاء في قضاء سعة العصر
 ٢٧٤ باب ان الوتر سنة مؤكدة وانها جائز على الراحلة
 ٢٧٦ باب الوتر بركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يندمهما من
 الشفع
 ٢٨٤ باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والقنوت
 ٢٩١ باب لا وتران في ليلة وسبعم صلاة الليل بالوتر وما جاء في تقضيه
 ٢٩٣ باب قضاء ما ينفوت من الوتر والسنن الراتبة والايراد
 ٢٩٤ باب صلاة التراويح
 ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
 ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
 ٣٠٩ باب صلاة النسي
 ٣١٣ باب تيممة المسجد
 ٣١٧ باب الصلاة عقب الظهر
 ٣١٧ باب صلاة الاستخارة
 ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
 ٣٢٣ باب اخفاء التطوع وجوانبه جماعة
 ٣٢٥ باب ان افضل التطوع مثنى مثنى
 ٣٢٧ باب جواز التثقل جالسا والجمع بين القيام والجالس في الركعة الواحدة
 ٣٣٠ باب النهي عن التطوع بعد الاقامة
 ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
 ٣٤٠ باب الرخصة في اعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
 ٣٤٣ أبواب سجود التلاوة والشكر
 ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ومن والمقصد

صهيفة

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة المهور والسر
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سمع الثاني وانه اذا لم يسجد لم يسجد
 ٣٥٠ باب السجود على الدابة وبيان انه لا يجب بهال
 ٣٥١ باب التكبير للسجود وما يقول فيه
 ٣٥٢ باب سجدة التذكر
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو
 ٣٥٥ باب ما جاء في سلم من نقصان
 ٣٦٢ باب من شك في صلاته
 ٣٦٩ باب من أسي التشهد الاول حتى انتصب قائما لم يرجع
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية نجسا
 ٣٧٢ باب التشهد لسجود السهو بعد السلام

• (فت) •

٧
• فهرسة الجزء الثاني من عون الباري •

صفحة

- ٢ بقية كتاب الفسل
٧٨ كتاب إن أحكام الحيض وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاث
٩٩ كتاب التيمم
١٢١ كتاب الصلاة
٣٢٨ كتاب مواقيت الصلاة
٤٧٧ باب بدء الأذان

• (فت) •

٢
 (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب نيل الاوطار
 شرح منتقى الاخبار)

صفحة	مطر	خطا	صواب
٥	١٣	أحمدكم	أحمدكم
٧	٩	دعوى	دعوى
١٣	١١	كأنه	كأنه
١٧	١٠	فصله	فصلها
١٩	١	النبوثة	النبوثة
٢٠	٢١	وا	وان
٢٦	١٩	فيما درت	فيما درت الناس
٢٩	٧	التوزي	التوزي
٢٩	٩	وسيعرف	وسيعرف
٣١	١٦	مساجد	مساجد
٣٢	٢٠	سجد	سجد
٣٤	١٠	زياد النري	زياد النري
٣٥	٢٤	جندرة	جندرة
٣٥	٤	قيد	فيه
٣٥	٧	والطبراني	والطبراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعنه أبي نعيم في الحلية
٣٥	١٧	منما في المتن فراد مثله البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي	
٣٥	٢٩	الراد	المراد
٣٦	٧	يريد	يريد أنه
٣٥	٢٤	سما	بنامها
٣٨	٩	الناس	الناس من الماطر
٣٩	٨	سور	سورة
٤٠	٩	بسيط	نشط
٤٩	٢٦	رجة	رجعت
٤٣	١٩	مسجد	المسجد
٤٤	١٢	الناظر	الرجل ينظر
٤٥	٢٠	لا يقاوم	لا يقادر
٤٥	١٤	الغنى	المعنى

صواب	خطا	سطر	صفحة
جباله	جباله	٢٢	٤٦
ثقل	ثقل	١٥	٤٩
المرضة	المرضة	١١	٥٠
الحجم	الحجم	٢١	=
سفن	فن	=	=
الا	الا	٢٤	=
المعبد وفيه	المعبد	٢٥	=
انزال	نزال	٣	٥١
والمسلم	والمسلم	١٢	=
يناقض	يناقض	٢	٥٤
العراق	العراق	١١	٥٦
العمل	لعمل	١٤	=
غير	اخرى غير	٥	٥٧
هذا بهضم	هذا	١٦	٦٧
ذكر ان	ذكر	١٩	=
الحديث حديث واه	حديث واه	١٦	٦٩
مغلوب	مغلوب	٨	٧٠
الى صلاة	الى	٢٢	٧١
ذلك اذا	ذلك ان	١٩	٧٢
فرجع	فرجع	١٣	٧٥
العلماء الحكمة	العلماء	١٧	٧٦
فالتفت	فتلفت	٦	٨٠
القراءة	القرآن	٢٣	=
القراءة	القرآن	٢٥	=
لهمنا	منها	١٢	٨١
الرواية به	الرواية	٢١	٨٦
لابن خزيمة	لابن خزيمة	٢٠	٨٩
ظهير	ظهير	١٧	٩٣
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي	عيسى	١٣	٩٤
دون	بدون	١١	٩٥
عن نعيم	عن نعيم	٢١	=
المنفرد	المنفرد	٨	٩٩

صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٠
والاولين	والاثنين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
جميعهما	جميعهما	٢١	=
لم تعد	لم يعد	١٨	١١٢
X	سعيد	١٩	١١٣
بأتمام	بأتمامه	٢٤	=
ن	ن		
هـ	هـ	٢٦	=
الاول قروب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	فان كانت	٢١	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاولين	الاولين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرين	١٥	=
الخبرة	الخبرة	=	١٣١
بطل	مطل	٢٠	١٣٣
له أيضا	هـ	٢٣	١٣٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تغيير لكم	تغيير لكم	١٨	=
التعزيم	تعزيم	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
لرؤس	الرؤس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٣
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دليل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	الصلاة	١	١٦٨
بأنه	انه	٢٤	١٦٩
في	الاصرفي	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١

صيغة	سطر	خطا	صواب
١٨٢	٢٠	واحد	واحد
١٨٣	١٣	وبعد	بعد
١٨٤	١٧	ن	ن
١٨٥	١٠	نازعنا	نازعنا
١٨٦	١٥	هو	هو
١٨٧	٢٨	محمد	محمد
١٩١	١٥	فيكم	فيكم
١٩٤	١٢	العزيزي	العزيزي
١٩٨	١٩	الآمين	الآمين
١٩٩	١٢	فاته	فاته
٢٠٠	٧	الحس	الحس
٢٠١	٢	ن	ن
٢٠٥	٢٨	القاسم	القاسم
٢١٥	١٠	صرخ	صرخ
٢١٨	١٨	ن	ن
٢٢٥	٩	للمفسك	للمفسك
٢٢٦	٢	الدواوي	الدواوي
٢٢٧	٢٤	وردت	وردت
٢٢٨	٢٨	لرواية	لرواية
٢٢٩	٢٧	شهم	شهم
٢٣٩	١٠	لاوقف	لاوقف
٢٤٠	٢٧	أبوداو	أبوداو
٢٤٣	١٠	كان	كان
٢٤٧	١٤	انها	انها
٢٤٨	٢١	وقبل المامه	وقبل المامه
٢٥٢	٢٢	اذ كر كذا	اذ كر كذا
٢٥٨	٢٦	ن	ن
٢٦٦	٥	الداري	الداري
		النباس	النباس
		الطرف	الطرف
		برقة	برقة
		لاقطع الصلاة	لاقطع الصلاة
		اذ	اذ
		اسناد	اسناد

صيفة	مطر	خطا	صواب
٢٦٨	١٣	فعله	فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع
٢٧٠	٢	انما	انما
=	٦	فانما	فانما
٢٧١	٢٥	يزيد بن أسرم	زيد بن أسرم
٢٧٤	٢٦	ذكر	ذكر
٢٧٥	٦	العشاء	صلاة العشاء
٢٧٦	١٥	ب	بها
=	٢١	يسلم	تسلم
٢٧٧	١٣	لما فوقها بماتيه	فما فوقها المسافيه
٢٧٨	٢٧	بني	بين
٢٧٩	٥	الآتيان	الآتيان
٢٧٩	٢٤	رجال	رجال اسناد
٢٨١	١٢	رالك	عراك
=	١٩	باسناد	باسناد
٢٨٢	٢١	بمعين	بمعين
٢٨٣	١٤	لفظ	لفظة
٢٨٨	٣	روي	روي
=	١٣	قواك	قوله
٢٩٢	١٦	يري	لم ير
٢٩٥	١٨	عن	عنه
٣٠١	٢	ابا سعيد	ابن أبي سعيد
٣٠٤	٢٧	بسبب	بسببه
٣٠٩	١٤	اعشرة	عشرة
٣١٧	٢	لا تسمع	لا تسمع له
=	٢١	ابن القين	ابن القين
٣٤٥	٢٣	حضر واحد بكه	حضر واحد بكه
٣٤٧	١٩	استشزوا	استشزوا
٣٥٤	٢٧	عزوري	عزورا
٣٥٥	٧	الرمعي	الرمعي
=	٢٢	ذ كالت في به	ذ كالت في كتابه
٣٥٦	٢١	القولان	القولان

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٥٩	٣	لامعن	لاسن
٣٦٢	٢١	عمرن	عمران
٣٦٣	٢٢	ابن-الحق	ابن-الحق
٣٦٤	١١	فلسجد	فلسجد
=	٢٠	يزيد	زاید
٣٦٧	٢٤	لكونه	ككونه
٣٧٠	٧	وسجد	ولسجد

(اصلاح بعض ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب
عون الباري لحل أدلة البخاري)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٢	انصف	اذا انصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والنفسير	وفي التفسير
٦	٢٣	بالقول	بالقول
٧	٣٤	والتور الى وجهها	X
٨	٩٠	لان	ولان
٩	٣٥	وهذا مدرج من كلام	X
١٠	٩	الرهرى الراوى عنه	أهرق
١١	١٩	أنرى	في رواية أخرى
١٨	٣٥	عنهم	عنهم
٢٤	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البخاري
٢٥	١٦	لانه	انه
٢٦	٣١	السته	السه
٢٧	٢	ينها	ينها
٢٨	٣	السته	السه
٢٩	٣٥	وعن	عن
٣٠	١	وزاد الى فلينصرف	X
٣١	٢٦	وقبل ليس الى ذلك	X
٣٣	٣٦	لاذكر	كالذكر
٤٤	٣٢	ما أجركم	ما أجركم
٤٥	٣٤	من والباثما	من
٤٦	٣٥	أبو الها	أبو الها وأبو الهما
٥٩	١	زدت	رددت
٦٥	٣٦	المنط	التفريط
٧٠	٢١	(انه قد)	(انه)
٧١	٢٢	(أروى)	(قد أروى)
٨١	٣٥	فيه	في الصوم
٩٣	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع
في بعض المطبوع دون
بعض

صفحة	سطر	خطا	مواپ
١١٩	٩	وقيل انما يقال سقيته لنفسه X واسقيته لسانه	
١٢١	٨	لانه	سقيته لانه
١٢٣	٢٧	التحقق	تحقق
١٢٦	١٧	المصدر	أى المصدر
١٢٧	٣٦	فراجعنى	فراجعنا
١٣٠	٣٣	وأما الى والابرام	X
١٣١	٢٨	ان يفتنكم	ان يفتنكم
١٣١	٩	اتهى	X
١٣٥	٣٤	النواقص	النواقص
١٣٦	١	بأثر	ناتر
١٤٢	٢١	لمصنف	للمصنف
١٤٥	٣٥	اوغيره	أوغيرهما
١٤٦	١	المواقف	المواقف
١٥٠	٣٣	فى الصلاة	وفى الصلاة أيضا
١٥١	٢٩	جواز	جواز
١٥٢	٢٨	وأن	وأن
١٥٣	٢١	الصلاة	الصلاة أيضا
١٦١	٣٠	فراجعها	فراجعهما
١٦١	٦	المتقى	شرح المتقى
١٦٩	٧	وشرحه	X
١٨٢	١٠	(اوقعت فدميه)	(ولكن عن يساره اوقعت فدميه)
١٨٢	١٠	المصنف	المصنف
١٨٦	٢١	عنه	عنه انتهى
١٨٨	٢	الى البيوت	فى البيوت
١٨٨	٣	حقى	(حقى)
١٩٦	٢٥	بيعت	انه يبيت
١٩٦	٣	هو المقصود	المقصود

صواب	خطا	سطر	تخفيفة
هوان	ان	٢٠	٢٠٢
والمراد بالاكل	وبالاكل	٣٦	٢٠٣
تحرير تجارتها	التحرير	٤	٢٠٨
جميع	جمع	٣٥	٢١٤
قصر	اقصر	٩	٢١٤
(وكبرتم)	(وكبر)	٢٦	٢١٤
وكان	كان	٦	٢١٤
وكان	كان	٣٤	٢١٧
امرا	أمر	٣٦	٢١٨
بحرية	بالحرية	١	٢٢١
أفرايت	أرايت	١٤	٢٢١
(او) قال (مؤخره)	(او) قال (مؤخره)	٢٧	٢٢٥
(من الاثم)	من الاثم	٢	٢٣٥
بالدن	بالذنوب	١٩	٢٣٧
ووقت	وبان وقت	١٨	٢٥٤
وأعطينا	أعطينا	٣٤	٢٦٥
وقال	قال	٢٥	٢٦٩
ابن عمر	ابن عمرو	٢٦	٢٦٩
مثلا	مثلا	٣٥	٢٧٠
مثلا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين			
كوفي ومذني وفيه رواية الابن عن أبيه			
والحديث والعنونة والقول وأخرجه			
البخاري أيضا في التوحيد والوداد			
والساق			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	٢٧٣
X	ذلك	٣٦	٢٧٧
وتيسره	وتيسره	٢٤	٢٨٦
ليس	لهم	٣٦	٢٨٧
سمعت	سمعتا	٣٦	٢٨٨
لا ينبغي	لا ينبغي	٣٣	٢٩٨
لا	ولأنه	٢٨	٣٠١
الاستر	الثاني	١٩	٣٠٣
وروايتها	وروايتها	٢٦	

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٣٠٤	٢٥	تفاوت	تفاوت بتفاوت حال المصلي
٣٠٥	٣	خس	خسة
٣٠٧	١٩	وقد تقدم الى الجماعة	X
٣٠٨	٣٤	أى ظل عرشه	X
٣٠٩	٢٥	على الموصوفة	عن الموصوفة
٣١٠	٢٩	واكثر	اكثرة
٣١٢	٢١	أخرى	سبعة أخرى
٣١٣	٣٥	اتوسع	تربع
٣١٣	١	وفي الرفاق	وفي الرفاق وفي الحدود أيضا
٣١٩	٦	تقديم	تقديم
٣٢٣	١٧	وهذا موضع الدلالة	X
٣٢٩	٢٩	يرده	يرده
٣٣١	٢٢	صلى	صلى الله
٣٣٢	٣٣	الاطول	الاطول
٣٣٤	١٣	ولهم	(ولهم)
٣٣٥	٣٤	كما	X
٣٣٩	٥	المذكورات	المذكورة
٣٤٠	٢	وتعقب	تعقب
٣٤٢	٥	له	له صلى الله عليه وآله وسلم
٣٤٣	٢٣	وهذا الى يعنى	X
٣٤٣	٣٤	أى التوافل القلم	X
٣٤٤	٣٤	تشريع فيها الجماعة	
٣٤٤	٣٤	نقى	نقى
٣٤٦	٢٥	رفعها	رفعه
٣٤٨	٣٥	عند ابن ماجه	عنده
٣٤٩	٢٦	واثنين	أواثنين
٣٤٩	١٧	والراحة	والراحة
٣٥٠	٣٤	لا يقال	قال القسطلانى لا يقال
٣٥٣	٥	برفع	بدفع
٣٥٤	٦	في القرآن	من القرآن
٣٥٥	٢٤	وبسبب فاد منه ما ترجم له	X
		وهو رفع البصر الى الامام	

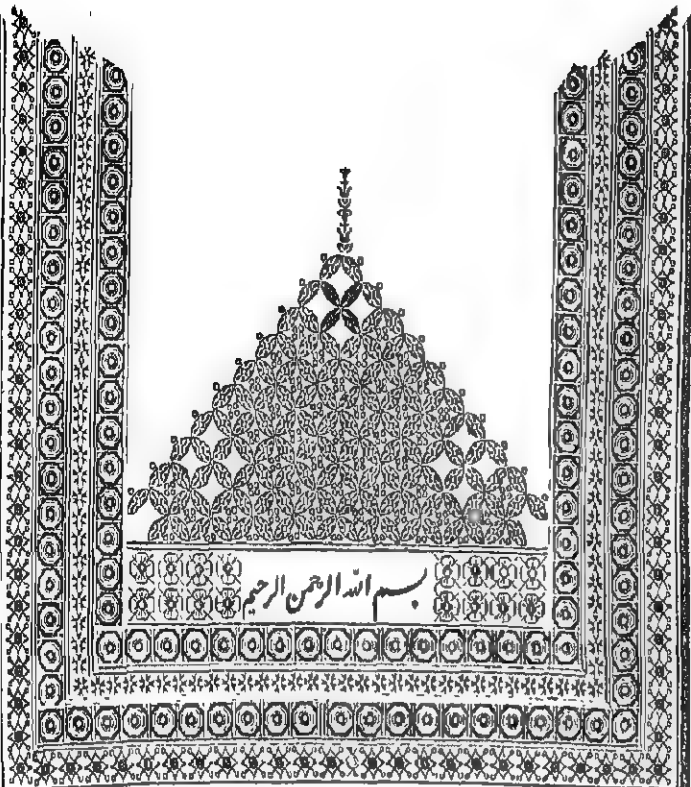
صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٥٧	٢٢	شرطه	شرط البخاري
٢٥٨	١٥	الموافق	البخاري
٢٥٩	٢٢	أى ما تقول	X
٢٦١	٢١	داخلة	وان كانت داخلة
٢٦٩	٢٧	عبر	عبر (عن جابر)
٢٧٤	١٠	تم يكبر	تم يكبر
	٢	يستحب	يستحب

(تم بحمد الله وعونه)

الجزء الثاني من نيل الاوطار من أمر ارتقى
الاجبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكلي
نفع الله به القاصي
والداني

م

وبهام تشبه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملا المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صدوق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
تعالى في مدحه وهو شرح كتاب التوحيد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعهم الله تعالى برحمته



(أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات)

(باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم بها)

(عن جابر بن سمرة قال سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصلي في الثوب

الذي آتني فيه أهلى قال نعم الآن ترى فيه شيا فافقه سلمه رواه أحمد وابن ماجه ومن

معاوية قال قالت لام حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي

يجمع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى رواه النسائي والترمذي حديث جابر بن سمرة

رجال اسناده عند ابن ماجه ثقات وحديث معاوية رجال اسناده ككلامهم ثقات

والحديثان يدلان على تجنب المصل للثوب المتنجس وهل طهارة ثوب الملهى شرط لصحة

الصلاة أم لا فذهب الاكثر الى أنها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد

ابن جبيرة وهو مروي عن مالك أنه ليس بواجبة ونقل صاحب النهاية عن مالك قول ابن

أحمد ما أزاله النجاسة سنة وليس بفرض وثانيها أنها فرض مع الذكر ساقطة مع

النسيان وقديم قول الشافعي أن إزالة النجاسة غير شرط احتج الجمهور بحديثه قال

الله تعالى وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلاة لا لاجتماع على أن لا وجوب في غيرها

ولا يخفى أنه إن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه

والوجوب لا يستلزم الشرطية لأن كون الشيء مبرطا حكم شرعي لا يثبت

الالتصريح الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به بإدائه الشرط أو بنفي الفعل بدونه

فقيامه بها إلى العينة لا إلى الكمال أو بنفي الثمرة ولا يثبت مجرد الأمر به وقد أجاب

عن (عن عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما (أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي خالته فاضطجعت) أي وضعت جني بالارض وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبته لقوله بات أو يقولت مناسبة لقوله اضطجعت لكنه سكت مسالك الثنتين الذي هو نوع من الالفاظ أو يقدر قال فاضطجعت (في عرض الوسادة) بفتح العين وهو المنه ورث قال النووي هو الصحيح وبالضم حكاه البرماوي والعسفي وابن حجر وأنكره أبو الوليد الباجي نقلوه عن لأنه بالضم يعني الجنايب وهو الموضع مستتر والجواب أنها ما قال في طولها تعين المراد وقد جعلت الرواية

عن جماعة منهم الداودي والأصبلي فلا وجه لانتكاز (واضطجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في ماؤها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف الليل أو قبله) أي قبل اتصافه (بقيل أو بعده) أي بعد اتصافه (بقابل استمطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلع) ٣ وآله (وسلم بخلع) حال كونه (يسبح

النوم عن وجهه) الشريف (يسده) السكريعة بالافراد أي يسمح بسده عينيه من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لأن المصح لا يقع الاعلى العين والنوم لا يصح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على السبب قاله ابن حجر ونهقه العين بأن أثر النوم من النوم لانه نفسه والجواب أن الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من إضافة الصفة للموصوف واللام تدل في العدد الإضافي نحو الثلاثة لا ثواب (الطوائف من سورة آل عمران) التي أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على ردم كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد ان قامه من النوم قبل أن يتوضأ (و) وقعه به ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنم اصطفاة وقد جاءها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فأين دليل الوجوب في المقيد وهو الصلاة وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بأنهم مقتضية للوجوب في الجملة لا في المصنف فام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صادرا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيد ومنها حديث ذاع انهم الذي سبوا في غايه ما فيه الامر بمسح النعل وقد عرفت انه لا يقيد الشرطية على انه يخفى على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً للوجوب عليه الاستتاف لان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشرط كما تقرر في الاصول فهو عليهم لالهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ويجاب عنهم ما بان الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب سائما ان قوله فتغسله خير في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطالب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ السكاء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم في السكاء انقضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الى مصر وروى يد الغلام فقال اغسل هذه وأجديها ثم ارسلني بها الى فدعوت بقصصه في فحشائهم ثم اجديتها ثم أخرجتها لخاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويجاب عنه أولا بأنه غريب كما قال المتذري وثانياً بان غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشرطية وثالثاً بأنه عليهم لالهم لانه لم ينقل اليانته أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الذنوب ومنها حديث عماد القاطع انما تسلي ثوبك من البول والغائط والقي والدم والحق ورواه أبو يعلى والبراد في مسندهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والحق في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والوسط ويجاب عنه أولا بأنه هؤلاء كلهم ضعفاء وضعفه غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن جناد وهو متروك ومتهم بالوضع وعلى بن زيد بن جندان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أمل له وثانياً بأنه لا يدل على المطالب وليس فيه الآتي يغسل الذنوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل النبي وترك في الصبيطين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية ومنها حديث حنيفة ثم اقرضه عند البخاري ومسلم وغيره ما من حديث أسامة بن جندب في لفظه ثم لتضعه بما من حديث عائشة وفي

شيء ليس الجذابة قد صححه جماعة من الحفاظ والحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا بجملة ولهذه الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث اللهم الا ان يقال ان ابن المنير انما نقه في خصوص هذا الاستنباط والمسئلة مصححة في السبيل اه سيد نور الحسن خان سبيله الله تعالى

(١) قلت حديث علي عليه السلام عند أحمد وأهل السنن وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يجتزئ عن القرآن

على أن النوم في شبهة يقض وليس كذلك لأنه قال تمام عيناى ولا تمام قلبي وأما كونه ثوبا عقب ذلك فله جسد الوضوء
أو أحدث بعد ذلك ثوبا وقد سبق الاستماع على إلى معنى ما ذكره ابن المنير وأجيب بأن الأصل عدم التجديد وغيره وعورض
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك وهذا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تمام عيناى ولا تمام قلبي

وحيث لا يكون تجديد وضوئه
لأجل طلب زيادة النور حيث
قال الوضوء فور على نور (ثم قام
إلى شئ معافة) هي القرية
المظلمة من آدم وبعده سنان
بكسر أوله وذكره باعتبار نظمه
أو الأدم أو الخلد وأنت الوصف
باعتبار القرية قال الخطابي
الشن القرية التي تبعد للبلاء
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله
وسلم (منها أحسن وضوء) أى
أتمه بأن أتمه بدوابه ولا يعارض
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء
وضوءا خفيفا لأنه يحتمل أن
يكون أتم في جميع مندوباته مع
التخفيف أو كان كل منهما ماقى
وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله
وسلم (يصلى قال ابن عباس)
رضي الله عنه (فقد فصعت
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله
وسلم (ثم ذهب فتمت إلى جنبه)
الابنير (فوضع يده اليمنى على
يأسى) أى فادأنى على يمينه
(رأى جذباذنى اليمنى) حال كونه
(بقائها) أى يدل على أنها من
الغفلة عن أدب الانتمام وهو
القيام على بين الأيام إذا كان
الامام وحده أو نائبا عنه ليكون
ذلك كان إلا فصل ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين (٢) المجموع
انها عشرة وهو يقيد المطلق في قول البخارى في باب التخفيف فصل ما شاء الله بالأرض

(٢) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على المشاهدة فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلى
أربعا ربعا وتارة يجمع بين زيادته على الأربع وذلك كله سنة ثابتة انظر الروضة (١) سيد على حسن شأنه الله

(ثم أوتر) بواحدة أو ثلاث وفيه بحث بطول (ثم اضطلع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام) فصل في ركعتين خفيتين (ثم خرج) من المصلي إلى المسجد (فصل الصبح) بأصحابه رضي الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما يلاحظ من مطاوع ما يؤخذ من هذا الحديث استحباب ٥ التمجيد وقرعة العشر الآيات عند الانتهاء من النوم وإن صلاة

الليل مشق مشق وهو من خماسياته ورجالته مديون وفيه التحديق بصيغة الأفراد والجمع والأخبار والعقود وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي الوتر والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الطلوع أسكنه على غير شرط المنع (وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمر بن أبي حنن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أنه يستطيع أن يربي) أي هل يستطيع الإقناع بأي وفيه ملاطمة الطالب للشيخ وكاشفه أراد أن يريته بالقول له يكون أبلغ في التعليم وسبب الاستعظام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك أبعد العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرضاه) قال (أي عبد الله بن زيد الأنصاري) (ثم) أستطيع أن أريك (فدعا به) وفي رواية وهيب عنه البخاري فدعا به من ماء وتور قال الداودي القسح

بالارض ثم يصل فيه، ورواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وأرساله يرجع أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن التميمي وأسانيداه أضعفان ورواه البراز من حديث أبي هريرة وأسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله فأخبرني فيه جواز تكليم المصلي وأعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قوله جيباني رواية أبي داود قد رواه هو ما ذكره الطبع من نجاسة ومخاط ومنى وغير ذلك والحديث قد عرفت مما ساق أنه استعمل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كاعرفنا علمهم لآلهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلخاع النمل وعدم استئذافه لها يدل على عدم كونه الطهارة شرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقدر هو الشيء المستقدر كالخطا والبصاق ونحوهما ولا يلزم من القدر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يسير معه فزاعنه وأخبار جبريل بهذا لا تلتوث ثيابه بشئ مستقدر وبهذا الجواب عما قاله في البارع في تفسير قوله أو جاء أحدكم من الغائط أنه كفى بالغائط عن القذر وقول الأزهري النجس القذر الخارج من بدن الإنسان بطهارة المستقدر غير نجس أو نجس معفو عنه فحكم وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقذر الظاهر أنه لما فهم من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا الخفاة للتلوث لأنه لو كان كذلك لأخبرهم قبل الدخول في الصلاة لأن القعود حال لبسها مظنة للتلوث بما فيه أعلى أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية التي ثبتت المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأخبين هما البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما غطاه وفيه أن ذلك التعال يجوز وإن الأصل أن أمته أمونه في الأحكام وإن الصلاة في النعلين لا تذكر وإن العمل اليسير معه وتوعنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك التعال مطهراته في أبواب تطهير النجاسة وأما أن أمته أسوة فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسيأتي وما المذهب عن العمل اليسير فسيأتي أيضا ومن فوائد الحديث جواز الشئ إلى المنع بالذم

(باب جل الحديث والمستجير في الصلاة وثياب المغار وما أشك في نجاسته)

(عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل وهو سائل امامة بنت

وقال بطور هي أنا بشر بصفه وفعل هو الطهارة وقيل يشبهه الطست وقيل هو منسل القدر من صقرا وحجارة والتور المذكور يعني أن يكون هو الذي توضع منه عبد الله بن زيد ١٢ إذ سئل عن صحة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأخرج) أو صلب من الماء في رواية فقا كفا وفي لفظ فكاها وهم الغتان يعني يقال كفا الاناؤا كفاها إذا مالها وقال

المداني في رواية الاربعية على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل المدين قبل ادخاله الى الاذه
(على يده) بالتثنية وفي رواية الاربعية على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل المدين قبل ادخاله الى الاذه
ولو كان من غير نوم والمراد بالدين ٦ هذا الكفان لا غير كذا في الفتح (فصل مرتين) وفي رواية الاربعية فغسل

يديه مرتين كذا في رواية مالك
وعنه دغيبير من الحفاظ ثلاثا
فهى مقدمة على رواية الحفاظ
الواحد لا يقال انهما واقعتان
لا اتحادا غير جهما والاصل عدم
التعد لان في رواية مسلم من
طريق حبان بن واسع عن
عبد الله بن زيد انه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
توضأ ونسبه وغسل يده اليمنى
ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا فيجعل على
أفه وضوء آخر لا يكون مخرج
الحديث غير محمد (ثم مضى
واسمى ثلاثا) أى ثلاث
غسرات كما في رواية وهيب
المذكورة في البخاري في ثلثي
الحديث المذكور بعد هذا
ولكنه ينفى واسمى ثلاثا
والرواية الاولى تستلزم الثانية
من غير عكس قاله الحفاظ ابن
حجر وعرضه بان ابن الاعراب
وابن قتيبة جهلاهما واحدا
(ثم غسل وجهه ثلاثا) لم يختلف
الروايات في ذلك ويلزم من
استدلالنا هذا الحديث على وجوب
غسل الرأس بالمسح أن يستل
به على وجوب التزيب لانيان
بقوله ثم في الجسج لان كلامه
الحكمين يجعل في الآية بينه
السنة بالقول (ثم غسل يده

زيت فاذا ركع وضعها واذا قام جعلها متفة في عليه) قوله وهو حامل امامة قال الحفاظ
المشهور في الروايات المتنوية ونصب امامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن
مالك باسناد حديث الباب على عاتقه وكذلك مسلم وغيره من طريق أخرى ولا حرج من
طريق ابن جريح على رقبته وامامة بضم الهزلة وتحقيف الميم كانت صغيرة على عهد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بعد موت طائفة بوصية منها قوله فاذا ركع
وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عاصم بن عبد الله شيخ
مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا سجد ولا يداود من طريق المقبري عن عمرو بن
سليم حتى اذا أراد أن يركع أخذها فوضعهما ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده
وقام أخذها فرتدها في مكانها وهذا أصح في أن فعل الجل والوضع كان منه لها وهو
يرد تأويل الخطابي حيث قال يشبه أن تكون الصيغة قد أُلغيت فاذا سجدت عادت
باطرافه والتمتة فيمنه من سجوده فتجى محمولة كذلك الى أن يركع فيسأها ويرد أيضا
قول ابن دقيق العيد ان لفظ جل لا يساوى لفظ وضع في اقتضا فعل الفاعل لانا نقول
فلان جل كذا ولو كان غيره جعله بخلاف وضع فعلى هذا فالقول الصادر منه هو الوضع
لا الرفع فيقبل العمل انتمى لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرتدها في
مكانها أصح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد
الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين جل ووضع وأن الصادر منه الوضع
لا الرفع حسنا الى أن رأيت في بعض طرق الصحيحة فاذا قام أعادها انتمى وهذا
الرواية في صحيح مسلم ولا حرج فاذا قام جعلها فوضعهما على رقبته والحديث يدل على ان
مثل هذا الفعل معقوعه من غير فرق بين القرينة والنافلة والمنفرد والمؤتم والامام
لما في صحيح مسلم من زيادته هو يوم الناس في المسجد واذا جاز ذلك في حال الامامة في
صلاة القرينة جاز في غيره بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا
الحديث والذي أحوجهم الى ذلك انه عمل كتسبي فروي ابن القاسم عن مالك انه كان في
النافلة واستبدها لما زرى وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة
ليست بعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ ينمنا نحن ننظر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في الظهور والعصر وقد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا
وامامة على عاتقه فقام في صلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا هو في مكانه وروى أنه سب
وعبد الله بن نافع عن مالك ان ذلك للضرور حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض

مرتين مرتين) بالتركيب (الى) أى مع (المرفقين) بالتثنية وفي رواية المستطلى والجوى الى المرفق
بالافراد على ارادة الجنس وهو متصل الذراع والعضد وهي به لانه يرتقى به في الانكسار فيدخل في غسل المدين خلافا لغير
لان في قوله تعالى الى المرفقين يعني مع كالحديث وقيل الى تقيد الغاية مطلقا وأما دخوله في الحكم أو ترك جهامه فلا

دلالة لها عليه وانما يعلم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها فحكمهم بدخولها الحنيطا وقال ابن جرير
 زاهويه الى بمعنى الغاية بمعنى مع فبنت السنة انما يعني مع وقال الشافعي في الام لا أعلم خلافا في ايجاب دخول المرفقين
 في الوضوء قال في الفتح فلهي هذا زفر محجوج بالاجماع وقد ورد هنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انما يعني مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة أنه
 تروضا حتى أشرع في العضد
 وهكذا رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يتروضا
 وأخرج الدارقطني والبيهقي من
 حديث جابر أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أدار الماء
 على مرفقيه ثم قال هذان وضوء
 لا يقبل الله الصلاة الا به قال في
 الفتح واسناده صحيح وفي
 رواية الدارقطني من حديث
 عثمان بن اسناد حسن انه غسل
 وجهه ويديه الى المرفقين حتى
 مسح أطراف العضدين وأخرج
 البزار والطبراني من حديث
 وأبل بن حجر قال شهدته النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم تروضا
 فغسل وجهه ويديه حتى جاوز
 المرفق فهذه الأحاديث يقوى
 بعضها البعض (ثم صرح رأسه)
 زاد ابن الطابع في روايته كذا
 كما في حديثه المروي عند ابن
 خزيمة في صحيحه (يسديه)
 بالنسبة (فأقبل بها وأدبر) بها
 وسلم مع رأسه كله وما قبل
 وما أدبر وصدغيه (بدأ يقدم
 رأسه حتى ذهب بهما الى ففاده ثم
 ردهما الى المكان الذي بدأ
 منه) ليس متوعب جهتي الشعر
 بالمسح الظاهر انه من الحديث
 وليس مدرجا من كلام الامام مالك فحجة على من قال السنة أن يبدأ بخر الراس الى أن يفي الى مقدمه لظاهر قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية البخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر يديه وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الأمور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ونخرج الطريقين متعده فهما باعني

أصحابه لانه لو تركه اليك وتغلبه أكرم من شغلته بحملها وفوق بعض أصحابه بين
 الفريضة والمنافة وقال البايع ان وجد من يكفيه أمرها جاز في المنافة دون الفريضة
 وان لم يجد جاز فيهما قال القوطي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان
 الحديث منسوخ قال الحافظ روى ذلك عنه الاسماعيلي لكنه غير صحيح وقال ابن
 عبد البر اعل الحديث منسوخ بتعريم العمل والاشتغال في الصلاة وتنعقب بأن النسخ لا
 يثبت بالاحتمال وبأن القضية كانت بعد ترويضه صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لتغلا
 لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بفترة مديدة قطعاً قاله الحافظ
 وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه وورد بان الاصل عدم الاختصاص قال
 النووي بعد ان ذكر هذه التواريخ ويات كل ذلك دعاوى باطلة مردودة لدليل عليها لان
 الآدمي طاهر وما في جوفه من عروق ونبات الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة
 حتى تنبسين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا كانت أو تفرقت ودلائل الشريعة
 متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال
 الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على انه عمل غيره متوال لوجود الظمان في
 أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسياق الكلام
 على ذلك وان مسح الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يجتر من
 النجاسة كالاطفال وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التظن لان
 حكايات الاحوال لا عموم لها (وعن أبي هريرة قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهم من
 خلفه أخذوا ذرايفهم ووضعهم على الارض فاذا عادوا حتى قضى صلاته ثم أقعد
 أحدهما على فخذه قال نعمت اليه فقامت يارسل الله ردهما فبرقت برقة فقال لهما
 الحقا بأمكنة فمكثت ضوها حتى دخلوا واهما أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر
 وفي اسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على ان مثل هذا الفعل
 الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بان ذلك كان في
 الفريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز ادخال الصبيان
 المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صيادكمم وخصوماكمم وحدودكم وشراكمم ويعكمم
 وجرحوا يوم جمعكم واجلسوا على أبوابهم اظاكرهم ولكن الراوي له عن معاذ مغمول

وليس مدرجا من كلام الامام مالك فحجة على من قال السنة أن يبدأ بخر الراس الى أن يفي الى مقدمه لظاهر قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية البخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر يديه وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الأمور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ونخرج الطريقين متعده فهما باعني

واحدة وعين شريكية مالكة البديهة بالمقدم فيقول قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بإبدائه أي بدأ بقبل الرأس وقيل في
توجيه غيره ذلك والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية مستثناة من هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا
الحديث على وجوب التعميم والحديث **أ** ورد على الكمال ولا نزاع فيه بذلك أن الإقبال والادبال يزيدان في غير هذا

الحديث قال القسطلاني وقد ثبت وجوب أصل المسح بخاحده كافر لأنه قطعي واختلاف في مقداره بخاحده لا يكثر لأنه غلط (ثم غسل رجليه) أطلق الغسل فيها وليد كونه تيمنا ولا نفية كما سبق في بعض الأعضاء المشهورة بأن الوضوء الواحد يكون بعضه مرة وبعضه مرتين وبعضه ثلاث وإن كان الاكلى الثلاث في الكل ففعله يساوي العواز والبيان بالله على وقوع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل وفي رواية وهب إلى الكعبيين والبعث فيه كالتفت في قوله إلى المرفقين والمشهور أن المكعب هو العظيم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم وعن أبي حنيفة أنه العظيم الذي في ظهر القدم عند مفصل الشراطين وعن مالك مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد كثر المتن من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة فيه حديث الثعلب بن أبي بصير الصحيح في صفة المص في الصلاة فرايت الرجل منا يلزم كعبه يكعب صاحبه واستدل البخاري بهذا الحديث على استحباب مسح الرأس قال

وهو لم يسمع منه وأخرج ابن ماجه من حديث وثالب بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراكم وبيعكم وخصوماتكم ورفق أصواتكم وأقاعة حدودكم وسل سؤفكم واتخذوا على أبوابهم المظاهر وجروها في الجمع وفي أسناده الحرث بن شهاب وهو ضعيف وقد عارض هذين الحديثين الضعيفين حديث إمامة المتقدم وهو متفق عليه وحديث الباب وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا سمع بكاء الصبي وأنا في الصلاة فأجففت مخافة أن تنقث أمه وهو متفق عليه فيجمع بين الأحاديث بعمل الأمر بالتعقيب على المذهب كما قال العراقي في شرح الترمذي وأما انتموا المساجد عن لا يؤمن حديثه فيها (وعن عائشة قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وأتاني جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه بعضه رواءه مسلم وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا النسائي واتفق على نحوه الشيخان من حديث مهينة قوله مرط بكسر الميم وهو كسامة من صوف أو خرا أو كان وقيل لا يسمى مرطا إلا الأخضر وفي الصحيح في مرط من شعر أو ود والمرط يكون أزارا ويكون رداه قاله ابن رسلان وفيه دليل على أن وقوف المرأة يوجب المصلي لا يطل صلاته وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة أنه يطل والمحدث يرد عليه وفيه أن أبواب الحائض طاهرة لا موضع ما يرى فيه أثر الدماء أو النجاسة وفيه جواز الصلاة بحضور الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه عليها (وعن عائشة قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي في شعر ناز وأما أحمد وأبو داود والترمذي وصحبه ولعله لا يصلي في خلف نسائه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قال أبو داود في سننه قال جاد يعني ابن زيد سمعت سميد بن أبي مسدقة قال سألت محمد بن أبي بصير عن عبد الله بن شقيق وقال سمعته منذ زمان ولا أدري عن سمعته من ثبت أم لا فأسأله عن هذا قال ابن عبد البر في هذا المعنى قول من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه أن في حال تغيره ذكره من أمر طرأ له من غضب أو غيره في مثل هذا العالم لا يستل وقوله فأسأله عن غيره لا يفتح في الرواية المتقدمة فإنه محمول على أنه أمر بسؤال غيره لتقوية الحجة قوله في شعرنا ضم الشين والعين المهملة جمع شعار على وزن كتب وكتاب وهو الثوب الذي يلي الجسم وخصه بما لا ذكر لانهم أقرب إلى أن تتأله النجاسة من الثياب وهو الثوب الذي يكون فوق الشعار قال ابن الأثير المراد بالشعار هنا الأزار الذي كانوا يتغطون به عند النوم

وفي في الفتح أنه يدل ذلك بالافراض على أنه لا يندب تكريره وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرقه على جواز التطهر من آية الطهارة وغيرها ورواه هذا الحديث الستة كلهم حديثون الأشعج البخاري وقد دخلها وفيه رواية لابن عن الأب والتهديد والاختيار والعذبة وأخرج المزي في الطهارة ومسلم في الترمذي محمد بن أبي الحسن

وابن ماجه (عن أبي جهم) يضم الجيم وفتح الحاء وسكون المشاء القصبة ذهب بن عبد الله السوافي يضم السين والمد النقة في الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع وبعين له في البخاري سبعة أحاديث (قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة) أي في وسط النهار عند شدة الحر في سفر وفي رواية أن خروجه كان من قبة ٩ حرام من آدم بالبطيخ بكه (فاق) يضم

الهـ مزة وكسر الميم (وضوء)

بفتح الواو أي بجم يتوضأ به

(فتوضأ) منه (فجعل الناس

ياخذون من فضل وضوئه)

صلى الله عليه وآله وسلم أي من

الماء الذي بقي بعد فراغه من

الوضوء وكانهم اقتصدوه أو كانوا

يتناولون ما سأل من أعضائه

وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم

(فيتمسكون به) تبركاً به لكونه

من جسد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال في الفتح وفي ذلك دلالة بيّنة

على طهارة الماء المستعمل

اتهم وزاد القسطلاني وعلى

القول بأن الماء المأخوذ ما فضل

في الأنا بعد فراغه صلى الله

عليه وآله وسلم فالماء طاهر مع

ما حصل له من التبريق والمبركة

بوضع يده المباركة فيه والتمسك

بفعل كأن كل واحد منهم مسح به

وجهه ويديه مرة واحدة أخرى

فتوحيه أي شربه جوعاً بعد

جوعه أو هو من باب التكافؤ

لأن كل واحد منهم أشد الحاجة

إلى فضل وضوئه صلى الله عليه

وآله وسلم كان يتبع في تحصيله

كشجع ونصير (فصل النبي صلى

الله عليه وآله وسلم الظهور ركعتين

والعصر ركعتين) قصر السفر

(و. بن يديه عنزة) بفتحات أقصر

وفي رواية أبي داود في شهرنا أول حداثته من الراوي واللفظ اسم لما يلحق فيه والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مقلقة لوقوع الفحشاء فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك وفيه أيضاً الاحتياط والاخذ باليقين جاز غير مستكبر في الشرع وإن ترك المشكوك فيه إلى التيقن المعلوم جاز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم وقد تقدم في الباب الأول أنه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله ما لم يربيه أذى وأنه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم إلا أن يرى فيه شيئاً فيفسله وذكرنا هذا لأن من باب الاحتياط لعدم وجوب العمل بالمظننة وهكذا حديث مسالمة في اللباس الذي نساها وقد تقدم حديث عائشة المذكور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وإنما هو مندوب فقط عملاً بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وهذا يجمع بين الأحاديث

• (باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة) •

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجبه إلى خيبر رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وعن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقوله خلافه رواه النسائي) أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الهباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر بالفظ الكتاب قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على حمار وربما قال على راحلته وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى يذكر الحمار والمعروف على راحلته وعلى البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بالفظ على حمار قال النووي وفي الحديث بفتح عرو بن يحيى نقله لأنه ثقة نقله شعبة بخلافه كان الحمار مرة والبعير مراراً ولكنه يقال أنه شاذ فإنه مخالف رواية الجوهري في البعير والراحلة والشاذ مرود وهو الخالف للجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فأسناد في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا اسمعيل بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن جهميل عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لا يكله ثم ثقات قال النسائي الصواب معروف انتهى وقد ذكره مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس وألف مسلم حديثنا أنس بن سيرين قال قاله أنس بن مالك حين قدم الشام فالتقيناه به حين فرأيت به يصلي على حمار قال القاضي عياض قبل أنه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاز في صحيح البخاري لأنهم خرجوا من البصرة فالتقاه حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

٢ نيل في من الرمح وأطول من العصا وفيه أربع ركعات من الرمح وإنما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصحرى ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي وواسطي وفيه التحديث والسمع وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذا مسلم والنسائي فيها أيضاً (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفات الصحابة

كان مع أبيه في هذه الودائع وهو ابن سبع سنين وولدت في السنة الثانية من الهجرة فوجع جميع المبيدات التي كانت الودائع التي
 صلى الله عليه وآله وسلم عقده من قبله وثق بالمدنية سنة إحدى وثلاثين لله في الجارية سنة أحد عشر رضى الله عنه قال
 ذهبت أي مضيت (في خالتي) نسع ١٠ (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن ابن أختي)

عامة بأعين المهمل المضمرة
 بفت شرج (وقع) بفتح الواو
 وكسر القاف أي أصابه وجع
 في قدميه أو يده حتى ظهر عليه
 من الخلة باللفظ الأرض والجارة
 والكسبية وقع بفتح الميم
 أي وقع في المرض وفي رواية
 وجع مكان وقع أفتح الواو وكسر
 الجيم وعليه الاكثرون والعرب
 بمعنى كل مرض وجعا قال
 المسائب (فمض) صلى الله عليه
 وآله وسلم (رأى) يده الشريفة
 (ودعا) بالبركة ثم وضأ شرب
 من وضوئه بفتح الواو أي من
 من الماء المتقاطر من أعضائه
 الشريفة وفيه دلالة على طهارة
 الماء المستعمل (ثم خاف
 ظهروه) صلى الله عليه وآله وسلم
 (فقطرت) إلى خاتم النبوة بسبب
 كثافته بكسر تاء خاتم أي فاعل
 الختم وهو الاقام والبلوغ إلى
 الآخر وبفتحها جمع في الطابع
 ومعناه الشيء الذي هو دليل على
 أنه لا نبى بعده وفيه صيانة لنبوته
 صلى الله عليه وآله وسلم عن طريق
 الفساح إليها صيانة الشيء
 المستوثق بالثبوت وفي رواية
 أحمد من حديث عبد الله بن
 سرجس في اغض كفة اليسرى
 والنفس أعلى الكتف أو العظام

ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام واتعاضد في رجوعه لعلمه واستبدل
 المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب الخيس والمركوب الذي أصابته
 نجاسة وهو لا يتم الأعلى القول بأن المركوب نجس عين نعم يصح الاستدلال به على جواز
 الصلاة على ما فيه نجاسة لأن الجارية بنتك عن التلوث بها والحديثان يدلان على جواز
 التطوع على الرحلة قال النووي وهو جائز بإجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور إلا في
 السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته باللبس القصر وقال أبو يوسف وأبو
 سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي أنه يجوز التنفل على الدابة في البلد وسبقه
 المصنف لذلك باب في آخر أبواب القبلة

(باب الصلاة على الفرا والبسط وغيرهما من المنابر)

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط رواء أحمد وابن ماجه
 الحديث في استناده زعمه بن صالح الحدي ضعه أحمد وابن مدين وأبو حاتم والشافعي
 وقد أخرج له مسلم فرد حديثه مقرونا بآخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في
 المصنف قال حدثنا وكيع عن زعمه عن عمرو بن دينار وسأله قال أحدهما عن عكرمة
 عن ابن عباس أنه ذكره في الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والشافعي
 والترمذي ومعه ابن ماجه باللفظ كان يقول لاخ في مسغير يا أبا عبد الله المغيرة قال
 ونضح بساط أنا صلى الله عليه وآله وسلم يقول بساط بكسر الباء منه بساط بضمها ونسكن السين
 وضمها وهو ما يسط أي يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة قال عبد
 ابن القبرخ المجلي

ودونيد الخراج من أن تنالني * بساط لا يدي الناجعات عريض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من
 الصحابة ومن بعدهم وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وجمهور الفقهاء
 وقد ذكر ذلك جماعة من التابعين عن بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن
 المسيب ومحمد بن سيرين أنهم قالوا الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته نخل
 محدثة وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة
 على كل شيء من نبات الأرض وعن عروة بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون
 الأرض وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الامامية سجدة السجود على ما لم يكن
 أصله من الأرض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الأرض فدل ذلك على صحة

الذي قد ذكره على طريقه (مثل زراطة) بكسر الزاي وتشديد الراء واحد الزراطة بفتح المهملة
 والجيم واحدة الخال وهي بيوت تزين بأشياء والاسرة لها عرى وأزار وفي رواية أحمد من حديث أبي ربيعة التبي
 قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأت على كتفه مثل التفاحة فقال أي أبا طيب الأظفار

قال طينهم الذي خلقها وفي الدلائل لا ينعيم الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد كثر أمه ان الملك غمسه في الماء الذي أنعمه ثلاث غمسات ثم أخرج صر من حرايض فاذا فيه اختام فضر به على كنفه كالبيض المكنونة تضى كالزهره فيه هذا صريح في وضعه بعد مولده وقيل ولله والله أعلم وفي كتاب المواهب اللدنية من يد

الطبر وهو اليه يعقوب وقال للأنبي منه حجة وعلى هذا فالمراد بزرها يضتم ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الجملة وأراد البخاري الاستدلال به هذه الأحاديث على من قال بخاتمة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي انه رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات الأولى طاهر لا يطهر وهو الفقيه عند الحنفية الثانية نجس بشاكلة حنفية الثالثة نجاسة غليظة وهذه الأحاديث ترد عليه لان النجس لا يترك له قال ابن المنذر وفي إجماع أهل العلم على أن البال الباقي على أعضاء المتوضي وما قطر منه على ثيابه طاهر عليه لقرى على طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بغدادى وكوفي ومدني وفيه منه حديث الثعلبي والنعمة والجماع وأخرجه البخاري في صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم وفي الطب والدعوات ومسلم في صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم والترمذي في المصابيح وقال حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الطب (عن عبد الله بن عمر)

أخرى كالنكاح والقطن قال ابن العربي وإنما كرهه من جهة الزخرفة واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الأرض بحديث جعلت لنا الأرض مسجداً ويطهروا بنا على ان لفظ الأرض لا يشمل ذلك قال في ضوء النهار وهو وهم لان المراد بالأرض في الحديث التراب بدليل وطهورا والألزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أثبتت الأرض انتهى وأقول بل المراد بالأرض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ وترهم اطهروا والألزم صحة إضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة بالاتفاق ولكن الأولى ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التخصيص على كون الأرض مسجداً لا ينبغي كون غيره مسجداً به تسليم عدم صدق معنى الأرض على البسط على ان السجود على البسط ونحوها وجود على الأرض كما يقال لا ركب على السرج الموضوع على ظهر الغرس راكب على الغرس وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يقبل الميكروه (قائدة) حديث أنس الذي ذكره بلفظ البسط أخرجه الأئمة الستة بلفظ الحصى قال العراقي في شرح الترمذي فرق المصنفين يعني الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصى وعقد لكل منهما باباً وقد روى ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على ان المراد بالبساط الحصى بلفظ يصلى أحياناً على بساط لنا وهو حصير تنفضه بالماء قال العراقي فمبين ان مراد أنس بالبساط الحصى ولاشك انه صادق على الحصى لكونه يسط على الأرض أى يفرش انتهى وهذه الرواية ان صحت لتفيد حديث أنس لم تصلح لتفيد حديث ابن عباس

(وعن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصى والفرقة المدبوعة رواه أحمد وأبو داود) الحديث في استاده أبو عون محمد بن عبيد الله ابن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة وأبو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبو داود فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين وقال يروى المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى ولكن صدقته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصى ثابتة من حديث أنس عند الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسياق ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل قولوا القروة المدبوعة القروة هي التي تابس وجهها فرائد كهمه وبها وفي ذلك رد على من كره الصلاة على غير الأرض وما خلق منها وقد قدم الكلام على ذلك وبدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه

ابن الخطاب (رضي الله عنه) قال كان الرجال والنساء أي الجنس منهم ما يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وله) (وسلم) جميعاً أي حال كونهم مجمعين لا متفرقين وظاهر ما نسبهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا الحديث من انه واحد وزاد أبو داود عن ابن عمر في فيه أي يدنا وفي صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر أيضاً انه أصبح النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رأيته يتطهرون والتابعون منهم من أتوا أحد كلهم يتطهرون منه وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب وأما بعده فمختص بالزوجات والحارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجب للبوازي أن العصاب إذا قال كان فعل أو كانوا أعلنوا في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يكون حكمه الرقع كما هو الصحيح وأما فضل وضوء المرأة

فيجوز عند الشافعية الوضوء
 منه للرجل سواء خلت به أم لا
 من غير كراهة وبذلك قال مالك
 وأبو حنيفة رضي الله عنهما
 وبجمهور العلماء وقال أحمد
 وداود لا يجوز إذا خلت به وعن
 الحسن وابن المسيب كراهة
 فضلها مطلقا وهو الحق فسد
 ورد إلى أبي عن الوضوء بفضلها
 من حديث الحكم عن ابن عمر
 أخرجه أصحاب السنن وحسنه
 الترمذي وصححه ابن حبان
 وأضرِبَ الثوري فقال أفتق
 الحفاظ على فضيلة ورجل
 اسمه أباي داود ثقات ودعوى
 البيهقي أنه في معنى المرسل
 مردودة لأن إمام العصامي
 لا يضر وقد صرح الثاني بأنه
 لقده ومن أحاديث الجواز
 ما أخرجه أهل السنن والدارقطني
 وصححه الترمذي وابن خزيمة
 وغيرهما من حديث ابن عباس
 عن جوهنة قالت أجنبنا فاعتسلت
 من حنطة ففصلت فضلة فجاء
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بغسل منه فقلت له فقال الماء
 ليس عليه جنابة واعتسل منه
 هذا الغسل الدارقطني وقد أعلمه
 نوم بهما لم يحرب وأوبه عن
 عكرمة لأنه كان يغسل المتقين

صلى الله عليه وسلم صلى على الحبيب ميراثر بن أبو يعلى الموصلى عن عائشة بسند قال
العراقى رجاله ثقات أنهم استأثرت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحبيب
فأثارت لم يكن يصلى عليه وكيفية الجمع بين حديثها هذا وأثر الأحاديث أنهم استأثرت
عليها ومن علم صلاة على الحبيب مقدم على الثاني وأيضا فان حديثها وان كان رجاله
ثقات فان فيه ندوذا ونكارة كما قال العراقى وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحبيب
أكثر أهل العلم كما قال الترمذى قال إلا ان قوم من أهل العلم اختاروا الصلاة على
الأرض استحبابا انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله وعبد الله
ابن عمرو وسعيد بن المسيب وسكحول وغيرهم ممن التابعين استحباب الصلاة على الحبيب
وصرح ابن المسيب بأنهم استأثروا عن اختار مباشرة الصلاة للأرض من غير رواية عبد الله
ابن مسعود فروى الطبرانى عنه انه كان لا يصلى ولا يسجد إلا على الأرض وعن إبراهيم
النخعى انه كان يصلى على الحبيب ويسجد على الأرض (وعن أبي سعيد انه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيتُه يصلي على حصير يسجد عليه رواقاً مسلم
حديث أبي سعيد أخبره مسلم عن عمرو بن العاص وعاصم بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن
يونس ورواه أيضاً مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاذم مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة
كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاذم مسلم ورأيتُه يصلي في ثوب واحد متوشحاً به
وهذه الزيادة أفردوها ابن ماجه ورواه عن أبي كريب عن عمرو بن عبيد عن الأعمش
والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن موهبة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمر قرواء الجامعة الا الترمذي لكنه لم يروى عنه ابن عباس رضي الله عنه
لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي على الخمر وقال حسن صحيح وفي الباب من أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند
الطبراني أيضا وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وعن ابن عمر عند
الطبراني في الكبير والوسط والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد
عند ابن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أوردوها
الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم
بنت عبد الله بن زمعة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها
مخضب من صرور عن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط والبخاري بأسناد رجاله ثقات
عن جابر عند البخاري وعن أبي بكر عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

لكن قد رآه عن شعبة ولا يجهل عن مشايخه الأصح حديثهم وقول الإمام أحمد أن الأحاديث مسلم
من الطرفين مضطربة أعياها واليه عند تذرع الجمع وهو يمكن أن يجهل النهي على التفرقة والقيل لبيان الجواز جمعاً بين
الأدلة والله أعلم ورواه أحمد في الحديث الأربعة ما بين تنسي ومعدني وفيه الأسماء والتعديت والعنعنة والقول وهو من سلسلة

الذهب وهو عند البخاري أصح لا سائده (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال جابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حاله كونه (يعودني) زاد البخاري في الطب مائتا (وأنا) أي في حال إلى (مريض لأعقل) أي لأنهم شيئا أخفف منه ولهم ولاني الطب فوجدني قد أغشى علي (قرونا) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ على من وضوئه أي من الماء

الذي يوضاه أو عاين منه
(فعلقت) بفتح القاف (فقات)
يارسول الله لمن الميراث) أى
ميراثى قال عوض عن بابه المتكلم
وعنده البخارى فى ادعاءه
كيف أصنع فى مالى وهو يؤيد
ذلك (أخبار بنى كلاله) غير ولد ولا
واله (فأنزل آية الفرائض)
بسته فتوكل قال الله يفسيكم فى
الكلالة الى آخر السورة أو
الراد يوصيكم الله أى بأمركم
الله ويهمم بذا ليكم فى أولادكم
فى شأن ميراثكم وهو أجمال
تفصيله لذكر مثل حفظ الاثنين
الى آخره أو استنبط من هذا
الحديث فضيلة عبادة الأكلين
الأصاغر ورواه الأربعة ما بين
بصرى وكوفى ومعدلى وفيه
الحديث والضعفة والسماع
وأخرجه البخارى أيضا فى الطب
والقرآن وكذلك ما سلم فيها
والنسائي وابن ماجه كذلك
وفى التفسير والطب (عن أنس)
ابن مالك (رضى الله عنه قال
حضرتم الصلاة) أى صلاة
العصر (فقام من كان قريب
الدار الى أهله) لأجل تخصيص
الما هو المتوضئ به ولفظ الماتن
هنا من كان قريبا من المسجد
ولهذا كره فى الفهم ولا الارشاد

مسلم والنسائي وعن أم أيمن عند الطبراني بإسناد جيد وعن أم سليم عند أحمد والطبراني
واسناد جيد قوله على الخمره قال أبو عبيد الله يضم الخمره سجاده من سيف النخل على
على قدر ما يجد عليه المصلى فان عظم بحيث يمكن لحسنه كافيه صلاة أو اضطجاع فهو
حسين وليس بخمره وقال الجوهري الخمره بالضم سجاده صغيرة تعمل من سيف النخل
وترمى بالخرطوم وقال الخطابي الخمره سجاده وكذا قال صاحب المشارق قال وهي على
قدر ما يضع عليه الوجه والانتف وقال صاحب التمهيد هي مقدار ما يضع عليه الرجل
وجهه في سجوده من حصير أو سبيجة خصوص وشعره من الثياب ولا يكون خمره الا في هذا
المقام دار وقد تقدم تفصيل الخمره باخبر عما هنا في باب الرخصة في اجتناب الخمر من
المسجد من أبواب الفسل وماده خمر تدل على التغطية والستر ومنه سميت الخمر لان الخمر
العمل أي تغطيه وتستره والحديث يدل على انه لا بأس بالصلاة على السجاده سواء كانت
من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالخمره على القول بانها لا تسمى خمره
الا اذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلاته صلى الله عليه
وسلم على الحصير والبساط والضرورة وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فلع يا أفنديك تربي وجهك أي في سجوده قال
العراف والجواب عنه انه لم يأمره ان يصلي على التراب وانما اراد به تمكين الجبهة من
الارض وكثير ما يصلي ولا يمكن جبهته من الارض فأمره بذلك لأنه أراد به صلى على شيء
يستمره من الارض فأمره بغيره انتهى وقد ذهب الى انه لا بأس بالصلاة على الخمره للجوهري
قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسب العراف الى الجهل ومن غير فرق بين
ثياب القطن والسكان والجلود وغيرهما من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة
الارض (وعن أبي الدرداء قال سألت أبا بصير عن رجل من بني النضير روى
تاريخه) الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ست طنافس بعضها فوق بعض وروى
ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه صلى على طنفه وعن أبي وائل انه صلى على طنفه وعن
الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفه وعنه انه كان يصلي على طنفه قدمه وركبته
عليها وبداه وجهه على الارض وعن ابراهيم والحسن أيضا انه ما صليا على بساط فيه
قصور وعن عطاء انه صلى على بساط أبيض وعن سعيد بن جبيرة انه صلى على بساط أيضا
وعن مرة انه صلى على ابدو وكذا عن قيس بن عباد والى جواز الصلاة على
الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البسط وخالف في ذلك من

الذين بقوا بعده صلى الله عليه وآله وسلم (كلهم) من ذلك الخشب المنطوق (قلنا) لعنه الله المات قبل ولي آخرى قلت وهو من كلام جند الطويل الراوى عن أنس (كم) نقسنا (كتبتم قال) كتابا (عائنين) نقسنا (وزيادة) على الثمانين وهذا الحديث رواه لا بعبسة ما بين مروزي ومصري وفيه ١٤ الحديث والسماع والعنفة وآخرجه البخارى أيضا في علامات

النبوة ومسلم ولفظه ما يختلف
 (عن أبي موسى) عبد الله بن أنس
 الأشعري (رضي الله عنه) أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 دعا فذبح أى طلب قدما فيه
 ماء فغسل يديه ووجهه فيه وميض
 أى صب فيه) ولاد لانه
 على الوضوء منه ولا يغسل
 بضم العين ورواه هذا الحديث
 أنفسه كوفيون وفيه ثلاثة
 مكبرون وفيه الحديث والمنعنة
 وأخرجه البخارى معاشق
 باب استعمال أفضل وضوء الناس
 (عن عائشة رضيت الله عنها) قالت
 لما قيل للنبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) بالضم أى أقبله الرض
 (واشتهيه وجهه استأذن) على
 الله عليه وآله وسلم (أزواجه)
 ورضي الله عنهم (في أن يرض)
 بضم الياء وفتح الراء المشددة
 أى يجدهم في مرضه (في بقى فان
 له) بكسر الهمزة وتشديد النون
 أى أن يرض في بيت عائشة
 واستدل به على أن القسم كان
 واجبا عليه ويحتمل أن يكون
 فعل ذلك تطييبا له (نخرج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 من بيت عبودة أو زينب بنت
 جحش أو ربيعة والاول هو
 الملقب (بين رجلين خطا) بضم

خالق في الصلاة على البسط لأن الطائفة البسط التي تحتم الخجل كانت قد علم قولها طائفة
 جمع طائفة وفي ضبطها لغات كسر الطاء والقاء معا وضما وقصها ما وكسر الطاء
 مع فتح القاء

باب الصلاة في الملبس والخفين *

(عن أبي مسleme سعد بن يزيد قال سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في
 لعله قال نعم متفق عليه وعن شداد بن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خالفوا الملبس ودفنواهم لا يصحون في أفعالهم ولا خفافهم رواه أبو داود الحديث الأول
 أخرجه البخارى عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وأخرجه مسلم
 عن يحيى بن يحيى عن بشر بن الفضل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه
 النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وعسان بن مضر عن أبي مسleme سعد بن يزيد
 والحديث الثاني أخرجه ابن عديان أيضا في صحيحه ولا مطعن في استناده وفي الباب
 أحاديث أربعة أخر عن أنس الأول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس باستناده
 والثاني عند البرازي وهو حديث شداد بن أنس والثالث عند ابن مردويه باللفظ المذكور
 في الحديث وفي استناده عباد بن جويرية كذبه أحمد والبخارى والرابع عند ابن مردويه
 وفي استناده عيسى بن عبد الله السعدي وهو ضعيف بسرق الحديث وفي الباب عن
 عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في استناده علي بن عاصم
 تكلم فيه وله حديث ثالث عند البرازي والطبراني والبيهقي وفي استناده أبو جزة الأعور
 وهو غير محتج به وعن عبد الله بن أبي حنيفة عند أحمد والبرازي والطبراني وعن عبد الله
 ابن عمر وعند أبي داود وابن ماجه وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل
 والنسائي وعن أنس الثقفى عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر
 عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البرازي والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو ابن
 الحديث وقبله عمرو بن دينار ولا ينجح حديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه
 صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وعن عطاء الشيبى عنه ابن مندة في معرفة الصحابة
 والطبراني وابن فانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي استناده سوا ابن مصعب وهو ضعيف
 وعن عبد الله بن النخعي عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني وعن ابن عباس عند
 البرازي والطبراني وابن عدي وفي استناده النضر بن عمرو وهو ضعيف جدا وله حديث آخر
 عند الطبراني وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي

في
 الميمنة (رجلاه في الأرض يبر عباس) رحمه رضي الله عنه ورجل آخر قال عبد الله الراوى عن
 عائشة وهذا مدريج من كلام الزهري الراوى عنه (فأخبرت عبد الله بن عباس) يقول عائشة (فقال أنس من الرجل الآخر)
 الذي لم تبهم عائشة (فقال لا أدري) (قال هو علي) وفي رواية ابن أبي طالب وفي رواية مسلم بن الفضل بن عباس وفي أخرى بين

تجانب احدهما اسامة وخيلت فكان اي العباس اذ ومنهم لاخذ هذه الكريمة كراماته واختصاصا به والثلاثة يشاوبون الاخذ
بيده الاخرى ومن ثم صرح عائشة بالعباس واجهت الاثر والمراد به على ولم تسمه لما كان عندها منه مما يحصل للبشر
مما يكون سببا للاعراض عن ذكر اسمه (وكانت عائشة تحدث ان النبي صلى

ما دخل بيته) ولا ينسأ كرمها
اي عائشة وأضيف اليها مجازا
للاستعانة السكنى فيه (واستند
وجهه هريقوا) من هراق الماء
بهرقته هراقفة وفي رواية
أهريقوا من هراق الماء بهرقه
أهراقا في صبوا (على من سبع
قوب) يكسر القاف وفتح الراء
جمع قوبه وهي ما يستقي به قال
الخطابي يشبه ان يكون خص
السبع نهر كما به هذا العدد لان
له دخولا في سبعين من أمور
الشريعة وأصل الخلقة وفي
رواية للطبراني في هذا الحديث
من آثار شتى والظاهر ان ذلك
لانه اولى اذ وله اخرى في الصحيح
لهي استخرج فاعهد أي أوصى
(لم تحلل أو كيتن) جمع وكاه
وهو ما يربط به فم القرية (لهي
أعهد) بفتح الهمزة أي أوصى
(الى الناس وأجلس) صلى الله
عليه وآله وسلم وفي رواية فاجلس
بالتاء وكلاهما بمعنى لافعل
(في محض) بكسر الميم من
نحاس كما في رواية ابن خزيمة
وفيه إشارة الى رد من كره
ادعائه اليه كما ثبت ذلك عن
ابن عمر وقال عطاء انما كره من
النحاس ربحه (لحفصة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا وله حديث
آخر عند أبي يعلى وابن عدى وقال وهذا ليس له أصل وهو ما وضعه محمد بن الخياط اللخمي
وعن غير ذلك في المطبوعين واسناده جيد ومن مجمع بن جارية عند أحمد وفي اسناده
يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن جابر في الثقات والطبراني
في معجمه الكبير والوسط وعن أبي بكره عند البزار وأبي يعلى وابن عدى وفي اسناده
يحيى بن مرزوق خياط وثقه ابن معين وعن أبي ذر عن أبي الشخ وبه يثق وعن
أبي سعيد عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني باسناد صحيح وعن اعرابي من الصحابة
لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده والحديثان يدلان على منروعية
الاصالة في النعال وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح
أو مكروه فروى عن عمر باسناد ضعيف انه كان يكره خلع النعال ويستعمل على الناس في
ذلك وكذلك عن ابن مسعود وكان أبو عمرو والشيباني يضرب الناس اذا خلعوا نعالهم
وروى عن ابراهيم انه كان يكره خلع النعال وهذا يشبهه ما ذهب عنه هؤلاء قال
العراقي في شرح الترمذي ومن كان يفعل ذلك يعني لبس النعل في الصلاة عور بن الخطاب
وعنه ابن عفا عن جده الله بن مسعود وعمر بن سعد وأنس بن مالك وساعة بن
الأكوع وأوس الثقفي ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير والم
ابن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو
بجزة وأبو عمرو والشيباني والاسود بن يزيد وابراهيم النخعي وابراهيم التيمي وعلي بن الحسين
وابنه أبو جعفر ومن كان لا يصلي فيهما عبد الله بن عمرو وأبو موسى الأشعري ومن ذهب
الى الاستحباب الهاذوية وان أنكر ذلك عوامهم قال الامام المهدي في البحر مسئلة
ويستحب في النعل الطاهر وله صلى الله عليه وآله وسلم صلواتي نعالكم الخضر وقال ابن
دقيق العيد في شرح الحديث الاول من حديث الباب انه لا ينبغي ان يؤخذ منه
الاستحباب لان ذلك لا يدخل فيه الصلاة ثم اطال البحث وأطاب الآن الحديث الثاني
من حديث الباب أقل آحواله الدلالة على الاستحباب وكذلك سائر الاحاديث التي ذكرنا
وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم
اذا جاء أحدكم الى المسجد لينظر فان رأى في نعله قدرا أو اذى فليجعله ويصل فيهما
ويصلي في الاسناد لالاهم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليخلع نعله فلا يرد به ما أحدا

طهقنا أي جعلنا (نصب عليه من ثلثا اقرب) السبع (حق طفق) أي جعل وشرع (يشير اليان قد فعلت) ما أمرتكم
به من اوراق الما من التراب المذكورة وانما فعل ذلك لان النعال بار في بعض الامراض ترد به القوة والحكمة في عدم حل
الركبة لكونه أبغى في طهارة الماء ومناخه لعدم مخالطة الأيدي (ثم خرج) صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة (الى

الناس الذين في المسجد صلى عليهم كما في رواية البخاري عن الزهري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث ارافة
الماء على الارض اقتصد الاستغفار فيه ورواه الحسن بن علي ومحمد بن فضال والتدبير والتأخير بهما الجمع والافراد
والقول وأخرجه البخاري في سنة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهبة والخمس والغزاة وفي

مرضه وفي الطب ومسلم في الصلاة
والنساء في عشرة النساء وفي
الوفاة والترمذي في الجنائز
عن أنس رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دعا نساء من ماء فأتى بقدر
سراج به ثلاث الاولى
مفتوحة بهداس يكون أي
متسع القم وقال الخطابي الواسع
الخصن القريب الفهم ومثله
لأوسع الماء الكثير فهو أدل على
عظم المجزة وعند ابن جرير من
زجاج بدل سراج فان ثبتت
روايته فيكون ذكر الجنس
والجاءه وصغر الهبة ويؤيده
خافي مسند أحمد بن حنبل
صباحان المقوقس أهدى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من
زجاج لكن في إسناده مقال كما
فيه عليه في الفتح (فيه شيء) قليل
(من ماء فوضع) النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (أصابه فيه) أي في الماء
(قال أنس) رضي الله عنه (فعلت)
أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه
صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس
(فخرت) من الحزن وقصدت
الزأى على الراية قدوت (من)
فوضا منه ما بين السبعين إلى
الثمانين وفي رواية حميد أنهم
كانوا ثمانين وزيادة في حديث

ليصلها بين رجله أو ليصل فيها وهو كما قال العراقي صحيح الاسناد وحديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً
ومن ثم لا أخرجه أبو داود وابن ماجه وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن
أبي ليلى أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نعليه فضلى الناس في نعالهم
فخلع نعليه فخلعوا فخلعوا قال من شاء أن يصلي في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع
قال العراقي وهو ذا من صحيح الاسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي
هريرة وما بعده صار قالوا امرأته كورة المعلة بالخالف لاهل الكتاب من الوجوب إلى
الذنب لأن الخبيث والتفويض إلى المشيئة يعد تلك الاوامر لا ينافي الاستحباب كما في
حديث ابن كل إذا نين صلاتين شاء هذا عدل المذهب وأقوا هذا عدل

(باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة)

(عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت على الارض طهوراً ومسجداً
فأبى رجل أذركم الصلاة فليصل حيث أذركم متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت على كل الارض طيبة مسجداً وطهوراً ورواه
الخطابي بإسناده الحديث قد تقدم الكلام على طرقه وفقه في التيمم فلا بعده وهو
نائب بن ياق طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي بإسناد صحيح
وأخرجه أيضاً أحمد والضيافة في المختارة وأشار إلى حديث أنس أيضاً الترمذي قال
العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من
رواية يزيد الفقيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أعطيت خمساً فذكرها وفيه وجعلت على الارض طيبة طهوراً ومسجداً الحديث انتهى
أنه في هذا يكون زيادة طيبة مخروجة في العيصين والكنة كذا في البخاري الحديث من
طريق يزيد الفقيه عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصرح بها
في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالارض المذكورة في الحديث ليس هي
الارض جدها كما تدل على ثلاث زيادة لفظ كاهي في حديث حذيفة عنه مسلم وكافي
حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد لا يمين بل المراد الارض الطاهرة المباحة لان
المتنجسة ليست بطيبة أهة والمقصود بليت بطيبة شراً نعم من قال ان التاكيد يبنى
الجزاز قال المراد بالارض المؤكدة بالظن كل جبهها وجعل هذه الزيادة ماضية لاهل

الحديث جابر كالحسن عشرة مائة ولغيره زهاء ثمان مائة فهي وقائع متعددة في أماكن مختلفة وأحوال متغيرة واستدل الحديث
الشأن في هذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي ان الوضوء مقدور بقدر من الماء معين ووجه الدلالة ان العبادة
اغترت وامن ذلك الفلاح من غير تقدير لان الماء التابع لم يكن قدر معلوماهم فدل على عدم التقدير ورواه هذا الحديث الاربعة
كاهم أجلا بصريح الحديث والمعنى وأخرجه مسلم في الفضائل النبوية وإيراد البخاري في باب الوضوء من التور

وجبه اطلاق اسم التور على القدر فاعلم (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل أي جسده الشريف (أو) كان (يقبض بالصاع) أي يمسح خمسة أرطال وثلاث رطل بالبخنداد وربعاً زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكره بعض الخنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ ربيعاً اقتصر على الصاع وهو أربعة

أمداد وربعاً زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكان أنسالم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناه واحداً وهو الشافعي قال ابن عينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصح وروى مسلم أيضاً من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من إناه يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف المال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من الخنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والواضع وجهه الجهور على الاستصحاب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من الصابة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيانة ماله ولاحد وأبي داود بإسناد صحيح عن جابر ماله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

الحديث لأن ما وقعت منافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التأكيدي بكل خلافاً هل يرفع الجواز أو يضعه فيه والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم نصفه إلا قليلاً والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد التوكيد كما صرح بذلك القائلون به ولما قام بحث أيسر هذا موضعه وما يدل على عدم الرفع الأحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها (وعن أبي در قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حبيبا أدركت الصلاة فصل في حكمها مسجد متفق عليه) قوله قال أربعون يعني في الحدود لا في المسافة قوله حبيبا أدركت أقطر مسلم وأيضاً أدركت الصلاة فصل في حكمه مسجد وفي لفظ له ثم حبيبا أدركت وفي لفظ له أيضاً حبيبا أدركت الصلاة فصل في حال التنوير وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناءه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها التنجاسة كالزبل والمجزرة وكذا ما نهى عنه في آخر من ذلك أعطان الأبل ومنه فارة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى قوله فكذلك أموتاً كبس لمانهم من قوله حبيبا أدركت وهو الأرض أو أمكنهما (وعن أبي سعيد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام والخمسة إلا السائي) الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ورواه جابر بن سمرة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن إسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامرة رآته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليد كرفه عن أبي سعيد وصحان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه ثبت وأصح انتهى وقال الدارقطني في العدل المرسل المحفوظ ورجح البيهقي المرسل وقال الثوري هو ضعف وقال صاحب الامام حاصل ما علم به الإرسال وإذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول قال الحافظ والخش ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصح انتهى والحديث صحيحه لما في المستدرک وابن حزم الظاهري وأشار ابن دقيق العيد في الامام إلى ضعفه وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود عن ابن عمر عند

٣ نيل في أيضا حق من يكون خلقه معتدلاً واليه أشار البخاري بقوله في أول كتاب الوضوء وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بالمد الذي هو ربع الصاع قال الله طلاقاً وعلى هذا فالسنة أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع ثم يجتنب

بالتخلاف الأشخاص فضيل الخلقة فيستحب له أن يستعمل من المأخذ أن يكون نسبه إلى جسده كنسبة المد والساغ إلى جدد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحشها إلى الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا ينقص عن مقدار أن يكون بالنسبة إلى يده كنسبة المد والساغ إلى يدين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم عمارة عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم نوضاً فاني بآنا فيه ١٨ قدر ثلثي المد وعنده أيضاً من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله وسلم يرضاً بآنا يسع وطلين

ويغتسل بالساغ ولا يجزئ خزيمة وسبحان في صحبهما والحاكم في مسندهما من حديث ابن زيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمائتي مد من ماء فتوضأ بالماء يداً ذراعاً وسلم من حديث عائشة كانت تغسل هي والنبى صلى الله عليه وآله وسلم من آياه واحد يسع ثلاثة أمداد وفي أخرى كان يغتسل بخمس عكا كنه يتوضأ بكمول وهو ألف يسع المد والجمع بينهما الروايات كما فصله النووي عن الشافعي رحمه الله أنها كانت اغتسلت في أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقله هو يدل على أنه لا حد في قدر ما يطهره يجب استيفاءه بل أقله والكثرة باعتبار الأشخاص والأحوال كما هو رواية هذا الحديث الأربعة ما بين بصري وكوفي وفيه الحديث والسماع (عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الخفين) (١) التوبين الطاهر من الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياق وعن عمر بن عبد الله بن ماجه وعن أبي هريرة الغنوي عنده مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وسياق وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران ابن الحصين ومعاقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في السكامل وفي أسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه أحمد وابن معين قال ابن حزم أحاديث المهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد أنثر كما قال العراقي أن أراد بالتواتر ما يذكره الأصحاب من أنه رواه عن كل واحد من رواه جمع يستعمل نواظورهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانهم أخبروا أحاد وان أراد بذلك وصفها بالشبهة فهو قريب وأهل الحديث غالباً يخبرون بالتواتر المشهورات في وفيه أن المقبر في التواتر هو أن يروى الحديث المتواتر جمع عن جمع يستعمل نواظور كل جمع على الكذب لأنه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواه ما لم يعتبره أهل الأصول اللهم إلا أن يرويه بكل واحد من رواه كل رتبة من رتبة رواه قوله إلا أن المقبرة من ثلثة الباء متوحدة الميم وقد تكسر الميم وهي الهل الذي يذفن فيه الموفى والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المقبرة المشيوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيئا يقيه من الجحاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان مفرد عنها كالبيت وإلى ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار قال ابن حزم وبه يقول طوائف من السلف ملحق عن خمسة من الصحابة النبي عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال منهم لهم مخالفة من الصحابة وحكامه عن جماعة من التابعين إبراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار وخزيمة وغيرهم وقوله لا تعلم لهم مخالفة في الصحابة أخبار عن عله والأدلة على الخطأ في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة وحكي أيضاً عن الحسن أنه صلى في المقبرة وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية وصريحوا بدعهم أن وقعت فيها وذهب الشافعي إلى الفرق بين المقبرة

(١) ويشترط في المسح عليها أن يكون أدخل رجله وهو طاهر تان وبالجملة فقد تواتر هذا عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الإمام أحمد نفسه أربعون حديثاً وقال ابن حاتم أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحمد وأربعون رجلاً وقال ابن منبج عجلون رجلاً ونقل ابن المنذر أن كل من روى منهم إنكاره فقد روى عنه أنه أنكره أبي هريرة على المسح طائل كما ذكره أحمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد أنكره الحافظ ورواه عنهم خلافاً فكذا ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال سبق الكتاب الطهين فهو مائة قطع فقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليها ما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الإمام الهندي في البحر عن علي القول بمسح الخفين وقد روى في المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وإسبلة المقيم كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم المسح على الخفين قال المسافر ثلاثة أيام والمقيم يوماً وهذا الحديث في اعلام الموقعين أنظر الروضة التمدية لتسديد الوالدان بحمد السيد نور الحسن خان ولد المؤلف رحمه الله تعالى

بعد كمال الطهر الساتر من نخل القرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب وقد تكثر الروايات بالطرف المتعدد من الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا لا يشارقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفرا ١٩

الحفاظ شواثره وجمع بعضهم

رواياته فخاروا الثمانين منهم

المشورة المشورة وعن الحسن

البصري حدثني سبعون من

الصحابة بالمسح على الخنثيين

وانفق العلماء على جواز خلافها

للخوارج كجهنم الله تعالى لان

النزاع ليرد به والشيعة فاتهم

الله تعالى لان عليا امتنع منه

ويرد عليهم محنته عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم ونوازه على

قول بعضهم وأما ما ورد عن علي

فلم يرد عنه بأسناد موصل

ينبت بثبته كما قاله البيهقي وقد

قال الكرخي أخاف الكفر على

من لا يرى المسح على الخنثيين

وليس بنسوخ لحديث المقبرة

في غزوة تبوك وهي آخر غزواته

صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة

نزلت قبلها في غزوة المريسيع

فأمن النسخ للمسح ويؤيده

حديث جرير رضي الله عنه انه

رأى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم مسح بعد المائدة ونقل ابن

المنذر عن ابن المبارك أنه قال

ليس في المسح على الخنثيين من

الصحابة اختلاف لان كل من

روى عنه منهم انكاره فقد

روى عنه انبائه وقال ابن

عبد البر لا أعلم روى عن أحمد من

أقواله انكاره الا عن مالك عن لروايات الصحبة عنه مصرحة باتباعه وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل

المسح على الخنثيين أو غسل القدمين والذي اختاره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج

والرافض قالوا جميعا ما طعن فيه الخائفون من السقي أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح بجمع من أصحابه بان

المنبوذة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بلحم الموتى وصميدهم وما يخرج منهم لم تجز

الصلاة فيه للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأه الى مثل ذلك ذهب أبو طالب

وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكرهة

فيها بكل حال وذهب الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة الى كراهة الصلاة في المقبرة

ولم يقرروا كما تفرق الشافعي ومن معه بين المنبوذة وغيرها وذهب مالك الى جواز الصلاة

في المقبرة وعدم الكراهة والا حاديت ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يقضي منه

الحجب فاستدل به بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء وأحاديث

النهي المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى

الحقيقي له وقد تقرر في الأصول ان النهي يدل على فساد النهي عنه فيه يكون الحق

التحريم والمبطلان لان الله سبحانه الذي يقتضيه النهي هو المرادف للمبطلان من غير فرق

بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الحمام فذهب أحمد

الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبدا وقال أبو فور لا يصلي في حمام ولا مقبرة

على ظاهر الحديث والى ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلي

الى حش ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نهى ابن عباس في هذا الخائفان الصحابة

ورويما مثل ذلك عن ثانع بن جبير بن مطعم وابراهيم الخفي وخزيمة والعلابن زياد عن

أبيسه قال ابن حزم لا تحل الصلاة في حمام سواء في ذلك بعد أيابه الى جميع حدوده ولا

على سطحه وسقفه مستوقه وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من ثابته شيء

يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حذيفة انتهى وذهب الجاهل الى صحة

الصلاة في الحمام مع الطهارة وتسكون مكرهة وتسكرابهم وموات نحو حديث أيما

أدركت الصلاة فصل وجعلوا النهي على حمام متنجس والحق ما قاله الاقول لان أحاديث

المقبرة والحمام مخصصة لذلك المصوم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قبل هو ما تحت

المصلي من النجاسة وفيه لحرمة الموت وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه

النجاسات وقيل انه مأوى الشيطان (وعن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه)

الحديث يدل على منع الصلاة الى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس

عليها وظاهر النهي التحريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا يجلس

أحدكم على جرة فتعرق ثيابه فتخلص الى جلده خيرا من أن يجلس على قبر أخيه وروى

عن مالك انه لا يكره القعود عليهم ونحوه قال وانما النهي عن القعود لفساد الحاجة

نقها السان انكاره الا عن مالك عن لروايات الصحبة عنه مصرحة باتباعه وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل

المسح على الخنثيين أو غسل القدمين والذي اختاره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج

والرافض قالوا جميعا ما طعن فيه الخائفون من السقي أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح بجمع من أصحابه بان

الفضل أفضل بشرط أن لا ينزل المسجربة من السنة كما قاله في تفضيل القصر على الاتمام (وان عبد الله بن عمر سأل) أباه
 (عمر) أي ابن الخطاب كما لا يصلي (عن ذلك) أي عن مسج النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمر رضي الله عنه
 (نعم) مسج صلى الله عليه وآله وسلم على ٢٠ الخفين (لما حدثك شيئا سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تسأل عنه

غيره) لتقريبه قال في الفتح
 فقهه دليل على ان الصلوات
 الموجبة لا ترجح اذا اجتمعت
 في الراوي كانت من جملة
 القرائن التي اذا حثت خبر
 الواحد قامت مقام الأشخاص
 المتعددة وفيه دليل على عدم
 البعض دون البعض وعلى ان
 عمر كان يمسك خبر الواحد وما
 نقل عنه من التوقف انما كان
 عند وقوع ريبه في بعض
 المواضع واحتج به من قال
 بتفاوت رتب العدالة ودخول
 الترجيح في ذلك عند التعارض
 ويمكن ابداء الفارق في ذلك بين
 الرواية والشهادة وفيه تعظيم
 مقام من عمر له وفيه أن
 الصحابي لا يفتي عليه من
 الامور الجلية في الشرع ما يطالع
 عليه غيره انتهى وقد اخرج
 الحديث الامام احمد من طريق
 أخرى عن ابن عمر قال رأت
 سهدي بن أبي وقاص يمسح على
 خفيه بالعراق حين نوضا
 فذكر ذلك عليه فلما اجتمعنا
 عندهم قال لي سعد سل اباه
 وذكر القصة ثم رواه ابن
 عزيمة عن ابن عمر نحوه وفيه
 ان عمر قال كما نحن مع نينا
 صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

وفي الموطأ عن علي أنه كان يمسح على القبر ويضع عليه ما في البخاري ان يزيد بن
 ثابت أخذ يزيد بن ثابت كان يجلس على القبر وقال انما كرهنا ان يحدث عليها وفيه
 عن ابن عمر انه كان يجلس على القبر وقد جعلت الاحاديث الغاضبة بالجمع ولا يحسن في
 قول أحد لاسيما اذا كان معارضاً للثابت عنه صلى الله عليه وسلم وقد اخرج أبو داود
 والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بالفظ نهى أن
 يجلس القبر ويبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ وهو في صحيح مسلم بدون النجاسة
 وقال الحاكم الكتاب على شرط مسلم والبخاري لا يكون غالباً الا مع الوطأ وعن ابن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلواتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً
 رواه الجماعة الا ابن ماجه (قوله من صلواتكم) قال القرطبي من الصلوات والمراد
 التواضع بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده
 فليجعل لبيته نصيباً من صلاته وقد سكت القاضي عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا
 بعض فراشكم في بيوتكم ليقندي بكم من لا يفرج الى المسجدين فسروا وغيرهم قال
 الحافظ وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الأرجح وقد باع الشيخ يحيى الدين فقال
 لا يجوز سجدة على القريضة قوله ولا تتخذوها قبوراً لان القبور راسية جعل للعبادة وقد
 استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونأزه الاسماعيلي فقال
 الحديث دال على كراهة الصلاة في المقابر وقد ثبت بان الحديث قد ورد بالفظ
 المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ لا تتجهوا لبيوتكم مقابر وقال ابن النجاشي
 ناؤه البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وثأله جماعة على انه انما فيه القيد الى
 الصلاة في البيوت اذا الموق لا يصح ان يكون في بيوتهم وهي القبور قال فأما جواز الصلاة في
 المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤيد ذلك قال الحافظ ان أراد لا يتوجه
 بطريق المنطوق فسلم وان أراد في ذلك مطلقاً فلا وقد يحتمل ان المراد لا يتجهوا
 البيوت وطناً والنوم فقط لا اتصالاً فيها فان النوم اخو الموت والميت لا يصلي وقبل يحتمل
 ان يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالمت وبيته كالقبر وقد يرد ما رواه مسلم
 من الحديث الذي يذكرك الله فيه والميت الذي لا يذكرك الله فيه كمثل النبي والميت قال
 الخطابي وأما من ناؤه على النبي عن دفن الموق في البيوت فليس بشيء فقد روي عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتعبه الكرماني بأن قال
 اهل ذلك من خصائصه وقد روي ان الانبياء مدفونون حيث يموتون كما روي ذلك ابن ماجه
 اسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله قال الحافظ

خفا انما لاري بذلك بأساً وانما أنكر ابن عمر على سهدي بن أبي وقاص لأنه خفي عليه
 فما طاع عليه غيره وأنكر عليه مسحه في الخف كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار انهما أخبرا ان
 ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أعمى فأتاه مسج على الخفين فأناكر ذلك عليه فقال له سعد سل اباه فذكر القصة وأما

السفر فقد كان ابن عمر يعلم رواده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم بن سالم عنه رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على الخفين بالماء في السفر ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري ومدني وقبره رواية تالبي عن تالبي وصحاحي عن ٢١ صحابي والتحديث بصيغة الجمع

والأفراد والعنونة ولم يخرج منه البخاري في غير هذا الموضع ولم يخرج مسلم في المسح إلا لعمر بن الخطاب فهذا الحديث من أفراد البخاري وآخرجه النسائي في الطهارة أيضا (عن عمرو بن أمية الضمري) الصحابي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضي الله عنه) انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على الخفين) والسنة أن يسبح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسماء فاضرف أحاديثه ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري وكوفي ومدني وفيه الأثر من التابعين والتحديث والعنونة والأخبار وأخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة (وعنه) أي عن عمرو بن أمية (رضي الله عنه) قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على حياضته) بعد المسح الناصية كما في رواية مسلم أو بعضها أو على حياضته فقط مقتصر عليها (و) كذا رأيت يسبح على (خفيه) أي في الوضوء والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الامام أحمد (١) لكن بشرط أن يرتعهم بعد كالطهارة ومشقة نزاعها بأن

فادخل دفنه في بيته على الاحتصاص لم يعد نهي غيره عن ذلك بل هو متجه لان استقرار الدفن في البيوت ربما يصير مقارن تقصير الصلاة فيها مكرهه وانفذ أي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا أيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر إلى حديث أبي سعيد المتقدم لم يمكن على شرطه (وعن جندب بن عبد الله الجبلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم ومساكنهم مساجدا لا فلا تفعلوا القبور مساجد أي أنما كم عن ذلك رواه مسلم) الحديث أخرجه النسائي أيضا وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي وعن أسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضا وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضا وعن أبي عبيد بن الجراح عند البراء وعن هلي عند البراء أيضا وعن أبي سعيد عند البراء أيضا وفي أسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف وعن جابر عند ابن عدي والحديث يدل على تخصيص اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجدا قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبورهم وقبر غير مسجد آخر فامتنعوا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به وربما أدى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالصة ولما احتاجت العصاة رضى الله عنهم والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت المسجون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه وفيها حجر عائشة مدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر بنوعلى القبر حيطا فاحرقوه مستدرة وحولوا لثلا يظهر في المسجد فبصلى اليه العوام ويؤدى إلى الخدوش ثم يواجدا رين من ركني القبر السمايين حرفوه ما حتى اتقيا حتى لا يمكن أحدهم استقبال القبر وقد روى ان النهي عن اتخاذ القبور مساجدا كان في مرض موته قبل اليوم التي مات فيه بخمسة أيام وقد جعل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان اقرب العهد بعد ادة الاوثان وهو قبيح بلا دليل لان التعظيم والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان وقد يؤخذ من قوله كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجدا في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بالفظ والمخفين عليها المساجد ان عمل الذم على ذلك أن يتخذ المساجد على القبور بعد الدفن لا لورق المسجد أولا وجعل القبر في جانبها

تكون عنك كما مات العرب لانه عضو يسقط مرضه في التيمم لحاز المسح على حاذقه كالتميمين ووافق أحمد على ذلك

(١) والاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت مندوس معترض بالعمامة الذائبة كما بسط ذلك في الروضة الندية فراجعها إله سيد نور الحسين خان

الأوزاعي والثوري وأبو ثور وابن خزيمة وأقول الحديث ما كتبت عن هذه الأقوال وقاله وأبى الغمل به الاقتصار على
ظاهرة الاتفاق من المعارك وروى عن أنس أنه مسح على القاسية قال القسطاني وتفصل سنة مسح جميع الرأس عندنا
بتكميل على العمامة عند عصر ٢٢٠ راعها أو عند عدم ارادة نزاعها وقول الأصبلي ان ذكر العمامة في هذا

الحديث من خطأ الأوزاعي
سخط لأنه زيادة من ثقة غير متناهية
الغيره قبل ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مروزي وشي
ومدني وفيه الحديث والاختبار
والقيمة (عن المغيرة بن
شعبة رضي الله عنه قال كنت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم في سفر) في رجب سنة تسع
في غزوة تبوك (فأهويت) أي
مددت يدي أو قصدت وأشرت
أوامات (لأنزع خفيه) صلى
الله عليه وآله وسلم (فقال
دعهم) أي الخنسين (فاني
أدخلهم) أي الرجلين حال
كونهما (ظاهرين) من الحديثين
ولله شبهة فيهما ظاهرتان ثم
أحدث (فمسح عليهما) ولا يخفى
يخرجه وجبان أنه صلى الله
عليه وآله وسلم أرخص للمساقر
ثلاثة أيام ولياليين ولله قيم يوم
ولياليه إذا ظهر فليس خفيه أن
يمسح عليهما أي من الحديث
بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل
بابه الحديث على الرابع
فاعتبرت مدته منه واختار في
المجموع قول أبي ثور وابن
المنذر ان إيراد المدة من المسح
لأن قوة الأحاديث تعطيه
وحديث أبي خزيمة وسحبان هذا

ليدفن فيه مواقف المسجد وغيره وليس بداخل في ذلك قال العراقي والظاهر انه لا فرق
رأه إذا بني المسجد لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخلة في المأنة بل يحرم الدفن في
المسجد وإن شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفة ما يقتضي وقفة مسجد والله أعلم
انتهى واستنبط البيضاوي من عدة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلوات قصد
التبرك دون التعظيم وروى أن قصد التبرك العظيم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل) رواد أحمد
والترمذي وعنه الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عن
مسلم وعن البراء عن أبي داود وعن سبرة بن معبد عن ابن ماجه وعن عبد الله بن مغفل
عن ابن ماجه أيضا والسنائي وعن ابن عمر عن ابن ماجه أيضا وعن أنس عند الشيخين
وعن أسيد بن حضير عند الطبراني وعن سليمان الغطفي عن عبد الطبراني أيضا وفي أسناده
جابر الجعفي ضعه في الجهور وروثقه شعبة وسفيان وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى في
مسنده وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد وفي أسناده ابن الهيثم وله حديث آخر
عند الطبراني وعن عقبة بن عامر عند الطبراني ورجال أسناده ثقات وعن يعقوب الجعفي
المعروف بذي الغرة عند أحمد والطبراني ورجال أسناده ثقات قوله في مراض الغنم جمع
مراض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاده هجاء قال الجوهري المراض الغنم جمع
كل عاتن للابل واحد هارمراض مثال مجلس قال وروى عن الغنم والبقر والغنم مثل
برك الابل وحنوم الطير قوله في أعطان الابل هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملتين
وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن
مهرك الابل حول الماء والحديث يدل على جواز الصلاة في مراض الغنم وعلى تحريمها في
معاطن الابل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن ابل
أعاده أبدا وسئل مالك عن لا يعبد إلا عطن ابل قال لا يصلي فيه قبل فأن بسط عليه ثوبا قال
لا وقال ابن حزم لا تحل في عطن ابل وذهب الجمهور إلى حل النهي على الذكر اهـ مع عدم
التجاسة وعلى التعريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بأن علة النهي هي التجاسة
وذلك متوقف على تجاسة أحوال الابل وإزبالها وقد عرفت ما قدمناه من أن التجاسة
فيه لم يصح جعلها علة لأن العلة لو كانت التجاسة لما اختلف الحال بين أعطانهم وبين
مراض الغنم إذ لا فارق بين أرواث كل من الجنسين وإزبالها كما قال العراقي وأيضا
فدقيل أن حكمه النهي ما فيها من النقور فربما عرفت وهو في الصلاة فتؤدى إلى قطعها
أو أدى يحصل له منها أو تشوش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة وبهذا أعال

هو أفن الحديث الباب في الدلالة على انتزاع الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا
الكتاب ما يدل على نوقيت المسح وقد قال به الجمهور والحديث الذي قدمته والحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المنه وال (أ)
(١) والاحاد بسط لالة الهام على عدم التوقيت بل ناطقة بالتوقيت فلا اعتداد بمخالفة المالكية في المشهور وفافهم اهـ

عندهم فلم يجعلوا المسح ناقبنا بأيام مطلقا بل يصح عليه ما يخلفه أو يجب على المسح غسل ورواه هذا الحديث كلهم
كونيون وفيه رواية التابعي الكبير عن التابعي والعنقة والحديث (عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يحترق) بالاحوال الراي المشدد بأي قطع (من كتف شاة) ٢٣ زاد البخاري في الاطعمة من طريق

معه وعن الزهري يأكل منها
(فدعى الى الصلاة) والذي دعاه

اليه ابلايل كما رواه النسائي عن
أم سلمة (فأبى) النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (السكين) وعن
الزهري فألقاها والسكين (فصلى

ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي
اليمان في آخر الحديث قال

الزهري فذهبت إلّا إى القصة
في الناس ثم أخبر برجل من

أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وعلم رئيسا من أزواجه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال
توضأوا مما كنت النار قال فكان

الزهري يرى أن الأمر بالتوضؤ
مما كنت النار ناسخ لاحاديث

الإباحة لأن الإباحة سابقة
وعوض حديث جابر قال كان

آخر الأمرين من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ترك التوضؤ

مما كنت النار رواه أبو داود
والنسائي وغيرهما وصححه ابن

خزيمة وابن حبان وغيرهما
لكن قال أبو داود وغيره أن

المراد بالأمر هنا الشأن والقصة
لأما قابل النبي وإن هذا اللفظ

مختصر من حديث جابر المشهور
في قصة المرأة التي صنعت للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم شاة
فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم

النبي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلى هذا فيقرب بين كون الأبل في معاطنها
وبين غيبها عنها الذين من زهرها حينئذ ويرشد الى صحة هذا حديث ابن مغفل عند
أحمد بإسناد صحيح بلفظ لا تصلوا في إعطان الأبل فانما خلقت من الجن لا ترون الى
عبودهم وأهيتهم إذا نفرت وقد يحتمل أن علم النبي أن يجاهم الى معاطنها بعد مشروعه في
الصلاة فمقطعه أو يستقر فيما مع شغل خاطره وقيل لأن الراعي يول منها وقيل الحكمة
في النبي كونهما خلقت من الشياطين ويدل على هذا أيضا حديث ابن مغفل السابق
وكذا عند النسائي من حديثه وعنده أبي داود من حديث الهراعي وعنده ابن ماجه بإسناد
صحيح من حديث أبي هريرة إذ عرفت هذا الاختلاف في العلم لا يبين لأن الحق
الوقوف على مقتضى النبي وهو التبريم كإذهب اليه أجدوا الظاهرية وأما الأمر
بالصلاة في مراض الغنم فأمر بإباحة ليس للوجوب قال العراقي انفاطوا عما به صلى
الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمها حكم الأبل أو أنه أخرج على جواب
السائل حين سأل عن الأعرين فأجاب في الأبل بالنسج وفي الغنم بالاذن وأما التبرغيب
المذكور في الأحاديث بلفظ فانما يركفها وانما ذكرنا قصة حديثه عن حكم الأبل كما
وصف أصحاب الأبل بالغلط والفسوة ووصف أصحاب الغنم بالتيمة (فائدة) ذكر
ابن حزم أن أحاديث النبي من الصلاة في إعطان الأبل متواترة قبل تواتر وجوب العلم

(وعن زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم نهي أن يصلى في سبعة مواطن في المنزل والمزبلة والحزرة والمقبرة وقارة الطريق

وفي الحمام وفي إعطان الأبل وفيوق ظهر بيت الله رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه

والترمذي وقال لا يحداه ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه

وقدرى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

وأصح من حديث الليث بن سعد والعمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه

الحديث في أسناد الترمذي زيد بن جبير وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن

معين زيد بن جبير متروك وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال

ابن عدي عامة ما رووه لا يتابع عليه وقال الخافض في التلخيص الله ضعيف جدا وفي

أسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن أبي

حاتم في العلم هما جميعا يعني الحديثين وإحيان وصحح الحديث ابن السكن وإمام الحرمين

به أحد الجانبين وارتضى الذوى هذا في شرح المذهب وقال وأقرب ما يستروح اليه قول الخلفاء الراشدين وبما هب العصاة
وماد عليه الخيران هو القول القديم وهو وان سكان شاذ في المذهب فهو قوى في الدليل وقد اختاره جماعة من محققى
المحدثين وأنا من اعتمد به بجهته انتهى ٢٤ وقال أيضا كان الخلاف فيه معروفا بين الصحابة والتابعين ثم استقر

الاجماع على أنه لا وضوء مما
مست النار الا ما ذكر من طرم
الابل وقال المذهب كانوا في
الطهارة قد اتوا في التنظيف
فأمروا بالوضوء مما مست النار
فلما تقررت النظافة في الاسلام
وشاعت نسخ الوضوء تيسيرا
على المسلمين وجب الخطأ في
وجه آخر وهو ان أحاديث
الأمر بمحوه على الاستنجاب
لا على الوجوب واستتبط من
هذا الحديث جواز قطع اللحم
بالسكين ورواه الستةلاثة
مصر يوت وثلاثة مديون وفيه
التحديث والاختبار والتمتعة
وليس لعمرو بن أمية رواية في
هذا الكتاب الا هذا الحديث
في المسح وأخرج البخارى
الحديث أيضا في الصلاة
والجهاد والاطعمة والنساق
في الولوة وابن ماجه في الطهارة
(عن سويد بن النعمان) الاوى
المسندى صحابي شهد أحدا وما
بعد ما ليس له في البخارى سوى
هذا الحديث ولم يرو عنه سوى
يشير بن يسار (رضي الله عنه)
وسوي بن غصم السمين وفتح الوار
وأنعمان بن النون (أنه خرج
مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عام خيبر) غير منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث الصحيحة قولها
المزيلة فيها الغتان فتح الموحدة وضمها احكامها الجوهرى وهى المكان الذى يلقى فيه
الزبل قوله والجيزة بفتح الزاى المكان الذى يخبر فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم
قوله وقارعة الطريق قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث
يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهى أما في المقبرة
والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزيلة والجيزة فلا يكون مما
محال النجاسة فتحرى الصلاة فيها من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف وقيل ان
العلة في الجيزة كونها سوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطاعوا على ذلك وأما في
قارعة الطريق فلما فيها من شغل الناظر المؤدى الى ذهاب الخشوع الذى هو سر
الصلاة وقيل لانها مظنة النجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق النار وهذا قال أبو
طالب انها لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لا تضاء الله في الفساد وقال المؤيد
بالله والمقصود بالله لا تذكرو في الواسعة اذ لا ضرر ولان العلة عند ههما الاضرار بالنار
وأما في ظهور الكعبة فلا نه اذا لم يكن بين يديه ستره تامة تسره لم تصح صلاته لانه متصل
على البيت لا الى البيت وذهب الشافعى الى الصحة بشرط أن يستقبل من بناءه اقدر ثلثي
ذراع وعند أبي شيبة لا يشرط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كى يستقبل العرصة
لوهدم البيت والعياذ بالله (قائدة) قال القاضى أبو بكر بن العربي والمواضع التى
لا يصلى فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى
المقبرة وإلى جدار مر حاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة وإلى الغماميل وإلى دار
العذاب وزاد العراقى الصلاة فى الدار المغصوبة والصلاة الى النائم والميت حديث الصلاة
في بطن الوادى والصلاة فى الارض المغصوبة والصلاة فى مسجد الاضرار والصلاة الى
التنور فصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة فى هذه المواطن أما السبعة
الاولى فثلاثة تقدم وأما الصلاة الى المنيرة فلحديث النهى عن اتخاذ القبور مزارا وقد
تقدم وأما الصلاة الى جدار مر حاض فلحديث ابن عباس فى تسعة من الصحابة باللفظ
نهى عن الصلاة فى المسجد فجاءه شئ أخرجه ابن عدى قال العراقى ولا يصح اسناده
وروى ابن أبي شيبة فى المصنف عن عبد الله بن عمر وانه قال لا يصلى الى الحش ومن على
قال لا يصلى تجاه حش وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر من الحش وفى
كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة

للعلامة والتأنيث ومثبت باسم رجل من العماليق اسمه خير تزلمها (حتى اذا كانوا) الرسول
وأصحابه (بالصباح) بالمد (وهى ادنى) أى أسفل (خيبر) وطرفها على ابي المدينة فتعود البخارى فى الاطعمة وهى على
بروحية من خير وقال أبو عبد الله بكرى فى معجم البلدان وهى على بر يدوين البخارى فى موضع آخر من حديث ابن
عبيدة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصل) النبى صلى الله عليه وآله وسلم وللحموى نزل فصل (العصر

ثم قال (الزاد) جع زادوه وما يؤكل في السمر وفيه جمع الرفاء على الزاد في السمر وان كان بعضهم أكثر كالأدوية مثل
الزاد في الأسفار وان ذلك لا يتقدح في التوكل واستنطق منه الهاب ان الامام يأخذ الحسكر بن باخراج الطعام عند قلته
ايدهوم من اهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ الزاد ليصيب منه من لازادهم (ثم يؤت

الا بالسويق فأمر به) أي
بالسويق (فقرى) مبدأ
للمعول ويجوز تخفيف الزاد
أي بل بالماله المالحقة من العيس
(فأكل رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم) منه (وأكلنا) منه
وزاد في رواية وشربنا أي من
الماء أو من مائع السويق (ثم
قام إلى صلاة) (المغرب فضوض)
قبل الدخول في الصلاة
(ومضمنا) كذلك وفائدة
المضمضة من السويق وان كان
لادع له لانه تحبب بقاياها بين
الاسنان ونواحي الفم فيشغله
تتبعه عن أمر الصلاة وهذا يدل
على استحباب المضمضة بعد
الطعام (ثم صلى ولم يوضأ)
بسبب كل السويق قال الخطابي
فيه دليل على أن الوضوء
بماست النار منسوخ لانه
مقدم وخير كانت سنة سبع
قلت لا دلالة فيه لان أبا هريرة
حضر بعد فسخ خمير وروى
الاصم بالوضوء كافي مسلم وكان
ينفي به بعد النبي صلى الله عليه
واله وسلم واستدل به البخاري
على جواز صلاتين فأكثر بوضوء
واحد ورواه هذا الحديث
الخمسة كاهم أحبا لفقهائهم كبار
مديون الأشيع البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس انه كره الصلاة في الكنيسة اذا كان فيها تصاوير وقدر وبت
الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاه بن ابي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة
بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري ومهر بن
عبد العزيز في كنيسة ولعل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبورا فيما بينهم
وصلطهم مساجدا لأنها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة إلى
القائيل فلهديث عائشة الصحيح انه قال لما صلى الله عليه وسلم أزيل عني قرانك هذا
فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي وكان لها سترة تتأبل وأما الصلاة في دار
العذاب فلما علمت دأبي داود من حديث علي قال نهاني جدي أن أصلي في أرض بابل لأنها
مأهونة وفي أسنادها ضعف وأما إلى النائم والمحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي
داود وابن ماجه وفي أسناده من لم يسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث
الباب بدل المقبرة قال الحافظ وهي زيادة باطلة لا تعرف وأما الصلاة في الأرض المغصوبة
فما فيها من استهجال مال الغير بغير إذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم
انه لا يجوز في الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبدا فصح انه ليس
بموضع صلاة وأما الصلاة إلى النور فذكرها محمد بن سيرين وقال يث ناره واه ابن أبي
شيبه في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستمر أقيم بالله أو برسوله
أو شيء من الدين أو في مكان يكثر به شيء من ذلك فيه وزادت الهاديوية كراهة الصلاة إلى
المحدث والفاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع ستة
وعشر من وضعا واستدل على كراهة الصلاة إلى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى
في الاتصار باقتضائه الصلاة إلى المحدث إلى جنب الصلاة إلى حائض وقبل
في الاستدلال على كراهة الصلاة إليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة
وأما الفاسق فاهانته كالبهيسة وأما السراج فلهقرار من التشبيه بعبد النار والاولى
عدم التخصيص بالسراج ولا بالنور بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون
استقبال النور والسراج وغيرهما من أنواع النار قسما واحدا وأما الجنب والحائض
فللهديث الذي في الاتصار ولم ينفى الحائض من قطعها للصلاة واعلم ان القائطين بصحة
الصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها كقوافي المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث
أينما أدركت الصلاة فصل وشوها وجه لوجه قاضية بصحة تأويل الأحاديث
القاضية بعدم الصحة وقد عرفنا ان أحاديث النهي عن المقبرة والجمام وشوها خاصة
ذميق العامة عليها وتعمكو في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد
بما لم يصح وكفاية البراءة الأصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها الاصباح بدورود

رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاخبار والعنه وأخرجه
في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي وابلهاد وأخرجه النسائي في الطهارة والولاية وابن
ماجه (عن) أم المؤمنين (مينة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه) وآله وسلم (أكل عندها كفتا) أي لحم كفت (ثم صلى

ولم يتوضأ أى لم يجز له نافلة الوضوء وهذا الحديث من السند انساب وقصة ايمان مصقران وهما قاضيان بكر وكر بن
 وفي رواية ثلاثة مصريون وثلاثة عديون وفيه الاخبار بالجمع والافراد والتحديث والعنونة وآخرجه مسلم في الطهارة (عن
 بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله ٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا) زاد مسلم ثم دعا بهما فغضض

وقال انه) أى اللين (دسما)
 فغضض وهو بيان له في الموضوعة
 من اللين والدمسم ما يظهر على
 اللين من الدهن ويقاس عليه
 استحباب الموضوعة من كل ماله
 دسما وبسبب تطيب منه استحباب
 غسل اليدين للتطيق ورواة
 هذا الحديث السبعة ما بين
 مصري وبطي ومذني وهو
 أحد الأحاديث التي اتفق
 الشيخان وأبو داود والترمذي
 والنسائي على إخراجها عن شيخ
 واحد وهو ثقة وفيه الحديث
 والعنونة وآخرجه مسلم
 والترمذي والنسائي في الطهارة
 وكذا ابن ماجه (عن عائشة
 رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اذا نهض
 أحدكم وهو يصلي فليقرأ أى
 فليقرأ ما لا يخطئ الا الله عز وجل بأمر
 محمداً صلى الله عليه وآله وسلم وللنسائي من
 طريق أبي أيوب عن هشام فليصبر في
 أى بعد ان يتم صلاته لانه يقطع
 الصلوة بمجرد التماس خلافا
 للمذهب حيث جعل على ظاهره (حتى

عوامات قاضية بان كل موطن من مواطن الارض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا
 متمم صحيح لأبدمنه قوله أشبهه وأصح من حديث الليث بن سعد قيل ان قوله من
 حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث
 ابن خبيرة

• (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

(عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسماء بزيه وبلال
 وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما افتحوا كنت أول من ولى فقلت بالانسا آت
 هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين اليمينين متفق عليه
 وعن ابن عمر انه قال لا لاله صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين
 بين السارين عن يسار له اذا دخلت ثم خرج فصلى في وجهة الكعبة ركعتين رواه
 أحمد والبخاري) قوله دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت قال الخافض كان ذلك في
 عام الفخ كما وقع مينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله
 هو وأسماء وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحد ووقع
 عند النسائي من طريق ابن عوف عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسماء وبلال وعثمان
 فزاد الفضل ولا حرج من حديث ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها
 قوله فاعلقوا عليهم الباب زاد مسلم لم فكث فيها ما يوافي رواية الخافض فاعلقوا عليهم الباب
 طويلا وفي رواية لا يوافقون من داخل وزاد يونس فكثت ثم اوطوا يسلا وفي رواية
 فليج زما قوله لما افتحوا في رواية ثم خرج فأتوا الناس الدخول فسلمت منهم وفي رواية
 وكث شابا فوافوا بدركت فبدرتهم وأعاد الأذرى في كتاب مكة ان خالد بن الوليد كان على
 الباب يذب الناس عنه قوله بين العمودين اليمينين وفي رواية بين العمودين المقدمين
 قوله فصلى في وجهة الكعبة ركعتين وفي رواية للبخاري في الصلاة ان ابن عمر قال فذهب
 على ان أسأله كم صلى وروى عنه انه قال نسيت ان أسأله كم صلى وقد جمع الخافض بين

يذهب عنه النوم) فالله تعالى سب للنوم أربعين بالامر بالنوم واختلاف هل النوم في ذاته حدث أو هو مظنة الحدث (٢) الروايتين

(٣) فأت لا شك ان حالة الصلاة حالة مظنة استرخاء الاعضاء وعدم القدرة على دفع ما يتنفس به الوضوء وقد ثبت في النوم حديث ابن
 وكذا السنة من رواية علي ومعاوية مرفوعة عا وقد حسنته جماعة من الحفاظ فجعل النوم مظنة للتقص ثم رتب صلى الله عليه وآله
 وسلم على هذه المظنة الجزم على من نام بان يتوضأ كافي بعض الروايات الثانية ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا يتنص
 الوضوء والنوم الا اذا نام مضطجعا وهي أقوى بعضها بعضها فتكون مقسدة لما ورد في نقص مطلق النوم فلا ينقص الوضوء
 النوم المضطجع وجهه انما عرف انه لا ينقص نوم القاعده ونحوه ممن لم يسكن مضطجعا الا بالتحققين او خفتان متواليات
 أو متفرقات وعلى هذا يحمل ما ورد ان جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصابون ولا يتوضئون وأما ما ورد في بعض الروايات
 انهم كانوا يصنعون جنبهم فهو لا يصلح للتسليم في معارضة إيجاب الوضوء على من نام مضطجعا انما لا يستلزم النوم
 على ان روايته كانوا يصنعون الخيم تثبت من وجهه يصلح للاحتجاج به انظر السبل الجرار اه السعدوني الحسن خان بهادر سلمه الله

فقتل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين وبه قال الأصح والحسن والمزني وغيرهم انه في ذاته ينقض الوضوء مطلقا وعلى كل حال ربه شاة ومحدث صفوان بن عسال المروى في صحيح ابن خزيمة اذ فيه الأمن عائدا وبول أو نوم فسوى بينهما في الحكم وقال آخرون بالثاني لحديث أبي داود وغيره العينا ٢٧ وكذا السهم في نام فليتوضأ واختلف

هو لا يفتنهم من قال لا ينقض التقليل وهو قول الزهري ومالك وأحمد في رواية ومنهم من قال ينقض مطلقا لأنوم يكن مقبلا منه من مقوله لا ينقض لحديث أنس المروى عند مسلم ان الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون وحمل على نوم الممكّن جمع بين الاحاديث وقال آخرون لا ينقض النوم الوضوء محال وهو محكي عن أبي موسى الأشعري وابن عمر ومكحول ويقاس على النوم الغلبة على العقل ينجون أو انما أسكر لان ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذي هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فان أحكم اذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعلة يستغفر) أي يريد ان يستغفر (فدسب نفسه) أي يدعو عليه وصرح به القاضي في روايته من طريق أيوب عن هشام وجعل ابن أبي جرة عليه السلام في شعبة أن وافق ساعسة أجنبية والترجي في الفصل عائدا إلى المصلي لا إلى المتكلم به أي لا يدرى أم يستغفر أم ساب متوجبا للاستغفار وهو في الواقع بضد ذلك وفي الحديث الاخذ بالاحتياط لانه هل بأس بمحمّل والحث على المشروع

الرواية في الفتح والحديث ان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاة صلى الله عليه وآله فيها وقد ادعى ابن بطال ان الحكمة في تغليب الباب لئلا ينظر الناس ان ذلك سنة فداخروا به قال الحافظ وهو مع ضعفه منتهى بأنه لو أراد اخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه وثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى قال طاهران التغلب ليس بالأكبر بل الخافاة ان يزجروا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله لئلا يندفعوا عنه أو يكون ذلك أسكن لقلبه وأجبع لخشوعه وانما أدخل معه عثمان لئلا ينظر ان عزله من ولاية البيت وبلا لا أسامة للارتماء ما خدته وقيل فائدة ذلك لتتمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة إلى جهة الباب وهو مخرج الناصح وقد عارض أحاديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه قال الحافظ ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى التكميل لان ابن عباس أثبت أنه لم يرض له بلال وأما الصلاة فاثبات بلال أربع لان لا كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وانما استند في نفسه نارة إلى أسامة ونار إلى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل اني الصلاة فيها فيصعد محل ان يكون تقاعن أسامة فانه كان معه وقد روى عنه في الصلاة في الكعبة أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فمخرج رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن جهة انه لم يختلف عنه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجب بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لم يدخلوا الكعبة اشتغافا بالذاعف أو أي أسامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدعوا فاستعمل بالذاعف في ناحية والحي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بلال لقربه منه ولم يره أسامة بعده واشتغافه ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال انه يجب عنه بعض الاعسلة فنفهاها لاهل بطنه وقال الحب الطبري يحتمل ان يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله الحاجة فلم يشهد صلاته ويشهد له ما رواه أبو داود والطحاوي في مسنده عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فرأى صوراً فدخلوا من ما فاتته به فضرب به الصرر قال الحافظ هذا اسناده جيد قال القرطبي فله استعجب النقي اسرعة عوده انتهى وقد روى عن شعبة في كتاب مكة عن علي بن بذاعة قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجده أسامة قد احتجب فاخذ حبوته فجاءه الحديث فله احتجب فاستراح فنهض فلم يشاهد صلاته

وحضر راقب العبادة واجتناب المكر وهات في الطاعات وجودا في الصلاة من غير تقييد بشئ معين ورواه هذا الحديث الثمانيون الأشيخ البخاري وفيه التعديت والاخبار والغفنة وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ان الذين أحل لكم) كذا يثبت ان القائل في البخاري

من رواية الأصمعي وابن عساكر والأصمعي وعلم بجري الماتين والباقي من رواية البخاري بخلاف الفاعل العلم وزاد محمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب بن أبي شيبة (في الصلاة) أي صلاة كانت غرضة أو نافذة (فليمن) أي فليقبض في الصلاة ونحوها روي (حق) يعلم ما يقرب أي الذي ٢٨ يقرؤه ولا يقال إنما هذا في صلاة الليل لأن الغرضة ليست

في أوقات النجوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك كما قاله المهلب لأن العبارة بعدم اللفظ لا بخصوص الباب فيعمل به أيضا في الرأى أن وقع ما لم ينه الوقت وأشار الأصمعي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا وليس يصحح كذا ذكره في الفتح ورواه الأئمة بصريون وفيه رواية تأتي عن أبيه والتحديث والعنه وأخرجه الترمذي في المطهر (وعنه) أي عن أنس ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يترضا عند كل صلاة مفروضة من الأوقات الخمسة (٢) ولقطة كان يدل على المداومة فيكون ذلك له عادة لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المواد الثابتة فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستحباب وإنما كان وسعه ولأنه إن يقال أنه وإن الأصل عدم الوجوب وقال الطحاوي يحتمل أنه كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة أي المروي في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد وإن عروضا الله عنه

المسائل عن أنفاها مستحبها التي لقصر من استحبابه وفي كل ذلك في رويته لما في أنفس الأهر ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه الأول أن الصلاة المنيعة هي الغيبة والمنسية الشرعية والثاني يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين قاله المهلب شارح البخاري وقال ابن حبان الأشبه عند في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فية الدخول الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويجعل في ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لأن ابن عباس فيها وأسنده إلى أسامة وابن عمر أثبت ما استدل به إلى بلال وإلى أسامة أيضا فإذا أجل الخبر على ما صنفه بطل التعارض قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لاني حجة الوداع ويشهد له ما روى الأزرقي في كتاب مكة عن غيره واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح وأما يوم حج فلم يدخلها وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراتب واحدة وحدة السفر لا الدخول

(باب الصلاة في السفينة)

(عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط الصحيحين) الحديث رواه الحاكم من طريق جده بن برفان عن محبوب بن مهران عن ابن عمر وقال على شرطه لم قال وهو شاهد بحديث بلال على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز القعود إلا عند مخافة غرق أو غيره لأن مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وثبت من حديث ابن عباس إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهي أيضا عندنا من المرض وقد أخرج الدارقطني من حديث علي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعدا فإن لم يستطع أن يصعد أو ما جعل مجوده أخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الأيمن يستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقيا رجلا على القبلة وفي أسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العوفي وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر مرثوعا بالقطب صلب على الأرض أن استطعت والادوام أعاموا جعل مجوده أخفض من ركوعه قال أبو حاتم وأما أنه موقوف ورفع خطا

(٣) والحاكم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يترضا لكل صلاة في غالب حالاته كما نطق به الأحاديث (باب) وأدبته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه في الوضوء على طهر يدل على أن الأمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة محمول على التنبؤ وهو أمر للعبدين انظر السيل السيل في الحديث حسن خان بهادرياه

سأله فقال عداة الله وتعقب بأنه على تقدير القول بالسمع كان قبل الفتح دليل حديثه من النعمان فإنه كان في حينه وهي قبل الفتح زمان انتهى ويحتمل أنه كان بعده استجبا بآثم حتى ان يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال في الفتح قلت وهذا أقرب (قال) أي أنس (وكان يجزئ) يضم أوله من أجراً أي يكفي (أحدنا) ٢٩ (الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه

ونكاشن نصلي الصلوات كلها

بوضوء واحد ومذهب الجمهور ان الوضوء لا يجب الا من حدث وذهب ابراهيم النخعي الى أنه لا يصل بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وهذا الحديث من الداسيات ورواه ما بين فرابي وكوفي وبصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما) ما قاله من النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بما نط) أي يستن من الخل عليه جدار (من حيطان المدينة أو مكة) شك جبر وعنده البخاري في الادب المفرد من حيطان المدينة بالترمز من غير شك ويؤيده رواية الدارقطني في افراده من حديث جابر ان الحائط كان لام بشر الصابيصة الانصارية لان حائطها كان بالمدينة وفي رواية الاعمش مر بقبر بن زاذان ماجه جديدين (فجمع صوت انسانين) قال ابن مالك فيه شاهد على جواز افراد المضاف الى المثنى اذا كان جزءاً من المضاف اليه نحو كانت رأس شاتين والجمع أجود نحو فقد صفت قلوبكم وان كان غير جزء فالأكثر كقوله بلفظ التثنية نحو وسئل الزيدان سبعة مما وقد تجتمع التثنية والجمع في نحو ظهرهم ما مثل ظهور الثقلين

* (باب صلاة الفرض على الراحلة للعدو) *

(عن علي بن حمزة ان النبي صلى الله عليه وسلم انتهى الى المضيق وهو وأصحابه وهو على راحلته والسما من فوقهم والبله من أسفل منهم فحضرت الصلاة فامر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ أياما يجعل السجود داخل من الركوع رواه أحمد والترمذي الحديث أخرجه أيضا النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تقوده عمرو بن الرياح وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه التوزي ووضعه البيهقي وهو يدل على ما ذهب اليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالاجماع وبعارض هذا حديث عامر بن زينة الآتي وسيعرف الكلام على ذلك هنا وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالمعروف الآتي متافى وحكى النووي في شرح مسلم والمخالف في الفتح الاجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة قال الحافظ لكن رخص في شدة الخوف وحكى النووي أيضا الاجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال فلما أمكنه استقبل القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج أو نحوه جائز الفريضة على الصحيح من مذهبنا فان كانت سائرة لم تصح على الصحيح المتدورس للشافعي وقيل نعم كالسفينة فانها تصح فيها الفريضة بالاجماع ولو كان في ركب وخاف لوزل الفريضة انقطع عنهم وسلطه لضرر قال أصحابنا يصل على الفريضة على الدابة بحسب الامكان ويلزمه اعادتها لأنه عذر نادرا انتهى والحديث يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الا عمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها وليس في الحديث الا ذكر عذر المطر ونداوة الارض فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر ان حصل له مثل هذا العذر وان لم يكن في هودج الا ان يمنع من ذلك اجماع ولا اجماع ففسد روى الترمذي في جامعه عن أحمد واسحق انها يقولان بجواز الفريضة على الراحلة اذا لم يجد موضعا يؤدي فيه الفريضة نازلا ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر قال الشاعر

اذ نزل السماء بارض قوم • رعينا وان كانوا غضايا

قال الجوهري يقال ما زلت انا في السما حتى أعتماكم قوله والبله بكسر الباء الموحدة وتشديد اللام قال الجوهري البله بالكسر النداء قال المصنف رحمه الله وأما ثبت

وان آمن اللبس جائز جعل المضاف بلفظ الجمع كافي قوله (يعنيان في قبورهما) لان استعمال التثنية في مثل هذا قبل وان كانت على الاصل ولم يعرف امم القبور من المذهبين ولا أحدهما فيحتمل ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمهم قطعا للاستعانة ما خوفهم من الانقياض على عادته وشفقة على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو بما هم البعير في غير ما عني

مباشرة ما يشره او ايهما الراوى محمد الماسر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان) أي ضاحبا القبرين (وما بعد ما كان
 في كبر) تركه عليهما قال ابن مالك فيه شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأتى هرة
 قال وحفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى لمسلمكم فيما أخذتم وفي الحديث وفي الشعر

فذكر شواهد انتهى (ثم قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم (بلى)
 انه كبر من جهة المعصية أو ظن
 ان ذلك غير كبير فأوحى إليه
 في الحال انه كبير فاستدركه
 وقال المغوى وغيره ورجعه
 ابن دقيق العيد وجماعته انه
 ليس بكبير في مشقة الاحتراز
 أي كان لا يتق عليه الاحتراز
 من ذلك والكبيرة هي الموجبة
 للعدا أو ما فيه وعبد شديد قال
 الداودي وابن العربي كبير المعنى
 بمعنى أكبر الميثب واحد الكائن
 أي ليس ذلك بالكبير الكائن
 كالقيل عشرا وان كان كبيرا
 في الجلة وقيل المعنى ليس بكبير
 في الصورة لان تعاطي ذلك يدل
 على الدانة والمقاورة وهو كبير
 في الذنب وقيل ليس بكبير
 في اعتقاده ما أولى اعتقاد
 الخطابين وهو عند الله كبير
 كقوله تعالى وتحتسبونه هينا
 وهو عند الله عظيم وقيل ليس
 بكبير في مشقة الاحتراز أي كان
 لا يتق عليه الاحتراز من ذلك
 وقيل ليس بكبير بمجرد وإنما
 صار كبيرا بالواظبة عليه ويرشد
 الى ذلك السميائي فانه وصف
 كلامهم بما يدل على تجدد ذلك
 منه واستقراره عليه للاتبان

الرخصة اذا كان الضم وبذلك ينشأ فاما اليسير فلا روى أبو سعيد الخدري قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته
 متفق عليه انتهى وسأقي حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاواخر
 من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده لجواز صلاة الفريضة على الراحة
 بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متعبه لان وجوده على الماء والطين كان في الحضر
 وكان معتكفا على انه لا نزاع ان الصلوة على الارض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحا
 لتقييد هذه الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو على راحلته يسجد بوجهه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة
 الدكتور به متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه
 وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي
 وأخرجه البخاري من فعل ابن عمر وأخرجه مسلم عنه من فوعا بنحو ما عند أبي داود
 والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار
 ابن مرد وهو ضعيف وعن شقران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن
 حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضا الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند
 أحمد أيضا وفي اسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه ورواه الطبراني أيضا وعن
 أبي موسى عند أحمد أيضا وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن
 حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الأوسط والحديث يدل
 على جواز التطوع على الراحة للمسافر قبل جهة مقصده وهو إجماع كما قال النووي
 والعراقي والخافظ وغيرهم وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر بخلافه أبو يوسف
 وأبو سعيد الاصفهاني من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقد روي عن
 وكيع عن سفيان عن منصور بن العنبر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على رحالهم
 ودوابهم جميعا فوجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عموما
 في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدلل
 من ذهب الى ذلك بعموم الاحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ما شاع على
 فاعتبرهم في أنه لا يحمل المطلق على المتبدل بل يعمل بكل منهما فاما من يجعل المطلق على
 المقيد وهم جمهور العلماء فيحمل الروايات المطلقة على القيدة بالسفر انتهى وظاهر
 الاحاديث القيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصر واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة يعرف كل والله أعلم وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجمهور
 بعد ان هذا يات في ذنبه واستدل به ابن بطال على ان التعذيب لا يختص بالكافر بل قد يقع على الصغار (كان
 أحدهما لا يستمر من بوله) من الآخرة رأى لا يجعل منه وبين بولته شيء لا يتحقق منه وهي رواية مسلم وأبي داود من

حديث الاعشى يستتر من التزعم هو الابعاد ولا يقال ان معنى لا يستتر يكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة
سبب العذاب المذكور لا اعتبار البول في قرب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الاقرب على الجواز يكون
المراد بالاستتار التزعم عن البول والتوقي منه اما بعدم ملاسته ٣١ واما بالاحتراز عن مفسدة تعلق به

كاستفاض الطهارة وعبر عن
التوقي بالاستتار مجازا ووجه
العلاقة بينهما ان المستتر عن
التوقي فيه بعد عنه واحجاب
وذلك شبيه بالبعد عن الملاسة
البول وانما راجع الجواز ان
مكان الاصل الحقيقة لان
الحديث يدل على ان البول
بالنسبة الى عذاب القبر
خصوصية فالحل على ما يقتضيه
الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وايضا فان لفظة من اما
أضيفت الى البول وهي لا تلاءم
الغاية حقيقة أو ما يرجع الى
معنى استتار الغاية مجازا فتقتضي
نسبة الاستتار الذي عدمه سبب

العذاب الى البول بمعنى ان
استتاره سبب عذابه من البول
واذا حل على كشف العورة
زال هذا المعنى وفي رواية ابن
عسا كراية يترى من الاستبراء
أى لا يستقر غجهه بدفراغه
منه وهو يدل على وجوب
الاستبراء لانه لما عذب على
استخفافه به ولم وعدم التحرز
منه دل على ان من ترك البول
في خرجه ولم يستنج منه حقيق
بالعذاب (وكان الاخرى شتى
بالجملة) فعمله من ثم الحديث
تيمية اذا تعلق عن المكاهمة الى

وجهور العلماء وذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكى عن
الشافعي ولكنها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قاله ما في رواية زرير
من حديث جابر بن زيادة في سفر القصر فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما طلقته
الاحاديث عليها وظاهر الاحاديث ان الجواز مختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر
وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي
في البحر وهو قياس المذهب واما تدلوا بالقياس على الركب وظاهر الاحاديث
اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا وفي
فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيرهما لكان غاية ما فيه انه أخبرنا
النافي بما علم وعدم عمله لا يستلزم عدمه فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع
لم يبعه غيره لان من علم بجهة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجح أهل الحديث ما في الصحيحين على
ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أو وقع في مثله الجود فليكن مثل هذا على
ذكر قوله يسبح أي يتنفل والسجدة تضم السنين واسكان الباء السانلة قاله النووي
في اطلاق التيسيع على النافلة تجاز والعلاقة بالزنية والسكينة أو اللزوم لان الصلاة
الخاصة يلزمها التزنية

باب اتخاذ متعبدات الكفار وموضع القبول اذا ثبتت مساجد

عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مساجد
الطوائف حيث كانوا اغيبتهم رواه أبو داود وابن ماجه قال البخاري وقال عروانا
لا تدخل كائنا منهم من أجل التماثيل التي فيها الصور قال ابن عباس رضي في البعة
الايعة فيها تماثيل الحديث رجال اسنادهم ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي
المذكور في اسناد هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام ثقته واصله
محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور هو الثقة في أمره الجي صلى
الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطوائف قوله ما اغيبتهم جمع طاعوت وهو
بيت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام على زعمهم
والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبسج وأمكنة الاصنام مساجد وكذلك
فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبداتهم متعبدات لاهساين وغيرهم
سماز بها قوله وقال عمر هذا ذكر البخاري تعليقا وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصدت الاقصاد بين المسلمين قال ابن دقيق العيد فانما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو
مطلوب قال في الفتح وهو تفسير النجاسة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه انتهى وسبب كونها كبيرة ان عدم التزعم من البول
يلزم به بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلا شك والمنشئ بالنجاسة من السعي بالنسار وهو من اقبح القبائح ويحجب عن استسكال

كون النعمة من المصالح بان الاصغر اعلم الله هو ههنا من التعميم بكان المعنوية له يصير حكمها حكم الكثرة لاسيما على تفسيرها بجماعه وعبد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند اشدوا الطبراني باسناد صحيح وهذا ان وما بعد هذا في كثير وبلى وما به بيان الا في الغيبة والبول باداة الحصر ٣٢ وهي تنفي كونهم سماعا كافرين لان الكافر وان عذب على ترك

احكام المسلمين فانه يعذب مع ذلك على الكفر بالاختلاف وبذلك جرم المسلمين المذاهب وقال لا يجوز ان يقال انهم سماعا كافرين لانهم لو كانوا كافرين لم يدع لهم ما يفتخرون به من العذاب عنهم ولا ترحمهم الله وقد ذكر بعضهم المصنف في تحصيل المول والنعمة بعد عذاب القبر وهو ان القبر اول منازل الآخرة وفيه تموضع ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعادى التي يعاقب عليها يوم القيامة لو كان حق لله وحق له باده واول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل الصلوات ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فيقتضى فيه مقتضيات هذين الحقيقتين وسألتها مقدمة الصلاة الطاهرة من الحدث والنجس ومقدمة الدماء النجسة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليهم (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بجريدة) من جريدة الغل وهي التي ليس عليها ورق فأتى بها ولازم من ذلك ما يجب وطبوا اسبب هي الجريدة التي لم ينبت فيها شوك فان ابنت فهي المسفة وقيل انه من الجريدة بثلثة لانه بطي الخفاف (فكسر)

مولي عمر قال لما قدم عمر الشام صبيح له رجل من النصارى طعما ما وكان من عظمائهم وقال أحب أن تحبني وتكرمني فقال له عمر ان لا تدخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها يعني القنائل قوله من أجل القنائل هو جمع ثمانية ثمانية من ثمانية منهم ما هم قال الحافظ وينتهي بين الصورة عموم وخصوص مطلق قاله مرة أخرى في القنائل في القنائل والقنائل هو بعد على الكنيسة والصورة بالمطرب من القنائل أو ريسان أو أرو بلا صعب على الاختصاص أو بالرفع أي ان القنائل مصورة والقنائل هي هذه القنائل وفي رواية الاصطلي بزيادة الواو العاطفة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليدا واصله البقوى في الجديان وزاد فيه فان كان في القنائل خرج فصل في المطر والاركان بدران على جوار دخول البيع والصلوة في الاذان كان فيها القنائل وقد تقدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في الحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو المعقد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيعة المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن زبيل وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال خرجنا وهذا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلبناه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واستوهبنا من فضل طهوره فدعانا فمتموضا فمتموضا ثم صلبه في اداة أو امرنا فاذننا اسرجوا فاذا أتيت أرضكم فاكسروا بيعةكم وانفصموا كما هم هذا الماء واتخذوها مسجدا رواه النسائي الحديث أخرجه الطبراني في الكبير والادوية وقيس بن طلق عن لا يخرج بحديثه قال يحيى بن معين أقدم أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يخرج بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ان أبا ذر وأبا ذرعة فالأقبس بن طلق ليس من تقوم به بحجة وهناك ولم يثبتوا وضعه أحد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعيد عنه انه وثقه وثقه الجليل قال في الميزان حاكم ابن القحطاني انه قال يقتضى ان يكون خبره حسنا لا يصح ما وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فان النسائي قال أخبرنا هاذن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عمرو وثقه ابن معين والنسائي وعبد الله بن بدر وثقه وأما هاذن فهو الامام الكبير المشهور والطهور والادوية قد تقدم ضبطهما والحديث يدل على جواز اقتداء البيعة مساجد وغيرهما من الكنائس ونحوها مطلقا بالانقياس كما تقدم (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب ان يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في فراش الغنم راته أمي بئنا المسجد

أكبرين بكسر الكاف تشبيه كسره وهي القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الأعمش قال قلت لكانت نصفه في رواية غيره بئنا (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفي رواية أخرى وهو يستلزم الوضع دون العكس (نقله) أبو رسول الله لم فعلت هذا (لربيع السائل من الصحابة) قال صلى الله عليه وآله وسلم

اعلم ان يختلف (بضم أوله) وقع الخلاء أي العذاب (عنه) أي المعبدين (عالم تيسر) بالنسبة إلى الله وبقية الناس بالثبوت باعتباره عود الطهر
 فيه إلى الكسرين وفتح الباء من باب علم به لم وقد كسر وهي لغة شاذة وفي رواية الكشميهني ان تيسر بالجر في الاستثناء
 وللمسئلة إلى ان ييسر إلى التي الغاية والمراد بالثبوت كبريا عودا ٢٣ عود التفسير إلى العودين لأن
 الكسرين هما العودان أي مدة

دوامهما إلى زمن اليبس الختم
 نأقته بالوحى كما قاله المازري
 لكن تعقبه القرطبي بأنه لو
 كان بالوحى لما أتى بحرف الترحي
 وأجيب بأن الله لم يزل هذا الختم
 وأنه يشفع لهما في الصفعة
 هذه المدة كما صرح به في حديث
 جابر على ان القصص واحدة كما
 رجحه النووي وفيه نظر لما في
 حديث أبي بكر عند أحمد
 والطبراني أنه الذي أتى بالزيادة
 إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأنه الذي قطع الغصنين فدل ذلك
 على المغيرة وبقي ذلك ان
 قصة الباب كانت بالمدة وكان
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 جماعة وقصة جابر كانت في السفر
 وكان خرج لحاجته فبعه جابر
 وحده فظهر التقدير بين حديث
 ابن عباس وحديث جابر بل في
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 على الثالثة وأظنه أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم من قبره فنفى
 فقال اقموني بحجر يدين فجعل
 احدهما عند رأسه والاخرى
 عند رجليه وقال الخطابي هو
 محمول على أنه دعا لهما بالشفعة
 مدة بقاء السداوة لأن في

فأرسل إلى ملا من بني النجار فقال يا بني النجار تأمنوني بحائطكم هذا قالوا لا والله ما نألب
 عنه إلا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قور والمشركين وفيه حرب وفيه فخل
 فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت ثم بالرب فو بت ثم بالخل
 انقطع فصنعوا الخلل قبله المسجود وجعلوا عذارته الخجارة وجعلوا بيتهم الأصغر وهم
 يرتجزون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخرة
 فاعقر الانصار والهاجرة فمختر من حديث متفق عليه قولنا تأمنوني أي اذ كروا إلى
 عنه لاذركم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساوموني في
 الثمن قولنا لا نألب عنه إلا إلى الله تقديره لا نألب الثمن الا كره الامر فيه إلى الله أو إلى معنى
 من وكذا عند الأصمعي لا نألب عنه إلا من الله وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث
 أنهم لم يأخذوا منه شيئا وخالف ذلك أهل السير قاله الخطاط قولنا فكان فيه أي في الحائط
 الذي بنى في مكانه المسجد قولنا وفيه حرب قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الخلاء
 وكسر الراء بعد هاء واحدة جمع غريبة ككلم وكلمة وسكن الخطابي كسر أوله وفتح ثابته جمع
 غريبة ككتب وعنبة ولكن كشميهني بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء هاهنا ثمانية وقديين
 أبو داود اثروا رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية جادين سامة عن أبي النباح
 بالمهمل والمثناة قال الخطاط فعل هذا في رواية الكشميهني وهم لأن البخاري أنما أخرجه
 من رواية عبد الوارث قولنا فاعقر الانصار وفي رواية في البخاري للمسنن والحوي فاعقر
 الانصار بمحذوف اللام قال الخطاط ويوجهه بأن ثمن انغقر معنى استقر وقد رواه أبو داود
 عن مسدد باللفظ فاعقر الانصار وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة تأهبة
 والبيع وجواز نبش القبر والادارة اذ لم تكن محترمة وجواز الصلاة في متابر
 المشركين بعد نبشهم واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنهم وجواز قطع الخلل
 المثمرة للعبادة قال الخطاط وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يشر ما بان يكون
 ذكره او ما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع غرضه وفيه ان احتمال كونهما لا ثم خلاف
 الظاهر فلا يناقض عمله والاولى المناقضة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان أراد
 المسند بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع والحديث فوائد ليس هذا محل
 بسطها وصفة بيان المسجد ما ثبت عنه البخاري وغيره من حديث ابن عمر أنه قال ان
 المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا بالابن وسعة ثم الجريد وعده
 خشب الخلل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبنو عامر في عهد رسول الله

فيل ان المعنى فيه أنه يسجد مادام رطبا فيحصل التثنية بركة التسبيح وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها
 وكذلك فيما فيه بركة لاله كرم تلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطيبي الحكمة في كونها مائة امة طريقتين تمنه ان العذاب

يحق أن يكون في معرفة ما كنا كذا في رواية وقد استكر الخطأ في ومن تبعه وضع الناس الجريد في القبر عليه هذا الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركته قال في الفتح وليس في السابق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكبرياء بل يحق أن يكون أمر به وقد تأسى بریده ٣٤ بن الحبيب الصابي بذلك فأورد في موضع آخر على قبره جريدتان

وهو أولى أن يتبع من غيره انتهى أقول هذه قضية شخصية وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الرياح بن وغيره من الأتباع والأوراد على القبور كما يروى عنه أهل البدع في هذا الزمان وكما أعاده سكان مكة والمدينة ثم فما الله تعالى ويأتي من ذلك في كتاب الجنائز أن شاء الله تعالى ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وداري ومكي وفيه التصديت والعنفنة وقد أخرج البخاري الحديث أيضا في الطهارة في الموضوعين وفي الجنائز والأدب والصلح ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة وكذا النسائي فيها أيضا وفي التفسير والجنائز (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا نهض الحاجة أي خرج إلى البراء ففتح الموحدة هو اسم للفضة الواسع في كترايه عن قضاء الحاجة كما كانوا عنه بالطلاء لأنهم كانوا يسبرون في الأمكنة الخالية من الناس (أقبله جماعة في سبله) ذكره المقدس وحذف القول الظهور والاستحباب عن ذكره

صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقته بالساج

• (باب فضل من بني مصعب) •

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بني مصعب أبق الله له مثله في الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكر عند الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي إسناد الطبراني وهب بن حنص وهو ضعيف وفي إسناد ابن عدي الحكيمن بن يعلى بن عطاء وهو ضعيف الحديث وعن عمر بن عبد الله بن ماجه وعن علي بن عبد الله بن ماجه أيضا وفيه ابن أبي جهم وعن عبد الله بن عمر وعنده أحمد وفي إسناد الطحاوي ابن رطاعة عن أنس عند الترمذي وفي إسناد زباد النري وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها عند ابن عدي وفيه جماعة قال وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري مسندهم وفي إسناد جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عند البزار والطبراني في الأوسط وفيه كثير بن عبد الرحمن ضمه العتيلي وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيه المثنى بن الصباح ضمه الجوهري ورواه أبو عبيد في غيرهم بإسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل وفيه أبو طلال ضعيف جدا وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد في بعض قضاة قال العراقي وإسناده صحيح وعن عمرو بن عتبة عند النسائي وعن وائل بن الأديع عند أحمد والعلماني وابن عدي وعن أبي هريرة عند البزار وابن عدي والطبراني وفي إسناد سليمان بن داود التميمي وليس بشيء ورواه الطبراني في طريق أخرى وفيه المثنى بن الصباح وعن جابر عند ابن ماجه وإسناده جيد وعن معاذ عند الحافظ الدمشقي في جزء الساجدة وعن عبد الله بن أبي أوفى عند أيضا وعن ابن عمر عند البزار والطبراني وفي إسناد الحكم بن ظهير وهو متروك في زيادة ولو كان بعض قضاة عن أبي موسى عند أبي طي في جزء المذكور وعن أبي امامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف وعن أبي قرة ضمه واسمه جندرة عند الطبراني وفيه جماعة القوي عن أبي طي بن مريط عند الطبراني وعن عمرو بن ماله عند أبي طي في الجزء المذكور وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيء وذكر أبو القاسم بن منبته في كتابه المستخرج من كتب الناس للقائدة أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وأخرجه عن ابن عبيد وقد أمة بن

وقد استدلل البخاري بهذا الحديث على غسل البول وهو أعم من الاستحباب وغيره فلا تنكران فيه وقد ثبتت الرخصة في حق المستحجر فسدله على وجوب غسل ما انتشر عن الجهل ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادي وبصري وفيه الحديث بصيغة الأبراد والجمع والاختيار والعنفنة وأخرجه البخاري في الطهارة والصلاة

فوسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب) حكى أبو بكر النخعي عن
عبد الله بن نافع المدني أنه أقرع بن جابر التميمي وقيل ذو النور بصرة اليماني (قيل) أي شرع في البول (في المسجد)
النبوي (فتناوله الناس) بالسنة لا يذنبهم وفي رواية أخرى نزحه ٣٥ الناس وسلم فقال الصحابة معه

والمبني فصاح الناس به وكذا
النسائي وللبخاري في الأدب
البيهقي في رواية عن
أنس فقاموا إليه وللاصمعي
فأراد أصحابه أن يذروه (فقال
لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
دعوه يقول زاد الدارقطني في
روايته عسى أن يكون من
أهل الجنة فتر كره خوفهم
مفسد لئلا ينجس بيده أو ثوبه أو
مواضع أخرى من المسجد أو
يقطعه فيمضربه (وهو يقرأ
على بوله بجل من ماء) المسجد
الدول الملاء ما لا فارغة أو الدلو
الواسعة أو ذو ثوب من ماء) يفض
الذال المجمع وهما جمع في أو
العظيمة الضخمة وحيثما فعل
الترادف أو لما شك من الراوي
والأنهي لاختلافه والاول أظهر
فإن رواية أنس لم يختلف في
انها ثوب (فإنما يعمم) حال
كونكم (مفسرين ولم يعموا)
حال كونكم (مفسرين) أ كره
السابقين في حادثة ثوبها على
المالفة في اليسر وأسد البعث
إلى الصحابة رضي الله عنهم على
طريق البخاري لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم هو المبعوث حقيقة
لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ
عنه في حضوره وغيبته أطلق

عبد الله الحمري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقدام بن معديكرب وأبو سعيد
الخدري قولاً من في الله مسجد يدل على أن الإجماع كوري يحصل ببناء المسجد لا يجعل
الأرض مسجداً من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول معنى البناء
والتمسك في مسجد لا يتبعه موع قد دخل قيسد الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي
مرفوعاً عن زيادة لفظ كبيراً أو صغيراً ويدل لذلك رواية كتحصيل قطاعة وهي مرفوعة
ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبخاري عن أبي ذر وأبي مسلم الكبي من
حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على
المبالغة لأن المكان الذي تفسمه القطاعة تقع فيه يضاوتر قد عليه لا يكفي مقداره
للمسألة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدر احتياج إليه تكون تلك
الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصص كل واحد منهم ذلك القدر
وفي رواية البخاري قال بكبر حسبته أنه قال يعني شيخه عاصم بن عمر بن قتادة فيمنع به
وجه الله قال الحافظ وهذه الجملة لا يجوز فيها بكبر في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا
وكانه ليست في الحديث بل تظاهرها أن كل من روى الحديث من جميع الطرق إليه انظرهم
من في الله مسجد فكان بكراً انتهى هذا كرهها بالمعنى متردداً في اللفظ الذي ظن أنه انتهى
ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة قوله من في الله فإن الباني للربا والسعة والمباهلة ليس
بإسائه وأخرج الطبراني من حديث عائشة زيادة لا يزيد بها ربا ولا سعة قوله في الله
بنما في الجنة فزاد البخاري في روايته مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى المماناة
فقال ابن العربي مثله في القدر والساحة ويرد زبادة مينا أوسع منه عند أحد والطبراني
من حديث ابن عمر وروى أحمد أيضاً من طريق وثالة بن الأسقع بلانظ أفضل منه
وقيل مثله في الجود والخصاء وطول البقاء ويرد أن بناء الجنة لا يخرب بخلاف بناء
المسجد فلا مماناة وقال صاحب المصنف هذه المماناة ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه يفي
له بثوابه يبتأسر في أعظم وأرفع وقال النووي يحتمل أن يكون مثله معناه في الله
له مثله في معنى البيت وأما منته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فأنما المماناة رأت
ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن فضله على بيوت الجنة
كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى قال الحافظ لنظ المثل له أسما معاً لأن أحدهما
الانفراد مطلقاً كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لنسرين مثلاً والآخر المطابقة كقوله
تعالى أم أمثالكم فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متحدة فيحصل جواب من
استشكل تنقيده بقوله مثله مع الحسنه بعشر أمثالها لا حتمال أن يكون الرادق
الله عشرة أبنية مثله وأما من أجاب بحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

عليهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا بعث بعثاً إلى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي هذه الجملة إشارة
إلى تضعيف وجوب حضر الأرض فلو وجب لزال معنى التيسير وصاروا عسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولاً وزاد
فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا فقال له إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا لشيء من هذا

الى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلفه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة قال الاعرابي
بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باي وأى فلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتزيين به عن
الاقدار ونظائر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شي غير ما ذكر من الصلاة

وزيادة الى الزخرفة قال والنون فيه لمجر دالتا كيد وفيه نوع تائب وتوبيخ ثم قال
ويجوز رفع اللام على انها جواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المقيد
والا قول لم تثبت به لرواية أصلا فلا يقترب وكلام ابن عباس فيه منه ول من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب انهم ورثة غيرهما انتهى والزخرفة الزينة قال مجي
السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدوا دينهم وسرفوا كتبهم وأنتم تصرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى المرأة المساجد والمباهلة يشبهها وتزيينها قال أبو الورد
اذا احببتهم صاغتكم وزوتكم ساجدكم قال المار عابكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجزئة ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سببه بعده فان تزويق المساجد
والمباهلة بنسبتهما كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالاهرة والشام وبيت المقدس
بأخذهم أموال الناس ظلموا وعارتهم المدارس على شكل بديع نال الله السلامة
والعاقبة انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بأنه انه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير المشييد الناس يوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونها عن الاستمالة وتعقب بأن الذبح ان كان للعث على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كمال وان كان تشييد شغل بال المصلي بالزخرفة فلا
لبقاء له ومن جملة ما عول عليه المجوزون للترخيص بان السلف لم يحصل منهم الانكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغب الى المسجد وهذه هي لا يقول عليها
من له حظ من التوفيق لا يسمع مقابله الا حديث الدالة على ان الستين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان نوع من المباهاة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صفع اليد والنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم لم يحب مخالفتهم ويرشد اليهم عسوما وخصوصا ودعوى ترك انكار السلف
ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير موافقة لاهل العلم والفضل
وأحد ثومان البدع ما لا ياتي عليه الحصر ولا ينكره أحد وسكت العلماء عنهم تقيده
لارضائهم قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الاسرة وصرخوا بين أظهرهم بنى ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل بما ليس عليه أمرنا هو في باب الصلاة في ثوب الطير والغضب ودعوى انه
مرغب الى المسجد فاسدة لان كونه داعيا الى المسجد ومرغبا اليه لا يكون الامن كان

ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه لمجر دالتا كيد وفيه نوع تائب وتوبيخ ثم قال
ويجوز رفع اللام على انها جواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المقيد
والا قول لم تثبت به لرواية أصلا فلا يقترب وكلام ابن عباس فيه منه ول من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب انهم ورثة غيرهما انتهى والزخرفة الزينة قال مجي
السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدوا دينهم وسرفوا كتبهم وأنتم تصرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى المرأة المساجد والمباهلة يشبهها وتزيينها قال أبو الورد
اذا احببتهم صاغتكم وزوتكم ساجدكم قال المار عابكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجزئة ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سببه بعده فان تزويق المساجد
والمباهلة بنسبتهما كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالاهرة والشام وبيت المقدس
بأخذهم أموال الناس ظلموا وعارتهم المدارس على شكل بديع نال الله السلامة
والعاقبة انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بأنه انه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير المشييد الناس يوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونها عن الاستمالة وتعقب بأن الذبح ان كان للعث على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كمال وان كان تشييد شغل بال المصلي بالزخرفة فلا
لبقاء له ومن جملة ما عول عليه المجوزون للترخيص بان السلف لم يحصل منهم الانكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغب الى المسجد وهذه هي لا يقول عليها
من له حظ من التوفيق لا يسمع مقابله الا حديث الدالة على ان الستين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان نوع من المباهاة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صفع اليد والنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم لم يحب مخالفتهم ويرشد اليهم عسوما وخصوصا ودعوى ترك انكار السلف
ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير موافقة لاهل العلم والفضل
وأحد ثومان البدع ما لا ياتي عليه الحصر ولا ينكره أحد وسكت العلماء عنهم تقيده
لارضائهم قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الاسرة وصرخوا بين أظهرهم بنى ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل بما ليس عليه أمرنا هو في باب الصلاة في ثوب الطير والغضب ودعوى انه
مرغب الى المسجد فاسدة لان كونه داعيا الى المسجد ومرغبا اليه لا يكون الامن كان

بكسر الميم وسكون الحاء هي أخت عكاشة بن محسن وهي من المعمرات المهاجرات الاول ولها في البخاري حديثان (رضي
الله عنها) انها أنت بابتها صغير (ذكر (إيا كل الطعام) لعلم قدرته على مضغه ودفعه له حتى يلقح المرء بالطعام ما عسدا
الابن الذي يرتضيه والقبر الذي يحل به والعسل الذي يلققه للمداوة وغيرها في مكان المبر ان له لم يحصل له الاعتقاد بغير الدين على

الإستدلال (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره بكسر الخاء وقصعها
 ويكون الجليل (فبال على قوته) أي نوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عابا بفضله) أي رثه بما عده وعلمه من غير سبلان
 واسلم من ابن شهاب في يزعم أن ٣٨ نضع بالماء ولا يافرشه وزاد أبو عوانة في صحبه عليه وسلم أيضا

أعرضه وغاية قصد النظر إلى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد
 لعبادة الله تعالى لا تكون عبادة على الحقيقة الامع خشوع والا كانت بكسر اللام روح
 فليست الاشاعة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم في الانبياء التي بعثهم إلى
 أبي جهل وكما تقدم من هذه المسئلة والحق في النقوش وكما ساق في باب منزلة قبله المصل
 عمادهم وقتوهم البدع المعوجة التي يحتمل الملوكة توقع أهل العلم في المسالك الضيقة
 فيمكن كافتون لذلك من الطبع الواهية مالا يفتي إلا على بهيمة (وعن أنس أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ورواه النسائي الا
 الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان صف المسجدين من جريد النخل وأمر عمر بن الخطاب

المسجد وقال أكن الناس وإياك أن تفخر أو تهسف ففتن الناس) الحديث صححه ابن
 خزيمة وأورده البخاري عن أنس عليه السلام يتباهون بهمائم لا يعرفونهم الا قليلا ورواه
 أبو يونس الموصلي في مسنده وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي
 عند ابن خزيمة بلغة يتباهون بكثرة المساجد قوله حتى يتباهى الناس في المساجد أي
 يتفاخرون في بناء المساجد والمباهات كما في رواية البخاري ان يتفاخروا بها بالنقش
 والكثرة وروى في شرح السنة بسنده عن أبي نائلة قال غديرنا مع أنس بن مالك إلى
 الزاوية فحضرت صلاة الصبح فمرنا بجدد قال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد أحدث
 الا أن قال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعنا في علي الناس زمان
 يتباهون في المساجد ثم لا يعرفونهم الا قليلا قوله وقال أكن الناس قال الحافظ
 وقع في رواية أن أكن الناس بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضومة
 بلغة المضارع من أكن الرباعي يقال أكننت الشيء اكنا أي حنته وسرته وحكي أبو
 زيد كئنته من التلاقي بمعنى أكننته وقرئ الكسائي بينهم أقفال كئنته أي سترته
 وأكننته في نفسي أي أمرته به ووقع في رواية الأصمعي أكن بفتح الهمزة والنون فعل
 أمر من الاكأن أيضا ويرجمه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولى بأنه
 خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصائغ فقال له وإياك أريهم عمل قوله وإياك على
 التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الأصمعي كئ الناس يحذف
 الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كئ فهو
 مكنون انتهى قال الحافظ وهو متجهل لكن الرواية لا تساعده قوله ففتن الناس بفتح
 التاء من فتن وضبطه الأصمعي بالضم من أفتن وذكر أن الأصمعي أنكره وابن أبي عمير

فصحه عليه ولا يعبأه أيضا
 فصحه على البول بفتح الهمزة (ولم
 يعبأه) لأنه لم يبلغ الأمانة
 وروى ابن خزيمة والحاكم
 وصحاه بن عيسى من قول البخاري
 برش من بول الغلام والنضج
 ليس بالفسل كدال عليه كلام
 أهل اللغة في الصحاح والجمع
 وديوان الادب والمختص بالكرام
 والأفعال لابن طريف
 والقنابوس النضج الرش
 واستدل بعضهم بقوله لم يعبأه
 على طهارة بول الصبي وبه قال
 أحمد وراعي وأبو نوح وحكي
 عن مالك والاوزاعي وقال
 مالك وأبو حنيفة رحمه الله
 به عدم الفرق بين الذكر والأنثى
 في الغسل في بوله ما يدل ان
 النضج بمعنى الغسل والحديث
 والله يرد في هذا الحديث من
 الثبوت الذي ذهب إلى حسن
 المباشرة والنواضع والرفق
 بالصغار وتجنسك المولود
 والنسب بل بطل الفصل وحمل
 الأطفال إليه حال الولادة
 وبه سدا وحكم بول الغلام
 وإجازة قبل أن يطعمها وهو
 مقصود الباب ورواه هذا
 الحديث الخمسة ما بين تنبسي
 وصل في رواية الحديث والاختبار

والهذه (عن حديثه) ابن العيمان واسم العيمان حميل منه فخر أو يقال حميل بكسر ثم
 سكنون العيسى بالوحدة حليف الانصار صحابي حميل من السابقين صريح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أعلم بما كن وما يكون ان تقوم الساعة وأبو عبيد الله أيضا استشهد بأحد مات حديثه في أول خلافة على سنة بيت

وإلا لكان في البخاري اثنتان وعشرون حديثاً رضى الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله (وتلم سباطة) بالهمزة على الواو
 كاسية وفي الفتح هي المزيلة والكاسية تكون بشفا الدور من نقلا لاهله أو تكون في الغالب سهلة لا يرتفع البول على الماء
 (قوم) من الأنصار وهذه الأضافة اختصاص لاهل الانما ٢٩ لا تلوعن التباسة وفي رواية أحمد
 فتابعه أدلت منه فادفاني حقاً

صرت قريشاً من عقبيه (فبال)
 صلى الله عليه وآله وسلم في
 الكاسية لم يمتها أى لم يمتها حالاً
 كونه (فأما) بيان للجواز ولأنه
 لم يمتها لعود مكاناً فافهم
 للقيام أو كان بأرضه وهو باطن
 ركبته الشعر بقية جرح أو
 استشفاه من وجع صلبه على
 عادة العرب في ذلك أو أن البول
 قائم الحصن للفرج فاعلمه خشي
 من البول فاعلمه مع قرب من
 الناس خروج صوت منه وأهله
 كان مشغولاً بأمر المسلمين
 والنظر في مصالحهم وطال عاينه
 الجاس حتى لم يكتفه التباعد
 خشية الضرر وقد أباح البول
 فأما جماعة من الصحابة والتابعين
 والامام أحمد وقال مالك أن كان
 في مكان لا يتطايروا عليه منه شيء
 فلا بأس به والألف كروه وكراهه
 للتعريض عامة العلماء (ثم دعا صلى
 الله عليه وآله وسلم بأصحابه
 بمعتوضاً به وزاد عيسى بن
 يونس فيه عن الأعمش ما أخرجه
 ابن عبد البر في الفقه مسنداً
 صحيح أن ذلك كان بالمدينة
 واستنبط من الحديث جواز
 البول بالقترب من الديار وإن

أجازه فقال فقن رأيتني بمعنى قال ابن بطال كل من عرفهم من ذلك رد الشارح التلميزة إلى أبي
 جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال أنها ألتقى عن صلاح قال الحافظ ويحتمل أن
 يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فتدري ابن ماجه من طريق عمرو بن
 ميمون عن عمر بن نوعلما ما عمل قوم قط الزخرفوا ما سجد لهم ورجاله ثقات الأشيخ
 جبارة بن القاسم ففهمه مقال

(باب كنس المساجد وتطهيرها وصيانتها من الروائح الكريهة)

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة
 يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سور من
 القرآن أو آية أو تم بارجل تم نسيها وأه أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وقال
 هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال وذكر به محمد بن اسمعيل يعني
 البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد ولا يعرف المطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن
 أنس سمعاً من أحمد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث من
 شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه كبر على بن المديني أن يكون المطلب سمع
 من أنس وفي أسناده عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي راود الأزدي وثقه يعقوب بن معين
 وتكلم فيه غير واحد قال الحافظ في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة قوله القذاة بفتح
 الذال المهملة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك قال أهل اللغة القذى في العين
 والشراب مما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في الميعة وغيره إذا كان يسيراً قال ابن
 رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يجسسه فيها من القمامات
 القليلة إنما كتبت في أجورهم وتعرض على نبيهم وإذا كتب هذا القليل وعرض
 فكتب الكسبر ويعرض من باب الأولى ففيه تنبيه بالادنى على الاعلى وبالظاهر عن
 التبعس والمسألة ما على قدر الأعمال قال وسعت من بعض المشايخ أنه ينبغي لمن أخرج
 قذاً من المسجد أو أذى من طريق المسلمين أن يقول عند أخذه لا اله الا الله لجميع بين
 أذى في شعب الإيمان وأعمالها وهي كلمة التوحيد وبين الأفعال والأقوال وإن اجتمع
 القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى الا أنه لا يخفى أن الأحكام الشرعية تحتاج
 إلى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي قوله فلم أر ذنباً أعظم قال شارح المصابيح أى من سائر
 الذنوب الصغار لأن نسيان القرآن من الخطايا يسيرة كبير أن يكون من استخفافه
 وقلة تعظيمه للقرآن وإنما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم بحريضة

مدافعة البول مكروهة ورواه هذا الحديث الخمسة مائة من خراساني وكونه في الحديث والعذبة وأخرجه البخاري أيضاً
 في الطهارة وكذلك لم يردود الترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أى عن حديثه رضى الله عنه (في رواية أخرى قال)
 رأيتني أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نيتاني فاني سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم ثم قال (فانتبذت) أي ذهبت

ناحية (منه فاشارة الى) بيده او برأيه (بلقبه) ثقة العاخذ ثقة استرني كما عند المبراني من حديث عهده بن مالك (ثقة) عند
 عهده حتى فرغ) وفي اشارة الى الله عليه وآله وسلم لثقة دليل على انه لم يحد منه بحيث لا يراه والمعنى في ادناؤه اياه مع
 استحباب الانعقاد في الحاجة ان يكون ستره بين الناس اذا السباطة انما تكون في

الافنية المسكونة او قريبا منها
 ولا يتخذ تحت لونه من ماروا
 التمدد ثقة لا يسمع شيئا
 يقع في الحديث في المبالغة
 السلام قائما وأمن منه ذلك
 أمره بالقرب منه ورواه هذا
 الحديث الخمسة مما بين كوفي
 ورازي (عن أسماء) ذات
 الخطاين بنت أبي بكر الصديق
 أم عبد الله بن الزبير بن
 المهاجر وكانت عارفة بغير
 الرؤيا وثبتت سنة فلان وسبب
 بكم بعد انما عبد الله بياض
 فاقه من لم يقطع لها سن ولم
 ينكرها اعقب لها في البخاري
 سنة عشر مائة (رضي الله عنها)
 قالت جاءت امرأتي الى النبي صلى
 الله عليه وآله (وسلم) والمرأة هي
 أسماء كما وقع في رواية الشافعي
 باسمه اجمع على شرط الشيخين
 ولا يعد ان يسم الراوي اسم
 نفسه (فقال أدابت)
 يا رسول الله (احدنا قميص)
 جال كونها (في الثوب) ومن
 ضرورة ذلك غالبا وصول الدم
 اليه ولا يخاري من طريق مالك
 عن هشام اذا أصاب لونها الدم
 من الخيضة وأطلقت الرؤية
 وأرادت الاخبار لان اسميه أي
 اخبرني والاسم تنها م يعني

على مراعاة حفظ القرآن انتهى والتقييد بالصحة فغير محتاج الى دليل وقبل المراد بقوله
 نسيم انزل العمل بها ومنه قوله تعالى نسوا الله فانساهم وهو مجاز لا يصار اليه الا ما وجب
 (وعن عائشة قالت) أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وان
 تنظف وتطيب ورواه الخمسة الا الشافعي وعن حمزة بن حنبل قال أمر نازول الله صلى
 الله عليه وسلم ان يتخذ المساجد في ديارنا وأمرنا ان ننظفها ورواه أحمد والترمذي
 وصححه ورواه أبو داود واللفظ كان يأمرنا بالمساجد ان نصنعها في ديارنا ونصلح منعتها
 ونظفها (الحديث الاول) أخرجه الترمذي مسندا ورواه أبو داود عن حمزة بن عبد الله بن عمار
 ورواه غيره مسندا باسمه سند رجاله ثقات فرواه أبو داود عن حمزة بن عبد الله بن عمار
 قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة وابن بسطمة وهما ثقتان عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن عائشة مرفوعة والحديث الثاني رواه أحمد باسمه اجمع وكذا رواه غيره
 باسمه اجمدة قوله في الدور قال الشافعي في شرح السنة يريد الدار التي فيها الدور ومنه
 قوله تعالى داركم دارنا فبينهم كذا في الحديث لانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا
 ومنه الحديث ما بقيت دار الابن فيها مسجد قال شيخنا بن أبي المساجد في الدور يعني
 القبائل أي من العربية بل بعضها بعض وهم ثواب واحد يعني لكل قبيلة مسجد
 هذا فانهم معنى تفسيره بنيران الدور قال أهل اللغة الاصل في اطلاق الدور على المواضع
 وقد تطلق على القبائل مجازا قال بعض المحدثين والسياسين في معنى الدور وعلى هذا
 فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدرا أو خشب أو غير ذلك في كل محلة يعلمها المقيمون
 بها وكل بابا تين محقة وقال في شرح المشكاة الدور المذكرة في الحديث جمع دار وهو
 اسم جامع للبناء والعروة والمحلة والمراد بالمحلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت
 فيها قبيلة دارا أو محمول على اتخاذها لاسمالة كالمسجد يسمى في أهل البيت قاله ابن
 عبد الملك والاول هو المعقول عليه انتهى وقال شارح المصابيح يحتفل ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أذن ان يبنى الرجل في داره مسجد يسمى في أهل بيته انتهى فعلى
 تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها
 بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن حمزة بن عبد الله بن عمار هذا المعنى
 قوله وان تنظف بالطهارة المشالة بالاضافة تعميم ومعناه تظهر كافي رواية ابن ماجه
 والمراد بتنظيفها من الوسخ والانس قوله وتطيب قال ابن رسلان بطيب الرجال
 وهو ما خفي لونا وظهر بجمه فان اللون ربما شغل بصر المسلم والاولى في تطيب

الامر بجامع الطلب (كيف تفتح) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تفتح)
 بضم الحاء أي تتركه وتضكه والمراد بذلك ان لا يغمته (ثم تفرسه بالماء) أي تترك الثوب وتقلعه بذكره بطراف أصابعه أو
 بظفره جامع صب الماء عليه وفي رواية تفرسه بتشديد الراء المكسورة قال أبو عبيد معني التشديد تقطعه (وتنفضه) أي

تغسله بان تصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت الممسح من الدم لتزول عينه ثم تفرسه بان تقبض عليه بالمسح بها
ثم تفرغها جيدا وتلك حتى يفعل ما تشر به من الدم ثم تنفضه ٤١ أى تصب عليه والنضج هنا الغسل حتى يزول
الآثر وفي نسخة ثم تنفضه

(وتصل في فيه) وفي هذا الحديث
دليل على أن الجباسات انما
تزال بالماء دون غيره من المائعات
وهذا قول الجمهور خلافا لابي
حنيفة وصاحبيه لان جميع
الجباسات بشابة الدم ولا فوق
بينه وبينها اجامعا وفيه أن قلب
دم الحية لا يفي عنه كسائر
الجباسات بخلاف سائر الدماء
وعن مالك يعني عن قليل الدم
ويغسل قليل غيره من الجباسات
وعن الحنفية يعني عن قدر
الدرهم ورواه هذا الحديث
الشمسة ما بين مكى ومدنى وفيه
التحديث والعنفرة وأخرجه
البخاري أيضا في الصلاة
والبيوع وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الطهارة (عن
عائشة رضي الله عنها قالت جاءت
فاطمة ابنة أبي حبيش) فليس
ابن المطلب وهي قرشية أسدية
(الى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فغسلت يارسل الله الخ
امرأة أسفعا) أى يسقربى
الدم بعد أبيي المعساة اذ
الاستحاضة جريان الدم من
فرج المرأة في غير أوانه والسنة

المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولى ويجوز ان يحمل التطيب على التجمهر
في المسجد والظاهر ان الامر ببناء المسجد للتدب لمحدث جهات انما الارض
مسجد او حديث أيضا أدركت الصلاة فصل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أكل الثوم والبصل والكرث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما
يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بإفظ فلا يقرب من
المسجد هذا نص صحيح انتهى من كل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب
العلماء كافة الا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء ان التمسح بمسجد النبي
صلى الله عليه وسلم قوله في رواية مسجدنا وجه الجمهور ولا يقرب من المسجد قال
ابن دقيق العيد يكون مسجدنا للجنس أو لضرب المثال فانه معلل بما تأذى الآدميين
أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قديم جد في المسجد كلها ثم ان التمسح بالظاهر
عن حضور المسجد لان كل الثوم والبصل ونحوهما فذه الالبه قول حلال باجماع من
يعتد به وسبى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لانها تنفع عن حضور الجماعة
وهي عندهم فرض عين وبجدة الجمهور وقوله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الباب
كل فاني أباي من لا تنأجي وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ليس لي تعزيم
ما أحل الله ولا كنهم شجرة أكره بيعها أخرجه مسلم وغيره قال العلماء يلحق بالثوم
والبصل والكرث كل ما له رائحة كريهة من الماء كولات وغيرها قال القاضي عياض
ويلحق به من أكل خللا وكان يجسأ قال ابن الماربط ويلحق به من ينفخ في فيه أو به
جرح له رائحة قال القاضي فليس العلماء على هذا اجماع الصلاة غير المسجد كمل العيد
والجناس ونحوهما من مجامع العبادات وكذا اجماع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا
يلحقهم الاسواق ونحوها انتهى وفيه ان الله ان كانت هي التأذى فلا وجه لالخروج
الاسواق وان كانت محرمة من التأذى وكونه حاصل لا مستغلين بمعاذة صحيح ذلك ولكن
العله المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصار على الحلق المواقن التي
تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث عند مسلم بإفظ لا يؤذينا برائح الثوم وهي تقتضي
التعليل بتأذى بنى آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهم ماعلة مستقلة
انتهى وعلى هذا الاسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد أسدل بالحديث على عدم
وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد وتقريره ان يقال كل هذه الامور جائزة بما ذكرنا
ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجناس جاز في ترك الجماعة في حق آكلها

٦
نيل
في استحضار التحول لان دم الحيض تحول
الى غير دمه وهو دم الاستحاضة كافي في تعجز الطهين (فلا أطهر) لدوامه (أفادع) أى اترك الصلاة والعطف
على مقدار بعد الهمة لان لها مدار الكلام أى يكون لي حكم المائض فأترك (الصلاة) أو ان الاستحاضة ليس

فأجاب القدر بقرآنك صديقنا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي لا تفتي الصلاة (التمسك) بكسر
 الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر السين ويسمى العازل (وأيضاً بضم السين) لأنه يخرج من دم الرجل (فإذا أقبأت
 حوضك) بفتح الحاء الموحدة بالكسر اسم لدم والخزقة التي تفتقرها المرأة والماء أو الفخ خطأ والصواب

الكسر لأن المراد به الصلاة
 قاله الخطاط ورده القاضي عياض
 وغيره بل قالوا لا يظهر الفتح
 لأن المراد إذا أقبست الخوض
 (فدعى الصلاة) أي أثر كبتها
 وهذا النهي التحريم ويتضمن
 فساد الصلاة بالاجتماع (وإذا
 أدبرت) أي انقطعت فالمراد
 بالانقباض والادبار هنا التدهور
 دم الخوض وانقطاعه (فأغلى
 هناك الدم) أي واغسلي بالامر
 بالانقباض مستفاد من أدلة
 أخرى ومفهومة أنها كانت
 تميز بين الخوض والاستحاضة
 فلذلك وكل الأمر إليها في معرفة
 ذلك (ثم صلى) أول صلاة تكبر كبتها
 وقال مالك في رواية تستظهر
 بالامسك عن الصلاة ونحوها
 ثلاثة أيام على عادتها (ثم توضأ)
 بصيغة الأمر (لكل صلاة حتى
 يجيء ذلك الوقت) أي وقت
 اقبال الخوض ونفاصل حكمه
 مستوفاة في الكتب المبسوطة
 ورواه هذا الحديث سنة وفيه
 الأشهر والتحديث والعزيمة
 وأثر جبهه مسلم في الظهارة
 وكذا الترمذي والنسائي وأبو
 داود (وعنه) أي عن عائشة
 الصديقة (رضي الله عنها) قالت
 كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك ينافي الوجوب وأهل الظاهر القائلون بتحريم كل ما له رائحة كريهة
 يقولون إن صلاة الجماعة واجبة على الأعدان ولا تتم إلا بتكثير كل النوم لهذا الحديث
 وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك أي كل ذلك واجب قوله فإن الملائكة تتأذى
 قال النووي هو يتشدد بذلك ووقع في أكثر الأصول بالتخفيف وهي لغة يتأذى أي
 يآذي مثل عي بمعنى قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل النوم
 من دخول المسجد وإن كان خالياً لأنه على الملائكة ولعموم الأحاديث

«باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه»

(عن أبي حميد وأبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم
 المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك
 رواه أحمد والنسائي وصححه مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد أو أبي أسيد بالشدن
 وأخرجه أيضاً ابن ماجه عن أبي حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعيد الساعدي وأبو
 أسيد بضم الهيمزة مصغراً هو مالك بن ربيعة الساعدي الأنصاري قوله فليقل في رواية
 أبي داود فليقل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليقل وروى ابن السني عن أنس كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد وإذا
 خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال النووي وروى الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضاً وسأني حديث
 فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا روايت أبي داود افتح لي ويجمع بينهما ما بان المنفرد
 بقول اللهم افتح لي وإذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله
 اللهم اني أسألك من فضلك في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر وإذا خرج قال
 اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي أسناده سالم بن عبد الأعلى قال ابن رسلان وسؤال الفضل
 عند الخروج موافق لقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فاستمروا في الأرض وابتغوا من
 فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتغوا من فضل الله هو طاب العلم والوجهان
 متفاران فإن العلم هو من رزق الله تعالى لأن الرزق لا يتخصص بقوت الأبدان بل يدخل
 فيه قوت الأرواح والاسماع وغيرها قيل فضل الله عيادة مريض وزيارة أخ صالح
 (وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل
 المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك

لأن الجنابة معنى فلا تغسل أو عيرت بها عن ذلك مجازاً أو المراد المني من باب تشبيه الشيء باسم سببه وإذا
 فأن وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها أو أطلقت على المني اسم الجنابة وحينئذ فلا حاجة إلى التقدير بالخذف أو بالجناس
 (من نوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجارة (إلى) المسجد لاجل (الصلاة وإن يقع) بعضهم باليد وفتح القاف جمع

بقصة أي موضع يخالفونه ما يليه أي أثر (المعنى ثوبه) الشرب لأنه خرج مبادر الوقت ولم يكن له ثياب تبداؤها ولا ين
 ماجه وأنا أرى أثر الغسل فيه أي لم يحفظ وسلم من حديث عائشة كذا أنكرت التي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا يخبره وحبان بسند صحيح كانت تحكوه وهو متصل ٤٣ ويجمع بينهم ما بين حديث الباب يجعل الغسل
 على التذنب على القول بطهارة

التي كاهر مسذهب المشافعي
 وأحمد والمحدثين أو غسله لنباسة
 المسر أو لاختلاصه بطهارة
 التخرج على القول بنباسته كما
 هو مسذهب أبي حنيفة ومالك
 وجهما الله وجل الشنفة الغسل
 على الربط والتوك على الباب
 وهو الرابع نظر في الأدلة كما
 حقه فنادى لاني مسك الختام
 شرح بلوغ المرام ور واهذا
 الحديث خمسة ما بين مروزي
 ورق ومدا في وقته الخمس
 والأخبار والعقيدة وأخرج
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال
 حسن صحيح والنسائي وابن ماجه
 كاهم في الطهارة (من أنس)
 ابن ماجة (رضي الله عنه قال قدم
 أناس) على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (من عكل) انهم
 العين وسكون الكاف فيله من
 تيم الرباب (أو) من (عريشة)
 مصحح راحي من بحسب لاهن
 فضاء وليس عربية عكلا لانهم
 قبيحان متخبران لان عكلا
 من عدنان وعربية من حطان
 والشك من حاد وقال الكرماني
 يزيد من أنس وقال الداودي
 شك من الرازي والبخاري في
 الجهاد عن رهب عن أيوب أن

واذا خرج قال بسم الله والاسلام على رسول الله -م اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب
 فضلك وراه أحمد وابن ماجه الحديث اعناده في سقا ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن
 أي شعبة حدثنا أحمد بن إبراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم نذركه وفيه انقطاع لان فاطمة بنت
 الحسن وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تذكر فاطمة الزهراء رضي الله عنها
 وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم فقيه مقلد معروف وهذا الحديث فيه
 زيادة التعمية والاسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء بالبراءة في الدخول
 والخروج وزيادة التسمية ثابتة عند أي داود في الحديث الاقل وابن مردويه ويزيد
 التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت
 زيادة الصلاة في الدخول المسجد والخروج منه ان يجمع بين التسمية والصلاة
 والاسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لآبواب الرحمة: اخلاص لآبواب
 الفضل خارجا ويؤدي انما روج سؤال الفضل وينبغي أيضا ان يضم الى ذلك ما أخرجه أبو
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا دخل
 المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 وقال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم وما أخرج الحاكم في المستدرکة
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فاقبلوا على
 أنفسكم قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام عليكم وعلى عباد الله الصالحين

باب جامع فيما نهان عنه المساجد وما يجب فيها *

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع رجلا يشد في مسجد
 ضالة فليقل لأدائها الله اليك فان المساجد لم تكن لهذا وعن يزيد بن جابر في المسجد
 فقال من دعا الى الجمل الاخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجدتم انما نيت
 المساجد ما نيت لرواها أحمد ومسلم وابن ماجه قوله يشد بفتح الياء وضم الشين
 يقال شدت الضالة بمعنى طلبتها وانما نيتها عندها الضالة تطلق على الذكر والانثى والجمع
 وال كدابة ودواب وهي محتمة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع واقطع قال ابن
 رسلان قوله لا أدائها الله اليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناس في المسجد بعدم
 الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقض قصده قال ابن رسلان ويطوق بذلك من رفع
 صوته في جماعة يشد صوته ترجع الى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

به طمان عكل ولم يشك وفي الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناسا من عريضة لم يشك أيضا وكذا المسلم وفي البخاري عن
 معبد بن أبي عروبة عن قتادة ان ناسا من عكل وعريضة بالواو والماءقة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومه على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن أبي عمير بعد قريش كانت في جيلاني الاولي سبقت ويكرها البخاري بعد الجديعية

وكأن في ذى القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما والبخاري في المدار بين
 أنهم كانوا في السنة قبل أن يدخلوا الخرج إلى الأبل (فاجتروا المدينة) أي أصابهم الجوى وهو ذاهل الطرف إذا طاول أو كثر هو
 الإقامة بها المقيم من الوشم أول يوم أفشهم طعناهما ٤٤ والبخاري من رواية سفيان عن قتادة في هذه النصبة فسالوا

ياي الله أنا كذا أهل خضرع ولم
 تمكن أهل ريف ولفق الطبع من
 رواية ثابت بن أنس أن ناسا
 كان بهم ستم قالوا يا رسول الله
 أو نأوطعهم منا فلما صعدوا
 أن المدينة وجة والظاهر أنهم
 قد سوا ستم فلما من الهزال
 الشديد والجهد من الجوع
 صخرة ألوانهم فلما صعدوا من
 السقم أصابهم من حمى المدينة
 فمكروا الإقامة بها وسلم عن
 أنس وقع بالمدينة الموم بهم
 الميم يسكون الواو وهو روم
 الصدفة عظمت بطونهم فسالوا
 يا رسول الله إن المدينة وجة
 (فأمرهم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بالقاح) بالام مكية ودة
 جمع لقوح وهي النافة الحلوب
 كف لوص رقلاص أي أمرهم
 أن يطلعوا بها وعند البخاري
 في رواية أنهم عن قتادة فأمرهم
 أن يطلعوا برأبهم وعند أبي
 هو أنهم بدوا يطلب الخرج
 إلى القاح فقالوا يا رسول الله قد
 وقع هذا الوجع فلو أذنت لنا
 نخرجنا إلى الأبل وله من وهيب
 أنهم قالوا يا رسول الله اغننا
 رسولاً أي طالب ثلثنا قال
 ما يجدكم الآن فلهقوا بالزود
 وعند ابن سعد أن هددوا قاضيهم

بشد الضلة وما في معناه من البيع والشراء والجاروة والعقود قال مالك وجاعة من
 العلماء **ب**رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره وأجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسleme
 أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والتسوية وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس لانه
 جمعهم ولا بد لهم منه قوله وإنما ثبت المساجد لما ثبت له قال النووي معناه لما ذكر الله
 والصلاة والعلم والمذا **ب**رفع في الخبر ونحوها قال الثاني في عياض فيه دليل على منع
 الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا الخما يمتنع من الصنائع الخاصة فاما العامة
 للمسلمين في دينهم فلا بأس بها ذكره بعض المالكية لتعليم الصبيان في المساجد وقال انه
 من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغيره كان مكروها والعلم يحرزهم
 من الوسخ الذي يصان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الأحاديث في دخولهم المساجد
 في باب حل الحدث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل
 مسجدا هذا ليعلم خيرا أو ليعلمه كان له الجاهل في جبل الله ومن دخل لغير ذلك كان
 كالتاظر إلى ما ليس له رواه أحمد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر إلى منافع غيره)
 الحديث استاده في سنن ابن ماجه هكذا أحد ثواب بكر بن أبي شيبة حدثنا حماد بن اسمعيل
 عن حميد بن منصور عن القتيبي عن أبي هريرة ذكره وحسن ابن مهدي فلو أنه ابن مسعود
 وهو صدوق **ب**كان بهم ودية الأساقفة ثقات حميد بن منصور هو جدي الطويل الأعمام
 الكبير قوله مسجدنا فيه تهمير فتح بان الأجر الاقرب على الدخول التماسا لعل كل
 في مسجد صلى الله عليه وسلم ولا يصح الخاف غير به من المساجد التي هي دول في
 الفضيلة لانه قياس مع الشارقي قوله ليتعلم خيرا أو ليعلمه فيه ان الثواب المذكور إنما
 يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة وفيه أيضا التنويه بشرف تعلم العلم
 وتعلمه لانه هو الخير الذي لا يقاوم قدره وهذا إن جعل تشكر الله عليه لتعليمه **ب**يمكن
 ادراج كل تعلم وتعليم لغير أي خير كان نعمت ذلك فيدخل كل ما فيه قربتها إليها الدخول
 أو يعلمه غيره وفيه أيضا التنويه بين العلم والمعرفة والارادة إلى أن التعليم والتعلم في
 المسجد أفضل من سائر الامكنة قوله ومن دخل لغير ذلك الخ ظاهره ان كل ما ليس فيه
 تعليم ولا تعلم من أنواع التعليم لا يجوز زواله في المسجد ولا بد من تقيده بما عدا الصلاة
 والذكر والاعتكاف ونحوها مما ردفه لدى المسجد أو الارشاد إلى فعله فيه والحديث
 يدل على ان المسجد لم يوضع لكل طاعة بل اطاعات محدودة لتتميد الخير في الحديث
 بانه تعليم والتعلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة وعنده أي عرفة كانت ترى بدى الجدر فاجبة فبمقرى من عرفة إلى الحدود
 منة أصال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أي بالشرب (من أبواها أو آبائها فاطواها) شربوا
 منها (فلباهوا) من ذلك الإداي بمنوا أو رجعت إليهم أو أنهم (قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بسلام النوف

صلى الله عليه وآله وسلم (في آثارهم) أي ورواهم الطلب وهم سبعة وكذا عشرين وأما بهم كزبن جابرو وعند ابن عتبة سعيد بن زيد فادر كوافي ذلك اليوم فاخذوا (فلما ارتفع النهار جئ بهم) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم أسارى (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم (أيديهم) جمع يدا فاما ان يراى بها أقل الجمع وهو اثنان كما هو عندهم لان كل منهم يدين وأما ان يراى التوزيع عليهم بأن يقطع من كل واحد منهم يدا واحدة والجمع في مقابل الجمع يفيد التوزيع واستاد الفعل فيه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجاز وأرجاها من خلاف) كافي آية المسألة الثالثة في القضية كإرواه اشبا جور وحاتم وغيرهما (ومرت أعينهم) انضم السنين قال المنذرى وتخصيف الميم أي كتلت بالأسامير الهامة قال وشدها بعضهم والأول أشهر وأوجه وقيل سميت أي ففتت وعند البخارى من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعي عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ثم أمر أسامير فاحمت فكملهم بها

واعمال ذلكهم قصاصا لانهم سفلوا عين الراعي وليس من المثلة المنهي عنها (والقوا) بمب
وتشديد الراء في أرض ذات حجارة سود يظاها المدينة النبوية كأنها أحرقت بالنار و
معاوية (يستسقون) أي يطلبون السقي (فلا يسقون) زاد وهيب والاوزاعي حتى ما قوا في

منهم يكذبهم الأرض بالسائه حتى يموت ولا يبعثونكم الأرض ليحيد بردها عما يصعب من الحلو والشدة والمنع من السقي مع
 كون الاجماع على سقي من وجب قتله اذا استسقى امانه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وأما لانه منى عن سقيهم
 لارتدادهم ففي مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحينئذ فلا حرمه لهم كالكلب الكفور واستج بشربهم

البرل من قال بطلانها نافي
 بول الابل وقيل ناسا في سائر
 ما كول البعس وهو قول مالك
 وأحمد وعبد بن الحسن من
 الحذيفة وابن خزيمة وابن المنذر
 وابن حبان والاصطخري والرويان
 من الشافعية وهو قول
 الشعبي وعطاء الخفي والزهري
 وابن سيرين والثوري واستجبه
 ابن المنذر بان ترك اهل العلم
 يسع الناس ابعاد الغنم في
 أسواقهم واستعمال ابوال
 الابل في أدويتهم قديما
 وحديثا من غير تكبر دليل على
 طهارتهم ما قال في الفتح وهو
 استدلال ضعيف لان الخلف
 فيه لا يجب التكاثر فلا يدل
 ترك التكاثر على جواز
 فضله عن طهارته وقد دل على
 نجاسة الابوال كحديث أبي
 هريرة وحمل جماعة على
 الحديث على التداوى فليس
 فيه دليل على الاباحة في غير حال
 الضرورة وظاهر قول البخاري
 في التبرج ابوال ابل والدواب
 جعل الحديث بحسب طهارة
 الارواح والابوال مطلقا
 كالتطهيرة لانهم استمتنوا
 بول الادعى ورويه وقد ثبت بان
 الفصاة في ابوال الماء كول ولا

وانشاد النواشيد الاشعار والحق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في
 انشاد الفلاة أما البيوع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان النهي محمول على
 الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على ان ما عتقد من البيوع في المسجد لا يجوز
 نقضه وهكذا قال الماوردي وأنت خير بان حل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة
 صادرة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بان النهي حقيقة في التحريم
 وهو الحق واجماعهم على عدم جواز النقض وحصة العدة لا منافاة بينه وبين التحريم الا
 يصح جملة قرينة لحل النهي على الكراهة وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره
 البيع والشراء في المسجد والاحاديث ترد عليه ورفق اصحاب أبي حنيفة بين ان يغلب
 ذلك ويكثر في كرهه او يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه وأما انشاد الاشعار في المسجد
 فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه وعارضه ما ساقى من قصة عمر وحسان
 وتصريح حسان بانه كان يشد الشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكذلك حديث جابر بن سمرة الاتق وقد جمع بين الاحاديث بوجهين الاول حمل النهي
 على التنزيه والرخصة على بيان الجواز والثاني حمل الاحاديث الرخصة على الشعر الحسن
 المأذون فيه كجماع حسنة الشعرين ومده صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ويحمل
 النهي على التفاضل والجماع ونحو ذلك كرهذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي
 وقد بوب الشافعي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال باب الرخصة في انشاد الشعر
 الحسن وقال الشافعي الشعر كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح وقد ورد هذا امر فوعا في غير
 حديث فروى أبو يعلى عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشعر
 فقال هو كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضا البيهقي
 في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والعصم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل وروى الطبراني في الاوسط من رواية اسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن
 نعم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن جلة ويكره بن سوادة عن عبد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر بمنزلة الكلام فحسنة فحسنة وكسنة فحسنة
 كقبح الكلام وقد جمع الحفاظ بين الاحاديث بحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية
 والمبتليين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك وان كان حديث جابر بن سمرة الاتق في نه
 التصريح بأمرهم كانوا يمتدحون الشعر واسماء من أمر الجاهلية قال وقيل النهي عنه
 ما اذا كان التناشد عابعا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وانه أبو عبد الله البوني

يسوغ قياس غير الماء كقول علي الماء كقول الظهور والعرق ورواه النسبة بصريون وفيه رواية تآبى عن
 تآبى والتحديث والعنينة وأخرجه المؤلف هتاوفي الحارثيين والجهاد والتفسير والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود
 في الطهارة والنسائي في الجارية (وعنه) عن أنس رضي الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل ان يبيت)

المسجد المدني في منابض الغنم) واستدل به على طهارة أبو الهوار بأبوابه لأن المرائض لا تخلو عنهما فدل على أنهم كانوا
 مباشرين في صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض وعروض بانهم شهداء في لكن قد يقال
 أنهم استندوا إلى الأصل أي الصلاة من غير حائل وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في دار أنس على
 حصير فكان في الحصيرين والحديث

فأعزل أحاديث التمسى وادعى النسخ في حديث الأذن ولم يوافق على ذلك حكاية
 ابن التين عنه انتهى وقد تقرر أن الجمع بين الأحاديث مما يمكن هو الواجب وقد أمكن
 هنا بلائس كاعترفت قال ابن العبري لا بأس بانسداد الشعر في المسجد إذا كان
 في مدح الدين وإقامة الشرع وإن كان فيه الخمر مدحة إصفاها الخبيثة من طيب
 رائحة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن
 زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال * بأف سعاد فقلبي اليوم متبول * إلى
 قوله في صفة ريقها * كأنه منهل بالراح معلول * قال العراقي وهذه القصيدة قد
 رويناها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند متقطع وعلى تقدير ثبوت هذا
 القصيدة من كعب وانسدادها بن عبد النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير
 فليس فيها مدح الخمر وإنما هي مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال ولا بأس بانسداد الشعر في
 المسجد إذا لم يرفع به صوت يهيج يشوش بذلك على مصلي أو قارئ أو منظر الصلاة فإن
 أدى إلى ذلك كره ولو قيل يهيج يهيج لم يكن بهيمة أو قد قدم ما يدل على النهي عن رفع
 الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل الحديث وأما التصاق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة
 لحمل النهي عنه الجهر وعلى الكراهة وذلك لأنه ربما قطع الصلوة مع كونهم مأمورين
 بالتكبير يوم الجمعة والتعرض في الصلوة في الأول فالأول وقال الطحاوي التصاق التمسى
 عنه قبل الصلاة إذا هم المسجد وغلبه فهو مكروه وفي ذلك لا بأس به والتقييد بقبل
 الصلاة يدل على جوازها بعده العلم والذكر والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازها في غيرها
 كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في المسجد فأقبل على ثلاثة نفر أقبل اثنين إلى رسول الله وذهب واحد فاما
 أحدهما نراي فرجة في الخلفة بغلس فيه أو أما الآخر بغلس خلفهم الحديث وأما
 التصاق في المسجد في أمور الدنيا ففيه جواز وفي حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان
 قوم يجلسون في المساجد خلقا خلقا آمنهم الدنيا لا يجالسوهم فإنه ليس لهم حاجة
 ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واصله ضعيف فيه بنسخ أبو الخليل وهو ضعيف
 جدا بقوله وعن الحاق يفتح المهملة ويجوز كسر ها واللام مفتوحة على كل حال جمع
 حاة بالمكان اللام على غير قياس وحكى قتها أيضا كذا في الفتح (وعن سهل بن سعد

عائشة الصبيح أنه كان يصلي على
 الخمر ثم ليس في الحديث
 المذكور دلالة على طهارة المرائض
 لأن فيه أيضا التمسى عن الصلاة
 في معاطن الأبل فلو اقتص
 الأذن الطهارة لا تقتضي التمسى
 التمسيس ولم يقل أحد
 بالفرق لكن المسمى في الأذن
 والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة
 ولا النجاسة وهو أن الغنم من
 دواب الجنة والأبل خلق من
 الشياطين والله أعلم قاله الحافظ
 في الفتح ورواه هذا الحديث
 الأربعة ما بين خراساني وكوفي
 وبصري وفيه التحديث والاختلاف
 والاعتناء وآخره الخراف أيضا
 في الصلاة وكذا مسلم والترمذي
 والنسائي في العلم (عن ميونة
 أم المؤمنين رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم سئل) ويحفل أن يكون
 السائل ميونة (عن غارة سقطت
 في سمن) جامد كما عرفت
 عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود
 الطيالسي والنسائي فثبت كما
 عند البخاري في التاريخ (فقال)
 صلى الله عليه وآله وسلم
 (أنوها) أي ارموا الفأرة (وما
 حوالها) من السمن (فاطرحوه)

الجميع أي المأخوذ وهو الفأرة وما حوالها (وكروا عنكم) الباقي ويقاس عليه نحو العسل واللبس الخ ما بين وسطه
 للأربعة قوله فاطرحوه وخرج بالحاء المذات فانه نجس كما جعلاة النجاسة ويتبعه تطهيره ويحرم أكله ولا يصح بيعه
 ثم يجوز الاستئصال به والامتناع به في غير الأكل والبيع وهذا مذهب الشافعية والمالكية لقوله في الرواية الأخرى فإن

كان لما قالوا انما نرى في آية التوراة ان الله قال لوقا انما نرى في آية التوراة ان الله قال لوقا انما نرى في آية التوراة
مطلقا قوله في حديث عبد الله بن رافع وان كان ما نرى في آية التوراة ان الله قال لوقا انما نرى في آية التوراة
والافراد والنفوسة والقول ورواية صحابي عن صحابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في المذاهب وهو من أفراد عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح والساق
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال كل كالم) بفتح الكاف
وسكون اللام (يكاهه المسلم)
أي كل جرح يجرحه وأضيف
إلى الفعل توسعا والله باس وأبن
عسا كل كلمة يكاهه أي كل
جراحة يجرحها المسلم (في سبيل
الله) قد يجرحه بوجه ما ذاقه
البحار في غير سبيل الله وزاد
البخاري في الجهاد والله أعلم
بكم في سبيله وفيه إشارة إلى أن
ذلك إنما يحصل لمن خالفت نيته
(يكون) أي الحكم (يوم القيامة
أكرمتهما) قال الحافظ ابن حجر
رحمته الله أعاد الضمير مؤشرا
لإعادة الجراحة انتهى ونعت به
الضمير فقال ليس كذلك بل
باعتبار السكاهة لأن الحكم
والسكاهة مصدران والجراحة
اسم لا يعبر به عن المصدر (إن
أي حين) (عاشت) قال الأكرمان
الطهون هو المسلم وهو مذكر لكن
أما يريدون بها حذف الجراح
أو أصل الضمير المحرور بالله
ومما انفصل متصل لا ونعت به
البرماوى بأن التامع لامة لا ضمير
كان أراد الضمير المستتر قسمية
متصلا بطريقة والاجودان الاتصال والانفصال وصف البارز (قبرهما) بفتح الجيم المثلث وقول
البرماوى كالمسكرومانى هو بضم الجيم من الثلاثي وفتحها مشددة من الفعل قال العين أشار بهذا إلى جواز الوجهين
لكنه مبني على محي الزاوية بهما (اللون لون الدم) يشهد صاحبه بنفسه على بذل نفسه وعلى ظالمه بفعله

ان رجلا قال يا رسول الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقظه الحديث فتلا عن أبي
المجدد وأنا شاهد متفق عليه) الحديث سيباق بطوله في كتاب الامان ويأتى شرحه ان
شاهد الله هناك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز العان في المسجد وقد جعلت
الهادوية إيقاعه في غير المسجد مشدوبا ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مضطرا إلى المسجد
إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تسبب المدعى نادرا لا يستلزم وقوع الحديث به
(وعن جابر بن سمرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد
وأصحابه يذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فربما تسبب معهم ذواهم) أحد
الحديث أخرجه أيضا الترمذي باللفظ بالأسانيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة
مرة فكان أصحابه يفتشون الشعر ويذكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت
فربما تسبب معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مررت في المسجد وحسان
فيه يشهد فلما ليته فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة
فقال أنشدك الله اسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أجب عنى اللهم أليكم
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مررت رواية سعيد لهذه القصيدة مرسله
عندهم لأنه لم يذكر زمن المرو ولكن يجعل على أن سعيد أسمع ذلك من أبي هريرة بعد أن
من حسان أو وقع لحسان استشهد أبي هريرة مرة أخرى فخص ذلك سعيد بقوله وفيه من
هو خير منك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله بفتح الهمزة وضم الشين
المجهلة أي سألك الله والشدة بفتح النون وسكون المجهلة التذكير قوله أيد بروح القدس
أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراءة البخاري باللفظ وجبريل
معه والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين همجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان مغيرا
في المسجد فيقوم عليه يمججوا الكفار وأخرجه الحافظ في المستدرک وقال هذا حديث
صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين
حديث الباب وبين ما يرضه (وعن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجله على الأخرى متفق عليه) قوله
واضعا إحدى رجله على الأخرى قال الخطابي فيه ان التمرى الوارد عن ذلك منسوخ

متصلا بطريقة والاجودان الاتصال والانفصال وصف البارز (قبرهما) بفتح الجيم المثلث وقول
البرماوى كالمسكرومانى هو بضم الجيم من الثلاثي وفتحها مشددة من الفعل قال العين أشار بهذا إلى جواز الوجهين
لكنه مبني على محي الزاوية بهما (اللون لون الدم) يشهد صاحبه بنفسه على بذل نفسه وعلى ظالمه بفعله

(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أي الریح (عرف) ربيع (المسك) ينشتر في أهل الموقنة اظهار الفضله ومن ثم لا يغسل دم الشهيد في المعركة وغرض البخاري بذلك الحديث هذان المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه وكذا الماء اذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه أو ان دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة ١٩ من النجاسة حتى يتحكم في الاستحباب حكم المسك الطاهر وجب أن ينقل الماء الطاهر بنجس الرائحة اذا

أو يحتمل النسي حيث يخشى أن يدور عودته والجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ الثاني أولى من ادعاء الفسخ لانه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به اليقيني واليقين وغيرهما من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ ويمكن أن يقال ان النسي من وضع أحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام ونه صلى الله عليه وسلم لذلك مقصود عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره صرح بذلك المازري قال لكن لا يصح ان عمر وعثمان كانا يذوقان ذلك دل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فاذا تقرر هذا صار بين الحاديئين تعارض فيجمع بينهما ما نذكره نحو ما ذكره الخطابي قال الحافظ وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله كان ليان الجواز والظاهر على ما تقتضيه القواعد الاصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم الا ان قوله لا يمكن لما صح ان عمر وعثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال لاحتمال انهم ما فعلوا ذلك لعدم بلوغ النسي اليهما والحديث يدل على جواز الامتعة في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرهما لعدم الفارق (وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم روى البخاري والسنن وأبو داود وأحمد والنسائي كافي

زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام في المسجد ففعل فيه ونحن شباب قال البخاري وقال أبو قلابة عن أنس قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبكانوا في الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة انقروا قوله عزب قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الراء وفي رواية البخاري عزب وهي لغة قديمة مع ان القراءات انكرها والمراد به الذي لا زوجة له وقوله لأهل له نفسه بلفظه عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد ان خاص فيه الاقارب ونحوهم وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله ينام ورواية أحمد يدل على الجواز لتصریح فيها بان ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخاري حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء على مضطجع في المسجد فدنس قط رداءه عن شقه وأصابه تراب ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسحته وبقوله ثم أتى تراب وقد ذهب الجمهور الى جواز النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من لم يسكن فيه وبين من لا يسكن له فيباح قوله وقال أبو قلابة عن أنس هذا طرف مر

الماء الطاهر بنجس الرائحة اذا حدث فيه نجاسة من حكم الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الحكم المذکور في دم الشهيد من أموره الاستحباب والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أموره الذميمة فكيف يقاس عليه النسي أو ان مراد البخاري تأكيده مذهبه ان الماء لا ينجس بمجرد الملافة ما لم يتغير فاسم تدل بهذا الحديث على أن تدل الصفة يؤثر في الموصوف فممكن ان تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الذم الى المديح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج عنه صفة الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الغرض اثبات المصادر النجس بالتغير وما ذكره يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يحصل الا به وهو وضع النزاع وبالجمله قد وقع للناس أجوبة عن هذا الاستشكال أو كثرها بل كلها متعقب ولا يخلو عن تكلف ورواه الخمسة ما بين من وزى وبصري وعثمان وفيه التحديث والاخبار والعنونة وآخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

٧ نيل واليه وسلم أنه قال لا يبولى أحدكم في الماء الدائم) الساكن (الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وايضا حلهناه وقيل احترقه عن رواه لا يجري بهضه كالبرك والحياض وقيل عن الماء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى وقال ابن الأثير الدائم من حرور الاضداد يقال الساكن والدائر يطلق على البحار والانهار والينابيع التي لا تنقطع

فماؤها انما دأبته بمعنى ان ماؤها في منقطع وقد اتفق على ان ماؤها على هذين القولين فقوله الذي لا يجري صفة مخصوصة
لا حكمة في المشترك وهذا أولى من حمله على التوكيد الذي الاصل عدمه ولا يعني انه لو لم يقل الذي لا يجري لسكان بجملتهم
الاشترار الدائريين الدائم فلا يصح . ان الحمل على التأكيد او الجبرفة عن را كد يجري به عن كالب (ثم) هو (يعتقل

قصة العربيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحبه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا
في البخاريين من طريق وهيب عن ايوب عن ابي قلابة قوله قال عبد الرحمن هو ايضا
ارفع من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة والصفة موضع مظار
في المسجد النبوي كانت تاتي اليه المساكين وكل يضم اليه الملهة واسكان الكاف
قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في قول ما ذكر كل لمح (وعن عائشة
قالت اصاب سعد بن معاذ يوم الخندق رماد رجل من قريش به قال سليمان بن ابرهة
في الاكل فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيعة في المسجد اياه ووده من
قريب متفق عليه) قوله سليمان بن العرق العرقه بعين مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة
ثم فاف به دهاهاه التانيث قوله في الاكل هو عرق في البدن وقام الحديث في البخاري
قالت في ريعهم وفي المسجد خيعة من بني غدار الا الدم يسيل اليهم فذاهاها اهل الخيعة ما هذا
الذي ياتيهم من قبلكم فاذا سديده فليسرحه ما غلبت فيها يعني الخيعة او في تلكا المرحضة
والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد وان كان في ذلك مظنة ظن ويحتمل شيء منه
ينقص به المسجد (وعن عبد الرحمن بن ابي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم هل منكم احد اطعم اليوم منكم ما يكره من المأكولات انا باسائل يسأل
فوجدت كسرة خبز بيزيدي عبد الرحمن فاحتتم اذ فقه اليه رواه ابو داود) قال ابو
بكر البراءة هذا الحديث لانه لا يروي عن عبد الرحمن بن ابي بكر الا بهذا الاسناد وذكر الله
روي مر سلا قال المذري وقد أخرجه مسلم في صحيحه والله اعلى في سننه من حديث ابي
حازم سليمان الاشجعي نحوه اتم منه والحديث يدل على جواز التصدق في المسجد وعلى
جواز المسألة عند الحاجة وقد روي ابو داود في سننه لهذا الحديث فقال باب المسألة
في المساجد (وعن عبد الله بن الحارث قال كانا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في المسجد المنصور للجمع رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في ابن ماجه
هكذا حديثه في ابن ماجه بن كاسب وسرحه بن يحيى فالاحد ثمانية اربعين من وهب
قال ابن سيرين في عروة بن الحارث قال حديثي سليمان بن زياد الحضرمي انه سمع عبد الله بن
الحارث فذكره وهو لا يراه من رجال الصحيح البعدي بن حماد وقد رواه عنه حماد بن
ابن يحيى والحديث يدل على المطالب منه وهو جواز الاكل في المسجد لاجل حديث كثير
منها سكنى اهل الصفة في المسجد التانيث في البخاري وغيره فان كون لا مسكن له
سواء يسكنهم ام لا فاما ما فيه ومنه حديث ربطا الربا لاسير باريه من سوارى

فيه) او يتوضأ وهو يشتم الام
على المشهور في الرواية وجود
الجزم عطف على يسول والذهب
على اضعاف ان وفيه بعد وهذا
يحول على التليل عند اهل العلم
على اختلافهم في حد التليل
وقوله من لا يعتبر الا للغير وعدمه
قوى وفي رواية منه بدل فيه
وكل من من ما يشهد به بالانص
وحكم بالانصاف فانه في انما
تدل على منع الانعام بالانص
وعلى منع التناول بالانص
والنظرة منه بالانص فكس ذلك وكل
ذلك من في على ان انما ينقص
بلافاة العجاسة واقرى المذاهب في
الماء مذموم ما ان رجحه الله كما حقه
الشركاني رحمه الله في حقه
والعبد الشيعي في موافقة ورواة
هذا الحديث خمسة ما بين صحه
وعلى وفيه الكهات بالافراد
والجم والاشجار والسباع واخرجه
مسلم وابو داود والترمذي والشافعي
وابن ماجه (عن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصلي
عند البيت العتيق (او بوجهل)
عروة بن هشام الخزرجي عدوا الله
(واصحاب) كانوا (له) اي لابي
جهل وهم السبعة المدعوين بعد
كل يومه البراءة جالس اذ قال بعنه

أي أبو جهل (بعض) زاد مسلم وقد نحر جزورا لاس (أي بكم) في بلى) بفتح السين المهملة المسجد
مقصودا وهو الحادثة التي يكون فيها الهائم كالشيعة لادتميات أو بدل من أيضا جزور بفتح الجيم وضم الراء يقع على الذكر
والاثنى وجمه جزور هو يعني الجزور من الابل أي المخور (في فلان) وزاد في رواية اسرائيل هنا فجهل الى قرشم او مهاولا

(نفسه على ظاهر محمد صلى الله عليه وآله وسلم) اذا مسجد فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبي معيط مصغر أرى بعينه نفسه
الشيء من دونهم فامرهم السير وانما كان أشقاهم مع أن منهم أباحول وهو أشد كراهته واذا بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم
لانهم اشترى كوفى الكفر والرضا وان رد عقبة بالباشرة فكان أشقاهم ولذا ٥١ قتلاوا في السرب وقتل هو مبررا لا كغيره في

والسرخس فانبعث أشقى قوم
بالنسبة اليه وفيه مباينة يعنى أشقى كل
قوم من أقوام الدنيا ففيه مباينة
ليست في المعرفة لكن المقام
يقضى التعريف لان الشقاء هنا
بالنسبة الى أولئك القوم فقط قاله
الحافظ ابن حجر رحمه الله وتعبه
العيني بان التذكير اولى لمسايقه من
الدلالة لا يدخل هناك ولا يأتينا
بعد الاول قال وهذا القائل يعنى
ابن حجر ما أدرك هذه النكتة

(فيما به فظهر حتى اذا مسجد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) وضعه على ظهره المقدس (بين
كفيه) قال عبد الله بن مسعود
(وانا أنظر) أى أشاهد تلك الحالة
(لا غنى) في كشفهم ولكشم في
والسقي لأغنى أى من أعلمهم
(شالوا كان) وفي رواية لو كانت
(لن منعة) يفتح اللون وسكونها
أى لو كانت في قوة أو جمع مانع
لطرفه عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وانما قال ذلك لانه
لم يكن له بمكة عشرة السكونه هذا
حذوفا وكان خلفه أو ذاك كقاربا
أوفى الكلام حذف تقديره لظرفه

عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وصرح به سلم في رواية
زكريا والبايزا أنا أأرهب أى أعانى
منهم (قال فيجاءوا بغيره يكون)
بالميم أى من كثرة الضحك ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح اذا وثب على ظهره اتيته أى وثب بعضهم على بعض من المرح
والهطار (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا لا يرفع راحته حتى جاءت) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يذبح (فاطمة)

المسجد المقتدى عليه وفي بعض طرقة انه استقر مر بوطا ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام
في المسجد لسمين معاذ كانه قدم والسودا التي كانت تقم المسجد كئلى الصحين ومنها
نزال وقد ثقب المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد
مما كثره قال المصنف رحمه الله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استغاثه بن
أمال فربط بهما في المسجد قبل اسلامه وثبت عنه انه نذر ما لاجا من الجور في
المسجد وقعه فيه انتهى قلت ربط ثمانية ثابت في الصحيحين بلغة بعث النبي صلى الله
عليه وآله وسلم خيلا قبل فوجد غسان برجل من بني حنيفة يقال له ثمانية بن أمال فربطوه
بأسارى من سوارى المسجد فاعتقل ثم دخل فقال أشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله ونزله المال في المسجد وقعه ثمانية ثابت في البخارى وغيره بلغة ألقى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بهما من الجورين فقال انتموه في المسجد وكان أكثر مال ألقى به رسول الله صلى
عليه وآله وسلم ثم ساق القصة بطواها والمدينان يدلان على جواز ربط الاسير المشرك
في المسجد والمسلم بالاولى وعلى جواز زينة الاموال في المساجد ونثرها فيها

(باب تنزيه قبله المسجد عما يناهى المصلى)

(عن أنس قال كان قرام لها ثنية قد سرت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أمطى على قرامك هذه فانه لا تزال تصاوره تعرض لى في خلافى رواه أحمد
والبخارى) قوله قرام بكسر القاف وتحفيف الراء مستقره في من صوف ذوالوان كانه قدم
قوله أمطى أى أزيل وزنا معنى قوله لا تزال تصاوره في رواية للبخارى لا تزال تصاور
بجذى الضمير قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقين بابات الضمير قال والها على روايتنا
في فانه ضمير الشأن وعلى الاخرى يحتمل أن يعود على الثوب قوله تعرض بفتح أوله وكسر
الراء أى تلوح ولا سيما على تعرض بفتح العين ونشد يد الراء وأصله تعرض والحديث
يدل على كراهة الصلاة في الامكنة التي فيها تصاور وقد تقدم كراهة تخريف المساجد
والصاوير نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الشباب التي فيها تصاور ويرود
الحديث أيضا على أن الصلاة لا تقدم بذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم
بعدها (وعن عثمان بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم دعاه بعد دخوله الكعبة
يقال انى كنت رأيت فرى الكعبين حين دخلت البيت فليسيت أن آمر لك أن تخبرهما
تخبرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شئ يلهى المصلى رواه أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الجني قال حدثني خالى عن أمى قالت سمعت

استمزه فانهم الله تعالى (ويحتمل) بالهاجر بعضهم على بعض) أى ينسب بعضهم نعل ذلك الى بعض بالاشارة ثم يحكى راسه ويميل
بالميم أى من كثرة الضحك ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح اذا وثب على ظهره اتيته أى وثب بعضهم على بعض من المرح
والهطار (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا لا يرفع راحته حتى جاءت) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يذبح (فاطمة)

أبنته صلى الله عليه وآله وسلم روى الله عنهم أسنداً في هذه الأمة وما نقلهم إجماعاً وثبت في أسانيدهم ابن عبد البر رحمه الله صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر اليلتين وذلك يوم الثلاثاء لثلاث ليال خلفت من شهر رمضان ونفسا على علي الصريح ودفعها اليه يومئذ في ذلك إلى البخاري حديث واحد زاد ٥٢ أسراراً بل روى جويرية فاقبلت أسقى وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسانيداً

الاسلمية فتقول قلت لعثمان ما قال للرسول صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاه قال إلى نسيت أن أمرتك أن تخضعم القرين فإنه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل المصلي وشال مصقوان المذكور في الأسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شبة وأم منصور المذكورة هي مصبة بنت شبة القرشية العبدرية وقد جاءت هذه في بعض طرف هذا المسند وبواحد في مصبتها وقد جاءت أحاديث ظاهرة في مصبتها وعثمان بن طلحة المذکور هو القرشي العبدري الطحفي بفتح الحاء الملهمة بهاء دهاجيم منسوخة بهاء موصلة مندوب إلى حجابة بنت الله الحرام ثمرة الله تعالى وهم جماعة من بني عبد الدار وإليه حجابة الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خلفه مسافع عن مصبة بنت شبة عن امرأة من بني سليم عن كريمة والاسلمية المذكورة لم نقل على أصحها والحديث يدل على كراهة ترين الحاريب وغيرها مما يسهل عليه المصلي بقص أو نحوها وغيرها مما لا يسهل عليه وعلى أن تخضع التصاور من زيل الكراهة الصلوة في المكان الذي فيه لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر إليها وقد أسلفنا الكلام في التصاور وفي كراهية زخرفة المساجد قبله فوالله في الكعبين أي كعب إبراهيم الذي فدى به اسمعيل

(باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يصلي الا بعدز)

(عن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتدعون بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي رواه أحمد وعنه أبي الشفاء قال يخرج رجل من المسجد بعد ما أدن نية فقال أبو هريرة ما هذا فقد دعى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخاري) الحديث الاول روى من طريق ابن أبي الشفاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة زوروا عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سبيل الناس في شرح الترمذي بهذان روى الحديث بأسناده لا يستكمل فيه وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يحتلون فيه انتهى وفي أسناده إبراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف واخرج له الجماعة الا البخاري وفي الروايات من يسمي إبراهيم بن المهاجر ثلاثة هذا أحد هم وهو الجلي الكوفي والثاني الملقب مولى سعد بن أبي وقاص وأما الثالث الذي الكوفي في الباب عن عثمان بن ظلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج له إجماعاً ولا يريد الرجعة فهو منافق رواه ابن منبر والزيدي في أسكانه وابن

(فما رحت) ما وضعه أثق القوم والذكر طرحة زاد أسراراً وأقبلت عليهم تشبههم زاد البراء فلم يردوا عليهم أشبا (عن ظهري) المقدس (فرفع) عليه السلام (رأسه) من السجود واستدل به على أن من حدث له في صلته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلته ولو تهاذى وعلى هذا يدل كلام البخاري فلو كانت فحاشة وأزاه في أسال ولا أثر لها أصبحت انما وأجاب الخطابي بأنه لا يمكن إذا لم يحكم بخصاسة ما أتى عليه كالمرفاهم كانوا لا يرون بسلامهم وأبدانهم انحر قبل نزول التحريم انتهى ودلالة على براءة قوت ما كل به مضيقاً لأنه لا ينفك عن دم بل صريح به في رواية أسراراً تبطل ولأنه بضعة عبدة الاوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يهـ لم ما وضع على ظهري فاستمره يستعمل الطهارة وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصبح أو لا فلا تداخل وجبت الاعادة فالوقت موسع وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحس بما أتى على ظهري من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وأجاب بأنه لا يلزم من إزاله فاطمة إياه عن ظهري

احساسه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان إذا دخل في الصلاة استغرق في ارتفاعه بالله ولئن سلمنا احساسه به فقد يتحفل به أنه لم يتحقق نجاسته لأن شأنه أعظم من أن ينجس في ملابسه وبه نجاسة انتهى وتعقب بأنه لو أعاد النفل ولم يثقل وبأن الله لا يشق على العباد في صلاة فاسدة وقد ثبت أنه خلع ثيابه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيه ما قد يراو يدلى على أنه علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في الحفظه) ثوب اي ثمن اوبيا فاعله ابن مسعود او عمرو بن ميمون ثم ذكره البخاري في موضع آخر عمار بن الزناد بن العنبر
 وذكره البرقي في غيره وعند الطيالسي عن شعبه في هذا الحديث ان ابن مسعود قال ولم اردها عليهم الا يومئذ وانما استخفوا
 الدعاء بذلك لما قدموا عليه من التحكيم حال ٥٤ عبادته لربه والاغلبه عن آذانه لا يخفى (قال) ابن مسعود (والذي

نفسه يده) ولا بن عسا كثر يده
 (لقد رأيت الذين عد) اي عدتهم
 (وسئل الله صلى الله عليه وآله)
 (وسئل صري) جمع صريع معني
 مهروع (في الغالب) بفتح الغاف
 وكسر اللام المتقبل ان تطوى
 او العادة القديمة التي لا يعرف
 صاحبها (قال بدر) الرواية بالجر
 ويجوز الرفع بقدر هو والصب
 بفتح هاء في وانما القواني
 الغالب محققا لئلا ينسبهم ولا
 يتأذى الناس برأيتهم لانه دفن
 لان الحري لا يجب دفنه وذكر
 الله طلائى قاتل كل واحد من
 هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر روى
 الحديث اعظم الدعاء بمكة عند
 الكعبة وما زاد ادت هذا المسلمين
 الا تعظيما وفيه معرفة الكفار
 بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم
 ظنوه من دعائه ولكن جعلهم
 اسناد على ترك الاتيادله وفيه
 استحباب الدعاء ثلاثا وجواز
 الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم
 محله اذا كان كافرا ظاهرا لمسلم
 فيجب تجنب الاستغفار له والدعاء
 بالنوبة ولو قيل لادلالة فيه على
 الدعاء على الكافر لما كان يرد
 لاحتمال ان يكون اطلع صلى الله
 عليه وآله وسلم على ان المذكورين
 لا يؤمنون والاولى ان يدعو لكل

بوتر عدمه في العدم مع ان الهادوية توافر في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو
 ناقض قولهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له
 شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي باللفظ صليبا اليه في غيم وخشيت عليه بالقبلة
 فلما انصرفنا نظرنا فلما شئنا قد صليبا الى غير القبلة فذكرنا لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال قد استسقم ولم يأمرنا ان نغير له طريقا اخرى عنه بخبره وفيه انه
 قال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجزأت صلاتكم ولكنه تغرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد
 الله العروزي عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن
 عبد الملك العروزي عن عطاء ثم رواه من طريق اخرى فهو ما هنا وقال ولا نعم لهذا
 الحديث اسنادا صحيحا او بالصحاح ان الآية انما تروى في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم
 وسناني ذلك في باب تطوع المسافرين ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط باللفظ
 صليبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما مضى
 الصلاة وحمل تحاشا الشمس فقلنا يا رسول الله صليبا الى غير القبلة فقال قد رفعت
 صلاتكم بخصتها الى الله عز وجل وفي مسنده ابو عبد الله وسنده شري عن عطاء وقد ذكره ابن
 حبان في الثقات وهذه الاحاديث يروى بعضها بعضها تفصيل للاحتجاج بها وفي حديث
 معاذ النصريح بان ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو صحيح
 في الدلالة على عدم النمرطية وفيه ايضا ما يذهب من فرق في وجوب الاعادة بين بقا
 الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال بلغنا الناس ببقا في صلاة الصبح ان جاءهم ات فقال
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدأروا الى الكعبة فمتهق عليه وعن انس
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فترأت قد نرى نقاب
 وجهك في السماء فقلنا لئلا قبلة ترضاها فاول وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل من
 بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت فاولوا
 كلهم نحو القبلة رواه احمد ومسلم وابوداود وفي الباب عن البراء عند الجماعة الا باداود
 وعن ابن عباس عند احمد والبخاري والطبراني قال العراقي واسناده صحيح وعن عمار بن
 اوس عند ابى يعلى في مسنده والطبراني في الكبير وعن عمرو بن عوف المازني عند البخاري
 والطبراني ايضا وعن سعد بن ابى وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد
 عند الطبراني والدارقطني وعن عثمان بن حنيف عند الطبراني ايضا وعن عمار بن

جى بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغر الشرفها في نفسها وقومها الكون صرحت بشتمهم وهم روية
 روى قريش فلم يردوا عليه ان المباشرة أكد من السبب والاعانة اثبتى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيون سوى
 عبد الله وابيه فاتهم ما هو وزيان وفيه التصديق بالجمع والاقراد والاخبار بالافراد والعنينة وابتر جيبه البخاري في الجزية ايضا

وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والنسائي في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال برك النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في ثوبه ولا يقي زهيم وهو في الصلاة البراق واليساق ما يسيل من الزهم والخناط ما يسيل من الألف واستدليه على طهارة الريق ونحوه من فم طاهر غير ٥٥ متنجس وحينئذ فاذا وقع ذلك في الماء لا ينحسه

ويتوضأ به ورواه هذا الحديث ما بين مصرى وبصرى ومكي وفيه التعديت بالجمع والافراد والاختيار والعنينة والسماع (عن سهل ابن سعد الساعدي) الاضاوى المدي (رضي الله عنه) المدي في سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة في البخاري احدى وأربعون حديثا (أنه سأله الناس بأي شيء دوى جرح رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الذي أصابه في غزوة احد ما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (ما بيني احد) من الناس (أعلم به معنى) وانما قال سهل ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في السكاح (كان علي) أي ابن أبي طالب (يعني) بترسه فيه ما هو فاطمة (رضي الله عنها) (فغسل عن وجهه) الشريف (الدم) فاحمد حصير فأحرق في ثوبه به جرحه (وللبخاري في الباب) فإما رأيت فاطمة الدم ينز على الماء كثرة عمدت الى حصيرها فأحرقها وألصقتها على الجرح فرقا الدم وانما فاعل ذلك لان في رماد الحصير اسم الله الدم وفيه امانة التداوى ودها لجة الجراح وأخذ الترس في الحسب وان جميع ذلك لا ينافي التوكل

رواية عمه الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البراء والطبراني أيضا وعن ثوبه بنت أسلم عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بالله وهم ركوع في صلاة العجوة وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ فوجدتهم يصلون صلاة الفسدة وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ فصل في رجل معه العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء في حديث عمار بن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الكعبة احدى صلاتي الشيء وهكذا في حديث عمار بن ربيعة وحديث ثوبه وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنهم الظهور والجمع بين هذه الروايات ان من قال احدى صلاتي العشي شأن هل هي الظهر أو العصر وليس من شأن حجة على من جزم فظن ثوبه بن جزم فوجدناه به فهم قال الظهور وبه فهم قال العصر ووجدنا رواية العصر أصح لثمة رجالها وانما البخاري لها في بعضها وأما حديث كونها الظهر ففي اسنادها امر وان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطأ الخبر عنهم الى صلاة الصبح قال ابن سعد في الطبقات ما يكمن بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجده بالمدينة ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه وكان معه المساوي ويصكون المعنى برواية البخاري أنها العصر أي ان أول صلاة صلاها الى الكعبة كانت صلاة العصر قوله ان جازهم أن قيل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن نهشل وقيل غيره أقواله فاستقبلوها بفتح الموحدة لا كراي فتكولوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها الخطاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ أفاستقبلوها قوله وكانت وجوههم هو تفسير من الراوي التحول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبر ثوبه قال ففعل النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الحافظ وهو يرد أن الامام تحول عن مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استقبل بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصوفى ولما تحول الامام تحول الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

اصدوره من سيد المتوكلين وفيه بامنة المرأة لا يبا وكذا في غير من ذوي محارمها وما دواتها الامر اضمهم والاستعانة في المساواة وجواز وقوع الابدلاء بالانبياء اعظم أجبرهم ويتحقق الناس أنهم مخلوقون لله فلا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات انتفى النصارى بعيسى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين مكي ومدني وفيه التصديت والعنينة والسماع وأخرجه البخاري

في الجهاد والشك في الدين والغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن ابى موسى) عهد الله
 لامين نيس الاسعري (رضي الله عنه قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يبس ثوبين يسواله) بكسر السين وهو يطلق على
 الثعلب والالة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجمعه سولك ككتب وهو مشتق من سالت اذا ذك او من جات الابل تتساولك

أى تميل هذا وهو من بين
 البوضو ولهذا ذكرهنا
 والامتنان ذلك الاسنان وحكمها
 جنيها بل هو ما أخر من السن يفتح
 السين وهو امر او ما فيه خشونة
 على آخر ليدلهم كان (بيده يقول)
 أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو السوال المجاز (أع أع) يضم
 الهمزة والعين مهله تميم ما قيل
 يفقهها وفي رواية ابن عساكر
 بالهمزة وفي صحيح البلذفي خ
 بكسر الهمزة وبالحاء والفتح اختلاف
 الرواة الثقات لتقارب مخارج
 هذه الاحرف وكلها ترجع الى
 حكاية صوتية عليه السلام اذ جعل
 السوال على طرف لسانه كما عند
 مسلم والمراد طرفه الداخلى كما
 عند أحمد يسكن الى فوق ولذا
 قالهنا (والسوال في فيه كانه
 يتجوع) أى يتقيا يقال هاجع يوجع
 اذا فاه بالاحتكاك يعنى انه مصوتا
 كصوت المتقي على سبيل المبالغة
 ويقوم منه مشروعية السوال
 على اللسان طولا أما الاسنان
 فالاحب فيها أن يكون عرضا
 بلديت اذا استكنتم فاستاكوا
 عرضا رواه ابو داود في مسنده
 والمراد عرض الاسنان وفي الحديث
 نأكد السوال وأنه لا يختص
 بالاسنان وأنه من باب التلطيف
 والتلطيف لامن باب ازالة القادروا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتنع به وروى عليه استيلاء الامام بحضرة رعيته على
 بوزد لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل وضوء أى أمرهم بالاجاب ورواه ابن خزيمة وغيره فهو من بين البوضو وكذا هو
 من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

قبل تحريم السكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة
 أو وقعت الخطوات غير متواليمة عند التحول بل وقعت متفرقة ولحديث الاول وأورد
 منها ان حكم النامع لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبل بل يزمروا بالاعادة
 ومنها جواز الاستناد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمر القبلة لان الانصار
 تحولوا الى جهة الكعبة بالاستناد ونظره الحافظ قال يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص
 سابق ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق
 العلم والقطع بخبر الواحد لا يفتريه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أهل قبل
 عملهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بان الخبر المذكور راجع بالقرائن والمفاد
 التي أفادت القطع لكونه في زمن تقبل وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة
 وقد عرفت منه الانصار ذلك بلا زمتهم فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فالمخالف
 الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العز في جاحيه أخر منها
 أن النسخ بخبر الواحد كان جائزا على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما منع بعده قال
 الحافظ ويحتاج الى دليل ومنها أنه لا عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم
 أعلم الناس بأطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إيجازه ومنها أن العمل بخبر الواحد
 مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ لا يتطوع بالفتن كمنه نص الكتاب والسنة
 المتواترة بخبر الواحد لا يفتن ولا واقع معاني عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزمانه
 ولكن أجبت الأمة على منه بعد الرسول فلا يخالف فيه وانما الخلاف في تجويزه
 في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم انتهى ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال
 وهو حجة في قبول أخبار الأحاديث وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغ اليهم ولم ينكروا
 عليه صلى الله عليه وآله وسلم بل روى الظاهر في آخر حديث قوله أنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

(باب حجة من رأى فرض البعيدا صابة الجبهة لا العين)

(عن ابى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه ابن ماجه
 والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولكن شرتوا أو غروا بعضه
 ذلك الحديث الاول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق ابى معشر وقد تابعه بأمة مشر
 عليه على بن ظبيان فأنى حلب كل رواه ابن عدى في السكامل قال ولا أعلم برويه عن محمد
 ابن عمرو وغيره على بن ظبيان وابن عدى وهو أبى معشر أشهر منه بعلى بن ظبيان قال وأهل

والطليب لامن باب ازالة القادروا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتنع به وروى عليه استيلاء الامام بحضرة رعيته على
 بوزد لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل وضوء أى أمرهم بالاجاب ورواه ابن خزيمة وغيره فهو من بين البوضو وكذا هو
 من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

والاسامة قاطن من النجوم وثمة القم وفي كل حال وقال ابن عباس فيه عشر خصال يذهب الحقر ويحلو البصر ويشد النية ويظلمها
 القم وينفي الباطن وتفرح الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويريدق حسنات الصلوة ويصحح الجسم وزاد الحكيم
 الترمذي وزيد الحافظ حفظا وثبت الشعر وصفي اللون ولما جاء ربه ٥٧ في أول استيا كفاية ينفع من الخدام والبرص
 وكل داء سوى الموت ولا يبلغ بعده

شيا فانه يورث النسيان ورواة
 هذا الحديث ثمانية بصرى وكوفي
 وفيه التحديث والعنفه وأخرجه
 مسلم وأبو داود والنسائي في
 الطهارة (عن حذيفة) عن ايمان
 (رضي الله عنه قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) فيه
 دلالة على المداومة والاستمرار
 (إذا قام من الليل) فسايره
 يقتضي تعليق التكم بعمر القيام
 (يشوص) أي يداك أو يغسل أو
 يحك (فاه بالسؤال) لأن النجوم
 يقتضي تغيير النجوم بالصلوة
 من الجفرة المعدة والسؤال آلة
 تنقية فيه فيستحب هذه مقتضاه قال
 ابن دقيق العيد فيه استحباب
 السؤال عند القيام من النجوم
 ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة
 بلفظ إذا قام للتهجد وأقبل نحوه
 وقد ذكر البخاري كثيرا من أحكام
 السؤال في الصلاة وفي الصيام
 ورواه هذا الحديث خمسة كوفيون
 الا حذيفة فمرواني وفيه التحديث
 والعنفه وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة وفي فضل قيام الليل
 ومسلم وأبو داود وابن ماجه في
 الطهارة والنسائي فيهما (عن
 ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) قال

على بن زيد ان سرقه منه وذكروا ابن عباس فيه انه ليس بشي وقول النسائي متروك
 الحديث وقد تابعه عليه ايضا أبو جعفر الرازي ورواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر
 وثمة ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال احمد والنسائي ليس بشي وقال العلامي
 شي الحافظ وأبو معشر المذكور ضعف الحديث ورواه ايضا الحاكم والدارقطني وقد
 أخرجه الحديث الترمذي من طريق أخرى عنه طريق أبي معشر وقال حديث حسن
 صحيح وقد حاله البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا السناد ضعيف فنظرنا
 في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الانس بن شريك قد تفرده عن المقبري
 وقد احتجف فيه فقال علي بن المديني انه روى أحاديث منا كبر ورفعه ابن معين وابن
 حبان فكانت الصور ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو
 متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي وفي الباب
 أيضا من قول عمر عندما وطأ ابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن
 قول عثمان عند ابن عباس البصري التميمي ومن قول ابن عباس أسأله في ذلك الترمذي
 والحديث يدل على ان الفرض على من بعد عن الكعبة البهية لا العين واليه ذهب مالك
 وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المنزعي عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر
 البيت وثمة وجه واحد في كلام العرب واستدل بذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي
 عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمجدد
 قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض مشارقهم ومغاربهم امن امتي قال البيهقي تفرده
 به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى باسناد آخر ضعيف لا ينجح عنه والى هذا
 المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في ظاهر القولين عنه الى ان فرض من بعد العين
 وأنه يلزمه ذلك باطن حديث اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت
 دعا في نواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبيل القبلة وقال هذه
 القبلة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة
 التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقد اختلف
 في معنى حديث الباب الاول فقال العراقي ليس عاميا في سائر البلاد وانما هو بالنسبة الى
 المدينة المنورة وما وافق قياما وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال أحمد بن
 حنبل في الوحي قال وسائر البالد ان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال
 ونحو ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم وقال الاثرم
 سألت أحمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل البلد ان لا يجتمع عند البيت فانه

٨. قيل في أرائي ان قولك بسؤالك يفتح همزة أرائي للاصلي أي أرى نفسي ويضعها الغمزة أي اظن نفسي والعبارة
 ممتعة لثان وللمسقطي رأني وهو خطأ لانه إنما أخبر عمارا في النجوم (بخاف رجلان أحدهما كبر من الآخر فتأولت) أي
 أعطيت (السؤال الا صغر منه اقل قيل في) القائل ليجرب عليه السلام (كبر) أي قدم الا كبر في السن (قد فقهنا الى الا كبر

منها ما رواه عنه تقدم في السنن في السواك والطعام والشراب والمشى والركوب والكلام ثم اذا ترتب القوم في المجلس
فالسنة تقدم الايمن قالوا لا عليه المهاب قال في القبح وهو صحيح وسباني الحديث فبسه في الاثرية وفيه ان استعمال
سواك الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسل ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعلم يعطى
السواك لا يغسل فابدا به فاستاك
ثم اغسل ثم اذنه اليه وهذا ال
على عظيم اذ هو كبير فظنتم انها
لم تغسله الا بعد اذ حتى لا يفوتها
الاستغفار من ربه ثم غسلة فادبا
وامتد الا ويحتمل ان يكون المراد
بأمرها بغسله تطييبه وتزيينه
بالماء قبل ان يستعمله والله اعلم
اه (عن البراء بن عازب رضى
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اذا أتيت أى
إذا أردت ان تأنى (مضجك)
يقع الجسيم من باب منع منع وفي
النوع بكسر هاء (فتوضأ وضوءك
للسلاة) أى ان كنت على غير
وضوء أو غائب الوضوء فغسل
النوم لانه قد تقبض روحه في
نومه فيكون قد ختم عليه بالوضوء
وليكون اصدق لرؤياه وبعده
عن تلاعب الشيطان به في
نومه وليس ذكر الرضوء في هذا
الحديث عند الشيخين الا في هذه
الرواية (ثم اضطجع على شقك
الايمن) لانه يجمع الاستغراق في
النوم اقل القاب فيسرع الافاقة
ليتهجد أولسذكر الله تعالى
بجلا في الاضطجاع على الشق
الايسر (ثم قل اللهم اسألت وجهي)
ذائق (البسك) طاعة لحكمك

ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبله ثم قال هذا المشرق وأشار بيده وهذا المغرب
وأشار بيده وما بينهما قبله قلت له فصلا من صلى بينهما جازة قال نعم وينبغي ان يصرى
الوجه قال ابن عبد البر تفسير قول أحمد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كلها الاها
في قبائلهم مثل ما كان قبائلهم بالمدينة بالجنوب التي يقع اهلهم فيها السكة فبسته يقولون
جهنما ويسعون فينا وشمالا في ما بين المشرق والمغرب يسعون الغرب عن ايمانهم
والمشرق عن يسارهم وكذلك اهل اليمن من السعة في قبائلهم مثل ما لاهل المدينة ما بين
المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة الا انهم يجاهلون المشرق عن ايمانهم والمغرب
عن يسارهم وكذلك اهل العراق وخراسان لهم من السعة في السعة قبل القبلة ما بين
الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة في ما بين المشرق والمغرب وكذلك
ضد العراق على ضد ذلك أيضا وانما تضيق القبلة كل الضيق على اهل المسجد المطرام
وهو لاهل مكة توسع قلبه لانهم هي اهل الحرم اوسع قلبه لانهم لاهل الاقافى من السعة
على حسب ما ذكرنا اه قال الترمذي قال ابن عمر اذا جهلت المغرب عن يمينك والمشرق
عن يسارك فاستقبل القبلة اذ القبلة اذ القبلة وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب
قبلة هذا لاهل المشرق واستقار ابن المبارك التماس لاهل مرو اه وقد استشكل قول ابن
المبارك من حيث ان من كان بالمشرق انما يكون قبيلته المغرب فان مكة بينه وبين المغرب
والجواب عنه انه اراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبائلهم
أيضا بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق قال وقد ورد مقيد بذلك في بعض طرق
حديث أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق رواه البيهقي في الخلافيات
وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر اه قال اذا جهلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك
فما بينهما قبله لاهل المشرق ويدل على ذلك ايضا اقرب باب البخاري على حديث أبي ايوب
بالفاظ باب قبله لاهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبله قال ابن
بطال في تفسير هذه الترجمة يعنى وقبل المشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من
البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب فكم مشرق الارض
كلها كم مشرق اهل المدينة والشام في الامر بالاخبار عند القائل لانهم اذا شرقوا
او غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال واما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي
تكون تحت الخط المار عليها من شرقها الى غربها فالاخبار لانهم استعمال هذا الحديث
ولا يصح لهم ان يشرقوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرقوا استقبلوا القبلة واذا غربوا
استدبروها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذا اهلها فاستدبروها مع المشرق فاكتفى

فانما نقاد في أوامرنا ونواهيك وفي رواية أسألت نفسي ومعنى أسألت أي سألته الك إذا قدر على ولا تدبر بذكر
على سبب تقع ولا دفع ضرر فأمرها مقوض اليك فاعمل بما تريد واستسألت الماتعة فلا اعتراض عليك فيه أو معنى الوجه
القصدر أو على الصالح ولذا جاز في رواية أسألت نفسي اليك ووجه وجهي اليك فجمع بينهما فدل على تغايرهما (وفوضت)

من التقوى اي زدت. (الحرق اليك) ويرث من الحول والقوة الايك فاكفي هم. (والجنان) اي اسندت (ظهوري اليك) اي اعتقدت عليك كاي اعتقد الانسان بظهوره الى ما يستند اليه (رغبة) اي طمع في ثوابك (ورغبة اليك) اي خوف فاعين عنك لانه (الاعجاب ولا تعجب منك الى اليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة الا بالله ٥٩. فتجربى فيه الاروجه الخمسة المشهورة (اللهم

آمنت) اي صدقت (بكتابك) القرآن (الذي انزلت) اي انزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم والايان بالقرآن يتضمن الايمان بجميع كتب الله المنزلة ويحتمل ان يعم الكل لاضافته الى الضمير لان المعروف بالاضافة

كالعرف بالادم في احتمال الجلس

والاستغراق والعهد بل جميع

المعارف كذلك كما قاله البيضاوي

كالبحر شمرى في الكشف في قوله

تعالى ان الذين كفروا سوا علمهم

اول البقرة (و) آمنت (بانيك

الذي اوسدت) اي اوساته (فان

متن ليلتك فانت على الفطرة)

الاسلامية او الدين التوحيدي

ابراهيم (واجعلهم) اي هذه

اسكمت (آخرا منكم به) ولا

يمنع ان يقول بعد من شيئا

عما شرع من ذلك عند النوم

والنقاه لا يعدون ذلك كلاما

وباب الايمان وان كان هو كلاما

في اللغة (قال) البراء (فرددتها)

بتشديد الاولى وتسكين الثانية

أي الكلمات (على النبي صلى

الله عليه وآله وسلم) لاحظنهم

(فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك

الذي انزلت فأت رسولك) زاد

الاصل الذي اوسدت (قال)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(لا) أي لا تقل رسولك بل قل

نينا قبل ان يرسل صرح بالنسبة للجمع بينهما وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة

ونعظيم المنية في الطالبا راجع بزيه عن ارسل من غير نبوة كغيره بل وغيره من الملائكة لانهم يرسل لانبياء فلهذا أراد تخلص

بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق اكثر الارض المعمورة وبلاذ الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وقدير الترجمة بان قبلة اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في التشرية ولا في التعريب يعني انهم عند الانحراف للتشرية والتعريب ليسوا بواجهين للقبلة ولا مسلمين لها والعرب نطلق المشرق والمغرب بمعنى التعريب والتعريب وانشد ثعلب في المجالس * ابعدهم عنهم فجدوا وساحتها * قال ثعلب معناه ابعدهم عنهم اه وقد اطالت الكلام في نفسه يرمع في الحديث لانه كثير ما يسأل عنه الناس ويستشككونه لانه يسمع زيادة لفظ لاهل المشرق

(باب ترك القبلة لاهل الخوف)

(عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف ومنهاتهم قال فان كان خوف هو اشمن ذلك ما اوجار جلا قما ما على اقدامهم وربكنا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع ولا يرى ابن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة واخرجه مالك في الموطا وقال في آخره قال نافع لا يرى عبد الله بن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن خزيمة واخرجه مسلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للآية وقد اخرجه البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قداما وربكنا والحديث يدل على ان صلاة الخوف لا سيما اذا كثرا العدو وتجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايمان ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان وبهذا قال الجمهور لكن قالت المالكية لا يصح من ذلك الا اذا خشي فوات الوقت وسبق الى المصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا اوبى في شرحه هناك ان شاء الله

(باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به)

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد على راحته قبل أي وجهه توجه ويرتفع على راحته لا يصلي عليها المكتوبة معتق عليه وفي رواية كان يصلي على راحته وهو مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزلة فأتنا قولهم وجه الله ورواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهاء في باب صلاة الفرض على الراحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن

(لا) أي لا تقل رسولك بل قل

نينا قبل ان يرسل صرح بالنسبة للجمع بينهما وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة

ونعظيم المنية في الطالبا راجع بزيه عن ارسل من غير نبوة كغيره بل وغيره من الملائكة لانهم يرسل لانبياء فلهذا أراد تخلص

الكلام من النبي أولان لفظ النبي أمده من لفظ الرسول لأنه مشتمل في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا شئ فيه عرفا وعلى هذا نقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه قاله في الفتح يعني فينبغي بالرسول البشري وأما قوله النبي فقال كيف يكون أمده ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمده لأنه يستلزم النبوة ٨١ وهو

وسبعة ولفظ الرواية لا تحرف في الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى إلى بهيمة أو راحته وكان يصلي على راحته حيثما توجهت به وليذ كر زول الآية قوله حينما توجهت به قيسدت الشافعية الحديث بالذهب فقالت إذا توجهت به نحو مقصده وأما إذا توجهت به إلى غير مقصده فإن كان إلى جهة القبلة لم يضرب وإن كان إلى غير هابطت صلته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على أن الآية ذات في صلاة الغريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي

وهو على راحته الزواجل في كل جهة ولكن يختص السجود من الركوع ويومئ أي يارواه أجود لفظ بمعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة لمثل وهو يصلي على راحته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع رواه أبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن لفظ كان يصلي التطوع وهو راكب وفي لفظ كان يصلي على راحته نحو المشرق فإذا أراد أن يصلي المكتوبة تزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم بخلاف وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد تقدم في باب صلاة النحر عن علي الرضا أنه يجوز التطوع عليها للمسافر بالإجماع وقد مضى الخلاف في جواز ذلك في الظهر وفي جواز صلاة الغريضة والحديث يدل على أن السجود من صلى على الراحلة يكون أخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولابد غاية الوسع في الاختصاص بل يختص بسجوده سجدة أو ينصرفه السجود عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يصلي على راحته تطوعا استقبل القبلة فكبر لصلاة ثم خلى عن راحته فصلى حيثما توجهت به رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان نحو ما هنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب وقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن أنس والحديث يدل على جواز التفضل على الراحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى أنه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الإحرام ثم لا يضرب النروع بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا

• (أبواب صفة الصلاة) •

• (باب افتراض اقتسامها بالتكبير) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أفاض الصلاة الطهور وتحرى بها التكبير وتعد لها التسليم رواه النسائي في وقال الترمذي هذا

مردود فإن المعنى يختلف فإنه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى وهذا كذلك أو أن الأذكار توفيقية في بعض المانظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد منه في الظاهر أو لمعه أرسى إليه بهذا اللفظ فوأي أن يقف عنده وقال المذهب انما لم قبل الشاظر صلى الله عليه وآله وسلم لانها يتابع الحركتين وجوامع الكلام بلوغت سبعات فائدة النهاية في اللغة التي اعطيت اسمها صلى الله عليه وآله وسلم اه وقد عرفت هذا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذلك أبو العباس النحوي قال انما من كنهين متناظرين الاويلهم ما فرق وان دق واطف نحو على وانم ولا جنة فيه لمن استدلل به على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان الذات المخبر عن في الرواية واحدة وبأي وصف وصفته تلك الذات من أوصافها الثلاثة ثم اعلم القصة هنا المخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات كما لو بدل اسمها بكنية أو كنية باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلا عن أبي

عبد الله البخاري أو عن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب لان الفاظ اذ كان توقيفية اصح فلا بد منها التباس ويستفاد من هذا الحديث ان الدعاء عند النوم مرغوب فيه لأنه قد تقيض روحه في نومه فيكون قد سخم به بالدعاء الذي هو أفضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والنكبة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر

وضوء أمر به المكلف في البقطة وقلوه في الحديث واجهلهن آخر ما تنكاهم به وأشهر ذلك بفتح المكلف وزوائه السنة ما بين
 مروزي وكون في وفيه الحديث والاختبار والعنة وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والنسائي في اليوم والبالغة
 (كتاب الغسل) بفتح الغين الفصح وأشهر من ذكرهما مصدر وجه في الاغتسال ٦١ وبكسر هاء اسم لما يغسل به من سدر

ونطعمي وضوءهما وبالفهم اسم
 الماء الذي يغسل به وهو بالمعنيين
 الأول ابن افة سيلان الماء على
 النبي وشعره سيلانه على جميع
 البدن مع ثوبه بالعبادة عن
 العادة بالنسبة واختلاف في
 وجوب ذلك لم يوجب له الاكثر
 وقتل عن مالك والمزني وجوبه
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا
 وقع في رواية الاكثر ناخبة
 البسمة في صحيح البخاري عن
 كتاب الغسل وسقاة من رواية
 الاصبلي وعنده باب بدل كتاب
 وهو أولى لان الكتاب يجتمع
 أنواعا والغسل نوع واحد من
 أنواع الطهارة وان كان في نفسه
 يعدد (عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذا اغتسل) أي اذا أراد ان
 يغسل (من الجنابة) أي لاجلها
 في سبيقة (بدا يغسل يديه) قبل
 الشروع في الوضوء والغسل
 لاجل التتطيف بماء من
 مستقى أو اقباحه من النوم
 ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا
 الحديث عن هشام قبل ان
 يدخله في الآفة روى الترمذي
 وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا
 لم وهي زيادة حسنة لان تقديم

أصح شيء في هذا الباب وأحسن) الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والحاكم وصححه
 وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن الحنفية عن علي قال البزار
 لانهما عن علي الا من هذا الوجه وقال أبو نعيم نفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده
 لين وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح
 شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بمعرفة ابن قال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان
 له طريقين أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضر عن أبي
 سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني
 وفي اسناده أبو يحيى القنات وهو ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسنة وعن
 أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف
 ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو ملول قاله الحافظ وفي
 الباب أيضا عن عبد الله بن زبدة الطبراني وفي اسناده الواقدي وعن ابن عباس عند
 الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرم وهو متروك وعن أنس عند ابن عدي وفي
 اسناده أيضا نافع بن هرم وعن عبد الله بن سعيد عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده
 صحيح وهو متروك وعن عائشة عند مسلم وغيره بالفظ **ك** كان يفتش الصلاة بالتكبير
 والقرعة الحمد لله رب العالمين الحديث وآخره وكان يفتح الصلاة بالتكبير وروى الحديث
 الأرقطبي من حديث أبي إسحق والبيهقي من حديث شعبة وهذه الطرق يقوى بعضها
 بعضها فيصلى الحديث للاحتجاج به **ق** قوله مفتاح بكسر الميم والمراد أنه أول شيء يفتتح به
 من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها **ق** قوله الطهور بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول
 الكتاب وفي رواية الوضوء مفتاح الصلاة **ق** قوله وتكررها التكبير فيه دليل على انفتاح
 الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الأذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
 تنقذ الصلاة بكل لفظ تصديه التكليم والحديث يرد عليه لان الاضافة في قوله تكررهما
 تقتضي السامع فكله قال جميع تكررهما التكبير أي انحصرت تكررهما في التكبير
 لا تكررهما غيره كقولهم مالان الا بل وعلى فلاز التكرار وفي الباب أحاديث كثيرة تدل
 على أن لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وعلى هذا الحديث يدل على
 وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند
 الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى
 عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم ثم نصريحوا ونما قالوا فحين
 ادرك الامام راكعا يجزئه تكبيرة الركوع قال الحافظ نعم قلها الكرخي من الحنفية عن

عنه يحصل به الا من منسه في التمسك الغسل) ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة فيه احتراز عن الوضوء الغفوي ويحفل أن يكون
 الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحفل انه يكتب في نفسها في الوضوء
 عن أعاده وعلى هذا فيحتاج الى سنة غسل الجنابة في أول جرة وانما قدم غسل أعضاء الوضوء متبعا لظواهره انه يتوضأ وضوءاً

بالملاحة وهذا هو الشافعي وما لا شك هو المشهور وقيل يوتر غسل قدميه إلى ما بهذا الغسل الحديث مبررة وغيره ما وعند
الشافعي فإذا فرغ غسل رجليه ولامه الكيفية قول ثالث وهو أن كان موضعه ومخاضه والافتلا وعند الحنفية أن كان في مستقع
يوتر والأدلة من ظاهره من رواية ٦٤ المتكررة ثلاثا وهو كذلك لكن قال بعض أنه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر

المتكرار والجواب أن إحاطتها
على وضوء الصلاة تقتضيها بل
ورد ذلك من طريق صحيحة
أخرجها الشافعي والبيهقي عن
هائشة أنهم أوصفت غسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من
إحباطه وفه ثم يفضض ثلاثا
ويستشق ثلاثا بغسل وجهه
ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفضض على
رأسه ثلاثا كما في الفتح (ثم
يدخل) يلفظ المضارع وما قبله
بالفعل الماضي وهو الأصل لإرادة
استحضار صورة الحال للسلامة من
(أصابه في الماء فيخلل بها)
أي بأصابعه التي أدخلها في الماء
(أصول شعره) أي شعر رأسه كما
يدل عليه رواية جادين سلمة عن
هشام بن سالم بن ميثاق وأبو الأيمن
فيمسح بها أصول الشعر ثم يقل
بشقه الأيسر كذلك رواه البيهقي
والحكمة في هذا تأييد الشعر
وترطبه ليسهل مرور الماء عليه
ويكون أبعد من الأضرار في
الماء ولم يأت بأخذ الماء قبل دخول
أصابه في أصول الشعر والقرمذي
والشافعي من طريق ابن عيينة
ثم يشرب شعره الماء قال القاذري
ما مضى أحجبه بعضهم على تحليل
شعر البعثة في الغسل أم المعلوم
قوله أصول الشعر وأما باقيه من

ابن عيينة وأبو بكر الأصم وخالفهم الجمهور وكثيرة ذهب إلى الوجوب جماعة من
السلف قال في البحر أنه فرض الأعراف الأذكار والزهري ويدل على وجوبه ما في
حديث المسي عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وعند الجماعة من حديثه باللفظ إذا قلت في الصلاة
فكبر وقد قرآن حديث المسي هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة وإن كل ما هو
مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه فقيه خلاف
سند كذا إن شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكر فيه المصنف ويدل للشروط
حديث رفاعه في قصة المسي صلاة عند أبي داود باللفظ لا تتم صلاة أحدكم إذا لم
حق يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ورواه الطبراني باللفظ ثم يقول الله أكبر
والاستدلال به هذا على الشرطية صحيح أن كان في التمام يستلزم أن في الجملة وهو
الظاهر لأن التمام بدون بعض الصلاة لا تصح فيه إقالة قصة غير صحيحة ومن ادعى صحة إعاله
البيان وقد جعل صاحب ضوء النيران في القيام خالفني في الكمال بعينه واستدل على
ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسي فإن انتقصت من ذلك شيئا فقد
انتقصت من صلاتك وأنت خير بأن هذا من عمل الفراع أيضا لأن قول الانتقاص
يستلزم عدم الصحة لذات الدليل الذي أسلفناه ولا نسلم أن تركه عند بدأت الصلاة
ومستوانتها انتقاص منها لأنها أمور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد إلزامها بها
وكونها تتردى في الثواب لا يستلزم أن ما من شأنه انقياب الحسنة تتردى في جهال الذات
وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث باللفظ أنه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم
فإنك لم تقل كبر على الناس أنه من أخف الصلاة لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم
إن انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك فكان أهون عليهم فكون هذه
المقالة كانت أهون عليهم يدل على أن في التمام المذكور يعني في الكمال أن لو كان يعني
في الجملة لم يكن فرق بين المقتلين ولما كانت أهون عليهم ولا يخالف أن الحجة في الذي
جاءنا عن الشارع من قوله وفعله لا يترتب له في فهم بعض العصاة سيما أن فهمهم بحجة
لكنهم اعترف بمقام هذا الشارع فقص نقول بموجب ما فهموه ونسلم أن بين الحالتين
تفاوتا ولكن لا التفاضل من جهة أن من أتى بهض واجبات الصلاة فقد فعل خيرا
من قيامه وكروا ولا وتمايؤم بالعادة دفع عتوية ما ترك وترك الواجب سبب للعذاب
فإذا كان يعاقب بسبب ترك البعض (لأنه ان يقوله أن يمكن فعله وحده ولا فعله مع غيره
والصلاة لا يمكن فعل المترولينها الا بشئ جميعها وقد أجاب جميع هذا الجواب بالحفاظ

على شعر الرأس وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المقتل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خلو الشعر وانقوا ابن
البشر فأن تحق كل شعرة بجناحه (ثم يسب على رأسه ثلاث غزير) من الماء (يليه) استدل به على مشروعية التلبس وهو
سنة عند الشافعية كالوضوء في غسل رأسه ثلاثا بعد تحليله في كل مرة ثم شقه الأيمن ثلاثا ثم شقه الأيسر ثلاثا قال النووي

ولا نعلم نفسه خلافا لما انفرد به الماوردي فانه قال لا يستحب التكرار في الغسل وقال الباقي والثلاثة لما جاء من التكرار
 أو ما انفرد به التمام الغسل اذ قد لا تكفي الواحدة وغرف جمع فرفة بالضم وهي مل الكف ولا يصح على غرقات وهي الاصل في غير
 الثلاثة لانه جمع فرفة فحينئذ من اقامه جميع الكثر موضع الفرفة أو لانه ٦٣ جمع فرفة عند الكوفيين كعشر سور غفاني

جميع (ثم يقضي) صلى الله عليه
 وآله وسلم أي يدل والافاضة
 الاسماء واسم يدل به من لم يشترط
 الدلالة وهو ظاهر (الماء على جلده
 كله) اكد به باق الكمال ليدل
 على انه عام لجميع البدن بالغسل
 بعد ما تقدم ورواه هذا الحديث
 الخمسة ما بين تيسري وكوفي وفيه
 الضديت والاختلاف والعمدة
 وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود

(عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت نوضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءا للدين في وضوء الغسل وهو كالذي قبله احتراز عن الوضوء الغفوي الذي هو غسل الدين فقط (غير رجليه) فآخرهما انه التصریح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل وهو مستحب عند الجمهور واختلاف نظر العلماء فيه كما أشرنا إليه قال القرطبي الحكمة في ذلك ليحصل الانتباه والاختتام

بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه) أي ذكره المقدس وأخره لعدم وجوب التقديم واليه ذهب الشافعية لأن الواو لا تقتضي الترتيب فيكون قد سلم والمراد انه جمع بين الوضوء وغسل الفرج وقد بين ذلك ابن المبارك عن أنوري فيما رواه البخاري في باب

ابن تيمية رحمه الله وهو حسن ثم اتفقوا على ما ينهض له دعوى من قال ان نفي التمام عنه في نفي الكمال هو عدم الشرطية لعدم الوجوب لان الجحى بالصلوة تامة كماله واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانظره ومن قال من الفقهاء ان هذا الثاني الكمال قبل ان أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع انه ينفي عملا فعلة العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يقبض لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملا الا اذا لم يفعل العبد كل وجب عليه والثاني لو نفي ترك مستحب كان عامة الناس لاصلاتهم ولا يصح فان الكمال المستحب متفاوت اذ كل من لم يكملها كنسكها في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لاصلا قل اه قوله وتحتلها التسليم سيأتي ان شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضا (وعن مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه انه كان يفتح بالكبيرة) الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقوال والافعال وبوكد الوجوب كونها بالجملة قوله اقيموا الصلوة وهو أمر قرآني يفيد الوجوب ويان الجملة الواجب واجب كما تقرر في الاصول إلا انه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم الناس صلواته على بعض ما كان يفعله وبداوم عامه فعلا بذلك انه لا وجوب لما خرج عنه من الاقوال والافعال لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الاصول بالاجماع ووقع الخلاف اذا جاءت صيغة أمر بشئ لم يذكري حديث المصنف من قال يكون فريضة بصرف الصيغة الى المذهب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه وبوجهين لا ند فالناقد وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث ان شاء الله تعالى

(باب ان تكرير الامام بعد تسوية الصفوف والقراعة من الإقامة)

عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا اذا اقتدا الى الصلاة فاذا استويونا كبر واما أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلفظ آخر من طريق مالك بن حرب عن النعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي الصفوف كما يقوم القديح حتى اذا ظن ان قد أخذ فاعنه ذلك فوقفه فما قبل ذات يوم بوجهه اذا رجل مبتدئ بصدده فقال له وكون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم قال المنذري والحديث المذکور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

الستر في الغسل فذكر كرا ولا غسل اليسدين ثم غسل القرع ثم مسح يده بالخناط ثم الوضوء ثم جليده وأتى بهم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الاذى) كالتيم على الذكر والخناط والسنة البدن بغسلها بماء مع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم اغتاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الميامين) يحيى رجليه بغسلها مائة (الافعال المذكرة) كورة (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم

أوهذه صفة فضله (من الجناية) أشار إليه على أن هذه الجملة الأخيرة ترجع من قول سالم وأن زائدة من قدامه بين ذلك في روايته عن الأعمش واستدل البخاري بهذا الحديث على جواز تقريب الوضوء على استحباب الانزعاج باليمين على الشمال للمعترف من الماء لقوله في رواية أبي عوانة ٦٤ وحده وغيرهما ثم افرغ يمينه على شماله وعلى استحباب مسح اليد بالتراب

من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات ثم دلت عليه بالأرض أو بالحائط وعلى أن الواجب في غسل الجناية مرة واحدة وعلى أن نفضاً بنسبة الغسل ثم أكمل باقي أعضائه لا يشترع فيه تجديد الوضوء من غير حدث وفي الحديث من افترق أو غير ذلك ذكره ضيف في الشيخ وفيه تابعي عن تابعي عن تابعي وصحاحيان والنسائي والغنى عن أخرجه البخاري أيضاً في موضع ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله (ومسلم من اناء واحد من قدح) بفضة من واحد الاقداح التي للشرب وعن الاولى للابن عباد والاسانيد للبيان اوبدل من اناء بذكر امرئ بن جابر قال ابن النخعي كان هذا الاناء من شبه بفتح المجبة والموحدة كما عند الحنابلة بلفظ نون شبه (يقال له الفرق) بفتح تاء قال النووي وهو الاقدح والاشهر وزعم اباجي انه الموحب وهو ما عان أو لانه أصح كما عناه البخاري وقال ابن النضر الفرق بالفتح ستة عشر طرلاً بالاسكان مائة وعشرون طرلاً في النخعي وهو غريب وقال ابو حريز مكال معروف بالمائة ستة عشر طرلاً

أب الجاهل عن النعمان بن بشير انهم انزل الانبياء من في الباب عن جابر بن سمرة عنده مسلم وعن البراء عنده مسلم أيضاً وعن أنس عنده البخاري ومسلم ولا حديث آخر عنده البخاري وعن جابر عنده البخاري عن أبي هريرة عنده مسلم وعن عائشة عنده أحمد وابن ماجه وعن ابن عمر عنده أحمد وأبي داود وروى عن غيره كان يركب جالاً باقامة الموقوف فلا يكبر حتى يجهر ان الموقوف قد استوت أخرجه عنه الترمذي قال روى عن علي وعثمان أنهم كانوا يهاهون ذلك ويقولان استموا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان اه قال ابن سبيل الناس من سويده بن غفلة قال كان بلال يضرب أقدامه في الصلاة ويسوي منها كبناً قال والآخر في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا عن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه انه من سنن الجماعة وفي البخاري بن زيادة قال تسوية الصف من اقامة الصلاة وقد ذهب ابن حزم الظاهري الى فرضية ذلك محكيها بهذه الزيادة قال وإذا كان من اقامة الصلاة فهو فرض لان اقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا الميعر قال ان الحديث ثبت باللفظ الاقامة وباللفظ التمام ولا يثبت له الاستدلال الا بلفظ التمام الى لفظ الاقامة وليس ذلك باولى من العكس قال وأما قوله واقامة الصلاة فرض فاقامة الصلاة تطلق ويراد بها اتمام الصلاة وقطاعاً ويراد بها الاقامة فصلاة التي في التأذين وليس ارادة الاول ~~ك~~ ازم باولى من ارادة الثاني اذا الامر بتسوية الصفين تعقب الاقامة وهو من فعل الامام أو من يركه الامام وهو قديم الصلاة تماماً قال فذهب اليه الجمهور من الاستصحاب اولى ويجعل لفظ الاقامة على الاقامة التي في التأذين أو بقرينة حذف الله ويرى من تمام اقامة الصلاة وتنظيمه اعلم لالفاظ الواردة في ذلك كلها لان اتمام الشيء زائدة على وجود حقيقة فلفظ من تمام الصلاة على عدم الوجوب وقد ورد حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعاً باللفظ فان اقامة الصلاة من حسن الصلاة (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقمتم الصلاة فليؤمكم أحدكم وإذا قرأ الامام فاستمعوا له وانصتوا له) الفصل الاول من الحديث ثابت عنده مسلم والنسائي وغيرهما من طرق واللفظ الثاني ثابت عندهما في داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقاله مسلم هو صحيح كما في مساق الكلام على الحديث في باب اجماع في قراءة المأموم والصلاة وفي أبواب الامامة وقد ساقه المصنف هنا لانه جعل اقامة الصلاة مقدمة على الامر بالامامة وهذا انما يتم اذا كانت الاقامة بمعنى تسوية الصفين اذا كان المراد بها الاقامة التي في التأذين كما تقدم

وفي هذا الحديث الحديث والغنى عن أخرجه مسلم والنسائي (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها) انما كانت (باب السائل أخوه من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصري واختاره النووي وغيره ما وهو كثير بن عبد الله المكي في فضله أيضاً كجاء في الادب المفرد للبخاري وسبق في داود وليس عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطفيل بن عبد الله

أخاها لامها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدمعت باناء نحو) بالجر من نوافضة لانها نوافضة بالصباء من المعجزة
 باهتبار أهل أوباهما راعى (عن صاع) هو خمسة أرطال وثلاث رطل بغدادى وهو مائة وعثمانية وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم كما رجمه النووي وهو الذى اشتهر بالدينونة وداود ٦٥ في بابهم وتوافق ذلك خلافاً من سلفنا

كما أخرجه مالك لا يوسع حين
 قدم المدينة وقال له هذا صاع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فوجدته خمسة أرطال وثلاث
 فرسغ الى قول مالك وهو الذى
 كان موجوداً وقت تقدير
 العلماء (فأما تلك وأفاضت
 على رأسها وبينها وبين السائل)
 وفي الفتح والارشاد بينهما
 وهو الأصح (حجاب) يستأمر
 بينها مما لا يصل للمحرم بفتح الميم
 الاولى النظر اليه لا اعلم به
 الجائز له النظر اليه بالسرايا عملها
 في رأسه أو أعلى يديها والام يكن
 لاغتسالها بضمرة أخيه وابن
 أخيه أم كنوم من الرضا عنة
 معنى وفي فعلها ذلك لالة على
 استحباب التعليم بالهمل لانه
 أوقع في النفس من القول
 وأدل عليه ولما كان السؤال
 محتملاً للكيفية والكمية
 اثبت له ما يدل على الأخرين
 معاً أما الكيفية فيبذلها
 على الخاصة بالماء وأما الكمية
 فيالأصناف الصاع وهذا
 الحديث سماعي الأسناد وفيه
 الحديث والسماع والسؤال
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهم ما نهى الرجل) السائل
 هو أبو جعفر كافي حسنة أصح

باب رفع اليدين وبيان صفة ومواضعه

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة رفع يديه
 مدارواه الخمسة الا بين مابحه) الحديث لا مطعن في ما مراده لانه رواه داود عن مسدد
 والنسائي عن عمرو بن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لا من أكبر
 الأئمة عن سعيد بن سمعان وهو معدود في الثقات وقد ضاعه الأزدي وعن أبي هريرة وقد
 أخرجه الدارمي عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن
 ثوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي أيضاً في هذا اللفظ المذكور في الكتاب وبلفظ كان
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تفرد بإخراج هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن اليان
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة وقال قد روي هذا الحديث عن واحد
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدواً وهذا أصح من رواية يحيى بن اليان وأخطأ يحيى
 ابن اليان في هذا الحديث ثم قال وحده ما عده الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن
 عبد الحميد الحنفي مسدداً عن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة رفع يديه مدداً طال قال عبد الله
 وهذا أصح من حديث يحيى بن اليان وحديث يحيى بن اليان خطأ انتهى كلام الترمذي
 وقال ابن أبي شاتم قال أبو هريرة يحيى إنما أراد كان إذا قام الى الصلاة رفع يديه مدداً
 رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب قوله مدداً يجوز أن يكون منتصباً على المصدرة
 بفعل مقدر وهو عندهم مدداً ويجوز أن يكون منتصباً على الحالية أى رفع يديه في حال
 كونه ما ذلها الى رأسه ويجوز أن يكون مصدراً منتصباً به ورفعه لان الرفع بمعنى
 المدد وأصل المدى في اللغة البحر فانه الارتفاع والارتفاع حال الجوهرى ومد النهار ارتفاعه
 ولهم مدان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد نسي ابن عسجد البراء المذکور
 في الحديث بعد اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل النشر المذكور
 في الرواية الأخرى لان النشر تقريب الأصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين
 عند تكبيرة الإحرام وقد قال النووي في شرح مسلم انها اجمعت الأمة على ذلك عند
 تكبيرة الإحرام وإنما اختلفوا فيما بعد ذلك وحكى النووي أيضاً عن داود ايجابه عند
 تكبيرة الإحرام قال وهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن حنبل والنسائي عن من أصحابنا
 أصحاب الرجوع وقد استدلوا عن حكاية الإجماع أو لا وحكاية الخلاف في الوجوب فإنا

٩ نيل ابن راهويه أى الباقى محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين
 (عن القسطل) أى غسل الخنابة (فقال) جابر (يكذب صاع فقال رجل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكذبني فقال جابر
 كان يكذبني من هو أوفى) أى أكثر (منك) أى الذي صلى الله عليه وآله وسلم واستنطق من هذا كراهية الله ط

والاستراف في استعمال الماء (ثم أمهم) وفي الفقه والارشاد ثم أمنا جابر رضي الله عنه (في قلوب) واستندنا من علمه غيرة
وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتياج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والانقياد إلى ذلك وفيه جواز
الرفع عن علي من يماري غيره علم ٦٦ اذ قصد الراد ايضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وأكثر رواه

تكونون وفيه التحديث
والعنفه والسؤال والجواب
وأخرجه النسائي أيضا (عن
جابر) بضم الجيم (ابن مطم)
بكسر العين القرضي المتوفى
بالمدينة سنة أربع وخمسين له
في البخاري تسعة أحاديث (قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) أنا فأنقض بضم
الهمزة على رأسي ثلاثا أي ثلاث
أكنف وعند أحمد فأنقضه
كنفي فاصب على رأسي (وأشار
ببديته) الثنتين الثمنتين
(كاتبهما) والكتبة يعني كلاهما
بالألف بالنظر إلى اللفظ دون
المراد وفي بعض الروايات فيما
حكاه ابن التين كتابهما وهو
على لغة لزوم الألف عند اضافتهما
للفاع كصافي الظاهر كما
قال الشاعر

إن أباهما وأبائهما

قد بلغا في الجد غاية ما
وسمى أما محذوف يدل عليه
السباق وسلم عن أبي إسحق
أن الصحابة عارضوا في حصة
الفلس عند رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال عليه السلام
أما أنا فأنقض أي وأنا جبري
فلا يفيض أو فلا أعلم حاله فله في
الفقه كما بكره ما في رتبة العقب

بأن الاستصحاب لا ينافي الوجوب أو بانه أراد إجماع من قبل المذكورين أو بانه لم يثبت
ذلك عندنا عنهم ولم ينفرد الثوري بحكاية الإجماع فقد روى الإجماع على الرفع عندنا بكثرة
الاحرام ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي وكذا حكى الحافظ في الفقه عن ابن عبد البر
أنه قال إجماع العلماء على جواز رفع البدن عند افتتاح الصلاة قال الحافظ وعن قال
بالوجوب أيضا الأوزاعي والجلندي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه المالك
في ترجمة محمد بن علي العلوي وحكاها القاضي حسين عن الإمام أحمد وقال ابن عبد البر
كل من نقل عنه الإيجاب لا يثبت الصلاة بتركه الأثر رواية عن الأوزاعي والجلندي
قال الحافظ ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنه يأثم تاركه ونقل القفال عن أحمد
ابن سيار أنه يجب ولا تصح صلاة من لم يرفع ولا يدل على الوجوب ولا على إبطال
الصلاة بالتوكيد نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تفيد الوجوب
قال بهما ونقل ابن المنذر والعبدري عن الزيدية أنه لا يجوز رفع البدن عند تكبيرة
الاحرام ولا عند غيرهما انتهى وهو غلط على الزيدية فإن إمامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر
في كتابه المنه والجمع حديث الرفع وقال يستحبها وكذا أكابر أئمتهم المتقدمين
والمؤخرين صرحوا باستحبها ولم يقل بتركها منهم إلا الهادي يحيى بن الحسين وروى
مثل قوله عن أحمد القاسم بن إبراهيم وروى عنه أيضا القول باستحبها وزوى صاحب
المنهاج عن مالك الصكينة عن مالك أنه لا يستحب وحكاها الساجي عن كثير من متقدميهم
والمشهور عن مالك القول باستحب الرفع عند تكبيرة الاحرام وإنما حكى عنه أنه
لا يستحب عند الركون والاعتدال منه قال ابن عبد الحكم لم يروا أحدا من مالكين تركه
الرفع فيهما إلا ابن القاسم احتج القائلون بالاستصحاب بالأحاديث الكثيرة عن العدد
الكثير من الصحابة حتى قال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة أنه لم يروى وحديث قط
بمسند أكثر منهم وقال البخاري في جزء رفع البدن روى الرفع تسعة عشر نفسا من
الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات اسماء من روى الرفع لخمسة وثلاثين
صحابيا وقال جمع الحاكم ينفق على رواية هذه السنة العشرة المشهود لهم بالجنة
فمن بعدهم من أكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال قال الساجي أن ينفذوا لا يعلم
سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في الأقطار
الشاسعة غير هذه السنة وروى ابن عساکر في تاريخه من طريق أبي سامة الأخرج قال
أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع قال البخاري في الجزء المذكور قال

بانه لا يحتاج إلى تقدير شيء من حديثي من طريق لاجل حديث آخر في باب من طريق آخر وبان الحسن
أما هنا حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا يحتاج إلى التفسير ولا أن يقال أنه محذوف انتهى وفي الحديث
إن الأفاضة ثلاثا لا بد من علي الرأس والحق في الشافعية سائر الجسد قياسا على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالتثنية

من الموضوعان الموضوعين على التخصيف مع تكراره ونحواته الخمسة ما بين كوفي ومروفي وفيمس الثعديت بالجمع والافراد والعننة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل) أي أراد أن يغتسل (من الجنابة دعا بشئ نحو الحلاب) ٦٧ بكسر الحاء أي طلب أنامشش الاثاء

الذي يسمى الحلاب وقد روي عنه

أبو عاصم كما أخرجه أبو عرونة في

صحيحه عنه بأقل من شبر في شبر

والبيهقي قد ذكر كوزربع ثمانية

ارطال (فاخذ بكفه) والكشمير في

بكفيه (فبدأ بشق رأسه الايمن

ثم بشق رأسه) (الايسر فقال

بهما) أي بكفيه (على رأسه)

وللاصلي وغيره على وسط رأسه

بفتح السين قال الجوهري كل

موضع يصلح نفسه بين فهو وسط

بالسكون والأفوه بالضمير

وأطلق القول على الفعل مجازا

وفي الحديث استحباب البدنة

بشق الرأس الايمن لكونه أكثر

شعنا من بقية البدن من أجل

الشعر ورواه التلمذة ما بين

بصري ومكي ومروفي وفيه

التهذيب بالجمع والافراد

والعننة وأخرجه مسلم وأبو

داود والنسائي (وعنها) أي

عن عائشة رضي الله عنها قالت

كنت أطيب رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم فيطوف) أي

يدور (على نسائه) أي في ظل

واحد وهو كتابة عن الجماعة أو

المراد بتجديد العهد بين كذا ذكره

الاسماعيلي لكن قوله في الحديث

الثاني اعطى قوة ثلاثين يدل على

ارادة الاقول (ثم يصححهم بما

الحسن وحسين هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه وجمع العراقي عدد من روى وقع المدين في ابتداء الصلاة فبلغوا خمسين صحابيا منهم العشرة المشهود بهم بالحنكة قال الحافظ في التلخيص وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل أنه تتبع من رواه من الصحابة رضي الله عنهم قبله وأخسرين رجلا واحد من قال بعدم الاستحباب بخديت جابر بن سمرة عن مسلم وأبي داود قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم كأنهم اذناي خيل شمس اسكنوا في الصلاة وأجيب من ذلك بأنه ورد على سبب خاص فان مسأروا بضامن حديث جابر ابن سمرة قال كذا أصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الى الجانبين فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم علام تؤمنون بأيديكم كأنهم اذناي خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله ورد هذا الجواب بأنه قصر العام على السبب وهو مذهب مرجوح كما تقرر في الاصول وهذا الرومجة لولا ان الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم بوثاقه واترا كما تقدم وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلي بالعلماء في سنة أقصر ذلك العام على السبب أو لتقصير ذلك العموم على تسليم عدم التقصير وروى ما نازع في هذا فقال قد تقرر عند بعض أهل الاصول انه اذا جهر في تاريخ العام والخاص اطر حاو هو لا يدري ان الصحابة قد أجهت على هذه السنة بعد موته صلى الله عليه وسلم وهم لا يجهون الا على أمر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه على انه قد ثبت من حديث ابن عمر عن النبي انه قال بعد ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عندة كبيرة الاحرام وعند الركون وعند الاعتدال فما زالت تلك صلاته حتى أتى الله تعالى وأيضنا المتقرر في الاصول بان العام والخاص اذا جهل ناريخهما وجب البناء وقد جعله بعض أئمة الاصول مجمعا عليه حكما في شرح الغاية وغيره ورجعنا صحيح بعضهم بما رواه الحاكم في المدخل من حديث أنس يلقظ من رفع يديه في الصلاة للاصلاة له ورجعنا رواه ابن الجوزي عن ابن عمر بزيادة حديث أنس وهو لا يشعر ان الحاكم قال بعد اخراج حديث أنس انه موضوع وقد قال في البدر المنير ان في اسناده محمد بن عكاشة الكرماني قال الدارقطني يضع الحديث وابن الجوزي جعل حديث ابن عمر المذكور من جملة الموضوعات وقد اختلفت الاحاديث في محل الرفع عندة كبيرة

ينضح) بانحاء المجبة وفتح أوله وبالهاء المعجمة زوايتان أي برش (طبا) أي ديرة وظاهره ان عين الطيب بقيت بعد الاحرام قال الاسماعيلي بحيث انه صار كما هي ساقيته الشئ بعد الشئ وفيه ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما ينضح عند ارادة القيام الى الصلاة ورواه السبعة ما بين كوفي وبصري وفيه التهذيب والعننة والقول وأخرجه البخاري

في الباب الذي يليه وسلم في الحج والعمرة في الطهارة (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه رضى الله عنهن (في الساعة الواحدة من الليل والنهار) الواو يعني أو كما يجوز به التكرار ومرواه بالساعة قد مر الزمان لا ما اصطلاح عليه ٢٨ الذي يكون أصحاب الهيئة والواو على ما بان تكون تلك الساعة

جزأ من آخر أحدهما جزأ من أول الآخر والأول أظهر (وهن) رضى الله عنهن (احدى عشرة) امرأة تسع زوجات ومارية وبريجانة وأطلق عليهن نسابة ليلبا بذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يجعل على اختلاف الأوقات والأطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة لأن النساء لو كن ثلث ساعات ما كان منعه من ذلك من وطء كل واحدة بخلاف الاحدى عشرة إذ تعدد المباشرة والفصل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة فلا لان التمس لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية ويجزم به الاضطري وأنه لما جتمع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالبدء اتمها وطئ الكل أو كان ذلك باسطة طائفتين أو الدوران كان في يوم القرعة لا قسمه قبل أن يقرع بينهما وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حتى يدخل في جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن

الأحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ففي بعض أقبلها كحديث ابن عمر الآتي باللفظ رفع يديه حتى يكونا بالحد ومنكبيه ثم يكبر وفي بعض ما بعدها كما في حديث مالك ابن أنس الحديث عند مسلم باللفظ كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما قبل على المنازعة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب باللفظ كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجع عند الشافعية المنازعة قال الحافظ ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجع المنازعة حديث وأثل بن حجر الآتي هذا الذي داود باللفظ رفع يديه مع التكبير وقضية المنة أنه يتم في بآتهاء وهو المرجع أيضا عند المالكية وقال فريق من العلماء المستكنة في اقترانهم ما اندبراه الأصم وبعده الأعمى وقد كثر في ذلك مناسبات أخر ساق ذكرها ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال رفع اليدين من فريضة الصلاة وعن عقبة ابن عامر أنه قال لكل رفع عشر حركات لكل أصبح حسنة انتهى وهذا الحكم الرفع لانه مما لا مجال للاجتماع فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند التكبيرية الأحرام وسباني الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط (وعن وأثل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرية رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر البجلي عن وأثل بن حجر وأما أحمد وأبو داود من طريق عبد الجبار بن وأثل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الجبار بن وأثل لم يسمع من أبيه داهل بيته شيئا ولو قد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا بالحد ومنكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع ركب زهرا مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع ركب زهرا كذلك أيضا وقال سمع الله من حمزة بنوا لك الحمد متفق عليه والبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود وسلم ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود ولها أيضا ولا يرفعهما ابن السكيتين) الحديث أخرجه البيهقي بن ياقوتة قالت تلك ملاته حتى أتى الله تعالى قال ابن المنذرى هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعله إن يعمل به لأنه ليس في استاده شيء وقد صنف البخاري في هذا المسئلة تسع أمورا وسكن فيسه عن الحسن وسعيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فله إلا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك للأهل الكوفة

وفي مسلم عن ابن عباس أن تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الأخير في الفتح وقال ابنه يعقوب وقال ابن شيراز كرمه الله لا وقد سرد الدنيا في السيرة التي جمعها من اطلاع عليه من أزواجه عن دخولهم أو عند علمه أنقط أو طائفة قبل الدخول أو بخطبوا ولم يفتد عليهم أقب ثلاثين في المختارة من وجه آخر عن أنس زوج خمس عشرة دخل منهن

باسمى عشرة ومائة عن قسح وهو دأبنا من أيضا أو الفتح اليعمرى ثم مغلطاي فردف على العدد الذي ذكره الدمياطين
وأذكر ابن القيم ذلك قال في الفتح والحق أن ذلك محمول على اختلاف في بعض الاسماء بمقتضى ذلك تنقص العدة والله أعلم (قيل)
أى قال قتادة لأنس رضى الله عنه ستة مائة (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (بطريقه) أى مباشرة المذكرات

في الساعة الواحدة (قال أنس)
(كما) معشر الصحابة (تحدث أنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (أعطي)
بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلا
وعند الأعمش عن معاذ قوة
أربعين زاد أبو نعيم عن مجاهد
كل رجل من أهل الجنة وفى
الترمذى وقال صحيح غريب
عن أنس مرفوعا يعطى المؤمن
في الجنة قوة كذا وكذا في الجامع
قيل يارسول الله أو بطريق ذلك
قال يعطى قوة مائة والحاصل
من ضرب بها إلى الأربعين أربعة
آلاف وعن ابن عمرو رآه
أعطيت قوة أربعين في البعاش
والجامع وعند أحمد والنسائي
وصححه الحاكم من حديث زيد
ابن أرقم رآه أن الرجل من
أهل الجنة يعطى قوة مائة في
الاصول والشرب والجماع
والشهوة وفى الحديث بيان
ما أعطى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من القوة على الجماع
وهو دليل على كمال البنية وصحة
الذكورية والحكمة فى كثرة
أزواجه أن الأحكام التى ليست
ظاهرة على المعن عاينها فتلها
ولكن جماعة عاينته من ذلك
الكثير الطيب ومن ثم تضاعف
بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يروا أحدا عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي أخذه
الرفع على حديث ابن عمرو وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذى عن
مالك غيره ونقل الخطيب وشيخه القرطبي في المقهم أنه آخر قول مالك وإلى الرفع في الثلاثة
الواطن ذهب الشافعي وأحمد وجوهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك
والشافعي قول أنه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأوسط قال
النووي وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يرفع له رداء البخاري وصح أيضا من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود
والترمذى بأسانيد صحيحة وسبب في ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل
الكوفة لا يستحب في غيبة تكبيرة الاسرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك
واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عن أبي داود والدارقطني باللفظ وأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم بعد
وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد انفق الحفاظ أن قوله
ثم لم يرفع يديه في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبه والثوري وخالد
الطاطان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي أنما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد
وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويعني والدارقطني والحميدي وغير
واحد قال يعقوب بن محمد بن يعقوب سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديث أو كان يزيد يحدث
به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يهود فلما لقوه يعني أهل الكوفة قالوا وكان يذكروها
وهكذا قال علي بن عاصم وقال البيهقي اختار فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال البراء
قوله في الحديث ثم لم يرفع يديه وقال ابن حزم أن صح قوله لا يهود دل على أنه صلى الله
عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمرو وغيره
واحتجوا أيضا بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الأسود عن علقمة عن أحمد بن داود الترمذى أنه قال لأصحابكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه الأمر واحد ورواه ابن عدى
والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه باللفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند
الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا الحسن
والصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندى وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنبر على جواز وطأ الحرة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره من القول عن مالك أنه سئل كذا الاستحباب في هذه الصورة
ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب ورواه هذا الحديث كاهم بصريحه وفيه التعديت
بالجمع والافراد والعمنة وأخرجه النسائي في مشرقة النساء (عن عائشة رضى الله عنها قالت كفى أنظر إلى وجهي)

أي برأي (الطيب) لعين فائمة لا رائحة (في مرق) يفتح الميم وكسر الراء وقد تنفتح أي مكان فرق شعر (الذي صلى الله عليه) وآله
(وسلم) وهو من الجليلين إلى داره وسما الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برأي الطيب بعد الإجماع وسنية الغسل عنده ولم يكن
صلى الله عليه وآله وسلم يذعه فيه ٧٠ إن بقاء الطيب على بدن الحرم لا يضر بخلاف ابتداءه بعد الإجماع ورواه هذا

الحديث السنة ما بين خراساني
واسطى وكوفي وفيه ثلاثة من
التابعين والتحديث والعنينة
وأخرجه البخاري أيضا في المباس
ومسلم والنسائي في الحج (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) إذا اغتسل
أي أراد الاغتسال (من الجنابة)
غسل يديه ونحوها وضوء الصلاة
ثم اغتسل أي أحسن في أعمال
الاستئصال (ثم يخلل يده شعره)
كاهو وهو واجب عند المساكبة
في الغسل لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم خللوا الشعر فإن تحت
كل شعرة جنابة (حق إذا قل)
أي علم أو على يابه ويكتفي فيه
بالغلبة (أنه قال) أي النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (أروى)
يشبهه (فعل ما مضى من الأرواء)
يقال أرواه إذا جعله رافا والمراد
بالشعرة هنا ما بقيت الشعر
(أفاض عليه) أي على شعره
(المائة ثلاث مرات ثم غسل سائر)
أي بقية (جسده) وفي رواية
على جلده كله فيصته أن يقال
إن سائر جنابه في الجسع (عن)
أبي هريرة رضي الله عنه قال
أقيمت الصلاة وعسدت أي
سويت وكان من شأن النبي صلى

أجد وشيعة يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطني أنه لم يثبت
وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند
الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يقول عليه لأن له لا يتطهر قال
الحافظ وهو لا الاعتناء بما طعنوا كلهم في طريقين عامين كآب أما ما روى محمد بن جابر
فذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا شيء ولا يثبت عنه
الامن هو شر منه واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافات بالفظ كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يهدو قال الحافظ وهو
مغلوب موضوع واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترثه ما روى
ذلك حكاية ابن الجوزي وقال لأصل له ولا أعرف من رواه الصحيح عن ابن عباس خلافه
ورواه نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا أعرف من رواه الصحيح
عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما بالذين يصححون هذه الأحاديث لعارض بها
الأحاديث الثابتة انتهى ولا يخفى على النصف أن هذه النسخ التي أوردوها ما هو
متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كآبها ومنها ما هو مختلف فيه وهو
حديث ابن مسعود سابقا قدمنا من نصيبين الترمذي وتصحيح ابن حاتم له ولكن أين يقع
هذا التصحيح والتصحيح من قدح أولئك الأئمة لا كبر فيه غاية الأمر ونهايته أن يكون
ذلك الاختلاف موجبا لستوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر
بتدح أولئك الأئمة فليس يذهب وبين الأحاديث المثبتة لرفع في الركوع والاعتدال
منه فعارض لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيدي وهي حق ولا إجماع
لأصحابها وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على أنها إجماعية في جملة من رواها
ابن عمر كأي في حديث الباب وعمر كما أنوجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلى وسأني
ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري
ومسلم وسأني وأبي مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبي داود
وأبو أسيد ومهل بن سعد وعبد بن مسعود عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند
الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعبد الله بن عبد الله بن ماجه أيضا وابن عباس عند ابن
ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود وهو لا أدرية عشرين من الصحابة معهم أبو حميد
الساعدي في عشرين من الصحابة كما سيأتي فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تسوي (المصروف قياما) جمع قائم أي من حيث القيام (تخرج المنيار رسول وعشرين
الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قام في الصلاة) يضم الميم أي موضع صلاته (ذكر) قبله قبل أن يكبر يدخل في الصلاة
(أنه ينيب) وانما هم أبو هريرة ثلاثا بالقرائن لأن الذكر باطن لا يطلع عليه أو بأهله بعد ذلك وقد بين البخاري في الصلاة

من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك ~~كان~~ قبل أن يكره للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفي رواية
 الامام علي فأسأله بيده فيجتمعل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب أي الزموم فيه اطلاق القول على الفعل (مخرج)
 إلى الخيرة (فأعقل ثم خرج إلى رأسه) أي إلى المال أن رأسه (يقطر) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر إلى الرأس مجاز

من باب ذكر الحلال وإرادة الحلال
 (فكبر) مكتوبة بالاقامة السابقة
 كما هو ظاهر من تعقيبها بالنساء
 وهو حجة لقول الجمهور أن الفصل
 جائز بينهما وبين الصلاة بالكلام
 مطعنا وبالفعل إذا كان للصلاة
 الصلاة وقيل يمنع فيؤول فكبر
 أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة
 كالاقامة أي وقيل قوله لا أقيم
 بتغير الاقامة اصطلاحية
 والاول أولى (فصلى الله عليه وآله وسلم) ورواة
 هذا الحديث الستة ما يبين بصرى
 وأبى ومذهبهم فيه التحدث
 والاختبار والغلبة وأخرجه
 البخاري أيضا في الصلاة ومسلم فيها
 وأبو داود في الطهارة له الصلاة
 والنسائي في الطهارة (وعنه) أي
 عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال
 كانت بنو أمية أئيل) أي جماعتهم
 وهو كقولهم تعالى قالت الأعراب
 آمنا وهو دعاب بين بعض بني
 إبراهيم التليل عليه السلام
 واث كانت علي رأى من يؤث
 الجوع مطاعا ولو كان الجمع سالما
 لذكر كما هذا فان في جمع الصلاة
 أصلا بنون لكنه على خلاف
 التماس لتفسيره قوله وأما على
 قول من يقول كل جمع مؤنث
 الجمع السلامة المذكور فاما
 تناوبه بالقبيلة وأمالا لا جامع

وعشر من أن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشاورة لهم
 في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء
 الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود
 مانع من القول بالامارة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم قولاً في حديث
 الباب حتى يكونوا جنداً منكم فيه وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسأني ذكرهما إلى هذا
 ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الأتي حتى يحاذي بهما أذنيه
 وعندهما أي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال
 حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أمانه الأذنين ويؤيده رواية أخرى عن وائل
 عن أبي داود باللفظ حتى كانت أحمال منكبته وحاذي بأبهاميه أذنيه وأخرج الحارثي
 المستدرك والدارقطني من طريق عاصم الأحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كبر فحاذي بأبهاميه أذنيه ومن طريق حميد عن أنس كان إذا اقتنع
 الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بأبهاميه أذنيه وأخرج أبو داود عن ابن عمر أنه كان
 يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك وأخرج أبو داود أيضاً عن البراء
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اقتنع الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه
 وفي حديث وائل عن أبي داود أنه رأى الصحابة يرفعون أيديهم إلى صدورهم والأحاديث
 الصحيحة وردت بأنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى حذو منكبيه وغيره لا يتناولون
 مقال الأحاديث مالك بن الحويرث قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه
 من السجود في الرواية الأخرى ولا يرفعهما بين السجدين وسأني في حديث علي باللفظ
 ولا يرفع يديه في شيء من مسلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن سمون
 المكي أنه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين
 ينص للقيام قال فانطلقت إلى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا
 يصليها فوصفت له هذه الإشارة فقال ان أحبيت ان تنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فاقبل صلاة عبد الله بن الزبير وفي أسنده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج
 أبو داود والنسائي عن الثوري عن كثير السدي قال صلى إلى جنب عبد الله بن طائوس
 في مسجد الخيف فكان إذا سجد السجدة الأولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقا وجهه
 فأنكرت ذلك فقلت لو هيبت بن خالد فقال له وهيبت تصنع شيئا لم أر أحدا يصنعه فقال
 ابن طائوس رأيت أبي يصنعه وقال أبي رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم إلا أنه قال كان

خلاف القياس (يفسلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (يتنظرون بعضهم إلى بعض) لكونه جائزاً في شرعهم والأما أقهرهم
 موسى على ذلك أو كان رما عندهم لكنهم كانوا يتسألون في ذلك وهذا النافي هو الظاهر لأن الأول لا ينض أن يكون دايلا
 بل هو انحصارهم له في ذلك ويؤيده قول القرطبي كانت بنو أمية أئيل فعمل ذلك معانية للنهرج وبخالفه موسى عليه السلام

وهذا من حديثه عنهم وقوله عيالهم باتباع شريحه وفي القبح وأخر ابن مهدي قال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فأما في ذلك (وكان موسى عليه السلام يقتل وحده) يختار النسخة التي فيها واستحبها أبو حنيفة ومرواؤه وأبو طرمة العمري (فقالوا) أي بنو إسرائيل ٧٢ (والله ما منع موسى أن يقتل معه إلا أنه أدرى بالمذنبين وخفف الرأف كآدم أو على

وإن أفعل أي عظيم الخطيئة
أي متفخها (فذهب مرة)
حال كونه (بغتسل فوضع ثوبه
على حجر) قال سعيد بن جبير هو
الحجر الذي كان يحمله معه في
الأسفار فيمنع من الماء فينظر
الحجر بثوبه فيخرج وفي رواية
الاصمعي وغيره فيخرج أي يجرى
مسرحا (موسى) أي ذهب يجرى
يرى ما عابا (في أثره) يكسر الهمة
وفي بعض الأصول بنفها قال
في الفاموس خرج في أثره وأثره
بعده حال كونه (يقول) رذأو
أعطاني (ثوبي يا هرون يا جبر)
جرتين وانما خاطبته لأنه أبرأه
يجري من يفتل الله فعله أي
الصفوة فر بنو قاتل من
بحكم الجسد إلى حكم الجوان
فناداه فإمام بعه ضربه ويحتمل
أن يكون أرا يضربه أظهار
المجزة تأثير ضربه فيه أو يكون
عسن وحى ومشى الحظر بالثوب
مجهزة أخرى (حق نظرت بنو
إسرائيل إلى موسى) ظاهره أنهم
بما أجسده وبه يتم الاستدلال
على جواز النظر عند الضرورة
للاعتناء في ذلك من مدواة
وشبهها ما وبراة بخاري به من
العيوب كالبرص وغيره لكن
الاول أظهر وأبدى ابن الجوزي

الذي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه في أسناده الضعيف كغيره وهو ضعيف الحديث
قال الحافظ أبو أحمد الزبيدي هذا حديث منكر من حديث ابن طاوس وأخرج
الدارقطني في الماهل من حديث أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا
أشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث لا تنهض للاستحباب
على الرفع في غير تلك المواضع فالواجب البقاء على التي الثابت في الصحيحين حتى يقوم
دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التشهد الاوسط وقد تقدم
الكلام عليه وقد ذهب إلى استحبابه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري
من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث (وعن نافع ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة
كبر ورفع يديه وإذا ركع رفع يديه وإذا قال مع الله ان الله رفع يديه وإذا قام من
الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري
والله أنى وأبو داود) قوله ورفع ذلك ابن عمر قال أبو داود رواه الثوري يعني عبد الوهاب
عن عبيد الله يعني ابن عمر بن قيس فإرفعه وهو الصحيح وكذا رواه الميثم بن عبد الوهاب
بريحي ومالك يعني موثقا وحكي الدارقطني في العلل الاختلاف في رفعه ووقفه قال
الحافظ وقتنه معمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني أنكر
رفعهم عن سالم بن ابن عمر أخرجه البخاري في يوم رفع اليدين وفيه الزيادة وقد وقع نافع
على ذلك من ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع
يديه وله شواهد كما تقدم وسيأتي الحديث يدل على مشروعية الرفع في الأربعة المواضع
وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حتى وضع يديه ويصنع مثل ذلك إن
قضى فرائضه وإذا أراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء
من ذلك لأنه هو قاعدة وإذا قام من السجدة رفع يديه كذلك كبر رواه أحمد وأبو داود
والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن ماجه وصححه أيضا أحمد بن
حنبل في مسنده الانلال قوله وإذا قام من السجدة رفع يديه في هذا الحديث وفي حديث
ابن عمر في طريق ذكر السجدة مكان الركعتين والمراد بالسجدة الركعتان بلا شك
كما جاء في رواية الباقر كذا قال العلامة من الحديث والقصة لا تلطفي فانه ظن ان المراد
السجدة ثلث العروقات ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدة ثلث وهو حديث
ابن عمر وهذا الحديث مثله قال لأعلم أحدا من القضاة قال به قال ابن رسلان وله

استعمال ان يكون كان عليه متزلا به يظهر ما يحتمه بعد البطلان وانما حسن ذلك ناقله عن بعض مشايخه وفيه لم
نظر في الحديث رد على من يقول بان استمراره وكونه واجبا بمجرد استمراره لا يدل على وجوبه باستمراره في الأصول ان
الفعل مجرد لا يدل على الوجوب وليس في الحديث ان موسى عليه السلام أمرهم بالتبطل ولا أنهم كبر عليهم التكشف

وأما باحة النظر إلى العورة البراءة لم يرد في فائتها هو حيث يترتب على الفعل حكم كقصر الشكاح وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعي ملزم يترتب على ذلك فالأباحة النظر إلى العورة لم تكن موسى عليه السلام من ذلك ولا تخرج ما راعى بها السهم وهو كذلك وأما اغتساله خالفاً فكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والأفضل ويدل على الأباحة ما وقع لنبينا

صلى الله عليه وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل أزاره على كتفه بإشارة العباس عليه بذلك ليكون أرفق به في نقل الحجارة وأولاً بأباحتها فدل ذلك لكنه ألزم بالأكمل والأفضل لعل أمر تنبه صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما) أي ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (ثوبه فطفق) أي شرع يضرب الحجر (ضرباً خالاً أبو هريرة) رضي الله عنه (والله أنه لندب) أي أثر (بالجرسنة) أي سبعة آثار أو بتقديره أي وأنه لندب استقر بالبحر حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالشك من الراوي (ضرباً بالحجر) ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عرياناً وحده خالداً عن الناس وهو مبسئ على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهذا الحديث أخرجه مسلم في أحاديث الانبياء وفي موضع آخر ورواه الجماعة وفيه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا) بالأنف من غير ميم (أيوب) النبي ابن العوص بن رزاح بن العيص ابن اسحق بن إبراهيم أو ابن ١٠

نيل في رزاح بن روم بن عيص وأمه بنت لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثاً وستين أو سبعين سنة ومدة بلائه سبع سنين واسمه أجمي (يغتسل) حال كونه (عرياناً) عليه جراد من ذهب) بمعنى أنه يجر بالارض فيما كل ما عليها وهل كان جراداً حقيقة ذاب ورج الان اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شرح البقر وبه الظاهر

النبأ وليس انظر اذ مذكر الحوادة وانما هو اسم جنس كالبقرة والبشر في مذكره ان لا يكون مؤنثه من افظمه لئلا يلتبس
 الواحد المذكر بالجمع (بجعل أيوب) عليه السلام (يحتسب) من حتى أي يأخذ بيد يورى (في ثوبه) والحشية هي الاخذ باليد
 ووقع في رواية القاسبي يحتسب اكن قال العيني ٧٤ انه امكن النظر في كتب اللغة فلم يجد له هذه الرواية الا شيعه في

ركبته ثم قال سمع الله من جملته ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه مع عدلا
 ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله اكبر ثم شئ رجلاه وقد علم او اعتدل حتى يرجع كل
 عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة
 كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهم ما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا
 كانت الركعة التي تفتت في فيها صلاته آخر رجلاه اليسرى وقد على شقه مشورا كما ثم سلم
 قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الخمسة الا الترمذي وصححه
 الترمذي ورواه البخاري مختصرا الحديث أخرجه ايضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان
 محمد بن عمرو بن عطاء لم يدركه أبناؤه قال يزيد بن ثابت ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن
 عمرو باللفظ حدثني رجل انه وجد نسخة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جالوسا وقال
 ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد ومعه من عباس بن سهل بن سهل
 عن أبيه والطريقان محتملان قال الحافظ السيق باي على ذلك كل الآباء والحقائق
 عندي ان محمد بن عمرو والذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن عطاء بن وقاص
 الذي وهو لم يلق أبناؤه ولا قريب ذلك انما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من
 كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن
 عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه
 انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقبل مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا افتقار
 محمله يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نصف وعشرون سنة وقيل مات أبو
 قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمدا أدركه لان عليا قتل في سنة
 أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صرح بموته في خلافة علي فلهل من ذلك مائة وعشرين
 أو وقت وفاته وهم قوله انا أعلمكم بصلوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح
 الانسان نفسه لمن يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح
 الانسان نفسه واقتضاه في الجهاد ليقع الرهبة في قلوب الكفار قوله فاعرض بوصل
 الهمة وكسر الرء من قواهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان
 يكون من قواهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أي اظهرته قوله فلم يصوب بضم
 الياء اخذ من تحت وقع الصاد وثبت الواو بعده ما هو حادثة أي بالغ في خفته
 وتساكبه قوله ولم يفتح بضم الياء وامكان القاف وكسر النون أي لا يرفع حتى يكون
 أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم وفي رواية ابن ماجه حتى يترك كل عظم في موضعه

(انما ادركه) تعالى (يا أيوب) بان
 كله كوسى أو بواسطة الملك
 (المأكن) أغنية لك عاتري (من
 براد الذهب) قال لي وعزتك
 أغنيته ولم يقل نعم كآية الست
 بر بكم قالوا لي اهدم جواز بل
 يكون كفرا لان في مخصوصة
 بإيجاب النبي ودم مقررة لما
 سبقها قال في القاموس بلى
 جواب اسنة هاهم معقود بالجد
 ويوجب ما قال للونم بفتح
 وقد تكسر العين كلمة كبلى الا
 انه في جواب الواجب انتهى
 وانما لم يفرق القاموس بينهما
 الا لفرق بينهما في العرف
 ولا فرق بينهما في العلم هذا
 على المعتبة كما فهم بعضهم
 وانما هو استنطاق بالحق (ولكن
 لا غنى لي عن بركتك) أي خيرك
 وغنى بكسر الميم والقصير من
 خبرت وبن على ان لا غنى الخس
 وقيل بمعنى ليس ومعهما
 واحد لان التكرار في سياق
 النبي تفيد العموم واستتبط
 منه افضل المعنى لانه مما بركة
 ومحال ان يكون أيوب عليه
 السلام اخذ هذا المال حيا
 لادنيا وانما اخذه كما أخبره عن
 نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه
 قريب العهد بتكوين الله عز

وجل وأنه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي تلقيا بالقبول في ذلك شكرها وتعظيم اشامها في الارض وفي
 عنها كثر بها وفيه جواز الاعتسال عريا لان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاعتسال عريا قاله ابن بطال
 (عن ام هانئ) بالهمزة والثانية بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل اسمها فاختة

وقبل فاطمة وقبل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها) تأملت ذهبت
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغسل فاطمة) ابنته صلى الله
 عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (استره فقال من هذه) يدل على ان السر كان ٧٥ كنية فأعرف انهم اكدوا ذلك الموضع
 لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت

أنا ما هاني) فيه جواز التسلسل
 بعضهم المحرم اذا حال بينهم سائر
 من ثوب أو غيره ورواة الحديث
 النجدة مديون وفيه التحديث
 والعنفية والاختيار بالانفراد
 والسماع والقول ورواية نابي
 عن نابي عن صحابة وأخرجه
 البخاري أيضا في الأدب والصلاة
 والخبره ومسلم في الطهارة والطلاق

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السعة وطمن علوا الى سهل
 قوله ثم نفي رجله وقد علمنا وهذه تسمى قاعدة الاستراحة وسيأتي الكلام فيها قوله حتى
 يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمانينة في هذه الجلسة قوله منه ورواها التورول في
 الصلاة القعود على الوركان فوق التخذين كالكمهين فوق العصدين
 والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفات الصلاة صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام
 على بعض ما فيه في هذا الباب وسيأتي الكلام على بقية فوائد في المواضع التي ذكرها
 المصنف فيها ان شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أبي حمزة الصلاة صلى الله عليه وسلم
 بالقول كما في حديث الباب والفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروايتين بان
 يكون وصفاً له بالفعل وصرا بالقول

(باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال)

(عن واثل بن حنجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة
 وكبر ثم التحف بنوبه ثم وضع اليدين على اليسرى فلما أبدأ ان يركع أخرجه يديه ثم رفعهما

وكبر فرفع فلما قال سمع الله ان جده رفع يديه فلما وجد مجدين كفيه رواء أحد ومسلم

وفي رواية لأحمد وإسحاق داود ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى واليسرى على كفه اليمينية (الساعة)
 الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هب عند أحمد
 والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده قيس بن هب لم يرو عنه غيره مالك وثقه
 الهيثمي وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هب حسن الترمذي وعن غطيف
 ابن الحرث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني
 وقد تقدم في سمره وعن ابن عمر عند العقبلي وضعه وعن حذيفة عند الدارقطني
 وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مر دوا وابن أبي شيبة موقوفاً وعن جابر عند أحمد
 والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن
 شاذان بن شريحيل عند البراء وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني
 وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عقبه بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفاً
 بإسناد حسن وعن حماد عند الطبراني وفيه الخليل بن محمد وعن أبي هريرة عند
 الدارقطني والبيهقي وعن الحسن بن سلافة عن أبي داود وعن طاوس بن سلافة أيضاً
 وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتي في هذا الباب قوله والرسخ بضم الراء
 وسكون المهملة بعدها مجمة هو المفصل بين الساعة والكف قوله والساعة بالجر

والترمذي في الاستئذان والسير
 والنسائي في الطهارة والسير
 وابن ماجه في الطهارة (عن
 أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أتته
 في بعض طرق المدينة وهو جنب
 قال) أبو هريرة (فالتفت
 مني) أي تأخرت وافتضت
 ورجعت وفي رواية الأصبهاني
 وغيره فالتفت بالباء والجيم
 أي التفت والله سئلي فالتفت
 من الخياصة أي اعتقدت أنه سئلي
 شجسار فذهبت فاعتسأت وكان
 سبب ذهاب أبي هريرة ما رواه
 النسائي وابن حبان من حديث
 حذيفة أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان إذا أتى أحد من
 أصحابه ما معه ودعاه فلما نحن أبو
 هريرة رضي الله عنه ان الخشب
 ينحس بالخنافة خشى ان يمساه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذهبت فبادر الى الاعتسال (تم جمعت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان كنت يا أبا هريرة قال
 كنت جنباً) أي ذنابة لأنه جرى مجرى المصدر وهو الاجتناب فكبر ان اجالسك وأعلى غير طهارة فقال سبحان
 الله) أي به هذا التحجب والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (ان المؤمن) وفي رواية للمسلم (لا ينحس) أي في

ذاتهما ولا سيما ذلك يغتسل اذا مات ثم يتجسس بما يستتر به من ترك الحفظ بالنجاسات والاقتدار وحكم الكافر في ذلك
كالمسلم وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أو لأنه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن النجاس
أو لأنهم لا يظهرون ولا يجتنبون عن النجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غابا وعن ابن عباس ان أعيانهم نجسة كالسكاب

وبه قال ابن حزم وعورض بحمل
نكاح النكاحيات المسلم ولا تملك
منه اجعتان من عرفهن ومع
ذلك لم يجب من غابهن الا مثل
ما يجب من غسل المسلمات فدل
على ان الاذى الحى ليس بنجس
العين اذ لا فرق بين الرجال
والنساء بل يتجسس بما يعرض
له من خارج وفي الحديث
استحبوا الطهارة عند ملابسة
الامور المعظيمة واستحبوا
احترام أهل القبائل وتوقيرهم
ومصاحبتهم على أكل الهبات
وفيه استحباب استئذان التابع
للمتبوع اذا أراد ان يفارقه
لقوله أين كنت فاشار الى انه
كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى
يعلمه وفيه استحباب تلبسه
المتبوع لتابعه على الصواب
وان لم يسأله وفيه جواز تأخير
الاعتسال عن أول وقت وجوبه
وتوب عليه ابن حبان الرد على
من زعم ان الجنب اذا وقع في
البئر فنبى الاعتسال ان ماء
البئر نجس واستدل به البخارى
على طهارة عرف الجنب لأن بدنه
لا ينجس بالجنابة فكذلك ما حاب
منه وعلى جواز تصريف الجنب
في حوائجه قبل ان يغتسل فقال
باب الجنب يتزوج ويمشى في

عطف على الرسخ والرسخ حجر ورعطفه على قوله كفه اليسرى والمراد به وضع يده اليمنى
على كفه اليسرى ورسخها وساعدها والفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى
في الصلاة فريسان الرسخ قال أصحاب الشافعي يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى
وبعض رسخها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف والمه
ذهب الجمهور وروى ابن المذخر عن ابن الزبير والنسب البصرى والخبي انه يرسلهما
ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الليث بن سعد ونقله المهدي في البحر عن
القاسمية والناصريه والباقر ونقله ابن التمام عن مالك وخالفه ابن المصنف فقل عن
مالك الوضع والرواية الاولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم
ونقل ابن سبويه الناس عن الاوزاعي التخيير بين الوضع والارسال احتج الجمهور وعلى
مشروعية الوضع بالحديث الباب الثاني ذكرها المصنف وذكرها هو في عشرة من غنيته
عشر صحابيا ونابعين وحكي الحافظ عن ابن عبد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله
عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن عبد الله بن مسعود
قال ما رأيت أحدا من رائي أيديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت
العبارة بموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا أقل
من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك الموم وان لم يصدق عليه معنى الرفع لم
يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا أيضا بأنه
مناف للشروع وهو ما ورد به في الصلاة وهذه الخافاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء
في هذه الهيئة انه أصح السائل الغليل وهو ممنوع من العبث وأقرب الى التشروع ومن
اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احتجز على حفظ شيء جعل
يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا ينافي التشروع والسكون
واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم المسمى صلاة الصلاة ولم يذكر وضع اليدين
على الشمال كذا حكاه ابن سبويه الناس عنهم وهو عيب فان النزاع في استحباب الوضع
لا وجوبه وتركه في حديث المسمى انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ذكر الترائض في حديث المسمى وأجيب من هذا
الدليل قول المهدي في البحر مجيبا عن أدلة الجمهور باللفظ فذا أما فعله فاعز لا حقه له
وأما التبر فان صح فتوى ويعقل الاختصاص بالائتداء انتهى وقد اختلف في مثل وضع
اليدين وسبأ في الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

السوق واستنبت أيضا جوار أخذ العالم بدليله ومشييه معه معتد عليه ومرة ثقابه وغير ذلك مما لا ينبغي ان
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي قد احداثا أي يجوز الزهاد له لان السؤال انما
هو عن حكمه لا عن تعيين وقوعه (وهو جنب قال نعم اذا توضأ أجهكم فايرقد أي اذا أراد الزهاد فليزهد في نفسه (وهو

جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد وامرئ القيس وابن المبارك وغيرهم والمكعبة فيه تنقيح الحديث لاسماعيلي القول بجواز تشريق الغسل فيمنع فيه نزع الحديث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا ينفي شيعة يسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليتوضأ فإنه لم يغسل الجنبانية وذهب آخرون الى ان الوضوء

المأمور به هو غسل الاذى وغسل ذكره ويديه وهو التطيب وأوجه ابن حبيب المالكي وهو مذهب داود وفي الحديث دلالة على ان جواز رقاد الجنب في البيت يقتضي جواز استقرائه فيه بقضاء الله لم الفرق أولاً ثم فومه يستلزم الجواز لمصطلح المقتضية بين وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس الرجل بين شعبا) أي شعب المرأة (الاربع) جمع شعبة وهي القطعة من الشيء والمراد هنا على ما قيل البدان والرجلان وهو الاقرب للتحقيق واختاره ابن دقيق العيد وأبو جليل والفتنذان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكان وهم الناحية الفرج أو فواحي فرجها الاربع ورجمه عماض وهو كناية عن الجماع فكتبه عن التصريح (ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي الفتح يقال جهداً أو جهداً أي بالغ المشقة قيل معناه كدها بجر كته أو بلغ جهده في العمل بهار هو

ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلم الاينفي ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يوم مروى قال الحافظ هذا حكمه الرفع لا يجوز على ان الأمر بهذا هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل النقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث صحيح من نوع قوله على ذراعه اليسرى أي يسمها موضع من الذراع وقد بينته رواية أحمد وأبو داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا أعلم الاينفي هو يفتح أو له وسكون الذنون وكسر الميم قال أهل اللغة ثبت الحديث برفعة وأسنده في رواية يرفع مكان يفتح والمراد بقوله يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد اعدل بعضهم الحديث بأنه ظن من أبي حازم ورويان أبو حازم لم يقل لا أعلم الى آخره امكان في حكم المرفوع لأن قول العجاني كأنه مرفوع بكذا يصرف بظاهره الى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعاً لما احتج أبو حازم الى قوله لا أعلم الى آخره ورد بأنه قال ذلك لانه قال الى التصريح فالأول لا يقال له مرفوع وانما يقال له حكم الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع اليد على اليد اليمنى من مذهب بن سعيد بن الناس كانوا يوم مروى ولا يصلح لصرفه عن التوجوب ما في حديث علي الآتي باننا ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن عباس باللفظ ثلاث من سنتي المرسلين تهليل القطر وتأخير السجود ووضوح اليدين على الشمال لما تقر به من ان السنة في لسان أهل الشرع أعظم منها في لسان أهل الاصول على ان الحديثين ضعيفان ويؤيدان وجوب ما روى أن علياً فصر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليدين على العمل ورواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن ما روى في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل نفسه على وروى البيهقي أيضاً ان جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي استناده اسرأيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم لهذه السنة مما لم يكن ناقل وهو عجزه كافي في اثبات الوجوب عند بعض أهل الاصول فان القول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه إجماع على ان الذين يجمعون الإجماع بل تمنع امكانه ونجزم به مذكور وقوعه الا ان من جعل حديث المصنف سنة صادقة لجميع الامم الواردة بالموثقة فمعه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على الوجوب وسيأتي الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن مبالغة الإجماع أو الجهد الإجماع أي جامعها وانما كنى بذلك لتسننهما يعني ذكره صريحاً زاد أبو داود وأبو زرقة الختان بالختان أي موضعهما وليسلم من حديث عائشة وممن الختان الختان واليهي مختصراً اذا التقى الختانان والمراد بالاس والالتقاء المحاذاة دليل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالاس حقيقة لانه لا يتصور وعند جماعة الحنفية

لأنه في الأصل الذي هو فوق مخرج البول الذي هو فوقه مثل المذكور لا يمسح إلا في الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وإن لم يحصل انزال فالوجوب فيه بوجوب الحشفة هذا الذي انعقد عليه الإجماع وحديث عائشة لما من الماء منسوخ قال الشافعي وجعاً أي كان ٧٨ لا يجيب الغسل إلا بانزال ثم صار يجيب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس أنه

ليس بمنسوخ بل المراد به نقي وجوب الغسل بالروية في النوم إذا لم ينزل وهذا الحكم باق ولو حصل المس قبل الإيلاج لم يجيب الغسل بالإجماع ورواه هذا الحديث السبعة صلواتهم

بصريحون وفيه التحديد والعامة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم في الظاهرة ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع في بيان أحكام الحيض فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب بيان أحكام الحيض) وما يذكره من الاستحاضة والنفاس *

ولا يذکر تقدم كتاب على البسمة وزعم بالخوض لكثرة وقوعه وله أسماء كثيرة للحيض والطمث والغسل والاكبار والاصفار والدراس والعرال والفرال بالقاء والطمث والنفاس ومته قبوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أنست والحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وحاض الشجرة إذا سال صفه ها في الشعر عدم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة والاستحاضة

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن مسعود الناس رجاله رجال الصعيج وقال الحافظ في التلخيص إسناده حسن وفي الباب عن جابر بن عبد الله والدارقطني قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على أن المشرع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بضرورة الوضوء (وعن علي رضي الله عنه قال إن من السنة

في الصلاة وضع الالكف على الالكف تحت البصرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الأعرابي ولم يوجد في غيره ها في إسناده عبد الرحمن بن إسحق الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضع يده وقال البخاري في نفسه نظر وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضاً عن أبي جري الصبي عن أبيه قال رأيت علياً يصلي شماله يمينه على اليمين فوق السرة وفي إسناده أبو طائوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة باللفظ

أخذ الالكف على الالكف تحت السرة وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحق المتقدم وأخرج أبو داود أيضاً عن طاوس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد يدهما على صدره وهو في الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة من أبي داود كما ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي كما تقدم والحديث ما استدلل به من قال إن الوضع يكون تحت البصرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري وإسحق بن راهوييه وأبو إسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور وإن أن الوضع يكون تحت صدره فوفقسه عن أحمد وإيمان كالمذهبيين ورواية ثالثة أنه يجزئ بينهما أو لا ترجح وبالحديث قال الأوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض نصابه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو مخرجه عن مالك وإيمان أحدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع أحدهما على الأخرى واحتجبت الشافعية لما ذهب إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا إليه لأنهم قالوا إن الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث مبسرح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولا يخفى في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما سلفنا من

تفسير

أعمالها والجوهر يبدل اللام الراء (هن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوثنا (لأبى الألبج) بضم الون يعني لأنظر الاقتصاد لأنهم كانوا يظنون امتناع البصرة في أشهر الحج فأنبرت عن اعتقادها وعن الغالب من حال الناس أو حال

الشارع (فما كتابه في) بفتح السين وكسر الراء ووضع هـ على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو تسعة من مكة غير منصرف للعلمية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالك انفسيت) قال النووي الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الخيض أكثر من الضم وقال الهروي الضم

والفتح في الولادة وأما الخيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نلتبت (قال) عليه السلام (إن هذا) الخيض (أمر) أي شأن (كتبه الله عز وجل) (على بنات آدم) امتحنهن به وقد سدهن بالصبر عليه (فأقضى ما يرضى) أي أدى الذي يؤدّيه (الخاص) من المناسك (غير أن لا تطوف بالبيت) أي غير أن لا تطوف في الصلاة (والا فغيره) عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوف بمجرى بلا أي لا تطوف مادامت حائضاً وزاد في روايته حتى تظهر ري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت عائشة) (وضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن نسائه (التسعة) رضى الله عنهن (بالبقر) وفي رواية الجوى والمسقى بالبقرة أي عن سبع منهن وبغسهم عنه جواز التضعية بقرة واحدة عن النساء واستتراط الطهارة في الطواف وإن قام الجثث في الحج إن شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري ومكي ومذني وأخرجه البخاري أيضاً في الاضاحي ومسلم وابن ماجه في الحج والنسائي

نفسه على وابن عباس ا قوله تعالى فصل لربك وانحر بأن النحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر

باب نظر المصلي الى موضع سجوده والتمسك برفع البصر في الصلاة *
عن ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل بصره في السماء فنزلت هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه رواه أحمد في كتاب النسخ والمسخ وسعيد بن منصور في سننه يحموه وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لينتم في أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة أو يخطئون أبصارهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتهد قوله في ذلك حتى قال لينتم أو يخطئون أبصارهم رواه الجماعة الا مساماً والترمذي وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في التيمم ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسجادة ولم يجاوز بصره اشارته رواه أحمد والنسائي وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله ثقان وآخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ وآخرجه الحافظ في المستدرک عن أبي هريرة بالفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى رفع بصره الى السماء فنزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه وأمسله في مسلم دون قوله ولم يجاوز بصره اشارته قوله كان يقبل بصره الخ اعل ذلك كان عند ارادته صلى الله عليه وآله وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله قد نرى قلب وجهك في السماء فذو ليلتك قبله ترصاها قوله ان لا يجاوز بصره مصلاه فيه دلائل على استحباب النظر الى المصلي وترك مجاوزة البصر له قوله لينتم في أقوام يتشبهوا بالنون وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يواجه أحد أبكره بل ان رأى أو سمع ما يكره عم كما قال ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في أقوام عن كذا قوله يرفعون أبصارهم قال ابن المنبر نظر المأموم الى الامام من مقاصد الاقتسام فاذا تمكن من مراقبته بغير التفات أو رفع بصره الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه من جهة الثالث ان نظر المصلي يكون الى جهة القبلة وقال الشافعي والكوفيون يستحب ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى

فيه وفي الطهارة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كتبت ارجل من الترجيل أي امشط (رأس) أي شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الخذف لان التججيل الشعر للرأس أو من اطلاق الحمل على الحال مجازاً (وأنا حاض) ورواة هذا الحديث الخمسة من الشيخ البخاري وهو تيسر وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المشايخ والمفسرون في اية ولا يتاخر عن فقه الوطء وما دونه من
دواعي اللذة لا بأس وأخلق عروة الخنازة بالخيش فيما سيجتمع الحداث الاكبر بل هو قيس من جلي لان الاستغناء بالباطن أكثر
من الخشب وأخلق الخدمية بالترجيع وفي الحديث ٨٠ دلائل طهارة بدن الحائض وعرقها (وفي دواية وهو) اي النبي

المشروع ويقل عليه ما رواه ابن ماجه باسناده حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج
النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا قام المصلى يصلي لم يبعد بصر أحد منهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكان الناس إذا قام أحد منهم يصلي لم يبعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر
فكان الناس إذا قام أحد منهم يصلي لم يبعد بصر أحد منهم موضع القبلة فكان عثمان
وكانت الفتنة فتلفت الناس بينا وبيننا ولكن في اسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية
ليخرج لمن أهل الكتاب الستة غير ابن ماجه **قوله** وأولعظان بعضهم الذوقية ونفع
البناء المفعول يعني لا يخلوا المال من أحد الاخرين اما الانتهاء عنه وما العمن
وهو عند عظيم وتمديد شديد واطلاقه يقضي بأنه لا فرق بين ان يكون عند الدعاء أو عند
غيره اذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والعلف في ذلك أنه اذا رفع بصره الى السماء
خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر ان رفع البصر الى السماء
حال الصلاة هو لان المقربة بالعمن لا تكون الا عن محرم والمشهور عند الشافعية انه
مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقيل المعنى في ذلك أنه يتجسس على الابدان من
الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلي كما في حديث أسيد بن مسعدة في فضل القرآن
وأشار الى ذلك الداودي ونحوه في جامع حماد بن سنان عن أبي مجلز أحد الثمامين **قوله** فاشارة
قوله في ذلك ما يتركه بهذا القول أو غيره مما يشهد بالمبالغة في الزجر **قوله** لينتفن في
رواية أبي داود لينتفن وهو جواب قسم محمدوف وفيه روايتان للبخاري فلا تكرور
بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المنة وتشديد النون على البناء الفاعل والثانية بضم
الميم وسكون النون وفتح القوقية والهاء والياء التيسية وتشديد النون لتأنيده على
البناء المفعول **قوله** وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى الخ لئلا يفتك الكلام على هذه الهيئة
قوله وليجاوز بصره ما شاهده فيه الله يستحب للمصلي حال التشهد ان لا يرفع بصره الى
ما يجاوز به الاصبع التي يشير بها

﴿يَابِذُ كَرَامَةِ﴾ فَمَحَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقُرْآنِ ﴿﴾

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر في الصلاة سكت
هشمة قبل القراءة فقلت يا رسول الله بالله أنت واهم أرايت سكوته بين التكبير والقراءة
ما تقول قال اللهم يا عبدني وبين خطيائي كما عبدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني
من خطيائي كما تقني القريب الأيضي من الدنس اللهم اغسلني بالثلج والماء

صلى الله عليه وآله وسلم (بخاور)
 أى من كلف (فى المسجد) المذنب
 (بذنب) أى اقرب (له) أى
 له أشبه (رأسه) الشريف
 (وهى فى حجرها) فخره وهى
 حاض (واسطة) منه ان
 انراج المذنب كفى جزاً منه كبدته
 ورأسه غير مطلق لاعتكافه
 كعدم المذنب فى ادخال رقبته
 دارا خلف لا يدخلها ورواة
 هذا الحديث ما بين هروزي
 وهيماني ومكي وسندى وفيه
 التصديق والاختيار بالافراد
 والعامة والقول (وعنها)
 أى من عاشته (رضي الله عنها)
 قالت كان النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يسكن فى جري أى
 علمه (والحاض) ثم يقرأ
 القرآن وفى كتاب التوحيد
 كان يقرأ القرآن ورأسه فى
 جري وانا حاض وحديثه
 فاقراد بالامكان وضع رأسه
 فى حجره وغرض الخافى من

هذا الحديث الدلالة على جواز حمل الحائض المصحفة لما روي من أنها ظله أ كبراً وعيشة وتعقب بأنه ليس فيه إشارة إلى الحمل وإنما فيه الاستكراه وهو غير الحمل وكون الرجل في حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل

وإنما صرحه الدلالة على جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لا على محل الحائض المنتصف وفيه
جواز ملاسة الحائض وإن ذابها وشابه أعلى الطهارة مما تلحق بشبهه من نجاسة قاله النووي وفيه جواز استئذان المريض في
صلاته إلى الحائض إذا كانت أوجب الطهارة قاله النووي ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التخيير بالجمع

والاقراد والسباع والعنقة واخرجه المؤلف ايضا في التوحيد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن أم سلمة) هذبت أبي أمية (رضي الله عنها) قالت سئلت أبا عبد الله عليه وآله وسلم حال كوفي (مضطربة في حبيصة) بفتح الخاء وكسر الميم كساء اسود صرير له علمان يكون من صوف ٨١ وغيره) انحضرت فانسالت هذبت في حبيصة

تقدرت نفسها أن تضاجعه وهي كذلك أو خشية أن يصيبه من دمها أو أن يطلب منها الاستماع فذهبت لتأهب لذلك قاله النووي (فاخذت ثياب حبيصة) بكسر الحاء وهو الصعيص المشهور قاله النووي وبه جزم الخطابي وبفتحها ورجحه القرطبي وبه ما روينا فغنى الاول اخذت ثيابي التي أعدتها لا اسم احالة الحبيص ومعنى الثانية أخذت ثيابي التي اسمها من الحبيص لان الحبيصة بالفتح هي الحبيص (قال أنفست) بضم التون وبفتحها قال النووي وهو الصعيص في اللغة جمع في حضت والضم الاكثر في الولادة وبالنو جهين رواه الخطابي بن حجر ورواه قال أم سلمة رضي الله عنها (قلت نعم) تنسب (فدعاني فاضطجعت معه في الخجلة) باللام بدل الصاد وهي القاطعة ذات الخمل وهو الهدب الذي ينسج ويغسل له فضول أو هي ثوب من صوف له خمل من أي نوع كان أو الاسود من الثياب واستنبط من هذا الحديث استحباب اتخاذ المرأة ثيابا بالبيض غير ثيابها المعتادة وجواز الدرم مع الخائض في ثيابها والاضطجاع في خلاف واحد رواه الستة

والبرد رواه الجماعة الا الترمذي قوله هنية في رواية هنية قال النووي وأصله هنية فلبا صغرت صارت هنية فاجتهدت ياء وواو وسبقت احداها بالساكون فقلت الواو ياء ثم ادعيت وقد قلبت ياء في رواية الكتاب قال النووي أيضا والهمز خطأ وقال القرطبي ان أكثر الرواة قالوا بالهمز قوله ياء أنت وامي وهو متعلق بمحذوف اما اسم أو فعل والتقدير أنت مفدى أو أفديك قوله أ رأيت الظاهر انه بفتح التاء بمعنى أخبرني قوله ما تقول فيه اشعار بانهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولنا قال ابن دقيق العبد واعله استدل على أصل القول بصرحة الفهم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحمة قوله يا بعد قال الساخط المراد بالبعد محو ما حصل منها يعني الخطايا والعصية عما ساقى منها انتهى وفي هذا اللفظ مجازان الاول استعمال المبالغة التي هي في الأصل للاجسام في مبالغة المعاني الثاني استعمال المبالغة في الازالة بالكلية مع ان أصلها لا يقتضي الزوال وموضع التشبيه ان التقاء المنسرق والمغرب مستحيل وكأنه أراد ان لا يبع منها اقتراب بالكتابة وكرر لفظ بين لان العطف على الضمير الجبرور بعد فيه الخافض قوله تعني بتشديد الصاد وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكتابة قال الخطاف ولما كان الذنوب في الثوب الابيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به والذات الوسخ الذي يدنس الثوب قوله بالنبل والماء والبرد جمع بين الثلاثة تأكيدا ومع الغلة كما قال الخطابي لان النبل والبرد نوعان من الماء قال ابن دقيق العبد عبر بذلك عن غاية المحو فان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة اشياء متقية تكون في غاية النقاء قال ويحتمل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه والاحاديث ترد عليه وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافا للجمعة والهادو يهرفه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسألتني يانها هو الحق في ذلك (وعن أبي بن طالب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي لأمي فطس السموات والارض حنية مسامحا ما ظن المشركون ان مسلاتي ونفسكي وشجداي وعماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت المالك لا اله الا أنت انت ربى وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاجل حسن الاخلاق لا يهدي لاجل حسنهم الا أنت

١١ نيل في ما بين الخي وبصري ومطفي ويماني وفيه التحديد بصيغة الجمع والافراد والعنقة رواية تاجي عن تاجي وصحابة عن صحابة واخرجه البخاري في الصوم والطهارة ومسلم والنسائي فيه أيضا (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من واحد (حالة كونهما) كلا لا تحب

بالنوشة فصيح من التثنية (وكان صلى الله عليه وآله وسلم) (يا مرقى فائز) وزن أفعل كذا في ثروا ثقافوا أكثر أكثر النخلة
 الادغام قال ابن هشام وعوام الحمد في بحر فونه فيقر وثنه يالف وتامه شدة ولا وجهه وقطع الخنجر في بطن الادغام لكن
 نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها الصغاني ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتسكل

وعلى تقدير ان يكون خطأ فهو
 من الرواة عن عائشة فان صح
 بها كان حجة على الجوز لانها من
 فصحاء العرب وحينئذ لا خطا
 والمراد بذلك انها كانت اذا رماها
 على وسطها وحده ذلك القهقهة
 بها بين السيرة والركبة عملا بالعرف
 (فيما نرى) اي تلاصق بشرة
 بشرى (وانما الحاض) وليس
 المراد بالباشرة هنا الجاع اذ هو
 جوع بالاجاع من اعتقه حله كفر
 قالت عائشة (وكان يخرج
 رأسه من المسجد (الى) اي
 وهي في حجرها (وهو عتيق)
 في المسجد فاعشله وانما الحاض
 ورواية هذا الحديث الى عائشة
 كلام كوفيون وفيه التعديت
 والعنة ورواية تانبي عن تانبي
 عن حماسة وان ترجمه البخاري
 في آخر الصوم ومسلم في الطهارة
 وكذا ابوداود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه (وفي رواية عنها) اي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كانت احدا انما اي احدي زوجاته
 صلى الله عليه وآله وسلم (اذا
 كانت حائضا غاراد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) (وسلم) ان
 ياترها) بلافاة البشارة بالبشارة
 من غير جاع (أمرها ان تنزل)
 بتة سيدا الفرقية والكهنة

واصرف عن سبهم الاصرف عن سبهم الا انت لبينك وسعديك والخبير كله في يدك والشم
 ليس اليك انابك واليك تباركت ونعم اليك استغفر لك واوب اليك واذا ركع قال اللهم
 انك ركعت وبنك آمنت ولك اسماء خشع لك سمعي وبصري ومخفي وعظمي وعصبي واذا
 رفع رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما بينهن ما وصل
 ما شئت من شيء واذا جدد قال اللهم لك مجدت وبنك آمنت ولك اسماء سجد وجهي
 لذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين ثم يكون من آخر
 ما يقول بين التهنيد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
 وما أسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت رواء احمد ومسلم
 والترمذي وصححه الحديث آخر جبهه أيضا ابوداود والنسائي مطولا وابن ماجه
 مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواء احمد ومسلم الخ رواء الجماعة
 الا البخاري وهو الصواب وان ترجمه ايضا ابن حبان وزاد اقام الى الصلاة المكتوبة
 وكذلك رواء الشافعي وقيدته أيضا بالمكتوبة وكذا غيره ما وامام مسلم فقدمه الصلاة البلى
 وزاد لفظ من جرف الليل قوله كان اذا قام الى الصلاة زاد ابوداود كبير ثم قال وهذا
 نص صحيحان هذا التوجه بعد التكبيرة لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث
 السابق من انه قبل التكبيرة محتجين على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله
 الذي لم يتخذ ولدا الى آخره وهو عندنا التوجه الصغير وقوله وجهي التوجه
 الكبير وهذا الغاييم عند تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيرة الاسرار وبعد تسليم ان
 الواو يقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى آخره من
 التوجهات الواردة وهذه الامور جبهه ما منوعة ودون تعميمها مشاير وعقاب
 والاحسن الاحتجاج لهم باطلاق بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بالفظ كان اذا
 استفتح الصلاة وحديث الباب بالفظ كان اذا قام الى الصلاة ولا يخفى عليك انه قد ورد
 التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب أيضا رواية أبي داود كما ذكرنا
 وفي حديث أبي سعيد كان اذا قام الى الصلاة كبر وسبعا وقد ورد التقييد في غير حديث
 وسلم المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الاصول ومن غرأهم قولهم انه
 لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الافاظ القرآنية الا قوله تعالى الحمد
 لله الذي لم يتخذ ولدا الخ وقد وردت الاحاديث العجيبة بتوجهات متعددة قول وجهي
 وجهي قبل معناه فسلطت بعبادتي وقيل قبلت بوجهي وجع السموات وافراد الارض

ان تاتر روي فصيح وقال في المصباح على التماس (في نور) أي في ابتداء (حيضها) قبل ان يطول
 مع
 زمنها في سنن ابى داود وفيها بالامام له قال الخطابي فور الخيض أوله معظه وقال القرطبي معظم صهيان فور ان القدر
 وعلايم (ثم سائرهما) علامة بشير بغيرها (قالت) عائشة (وابكم عليا) بكسر الهمزة وسكون الراء اي اضبطا نهوتهم

أوعضوه الذي يستمتع به وقيل حلقته والحاجة تسمى أربابا لكسر والقبح وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هذا بالوجهين
وحكاية في اللاحق بفتح الهمزة والراء صوبه الخطابي والنجاش وعنه ابن الأثير رواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث أرباب) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٣ أملاك للناس لأمراء فلا يتخفى عليه ما يجتنب

على غيره من أن يحوم حول النبي
ومع ذلك فكان يمشي فوق الأزار
تسبريع الغيرة من ليس بمعصوم
وبهذا قال أكثر العلماء وهو
الجارى على قاعدة المسالك في
باب سد الذرائع وزهد كثير من
السلف والنوري وأحمد واسحق
التي التي يمتنع من الاعتناء
بالخاض الفرج فقط وبه قال
محمد بن يحيى الطحاوي وهو
اختار أصح من المسالك
وأحمد القولين للشافعية
واختاره ابن المنذر وقال
النوري هو الأرجح لديه لا تلعب
مسلم أصحوا كل شيء إلا التكاثر
بغيره غصص الحديث القرمذي
وحسنه أنه مثل عما يصل من
الخاض فقال ما رواه الأزار وحوا
حديث الباب وشبهه على
الاحتياط جهاتين الأدلة وقال
ابن دقيق العيد ليس في حديث
الباب ما يقتضي منع ما تحت
الأزار لأنه فعل مجرد انتهى
ويدل على الجواز أيضا ما رواه
أبو داود بإسناد قوي عن بعض
أرواح النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه كان إذا أراد من الخاض
شأنه أتى على فرجه فوفا واستدل
الطحاوي على الجواز بالباشرة
تحت الأزار دون الفرج لا توجب

مع كونها سبعة أشهر فيها وقال القاضي أبو الطيب لانا لا نتفح من الأرض إلا بالباشرة
الأولى بخلاف السبع فان الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لان
الأرض السبع لها سكن يخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس أنه قال قوله
ومن الأرض مثلهن قال سبع أرضين في كل أرض بني كنعانكم وأدم كآدمكم ونوح
كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسىكم قال وإسناده صحيح عن ابن عباس
غير أني لأعلم لأبي الضحى متابعا قوله جنية الخفيف المائل إلى الدين الحق وهو
الاسلام قاله الأكثر ويطلق على المائل والمستقيم وهو عند العرب اسم لمن كان على
ملة إبراهيم واتصافه على المال قوله ونسكى التمسك بالعبادة لله وهو من ذكر العام
بعد الخاض قوله ومحمداي ومحمداي حياي وموتى والجهور على فتح الباء الأخيرة
في محمداي وقرى بإسكانها قوله وأنا من المسلمين في رواية لمسلم وأنا أول المسلمين قال
الشافعي لأنه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا
قال في الاستبصار أن غير أبي أيمن يقول وأنا من المسلمين وهو وهم منشؤه فهم أن يحيى
وأنا أول المسلمين إلى أول شخص انصف بذلك بعد أن كان الناس يعزل عنه وليس
كذلك بل معناه بيان المروعة في الامتنال لما أمر به ونظيره قبل أن كان الرحمن وله
فأنا أول المؤمنين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في قوله وأنا
من المسلمين وقوله وأنا من المؤمنين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة الشخص
وفي المستدرک لها كم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لأطمة قومي فاشهدوا أنني قد فعلت ما أمرتني أن أفعل ونسكى في قوله وأنا من المسلمين
فدل على ما ذكرناه قوله ظلت نفسي اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة
المعاصي نادى وأراد بالنفس هنا الذات المشتهة على الروح قوله لاحسن الأخلاق أي
أكملها وأفضلها قوله سيئها أي قبيحها قوله ليك هو من ألب بالمكان إذا أقام به
وفي هذا المصدر زيادة إلى الكاف وأصل ليك أي لحذف الذنوب للاضائة قال
النوري قال العلماء معناه أنا مقيم على طاعتك أقامة بعد أقامة قوله وسعدك قال
الأزهري وغيره معناه صاعدا لا مرئ بعد مساعدة ومتابعة ليدك بعد متابعه قوله
والنبي كله في يدك زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى بن عتبة والمهدي من حديث
قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في التماس على الله ومده بان يضاف إليه
محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب قوله والنبي ليس اليك قال الخليل بن
أحمد والنضر بن شميل وأصحق بن راهوية ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والأزهري

حدوا ولا غشاهت الباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبط نفسه عند الباشرة ويقضي منها باجتنابه
جاء الأزار ولا يبعد الفرق بين ابتداء الخوض وما بعد مظاهر التمسك بقوله أفوض حصة لها يؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد
حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ سورة الدخان ثم يمشي بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث

الذي لا يفتي في المبادأة إلى المباينة على اخذنا في هاتين الحالتين ورواها هذا الحديث الستة إلى عائشة كقولهم وفيه التعميد
والاخبار والعنونة ورواية ثابت بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الحديث رضى الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من بيته أو مسجد (في) يوم (أضحى)

وغيرهم معناه لا يشرب به اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الاول والقول
الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني ان معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خالق
الفرقة والتمنازير ويارب السموات وهو ذا وان كان خالق كل شيء ربي كل شيء وحينئذ
يدخل التبر في العموم والثالث معناه لا يصدق اليك وانما يصدق عليك الحكم الطيب
والعمل الصالح والرابع معناه والشعر ليس شراً بالنسبة اليك فانك خالقهم بحكمه بالغة
وانما هو شراً بالنسبة الى الخلقين والخامس حكاه الخطابي انه كقولك فلان الى بني فلان
اذا كان عداده فيهم حكى هذه الاقوال النووي في شرح مسلم وقال انه لا يجب تأويله
لان مذهب أهل الحق ان كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقهم وسائر ما سوى الله تعالى
الانسان كلام طويل ليس هذا موضعه قوله فابك واليك أي التبتاني واتقاني اليك
وتوحيق بك قاله النووي قوله تبارك قال ابن الانباري تبارك العباد بتوحيده وقيل
ثبت الخبر عندك وقال النووي استغفرت التائب قوله خشع أي خضع وقيل عابك
من قوله هم خشعوا الارض اذا سكنت واطمأنت قوله ومخني قال ابن رسلان لمؤاذه
هذا الدماغ وأمله الولد الذي في العظم وخالف كل شيء بحقه قوله وعصبي العصب طيب
المفاصل وهو اللطف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري
وبشري والجهور على تصريف هذه الزيادة زاد الشافعي من رواية جابر روى يحيى وزاد
ابن حبان في صحيحه وما استغفرت به فدى الله رب العالمين قوله مل السعوان هو وما بعده
بكسر الميم واصل الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ووجه ابن خالويه واطلب
في الاستدلال وجوز الرفع على انه مخرج وحكى عن الزجاج انه يمين الرفع والجر
غيره وبالغ في انكار النصب والذي يقتضيه القواعد النحوية هو ما قاله ابن خالويه قال
النووي قال العلماء من وجدوا لو كان اجساماً مللاً السموات والارض وما بينهما العظمة
وهكذا قال الشافعي عياض وصرح انه من قبيل الاستساعة قوله وعلى ما شئت من شيء
بعد وذلك كالكرسي والعرش وغيره اسم عالم يعمله الاله والمراد الاهتداء في تكبير الحمد
قوله وهو زاده مسلم وأبو داود فاحسن صورة وهو الموافق لقوله انه الى فاحسن صوركم
قوله وشق معناه وبصره رواية أبي داود فشق قال الشافعي عياض قال الامام يحكي به من
يقول الاذان من الوجه وقد مر الكلام على ذلك قوله فبارك هكذا رواية ابن حبان
وهو في مسلم بدون الشافعي في سنن أبي داود والواقفي قوله احسن الخلق بين أي المصورين
والمقترنين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد معناه قدره الله لا عن هو وعنده الله
فقد يوجد من ذلك قال الكعبى لكن لا يطلق التالين على العبد الا بعد اكلاب قوله

بفتح الهمزة وسكون الصاد جمع
أشهاد احسدى أربع لغات في
اسمها والانحى تذكر وتوث
وهو منصرف سميت بذلك لانها
تندفع في الضمى وهو ارتفاع
النهار (أو) في يوم (فطر) شئت
من الزاوى أو من أبي سعيد (الى
المصلى) فوعظ الناس وأمرهم
بالصلاة فقال يا أيها الناس
قد صدقوا (أو) على النساء اخذن
الخنزير هذا وقد ساقه في كتاب
الزكاة ما وفي كتاب العلم من وجه
آخر عن أبي سعيد انه كان
وهذا النساء ان يفردهن بالموعظة
فأخبرن ذلك اليوم وفيه وعظهن
وبشيرهن (فقال يا معشر النساء)
الامر كل جماعة أمرهم واحد
وهو يرد على ثعلب حيث خصه
بالرجال الان = ان مراده
بالخصم بهن حاله اطلاق الامر
لأقبيله كما في هذا الحديث
(تصدقن فاني اريدكن) انهم
المسورة وكسر الراء أي في ليلة
الامر امر في كتاب العلم من حديث
ابن عباس بالفظايت البار
فرايت أكثرها والناس أكثر
أهل النار) ثم وقع في حديث
ابن عباس أن الرؤية المذكورة
وقعت في صلاة الكسوف
(فقال وبمبارك ولي الله) قال في

الفتح الواو اشتقاقية والباء تسمية والميم اصناماً لا يستهامة وقال العيني الو والاعطف على مقدر
تقديره ما ذنبنا والمباينة ولاقول أوضح (قال صلى الله عليه وسلم لانك انك لا تكون الا نحن) المتفق على تحريم الدعاء به على من
لانه عرف خافه أمره بالقطع أمان عرف خافه أمره بالنص فيجوز كافي جهل ثم لعن صاحب وصف بالاعين كذا الظالمين

والكائنين جائز (وذكر كثرة العشير) أي تجمع من نعمة الزوج وتسهل ما كان منه وانطاب عام غابت فيه الحاضرات على الغيب واستتب من التوعد بالناصلي كقران العشير وكثرة اللعن أنهم آمن البكال ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (مارأيت) أحدا (من نافعات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحدا كن) ٨٥ أذهب من الأذهاب على مذهب سيبويه

حيث جوز بناء الفعل التفضيل من السلائي المزيد فيه وكان القياس فيه أشد أذهابا واللب العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الإنسان من قواه فكل لب عقل وليس كل عقل لها والحازم الضابط لأمره وهو على سبيل المبالغة في وصفه من بذلك لأنه إذا كان الضابط لأمره يتفادلهن فغيره أولى (قلن) أي مستفهمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن لظفائهن عليهن وما نقصان دينهن وعقلهن لظفائهن عليهن (الله) كأنه حثي عليهن ذلك حتى سأل عنه ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة إلا كثرة والكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن من نافعات وما اللطف ما أجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بجملة الحسن (أليس) ثم أدة المراد مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولها بكسر الكاف خطايا للواحدة السقي نوات خطاياهن صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل فذلك لأنهن قد علمن

ما قدمت وما أخرت المراد بشيئها ما أخرت إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لأن الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال أبو الوليد النيسابوري قال الاستغفار لما قبل أن يقول الحمال إنما هو طاب مقدرته قبل وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يعقر إذا وقع فلا مصلحة فيه قوله وما أسبرت وما أعلنت أي جميع الذنوب لأنهم الماسرون أو أعلن قوله وما أسبرت المراد بالكثرة لأن الأسراف المفرط في الشيء ومجازة المذنبه قوله وما أنت أعلم به مني أي من ذنوبي وأسر في في أموري وغير ذلك قوله أنت المقدم وأنت المؤخر قال البيهقي قدم من شاع بالنسبة إلى مقامات السابقين وأخر من شاع من صراحتهم وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبياء وأخر من أبعد عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله لا إله إلا أنت أي ليس لنا معبود تنزل له ولا نتضرع إليه في غفران ذنوبنا إلا أنت الحديث يدل على مشروعية الاستسقاء بما في هذا الحديث قال النوري الآن يكون ما ما لا تقوم لا يرون التلويح وفيه استحباب الذكرك في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرعد على المناعين من ذلك وهم الخنثية والهادوية (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه أبو داود والدارقطني مثله من رواية أنس ولعله من حديث أبي سعيد وأخر ج مسلم في صحيحه أن عمر كان يجهر بهم ولاه الكلمات يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق أنه كان يستفتح بذلك وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود وقال الامود كان عمر إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك يستمع ذلك ويعلمنا رواه الدارقطني) أما حديث عائشة فأخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحارثه يعق ابن أبي الرجال المذكور في استناد هذا الحديث قد تم كما في من قبل حفظه انتهى وقال أبو داود وهذا أخرجه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الاطالق بن غنم وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقرى وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيمن يعني رجال استناد أبي داود بحجروا انتهى وطابق بن غنم أخرجه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب

خطاب المذكر الاستغفار بهذا عن ذلك كما قال تعالى فاجرا من يفعل ذلك منكم فهذا منه في الموت على أن بعض الجماعة نقل لذه بانه يكفي بكاف مكره ومفرد لكل موث أو الخطاب لنفسه معين من القسائم الخطاب كلام من على سبيل البدل إشارة إلى أن حاله في النقص تناهت في الظهور إلى حيث يمنع حقاؤها فلا يختص به واحد دون أخرى فلا تختص حينئذ بهذا

الخطاب مخاطبة ذوق مخاطبة قال في المصاحف فيجب وضع الكافي على أنه الخطاب العام واستنبط من ذلك أن لا يوجه بذلك الشخص المعين فإن في الشمول تسلية وتسهلا وأشار به قوله مثل نصف شهادة لرجل إلى قوله تعالى فويل وأمرنا أن ممن رضون من الشهاداء لأن الاستظهار ٨٦ بأخرى يؤذن بقوله ضبطها وهو يشعر بنقص عقلها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (أليس إذا حضرت لم تصل ولم نكلم) أي لما قام به من مائع الخبز (فلم يلب) وفيه اشعار بأن منع الحديث من المصوم والصلاة كان بابا يحكم الشرع قبل ذلك الجالس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) يكسر الكاف ويقعها كالسابق قبل وهذا المصوم فيمن يعاوضه حديثا بكل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا مريم الحديث واجب بان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من أفراد هذا الشئ وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة لكن التنبية على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن والى هذا ترتيب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره على النفس وليس نقص الدين منه من افعي يصح على من الاثم بل في أعم من ذلك قاله النووي لانه امر نسبي فالكمال مثلا ناقص عن الاكمل ومن ذلك الخائض لا تأثم بترك الصلاة فمن الخفيض لكانها فافضة عن المصلي وهل تنسب على هذا الترتيب انكونها مكلفة به كما ينسب المربض على النوازل التي كان

أخرج له الشيخان وثقه أبو ساتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهدا وقال الحافظ رجال اسناده ثقات لكن فيه انقطاع قال في الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وابن الحكم بن عمرو أبي امامة وعمر بن العاص وياجر وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرجه الحديث الترمذي من طريقه فضحه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد في الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وأما ان عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبد الله بن أبي سبابة عنه وهو موقوف على عمرو بن عبد الله يعرف له سماع من عمرو بنان سمع من عبد الله بن عمرو وقال رأى عمر ربه وقد روى هذا الحديث عن عمر بن عمرو قال صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني المحفوظ عن عمر موقوف قال الحاكم وقد صحح ذلك عن عمرو وهو في صحيح ابن خزيمة عنه قال الحافظ وفي اسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمرو موقوفا ورواه أبو صانع ابن مسعود قوله سبحانه التسبيح نزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المراد ببيع في عبادة الله وأصله مد ومثل غفران قوله وبجملته قال الخطابي أخبرني ابن جبال قال سألت الزبيدي عن قوله سبحانه اللهم وبجملته فقال معناه سبحانه وبجملته سبحانه قوله تبارك اسمك البركة نبوت الخيرة الإلهي في الشئ وليده إشارة إلى اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قوله وتعالى جسدك الجسد العظمه وتعالى فاعمل من العلو أي مات عظمته على عظمة كل أحد غيرك قال ابن الأثير معني تعالى جسدك إلا جلالك وعظمتك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفناح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله وأخيه أرواه في الصحابة الذين ذكرهم بهذا الاسم فمما وجوه عربية أصيها فاجتمع من الصحابة ليتعلم الناس مع أن لمة اخفاؤه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يله أوم عليه غابا وان استفتح بما رواه على أو بغيره فحسن الصفة الرواية انتهى ولا يخفى ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالإثبات والاختيار واضح ما روى في الاستفناح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المنال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف الماهال الذي فيه قال الامام أحمد أما أنا فذهب إلى ما روى عن عمرو بن رجلا استفتح ببعض ما روى كان حسنا وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسجنانك اللهم تسبيرا فائبا واحسن أساسه حديث أبي سعيد ثم قال لا أعلم أحدا ولا سمعنا به استعمال هذا الحديث على وجهه

«(باب التعوذ بالترائة)»

فعله في حصته وشغل عن امره قال النووي الظاهر لان ظاهر الحديث انما الاتهاب لانه ينوي قال أنه يفعل لو كان سامعا أهلية وهي ليست باهل ولا يمكن ان تنوي لانهم احرام عليها قال في الفتح وعذري في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تنسب وفي هذا الحديث عن القوائد مشير وعبة ان يزوج إلى المصلي في العيد وأمر الامام الثامن

بالصدق فيه واستنبطه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء الفقراء وله شروط وفيه حضور النساء المحدثات بحث
يشتركون عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام النساء على صدوقه ان يجد النعم حرام وكذا كثر استعمال الكلام
القيح كالان والشم وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج ٨٧ من الله تغلظا على فاعلم القول يكفرون وهو

كاطلا في نسبي الايمان وفيه
الاغلاظ بالنصح بما يكون سببا
لازالة الصدقة التي تعاب وفيه ان
الصدقة تدفع العذاب وفيه
انما قد تكفر الذنوب التي بين
المخلوقين وان العقل يقبل
الزيادة والنقصان وكذلك
الايمان وفيه ايضا حجة
المتعلم للعلم والتابع للتبوع فيما
لا يظهر له معناه وفيه ما كان
علمه صلى الله عليه وآله وسلم
من الخلق العظيم واصفح الجليل
والرفق والرأفة زاده الله تبارك
وتعالى رواته هذا الحديث
الخمسة كلهم مدينون الا بن ابي
هريرة فصرى وفيه التحديث
بصيغة الجمع والاختيار بالافراد
والعامة ورواية ناهي عن ناهي
عن محبان واخرجه البخاري في
الطهارة والصوم والصلاة
والزكاة مقطعا وفي الحديث
بطوله وسلم في الايمان والنسائي
في الصلاة وابن ماجه (عن
عائشة رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
اعتكف معه في مسجده (بعض
نساءه) هي سودة أو رمل أو ام
حبيبة واسند الخلف ابن حجر
وقيل زيب وقيل اخنوخة
ورج انهم اسماء بنت جدية في

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن ابي سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول
أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونون فتنه ونفسه رواته احمد
والترمذي وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل
القرأة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر بن الخطاب يقول
سبحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول رواته
الدارقطني حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ولفظ الترمذي كان اذا
قام الى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله
غيرك ثم يقول الله أكبر الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله الى آخر ما ذكره المصنف واقتضاه
داود كلف الترمذي الا انه قال ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبير ثلاثا
أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرافعي
عن الحسن الزهرى من جعفر وقال الترمذي حديث أبي سعيد ما شهر حديث في هذا الباب
وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما كثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند
أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن
سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي وعلى
ابن علي هو ابن نجاد بن رفاعه الرافعي البصري روى عنه وكيع وثقه وأبو نعيم وزيد
ابن الحباب وشيخان بن فروخ وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرافعي
يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحمد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله
ابن عازم عوا أنه كان يصلي كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عباده بعيسى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وكان رجلا عابدا ما أرى أن يكون له مشربون حديثا قبل له ان كان ثقة قال نعم
وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به بأس لا يحتج بحديثه وقال يه قوب بن اسحق قدم
عامنا مسجدة فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرافعي قولا من همزه
ونقحه ونقحه فبذلكر ابن ماجه نفسه هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجلي بفتح الجيم
والميم فقال نقفه الشعر ونقحه الكبر وهمزة الموتة يكون الواو بدون همز والمراد بها

سنة سيد بن منصور ولفظه ان اسم سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة ورجل جعلت الطست تحتها وحديثه فاست رواه
البخاري من المدايض والله الحمد (وهي مستحاضة) حال كونها (تري الدم) وأتى بآء التانيث في المستحاضة وان كانت
الاستحاضة من خصائص النساء لا يشهد بان الاستحاضة حاصل لها بالقل لا بالقوة (فريحا وضعت الطست) بفتح الطاء

(تجه من الدم) أي لاجله واستنبط من هذه الحديث جواز اعتكاف المستحاضة عند أمن ثلوث المسجد كدائم الحلات ورواه الأئمة ما بين واسطى وبصرى ومدني وفيه الحديث والعننة وأخرجه البخاري في الوهم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها نسبية ضم الثوث وقع السين مصغرا لث الحرف

هنا الجنون وكذا فيهم هذا أبو داود في سننه وإنما كان الشعر من نشأة الشيطان لانه يدعو الشعر المداحين الهجائين الماظمين المخرين الى ذلك وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يمتثلون كلاما لا سقيمة ولا نقشة في اللغة كلف الرقيق وهو أقل من النقش والنقش في اللغة أيضا فتح الرقيق في الشيء وانما ناسر بالكبر لان المتكبر يتعاطم لاسيما اذا مدح والهمز في اللغة ايضا العصر يقال همزت الشيء في كني اي عصرته وهم من الانسان اغنياءه والحديث يدل على مشروعية الافتتاح به ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الاحاديث رد ما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشئ وفي تقييده بعد التكبير كما تقدم رد ما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه ايضا من وعية التعوذ من الشيطان من همزه ونقشه ونقشه والى ذلك ذهب أبو جند وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت الى أن تخله قبل التوجه ومذهبهم ما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقتضى المتقدم فله ورد من طرق متعددة بقوى بعضها بعضها ما أخرجه ابن ماجه عن حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بانظ اللهم الى أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونقشه ونقشه وأخرجه أيضا البيهقي ومنه ما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر الحمد لله كثير الحمد لله كثير الحمد لله وسبحان الله بكرة وأصيل ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نقشه ونقشه وهمزه ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي امامة بنحو حديث جبير ومنها عن سمرة عن هذا الترمذي ومنها عن عمر موقفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هذا مع ما يزيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث (فائدة) قال الماظفي التخصيص كلام الرازي يقتضي انه لم يرد الجوع بين وجهي وجهي وبين سبحانه اللهم وليس كذلك فقد جاف في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الاسدي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي رواه الشيخ بن راهويه في مسنده واعله أبو حاتم انتهى (فائدة أخرى) الاحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء وبرايم الى استحبابه في كل ركعة واستدلوا

كانت تمر من المرعى وثداوى الجرحى ونفس الموق لها في البخاري خمسة احاديث (رضي الله عنها) قالت كنا نهيى بضم الذون وفاعل النهي الذي صلى الله عليه وآله وسلم (ان تعوذ أي المراءة أي كل واحدة منهن تهني عن الاحداد أي تمنع من الزينة على ميت فوق ثلاث) يعني به المياهي مع أيامها (الاعلى زوج) دخل بها أو لم يدخل صغيرة كانت أو كبيرة سرفا وأمة نعم منسأبي سنيذة للاحداد على صغيرة ولا أمة (أو بعدة أشهر وشهرا) يعني عشر لبال انزل أريد به الايام أقبل عشر فثلاثة قال البيضاوي وثاني عشر العشر باعتبار الليالي لانها آخر الشهر ورواها الام ولذا لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهبا الى الايام حتى انهم يقولون صفت عشر او بشمده قوله ان لثنت العشر انتم ان لثنت الايام ولعل المتقضى لهذا التقدير ان الجنين في غالب الاحر يكره لثلاثة أشهر ان كان ذكرا ولا بعدة ان كان اناى واعتبر اقصى الاجلين وزيد عليه العشر استظهارا لذكر انقضه فركه في المبادئ فسلكتس بها (ولا تمكث) لازالة كدم الان في

المنهي معني النبي ورواية الرفع هي الاحسن كالايجنى (ولا تطيب ولا تلبس ثوبا بعموم مصبوحا الاثوب عصب) بفتح المعيز وسكون الصادير وديانة يصبغها أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقدر خص لنا) التطيب بالبخير (عند الظهر اذا اعتسفت احدا انامن بمحضها) لدفع رائحة الدم لها نسبة قبل من الصلاة (في بيته)

بضم النون وسكون الموحدة أى فى قطعة يسيرة (من كسبت أظنار) بضم الكاف وسكون السين والكسب والكسب
والقسط ثلاث لغات وهو من طيب الاعراب ومعناه ابن البيطار راسنا والظفار ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان
يوضع فى الجوز وقال ابن التين صوابه قسط ظفارا أى بغير همز نسبة الى ظفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط
الهندي وحكى فى ضبط ظفار
عدم الصرف والبناء كنهطام
وهو العود الذى يتخبر به قال
النورى ايس القسط والظفر
من متعود التظلم واغارخص
فبه للعادة اذا اعتسلت من
الحيض لازالة الرائحة الكريهة
وقال المهلب رخص لها فى التبخير
به لدفع رائحة الدم لما تستقبله
من الصلاة (وكأنهم سعى عن
اتباع الجنان) بآلى الحب فيه
فى محله ان شاء الله تعالى ورواة
هذا الحديث بصريون وفيه
التحديث والعنعنة وأخرجه
البخارى هنا وفى الطلاق وكذا
مسلم وأبو داود والنسائي وابن
ماجه (عن عائشة رضى الله
عنه ان امرأة) من الانصار كما
فى الحديث التالى لهذا الحديث
المذكور فى صحيح البخارى أو
هى اسماء بنت مسكل كما فى مسلم
لكن قال الدمشقى انه ضعيف
وانما هو سكن نسبة الى جدّها
وجزم تبعاً للخطيب فى مهماته
انها اسماء بنت يزيد بن السكن
الانصارى نسبة الانصار
وصوبه بعض المتأخرين لانه
ليس فى الانصار من اسمه مسكل
وتعقبه بعدد الرواة ويؤيده
تفريق ابن منده بين التريجنين
وبان ابن طاهر وأباموسى الدين

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا لله ولا تسلن الاية تدل على مشروعية
الاستماع قبل قراءة القرآن وهى أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة ودخلها
وأحاديث النهى عن الكلام فى الصلاة يدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين
الاستماع قبل القراءة دليل يخصه ولا وقع الاذن بمنعه فالاحوط الاقتصار على
ما وردت به السنة وهو الاستماع قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتى ما يدل على ذلك
فى باب افتتاح الثانية بالقراءة

(باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم) *

(عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم
أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفى إلفظ صليت خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله
الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائي بإسناد على شرط الصحيح ولا جد ومسلم صليت خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وكانوا يستنصتون بالله لله رب
العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها ولا بعد الله بن أحمد
فى مسنده أبى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتنون القراءة بسم الله الرحمن
الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه والنسائي عن
منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمنا قراءة
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم يسمهم اسمهما) الحديث قد استوفى
المصنف رحمه الله أكثر الروايات ورواية فكانوا لا يجهرون أيضاً ابن حمدان
والدارقطنى والطحاوى والطبرانى وفى إلفظ لا يسمعون وقوله كانوا
يستفتنون بالله لله رب العالمين هذا متفق عليه وانما الله ومسلم بن زيادة لا يذكرون بسم
الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا اللفظ بالاضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة روه
عنه بمذاهب جماعة روه عنه باللفظ فلم أسمع أحدا منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب
الحافظ عن ذلك بأنه قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين وأخرجه البخارى
فى جزء القراءة والنسائي وابن ماجه عن أيوب وهو لاهو الترمذى من طريق أبى عوانة
والبخارى فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من
طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسرارج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

١٢ نيل الى وأبى على الجبانى جزموا بما فى مسلم ورواه ابن أبى شيبة وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتعريف
وحكى النورى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسله من الحيض) أى الحيض
(فأمرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تقتسل) أى بأن قال كما رواه مسلم بعنه تاهرى فأجسنى الطهوى رشمى على رأسك

قال لبيك هذا كتابي الذي يبلغ شؤني أسألك أي أصوله ثم صبي الماء بجليك (قال خذني فرصة) أي قطعه ممن صوف أو قطن أو جملته عاينها صوف يحكاها أبو عبيدة وغيره بثلبث الفاء وقبل يفتح القاف والصاد المهملة يعني شيا يسير مثل القرصة بطرف الأصبعين وقال ابن تيمية انما هو بالقاف ٩٠ والصاد المهملة أي قطعة عال المقسطلا في الرواية ثابتة بالقاف والصاد

المهملة ولا يجال بالراء في مثله والحق صحيح يقال أئمة اللغة (من مسك) بكسر الميم دم الفزال وروى يفتحها قال القاضي عياض وهي رواية الاكبرين وهو الجالد أي خذني قطعة منه وتعلمي بها مسيح القبول راحيخ بانهم كانوا في ضيق ويتنفع معه أن يمتنعوا المسك مع غلاتهم وتبعه ابن بطال ورجع النوروي المكسر وله هو الظاهر الواضح وبؤيد قوله في الرواية الأخرى فرصة مسكة ومن قال معناه مأخوذة بالسد ففسد أبعد (قطهري) أي تنظني (بها) أي بالقرصة قال النوروي المقصود بأستمال الطب دفع الرائحة الكريهة على الصبي وقيل لكونه أسرع إلى الجبل والصواب أن ذلك مستحب لكل مقتله من حمض أو نفاس ويكره تركه لاقطارة فان لم يجد مسكا فليس فان لم يجد فزيتا كاطين والأفالمه كافي (قالت) أسماء (كتب) أنظهر بها قال صلى الله عليه وآله وسلم (سجدان الله) متجهبا من خفاء ذلك عليها (قطهري) قالت عائشة رضي الله عنها (فاجبت بها إلى فقلت) لها (تتبعي بها) أي بالقرصة (أثر الدم) أي في الفرج قاله النوروي

وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلقط لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسرارج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلقط لم يكونوا يفتخون القراءة إلى آخر ما ذكره المحقق وفي الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي أسناده بشر بن رافع وقد ضعه في غير واحد من حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وله حديث ثالث سمي أي ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسماي أيضا وقد استدل بالحديث من قال أنه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن مسعود الناس في شرح الترمذي علماء الكوفة ومن شاذهم قال وعن رأي الأسر ابراهيم عمر وعلي وعاروق اختلاف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها ومن لم يختلف عنه أنه كان يسربها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين بن زور ويذكر عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنهما الجهر بها وروى عن علي أنه كان لا يجهر بها وعن صفوان بن وهب عن أبيه عن حماد والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وسفيان الثوري عن عمار قال أبو عمر من وجوه ليست بالشائكة أنه قال يخفي الإمام أربعا التورود بسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى عنه الأسود وروى عنه الأسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفيهن الإمام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى نحوه لائل عن ابراهيم والنوروي وعن الأسود صليت خلف عمر سبعين صلاة لم يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبي شيبة عن ابراهيم أنه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذي والحايزي الأسرار عن أكنز أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس روى ذلك عن عمر وابن عمرو وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعن عوف بن مالك ثلاث روايات أنه لا يقرؤها وأنه يقرؤها سرا وأنه يجهر بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهر بها أو سرا وروى الشافعي بأسناده عن أنس بن مالك قال سئلت معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر في المنفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية نفضت الصلاة فابن الرحمن الرحمن وابن التكمير اذا خذفت ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشهد ابن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الحاملي يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره غير وظاهر الحديث بحجة له قال والحسين في الفتح ويصرح به رواية الأعمش اعلى تتبعي بها مواضع الدم واستنبط منه أن العالم يكنى بالجواب في الأمور المستورة وان البراءة نال عن أمير دينه أو تكبر بالجواب لافهام السائل وان الطالب الخاذق في فهم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه

الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حله وخياله في هذا الحديث من القوائد السنية واستصحاب الزلف بالمعلم وأهله الذين لا يفهم وفيه ان المراد مطلوب يستعربوه وان كانت مما جعل عليه من جهة الطبيب لازالة الرائحة الكريهة ورواه هذا الحديث ما بين يدي ومكي وفيه ٩١ الحديث والعفة وأخرجه الي في الطهارة والاعتصام و

والحسين بن علي ومعاوية قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال الجهر بها فهم أكرم من أن يذكرأ وأوسع من أن يحصر وأمنهم محمد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبوائل وسعيد بن جببر وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه الأزرق بن قيس وعبد الله بن مهقل بن مقرن ومن بعدهم التابعين عبيد الله السمرى والحسن بن زيد وزيد بن علي ابن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن راهويه وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم يرجع الى الاسرار وحكاها غيره عن ابن المبارك وأبو نوري ذكر البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر يسمى الله الرحمن الرحيم حكاها عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجرية وقد ذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلي خافا من لا يجهر بالسجدة وعن أبي جعفر الهاشمي عنه واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك في ائمتهم في النوافل في فاتحة الكتاب وسورة القرآن وقال طاوس ذكر في فاتحة الكتاب ولا تذكرو في السورة بعدها وحكى عن جماعة انها لا تذكروا لا جهرأ وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكى القاضى أبو الطيب الطبرى عن ابن أبي ليلى والحسين ان الجهر والامرار بها سواء فهذه المذهب في الجهر بها والاسرار واثبات قراعتهم وانقيها وقد اختلفوا اهل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكى عن أحمد واسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثرا العراقيين وحكاها الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جببر ورواه البيهقي في الخلافات باسناده عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاها في السفن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهورواية عن أحمد انها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازى وغيره من الحنفية

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتص رأسه أى حلى شعره (وامتنطى وأمسكى عن عمرتك أى اتركى العمل فى العمرة واتمها فافليس المراد انطوى وخرج منها فان الحج والعمرة لا يخرج منهما الا بالتحل وحيث قد تكون قارئة ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكفين طوافك حجك وعمرتك ولا يلزم من نقض الرأس والامتنشاط ابطالها لجوازها حال الاجرام وقد جازوا

فعلها اذ كان على انه كان برأسه اذى وليس المراد ابطى عمره ثم يؤيده قوله في العشرة أو اجمع بجمعة واحدة وقولها اربع
مواحي بجمع وعمره وأربع انا بالحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذم مكان عرتك قالت عائشة (ففعلت) النقص والامتناع
والامتناع (فما مضيت) أي ادبت ٩٢ (الحج) بعد احوالي به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبي بكر

الصديق رضي الله عنه (الليلة)
الخصبة (يقع الحاء وسكون الصاد)
التي نزل فيها بالحصب موضع بين
مكة ومكة يسمون فيه اذ انقروا
منها (داغري) أي اعقرى (من)
التهميم) موضع على فرسخ من
مكة فيه مسجد عائشة (ممكن)
عمرى التي انسكت) من النسل
أي التي احرمتها وارادت ألا
حده ولها مفردة غير مندرجة
ومعنى الخصى وفي رواية انسكت
من السكرت أي التي تركت
اعمالها وسكنت عنهما وللقاسبي
سكنت والضيم نفسه راجع الى
عائشة على سبيل الاتفات من
التسكيم للقيسة وفي السباق
التي أتت بعد الثقات وهو
ظاهر لما نال قاله في الشيخ أو
المعنى سكت المرأة من الخبط
وطلاق الشككية عليها
كتابة عن اختلاها وعدم بقائه
استقلالها وانما أمرها بالعمره
بعد الفراغ وهي قد كانت
محضات لها فذكر جمعة مع الحج
لنقصها عمره مفردة كما حصل
اسانرا وأوجه صلى الله عليه
والوسلم حديث اعمر بن بعد
الفراغ من جهن المرد عسرة
مفردة عن جهن محضاتها
على كثرة العيادة وقام مباحث
الحديث في كتاب الحج ورواته

هي آية بين كل سورتين غير الاتصال وبراءه وليست من السور بل هي قرآن مستقل
كسورة قصيرة وسكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد وأعلم أن الأمة
أجهت أنه لا يكفر من أنبئها ولا من تناسها الاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفا
جمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أسد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف انها آية في اثنا عشرة
الثل ولا خلاف في اثباتها خطافي أوائل السور في المحقق الا في أول سورة التوبة وأما
السلامة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاصحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا
ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها
فانتم ابن كثير قالون وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة الا في سورة
التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وجوزة وورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالاسرار بها
بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما بما ذكرنا واحتج القائلون بالجمهور بها
في الصلاة الجهرية بأحاديث منهم حديث أنس وحديث أم سلمة الاستئذان وسما في
الكلام صليها ومن حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني باللفظ كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي هذا حديث ابن
اسناد يذلل وفي اسناده اسمعيل بن حماد قال الزرار اسمعيل لم يكن بالقوي وقال العقيلي
غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفي اسناده أبو
خالد الوائلي اسمه هرثم وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من
هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود وهذا الحديث روى ذلك عنه
الحافظ في التلخيص والحديث طريق آخرى عن ابن عباس رواها الحاكم باللفظ كان
يجهر في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وخطأه الحافظ في
ذلك لأن في اسنادهما عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسبهما ابن المديني الى الوضع للحديث
وقدر واهمه بن زاهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في
اسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمر الصحيح في هذا
الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لا من فوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر
في السورتين بسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف
وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خنيس عن مسدد بن خنيس
وهو ماضع لثان ومنها ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة باللفظ قال نعيم الجهم

الخمس ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعمة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت خرجنا من صليت
المدنية مكة اينذا القعدة (مواقين) وفي رواية مواقين (لهلال ذي الحجة) والمعنى مشرقين يقال أوفى على كذا اذا أشرف
عليه ولا يلزم منه النسخ فيه وقال النووي أي مقار بين لاسم لاله لأن خروج وجهه صلى الله عليه وآله وسلم كان نحو لاله بين

من ذى القعدة يوم السبت (فقال نزول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن يبال) (الامين وفي رواية يمل بالام مشددة
أى يحرم (بعمرة فليبال) (بعمرة فلو لا أهديت) أى سقت الهدى (لا هلات) ولا بوى ذرو الوقت والاصبلى لاحالت
(بعمرة) ليس فيه دلالة على ان التمتع أفضل من الافراد لانه انما قال ذلك لاجل ٩٣ فسبح الحج الى العمرة الذى هو خاص

بهم فى تلك السنة فحاشا ان يحرم
الجاهلية العمرة فى أشهر الحج
لا التمتع الذى فيه الخلاف وقاله
ليطيب قلوب أصحابه اذا كانت
تقومهم لا تمنع بنسخ الحج
الى الارادتهم موافقة صلى الله
عليه وآله وسلم أى ما ينفى من
موافقتكم فيما أمرتكم به الا
سوق الهدى ولولا لو افقتكم
وانما كان الهدى لانه لا تقام
الاحرام بالعمرة لان صاحب
الهدى لا يجوز له التحلل حتى
يضره ولا يضره الا يوم النحر
والتمتع يحل من عمرته فباله
فمنه ان قاله الفسطانى وقال
الحافظ الشوكاني فى السيل نقد
ثبت فى الصحيحين وغيرهما ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لو اسست قبائل من أممى
ما استدرت مائة من الهدي
ولعلتم اعز فذل على ان التمتع
أفضل من الاقران وقد سقت
المذاهب والادلة فى شرحى
للمتنقى عما لا يحتاج المناظر الى
غيره فلا حاجة عليه أولى لان
المقام طويل الذيل انتهى
وستكون لنا عودة الى ذلك فى
كتاب الحج ان شاء الله (فأهل
بعضهم بعمرة وأهل بعضهم
بالحج) قالت عائشة (وكنتم أنا
من أهل بعمرة أذكر كنى يوم عرفه

صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفيه يقول اذا
سلم والذى نفسى بيده انى لا شريك لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح
هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخارى ومسلم وقال البيهقى
صحيح الاسناد وله شاهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يمتوجه عليه تعديل
ومن اعن أبي هريرة أيضا عند الدارقطى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
قرأ وهو يوم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطى رجال اسنده كلهم
ثقات انتهى وفى اسنده عبد الله بن عبد الله الاصمعى روى عن ابن معين وثيقه وضعفه
وقال ابن المدينى كان عنده أصحابا ضعفاء ووثقوا فذكرتهم فيه غير واحد ومن اعن أبي هريرة
أرضاعه الدارقطى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأت الحمد فاقرأوا
بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
الرحيم احسدى أيها قال البيهقى وجميع رواة ثقات الا ان فوح بن أبى بلال الراوى
له عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبي هريرة تردد فيه فرفعه فرفعه فرفعه فرفعه فرفعه فرفعه
الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصحح غير واحد من الأئمة وقعه على رفعه وعله ابن
القطان بتردد فوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزى من أجل عبد الحميد بن جعفر فان
فيه من الاول لكن متابعه فوح له مما تقويه ومنها عن علي بن أبى طالب وعمار بن ياسر ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر فى المكة بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطنى وفى اسنده جابر الجعفى وابراهيم بن الحكم بن طهير وغيرهما ممن لا يعول عليه
ومنها عن علي أيضا بالقطان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
فى صلاته أخرجه الدارقطنى وقال هذا اسناد علوى لا بأس به وله طريق أخرى عنده
عنه بالقطان أنه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد رب العالمين قبل اعماهى ست فقال بسم
الله الرحمن الرحيم واسنده كلهم ثقات وقال الحافظ فى الحديث الاول الذى قال انه
لا بأس باسنده انه بين ضعيف ومجهول ومنها عن عمران بن النبی صلى الله عليه وسلم كان
اذا قام الى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا
يثبت فيه الا أنه موقوف ومنها عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
نقرأ اذا هفت فى الصلاة فأت أقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم
رواه الشيخ أبو الحسن وفى اسنده ما لجهنم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومنها عن سمرة
قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

وأنا حاض فشكلت ذلك (الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال دعى عمر بن) أى أفعاله وارفضها (وانقضى رأسك)
أى شعرها وقب له دلالة على نقض المرأة شعرها عند غسل الخيض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال ابن عمر
والحسن وطاوس فى الخاض دون الجنب وبه قال أحمد وجميع جماعة من أصحابه الاستحباب فيهما واستدل الجمهور على عدم

لوجوب التمسك بحديث أم سارة إلى امرأته فذكر في رأسها فأنقذه الجنيابة قال لا رواه مسلم وفي رواية له العيصية والجنيابة وقد
سجلوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جميعا بين الروايتين (وامتنعوا وأهملوا) أي مع عمرتك وأمكنكم (فنهلت) ذلك
كأنه (حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل ٩٤) فمضى أخى عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم (فخرجت) معه (إلى

التمتع فاهلالت بعصرة) منه
(مكان عمر بن) التي تركتها (قال
هشام) بن عمرو ولم يكن في شيء
من ذلك هدي ولا صوم ولا
صدقة) استشكل النووي في
السلامة بين القمار والمتنع
عليه الذم وأجاب القاسمي
ببعض ما لم تكن قارة ولا
مقتصة لأنها آخرت بالمعنى ثم
نوت في نسخة في عمرة فلما حاضت
ولم يتم لها ذلك رجعت إلى جحها
لأنه ذكر في عمرة وكانت
ترفضها بالوقوف فأمرها به فيجمل
الرفض فلما كملت الميعاد عرفت
عمرة ببدأة وعرض بقولها
وكنيت أنا من أهل بكرة وقولها
ولم أهل الأبهرة وأجيب بأن
هذا ما لم يبلغه ذلك أخبر بغيره
ولا يلزم منه نفيه في نفس الأمر
بل روى جابر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أهدى عن عائشة بكرة
فأنهم روى هذا الحديث
الحديث ما بين كوفي ومدني وفيه
التحديث والعنعنة (وعنها)
أي عن عائشة رضي الله عنها أن
امرأة وهي معاذة بنهم الميم وقع
العين بنت عبد الله العدوية
(فأنسها) أتجزى أحدا (أي
أنقض) صلواتها التي لم تصلها
زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح
الطاء وضم الهاء (فتسالت)

وسكتة إذا فرغ من القراءة فأنكر ذلك عمر بن الحسين فكذبوا إلى أبي بن كعب
فكتب أن صدق عمرة أخرجه الدارقطني واسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي
وأبو داود وغيرهما باللفظ سكتة حين يقتنع وسكتة إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس
قال **كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة** بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم معناه ومنها عن أنس
أيضا باللفظ **مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر** بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الحاكم قال ورواه كاهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وفي أسناده
الحكم بن عبد الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن يزيد بن الحبيب بنحو
حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو
ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمرو وغيره من طريق لا يعول عليها ومنها عن ابن
عمر قال **صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجهر**ون
بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى
العلوي وقد كذب أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ويحتمل رواه الخطيب عن
ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو صحيح قال والصواب أن ذلك عن ابن عمر
غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث
التي أتت على ترك البسمله التي قدمناها وقد جاءت روايات حديث أنس السابقة على ترك
الجهر لا ترك البسمله مطلقا ما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه باللفظ فكانوا
لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية حديث عبد الله بن المغفل
الأنسية وغيرهما مطلقا ما في تلك الأحاديث في قراءة البسمله على تلك الرواية المأثمة
بنفي الجهر فلو إذا كان محصل أحاديث نفي البسمله هو نفي الجهر بها في حديث رواية
فيما أتت الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تنسيق رواية الحديث على الثاني
لأن أنس لم يرد أن يجهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويحجب أبا
بكر وعمر وعثمان خمس أو عشر من سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل
لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لم يعد عهد به لم يذكر منه الجزم
بالافتتاح بالحمد لله جهر أفلم يستحضر الجهر بالبسمله فيعين الاختصاص بحديث من أثبت
الجهر انتهى ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحسان أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

عائشة (أمر روية أثبت) نسبة إلى حر وراقرية بقرب الكوفة كان أول اجتماع الخوارج هم ورفق كثيرة عن
لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن وروا ما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى أخرجه أثبت لأن
طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة السابقة من الحيض وهو خلاف الإجماع فالعمدة لا أسفة هام

الاشكارى وزاد في رواية مسلم عن معاذة ثقات لا ولي كفى أسأل سؤالا جرد طالب العلم لا لاعتق فتاهاشمة (كذا في بعض)
مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مع وجوده أو بعده أى فكان يطلع على حاله في الترتيب (ألا بأمر نابه) أى بالفتنة لأن
التقرير على ترك الواجب غير جائز (أو قالت) أى معاذة (فلا تنه له) وقر بين الصلاة ٩٥ والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها

للمخرج بخلافه وعند الاسماعيلى
من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم
نؤمر به والاستدلال بقولها هذا
أوضح من الاستدلال بقولها فلم
نؤمر به لأن عدم الأمر بالقضاء
هنا قد ينزع في الاستدلال به على
عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء
بالدليل العام على وجوب القضاء
واقطع علم ورواية هذا الحديث
كلهم بصريون وفيه التحديث
بالإفراد والجمع وأخرجه الستة
(عن أم سلمة) ههنا (رضي الله
عنها) حديث حديثه وهي مع
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
في الخيلة (ولفظه) قالت حضرت
وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في الخيلة فأنشأت تغربت
منها فأخذت ثياب حبيضة
فلبستها فقال لي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أنقصت قلت
نعم فدعاني وأدخلني معه في
الخيلة وقد تقدم هذا الحديث
وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية
إن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يقبلها وهو صائم)
وكنيت غنمنا أنا والنبي صلى
الله عليه وآله وسلم من أنا واحد
من الجماعة وفيه جواز التمسك
للصائم مع الأمن والاعتساف مع
الرجل من ظرف واحد لهما
(عن أم عطية) نسبية بات

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد
لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال أنا سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني
عنه أحفظ فقلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الغلظين قال نعم قال
الدارقطني هذا الإسناد صحيح وعروض التبيين في مثل هذا غير مستكر فقد حكى
الطحاوي عن نفسه أنه حضر جامعة من أهل التبيين الموابطين في ذلك
الجامع فسألهم عن حال إمامهم في الجهر والاختفات قال وكان صديقا جلا صوته الجامع
فاخذوا في ذلك فقال بعضهم يجهر وقال بعضهم يخفت ولكنه لا يخفى عليك أن
هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان
فيه ذكر أمية من الفاتحة أو ذكر القراءة أو ذكر الأمر بقرائتها من دون تقييد
بالجهر في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة
وكذا ما كان مقيدا بالجهر به بدون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة
فإن قلت أما ذكر أمية أو ذكر الأمر بقرائتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فهو عدم
الاستلزام مسلم وأما ذكر قرأته صلى الله عليه وسلم في الصلاة لها فالظاهر أنه يستلزم
الجهر لأن الطريق إلى نفسه انما هي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن
أن تكون الطريق إلى ذلك أخباره صلى الله عليه وسلم أنه قرأها في الصلاة فلا
ملازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث
لا ينتمض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني أنه لم يصح في الجهر بها حديث
وليس له أن يذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين
بالجهر لأنهم من الأحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال
أن يكون أبو هريرة أنشدهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة
لا في جميع اجزائها على أنه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسلة كما
قال الحافظ في التلخيص وقد جمع القرطبي بما حاصله أن المشركون كانوا يحضرون المصباح
فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الله يذكر رجلا الإمامة يعنون مسجلة
أخبر أن يجتازت بسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر به ثلاث ولا تخافت بها حال
الحكيم الترمذي فبقي ذلك إلى يومنا هذا على ذكر الرسم وإن زالت العلة وقد روى هذا
الحديث البابي في الكبير والأوسط وعن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزون بحكاه وتصدية

الحزن أو بنت كعب (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يخرج العواتق أى يخرج وهو
غير متضمن للأمر لأن أخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطالب لكنه هنا عند الجهر والتدليل لآخر (ودوات
الخيل) بالضم جمع خيل بالكسر وهو السقي في جانب البيت تقع له البكر ورأى البيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد

الياسم جمع حائض (وليس هذا التفسير وعودة المؤمنين وتعزل خبره في العصر الحاضر المصلي) أي فيمكن فيمن يتصور يؤمن
 وجابر كذا المشهد الكبريخ رخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهبات والمستعصيات ما من فيمن لان المسئلة قد
 ذلك كانت ما حوت بخلافها الا وقد طالت ٩٦ حاشية في الصحيح لورأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء

لأنهن المساجد كما نعت نساء
 بنو اسرائيل وبه قال مالك وأبو
 يوسف (قيل) القائل حفصة
 (أما) أي لام عطية (البيض)
 على الاستسنة لهم التبعي من
 أخبارهم بنو دالبيض (فقلت)
 أم عطية (الابن) الحائض
 (ثم مد صفة) أي يومها (وكذا
 وكذا) أي نحو المزدلفة ومضى
 وصلاة الاستسنة فوضه ان
 الحائض لا تمجد ذكر الله ولا
 مواطن المنبر كجالس العلم
 والذكر سوى المساجد وفيه
 امتناع خروج المرأة بغير
 جلباب وهو المقنعة أو النمار أو
 اخضر منه وقيل النوب الواسع
 يكون دون الرداء قبل الملقحة
 وقيل الملاء وقيل القمص
 ورواة هذا الحديث ما بين
 بخاري وبصري ومطري وفيه
 التمسك بآثار العينة والقول
 والسماع والسؤال وآخر حجه
 البخاري أيضا في العبدن والنج
 ومسلم في العبدن وأبو داود
 والترمذي والنسائي وابن ماجه
 في الصلاة (وعنها) أي عن أم
 عطية (رضي الله عنها) قالت (كان
 أي في زمن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مع علمه وتقريره وبهذا
 يعطى الحديث حكم الرفع وهو
 مصير من البخاري إلى ان مثل

ويقولون محمد يذكرك الله الصلاة وكان مسيلة الكذاب يسمى ربحنا نزل الله ولا تجهر
 بصلاتك فتسمع المنبر كين فيزوايك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم رواد ابن جبر
 عن ابن عباس ذكره التيسابوري في التيسير وهذا جامع حسن ان صح ان هذا كان
 السبب في ترك الجهر وقد قال في مجمع الزوائد ان رجلا موثقون وقد ذكر ابن القيم
 في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر باسم الله الرحمن الرحيم تارة ويختمها
 أ كثر ما جهر بها ولا يب أنه لم يكن يجهر بها أثنى كل يوم وليلة خمس مرات أبدا
 حضرا وسفرا ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جهور وأصحابه وأهل بيته في
 الأعمار الماضية هذا من أجل الحال حتى يحتاج إلى التثبت فيه بالاطمئنان وأما حديث
 وأهية فتصحيح تلك الأحاديث غير صحيح وصريحها غير صحيح انتهى وصحيح بقية
 الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والأسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة
 فلا تطول بذكرها وأما أدلة المؤمنين لقرآنية البسمة والنافع لقرآنها في كل طرف
 منها في الباب الذي بعده هذا وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد بها جماعة من
 أكابر العلماء تصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة جمعت في أيام الغلاب مشتملة على
 نظم وثقأجبت بها على سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلهذا نص في هذا
 الشرح على هذا المقادير وان كان بالنسبة إلى ما في المسئلة من التطويل نزرا وسيرا
 ولكنه لا يقصر عن إضافة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكثر ما في المقام الاختلاف
 في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه قدح في الصلاة يطلان بالإجماع فلا
 جهولك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والاختلاف فيها لا قد بالغ بعضهم حتى
 عدوا من مسائل الاعتقاد (وعن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله
 الرحمن الرحيم فقال يا بني أياك والحدث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رجلا كان أبغض إليه حدث في الإسلام منه فأنى صليت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تلتها
 إذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين رواد المسئلة الأبا داود) الحديث حسنة
 الترمذي وقد تفرده الجري وقد قيل أنه اختلط بأخره وقد وقع عليه الجري كما
 سبأ في وهو أيضا من أفرا - ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو
 مجهول لا يعرف روى عنه الأبو نعامة وقد روى عنه من الجري ورواه أحمد بن
 مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعامة عن ابن عبد الله

هذه الصيغة تعد في المرفوع ولم يصرح الصحابي بذلك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا خبر الحاكم ابن
 وغيره خلافا للخطيب (لأنه الصفر والسكندر) وفي رواية بعد الطهر (شيئا) أي من الحيض إذا كان في غير زمن الحيض
 أما فيه فهو من الحيض تبعاً له قال سعيدين السبب وعطاء واليهب أبو خنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الإمام مالك

فيري انهم ما حيز مطاوعة هذا الحديث واراد عليه والمراد الماء الذي تراه المرأة كالماء الذي يدرى اصفران ورواه هذا الحديث خمسة وفيه الحديث والنعنة واخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى الله عنها (انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله ان صبية ٩٧ بنت حنيفة بن اخطب انضربت زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة سنة ستين في خلافة معاوية او

سنة ستين في خلافة معاوية او سنة وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنها (قد حاضت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يدرى واسمها) هو ابو حاتم صدوق وروى عنه النسائي فعمان بن غياث متابع الجري وقد وثق عثمان احمد ويحيى وروى له البخاري ومسلم وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي انه حسن انتهى وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغنل والجهول لا تقوم به جهة قال ابو الفتح البهري والحديث عندى ليس معناه لا يصح الجاهل في ابن عبد الله بن مغنل وهي جهة الخطابة لا عينية لا علم بوجوده فقد كان له الله بن المغنل سبعة اولاد همى هذا منهم يزيد وماوى با أكثر من أنه لم يرو عنه الا بونهامة في حكمه المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يهتم بكنهه فهو جاز على رسم الحسن عنده وما تعابله بجهالة المذكوور قال ابن خزيمة عن ربه الحسن بن عبد الترمذي ولا غيره وما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك والحديث استدله القائلون بترك القراءة البسلة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بها وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله ومعنى قوله لا تقرأها وقوله لا يترؤمها اولاً لا يترؤمها ولا يستفتحون بها أى جهرها بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يصحرون بها وذلك يدل على قراءتهم لها سر انتهى وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذى قبل هذا (وعن

قاعدة قال سهل أنس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مدائهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم عبد بسم الله وعبد بالرحمن وعبد بالرحيم روى البخاري الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسلة وهو يدل على منبر وعينية قراءة البسلة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأه في البسلة وغيره ها وقد استدله القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسلة في الصلاة لان كون قراءته كانت على الصفة التي وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه صلى الله عليه وسلم وما سمع مجهور به ولم يقصر أنس هذه الصفة على القراءة الواقعة منه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءته صلى الله عليه وسلم ولقفا كان مشعراً بالاستمرار كما تقر في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوى لا يقدح في ذلك لان القرض انه عدل عارف (وروى ابن جرير عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية آية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين روى أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضاً الترمذي في القراءة لم يذكر التسمية وقال غريب وليس استناداً بصحة وقد أعل الطحاوى الخبر بالانقطاع فقال لم يسمع ابن أبي مليكة

١٣ نيل في الانصارية بكافى مسلم (ما تفي) أى بسبب (بطن) أى ولادة بطن يعنى الحمل فالمراد النفس وهو نظير قوله عذبت امرأته في هرة (فصل في علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أى بمحاذيا لوسطها بصرين السنين على أنه اسم وبسببها على أنه ظرف ولكن شئني فقام عتد وسطها قال ابن بطال يحتمل أن يكون البخاري قصده ان النفس ما وان كانت

[illegible]

• (باب في التسمية هل هي من النافعة وأوائل السور أم لا) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها
بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا فقبل لابي هريرة انما يكون وراء الامام فتسال
اقربهم الى نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل
فسميت الصلاة بيقى وبين عبدى نصفين ولعبدى ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب
العالمين قال الله جل جلاله عبدى فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله اثنى على عبدى فاذا قال
مالك يوم الدين قال مجدني عبدى وقال مرة فوض الى عبدى واذا قال الحمد لله رب العالمين
نستعين قال هذا يقى وبين عبدى ولعبدى ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا عبدى ولعبدى
ما سأل رواه الجماعة لا البخاري وابن ماجه قوله خداج بكسر الخاء المجهمة قال
الخليل والاصمعي وأبو اسحاق المصنف والهروي وآخرون الخداج النقصان يقال
خدجت الناقة اذا ألقت ولها هاتيل أو ان التناج وان كان تام الخلق وأخذت اذا ولدت
فأقصا وان كان لتام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذت اذا ولدت

لعمري الخلق وان كانت كبيرة سميت بهيرا قاله الطبري والزهرى وساجده ابو عبد الله الهروي وساجدة بعدهم وراى الغير
النهاية ولا يكون شجرة الا في هذا المقدار وهي شجرة لان شيوطة المستورة تسعفه او قال الخطابي هي السجادة بن عبد الله
المصلي ثم ذكر حديث ابن عباس في القبرة التي حوت القتيبة حتى القفا على الشجرة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالها

علم الحديث قال في هذا نصير بطلان الخبر على ما زاد على الوجه (إذا جحد) على الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض ثوبه) هذا حكايته لفظها والأفلاصل أن تقول أصابني أو استبط منه عدم نجاسة الخائن وثوبها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف ملامة المتكبرين على سباجيد عالية الألقان مختلفة الألوان ٩٩ ورواة هذا الحديث السنة ما بين بصري

وكوفي ومدي وفيه التحديث والاختيار والعفة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه ولله الحمد

﴿كتاب التيمم﴾

أي كتاب بيان أحكامه وهو أتم المقصد يقال تيممت فلان أو تيممته وتامته أي قصده وشعره القصص إلى الصلوة لم يمسح الوجه واليدين فقط بنسبة استباحة الصلاة ونحوها وإن كان الحديث أكبر وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصته وقيل هي رخصة يوجبها الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عن رخصة ولله رخصة ونزل فرضه سنة خمس أو ست

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

كذا في ذكرنا تخمها بعد الألف والكرامة في تقديم البسملة على تأييد الحديث كل امرئ ذي بال (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم في بعض أسفاره) وهو غزوة بني المصطلق كما قاله ابن سعد وحدث ابن جرير ابن عبد البر في الاستدكار وكانت سنة ست كما ذكره البخاري عن ابن إسحاق وأخس كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم

لغير تمام قالوا فقول خذ ارج أي ذات خذ ارج قوله أقرأها في نفسك السائل لا يحرره هو أبو السائب أي أقرأها سراج حيث تسمع نفسك قوله قمعت الصلاة قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة بحيث يذلل لها لا تنصح الأيم بالمراد قمعتهم من جهة المعنى لأن نصتها الأول تعجيل الله وتعجيله وتوقير الله والنص الثاني سؤال وطالب وتضرع واقتدار قوله جدي وثاني على ويجوز في الحمد التمام في الفعل والتعجيل التمام في الحال والتمام في العمل على الأمرين ولهذا ما أجابوا بالرجحان الرحيق لآشع سال الفاضل على الصفات الذاتية والفعلية حكى ذلك النووي عن العلماء قوله فوضي إلى صدي وجهه مطابقة هذه القول ما لا يوم الدين إن الله تعالى هو المتفرد بالمالئ ذلك اليوم ويجوز العباد وحسابهم والدين الحساب وقيل الجزاء لا دعوى لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازاً وأما في الدنيا فبعض العباد لا يجازي ويدي بعضهم دعوى باطله وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم قوله فإذا قال بالنعبد الخ قال القرطبي إنما قال الله تعالى هذا لأن في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه قوله فإذا قال الهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة إنما كان هذا للعباد لأنه سؤال يعود نفسه إلى العبد وفيه دليل على أن الهدى وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا يتأتى وفي المسئلة خلاف معنى على أن البسملة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنه ليست من الفاتحة لأن الفاتحة سبع آيات بالإجماع فثلاث في أولها ثمانية أوها الحديث وثلاث دعاء ولها الهدنا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهي أياها نعبد وأياها نستعين ولم يذكر البسملة في الحديث ولو كانت منها ذكرت قال النووي وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم عن يقول أن البسملة آية من الفاتحة بأجوبة أحداهان التفسير عائد إلى جمل الصلاة لا إلى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثاني أن التفسير عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة والثالث منها فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين ثم تلاها ذكرن القصيدة انتهى ولا يخفى أن هذه الأجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو منسلف والحديث أيضاً يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة والهدى الجهور وسبب أني أبحث عن ذلك في الباب الذي به هذا إن شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح قال اليعمرى لأن جماعة ممن يرى الجهر بها يعمدون أقرأنا بل هي من السنن عندهم كالتعمود والتأخير وجماعة ممن يرى الأسرار بها يعمدون أقرأنا ولهذا قال النووي إن مسئلة الجهر ليست مرتبة

في الأكل وفي هذه الغزوة كانت قصة الأكل وقال الداودي وكانت قصة التيمم وغزوة الفتح ثم تردد في ذلك (حتى إذا كنا بالبيداء) أدنى إلى مكة من ذي الحليفة قاله أبو عبيد البكري في جمعه (أوبدان الجيش) موضع بين مكة والمدينة والشك من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها ما رواه والذي في غير هذا الحديث أنه كان ذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبي داود

واللهاني باسمه حديث قال عرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجديس ومعه عائشة فزوجه فاقطع عقدها الحديث
ولم يشك بينهما وبين البهلاء (انقطع عقدي) بكسر العين وسكون القاف أي قلادة في كان فتم اثني عشر درهما والاضافة
في قولها في اعتبار حياتهم العقد واستبلاهما ١٠٠ لثمنه لانه ملأ لها بدليل ما في الحديث الثاني انها استعارت من أسماء

الزادة وفي التفسير من رواية
عمر بن الخطاب سقطت قلادة في
البهلاء ونحن داخلون المدينة
فانما النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ونزل وهذا مشعر بأن ذلك
كان عند قومهم من المدينة
(فأقام رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على التماسه) أي لأجل
طلب العتدوان المبعوث في طلبه
اسم يد من ضمير وغيره (وأقام
الناس معه وليسوا على ماء)
وليس معهم ماء كذا في كثر وفيه
اعتناء الامام بحسنه حتى
المسلمين وان قلت ويحقق تحصيل
الصانع الاقامة للعاف المنقطع
ودفن الميت في حوز ذلك من مصالح
الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاءة
المبال (فاني الناس الى أبي بكر
الهدني) رضي الله عنه (فقالوا)
له (ألا ترى الى ما صنعت عائشة
أقامت برسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم والناس وليسوا على
ماء وليس معهم ماء) أنشد الفعل
اليه لانه كان بسبب ارفيه شكوى
المؤا الى أبيه وان كان لها زوج
وكانهم اغماسه وكما الى أبي بكر
لكون النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان فاقسا وكانوا لا يوفونه
(بخاء أبو بكر) رضي الله عنه
(ورسول الله صلى الله عليه وآله)

على اثبات مسألة البهلاء وكذلك احتجاج من احتج بالحديث عدم قراستها على انها
ليست بآية لما عرفت (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة
من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى يغفر له وهي تبارك الذي بيده الملك رواه أحمد وأبو
داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والطحاوي وابن حبان وصححه
وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عباسا البجلي لا يعرف سماعة
من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت بن أنس
رواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح والحديث استدل به من قال ان البهلاء ليست من
القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الاول وانما استدلو به لان سورة تبارك
ثلاثون لا بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يخفى العادون انها ثلاثون آية
بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عدم ما هو خاصة السورة لان البهلاء
كالتى المشتركة فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث
آيات (وعن أنس قال ينادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أنفهم في المسجد
إذا غنى اغنيته ثم رفع رأسه متبسم فقالنا ما نضحك يا رسول الله فقال نزلت على
أنفس سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيت الكوثر فبذل لربك والمحر ان شئت
هو الابرة ثم قال أنذرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي تمام
الحديث قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نزل به عليه عز وجل عليه خير كثير وهو
حوض بر عليه امق يوم القيامة آتية على نجوم السماء فيخرج الهمم منهم فاقول رب
انه من امق فيقول ما تدرى ما أحدث بعدك هذا الحديث من جهلة ادلة من أثبت
البهلاء وقد تقدم ذكرهم ومن ادلتهم على اثبات ما ثبت في المصاحف منها غير تميز كما
ميزوا أسماء السور وعدد الآيات بالجزء وغيرها مما يخالف صورة المكتوب قرأنا وأجاب
عن ذلك القائلون بأنهم ليست من القرآن أنها ثبتت بالفعل بين السور وتخاص القائلون
بإثباتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا أثر يروى لا يجوز تركه بحمد الفصل
الثاني لو كان لفعله لم يكتب بين برافه والافعال وما كتبت في أول الفاتحة الثالث ان
الفصل كان مكتوبا في السور كما حصل بين برافه والافعال ومن جملة تجميع المبين ما تقدم
من الاحاديث المبرحة بأنهم آية من الفاتحة واجاب من لم يثبتها بان القرآن لا يثبت
الا بالتواتر ولا تواتر لا سيما مع ورود الادلة الدالة على أنم ليست بقرآن كحديث أبي هريرة
المقدم ذكره ما في هذا الباب وحديث اتيان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقوله اقرأ باسم ربك الذي خلق رواه البخاري ومسلم وسائر الاحاديث المتقدمة

والله (وسلم واضح رأسه على شغري) بالله الالمجته (مدام وقال حبس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حبس في
الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن
حالة مياثرة (فقال عائشة) رضي الله عنها (فما بكرو وقال ما يا الله ان يقول) في رواية عمر بن الخطاب فقال حبس

الخاص في قلادة أي بسيمها وزاد الطبراني في كل مرة تكونين عناءوا النكته في قول عائشة فعائني أبي بكر ولم تقل فعائني
 أبي بل انزلته منزلة الاجنبى لان قضية الابوة ومنزلة الوالدية تقتضى الخنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالعسل
 مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خصرتي) بضم السين ١٠١ وقد فتح أو الفتح لا تقول كاطعن في النسب

والضم للرمح وقيل كلاهما بالضم
 وفيه تأديب الرجل ابنته ولو
 كانت مخرجة كبيرة فخارجة عن
 نفسه ويحق بذلك تأديب من له
 تأديبه ولو لم يأن له الامام (فلا
 يمنع من التجرد الامكان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 نفذى) فيه استحباب الصبر لمن
 ناله ما يجب المحركة أو يحصل به
 تشويش لثامه وكذا المصل أو فرأى
 أو مستغفل به أو ذكر (فقام رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
 أصبح) دخل في الصباح وعند
 البخارى في فضل أبي بكر فقام حتى
 أصبح والمعنى فيه امة تقرب لان
 كلامه ما يدل على أن قيامه من
 نومه كان عند الصبح (على غير ما)
 متعلق بقام وأصبح فتشازعا فيه
 واستدل به على الرخصة في ترك
 التمسيد في السفر ان ثبت ان
 التمسيد كان واجبا عليه وعلى ان
 طلبة الماء لا يجب الا بعد دخول
 الوقت لقوله في رواية عمر بن
 الحرث بعد قوله وحضرت الصبح
 فالتمس الماء فلم يوجد وعلى أن
 الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول
 آية الوضوء ولهذا استعملوا
 نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر
 في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد
 البرهم لموم عند جميع أهل المغازى

في الباب الاول وباجتماع أهل العدد على تركها آية من غير الفاتحة وتخلص المشتون
 عن قولهم لا يثبت القرآن الا بالتواتر بوجهين الاول أن الثبوت في المصحف في معنى التواتر
 وقد صرح مع ضد الدين أن الرسم دليل على الثاني ان التواتر ما يشترط فيما ثبت قرأ على
 سبيل القطع فاما ما ثبت قرأ على سبيل الحكم فلا والله في القرآن على سبيل الحكم ومن
 جلة ما أجيب به ان عدم تواترها مخرج لان بعض القراء السبعة أثبتوا القراءات السبع
 متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين
 ولا يتبع لمن لم يبحث كل البحث وحمل البحث الاصول فن رام الاستيفاء فليراجع مطولانه

(وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى
 ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على
 شرطهما وقد رواه ابو داود في المراسيل عن سعيد بن جبيرة قال المرسى أصح وقال
 الذهبي في تلميح المستدرك بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس اما هذا ثابت وقال
 المصنفى رواه البزار بأسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والحديث استدل به القائلون
 بالانجيلية من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبغي على تسليم ان محمدا تنزل البسملة
 يستلزم قرأتها

• (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفي لفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه
 الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وابو داود وابن حبان لفظ فصاعدا
 لكن قال ابن حبان تفرد به عن الزهري وأعلها البخارى في جزء القراءة ورواية
 الدارقطني صحيحها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة عن نوح بن عباد عن
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا يجد باللفظ لا قبل صلاة لا يقرأ فيها بأم
 القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عن داود والنسائي
 وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن
 أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي بن عبد الله بن
 وعن عائشة وابي هريرة وسألتان ان شاء الله تعالى وعن عمادة وسألتان في الباب الذي
 بعد هذا الحديث يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة ولا يجزئ غيرها واليه ذهب
 مالك والشافعي وجهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العتبة
 لأن النبي المذكور في الحديث يتوجه الى الذات ان أمكن انتفاؤها وان توجه الى ما هو

انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل من صلاة غير صلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك الاجاهل أو عماد (فانزل الله آية التيمم) التي
 بالمادة ووقع عند الحميدى في الحديث وفيه فنزلت يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية
 الى قوله لعلمكم تشكرون ولم يقبل آية الوضوء وان كان سيدوا في الآية لان الطارئ في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان

ذهب الى تعدد ضاع العقد ومما يدل على تاخر القصة ايضا عن قصة الاكل ما رواه الطبراني من طريق عبد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الاقل ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القماسة ١٠٣ فقال ابو بكر يا بنيسفة في كل سنة تكثر كونين عنا ولا على الناس فانزل الله

الرخصة في التيمم فقال ابو بكر انك لما رآه وفي اسناده محمد بن حنبل الرازي وفيه مقال قاله في الفتح وفيه ما يدل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهن ما وفي رواية هشام بن عروة قوله فانزل الله أمرنا بكرهه من الاجل جعل الله للمسلمين فيه خيرا (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أمرنا (البعير الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع اسيد بن حضير (فأهبطنا) أي وجدنا (الله قد بعثه) وفي الحديث دلالة على حيوان السفر بالنساء واتخاذهن الحلي لتجملوا لأزواجهن وجران السفر بالعارية وهو محمول على وضعا صاحبا ورواه الخمسة مديسون الا الاول وفيه الحديث والاختيار والعنفمة وآخر جمعه البخاري أيضا في المسكاح والتفسير والهارميين ومسلم والاساق في الطهارة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعطيت (بضم الهمزة) حسنا أي حسنا وعنده مسلم من حديث أبي هريرة فضلت على الانبياء بسبب ولله اطاع أولا على

بمقدير الكمال فيمكن لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيه وتصريح الشارع بلفظ الاجراء وكونه من اثبات اللغة بالترجيح عنوع بل هو من الخلق القرد المجهول بالاعمال الاغلب المعلوم ومن جملة ما استظهر رواية على توجه النفي الى الكمال ان الفاتحة لو كانت فرضا لوجب تعلمها واللازم باطل فاللزم مثلها في حديث المسمى مصلاته بلفظ فان كان حديثا قرآن والا فاحمد الله وكبره والله عند الناس وأبي داود والترمذي وهذا المترم فان أحاديث فرضتها تستلزم وجوب تعلمها لان ما لا يتم الواجب الا به واجب كما تفسر في الاصول وما في حديث المسمى لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزيني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولا شاك ان غير المستطيع لا يكلف لان الاستطاعة شرط في التكليف فانه لدول ههنا الى البديل عند تعذر البديل غير قاض في فرضه أو شرطية ومن أدلتهم ما في حديث المسمى باللفظ ثم أقر ما ليس معناه من القرآن والجواب عنه انه قد ورد في حديث المسمى أيضا عند أحمد وابن داود وابن حبان باللفظ ثم أقر بأهم القرآن فقوله ما ليس بجمل معين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لان الفاتحة كانت هي المفسرة لحفظ المسلمين لها وقد قيل ان المراد بما ليس فيها زاد على الفاتحة بهما بين الأدلة لان حديث الفاتحة زيادة وقت غير معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول بالاجمال والاطلاق والفسخ والظاهر الاجمال والتفسير وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسمى يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المتقدمة للفرضية وأما على القول بأنه يؤخذ بالرائد فالأدلة فلا اشكال في تحتمل المصير الى القول بالفرضية بل القول بالنسبية لما عرفت ومن أدلتهم أيضا حديث أبي سعيد باللفظ لاصالة الفاتحة الكتاب أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدرى بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود انه قال أمرنا فانقرأ بفاتحة الكتاب وما يفسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن أدلتهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لاصالة الآية قرآن ولو لفاتحة الكتاب ويجيب بأن من رواية جعفر بن يعقوب بن سليمان بن عيسى قال قال النسائي وقال أحمد ليس يقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتف بحديثه في الضعفاء وأيضا قد روي أبو داود وهذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة باللفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختص به ثم اطالع على الباقي والاختصاص صيانة كثيرة والتفصيل على عدد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسط لاني من الخصائص جلة كاتبة مع مباحث وافية في كتابه المواهب اللدنية بالخروج الحمدي ولله الامداد وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الانبياء (قبلي) زاد

في حديث ابن عباس لا قول من نحر او ظاهر الحديث ان كل واحد من الناس لم يكن لأصله قبله وهو كذلك (أصرت بالعرب) بضم
 الراء الخلف يذف في قلوب أعدائي (مسيرة شهر) جعل الغاية شهر الان لم يكن بين بلد وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه
 الخصوصية جارية على الإطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده غير عسكري وهل هي جارية لأمة من بعده فيه احتمال نقل ابن

المحقق في شرح العمدة عن مسند
 أحمد بالفظ والعرب يسعي بين يدي
 أمي شهر (وجهات في الأرض)
 كلها (مسجد) بكسر الميم موضع
 يجوز لا يختص المسجد منها
 موضع دون آخر أو هو مجاز عن
 المكان المسمى الصلاة وهو من مجاز
 التشبيه إذا قصد حقيقة عرفية
 في المكان المسمى الصلاة فلا جازت
 الصلاة في الأرض كلها كانت
 كما قصد في ذلك فإطلاق علم اسمه
 والاول أولى وأوضح وفي رواية
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 مرفوعة أو كأن من قبلي أنما يصون
 في كتابهم وهذا نص في موضع
 النزاع فثبتت الخصوصية وعموم
 ذكر الأرض في هذا الحديث
 مخصوص بما نهي الشارع عن
 الصلاة فيه في حديث أبي سعيد
 الخدري رضى الله عنه مرفوعة
 الأرض كلها مسجد إلا المقبرة
 والجوامع رواه أبو داود والترمذي
 وفيه ضعف واضطراب وعند
 الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر
 نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يصل في سبعة مواطن في الزينة
 والحجرة والمقبرة وقاعة الطريق
 وفي الحمام وفي معاطن الإبل
 رفوق ظهر بيت الله عز وجل قال
 الترمذي أسنداه ليس بالقوى
 وقد تكلم في زيد بن جبير من

أنادي أنه لأصل الصلاة لا بقراءة فاتحة الكتاب فإزاء ذلك سياتى وليست الرواية الأولى بأولى
 من هذه وأيضاً من تقع هذه الرواية على فرض صحة ما ينسب للأحاديث المصروفة بقضية
 فاتحة الكتاب وعدم اجزاء الصلاة فيها ومن أدلتهم أيضاً ما روى ابن ماجه عن ابن عباس
 أنه لما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس وشي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه فكان أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ويحجب عنه بالهوى باستاد فيه فأس بن الربيع قال
 البراء لما لم يروى هذا الكلام الا من هذا الوجه بهذا الاسناد وقيس قال ابن سيد
 الناس هو من اعتراه من ضعف الرواية وسوء الاحتفاظ بولاية الله تعالى ابن أبي ليلى
 وشريكاً وقد وثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قرأه صلى الله عليه وآله وسلم
 للناخسة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدركها أبابكر فيم الان النزاع انما هو في وجوب
 النافخة في جلة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتى هذا الاختلاف في هذه المسئلة
 من المباحثات وقد استدل بهذا الحديث على وجوب قراءة النافخة في كل ركعة بناء على
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مصحح
 القراءة في تلك الصلاة والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة وإطلاق اسم
 الكل على البعض مجاز لا يصار اليه الا لموجب فإس في الحديث الآن الواجب في
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة النافخة مرة واحدة فان دل دلائل خارجة على
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب النافخة في كل ركعة
 النووي في شرح مسلم والحافظ في التلخيص إلى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح
 الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور وقال واليه ذهب أحمد وداود
 وبه قال مالك إلا في النافس واليه ذهب الامام شرف الدين من أهل البيت قال المهدى
 في البحر ان الظاهر مع من ذهب إلى إيجابها في كل ركعة واستدلوا أيضاً على ذلك بما وقع
 عند الجماعة واللفظ البخاري من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا مسي ثم أفعال ذلك في الصلاة
 كلها بعد أن أمر بالقراءة وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسى الصلاة انه
 قال في آخره ثم أفعال ذلك في كل ركعة وقد نسب صاحب ذكر النفا هذه الرواية إلى
 البخاري من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذا منعه إلى ما ساقه مالك
 من جعل قوله في حديث المسى ثم أقرأ ما تبصر معك من القرآن على النافخة مخالفة عدم

تيسل حفظه (و) جعلت في الأرض (طهوراً) بفتح الطاء على المشهور ورواها عنه مالك وأبو حنيفة على انهم
 جواز النعم بجميع اجزاء الأرض لكن في حديث حذيفة عنده لم يجعلها الأرض كلها مسجد او جعلت تربتها
 طهوراً إذ لم نجد الماء وهو خاص فيجعل العام عليه فتقتصر الطهورية بالتراب ويحجب الامام الشوكاني في السبيل وهو

قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه ومنع بعضهم الاستدلال بالقول القوي على خصوصية التيمم بالتراب ونعتب بأنه ورد في الحديث بالقول بالتراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي بن أحمد والسيوطي بإسناد حسن وجعل التراب على طه ورأى في القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لظاهر التشرية والتخصيص ١٠٥

عليه واستدل به على أن الطهور هو المظهر الغيبية لأن الطهور لو كان المراد به الماهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا جاءتني كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومهبط طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا ظاهر الذي يحصل الحاصل واستدل به على أن التيمم برفع الحدث كالماء لا بشرائه كما في هذا الوصف قال في التخص وفيه نظر (فأما رجل) كائن (من أمي أدركته الصلاة) وفي رواية أبي امامة عنه أنه يهني فأيما رجل من أمي أتى الصلاة لم يجد ماء جدد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد عنه أنه طهوره ومسجده وفي رواية عرو بن شبيب فأيما أدركته الصلاة تسبعت وصليت (فالمصل) أي بعد أن يهني أو جئت أدركته الصلاة (وأحلت لي الغنائم) جمع غنمية وهي ما حصل من الكفار بقتلهم والكسبي هي كسب المغنم (ولم يزل لاحد قبلي) لأنهم من لم يؤذني في الجهاد أصلا فلم يكن لهم غنائم ومنهم من أذن له فيه لكن كانت الغنمية حراما

انقض ذلك الاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة على قوله في حديث المسي ثم كذلك في كل صلاة فافعل على الجواز وهو الركعة وكذلك جعل الصلاة الفاتحة الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بالقول لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها قال الحافظ واسناده ضعيف وحديث أبي سعيد أيضا بالقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواه أحمد بن محمد بن سعيد الشافعي قال ابن عبد الهادي في التمهيد رواه أحمد بن محمد صاحب الامام أحمد من حديث عباد بن أبي سعيد بهذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين اسرار الامام وبجهره وسأقي الكلام على ذلك وعن جله المؤيدان لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا رواه الامام وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله وادواصق الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرة واحدة في أي ركعة ومعرفة وقال زيد بن علي والناصران الواجب القراءة في الاولين وكذلك قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص للفاتحة كما ساف عنه وأما الاخرى فلا تعين القراءة فيها مع تسهيل ان شاء الله وان شاء الله زاد أبو حنيفة وان شاء الله وسكت واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها وقد ذكرت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي عليه السلام انه قرأ في الاولين وسبح في الاخرين وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهب الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم الصلة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسي في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسي في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية نرى عنه أنه يبعدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد بسجدة السهو وروى عنه انه يبعدها ثلاث ركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشرطية التي بينهم ان على الصلاة الاحاديث لا دلالة عليها ان النامي يبعد الصلاة كن صلى بغير وضوء ناسيا واختلف هل تجب القراءة بزيادة على الفاتحة أو لا وسأقي تحقيقه (وهي عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج رواه احمد وابن ماجه وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ نيل في عليهم بل تجزئ فارتفعها قاله الخطابي وقيل المراد انه خص بالنصرف فيها كيف شاءه والاول أصوب (واعطيت المشقة) العطش في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا جزم به الزهري وغيره وقيل هي التي اختص بها انه لا يرد فيها آل وقيل هي تلويح من في قلبه ومثقال ذرية من ايمان لان شفاعته

غير تقع عين في قلبه أكثر من ذلك فانه مباض قال في الفتح والذي يظهر لي ان هذه مراد مع الاولى لانه يتبعها بها وقال
البيهقي في البعث بمقتل ان الشفاعة التي يخص بها انه يشفع لاهل الصغار والكبار ونقل عياض ان الشفاعة المختصة به
شفاعة لا ترد ووقع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطيت الشفاعة فانتم لها ملق فهي ان لا يشر لها الله شيئا وفي حديث

عمر بن شعيب فهي لكم وان
شهد ان لا اله الا الله فالله هو
المراد بالشفاعة المختصة في هذا
الحديث اخرج من ليس له عمل
صالح الا التوحيد وهو مختص
ايضا بالشفاعة الاولى لكن
جاء التنويه بذلك هذه لانها غاية
المطلوب من تلك الاقتضائات
الراحة المستقرة وقد ثبتت هذه
الشفاعة في رواية الحسن عن
انس واقضه ثم ارجع الى ربي في
الرابعة فاقول يا رب اذن لي
فيمن قال لا اله الا الله فيقول
وعزني وجالي لا يخرج من منام
قال لا اله الا الله ولا يكر على ذلك
ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني
فيقول ليس ذلك لك وعزني الخ
لان المراد انه لا يباشر الاخراج
كجالي المرات الماضية بل كانت
شفاعته سببا في ذلك في الجنة
وقبل هي رفع الدرجات في الجنة
أو في ادخال قوم الجنة بلا حساب
وقد ثبت الآيات والاحاديث
هذه الشفاعة بالاذن فلا يشفع
الا من اذن له الرحمن وقال صوابا
(وكان النبي) غيبي (يهيئ الي)
قومه المبعوث اليهم خاصة
وبعث الى الناس عامة قومي
وغيبهم من العرب والعجم
والاسود والاحمر وفي رواية أبي

ابو محمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد بحديث أبي هريرة المتقدم الذي
اشار اليه المصنف هذه الجماعة الا البخاري بلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بنية الكتاب
انهي خداج وقد تقدم هنا لك ايضا ضبط الخداج وتقسيمه ويشهد له ايضا ما أخرجه البيهقي
عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بنية القرآن فهي خداج والحديث
احتمل الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه
بان الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان وورد بان الاصل ان الصلاة الناقصة
لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الادلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم امره أن يخرج فينادي لصلاة الا بقرءة فاتحة الكتاب فيأزاد
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن معمر وقد تقدم
ان التماسي قال ليس بقراءة وأحمد قال ليس بقراءة وابن عدي قال يكتب حديثه
في الضعفاء ولكنه يشهد بحديثه ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عباد بن
السامت بلفظ لا صلاة الا ان لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وان كان قد أتمها البخاري في
جرح القراءة كما تقدم ويشهد له ايضا حديث أبي سعيد عن داود بلفظ أمرنا ان
تقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واستناده صحيح ورجاله ثقات وقال
الحافظ اسناده صحيح ويشهد له ايضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة الا ان لم
يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الاحاديث لا تقصر عن
الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة
في صلاة الصبح والجمعة والاثنين من كل الصلوات قال النووي ان ذلك سنة عند جميع
العلماء وحكي الفاضل عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة قال النووي وهو
شاذ مردود وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك واستحبه الشافعي
في قوله الجديد دون التسليم وقد ذهب الى استحباب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله
وعثمان بن أبي العاص والمهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر وقدره الهادي
بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله الآية طويلة والظاهر ما ذهبوا اليه من استحباب شيء
من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا أنهم أنه لا يسمى مادون ذلك
قرآنا لعدم اعجازه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد صدق القرآن على القليل والكثير
لانه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى مجزؤا ولا لازم بينهما وكذلك التقدير
بالآية الطويلة نعم لو كان حديث أبي سعيد المصحح فيه ذكر السورة صحيحا لكان
مفسر المصنف في الاحاديث من قوله فيأزاد وقوله فصاعدا وقوله وما تيسر ولكن كان دالا

هريرة عند مسلم وأرسات الى الخلق كافة وهي اصرح الروايات وأشملها وهي مؤيدة بان ذهب الى ارساله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم الى الملائكة كظواهر آية القرآن ليكون العالمين تذكرا في الفتح ولا يعترض بان توصي عليه السلام كان مبعوثا
الى أهل الأرض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان من سبلهم لان هذا المصنف لم يكن في أصل بعثته

فانما اتفق بالحادث الذي وقع وهو الحصار الخلق في الموحدين بعد هلاك سائر الناس واما نصيبه صلى الله عليه وآله وسلم
فعموم رسالته من أصل البعثة ثبت اختصاصه بذلك واما قول أهل الموقف كما صح في حديث الشفاعة أنت أول رسول
الى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية رساله وعلى تقدير ١٠٧ أن يكون مرادا فهو مخصوص

على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعف كما عرفت وقد عرفت ههنا
الاحاديث في البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال في كل صلاة يقرأها محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم أممنا ثم وما اخفى عنا اخفينا عنكم وان لم ترد على أم القرآن
ابنات وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وان لم ترد الخ ليس مر فوعا
ولا عماله حكم الرفع فلا حجة فيه وقد أخرج أبو عروافة هذا الحديث كرواية الشيخين
الا أنه زاد في آخره وسعته يقول لاصلاة الا بفاتحة الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر
سياقه ان ضمير سعة النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مر فوعا بخلاف رواية الجماعة
ثم قال نعم قوله ما سمعنا وما اخفى عنا يشعر بان جميع ما ذكره متفق عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيكون الجميع حكم الرفع اه وهذا الاشعار في غاية الخفا باعتبار
جميع الحديث فان صح جمع بينه وبين الاحاديث المصروفة بزيادة ما تيسر من القرآن
بحملها على الاستصحاب وقد قيل ان المراد بقوله فصاعدا دفع قومه حصر الحكم
على الفاتحة كذا قال الحافظ وهو معنى ما قال البخاري في جزء القراءة ان قوله فصاعدا
ظهير قوله تطع اليه في ربع دينار فصاعدا قال الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان
والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زاد على الفاتحة وفيه نظر لشبهة
بين بعض الصحابة وغيرهم اه

(باب ما جاز في قراءة المأموم وانما انه اذا سمع امامه)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبروا واذا قرأ فاتحته ورواه الله -ة الترمذي وقال مسلم هو صحيح) زيادة قوله
واذا قرأ فاتحته وقال أبو داود ليست بحفظة والوهيم عندنا من أبي خالد قال المنذرى
وفيها قاله نظر فان أبا خالد هذا هو إيمان بن حبان الاجمرو هو من الثقات الذين احتج
البخاري ومسلم به فيهم في صحيحهم ما ومع هذا فلم يقرهم هذه الزيادة بل قد ناهاهم عليها
أبو سعيد محمد بن سعد الانصاري الاشعري المديني بل بعد اد وقد سمع من ابن عمر ان وهو
ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخزاز وأبو عبد الرحمن النسائي وقد أخرج هذه
الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الاجمرو من حديث محمد بن سعد وقد أخرج
مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الاشعري من حديث جرير بن عبد الحميد
عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الله ارفطى هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن
قتادة وخافه الحافظ فلم يذكرها قال واجماعهم على مخالفتها يدل على وهمه قال المنذرى
لم يؤثر عنه مسلم تقرر سليمان بذلك لثقة وحفظه وصحح هذه الزيادة يعني مسلما قال

عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شريعته ليس عاما لان منهم من قائل غير قومه على الشر لم يزل
التوحيد لازم لهم بقائهم ويحتمل ان لم يكن في الأرض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لسكونهم الى قومه فقط
وهي عامة في الوجود لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن معهم نالهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة

فصلت على الانبياء حيث قد كراهم المذكرة في حديث جابر الا الشافعية وزادوا فيهما واعطيت جوامع الكلام وختمت النبيون ففصل منهم من حديث جابر سبع خصال واسلم ايضا من حديث حذيفة ففصلنا على الناس بثلاث جهات
 صدوقنا كصفوف الملائكة وذكر خصلته ١٠٨ الارض وذكر خصلته اخرى وهذه المهجة بين ابن خزيمة والنسائي وهي

واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحوّل ما لاطافة لهم به ورفع الخطايا والنسيان فصارت الخصال تسعاً ولا حرج من حديث علي أعطيت مقابح الارض ومهيت أحمد وجهات أمي خير الامم وذكر خصلته التراب فصارت الخصال اثني عشر خصلته وعند الجزار بوجه آخر عن أبي هريرة غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر واعطيت الكوثر وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحت آدم ومن دونه وله من حديث ابن عباس كان شطاني كاذراً فاعانني الله عليه فاسلم فيه نظم بهذا سبع عشرة خصلته ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن اتبع التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا بأس في ذلك وقد كراهم سعيد النسائي في كتاب شرف المعطي ان هذا الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء من خصلته اثني عشر وفي الحديث مشروعة تعيد نعم الله والقضاء لهم قبل السؤال وان الاصل في الارض المأهولة وان جهة الصلاة لا تختص بالمسجد

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر ابن أبي النضر في هذا الحديث اسلم أي طهر فيه فقال مسلم بن يزيد حفظ من سليمان فقال أبو بكر لحديث أبي هريرة وهو صحيح يعني فاذا قرأنا من القرآن هو عندى صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندى صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما أوجعوا عليه فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما يجعل الامام ايؤت به معناه ان الانعام يقتضي متابعة المأموم لمامه فلا يجوز له المعارضة والمساوقة والمخالفة الاما دل الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القائم ولو جازوا قد ورد للناسي من الاختلاف بخصوصه بقوله لا تختصوا قوله اكبر واجزم ابن بطال وابن دقيق العيدان النعمان للتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقه بشكيرة الاحرام لم تنفع قدس لاته وتلقب القول بالتعقيب بان فادهى العاطفة واما اتق ههنا فهي الرباط فنقط لانها وقعت جواباً للشرط فعلى هذا لا يقتضي تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقديم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المعارضة قوله واذا قرأنا من القرآن احببنا ذلك القائلون ان المؤمن لا يقرأ خلف الامام في الصلاة بالهوية وهم يزيد بن علي والهادي والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن الغنوي واسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام لافسرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبيد الله بن شداد الا في وهو ضعيف لا يصلح الاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤمن لا يقرأ خلف الامام في الجهرية بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا بحديث أبي هريرة الا في ذهب الشافعي وأصحابه الى وجوب قراءة الفاتحة على المؤمن من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع المؤمن قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عباد بن الصامت الا في وأجابوا عن أدلة أهل القول الاول بانها عوام وحديث عباد خاص وبناء العام على الخاص واجب كما نذكر في الاصول وهذا لا يحمي عنه ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان البراءة عن عهدهم انما تحصل بسؤال صحيح لا يخل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البحر عن حديث عباد بقائه معارض بحديث مالي ان انا زع القرآن وهي من معارضة العام بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الاصول انه يني العام على الخاص مطلقاً وهو الحق فظاهر وأما على قول من قال ان العام المتأخر عن الخاص ناهضه

المبني لذلك وأما حديث لا صلاة لغير المسجد الا في المسجد فضعف أخرجه الدارقطني من حديث جابر وانما استدلل به صاحب البسوط من الحنفية على اظهار كرامة الادعي وقال لان الادعي خلق من ماعز يراب وقد ثبت ان كرامتهم ما ظهر في ذلك كرامته والله أعلم ورواه هذا الحديث لسته ما بين بصري وواسطي وبغدادى وكوفي

وقد ثبت الحديث واقعه على من سئل الى اخره بخبر البصري ايضا في الصلاة بعبه وكذلك في التماس في الطهارة والصلاة
 (عن أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عبد الله الخزرجي الانصاري
 (رضي الله عنه قال اقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) ١٠٩ بالحليم والميم المفتوحين موضع بئر
 المدينة أي من جهة الموضع

الذي يعرف بذلك وفي التماسي
 بئر الجمل وهو من العتيق
 (فلقية رجل) هو أبو جهيم
 الراوي كما صرح به الشافعي في
 روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 بالمركات الثلاث في دال يرد
 الكسر لانه الاصل والفتح لانه
 أخذ والضم لا يتبع الراء (حق)
 اقبل على الجدار الذي هناك
 وكان مساحا ويومس كاللسان
 يعرف رضاه زاد الشافعي ففته
 بعضا ثم ضرب يده على الحائط
 ولما رقطني عن الاخرج حتى
 وضع يده على الجدار (ففتح بوجهه
 ويديه) وفي رواية لدارقطني من
 طريق أبي صالح عن الأبي ففتح
 بوجهه وذراعيه وكذا للشافعي
 من رواية أبي الحويرث وله شاهد
 من حديث ابن عمر أخرجه
 أبو داود امكن خطأ الحافظ
 وأبو داود في رتبته وصواب وقته
 وقد أخرجه مالك في موطأه
 وهو الصحيح والثابت في رواية أبي
 جهيم أيضا بلفظ يديه لأذراعيه
 فانه زيادة شاذة مع ما في أبي
 الحويرث وأبي صالح من
 الضعف قاله الحافظ في الفتح (ثم
 رده عليه) أي على الرجل (السلام)

وانما يخص المقارن والمتأخر بعدة لا تتعد العمل فكذلك أيضا لان عبادة روى العام
 والخاص في حديثه الاتي فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع
 الاقوال ومن جهة ما استدل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية
 ما تقدم من قول جابر من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وهو
 مع كونه غير من نوع مفهوما لا يعارض بمسألة منطوق حديث عبادة وقد اختلفت
 الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكات الامام أو عند قراءته وظاهر
 الاحاديث الاتية انها تقر عند قراءة الامام وفعالها حال سكوت الامام ان لم يكن
 اسوط لانه يجوز عند اهل القول الاول فيكون فاعل ذلك اخذ بالاجماع وأما اعتياد
 قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل
 الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناصب من جهة عدم الاحتياج الى
 تأخير الاستعاذة عن فعلها الذي هو بعد التوجه أو تكبيرها عند اذاعة قراءة الفاتحة
 ان فعلها في محلها أولا وآخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء
 بالتأخير مرة واحدة عند قراءته و فراغ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتساق في
 اتمام جملتها من آخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض
 الشافعية في صرح بانه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من أي الفاتحة
 بطائفة الصلاة روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجود منهم
 وهو من القضاة كان يعني من رده (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انصرف من صلاة جهرية بالفاتحة فقال هل قرأتمني أحسن منكم أنفا فقال رجل نعم
 يا رسول الله قال فاني أنزل ما لي أنزع القرآن قال فانتسب الناس عن القراءة مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي
 والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد
 وابن ماجه وابن حبان وقوله فانتسب الناس عن القراءة مدرج في الخبر كما يشه الخطيب
 واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهبي والخطابي وغيرهم
 قال النووي وهذا مما اختلف فيه بينهم قوله ما لي أنزع بضم الهمزة فامسكهم وفتح
 الزاي مضارع ومفعوله الاول مضمر فيه والقرا مفعوله الثاني ظاهره شارح المصاييح
 واقتصر عليه ابن رسلان في شرح السق والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية نازع
 أي اجاذب كانهم جهر وبالقراءة مخلة ففسخوه فالتبست عليه القراءة وأصل النزاع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم ينعني ان ارد عليك الا اني كنت على غير طهر أي انه كره ان يذكر الله على غير طهارة
 قال ابن الجوزي لان السلام من أمهات الله تعالى لكنه منسوخ بآية الوضوء وبحديث عائشة بكذ كره الله على كل احبائه قال
 النووي والحديث محمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عاديا للمأخالات التيم لا امتناع التيم مع الفدية سواء كان له رخص

أو تفعل حال في الشئ وهو مقتضى صانع الجباري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بانه لا يرد على سبب وهو ارادة ذكر الله لانظا السلام من أسمائه تعالى فلم يرد به استباحة الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة في شئ فوات الصلاة ١١٠ في الحضر جازله التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التيمم على الطهر لان

الجذب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدل به القائلون بأنه لا يقرأ المأثور خلف الإمام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة المأثور خلف الإمام صرا والمنازعة إنما تكون مع جهر المأثور لا مع سره وأيضاً لو سلم دخول ذلك في المنازعة لكن هذا الاستثناء الذي لا يصح كإعمال جميع القرآن أو مطلقاً في جميعه وحديث عبادة خاصة ومقيدة أو قد تقدم البحث عن ذلك (وعن عبادة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني أراكم تقرأون وراء إمامكم قالوا لا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا إلا بآدم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ به سواه أو يود أو دود أو زمردى وفي انظر فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت به إلا بآدم القرآن رواه أبو داود والترمذي والدارقطني وقال كلهم ثقات وهم عبادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن إلا بآدم القرآن رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات الحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخاري في سنن الترمذي وصححه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن أبي عمير قال حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وثابه بن يزيد بن راشد وغيره عن مكحول ومن شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهلكتكم تقرأون والإمام يقرأ قالوا لا نعم قال لا إلا بآدم يقرأ أحدكم بشئ من الكتاب قال الحافظ استأذنه حسن رواه ابن حبان من طريق أبي عبيد عن أبي قلابة عن أنس وزعم أن الطرقتين يمتنعون طمساً وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست بحذوذة ومحمد بن ابي حنيفة قد صرح بالحديث فذهب مظنة تدليس وثابه من تقدم قوله فثبت عليه القراءة أي شق عليه التلقظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به أنها التبت عليه القراءة بل ما عند أبي داود من حديث عبادة في رواية باللفظ فالتبت عليه القراءة في قوله لا تفعلوا هذا انتهى محمول على الصلاة بالجهرية كما في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف باللفظ اذا جهرت به وبلفظ اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنه ابن أبي هريرة بلفظ فأنه من الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي انظر للدارقطني اذا سررت بشراف فقرأوا اذا جهرت بقرافي فلا يقرأ معي أحد في قوله فإنه لا صلاة قد تقدم الكلام على ما يقدر في هذا النقي والحديث استدل به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

حيطان المدينة مبنية بمسجدة سواد وأجيب بان الغالب وجود الغدار على الجسد ولا سيما وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم حث الجسد بالاعتناء بهم كما رواه الشافعي في فصل المطلق على المتبدل وقيل لا يحتمل أنه لم يرد بذلك التيمم رفع الحدث والاستباحة محظور وإنما أراد التشبيه بالمتطهرين كما شرع الاستسقاء في رمضان لن يسبح له القطر أو أراد تخفيف الحديث بالتيمم كما ينسج تخفيف حديث الحديث بالوضوء ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مدينين ومصرين وفيه الحديث والنعنة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة (عن عثمان بن ياسر) العنسي بالثبوت من السابقين الأولين وهو أبو شهاب المشاهد كاه أو قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عماراً ملئ أيماناً أخرجه الترمذي واستأذنه فقال له مرحبا بالطيب المطيب وقال من عادي عماراً عادي الله ومن أبغض عماراً أبغض الله في البخاري أربعة أحاديث منها هذا (انه قال عمر ابن الخطاب) رضى الله عنه يا أمير المؤمنين (ما تذكرنا كافي في سفر) ولمسلم في سيرة وزاد ما بيننا أنا

وأنت تفسير لغير الجمع في كل ما أتت فلم تصل أي لانه كان يتوقع الوصول الى الماء قبل خروج الوقت إمام أولاً يعتقد ان التيمم عن الحدث الأصغر لا الاكبر وعمره وقاسه عليه (وأما نافقه مكت) أي عرق في التراب كلفه لسا أي أن التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستأذنه من هذا الحديث

وقوع اجتماع الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان الجهد لا لوم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق والله اذا جهل
بالاجتماع لا يصب عليه الاعادة وفي ترك امر غير ايضا بقضائه فسئل ان قال ان فاقد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه
(فصلت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله (ولم انما كان يكفينا هكذا)

والسموي والمسقل وهذا وفيه
دليل على أن الواجب في التيمم
هي الصفة المشروحة في هذا
الحديث لو ثبت بالامراءت على
النسخ ولزم قبولها لكن انما
وردت بالفعل فتعمل على الاكمل
وهذا هو الاظهر من حيث
الدليل (فضرب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بكفيه الارض
وتفح فيهما) ففما تخفف في التراب
وهو محمول على انه كان كسيرا
والساق يدل على أن التعليل واقع
بالفعل (ولم) والامعاء على وغيره
عن شعبة ان التعليل وقع بالقول
واظهروا انما كان يكفينا ان
تضرب بيدك الارض زاد يصح
ثم تنفخ ثم تمسح به ما وجدته
وكفك واستندل بالفتح على
استصحاب تخفيف التراب وعلى
سدوط استصحاب التكرار في
التيمم لان التكرار يستلزم عدم
التخفيف وعلى أن من غسل
رأسه بدل المسح في الوضوء اجراه
أخذنا من كون عمار غفر في
التراب التيمم واجراه ذلك ومن
ما يؤخذ من الزيادة على
الضربتين في التيمم وسقوط
اجتباب الترتيب في التيمم من
الجبابة (ثم مسح بهما وجهه
وكفيه) الى الرسخين وهذا

الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهر الله
استثنى من النبي عن الجهر خلفه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ
فلا تلهوا وليقرأ أحدكم بقراءة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط
والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي قتادة مرسلا وظاهر التقييد بقوله من القرآن
يدل على انه لا بأس بالاستسقاء حال قراءة الامام بما ليس بقراءة والتعوذ والدعاء وقد
ذهب ابن حزم الى ان المؤمن لا يأتي بالتوجه وراه الامام قال لان فيه شيئا من القرآن
وقد نهي صلى الله عليه وسلم ان يقرأ خلف الامام الأم القرآن وهو فاسد لانه ان اراد
بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف ان أكثرها مما لا قرآن فيه
وان اراد خصوص توجهه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي الى آخره فليس
محل النزاع هذا التوجه الخاص وكنهه ينبغي لمن صلى خلف امام توجهه قبل التكبير
كالهاد وبه اودخل في الصلاة حال قراءة الامام ان يأتي بأخضر التوجهات المتفرغ
لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا توجه به بنى من التوجهات من صلى خلف
امام لا يتوجه به هذا التكبير لان عومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب
الانصات والاسماع والتوجه حال قراءة الامام لا قرآن غير منصت ولا مسمع وان لم يكن
نايما للقرآن الا بعد من يجوز تخصيصه بمثل هذا العموم بمثل ذلك المفهوم أعني مفهوم
قوله من القرآن هذا هو التخصيص في المقام (فائدة) قد عرفت مما سلف وجوب
الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفنا ان تلك الادلة صالحة للاحتجاج
بها على ان قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فمن زعم انهم انصتوا من الامم الصلوات
أوردتهم من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك
الادلة ومن ههنا يبين ان ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان أدرك الامام كما دخل
معها واعتد ذلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي
هريرة عن أدرك الركعة من الركعة الاخيرة في صلاة يوم الجمعة فليضف اليها ركعة
أخرى رواه الدارقطني من طريقين يسانين بمعادوه متروك وأخرجه الدارقطني باللفظ
اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك وإذا أدرك ركعة فليركع الميا أخرى
ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الجرائي ومن طريق صالح بن أبي الأخضر
وسليمان متروك وصالح ضعيف على التقييد بالجمعة في كلا الروايتين متعربان وغير
الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المذهب

مذهب احمد وحكي عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدليل كما قاله النووي في المجموع والحاصل ان جميع
الاحاديث الصحيحة ايم فيها الاضربة واجدة للوجه والكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين أو كون المسح الى المرفقين
لا يتناولون ضعيف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتمل على زيادة ولا يوجب قبوله

فأوجب الأئمة على مخالفت عليه الأحاديث الصحيحة فانه الحافظ الشوكاني في السيل وفي الحديث ان مسح الوجه واليد بـ
يد في الجنبية عن كل اليد وانما يأمروا بالعادة لانه عمل أكثرهما كان يجب عليه في النعم قال في القح الأحاديث الواردة
في صفة التيمم يصح منها سوى حديث أبي جهيم ١١٢ وعار وما عداها ضعيف أو مختلف في رده ووقفه والراجح عدم

رده فاما حديث أبي جهيم فهو رد
لأن الركعة حقيقة بجميها والاطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه الاقرنة
كما وقع عند مسلم من حديث البراء بالفظ فوجدت قيامه فركعته فاعتدله فوجدته فان
وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود في رتبة تدل على ان المراد بها
الركوع وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة بالخط لا يتخلو طرقها عن
مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العلم من أبيه لأصل لهذا الحديث انما الممن من أدرك
من الصلاة ركعة فقد أدركها وهكذا قال الدارقطني والقبلي وأخرجه ابن خزيمة
عن أبي هريرة رضي الله عنه فوجدت من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام
صلى الله عليه وآله في ذلك دليل على ما عرفت من ان معنى الركعة جميع أركانها
وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مقدمتان على اللغوية كما تقرر في الأصول
فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صادرة عن المعنى الحقيقي فان قلت
فأى فائدة على هذا في التيمم بقوله قيل ان يقيم صلبه قلت دفع توهم ان من دخل مع
الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه من أدركه إذا تقرر ذلك هذا علمت ان
الواجب الحاصل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل به البراءة
من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة وقد ذهب إلى هذا بعض
أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصبي روى ذلك ابن سبيل الناس في شرح الترمذي
وذكره ما كان روى عن ابن خزيمة انه احتج بذلك بما روى عن أبي هريرة انه صلى الله
عليه وسلم قال من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة وقد رواه البخاري في
القرآن خلف الإمام من حديث أبي هريرة انه قال ان أدركت القوم ركعوا لم يعدتلك
الركعة قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفا وأما المرفوع فلا أصل له
وقال الرازي تبعه لا يلزم ان أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى
هذا المذهب البخاري في القرآن خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة
خلف الإمام وحكا في القح عن جماعة من الشافعية وقوا الشيخ في الدين السبكي
 وغيره من محدثي الشافعية ووجه المقتل قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطت في جميع
 بحثي فلهذا وجدتها لم أجعل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتدال بادران
 الركوع فقط قال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه السبكي انه كان
 يختار انه لا يعتد بالركعة من لا يدرك الفاتحة ما لفظه وهو الذي يختاره اه فالجواب
 عن يدهي الاجماع والخالف مثل هؤلاء ما احتجوا به وهو حديث أبي بكره حيث صلى
 خلف الصف فضافه أن تقوم الركعة فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله صوابا ولا تعد

بذكر البدن بجلا وأما حديث
عمار فورد بذكر الكفين في
الصحيحين وبذكر المرفقين في
السنتين وفي رواية الى نصف
الذراع وفي رواية الى الأيكال
فأما رواية المرفقين وكذا نصف
الذراع ففيه ما قال وأما رواية
الأيكال فقال الشافعي وغيره ان
كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح
صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو تامحله وان كان وقع بغير
أمره فاطحة فيها أمره وعما يروى
رواية الصحيحين في الاتصاف على
الوجه والكتفين كونهما كان
يقى بعد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك رواي الحديث
اعرف بالمراد به من غيره ولا سيما
العبادية والختم له كلامه ورواية
هذا الحديث الثمانية ما بين
خواتم وكوفي وفيه التحديث
والعنيسة والقول وثلاثة من
العبادية وأخرجه البخاري في
الطهارة وكذلك مسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه
رحمهم الله تعالى (عن عمران بن
سهمين) ان زاعى فأنهى البصرة
قال أبو هريرة وكان من فضلاء
العصابة وفتهاهم يقول سنة

أهل البصرة انه كان يرى الحفلة وكانت تكلمه حتى اكتمل وبنو في سنة اثنين وخمسين له في البخاري اثنا عشر حديثا ولم
(رضي الله عنه قال كان سفر) أي عند رجوعهم من خيبر كما في مسلم أو في الحديثية كما رواه أبو داود وفي طريق مكة كما في الموطا
من حديث زيد بن أسلم مرسل لا يوطر بن بولك كما رواه عبد الرزاق من سلا (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانا لسبنا

قال الجوهري تقول سريت وأسريت اذا سرت ليلاً أو نهاراً لم يسمع من سري سرياً ليل أو نهاراً
الحديث يخالف القول الثاني (حق اذا كان في آخر الليل وقعا وقعة) أي غناؤمة (ولا وقعة أحل عند المسافر منها) أي من
الوقعة في آخر الليل وكلمة لالتقي الجنس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض النوم في ذلك وقعه
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
أخاف أن تناموا عن الصلاة
فقال بلال أنا وألفهم (فما
أيقظنا من نومنا) الآخر الشمس
وكان أول من استيقظ فلان
وهو أبو بكر الصديق رضي الله
عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون
عمران الراوي لأن الظاهر أنه
شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته
الأبعد استيقاظه (ثم فلان)
يحتمل أن يكون من شارك
عمران في رؤية هذه القصة
المعينة وهو ذو الجنب كافي الطبراني
(ثم عمر بن الخطاب) رضي الله
عنه (الرابع) من المستيقظين
وأيقظ الناس بعضهم بعضاً
(وكان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا نام لم يوقظ) مبنياً
لأنه قول مع الامراء والاربعة
لم يوقظ به بنون المسلمين (حتى
يكون هو يستيقظ لانا لا ندري
ما يحدث له) من الحوادث (في
نومه) أي من الوحي وكما نوا
يحافون انقطاعه بالانقطاع حال
ابن بطال ويؤخذ منه انفسك
بالامر الاعم احتسباً (فما
استيقظ عمر) رضي الله عنه
(ورأى ما أصاب الناس) من
نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا اليه لأنه كلام بأمر بالعادة لم ينقل
المنه أنه اعتد بها والدعاء بالحرص لا يستلزم الاعتداد بها لأن الكون مع الامام
ما موبه سواء كان الشيء الذي يدركه الموقف معتد به أم لا كما في حديثه اذا جئتم الى
الصلاة ونحن بمجد فاصبحوا ولا تعدوا هاشمياً أخرجه أبو داود وغيره على ان النبي
صلى الله عليه وسلم قد نهى أبابكر عن العود الى مثل ذلك والاحتجاج ينفي قد نهى عنه
لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكر فقال انه لا حاجة لهم فيه لأنه ليس
فيه استبراء لتلك الركعة ثم استدل على ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتدال بالركعة
من ادراك القيام والقراءة بحيث مأدرككم فصلوا وما فاتكم فاقوا ثم جزم بأنه
لا فرق بين فوت الركعة والركن والذكر المنروض لأن الكل فرض لا تتم الصلاة
الا به قال فهو مأور به ما مضى به الامام واعتماده فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك
بغير نص آخر ولا سبيل الى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك
وهو كاذب في ذلك لأنه قد روي عن أبي هريرة انه لا يعتد بدبار الركعة حتى يقرأ
أم القرآن وروي القضاء أيضاً عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل انه يكبر فاعاشم بركع
فقد صار مدركاً للوقفة قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ان يدخل
في الصلاة من غير الحال التي يجزئ قضاءه حتى يسبق به من
الصلاة لا يعتد سلام الامام لا قبل ذلك وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث
من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة انه جهم عليهم لأنه مع ذلك لا يسلط عنه
قضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى والحاصل انهم ضما احتج به الجمهور في المقام حديث
أبي هريرة حينئذ لا يلقط الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل ان يقم صليبه كما تقدم وقد
عرفت ان ذكر الراكعة فيه منافي لما يوجبهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية
من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عليه صحيح
ويذهب الى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي
هريرة المتقدمين عليهما بلقط مأدرككم فصلوا وما فاتكم فاقوا قال الحافظ في الفتح
قد استدل بهم ما على انهم أدرك الامام راكعاً لم يحتسب له تلك الركعة الا بالامام باتمامه
ما ناله لأنه فاته القيام والقراءة نفسه ثم قال ووجه الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت
الجواب عن احتجاجهم به وقد أثبت السبيل العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة في هذه
المسئلة ورجع مذهب الجمهور وقد كتبت البحث في الجواب عليها (وروي عبد الله
ابن شداد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قراءة

١٥ قيل في وقتها وهم على غير ما وجوب ما محذوف تقديره كبر (وكان) أي عمر (رجل جليل) من الجلالة
وهي الصلاة وزاد مسلم هنا الجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة فكبر ورفع صوته بالكبر (وفي) استعمله
التحريك يسألوك طم يبق الادب والجمع بين المصطلحين احبدهما الذكر والاخرى الاستيقاظ وخس التكبير لأنه أقضيل الدعاء

رواه الدارقطني وقد روى مسند من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل الحديث
قال الدارقطني لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما
ضعيفان قال وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسم ائبل وشريك وابو
عالم الدالاني وابو الاحوص وسفيان بن عيينة وحيث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى
ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب
انتهى قال الحافظ هو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها
مقبولة وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني
وقد احتج به القائلون بان الامام يعمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاشقة وغيرها
والجواب ان عام لان القراءة مصدر مضاف وهو من صيغة المفعول وحديث عبادة
المقدم خاص فلا معارضة وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبع اسماء من كتاب الاعلى فلما انصرف
قال ايكم قرأوا ايكم الفأرى فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفني
متفق عليه) قوله خالفني اي نازعني او معني هذا الكلام الا انكار عليه في جهره أو رفع
صوته بحجته اسمع غيره لان أصل القراءة بل فيه انهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة
السرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر والامام والمأموم قال الثوري وهكذا الحديث
عندنا وانما وجه شاذ فيه ما أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية
وهذا غلط لان في الجهرية يؤمر بالانصات وهذا لا يسمع فلا معنى لسكوته من غير اسقاع
ولو كان كما بعينه عن الامام لا يسمع قرأته بالصحيح انه يقرأ السورة اما ذكرناه انتهى
وظاهر الاحاديث المنع من قراءة ماعدا الفاشقة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع
المؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا
جهرت يعل على النبي عن القراءة عند مجزوع الجهر من الامام ويايس فيه ولا في غيره
ما يشعر باقتدار السماع

وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين
من رؤية الفجر مثلا لكنه
يدرك اذا كان يقظا اما هو و
الوقت الطويل فان من ابتغى
طالع الفجر الى ان سمعت الشمس
مسددة مولى لا يتحقق على من لم
يكن مستغرقا لانا نقول يحتمل
ان يقال كان فانه صلى الله عليه
وسلم اذ لم يستغرق بالوسى
ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما
كان يستغرق صلى الله عليه وآله
وسلم حالة التماس الوسى في المظلة
وقيل الحكمة في ذلك بيان
التشريع بالعمل لانه اوقع في
النفس كما في قصة سهو في الصلاة
وقريب من هذا جواب ابن
المنذر ان القلب قد يحصل له السهو
في المظلة لضعفه التشريع في
النوم بطريق الاولى أو على
السواء وقد أجيب عن أصل
الاشكال بالجوابة أخرى ضعيفة
ذكرها الحافظ في الفتح (فلما
استمط) صلى الله عليه وآله

وسلم (شكوا اليه الذي أضاحم)
 مما ذكر (قال) أي تاييد المقتول
 لما عرض لها من الأسف على
 خروج الصلاة عن وقتها (لاضير
 أولا يضير) أي لا ضرر يقال
 ضاره بضرور ويضربه والشك من
 عرف كل صاحب به اليقين والمعنى

(عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غير لما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين رواه الجماعة الآن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب وفي رواية إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غير لما تقدم من ذنبه رواه أحمد

لا حرج عليهم اذ لم يعمدوا اليه (الرجوعوا) بصيغة الامر للجماعة الخاطئين من الصحابة (فارجعوا) أي النبي والسائق
 صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية فارجعوا أي عتباهم بهذا وكان السبب في الارتجال من ذلك الموضع حضور
 الشيعات فيه كافي مسلم واستدل به علي بن ابي حمزة اخيرا لما انته عن وقت ذكرها اذ لم يكن عن تغافل أو استهانة ولا في راود

من حديث ابن مسعود يقولون عن مكانكم الذي أصابتمكم فيه الغفلة وفيه مرد على من يزعم ان الله فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب انهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حرا للشهس واسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون الا بعد ان يذهب وقت الكراهة (فسار) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد من نزل) بن معه وفيه دلالة على ان الاربعين

المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقد قيل انما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاستغفارهم بأحوالها وقبل نحرزها من العذرة قبل انتظار المنزل عليه من الوحى وقيل لان أهل محل غفلة وقيل لانه لم يستيقظ من كان نائما أو مضطربا كان كسلا قال القرطبي أخذهم من بعض العلماء فقال من انتبه من قوم عن صلاة فاته في سفر فله تحول عن موضعه وان كان واديا فيخرج عنه وقيل انما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يلزم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك الا هو وقال غيره يؤخذ منه ان من حصلت له غفلة في مكان من عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه الى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودي بالصلاة) أي أذن بها كما عند مسلم والبخاري في آخر المواقيت واستدل به على الاذان للتوقيت (فصل بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفرائض (فما انفصل)

والنساء) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال بن رباح عن أبي موسى عن أبي عوانة وعن عائشة عن أبي جندب الطبري وابن ماجه وعن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه أيضا في اسناده طلبة بن عمرو وقد تكلم فيه غيره واحمد بن أهل العلم وعن سلمان بن عبد الله الطبري في الكبير وفيه سبعين بشير وعن أم الحصين عن عبد الله الطبري في الكبير وفيه سبعين بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر سألني وحديث ثالث عن عبد الله بن مسعود في حديث سألني ذكره في المتن والشرح وذكره الحافظ محمد بن ابراهيم الوريز رحمه الله في الباب أيضا عن أم سلمة وسمرقانة بنى وعن ابن شهاب بن مسعود في حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن عبد الله بن عيسى في الامالي عنه موقف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقف عليه آخر من نعه عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندى خطأ وعن ابن الزبير من فعلة عند الشافعي فله سبعون عشر حديثا والآلة آثار قوله اذا أمن الامام فيه مشروعية التأمين الامام وقد ذهبان القضية شرطية فلا تدل على المشروعية وردان اذا تشرع بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك آفة المعاني وقد ذهب مالك الى ان الامام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين وأحاديث الباب تردوسيا في منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعية الامام وظاهر الرواية الاولى من الحديث ان المؤمن يقع التأمين عند تأمين الامام وظاهر الرواية الثانية منه انه وقع عند قول الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بان المراد بقوله اذا أمن أي اراد التأمين يقع تأمين الامام والمأموم معا قال الشافعي ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بلغة اذا قال الامام ولا الضالين يقولوا آمين فان الملازمة تكون في قول الامام وقول آمين قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل المراد بقوله اذا قال ولا الضالين يقولوا آمين أي اذا لم يقل الامام آمين وقيل الاول لمن قرب من الامام والثاني ان تباعد عنه لان جهر الامام بالتأمين اخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قوله مع الامام أو بعده قاله الطبري قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدين الوجه الذي ذكره يعني الجمهور قوله فأمروا استدلال به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه رتب عليه ما لا يمكن فقد تقدم في الجمع بين الروايتين ان المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملازمة قال النووي واختلاف في هؤلاء الملازمة فقبلهم الحنفية وقبل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل السنية وأجاب الاقول بانه اذا قاله الحاضر من الحنفية قاله من فوقهم

أي انصرف (من صلاته اذا هو رجل) قال في الفتح لم يقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ مراح الدين ابن الملقن انه لا بد من رابع بين مالك الانصاري أخو رفاعه قال القسطلاني لكن وهو ما قاله (معقول) أي منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال ما منعك يا ابن ان تعلي مع القوم قال يارسول الله (أصابني جنة يا لاه) أي موحود بالكلية وما يفتح الهمزة

قال الحافظ ابن حجر إسماعيل وقال ابن دقيق العيد لا ما إني موجود عندني وفي حذف الخبر بسط اعذرهم لمناقضه من غموم النبي
كانه إني وجود الماء بالكيفية بحيث لو وجد بسبب أو سبب أو غير ذلك لخصه فإذا إني وجوده مطلقا كان البالغ في النبي وأهله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور في الآية الكريمة قيمة وأصعبها طيبة أو رواية

مسلم بن زهير عند مسلم فأمره
أن يقيم بالصعيد (فإنه يكفيك)
لأباجة الصلاة مطلقا ما لم يحدث
وهو الحق من أنه يستباح بالتيمم
ما يستباح بالوضوء لأنه طهارة
جعلها الله سبحانه لا بد من الوضوء
عند عدم الماء ولابد من حكمه المبدل
الماخوذ من الدليل ولم يكن هذا
مما خصه الدليل وأما الاستدلال
بما روى عن ابن عباس أنه قال
بأن السنة أن لا يصلى بالتيمم
إلا المكتوبة ثم يقيم بالأخرى كما
أخرجناه الدارقطني والبيهقي في
استناده الحسن بن عمار وهو
مقرول لم يجمع على تركه وقد روى
عن غيره نحوه ذلك من قوله غير
مرفوع منه ما عن علي رضي الله
عنه وفي استناده ضعيفان وهما
الحديث الأعور والحاج بن رطاة
ومنها عن عمرو بن العاص وابن
عمرو لا تقوم بشئ من ذلك بحجة
والعجب عن قال أنه يغير ما فيها
بالإجماع فإن المرفوع باطل
والوقوف لأبوجه فيه قاله الحافظ
الشوكاني في السبل وفي هذه
القصة مشروعية التيمم الجنب
وفيهما جواز الاجتهاد بمحضرة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن
سبب القصة يدل على أن التيمم
كان معالفا عندهم لكنه صريح

في الآية عند الحديث الأصغر بناء على أن المراد بالامساك ما دون الجوارح وأما الحديث الأكبر فليست صريحة فيه (وعن
فكانه كان بعد فقد ان الحنفية لا يقيم فعله بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحصل
أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكم فاقه المذهبين ويؤخذ من هذه القصة أن العالم إذا رأى فعلا لا يحسنه

أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله غير عذرو فيه حسن الملاحظة والرفق في التذكار ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الأفهام لأحالة على الكيفية المعروفة من الآية ١١٧ ولم ينص صرح لهم وأول قوله يكفيه على أن التيمم في مثل هذه الحالة

لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بكيفتك أي للاداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشتكى إليه) وإلى الله صلاته وسلامه عليه (الناس من العطش فتزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلانا) هو هيران ابن حصين فحذف عليه رواية مسلم ابن زبير ثم مسلم (كان يسميه ابورجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الأعرابي (ودعا عليا) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (أذهبيا فابغيا) من الابتغاء ولا يصح فابغيا وهو من التلائي أي فاطلبا (الماء) وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره وإن السبب في ذلك غير فادح في التوكل (فاظلة فافقيا) امرأة بن هزاذق (فأخذت من ماء بفتح الميم والراء رواية أو القربة الكبيرة وسميت بذلك لأنه يزداد فيها جلد آخر من غيرها) (أو) بين (سطحيتين) ثنية سطحية بفتح السين وكسر الطاء المهملة بمعنى المزادة أو وعاء من جلد من سطح أحدهما على الآخر والشك من الراوي وهو عوف (من ماء

وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه الغضب عليه السلام قال آمين حتى يسمع من يلمه من الصف الأول رواه أبو داود وابن ماجه وقال حتى يسمع أهل الصف الأول فيقيم المسجد الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال اسناد حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح وأشار إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشرعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة روتها عن أبي جند وابن ماجه والبخاري باللفظ ما حسنتكم اليهود على شيء ما حسنتكم على السلام والتأمين وهذا حديث ابن عباس باللفظ ما حسنتكم اليهود على شيء ما حسنتكم على الله وسلم ما حسنتكم اليهود على شيء ما حسنتكم على قول آمين فافهموا من قول آمين اه (وعن رائل بن مجمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين عليهم صوته رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود ورفع صوته قال الحافظ وسنده صحيح وصححه الأرقطوني وأعله ابن القطان بحجر بن عيسى وقال أنه لا يعرف خطأه الحافظ وقال أنه ثقة معروف قبله بحكمة وثقة يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى باللفظ وخفف بها صوته وقبضت باضطراب شعبة في أسنادها واهتمها ورواه أسفيان ولم يضطر في الإسناد ولا المتن قال ابن القطان اختلس شعبة وسفيان فقال شعبة خفف وقال الثوري رفع وقال شعبة حجر أبو عيسى وقال الثوري حجر بن عيسى وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في المقامات أن كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صوابا وقال البخاري أن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنية ثان وقد ورد الحديث من طريقين بها إلا أنه بالاضطرار ابن عسيرة ولم يبق إلا التعارض بين شعبة وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بما يهتبه أثبت له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح كما روى ذلك عن البخاري وأبو زرعة وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس ينبغي أن يكون صحيحا وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومدا الصوت به قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفى وبه يقول الشافعي وأحمد وأبو حنيفة ٨١

* (باب حكم من لم يحسن فرض القراءة)

(عن رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال إن كان

على غير ما أفاد الله المأمورين الماء قالت عهدى بالماء) بالبناء على الكسر عند الحجازيين ويعرب غير متصرف للعلية والعدل عنه سديم فتفتح سديم إذا كان ظرفا ويحتمل أن يكون عهدى مفعلا أو بالماء متعلق به وأمس طرفه وقوله (هذه الساعة) يدل من أمس يدل بعض من كل أي مثل هذه الساعة والخبر محذوف أي حاصل ونحوه وقيل غير ذلك (ونقرأ) أي رجلا (خلفا)

بعضهم انما انجبه واللام الخفيفة والنصب على الحال السادسة انطوى قاله الحافظ وغيره وتلقبه العيني وقال الاوجه ما قاله
الكرمانى الله مضمون بكان المقسدة والاصلي خلاف الرفع أى شيب أو خرج رجالهم للاستقامة والنساء أو غابوا
وخلفوه (قالها انطلق اذا كانت ١١٨ الى أين قال الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الذى يقال له

الصائبى) بالله من صيا إلى
أخرج من دين الى آخر وروى
من صبي بصبا أى المائل (قالا
هو الذى تعين) أى ترديد وفمه
تخاص حسن لانهم ما لو قالوا
لاقات المصود ولو قالنا لم يكن
فيه تدوير لكونه عليه السلام
صائبا فخصا صبي هذا اللفظ وأشارا
الى ذاته المشرقة لا الى تسميتها
وفيه جوارز الخلو بالانجبة فى
مثل هذه الحالة عند من الفتنة
لا فانطقى) معناها ليه (بجاء) أى
على وعمران (بم الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وحده
الحديث) الذى كان بينهم وبينها
(قال) عمران (فاستقر لها عن
بغيرها) أى طابوا منها الزول
عنه وجمع باعتبار على وعمران
ومن بعدهم من بعدهم ما قال
بعض الشراح المتكلمين انما
أخذوها واستجازوا أخذها
لانها كانت كافتحة وروى على
تقدير أن يكون لها عهد
فضرورة العطف تبع للمسلم
الماله الماول الف به على عوض
والافندس المارغ فدى بكل
شئ على سبيل الوجوب (ودعا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد أن احضر وها بين يديه (بأنه
ففرغ فيه) من التذريغ
والكشميق فانرغ من الأفرغ (من افواه المزدتين) جمع فى موضع التثنية على حذف قد صغت فلو بكما ويدل
(أو السطيين) أى أنرغ من أفواه ماواله من الراوى زاد الطيرانى والبيهقى من هذا الوجه فخصه فى الاناواع
فى أفواه المزدتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الأفواه بعد فتحها وعرفت منها ان البركة انما صاحبان بها بركة

باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الاولين وهل نسن قراءتها فى الاخرين أم لا هـ
(عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاولين بأم
الكتاب وسورتين وفى الركعتين الاخرين بفاتحة الكتاب وبسبعين الآية احيا ناو يطول
فى الركعة الاولى ما لا يطول فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى المجمع متفق عليه
ورواه أبو داود وزاد قال فقلت انه يريد بذلك ان يركل الناس الركعة الاولى) بقوله
الاولين بثمانيتين فثنية الاولى وكذا الاخرين بقوله وسورتين أى فى كل ركعة سورة

وويلد
(أو السطيين) أى أنرغ من أفواه ماواله من الراوى زاد الطيرانى والبيهقى من هذا الوجه فخصه فى الاناواع
فى أفواه المزدتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الأفواه بعد فتحها وعرفت منها ان البركة انما صاحبان بها بركة

الظاهر المبطل للامام (وأوكأ) أي ربط (أفواههما وأطلق) أي فسخ (العزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها
وفتح الياء جمع عزلاء يسكن الزاي والمداي فم الزادتين الاسفل وهي عروته التي يخرج منها الماء بسبعة ولكل من اذنه من لوان
من أسفلهما (ونودي في الناس اسقوا) بهمزة وصل من سقى ففتح كسر ١١٩ أو قطع من أسقى ففتح أي اسقوا غيركم
كالادواب ولجوها (واسستقوا

فسقى من سقى) وزاد ابن عسار
من شاه (واسستقى من شاه) فرق
بينهما وبين سقى لانه انفسه واستقى
لغيره من ماشية ونحوه واستقى
قبل بمعنى سقى وقيل انما يقال
سقىته انفسه واستقىته لما دمه
(وكان آخر ذلك انما أعطى الذي
اصابته الجذابة) وكان معز لا
(انما من ماء) واستعمل به سقته
القصة على تقديم مصلته شرب
الادوي والحيوان على غيره
كمصلحة الظهارة بالما تاحيه
المتعاج اليها عن سقى واستقى
ولا يقال قد وقع في رواية مسلم
ابن زريق غير انما سقى به سيرا
لانه محمول على ان الابل لم تكن
محتاجة اذ الله الى السقى
فيحصل قوله فسقى على غيره
(قال) أي النبي صلى الله عليه
واله وسلم للذي اصابته الجذابة
(اذبح فانفسه عليك وهي)
أي والحال ان المرأة (فاعة تفرار
الى ما يفسد) بالهاء المعجول
(بما شاء الله) أصله ايم الله
وهو اسم وضع لقبهم هكذا ثم
حذف منه النون تخفيفا والله
أنفوصه من متوحشة ولم يبق
كذلك غيرهما أي ايم الله قسمي
وفيها الفات جمع منها النوى في

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري باللفظ كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفيه دليل
على انما ثبت القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس
انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قيل
له فله له فكان يقرأ في نفسه فقال نعم اهله أسد من الأولى فكان عبد الله مأمورا بلط
ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السرية
أبو قتادة وخباب بن الارت وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في
ذلك فروى عنه أبو داود انه قال لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر
والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على انه اعتمد في الأولى على عدم الدواية لا على قرآن
دلت على ذلك قوله ويسمعنا الآية احيانا فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد
على من جعل الاسرار شرط الصحة الصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر سجود السهو
وقوله احيا باليدل على انه تكرر ذلك منه فله ويطول في الركعة الأولى استدل به على
استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتبليها مع استواء
المقر وفي الأوليين وقد قيل ان المستحب التسوية بين الأولىين فاستدلوا بحديث سعد
عبد الجباري ومسلم وغيرهما وسأيت وكذلك استدلوا بحديث أبي سعيد الاتي عنده مسلم
واحد انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية
وفي رواية لابن ماجه ان الذين حرروا ذاكوا ثلاثين من الصحابة وجعل صاحب هذا
القول لطويل الأولى المدكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع
البيهقي بين الحديثين بان الامام يطول في الأولى ان كان منتظرا لاحد والاسوي بين
الأولين وجمع ابن حبان بان تطويل الأولى انما كان لاجل الترتيل في قراعتها مع استواء
المقر وفي الأولىين قوله وهو كذا في الصحيح الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة
بالاتحة وسورة في الأولىين وبالاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى الصلاة الظهر
بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فلفظنا انه يريد الخ فيه ان الحكم في التطويل
المدكور هي انتفاء الداخل وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي
لا حاجة فيه لان الحكم لاتعمال الخ لتمامها وعدم انصافها او الحديث يدل على مشروعية
القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع فاتحة
في كل واحدة من الأولىين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن
سمرة قال قال عمر لعبد الله شكركم في كل شيء حتى الصلاة قال أما أنا فامتنع في الأولىين

ثم ذم سبع عشرة وبلغها غير عشر من ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وان لم يمين (المقدافع) بضم المهملة أي كيب
(عنهما) لانه ليجعل الياء انما الله بكسر الميم وسكون اللام أي امتلاء وفي رواية للبيهقي املاء (منها) والمراد انهم يظنون
ان ما في فيمن الماء أكبر مما كان أولا (حين ابتدأها) وهذا من أعظم آياتها وباهر دلائل نبوته حديث فوضوا بشعر بواستقوا

واختص في الجانب بل في رواية مسلم بن زكريا أنهم ما زالوا في قرية كانت تحتهم مساحة من العزالي وبعثت المزدان بالوحيين
بل تحيل العصاة ان جاءها أكثر ما كان ولا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اجتمعوا لها) لعل تقيعوا لها طوها
في مقابلة حساب في ذلك الوقت عن السير ١٣٠ الى قومها وما بالها من مخافة ان غدا ياتيهم عوض ٤ ان خدم المراه

واحد في الاخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال صدقت ذلك الظن بك واطنى بان متفق عليه (قوله شكوليه) أي أهل الكوفة
وفي رواية البخاري شكك أهل الكوفة سعدا بن أبي السرح في كل شيء قال الزبير بن بكار في كتاب
النسب رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشيء ما عرفوه وجدها باطلة ولا يكن عزله واستعمل
عليهم عمار بن ياسر قال خافه استعمل عمار على السادة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الارض قوله فامدني رواية في الحديثين فاردت في
الاوليين وهم ما يتقاربون قال الترمذي أي أقيم ما لا يطول فيه مما التزاة ويحتمل
الطويل ما هو أعم كاذن وأما القراءة والر كوع والسجود والمعهود في التفرقة
بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفتح الهزة وسكون الحاء الله حلة قال
الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقتت عليها الكني في رواية البخاري
واختف بفتح الهزة وكسر الهمزة والمعاديل حذفوا الطويل وقصروا ههما
عن الاولين لاحذف أصل القراءة والاضلال به (قوله) قال احذفوا المد وقصروا
على أن الاولين من الرباعية متساويان في الطول وكذا الاوليان من الثلاثية
وقد تقدم الكلام على ذلك وقصروا دليل أي تساوى الاخرين قوله ولا آلو هذا
الهمزة من آلو ونم اللام بعد هاء لا اقصر في ذلك (قوله) ذلك الظن بك وسجوا زهد
الرجل الجليل وجهه اذ لم يخف على نفسه فقهه بتأجيله ونحوه والمعهود من ذلك انما هو
أن يخفف عليه وقدمت أحاديث كثيرة ثابتة في الحديثين والماضي في الاولين
يدل على قراءة زيادة على فائقة السحاب ولذا ورد المصنف الحديث دليل لا لقراءة لا سورة
بعد الفاتحة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في
صلاة الظهر في الركعة الاولى في كل ركعة ثلاثين آية وفي الاخر بين قراءة
خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الايتين في كل ركعة قدر
قراءة خمس عشرة آية وفي الاخر بين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم
استجاب الطويل في الاولين من الظهر والاخر من نفسه لان الوقوف في كل واحدة
من الاخر بين من نفسه مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ
بزيادة على الفاتحة لانها ليس بالاسم آيات وقوله في الاخر بين قدر خمس عشرة آية
أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق يدل أيضا على استحباب الانقياد في صلاة
العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدرى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي
سعيد بن مخرم عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل ركعة وانزلت في ركعة

قال في الفتح فيه جواز الاخذ
اجتماع برضا المطلوب منه أو
بغير رضاه ان تعين وفيه جواز
المعاذ في مثل هذا من الهبات
والاباحات من غير انقضاء من
المعطي والاخذ (قوله) ما بين (بحقوة)
من بين (وفي رواية ما بين (بحقوة)
قر اجودتم المديسة (ودقته)
وسويقة (بفتح أولهما) وكريمة
بضمهم ما مضى بن مائة (حتى)
جمعوا الهطاعا (زاد أحمد)
في روايته (قوله) ما بين (بحقوة)
في الآية ما يؤكل قال الجوهري
وربما خص الطعام بالبروقية
مما طلق لفظ الطعام على غير
الخطبة والذرة خلافاً لآي ذلك
اولا في حتى جمعوا الهطاعا
غير ما ذكر من الجوهري وغيره
(قوله) أي الذي جمعوه ولا ي
ذكر جمعها أي الأنواع الجموعة
(في ثوب وجعلوها) أي المرأة
(على بغيرها) وضوء الثوب
بما فيه (بين يديها) أي قدماها
على الجير (قال لها) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم والاصيل
قالوا أي العجاة ناصر صلى
الله عليه وآله وسلم (تعاين) أي
اعلى (ما زلتنا) أي ما تفتنا (من)
ما ذلك شيئا وظاهر ان جميع
ما اخذوه من الماء مما زاده الله

تعالى وأوجده والله لا يمتطيه شيء من ما في الحقيقة وان كان في الطاهر شتم الطاهر أي في
في المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذي استنانا) ولا ين عسا كرسنا ويحتمل ان يكون المراد ما تفتنا من مقدار ما ذلك
شيئا وقد استعمل في علم عظيم من اعلام النبوة واستعمل في جواز استعماله أو في المعشر كين ما لم يمتنع فيها العجاسة

وفيه إشارة إلى أن الذي اعطاها ليس على سبيل العوض عن ما تم بال على سبيل التكرم والتفضل (فانت اهلها وقد استجبتم
عنهم قالوا) أي اهلها (ما حبسك يا ذلانة قالت العجب) أي حبسني العجب (القيى رب لان قد هباني الى هذا الرجل الذي يدع له
الصالح) تفعل كذا وكذا فوالله انه لاسحر الناس من بين هذه وهذه) غير من ١٢١ البيانية وكان المناسب التعبير في بدل

من على ان حروف الجر قد يوجب
بعضها عن بعض (وقالت) أي
اشارت (باصبعها) وهو من
اطلاق القول على الفعل
(الوسطى) والسبابة (لانه يشار
بها عند الخاصة والسبب وهي
المسببة لانه يشار بها الى
التوحيد والتعزية (نرفعها
الى السماء تعني) المرأة (السماء

والارض) وان رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم حقا) هذا
منها ليس بايمان للشك انكم
أخذت في الظرفا عقبها الحق
فأتممت به بذلك (فكان
المساكين بعد ذلك يغيرون) من
أغاروا ومن غاروا وقبل اي دفع
انقلب في الحرب (على من حوالمها
من المتمردين ولا يصيبون
الصرم الذي هي منه) بكسر
الفصاد وسكون الراء المتمر
ينزلون باهلهم على المساء أو آيات
من الناس مجمعة وانما لم يغيروا
عليهم وهم كرامة لاطمع في
اسلامهم بسببهم أو لرعاية ذمامها
(وقالت) أي المرأة (يوم ما تومها
ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اعمت قد
(أن هؤلاء القوم يدعونكم)
من الاغارة (عمدا) لاجلهم لا
نسبنا ولا خوفا منهم بل مراعاة
لما سبق بيني وبينهم (وهل

في الركعتين الاوليين من الظهر فينبغي حل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل
ركعة والحكمة في اطالة الظهر انما في وقت عقلة بالتوم في القائلة تطول ليسدركها
المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال تنقعت وقد ثبت ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطو بلا زائد على هذا المقدار كما في
حديث ان صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذهاب الى البقيع فيبقى حاجته ثم يأتي
أهله فيه وضوا ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى بمحيطها

*) (باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتدكيس السور
في ترتيبها وجواز تكررها) *

(عن أنس قال كان رسول من الانصار يرويه في مسجد قبله فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها
لهم في الصلاة بما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها
فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال
وما يحكم الله على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني احبها قال حبك ياها ادخلها الجنة
رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا) الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب
وأخرجه البرزالي والبيهقي والطبراني قوله كان رجل من بني النضير ذكره ابن منده
في كتاب التوحيد وقيل قتادة بن النعمان وقيل مكثم بن هذم وقيل كرز بن هذم قوله
افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها
يذكر الفاتحة العلم بانه لا بد من ان يكون افتتح سورة بعد الفاتحة وان ذلك قبل
ورود الدليل على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري
في حكمه أصحها وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بأخرى فاما ان
تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ بأخرى فقال ما أنا بشارك بها ان احببت ان أؤمكم
بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يريدون انهم من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره
فأما انهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك
به أصحابك وما يحكم الله الخ قوله ما يحكم الله أجابه عن الحامل على الفعل بانه المحبة وحدها
قوله ادخل الجنة التبشير له بالجنة يدل على الرضا به له وعبر بالفعل الماضي وان كان
الدخول مستقبلا فلهذا على تحقيق الوقوع كانص عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير
في هذا الحديث ان المقاصد انفس أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له على
اعادته انه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعلم بحبها فظهرت محبة
فصدده فحربه قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بحبل النفس اليه

١٦ نيل في (لكم) رغبة في الاسلام فاطاعوا وها قد خالوا في الاسلام) ورواه هذا
الحديث كاهم بصبرون وفيه التحديد والتعنية والقول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة ومسلم في الصلاة
هي لغة الدعاء بغير قال الله تعالى الى وصل عليهم أي ادع لهم وشركا قويا وأفعال ممتعة بالتكبير
(كتاب الصلاة) *

بسم الله الرحمن الرحيم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرج أي فتح (عن عقب يتي) إضافة لنفسه لأن الإضافة تكون بادئ ملاحظة والألف وبت أم تأتي كائنت (وأنما مكة لنزل جبريل) ١٢٢ عليه السلام من الموضع المفروح في السقف بملاحظة في المفاجأة (ففرج)

فحات أي شق (صدري) الذي
بجبهه القاضى عياض الشق
الصدور كان وهو صغير عند
مرضته حلية وتعتبه السهملي
بان ذلك وقع مرتين وهو الصواب
فالشق الاول كان انزع العاقبة
التي قبل له عند هاهنا حفظ
الشيطان منك والشق الثاني
كان لاستعداده لان الشق الحاصل له
في ثلث الليلة وقد روى الطب السبي
والشرث في مسندهما من حديث
عائشة ان الشق وقع مرة أخرى
عند شق جبريل له بالوشى في
غار حرا ومناسبة ظاهرة وروى
الشق أيضا وهو ابن عشر أو
نحوها في قصة له مع عبد المطلب
آخرجهما أبو نعيم في الدلائل
وروى أخرى خامسة ولا تثبت
(ثم غسله بماء زمزم) وانما
اختاره عن غيره من المياه لقوله
على غيره من المياه أولاه يعقوى
القباب (ثم جابطت) أي مؤنثة
وثد كره على معنى الأنارخص
بذلك لانه آلة الفسل عرفا (من
ذهب) لانه أعلى أو ألى الجنة ولا
يقال فيه استعمال آية الذهب
لانه قول ان ذلك كان قبل
التريم لانه انما وقع بالمدينة
وقد استعمل من استعمله على
جواز حلية المصحف وغيره لان

والاستكثار منه ولا يعد ذلك حرجا لغيره والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل
ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الاوليين والاخرين لان قوله
في كل ركعة يشمل الاخرين (وعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة ثلاث ركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة
فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم تلاها ثم تلاها
بآية فيها تسبيح سبع واذ امر بسؤال سأل واذ امر بتعوذ فتعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان
ربي العظيم وكان ركوعه فخو من قيامه ثم قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياما
طويلا تقريبا بمركع ثم سجدة قال سبحان ربي الاعلى فكان سجدة قرى بيا من قيامه رواه
أحمد ومسلم والنسائي) قوله فقلت يصلي بها في ركعة قال النووي معناه فقلت انه يسلم
بها فيسجد على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكاملها وهي ركعتان ولا بد من هذا
التأويل لينتظم الكلام بعده قوله فمضى معناه قرأ معظمها بحديث غلب على ظني انه
لا يركع الركعة الاولى الا في آخر البقرة فحينئذ قلت يركع الركعة الاولى ثم الجاوز واقتنع
النساء قوله ثم افتتح آل عمران قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول ان ترتيب السور
اجتمعت من المسلمين حين كتبوا المصحف وان لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بل وكاه الى أمته بعده قال وهذا قول مالك والجمهور ورواه القاضى أبو بكر
المباقلاني قال ابن الباقاني هو أصح القوانين مع احتمالها مما قاله والذي نقوله ان ترتيب
السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتلايم وان لم
يكن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الصانع ولا يحرم مخالفتها وولذلك اختلف ترتيب
المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم ان ذلك يتوقف من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما استقر في مصحف عثمان وانما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم
التوقيف في تأويل قرائته صلى الله عليه وآله وسلم النساء ثم آل عمران هنا على انه كان قبل
التوقيف والترتيب قال ولا خلاف انه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل
التي قرأها في الاولى وانما يذكر ذلك في ركعة وان يتلو في غير الصلاة فارقا بآية بعضهم
ونأول نسي السلف عن قراءة القرآن منه كوسا على من يقرأ من آخر السورة الى أولها
ولاحظ الاف ان ترتيب آيات كل سورة يتوقف من الله على ما ينهى عليه الا في المصحف
وهكذا نقلت الامم عن فيها صلى الله عليه وآله وسلم قرا فقرأها ثم تلاها ثم تلاها ثم تلاها
استحباب الرسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها
سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ والظاهر استحباب هذه الامور لكل قارئ من

المستعمل له الملك فيحتاج الى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفوا به (عائى) ذكر على معنى الاناء (حكمة واما هنا) غير
أي شيء يحصل بملازمة الحكمة والامان فاطلق عليه تسمية لاشئ باسم مسببه أو هو عليل يشك في ما هو معقول
كبحر الموت في هيمنة كبش أصل الحكمة كما قاله النووي عبارة عن العلم المتصف بالاحكام المشتملة على المعرفة بالله تعالى

(قال) بنجريل (ثم) أرسل اليه (فلما فتح) الخازن (عاشوا السعة الدنيا) ضعيف الجمع فيه يدل على انه كان معهم ما لا يسكنه الخزون
وله كانا كذا عديا مائة ثمانية مائة الملائكة حتى يصلوا الى السماء أخرى قاله القسطلاني ولادلالة فيه على ما ذكرنا نال المتكلم
ومعه غيره ولولا واحدنا (فأذا رجل قاعد ١٢٤ على عينية اسودة) اشخاص جمع سواد كزمنة جمع زمان (وعلى اساره اسودة

اذا انظر قبل) أى جهة (عينية
ضحك واذا انظر قبل) أى جهة
(بشاره بكى) وللاربعة شماله
(فقال) أى الرجل القاعد
(مرحبا بالنبي الصالح والابن
الصالح) أى أصبت رجلا ضيفا
وهى كلمة تعال عند تائيس
القدام ولم يقل أحده مرحبا
بالنبي الصادق لان الصلاح
شامل لساير انصالح المودة
الممدودة من الصدق وغيره
فقد جمع بين صلاح الانبياء
وصلاح الانباء كانه قال مرحبا
بالنبي التام في نبوته والابن البار
في نبوته (قلت بطبريل) عليه
السلام (من هذا قال هذا آدم)
عليه السلام (وهذه الاسودة)
التي (من عينية وشماله نسمة فيه)
جمع نسمة وهى نفس الروح أى
أرواح بنيه (فأهل المين منهم
أهل الجنة والاسودة التي عن
شماله أهل النار) يحتمل ان النار
كانت في جهة شماله ويكشف له
هم احدي في نظر اليهم لانهم في
السماء لان أرواحهم في سبعين
الارض السابعة كما ان الجنة
فوق السماء السابعة في جهة
يمينه كذلك (فأذا انظر عن يمينه
ضحك واذا انظر قبل شماله بكى
حقيق عريحي) جبريل ولابن

فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل القبر مختلفة فمنها ما ذكره المصنف
ومنهم ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي
القبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحذف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى انى
لاقول هل قرأ فيهما أم القرآن وفي رواية أقول لم يقرأ فيهما بشاةة الكتاب والحديث
يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في
رواية مسلم انه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
فتمحل الأحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بشاةة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية
ويكون المصنف يخبرنا ان شاء قرأ مع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس
وان شاء قرأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة وإلى
ذلك ذهب الجمهور وقال المالكيون وأصحاب الشافعي انه لا يقرأ في الركعتين
بعض السلف لا يقرأ شيئا وكلاهما خلاف هذه الأحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على
ذلك في باب تأكيده ركعتي القبر وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة
بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب

«(باب جامع القراءة في السلاوات)»

(عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الشجر بين القرآن
الحمد ونحوها وكان صلا لانه بعد الى تخفيف وفي رواية كان يقرأ في الظهور بالليل اذا
بغشى وفي النهار نحو ذلك وفي الصحيح أطول من ذلك وأما أحمد ومسلم وفي رواية كان
اذا حضرت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من والليل اذا بغشى والعصر كذلك
والسلاوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطبها راءا أو داودا) قوله كان يقرأ في
القبر بين قد تقدم في الأصول ان كان تقييدا للاستقرار ووعوم الزمان فينبغي أن
يحمل قوله كان يقرأ في القبر بن على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو يحتمل على
انه مجرد وقوع الفعل لانها قد تسمى عمل كذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ
في القبر اذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث وثبت انه
صلى الله عليه وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله
ابن السائب وانه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقا من حديث أم سنان وانه كان يقرأ في
ركعتي القبر واحداهما ما بين المستين الى المائة أخرى به البخاري ومسلم من حديث
أبي هريرة وانه قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة وانه قرأ المعوذتين أخرجه

السناني

فتح

عساكره (الى السماء الثانية فقال لخازن افتح فقال لخازن ما فعل ما قال الاول) والمعنى المعنى (ففتح)
قال أنس فذكر أبوذر (انه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وادريس وموسى وعيسى وابراهيم)
صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الاثبات (كيف صنزلهم) أى لم يعين أبوذر لكل نبي سببا (غير انه ذكر انه وجد آدم

في السماء الدنيا و ابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شهر بن انس والثابت في جميع الروايات غير هاتين انه في
السابعة فان قلنا بتعدد المراح فلا تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله قيم الله وامتد اظهره الى البيت المعمور
وهو في السابعة بلا خلاف واما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوبى ١٢٥ فان ثبت حمل علي ان البيت الذي في

السادسة بجانب شجرة طوبى
لانه جاء عنه ان في كل منها بيتا
يجاذى الكعبة وكل منها
معمور بالاثكة وكذا القول
فيما جاء عن الربيع بن انس
وغیره ان البيت المعمور في
السماء الدنيا فانه محمول على اول
بيت يجاذى الكعبة من بيوت
السموات ويقال ان اسم البيت
المعمور الضريح بضم الميم
وتحقيق الراد آخره مهمله
ويقال بل هو اسم السماء الدنيا
ولانه يقال هذا الله لم يثبت كيف
مذاكرهم فرواية من انهم اخرج
قال القسطلاني ثم في حديث
انس عن مالك بن صعصعة عند
الشيخين انه وجد آدم في السماء
الدنيا كما هو في الثانية يحيى
وعيسى وفي الثالثة يوسف وفي
الرابعة ادريس وفي الخامسة
هرون وفي السادسة موسى وفي
السابعة ابراهيم وفيه بحث باقي
في باب ان شاء الله تعالى انتهى
(قال انس) ظاهره ان انسا لم
يسمع من أبي ذر هذه القطعة
الاثنية وهي (فما سر جبريل
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أي مصاحبته (بأدريس) عليه
السلام الباء للاصاق أو عهده
على (قال) ادريس (مرحبا

النسائي أيضا من حديث عقبة بن عامر وانه قرأ الفاتحة ثلاث فمعا ميئا أخرجه عبد الرزاق
عن أبي بردة وانه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق أيضا عن جابر بن سمرة وانه قرأ يونس
وهو أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة وانه قرأ اذا زلزلت الارض كما تقدم
عن أبي داود وانه قرأ الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان أخرجه الشيخان من
حديث ابن مسعود قوله وكان يقرأ في الظهر بالليل والعصر فمؤذنان يبعي أن يحصل
هذا على ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء
ذات البروج والسماء والطارق وشبههم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث
جابر بن سمرة وانه كان يقرأ في الظهر بسبع اسم ربك الاعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة
أيضا وانه قرأ من سورة لقمان والذاريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء وانه
قرأ في الاولى من الظهر بسبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية
أخرجه النسائي أيضا عن انس وثبت انه كان يقرأ في الاولين من صلاة الظهر بفاتحة
الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويتصرف في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين
السورتين وتقدم انه كان يقرأ في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب
وسورة وقد تقدم أيضا انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر
اثنتين آية وفي الاخرتين قدر خمس عشرة آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين
الاولتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك وثبت عن أبي
سعيد عند مسلم وغيره انه قال كان يقرأ بقبول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر
فجزءا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر وقد قرأه الم تنزيل السجدة وجزءا قيامه
في الركعتين الاخيرين قدر النصف من ذلك وجزءا قيامه في الركعتين الاولتين من العصر
على قدر قيامه في الاخرتين من الظهر وفي الاخرتين من العصر على النصف من ذلك
قوله وفي الصبح أطول من ذلك قال العلماء لانهم اتفقوا في وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل
فمكون في التطويل انتظارا لما أخر قال النووي كما كان العلماء ان السنة ان تقرأ في
الصبح والظهر بطول المفضل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفضل
وفي المغرب بقصاره قالوا والحكمة في إطالة الصبح والظهر انهما في وقت غفلة بالنوم
آخر الليل وفي القنائل فطولنا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك
بل تنفس في وقت تعب أهل الاعمال تخفف عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتج
الى زيادة تخفيفها لذلك ولحاجة الناس الى عشاء صاعدهم وضيقهم والعشاء في وقت
غلبة النوم والغفلة ولكن وقتها واسع فأنشئت العصر انتهى وكون السنة في صلاة
المغرب المقرأ بقصر المفضل غير مسلم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بسورة

بالنبي الصالح والاخ الصالح لم يقل والابن كآدم لانه لم يكن من آتاه صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت من هذا) يا جبريل
(قال هذا ادريس) عليه السلام (ثم مرت بعيسى) عليه السلام (فقال مرحبا بالنبي الصالح والاخ الصالح قلت من هذا)
يا جبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مرت بعيسى) عليه السلام (فقال مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح) ايست ثم على باب

في الترتيب الآن قبل بعد المراج اذ الروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروية موسى (قالت من هذا) باجميل قال
هذا يعيسى عليه السلام ثم حضرت ابراهيم عليه السلام فقال من جبال النبي الصالح والابن الصالح قالت من هذا) باجميل
(قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم) وكان ابن عباس وأبو حنيفة الأنصاري بالموحدة البدوي وعند القاسمي حجة

بالجسدية وعلم في ذلك وذكره
الوافدي بالنون واختلف في
اسمه فقيل عاصم بن عبد عمرو
وقيل مالك بن أنس ذكر الواحد
أن يكون في البدر بين من يكنى
أباً بة بالوحدة قال في الاصابة
وروى عنه أيضاً عاصم بن أبي
عاصم وحده في سنة ٢٠٠ من هذا
أبى شيعة وأحمد وصححه الحاكم
وسرج بسماعه منه يقولان قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم
مروج بن) بنحوه أو فيهم الاول
وكسر الثاني (حتى ظهرت) أي
علوت (المستوى) المعتمد (أجمع
فيه صهر بق الاقلام) أي
تصويره حال كتابة الملائكة من
أفضية الله سبحانه عما يشبهه
من الوجود المحفوظ أو ما شاء الله
أن يكتب لما أراد الله تعالى من
أمره وتدبيره والله تعالى غني
عن الاستدراكين والكتب
وتعبد لها ادخله محيط بكل شيء
(قال أنس بن مالك) رضي الله
عنه (قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) فرض الله على أمي
نحو سبعين صلاة) أي في كل يوم
وليلة كما عند مسلم من حديث
ثابت عن أنس السكوني بالنظر
فقرض الله عليّ وذكر القررض
عليه بسبعين صلاة من قرض الله
وبالعكس الاما يستثنى من خصائصه
ما فرض الله على أمته من صلاة
لا تطيق ذلك فراجعتني) ولا بد بعبارة وعزها في الفتح المكتوبة في فراجعتني والمعنى واجد (فوضع) أي ربي (شظيرها) وفي رواية

والاعراف والطور والمرسلات كما ساق في الأحاديث هذا الباب وثبت الله صلى الله عليه
وسلم قرأ فيها الاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن أبي شيعة في مصنفه عن أبي أيوب
وقرأ بالبحر أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال قال زيد
ابن ثابت ما كنت تقرأ في المغرب بقصار المفضل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرأ بطول الطويلين والطويلين هما الاعراف والانعام وثبت الله قرأ صلى الله عليه
وسلم فيه بالبين كقروا وصدا عن سيد الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وساق
بقية الكلام في آخر الباب (وعن جابر بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذي) قوله بالطور رأى بسورة
الطور قال ابن الجوزي يحتج أن يكون الباء جمع من كقوله تعالى يشربهم ماء الله
وهو خلاف الظاهر وقد رد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فنهج البخاري
في التفسير بلفظ سمعته يقرأ في المغرب بالطور فالبالغ هذه الآية أم خلفاً من غيري
أم هم الخالقون الآيات إلى قوله المصطلحون كذا في بابنا وروى قدادى الطحاوي أنه لا دلالة
في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة
ثم استدل لذلك عاصم بن طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر بلفظ سمعته يقرأ
أن عذاب ربك لواقع قال فأنه أن الذي سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة
وليس في المسماة ما يقتضي قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يطل هذه الدعوى
وقد ثبت في رواية أنه سمعته يقرأ بالطور وكاتب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى
فاستهت قرأته حتى خرجت من المسجد وأيضاً كان أقصر على قراءة تلك الآية كما زعم
لما كان لا تكرار زيد بن ثابت على مروان كافي الحديث المتقدم معنى لأن الآية أقصر
من قصار المفضل وقد روى ابن زيد قال له أنك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب
فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين
جميعاً أخرجه هذه الرواية ابن خزيمة وقداده أبو داود ونسخ التطويل وبكى في البطلان
هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي وقد ذهب إلى كراهة القراءة في المغرب بالسور
الطوال مالك وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمشهد وعند الشافعية
أنه لا كراهة ولا استحباب انتهى (وعن ابن عباس أن أم الفضل بنت الحارث سمعته
وهو يقرأ والمرسلات عرفاً قالت يا بني أتدركني بقرآنك هذه السورة أم لا آخر
ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب ورواه الجماعة الا ابن
ماجسة) قوله أن أم الفضل هي والدة ابن عباس الراوي عنها وبذلك صرح الترمذي

فقال

فقال

عليه السلام (فقال

فأما ابن مسعود فمعه فوضع عن عشرة وفي رواية ثابت فخط عن خمسة وأذنيه أن التخييف كان خمسة أيضا قال الحافظ ابن حجر
وهي زيادة معتدة يحسن حمل ما في الروايات عليها (فرجعت إلى موسى قلت وضع شطرها فإله راجع ربك فان أمته لا تطيق)
ذلك (فراجعت) ربي (فوضع) عن (شطرها) أي جزأها إلا النصف ١٣٧ واحسن منه الحل على ما زاده ثابت خمسة أيضا

كلمة (فرجعت اليه) أى الى

موسى (فقال ارجع الى ربك فان

أَمَّا أَنْ تَطِيقَ ذَلِكَ فَرَأَيْتَهُ

تعالیٰ (نقل) جبل و علا (شی

(خمس) بحسب التمسك (وهي

خمنون) بحسب الشواہد قال

تعالى من جاء بالحسنة فله عشر

أمثالها ولا يذرع عن المسئلة

وَنَسِمْ فِي الْفَخِّ الْغِيَابِي ذَرْنِ

خمس و هن خسون واسه دل به

۱۵۱ علی عیسیٰ فرزندہ ماراد علی

الجلسه کا شروع علی دھولہ ایضاً
فہم لاہور آئیں گے۔ کانٹہ

في الدنيا السوء ناس من الله
على الناس في الدنيا السوء

خلافاً لما هو عليه المدعى على سبيل
النسبة في الزنا خلافاً لما هو عليه

فَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ سَابِقَاتٌ لِّمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

فما إلا بلغه فقام به حادياً

الإسلام في مكة

وتعقد في الأقاليم ما بين

وہابیہ کی اس بات پر اعتراض کیا کہ

العملة غير مصرح بها

إلى التوراة. والله أعلم وأحكم.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَافٍ ذَلِكَ قُطْعَانًا ثُمَّ نَسُفَعُهُ

ان بلغه وقل ان الله قاله

في سنة محمد وآله صوره الاسفل

(القول) بمساواة ثواب التمسك

الخمسين (الذي) أولاً به دليل القضاء

المريم لا المعلق الذي يمجو الله منه

ما نساؤهم في الدنيا والآخرة

سرام وفي هذه المراجعة أيضا دلالة

من عن الاشياء والامثال بل قصة

إلى ناطقة لسلف الأمة وأمتها بل

فقال عن أم الفضل واسمها بآية بنت الحرث الهلالية ويقال إنها أول امرأه أسست
بعد خديجة قولاً سمعته أمي سمعت ابن عباس وفيه الثقات لأن ظاهر المساق أن يقول
سمعتني قولاً لقد ذكرني أي شياً أسبغته قولاً إنها لا تخبر ما سمعت الخ في رواية ثم ما صلى
لأنه لما حاق بقضه الله وقد ثبت من حديث عائشة أن آخر صلاة عملها النبي صلى الله
عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع إن عائشة حكّت آخر صلاة عملها
في المسجد التي رآه قولها بأصحابه والتي حكمت أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي
ولم يكن يشك كل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بل يفتخر جرح النصارى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب وبمكّن حمل قولها أخرج
البيهقي أنه أخرجه من مكانه الذي كان فيه مرآة الدار من في البيت وهذا الحديث يرد على من
قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كاتقدم (وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قرأ في المغرب يسورنا الاعراف فقرأها في الركعتين رويها النسائي
الحدث اسنادا في سنن الترمذي هكذا أخبرنا محمد بن عثمان قال حدثنا بقية أبو جعفر
عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وان كان فيه
ضعف فقد تابعه أبو جعفر وهو ثقة وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب
بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين جميعا
وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كقائه قدم ويشهد لمصنفه ما أخرجه
البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في
المغرب بطولي الطويلين زاد أبو داود قلت وما طول الطولين قال الاعراف قال الحفاظ
في الفتح انه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وقد استدل الخطابي وغيره
بالحديث على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق وكذلك استدله المصنف رحمه الله
كقائه في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات وتقدم الكلام على ذلك هنا
وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقوله

الله أحد رواه ابن ماجه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاذ اقاتن أنت
أو قال اقاتن أنت أو لا صليت بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشو
مفتق عليه) اما الحديث الاول فقال الحافظ في الفتح ظاهر اسناده الصحة الا انه معلول
قال الدارقطني اعطاه بعض رواة فيه وأخرج شعوبه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة
وفي اسناده سعيد بن مسكان وهو متروك قال الحافظ ايضا والحفظ انه قرأه - ما في
الركعتين بعد المغرب واما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء
وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسبأني الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

اجتمع عليه صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك فاعلم ان الامر الاول ليس على وجهه القاطع والا سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بذا له المنة فطهر في شرف ذلك وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وآثار صحيحة وأقوال صحيحة وأقوال صحيحة

عليه دلالة لا يبرهنها ولا يبرهن فيها عند من يعقل البرهان ويستسلم بهج السنة المطهرة والقرآن ومذهب الخلف القائلين بالتأويل مجروح في ذلك ليس بأعلم كاهنهم وأوزعوا بل الصواب والحق الحقيقي بالاتباع مذهب اليه العصاة والتابعون من التذويض وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي اقربها المجتهدون والمحدثون العالمون هذا

وقال صلى الله عليه وآله وسلم
(فوجعت الى موسى فقال راجع ربك ولا اصلي ارجع الى ربك فقلت استحييت) وزاد الاصيلي قد استحييت (من ربي) أبدي ابن المنير ذكته لطيفة في هذا الاستحياء فقال بحقل الله صلى الله عليه وآله وسلم تقر من كون التخييف وقع خمساً خمساً أنه لو آل التخييف بعد ان صارت خمساً كانت سائر في رفعها فذلك استحياء انتهى وادى مراجعتي له في طلب التخييف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الازام بخلاف المرة الاشارة ففهم اما بشعر بذلك اقول له سبحانه ما يدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان القشرة آخر جمع القشرة وأول جمع الكثرة فحسني أن يدخل في الاسماخ في السؤال السكن الاسماخ في الطلب من الله مطلوب فكانه خشي من عدم القيام بالشكر والله أعلم (ثم انطلق حتى انتهى الى سدة المنتهى) وهي في أعلى السموات وفي مسلم انها في السادسة فيحتمل ان أصلها فيها ومعهذه ما في السابعة وسُميت بالمنتهى لان علم الملائكة ينتهي اليها ولم يجاوزها احد الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه يقرب اليها ما يطمع من فوقها وما يصعد من تحتها أو ينتهي اليها أرواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقرَّبون (وعشها الوان لا أدري ما هي ثم أخذت الجنة فاذا فيها احبائل المائول) كذا هاتفي جميع الروايات قبل هذه ان فيها عقودا وقلائد من الآل وورد بان الحباثل انما تكون

السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤمن اهذرو لفظ الحديث في البخاري انه قال جابر أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ ايهلي فبكرنا نكحيه وأقبل الى معاذ فقرا بسورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ قال منه فاني النبي صلى الله عليه وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الى آخر ما ذكره المنصف قوله فلو لا صليت أي فهل صليت قوله أفان أنت أو قال أفان قال ابن سيد الناس الاول أن يكون للشك من الراوي لأن باب الرواية بالمعنى كان زعم بعضهم لما ثبت به صيغة فقال من المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء بأوساط المنفصل كما حكاه الذروي عن العلماء يدل أيضاً على مشروعية التخييف بالامام لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري ونيزه بالفظ فان فهم الضعيف والسقيم والكبير وفي لفظ فان خالته الضعيف والكبير وهذا الساجدة قال أبو عمر التخييف لكل امام أمر جميع عليه مندوب عند العلماء اليه الا ان ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهي عن نشر الغراب ورأى رجلاً يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له ارجع فصل فانك لم تنصل وقال لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في عمامة قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ابن التخييف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء تخفيفاً بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخر من انتهى واعلم يا في ان شاء الله تعالى المقام من يدقق في باب ما يؤمر به الامام من التخييف من أبواب صلاة الجماعة وسيدكر المصنف طرفاً من حديث معاذ في باب انفراد المؤمن اهذرو وفي باب هل يقتدى المنفرض بالمتنزل أم لا وسند ذكر ان شاء الله في شرحه هنالك بعضاً من فوائد التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال ما رأيت رجلاً أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه وكان يطيل الاولين من الظهر ويخفف الآخرين ويخفف العصر وقرأ في الاولين من المغرب بقصار المنفصل وقرأ في الاولين من العشاء من وسط المنفصل وقرأ في الغداة بطوال المنفصل رواه أحمد والشافعي) الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في باوغ المرام ان اسناده صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات اما عرفت من اشعار لفظ كان بالمد او مة قيل في الاستدلال به على ذلك انظر لان قوله أشبهه صلاة يحتمل أن يكون في معنهم الصلاة لا في جميع اجزائها وقد تقدم تقرير هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيعمل على عمومته حتى يثبت ما يخصه

اليها ولم يجاوزها احد الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه يقرب اليها ما يطمع من فوقها وما يصعد من تحتها أو ينتهي اليها أرواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقرَّبون (وعشها الوان لا أدري ما هي ثم أخذت الجنة فاذا فيها احبائل المائول) كذا هاتفي جميع الروايات قبل هذه ان فيها عقودا وقلائد من الآل وورد بان الحباثل انما تكون

لنفع حبه الله وأوجبه له وذكر غيره واحدا من الائمة انه تصبف وانما هي بخلافه كما عند البخاري في احاديث الانبياء مع جندبته وهي
القبلة فارسي معرب وهو ما ارتفع من البناء وأصله بلسانهم كقوله وقال ابن حزم قدشت على هاتين اللغتين فلم أجدهما
ولا واحدة منهما ما ولا وقتت على معناهما انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيده رواية أنس عند البخاري

في التفسير قال انبت على نثر
فتاه بباب اللؤلؤ وقال صاحب
المطالع قيل هي القلائد والعتود
أوهى من جمال الرمل جمع
لؤلؤ مثل جمال الرمل جمع
وهو ما استطال من الرمل وهو
متعقب والصحيح الجنب (واذا
ترجم المسلك) أي تراب الجنة
رائحته كرائحة المسك ورواة
هذا الحديث ما بين مصري
ومدني وفيه رواية صحيحة عن
صهبي والتحديث بالجمع والأنواد
والعنفنة والقول وأخرجه
البخاري في الحجج بضم هاء وفيه
الخلق وفي الانبياء وباب تكليم
الله موسى ومسلم في الايمان
والترمذي في التفسير وانساني
في الصلاة (عن عائشة) أم
المؤمنين (رضي الله عنها) قالت
فرض الله (أي قدر الله) الصلاة
الرابعة (حين فرضها) حال
كونها (ركعتين ركعتين)
بالتكرير لافادة عموم التثنية
لكل صلاة (في الحضر والسفر)
زاد ابن اسحق بهذا الاسناد الا
المغرب فانما اثلاث أخرجه أحمد
والبخاري في كتاب المصبرة عن
عائشة فرضت الصلاة ركعتين
ثم أجاز النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ففرضت أربعين (فاقرت

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر واما المغرب فقد عرفت ما تقدم من
الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وسلم يسبق على قراءة قصار الفصل فيما قبل فقرأ فيها
بطول الطولين وبطول الفصل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة
المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه
وسلم كان أحدا ما يطيل القراءة في المغرب اما بلسان الجواز واما العلم بعدم المشقة على
المؤمنين ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على
هروان وما ظبته على قصار الفصل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور
الطويلة في المغرب بلسان الجواز لما كان ما ذهبه هروان من المواظبة على قصار الفصل الا
محص السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل انكار ما سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يفعل غيره البلسان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكنت هروان عن الاحتجاج
بما ظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وأيضا ان الجواز يكفي فيه
مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل
لفظ كان الذي استدل به على الدوام بمثل ما قد عرفتنا فالحق أن القراءة في المغرب بطول
الفصل وقصاره وسائر السور سنة والاقتصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد
أنه السنة دور غير يخالف لهدية صلى الله عليه وسلم قوله بقصار الفصل قد اختلف
في تفسير الفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناها في باب
وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قبله ويقرأ في الاولين من العشاء من وسط
الفصل قد تقدم في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالقراءة بسج اسم ربك
الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشى وهذه السورة من أوسط الفصل وزاد مسلم
انه أمره بقراءة افرأ باسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للعميدى
بزيادة والسموات البروج والسموات الطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة
العشاء وثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها
من السور أخرجه أحمد ولساني والترمذي وحسنه من حديث يزيد بن واقد قرأ فيم باليتين
والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء انه قرأ اذا السماء انشقت
أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

(باب الحجية في الصلاة بقراءة من مسعود وأبي وغيرهما من النبي على قراءته)

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة
من ابن أم عبد فبدأ به وماذا بن جبل وابي بن كعب وسالم بن أبي حفصة ورواه أحمد

١٢ نيل في صلاة السفر ركعتين ركعتين (وزيد في صلاة الحضر) ما تقدم لم يذكره ركعتين ركعتين وتركت
صلاة الصبح لطول القراءة في صلاة المغرب لانها وتر النهار واما ما أخرجه وحيد بن اليعقبي وقد نسب بظاهره الحنفية على
ان العصر في السفر عزة لا ركعة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أسفاره الا العصر وذلك

في الصحيحين وغيرهم اراهم الادلة على الوجوب حديث عائشة المذكور وفي هذا الخبر منها بان صلاة السفر اُثرت على ما فرض الله عليه في زاد عليها فهو كمن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعاقب ما روى عنه انما كانت تتم فان ذلك لا ينافي فيه الجملة بل الجملة في روايتها لا في رأيها وهكذا ١٣٠ لم يثبت عنها انها اذوت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه اتم وقد اوتاهما

على هذا الخبر الذي أخبرني به ابن عباس فخرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجال رجال الصحيح وأخرج النسائي وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فقالتان الله عز وجل أمرنا ان نهتلي ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان العصر واجب غير خمسة وأما قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا فهو وارد في صلاة الخوف والمراد قصر المصنفة لانهم العدد كما ذكر ذلك الحق تعالى وكما يدل عليه آخر الآية ولو سلمنا انهم في صلاة القصر

والبحار والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد رواه أحمد حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو يعلى والبخاري ومحمد بن جرير بن أيوب البجلي وهو متروك ولكنه أخرجه به هذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والوسطى من حديث عامر بن يسار قال في جمع الزوائد ورجال البزار ثقات قوله ابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جيداً في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الأربعة والمصنف رحمه الله عقد هذا السبب الرد على من يقول انهم لا تجزئ في الصلاة الا قراءة السبعة القراء المشهورين قالوا لان ما نقل أحاديث يس بقرآن ولم تنواز الا السبع دون غيرهما فلا قرآن الا ما اشتملت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام القراءات الجزري فقال في النشر فزعم بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالتوازن ولا ينبغي ما نه لاننا اذا اشتطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلف اتفقت كثير من أحرف الخلف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقالوا قد كنت أخرج الى هذا القول ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلف على خلافه وقال القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقضة الى الجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولاً لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه وقال أيضاً في النشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو اشتهر الاوضح اسنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت من الأئمة السبعة أم عن غيرهم قائم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومعنى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليه الضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت من السبعة أو عن غيرهم هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدني والمكي والمهدوي وأبو ثامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحد منهم خلافه قال أبو شامة في المرشد الوحيد لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تجزئ الى أحد هؤلاء السبعة ويطلق عليهم اللفظ الصفة وانما انزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحده لا يفرد من ينف عن غيره ولا يجتص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فلا يخرجه عن الصفة فان الاعتماد على اجتماع تلك الاوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الاثقان وقال أبو شامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقرئين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف يماريهم

ما يفهم من رفع الجناح غير مذهبهم اذ ظهر الدلالة الامامية الصحيحة على ان القصر عزيمة لا رخصة ولم يرد في السنة ما يصلح لمعارضته ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى ان السبع كلها متواترة في كل حرف يماريهم

عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم تسقط بقوله فاقروا ما تيسر منه فصار الفرض فيما بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على ان قوله فاقروا ما تيسر منه انما ينزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في سبيل الله والقتال انما يقع بالمدينة لا بمكة ١٢١ والاصح ان كان بمكة قبل ذلك انهم

وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم ان سيكون ظاهري الاستقبال في مكانه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتجيب الدعاء بالتحفة قبل وجود المشقة التي علم انهم ستقع واقعه اعلم انهم يروونها هذا الحديث ما بين مضمري ومذني وفيه التحديث والاختصار والضعف وهو من مراسيد عائشة وهو وجه لا يمكن ان يكون اخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عن صحابي آخر ادرك ذلك ما قول امام الحرمين لو كان ثابتا لقل متواترا فثبته نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم (عن عمر بن ابي سلمة) يضم العين من عرو وفتح اللام من ابي سلمة واسم ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد الخزرجي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامه ام المؤمنين ام سلمة ولد بالحديشة في المدينة النبوية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وعشرين وهم من قال انه قتل بوقعة الجمل انهم شهدوها وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان له في البخاري حديثان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في نوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في النوب الواحد ولو كانت في

قالوا القطع بانهم امنوا من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما اجبت على نقله عنهم الطرق وانفقت عليه الفرق من غير تكبر ولا اقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه اذا تقرر ذلك اجتمع السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القرات السبع وعلى انه لا فرق بينها وبين غيرها اذا وافق وجهها عربيا وصح اسنادها ووافق الرسم ولو احتمل الاجماع لكان من انظمة القراتين لك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث او من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الاثمة الذين يرون المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

فنكل ما وافق وجهه فحوى * وكان الرسم احتمالا يحوى
وصح اسنادها هو القرآن * فهذه التسلاية الاركان
وكل ما خالف وجهها أثبت * شذوذها لوانه في السبعة

ما لفظه ظاهره ان القرآن يكتفي في ثبوت مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حدث بخلاف الاجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الاصوليين والمفسرين اه وانت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من ائمة القراءة لا يعارضه نقل الذين يوجبون الاجماع لاننا نرجعنا الى الترجيح بالكثرة او بالظهور فان اول غيرهما من المحدثات قطعنا بان نقل اولئك الاثمة اربع وقد وافقهم عليه كثير من كبار الاثمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الاصباري لم يحكم في غاية الوصول الى شرح باب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن احمد بن حنبل (ومن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ياتي الله امر في لن اقر اعليكم ليكن الذين كفروا وافر رواية ان اقر اعليكم القرآن قال وسماي قال نعم فيكي متفق عليه) قوله امر في ان اقر اعليكم فيه استصحاب قراءة القرآن على الحديث فيه واهل العلم والفضل وان كان القارئ افضل من المقر وعلمه وفقه منقبة شريفة لا يبراهن على الله عليه وسلم عليه ولم يشاركه في احد لا سيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الزبعية قوله لم يكن الذين كفروا ووجه تخصيص هذه السورة انها واجبة جامعة لقواعد كثيرة من اصول الدين وفروعه ومهماته والاختصاص وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضي الاختصار قوله وسماي لا فيه جواز الانتسابات في الاحتمالات وسببه ههنا انه يجوز ان يكون الله تعالى امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقراءة على رجل من امته ولم ينص عليه قوله فيكي فيه جواز البكالسرو والفرج عما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الامور واختلقوا في وجه الحكمة في قراءته على ابي فثقل سببها ان يسر لامتة بذلك القراءة على اهل الاقنان

الثوبين افضل وقد كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما فمن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وان كان اوسع مما بين السرة والارض رواه ابن ابي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال يتبايع عليه ثم استقر الامر على الجواز (قد خالف بين طريقيه) اى على عاتيقه وغالطه هذه المخالفة كما قال ابن بطال ان لا يسطر المعلى الى عورة نفسه اذ اركع

أولاً لا يسقط عند الركون والجمود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي التمس به الأيمن من ثيابه
 اليسرى ويأخذ الذي ألقاه على منكبيه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقد طرفه على صدره انتهى وهو الشتمال والالتفاف
 ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومديني ١٢٢ وفيه رواية تباين عن تباين وعن مصابي وهو سند عال جداً وله حكم الثلاثيات

وان لم يكن على صورته الآن اعلى
 ما يقع للجزائري يكون بينه وبين
 العجا في فيه اثبات فان كان
 العجا يرويه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فصورته الثلاث
 وان كان عن مصابي أثر فلا يكتفه
 من حيث العلو واحد اصدق
 ان يبين بين العجا في اثنين وبالجملة
 فهو من العلو النسبي (من
 أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله
 عنهم حديث صلاة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يوم النسخ تقدم)
 في سابق شرحه وفي هذه
 الرواية زيادة وهي (قالت ففعل
 ثمانى ركعات) حال كونه مائتاً
 في ثوب واحد فلما انصرف من
 صلاته (قالت يا رسول الله زعم
 اى قال أو ادعى ابن أمي) على بن
 أبي طالب وهي شقيقة أم هانئ
 فاطمة بنت أسد بن هاشم لكن
 خصت الام بسكونها آ كدفى
 القرابة ولانها بعد الشكاية في
 اسفار زمتها فذكرت ما بعثها
 على الشكوى حيث أصيبت
 من محمل يقتضى انها لانصاب
 منه لما جرت العادة أن الاخوة
 من جهة الام أشد في اقتضاء
 الختان والرعاية من غيرها فم
 في رواية الحموي زعم ابن أبي (أنه
 قال رجلاً) أى عازم على مقاله

والفضل ويطلعوا آداب المفراقة ولا يأنف أحد من ذلك وقيل التنبية على جملته أي
 واحتمته لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأساً واماماً في اقراء
 القرآن وهو أجل ناشر به أو من أجلهم
 (باب ما جاء في السكينة من قبل القراءة بعد هذا) *

(عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يسكت سكنتين اذا
 استفتح الصلاة واذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكينة اذا لم يركب سكينة اذا فرغ من
 قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن
 ماجه بن عطاء الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة فغير
 حديث العقبة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سنده منها
 حديث نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت وحديث جابر الدار حتى يدار الجار
 وحديث لا تلعنوا باهنة الله ولا بغيض الله ولا بأئسار وحديث الصلاة الوسطى صلاة
 العصر فكان هذا الحديث على مقتضى قصره في سبيل التجميع وقد قال الدارقطني
 رواة الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد الله بن داود والنسائي النظار
 النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكينة اذا افتتح الصلاة فلو ان استفتح الصلاة انصرف
 من هذه السكينة لم يفرغ المؤمنون من النية وفيه كبرية لاسرارهم لانه لو قرأ الامام عقب
 التكبير لقات من كان مشتغلاً بالتكبير والنية بهض سماع القراءة وقال الخطابي انما
 كان يسكت في الموضعين ليعرف من خلفه فلا يشاغله عن القراءة اذا قرأ قال اليعمرى
 كلام الخطابي هذا في السكينة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكينة الاولى فقد وقع بيانها
 في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح انه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول
 اللهم يا عبدني وبين خطاياي الحديث قولاً واذا فرغ من القراءة كلها قبل وهي اخف
 من السكتين اللتين قبلها وذلك بعد اتمامه فصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قولاً وسكينة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المؤمن الفاتحة قال
 ويختار الذكرو والدعاء والقراءة ثم لان الصلاة ليس فيها سكوت في حق الامام وقد ذهب
 الى استحباب هذه السكت الثلاث الاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وقال أصحاب
 الرأي ومالك السكينة مكروهة وهذه الثلاث السكت قد دل عليها حديث سمرة باعتباره
 الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ اذا دخل في صلاته واذا فرغ من
 القراءة ثم قال به دو اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

رجل (قد أبرته) أى آمنه هو (فلان بن هبيرة) بقسم الها ابن أبي وهب بن عمرو الخزرجي زوج أم هانئ ولدت منه سكينة
 أولادهم هانئ الذي كنيته هرب من مكة عام الفتح لما أسات هو ولم ير مشركاً حتى مات وتزلزل عند ولادها منه جده وهو
 من لبرية ولم تصح له صحبة وانيه المذكور هنا محتمل أن يكون به هذه وهذا محتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسب الراوي اسمهم

لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد بالان ابنه فوجدته ورده ابن عبد البر وغيره لصغر سنه انذاك المقتضى اعدامه مقابلته
وحينئذ لا يحتاج الى الامان وبان عليا لا يتصدق بقل ابن اخته فكيف من غير هاريج وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بان
الذين اجارهم ما أم هانئ هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي حمية الخزرميان ١٢٣ وعند الاثر في عبد الله بن أبي ربيعة

بدل زهير قال في الفتح والذي
يظهر لي ان في رواية الباب حذف
كانه كان فيه فلان ابن عم هبيرة
فستط للنظر عم أو كان فيه فلان
قريب هبيرة انغير للنظر قريب
بلفظ ابن وكل من الحرث وزهير
وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن
عم هبيرة وقريبه ليكون الجميع
من بني مخزوم (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد
أجرنا من أجوت) أي أمان من
أمنث (يا أم هانئ) فلا يجوز
أعلى قتله (قالت أم هانئ وذات)
أي صلاته الثمان ركعات
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة
ضحى وبؤيدها ما في رواية ابن
شاهين قالت أم هانئ يا رسول
الله ما هذه الصلاة قال الضحى
ورواة هذا الحديث مديون
وفيه التصديق بالجمع والافراد
والنعنة والاختبار والسماع
والقول (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان سائلا) قال في
الفتح لم أقف على اسمه لكن ذكر
شمس الأئمة السرخسي الحنفي
في كتابه المبسوط انه ثوبان (سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الصلاة في ثوب واحد)
ولا في الوقت في الثوب الواحد
بالتعريف (فقال رسول الله صلى

سنة رابعة بن ولا الضالين وبين أمين قالوا يعلم المأمور ان افظة أمين ليست من القرآن

باب التكبير للركوع والسجود والرفع *

(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام
وقعود وأحد الناس في التزمذي وصحبه) الحديث أخرجه البخاري ومسلم
من حديث عمران بن حصين وأخرجه نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه
البخاري من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي
وعن أبي مالثة الأشعري عند ابن أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الذي سبذه
المصنف عند ابن ماجه وعن وائل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي
الباب من غير هؤلاء وساق في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع وقعود الا في الرفع من الركوع فانه يقول مع الله من
جده قال النووي وهذا يجمع عليه اليوم ومن الاعتصام بالمتقدمة وقد كان فيه خلاف في
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحرام انتهى وقد حكى مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع التزمذي عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ومن بعدهم من
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري
والاوزاعي ومالك وسعيد بن جده العزيز وعامة أهل العلم وقال البغوي في شرح السنة
اتفقت الامة على هذه التكبيرات قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشروع الا تكبير
الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز
والحسن البصري وقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو نقله ابن
طال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأمان من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر وقال أحمد أحب أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا
وزي عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن أبي عمير عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لاجد اذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر
اذا خفض يعني بين السجدة وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ وقتبة ابن
حبان وحكي عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة
أحاديث الباب لكثرتها وصحتها أو كونها مثبتة ومشتملة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله (وسلم أو لعلكم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكم (ثوبان) فهو اسم فاعل انكارى ابطالى قال
الطحاوى انظره استخيار ومعناه الاخبار عاهاهم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه التقوى من طريق القيوى لانه اذا لم يكن
ليكمل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر للعودة جائزة وهذا مذهب الجهم وزمن الحنابلة

كان عينا على ومعاوية بن نازك بن خالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح وحقيقة ومن الفقهاء أبو يوسف وعبد الشافي ومالك وأحمد بن حنبل وأبو بصير بن زهير بن زهير (وهذه) أي عن أبي هريرة ١٣٤ (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (رسلا صلى أحدكم

في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد من عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعت يده ورفع يده وهذا يجعل الله ترك التكبير وروى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبد الله أن أول من تركه زيارته وهذه الروايات غير متنافية لأن زياد تركه بمعاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد سجل ذلك جماعة من أهل العلم على الاختلاف وحكى الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها وقد اختلف القائلون بشريعة التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيه أما عندنا فكبره الأحرار وقال أحمد بن حنبل وأبو عبيد بن ربيعة وغيرهم أهل الظاهر أنه يجب كبره واحتج الجمهور على المنية بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى بصلاته ولو كان واجبا لعله وأيضاً حديث ابن أبي بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتركه صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات لبيان الجواز ولا الإلزام به ثم الوجود وسما في دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى بمفعول بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيح بلانظ ثم يقول اللهم أكبر ثم يركع حتى يطعن مناضله ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما ثم يقول اللهم أكبر ثم يركع حتى يطعن مناضله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعدا ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطعن مناضله ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد سجدت صلاته (وعن عكرمة قال قالت لابن عباس صليت الظهر بالطعام اختلف شيخ أحق فكبرتين وعشرين فكبرية يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله الظهر لم يكن ذلك في البخاري وانما زاده الأسما على وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتعقب في الرابعة عشرين تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولا جدوا الطبراني عن عكرمة أنه قال صلى بنا أبو هريرة بقوله تلك صلاة أبي القاسم في لفظة البخاري أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأن ذلك وفيه انقلا ثم كل ذلك أمك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم والحديث يدل على مشروعية تكبير الارتفاع وقد تقدم الخلاف فيه (وعن أبي موسى قال أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبنا فبينما أنا مستمعون لما قال فقال إذا صليتم فاقموا صلوكم ثم لبسوا ثم أحدثكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير ما ضرب عليكم ولا الضالين فقولوا آمين يحبك الله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقل ثلاث وإذا قال

في الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقه) بالثنية ولا يذروا الأصملي وابن عباس كره على عاتقه والعائني هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مد كروحي قائمه أي بعنه (شي) زاد مسلم عن أبي الزناد منه شيء ولا نافية ويصلي خفيه يعني الثوب والمراد أنه لا يترك في وسطه ويشد طرف الثوب في حقويه بل يتوشع بهما على عاتقه فيحصل السترة لمن أعان بالبدن وإن كان ليس بعورة أو لا يكون ذلك أمكن في ستر العورة وهذا الثوب ليس محولا على التحريم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض أسائه وهي ثائبة ومعلوم أن الطرف الذي هو لاسه من الثوب غير متسع لأن يتزوجه ويضعه منه ما كان على عاتقه قاله الخطابي فيما نقله عنه لكنه قال في الفتح أن فيه نظرا لا يخفى والظاهر من تصرف البخاري التخصيص بين ما إذا كان الثوب واسعا فيصوب وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر ولذلك يظهر مناسبة تعقيب البخاري بما إذا كان

الثوب ضيقا المارة إلى التخصيص المذكور فم نقل السبكي وجوب ذلك من نص الشافعي واختاره لكن المعروف مع عن الشافعية خلافه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك تركه بغير شرط وعنه تصح ويأثم بجهله واجبا مستقلا وفي الحديث العهد والعتمة (وهذه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه بقول أشهد) ذكره تاج كيد المنقلة وتحققا

لاستحضاره (اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) والكشميش في ثوب واحد فلم يخالف بين طرفيه) جعل الجمهور الامر هذا على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التزويه وتقدم آفهام في ذلك من التخصيص (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

اسفاره) في غزوة بواط كما في مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (سكنت ليلة) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (البعض أصرى) أي لاجل بعض حوائجي وفي رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسله هو وجابر ابن صهر الميمونة المسيلة في المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى وعلى ثوب واحد فاشغلت به وصليت) منتميا (الى جانيه) أو منتميا اليه (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما الصري يا جابر) بضم السين والقصر أي ما سبب سيرك في الليل وانما سألته لعله بان الحامل له صلى المني في الليل أصر أكد (فاخبرته بما جئني فافترغت قال ما هذا الا شقال الذي رأيت) هو استقهام انكارى وقد وقع في مسلم القصر يجب بسبب الانكار وهو ان الثوب كان ضيقا وأنه خاف بين طرفيه وتواقس أي التقي بانه كان عند مخالفة بين طرفي الثوب لم يصرسا فأنهني ليست فاعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بان محمل ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وسمع الله اليكم فان الله تعالى قال على لسان نبيه سمع الله لمن حمده واذا كبر وسجد فكبروا وامجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن تلاقوا اذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات الطيبات الصالحات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية بعضهم وأشهد بأن محمدا قوله فأقيموا صوفى فكم قال النووي هو مأثور به بإجماع الأمة قال وهو امر برب والاطاعة تسويها والاعتدال فيها وتسميها الأول والأول والزواجر فيها قوله ثم أيوكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو امر برب أو بإيجاب وسأني بسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر فكبركم فافهم ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الفاعل التعقيب وقد قدمنا المناقشة في هذا قوله واذا قرأ فاقصروا وقد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاني في قراءة الامام وانصاته قوله فاذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدل به على مشروعية أن يكون تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يجبكم الله أي يستحب لكم وهذا حديث عظيم على التأمين أيضا كذا الاهتمام به قوله فاذا كبر وركع الى قوله فلن تلاقوا فاعلموا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى تلك تلك أي اللحظة التي سبقتكم الامام في رفعه الى الركوع بغير تكبيركم بانكم كنتم في الركوع بعد رفعه لحظة تلك اللحظة تلك اللحظة فصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا الحمدي لا تلاقوا على استحباب الجمهور من الامام بالتسبيح ليسعوه وقولون وفيه أيضا دليل مذنب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه مع الله من حمده وفيه خلاف وسأني بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله ان حمده أجاب دعاء من حمده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستحب لكم قول ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واو وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بإثبات الواو وبخذفها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما على الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة لقوله واذا كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على بقية الفاظه يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب التشهد وقد استدل بقوله فليكن من أول قول أحدكم على انه يقول ذلك في أول جأوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وليس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يتزويه لان القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج الى التوافق المغاير للاعتدال المأمور به والذي أنكره هو اشتغال الصماء وهو ان يخلل نفسه بثوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه اخراجه يديه الا من أسفه لخوفه من ان تبدو عورتاه الأولى أولى قال جابر (قلت كان) الذي استقلت به (ثوبا) واحدا يعني ضيقا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان كان الثوب (واسعاً) فالتصفت) أي ارتد (به) أي بان ياتر بأحد طرفيه في يده
 بالطرف الآخر منه (وان كان) الثوب (ضيقاً) فارتد به) وهذا التفضيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم صريح في صحة
 ما جرح اليه البخاري من التفضيل ١٣٦ بين ما اذا كان واسعاً فيجب الاشتغال به وبين ما اذا كان ضيقاً فلا

(وعن سهل) بن سعد الساعدي
 (رضي الله عنه قال كان رجال)
 التمس فيه للتشويش وهو
 يقتضي ان بعضهم كان بخلاف
 ذلك وهو كذلك ووقع في رواية
 أبي داود رأيت الرجال واللام
 فيه لانهس فهو في حكم التكررة
 (يصالون مع النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) حال كونهم (عائدي)
 أزهرهم على أعمالهم) وفي رواية
 على عوائدهم أي من ضيق الأثر
 ويؤخذ منه ان الثوب اذا
 امكن الانكشاف به كان
 أو لم يكن لا يترار لانه أبلغ في
 التستر (كهيئة الصبيان وقال)
 أي النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ولكن يشبهون ويقال وهو
 أعم من أن يكون القائل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو من أمره قال الحافظ ابن حجر
 ويغلب على الظن ان القائل
 بلال (لأنه) الذي يصلي وراء
 الرجال (لا ترفع رؤسكم) من
 السجود (حتى يستوى الرجال)
 حال كونهم (جالوساً) وإنما
 نهى عن ذلك لانه لا يلحق
 شيئاً من عورات الرجال عند
 خوضهم كما وقع التصرح به
 في حديث أسماء بنت أبي بكر

أول ولم يقل فليكن أول والمحدث يدل على مشروعية التكبير النفل وقد استدل به
 القائلون بوجوبه كالتقدم وهو أخص من الدعوى لانه أمر للمؤمن فقط وقد دفعه
 الجمهور بما تقدم من عدم ذكر التكبير الاشتغال في حديث النبي وقد عرفت ما فيه
 وحديث ابن أبي التمام

(باب جهر الامام بالتكبير ليس جمع من خلفه وتبلغ الفير له عند الحاجة)

(عن سعيد بن الحر قال صلى الله عليه وسلم) في التكبير حين رفع رأسه من السجود
 وحين سجود حين رفع رأسه من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يرواه البخاري وهو لا يجد لفظ أبسط من هذا الحديث يدل على
 مشروعية الجهر بالتكبير لا تقتل وقد كان مروان وسائر بني أمية يسيرون به ولهذا
 اختلف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فتقام على المنبر قال اني والله ما ألتى
 اخذت صلاتكم أم لم تتخلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي
 وقد عرفت ما يلف ان أول من ترك التكبير النفل أي الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد
 ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال اشكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصايراه

وهو قاعد وأبو بكر يجمع الناس تكبيره رواداً أحدهم وسلم والنسائي وابن ماجه وسلم
 والنسائي قال صلى الله عليه وسلم يرفع الصوت بالتكبير ليس معاً الناس
 كبراً أبو بكر يجمعنا الحديث يأتي ونسجه ان شاء الله تعالى في باب الامام ينفذ ما أمر
 وقد ذكره المصنف هذه الالة لانه على جواز رفع الصوت بالتكبير ليس معاً الناس
 ويتبعوه وأنه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد قيل انه
 اجماع قال النووي وما أراه يصح اجماع فيه فنفذ القاضى عبد الله بن عبد الله بن
 منهم من اقبل صلاة المقتدي ومنهم من لم يطلعه ومنهم من قال ان أذن له الامام في الابعاع
 صح الاقتصار به والا فلا ومنهم من اقبل صلاة الجميع ومنهم من سجدوا ومنهم من شرط
 اذن الامام ومنهم من قال ان تكلفوا بطلت صلاته وصلاهم اربط بصلاته وكل
 هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة السمع والسمع ولا ينعبر اذن الامام

(باب هات الركوع)

(عن أبي مسعود عقبة بن عمر) انه ركع بخافي يديه ووضع يديه على ركبتيه
 وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي رواداً أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث رفاع بن رافع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم واذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواداً أبو داود

المروى عند أحمد وأبو داود يلفظ فلا ترفع رأساً حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهة أن يرين عورات الرجال الحديث
 واستأنط منه انتهى عن فعل مستحب ارتكابه محذور لان متابعة الامام من غير تأخير مستحبة فمنهى عنها المالك
 وانه لا يجب الستر من أسفل بخلاف الأعلى وفي الاسناد التصديق والاشجار والعهدة (عن مغيرة بن شعبه رضي الله عنه

قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة هذا الاداة) بكسر الهمزة وجها
 اداوى أى المطهرة (فاخذتها فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى وارى) أى غاب وخفى (عن ففضى حاجته وعليه
 ربة شامية) من نسج الكفار والقاربن بالشام لانهم اذا ذكروا كانت ديارهم ١٣٧ وفي بعض طرق هذا الحديث ان الحبة كانت

صوفا وكانت من ثياب الروم
 ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه
 وآله وسلم اسهوا ولم يستعمل فيه
 جواز الصلاة في ثياب الكفار
 ما لم يتحقق نجاسته وروى عن أبي
 حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة
 فيها الا بعد الغسل وعن مالك
 ان فعله بعد في الوأت والحديث
 وارد عليهم (فذهب) صلى الله
 عليه وآله وسلم (يخرج يده من
 كمها فضافت) أى الجبسة لان
 الثياب الشامية كانت حبيطة
 ضيقة الاكام (فأخرج يده من
 أسفلها فصببت عليها) الماء
 فتوضا وضوءا للصلاة ومسح
 على خفيه ثم صلى (ورواه هذا
 الحديث ما بين يحنى وكوفى وفيه
 التحديث والضعفة وأخرجه
 البخارى أيضا في الجهاد واللباس
 وسلم في الطهارة وكذا النسائي
 وابن ماجه (وعن جابر بن
 عبد الله) الانصاري (رضي الله
 عنهم ما يحدث أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم كان يقول
 معهم الحجارة) أى مع قریش
 (للحكمة) أى لبائهم وكان ذلك
 قبل البعثة وكان عمره صلى الله
 عليه وآله وسلم اذ ذاك خمسا
 وثلاثين سنة وقبل كان قبل
 البعث بخمس عشرة سنة وقبل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والثاني طرف من حديث رفاع بن
 رافع في وصف فعله صلى الله عليه وسلم المعنى مصلاة وكلاهما لا مطعن فيه فان جميع
 رجال اسنادهما ثقات قوله خاف يديه أى باعدهما عن جنبه وهو من الجفا وهو البعد
 عن الشيء قوله وخرج بين أصابعه أى فرق بين إصبعيها وراسه كمنه قوله فضع
 راحتيك تنهية راحة وهى الكف جمعها راح بغير تا قوله على ركبتيك فيه رد على أهل
 التطبيق وسبق إلى البحث في ذلك فريه والحديثان يدلان على مشروعية ما استعمله عليه
 من هبات الركوع ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم الا لثلاثين بمشروعية التطبيق
 (وعن مصعب بن سعد قال صليت إلى جنب أبي قطيبة بين كتي ثم وضعتهما بين يدي
 فنهاني عن ذلك وقال كأنه فعل هذا فاهر نأ أن نضع أيدينا على الركبتين رواه الجماعة)
 وفي الباب من عمر عند النسائي والترمذي وصححه وعن أنس أشار إليه الترمذي أيضا
 وعن أبي حنيفة الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى تمام عشرة من
 الصحابة عند النساسة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعنى ابن
 أبي وقاص قوله قطبقت التطبيق الاصاقي بين يافى الركبتين حال الركوع وجعله ما بين
 اليدين قوله كأنه فعل هذا فاهر ناظف البخارى والترمذي وغيرهما كأنه فعله فنهى عنه
 وأمر ناظف فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذي
 التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الاماروى عن ابن
 مسعود وغيره من أصحابه أنهم كانوا يطبقون أيديهم وقدرى النووي عن علقمة والاسود
 أنهم باقوا لان مشروعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم ادخلوا على عبد
 الله فذكر الحديث قال فوضعا أيدينا على ركبتينا فضر بأيدينا ثم طبق بين يديه ثم
 جعلهما ما بين يديه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
 ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طبق بين يديه
 بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كأنه فعل ذلك ثم أمر فلما بذى
 الامساك بالركب وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناس لم يبلغهم وقد روى
 ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعنى التطبيق قال
 الخافظ واستاده قوى واستدل ابن خزيمة بقوله فنهى على أن التطبيق غير جائز قال
 الخافظ وفيه نقار لاحتمال حمل النهى على الكراهة فقد روى ابن أبي شبة من طريق
 عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت ~~هكذا~~ يعنى وضعت يديك على
 ركبتيك وان شئت طبقتهما واسنادا محسن وهو ظاهر في انه كان يرى التغيير أو لم يبالغه
 التاميم والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحقيقي للنهى على ما هو الحق التحريم وقول

١٨ قيل في كان عمر خمس عشرة سنة (وعليه أثره) ولا ينسأ كغيره وفي بعض الاصول بغيره واد (فقال له
 العباس) يا ابن أخى لو حملت أوزلك (لكن اسهل عليك اولو يعنى التقي فلا جواب لها) (الجماعات) أى الازار على منكبيك
 دون الحجارة (قال) جابر أو من حدثه (سلفه) أى حل صلى الله عليه وآله وسلم الازار (بغيره على منكبيه) فسقط (حال

كرويه (مفتيا) أي مفتي (عليه) لا تكشاف عورته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان محبوبا لا على أحسن الأخلاق من الحياة الكامل حتى كان الله سبحانه العذراء في خدرها فلذلك عذفي عليه وروى عماري غير المتصين أن الملك نزل عليه فشد عليه أزاره (كما روى بعد ذلك عرابا) وعند ١٣٨ الاسماعيلي فلم يتعز بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستبط من الحديث

الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه إلى الجواز

* (باب الذكر في الركوع والسجود) *

(من حديثه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان على العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى وما حركته أية رجسة الا وقف عنه هذا بسأل ولا أية عذاب الا تمّ ذمها ورواه النسبة وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله يسأل أي الرجعة قوله تعود أي من العذاب ونشر العتاب قال ابن رسلان ولا أية تسبيح الا سجد وكبر ولا أية دعاء واستغفار الا دعا واستغفر وان مرّ به جوسأل يفعل ذلك بل الله أو قلبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجهه والاعلماء من أئمة المذاهب وغيرهم إلى أنه سنة وليس بواجب وقال أصحاب بن راهويه التسبيح واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان تسبّاه لم تبطل وقال الظاهري واجب مطلقا وأشار الخطابي في معالم الدين إلى اختياره وقال أحمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله من عبده وربّنا لك الحمد والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فان تركه منه شيئا عمدا بطلت صلاته وان تسبّاه لم تبطل ويسجد السهو وهذا هو الصحيح عنه ورواية أنه سنة كقول الجمهور وروى القائل بوجوب تسبيح الركوع والسجود عن ابن خزيمة تسبيح الركوع بوجوب تسبّاه عقبة بن عامر الآتي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاوا كما رأيتموني أصلي ويقول الله تعالى وسجدوا ولا وجوب في غير الصلاة فحينئذ ان يكون فيها والقيام على القراءة أو الخوض في الجهر ويحدث المسمى صلاته فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الاذكار مع أنه عليه تكبير الأحرار والقراء فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمها اياهم الان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه عليه دالا على أن الاوامر الواردة بما زاد على ما عليه الاستحباب لا لا وجوب والحديث يدل على أن التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسر قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عقبة اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم وإلى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت ربه قال جميع من عداهم وقال الهادي والناظم والصادق أنه سبحانه الله العظيم وبجده في الركوع وسبحان الله الأعلى وبجده في السجود واستدلوا بظاهر قوله تسبيح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الأعلى وقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بجمع على الأولى في الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الا على فرض أنه ليس لله جل جلاله الاسم واحد وقد تقرّر ان له تسعة وتسعين اسما بالاحاديث

منع بدو العورة الاما يخص من رؤية الزوجات لازواجهن حرّة وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مصونا عما يستفح قبل البهشة وبهذه ورد هذا الحديث ما بين قيسى وسروزي ومكي وفيه الحديث والسجود ورواية جابر له من مراسيل الصحابة وقد اتفقوا على الاستحباب بمرسل الصحابي الا ما تقر به الواضح الاسقري لان ذلك كان قبل البهشة فاما ان يكون مع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك او من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذي يظنهم سر انه الهامس وقد حدث به عن العباس ايضا وسياقه اتم أخرجه الطبراني وفيه مقام فاخذ ان روى قال ثم بينت أن مفتي من يانا فلا يكون حراما حينئذ (عن أبي سعيد الخدري وروى الله عنه انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتغال الصمام بالمهمل والمد قال الانه هي هرا ن يشتمل بالثوب حتى يحل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده انتمى ومن ثم سميت هرا كما قال ابن قتيبة اسد المفاخذ كلها كالهضرة الهه ليس فيها خرق

فيكون النبي مكرها لعدم قدرته على الاستعانة بيديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام وفي كتاب الصحبة الداس عند البخاري والعماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقه فيسد وأسد ثوبه وهو موافق لتفسير الله اوحى له فيجهر ان انكشف منه بعض العورة والافكره (و) ثم ايضا عن (أن يحتجب الرجل) أي عن احتجاب الرجل بأن يثوبه على أديمه وينصب

ساقية مائة (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أي من الثوب (ثي) أما إذا كان مستورا العورة فلا يحرم ورواه هذا الحديث ما بين يدي ومصري ومدني وفيه التحدث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والبيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي ١٢٩ صلى الله عليه وآله وسلم عن يميني) يفتح الموحدة وهو المشهور على

الاسنة لم يكن الاحسن كسرهما لان المراد به الهمزة كالكتابة والجلسة (عن اللباس) بكسر اللام وهو أن يلبس ثوبا مطويا أو في ظلة ثم يشترطه على أن لا يلبس له اذارا أيضا اكتفاء بالسهة عن رؤيته أو يقول إذا لمسته فقد بعثته اكتفاء بالسهة عن الصبغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لبسه لم يبيع وانقطع خيار اللباس (و) عن (اللباس) بكسر اللام والذال وهو أن يجعله النبديةا اكتفاء به عن الصبغة فيقول أحدهما أن هذا الذي نوي بعثته فإحدهما لا يشر أو يقول بعثتك هذا بكذا على أي إذا بعثت إليك لم يبيع وانقطع الخيار والبطالان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصبغة أو للشرط القاسد (و) نهي صلى الله عليه وآله وسلم أيضا (أن يشغل) أي عن أشغال الذنوب كاشغال الصخرة (الصخرة) أي كونها مسدودة المفاذ فيعسر أو يتعذر على المشغل إخراج يده منها يعرض له في صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها ولا ينكشف عورته على التفسير السابق المعزول للهاه الموافق لما عند البخاري في اللباس كما هو (نهي) أي يحتمل الرجل

الصحة وإن له اسماء متعددة بصرح القرآن ولله الاسماء الحسنى فاستمال ما في الآيتين يحصل بالجبي بآي اسم منها مثل سبحان ربى وسبحان الله وسبحان الاحد وغير ذلك لكونه قد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الاتي بتعيين أن لفظ الرب هو المراد وبهذا يدفع ما أئزم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآتين في الركوع والسجود وما يأتى به محمد فقهى عند أبي داود من حديث عقبة الاتي وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الاتي أيضا وعنده أيضا من حديث حذيفة وعنده أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعنده الخالك من حديث أبي جحيفة وليكنه قال أبو داود بعد أخرجه له من حديث عقبة أنه يخاف أن لا تكون محفوظة وفي حديث ابن مسعود السمرى بن اسمعيل وهو ضعيف وفي حديث حذيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك الشهر بن حوشب وقد رواه أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونهما حديث أبي جحيفة قال الحافظ اسناده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيدهم بها هذا الانكار وسئل أحمد عنهما فقال أما أنا فلا أقول وبوجهه أنه نهي

فمن عقبة بن عامر قال لما نزلت فبسم ربك العظيم قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعوا له في ركوعكم فلما نزلت فبسم ربك العظيم قال أجمعوا له في سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الخالك في مسنده كرواه حبان في صحيحه قوله أجمعوا له فثبت بالحديث الاول وبما ساقى كيفية هذا العمل والسياسة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالاعلى ان السجود لما كان فيه غاية التواضع بما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الاعضاء على مواضع الاقدام كان أفضل من الركوع فخص به بجانبه صيغة أهل التفضيل وهو الاعلى بخلاف العظيم جعله لا يبلغ مع الابلغ والمطلق مع المطلق والحديث يصلح متسكلا لقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي قوله سبح قدوس بضم أو ما وفيه تعهما والضم أكثر وافصح قال أغلب كل اسم على فعل فهو مفتوح الاول الا السبح والقُدوس فان الضم فيه ما أكثر قال الجوهري سبح من صفات الله وقال ابن فارس والزبيدي وفيه ما سبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على اليته منضجاً ساقه ويقال له الحيوة كات من شأن العرب وتفسيره في رواية يونس بن مولى ذلك (في ثوب واحد) والمطلق هنا في الاحتباء محمول على المقيدي الحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه ثي وفي هذا الحديث الحديث والعنونة والقول رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وهو مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الصلاة

والناس ومسلم والترمذي والبيهقي وابن ماجه والبخاري والشافعي (وعنه) اي من اي حريرة (رضي الله عنه قال يعني
 أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (في تلك الطبعة) التي جعلها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أي رطط يؤذنون
 في الناس يوم الكوفة يؤذنون يعني ان لا يصيح ١٤٠ بعد العام أي بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال السكوني في السكوني قال

العمري يعني ان يدخل هذا العام
 أيضا بالنظر الى العمل انتهى
 مشرك ولا يطوف بالبيت عريان
 واذا منع التعري في الطواف
 فالسنة أولى اذ يشترط فيها
 ما يشترط فيه زيادة (شمارف)
 أي أرسل (رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عليا) وراعي
 بكر (فأمره ان يؤذن براءة)
 والحكمة في تخصيص علي بذلك
 ان برائة نصحت نقض العهد
 وكان من سنة العرب ان لا يحل
 العهد الا الذي عقده أو وجل من
 أهل بيته وهذا امر سل من تعاليق
 البخاري أو داخل تحت الامداد
 وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن)
 بنشد الاله (معنا) بفتح العين
 واسكننا (على في أهل مني يوم
 النحر لا يصح بعد العام مشرك ولا
 يطوف بالبيت عريان) وفيه ابطال
 ما كان عليه أهل الجاهلية من
 الطواف عراة فستر العورة شرط
 عند الجاهلية وشرطا للنعقة لكن
 يكره عندهم قال الحافظ الرباعي
 محمد بن علي الشوكاني في السبل
 الادلة الصحيحة قد دلت على وجوب
 ستر العورة في الصلاة وفي غيرها
 ولكن هذا لا يدل على الدال على
 الوجوب لا يدل على الشرطية
 وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى موجع المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالاهمية وقد وس المظهر من
 كل ما لا يليق بالخالف وهما شيران متبدراهما محذوف تقديره كوحى وسجودى لمن هو
 سبوح قدوس وقال الهروي قيل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سموا
 قدوسا على تقدير اسبح سبوحا وأذكر أفعالهم أو أعبادهم قولوا رب الملائكة والروح هو
 من عطف الخاص على العام لان الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون اذا وقف
 بجميع الملائكة وقيل يتعقل ان يكون جبريل وقيل خلق لآثارهم الملائكة كنسبة
 الملائكة لنا (وعنه عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثُر أن يقول
 في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن رواه الجماعة
 الا الترمذي) قوله يكثُر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد
 ان ثاب عليه اذ اجابه نصر الله والفتح الا يقول فيهما سبحانك المسديت وفي بعض طرقه
 عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة
 وخارجها قولوا سبحانك هو منصوب على المصدرة والتسبيح التزم به كما تقدم قولوا
 وبحمدك هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح أي وبحمدك سبحانك ومعناه
 شوقية كذا في هذا انك وفعله على سبحانك لا يقول في وقوفه قال القرطبي ويظهر وجوب
 آخر وهو اقامته على الجدة على أصله وتكون البداية البيهية ويكون معناه سبحانك
 موصوف بصفات الكمال والجلال سبحانك المسبحون وعظمك المعظمون وقد روى بصرف
 الواو من قوله وبحمدك وبأشبه قولوا اللهم اغفر لي يؤخذ منه باحثة الدعاء في الركوع
 وفيه رد على من كرهه فيه كماله واحتج من قال بالكرهية بحديث مسلم وابي داود
 والشافعي باللفظ أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء الحديث
 وسبأني وانكته لا يعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على اثبات الدعاء في الركوع
 لان تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كان الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق
 العيد ويمكن أن يجعل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر
 في السجود بمكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كغيره
 قوله يتأول انكر أن يعني قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي يعمل بما أمر به فيه
 فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان ياتي به
 في الركوع والسجود لان حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لا هذا الواجب
 الذي أمر به فيكون أكمل (وعنه عن ابن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض الا بجمه ونحوه فقد عارض بما ورد من في قبول صلاة شارب الخمر فقد تم
 وصلاة الاتق مع أنه تصح صلاته ما ولا وجه لهذه المعارضة لان في القول لا يستلزم في الصحة فان ورد دليل يدل على صحة
 صلاة من ورد الدليل بان الله لا يقبل صلاة كان ذلك من خصصه فيكون في القبول في صحة بخلافه عن عدم وقوع الثواب ولم يرد

ذلك وما يدل على عدم كون الشرطا لصحة الصلاة حديث عمرو بن سفيان وفيه فكنت أو مهم وعلى جردة فكنت إذا وجدت
تخلصت عني وفي رواية أخرى استقي فقلت امرأتني حتى لا تقطعون عمتا كنت قارئككم الحديث أخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي فالخبر إن ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الطلقات لا شرط ١٤١ يقتضي تركه عدم الصحة قاله الشوكاني

في نيل الأوطار وعن بعض
المالكية التفرقة بين الذكر
والنساء ومنهم من أطلق كونه
سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج
بأنه لو كان شرطا في الصلاة
لاختص بها ولا يقتصر على النية
ولكن العاجز العريان يتمثل
الذي يدل كالعاجز عن القيام بالقل
الى القعود والجواب عن الأول
النفص بالامان فهو شرط في
الصلاة ولا يختص بها وعن
الثاني باستقبال القبلة فانه
لا يقتصر على النية وعن الثالث
على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم
عن التسبيح فانه يصلي ساكنا وفي
هذا الحديث رواية التابعي عن
التابعي والتحديث والعنقة
وأخرجه البخاري في الجزية
والغازي والحج والقبض ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والنسائي
(عن انس) بن مالك (رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا خيبر) على غنانية
برد من المدينة وكانت في جادى
الاولى سنة سبع من الهجرة
(فصلنا عنه هـ) خارجا عنها
(مسألة الغداة) أى الصبح فيه
جواز الطلاق ذلك على صلاح
الصبح سلافاً من كرهه (فصل)
يقع المجهمة واللام ظلمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه وإذا صعد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وهو مرسل عن لم يلق ابن
مسعود الحديث قال أبو داود ومرسل كما قال المصنف قال لان هو يدرك عبد الله
وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذي ليس اسناده متصل
انتهى وعن هذه الثقة مع جماعة من الصحابة وآخر له سلم وفي الحديث مع الارسل
اصح بن يزيد الهذلي راويه عن عوف لم يخرج له في الصحيح قال ابن سيد الناس لان له
وأن ولا يعرف الا برواية ابن أبي ذؤيب عنه خاصة فلم يرفع عنه الجهالة العينية ولا
الحالصة قولهم ذلك ادناه في الموضعين أى أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصلي
متسلطاً بدون الثلاث وقد قال الماوردي ان الكمال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذي عن ابن المبارك واصح بن راهويه
انه يستحب خمس تسبيحات للامام وبه قال الثوري ولا دليل على تقييد الكمال بعدد
معلوم بل ينبغي الاستسكان من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد
وأما يجب سجود السهو فيضاد على التسع واستحب أن يكون عدد التسبيح وترا
لثلاثة فيضاد على الثلاث فما لا دليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن أنس قال ما صليت
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من هذا النبي يعنى عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي
سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث رجال اسناده كلهم ثقات
الأعيان لله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم صالح الحديث وقال
النسائي ليس به بأس وليس له عند أبي داود والنسائي الا هذا الحديث قوله فخرنا أى
قد رنا قوله عشر تسبيحات قبل فيه فجهان قال ان كمال التسبيح عشر تسبيحات والاصح
ان المنقر يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى والاحاديث المصنوعة في تطويله
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمن لا يتأذون بالتطويل
(فائدة) * من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث على
عليه السلام في باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من
حديث عوف بن مالك الاشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان
ذى الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجوده مثل ذلك ومنها ما أخرجه
مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم
اغفر لى ذنبي كما دفعه بجله أولا وآخره وعلايته ومعه ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود

الليل أى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بظلام آخر الليل (مركب بنى الله صلى الله عليه وآله وسلم) على جملته
مخطوم برسن ليف ونحته كاف من ليف رواه الميهقي والترمذي وضعفه (وركب أبو طلحة) يزيد بن سهل الانبارى المتوفى سنة
انتهى أو أربع وثلاثين بالمدينة أو بالشام أو في البصر (وأنا رب أى طلحة) وفيه جواز الارداق ومحمد ما اذا كانت الدابة مائة

(الاجراء) (ابن الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (في زقاق خبير وان ركبتني انفس محمد بنى الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (ثم حشر) (أي كشف) (الاذن عن غلظه) (الشريعب عند سوقه كرهه ليتمكن من ذلك) (حتى الى انظر الى بياض غلظه) (ابن الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (دوى ١٤٢ حشره مينا للقهه ولبدليل رواية مسلم فالشعر اى بغير اخيه ارمه مضرورة

الاجراء وحديثه فلا دلالة فيه على كون الغلظه ليس بعورة واللائق بحاله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ينسب اليه كشف غلظه فلهذا مع ثبوت قوله الغلظه عورة والحاصل ان المسار اى غلظه صلى الله عليه وآله وسلم مكشوفاً وكان عليه الصلاة والسلام مينا في ذلك بالاجراء اسند الفعل اليه قال القرطبي حديث انس وما معه انما ورد في قضايه معصية في أو فالت مخصوصة يتفرق اليها من احتقال الخصومة أو البقاء على اصل الابانة ما لا ينظر في الى حديث برهه وما معه لانه يتضمن اعطاء حكم كاشي واظهار شرع عام فيكون السجل به أولى والعلم بهذا هو المراد له من كشف بقوله حديث انس اسند وحديث بشير ههنا حوط قال النووي ذهب اكثر العلماء الى ان الغلظه عورة ومن اجدها مالت في رواية العورة القبل والذبر فقط وبه قال اهل الظاهر وابن جرير والاصمغري قال في الفتح في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظير (فلم ادخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القرية) اى خبير وهو بشير بان الزقاق كان خارج القرية (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في صوره في صلاة الليل اعود برضائي من خطبك واعوذ بعماليك من عقوبتك واعوذ بذكرك من لاسحقى شانه عليك أنت كما اثبت على نفسك وقد ورد الاذن بطلاق التعظيم في الركوع وجماع الدعاء في السجود كما ساق في الباب الذي بعده

(باب التماسي عن القراء في الركوع والسجود)

(عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة واناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انكم لم يبق من مبشرات النبوة الا الرثايا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الا وانتم من ان اقر القرآن را كها أو ساجدا أما الركوع فعظم واقبه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد وسلم والنسائي وأبو داود) قوله كشف الستارة بكسر السين المهملة وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أي من أول ما يبشرونهم أما يؤذون تباشير الصبح وهو أول ما يبشرونه وهو قول عائشة أول ما يدعى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الزمان من المبشرات سوا رآها المسلم أوراها غيره وقوله الا وانتم من ان اقر القرآن را كها أو ساجدا ويطلب أيضاً أدلة التماسي العامة وفيه خلاف في الاصول وهذا النبي يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود وبطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظم واقبه الرب أي سجوده وتره هو سجوده وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذي يقع به هذا التعظيم بالاحاديث المتقدمة في الباب الذي قبل هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فيه الحديث على الدعاء في السجود وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء قوله فقمن قال النووي هو يفتح القاف وفتح الميم وكسر هاء الغنم مشهورتان في فتح فهو عند مفسد لا يثنى ولا يجمع ومن كسره فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه افة ثالثة فمن زيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتتبع لم يكن المصلي عاملاً بجميع ما ورد والامر بتعظيم الرب في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود محمول على التذلل عند الجهور وقد تقدم ذكر من قال بسبب تسبيح الركوع والسجود

(باب ما يقول في روم من الركوع وبهذا انصابه)

خبير) أي صارت خراباً قاله علي سبيل الاخبار فيكون من ابواب المقربات او على جهة الدعاء عليهم أي التذلل (عن علماء ائمتهم خرجوا بمساجدهم ومكانهم التي هي من آلات الهدم) (انا اذ انزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) (بفتح الذا) (المجزة) (قالها) (صلى الله عليه وآله وسلم) (ثلاثاً قال) (انس) (ونخرج القوم الى) (مواضع) (اعمالهم) (كذا تديره البرماوى كالمكر ما في

اصكن قال العيني بل معنا مخرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة الى بمعنى الامم (نقلوا) هذا (صمد)
 اوجاع صمد (والجندس بمعنى الجيش) وصحى بالجندس لانه خمسة اقسام مقدمة وساقه وقلب وجذعان وقيل من
 تخميس الغنمة وثمة عقبه الا زهرى بان الجندس اثنا عشر وقد كان ١٢٣ اهل الجاهلية يسمون الجيش خمسة اقبان
 ان القول الاول اولي (قال

صمد) اي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين
 يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله ان حمد حين يرفع صلاته من الركعة ثم يقول وهو
 قائم بناؤك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى
 ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من الثنتين
 بعد الجلس مستقيم عليه وفي رواية لهم ربنا لك الحمد قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين
 يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وانه لا يجزى من قعود وقد اختلف
 في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم ربنا ولك
 الحمد فيه مقتضى ان قال انه يجمع بين التسميع والتحميد كل فصل من غير فرق بين الامام
 والمؤتم والمنفرد وهو الشافعي ومالك وعطاء بن رواد وادود بن ربيعة ومحمد بن سيرين واسحق
 وداد قالوا ان المصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه سمع الله ان حمد
 فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد وقال الامام يحيى والنوري والاوزاعي وروى
 عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما
 الامام والمنفرد ايضا ولكن يسهل المؤتم وقال الهادي والقاسم وابو حنيفة انه يقول
 الامام والمنفرد سمع الله ان حمد فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط وحكاها ابن المنذر
 عن ابن مسعود وابي هريرة والشعبي ومالك والشافعي قالوا به اقول انهم يروى عن
 الناصر اسحق الثعالبي بان يجمع بينهما كل فصل بعدد الباب ولكنه اخص من
 الدعوى لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم اماما كما هو المبادر والغالب الا ان
 قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما راى نبي صلى الله عليه وسلم يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام
 واستحبوا ايضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على ان المنفرد يجمع
 بينهما وجمعه الطحاوي بجهة كون الامام يجمع بينهما في المؤتم لان الاصل
 استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة الامام مع الشروع باستثنائه واستحبوا ايضا بما
 أخرجه الدارقطني عن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رب اذ رفعت
 رأسي من الركوع فقل سمع الله ان حمد اللهم ربنا لك الحمد والسموات والارض
 ومن ما ثبت من شيء بعد وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا وامام او مأموما ولكن
 سنده ضعيف وبما أخرجه ايضا عن أبي هريرة قال كما اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال سمع الله ان حمد قال من وراءه سمع الله ان حمدوا حتى القائلون بانه
 يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الدلائل واحتج القائلون بان الامام والمنفرد
 يقولان سمع الله ان حمد فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط بحديث أبي هريرة ان النبي

قاصداها) أي يذهب (عنوة) بفتح الميم صلة وسكون الذون
 أي نهارا في عنف أو صلحا في رفق
 صمد ثم اختلف هل كانت صلحا
 أو عنوة أو اجلا وصحح المنذرى
 ان بعضها أخذ صلحا وبعضها
 عنوة وبعضها اجلا وهم هذا
 يندفع التضاد بين الاثنان
 (يجمع السبي بفتح السين بكسر
 الدال) فقال يابى الله اعطى
 جارية من السبي قال صلى الله
 عليه وآله وسلم (اذ ذهب غدا
 جارية) منه يحتمل ان يكون
 اذ ذهب في أخذ الجارية قبل
 القسمة على سبيل التمثيل لما
 اصاب من اصل الغنمة أو من
 خمس الخمس بعد ان ميز وقيل
 على ان يذهب منه اذ اميز أو
 اذن له في اخذها لتقوم عليه
 بعد ذلك وتخص من سهمه
 فذهب (فاخذ ضمنية) قيل
 كان اسمها زينب (بفتح الهمزة)
 أخطب من بنات هرون عاتكة
 السلام المتوفاة سنة ست وثلاثين
 أو ست وخمسين وكانت تحت
 كاهن بن أبي الحقيق قتل عنها
 بغير (بفتح الجيم) قال في الفتح
 لم اقبل على اسمه (الى النبي

صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال يابى الله اعطيت دحية ضمنية بنت حبي سيدة قرظية) بضم القاف وفتح الراء
 (والنفسير) بفتح النون وكسر الفجعة قميلتان من يهود خيبر (لا تصح الآل) لانها من بيت النبوة ومن ولد
 هرون عليه السلام والرياسة لانها من بيت سبط بن قريظة والنفسير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث في قوله (الرسالة بل في سائر الاشياء الجملة) (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذعوه اي دعيه بها) اي اذعوه بها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال) (ه) حديثا يثبت من النبي غيرها) وارتجبهما منه لانه انما كان اذنا في جارية من حديثه ١٤٤ النبي لامن افضلهم فلما رآه اخذ انفسهم فساووا بها لا استبرعها الا

ان يبرح حجة بها على سائر الخبيث مع ان فيه من هو افضل منه وايضا لما فيه من انهما كما مع علوما يثبتان وارتجبهما في ذلك شقاقا وغيبة مما لا يخفى فكان اصافا ولها فاطمة هذه المناقاة وذكر الشافعي في الام من سير الواقدي انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطى دحية ثوبا كانت لابن الربيع بن ابي الحقيق زوج صفيية اي اظفها لياطرها وفي سير ابن سيد الناس انه اعطاه ابنتي عم صفيية ووقع في رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفيية منه بسبعة ائوس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في هذا ما ينافي قوله في جوابه اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فاعنفها) اي صفيية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها وجعل صداقها عتقها) اي اعتقها وشترط ان يفكها المزمع الوفا او جعل نفس العتق صداقا وهو من نخصه لنفسه صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الامام احمد والحنبل وابن المسيب وغيرهم بظاهره بخبروا ذلك عنه بما يوافق (حتى اذا كان) صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وفيه واذا قال مع الله ان حسده فقولوا ربنا لك الحمد آخرجه الشيطان واخر جاحده من حديث عائشة وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير الركوع والسجود من حديث أبي موسى وسما في نحوه من حديث انس وجواب بان امر المؤتم بالحمد عند تجميع الامام لا ينافي في فعله كما انه لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قراءة المؤتم للثناء وكذا ذلك امر المؤتم بالتحميد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي امر المؤتم بالتأمين تأمين الامام وقد استشهد التحميد للامام والتسبيح للمؤتم من ادلة اخرى هي المذكورة سابقا والواو في قوله ربنا ولك الحمد ثابتة في اكثر الروايات وقد قدمنا انهم يزيادون فيكون الاخذ بها ارجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحد الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدور بعد قوله ربنا وهو استحباب كما قال ابن دقيق العيد او حسده فاك كما قال النووي او الواو زائدة كما قال ابو عمرو بن العلاء والعلال كما قال غيره وروى عن احمد بن منبل انه اذا قال ربنا قال ولك الحمد واذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو واقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة الشاءة من حديث انس باللفظ واذا قال مع الله ان حسده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وقد ثبت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري قوله ثم يكبر حين يهوى فيتم ان التكبير ذكر الهوى فيتم بدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتقاد الى جبر يمكن ما جسد ا قوله وفي رواية له سمعني البخاري ومسلم اجمدا لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما آخرجه هؤلاء الثلاثة كتابة ثم في أول الكتاب لا ما آخرجه الشيطان فقط كما هو اصطلاح غيره والحديث يدل على مشروعية تكبير التعليل وقد قدمنا الكلام عليه مستوفي (وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام سمع الله ان حسده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير الركوع والسجود وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بان الامام والمفتري يقولان سمع الله ان حسده فقط والمؤتم يقول ربنا ولك الحمد فقط وقد عرفت الجواب عن ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد مل السهوات ومل الارض ومل ما بين يديها ومل ما خلفها من شيء بعد اهل التماسوا الحمد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجدر واه مسلم والنسائي) الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديثه على المتقدم في باب ذكر الاستغاث بين التكبير والقراءة قول اهل التماسوا الحمد هو في صحيح مسلم

يوسم (بالتاريخ) في سائر الروايات على نحو اربعين ميلا من المدينة او نحوها (بجهرته الله ام سليم) بضم زيادة السين وهي ام انس (فاذعوتها) اي زفتمها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الابل) قال البرماوي كالكرا في بعض النسخ او روايات فهدتها اي بغير هذو صوبت ان قول الجوهري الهسد اسم بدو هذيت انا المرأة التي زوجها (فاصبح النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم هر وسا) بركة قول يستوى فيه المذكروا الموثق ما دام في اعراسهم او جمعه عرس وجمعه اخر انس
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده شئ عظيم يبي به وبسط) بفتحات (نطعا) بكسر التون وفتح الطاء المهملة وعلينا
اقتله في غيب في فصيحته وكذا في القرع وغيره من الاصول ويجوز فتح التون ١٤٥ وسكون الطاء وفتحها وقال الزركشي فيه

سبع لغات بجمعه انطاع ونطوع
(جعل الرجل يحيى بالقر وحمل
الرجل يحيى بالسن قال) عبد
العز بن بن مصيب (وأحبه)
أي انسا (قد ذكر السويق
قال لحاسوا) أي شغلوا أو
التجذوا (حسبا) وهو الطعام
المأخوذ من القر والاقط والسمين
وربما عوض بالذوق عن الاقط
(فكانت ولبة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي طعام
عومه من الولم وهو الجمع سمى به
لاجتماع الزوجين واستنطاعه
مشروعية مطلوبة الزوجة العرس
وانما بعد الدخول وجوز الزنوى
كونه اقبله ايضا وان السنة تفصل
بغير اللطم ومساعدة الاحتجاب
بطعام من هديهم ورواه هذا
الحديث ما بين كوفي وبصري رفيه
التحديث والنعمة وأخرجه
البخاري في النكاح والمغازي
وأبو داود في الغرارج والنسائي في
النكاح والوليمة (عن عائشة)
رضي الله عنها قالت لقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يصلي القصر فيشهد أي
يحضر (معهن نساء) جمع امرأة
لا واحد له من انقله (من المؤمنات)
حال كونهن (متنعات) أي
مغتربات الرؤس والاجساد قال

بزيادة الحق ما قال الاميد وكانا لا نعلم قبل قوله لا مانع الخ وأهل منصوب على التداء
أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف
والثناء الوصف الجليل والحمد العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان
الحمد قوله لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتعويض والاذعان والاعتراف
قوله لا الحمد بفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن البعض الكسرة قال ابن جرير
وهو خلاف ما عرفه أهل اللغة ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح السخط والغنى والعظمة
أي لا ينفعه ذلك وانما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتهاد أي لا ينفعه اجتماعه
وانما تنفعه الرجة والحديث يدل على مشروعية قنوط بل الاعتدال من الركوع والذكر
فيه بهذا وقد وردت في قنوطه أحاديث كثيرة وسأقي الكلام على ذلك

(باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى صلاة رجل
لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده ورواه أحمد وعن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود ورواه أحمد وابن ماجه وعن أبي
مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزئ صلاة لا يقيم فيها الرجل
صلبه في الركوع والسجود ورواه النسائي وصححه الترمذي الحديث الاول تفريده أحمد
من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد لم أجده من ترجمه وقد كان ابن جرير
في المتنفة انه وهما الهيبني في نسخة عبد الله بن زيد والله عبد الله بن بدر وهو معروف
موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروي عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد
ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والبخاري
وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث اسناده
صحيح وصححه الترمذي كما قال المنصف وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن أبي هريرة
من حديث المسى مسألته وسأقي وعن رفاعة الزرقعي عند أبي داود والترمذي والنسائي
من حديث المسى مسألته أيضا وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسأقي وعن أبي قتادة
عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسأقيان وعن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة
في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين وإلى ذلك ذهب العترة والشافعي
وأحمد واسحق وداودوا كثر العلماء قالوا ولا تصح صلاة من لم يقيم صلبه فيها وهو الظاهر

١٩ نيل في الأصحى المنقطع أن تستعمل بالتوب حتى يتخالف به جسدك وفي شرح الموطأ لابن حبيب المنقطع لا يكون الانتعاطية
الأمم والمنافق يكون بفتح طية الرأس وكشفه (في وطهن) جمع مرط بكسر أوله كسائر من خروا وصرق وأغيره وهي المنعفة
أو الأزار أو التوب الأخضر وعن التميمي بن عيسى ما يقتضي أنه خاص بالنساء (غير جهن) من المسجد (الي يوتهن

لما يتركون أحد من الغلس كما عند الموائف في المواقف وهو يعين أحد الاختيارين هل علم المعرفة بين إبقاء الظلمة أو إبطالها في
 في النعطة وقد اعترض على البخاري في استدلالهم هذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بان الانقاع المذكور
 بمسئل أن يكون فوق ثياب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تسلك بان الأصل علم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصح إسناد
 من أحاديث الباب ما قررناه غير مرة من أن النبي لم يمكن توجيهه إلى الذات توجهه إلى

اختياره يؤخذ في الأدلة من
 الآثار التي يوردها في الترجمة
 قاله في الفتح ورواه هذا الحديث
 ما بين حصي ومدي وفيه
 الحديث والعقيدة والاختيار
 ورواه تابعي عن تابعي عن حماد
 وأخرجه البخاري في الصلاة
 وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه (وعنه)
 أي عن عائشة رضي الله عنها
 أن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) في خيمته يفتح الخلاء
 المجهمة وكسر الميم وبالأصا
 الممهلة كسأ أسود هي بسع (لها)
 اعلام فنظر) صلى الله عليه
 وآله وسلم (إلى أعلامها فأنزله
 انصرف) من صلاته (قال انه
 بوجهه) هذه إلى أبي جهضم
 عاصم بن حذيفة العدوي القرشي
 المديني يوم الفتح ونوفى في أسر
 خلافة معاوية (واتقوني
 بانه أئمة) يفتح الهزة وسكون
 النون وكسر الموحدة ويختلف
 الحليم وبهذا النون بانه نسبة مشددة
 كسأ غليظ لأعلم له قال ابن قزول
 نسبة إلى منج يستخرج الميم وكسر
 الموحدة وضع بالشام ويقال
 نسبة إلى موضع ويقال له انجبان
 وفي هذه قال ذهب يقال كسأ
 انجبان وهذا هو الأقرب إلى

من أحاديث الباب ما قررناه غير مرة من أن النبي لم يمكن توجيهه إلى الذات توجهه إلى
 الصفة لأنهم أقرب إليها وقال أبو حنيفة وهو يرى عن مالك أن الطهارة في الموضعين
 غير واجبة بل لو انحط من الركوع إلى السجود ورفع رأسه من الأرض أدنى رفع أجزأ
 ولو كذا السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى أركعوا وسجدوا وقد عرفنا في باب قراءة
 الفاتحة أن الفرض عند لا يثبت بما يزيد على القرآن وينبأ بطلانه هنا لا سيما في هذا
 من يزيد في باب الماسة بين السجدة بين أن شاء الله

(باب هيات السجود وكيف الهوى إليه)

(عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل
 يديه وإذا مضى رفع يديه قبل ركبتيه روي عنه الإمامة (أحمد) الحديث قال الترمذي هذا
 حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير بشر يكره أن يروى عنه ما رواه عن عاصم
 من سلاويذ كروائل بن حجر قال اليعمرى من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الاسناد
 فنهج صحيح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرن إلى صلاة أبي صلى الله عليه
 وسلم فلما جلس للشم هذا الحديث وانما الذي قصه به هذا عن التصحيح عند الغرابية التي
 أشار إليها وهي تفردين يزيد بن هريرة عن شريك وهو لا يخلطه عن درجته الصحيح لخاله يزيد
 وحسنه وأما تفردين شريك عن عاصم وبه صار حسنا فان شريك لا يصح حديثه منقذاً
 هذا معنى كلامه وكذا عمل الحديث النسائي بتفردين يزيد بن هريرة عن شريك وقال
 الدارقطني تفردين يزيد شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك
 ليس بالقوي فيما يتقرب به وقال البيهقي هذا حديث يهدى أفراد شريك القاضى وانما
 تأباه هم من سلاويذ كروائل البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو
 دار ومن طريق محمد بن بخادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال المنذرى عبد الجبار
 ابن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضاً من طريق همام عن ثقف
 عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذي
 وغيره كما تقدم لأن كليب بن شهاب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن
 أنس بن مالك صلى الله عليه وسلم المخطو بالسكيرة فسبقت ركبته أيديه أخرجه الحاكم والبيهقي
 والدارقطني وقال تفردين العلاء بن اسمعيل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما
 ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع
 الركبتين قبل البدن ورفعهما عند التوضؤ قبل رفع الركبتين وإلى ذلك ذهب الجمهور
 وحكاها القنادي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والفضي
 ومسلم بن يسار وسنان الثوري وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول وذهب

الروايات في لفظ الحديث اه وفي الجهرة منج موضع الجمي تكلمت به العرب ونسجوا إليه الثياب المنجمانية العترة
 (أبي جهم) وانما نسجه صلى الله عليه وآله وسلم بارسال الخصة لانه كان أهذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي الموطأ وقال ابن
 بطال انما طاب منه فبغيره يلعنه انه لم يدع عليه حديثه استخفافاً قال وفيه ان الواجب اذا ردت عليه عاتبه من غير أن يكون

هو الراجع فيها انه ان يقبلها من غير كراهة (فانما) أي التلمیص (المتقى) من الهی بالكسر لامن لها هو الذا لعب أي شغلنا
(آثقا) أي فیه او هو ما خوذ من انتفاع الشيء أي ابتدائه (عن صلاح) وعند مالك في الموطأ في نظرت الى علمها في الصلاة
فكاد يفتنى وفي التعلیق عند البخاری بعده هذا فاحاف ان يفتنى فيجعل ١٤٧ قوله الهی على قوله كاد فيكون الاطلاق

للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع
الاله ولا يقال ان المعنى شغلنا
عن كمال الحضور في صلاتنا
نقول قوله في التعلیق فاحاف
يدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال
انه صلى الله عليه وآله وسلم
حالتين حالته بغيره وحاله بغيره
بما اخرج عن ذلك فبالنظر الى
الاولى قال الهی وبالنظر الى
الثانية لم يحزم به بل قال اخاف
ولا يلزم من ذلك الوقوع وزعم
الجمیعة لم يستعمل في ترك كل شغل
وليس المراد ان اباجهم يصلي في
الجمیعة لانه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يكن يبعث الى غيره بما يكره
لنفسه فهو كاهن اذ اخله امر
رضي الله عنه مع نحریم اباسما
عليه لم يمتنع بها البيع او غيره
واستند من هذا الحديث الحديث
على حضور القلب في الصلاة وترك
ما يردى الى شغله وقد شهد القرآن
الكرم بالفلاح لاصحابه الخاشعين
والفلاح اجمع اسم لسماعة
الاخر فبانتفاء الخشوع ينتفي
الفلاح فالمصلي يتنجس به فاعظم
في نفسه قدره ما جاهد وانظر من
تنجس وكيف تنجس وبما اذا تنجس
فاعلم واعلم تسلم قال ابن دقيق
العید فيه مباداة الرسول الى
مصالحة الصلاة ونفي ما له يخذل

العترة والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استصحاب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية
عن أحمد وروى الحارثي عن الاوزاعي انه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم
قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث واحتجوا بحديث أبي هريرة الآتي وهو
أقوى لان له شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاری تعليقا
موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک
مرة وما يلاحظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه وقال على
شرط مسلم وأجاب الأولون عن ذلك بأجوبة منهم ان حديث أبي هريرة قبان عمر منسوخان
بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا
نضع اليدين قبل الركبتين فانه ان نضع الركبتين قبل اليدين لم يكنه قال الحارثي في
استداده وقال لو كان محققا لكان على الشيخ غير ان المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث
نسخ التطبيق وقال الحافظ في الفتح انه من افراد ابراهيم بن اسمعيل بن سلمة بن كهيل عن
أبيه وهما ضعيفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل
الركبتين ناسخا لما خالفه ومنه ما جزم به ابن القيم في الهدى ان حديث أبي هريرة الآتي
انقلب سننه على بعض الرواة قالوا له ولضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو
يكر بن أبي شيبة فقال حديثنا محمد بن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجد ~~أدرك~~ فليبدرك بركبتيه قبل يديه ولا
يبدرك بركبتيك الفعل ورواه الاثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك وقد روى عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبي داود
حديثنا يوسف بن عدي حديثنا ابن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يبدرك بركبتيه قبل يديه اهـ ولكنه قد ضعف عبد الله
ابن محمد يحيى القطان وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث وقال أحمد بن حنبل
هو منكر الحديث من روى الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشي لا يكتب حديثه وقال
ابو ذرعة هو ضعيف لا يوقف منه على شيء وقال ابو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدي عامة
ما يرويه الضعفاء عليه بين وبما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة ان أوله يخالف
آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه قد بدرك كما بدرك البعير فان البعير اذا وضع يديه أولا
قال ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبتا البعير في يديه لا في رجليه فهو اذا بدرك
وضع ركبتيه أولا فهذا هو المنع عنه قال وهو فاسد لوجوه حاصلها ان البعير اذا بدرك
يضع يديه ورجلاه فاقسمان وهذا هو المنع عنه وان القول بان ركبتى البعير في يديه لا يعرفه
أهل اللغة وان لو كان الاسم كما قالوا افعال صلى الله عليه وسلم فليبدرك كما بدرك البعير لان أول

فيما لا يحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني ناجي من لا تنجس زادي الفتح ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة
من الاصباغ والنعوش ونحوها وقيل قبول الهدية من الاصحاب والارسال اليهم والطلب منهم واستدلال به الباجي على صحة
المعاطاة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه ايدان بان المصويروا الاشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية

بعضه لا يفتقر إلى غيره من الروايات في وثوقه رواية تالبي عن تالبي عن عاصبة والتحديث والعذبة (عن أنس رضي الله عنه قال كان قرأتم) بكره القاصيد وتختص بالاحتمار دقيق من صوف ذوالوان أو قديم وتقوم (عائشة) رضي الله عنها (سربت جانب بيتها فقال النبي ١٤٨ صلى الله عليه وآله وسلم) لها (أبطلي) أهر من أخطا يخطأ أي أزيل وزناومني

(عن أنس) أمك هذا فانه لا تزال (نصارير) وفي رواية بإضافته إلى الظمير وعلى الأول ضميراته للسان وعلى الثاني للشوب (تعرض) بفتح التاء وكسر الراء أي تلوح (لحي في صلاتي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها نعم تذكره الصلاة حديثا فانه من سبب اشتغال القلب للهوت للتشويخ وإذا انتهى عنه في العمل كان التهيؤ على لباسه في الصلاة بطور بني الأولى ويلحق المصائب بالعمول لا شرا أهما في كون كل منهما ماقدم عليه من دون الله وفي حديث عائشة عند البخاري في الملباس قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في يده شيئا فنه تصليب الاقنصه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستنبط منه الشافعية كراهة الصور مطاوعة وانتهى المصنف من ذلك ما يسطو به قال المالكية وأحمد في رواية ورواه هذا الحديث كله - يدرسون وفيه الحديث والعذبة وأخرجه البخاري في الملباس أيضا والنسائي (عن عقبة بن عامر) البجلي (رضي الله عنه) كان قارئا فصحا

ما ليس الأرض من البهريداه ومن الاجوبة التي أجاب بها الاولون عن حديث أبي هريرة الاتي ان حديث وائل أخرج منه كما قال الطحاوي وغيره ويحاج بهن من الما قال الذي سمي على حديث أبي هريرة لا يز يد على الما قال الذي تقدم في حديث وائل على انه قد ربحه الحافظ كما عرفت وكذلك الحافظ ابن سيد الناس قال أحاديث وضع البسدين قبل الركنين أخرج وقال ينفى أن يكون حديث أبي هريرة داخل في الحسن على رسم الترمذي لسلامة روايته من الجرح ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة فان منهم من يقول وليضع يديه قبل ركبته ومنهم من يقول بالعكس **ك** ما تقدم ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبته كما رواه البيهقي ومنها أن حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كعمرو بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود ومنها ان حديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ويحاج بهن من حديث أبي هريرة وأحد كذلك ومنها انه مذهب الجمهور ومن المبرجات حديث أبي هريرة انه قول وسيد وائل حكاية فعل والقول أخرج مع انه قد تقرر في الأصول ان قوله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله انما من بالامة وعمل النزاع من هذا القبيل وأيضا حديث أبي هريرة مشغل على النهي المتضمن للفظ وهو مخرج مستقل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسئلة وقد أشرنا إلى ترتيب البعض منه والمقام من معارك الاقطار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترتيب أحد المذهبين وأما الحافظ ابن القيم فتدريج حديث وائل بن حجر وأطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مبرجات قد أشرنا ههنا إلى بعضها وقد حاول الحق القبول الجامع بين الأحاديث بما حاصله ان من قدم يديه أو قدم ركبته وأفرط في ذلك جماعة سائر أطرافه وقع في الهيشة المنكروة ومن قارب يده أطرافه لم يقع فيها وأقدم البدين أو الركبتين وهو مع كونهما لم يسبقه اليه أحد فطيل ما في الأحاديث وأخر أخرج لها عن ظاهرها ومسير إلى ما يدل عليه دليل ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الأهرين ولكن المشهور عنه ما تقدم (ومن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء أحدكم إلى بيوتكم كما يركب العير وليضع يديه ثم ركبته ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الطحاوي حديث وائل بن حجر أثبت من هذا) الحديث أخرجه الترمذي وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد الا من هذا الوجه اه وقال البخاري ان محمد بن عبد الله بن حسن بن علي ابن أبي طالب لا يتابع عليه وقال لأدري مع من أبي الزناد أولا وقال الدارقطني تفرديه البرار وروى عن محمد بن عبد الله المذكور قال المذري وفيه قال الدارقطني نظر فتدري نحوه عبد الله بن باقر عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود الترمذي والنسائي من حديثه وقال أبو بكر بن أبي داود المحضاني في حديثه نية تفردهم أهل المدينة وأهم فيها

شاعرا كاتباه وهو أحمد من جميع الثرائ في المصنف وكان مصنفه على غير ألف محض عثمان وشهد فيه مع اسنادان معاوية وأمره على مصر ووثق في خلافته على الصحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا وفي البخاري أحاديث (قال أهدى) بضم الهمزة وكسر الدال (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بفتح الشا وتشديد الراء المضبوطة وآخره

جيم هو الشهاب المخرج من خلف والذي أهدها هو كيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حسين) بالإضافة كثوب شُر
وحاتمضة (فلبسة) أي قبل تحرير الحرير (فصل في فيه ثم انصرف) من صلاته (فترعه نزعاً ليدأ كالسكارلة) وفي حديث جابر
عنه مسلم صلى في قباء مباح ثم نزعها وقال نهى جبريل عليه السلام قاله سبب ١٤٩ نزعها لذلك ابتداء تحريره (وقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (لا ينجس)
أي استعمل (هنا) الحريق
(المتقين) عن الكفر وهم
المؤمنون وعبر بجمع المذكر
ليخرج التسامح لانه حلال لهم ولا
يقال يدخلون فاعلموا لانه قول
انهم ثوبين بدليل آخر وهو قوله
صلى الله عليه وآله وسلم أحل
الذهب والحري لأن أمتي وحرم
على ذكورها قال الترمذي حسن
صحيح قال في الفتح وإذا ترو هذا
فلا يجهل فيه لمن أجاز الصلاة في
ثياب الحرير لانه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يبعد تلك الصلاة لأن
تركها عادت لها أسكنها رقت قبل
التحريم أما بعد فانه لا يجهل
تجزيه لكن مع التحريم وعن مالك
به في الوقت اه وقال السنن
نكرهه وقصصه ورواه هذا الحديث
كلهم مضمون وفيه التهديد
والعنة والقول وأخرجه
البخاري في اللباس وكذا مسلم
والنسائي في الصلاة وعن أبي
جهم (بضم الجيم) ففتح الله وهو
ابن عبد الله السوائي بضم السين
المهمله وخلف الوار (رضي الله
عنه) قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (وهو بالابطن
في قبعة حمراء من آدم) ففتح الهمة
والدال جلد (ورأيت بلالاً أخذ

استاذان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقد قدمنا أنه أخرجه حديث ابن عمر هذا الدارقطني والمالك بن حنبل وصححه وقد
اعلم الدارقطني بتقدم الدروري أيضاً عن عبيد الله بن عمرو قال في موضع آخر تقدمه
أصبح بن الفرج عن الدروري ٨١ ولا يصح في تقدمه الدروري فإنه قد أخرج له مسلم
في صحيحه وأخرج له البخاري ومقر ونا عبد العزيز بن أبي حازم وكذلك تقدم أصبح
فانه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجاً به والحديث استدلل به المالكون بوضع اليدين
قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله ولا يصح يديه ثم ركبته هو في سنن
أبي داود وغيره باللفظ قبل ركبته وأعل ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبيد الله بن
جهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجث في سجوده حتى يرى وضوح
أبطيه متفق عليه) قوله يجث في بضم الباء المثناة من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة
وروي فرج وروى حري وكذا في واحد والمراد أنه يجثي كل يد عن الجانب الذي يليها
قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى بالياء المثناة من تحت المضمومة وكلاهما
صحيح قوله وضوح أبطيه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض أبطيه وفي أخرى حتى اتى
لأرض بياض أبطيه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة إن يجث
لأنه صلاة على وجهه ولا يتركها ولا يجثي ولا ينادي بلاقاة الأرض قال وقال غيره هو
الشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والافتقار من الأرض مع مغاييرته لهيئة الكسولان
وقال ابن المنير ما معناه أن يترك كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره بأسناد صحيح أنه
صلى الله عليه وسلم قال لا تقترش أفتقرش السبع واعلم على راحتك وأبدضه على قاذ
فعلت ذلك بعد كل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه
وسلم أن يقترش الرجل ذراعيه أفتقرش السبع وأخرج أيضاً من حديث البراء بن عازب
أنه سجد فضع كفيه على الأرض وأرفع يديه فقام على رجليه وأبدضه على قاذ
وجوب التقريع المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ شكى
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال استعنيوا
بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التقريع ونسروا ابن عجلان أحاد رواه
بوضوح المرفقين على الركبتين إذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته
إذا انفرجوا فترجم له باب ما جافي الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعاذة
بالركب حين ترتفع من السجود طال بالقيام واللفظ بجعل ما طال والزيادة التي أخرجه
أبو داود نعين المراد لو كتبه قال الترمذي أنه لم يعرف الحديث إلا من هذا الوجه وذكر أنه
روى من غير هذا الوجه مسالوكاً أنه أصبح وقال البخاري إرساله أصبح من وصله وهذا

وفيه (فتح الواو) الماء الذي يوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواية الناس يمتدرون (أي يتسارعون
في يسارعون إلى (ذلك الموضع) تبركاً بآثاره الشريفة وقد تقدم استدلال البخاري به على طهارة الماء المستعمل (فن) أصاب
منه شيء أصح به ومن لم يصيب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه ثم رأت بالاً أخذت غزاة) فتح العين المهملة والنون والزاي مثل نصف

الرجح أو اكبرها إن كان كسنان الرجح (نورهما وريح النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) حال كونه (في حله) (مرا) بردين لراؤ زده
يمايين منسوجين بخلوط مع الاسود كذا في القسطلاني وكلام الحفاظ الا في برده (مشهورا) أي حال كونه مشهورا فيه قد
كشف شيئا من سابقه قال في مسلم كاتبي ١٥٠ أنظر الى بياض سابقه (صلى الى العنزة بالناس) الظهور (ركعتين ورايت الناس

والدواب يرون بين يدي العنزة) وفيه استعمال الجازم والأفالة
لا يراها وفيه مجواز الصلاة في
الذنوب الاجرة والخلاف في ذلك
مع الحنفية فانهم قالوا اشكره
وتأولوا حديث الباب بان الحلة
فيها خطوط مهران ومن ادلتهم
ما أخرجه أبو داود ومن حديث
ابن عمر وقال هريرة بن أبي
عليه وآله وسلم لرجل عليه ثوبان
أحمران فسلم فلم يرد عليه وهو
حديث ضعيف الاسناد وان
وقع في نسخ الترمذي انه قال
حديث حسن لان في سنده أبا
يحيى التتالي وهو لا يثبت حديثه
وعلى تقدير أن يكون مما يهتج
به فقد عارضه ما هو أقوى منه
وهو واقعة عين فيجوز أن
يكون ترك الرد عليه بسبب آخر
وسمى له البيهقي على ما صنف بعد
النسج وأما ما صنف غزاهم نسج
فلا كراهية فيه وقال ابن القيم
زعم بعضهم أن لباس النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ثلاث الحلة كال
من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان
عقب حجة الوداع ولم يكن إذ ذاك
هزوزا وهذه الحديث ما بين
بهمى وكوفي وفيه التحديث
والعنونة والتبويل وأخرجه
البخاري في اللباس في الصلاة

الاعلال غير فادح لانه قد رفعه أئمة فرواه الليث عن ابن جحان عن سفي عن أبي صالح عن
أبي هريرة عن فوعا والرفع من هؤلاء زيادة وتقدم غير ضائر (وعن أنس عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال اعتدلوا في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب رواه
الجماعة) قول ولا يسط في رواية ولا يسط بزيادة انشاء الثمانية من فوق وفي رواية ولا
بنترش ومنعنا واحدا كما قال ابن المنبر وابن رسلان أي لا يجعل ذراعيه على الأرض
كالقراش واللباس قال القرطبي ولا شئ في كراهة هذه الهيئة ولا في انبساط اليدين
قوله انبساط الكلب في رواية اقتراش الكلب وقد عرفت ان معناها واحد والانبساط
مصدر فعمل محذوف تقديره ولا يسط فبسط انبساط الكلب ومثله قوله تعالى والله
انتبكم من الأرض نباتا وقوله تعالى وأنتم نباتا لحياتكم أي أنتم فنباتكم نباتا وأنتم
فنبات نباتا المراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الاقتراش والقبض
وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الاول ما يدل على صحفه عنه الى
الاستحباب (وعن أبي حميد في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سجد
فرج بين يدي غير حامل بطنه على شيء من تخذه رواه أبو داود) حديث أبي حميد قد تقدم
ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه قول فرج بين يدي غير حامل
تخذه ويركبه وقد مره قال أصحاب الشافعي يكون التفرق بين القدمين بقدر شبر قول
غير حامل بطنه بفتح الراء من غير والمراد انه لم يجعل شيئا من تخذه حذاء لابلطه بل يرفع
بطنه عن تخذه حتى لو شامت بهيمة ان غر بين يديه امرت والحديث يدل على مشروعية
التفرق بين القدمين في السجود ورفع البطن عنهم والاختلاف في ذلك (وعن أبي حميد
ابن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سجد أركب يديه على
جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه) وهذا أيضا طرف
من حديث أبي حميد المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه قول لا تمسك
بالأركان من الشئ ومكته منه فكأن واسعة كن أي قوى عليه وفده دليل على
مشروعية السجود على الأنف والجنب وسواء في الكلام عليه قول وتخي يديه إلى
مشروعية التخي في السجود كما في الر كوع قولاً ورضع كنبه هذه الرواية هي
لارواية الأخرى الواردة باللفظ ووضع يديه قولاً حذو منكبيه فيه مشروعية وضع اليدين
في السجود وحذو المنكبين

باب أعصاء السجود *

(عن العباس بن عبد المطلب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا سجد

وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي في الترمذي وابن حبان في الترمذي عن سهل بن سعد رضى الله عنه وقد تقدم
سئل من أي شيء المنبر) النبوي المأدني ولا يداود ان رجلا أتاه سئل بن سعد أسعدى وقد أمروا في المنبر عوده (فقال ما بقي
بالناس) وفي رواية من الناس وفي أخرى في الناس (اعلم مني) بدلت (هو من أئمة القابلة) بالغين المجهمة والموحدة موضع قرب المدينة

من العوالي والالئ شجر كاعراف الاشولله وخسبة جسد عمل منه القصاص والاراني وورقة اشنان يغسل به العصارون
(٤٠) أي المنبر (فلان) هو ميمون قال في القمع وهو الاقرب فيما قاله الصفاي وابا قوم فيما قاله الغافقي الرومي مولى سعيد بن
العاصي أوباقول فيما رواه عبد الرزاق أوقبيصة الخزرجي (مولى فلانة) ١٥٨ بعدم الصرف للتأنيث والعلمية أنصارية وعلى
عائشة فيما قاله البرماوي كالكرمانى

ورواه الطبراني بلفظ وأمرت
عائشة فصنعت له منبره لكن
منه ضعيف وقيل من باب كسر
الميم أو هو صالح مولى العباس
ويحتمل أن يكون السكندر كوا
في عماله (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أي لاجله
وقام عليه (أي على المنبر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم) حين
عمل ووضع (بالبناء لله فعولك
فيها) فاستقبل عليه السلام
(القبلة وكبر وقام الناس خلفه
فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم
(وركع وركع الناس خلفه ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقري) وهو
الرجوع الى خلف أي رجوع
الرجوع الذي يعرف بذلك وانما
فعل ذلك لما لا يولي ظهره القبلة
(فجسد على الأرض ثم عاد الى
المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم
رجع القهقري حتى يسجد بالأرض
فهذا شأنه) ولا يخفى قوله على
الأرض معنى الاستلقاء في قوله
بالأرض معنى الاتساق وفي هذا
الحديث جواز ارتضاع الامام
على المأمومين من غير فرق بين
الارتضاع والاختصاص والامام
والخادم ومن زعم ان شيئا من ذلك
تفسد به الصلاة فالدليل ولا

العباد سجدة سبعه آراب وجهه وكفاه وكنهه وقدمه رواه الجماعة الا البخاري قوله
آراب بالمجمع ارب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الخديت يدل على أن أعضاء
السجود سبعة وأنه ينبغي للساجدان بسجدة عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب
السجود على هذه السبعة الأعضاء فذهب المعتز والشافعي في أحد قوليه الى وجوب
السجود على جميعها الا واه التي ستأتي من غير فصل بينها وقال أبو حنيفة والشافعي في
أحد قوليه وأكثر الفقهاء الواجب السجود على الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
ويمكن جهنمك ووافهم الموت بدليله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله
الاقولون (وعن ابن عباس قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء
ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين أخرجه وفي لفظ قال النبي
صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على انفه
واليدين والركبتين والقدمين متفق عليه وفي رواية أخرجه ان يسجد على سبع ولا كفت
الشعر ولا الثياب الجبهة واليدين والركبتين والقدمين رواه مسلم والشافعي
قوله أمر قال الحافظ هو بعضهم الهمزة في جميع الروايات على البناء لئلا يسم فاعله وهو الله
بجل جلاله قال البيضاوي وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظروا الحافظ قال
لانه ليس فيه صيغة أفعل وهو ساقط لان لفظ أمر يدل على المطلوب من صيغة أفعل كاتقرر
في الاصول ولكن الذي يوجه على القول باقتضائه الوجوب على الامة انه لا يتم الاعلى
القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لامة وفيه خلاف معروف ولا شك أن
عموم أدلة التماسي تقتضي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عرو
ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمرنا وهو دال على العموم قوله سبعة أعظم
سمى كل واحد أعظم وانما أشكل على عظام باعتبار الجمل ويجوز أن يكون من باب تسمية
الجمل باسم بعضهم اكذا قال ابن دقيق العيد قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا بوجه معترضة بين
الجمل واليدين والمراد بالشعر شعر الرأس وظاهر ان ترك الكف واجب حال الصلاة
لا خارجها وورده القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك لامر صلى الله
عليه وآله وسلم قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن
حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قبل والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره
عن مباهمة الأرض انسه المتكبرين قوله الجبهة احتج به من قال بوجوب السجود على
الجبهة دون اليدين واليدين ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انه يجزئ السجود على اليدين
وحدهما وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على اليدين وحده

دليل الاماروي عن حذيفة انه ام الناس بالمدين على دكان فاخذ ابو مسعود البدرى بقبضه فبدا يفرغ من صلاته قال له
ابو مسعود ألم تعلم انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى قلذ كرت حين مديني أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفع يديه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي وجدته حديثه

لا يمكن فيه جهول لانه من رواية عدلين ثابت الاضماري قال سئل عن رجل انه كان مع عمار بن ياسر بالمدينة فافترقت الصلاة
 فقدم عمار وهاجم على ذلك حتى والناس اسفل منه فقدم حذيفة فاندفع عليه فانه به عمار حتى ان حذيفة المأثر غر عمار
 فنزل عنه فالت حذيفة الم تسبح رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا لم الرجل المقوم فلا يقم ارفع من مقامهم

أو نحو ذلك قال عمار ذلك اتبعك
 حين أخذت على يدي هكذا اجابته
 أبو داود وفي اسناده الرجل
 الجهول الذي ذكرناه ورواه البيهقي
 ايضا في هذا الحديث بسوا الحديث
 الاول دليل على منع الامام من
 الارتفاع عن الموتى ولكن هذا
 النهي يجعل على التنزيه حديث
 مسالته صلى الله عليه وآله وسلم
 على المنبر المذكور في الصحاحين
 وغيرهما ومن قال انه في الله
 عليه وآله وسلم فعل ذلك لتعليم
 كما وقع في آخره لا بقية ذلك لانه
 لا يجوز له في حال التعليم الامام
 اجاز في غيره ولا يصح القول
 باختصاص ذلك بالنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد بينا في هذا
 الحديث رسالة التوبة جوابا عن
 سؤال بعض الاعلام عن أحب
 تحفة في ذلك فليرجع اليها قاله
 السلفاء المشوك في السبيل
 وهو مذهب الطائفة والشافعية
 وأحمد والليث لكن مع الكراهة
 وعن مالك النسخ والمذهب
 الاوزاعي وان اسمعيل الميسير
 فيه مبطا للصلاة قال الخطابي
 لو كان المنبر ثلاث هراقي فلهذا
 قام على النافذة منها فليس في نزوله
 بوجه عوده الاخطا وان وجوز
 الصلاة على الخشب وكرهه الحسن

وزهد الاوزاعي وأحمد واصحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان
 يجدهم ما وهو قول للشافعي واستدل أبو حذيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس
 المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانقباض على انه المراد ورواه ابن دقيق العبد
 فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لان اقله ليعين المتأول اليه بخلاف العبارة
 فانهم اعمية ونسبه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة العقلية وعدم التعيين المدهى
 مخدوع وقد صرح النجاة ان التعيين فيها يقع بالعين والتقلب في المعرفة باللام بالقلب فقط
 ولهذا جعلوها اعرف منه بل قال ابن السراج انهم اعرف المعارف واستدل القائلون
 بوجوب الجمع منهم ما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلها كعضو
 واحد ولو كان كل واحد منهما عضوا مستقلا لزم ان تكون الاعضاء ثمانية وتقلب بانه
 يلزم منه ان يكون في السجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دليلا لا في حذيفة
 لان كل واحد منهما ما به من العضو وهو يكفي كافي غيره من الاعضاء وانت حذيفة بان المشي
 على الحقيقة هو المصطنع والمناقشة بالجزأ بدون وجوب المصير اليه غير ضارة ولا شك ان
 الجبهة والانف حقيقة في المجموع والاختلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف
 مستحب وقد أخرج أحمد من حديث واثر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسجد على الارض واضع الجبهة والوجه في سجوده وأخرج الدارقطني عن طريق عكرمة
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بالانف ولا يصيب انفه من
 الارض ما يصيب الجبين قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسل وروى احمد
 ابن عبد الله الماهر في يسموه في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجدوا أحدكم
 فليضع انفه على الارض فانكم قد احرتم بذلك قوله واليدان المادرجين هما الكفان
 بقدر نسبة ما تقدم من النبي عن افتراس السبع والكتاب قوله والرجلين وفي الرواية
 الثانية والثالثة والركبتين والقدمين وهي مذهب المذاهب اذ من الرجلين في الرواية الاولى
 وكلمة يد يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف
 في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان معنى السجود يصح
 نواضعها دون كشفها قال ابن دقيق العبد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب
 لما يحذر نفسه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلهذا لطف وهو ان
 الشارع وقت المسح على الخف عدة يقسم فيها الصلاة بانف ولو وجب كشف القدمين
 لوجب نزاع الخف المتقضى لنعوض الطهارة بتبطل الصلاة ٨١ ويمكن ان يخص ذلك
 بالانف الخف لاجل الرخصة وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب
 الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والتاسع والثاني الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

وابن سيرين كما رواه ابن ابي شيبة عنهم ما وان ارتفاع الامام عرض التعليم غير مكره وعبارة الفتح الغرض من السبعة
 امراده جواز الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري
 في حديثه عن شيخه على بن المديني عن احمد بن حنبل وابن دقيق العبد في ذلك بحيث فانه قال من اراد ان يسجد بل به على جواز

الارتجاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتقدم ولا يتأخر الاصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعني ما به فلا بد منه انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني وفيه الحديث والاختار والمسؤال وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وابن ماجه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان جدته مليكة) ١٥٣ يضم الميم بنت مالك بن عدي وهي والدته

أم أنس لأن أمه أم سليم أمها مليكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام) أي لأجل طعام (صنعتة) هي أوأبنتها أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فأكل منه) وهو مشعر بان محبة به كان ذلك لا يصلي بهم ليخذه وامكان الصلاة مصلى لهم كالمى قصة عتيان بن مالك وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بأصله قبل الطعام وهذا الطعام قبل الصلاة فبذلك أتى كل منهما بأصل مادي لأجله أو دعى لهم أو لعل مليكة كان غرضها الاعظم الصلاة ولكنهما جعلتا الطعام مقدمة لها (ثم قال قوما) قال السهيلي هذا الاخر يعني الخبر أو هو امر لهم بالانقسام ليكن اضافة الى نفسه لا رتبة باطعاهم بيقوله (فلاصلى) بكسر اللام وضمة الهزة وفتح الباء قال في الفتح هكذا في روايةنا ووجهه على أن اللام لا مكي والقول بعد هذا منهوب بان مضمة وجوز في الفتح والقسط لاني أوجه أخرى فراجعها ان أردتها (لكم) أي لأجلكم وان كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضي الله عنه (نقمت الى حصيرة لداود اسود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرفضي وأبو طالب والشافعي في أحد قوايه الى انه يجب في الميم تدوين غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجوز السجود على كور العمامة وفي قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالجنبه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الأول انه لا يجب كصافيه الحرة وسياق الدليل على ذلك

(باب المصلى يسجد على ما يحمله ولا يماثر مصلا بآعضائه) *

(عن أنس قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدا أن يحسن جبهة من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه رواه الجماعة) قوله ثوبه قال في الفتح الثوب في الأصل يطلق على غير الخطط والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لا تقاسم الأرض وفيه إشارة الى ان مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل فمعلق بسط ثوب بعدم الاستطاعة وقد استدلل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلى قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وسيله الشافعي على الثوب المتفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدله على الجواز الى أمرين أحدهما ان لفظ ثوبه دال على المتصل به اما من حيث اللفظ وهو ثوب السجود بالسبط واما من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متعذرا لحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلى وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الاربعين والبيهقي بلفظ شكوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وكفنا فلم يشكروا أخرجه مسلم بدون الفتح وبدون لفظ جباهنا وكفنا ويجمع بين الحديثين بان الشكاية كانت لأجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر لا لجعل السجود على الخائل اذ لو كان كذلك لان لهم بالخائلي المتفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة ذكره في ذلك الحافظ في التلخيص وأما أخرجه أبو داود في المراسل عن صالح بن خويلد السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهة فحسر عن جبهة وأخرج ابن أبي شيبة عن عباس بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسجد على كور العمامة فأومأ يسجد عليه فلما رفع عمامة فلما عارضهما الاحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامة لانها كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء يعني مرفوعا وقد رويت من طرف عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عن أبي سعيد في الحامة وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أرق في عند الطبراني وفيه قائد أبو الوركاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدي وفيه عمرو بن شعور جابر الجعفي وهما

٢٠ نيل في من طول ما ليس (بضم اللام وكسر الباء أي استعمل وليس كل شيء بحسبه وفي الفتح فيه ان الاقتراح يسمى ابسا وقد استدلل به على منع اقتراح الحرير اعموم انتهى عن ليس الحرير ولا يراد على ذلك ان من حلف لا بلبس حرير فانه لا يثبت بالاقتراح لان الايمان بمبناها على العرف رجلا لا بلبس هنا على الاقتراح انما هو للقرينة ولانه

متروكون وممن اعن انس عند ابن ابي حاتم في العال وفيه حسان بن سماره وهو ضعيف
ورواه عبد الرزاق من سلا عن ابي هريرة قال ابو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع ان
كان لهذه الاحاديث اصل في الاعتبار بان يجعل حديث صالح بن خويان وعياض بن
عبد الله على عدم العذر من حر او برد او غديت يصحود صلى الله عليه وسلم على كور
العمامة على العذر وكذلك يجعل حديث الحسن الآتي على العذر المذکور وروى من
الفاذين بجواز المصمود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وعبد بن المسيب والحسن
وبكر المزني ومكحول والزهرى روى ذلك عنهم ابن ابي شيبة ومن المانعين عن ذلك على
ابن ابي طالب وابن عمرو وعبد بن الصامت وابراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر
ابن عبد العزيز وجعله بن حنبل روى ذلك عنهم ايضا ابو بكر بن ابي شيبة (وعن ابن
عباس قال القدر اتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتيقظ الطين اذا
جعد بكساء عليه يجعله دون يديه الى الارض اذا جعد رواه احمد) الحديث آخر حلهوه
ابن ابي شيبة عنه بالفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتيقظ وضو له
حر الارض وبردها واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والسيكبر
قال في مجمع الزوائد رجال احمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف
الثوب الذي على المصلي ولكن لا عذر الما عذر الطر كافي حديث الباب أو الحر والبرد
كافي رواية ابن ابي شيبة وهذا الحديث مصرح بان الكساء الذي يجعد عليه كان متصلا
به وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلوة وقد قدم ذكرهم في الباب
الاول ولكنه مقبدا العذر كما عرفت الا ان القول بوجوب الكشف يحتاج الى دليل الا
أن يقال ان الاصر بالمصمود على الاعضاء المذكورة يقتضى أن لا يكون بينا وبين
الارض حائل وقد قدمنا ان مسمى المصمود يحصل بوضعه لا دون كشفها (وعن عبد الله
ابن عبد الرحمن قال باننا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بنا في مسجد بني الاشمل فرأيت
واضعا يديه في ثوبه اذا جعد رواه احمد وابن ماجه وقال على ثوبه) الحديث آخر حلهوه
ما جسه عن ابي بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسمعيل بن ابي
حبيبة عنه وهذا الحديث قد اختلف في اسناده فقال ابن ابي اويس عن اسمعيل بن
ابراهيم بن ابي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن ابيه عن جده
وهذا أولى بالصواب قاله الزنى وقد استدلل به أيضا القائلون بجواز ترك كشف اليدين
حال المصمود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لا طلاقه وثقة حديث ابن
عباس بالعذر وقد تقدم تمام الكلام عليه قال المنف وقال البخاري قال الحسن كان
القوم يسجدون على العمامة والقلوب وتؤيداه في كه وروى سفيان في سننه عن ابراهيم

انها قالت كنت انام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل اى في قبلته اى
 فيه موضع كعبه (فاذا جعد غزني) بيده (فقبض رجلي) بالثنية وبالأفراد (فاذا اقام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما)
 بالثنية والأفراد ايضا (قالت) عانت في مرضي الله عن معتدرة فومعا على هذه الهيئة والسورة ثم يقول اى وقتئذ (السر فما)

مصابيح) أى اذلو كانت لقيضت رجلهم عند ارادته السجود ولما أحوجته الغمزة قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعد ذلك يستصحبون واستنبط الحنفية وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلبس المرأة واجب باحتمال أن يكون بينهم ما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية واجب بان ذلك تكلف ١٥٥ ومخالفة لظاهر والاصل عدم الحائلي في الرجل والسد عرفا وبان

دعوى الخصومة دعوى بلاد ايسل وبانه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشرية لالخصومة ورواه الحنفية مدينون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعمدة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها كنت أنا وم قد صرحت في الحديث الذي يليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنه رضى الله عنه ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي) في حجرته (وهي يديه وبين القبلة) أى والحال ان عائشة يديه صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فراش أهله) وهي معترضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنازة) بكسر الجيم وقد تفتح أى اعتراضا كاعتراضهم بان تكون فائمة بين يديه من جهة يمينه الى جهة يساره كما تكون الجنازة بين يدي المصلي عليها ورواه هذا الحديث السنة ما بين مصرى ومدين وفيه الحديث بصيغة الجمع والافراد والعمدة ورواية تابعي عن تابعي عن حماد بن وأخرجه مسلم وأبو داود وابن

قال كانوا يصلون في المساتي والبزاس والطياسة ولا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علاقه البخارى قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود ووقوفه على الصحابة ووصله أيضا عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم الهاء وفتح الواو وقد تبدل ما منة من تحت وقد تبدل الفاء تفتح السين وبعدها هاء تاء ث وبه غشامة بطن يستريح الرأس قاله القران في شرح الفصيح وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الشامية وفي الحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمائم وتستتر من الشمس والمطر كأنه رداء رأس البرنس وقول الحسن ويدها في كفاي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان ان كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا سكن في كل حالة كان يسجد ويدها في كفاي والمساق جمع مستقيمة وهي فروط ويل الكمين كذا في القاموس والبزاس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو ثوب أو سه منه درعة كان أو جبة والطياسة جمع طياسان

(باب الطياسة بين السجدين وما يقول فيها)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قدأ وهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول قدأ وهم رواه مسلم وفي رواية متفق عليها ان أنس قال الى لا أتوا أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان اذا رفع رأسه من الركوع اتصب فأمم حتى يقول الناس قد نسي واذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي) الرواية الاولى أخرجهما أيضا أبو داود وغيره قوله قدأ وهم بفتح الهمزة والهاء فعل ماضٍ بمعنى للفاعل قال القرطبي ومعناه ترك قال نعلب يقال أوهمت الشيء اذا تركته كنه كنه أوهم ووهمت في الحساب وغيره اذا غلطت أهم ووهمت الى الشيء اذا ذهب واهلك اليه وأنت تريد غيره وقال في النهاية أوهم في صلته أى أسقط منها شيئا به أوهمت الشيء اذا تركته أوهمت في الكلام والكتاب اذا أسقطت منه شيئا أوهم به معنى بكسر الهمزة وهم بالفتح بالفتح اذا غلط قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي انه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد أو ظن انه في وقت القنوت حيث كان معتدلا وتشهد حيث كان جالسا ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الاخرى قوله الى لا أتوا وهم مرة بعد مرة بعد صرف النبي ولأم مضهومة بعدد او خفيفة أى لا أقصر قوله قد نسي أى نسي وجوب الهوى الى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد انه نسي انه في صلاة أو ظن انه وقت

ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضاح أحدنا طرف الثوب) والمسلم بسط ثوبه والثوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعند ابن أبي شيبة كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه والبخارى في أبواب العمل في الصلاة سجدة على ثيابنا اتفاقا لغيره وفي الحديث جواز

الله تعالى الشياطين وكذا غيرها في الحيولة بين المصلي وبين الأرض لا تقام حركتها وكذا بردها ونحوه إشارة إلى ان مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه على بسط الثوب بغير الاستطاعة واستبدل به على الجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي رحمه قال أبو حنيفة والجهر ١٥٦ وجعل الشافعي على الثوب المتصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

الصلاة ومراعاة التشريع فيها لأن الظاهر ان منعه من ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر في قول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد ثم رخصه في الإبراد رخصة فلا إشكال ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول منسوخ بالامر بالإبراد أو أحسن منهما أن يقال ان السنة المرفوعة بعد الإبراد أو يكون فائدة الإبراد وجود ظل يعني فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيينة وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه ان قول الصحابي كأنه فعل كذا من قبيل المانوع لا تنافي الشيعين على تحريم هذا الحديث في جميع ما بل ومعظم المستفيين لكن قد يقال ان في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من امامه فيكون تقريره فيه ما خذوا من هذه الطريق لأن مجرد صيغة كذا تفعل كذا في النسخ ورواه هذا

الاعتقوت حيث كان معه بدلا والتشم حيث كان جالسا قاله الحافظ ووقع عند الامام عيسى من طريق غيره عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أي لاجل طول قيامه والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال بين السجدة وبين وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلس بين السجدة بين تحتها بان طولها ما ينشئ الموالاة وما يؤدي ما يكون جوابه عن حديث الباب وعن حديث حذيفة الأرقعي بعد وعن حديث البراء المنقذ عليه أنه كان ركوعه صلى الله عليه وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدة قريبا من السواء واقتضاه مسلم وجعل قيامه فركعتيه فاعاد الله الحديث وفي لفظ البخاري كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدة وبين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء قال ابن دقيق العبد هذا الحديث يدل على ان الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا يفتي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم لم يسجد فيه تكريرا للتعجيلات كالركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى على انه قد ثبتت مشروعية ادراك في الاعتدال أكثر من التسبيح المشرع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي وأما القول بأن طولها ما ينشئ الموالاة فباطل لان معنى الموالاة ان لا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به المشرع لا يصح نفى كونه منها وقد تركه الناس هذه السنة الثانية بالأحاديث الصحيحة بحديثهم وفيهم هم ومجتهدهم ومقلدوهم فثبت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدة بين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود ومن حذيفة مطولا وانقله انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثا ثم المالكوت والجهنم والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرا البشرية ثم ركع فكان ركوعه نحو من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربنا العظيم سبحان ربنا العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحو من قيامه وفي رواية الأساري نحو من ركوعه وكان يقول ربنا الحمد ثم يسجد فكان سجوده نحو من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربنا الاعلى ثم رفع رأسه من السجود وكان يتقدم فيما بين السجدة بين نحو من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب اغفر لي فصرح في أربع ركعات أقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام ثم شعبة وفي اسنده رجل من بني عيسى قيل هو مسلم بن زفر العيسبي الكوفي وقد احتج به البخاري ومسلم والحديث أصح في مسلم وهو يدل على مشروعية طاب المصطفى

الحديث الخمسة بصريون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعتقة وأخرجه في الصلاة أيضا وكذا الاعتدال مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه الله سئل) والسائل سعيد بن زيد الأزدی (اكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في أعليه) أي علمها أو جهما والاستههام على دليل الاستفسار (قال نعم) أي

اذ لم يكن فيه من الجحاسة قاله ابن بطال ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لان المسحبات لان ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو وان كان من ملابس الزينة الا ان ملامسة الارض التي يكفر فيها الجحاسات قد تنصرف عن هذه المربة واذا انما عرفت من اعاد الصلاة في غير اعاداة ازالة الجحاسة قدمت الثانية ١٥٧ لانها من باب دفع المفسد والاشرى من باب

جلب المصالح قال الا ان يرد دليل بالمطابقة بما يتجمل به فيرجع اليه ويترك هذا النظر قلت قد روي أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس من فروعا عافوا اليهود فانهم لا يصالحون في نهالهم ولا اخفاهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المظالفة المذكورة وروى في مسندهم الصلاة في النعال من الزينة المأمور باخذها في الآية حديث ضعيف جدا أورده ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس قاله في الفتح قال القسطلاني واختار فيما اذا كان في منجاسة فعمد الشافعية لا يطرهوها الا الماء وقال مالك وأبو حنيفة ان كانت يابسة أجزأ حكمها وان كانت رطبة تعين الماء انتهى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين عسقلاني وإسري وكوفي وفيه التحدث والاختار والسؤال وأخرجه البخاري في اللباس ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والنسائي (عن جرير ابن عبد الله) الجلي الصابي (رضي الله عنه) انه قال ثم قوضا ومسح على خفيه ثم قام فمسح على ظهره فمسح على خفيه لانه لو

الاعتدال بين السجدين وعلى استحباب تطويل صلاة النافلة والقراعتين بالسور الطويلة وتطويل أو كاتم جميعا وفيه رد على من ذهب الى كراهة تطويل الاعتدال من الركوع والجلاسة بين السجدين قال النووي والحوط من هذا الحديث صعب وقد تقدم بقية الكلام على ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وأبو داود الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي ورجع ابن ماجه بين لفظ ارحمني واجبرني وزاد ارعني ولم يقل اهدني ولا عافني ورجع بينهما الحاكم كلها الا انه لم يقل وعافني وفي اسناده كامل أبو العلاء التميمي السعدي الكوفي وثقة يحيى بن معين وتكلم فيه غيره والحديث يدل على مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في القعدة بين السجدين قال المتولي ويستحب للمنفرد أن يريدهما اللهم هب لي قلبا نقيا من الشر لكبريا لا كافرا ولا شقيا قال الاذري حديث ورد فيه

«باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهم»

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصلى - فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصل كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثت بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع ذلك في الصلاة كلها امتنق عليه لكن ليس لمسلم فيه ذكر السجدة الثانية وفي رواية لمسلم اذا قلت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث) الحديث فيه زيادات وله طرق وسنن الى بعضهم عند الكلام على مفرداته وفي الباب عن رفاع بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي وعن عمار بن ياسر أشار اليه الترمذي قوله فدخل رجل هو خالد بن رافع كذا ينه ابن أبي شيبة قوله فصل زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى نغلا قال الحافظ والاقرب انهما السجدة السجدة قوله ثم جاء فسلم زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال وعليك السلام

زعمه بعد المسح لوجب غسل رجليه ولوغسله ما لنقل (فمسئل) أي جرير عن المسح على النطقين والصلاة فيهما والسائل له هم ام كافي الطبراني (فقال) أي جرير (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل هذا) أي من المسح والصلاة فيهما قال ابراهيم النخعي (فكان) حديث جرير (يعجبهم) أي التروم وفي طريق قيس بن يونس فكان اصحاب هذا الله أي ابن مسعود ويحبهم

(الأن جريز) كان من أشرف من أسلم) ولمسلم لأن الإسلام يبرز كان بعد نزول المائدة ووجه إجماعهم بقاء المائدة فلا يصح إجماعهم
 بالمائدة بخلاف ما ذهب إليه بعضهم لأنه لما كان إسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا أن حديثه
 معمول به وهو بين أن المراد بالمائدة المائدة ١٥٨ غير صاحب التلخيص فتكون السنة مخصوصة بالإتيان ورواها هذا الحديث

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنذر من أن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد الإسلام
 واستدل بالحديث قال ولعله لم يرد عليه تأديبه على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة
 قوله فأنك لم تصل قال عما مضى فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا
 مبني على أن المراد بالشيء نفي الأجزاء وهو الظاهر ومن جملة على نفي الكمال فمسك
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على إسناده والالزام تأخير
 البيان كذا قال بعض المالكية وتعبت بأنه قد أمر في المرة الأخيرة بالاعادة فساله
 التعليم فعمله فكانه قال له اعد صلواتك على غير هذه الكيفية وقد احتج انوجه النقي إلى
 الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعه
 بن بطي فان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك وكان أهون عليهم من الأول أنه من
 انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كما قالوا أو انتقص لا يستلزم الفساد
 والالزام في ترك المندوب بالانتماء انتقص الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج
 في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله لا تأفروا رواية البخاري فقال في الثالثة
 أوفى التي بعد ما في أخرى له فقال في الثانية أوفى الثالثة ورواية الكتاب أربع أعم
 الشك فيها وليكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه قوله إذا
 قلت إلى الصلاة فكبر وفي رواية للبخاري إذا قلت إلى الصلاة فاسمع الوضوء ثم استقبل
 القبلة فكبر وهي في مسلم أيضا كما قال المصنف وفي رواية للبخاري أيضا والترمذي وأبي
 داود فتروا كما أمر الله ثم تشبهوا بهم والمراد بقوله ثم تشبهوا بهم بالامتناع من عقبة
 الوضوء لا التشبه في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لأنه جعله مرتبا
 على الوضوء ورتب عليه الأمانة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود والمراد بقوله
 وأقم الأمر بالآمانة وفي رواية للبخاري وأقي داود ثم يكبر ويحمد لله ويأمن عليه الآمنة
 قال البخاري يحمدهم مكان يئني عليه ثم ساق أبو داود وفي هذه الرواية الأمر بتكبيره لا التثنية
 في جميع الأركان والتسبيح وهي تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر
 قوله فكبر في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك
 في أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن في رواية لابي داود
 والنسائي من حديث رفاعه فان كان معك قرآن فاقرا أو ألق الحمد لله تعالى وكبره وهله
 وفي رواية لابي داود من حديث رفاعه ثم اقرأ بآيات القرآن وسم الله الله ولا حسدوا بن
 حبان ثم اقرأ بآيات القرآن ثم اقرأ بما شئت وقد عكس الحديث الباب من لم يوجب قراءة
 الفاتحة في الصلاة واجب منه هذه الروايات المصروفة بآيات القرآن وقد تقدم البحث عن
 ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة قوله ثم اركع حتى تقوم في رواية لاجود أبي داود فاذا

ما بين بغداد وكوفي وفيه
 ثلاثة من التابعين يروي بعضهم
 عن بعض عن الصحابي وفيه
 الحديث بالجمع والأفراد والعنونة
 والقول والرواية وأنوجه مسلم
 والترمذي والنسائي وأبو داود
 في الطهارة (وعن عبد الله بن
 مالك ابن يحيى) انضم اليه وفتح
 الحائض عبد الله وهي صفة أخرى
 له لاصفة لمالك وحده فمذهب
 الأئمة من ابن الساجدة لمالك
 خطا لأنهم اوقفوا بين عليين من غير
 فاصل فيكون مالك وثبت الأئمة
 من ابن يحيى لأنه وإن كان صفة
 لعبد الله السجني وقع التماس
 (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم) كان إذا صلى
 أي سجدة من الطلوع السجدة على
 البز (فريج) بفتح الفاء قال
 السجدة هي رواية بشديد الرا
 والمعروف في اللغة التخميف
 (بزيدي) أي وجنيته قال
 الكرماني يعني قد أمه وأراد
 يهدد أمه من الأرض (حق)
 يهدو أي يلهو (بباض الباطية)
 وفي رواية للثب إذا سجدة فوج
 يديه عن الباطية وإذا فريج بين
 يديه لا بد من إبداء ضبعه أي
 عضديه وعندنا كما هو صريح
 حديث عبد الله بن أكرم فكانت

أنظر إلى عنون في حديثه فإنه إذا سجدة لو كانت بغيره لم يتركها وفيه ركعت
 أنه أشبه بالوضوء والمبلغ في عكس الجبهة من الأرض وأبعد من هيات السك إلى وأما المرافعة فتضم بعضها إلى بعض لأنه أشبه
 لها وأسر الحديث رواه أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب أنه صلى الله عليه وآله وسلم على امرأته أن تصليان فقال

أذا سجدنا فضع يدينا على الأرض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل
منهما تركه اه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص في يرى المرسل حجة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة و الامام أحمد في
المشهور عنه فنجعلهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي ١٥٩ وجهور المحدثين فيما عتضد كل من الموصول

والمرسل بالآخر وحصول
القوة من الصورة المجموعة قال
في فتح الباري وهذا ما ذكره
الشافعي من ان المرسل يعتضد
بمرسل آخر أو مستند اه وقال
الزوري الحديث الضعيف عند
تعدد الطرق يرتفع عن الضعف
الى الحسن ويصير مقبولا معه ولا
به قال الحافظ السخاوي ولا
يقضي ذلك الاحتجاج بالضعف
فان الاحتجاج انما هو بالهيئة
المجموعة كالمرسل حيث اعتضد
بمرسل آخر ولو ضعفه كما قاله
الشافعي والجمهور اه ورواه
هذا الحديث ما بين مصرى
ومدى وقبه الحديث والعمدة
وأخرج في صفة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ومسلم والنسائي
في الصلاة (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
صلى صلاتنا أي من صلى صلاة
كصلاتنا المتضمنة للانفراد
بالشهادتين (واسم قبل قبلتنا)
الخصوصية (أو كل ذي بختنا)
وانما أفرد ذكر استقبال القبلة
تعزيزا للشأن أو لافهوا غسل
في الصلاة ليكون من شروطها
أو عطفا على الصلاة لان اليهود
ما تواتر القبلية شتموا بقولهم

ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك وممكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى
تعتدل قائما في رواية لابن ماجه نظمته وهي على شرط مسلم وأخرجها الصحيح بن راهويه
في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري
قال الحافظ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث
رفاعة عند أحمد وابن حبان وفي لفظ لا جده انهم صابك حتى ترجع العظام الى مفاصلها
وهذه الروايات ترد مذهب من لا يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم
اجهد حتى تطمئن ساجدا فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطمأنينة
فيه خلاف الا في حنيفة قوله ثم ارفع حتى تطمئن بالساقية دلالة على وجوب الرفع
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون
أقرب الى الجلوس قوله ثم اجهد حتى تطمئن ساجدا فيه أيضا وجوب السجود
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل بمذ الحديث على عدم وجوب قعدة
الاستراحة وسببنا في الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية
للبخاري من رواية ابن عمر في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ ثم ارفع حتى
تطمئن جالسا وهي تصلح للعقبة على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على انه قد أشار
بالبخاري الى أن ذلك وهم لانه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائما
ويمكن أن يعمل ان كان محظوظا على الجلوس للتشهد انهم فسكك البخاري هذه
الرواية التي ذكرها ابن عمر بخالفه أبي أسامة بقوله ان كان محظوظا قال في البدو انهم
ما بعده وقد ثبت هذه الزيادة الصحيح بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن عمر
وكذلك البيهقي من طريقه وزاد يود وفي حديث رفاعة فاذا جلست في وسط الصلاة
يعنى التشهد الأوسط فاطمئن وانفس تخذله ثم تشهد الحديث يدل على وجوب
الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بان واجبات الصلاة هي
المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما يند كرقبه قال ابن
دقيق العيد تكرر من الله ما استدلوا به من الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم
وجوب ما يند كرقبه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهما في الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس
ذلك به مجرد كون الأصل عدم الوجوب بل الأمر زائد على ذلك وهو ان الموضع موضع تعليم
وبان الجاهل ونهر بف لواحيات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر
وبقوى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما علق به الاسامعة من هذا المصلى وما
لم يتعلق به اسامته من واجبات الصلاة وهذا يدل على انه لم يقصر المقصود على ما وقعت
به الاسامعة فقط فاذا انقروا هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكورا في

ما ولاهم عن قيامهم التي كانوا عليها وهم الذين يمتنعون من كل ذي بختنا أي من صلى صلاتنا وترك المشاورة في أمر القبلة والامتناع
عن كل الذبحة فهو من باب عطف الخاص على العام فلماذا كسر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمتهم بشأنه عليها
(فذلك) مبتدأ خبرهم (المسلم الذي للذبة القهورة مرسوله) أي إمامهم أو عهدهما (فلا تقصروا) بضم التاء وكسر الفاء أي

لا تخفوا ولا تلهثوا به الى الخوف الرجل اذا انقضت مهلة ونفخه اذا اجتمعت وقال ان الهمة في الخوف لا تترك
 حيايته (الله) أي ولا رسوله (في نفسه) أي ذمة الله أو ذمة المسلم أي لا تخفوا في تضييع من هذا السبيل واكتفى بذكر الله وحده
 دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم اخفاره ذمة ١٦٠ الرسول وانما ذكره أولا لئلا يكيدوا سائط بعضهم من هذا الحديث

اشترطوا من الكعبة الصلاة
 القادر عليه فلا تصح الصلاة
 يدونه قال المافظ الشوكاني في
 السبيل وأقول قال الله تعالى
 قولوا بحكم الله المجدد الحرام
 وحكمنا كنتم قولوا في حكمكم
 شطرونه وشطرونه سواء كان جهنمه
 أو محمدا أو ثلثه أو قبيله على
 اختلاف تقاسيم السلف للسطر
 يدل على ان اسمة بال الجبهة يكنى
 من الماندر والغائب الا اذا
 كان حال قيامه الى الصلاة
 معها لما لميت لم يحل بينه وبينه
 سائل الا اذا كان في بعض بيوت
 مكة أو شملها أو فيها يقرب
 منها وكان بينه وبين الميت حال
 القيام الى الصلاة سائل فانه
 لا يجب عليه أن يصعد الى مكان
 آخر يشاهده منه البيت بل عليه
 أن يولي وجهه شطر المسجد
 الحرام وليس عليه غير ذلك ولم
 يأتي دليل يدل على غير هذا وما
 أخرجه البيهقي في سننه عن
 ابن عباس مرفوعا البيت قبله
 لاهل المسجد والمجدد قبله لاهل
 الحرم والحرم قبله لاهل الارض
 في مشارقها ومغاربها من امتي
 مع كونه ضحية لا ينتهض
 للاستنجاح به هو أيضا دليل على
 جاز كمالا من كان في المسجد

هذا الحديث فلما أن تمسك به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن
 مذكورا في هذا الحديث فلما أن تمسك به في عدم وجوبه لكونه مذكورا على ما
 تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال الان على طالب التحقيق ثلاث وظائف احدها ان
 يجمع طرق الحديث ويحصي الامور المذكورة فيه ويأخذ بالرائد فان الاخذ
 بالرائد واجب وثانيها اذا أقام دليلا على أحد الأمرين اما الوجوب أو عدم الوجوب
 فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التحرز فيه أكثر
 فابظنر عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال وعندها نأخذ اذا الاستدلال على عدم
 وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالقدم صيغة
 الأمر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الأمر على
 النفي ثم ضعه بأنه انما يتم اذا كان عدم الذكور في الرواية يدل على عدم الذكور في
 نفس الأمر وليس كذلك فان عدم الذكور انما يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكور
 في نفس الأمر فتمسك بما دل على الوجوب لانه انما ثبت لزيادة تعيين العمل بها انتهى
 والوظائف التي أرشد اليها قد اختلفت في بعضها فبعضها من طرق هذا الحديث في هذا
 الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة اليه ونظروا للاختلاف في الفاظه
 من يدق فائدة وعلمنا بالرائد فالرائد من الفاظه فوجدنا خارج عما اشغل عليه حديث
 الباب الثمنايتين بعد الموضوع وتكبير الانتقال والتضييع والاقامة وقراءة الفاتحة
 ورضع البدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهور وتمكين السجود وجلسة
 الاستراحة وفرش الفخذ والتمهيد الاوسط والامر بالنهي والتمهيد الكبير والتمهيد
 والنهي عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها الا التمهيد الاوسط
 وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ في الكلام على ذلك والخارج عن جميع الفاظه
 من الواجبات المتفق عليها كما قال المافظ والنووي النية والقعود الاخير ومن الختلاف
 فيها التمهيد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة وقد
 قدمنا الكلام على النية في الموضوع وسبب في الكلام على الثلاثة الاخيرة وما قولنا انما
 تقدم صيغة الأمر اذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فمن
 لاوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة أمر فاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان
 كانت متقدمة على تاريخه كان صارفا لها الى النفي لان اقصاره صلى الله عليه وسلم في
 التعليم على غيرها وتركها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما فتنه لها فقرر من ان
 تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لان
 الواجبات الشرعية ما زالت تتجدد وقتا واما الزم قصر واجبات الشريعة على

فهموا من الميت لاسأل بينه وبينه وقد جعل المسجد قبله لاهل الحرم وذلك ليدل على انه لا يجب على
 أهل الحرم الاستسقاء بال الجبهة وأما غيرهم فذلك لظاهر والمراد من الجبهة ما بين المشرق والمغرب فاذا توجه الى الجبهة التي
 بينهما فقد فعل ما عليه حديث ما بين المشرق والمغرب قبله أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه ابن ماجه

القبلة وغيرهما بل يسوغ تأدية
القرض في الأرض النديعة على
المهر الواحدة كما بينا ذلك في المتن
وشرحه فهذا خلاصة ما تم به لنا
القبه في أمر القبلة وهو يغنيك
عن التفريعات الطويلة
والتمويلات المهمة إلى كتب
الفقه وفيه ان أمر الناس
محمولة على الظاهر فمن أظهر
شعائر الدين أجريت عليه أحكام
أهل حال يظهر منه خلاف ذلك
ورواة هذا الحديث الخمسة
بصريون وفيه التمسيد
المنعقة وأخرجه النسائي (عن
بن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه) أنه سئل عن رجل طاف بالبيت
للعمرة أي لأجلها (ولم يطف)
أي لم يسبح (بين الصفا والمروة
أياني) أي هل سئل من إحرامه
حتى يجوز له أن يجمع (أمر أنه)
ويصح له غيرة ذلك من محرمات
الإحرام أم لا وخص أنهن المرأة
بالذكر لأنه أعظم المحرمات
في الإحرام (نقل) ابن عمر جميعا
(قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فطاف بالبيت سبعاً وصلى
خلف المقام ركعتين) وقد ذهب
بجماعة إلى وجوب ذلك خلف
المقام (وطاف بين الصفا والمروة
وقد كان لكم في رسول الله صلى

٢١ نيل في اقله عليه وآله وسلم (اسوة حسنة) فاجاب ابن عمر بالاشارة الى وجهه
لا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وأجابه جابر بن عبد الله
عنه اس فاجاز للمعمر التعمال بعد الطواف وقيل السعي ورواه هذا الحديث الثلاثة مكبرون

٢١ قيل في اقله عليه وآله وسلم (اوسع حسنة) فاجاب ابن عمر بالاشارة الى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم
لا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم واجابهم جابر بن عمر رضي الله عنهما وكثير القتها وخالف فيه ابن
عمر اس فاجاب المفسر النعماني بعد الطواف وقيل السعي ورواه هذا الحديث الثلاثة يكيون وقسمه القمحي في السورال وهو من

[illegible]

غيره من دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو
مرسل جهادى (فما يخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم منه (ركعتين)
أى صلى (ركعتين) فادخل إلى البيت
واراد به السكك (فى قبل الكعبة)
وبما استقبله منها وهو وجهها
بضم القاف والموحدة وقد
تسكن (وقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (هذه) أى الكعبة هى
(القبلة) التى استقرا الامم على
استقبالها فلا تفسخ مكانه
بيت المقدس أو عليهم بدلائل سنة
موقف الامام فى وجهها دون
انكسارها وجوانبها الثلاثة وان
كان السكك سائر أو ان من حكمهم
من شاهد البيت وجوب مواجهة
عينه بغير ما خلاص الفنايب أو ان
الذى أمر بتباعد قبلة ليس هو
الحرم كله والامكة ولا المسجد
حول الكعبة بل الكعبة نفسها
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين
مدنى ومكة عانى ومضى وفيه
التحديث والاشجار والمنة
والسماح وان ترجمه سلم فى المسائل
والسائق (عن البراء بن عازب
رضى الله عنهم) قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى
(نحو) أى جهة (بيت المقدس)
بالدينة (سنة من شهر اوسعة

• (باب كيف امرض الى الثانية وما جاني في جلسة الاسرارحة) •
(عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصبوب وقعه سكر كبتاه الى الارض قبل ان يتبع كنهه فاما بعد ووضع وجهه بين يديه وجاف عن ابوابه واذا نفض ثمض على ركبته واعتمد على فخذه رواه ابو داود) الحديث آخره ابو داود من طريق عبد الجبار

الثلاث جمع ثم هاجر صلى اليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (ويزن ما) أي بين هذا وأذاك (مخالفة في اللفظ) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أي يؤمر بالتوجه الى الكعبة وفي حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو وتظهر الى السماء فانزل الله ١٦٣ عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فنوجهه نحو الكعبة وقال السقيا

من الناس وهم اليه وما ولا هم
عن قبلهم التي كانوا يعلمون الله
المشرق والمغرب يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فصل في معنى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم
خرج بعد ما صلى في يوم من
الانصار في صلاة العصر نحو بيت
المقدس فقال هو يشهد انه صلى
مع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وانه توجه نحو الكعبة
فتعرف القوم حتى توجهوا نحو
الكعبة واستتبوا من هذا
الحديث قبول خبر الواحد
وجواز الانسحاب وانه لا يثبت في حق
المكلف حتى يباينه ورواه ما بين
بصري وكوفي وفيه الحديث
والعامة وأخرج عنه البخاري في
التفسير أيضا وسلم في الصلاة
والترمذي والنسائي وابن ماجه
(عن جابر) بن عبد الله الانصاري
(رضي الله عنه) قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
يهيئ النفل (على راحته) ناقية
التي تصلح لأن ترحل (حيث
توجهت) به أي الراحلة والمواد
توجه صاحب الراحلة لانها تابعة
لنفسه توجهه وفي حديث ابن عمر
أنهم سألوا أبا داود والنسائي
رأيت رسول الله صلى الله عليه

ابن واثن بن حجر من أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال لم يسمع من أبيه شيئا
وقال أيضا مات وهو رجل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه انه قال كنت
غلاما لا أعقل صلاة أبي وأخبره من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكاتب والد عاصم لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم لقد يثمه رسول قال ذلك
الترمذي والمذاكري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات المصود قوله وقعت
ركبته الى الارض قبل ان يقع فكاه قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فهم من
الاختلاف في باب هيات المصود قوله فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجاني عن ابطيه
لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث واثن والاعتماد كره في باب افتتاح
الصلاة والجفاف المأبودة وهو من الجفاف وهو البعد عن الشيء قوله واذا مضى من مضى على
ركبته فيه مشروعة التوضؤ على الركبتين والاعتقاد على التوضؤين لا على الارض
قوله على تخذيته الذي في سنن أبي داود على تخذه بافظ الافراد وقوله ابن رسلان في مخرج
السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية انهم الغر المصنف به في أبو داود
على تخذيته بالثنية وهو الاثر في البايعي ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالافراد
قال ابن رسلان واهل المراء الثنية كما في ركبته (وعن مالك بن الحويرث انه رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في زمن حاله لم ينهض حتى يستوى قاعد رماه
الجماعة الامامية وابن ماجه) الحديث فيه مشروعة جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ
من السجدة الثانية وقبل التوضؤ الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك
الشافعي في المنهم ورواه طائفة من أهل الحديث وعن أسد روايتان وذكر ان لال ان
أحمد رجع الى القول بها ولم يستحبها الاكثر واجتهد لهم الطحاوي حديث أبي حميد
الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت
في بعض ألفاظه انه قام ولم ينزل كما أخرجه أبو داود قال فيحتمل ان ما فعله في حديث
مالك بن الحويرث لعله كانت به فتقدم من أجلها لأن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك
بأنه لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ونهق بان الأصل عدم العلة وبأن مالك
ابن الحويرث هو راوي حديث صلاوا كبارا يتوفى أصلي فذكر كايته لصقات صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم داخل تحت هذا الأمر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها
وانه تركها لئلا يأنحز الا على عدم مشروعية ما على أنها لا تنفق الروايات عن أبي حميد في
أنفي هذه الجلسة بل أخرج أبو داود الترمذي وأحمد عنه من وجه آخر بأنها ما وأما الذكر
المخصوص فانه جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالكبير المشروع للقيام واحتج بعضهم
على أنفي كونها سنة بأنهم لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بان

وآله وسلم صلى على جنازه وهو مشوجه لغيره وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فحتم وهو يهني على راحته نحو المشرق السجود أخفض (فأراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
الذي يضة نزل) عن راحته (فأقبل القبلة) وصلى وهذا يدل على عدم تلبية استقبال القبلة في القبر يضة وهو إجماعهم رخص

في الثاني من هذه المذاهب... (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (الظاهر أو العصر (قال إبراهيم) الخفي ١٦٤ (الراوي عن عاتقة) بن قيس الخفي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

السنة المتفق عليها... (عن ابن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (الظاهر أو العصر (قال إبراهيم) الخفي ١٦٤ (الراوي عن عاتقة) بن قيس الخفي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض في الركعة الثانية... (باب افتتاح الثانية بالقرآن من غير تعوذ ولا سكتة) (عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض في الركعة الثانية... (باب افتتاح الثانية بالقرآن من غير تعوذ ولا سكتة)

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته... (عن ابن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (الظاهر أو العصر (قال إبراهيم) الخفي ١٦٤ (الراوي عن عاتقة) بن قيس الخفي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

المؤمنين وذلك لأن ذلك المبدأ... (عن ابن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (الظاهر أو العصر (قال إبراهيم) الخفي ١٦٤ (الراوي عن عاتقة) بن قيس الخفي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

ذلك أو أن قول السائل أحلت شكافه لوصول الشك الذي طرأ له لا يجبر أخبارهم (فأما أقبل علينا بوجهه قال أنه لو حدث في الصلاة ثني أنيأتكم أي أخرتكم) أي بالحدوث وقبه أنه كان يجب عليه تبليغ الأحكام إلى الأمة ودليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة (ولكن انما أنا بآبائكم) أي بالنسبة ١٦٥ إلى الأطلاع على مواطن الخطابين لا بالنسبة إلى كل شيء (أنسي كما تفنون فاذا

نسيت فذكروني) في الصلاة بالتسبيح ونحوه (وإذا شئت أحدكم) بأن استوى عنده طوافا العلم والجهل (في صلاة فليحضر الصواب) وقد وردت في التبري بالبناء على المعين وهو الأقل قال الشوكاني في الدراري فخرج الترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا شئت أحدكم فلم يدرك ثنتين وإذا لم يدرك ثلثا فليحضر ما من صلاة وهو جالس قبل أن يسلم وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شئت أحدكم فلم يدرك صلى ثلاثا أم أربعين طرأ الشك وبين علي ما أسبق في ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم ومنها ما هو في غير الصحيحين فهذه أحاديث مصرحة بأن من شئت في العدد بقى على البنية اه وهي تردنا ويل من يقول بالبناء على ضلطة الظن وعما يؤيد البناء على البنية قوله (فأبستم) بناء عليه ثم

عن ابن مسعود قال إن محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا اللهم صل على محمد وآل محمد وسلم اللهم صل على النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليه وآله وعلى عباد الله الصالحين اللهم صل على محمد وآله ورحمة الله وبركاته وسلم ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعظمه إليه فليدع به ربه عز وجل رواه أحمد والنسائي الحديث رواه أحمد من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول وجبها رجالها ثقات وإنما عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي إذا قعدتم في كل ركعتين فأنتم لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ وهو عند الترمذي بلفظ قال عمار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعدتم في الركعتين وفي رواية أخرى للنسائي بلفظ فقولوا في كل جلسة وأما سائر ألفاظ الحديث التي قوله ثم ليخبر فقد اتفق على إخراجها جماعة كلهم وسند كره المصنف وأما زيادة قوله ثم ليخبر إلى آخر الحديث فخرجها البخاري بلفظ ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعظمه إليه فليدع به وفي لفظه ثم ليخبر من الشنا ما شئت وأخرجها أيضا مسلم بلفظ ثم ليخبر من المسئلة ما شئت وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة ثم يدعول نفسه بعباد الله قال الحافظ أسادها صحيح وفي رواية أبي داود ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعظمه إليه وقوله فقولوا التحيات فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط وهو أحمد في المشهور منه واللبس واضح وهو قول النسائي والسنة ذهب داود وأبو ثور ورواه النووي عن جمهور أخذت من عبد الله على ذلك إطلاق الأحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالآخرين واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة وجبت وألا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا لما زيدت لم تكن الزيادة من أجل ذلك الواجب وتعقب بأن الزيادة لم تعبر في الآخرين بل يحتمل أن يكون ههنا الفرض الأول والمزيد ههنا الركعتان الأوليان بتشدهما ويؤيده استمرار السلام بهما التشهد الأخير كما كان كذا قال الحافظ ولا يخفى ما في هذا التعقب من التسلف وغاية ما استدل به القائلون بعدم الوجوب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك التشهد الأوسط ولم يرجع إليه ولا أنكره على أصحابه متابعتهم في القبول جبره بسجود السهم وفلأنه كان واجبا لرجع إليه وأنكره على أصحابه متابعتهم ولم يكن في تجبيره بسجود السهم وجوب عن ذلك بأن الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك انما يلزم إذا ذكره المصلي وهو في الصلاة ولم ينقل البناء الذي صلى الله عليه وسلم ذكره قبل القراخ الأهم إلا أن يقال أنه قد روى أن الصحابة سجدوا به حتى فرغ كما يأتي وذلك يستلزم أنه علم به وتركه لذكره على المؤمنين به متابعتهم انما يكون حجة بعد تسليم أنه يجب على المؤمنين ترك متابعتهم إلا ما إذا تركوا واجبا من واجبات الصلاة فهو ممنوع والسند الأحاديث الدالة على وجوب متابعتهم وتجبيرهم بالسجود انما يكون دليلا على علم الوجوب إذا سلمنا أن

يسلم) (ثم يسجد) للسهم وأي دبا (سجدتين) وعبر بلفظ الخبر في هاتين القعتين ولفظ الأمر في الساعتين وهما أفعالهم وليتم لانها كانتا بآبائكم ويشتد اختلاف الخبر والاعتماد فانهم ما ثبتا بهذا الأمر ولا يثبت بغيره لأم الأمر ولا يصلي وليسجد بلام الأمر وهو يقتضي الوجوب قال الشوكاني في السيل قد اجتمع في مشروعية سجود السهم أقواله وأفعاله وفي أقواله ما هو

بصفة الامر فكان مستدوا واجباً ولكن اذا كان المزمع سنة من السنن التي ليست بواجبة فالحجود لها مسنون لان الفرع لا ينزل على اصل ودلالة الحديث على الباب من قوله فشيء عليه واستقبل القبلة واستقبلته منه جواراً للشيخ عند الحاجة وانهم كانوا يتبعونه ورواه الستة كلهم ١٦٦ كوفيون ثقة اجلاء واسنادهم في اصح الاسانيد وفيه التحديث والعزيمة والقول

واخرجه البخاري في النسور
 وسلم والنسائي وأبو داود وابن
 ماجه (عن عمر) بن الخطاب
 رضي الله عنه قال وافقت ربي
 في ثلاث أي وافقت ربي فيما
 أردت أن يكون شراً فافترس
 القرآن علي وفق ما رأيت لكن
 رجاء الادب اسند الموافقة الى
 نفسه كذا قال العمري كالفاظ
 ابن جرير وغيره لكن قال صاحب
 الامام لا يجتمع الى ذلك فان
 وافقت نفسه وافقته اه قال
 في الفتح وأشار به الى حدوث رأيه
 وقدم الحكم والمواد بقوله في ثلاث
 أي قضائاً وأمرور لم يؤت مع أن
 الامر مذكر لان القيمة اذا لم يكن
 مذكراً وجاز في انفا العدد
 التذكير والتأنيث وليس في
 تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي
 الزيادة فقد روي عنه موافقات
 بلغت الخمسة عشر لكن ذلك
 بحسب المنقول هنا اسار بدر
 وقصة الصلاة على المنافقين وهما
 في العميم وتحريم الخمر وهو في
 القرآن وصحح الترمذي من حديث
 ابن عمر انه قال ما نزل بالناس أمر
 قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل
 القرآن فيه علي نحو ما قال عمر
 وهذا دل على كثرة موافقته وفيه
 فضيلة له امر الناس او مفضيلة

موجود المسهو انما يجبر به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والماصل أن حكمه حكم
 التشهد الاخير وسما في والفرقة بينهم ليس عليهم اذ ليس يرتفع به النزاع على انه يدل على
 من يذبح صرصة للتشهد الاوسط ذكره في حديث المصنف كما تقدم في شرحه وسأني قوله
 التصات لله الى آخر الفاظ التشهد سبأ في شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود قوله ثم
 ليخبر أحدكم من الدعاء أحسنه اليه ليس الا اذن بكل دعاء أراد المصنف ان يدعو به في هذا
 الموضع وعدم لزوم الاقتداء به على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وعن رفاع بن رافع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت في صلاتك فكبركم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن
 فاذا اجلس في وسط الصلاة فاطمئن وافترس فخلد اليسرى ثم تدمر ورواه أبو داود) هذا
 طرف من حديث رفاع في تعليم المصنف مرقداً أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذي
 وحسنه وليكن به انفراد أبو داود بهذه الزيادة أعني قوله فاذا اجلس في وسط الصلاة فخلد في
 اسنادها محمد بن اسحق وليكن به شرح بالتحديث قوله في وسط الصلاة يفتح السين قال
 في النهاية يقال فيما كان منه فرق الاسرار غير متصل كالناس والدواب يسكن السين وما
 كان متصل الاجزاء كالدور والراس فهو بالفتح والمراد هنا القعود للتشهد الاول في الرابعة
 ويلحق به الاول في الثلاثية قوله فاطمئن بوضع يمينه ان المصنف لا يشرع في التشهد حتى
 يطمئن يعني يستقر كل مفصل في مكانه ويسكن من الحركة قوله وافترس فخلد اليسرى
 أي انقلبها على الارض وابه عليها كالفراش الجلوس عليه او الاقتراس في وسط الصلاة
 موافق لمذهب الشافعي وأحمد ايكن أحد يقول يطمئن في التشهد الثاني كالاول
 والشافعي يطمئن في الثاني ومالك يتورط فيهما كذا ذكره ابن رسلان في شرح السنن وفيه
 دليل بان قال ان السنة الاقتراس في الجلوس للتشهد الاوسط وهم الجمهور وقال ابن القيم
 ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني الفراش والنصب وقال مالك يتورط فيهما
 لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة في آخرها
 متوركاً قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم المتورك الا في التشهد الاخير
 والحديث دليل بان قال يوجب التشهد الاوسط وقد تقدم الاختلاف فيه (وعن
 عبد الله بن بجمعة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام في صلاة الظهر وعاميه جلوس فلأتم
 صلاته سجدة سجدة بغير في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدة الناس معه مكان
 ما نسي من الجلوس ورواه الجماعة) قوله عن عبد الله بن بجمعة بجمعة اسم ام عبد الله أو
 اسم ام اييه قال الحافظ فعلى هذا يلحق أن يكتب ابن بجمعة بالالف قوله قام في صلاة
 الظهور زاد الضعيف عثمان عن الاموي فسجدوا به حتى فرغ من صلاته أخرجه

والسوطي في موافقته رسالة مستقلة (غلبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (لو اتخذ الناس مقام ابراهيم صلى) ابن
 يزيد القبله يقوم الامام عنده بحذف جواب لو أو هي للفتي فلا تفتقر الى جواب وعند ابن مالك هي لو المصدرة أفتت عن
 فعل التفر (نزلت) واتخذوا من مقام ابراهيم صلى) والامر دال على الوجوب لكن انفا الاجماع على جواز الصلاة الى جميع

جهاث الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن وقال
بجهاه المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري صلى الله عليه وسلم أي قبله وبه يتم
الاستدلال وقال بجهاه أي مدي يدي عنده ولا يصح جهاه على مكان ١٦٧ الصلاة لانه لا يصل في به بل عنده ويترجح قول

الحسن بأنه جاهر على المدي الشرعي
واستدل البخاري على عدم
التخصيص أيضا بصلاته صلى
الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة
فلو تعين استدل بالمكان لما حجت
هنا لانه كان حائضا غير مستقبلي

وروي الاثر في أخبار مكة

باسانيد صحيحة ان المقام كان في

عهد النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وأبي بكر وعمر في الموضع

الذي هو فيه الآن حتى جاسي

في خلافة عمر فاحدله حتى وجد

باسفل مكة فاقب به فسرط الى

استنار الكعبة حتى قدم عن

فاستقبت في أمره حتى تتحقق

موضعه الاول فاعاده اليه وبقي

حواله فاستقر ثم الى الآن (وآية

الحجاب) برفع آية على الأبدان وانظر

مخدوف أي كذبا وعلى المعطف

على مقدرا أي هو اتخاذ المصل وآية

الحجاب بالنصب على الاختصاص

وبالجرح عطف على مقدرا أي اتخاذ

الله صلى من مقام إبراهيم وهو

بدل من قوله ثلاث فقلت يا رسول

الله لو أمرت نساءك أن يتحصن

فانه يكلمهن البر) يقع الموحدة

صفة مشبهة (والفاجر) الفاسق

وهو مقابل البر (فتركت آية

الحجاب) يأتي النبي قل لازواجك

وبنائك ونساء المؤمنين يدين

ابن خزيمة وعند الساق والحاكم في هذه الزيادة قوله وعليه جالس فيه اشعار
بالوجوب حيث قال وعليه جالس قوله بكبري كل سجود فيه مشروعية تكبير النفل
في سجود السهم وقوله وهو جالس جملته حالية متعلقة بقوله سجدة أي انشأ السجود جالسا
والحديث استدل به من قال بان التشميد الاوسط غير واجب وتقدم وجهه لا انه على ذلك
والجواب عنه

(باب صفة الجالس في التشمدين وسجدة التوراة والاقعاء)

(عن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فوجدته قد فرغ من سجدة

اليسرى رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ بسعيد بن منصور قال صليت خلف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قد فرغ من سجدة اليسرى على الارض

وجلس عليها وعن رفاعه بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عرابي اذا سجدت

لم يكن لسجودك فاذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى رواه أحمد) حديث وائل

أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاعه أخرجه أيضا أبو

داود باللفظ الذي سبق في الباب الاول ولا مطعن في استاده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة

وابن حبان وقد احتج بالحدِيثين القائمون بالسجدة اليسرى وأصاب النسخ في

التشميد الأخير وهو زيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه

والنوري وقال مالك والشافعي وأصحابه انه بتورث المصلي في التشميد الأخير وقال أحمد بن

حنبل ان التوراة تجتص بالصلاة التي فيها التشميدان واستدل الأولون أيضا بما أخرجه

الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس

بعض التشميد فافترس رجله اليسرى واقبل بصدره الى النبي على قبلته الحديث ويصعد يدي

عائشة الا في روجه الاستدلال بهذين الحديثين ويجوز في الباب ان رواه اذ كروا هذه

الصفة جالس التشميد لم يقبله بالاول واقصاهم عليهم من دون تعرض لذكر غيرها

مشهور بانها هي الهيئة المشروعة في التشميد من جميعها ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة

التشميد الأخير ولم يملوه لاسيما وهم يصعد يديان صلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليه

لمن لا يحسن الصلاة فعل بذلك ان هذه الهيئة شاملة لهم ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة

التي ذكرها في الحديث هي جلسة التشميد الاول بدليل حديثه الا في

فانه وصف هيئة الجالس الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعد هيئة الجالس الآخر فذكر فيها

التوراة واقصاه على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بخلاف لما ثبت عنه في الرواية

الانرى لاسيما وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا يبعد ذلك الاقتصار ههنا لانهما لا يثبتان هيئة

عليه من جلايين (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغيرة عليه) وهي الجمعة والائمة (فقات لهن عسى ربه

ان طلقن ان يبدله أزواجا خيرا منكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا منهن لان المعلق بالم يقع لا يجب وقوعه (فتركت

هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتماعهم اذ ابدل وسعه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله

وأله (وسلم أي جماعة) بالمعنى ضم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصدر أو من الرأس (أي) الحائط الذي في جهة القبلة فثبت ذلك عليه صلى الله عليه وآله وسلم (حتى يدعى في وجهه) أثر المشقة وفي رواية النسائي فغضب حتى احمر وجهه ولا يخفى في الأدب من حديث ابن عمر فثبت على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (على أثر الضامة) يسده فقال صلى

الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام في صلاته) بعد شروعه فيها (فأنه يناجي ربه) من جهة مسارده بالقسم أن والأدكار فسكاته يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لا يتم ذلك وهو إرادة الخيرة فهو من باب الجواز والمعنى أقباله عليه بالرجسة والرضوان لأن التبرئة صارفة عن إرادة الحقيقة إذا كان كلام محسوسا لا من جهة العبد (وان ربه) أي اطلاع ربه على ما يشه وبين القبلة) إذ ظاهره محال لتسوية الرب تعالى عن المكان فيجب على المصلي إكرام قبلته بما يكبر به من يناجيه من المخوفين عند استعجالهم لوجهه ومن أعظم الجفاهة سوء الأدب أن تقف في توجيهك إلى رب الأرباب وقد أعلمنا الله تعالى بأقباله على من توجه إليه قال ابن بطال وقال الخطابي معناه أن توجهه إلى القبلة مفضل بالقصد منه إلى ربه فصارت القبلة كإنه تصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضى أي عظمه الله وثواب الله تعالى ابن عبد البر هو كلام خارج على التعظيم لشأن القبلة قال الشيخ وقد نزع به بعض المحدثين القائلين بأن الله

التشهد الأخير في مقام التصدي أصح من جميع الصلاة لأنه ما أقصر من ذلك على ما تدعو الحاجة إليه ويقال في حديث رفاعة المذكور ههنا أنه حين برأيته المتقدمة في الباب الأول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أحاط بهما الثناون بمشروعية التورك في التشهد الأخير بانهم ما يحولان على التشهد الأوسط بهما بين الأدلة لأنهما ما طلقا عن التقيد بأحد الجاوسين وحديث أبي سعيد موقد وحمل المطابق على التقيد واجب ولا يخفى أنه لا يبعد هذا الجمع ما قدمنا من أن مقام التصدي لبيان صفته صلاة صلى الله عليه وسلم يأتي الإقصر على ذكر هيئة أحد الشاهدين واعتقال الأثر مع كون صفته شحا لتمامه المذكور لا سيما حديث عائشة قائم أقدم تعرضت فيه لبيان الذكر المذموم في كل ركعتين وعقب ذلك بكثرة الجاوس في البعيدان يخص به هذه الهيئة أحدهما ويحمل الأثر ولكنه يلوح من هذا أن مشروعية التورك في الأخير كعدم مشروعية النصب والقرش وأما أنه ينفي مشروعية النصب والقرش فلا وإن كان حتى حمل المطابق على التقيد هو ذلك لكنه منع من المسير لأنه ما عرفت ذلك والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد برده قول أبي حميد في حديثه الآتي فإذا اجلس في الركعة الأخيرة في رواية لا يدع حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بالأطال فثبت وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير قصة عائشة بالجوس التشهد الأخير وهي أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين يديه وساقه ويترس قدمه اليمنى واختار أحمد أصح أو القاسم أن يركب قدمه على الله عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وقد وقع الخلاف في الجاوس لا تشهد الأخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمرو بن الخطاب وأبو موسى ورواد وجندة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والباقر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك بن أنس وغيرهم واجب استدلال الأولون بما رزمتهم صلى الله عليه وسلم له والآخرون بأنه صلى الله عليه وسلم لم يله المسعى ويجوز الملازمة لا تقيد بالوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المعنى بعد أن علمه فإذا قامت هذه فقد تمت مسلاتك ولا يتوهم أن ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب الجاوس التشهد لأنه لا ملازمة بينهما (وعن أبي سعيد أنه قال وهو في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت أسمعهم الصلاة تنزل الله صلى الله عليه وسلم رابته إذا كبر جعل يديه هكذا منكبيه وإذا رجع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فإذا سجد وضع يديه غير متفرق ولا باطنهما واستعمل باطراف أصابع رجله القبلة فإذا اجلس في الركعتين

في كل مكان وهو وجهي واضح لأن في الحديث أنه يترك قدمه ومعه قدم ما أصلاه وفيه الرد على من زعم أنه صلى الله عليه وسلم بالعرض بذاته وهذا أولى به بآثاره الأولى في ذلك والله أعلم اهـ (فلا يترك أحدكم قبل أي جهة (قبلته) التي عليها الله تعالى فلا تتركه بل بالبراق المتضمن للاختلاف والاحتمار والاصح أن النهي التحريم قال في الصحيح وهذا التشهد يدل على

أن البراق في القبلة سرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يخفى فيه الخلاف في أن كراهة البراق في المسجد هل هي التبريز أو التحريم وفي جميعي ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة من فروع ما من ثقل تجاه القبلة تجاه يوم القيمة وتقبله ابن عديم وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر من فروع ما يعت صاحب ١٦٩ في وجهه ولا يداود وابن حبان

من حديث السائب بن خالد أن رجلاً أم قوماً فبصر في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصب لي لكم الحديث وفيه أنه قال إنك آذيت الله ورسوله (أو قتلت قدميه) بالثنية ولا يورى ذرو الوقت وابن عساكر قدمه أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة قال النووي هذا في غير المسجد أما فيه لا يبرق إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه) فبصر فيه ثم رد بعضه على بعض وفيه البيان بالفرق هل يكون أو وقع في نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه تخيير بين ذلك لكن البخاري جعل هذا الأخير على ما إذا برده البراق وحديثه فأو للتوسيع واستنبط من الحديث أن على الإمام النظر في أحوال المساجد وتعمادها للصوم من المؤذبات وإن البصر في الصلاة والتفخ عند الشافعية والمسايلة إن التفخ والتفخ أن ظهر من كل منهم ما عرف أو عرف منهم كمن من الوفاة أو مدة بعد عرف بطالت الصلاة والافتلا تطل مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام

جاء على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم وجهه اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته رواه البخاري وقد سبق لغيره بإفظا بطن من هذا الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألفاظ لم تذكر هنا لتوضيح بعضها محتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله ثم هصر ظهره وهو بالها أو الصاد المهملة المقنونة أي شافى استواس من غير تقويس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فقار الفقار فخرج الفاء والفاء جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها آخر الظهر قاله القرطبي قال ابن عديم هي من المكاهل إلى الجنب وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي أن عدته سبع عشرة وفي أمالي الرضا أحولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقيتها في طرف الأصابع كذا في الفتح قيل واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فيه حجة فمن قال إن السنة أن تصب قدمه في المسجد وأن تكون أصابع رجله متوجهة إلى القبلة وانما يحصل توجيهها بالتعامل عليها أو الاعتماد على بطونها والحديث قد اشتمل على جل واسعة من صفة صلته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام على كل فرد منها في بابيه وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية التورل وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح الصلاة بالكبير والقرآن الحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يجده حتى يستوي قائماً وإذا رفع رأسه من السجود لم يجده حتى يستوي جالساً وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يقرض رجله اليسرى وينصب وجهه اليمنى وكان ينهى عن عقب الشيطان وكان ينهى أن يقرض الرجل ذراعيه أقرش السبع وكان يفتح الصلاة بالتسليم رواه أحمد ومسلم وأبو داود الحديث له عليه وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها حديثه عنها مرسل قوله يفتتح الصلاة بالكبير هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزئ كل ما فيه تعظيم لخوا لله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقراءة الحمد لله قال النووي هو برفع اليد على الكتابة وبه تمسك من قال بمشروعية التورل الجهر بالسملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بالتسليم السورة ونوقش هذا الجواب أنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة من فروع الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وما عند البخاري بإفظ الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنهم أذكروا أول آية من الآيات التي تخص السورة وترك الصلاة لأنها مشتركة بينهما وبين غيرهما من

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة ومحمد تطل بظهور ثلاثه أحراف كذا في القسطلاني وهذا التفسير والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن البصاق طاهر وكذا الختامة والمخاطة خلاف ما ينقول كل ما يستدركه النفس حرام ويستدركه إن النخسين والتقيح أعياهم بالشعر فإن جهة اليمن مقصولة على اليسار وإن اليمن مقصولة على القدم وفيه الجنب

على الاستسكان من الحشرات وان كان صاحبها مائلا لكونه على الله عليه وآله وسلم بأشهر الخلق بنفسه وهو الداعي العظيم تواضعه
زاده الله تشريفا وتعليقا وأخرج هذا الحديث البخاري في كتابه الزاقي في المسجد وفي باب اذ يدره الزاقي وفي غيره وكذا
مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك الخلدري (رضي

الله عنهم) حديث الخامة وفيه
زيادة ولا عن عينه) فان عن عينه
ملكاه وعنه ابن أبي شيبة بسند
صحيح فمن عينه كاتب الحشرات
ثم قال وليصدق عن يساره أو تحت
قدمه اليسرى وحكم الخطاط حكم
الخامة لانها من الفضلات
الطاهرة قال القاضي عياض
انتهى عن البصافي عن العيين في
المصلاة انما هو مع امكان غيره
فان نذر ذلك فانت لا يظهر
وجود التذرع ووجود الثوب
الذي هو لابس له وقد أرشده
الشارع الى النقل فيه كائنه دم
قال الخطاطي ان كان عن يساره
أحمد فلا يصدق في واحد من
الجهتين لكن تحت قدمه أو
توبه ولو قد الثوب مثلا فاعل
بلمه أولى من ارتكاب انتهى عنه
والله أعلم ورواه كاهم مديون
الاموي بن ابراهيم في بصري
وفيه التمسك به والاختصار
والعامة وأخرجه أيضا في
المصلاة وكذا مسلم (عن أنس)
ابن مالك (رضي الله عنه) قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(رسلم الزاقي في المسجد سائبة)
أي اثم (وكفارتها) أي الخطيئة
(دقنا) في تراب المسجد ورملة
وحصانه ان كان والا فيرجعها

السور وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطا قولاه ولم يصوبه قد تقدم ضبط هذا اللفظ
وتفسيره في حديث أبي حمزة الساذقي في باب رفع اليدين قولاه وكان يقول في كل ركعتين
التحية فيه التضرع بغير وسمة التشهد الاوسط والاشير والتسوية بينهما وقد تقدم
الكلام عليهم ما قولاه وكان يفرش رجله اليسرى ويصوب رجله اليمنى اسند له من قال
بشر وسمة التضرع والفرش في التشهد بن جهماء ووجهه ما قدمنا من الاطلاق وعدم
القيمة في مقام التصدي لوصف صلته صلى الله عليه وسلم لاسيما بعد وصفه بالذكر
المشروع في التشهد بن جهماء وقد بينا ما هو الحق في أول الباب قولاه وكان ينهي عن عقب
الشيطان قديمه الزوي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور وفيه
قال ابن رسلان وسكني ضم العين مع فتح القاف جمع عقبه بضم العين وسكون القاف وقد
ضعف ذلك القاضي عياض وقسمه ابو عبد وغيره بالاقتداء انتهى عنه وهو ان يصدق اليقه
بالارض ويصوب ساقيه ويضع يديه على الارض كافةا المكاب وقال ابن رسلان في شرح
السنن هي ان يفرش قدميه ويصوب على عقبه قولاه وكان ينهي ان يفرش الرجل
ذراعيه اغترش السبع هو ان يضع ذراعيه على الارض في السجود ويضع يديه على
الى الارض والحديث قد اشقل على كثير من فروض الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام
على جميع ما فيه كل شيء في باب الاغتسال فسيما في البحث عنه (وعن أبي هريرة) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نفرة كنفرة الديك واقعاء كقعاء الديك
والثلاث كالنفات الغلب رواتها أحمد الحديث أخرجه البيهقي أيضا وأشار اليه الترمذي
وهو من رواية ابي بن ابي سليم وأخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع
الروايات اسنادا حسن وانتهى عن نفرة كنفرة الغراب أخرجه أيضا أبو داود والنسائي
وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقتداء أخرجه الترمذي وأبو
داود وابن ماجه من حديث علي مرفوعا باللفظ لا تقع بين السجدة في اسناده الحسن
الاور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس باللفظ اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع
كما بقي الكلب ضع البتة بين قدميك والرق ظاهرا قدميك بالارض وفي اسناده العلاء
أبو محمد وقد ضعفه بعض الأئمة وأخرج البيهقي من روايته حديث آخر باللفظ نهى عن
الاقتداء والتورك وأخرج أيضا من حديث جابر بن سمرة قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الاقتداء في الصلاة وأخرج ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا سجد رفع رأسه لم يسجد حتى يستوى جالسا وكان يفرش رجله اليسرى
قولاه من نفرة كنفرة الديك النفرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك العامة أئنة
وتجفيف السجود وان لا يكت فيه الا قدر وضع الغراب منه فانه فيا يرد الاكل منه

وفي المسجد طرف للذهل فلا يترك كون الفاعل فيه حتى لو صدق من هو خارج المسجد فيه يتناول النهي قال كالجبهة
القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدقته في اراد دقته فلا يؤيده حديث أبي امامة هناد الطبراني اسنادا حسن
هي فوجا من تضع في المسجد فلم يدقته فسيسة وان دقته فسيسة فلم يدقته فسيسة الا بقيد عدم الدفن ورده الزوي وقال هو خلاف

صرح الحديث وحاصل النزاع ان ههنا مومنين تعارضوا وهما قوله العراقي في المسجد خطيئة وقوله وليصدق عن يساره او تحت قدمه فالنورى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يرد فيها وتوسط بعضهم فجعل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧١ من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر

وفي هذا الحديث الحديث القديس والقول والتصريح اسماعيل قتادة من أنس وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل ترون قبلي) الاستقهام انكاري أى انحسبون وتظنون انى لا ارى فعلكم لكون قبلى (ههنا) أى في هذه الجهة لان من استقبل شيئا استدير ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم ان رؤيته لا تختص بجهة واحدة (فوالله ما يحبنى على خشوعكم) أى فى جميع الاركان والمرادى سجودكم لان فيه غاية الخشوع والسجود صرح في مسلم (ولا) يحبنى على (ركوعكم) اذا كنت فى الصلاة مستدير اليكم فروق لا تختص بجهة قبلى هذه واذا قلنا ان الخشوع المراد به الاعم فيكون ذكر الركوع بعده من باب ذكر الاخض بعد الاعم (انى لا اراكم من وراء ظهري) رؤيته بجهة واحدة تختص به اليكم والرؤية لا يشترط لها مواجهاة ولا مقابلة وانما تلك امور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها اعتدالا ولذلك حكموا بجواز رؤيته الله تعالى فى الدار الآخرة خلافا لاهل البدع

كلجنة لانه يتابع فى المقوم منها من غير ثبوت قوله واقعا كقضاء الكلب الاقعا قد اختلف فى تفسيره اختلافا كثيرا قال النورى والصواب الذى لا يعدل عنه ان الاقعا نوعان أحدهما أن يلقى الشيء بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كقضاء الكلب هكذا قدمه أبو عبيد قديم عمر بن المنق ومما حبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المكروه الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن يجعل اليديه على العقبين بين السجدين اه قال فى النهاية الاولى اصح قوله والتهافت كالتفات العباد فيه كراهة الالتفات فى الصلاة وقد وردت بالمانع منه احاديث وثبت ان الالتفات اختلاس من الشيطان وساقى الكلام على الالتفات فى الباب الذى عقده المصنف وقد اختلف أهل العلم فى كيفية الجمع بين هذه الاحاديث الواردة بالنهى عن الاقعا وما روى عن ابن عباس انه قال فى الاقعا على القدمين بين السجدين انه السنة فقال له طاوس انما الغرض مما بالرجل فقال ابن عباس هي سنة يديكم أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود وأخرج البيهقى عن ابن عمر انه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس انهم كانوا يقعيان وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقولون قال الحافظ واسنيدهما صحيح فقال الخطيبى والماوردي ان الاقعا منسوخ واهل ابن عباس لم يبلغه النهى وقد اذكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنورى وقال البيهقى والقاضى هياض وابن الصلاح والنورى وجاعة من المحققين انه يجمع بين ما بان الاقعا الذى ورد النهى عنه هو الذى يكون كقضاء الكلب على ما تقدم من تفسير خمسة اللغة والاقعا الذى صح ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان على الارض وهذا الجمع لا بد منه واحاديث النهى والمعارض لها يرشد اليها لما فيها من التصريح باقضاء الكلب وما فى احاديث العبادلة من التصريح بالاقعا على القدمين وعلى أطراف الاصابع وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال من السنة ان نفس عقيب اليدين وهو مفسر المراد بالقول بالنسخ عنه ذلك وحاصل ما صرح به الحافظ من جهل ناس بهذه الاحاديث وعن المنع من المصير الى النسخ مع امكان الجمع وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النورى ونص الشافعى فى البويطى والاملاء على استصحابه واما النهى عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك فى شرح الحديث الاول وقال الحافظ فى التلخيص يحتمل أن يكون وارد الجاهل للتمسك بالخير فلا يكون منافيا للعود على العقبين بين السجدين والاولى أن يمنع من كون الاقعا المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان عند اجابة قدم

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينان بين كتفيه مثل سم الخطايا يصير همهما لا يتجهجها الشاب أو غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وفيه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا الابصار اذ انما حقيقى خاص به صلى الله عليه وآله وسلم المختص به فمما عاده وعلى هذا عمل البخارى فانه يخرج هذا الحديث فى علامات النبوة كذا نقل

عن الإمام أحمد وغيره وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى يثبت أو بعد هذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأل بين الخليل التي أنصرت) منبها للمفعول أي شهرت بأن أذخات في بيت وجليل عليها بعل ليكثر عرقها ١٧٢ فيذهب رهاها وبقرى لها وشتد يربها أو كان فرسه الذي سأل به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت

من تفسيره

(باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره)

(عن ابن مسعود قال سألني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلى السور من القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وفي القضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قلنا أحدكم في الصلاة لم يبدل التحيات لله وركوعه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين فأنكم إذا دعاهم فقلتم وسلمت على كل عبد لله صالح في السماء والأرض وفي آخره ثم يتخير من المسئلة ما شاء من قوله ولا جند من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال سألني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره أن يجعله الناس التحيات لله وركوعه قال التزمذي حديث ابن مسعود أنصح حديث في التشهد والعمل عليه عندنا أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين) الحديث قال أبو بكر البرزاني ضاهوا أصح حديث في التشهد قال وقد روى من نيف وعشرين طريقا وسعدا أكثرها من جزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يختلف بعضهم به بضاهوا غيره قلنا اختلاف أصحابه وقال الذهلي أنه أصح حديث روى في التشهد ومن مرجهاته أنه متفق عليه دون غيره وإن رواه لم يختلفوا في حرف منه بل يقولون مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسياق حديثه ومنهم جابر أخرجه حديثه الترمذي وابن ماجه والترمذي في العيال والخامس رجاله ثقات ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا وقال الدارقطني لم يختلفوا في أنه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني بإسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والطبراني ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجع الدارقطني وقفه ومنهم سمرة أخرجه أبو داود وأسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرديه ابن الهيثم ومنهم معاوية أخرجه الطبراني وأسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سالم أخرجه الطبراني والبرزاني وأسناده ضعيف ومنهم أبو جندب أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البرزاني وأسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ وأسناده حسن ومنهم أنس قال وأسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

المسابقة (من الحفيدة) وهو موضع بقرب المدينة (وأماها) أي غانيتها (نبتة الوداع) ومنها وبين الحفيدة خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخليل التي أنصرت) بفتح الصاد وتشديد الميم المقصورة وفي رواية لم تنصير بكون الصاد وتختف الميم (من الثانية) المذكورة (إلى مسجد بخزريق) بضم الزاي المجهمة ويسمى ناديه جواز إضافة المساجد إلى بابها أو المصلى فيها ويلحق به جواز إضافة أعمال البر إلى بابها أو نسبتها إليهم ولا يكون ذلك أكثر كلمة لهم ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تكون هذه الإضافات وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والاول أظهر وأجهر وعلى الجواز والخالف في ذلك إبراهيم الخضري قوله أن المساجد لله والجواب أن الإضافة في مثل هذا إضافة تمييز لا ملك (وان عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فيمن سابق بها) أي بالليل أو بهيئته المسابقة وهذا الكلام عامين قول ابن عمر عن نفسه كما تقول عن نفسك أنه يفعل كذا أو هو من

مقول نافع الرازي عنه واستبط منه مشروعية تفضير الخليل وتقرينها على الجري وأهداه لا عزاز لكلمة الله تعالى قال ونصرة ينة قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في الخليل (عن) أنس رضي الله عنه قال أني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بحال) وكان مائة ألف كما عند ابن أبي شيبة في

طريق جديد سلا وكان ثراجا زاد في الفتح أرسل به العلامة الحضرمي (من خراج البحرين) بلدة بين بصرة وحران وهو أول
خارج حمل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلامة الحضرمي وبعث أبا عبيدة قتلهم ١٢٣ أبو عبيدة بالمال فبسته فقام منه تعين الآتي به

لكن عند الواقدي أن رسول
العلماء الحضرمي هو العلامة
ابن جارية الأنقي فاعله كان رقيق
أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (أنثروا) بالمثلة أي
صبوه (في المسجد) وكان أكثر
قال أي به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فخرج رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
إلى الصلاة ولم يلتفت إليه أي
إلى المال (فقال الضي الصلاة جاء
فجاس إليه ما كان يرى أحد إلا
أعطاه منه) (أدجاء العباس)
عنه (رضي الله عنه) فقال يا رسول
الله أهبطي) منه (فأنت فاديت
نقبي) يوم يدرك (وقاديت عقيل)
ابن أخي أي حسين أسيرنا يوم يدرك
(فقال له) أي العباس (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
خذ حقلنا) من أطعمته وهي مله
اليد (في ثوبه) أي حذاء العباس في
ثوب نفسه (ثم ذهب) (رضي الله
عنه) (يقول) من الأقال وهو الرفق
والجلل أي يرفعه (فلم يستطع)
جعله (فقال يا رسول الله أومر)
وللاصلي من بضم الميم وسكون
الراء (بعضهم يرفعه إلى قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحدنا
يرفعه (قال فارفعه أنت على قال)
لا) أرفعه في الخصال صلى الله عليه

قال واستاده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واستاده صحيح أيضا ومنهم الفضل بن عباس
وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى في أسانيدهم مقال وبعضهم مقارب
قوله الثعبان لله هي جمع تحبسة قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة
وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك قال الحبيب الطبري يحتمل أن يكون لفظ
القيمة مشتق من كابين هذه المعاني وقال الخطابي والبغوي المراد بالثعبان أنواع التعظيم
قوله والصلاة قبل المرات الخمس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل
الرحمة وقيل الثعبان العبادات القلبية والصلاة العبادات الفعلية والطيبات
العبادات المالية كذا قال الحافظ وقوله والطيبات قبل هي ما طالب من الكلام وقيل
ذكر الله وهو أخص وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم قال البيضاوي يحتمل أن يكون
والصلاة والطيبات عطف على الثعبان ويحتمل أن تكون الصلاة مبتدأ خبره محذوف
والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك إذا جاءت الثعبان مبتدأ ولم يكن صفة أو صرف
محذوف كان قولك والصلاة مبتدأ ثلثا يعطف نعت على منه وتنبه يكون من باب عطف
الجلل بعضهم على بعض في كل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو قوله
السلام قال الحافظ في التخصيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف
السلام في الموضعين ووقع في رواية التلصاف سلام علينا بالتمكين وفي رواية الطبراني
سلام عليك بالتمكين وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بهذا
اللام وإنما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الأمرين
والممكن باللام والأفضل وهو الموجود في روايات صحيح البخاري ومسلم وأعله
المنصب وعدل إلى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتعريف فيمبالا لفظ
واللام أما الله هذا التقدير أي السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أي النبي
أولهم أي أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد
بالله والتمسك به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد قال البيضاوي عليهم
أن يقر دونه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومن يدقه حقيقة عليهم ثم عليهم أن يخصوا أنفسهم
لأن الأقسام بها هم ثم أمرهم بتعظيم السلام على الصالحين إعلاما منه بأن الدعاء
للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم اه والمراد بقوله ووجه الله أحسنه وقوله وبركاته
زاد منه من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا إله إلا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لا شريك
له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند
مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي
داود ابن عمر أنه قال زد فيها وحده لا شريك له واستاده صحيح قوله وأشهد أن محمدا

وآله وسلم ذلك معه تنبيهه على الاقتصاد وترك الاستمكنا من المال (فمن العباس منه) (ثم ذهب بقوله) فلم يستطع جله (نقال)
العباس (يا رسول الله أومر) (وللاصلي من) (بعضهم يرفعه قال لا) أمر (قال فارفعه أنت على قال لا) أرفعه (فمن العباس
ثم استعمله في إقامته على كاهله) ما بين كتيبه (ثم أطلق) (رضي الله عنه) (قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (بشيء) (م)

الاتباع (بضمه حتى تحقق علينا جهيمان برصه لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وتم) بالفتح أي
 وهناك (أي من الدراهم) (دورهم) بجملة حالته وهي أدهنى أن يكون مثلاً ذرهم فالحال قبله للمنفى لا النفي فالجموع منتف
 بالفتح القيد لا تنافي المقيد وان كان ١٧٤ ظاهراً في القيام حالة ثبوت الدراهم حالة البر ماوى وللعنف محمود وفي هذا الحديث

بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم وعدم التفاته إلى
 المال قبل أو كثر وإن الامام
 يفتي له أن يفرق مال المصالح في
 مستحقها ولا يؤخره ووضع
 الحق من هذا الحديث هنا
 مع ما يشهد به المثلون
 في حقها في المسجد
 إذا لم يمنع مما وضع له
 المسجد من الصلاة وغيرهما
 المسجد لأجله ويحوز وضع هذا
 المال ووضع مال زكاة المطر
 ويستأد منه بوجاه وضع ما يعم
 ثمنه في المسجد كمال شرب من
 يعطس ويحظى التفرقة بين ما يوضع
 للتفرقة وبين ما يوضع للخرن فيمنع
 الثاني دون الأول (عن محمود بن
 الربيع) انظر إلى الانصاري
 العجاني (انتهى بن مالك)
 يكسر العين ونحوه الانصاري
 السامي المذنب الأحمى (وهو من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ممن شهد بدرًا من
 الانصار) رضى الله عنهم (انه
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) وبلغ أنه بعث إلى رسول
 الله وجمع بينهما بأنه جاءه إليه مرة
 بنفسه وبعث إليه أخرى أما
 متناخضا وأما ذكره (فقال
 يا رسول الله قد أنكرت بصري)

عبد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم أمر رجلاً أن يقول لعبد رسول الله
 وآله وسلم فأنكم إذا فعلتم ذلك في القتل لجنارى فأنكم إذا قتلتموها والمراد قوله وعلى
 عبادة الله الصالحين وهو كلام مستتر بين قوله الصالحين وبين قوله أنه قد فعله على كل
 عبد صالح استدلى به على أن الجمع المضاف والجمع المحلى بالأدب مع قوله في السماء والارض
 في رواية بين السماء والارض أخرجهما الامام علي وغيره قوله ثم يخبر من المسئلة قد
 قدمنا الاخر في باب الامر بالتشهاد الاول اختصنا في الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك
 دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انما
 وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا بالدعاءات الماثورة في القرآن والسنة
 وقالت الهادوية لا يجوز إطلاقاً والحديث وغيره من الأدلة المتكثرة التي فيها الاذن بطلاق
 الدعاء مقدمه تدعيهم ولولا ما رواه ابن زياد عن البعض من الاجماع على عدم وجوب
 الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضاً لا يستدل به عليه لان الاختير في أحد النفي
 لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن زشد وهو المتقرر في الأصول على أنه قد ذهب إلى
 الوجوب أهل الظاهر وروى عن أبي هريرة وقد استدلى بقوله في الحديث إذا قعد أحدكم
 في الصلاة قبله تسلي وبسؤاله في الرواية الأخرى وأخره أن يعطه الناس القائلون بوجوب
 التشهد بعد الاختير وهم عمر وابن عمر وأبو مسعود والهادي والشافعي وقال
 النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وبه ورأى ان التشهد من سنة وآله
 ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قاله روى عن مالك القول بوجوب الاختير
 واستدل القائلون بالوجوب أيضاً بقول ابن مسعود كما نقول قبل أن يشرع علينا التشهد
 السلام على عبادة الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصححه وهو مشهور بفرعية
 التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بأن الأمر المذهب كونه في الحديث
 للأشهاد لعدم ذكر التشهد الاخير في حديث المدي ومع قول ابن مسعود بأنه تدرجه ابن
 عبيدة كما قال ابن عبد البر ولكن هذه الأعياد فادحا وما الاعتدال بعدم التشهد كفي حديث
 المدي فيصيح الآن به لم تأسر الامر بالتشهد عنده كما قد منا وأما الاعتذار عن الوجوب
 بأن الامر المذهب كونه فلهم مما كانوا يقولون من أنقضاء التشهد فلا يدل على الوجوب
 أو بان قول ابن عباس كإيماننا السورة يترشد إلى الايراد لان تعليم السورة غير واجب فما
 لا يعقل ما يسه ومن جملة ما استدلى به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات
 حديث المدي من قوله صلى الله عليه وسلم فإذا فعلت هذا فقد غفرت صلاتك وترجمه على
 القائلين بالوجوب إيجاب جميع التشهد وعدم الغفص ببعض الشهادتين كما كانت الهادوية

أراد به ضيق بصره كما سلم أو عاده كما عند غيره والاولى أن يكون أطلق المسمى لقربه منه ومشاركته في نوات بعض بنفس
 بما كان يهده في حال الصفة (وأنما صلى لتقوى) أي لاجلهم يعني أنه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود الطيالسي عن ابن ابيهم بن
 سعد (فإذا كانت الامطار) أي وحدث (مال الوادي) أي سأل المسافر في الوادي فهو من إطلاق الجمل على الحال والاطباء في

نظر إلى الزيدني وإن الامطار حين تكون تنقي سبل الوادي (الذي يعني وديتهم) فيصول يعني وتبين الصلاة فلهن لاني (لم أستطيع)
 ان آتي مسجدهم فاصلي بهم) وفي رواية لهم أي لاجلهم (وددت) بكسر الدال الاولى أي غنيت (يارسول الله انك تأتيني
 فتصلي في بيتي فاتخذهم مصلي قال) الراوي (فقال له) أي لعينان (رسول الله ١٧٥ صلى الله عليه وآله وسلم سأفعل) ذلك

(ان شاء الله) عاقبه عيشة ما الله
 تعالى لاية الكهف لاجل جرد
 التبرك لان ذاته بحيث كان
 النبي يجوز ما به قاله ابو ماوى
 كالكرماني وجوز لاهماني كالحافظ
 ابن حجر كونه للتبرك لان اطلاعه
 صلى الله عليه وآله وسلم بالوجه
 على الجزم بان ذلك سيقع عليه
 مستبعد (قال عتيان) بحذف أن
 يكون محمود أعاد اسم شيخه
 اهما ما يدل ان طول الحديث
 (فقد ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وأبو بكر) الصديق
 رضى الله عنه ولما تبارى ان
 السؤال كان يوم الجمعة والجمعة
 اليه يوم السبت (حين ان دفع
 النهار فاستأذن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) في
 الدخول (فأذنت له) وفي رواية
 الاوزاعي فاستأذنا فاذا ذلت اهما
 أي النبي وأبي بكر وفي رواية أبي
 أويس ومعه أبو بكر وعمر وسلم
 من طريق أنس عن عتيان فانما
 ومن شاء الله من اصحابه وجمع بانهم
 كان عنده ابتداء التوجه هو وأبو
 بكر ثم عند الدخول اجتمع عمر
 وغيره فدخلوا معه صلى الله عليه
 وآله وسلم (فلم يجلس) عليه
 الصلاة والسلام أي في الدار ولا
 في غيرها (حين) وفي رواية يحيى

بنفس الدليل الذي استدلوا به على ذلك وقد اخبر العباس في الافضل من التشميدات
 فذهب الشافعي وبعض اصحاب مالك الى ان تشميد ابن عباس افضل لزيادة نظار المباركات
 فيه كما يأتي وقال ابو حنيفة في رد المحتار وهو اهل الحديث تشميد ابن مسعود افضل
 لما قدمنا من المرحمات وقال مالك تشميد عمر بن الخطاب افضل لانه عليه الناس على المنبر
 ولم ينزعه أحد وادخله التعميمات لله والزكاة الطيبان الصلوات لله الحديث وفي رواية
 بسم الله خير الاسماء قال التميمي لم يجز لقرا في أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه
 بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا قال الحافظ وهو وهم وقالت الهاديبة افضلها ما رواه
 زيد بن علي عن علي عليه السلام ولفظه بسم الله وبالله والحمد لله والثناء الحسنى كلها لله
 أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وضم اليه أبو طالب
 ما رواه الهادي في المنتخب من زيادة التعميمات لله والصلوات والامنيات بعد قوله والثناء
 الحسنى كلها لله قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعني التشميدات الثابتة
 من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضي أبو الطيب الطبري (وعن ابن عباس قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلما التشميد كما فعلنا السورة من القرآن فكان
 يقول التعميمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا
 رسول الله ورواه مسلم وأبو داود وهذا اللفظ ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر
 السلام منكروا ورواه ابن ماجه كسلم لكنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه
 الشافعي وأحمد بن حنبل في السلام وقالوا فيه وان محمدا ولم يذكر التشميد والباقي كسلم ورواه
 أحمد من طريق آخر كذلك لكن بتعريف السلام ورواه الشافعي كسلم لكنه ذكر السلام
 وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحسن روايته
 وابن حبان في صحيحه بتعريف السلام الاول وتنكير الثاني وأخرجه الطبراني بتنكير
 الاول وتعريف الثاني قوله التعميمات المباركات الصلوات الطيبات قال النووي تقديره
 والمباركات والصلوات والطيبات كصافي حديث ابن مسعود وغيره ولكن حدثت
 اختصارا وهو جائز معروف في اللغة ومعنى الحديث ان التعميمات وما بعدها مستحقة لله
 تعالى ولا يصلح حقيقة غيره والمباركات جمع مباركة وهي كثيرة الظاهر وقيل التمام وهذه
 زيادة شتمل عليها حديث ابن عباس كما أشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الوأول ولا
 وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تشميد من التشميدات الصحيحة لكانه الا لازم الاخذ
 بالرائد قالوا من ألقاها أو قدم شرح بقية ألقاها الحديث

(باب في ان التشميد في الصلاة فرض)

(دخل البيت) مبادرا الى ما جاء به به (ثم قال ابن عجب ان اصلي من بيتك ولو كنت ميمى وحده في بيتك) (قال عتيان) فاستمرت
 له الى ناحية من البيت) يصلي فيها (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبيرة فمناصة فمناصة فمناصة) (من الصلاة
 واستنابا منه مشير روية الصلاة النافلة في جماعة بالنهار) (قال عتيان) (وحديثنا) أي منه ما بقي الصلاة من الرجوع (علي

بفتح الخاء وكسر الراء على طميطع مضاف الطميطع على ر عليه بعد النسخ من دقيق وان عريته عن اللحم فمستعدة وكذا ذكره قوتوب وزاد من علم بآلية قال وقيل هي حذامن دقيق فيسبهم وسكنى في الجهره فمعه وقال ابو الهيثم والمنظر هي من الخالة وقال عياض المراد بالخالة ١٧٦ دقيق لم يفرق والحريه للمسلمات دقيق يطبخ المين (قال) عتيان (فتاب)

أى جاء (في البيت) رجال من أهل الدار) أى الخلة (ذوو عهده) بعضهم اثنى عشر ما سبوا قدومه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقالوا) قال منهم) لم يسم (أين ما لك من الدخشن) يضم الدال وفتح المجهمة وسكون الباء وكسر الشين التثنية (أو ابن الدخشن) شك الراوى هل هو صغير أو كبير لكن عند البخارى في البخاريين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم الدخشم يالميم ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أنه الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتيان راوى الحديث كذا ادعاه ابن عبد البر في التمهيد قال في الفتح وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذي ساروه هو عتيان (ذلك) أى ابن الدخشن أو ابن الدخشن (مما في) أى الله ورسوله) ليكون يود أهل النفاق وفي البخاري لابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهت ما كاهذا ومن بن على غير ما سجد الضمير انزل على أنه يرى من النفاق أو كان قد أطلع بن النفاق أو النفاق الذي اهتم به ليس نفاق الكفر وإنما أنكر العصابة توددها منافقين ولعل له

(عن ابن مسعود قال كذا قول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء الثمار أن الفرض هنا بمعنى التبيين وهو معنى لا وجود له في كتب الفقه وقد صرح صاحب النباية أن معنى فرض الله واجب وكذا في القاموس وغيره ولا فرض معان أخر مذكورة في كتب الفقه لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتد به في ضوء الثمار أن قول ابن مسعود هذا اجتمع أدلته ولا يخفى أن كلامه هذا خارج عن جرح الرواية لانه يصددها لا يصددها (الراى) وقول الصحابي فرض علينا واجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ إلى الأمة وهو من أهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض فرضا بهد فالأولى الاقتصار في الاعتداد عن الوجوب على عدم الإكراه حديث المسي وعدهم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعني قول ابن مسعود يدل على أنه فرض عليهم (اه) وعن عمر بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة إلا تشهد رواه سعيد في سننه والبخاري في تاريخه) الأثر من جملة ما تقدم به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون صحة الأعلى القائلين بصحبة أقوال الصحابة لا على غيرهم فظهورنا أنه قاله رايا لرواية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد سكت ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعيابه إعادة الصلاة إلا أن يكون الساهي قريبا فيعود إلى تمام صلاته ويتشهد وإلى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت الهادوية وقد قدمنا غير مرة أن الإخلال بالواجبات لا يستلزم طلاق الصلاة وأن المستلزم لذلك انقضاء الإخلال بالشروط والأركان

(باب الإشارة بالسبابة وصحة وضع المدين)

(عن وائل بن حجر أنه قال في صحة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قد فاقترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حذو فاقترش على فخذه اليمنى ثم قبض فثبت من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرائيه يحر كهي يدعو بهارواه أحد والنسائي وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث وائل المذكور في صحة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قوله ثم قد فاقترش رجله اليسرى استدل به من قال بشيوعية الفرس والنصب في ألبوس الأخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أى عمدة فسيمة موضوعة قال

بخديرا في ذلك بما وقع لحاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداعلى القائل مقالة هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الأثر) قد قال لا اله الا الله) أى مع قول محمد رسول الله والطمس انما يقول ولمسلم ليس يشهد أن لا اله الا الله وكانهم فهموا من هذا الاسم فقام لان لا يجرى بذلك بل لا ذلك لم يقولوا في جوابه انه يقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عندهم (يريد بذلك وجه

الله) أي ذات الله فانتفت عنه الظنة بشهادة الرسول له بالاختصاص والله المنة ورسوله (قال) القائل (الله ورسوله أعلم) بذلك (قال) فأنزري وجهه) أي توجهه (ونصيحته إلى المناقبة) قال الكرماني يقال نصحت له لآله ثم قال قد ضمن معنى الانتماء والظاهر أن قوله إلى متعلق بوجهه فهو الذي يتعدى إلى ومتعلق نصيحته ١٧٧ محذوف العلم به (قال) رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم) فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي (أي يطلب) بذلك وجه الله عز وجل إذا أدى القرائن واجتنب المناهي والا فجرد اللفظ بكامة الاختصاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصي فيها أو المراد من التحريم هذا التحريم التخليد لهما بين الأدلة أو تحريم دخول النار للمعدة للكانرين لا لطلبه المعدة للعصاة وفي هذا الحديث من القوائد ما ماسة الإجماع والاحتياط المرع عن نفسه بما فيه من حاجة ولا يكون من الشكوى وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى معصاه صلى الله عليه وآله وسلم والتخلف عن الجماعة في الطرقات والأماكن واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد فمجهول حديث رواه أبو داود وهو مجهول على ما إذا استلزم رباطه وهو موقوفه بتسوية الصنف وفيه عموم النهي عن إمالة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

إمام الحرمين يشتر أصحابها مع التفرج في قوله وجعل حسد مرفقه أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتذ قال ابن رسلان يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن خلفه حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرتفع الوشع الأرض ويضع طرفه الذي من جهة الكعب على طرف خلفه الأيمن قوله ثم قبض فثنين أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبنصر قوله وحاق بقبضه اللام أي جعل أصبعيه حلقمة والحلقمة يسكون اللام جمعها حلق يتحتم على غير قياس وقال الأصمعي الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع قوله فقرأت به بجر كما قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالقرينك الإشارة بها لا تكبر برحمتكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عندهما أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بلفظ كان يشير بالسبابة ولا يجر كما هو لا يجاوز بصره إشارته قال الحافظ وأما حديث مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره إشارته أنه انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله ولا يجر كما هو ما بعده وعما يروى في ما ذكره البيهقي رواية أبي داود وحديث وائل فأشبه بلفظ وأشار بالسبابة وقد ورد في وضع اليمنى على القنديل حال التشمير هيات هذه أحداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كافي حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على خلفه اليمنى ويده اليسرى على خلفه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى وبلغم كفه اليسرى ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على القنديل من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرجه مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير يدل على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة وكذلك أخرجه ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد دون ذكر القبض اللهم إلا أن تجعل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض جل المطلق على المقيد وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فإن من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض اثنين أراد أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويان في القبض دون الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثاً وخمسين فإن الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مقبوضة مع البنصر انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

٢٢ نيل أو وطئ أو يدته فادعنه أن من دعى من الصالحين لينير له أنه يجب إذا أمن القنينة ويحتمل أن يكون عتباناً لما طالب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة القاضل دعوة المفضول والتبرك بالمشائبة والودع واستحباب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وإن تقدم منه طلب

الحضور وان اتخذوا مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وتخصيه ولو أطلق عليه اسم المستحب وفيه اجتماع أهل الملة على الامام أو العالم اذا ورد منزل بعضهم ليستقيموا منه ويتبركوا به والتبعية على من يظن به الله اذ في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يهد ذلك عيبه وان على الامام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه اتمه اذ من غاب عن

الجماعة بلا عذر وأنه لا يكتفى في الايمان النطق من غير اعتقاد وأنه لا يجتاز في الامور ما على التوحيد والصلاة في الرجال عند الخطر وصلاة النوا في جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا اراد قوما أهم وشهوده تباينوا أو أكل الخبز وان العمل الذي يتقضى به وجهه الله ينبغي صاحبه اذا قبله الله وان من نسب من يظهر الاسلام الى النفاق وشقوه لريبة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل (عن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة رملت أي سفيان بن حرب (وأم سامة) عند بنت أبي أمية رضي الله عنهم ما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانتا من هاجر الى الحبشة ذكرنا) كذلك اكثر الرواة وللمسئلي والجهوى ذكرنا واهله سبق فلم من النماض كالا يكتفى (كنيسة) ففتح الكاف أي معبدا للصارى (وأبنا بالحبشة) أي هما ومن كان معهما من النسوة ولا يصلي وغيره وأناول للصارى في الصلاة في النعمة عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية

اليدين على الركبتين حال الجلوس للشهادة ويجمع عليه قال أصحاب الشافعي تكون الاشارة بالصباح عند قوله الا الله من الشهادة قال النووي والسبب أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة الى القلب وينوي بالاشارة التوحيد والاختلاص قال ابن رسلان والحكمة في الاشارة الى ان العبد سبحانه وتعالى واحد لا يجمع في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد وروى عن ابن عباس في الاشارة انه قال هي الاختلاص وقال مجاهد طعمة الشيطان (ومن ابن عرق قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي في الابهام فلدعاها ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليهم او في لفظ كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي في الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه ما احمد ومسلم والنسائي) وأخرج نحوه الطبراني باللفظ كان اذا جلس في الصلاة للشاهد نصيب يده على ركبتيه ثم يرفع أصبعه السبابة التي في الابهام وباقي أصابعه على عينيه مقبوضة قولاً ووضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهراً هذا عدم القبض لشي من الاصابع فيكون دليلاً على الهبة الخاطئة التي قد منها الا ان يعمل على اللفظ لا يتبرك كما سلف ويمكن أن يقال ان قوله ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليهم ما شعره بقبض اليمنى والكنية اشعاره به فلهذا على انه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظراً الى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيه قيل انه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية الاشارة وقبض الاصابع كافي للفظ لا يخرج من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

(عن أبي مسعود قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال له: يا بن عبد الله أوصيكم بأمر فاعلموا اني انصلي عليكم انصلي عليكم قال يسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حتى نعلمنا انه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك خير مجيد والاسلام كما قد علمتم رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ولا جد في لفظ آخر نحوه وفيه كيف نصلي عليك ادا نحن صلياً في صلاتنا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا النبي الاخير بعد قوله قولوا اللهم صل على محمد

وله في الجنازة عن هشام بن حمزة وزاد في قوله انصلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بن رافع وزاد قال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث حذنب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قيل ان توفي بنفسه وزاد فيه فلا يتخذوا القبور مساكناً لها أي لم عن ذلك قال في الفتح وقائدة التخصيص على زمن النهي الاشارة الى انه من الامر الذي لم

يسمى لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيما اصابه) أي غائب (فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان اولئك) بكسر الكاف لان الخطاب باؤتس وقد تفهم (اذا كان فيهم الرجل الصالح فلت بنوا على قبره مسجدا وصورا فيه تلك الصور) وفي رواية أبي ذر بن عمار كرتلوا غنائل ١٧٩ ذلك أو اقلهم ليتأسوا بروية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة

فيحتمدون كما يحتمدون ثم خلف من بعدهم شيوخا في جهنم مرادهم ووسوس لهم الشيطان ان اسلاذكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فبعبادتها فخذوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سدا للذريعة المؤدية الى ذلك وفي الحديث دليل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعدا على من كان في ذلك الزمان اقرب العهد بعبد الاوثان وأما الآن فلا وقد اطلب ابن دقيق العمد في رد ذلك وقال البضاوي اما كانت اليهود والنصارى يصعدون بقبور الانبياء تعظيما لشأنهم ويحجسون قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها ويتخذونها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فاما من اقتضى مسجد في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لانه عظيم ولا توجبه فله فلا يدخل في ذلك الوعد اه ونحوه في القسطلاني وفيه مخالفة الحديث الصحيح النبوي ولذا رنه القاضى محمد بن علي الشركاني رحمه الله رحمه الله وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهد المرء

وزاد أبو داود بعد قوله كما باركت على آل ابراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن جعفة عند الجماعة وسبقني عن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي بلقظ حديث أبي هريرة لا تأتي من أبي هريرة وسبقني أيضا عن طلحة بن عبيد الله عند النسائي بأنه قال اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد وفي رواية وآل محمد في الموضعين ولم يقل فيهم ما وآل ابراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بالفظ قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وعن بريدة عند احمد بالفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركائك على محمد وآل محمد كما جعلت على آل ابراهيم انك جيد مجيد وفيه أبو داود الا على اسمه نيسع وهو ضعيف جدا ومعه بالوضع وعن زيد بن خارجة عند احمد والنسائي بالفظ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعن أبي حميد وسبقني وعن ربيعة بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الاخير وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد قال العراقي بقى عليه ما في الأحاديث الصحيحة الفاظ أخرى هي خمسة يجمعها قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الاخير وعلى آل محمد وآل واجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الاخير وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرنا او قد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود وغيرهم ولكن فيها ما قال قولنا في الحديث قولوا استدل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد والى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي وذهب إليه ورأى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والاوزاعي والناصري من أهل البيت وآخرون قال الطبري والطحاوي انه أجمع الملة دعوى والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم انه لم يقل بالوجوب الا الشافعي وهو

من الجانب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به وذم فاعل الهرمات وان الاعتبار في الاحكام الشرع لا بالاعتقاد وفيه كراهة الصلوة في المقابر سواء كان يجب القبر أو عليه أو اليه (فاولئك) بكسر الكاف وقد تفهم (ثم انطلق عند الله يوم القيامة) بكسر الشين المجهة جمع من كبر وجبار وأما انهم ارفق قال الشافعي جمع من كبروا في بادور رجال هذا الحديث يصحون وفيه

التحديث بانهم في الاخبار بالافراد والعنف وأخرجه البخاري أيضا في هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ففزل أهل المدينة في حق أي قبيلة) يقال لهم بنو عمرو بن عوف فاقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

مسبوقة بالاجماع وقد طول القاض عياض في الشفاء كلام على ذلك ودعوى الاجماع من الدعوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولا يمكنه الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بتأني حديث الباب من الامر بما عاين من تأني حديث الباب لان غاية الامر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل الاستدلال بإيقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولا يمكن الاستدلال بوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه والدارقطني من حديث ابن مسعود بن زيادة كيف نصلي عليك اذ نحن صلينا عليك في صلاتنا وفي رواية كيف نصلي عليك في صلاتنا وغاية هذه الزيادة ان تعين بمحمل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو طلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو ايقاعها بعد التشهد الأخير ويمكن الاستدلال عن القول بالوجوب بأن الاوامر المذكورة في الاحاديث تعليم كيفية وهي لا تنبذ الوجوب فانه لا يثبت من له ذوق ان من قال لغيره اذا أعطيتك درهمه فكيف أعطيتك اياه اسرا أم جهراف فقال له اعطنيه سرا كان ذلك أمرا بالكيفية التي هي السرية لا أمرا بالاعطاء وتبادر هذا المعنى لغة وشرا عا عرفا لا يدفع وقد تكررت السنة وكثر فيه اذ اقام أحدكم الليل فليفتح الصلاة بركعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الاستحارة فليركع ركعتين ثم يقل الحديث وكذا قوله في صلاة التيسير فقم وصل أربع ركعات وقوله في الوتر فاذا خفت الصبح فوتر بركعة والقول بان هذه الكيفية المسوئل عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فعلمها بيان الواجب الجملي فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الامر القرآني بالصلاة مجمل وهو منوع لاتصاح معنى الصلاة والسلام المأمور به ما علة انه قد حكى الطبري الاجماع ان محل الآية على المذهب فهو بيان لمجدب لا واجب ولو سلم انتم اض الادلة على الوجوب لكان غاية ان الواجب فعلها مرة واحدة فابن دليل التكرار في كل صلاة ولو لم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها في تعليم المسمى والاعلى عدم وجوبه ومن جملة ما استدله به القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الجبل من ذكرت عنده فلم يصل علي قالوا وقد ذكر النبي في التشهد وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص الجبل بترك الواجبات وهو منوع فان أهل اللغة والشرع والعرف بطلت

فيه وصق به الحافظ ابن حجر (ثم أرسل الى بني النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (بناؤا) خال كونهم (مقتلهدي السيف) أي جدهم لو اجد السيف على المنكب خوفا من اليهود ولهم وما عدوه نصرته صلى الله عليه وآله وسلم (كأن أنظر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ناقته القصواء (وأبو بكر) الصديق (ودفعه) أي ركب خلفه وأعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشريف أبي بكر بذلك وتوحيها بقدره والافتد كان ليرضى الله عنه نافسة هاجر عليها (ومسلا بن النجار) أي أشهر افهم أوجاعهم يمشون (سورة) صلى الله عليه وآله وسلم أدبا (حتى ألقى) أي طرح رحله (بشاه) أي بناحية منسمة امام دار (أبي أيوب) خالد بن زيد الأنصاري (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب) أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مريض الغنم جمع مريض أي مدأواها (وأنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد نفع (فأرسل الى ملامن بني النجار فقال يا بني النجار

يا منون) بالثنية أي اذ كروا في ثمة لاذ كرلكنم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساوموني في الثمن (بما نطركم) أي بستانكم (هذا قالوا لا والله لا نطلب ثمنه الا الى الله عز وجل أي من الله كما وقع عند الامعاء وفي الفتح تهيده لا نطلب الثمن ايكن الامر فيه الى الله وزاد ابن ماجه أيضا وظاهر الحديث انهم لم يأخذوا

منه ثم اختلف في ذلك اهل السير (قال انس) رضى الله عنه (فكان فيه) أى في الحائظ الذي يحق مكانه المسجد (ما أقول لكم
 قبورا المشركين وفيه خرب) بفتح الخاء وكسر الراء اسم جمع واحد مربة كسكم وكلمة قال ابن الجوزي وهو المعروف وكذا ضبط
 في سنن أبي داود ولا يذخر بخراب يكسر الخاء وفتح الراء جمع مربة كعنب وعنية ١٨١ حكمه الخطابي وذ كر ضبط آخر فيه بحث
 (وفيه فضل فامر النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) بقبور
 المشركين فنبشت) وبالغظام
 فنبشت (ثم بالخراب خسويت)
 بازالة ما كان في تلك الخرب
 (و) أصر) بالتحل قطع فمه و
 التحل قبله (المسجد) أى في جهنم
 (وجعلوا عظامه الطيارة)
 تنسبة عظامه بكسر العين قال
 صاحب العين اعضاد كل شئ مما
 يشبه من حواله عظامه وعظامه
 الباب ما كان علمه بايقاق الباب
 اذا أصقق (وجعلوا يثاؤون
 الصخر وهم يرتجزون) أى
 يعاطون الرجز فتشبهوا بالثاؤون
 ليسهل عليهم العمل (والنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم)
 يرتجز معهم وهو يقول اللهم
 لا خير الاخير الاخر فاعفر
 للانصار) الأوس والمزرج
 الذين نصره على أعدائه
 (والهاجرة) الذين هاجروا من
 مكة الى المدينة فحسب فيهم صلى
 الله عليه وآله وسلم وطابا الاخير
 والمستحق فاعفر للانصار على
 نضيق اعقر معنى استبرؤ لفظ أبي
 داود فانصر الانصار واستشكل
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 هذا مع قوله تعالى وما علمناه
 المشرك والخطاب ان المستمع

اسم الجليل على من يشيع عيسى بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا
 أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ الصلاة لا يظهر ولا الصلاة على وهو
 مع كونه في استاده عمرو بن شعور وهو متروك وجار الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب
 لان غايته ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد بالصلاة فإين دليل
 التقييد بها الصلاة فإين دليل تعيين وقتها بعد التشميد ومثله حديث سهل بن سعد عند
 الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ الصلاة لا يدل على نفيه وهو مع كونه غير مفيد
 للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة ادلتهم ما أخرجه
 الدارقطني من حديث أبي سعيد بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته
 لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل
 التقييد بعد التشميد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد اخرجه
 الصواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضا بحديث فضالة بن
 عبيد الاثري وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة الدعاء في الدليل على
 الوجوب بعد التشميد على انه حجة عليهم لا لهم كما سياتي المصنف ومن جملة أدلتهم ما قاله
 المهدي في البحر انه لا يحتج في غير الصلاة اجماعا فتعين فيه الاجماع والابحار ممنوع فقد قال
 ملائكة اسمعيل في العمر من قول الباء ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انها يجب كذلك
 واختاره الطحاوي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثر الاستدلال على الوجوب في
 الصلاة بين المذاهب بان الصلاة عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع
 فتعين ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان
 أراد لا تجب في غير الصلاة عيناه فهو صحيح لكنه لا يلزم منه أن يجب في الصلاة عينها بخلاف
 أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعنيين أعني خارج الصلاة ودخل
 الصلاة وان أراد أنهم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع اه ومن جملة أدلتهم
 ما أخرجه البراق في مسنده من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن معاذ عن جابر بن سمرة
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين آمين فالتلوا مثل عن ذلك فقال
 أناني جبريل الحديث وفيه ورغم انف امرئ ذكرت عنده فلم يصل على واسمعيل بن
 ابان هو الغزوي كذب به يحيى بن معين وغيره فلم حديث كعب بن جحزة عند الطبراني ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وما الى المنبر فقال حين ارتقى درجة آمين ثم رقى أخرى
 فقال آمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة به من ذكرت عنده فلم
 يصل عليك فقلت آمين ورجاله نفثت كما قال العراقي وحديث جابر عند الطبراني بلفظ
 شقي من ذكرت عنده فلم يصل على بقيه ان الوجوب عند الذي من غير فرق بين داخل

عليه صلى الله عليه وآله وسلم النساء الشهر لا انشاده على ان التحليل ما عدا المشهور من الرجز شعر اهذ او قد قيل انه صلى
 الله عليه وآله وسلم قاله ما بالنا معجزة فنخرج عن وزن الشهر وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبسج
 وجواز ان يشي القبور بالدراسة اذ الم تكن محترمة وجواز الصلوة على مقابر المشركين بعد تشيها واخراج ما فيها وجواز بناء

المسجد في أماكنهم قبل وفيه جوار قطع الأضراس المبركة للعاجلة أخذ من قوله وأمر بالفضل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك على الأثر ما بان تكون ذلك كورا وما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته ورواها هذا الحديث كما هم يصرون وفيه الحديث والعلمة بنحو القول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والصواب والمجرب والبيع ومسلم في الصلاة وكذا

أبو داود والنسائي وابن ماجه
 (عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه كان يصلي إلى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقله أي يصلي إلى بعيره في طرف قبلة ومحمد المصنف بهذا الحديث هنا الإشارة إلى أنه انتهى عن ذلك وهو كونها من الشياطين كأنه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاة ركبها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره قاله في التبع وتعبه العيني فقال ما بعد هذا الجواب عن وقوع الخطأ فإنه مذكور على أنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة في معادن الأبل حتى يشعر إليه اه وليست عبارة الحافظ كما أنها القسطلاني تعالاه في كماله عرفة فان عبارة الحافظ في التبع هكذا وقد نازع إلا ما على المصنف في أنه لا يبعد حديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعل له ستره عدم كراهة الصلاة في مبركة واجب بان مراده الإشارة إلى ما ذكر من صلاة النبي وهو كونها من الشياطين

الصلاة وخارجها أو المقاتلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فما هو جواهم من الوجوب خارجها فهو وجوبها عن الوجوب داخلها على أن التمسك بدقته عند مشهور وقوعه الذي كرم من أضيف إليه والذكر الواقع حال الصلاة لا يس من غير إذا كروا الحاق ذلك الشخص بذكر غيره يمنع منه وجود النافذ وهو ما يشعر به السكون عند سماع ذكره صلى الله عليه وسلم من الغلبة وفطر القسوة بخلاف ما إذا جرى ذكره صلى الله عليه وسلم من الشخص نفسه فكيف به عنوا فاعلى الاتفات والرقعة ويؤيد هذا الحديث الصحيح أن في الصلاة تشغلا من التمسك ما يستبدل به على الوجوب في الصلاة فتميد بالمثل المخصوص أعني به التشتمل ما أخرجه الحاكم والميهي من طريق يحيى بن السباع عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنظ إذا تشتمل أحدكم في الصلاة فليقل الحديث لولا أن في أسناده رجلا يجهل ولا وهو هذا الحارث والحاصل أنه لم يثبت عندى من الأدلة ما يدل على معالوب المقاتلين بالوجوب وعلى فرض نبوته فذلك تعليم المصلي للصلاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم فإذا جاءت ذلك فليقل الصلاة فليقل الحديث على التلويح ويؤيد ذلك قوله لا من مسعود ورواه بعد تعاليم التشتمل إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت الصلاة أن ثبت أن تقوم فقهوان ثبت أن تقوم فقهوان أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني وفيه كلام يأتي أن شاء الله في باب كون السلام فرضا بعد هذا فنحن لا نشكر أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق وإنما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من القول على الله بما لا يقدر ولكن نقول بصحة التشتمل الأخير بما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدل بها المقاتلون بالوجوب لا تختص بالأخير وغاية ما استدلوا به على تخصيص الأخير ما حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجامس في التشتمل الأوسط كما يجامس على الرضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الاشارة وعية التخصيص وهو يحصل بوجه آخر من مقابلته أعني التشتمل الأخير وأما أنه يستلزم ترك ما دلل الدليل على مشروعية فيه فلا ولا شأن المصلي إذا اقتصر على أحد التشتملات وعلى أحسن الأناظر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كان مسارا غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالنموت من الأربع والأدعية المأمور بطلانها ومدة ما فيه إذا تقرر لك الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فاعلم أنه قد اختلف في وجوبها على الألب بعد التشتمل فذهب الهادي والعامر والمؤيد بالله وأجد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي إلى الوجوب واستدلوا بالأول المذكور في الأحاديث المشتهرة على الال وذبح

كما في حديث عبد الله بن مغفل فما خلفت من التماسين ويحوى في حديث البر كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة ركبها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره اه كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء الذين أشار إليهم الحافظ أخرجه الأول ابن ماجه

نحمد الله بن معقل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلو في غير ارض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقتا
من الشياطين وأخرج الثاني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في
مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن معقل أيضا بان سناد

صحيح يافظ لا تصلوا في اعطان
الابل فانها خلقت من الجن الا
تروا الى عيونها وتفرتم اذا
عرفت هذا علمت ان الحافظ ابن
سحر رحمه الله يقل ان البخاري
وجه الله ذكر النهي عن الصلاة
في معاطن الابل صريحا وانما
قال حراد البخاري الاشارة الى
ما ذكر من علمه النبي عن الصلاة
في اعطان الابل الواردة في
الاحاديث التي على غير شرطه
من حديث ابن معقل والبراء
الذين ذكرناهما من انها
خلقت من الشياطين ولا يلزم
من الاشارة الى صلاة النبي
ذكرها صريحا في التزمية فان
البخاري رحمه الله كثير ما يشير
الى الاحاديث الواردة على غير
شرطه كما لا يخفى ذلك على من عرف
صنيعه وتببع كلام الشارحين
في مواضع كثيرة واستنبط
البخاري من حديث ابن عمر
المذكور انه لا يلزم من النهي
عن الصلاة في معاطن الابل
قيد الصلاة كما انه لا يلزم من
النهي عن الصلاة في المقبرة
فساد الصلاة قال البخاري باب
ما يكره من الصلاة في القبور
ورأى عمرو أنس بن مالك يصلي
عند قبر فقال القبر القبور وما امره

الساق في أحد قوله وأبو حنيفة وأصحابه والناس الى انها سنة فقط وقد تقدم ذكر
الدلالة من الجانبين ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الاجماع الذي حكاه النووي على
عدم الوجوب قالوا فيكون قربة لجل الاوامر على التذنب قالوا ويؤيد ذلك عدم الامر
بالصلاة على الابل في القرآن والخلاف في تعيين الابل من هم وسيأتي في الباب الثاني
ونشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود ياتي في شرح ما بعده من احاديث الباب (وعن
كعب بن جعرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وأعرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة

قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جمد مجيد اللهم
بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جمد مجيد رواء الجماعة الان
التمسذي قال فيه صلى الله عليه وآله في الموضوعين لم يذكر آله قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم
في احاديث التمسذ وهو السلام عليكم أي النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تاخر
مشروعية الصلاة عن التشييد قوله فكيف الصلاة فيه انه يندب لمن أشكل عليه كيفية
ما فهم جلسته أن يسأل عنه من له علم قوله قولوا استدل به القائلون بوجوب الصلاة في
الصلاة وقد تقدم البحث عن ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد يذهب
على وسائر الروايات في هذا الحديث وغير ما ثبتا منها وقد ذهب البعض الى وجوب زيادتها
قوله كما صليت على آل ابراهيم هم اسمعيل واسحق وأولادهما وقد جمع الله لهم الرحمة
والبركة بقوله ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جمد مجيد ولم يسمعهما غيرهم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما تفضيحه الآتية واستشكل جماعة من العلماء التشبيه
للمصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على ابراهيم كافي بعض الروايات أو على آل ابراهيم
كافي البعض الآخر مع ان التشبيه دون التشبيه في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم
أفضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك بالجواب منها ان التشبيه مجموع الصلاة على محمد
وآله مجموع الصلاة على ابراهيم وآله في آل ابراهيم معظم الانبياء فالتشبيه به أقوى من
هذا التشبيه ومنها ان التشبيه وقع لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدرة بالقدرة ومنها
ان التشبيه وقع في الصلاة على الابل لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر
ومنها ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكررها من كل فرد يصير باعتبار مجموع
الافراد أعظم وأوفر وان كانت باعتبار الفرد مساوية أو نافضة وفيه ان التشبيه حاصل
في صلاة كل فرد فالصلاة من المجموع مأخوذة في ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر
ومنها ان الصلاة عليه كانت ثابتة والسؤال انما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت
وبانضمام ذلك الزائد المساوي أو الناقص الى ما قد ثبت تصغير أعظم قدرا ومنها ان
التشبيه غير منظور فيه الى جانب زيادته ونقص وانما المقصود ان هذه الصلاة نوع

بالاعادة قال في الفتح استنبط من تنادى أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع
الكره اه وهكذا الصلاة في معاطن الابل في الله العجب كيف يتحقق مثل هذا على من يتصدي شرح مثل هذا الكتاب
الجليل ولكن للشغف بالاعتراض ومجبة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصر مفسدا لا يخفى على من انصف ولم يتعسف

ورواة هذا الحديث ما بين من روى وكوفي ومذني وفيه التصديق والعنفية والقول واخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح
 (عن انس بن مالك) رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) عرضت على النار الجنة (وأنا أصلي) استدلل
 البخاري بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقدم الأصلي نازقال الشافعي لاجته في الحديث على ما يوجب له لانه صلى

عليه وآله وسلم لم يفعلى ذلك محتاراً
 وانما عرض عليه ذلك لمعنى
 اراده الله تعالى تبيين العباد
 بواجب بان الاختيار وعدمه
 في ذلك سواء منه لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يقر على باطل
 قبل على ان مثله جائز لانه لما نظر
 ابن جرير رحمه الله العيني فقال لانسلم
 التسوية فان الكراهة فتأكد
 عند الاختيار وأما عند عدمه
 فلا كراهة لعدم العلة الموجبة
 للكراهة وهي التشبه بهيمة
 النار قال في التلخيص الجامع بين
 الترتيب والحديث وسواء بين
 المصلي وبين قبلة في الجملة
 وأساس من هذا عندى أن
 يقال لم يشع المصنف في الترجمة
 بكراهة ولا غير ما فهمت من أن
 يكون مراده التفرقة بين من بقى
 ذلك بينه وبين قبلة وهو قادر
 على ازالته أو أخرجه عنه وبين
 من لا يقدر على ذلك فلا بكراهة
 حتى الثمالي وهو المطلق لم يثبت
 الباب ويكره في حق الأول كما وقع
 التمسك به بذلك عن ابن عباس في
 التأميل وعن ابن سيرين الله تكمه
 الصلاة الى القبور والى بيت ناز
 (عن ابن جرير رضى الله عنه ما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال اجعلوا في بيوتكم من
 صلاتكم) النافله قال القرطبي

تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم ونقروا واشتهروا تعظيمه وتشريفه وهو خلاف
 الظاهر ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر الى قوة
 المشبه به وهو قليل لا يجعل عليه الاقرسية ومنها ان التشبيه لا يقتضى أن يكون
 المشبه دون المشبه به على جهة المازم كما صرح بذلك جماعة من علماء ايدان وفيه انه
 وان لم يقتض ذلك نادراً فلا إشكال انه غالب ومنها انه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم
 قبل أن يعلم انه أفضل من ابراهيم ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة
 عليه كما أتمها على ابراهيم وآله ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له انسان صدق
 في الاخرين كابراهيم ومنها انه سأل أن يتخذ الله خديلاً كابراهيم ومنها انه صلى
 الله عليه وسلم من جله آل ابراهيم وكذلك آله فالمشبه به هو آله الصلاة وعلى آله الصلاة
 على ابراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضرورة في ذلك قوله انك جسد أى محمود الافعال
 مستحق لجميع المحامد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعديل لما في الصلاة منه وهو الجسد
 المتصنف بالجسد وهو كال النمرق والكرم والصفات المصودة قوله اللهم بارك البركة هي
 الثبوت والدوام من قولهم برك البعير اذا ثبت ودوام أى آدم شرفه وكرامته وتعظيمه
 (وعن فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يدعى في صلاة فلم يصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يعمل هذا ثم دعاه فقال له أو
 اغيرة اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم يمدح بعد ما شأروا والتمزى (ومعه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله عمل هذا أى دعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل
 على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيله لا لاجابة لان من حق السائل أن
 يتلف في نيل ما أراد وقد روى الحديث غير المصنف بالنظام مع رجال يدعى في صلته لم يجهد
 الله ولم يصل على النبي قوله والثناء عليه هو من عاف العام على الخاص قوله ما شأروا
 أكثر الروايات بما شأروا من خير الدنيا والآخرة وفيه الاذن في الصلاة بطلاق الدعاء
 من غير تقيد بعمل مخصوص قيل هذا الحديث موافق للمعنى الحديث ابن مسعود وغيره
 في التشميد فان ذلك متضمن للتعبيد والثناء وهذا الجملة وذلك صيد المراد وهو لا يتم
 الا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجل يدعى في قعدة التشميد وقد استدل
 بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك قال المصنف
 رحمه الله تعالى وفيه من لا يرى الصلاة عليه فرضاً حيث لم يأمر تاركها بالاعادة
 وبعضه قوله في خير ابن مسعود بعد ذكر التشميد ثم يصير من المسئلة ما شاء اهـ

من لبعض والمواد النورق دليل ما رواه مسلم من حديث جابر عن ابي عبد الله (باب)
 لبيته نصيباً من صلواته وليس فيه ما يني الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فراضكم في بيوتكم
 لانه تدعى بكم من لا يخرج الى المسجد من فسوقه فلهن وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الراجح وقد بالغ الشيخ يحيى الدين

فقال لا يجوز جعله على التفرقة وفي الصحيحين حديث ما رواه أم الناس في يومئذكم كان أفضل الصلاة صلاة المرقى في بيته إلا المكتوبة وإنما شرع ذلك لكونه أبعده عن الرياء وانتزاع الرقة فيه والملائكة ولكن قال القسطلاني استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتهم أقال أفضل كونه في الجامع لفصل البكور وكعتا الطواف والاحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها) أي البيوت (قبورا) أي كالقبور

معمورة من الصلاة وهو من التشبيه بالمسبح المبدع بخذف حرف التشبيه له ما الغنة وهو تشبيه البيت الذي لا يصلح فيه بالمقبر الذي لا يشك في الميت من العبادة فيه وقد جعل البخاري هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر ولهذا ترجمه به وأعقب بأنه ليس فيه تعرض بطوار الملاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت فان المرقى لا يصلح أن يكون في بيوتهم وكأنه قال لا تكونوا كأولئك في القبور حيث انقطعت عنهم الاعمال وارتفعت التكاليف ولو أن يريد ما أوله البخاري أقوال المقابر وأجب بأنه قد ورد في مسلم من حديث أبي هريرة باللفظ المقابر وتعقب بأنه كيف أنال حديث برو وغيره بأنه مطابق لما ترجم له ولا يخفى فساد هذا التعقب لما عرفت من عادة البخاري أنه يثبت إلى ما لم يكن على شرطه وأي سرح في ذلك إذا عرفت ذلك من عادة المصنف إذا لم يشأ في الاصطلاح قال في الفتح قوله باب كراهة الصلاة في المقابر استنبط البخاري من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور

باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم

(عن أبي سعيد الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف صلى عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم أنك سيد محمد متفق عليه) الحديث الصحيح طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرية ووجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا لأن ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بإرادتهم وأشهر ذلك كبر الخطابين بها بإرادته غيرهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجعل فيها الآل ولكن يشك على هذا امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال أم سلمة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا إلى علي وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان هؤلاء أهل بيتي بعد ان جلاهم بالكساء ونمى ان الآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ومن أهل هذا القول الامام يحيى وامد دل القائل بذلك بان زيد بن أرقم قسم الآل بهم وبين أنهم آل علي وآل جعفر وآل عبدل وآل العباس كما في صحيح مسلم والصحاح يعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره بقرينة على التبيين وقيل أنهم بنو هاشم وبني المطلب وإلى ذلك ذهب الشافعي وقيل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم وإلى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء أهل بيتي مشيرا إليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتباره المقام أو غيره فغاية ما فيه استخراج من عدمهم بقفه ومه والاحاديث أنه الله على أنهم أمهم منهم كما ورد في بنو هاشم وفي الزوجات مخصصة بمنطقه العموم وهذا المقهور واقصاه صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي اخباره بعد ذلك بالزيادة لأن الاقتصار بما كان لازمة لالبعض أو قبل العلم بان الآل أعم من المعنيين ثم يقال إذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد الجليل بالكساء في الآل مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمخصص وهو التفسير بالذرية وذرية صلى الله عليه وسلم هم أولاد فاطمة فالفرق بين مخصص ومخصص وقيل ان الآل هم القرابة من غير تقييد وإلى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم الأمهات كما قال النووي في شرح مسلم وهو ظاهرها قال وهو اختيار الأزهري وغيره من الحقين اه واليه ذهب شنوان المجري امام المائة ومن شعره في ذلك آل النبي هم اتعاع ملته من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتكون الصلاة عليهم مكرهه وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك مما ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد عن رفوعا الأرض كلها مسجد الا المقبرة والجامع ورجاله ثقافت وقال في الفتح أيضا وقد نازع الاسماح إلى المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور لا في المقابر قلت قد ورد بلفظ المقابر

بما رواه مسلم عن حذيفة أبي هريرة باقلا لا تقطعوا بينكم مرة بركة قال ابن القين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله
 جماعة على أنه اغتنامه المذهب إلى الصلاة إلى البيوت إذا الموق لا يصلون في سيوتهم وهي القبور قال فما حرج الصلاة في المقابر أو
 المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت ان أراد الله لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان أرادني ذلك

مطلقا فلا فقد قدم ما وجه
 استنباطه اه فخرجت من كلام
 الحافظ رد ما تقيده القسطلاني
 وقد صرحوا بان على كلام المكلف
 على محمل صحيح أو على من الغائه
 ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم
 أنهم استدلوا بهذه الحديث على
 ان المقبرة ليست موضع الصلاة
 وفي هذا الحديث الحديث
 والاشجار بالافراد والنعمة
 وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن
 عائشة وابن عباس رضي الله
 عنهم اها لا تزل الموت برسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 حذف الفاعل على السلام به ولا يذر
 نزل مبنيا للمفعول (طفق) أي
 جعل (بطريق خيصة) أي كسالة
 اعلام (له على وجهه) الشريف
 (فأذا اغتم بها) بالعين المجردة أي
 تعجن بالنخلة وأخذت من
 شدة الحر (كسفة) عن وجهه
 المباركة (نقال وهو كدلف) أي
 في حالة الطرح والكشف للغة
 الله على اليهود والنصارى) وكأنه
 سئل ما سبب لعنهم فقال (أخذوا
 قبور انبيائهم مساجد) وكأنه
 قبل للراوى ما حكاه ذكر ذلك في
 ذلك الوقت قال (يحدروا) أمته
 أن يصنعوا بقرعة مثل (ما صنعوا)
 أي اليهود والنصارى يشعور

للم يكن آله الاقوابه • صلى المصلى على الطاعى أبي الهب

ويدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من آيات

والنصر على آل الصليب سب وعابده اليوم آلت

والمراد بالآل الصليب اتباعه ومن الادهل على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد
 العذاب لان المراد بالآله اتباعه واحتج بهذا القول بما أخرجه الطبراني ان النبي صلى الله
 عليه وسلم سئل عن الآل قال آل محمد كل نبي وروى هذا من حديث علي ومن حديث
 أنس وفي أسانيد هام قال ويؤيد ذلك معنى الآل انه فانهم س كما قال في القاموس أهـ على
 الرجل واتباعه ولا ينافي هذا اقتضاه صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض
 الحالات كما تقدم وكافي حديث مسلم في الانصبة اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمته
 محمد فانه لا شك ان القرابة أخص الآل فتخصيصهم بالذكور عما كان ازا لا يشاء كما هم فيها
 غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالامة لا ينافي تسميتهم بالآل وعطف النفس على شائع ذائع كالأب
 وسنة ولغة على ان حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على
 ذريته فإذا كان مجرد العطف يدل على التمايز مطلقا أن من تسكون ذريته خارجة عن أهل
 بيته والجواب الجواب وان كان ههنا مانع من جعل الآل على جميع الامة وهو حديث انه
 نزل فيكم ما نتمسكن به ان نزلوا كتاب الله وعرفي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فانه
 لو كان آدل جميع الامة لكان المأمور بالقسك والامر بالمسك شيئا واحدا وهو باطل

(وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مره أن يكلم بالسيكالا الأولى اذ صلى
 عليا أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وأزواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل
 بيته كما صليت على آل ابراهيم اللهم صل على محمد النبي وأزواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل
 والمنذرى وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجمهور عن أبي هريرة
 عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسنده على من
 طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار الكلبي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن
 أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه على عن النبي صلى الله عليه وسلم فانظ حديث أبي
 هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار الحديث استدلل به القائلون
 بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث
 الاول لذلك الآل فيه سجلا وميونا قولنا بالرجال بكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على
 ان هذه الصلاة أعظم أجر من غيرها وأفرقوا بقوله أهل البيت الاشرافه النصب على
 الاختصاص ويجوز ان المصنف غير عليا قوله فليقل اللهم صل على محمد قال الاستوى قد
 اشترز ياد قسيدا قبل محمد عند أكثر المصنفين وفي كون ذلك أفضل فظهر اه وقد روى

انبيائهم والحكمة فيه انه رجا يصير النذر ينجي سبب ابعاده الاثران قاله القسطلاني وقد وقع في هذه الاثران ما حذر عن
 الامة عنه فهذا الخبر من مجازات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة
 على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس بخصم ولا يستوى على عرش الاسلام فانا لله واناليه يجمعون الى ابن ذهاب

السبطان به قول هؤلاء الجهلاء وفي الحديث دلالة مصر محبة على النهر عن اتخاذ القبر ومساجد والزعم الشديد عنه وكان
البحاري أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للنصارى الاتي واحد وليس له قبر لانه قول بان
الجمع بازاء المجموع من اليهود والنصارى فان اليهود لهم أنبياء والمراد ١٨٧ الانبياء وكبار اتباعهم فاكفى بذلك الانبياء

وفي مسلم ما يثبت ذلك حيث قال
في طريق جنس لم يكن كذا فيخذون
قبور انبيائهم وصالحهم مساجد
وانه كان فيهم انبياء ايضا لكنهم
غير مرسلين كانوا اربابا وصالحين
في قولنا والصغير راجع الى اليهود
فقط والمراد من امر وبالاعيان
هم كروح وبرايم وغيرهما

ورواة هذا الحديث ما بين يحيى
ومدني وفيه رواية صحيحة وصحابة
والحديث والاخبار والعقبة
وأخرج جرحه البخاري في اللباس
والغازي وذكر في اسرارهم
ومسلم والنسائي في الصلاة (عن
عائشة رضي الله عنها أن وابدة)
فتح الواو أي أمه (كانت سوداء)
وهي في الأصل المولودة ساعة تولد
قاله ابن سيدة ثم أطلق على الأمة
وان كانت كبيرة (لحقى من العرب
فاعقرها فكانت معهم قالت)
أي الوليدة (لحقرت صبية لهم)
أي لهؤلاء الحسبي وكانت الصبية
عروسا فخذت مقتسها قال في
الفتح لم أقف على اسمها ولا على
اسم القبيلة التي كانت لهم ولا
على اسم الصبية صاحبة الوشاء
اه وكان (عليها وشاح أحمر من
سيور) جمع سيور وهو ما يثمن
الحمد وقال الجوهري الوشاء
يشيع عرسا من آدم ويرصد

عن ابن عبد السلام انه جعله من باب سلوك الادب وهو مبيت على ان سلوك طريق الادب
أحب من الامتثال ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه
فلم يتنسل وقال ما كان لابن أبي شحافة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذلك امتناع على عن محو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العجبة في صلح الحديبية
بعد أن أمر بذلك وقال لا تمحو اسمك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتعريفه صلى الله عليه
وسلم لهم ما على الامتناع من امتثال الامر ناديا بامر باوليته

(باب ما يدعو به في آخر الصلاة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
الاخير فليقلع ذنبه من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والممات
ومن شر المسج الدعاء والجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنه
المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنه الحيا وفتنة الممات اللهم اني أعوذ بك من الغرم والمأثم
رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليقلع ذنبه من أربع
الاستعاذة بعد التشهد الاخير وهو مفيد وحديث عائشة مطلق فيصير عليه وهو يرد
ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبه في التشهد الاول وما ورد من الاذن المصلي بالدعاء بما شاء
بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ قوله فليقلع ذنبه من أربع
على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهريين وروى عن طاوس وقد ادعى
بعضهم الاجماع على التلبس وهو لا يتيمع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علمنا هذا
الامر عن حديث المصنف فمما في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراد على هذه
الاربع التورم من الغرم والمأثم كورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر
فيه رد على المنكرين لانه من المعتلة والاحاديث في هذا الباب متواترة قوله ومن فتنه
الحيا والممات قال ابن دقيق العيد فتنه الحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان
بالدنيا والشهوات والجهالات واعظها هو العباد بالله امر الخاتمة عند الموت وفتنة الممات
يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أصيقت اليه لقره ما منه ويكون المراد على هذا
بفتنة الحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صرح أنهم يفتنون في قبورهم وقيل
أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال العسر وبفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا
في الفتح قوله ومن شر المسج الدعاء قال أبو داود في السنن المسج مئة ل الدجال وخفف
عيسى ونقل العزري عن خلف بن عاصم ان المسج بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

بالجوهري وشبه المرأة يبرعها وتسمى وقال السنائي حيطان من اوتوا تخالف بينهن سماء وتوشح به المرأة وقال الداودي
قريب كابر وأشعره وعن الفارسي لاسمي وشاحا حتى يكون منظوما بلؤلؤ وودع اه وقولها في الحديث من سوير يدل على
انه كان من جلد وقولها به لاسمي لاني كونه من معالان يبيض اللؤلؤ على حرة الجلد يصير كاللحم العيين (قالت) فانت

(فوضعت) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (فرتبه) أي بالوشاح (حديثاً) تصغير حديثاً (وهو ما في) أي مروي (لخصته
 لخصاً) يعني لأنه كان من جملة أجرة عليه المأثور (مخطئته) بكسر الميم على النقص (عانتها القسوة) أي طلبه وسأله وأعانه (ثم
 يجوده) قالت فاتهم موثق به قالت عائشة ١٨٨ (فما تقرأه تشون) حق (فقتلوا قبلها) بضم القاف أي فربها وعبير بضمير

الغنية لأنه من كلام عائشة وألا
 الخفة في السباني أن قول قبلي
 كما عند البخاري في أيام الجاهلية
 أو هو من كلام الوليدة على
 طريقة الألفاظ والتعريف كما أنها
 جردت من نفسها أشخاصاً أخبرت
 عنهم قالت والله في ثقافتهم
 زاد ثابت في دلائله فدهوت الله
 أن يرفق (أدبرت السدياة) وهم
 ينظرون (فألتفت) قالت فوقع
 بينهم قالت فقلت هذا الذي
 اتهموني به زعمهم) ألى أخذته
 (وأنا منه بريئة وهو ذاهب)
 حاضر (قالت عائشة بقات) أي
 المرأة (الرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فاسأت) قالت
 عائشة (اسكأت) أي المرافقة
 رواية الكشي في فكان (أها
 سبها) بكسر الهمزة خيفة من
 صوف أو بر (في المجدد النبوي
 (أودنش) جهامك وورديت
 صغير وفيه بيت من لا يمكن له
 في المسجد سواء كان رجلاً أو
 امرأة عند من اللهمة والباحة
 الاستقلال فيه بالجمعة ونحوها
 (قالت عائشة) (فكانت) أي
 المرأة (ثابت) فحدث عندي
 (قالت) عائشة (فلا تجلس عندي
 مجلساً) قالت يوم الوشاح من
 تعاجيب ربنا يجمع أنجوبة قال

لديال ويقال للمعنى وأنه لا فرق بينهما قال الجوهرى في الصحاح من قاله بالتخفيف
 فله سبعة الأرض ومن قاله بالتشديد فله سبعة مسح العين قال الخافض وحكى عن بعضهم
 بناء المجهمة في الديال ونسب قائله إلى التخفيف قال في القاموس والمسيح عيسى بن
 مريم صلوات الله عليه وبركته قال وذكر في اشتقاقه خمسة قولاً في شرح لمشارف
 الأنوار وغيره والديال لشؤمه اه قوله من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على
 المغرم والمغرم الدين يقال غرم بكسر الميم الرأى اذان قيل المراد به ما يستدان به لا يجوز أو
 فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحفل بأبراده ما هو أهم من ذلك وقد استعاض صلى الله عليه
 وسلم من غابة الدين وفي البخاري أنه قال صلى الله عليه وسلم قائل ما أكثر ما استعاضه من
 المغرم فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

«(باب جامع أدعية مخصوص علم في الصلاة)»

(عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء
 أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلت نفسي ظليماً كثير ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعف
 لي مغفرة من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) قوله ظلت نفسي قال
 في الفتح أي غلبتني ما يلزم العقوبة أو نقص الخلق وفيه من الإنسان لا يعزى عن
 تقصير ولو كان صدقاً بقوله كثير ادري بالثلاثة بالياء الموحدة قال النووي ينبغي أن
 يجمع بينهما فيقول كثيراً قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الروايتين
 في أي مرة بالثلاثة ومرة بالوحدة فإذا أتى بالها ممرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يقين وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنة لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم ينطق به كذلك اه قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية
 واستجلاب للمغفرة وهو كقولهم والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم هم ذكروا الله
 فاستغفروا الذنوب هم ومن يغفر الذنوب الا الله فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثباته
 بالاستغفار لوح بالامر به كما قيل ار كل شيء أثقى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء أثم فاعله
 فهو نواه عنه قوله مغفرة من عندك قال الطبري ذكر التنكير يدل على أن المطلوب غفران
 عظيم لا يدرك كله وورع به بكونه من عند الله سبحانه وتعالى مراد بذلك التظيم لأن الذي
 يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن رجب في المبدية وحسين أسند هذا الاشارة
 إلى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا أنت فاعله أنت والثاني وهو أحسن أنه
 أشار إلى طلب مغفرة من فضلهم الا الله فلهذا سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا
 الثالث جزم ابن الجوزي قوله انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هـ حاصفة ناذكرنا

الزركشي كابن سيده لا واحد لمن انظره ومعناه بكتاب قال الامام يمي وكذا هو في الصحاح يمكن لا يرى لم يجعل
 بهما التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجبته ولا فاعجبها إذا جعلته يتعجب وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يتنوع وفي رواية من
 أعاجيب (الأنبياء من بلدة الكفر الخجاني) راليت من الطويل وأبرأه مني وزنه فعولن مقاييس أربع مرات أي كذا

البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذق الخماس الساكن في ثاني جرم منته فان الشبعت حركة الخماس من الرشح صار
سالمًا أو قلت ويوم وشاح بالتونين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جرم البيت وهو أخف من الأول واستعمال
القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا فادرك في اشعار ١٨٩ المولدين وهو عند المطالب بن أحمد

أصلح من الكف ولا يجوز عندهم
الجمع بين الكف وهو حذف
السابع الساكن وبين القبض
بل يشترط أن يتعاقبا وانما
أوردت هذا القدر هنا لأن
الطبع السليم يقرر من القبض
المذكور في الحديث باحة
الخروج من البلاد الذي يحصل
لله وفيه الخنة والله يتحول الى
ما هو خير له كما وقع له هذه المرأة
وفيه فضل الهجرة فمن دار الكفر
واجابة دعوة المظالم ولو كان
كافرا لان في السباقي ان اسلامها
كان بعد قدومها المدينة والله
أعلم (فالت عاشة) رضى الله عنها
(نقلت لها) اى للمرأة (ما شئت
لا تعطينى معى مقعدا الا قلت
هذا البيت) قال فحدثني بهذا
الحديث المتضمن للقصة المذكورة
(عن سهل بن سعد رضى الله عنه)
هو ابن مالك الانصارى (قال جاء
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بيت ابنته فاطمة فلم يجد
عليها ابن عمه ابن أبي طالب (في
البيت فقال لها (ابن ابن عمك)
ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم
اسمك استمع طاقاها الى ذكر
القراءة القرآنية بينهما لانه فهم
انه جرى بينهما مائى (قالت) اى
فاطمة رضى الله عنها (كان بيني

ختم الكلام على جهة المقابلة لما تقدم فالتفوه مقابل لقوله اغفر لى والرحيم مقابل لقوله
ارحمنى وهى مقابلة مرتبة والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح
بجمله قال ابن دقيق العيد والاولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشهد دلالة
أمر فيه ما بالدعاء وقد أشار البخارى الى عمله فاورد في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح
وفي الحديث من التواضع استجاب طلب العلم من العالم خصوص ما فى الدعوات
المطلوب فيها جوامع الكلم (وعن عبيد بن القعقاع قال روى عن رجل روى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو يصلى فجعل يقول فى صلاته اللهم اغفر لى ذنبي ووسع لى ذائق وبارك لى فيما
رزقنى رواه أحمد) عبيد بن القعقاع وقال عبيد بن القعقاع لا يعرف حاله والراوى عنه
أبو مسعود الطبري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر فى المنفعة قوله
شاهد من حديث أبى موسى فى الدعاء الطبراني وأبو مسعود الطبري هو عبيد بن اياس
ثقة اخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء
بهذه الكلمات فى مطلق الصلاة من غير تقييد يجعل منها مخصوص وجهالة الراوى عنه
صلى الله عليه وسلم لا تضمن لان جهالة الصحابي مقفلة كما ذهب الى ذلك الجمهور ودلت عليه
الادلة وقد ذكرت الادلة على ذلك فى الرسالة التى سميتها القول المقبول فى رد رواية الجمهور
عن غير مصابة الرسول قول روى عن رجل الرقى للفظ التثنية كفى التمام موسى (وعن شداد
ابن اوس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول فى صلاته اللهم اغفر لى ما أسألت
الثبات فى الامر والعزيمة على الرشد وأسألت شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألت قلبا
سليما واسألت ناصدا فأسألت من خبر ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفر لك ما تعلم
رواه النسائي) الحديث رجال اسناده ثقات وقد ذكره فى الجامع عند اذنية الاستخارة بالنظر
من رجل من بني حنظلة قال سمعت شدا بن اوس فقال الا عمل ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمه يقول اذا روى ثأمر افذ كره وزاد انك أنت علام العيوب اخرج به
الترمذى وزاد فى حديث آخر جمعا نداء اوى الى فراشه ولم يذكر فيه اذا روى ثأمر
وقد اخرج به النسائي فى اليوم والليلة ولم يذكر فى الصلاة وأما صاحب التيسير فسأله
باللفظ الذى ذكره المصنف قوله كان يقول فى صلاته هذا الدعاء ورد مطلقا فى الصلاة غير
مقيد وكان مخصوص قوله الثبات فى الامر سؤال الثبات فى الامر من جوامع الكلم
النبوية لان من شبهه الله فى امور عصم عن الوقوع فى المواقف ولم يصدر منه أمر على
خلاف ما رضاء الله قوله والعزيمة على الرشد هى تكون بمعنى ارادة الفعل وبمعنى الجسد
فى طلبه والمناسبات هنا هو الثاني قوله قلبا سليما أى غير عليل بكسر المعصية ولا مريض

وبينه وبينى (غاضبى) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (فخرج فلم يقل عندى) بفتح اليا وكسر القاف مضارع من
التساول وهى نوم نصف النهار (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لاسان انظر أين هو) وعنده الطبراني فاهرا فاسأله
قال الحافظ ابن حجر يظهر لى انه سهل بن اوى الحديث لانه لم يذكر انه كان معه غيره ولا ينافى ما وقع عنده فى الادب فقال النبى

صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة ابن ابن جده فالتفت في المسجد لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (جاء) ذلك الانسان فقال يا رسول الله هو في المصدر راقداً وهذا يدل على اباحة الرقود فيه لمن لا يمكن له ان يكون يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولته ١٩٠ التمار (جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد ورآه (وهو)

مضطجع قد سقط رداءه عن شقه) بكسر الشين اى جانبيه (واما به تراب يغسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه عن يمينه ويديه عن يمينه) يا (أبناؤا بكم) يا (أبناؤا بكم) بحدف حرف الهمزة المقصورة واستنبط منه الامانة فالاصهار ونوم فقير الفقراء في المسجد ويغير ذلك من وجوده الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز التنازل في المسجد ومما روي في المذهب بما لا يوجب منه بل يحصل به تأنيسه والجناس في الادب انه كان يترشح اذا دعى بذات وفيه دخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بآبائه المستكنين في غير الصلاة ورواه الاربعة مدينون الاشعخ البخاري فبطني وفيه التعديت والمنة وانه ربه الجناري في الاستئذان وفي اضلي على مسلم في الفضائل (عن ابي قتادة) الحارث بن زبني (السلي) بفتح السين وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى صالة بالكسر المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال اذا دخل أحدكم المسجد (أي وهو متوضئ) فليصلي نفاين (فايركع) أي فليصل نفاين

اطلاق الجزاء واردة الكل (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد لا منهوم لا كثره بانفاق واختلاف في قوله والصحيح جواز اعتباره ولا يتبادر هذه السنة بأقل من ركعتين وانفق أئمة القدي على أن الامر في ذلك للتعبد ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي صرح به ابن جرير رحمه الله (قبل ان يجلس) تعظيماً للبيعة فلو لم يجلس هل يشترط له التيمم أو لا يصح سجدة عاتية

لا يشرع له التذلل وتوقفه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقتل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أركعت ركعتين قال لا قال قم فارجمهم عليه ابن حبان أن التهمة لا تثبت بالبلوس وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة فسلط الغطفاني الماتعدي قبل ١٩١ أن يصلي قم فارجم ركعتين أذمة فضاء أنه إذا
ترصعها يشرع له فعلها ورواة

هذا الحديث كلهم مدينون إلا
الأول وفيه التحديث والاختيار
والعنة وأخرجه مسلم وأبو
داود والترمذي والنسائي
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال إن المسجد النبوي
(كان على عهد) أي زمان
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بمعنى بالين) يقع الهم
وكسر الباء وهو الطوبى التي
(وسقته الجريد وعده) يضم
العين والميم ويقصهما (خشيب
النفلى) بفتح الناء والشين
وبضمهما (فأمر برفعه أبو بكر)
الصدوق رضي الله عنه أي لم يغير
فيه (شيئا) بالزيادة والنقصان
(وزاد فيه) بن الخطيب رضي
الله عنه في الطول والعرض
(و) لم يغير في بنيانه بل (بنا على
بنيانه في عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بالين والبحر يد
وأعاد عماره) بضمين أو بضمين
(خشيبا) لأنهم لم يلبسوا (ثم غيره
عمران) بن عفان (رضي الله
عنه) من جهة التوسيع وتغيير
الآلات (فزاد فيه زيادة كثيرة
وفي جداره بالبحارة المنقوشة)
بذل اللبن (والقصة) بفتح القاف

جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصاله جلالة قوله أحسن إلى قوله خير إلى هذا
ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلقظ اللهم أحسن ما كانت الحياة خيرا إلى وتوفيق
ما كانت الوفاة خيرا إلى وهو يدل على جواز الدعاء بهذا أسكن عند نزول الضرر كما وقع
التعميد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولقظة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تقنن أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان لابد من قبضه قبل اللههم أحسن إلى آخره
قوله خشية في الغيب والله هداة أي في غيب الناس وحضورهم لأن خشية بين الناس
فقط ليست من خشية قلب بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا انما
جميع بين الحالتين لأن الغضب ربما حال بين الإنسان وبين الصبر بالحق وكذلك الرضا
ربما حال بين بعض الحالات إلى المداينة وكم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى
القصد في كتب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال ويعني ضد الإفراط وهو
المناسب هنا لأن بطر الغنى ربما جاع إلى الإفراط وعدم الصبر على التسفر ربما وقع في
التفريط فالقصد فيه ما هو الطريق المعتدلة قوله ولذا النظر إلى وجهه فيه مفسد
للأشربة ومن قال بقولهم والمسئلة طوبى له الذيل ومحلها علم الكلام وقد أفردتها برسالة
مطولة سميت بالعبية في الرتبة قوله والشوق إلى لقاءك أعسا له صلى الله عليه وسلم لأنه من
موجبات محبة الله لتمام هذه الحديث من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومحبة الله تعالى
لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة غفلة صلى الله عليه وسلم بذلك لأن الضرر ربما
كانت نافة أجلا وأجلا فلا يليق الاستعانة منها قوله مضلة وصفها صلى الله عليه وسلم
بذلك لأن من الغفلة ما يكون من أسباب الهداية وهي بجم هذا الاعتبار عما لا يستعان منه
قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار (وعن معاذ بن جبل قال لعيني النبي صلى

الله عليه وسلم فقال اني أوصيك بكلمات فتواهن في كل صلاة اللهم أعني ذكر
وشكر وتوحيث عبادتك وأما أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده
قوي وذكره المصنف في هذا الباب المشغل على أدعية الصلاة بناء على أن لفظ الحديث في
كل صلاة كافي الكتاب وقد رواه غيره بإفظ دبر كل صلاة وهو عند أبي داود بلفظ في دبر
كل صلاة وكذلك رواه من طريق مشايخي مسال بالعبية فلا يكون باعتبار هذه
الزيادة من أدعية الصلاة لأن دبر الصلاة بعد ما على الأقرب كما ساقى ويحفل دبر الصلاة
آخرها قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث فلعن المصنف
أراد ذلك ولكه يشكك عليه إرادته لأدعية مفيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث
ابن الزبير وحديث المغيرة الآتين قوله أني أوصيك بكلمات تقولهن في رواية أبي داود
لا تدعهن والنهي أصح له التحريم فبدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات قبل التهي

وتشديد الصاد المهمة الحسنة بلفظة أهل العجاز يقال قصص دارة إذا حصصها (وجعل عماره من بحارة منقوشة وسقطة
بالساج) بفتح القاف والفاء بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية بإسكان القاف وفتح الفاء عطف على جعل وهو الساج
ضرب ونوع من الخشب معروف يرقى به من الهند الواحدة ساجة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان

المسجد القديس في ذلك الموضع قد كان مخرقاً كثيرة الفتوح في أيامه وسعة المال حسنة لم يبق المسجد عما كان عليه
 وأما احتياج إلى تجديد بناءه لان يد الخسل قد خسر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر من خمسة بلاية منقضى الزخرفة
 ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٩٢ وأول من زخر المسجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر

عهد الصحابة وسكت كثير من
 أهل العلم عن ابتكار ذلك خوفاً
 من الفتنة ورخص في ذلك
 بعضهم وهو قول أبي حنيفة
 إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم
 للمسجد ولم يقع الصريف على
 ذلك من بيت المال وقال أبو
 ابن المبرك المشيد الناس يروونهم
 وزخرفوها ناسب أن يصنع
 ذلك بالمسجد صوناً لها
 الاسمانة وتعبق فإن المنع
 ان كان للعبث على اتباع السلف
 في ترك الزخرفة فهو كما قال
 وان كان نشأته شغل بال العمل
 بالزخرفة فلا لبقاء العلة كذا في
 الفتح قلت تعادل ابن المنير في
 زخرفة المسجد بما ذكره
 الحديث بالقياس بالناسد
 المبق على شدة إصرار فلا
 يلتفت إليه ولا يرج عليه
 بعد ما ثبت المنع من الشارع
 من تشييدها وزخرفتها ورواة
 هذا الحديث ما بين مصري
 ومذني وفيه رواية الأقربان
 صالح عن نافع لانهما من
 طيبة واحدة وتابى عن تاجي
 والتحديث والاختبار والتمتعة
 وأخرج أبو داود في الصلاة
 (عن أبي سعيد الخدري روى

أرشاد وهو محتاج إلى تزيين وجهه فخص به الرخصة بهذه السكيمات انما مشهورة
 على جميع خير الدنيا والآخرة (وعن عائشة انما اقتدت النبي صلى الله عليه وسلم من
 مضجعه بالمسكة يدها فوقت عليه وهو ساجد وهو يقول رب أعط نفسي تقواها زكاه
 أنت خير من زكاتها أنت وليها وولاها ورواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة باقة فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
 ليلة فلبت المسجد فاذا هو ساجد وقدماء منصوبتان وهو يقول الى أعود بركابك من
 خطك وأعود بما فاتك من حقك وأعود بك من أحوي شأني عليك أنت كما أتيت
 على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحد من أحد روايات هذا الحديث ويمكن
 أن يكون حديثاً مستقلاً ويحمل ذلك على تعدد الواقعة قوله أعط نفسي تقواها أي
 اجعلها متممة سامعة ملبية قوله زكاه أي اجعلها زكية متممة فضيلة عليه من
 التقوى وخصال الخير قوله أنت وليها أي متولى أمورها وولاها أي مالها كما رواه الحديث
 يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فجعل يقول في صلاته أوفى بهوده اللهم اجعل في قلبي
 نوراً أوفى بهي نوراً أوفى بصري نوراً وعن عيسى بن خزيمة نوراً وعن عثمان بن نويرة نوراً
 وفوق نوراً وتحت نوراً واجعل في نوراً واجعل في نوراً مختصراً من مسلم) الحديث
 ذكره مسلم في صحيحه مطولاً ومختصراً بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات
 مقيدة بصلاة الليل قوله في صلاته أوفى بهوده هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشر عن
 محمد بن جعفر عن شعبة عن سفيان بن كهيل عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم
 نخرج إلى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية وكان في دعائه اللهم اجعل الخ من
 خيرتيه يدعها الصلاة ولا تجعل الصلاة الخروج قوله اجعل في قلبي نوراً في أخر الحديث قال
 النووي قال العلماء الصلاة في أعضائه وجسمه وقلبه وأحواله ووجاهته وفي جهاته
 الست حتى لا يربخ شيء فيما عنه

(باب الخروج من الصلاة بالسلام)

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم
 ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يمينه خذره راء الله ثم وجهه الترمذي
 وعن عامر بن سعد عن أبيه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن
 يساره حتى يرى يمينه خذره راء أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) الحديث الاول

الله عنه أنه كان يحدث يومئذ في أي على ذكر بنا المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كأنهم لبنة لبنة) الطوبى
 التي (وعار) هو ابن أبي ريم (البقيتين لبنتين) ذكره امرئيز كريمة وراة في جامع لبنة عنه وابنة عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (قرأ النبي صلى الله عليه وآله) رآه (وسلم فجعل ينفض الثراب عنه) زاد البصايري في الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه

أكرام العامل في سبيل الله والاحسان إليه بالفضل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويجوز) بالاضافة كناية رجحان وقوع في
هذه الحالة لا يستحقها كان ويل كلمة تقيدها بان يستحقها (يدعوهم) أي الفئة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتله
في وقعة صفين (الى) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٣ الامام الواجب الطاعة اذ لا (و) هم

(يدعونه الى) سبب (النار) لكنهم
معذرون التأويل الذي ظهروا به
لأنهم كانوا مجتهدين ظانين أنهم
يدعونه الى الجنة وان كان في نفس
الامر خلاف ذلك فلا يلزم عليهم
في اتباع ظنونهم فان اخطأوا اذا
أصاب ذلك أحران واذا أخطأوا
أجر وأعيد الضمير عليهم سمعهم
غير مدكورين صريحا لكن
وقع في رواية ابن السكن وكريمة
وغيرهم ما يوجب عاروقته الفئة
الباغية والفئة هم أهل الشام
وهذه الزيادة حذفها البخاري
لأنه ذكره ان أبان سعيد الخدري
رضي الله عنه لم يسمعها من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما بين
ذلك في رواية البزار ووافقه قال
أبو سعيد الخدري في أصحابي ولم
اسمعه من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه قال يا ابن سمية
تقتلك الفئة الباغية واسناده
على شرط مسلم لا البخاري فلذا
اقتصر البخاري على القدر الذي
سمعه أبو سعيد من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم دون غيره
وهذا دال على دقة فهم البخاري
وقفه وتبحره في الاطلاع على
عالم الاحاديث (قال يقول عمار
أعوذ بالله من الفتن) واستنبط
من هذا استحباب الاستعاذة

آخر حبه أيضا الدارقطني وابن حبان وله اتفاق وأصله في صحيح مسلم قال العقيلي
والاسانيد صحيح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ولا يصح في تسليمة واحدة انتهى
والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد
من غير وجه وفي الباب أحاديث فيها ذكر التسليمين متتابعين عمار عند ابن ماجه
والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا عن سهل بن سعد
عند أحمد ونيه ابن أبي عمير وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حمير عند ابن ماجه
أيضا واسناده حسن وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن
المغيرة عند المعمر في اليوم والليل والطبراني قال الحافظ وفي اسناده نظرون واثله
ابن الاثير عند الشافعي واسناده ضعيف وعن وائل بن حجر عند أبي داود والطبراني عن
طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه وعن يعقوب بن الطحين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه
عبد الوهاب بن عطاء وهو متروك وعن أبي رزمة عند الطبراني وابن عسكرو قال الحافظ
وفي اسناده نظرون وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن حمزة وسبأ بن جابر بن
حمزة وسبأ بن أيضا وهذه الاحاديث تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر
عن أبي بكر الصديق وعلى وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث من الصحابة
وعن عطاء بن أبي رباح وعقمة والشامي وأبي عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد
واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر روي أقول وحكاها في البحر عن الهادي
والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أعمال البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي
وذهب الى أن المأثور عن تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسليمة بن الأكوع وعائشة
من الصحابة والحسن وابن سيرين وغيرهم عند العزيم من التابعين ومالك والأوزاعي
والاعلمية وأحمد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل
البيت الى أن الواجب ثلاث عينا وشمالا وثلاثة وجوهه واختلف القائلون بعشر وعسرة
التسليمات من أهل الثانية واجبة ام لا فذهب الجمهور الى استحبابها قال ابن المنذر اجمع العلماء
على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء
الذين يهتدون بهم على أنه لا يجب التسليمة واحدة وحكي العلماوى وغيره من الحسن بن
صالح انه أوجب التسليمات جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله
ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر والى ذلك ذهب الهادوية وسبأ في الكلام على
وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وستحكم ههنا
في مجرد المأثورة من غير نظر الى الوجوب فنقول استحج القائلون بعشر وعسرة التسليمات
بالاحاديث المتقدمة واحتج القائلون بعشر وعسرة الواحدة فقط بالاحاديث التي سبقت

٢٥ نيل في من الفتن ولو علم المرء انه يتسلك فيها الحق لانه قد تفضى الى ما لا يرى وقوعه وفيه رد على ما اشتهر
على الاسنة مما لا اصل له لا تسعة عيذان الفتن ولا تسكر هو الفتن فان فيه احصاءا لما قد بينت وسدحت يقتل عساكر الله
الباغية ورواها جماعة من الصحابة ذكرهم في الفتح وغالب طرقهم صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين يفاول عدوهم وفي هذا

الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْتَبِعُوا صُلُوبَكُمْ فَكُنْتُمْ لِلْعَالَمِينَ آيَةً وَارْحَمُوا أَنَّكُمْ كَارِهِمْ) قالوا يا رسول الله ما آية من آياتك في الدنيا والآخرة؟ قال آية من آياتي في الدنيا والآخرة أن أقيم الصلاة وأتوا الزكاة وأرتب صلوبكم فكنتم للعالمين آية ورحموا أنكم كارهين. قالوا يا رسول الله ما آية من آياتك في الدنيا والآخرة؟ قال آية من آياتي في الدنيا والآخرة أن أقيم الصلاة وأتوا الزكاة وأرتب صلوبكم فكنتم للعالمين آية ورحموا أنكم كارهين. قالوا يا رسول الله ما آية من آياتك في الدنيا والآخرة؟ قال آية من آياتي في الدنيا والآخرة أن أقيم الصلاة وأتوا الزكاة وأرتب صلوبكم فكنتم للعالمين آية ورحموا أنكم كارهين.

رضي الله عنه) حال كونه يقول
(عند قول الناس فيه) أى
انكارهم عليه (حينئذ) أى
أراد أن يبين (مسجد الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم)
بأنظاره المنقوشة والقصة إلى آخر
ما مر آنفاً وكان ذلك سنة ثلاثين
على المشهور وقيل في آخر سنة
من خلافه مروج بنهم ما بأن
الاول كان ابتداء إنشاء الثاني
تاريخ انتمائه وليبين المسجد
إنشاء وانما وسعه وشده وسلم
من طريق محمد بن سعيد النخعي
وهو من صفات الصحابة قال لما
أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس
ذلك وأبو أن يدعوه على هيئة
أى في عهد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال البغوي في شرح
السنة لعل الذي كره الصحابة من
عثمان بناؤه بأنظاره المنقوشة
لا مجرد توسيعه انتهى فيؤخذ منه
اطلاق البناء في حق من جسد
كما يطلق في حق من أنشأ أو المراد
بالمسجد هنا بعض المسجد من
اطلاق الكل على الجزء (أنكم
أكثرتم) أى الكلام في الانكار
على ما غفاه وحذف المفعول
لأنه لم يرد (والى سمعت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) حال كونه
(يتولى من يفي) حقيقة أو مجازاً
(مسجداً) كبيراً كان أو صغيراً فالله أكبر فيه للشيوع ولا يخرجه كخص قطاة أو أصغر ومفعولها بفتح الميم

ذبحها في باب من اجتزأ بتسليمه واحتج القائل بعشرة ثلاث بأن في ذلك جمع بين
الروايات والحق ما ذهب إليه الاولون لكثرة الاحاديث الواردة بالتسليمين وصحة بعضها
وسنن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها مشتملة على الاحاديث الواردة بالتسليم
الواحدة فانها مع قلة الصيغة لا تنهض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم انما انضاه الم
تصلح لعارضة احاديث التسليمين لما عرفت من اشتمالها على الزيادة وأما القول
بعشرة ثلاث فعلى القائل به ظن ان التسليم الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي
غير التسليمين المذكورين في هذا الباب فجمع بين الاحاديث بعشرة ثلاث وهو
قاسد وأقصد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشرع واحدة في المسجد الصغير
وثلاث في المسجد الكبير قوله من يمينه وعن يساره فيه مشروعية ان يكون التسليم إلى
جهة العين ثم إلى جهة اليسار حال الثبوت ولو سلم التسليمين عن يمينه وعن يساره أو
تلقا وجهه أو الاولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان
وإن كان فانه الفضيلة في كونهما قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته زاد أبو داود من
حديث واقل وبركاته وأخرجها أيضاً ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود
وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيمنع من ابن الصلاح حيث
يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية واثلي بن حجر وقد ذكرها
الحافظ طرقاً كثيرة في تلخيص الافكار فخرج الأذكار لما قال النووي ان زيادة
وبركاته رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق ثبت بها
وبركاته بخلاف ما يرويه كلام الشيخ انما رواية فردة انتهى وقد صحح أيضاً بالبلغ المرام
حديث واثلي المشتمل على تلك الزيادة قوله حتى يرى بياض خده بضم الباء المقتضية
تحت من قوله يرى مبدأ المعجول كذا قال ابن رسلان وبياض بالرفع على التمام وفيه
دليل على المبالغة في الاتفاقات إلى جهة العين وإلى جهة اليسار وزاد النسائي فيقال عن
يمينه حتى يرى بياض خده الا في وعن يساره حتى يرى بياض خده الا في رواية له
حتى يرى بياض خده من ههنا وبياض خده من ههنا (وعن جابر بن سمرة قال كان إذا
صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم
ورحمة الله وأشار بيده إلى الخائضين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام تومنون
بأيديكم كانوا أذناب خيل شمس انما يبكي أحدكم ان يضع يده على فخذه يسلم على أخيه من
على يمينه وشماله رواه أحمد ومسلم وفي رواية كان صلى الله عليه وسلم فقال
ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم كانوا أذناب خيل شمس انما يبكي أحدكم ان يضع يده على فخذه

ثم
والجاء ذكره في نسخة النسخ فيه بضمه وترتفع عليه كأنهم اتفحوا عنه التراب أى تكشفوه والغصص البعث والكشف ولا ريب
انه لا يكتفى بمقداره للصلاة فيه فهو محمول على المبالغة عندهم كقولهم ان البشارع يضرب المثل في الشيء لا يكاد يقع

كقوله اسمعوا وأطيعوا ولوعبدوا حبسوا وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغمضون قريناً أوهو على ظاهره بان يزيد في المسجد قدر يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو شئتوا ليجاهق بناء مسجد فتقع حصنة كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر إلى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فإن كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يسمع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكره لكن قوله في بيانه وجود بناء على الحقيقة وبزيده رواية أم حبيبة من بني الله بنتاً أخرجه سهرية في فوائده باسناد حسن فكل ذلك مشعر بان المراد بالمسجد المكان المتخذ لموضع السجود فقط لا يمكن لا يمتنع ارادة الاخر بما اذا بنا كل شيء بحسبه قال في الفتح وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرقات المسافرين يحيطونهم إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة لم يحدث عثمان وزاد قلت وهذا المسجد الذي في الطرقات قال نعم ولأطرب اليه فحواه من حديث أبي قريظة واسنادهما حسن وخص القطة بهذا لأنها لا تفيض على شجرة ولا على رأس جبل بل انما تجعل يجتمعها على بساط الأرض دون سائر الطير فلذلك شبهه بالمسجد ولأنها توصف بالصدق فكانت أشارة بذلك إلى الاخلاص وصديق النية في بنائه كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي خالص العبودية الاندماج في طي الاحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم رواء السائق الحديث أخرجه أيضاً أبو داود قوله سلام يؤمنون في رواية أبي داود بلفظ ما لا أحدكم يرى يسد به الرأى قال ابن الأثير ان هكت الرواية بالرأى يمكن تعميها فالرواية قد جعل الرأى باليد موضع الاعيان بالخوار ذلك في اللغة يقول رميت بصري البك أي مددته ورميت البك يمدى أي أشرت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما يؤمنون بمزة مضمومة بعد الميم والياء الاشارة أو ما يؤمن أي عليه وهم يؤمنون مهموز ولا تقل أو رميت بيما كذا قاله الجوهري قال ابن الأثير وقد جاء في رواية الشافعي يؤمنون بضم الميم ولا همزة فان هكت الرواية فيكون قد أبدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يوى فلما قلبت ضمير الجماعة كان القياس يؤمنون فقلبت الياء وقبلها كسر فتفتحت ونقلت فتفتحت الياء فقبلت يؤمنون قوله أذنا بل شمس باسكان الميم وضمه مع ضم الشين المعجمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النور الذي يمتنع على رآكبه ومن الرجال صعب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الأدلة على مشروعية التسمية وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه إذا لم يقل ورحمة الله أجراه انتهى والاحاديث المقدمة مشبهة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الايمان بالشرع والابتلاء وأما الاجراء وعدمه فيبقى على القول بالوجوب وعدمه وسبق ذلك (وعن سهرية بن جندب قال أمرنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أنفسنا وان نسلم بعضنا على بعض رواء أحمد (١) وأبو داود ولفظه أمرنا فان ترد على الامام وان تعجب وان نسلم بعضنا على بعض الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وزاد في الصلاة قال الحافظ واسناده حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن حمزة وقد اختلف في سماعته على أو بعبارة مذهب سمع منه مطلقاً لم يسمع منه مطلقاً سمع منه حديث الحقيقة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بسط ذلك وقد أخرج هذا الحديث أبو داود عن طريق أخرى عن حمزة بلفظ ثم سلوا على فاراكم وعلى أنفسكم قال الحافظ لكنه ضعيف لما فيه من الجاهل قوله ان نسلم على أنفسنا أي نرد السلام عليهم كما في الرواية الثانية قال أصحاب الشافعي ان كان المأموم من عين الامام فينوي الرد عليه بالثانية وان كان عن يساره فينوي الرد عليه بالاولى وان حاذاه فبالأولى وهو في الاولى أحب قوله وان نسلم بعضنا على بعض ظاهره شامل للصلاة وغيره ولو سكنه قبسه الزاد بالصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأمومين والمأمومين على الامام وسلام المؤمنين بعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بالله وأبو

سهرية ولا ارادوه هذا شأن هذا الطائر وقيل لان احوالها يشبه محراب المسجد في استدارته وتكوينه (يعني به) أي بناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلباً لرضاه لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي ومن كتب اسمه على المسجد الذي بينه

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أحسن نصالها) كى لا تخدش مسلما وهذا من كرم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومدنى وأخرجه البخارى أيضا فى الفتن ومسلم فى الادب والسنن فى الصلاة وأبو داود فى الجهاد وابن ماجه فى الادب (عن أبى موسى) الأشعرى رضى الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال

من مر فى شىء من مساجدنا أو أسواقنا بقل معه أو لا تدريخ لئلا تلتك من الراوى (فلمأخذ على نصالها) زاد الاصيل بكفه ضمن كلمة الأخذ فلهذا فى الاستعلاء بالمساجد تعديت بهلى والأخوة تعديته بالباء (البعقر) أى لا يهرج (بكفة) مساجدا بسبب ترك الأخذ اتصالا لمسلم من رواية أبى اسامة فلم يسلك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المساجدين ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين مصرى وكوفى وفيه الحديث والسمع والغضنة وأخرجه البخارى فى الفتن ومسلم فى الادب وأبو داود فى الجهاد وابن ماجه فى الادب (عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الانصارى الخزرجى شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضى الله عنه) أنه استشهد أى طالب الشهادة أى الاخبار بالحكم الشرعى فاطلق عليه الشهادة بالغة فى تقوية الخبر (أبا هريرة رضى الله عنه) فقال (أشهد الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة التمرقة نصب أى سألتك بالله (هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسن

صوته حتى يوقظنا وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواه أحمد) أما حديث عائشة فخرج شيوخه أيضا الترمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطنى بلغة طان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلو أخرجه قال الدارقطنى فى الهل رفته من زهير بن محمد عن هشام بن أبى عمير عن ابن عباس وعبد الملك الصنعائى وخالفهما الوليد فوقعه عليها وقال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شىء قال نعم أخبرني بهي بن سعيد الانصارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجع رواية الوقف الترمذى والبراد وابو حاتم وقال فى المرفوعة انه منكرو قال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كسائر الخطا لا ينجح به اه وزهير لا يثبت الى هذه الدرجة فى التصديق فقد قال أحمد انه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد انه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو انه صدوق وقال الدارقطنى ثقة له أخا طلبة كثيرة وثقة ابن معين وقال أبو حاتم ماله الصدق وفى حقه سمعوا قد أخرج له الشيوخ وانكبه روى الترمذى عن البخارى عن أحمد بن حنبل انه قال كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذى يروى عنه بالعراق وكان له رجل آخر قبلوا اسمه وقال الحاكم رواه وهيب عن سعيد بن عمار عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا السناد صحيح ورواه ابن تيمية فى مسنده عن رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا وهاتان الطريقتان فيهما متابعة زهير فبقوى حديثه قال الحافظ وعاصم عنده هو ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سائبان الاحول وأخرجه ابن حبان فى صحيحه والسيراج فى مسنده عن زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة باللفظ الذى ذكره المصنف قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ولم يستدرك الحاكم مع أنه أخرجه حديث زهير بن محمد انتهى وقد قدمنا أنه أخرجه له البخارى أيضا فهو على شرطهما الا على شرط مسلم فقط وهذا ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح فى تسليمة واحدة شىء وكذا قول ابن القيم انه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وأما حديث ابن عمر فخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن فى صحيحيه والطبرانى من حديث ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر باللفظ كان يفصل بين الشفع والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى الخبز وأما فى البيت فيفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواه الطبرانى فى الاوسط وفيه ابراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ولم يذكر فى هذا الباب الا هذا الحديث وفى الباب عن سهل بن سعيد عنه ابن ماجه باللفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة واحدة تلو أخرجه وفى اسناده

أجب) دافعا وليس من اجابة السؤال او المعنى أجب الكمار أى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اذ هجموه وأصحابه وفى روايه سعيد بن السيب أجب عنى فمصر عنه بما هنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كدالك تربة لاهبابة وتقوية لادعى المأثور (اللهم أيده) أى قوه (روح القدس) جبريل عليه السلام وفى حديث البراءة بن مالك البخارى باللفظ

وجازيل ملك في الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت جبرائيل عليه السلام يقول في الحديث ان حسنا انما
 ينجو الكفار (قال ابو هريرة) رضي الله عنه (لم) سمعته يقول ذلك قال ابن بطال ليس في الحديث ان حسنا انما
 شعرا في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد بن جندب على ان

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لسان ارجع على كافي المسجد
 وانه انشد فيه ما اجاب به
 المشركين ولفظه من عرفي
 المسجد وحسان ينشد فزجره
 فقال كنت اشد فيه وفيه من
 هو خير مني ثم التفت الى ابي
 هريرة فقال انشدك الله
 الحديث وقال فيه يحفل ان
 البخاري اراد ان الشعر انشغل
 على الحق حتى بدلي دهاء النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لسان
 على شعره واذا كان سقا جاز
 في المسجد كما قال الكلام الحق
 ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من
 الكلام الخبيث والغو الساقط
 قال في الفتح والاول الباق
 به تصرف البخاري وبذلك يرم
 المأزري وقال انما اختصر
 البخاري القصة لاشتمارها ولو لم يكن
 ذكرها في موضع آخر انتهى واما
 ما رواه ابن خزيمة في صحيحه
 والترمذي وصححه عن عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده قال
 سمى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن تناشد الاشعار في
 المسجد واسماده صحيح الى عمرو
 بن شعيب بن جده في صحيحه وفي
 المعنى عدة احاديث لم تكن
 في آسانه ما عاقل والجميع بانها

عند المصنفين بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال البخاري انه منكر الحديث وقال النسائي
 ترويه ومن سلمة بن الاكوع عن عبد بن ماجه ايضا باللفظ رايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى في صلاة واحدة في اسناد يحيى بن راشد البصري قال يحيى ابن بشير وقال
 النسائي ضعيف ومن انس منسدا بن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة
 واحدة ومن الحسن بن مسلان النبي صلى الله عليه وسلم وايا بكر وعمر كانوا يسلمون
 تسليمة واحدة ذكره ابن ابي شيبة وقال حدثنا ابو خالد بن سعيد قال كان انس يسلم
 واحدة وحدثنا ابو خالد بن سعد بن مزبان قال صليت خلف ابن ابي لي في صلاة واحدة ثم
 صليت خلف علي في صلاة واحدة وذكرته عن ابي راتل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز
 وابن عمر وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وانس وابي العلاء وابي ربيعة وابي اوفى
 وابن عمر وسعيد بن جبيرة وسويد وقيس بن ابي حازم باسنادهم اليهم وذكر ذلك عبد الرزاق
 عن الزهري قال الترمذي وراى قوم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
 وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال واصل الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم
 تسليمتان وعليه اكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انهم في صلاة واحدة تسليمة واحدة
 المذكورة ههنا من قال بغيره تسليمة واحدة فقد قلنا ذلك كرههم في الباب الاول وقد
 اشغل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر وسبقنا الكلام على ذلك في باب
 وكذلك بان الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر

باب في كون السلام فرضا

قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحييها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن
 ابن الحسن عن القاسم بن مخيمرة قال اسند عاقمة يدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود
 اخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلاة ثم قال اذا قلت هذا اوقضت هذا فقد قضيت الصلاة ان شئت ان تقوم فقم
 وان شئت ان تقعد فاقعد رواه احمد وابوداود والدارقطني وقال الصحيح ان قوله
 اذا قضيت هذا فقد قضيت الصلاة من كلام ابن مسعود فصله شبابة عن زهير وجده
 من كلام ابن مسعود وقوله اشبهه بالواب من ادبره وقد اتفق من روى تشهدها بن
 مسعود على حذفه الحديث الذي اشار اليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه
 وسلم وتحييها التسليم هو من رواية علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر
 من ترجمه والكلام عليه في باب اقتراض اشباح الصلاة بالسكينة وهو من جهة ما سئل به
 القائلون بوجوب التسليم لان الاضافة في قوله وتحييها تقتضي الحصر فكأنه قال

وبين حديث الباب ان يعمل التهي على تناشد اشعار الجاهلية والمبطان والمأذون فيه ما سلم من ذلك
 وقيل المأمور عنه ما اذا كان التناشد على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وانه سئل ابو عبد الله الباق في احاديث
 انتهى وادعى الشيخ في حديث الادن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين فنهى وذكر ايضا انه طرد هذه الدعوى من دخول

أصحاب الحراب وكذا دخول المشرك انتهى وبعبارة الأسطى أن عرض البخارى تشييد الأذهان بالإشارات ووجهه ذلك هنا أن هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم قال على أن الشرح حقايق أهل صاحبه لأن يؤيد في النطق به بغير إل وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعا والذي يحرم الشاهد فيه ما كان من ١٩٩ الباطل الثاني لما أخذت المساجد من

الحق أو أن روايته في بدء الخلق تدل على أن قوله عليه الصلاة والسلام لحسان أجب عني مكان في المسجد إلى آخر ما تقدم ورواة حديث الباب الستة ما بين حصي ومدني وفيه التحديث بالجمع والأخبار به والأفراد والعامة والجماع وأخرجه البخارى أيضا في بدء الخلق وأبو داود في الأدب والنسائي في الصلاة وفي اليوم والبيهقي (عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيت أباي وأبي الله لقد أبغضت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وما على باب حجرى والمدينة باليهود في المسجد) للتدريج على مواقع الحروب والاستعداد للعدو ومن ثم جاز فعله في المسجد لأنه من منافع الدين وحكي ابن التين عن أبي الحسن النخعي أن اللعب بالحراب جمع حربة في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما التمسك بآية قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وأما لسنة الحديث فحسبوا صيانة لكم ومجانبةكم مساجدكم وتعب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف

جميع تحليلها التسليم أى المحصر تحليلها في التسليم لا تحليل لها تحريمه وسياق ذكر الثانيين بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الخلافات أنه كالشاذ من قول عبد الله وإنما جعله كالشاذ لأن أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لأن قول ابن مسعود مفعولة من الحديث ولا مفعولة في آخره وإنما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن بن جعفر عن قول ابن مسعود زهير بن معاوية عن الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه ورواها شعبة بن سوار عنه مفعولة كذا دارقطني وقد روى البيهقي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بل فقط منفتح الصلاة التكميل وانقضاءها التمام إذا سلم الإمام فقام ان شئت قال وهذا الأثر صحيح عن ابن مسعود وقال ابن جرير قد صح عن ابن مسعود إيجاب السلام فرضا وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه قال البيهقي إن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لابن مسعود كان قبل فرض التماسيم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكرة في حديث الباب مخرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ إلى أن هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مخرجة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن هلال ومحمد بن أبيان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة والناصري وروى ذلك الترمذى عن أحمد وأبو حنيفة بن وهب ورواه أيضا عن بعض أهل العلم قال المرقى وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب إلى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينقض الاحتجاج به إلا بعد تسليم تأخره عن حديث المسمى علماء فذلك في شرحه من أنه لا يثبت الوجوب إلا بما هم تأخره عنه لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز إلا لاجتماع أسبابه وقد ثبت في بعض الروايات فادرجت ذلك فقد ثبت صلاتك كما قدمنا ذلك إذا عرفت هذا تبين لنا أن هذا الحديث لا يكون حجة يجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكرة في الباب وحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أحدث الرجل وقعد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذى وقال ليس استناد هذا القوي وقد اضطررنا في استاده وإنما أشأرنا إلى عدم قوة استاده لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أقم

التاريخ فثبت النسخ وحكي بعض المالكية عن مالك أن لهم سم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ولا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعلمهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم والعب بالحراب ليس لها بجزء دابل فيسه تدريب الشيخان قال المالكية المسجد موضوع لأمر جماعة

المسلمان فما كان من الأعمال يجمعهم في دين وأهل جالسه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستمرى بوجه الله
أنظر إلى لعبهم) والآنهم لا يذنبونهم إذ أنظر الابنية إلى الابنية غير جاز وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الخطاب وأمره
على الله عليه وآله وسلم أن يتركها تنظر إلى ٢٠١٠ لهم لضبطه وتنقله لتعلم بهندوا اللعب بفتح الهمزة وكسر العين أو بالكسر

الأفريق وقد ضمه بهض أهل العلم وقال النووي في شرح المذهب أنه ضعيف باتفاق
الخطا وفيه نظر فإنه قد وثقه غير واحد منهم ذكره الساجي وأجد بن صالح المصري
وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يعقوب بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال
لأوجب حديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضا لا يثبت ذلك إلا بعد تسليم تأخره لما
عرفت على أنه أخص من الدعوى لأن غاية ما فيه أنه الموثق بالرد على الإمام والتسليم
على بعضهم بعضا وليس فيه ذكر المنفرد والإمام على أن الأمر بالرد على الإمام ضعيف غير
صيغة السلام الذي للترويج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للمعصية به على الوجوب وأما
اعتماد صاحب ضوء النوار عن الحديث بغير ظاهره باستقاط الخطاب المذكور فيه فغير
صحيح لأن الخطاب المأمور به هو المأثور من المؤمنين وهي واجبة فلم يجر ظاهره وقد احتج
المهدي في البحر بقوله تعالى ويسألوا تسليما بقوله تعالى فسألوهم وهو غلاة عن سبهم ما
فإن قال الاتهام بمرهموم اللفظ لا يتخصص بالسبب لزمه إيجاب السلام في غير الصلاة
وقد أجمع الناس على عدمه وجوبه فإن قال الإجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة
قلنا سلمنا حديث المصنف صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

«(باب في الدعاء والدكر بعد الصلاة)»

(عن ثوبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا
وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه الجماعة
الاجازي) قوله إذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قبله استغفر
ثلاثا فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا وقد استشكل استغفار صلى الله عليه وآله وسلم
مع أنه مذكور له قال ابن سبيد الناس هو وفاء بحق العبودية وقيل هو تلبية الشكر
كما قال أفلا كونه عبدا شكروا وامين لله مئتين سنة فعلا كما يتبعهم أقوال في الدعاء
والغفراء لمة ليقصد به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام السلام الأول من
أسماء الله تعالى والثاني السلامة قوله تباركت تغاضت من البركة وهي البركة والغفاء
ومعناه تعاطفت إذ كثرت صفات جلاله وكبره (وعن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه النعمة وله الفضل وله الثناء

المحسن لا اله الا الله شخصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يهل بين دبر كل صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي قوله في دبر
كل صلاة بضم الهمزة على الشهور وفي اللغة المعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

ثم السكون والجل كالأحوال
وفي الحديث جواز النظر إلى
اللهو المباح وفيه حسن خلقه
صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله
ويحرم معاشرة وفضل
ثالثة وغسلهم حملها عنده
(وفي رواية) زادها ابن المنذر
من رواية يونس بن يزيد الأيلي
(يا يعقوب بن إبراهيم) جمع سورة
بما مر ورواه الحديث التسعة
لها بين مدني ومهري وأبلى
وفيها الحديث والاختبار
بعضه الأفراد والعقوبة
وثلاثة من التابعين وأخرجه
البخاري في الحديث ومناقب
قريش وسلم في الحديث
(عن من كتب بن مالك)
الانصاري السامي المدني الشاعر
أحمد الثلاثة الذين خانوا من
قزوة قول (رضي الله عنه) أنه
تفاضل بوزن تفاعل أي أن
كما طالب (ابن أبي حنيفة)
بهملات فتدح الأول ساكن
الثاني صحابي على الأصح واسمه
عبد الله بن سلامة كما ذكره
البخاري في إحدى رواياته قال
الجوهري ولم يأت من الأسماء
فعلع بذكر يراهمين الإسدي
(دينا) أي يدين (كان له) أي
لكتب (عليه) أي على ابن أبي

حذروا لطلبه إلى أن الدين كان أرقين (في المسجد) الشريفة النبوية (فارتفعت أصواتهم) من باب فقد
صفت فلو بكاء أهدم اللبس أو الجمع بالافتراء لنوع الصوت (حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومثروا
(وهو في بيته فخرج إليهم) والادح خرج فخرجهم أي أنه لم يسمع صوتهم ما خرج لاجلهم أو من باب هذا التوفيق في التعارض

(حتى كشف نصف) بكسر السين وقصها واسكان الجيم اي ستر (بحرته) أو السقف الباب أو أحد طرفي الدار (فنادى يا كعب قال ايديك يا رسول الله فقال ضع) عنه (من دينك هذا أو ما اليه أي الشطر) أي النصف كما فسره في رواية الاخرج عند البخاري وهو تفسير بالمقصود الذي أو ما اليه وفيه جواز ٢٠١ الاعتقاد على الاشارة وانها تقوم مقام

الظن اذ افهمت دلالة عليه (قال) كعب والله (القدرة) والله (بارسول الله) ما أمرت به وخرج ذلك منه يخرج المبالغة في امثال الاخر والذا كعب باللام مع ما فيه من معنى القسم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لابن أبي حنيفة (ثم فاقضه) حقه على الفور والامر على جهة الوجوب وفيه اشارة الى انه لا يجتمع الوضعية والتأجيل في الحديث جواز رفع الصوت في المسجدين وهو كذلك ما لم يتفاحش وقد افسرده البخاري بابا والمندول عن حاله منه في المسجدين مطلقا وعنه المنرفة بين رفع الصوت بالاسم والخبر وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللفظ ولجوه فلا قال المهاب لو كان رفع الصوت لا يجوز لما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولين له ذلك قال في الفتح وان منع ان يقول له انه قد ردمه من ذلك فما كفى به واقصر على التوصل بالطريق المؤدية الى ترك ذلك بالصالح المتقضى لترك الخاصة الموجبة لرفع الصوت وفيه الشفاعة الى صاحب الحق واشارة الخاكم بالصالح وقبول الشفاعة وجواز ارجاء السمع على الباب ورواية

عمران طرزي كتاب اليواقيت دبر كل شيء يفتح الدال آخر اوقاته من الصلاة وغيرها قال هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم وقال الداودي عن ابن الاعرابي دبر الشيء بالضم والفتح آخر اوقاته الصحيح الضم كما قال النووي ولم يذكر الجوهري وآسروا غيره وفي القاموس الدبر بضمين نقبض القبل ومن كل شيء عقبه ويفتحين الصلاة في آخر وقتها قوله حين يسلم فيه انه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام مقدما على غيره لتقييد القول بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة واحدة لعدم ما يدل على التكرار (وعن المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم منك الحمد منفع عليه) قوله في دبر تقدم ضبطه وتفسيره قول له الملك وله الحمد قال الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق اخرى عن المغيرة بن شعبة وعيت وهو سح لا يموت بيده الخبر الى قدير ورواته موثقون وثبت مثله عند الزوار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى قوله ولا ينفع ذا الجحيم من الحمد تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة وظاهره انه يقول ذلك مرة ووقع عند أحد النساقي وابن خزيمة انه كان يقول الذكر المذكور ثلاث مرات قال الحافظ في الفتح وقد اشهر على الالة في الذكر المذكور زيادة ولا راد لما نصبت وهو في مسند عبد بن حماد من رواية معمر بن عبد الملك بن هذا الاسناد لكن حذف قوله ولا معطي لما منعت ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا يصعب ما رجل مسلم الا دخل الجنة وهم ايسر ومن يعمل بها ما قبل يسبح الله في دبر كل صلاة عشر او يكبره عشر او يحمد عشر قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقدها بيده فثلاث خمسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة في الميزان واذا أوى الى فراشه سجد وكبر مائة مرة فثلاث مائة باللسان وألف بالميزان رواه الخمسة وصححه الترمذي الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه النسائي بعد قوله وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فابكم يعمل في يوم وليلة ألفين وخمسمائة سنة قبل يا رسول الله وكيف لا يصعبها قال ان الشيطان يأتي أحدكم وهو في الصلاة يقول اذكر كذا اذكر كذا او يأتيه عند منامه فينبهه قوله خصلنا هما

٢٦ قيل في هذا الحديث السبعة ما بين بخاري وبصري ومطفي وفيه رواية الابن عن الاب والتحديث والاختبار والعنونة وأخرجه البخاري في الصلح والملازمة ومسلم في البيوع وأبو داود والنسائي في القضاء وابن ماجه في الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا سودا أو امرأة سوداء) وعددا بين خمسة من طريق العلامة بن عجل

الرجل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأته سأله بالشيء وسأله في رواية أبي هريرة (كان بقم) وكانت
تقيم (المسجد) أي تكسبه وفي بعض طرقه كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد (فكانت) أو ماتت (فسأل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عنه) أو هم الناس ٢٠٣ (فقالوا ماتت) أو ماتت (وفاة أبي هريرة في روايته أن الذي أجاب النبي هو أبو

بكر الصديق رضي الله عنهما قال
(أدلا) أذا دفنتم فلا كنتم
أذنتوني) بالمد أي اهتدوا
(به) أو بها حتى اضل عليه أو عليها
وعند الجار في الجنة ثم تقفوا
شانه ولا ينزقوه قالوا مات من
المال فذكر هذا أن فوفظك ثم قال
صلى الله عليه وآله وسلم (دلولي
على قبره أو قال على قبرها) على
الشك (فاني) برسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (قبره) ولابن
عمار كقبرها (فضلي عليها) وزاد
الطبراني من حديث ابن عباس
وقال اني رأيت في الجنة قلعة
القدسي من المسجد الذي جمع
فداء وجمع الجميع أقدية قال اهل
اللاغة القدي في العبر والمنسحب
ما يستقل فيه ثم استعمل في كل
شي يقع في البيت وغيره اذا كان
يسيرا وهو وجه على المالكية
حديث منهمو الصلاة على النبر
وزاده سلم في آخره ثم قال ان هذه
النبر ورجلوه مظلة على أهلها وان
الله يشورها اللهم صل على عليهم
وفي الحديث فضل تنظيف المسجد
والقول عن الطائفة والصادق
اذا غاب وفسيه المكافاة بالاعاء
والترغب في شهود جنازة أهل
الغيب وروى الصلاة على الميت
الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

المفسر فان بقوله في الحديث يسبح الله وبقره واذا أوى الى فراشه قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشر العلم ان الاحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحميد وسنشيرهم هنا الى ما التسبيح فورد كونه عشرة كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعلى بن أبي طالب عند أحمد وأما مالك إلا انه اصابه عند الطبراني وورد ثلاثا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خمسة وعشرين كما في حديث يزيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البرازي وورد كما في بعض طرق حديث أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البرازي وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في التكبير وفي اسناده جهالة وورد مائة كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه معيوب بن مطاع بن أبي رباح وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعة أو ثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خمسة وعشرين كما في حديث يزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البرازي كما تقدم في التسبيح وعشر كما في حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلى وأما مالك عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم وأما التكميد فورد كونه ثلاثا وثلاثين وخمسة وعشرين وواحد وأحدى عشرة ومائة كما في الاحاديث المذكورة وفي أعداد التسبيح وعند من رواها وكل ما ورد من هذه الأعداد فحسن إلا أنه ينبغي الاحتياط بالزيادة فالزائد قوله ثلاثين ومائة بالأسفل وذلك لان بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتكبيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح به هذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص باللفظ ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشرة أو يكبر عشرة أو يصعد عشرة فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ثم ان الحديث بغيره حديث عبد الله بن عمر قوله وألف وخمسمائة في الميزان وذلك لان

الحمد لله

والاعلام بالاموت ورواها اربعة اشخاص ما بين بصري ومديني وفيه التمهيد والغنة وآخره البخاري

أيضاً في الصلاة والجنائز ومسلم وأبو داود وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما أنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا) تعني قوله تعالى الذين يأكلون الربا إلى آخر العشر وبالأكـل الإستهـد وبما ذكره الأكل لأنه أعظم منافع المال ولأن الربا

شائع في المطبوعات (نخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأه من على الناس ثم حرم بحجارة النحر) والامام أحمد حرم التجارة في النحر وهو من تحريم الوسائل المقضية الى الحرمات ومفهومه مسبق تحريم النحر على تحريم الزباوي يؤيده ما نقل عن عياض انه كان قبل نزول آيات الرباع تطويله فيجتملى ٢٠٣ وقوع الاستبعاد بالتحريم مرتين لئلا يكيدوا نحر

التحريم هنا عن تحريم عينها ورواه هذا الحديث الستة ما بين مروزي وكوفي وفيه دلالة من التابعين والتحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في البيوع وفي التفسير ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقرض البخاري من هذا الحديث هنا تحريم تجارة النحر في المسجد مع انهم احرام في المسجد وغيره أو المراد ان الاعلام تحرم بها كان في المسجد (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هفريتاً) أي جنياً مارداً (من الجن) بيان له (قلت) أي تعرض لى قلة أي بغتة في سرعة وقال التراز يعني ثوب وقال الجوهري انفت الشئ ما انفت وتفتلت (عن) البارحة) أي في أدولة قال صاحب المنهى كل زائل بارح ومفهيت البارحة وهي أدله له زالت عنك (أو قال كلمة نحوها) أي كقول في رواية أخرى عرض لى فستد على وفي رواية عبد الرزاق عرض لى في صورة هرولم من حديث أبي الدرداء جاء بشهاب من نار أيجعه في وجهي وللنسائي من حديث عائشة فأخذته فصرعته ففتقته

الحسنة بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والتسعين عشر مرات ألف وخمسة مائة قوله وألف بالميزان المثل ما تقدم والحد يبدل على مشروعية التسميع والتكبير والتعبد بعد التسراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات قال العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول ان هذه الأعداد الواردة في كتب الصلوة وغيرها من الأذكار الواردة في الصلوة والمساجد وغيرها من الأذكار لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في جملة في أعدادها عدد يحصل له ذلك الثواب الواردة على الاتيان بالعدد الناقص فلهذا تلك الأعداد حكمية وخاصة تفوت بما ورة تلك الأعداد وتسميها ولذلك نهي عن الاعتداء في الدعاء وفيما قاله نظر لانه قد أتى بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه من يله بعد الحصول بذلك العدد الوارد وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له المائة مرة وهو على كل شئ قدير في يوم مائة مرة كانت له بعد عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا جعله الله طاعة لم يصح وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه وقد يقال ان هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص وأما إذا كان في عقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالتمسيع والتكبير والتعبد بعقب الصلوات ففدية يقال ان الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع المتابع بينه وبين ما بعده من الأذكار وروى ما كان تلك الأعداد المتواليات حكمية خاصة فبينما في أن لا يزدادهم على العدد المذكور قال العراقي وهذا محقق لأنباء النص الواردة في ذلك وفي التعبد بالالفاظ الواردة في الأذكار والادعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزالون في الدنيا والى أرسلت انتهى وهذا مسلم في التعبد بالالفاظ لأن العدد لا يفتى آخر لا يفتى مع الامتثال وأما الزيادة في العدد فالامتثال محقق لأن المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الامر بها او يكون الزيادة عليه مغيرة غير معقول وفيه ان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل الامتثال وان زاد بغيرة لم يعد متمملاً (وعن سعد بن أبي وقاص انه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول

حتى وجدت برسانه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه انه كان حين عرض له غير متسكك بغير صورته الا صامية فقالوا ان رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو وبعبه الآية (لينة طمع) بعبه (على الصلاة فامكني الله منه فأردت أن أربطه الى سارية من سوارى المسجد) أي اسطوانة

عن أبيه (حق) صبراً (والتصبر) الصابح (وتنظروا إليه فكيفكم) وهل سكان أراضه صلى الله عليه وآله وسلم الربطة
 بعد تمام الصلاة أو فيها لا يسير احتمالاً لأن كرمها ابن الملقن (فذكرت قول أخيه) في التوبة (سليمان) بن داود عابها السلام
 (رب اغفر لي وهب لي ما لا ينبغي لأحد ٢٠٤ من يهدي) من البشر مثله فقر كره صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

سرعاً على أجابة الله عز وجل
 دعوة ما كان كذا في رواية أبي ذر
 كافي الشيخ قال الكرمانى واصله
 ذكره على قصد الاقتباس من
 القرآن لا على قصد انه قرآن
 واستدل به البخارى على جواز
 ربط الاسمي والاختصاص
 في المسند ورواه هذا الحديث
 السنة ما بين مروى وبصرى
 وفيه الحديث والاختصار
 والعنفه والفتوى وانخرجه
 البخارى أيضاً في الصلاة والتفسير
 وأحاديث الانبياء وصحة الحديث
 العيني وأخرجه مسلم في الصلاة
 والنسائي في التفسير (عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 أصيب سعد بن معاذ بسيد
 الأوس المهزلة وتوشى الرحمن
 رضي الله عنه (يوم المندق)
 وهو يوم الاحزاب في ذي القعدة
 (في الأصل) عرق في وسط الذراع
 قال الخطيب هو عرق الحياة وكان
 الذي أصابه ابن العرقه اسعد
 بن عاصم بن أوى (فضرّب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم خيجه
 في المسجداً) اسعد له ودمع
 قريب فلم يرعهم) أي لم يفرعهم
 (وفي المسجداً خيجه من بني غنادر)
 بكسر الميم (الادم يمسيل
 اليهم) فقالوا يا أهل النخبة ما هذا

بين دبر الصلاة اللهم اني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أود الى
 أزل العبد وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من هذاب القبر برواه البخارى
 والترمذى وصححه) قوله من البخل بضم الباء الموحدة واسكان الخاء المجهمة وبضمهما
 وبضمهما وبفتح الباء واسكان الخاء هذا الكرم ذكره في ذلك في القاموس وقد قيد
 بعضهم في الحديث منع ما يجب اخراجه من المال شرعاً أو عادة ولا وجه له لان البخل بما
 ليس بواجب من غير ان ينقص المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالأولى بتقية
 الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه قوله والجبن بضم الجيم
 وسكون الباء وتضم الهاء للشيء والمناخر عن فعلها أو انما تؤذنه صلى الله عليه
 وآله وسلم لانه يؤدي الى عدم الوفاء بقرض الجاهد والسند بالحق وانكار المنكر
 ويهجر الى الاخلال بكثير من الواجبات قوله الى أزل العمر هو البالغ الى حدى الهرم
 يعود به كالمطل في ضعف العـ قل وقلة اللهم وضعف القوة قوله من فتنة الدنيا هي
 الاغترار بشهواتها المنقضى الى ترك القيام بالواجبات وقد تـ ذم الكلام على ذلك في
 شرح حديث التعوذ من الاربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الدنيا قوله من عذاب القبر قد
 تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الاربع أيضاً وانما خص صلى الله عليه وآله وسلم بهذه
 المذكورات بالتعوذ منها لانهم من أعظم الأسباب المؤدية الى الهلاك باعتبار ما يتسبب
 عنهم من المعاصى المتنوعة (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اذا صلى
 الصبح حين يركع لم يقل اللهم انى أسألك علماً نافعاً ورزقاً طيباً وعلامة مقبلاً وراحاً ودواً
 مباحاً) الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة
 عن مولى لام سلمة عن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بم
 الاسناد ورواه الثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وانما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب
 والعمل بالمقبول لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الا تخروجه بما كان من ذرائع
 الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع وكل رزق غير طيب
 موقع في ورطة العتاب وكل عمل غير مقبول انما بالنفس في غير طائل اللهم انما أعوذ بك
 من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أى
 الدعاء اسمع قال جوف الليل الا تخروجه الصلوات المكتوبات رواه الترمذى) الحديث
 حسنه الترمذى وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفى المروى عن حفص بن غياث عن ابن
 جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه انه ربح
 بان جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة وقد أخرجه مسلم من

الذى يأتيها من قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أى من يهتكم هادساً يدقو) يعني ذال
 مجهم من أى يسيل (سورة) دماغات) سعد (فيها) أى في تلك الموضع أو في النخبة والاربعة منها أى من الجراحة وبوجه فمن
 هذا جواز نصب النخبة في المسجد للمرضى وغيرهم ورواه الخمسة ما بين مدنى وكوفى وفيه الحديث والعنفه والفتوى وأخرجه

البخاري أيضا في الصلاة والمغازي والعجوة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الصلاة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اشتكى) أي أتوجع (قال طوي) أي بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطقت) راكبة الجعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٠٥) (وسلم يصلي إلى جنب البيت) الحرام (يقرا

بالتور وكتاب مسطور) أي بسورة الطور ومن ثم سذفت وأو القسم لأنه صار عليه السلام وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مشرقة أي معلة فيؤمن معها ما يحذر من التلويث وهي سائرة فيجتمعا أن يكون بهرام سامة كان كذلك قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الأبواب التي يؤكل لهما المسجد إذا أخرج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتذهب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بسبب ذلك لأنه على التلويث وعدمه فثبت بخشي التلويث يمتنع الدخول ورداة هذا الحديث الستة مائة من الشيخ البخاري وفيه التحديث والاختيار والتمسك والقول بروايته تابعي عن تابعي عن همام عن همام أيضا في الصلاة والحج ومسلم فيه (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) همام بن عبد الله بن بشر أو عبد بن حنبل كان البخاري في المناقب (خرج من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بهما كانا معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة فيمكن أن يقدم مطلق خوف الليل المذكور في حديث الباب بساعتين ساعتان كافي حديث جابر وقد وردت إذ كارع قب الصلوات غير ما ذكره المصنف من حديث أبي أمامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني وقال هو الله أحد ومنه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحده لا شريك لنا اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء أجمعين مخلصنا وأهل في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا بالليل والأكرام مع واستحب الله أكبر الأكرام اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الأكرام في نعم الوكيل الله أكبر الأكرام في أسنادهم أود الطفاوى قال ابن معين ليس بشي وأخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت المزمع أيضا وقال حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر أصرفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقصر بالمعوقات دبر كل صلاة قال الترمذي حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة في عذابك يوم تبعث عبادك ومنه ما عند الطبراني في الأوسط باذنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أهدني من حور الدار وعذاب القبر ومنه ما عند أحمد والطبراني في الكبير بافظ اللهم أهدني في دقي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وعند الترمذي سبحانه ربك رب العزيزين يا صبور ويا ذا الجلال والإكرام وأخرج أيضا أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته يسبح عنده على رأسه ويقول باسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وهذا النسائي التهليل مائة مرة هذه الآثار وردت في أديار الصلوات غير مقيدة ببعضها وورد عقب المغرب والتجرب بخصوص ما عند أحمد والنسائي من قال قبل أن ينصرف منها لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له

المسجد (في ليلة مظلمة) من أظلم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين يضيان بين أيديهما) أكراما لهما بركة يتيمما آية له صلى الله عليه وآله وسلم أنخص بعض أصحابه بمثل هذه الكرامة عندهما إلى النور وظهور السر قوله بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة فجعل لهما مما أذخر في الآخرة (فأبقر فاصبر مع كل واحد منهما) نور (واحد) يضئ له

(سبحي في الله) ويؤيد من هذا الحديث فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة (الحديث) كلهم بصريون وفيه الحديث والنعمة وأنسجها الجارية في عسلجات النبوة وفي مناقب الانصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة) (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة) (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة)

أي عند الله في الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله فبكي أبو بكر رضي الله عنه) قال أبو سعيد (فقال في نفسه ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خيرا) (عبد ابن الدنيا وبين ما عنده) تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو العبد) (الخبر) (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكي من نألي فراقه وعبر به قوله بالتسكير لظهور نباهة أهل العرفان في تفسير هذا الملم لم يفهم القصة وغيره أحبه لنفسه به فبكي وقال بسلي فذلك بام والذوا أولاد فانسكن الرسول بجرعه (قال يا أبا بكر لا تبك) ثم خفف به بالخصوصية العظمى فقال (إن الله الناس على في عيبته وماله أبو بكر) أي أنهم جودا بنفسه وماله بالاستغاثة لم يرد به المسئلة لأنهم قدسوا الصلوة ولأنه لا منة لاحد عليه عليه الصلاة والسلام بل منة والله على جميع الخلائق وقال القرطبي هو من الامتنان يعني أن أبا بكر له من الحقوق ماله كان لنفسه لا منة بها وذلك لأنه بادر إلى التمسك به ونفقة

الجدوه على كل شيء فدير عشر مرات كتب له عشر حسنات وبقي عنه عشر سيئات وكان يومه في زمن الشيطان وبعدهما أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه اللهم أجر لي من النار سبع مرات وعقبه الالة الفهر عند الترمذي. وقال حسن صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجليه قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات وشعاعه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في زمن مكسرة وحرس من الشيطان ولم يبق له ثوب ان يدرك في ذلك اليوم الا الشرك بالله عز وجل وأنسجها أيضا للناس في زاد فيه بيده الفهر وعقب المعرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يجتهدونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لهم عشر حسنات وبقي عنه عشر سيئات وموتها وذات له بعد عشر رقبات مؤمنات وفي اسناده رشدين بن سعد وفيه مقال

(باب الاخر في بعد السلام وقد ثبت فيهم ما يستقبل الامام يومين)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لم يبق له الا مقدار ما يقول

اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الاول وساقه المصنف ههنا الاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض السالكين الى كراهة الماقام الامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة لم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة ويؤيده أيضا ما ساق في باب اثبات الامام انه كان يكتم صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسير قبل أن يقوم لكي ينصرف الناس فانه يشعر بأن الاسراع بالقيام هو الاصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الاحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة والوقوف في المكالم الذي وأنت خبير بأنه لا لازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والوقوف في المكالم الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه لان الامتنان يحصل بقلبه بعد هداؤه كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيد بخبره وهو ثمان رجليه وقوله قبل أن ينصرف كان معارضا

والا وال باللازمة بالمصاحبة الى غير ذلك بانشر اح صدره وسوخ

عليه باذن الله ورسوله اللهم المنة في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يجميل اخلاقه وكرم امره اعترف بذلك علما بشكر المصطفى في حديثه أبي هريرة عند الترمذي فوجاهوا الاحد عندنا لا كافاه ما خلا أبا بكر فان له عندنا ما يكافئه الله

ويصنع

في يوم القيامة (ولو كنت مع هذا الخليل) أي اختاروا مصطفي (من امتي لا تختف) منهم (أبا بكر) لكونه مثاهراً لأن يثبته صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتلاً قلبه بما خلقه من معرفة الله تعالى ومحبة ومراعاة حتى كأنهم احضرت أجواء قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحداً

ومن لم يفتقه الى ذلك من تعاقب القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر وعائشة أنهم أحب الناس اليه واني عنهما الخلة التي هي فوق الحبسة (ولكن اخوة الاسلام) أفضل (ومودته) أي مودة الاسلام وهي بمعنى الخلة والفرق بينهما بما باعتبار المتعلق فالثابتة ما كان بحسب الاسلام والموقفة بجهة أخرى يدل عليه قوله في الحديث الآخر ولكن خلة الاسلام أفضل والمودة الاسلامية متوافرة بحسب التقاوت في اعلاء كلمة الله ونحوه كثر الثواب ولا ريب ان الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الخليفة (لا يقين في المسجدين) انتهى راجع الى المسجدين لاني الباب ينكفي بعدم البقاء عن عدم البقاء لانه لازم له كانه قال لا يقيمه أحد حتى لا يني (الاسد الاباب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه وفيه دلالة على الخصوصية لابي بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والامامة دون سائر الناس فابن خوخة هو يدل على أنه

و يمكن الجمع بعمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد به قيد بذلك من الصلوات أو على ان اللبس مقدار الايمان بالذكر المتيقن لا ينافي الاسراع فان اللبس مقداراً ما يصرف التفسير بما اتسع لا كثر من ذلك (وعن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواء البخاري وعن البراء بن عازب قال كما اذا صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحياناً ن تكون عينه في قبلي علينا بوجهه رواء مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في البخاري لم يطول وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤتمين بعد الفراغ من الصلاة والمراغبة على ذلك ما يشعر به لفظ كان كما تقررى الأصول قال النووي المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصواب ان لفظة كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة انتهى قبل والحكمة في استقبال المؤمنين ان يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يخص من كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من اللاحية للتعليم والموعظة وقيل الحكمة ان يعرف الداخل انقضاء الصلاة اذا وسع الامام على حاله لا وهم انه في التشميم لا وقال الزين بن المنير استنباه الامام المؤمنين انما هو طلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال الشك واستقبلهم حينئذ يرفع الخليل ولا ترفع على المؤمنين والحديث الثاني يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة المدينة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل المدينة أو يجمع بين حديث البراء مفسر الحديث مرة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه كان يصلي في المدينة فقال ذلك باعتباره صلى في جهة اليمن وفي الباب عن زيد بن خالد انه في قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالخديجة على اثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الامام الناس اذا سلم ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة الى شطرنج الابل ثم خرج علينا فلما صلى أقبل علينا بوجهه (وعن يزيد بن الاسود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحج الوداع قال صلى بالصلاة الصبح ثم المحرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا قال ونقض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقضت معهم وأيا يومئذ أتى الرجل وأجلده قال فخرات

يجر جمعها الى المسجد للصلاة وكذا اقره ابن المنير وعورض بها في الترمذي من حديث ابن عباس سلموا الابواب الابواب على راجع بان الترمذي قال انه غريب وقال ابن عساكر انه وهم لكن الحديث طرقه بعض اعياننا قال الحافظ ابن حجر في بعض اسناده قوى وفي بعضها اوجهات وثابت وفيه ان المساجد تصان عن تطريق الناس اليها في خوخات ونحوها الامن

وآله (وسلم في مرضه الذي مات فيه)

على وجود الكمال (واضح عليه) على عدم النقصان (ثم قال انه) أي الشان (ليس من الناس أحدا آمن على في نفسه وماله) أي أبذل لهما (من أبي بكر بن أبي شقافة) بضم القاف عتبات رضى الله عنهما (ولو كنت متخذاً من الناس خذيلاً لاختذت أبا بكر) منهم خذيلاً ولكن خذيلة الاسلام (أفضل) أي فاضله اذ المتصور ان الخلة بالمعنى الاول هي على مرتبة وأفضل من كل خلة (سدوا على كل خوصة في) هذا (المصيد) حسب رخصة أبي بكر (رضي الله عنه وفي هذا الحديث التحديث والمعتمدين والسماع والقول) وأترجه البخاري في الفرائض بزيادة وأترجه النسائي في المناقب (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة) عام الفخ (فدعا عمار بن طهمان الطيمي (ففتح الباب) أي باب السكينة (فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أيها) ودخل معه (بالل) مؤذنه وخادم امره مسالمة (و) دخل معه أيضا (إسامة بن زيد) خادمها

ان الامور اذا الاحداث دبرها * دون الشيوخ ترى في بعضهم اخلاص
قوله فوضعت يدي على وجهي اوسع صدرى فيه مشروعية التبول بالامسة أهل الفضل
التقير اني صلى الله عليه واله وسلم على ذلك وكذلك قوله ثم ثار الناس ياخذون بيده
يمسحون بها وجوههم (ومن ان جحينة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالحاجرة الى البصرة فمضاهى ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة
من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا ياخذون بيده فيمسحون بها وجوههم قال
فاخذت بيده فوضعت يدي على وجهي فاذا هي ابر من النخ واطيب رائحة من المسك رواه
أحمد والبخاري) الحديث اخرجه البخاري مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ذكره
في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الاسمر في اوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي

الطوبى لذي سقى لآلئهم الناس
 الثلاثين (باب) الناس عليه لتوفروا عليهم على مرأهاته أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
 من قلبه وأجمع نفعه وقسلى فائدة ذلك التمكن من الصلوة في جميع جهات الأمان

الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تضح وأغلق مبنى المقبول وفي رواية للفاعل (فأبث فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فمدرت) أي أسرعت. (فسألت بلالا) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها لم لا (فقال صلى فيه فقلت في أي) بالتشوين أي في أي ثوابه (قال ابن الاسطواثين قال ابن عمر فذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى) أي فأتاني سؤال الحكمة

ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجهاد وسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (وهذه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال سألت رجلا قال في الفتح لم أقف على اسمه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو على المنبر ما ترى (أي مارأيت من الرأي أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذا العالم يحكم بمسألة ثم عا في صلاة الليل قال صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وكرره للتأكيد ومثنى غيرة منصرف للعدل والوصف (فأذاخشي) المصلي (الصحيح صلى) ركعة واحدة فاورثت ثلاثا لركعة (لما صلى) واحتج به الشافعية على أن أقل الوتر ركعة واحدة مع حديث ابن عمر مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل وقال المالكية ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أي ابن عمر كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وترا وزاد في رواية بالليل (فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أي بالوتر أو بالجعل الذي يدل عليه قوله اجعلوا وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين قوله إلى البطحاء يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الإبطح وقوله بالبحر يستفاد منه أنه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها قوله عنزته هي الحربة القصيرة قوله تترنن ورائها المرأة فيه معسك أن قال إن المرأة لا تقطع الصلاة وسأني الكلام على ذلك قوله فيمنسجون بها وجوههم فيه مشروعية التبرك كما تقدم والحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها المصنف لأن قيام الناس إليه لا يستلزم أنه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقامته له لا مصلين

(باب جواز الانصراف عن اليمين واليمين)

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه) أي لا يترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ أكثر انصرافه عن يساره ورواه الجماعة إلا الترمذي وعن أنس قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه ورواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فينصرف عن جانبه جمعا على يمينه وعلى شماله ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال صحيح الإسناد عن النسي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث الثالث حسنة الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي أسناده قبيصة بن هلب وقد رماه بعضهم بالجهل والكنه ووثقه الهجري وابن حبان ومن عرف بهجة على من لم يعرف وفي الباب عن عبيد الله بن عمرو عند ابن ماجه بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله في الحديث الأول شيئا من صلاته في رواية مسلم بن حمران قوله يرى بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن قوله أن حقا عليه هو بيان الجعل في قوله لا يجعلن قوله أن لا ينصرف أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظاهر قوله في حديث ابن مسعود أكثر انصرافه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه المناقاة لأن كل واحد منهم أقدم عليه في صفة أفعل التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأخبر بكل منهما بما اعتقدها أكثر وانما كرما ابن مسعود أن به مقتد وجوب الانصراف عن اليمين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يجعل حديث

٢٧ نيل في يدل على جملة جالسين في المسجد ومنهم الرجل الذي سأل عن صلاة الليل ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعنة والقبول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المزني (الانصاري رضي الله عنه أنه رأى) أي أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مستلقيا) على ظهره (في المسجد) حال كونه (واضعا) أي

ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ
وصح ابن عمرو عثمان كتابه ليعلان
ذلك وهذا يدل على انه ليس
خاصا بصلى الله عليه وآله وسلم
بل هو جائز مطلقا وانحصار
لائب بالاسم قال والقاهران
فعله ذلك كان في وقت
الاستراحة لا بعد مجمع الناس
لمعارف من عادته من الجلوس
بينهم بالوفاء التام صلى الله عليه
وآله وسلم قال الخطابي وفيه
جواز الاتساع في المسجد
والاضطجاع وانواع الاستراحة
وقال الداودي فمسه ان الاجر
الوارد للارت في المسجد لا يخص
بالجلوس بل يخص بالاعتكاف
ايضا ورواه هذا الحديث
الخمس مديون وفيه التعديت
والتمتعة وأخرجه البخاري
ايضا في اللباس والاعتكاف
ومسلم في اللباس وأبو داود في
الادب والترمذي في الاستئذان
وصححه والنسائي في الصلاة
عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال صلاة الجيمع (في
رواية الجماعة (تزيد على صلاته)
أي الشخص المفرد (في بيته
(و) على (صلاته) باتفراده (في
سوقه خمس وعشرين درجة)

سبر الأعداد لا يوقف عليه الإنبور
سفته وآداب (وأنى المسجد) حال ك
(لم يخطا منطوقه) بفتح الخاء (الاريف)

الجماعات يستلزم احتساب الاجر بالطهارة والتصل عن الخطيئات ومن توفى عن ذلك الهلكات فقد ترقى الى منجاة الدرجات (واذا دخل المسجد كان في ثواب صلاة ما كانت تحبسه) الصلاة أي مدة دوام ذلك وحذف الفاعل للعلم به (وتصل عليه يعني الملائكة ما دام في محاسبه الذي يصل فيه) أي تستغفر وتطلب له ٢١١ الرحمة قاتلين (اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم يؤذ) المصل الملائكة (يحدث)

بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفي رواية مالم يؤذ يحدث فيه بلقظ الجار والمجرور مع ما يؤول في أخرى مالم يحدث فيه باسقاط يؤذ أي مالم يأت بنافذ لا وضو وفيه ان الصلاة في السوف مشروعة وإذا جازت الصلاة فيه فإرادى كان أولى أن يتخذ نفسه مسجدا للجماعة أشار اليه ابن بطال ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومسلم في ركوفي وفيه التعديت والنعنة ورواية نأبى عن نأبى وأخرجه البخاري أيضا في باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ان المؤمن المؤمن كالخياط (أي كالحائط) يشد بعضه بعضا وشبك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وإنما شبك أعضل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقا وحديث أبي هريرة الآتي دال على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو

عليك بالتمليل والتسبيح والتقديس ولا تغفلن أنفسن الرحمة واعقدن بالانامل فانحن مستولات مستطقات رواه أحمد والترمذي وأبو داود وعن سعد بن أبي وقاص انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة بين يديهما أو حصى تسبح به فقال أخبرك بما هو أسير عليك من هذا أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق في السما وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالي والله أكبر من ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك رواه أبو داود والترمذي وعن صفية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة تسبح بها فقال لقد سمعت بهذا الأعلان أكثر مما سمعت به فقلت على فقال قولي سبحانه الله عدد ما خلقه رواه الترمذي أما الحديث الأول فآخر بحسه أيضا لما كرم قال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث هاني بن عثمان وقد صحح السيوطي اسناد هذا الحديث وأما الحديث الثاني فآخر به أيضا النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وأما الحديث الثالث فآخر به أيضا لما كرم وصححه السيوطي والحديث الأول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد التسبيح وأدق راحة لابي داود وغيره يمينه وقد حمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بان الانامل مستطقات يعني اخن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الهيئة أولى من السجدة والحصى والحديثان الاخران يدلان على جواز عقد التسبيح بالزوى والحصى وكذا بالسجدة لعدم الفارق لتقريبه صلى الله عليه وآله وسلم المرأتين على ذلك وعدم انكاره والارتداد الى ما هو أفضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آثار في جزء هلال الخفافين طريق معمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يوضع له قطع ويجاز من قبل فيه حصى فيسبح به الى نصف النار ثم يرفع فاذا صلى أتى به يسبح حتى يحسب وأخرجه الامام أحمد في الزهد قال حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أبا صفية رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا طالت فكل يسبح بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الربيع ان سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد في الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا سمر أئبل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب انها كانت تسبح بقطعة معقود فيها (١) وأخرج

في غيره أجوز ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتعديت والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الادب والمظالم والترمذي في البر والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (١) في الاصل بين السطور وفيها القف فيه الكل صحيح معني وتصريح رواية اه صحيح

أحمد بن محمد بن أبي الفوارس (توفي في سنة ٢١٢ هـ) كان له شأن في العلم والدين وهو من أعلام القرن الثاني عشر هـ. كان له شأن في العلم والدين وهو من أعلام القرن الثاني عشر هـ. كان له شأن في العلم والدين وهو من أعلام القرن الثاني عشر هـ.

عبد الله بن الإمام أحمد بن زائدة الزهري عن أبي هريرة أنه كان له شأن في العلم والدين وهو من أعلام القرن الثاني عشر هـ. كان له شأن في العلم والدين وهو من أعلام القرن الثاني عشر هـ. كان له شأن في العلم والدين وهو من أعلام القرن الثاني عشر هـ.

وعرج السمرقاني من أبواب المسجد أي أوائل الناس الذين يتسارعون والسرعان بضم السين واسكان الراء جمع سريع ككثير وكثبان وهو الممرع للخراب (قوله) أقصر الصلاة وفي التورم أبو بكر وعمر فهما أي خافا (أن يكماه) صلى الله عليه وآله وسلم اجلاله (وفي التورم رجل) هو الطبراني وكان في يديه طول يقال له ذو اليدين قال يارسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة قال لم أنس (في نافي) ولم تقصر أي الصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم للشافعيين (أما) أي الأمر كما يقول ذو البدين (فقالوا) الأمر كما يقول (فقد) فصل ما ترك وهو الركعة (ثم) ثم كبر وكبره مثل مجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبره مجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر) ومجمل مباحث هذا الحديث باب السهو ما كان أورده البخاري هنا استدلالا على جواز تشييد الأصابع في المسجد وغيره قال ابن بطال ادخل هذا الحديث معارضة لما روي في النهي عن التشييد في المسجد وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

(أبواب ما يدل الصلاة وما يكره ويباح فيها)

(باب النهي عن الكلام في الصلاة)

(عن زيد بن أرقم قال كنا نكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله فاتسعين فأمروا بالسكوت ونهيوا عن الكلام رواه الجماعة إلا ابن ماجه والترمذي فيه كاتسكلم خاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة) الحديث قال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشافعي وعن عمار عند البخاري وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية ابن الحكم وابن مسعود وسأببان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامدا عالما ساقطت صلاته قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة وأخته لقوا في كلام الساهي والجاهل وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سقوا بين كلام الناقص والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

من طرف غير ثابتة انتهى وقد ذكرها الحفاظ في المتن مع الكلام علم الانطو لذكرها من طرف غير ثابتة انتهى وقد ذكرها الحفاظ في المتن مع الكلام علم الانطو لذكرها من طرف غير ثابتة انتهى وقد ذكرها الحفاظ في المتن مع الكلام علم الانطو لذكرها

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أماكن من الطرق أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمراضع التي يتجهل مساجد (ويقول أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الأماكن) ورواه هذا الحديث ما بين بصري

كأنس وبها لأن ذلك من عسر

عليه وآله وسلم (ادرجع من عزو كان في تلك الطريق) أي طريق المدينة (أوفج وأعمرة هبط من بطن واد) هو وادي العقيق (فأظهر من بطن وادناخ) راحلته (بالطعام) أي بالمسبل الواسع المجمع فيه ذقاق الحصى من منبيل المسابهي (التي على شفير الوادي) بفتح الشين أي طرفه (الشرقية فعرس) أي نزل آخر الليل للإمساك (ثم) أي هنالك (حتى يصبح) أي يدخل

الترمذي عن حماد بن قال النخعي وسام بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو واحد من الروايات
 عن قتادة واليه ذهب الهادوية وقد ذهب قوم إلى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين
 كلام العامة وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير
 ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقد أتت في إحدى
 الروايتين عنه وحكاها الحارثي عن عمرو بن دينار وعن قاله مالك والشافعي وأحمد
 وأبو ثور وابن المنذر وحكاها الحارثي عن نعيم بن أبل الكوفة وعن أكثر أهل الجواز
 وأكثر أهل الشام وعن سفیان الثوري وهو أحد الروايتين عنه وحكاها الثوري في
 شرح مسلم عن الجمهور استدلل الآقون بحديث الباب وسائر الأحاديث المصرحة
 بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامة والناسي والجاهل واحتج
 الآقرون بعدم فساد صلاة الناسي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو
 وبقي عليه كما في حديث ذي البدين وجمار بن الطبراني في الأوسط من حديث أبي
 هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة فأنسبني على ما صلي وبحديث
 رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني
 والبيهقي والحاكم بضم هذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية
 ابن الحكم الذي ساق في فاه صلى الله عليه وآله وسلم بأمره بالأعادة واجب عن ذلك بان
 عدم حكاية الأمر بالأعادة لا يستلزم عدم وجاها أنه لم ينقل الينا خبر جع إلى غيره من
 الأدلة كذا قيل ويجب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان أن
 المسرا دفع الائم لا الحكم فان الله أوجب في قتل الخطأ ~~الاستدلال~~ كفارة على أن الحديث
 مما لا ينهض للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من
 التلخيص ويجب عن الاحتجاج بحديث ذي البدين بأن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 وقع وهو غير متصل بناؤه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها
 قوله في الحديث حتى نزل وقوموا لله فانتبه في إطلاق الفتوى على السكوت قال زهير
 الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي أن له خبره معان قال وقد علمتم في بيتين بقولي
 وانظ القنوت اعد دعاءه ثم سجدة * من يداعلي عشر معاني حر ضربه
 دعاء خشوع والعبادة طاعة * أقامتها أقسر ران بالعبودية
 سكوت صلاة والقيام وطولة * كذا الدوام الطاعة الرابع فيه
 قوله ونهينا عن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشهره كلام المصنف وإنما
 زادها مسلم وأبو داود وقد استدلل بن يادته على مسئلة أصولية قال ابن العربي قوله
 أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام يعطى بظاهره أن الأمر بالنهي ليس نهيا عن ضمده

في الصباح (ليس عند المسجد الذي يجتمعون ولا على الأكمة) الموضع المرتفع على ما حوله أو قبل من يجر واحد (التي عليها المسجد
كان ثم) أي هناك (خليفة) وادع الحق (يصلى عبد الله) بن عمر (عنده في بطنه كتاب) جمع كثير ومن جملة (كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ثم) أي هناك (يصلى فلما) ٢١٤ أي دفع (السيبل فيه بالبطنة استحقى دفن) السيبل (ذلك المكان الذي

كان عبد الله بن عمر (يصلى فيه
وان عبد الله بن عمر حدثه ان
الذي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى حيث المسجد الصغير الذي
دون المسجد الذي اشرف
الروحاء) هي قرية بجامة على
أمتين من المدينة وبينها وبين
المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد
كان عبد الله بن عمر رضى الله
عنهما (يعلم) من العلم أو من
السلامة (المكان الذي كان
صلى فيه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول ثم) هناك
(عن يمينه حين تقوم في المسجد
تصلى وذلك المسجد على حافة
الطريق الذي) بتخفيف النفاة
أي على جانبه (وأنت ذاهب إلى
مكة بينه وبين المسجد الأكبر
ومكة بجعر أو نحو ذلك وان ابن
عمر كان يصلى إلى العرق) بكسر
العين وسكون الراء الجبل
الصغير أو عرق الطبيعة الوادي
المعروف (الذي عند مصرف
الروحاء) أي عند آخرها (وذلك
العرق انتهاء طريقه على حافة
الطريق دون) أي قريب
أو تحت (المسجد الذي بينه وبين
المصريف) بفتح الراء (وأنت
ذاهب إلى مكة وفدا بنى) مبنيا
للمعول (ثم) أي هناك (مسجد)

والكلام على ذلك مبسوط في الاصول قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا
يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لأن زيد ما دعى وقد أخبرناهم كانوا
يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة إلى أن ينهوا انهم و يؤيد
ذلك أيضا اتفاق المهجرين على أن قوله تعالى وقوموا لله خاشعين في الصلاة بالمدينة ولكنه
يشكل على ذلك حديث ابن مسعود (التي بعد هذا فان فيه أنه لم يسمع من عند النجاشي
كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد
أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال قومه لم يطلب العلم من مظانه ان نسخ
الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال وايس مما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لأن
زيد بن أرقم كان من الأنصار من الذين أساءوا بالمدينة وصاروا بها قبل هجرة المصطفى صلى
الله عليه وآله وسلم وكانوا يصليون بالمدينة كما يصلي المسلمون بمكة في إحسان الكلام
في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فتشكى زيد ما كانوا عليه لأن زيدا
سكى ما لم يشهد في الصلاة وهذا الجواب يرد قول زيد المتقدم فكأن تكلم خلف رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيضا قد ذكر ابن حبان نفسه ان نسخ الكلام في الصلاة
كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان
كذلك فلم يكن الأنصار حينئذ قد صاروا ولا أساءوا فان اسلام من أسلم منهم كان حينئذ
القرار السنة من الخزيح عند العقبة فدعاهم إلى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني
منهم ثمان عشرة رجلا فبايعوه وهيبيعة العقبة الأولى ثم جاء في الموسم الثالث ثمانية
بيعة العقبة الثانية ثم هاجر اليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بستين
وثلاثة أشهر وأجاب العراقي عن ذلك الاشكال بان الرواية الصحيحة المتفق عليها في
حديث ابن مسعود هي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله ان في الصلاة شغلا
فصمت الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتمعا فقبل نزول الآية قال وأما
الرواية التي فيها ان الله قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية
الأولى للاختلاف في رايهم وأعلى تقدير بثبوت إفعله أو حتى المذهب يوسى به القرآن
وفيه أن الترجيح فرع المعارض ولا تعارض لأن رواية أن لا تكلموا زيادة ثابتة من
وجه معتبر كما سيأتي فتقبلوا منه وأما الاعتذار بان موسى غير قرآن فلا غير نافع
لأن النزاع في كون تحريم الكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن ومن
جمله ما يجب به عن ذلك الاشكال ان زيد بن أرقم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الاجاب نزول الآية ويرد قوله في حديث الباب يكلم الرجل من أصحابه وان ذلك كان
سلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم ان تكليم بعضهم بعضهم في الصلاة

فلم يكن عبد الله يصلى في ذلك المسجد كان يتركه عن يساره ووراءه ويصلى أمامه) أي قدام المسجد لا يعني
(إلى العرق نفسه وكان عبد الله) بن عمر (روح من الروحاء فلا يصلى الظهر حق بأى ذلك المكان فصلى فيه الظهر وإذا
أقبل من مكة فأتى مكة قبل الصبح بساعة أو من آخر الصبح) ما بين الفجر الكاذب والصبح الصادق والفرق بينه وبين قوله

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزل عند سحران) شجرات (عن يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان معسكر (دون هروشي) جبل على ملتقى طريق المدينة والنمام قريب من المنطقة (ذلك المسيل لصيق كبراج) أي بطرف (هروشي) ثنية بين مكة والمدينة وقيل جبل قريب من المنطقة ٢١٦ (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غلوة بلوغ السهم

أو أمجد جرى القسرس (وكان عبد الله بن عمر يصلي إلى سرحة لحي أقرب السحرات) أي إلى شجرة هي أقرب الشجرات (إلى الطريق وهي أطولهن وإن عبد الله بن عمر سمع منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل في المسيل) المسكان المسدر (الذي في أدنى من الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المحسني الآن بطن مرو (قيل) أي مقابل (المدينة حين يوطئ من القراوات) جمع صفراء وهي الأودية أو الجبال التي بعد من الظهران (ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الطريق الأوصية بصحر وإن عبد الله بن عمر سمع منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل بذي طوى) موضع عكة (ويبيت بها) حتى يصبح يصلي الصبح حين يقدم مكة ومصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك على أكمة غلظة وفي رواية غلظة (ليس في المسجد الذي بيني وبينكم) سكن أسفل من ذلك على أكمة غلظة وإن

القوم بأبصارهم فقاتوا شكل أماء ما شأنكم تنظرون إلى بجمع أو يضربون بأيديهم على أظفارهم فلما رأيتهم يصعدوني أكني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبي وأبي ما رأيت معاً قبله ولا بعده أحسن تعاليمه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شقني قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود وقال لا يحل مكان لا يصلح وفي رواية لا يجسد إنما هي التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة القرآن) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي قوله فرماني القوم بأبصارهم أي نظروا إلى أبصارهم نظراً منكراً ولذلك استعبره الرمي قوله وإنك أماء وأسرف التسمية وشكل بينهم المثلثة واسكان التكافؤ بفتحهم ما جبه الغنان كالخيل والبغل سكاها الجوهرى وغيره وهو فقدان المرأة لها وسترها عليه لفقدته وقوله أماء بتشديد الميم وأصله أم زيدت عليه ألف الذبابة الصوت ووردت بها السكت وفي رواية أبي داود أماء بزيادة الاء وأصله أم زيدت عليه ألف الذبابة لذلك قوله على أخذهم هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لئلا يلهي في صلاة الرجال والتصفيق للنساء ولا يقال إن ضرب اليد على التصفيق لأن التصفيق إنما هو ضرب الكف على الكف والأصابع على الكف قال القرطبي ويعبدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصفناً ولهذا قال بجمع أو يضربون بأيديهم على أخذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقاً لكان الأقرب في اللفظ أن يقول بصفقون لا غير قوله أكني سكنت قال المسدري يريد لم تكلم أكني سكنت وورد لكن هنا مشكل لأنه لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدهما نحو ما هذا كالكلمة مذكورة أو ضده لمحوها أو يرضى ككلمة أسود ويحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكنوني لم أكلمهم أكني سكنت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم ثبوته مثل ما زيدت على الكلمة كرم لأن الشجاعة والمكرم لا يكادان يترقان فالاستدراك من توهم نفي كرمه ويحتمل أن يكون لكن هنا التوكيد نحو لرجائي أكرمه لكلمة لم يجزى ما كدت لكن ما أفادته لومن الامتناع وكذا في الحديث أ كدت لكن ما أفادته شريهم من ترك الكلام قولاً فبأبي وأبي من علق بهل محذوف تقديره أفديه بأبي وأبي قوله ما كهرني أي ما أنكرني والكهر الانكار قاله أبو عبيد قرأ عبد الله بن مسعود ما ألقى فيم فلا تكبر وقيل الكهر العبوس في وجهه من تلقاء قوله إن هذه الصلاة بمعنى مطلق الصلاة يشتمل الفرائض وغيرها قوله لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في الرواية الأخرى لا يحل استدلال بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء

عبد الله بن عمر (سمعته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقبل فرضي الجبل) مسكن الطريق إلى الجبل (الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة) أي ناسبها قال نافع (فجعل) عبد الله (المسجد الذي بيني وبينك) يسار المسجد بطرف الأكمة ومصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء ندع من

الاكمة عشرة أذرع وأفعوها ثم تصلي (حال كونك مستقبل القريتين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للتبرؤ وهذا لا ينافي ما روي من كراهية أبيه عمر لذلك لأنه يخول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله ما مومن من ذلك كما حفظوا خلافاً وعمر وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهم أعظم في الدين في اقتداء آثاره

صلى الله عليه وآله وسلم تبرأ إليه ونعتظيم له وفي معنى عمر السلامة في الاتباع من الابتداء ألا ترى أن عمر نهى على أن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لاقعة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ثم إن هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ومسجد الزواجر يعرفها أهل تلك المدينة وقد عين عمر بن شعبة منها شيئاً كثيراً لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شعبة في أخبار المدينة المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعباً وروى عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ولو أحياها بنى بالحجارة الملقوشة المطابقة لقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بنىها بالحجارة الملقوشة

كان الحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرهما فإن احتاج إلى تنبيهه أو اذن له داخل سبع الرجل وصنفت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف وقالت طائفة منهم الأوزاعي أنه يجوز الصلاة بالمساجد واستدلوا بحديث ذي الدين وكلام الناس الذي كور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والتظاهر أن المراد به هذه الثاني بشهادة السبب قوله تعالى في التيسير والتسكين وقراءة القرآن هذا الحصر يدل بغيره ومعه على منع التكليم في الصلاة بغير الثلاثة وقد تمسكت به الطائفة القسالة تجمع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخفية والهادوية ويجاب عنهم بأن الأحاديث المأثمة لا دعية وإن كان مخصوصة في الصلاة لمصلحة لمعوم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لا سيما بعد ما تقرر أن تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكثرا لا دعية والأد كافي الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالتقدم لها وجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من لم يأخذ بنظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صحيحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقامها وجعلوا معارضها وردوها به ونقضوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم أن مسلم التعارض قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وإن القراء فرض وكذلك التسبيح والتحميد وإن تشبعت العاطس من الكلام المبطل وإن من فعله جاهلاً لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالإعادة انتهى

(باب أن من دعاه في صلاته بما لا يجوز جاهلاً لم تبطل)

(عن أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة وقتها معه فقال اعزبي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ورحمدا ولا ترحم معنا أحداً فلما سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أعزبي لقد تجعرت واسعا بي يد رحمة الله وراه أحدوا البخاري وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضاً مسلم قوله تجعرت واسعا أي ضيق ما وسعه الله وخصصته بنفسك دون أخوانك من المسلمين هلا سأل الله لك ولكل المؤمنين وأمرهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا إشارة إلى ترك هذا الدعاء والتهمى عنه وأنه يستحب الدعاء لغير من المسلمين بالرحمة والهداية ويحرمه أو استدله المصنف على أن لا تبطل صلاته من دعاء لا يجوز جاهلاً لعدم أمر هذا الدعاء بالإعادة قول يزيد رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والقاهر وهي يوم القيامة للامتقين خاصة جعلها الله من وسعته ورحمته في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة انتهى وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم الأخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة من وفيه التعديت والعنينة والأخبار (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان إذا أخرج يوم العيد أمر)

خادمه (بالحرية) أي يأخذها (تتوضع بين يديه فيصلي اليها والناس وراءه كأن يفعل ذلك) أي وضع الحربة والصلاة اليها (في السفر) فليس يختص يوم العيد قال نافع (لأن ثم) أي من هنا (أخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه وفيه ان سيرة الامم سترقان خلفه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاسترخاء

وغير ذلك (عن أبي جهمينة)

وهب بن عبد الله السواقي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم بالبصرة) خارج مكة ويسال له الايطح (وبين يديه عنقه) كصف وعرج لكن سنانها في أسفلها بخلاف الرمح فانه في اعلاه (الظهر ركعتين والعصر ركعتين) وزاد في رواية عن عوف ان ذلك كان بالهجرة قال الثوري فيكون صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين ركعتين الصلواتين في وقت الاولى منهما (بمابين يديه) أي بين العنزة والقبلة (المرأة والحمار) لا يئنه وبين العنزة لان في رواية عمر بن أبي زائدة رأيت الناس والروابي يرون بين يدي العنزة وقد اختلف فيما يقطع الصلاة فذهب طائفة الى ظاهر حديث أبي ذر لما روى في مسلم من كون مرور الحمار والكلب يقطع الصلاة وقال الامام أحمد لاشك في السكاب الاسود وفي قاي من الحمار والمرأة فتى وذهب الشافعي الى انه لا يقطع الصلاة شي الا الكلب والحمار والمرأة ولا غيرها ولتعدد الواو فيه هو ثابت بخلاف المصلي ولا يخفى ان مارداه ابن عباس كان

باب ما جاز في النخعة والتفخيخ في الصلاة

(عن علي قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان بالليل والنهار وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي يتفخيخ لي رواه أحمد وابن ماجه والنسائي في مسنده) الحديث صحيح ابن السكن وقال البيهقي هذا مختلف في اسناده ومثله قيل سبع وقيل تسع ومداره على عبد الله بن يحيى قال الحافظ واختاره عليه فيه قيل عن علي وقيل عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعة غيره وثقة النسائي وابن حبان وقال يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله بن علي بنه وبين علي أبوه والحديث يدل على ان التفخيخ في الصلاة غير منسوخ وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في الصبر وروى عن الناصر وقال المنصور بالله اذا كان لاصلاح الصلاة لم يفسد به وذهب أبو حنيفة ومحمد والهادوية الى ان التفخيخ منسوخ لان الكلام لغة متركب من حرفين وان لم يكن مفيداً لورد بان الحروف لا اعتد على مجزئتها العين وليس في التفخيخ اعتقاد وقد أجاب المهدي عن الحديث بقوله لا يفسد الكلام ثم دليله النص صريح في إرجح الظاهر وقد عرفت ان تحريم الكلام كان بمكة والاشكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها الاجرد الترتيب من دون علم ولا ظن لو جاز التحويل على مثله لرد من شاء ما شاء من الشرعية الماهرة وهو باطل بالاجماع وأما ترجم دليل تحريم الكلام فمع كونه من ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على مثل النزاع (وعن عبد الله بن عمر وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صلاة النكسوف رواه أحمد وأبو داود والنسائي وذكره البخاري تعليقا وروى أحمد هذا المعنى من حديث المعيرة بن شعبة وعن ابن عباس قال النهي في الصلاة كلام روي عن عبد بن منصور في سننه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي والنظا أبي داود ثم تفخيخ آخر مبدوده فقال أف اف ثم قال يارب ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم ألم تعدني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون فذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد انجصت الشمس وفي أسفله عظماء من السائب وقد أخرج له البخاري ومقرؤا وأثر ابن عباس أخرجه أيضا عبد الرزاق في نهج في صلاة النكسوف التفخيخ في أصل اللغة أخرج الرجب من التخم كافي القاسموس وغيره وقد فسرى الحديث بقوله أف اف وقد استدل بالحديث من قال ان التفخيخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال انه يفسد الصلاة بأحاديث النسي عن الكلام والتفخيخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب منع كون التفخيخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متركب من الحروف المتعقدة على الخيارج ولا اعتقاد في التفخيخ وأيضا الكلام المنهى عنه في الصلاة هو الكلمة كما تقدم ولو سلم حسنة اسم الكلام على التفخيخ كما قال ابن عباس لا كان نهى صلى الله عليه وآله وسلم

قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم شيانين يوماني يكون فاجزا الحديث أي ذرا لمذكور وفي الحديث من وسلم القراء وضع السيرة للمصلي حيث يخفى الروي بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلط العنزة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الاعمال لما يشهره الخبر من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصص من حين مضى فبقية البلاد الذي يخرج منهم

وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب استحباب العترة في السفر وروايت هذا الحديث الاربعة ما بين
بصري وكوفي وفيه التحديث والعنونة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي ستر العورة والاذان وصنفه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والباس وفي باب السترة مكة وسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في الصلاة (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال

كان بيني وبين رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم) أي

مقامه في صلته (وبين الجدار)

أي جدار المسجد عابلي القبلة

كأني الاعتصام (عمر الشاة) أي

موضع مرورها وروايت هذا

الحديث أربعة وفيه التحديث

والإخبار والعنونة والقول

ورواية الابن عن أبيه وأخرجه

مسلم وأبو داود في الصلاة وقد

قدروا ما بين المصلي والسترة

بقدر يجر المشاة وقيل أقل ذلك

ثلاثة أذرع وبه قال لشافعي

والامام أحمد ولا يداود مرفوعا

من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا

صلى أحدكم إلى سترة فليدبر منها

لا يقطع الشيطان عليه صلته

قال البخاري استحباب أهل العلم

الدون من السترة بحيث يكون

بينهم وبينه وأما مكان السجود

وكذلك بين الصفوف وقد ورد

الأمر بالدونها وفيه بيان

الحكمة في ذلك انتهى (عن

أنس) بن مالك (رضي الله عنه

قال كان النبي صلى الله عليه

وآله (وسلم) إذا خرج لحاجته

للخلى (تبعته) أنا وغلام ومعتا

عكازة) يضم العين وتشديد

الكاف عصا ذات زج (أو) قال

وسلم لذلك في الصلاة خصص المصلي عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في
السجود وعن النفخ في الشراب ولا تقوم به حجة لأن في أسناده خالد بن إلياس وهو متروك
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف برة واستدلوا أيضا بما أخرجه
الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كره أن ينفخ بين
يديه في الصلاة أو في شربه قال زين الدين العراقي وفي أسناده غير واحد من كماله
واستدلوا أيضا بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك رفعه قال ثلاثة من الجفاء أن
ينفخ الرجل في سجوده أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلته قال البزار ذهب عن
الثلاثة وفي أسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولأن حديث آخر عند البيهقي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهامني في صلته فذلك خطئه والنفخ كلام وفي
أسناده نوح بن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يحتج به وروى البزار من حديث بريدة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يبول الرجل قائما أو يمسح جبهته
قبل أن يفرغ من صلته أو ينفخ في سجوده قال العراقي ورجال رجال الصحيح ورأيت
بخط الحافظ علي كلاً من زيد بن الدين مالفظة قوله ورجال رجال الصحيح ليس بصحيح انتهى
وقال البزار لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه الأسدي بن عبيد الله ورواه
الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الأسناد تفرد به
أبو عبيدة الحارثي عن سعيد بن حيان قال العراقي لم يفرده عنه بل تابعه عليه عبد الله
ابن داود والخريبي وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليسوم موضع سجوده ولا يدعه حتى إذا
أهوى للسجدة نفخ ثم يسجد وفي أسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب
إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي بأسناد صحيح إلى ابن عباس أنه
كان يخشى أن يكون النفخ كلاما وكراهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشامي
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير
وروى أيضا عن سعيد بن الزبير وروى عنه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار
الكلابي كماله والبيهقي عنه وقالت الشافعية والهادوية أن بان منه عرفان بطلت
الصلاة والأدلة ورواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة وعبد بن الحسن وأحمد بن حنبل
وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء
فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصله لأن
حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه القطيط وذلك لما عرض عليه من

(عصا أو عترة) وهي أطول من العصا أقصر من الرمح (ومعناها دابة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الاداة)
فيستقي بالماء أو بالجر يترسأ بالماء ينشأ بالعترة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش ويصلي إليها (عن
سليمان بن الأكوع) الأسدي رضي الله عنه (أنه كان يصلي عند الاسطوانة) المنيوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين

(التي قلده المصنف) الذي كان في السجدة من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وهذا دل على أنه كان المصنف موضع خاص به ووقع عنده مسلم بالفظ يصل وراه الصدوق وكأنه كان للمصنف صندوق موضع فيه روى عن عاتكة أنها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عا ٢٢٠ بالسهم وانما أسرت إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال في الفتح ثم

تعذيب بعض من وجب عليه العذاب

باب المكاة في الصلاة من خشية الله تعالى

(قال الله تعالى اذا تقلى عليهم ايات الرحمن خروا سجدا وبكيا) عن عبد الله بن الشخير قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره ازين كازير الرجل من البكاء رواه احمد وأبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة قوله ازين الازين يشق الانس بعد هزاي مكسورة ثم تحتانية سا كنة ثم زاي أيضا وهو صوت التندر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه وبغلي من البكاء قوله كازير الرجل المرجل بكسر الميم وسكون الراء فخرج الجيم فدر من الخاس وقد يطلق على كل قدر يطبخ فيها رطله المار في الحديث وفي رواية أبي داود كازير الرجل يعني الطاحون قوله من البكاء فيه دليل على ان البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرفان أم لا وقد قبل من كان البكاء من خشية الله لم يبطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه ايضا ما رواه ابن حبان بسنده الى علي بن أبي طالب قال ما كان غيبا فافارس يوم بدر غير المقداد بن الاسود والتندر رأيتنا وما غيبا فاتم الامول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويبيح حتى أصبح وبوب عليه ذكر الاباحة الامر أن يبكي من خشية الله وأخرج البخاري وسعيد بن منصور وابن المنذر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ سورة يوسف حتى بلغ الى قوله انما شكوا بشي وعرضني الى الله فسمع نسيجه واستبدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة لآية التي ذكرها انهم اشعل المصلي وغيره (وعن ابن عمر قال لما شاهده رسول الله صلى

أنا بأكبر رجل رقيق إذا قرأ عليه البكاء فتمتال مروءة فليصل فعاودته فتمتال مروءة فليصل

يكن صاحب يوسف رواء البخاري ومعه مائة من حديث عائشة (قوله)
كل رقيق في أي رقيق القلب وفي رواية البخاري أنه قال إن أبا بكر رأس سيف إذا قام
بما لم يستطع أن يصلي بالناس قوله إنكن صاحب يوسف صاحب جمع صاحبة
أراد أنهن مثل صاحب يوسف في أظهر خلاف ما في الباطن وهذا الخطأ وإن
باللفظ الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما أن المراد بصاحب يوسف زليخا
فكذلك قال الحافظ ووجه المشابهة بينهم ما في ذلك أن زليخا استبدعت النسوة وأظهرت
أن الإكرام بالنسبانية ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن ينظرون إلى حسن يوسف
مذخرها في محبته وإن عائشة أظهرت أن سبب إرادتهم إصراف الإمامة عن أيها كونه
جميع المؤمنين القراءة لبعثته ومراعاة زيادة وهو أن لا يشتم الناس به كما صرح
في بعض طرق الحديث فقالت وما جاني على مراجمته إلا أنه لم يقع في قلبي أن

بأنه تغير عن هيئته الأولى أو يقال لفظ الدمودجنس بحقل الواحد والاثني فهو مجمل مبتدأ واية عودين يحجب
أولمكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل هو وان متسايمان والثالث على غيرهما ولفظ المتقدمين في الحديث الذي قبل
هذا في البخاري يشبههم بما واسدول البخاري بهذا الحديث على أنه لا يابن بالصلاة بين الساريتين إذ لم يكن في جماعة وأما

جَعَلِي بِهِدَايَتِي عَلَىٰ آدَمَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ۚ إِنَّكَ جَمِيعٌ بَصِيرٌ

الى ان الاولى للمنفرد ان يصل الى الساري فيجمع هذه الاولوية فلا يصح راحة في الوقوف بينهم اذا ما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرافي في شرح المسند قال في الفتح وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال المحب الطبري

كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحل السكره عنه عدم الضيق والمسكة فيه اما الانقطاع الصف اولاً لانه موضع التمهال انتهى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انه كان يهرض راحلته أي يجعلها عرضاً (فيصلي اليها قبل للمانع أرايت اذ نهبت الركاب) بكسر الراء أي هاجت الابل وشوشت على المصلي لعدم استقرارها والركاب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (ياخذ الرجل نعله) من التمدد وهو تقويم الشيء وضبطه في الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال أي يقبضه تلقاء وجهه (فيصلي الى اخرته) بفتح الهمزة والمججمة والراء من غير مدود يجوز المد لكن مع سكون الخاء (وقال مؤخره) يضم الميم وكسر الراء وهي الخشبة التي يستند اليها الركاب (وكان ابن عمر يقول) أي ما ذكر من التمدد والتعريض قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التسمر بما يستقر

يجب الناس بعدهم جلا فام مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد استدل به المصنف هنا على جواز البكاء في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينهاهم على استخلاف أي بكبر بعد ان أخبرانه اذا قرأ عليه المكيال ذلك على الجواز

(باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة)

(عن رفاعه بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعطست فقلت الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتسكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رسول الله فقال الذي نفسي بيده لقد يسر لها بضع وثلاثون ملكا بهم مصدقهم يرواه النسائي والترمذي الحديث أخرجه البخاري ولفظه عن رفاعه بن رافع الزرقي قال كان صلى يوم ما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمارفغ رأسه من الركعة قال سمع الله ان جده فقال رجل من ورائه يا أولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا فقال رأيت بضعاً وثلاثين ملكا يندرون بها أيهم يكتبها أولي ولم يذكر العطاس ولا زاد كما يجب ربنا ويرضى وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الرايتين بان الرجل الميم في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكفي عن نفسه اما التصديقاء حمداً أو نحو ذلك ويجمع أيضا بان عطاسه وقع عند رفع رأسه قوله بضع البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الأربعة أو من أربع الى تسع أو سبع كذا في القصاص قال الفراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث يرد ذلك قوله بهم مصدقهم في رواية البخاري يكتبها وفي رواية الطبراني يرفعها قال الحافظ وأما أنهم فروا به بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويجوز ان يصب به قد ينظرون أيهم وعند سيدي به أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه لجأبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثاً مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فانه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لم يعين واحداً بعينه لم تعين المبادرة بالجاب من المتكلم ولا من واحد بعينه ولكنهم انتظروا بعضهم لبعض على ذلك خشية أن يسد في حقهم شيء فقام منهم أنه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكرتهم فهم ذلك ففرغهم انه لم يقل بأسا والحديث استدل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما توارداً كان غير مخالف لما توارد على جواز رفع الصوت بالذكر وتعقب بان معناه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند المساء وكره الصلاة حينئذ عندها اما لشدتها واما لانهم كانوا يخلون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الابل خائفة من الشياطين فيعمل ما وقع منه في السر من الصلاة بها على حاله الضيق ويقو نظيره صلاة النبي السري الذي عليه المرأة ليكرن

البيات كان مشيقا وعلى ذلك قول الشافعي لا يستبرأ من أولاد ابنة أى فى حال الاختيار وعند عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصل إلى بعير إلا وعليه من حال وكان الحكمه فى ذلك أنها فى حال شد الرجل عليها أقرب إلى السكون من حال تبجيدها واعتبر الفقهاء مؤخره الرجل فى مقدار ٢٢٤ أقل المسترة واختلقوا فى تقديرها قيل ادع وقيل فلماذا ادع وهو أشهر

وفيه التحدث والعنفة وهو
من الرباعيات وأخرجهم مسلم
والنسائي (عن عائشة رضي
الله عنها قالت) إن قال بعضننا
يقطع الصلاة الكتاب الحمار
والمرأة (أعد لقونا) بهيمة
الانبياء كانوا فتح العيز أي لم
عد لقونا (بالكتاب والحمار) قد
رايتني أي أصبحت نفسي حال
كولي (مضطربة على السير
فيجي الذي صلى الله عليه وآله
(وسلم في وسط السير فيصلي)
إليه كما بين في رواية مسروق
عنه عند البخاري في الاستئذان
حيث قال كان يصلي والسير
بينه وبين القبلة أو المراد أنه
جعل نفسه المشرقة في وسط
السير فيصلي عليه ويؤيده
رواية ابن عساكر باب الصلاة
على السير وأجيب عن حديث
مسروق عنه بالرجل على حالة
أخرى غير المذكورة هنا فإنه
إن استخذه أي استقبله منتحبة
يبدئ في صلاته (فأنزل أي)
أخرج بمحبة وأورق (من قبل)
أي من جهة (رجل السير
حق أنزل من لحاف) بكسر
اللام وهو كالأردن يديه
فلا تنطبق منه أن مرور المرأة
غير طامع بالصلاة كما إذا كانت

لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الجذبي الصلاة في عظم
ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بشروط وعية فانهم اتفقوا بين الصلاة وغيرها
(باب من نابه نبي في مسالاة فانه يسبح والمرأة تصلي في)
(عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه نبي في صلاة فليس يسبح فانما
المصطفى للنساء وعن علي بن أبي طالب قال كانت لي ساعة من المسحر أدخل فيها على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان فاعلم يسبح لي فكان ذلك اذنني وان لم
يكن يصلي اذنني رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح
لأرجل والتصديق للنساء في الصلاة رواه الجماعة ولم يذكر فيه الجنازي وأبو داود والترمذي
في الصلاة الحديث الأول لم يخبر به المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي
وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه وفي اللفظ لا يداود اذا نابه نبي في الصلاة
فليسبح الرجل ولا يصحح النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والبيهقي وقال هو
مختلف في إسناده ومثله قبل يسبح وقبل تقض ومدايره على عبد الله بن نجعي الحضرمي قال
الجناري فيه نظر وضعفه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه
من رواية عبد الله بن نجعي عن علي بن لفظ تضع وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه
الجماعة كلهم كذا كرم المصنف وفي الباب عن جابر عند ابن أبي شيبة باللفظ حديث أبي
هريرة دون زيادته في الصلاة واختلاف في رفعه وقد وثقه ورواه ابن أبي شيبة أيضا عن جابر
من قوله وعن أبي سعيد عند ابن عدي في الكامل باللفظ حديث أبي هريرة بدون ذلك
الزيادة وفي إسناده أبو هريرة عن حماد بن جوين كذبه جاد بن زيد والجوزجاني وعن ابن
عمر عن ابن ماجه باللفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصديق
والرجال في التسبيح قوله من نابه نبي في صلاة أي نزل به نبي فمن الحوادث والمجتمعات
وأراد اعلام غيره كانه داخل وانذاره لا يخفى وتنبه لساء أو غافل قوله فانما التصديق
للساء هو بالقاف وفي رواية لا يداود فانما التصديق قال زين الدين العراقي والمشهور
ان معناه ما واحد قال عتبة والتصديق والتصديق وهذا قال أبو علي البغدادي
والخطابي والجوهري قال ابن حزم لا خلاف في ان التصديق والتصديق بمعنى واحد وهو
الضرب بأحدى صفتي الكف على الأخرى قال العراقي وما ادعاه من اني الخ لا
ليس بجديد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصديق الضرب بظاهر
أحداهما على الأخرى والتصديق الضرب بباطن أحدهما على باطن الأخرى حكاه
صاحب الأكمال وصاحب المذهب وأقول الثاني ان التصديق الضرب بأحداهما على باطن الأخرى
والتيهه بالقاف بالجميع لاهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان

بين يدي المصلي ورواة هذا الحديث كوفيون وفيه رواية ثالثة عن صحابة وفيه الحديث والمعجمة التصنيح
والقول وأخرجه أيضا بعد خمسة أبواب ومثل في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه كان يصل في يوم الجمعة
الحسن يسبح من الثمان فإحدى شب من بخ أبي سعيد) قيل هو الوليد بن عتبة بن أبي سعيد كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري

وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (قدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد سائغا) أي طريقا يمكنه المرور منها
(الابن يديه فماد ليحيا فدفعه أبو سعيد أحمدا من) الدفعة (الاولى فقال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشم
(ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الأموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا

إليه ما أتى من أبي سعيد ودخل
أبو سعيد خلفه على مروان
فقال مروان لأبي سعيد (مالك
ولان أخيك) أي في الاسلام
(يا أبا سعيد) وهو يرد على من
قال ان البار هو الوليد بن عقبة
لان أباه عقبة قتل كافرا (قال)
أبو سعيد رضي الله عنه (سمعت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
يقول اذا صلى أحدكم الى شيء
يسر من الزمان فأراد أحد أن
يجتاز بين يديه فليدفعه) قال
القرطبي أي بالاشارة والطمع
المنع (فان أبي فليقلقه) وقد
روى الاسماعيل بن لفظ فان أبي
فليقبل يده في صدره وليدفعه
وهو صريح في الدفع باليد قال
الدوري لا أعلم أحد من الفقهاء
قال بوجوب هذا الدفع بل
صرح الشافعية بأنه مندوب
نعم قال أهل الظاهر بوجوبه
ونقل البيهقي عن الشافعي ان
المراد بالمقتلة دفع أسلحته
الدفع الاول وقال أصحابنا بوجوبه
بأسهل الوجوه فان أبي فباشه
ولو أدى الى قتله فقتله فلا شيء
عليه لان الشارع أباح له مقتله
والمقتلة المباحة لا ضمان فيها
وليس المراد بالمقتلة بالسلح
ولا بالمتى اليه بل والمصلح بعلمه

التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب
تدل على جواز التسليح للرجال والتصفيح للنساء اذا ناب أمر من الأمور وهي ترد على
ما ذهب إليه مالك في المنع ورعنه من ان المشروع في حق الجميع التسليح دون التصفيح
وعلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة اذا صفت في صلاتها وقد اختلف في
حكم التسليح والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية
الحالية سنة منهم الخطابي وتوفي الدين السبكي والرافعي وحكاها عن أصحاب الشافعي

(باب الفتح في القراءة على الامام وغيره)

(عن مسروق بن زيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال
له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فهلا ذكرتها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد
في مسندهما) وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس
عليه فلما انصرف قال لأبي أصليحت معناه قال نعم قال فما منعك رواه أبو داود الحديث
الاول أخرجه أيضا ابن حبان والاثرم وفي اسناده يحيى بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما
سئل عنه شيخه والسور بضم الميم وقع السين المهملة وتشديد الواو وقصها كذا قدمه
الدارقطني وابن ما كولا والمندري قال الخطيب يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان واسناده ثقات
وفي الباب عن أنس عند الحاكم بن لفظ كما يفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الخطيب وقد صرح عن أبي عبد الرحمن السلي قال قال علي اذا استطعتك
الامام فاطمه قوله آية كذا وكذا رواه ابن حبان يا رسول الله انك تركت آية كذا
وكذا قوله فهلا ذكرتها زاد ابن حبان فقال ظننت انك نسخت قال فانه لم يسخ قوله
فلبس ضبطه ابن رسلان يفتح اللام والباء الموحدة المخفضة أي التمس واختلط عليه قال
ومنه قوله تعالى واللبسنا عليهم ما يلبسون قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد
الموحدة المكسورة قال المندري لبس بالخفض أي مع ضم اللام وكسر الموحدة
قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان فالتبس عليه فلما فرغ قال لأبي شهدت معناه قال نعم
قال فما منعك ان تفتحها على الحديثان يدلان على مشروعيتها الفتح على الامام وقد
ذهبت العروة والقرينان الى انه مندوب وذهب المنصور بالله الى وجوبه وقال زيد بن
علي وأبو حنيفة في رواية عنه انه يكره وقال أحمد بن حنبل انه يكره أن يفتح من هو
في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة واحتج من قال بالكراهة
بما أخرجه أبو داود عن ابن الصديق السبيعي عن الحارث الاعور عن علي قال قال رسول

بحببتم له يده ولا يكون عليه في حداثته كثيرا (فانما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان واطلاق الشيطان على ما رآه
الاناس سائغ على سبيل المجاز والحصر بالمالحة الغة فالحكم للمعاني لا للاسماء لانه يستحيل أن يصير المشرط ناظر وره بين
يدي المصلي قاله ابن بطال وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى ومجازا على الانسى وفيه بحث ويحتمل

أن يكون المصلح فانه المصلح لم يزل ذلك الشيطان يذوق في رواية الاسماعيل فان معه الشيطان وشعره لمسلم من حديث ابن عمر بلغة فان معه القيرين واستنبط ابن أبي حمزة من قوله فانه ما هو شيطان ان المراد بقوله فلهذا قاله المدافعة الطائفة لاحقة القتال قال لان مع الله الشيطان ٢٣٤ انما هي بالاستعاذة والستر عنه بالقسمة وشعره او اغساها ان الفعل اليسير

في الصلاة للضرورة قالوا فانه حقيقة المقالة فكان أشد على صلاته من المار قال وهل المقالة نكاح يقع في صلاة المصلي من المرور أو دفع الأثم من المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الأول أظهر لان إقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الأثم عن غيره وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب ان المصلي ما يتعص من صلاته بالمرور بين يديه ماضى الا الى شئ يستتره من الناس فهذا ان الاثران مقتضاه ان الدفع نكاح يتعلق بصلاة المصلي ولا يتعص بالمرور وهو ان كان موقوفين خلفه لم يحكمها حكم الرفع لان مثله لا يثبت الرفع ورواه هذا الحديث الثمانية بصريون الا باصلاح فانه مدني وأدم فانه عسقلاني وفيه التحصيل والتحديث والعنفه والقول والرؤية ورواية تاجي عن تاجي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في نسخة ابليس اعنسة الله عليه وسلم وأبو داود في الصلاة (عن أبي جهيم) بضم الجيم عبد الله الانصاري (رضي

الله صلى الله عليه وآله وسلم) يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة قال أبو داود وأبو حمزة السبيعي لم يسمع من الخبر الا بأربعة أحاديث ليس هذا منها قال المنذري والخبر الا عور قال غير واحد من الأئمة انه كذاب وقدرى حديث الخبر عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بلغة لا تفتحن على الامام وأنت في الصلاة وهذا الحديث لا ينتض اعارضه الاحاديث القاضية بمشروعية الفتح وتقييد الفتح بان يكون على امام لم يرد الواجب من القراءة بآية نزلت على المصلي عليه وكذا في بيده بان يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فعندنا سيان الامام الآية في القراءة الجهرية بان يكون الفتح عليه بتدبير تلك الآية كما في حديث الباب وعندنا بان لا يقرأ من الاركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصديق للنساء كما تقدم في الباب الاول (باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا عر بأنه رجمة أو عذاب أو ذكر)

(رواه حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقد سبق * وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بشر يضيقه يذكر الجنة والنار قال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد وابن ماجه عنه حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هانم وحديث حديثه الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورتين في ركعة وذكرنا في شرحه انه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية في المسألة والتعذر عند المرور بآية في غير ذلك عند التسبيح عند القراءة فيه تسبيح وقد ذهب الى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب يدل على استحباب التمسك من الذكر عند المرور به وكذا في حديث عائشة في صلاة غير فضة وكذلك حديث حديث حديث الصلاة الليل وكذلك حديث عائشة الا في حديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القام فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يقرأ بآية فيهما تخوف الادعاء الله عز وجل واستعاذ ولا يقرأ بآية فيهما الا شرب الادعاء الله عز وجل ورغب اليه رواه أحمد * وعن موسى بن أبي عائشة قال كان رجل يصلي فوق بيته وكان اذا قرأ ليس ذلك بشاذر على أن يصلي الموق قال سبحانه فلي في فسا لوه عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رواه أبو داود) الحديث الاول يشهد له حديث حديثه المتقدم وحديث عوف الا في الحديث الثاني سكنت عنه أبو داود والمنذري قولا ليله القام أي ليلة تمام البدر قولا عن موسى بن أبي عائشة هو الهاء والى المكوفي مولد آل جعفر بن هبة الخزرجي قال في التقریب ثقة عابد من الخامسة وكان يرسل

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس استنبط ابن بطال منه ان الاثم يختص من يعلم بالله من ارتكبه انتهى وأخذ من ذلك فيه بعدا لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص من لا يثبت وقت عامدا

في أصل البخاري حاشية فظنهم
الكشف عن أصله لا لأنه لم يكن
من أهل العلم ولا من الخذاطل
كان راوية (المكان أن يعق)
أي لو يعلم المارما الذي عليه من
الأنف في حروبه بين يدي المصلي
المكان وقوفه (أو بعين غير له
من أن يعر) أي من حروبه (وبن
يديه) أي المصلي لأن عذاب الدنيا
وان عظيم بسيرة وعه باليدين
أكون أكثر الشغل يقع بهما
واختلاف في تحديد ذلك تقبل
إذا مر بينه وبين مقدار صعوده
وقبل بينه وبين قدر الارتفاع
وقبل بينه وبين قدر رمية الحجر
(قال الراوي) وهو أبو النضر
عالم بن أبي أمية (لا أدري أقال)
أي بسير من عبد الراوي عنه
أبو النضر سالم بن أبي أمية
أربعين يوما أو ثمرا أو سنة)
البراد أو بعين خويفا وفي صحيح
بن حبان عن أبي هريرة مائة عام
كل هذا يقتضي كثرة ما فيه من
لهم وظائفهم عموم الظن في كل
صل وخصه بعض المالكية
للام والنفرد لأن المأموم
يضر من مربي يديه لأن ستره
أمامه ستره له أو أمامه ستره له
للتعلم المذكور لا يطاق
لأن السيرة تقيس لرفع

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان ربه لجهالة الصحابي . متفقوة عند الجمهور وهو الحق
قوله يصلي فوق بيته فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوه ما فرضاً أو نقلاً
عند من جعل فعل الصحابي حجة أخذ بهذا والاصل الجواز في كل مكان من الامكنة
ما لم يقدّم دليل على عدمه قوله قال سبحانه أي تنزيهاً لأن يقدر أحسنه على احياء الموتي
غيرك وهو منصوب على المصدر وقال الكسائي منصوب على انه منادى مضاف قوله
فبلى في نسخة من سنن أبي داود فبلى بالكاف قال ابن رسلان وأكثر النسخ المعتمدة
باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجاب النفي والمسمى أنت قادر على أن تحيي الموتي
(وعن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذن فوضأ
ثم قام فصلى فبدأ فاستفتح البقرة لا يربا بآية رجة لا وقف قال ولا يربا بآية عذاب الاوقف
فثم عوذ ثم ركع فسكّر كما عاينته في قيامه يقول في ركوعه سبحانه ذي الجبروت والمكبروت
والكبرياء والعظمة ثم سجدة در ركوعه يقول في سجده سبحانه ذي الجبروت
والمكبروت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة ثم فعل مثل ذلك رواه
النسائي وأبو داود ولم يذكر في موضع ولا السواك) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي
ورجال اسناده ثقات لان أبا داود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية
ابن صالح الحضرمي قاضي الأندلس وقد أخرج له مسلم والاربعة عن عروة بن ربيع
الكندى السكوني سيدها دلهم عن عاصم بن حميد قال الدارقطني ثقة عن عوف
ابن مالك قوله فاستفتح البقرة فيه جواز اسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت
والزوم وهو ذلك خلافاً لما في ذلك وقال انما يقال السورة التي تذكّرها بالبقرة قوله
فثم عوذ قال عاصم وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها قال التتوي وفيه
استصحاب هذه الامور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونفلها ولا لام والمأمور
والمنفرد قوله ذي الجبروت هو معاون من الجبر وهو القهر يقال جبروت وأجبرت
بمعنى قهرت وفي الحديث ثم يركعون لله وجبروت أي عتو وقهر وفي كلام التتوي
الازهرى ما يشعر بأنه يقال في الاذى جبروت بالهـ من لان زيادة الهـ من تؤذون بزيادة
الصفة وتجددها فالهـ من لان فربك من صفة الله وصفة الاذى قال ابن رسلان وهو فرق
حسن قوله والمكبروت اسم من الملك قوله والكبرياء من الكبرياء بكسر الكاف وهو
العظمة فيكون على هذا عطفها على ما في الحديث عطف تفسير فيسبل وهي عبارة عن
كمال الذات والوجود ولا يوصف به الا الله قوله ثم سجدة در ركوعه رواية أبي داود
ثم سجدة در قيامه قوله ثم سورة ثم سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة قال ابن رسلان

٢٩ قيل في الحرج عن المصلي لاهن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك وقد يوجب الجفاري بعد هذا باب
لما انقطع عن المصلي اذى قال ابن بطال هذه الترجمة قريبة من الترجيح التي قبلها وذلك ان المرأة اذا قنوت ما على ظهر المصلي
فانما انقصه الى اخذهم من أي جهة أمكنهم تناوله فان لم يكن هذا المعنى أشبه من مرورها بين يديه فليس يدونه وأقره في القنوت

من قول الصبيبة بخلاف غيره دود ثابان الاصل بدم الجص ومية وكذا دعوى الضمير وحديث لم يجد من يكفيه امره الا الله صلى الله عليه وآله وسلم لوثر كماله ليكن وشغلته في صلاته اكبر من شغله بجملة ما قال النورى وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع ٢٢٨ هـ ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم مذبذبون الا شيخ البخارى وفيه التصديت

ويجمع بين الروايات بان الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا

باب كراهة الالتفات في الصلاة الا لمن حاجته

(عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم الالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هللكة فان كان لابد في التطوع لافي القربى يصح رواه الترمذى وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبد رواه احمد والبخارى والنسائي وابوداود وعن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الله مثبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه رواه احمد والنسائي وابوداود الحديث الثالث في اسفاده ابو الاحوص الراوى له عن ابي ذر قال المنيذرى لا يعرفه اسم لم يرو عنه غير الزهرى وقد صححه الترمذى وابن حبان وقال ابن عبد البر هو وهى بنى غنار امام مسجد بنى ليث قال ابن معين ابو الاحوص الذى حدث عنه الزهرى ليس بشئ وليس لقول ابن معين هذا اصل الا كونه انذر الزهرى بالرواية عنه وقد قبل له ابن ابي كريمة لم يرو عنه غير الزهرى فقال يكفيه قول الزهرى حديث ابن ابي كريمة لم يرو عنه مثل هذا في ابي الاحوص لانه قال في حديث الباب معتب ابا الاحوص وقال ابو احمد الكرايىسى ليس بالمعين عندهم قولاه هللكة سمي الالتفات هللكة باعتبار كونه سببا لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة ولو كونه نوعا من تسويل الشيطان واختلاسه في اسمه كثر منه كان من المتعين للشيطان واتباع الشيطان هللكة اولاه امر اض عن التوجيه الى الله والاعراض عنه عز وجل هللكة وقد اخرج الترمذى من حديث الحرث الاشعري وصححه من حديث طوبى بل ان الله امركم بالصلاة فاذا صليتم فلا تلهوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت ونحوه حديث ابي ذر المذكور في الباب قولاه فان كان لابد في التطوع لافي القربى يصح رواه الترمذى والنسائي وابوداود والمنع من ذلك في صلاة الفرض قولاه اختلاس يختلسه الشيطان الاختلاس اخذ الشئ بسرعة يقال اختلاس الشئ اذا استلبه وفي الحديث النهى عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فيكون قبل ان يذ كذا وفي النهاية الاختلاس انشغال من الخلسة وهو ما يورث خذلانا وقيل المختلس الذى يخطف الشئ من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان لانه سبب له لوسوسته به واطلاق اسمه الاختلاس على الالتفات مبالة واحديث الباب يدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الاكثر والجمهور وانها

والاخبار والنعنة واخرجه البخارى ايضا في الادب ومسلم في الصلاة وكذا ابو داود والنسائي حديث ابن مسعود رضى الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فريش يوم وضعوا عليه السلى تقدم مع شرحه وقال هان في آخره ثم سجدوا الى النبي البئر اتي لم تطو قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبع اصحاب القباب لعنة اخبار من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بان الله اتبعهم لالهة أى كما اتبعهم فتولون في الدنيا فانهم طاردون في الآخرة عن رحمة الله عز وجل ولا يذروا اتباع بصيغة الامر عطف على عليه السلام يتروى واصحاب نصب على المنع واية أى قال في حياتهم اللهم اهلكهم وفي حياتهم اتبعهم للهنة وهذا ان كتاب الصلاة والله الحمد

كتاب مواقيت الصلاة

جمع مميزات وهو الوقت المضروب للنعلى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(عن ابن ابي عمير عن عتبة بن عمرو البدارى (الاخبار رضى الله عنه انه دخل على المغيرة بن شعبه الصعابى (وقد انخر الصلاة بما)

لله في يوم ما يدل على أنه كان نادرا من فعله (بالعراق) أى عراق العرب وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية كراهة لما وان عرضا ولما لا وهو بالكوفة وهى من جولة العراق فالتعبير بها الشخص من التعبير بالعراق وكان المغيرة اذ ذاك أميرا على من قبل معاوية بن أبي سفيان (فتدال ما هذا) التأخير (بامغيرة أليس) قال الزركشى وابن حجر والعينى والبرماوى

وفيه القديس والحنيفة
وأخرج به البخاري أيضا في
الخلق وفي الغازي ومسلم وأبو
داود والنسائي وابن ماجه (عن
سيدنا) بن العمان (رضي الله
عنه قال كما جلاوسا) أي جالسين
(في الدهر) بن الخطاب (رضي الله
عنه فقال أياكم يحفظ قول
رسول الله صلى الله عليه وآله
في الأصل الاختيار والامتنان
به دليل على جواز إطلاق اللفظ
فأما وارادة الخاص وتطلق
الفتنة على الكفر والغلو في
تأويل المعتقد وعلى الغيبة
البلية والفساد والقتال
التيحول من الحسن إلى القبح
الناهل إلى النقي والاحباب
سكون في الخير والشر كقوله
يلوكم بالخير والخير فتنة قال
ذيفة (فأنا) أحفظ (كما
له) أي رسول الله صلى الله عليه
وله وسلم والكاف في كازانة
وكيد (قال) عمر بن ذيفة
عليه (أي على النبي صلى
عليه وآله وسلم) (أو عليها) أي
القاتلة (بحري) بوزن فعيل
المرأة أي جسد ومقدام
على جهنة الانكار والشك
له فتنة أو من غيره من الرواة
ذيفة (قلت) أي فتنة

رجلا كان يكره ربه ذلك ويقول فيه تطير في تشبيك الاحوال والامور على المروظا
التمهي من التشبيك التعميم لولا حديث ذي اليمين الذي سبب اليه المصنف قريبا
وظاهره خمس من كان في المسجد من التشبيك سواء كان في صلاة أم لا كما جزم به النووي
في التبيين وكره القاضي التشبيك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عبيد كذا يهون
عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم انهما شبكا بين أصابعهما
في الصلاة وروى عن الحسن المصري انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي وفي معنى
التشبيك بين الاصابع تضيقها فبكره أيضا في الصلاة ولقاصد الصلاة قال النووي
وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء الخفي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد
والطبراني من حديث أنس بن مالك عن فروع ان الضاحك في الصلاة والمذقت والمفقع
أصابعه بغير واحدة وفي اعتقاده ابن لهيعة وبطل على كراهة التفتيح حديث علي الآتي
(وعن كعب بن عجرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم
ثم خرج عاده الى الصلاة لا يشبك بين يديه فانه في صلاة رءاء أحد وأبو داود والترمذي
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوي له
عن كعب بن عجرة وقد كفى أبو داود هذا الرجل الجهول فروا عن طريقه بسعد بن الصق
قال حديثي أبو عبيدة السباط عن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج الطحا
بجميعه هذا الحديث الحديث فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج الى المسجد للصلاة
وفيها انه يكتب لقاصد الصلاة أجر المصل من حين يخرج من بيته الى أن يعود اليه قال
المصنف رحمه الله به ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين انه عليه الصلاة
والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك يفيد عدم التعميم ولا يمنع الكراهة لكونه فعلا
نادرا انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي
اليمين بلائظ ثم قام الى خشبة معروضة في المسجد فأتى عليها كانه غضبان وشبك بين
أصابعه وفيها من حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبان وشبك بين أصابعه وعند
أبنازي من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه
لأحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث بان تشبيكه صلى الله
عليه وآله وسلم في حديث السهم وكان لانتباه الحال عليه في السهم والذي وقع منه وذلك
وقف كانه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشنج باعتراض المؤمنين
بعضهم بعض كان البيان المشبك به بعض يشد به بعضا فاما حديث الباب

الربيع في أهله) بأن يأتي من أجلهم، لا يصل من القول والفعل (و) فنتتق في (ماله) بأن يأخذ من غير ما أخذ ويصرفه فهو في غير مصرفه (و) فنتتق في (ولده) ويصرف الحبة والشغل بعن كثير من الخفيات أو التوصل في الاكتساب من أجلهم من غير انقضاء المرات (و) فنتتق في (يام) بأن يفتي مثلاً حالاً كان مقصداً مع الزوال هذه كلها (يكثرها الصلابة والصوم والصدقة

والاخر) بالمعروف (والنهي) عن المنكر كما صرح به في الركاة وكلمات تكبر الصغار نقطة حديث ان الصلاة الى الصلاة كقراءة
 لما بينهم مما اجتنبت الكبار فقيهه تصديدا لما اطلق فان قيل اذا كانت الصغائر مكملة باجتناب الكبار لربما الذي تكبره
 الصلوات الخمس قلنا بانه لا يتم اجتناب الكبار الا بعمل الصلوات الخمس ٢٣١ فان لم يفعلها لم يكن مجتنب الكبار وقولنا

التكفير على فعلها (قال عمر)
 رضي الله عنه (ليس هذا الذي
 ذكرته) (أريد ولكن) الذي أريده
 (الفتنة) أي السكامة الكبرى
 (التي تخرج كالجوهر) أي
 تضطرب كاضطرابه وما صدق
 (قال) حذيفة (عمر) (ليس عليك
 منها بأس يا أمير المؤمنين ان يذكرك
 وبيننا يا أبا عبد الله) من أغلق ربابها
 أي لا يخرج شيء من القميص فإني
 حيا بك (قال) عمر (أي كسر)
 هذا الباب (أي يفتح قال) حذيفة
 (يكسر قال) عمر (إذا) أي أن
 انكسر (لا يغلق أبدا) فان
 الاغلاق انما يكون في الصحيح
 وأما الكسر فهو ههنا لا يكسر
 ولذلك انخرق عليهم بقل عثمان
 رضي الله عنه من القميص ما لا يغلق
 الى يوم القيامة (فقبل لحذيفة
 أ كان عمر) رضي الله عنه (يعلم
 الباب قال نعم) بعلمه (كما) يعلم
 (ان دون الغيب اليسيرة) أي ان
 اليسيرة أقرب من الغد قليل واذا
 علمه عزولاه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان على حرا هو والعمران
 وعثمان فاهتز فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم انما عليك نبي وصديق
 وشهيدان قال حذيفة (أي
 حديثه) أي عمر (بحديث)
 صدق عن الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم (ليس بالاغاليط) جمع

فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماته ما ولو احدها من
 الجاوس في المسجد والمشى اليه أو يجمع بما ذكره المصنف من ان فعله صلى الله عليه وآله
 وسلم لذلك نادر ارفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولكن يعد أن يفعل صلى الله عليه وآله
 وسلم ما كان مكرها والاولى أن يقال ان النهي عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالامة
 وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بهم كما تقرر في الاصول (وعن كعب
 ابن بكرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لا تقع أصابعك في الصلاة رواها ابن ماجه) الحديث الاول في اسناده علة
 ابن عمر والحديث الثاني في اسناده الطرث الاعور قوله فخرج رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بين أصابعه فيه كراهية للتشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان
 المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لانه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة
 في المسجد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن التشبيك اذا خرج من
 بيته بانه في صلاة وانهم من يكتب له اجر الماهي لكونه فاصدا الصلاة فالاولى من هو
 في حال الصلاة الخفية قوله لا تقع هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة
 كسورة ثم العين المهملة وهو غز الاصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس
 والتفتيح التشديد في الكلام والفرقة وفسر الفرقة بنقض الاصابع وقد تقدم في
 شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو عما يؤيد حديث
 علي هذا (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصير في الصلاة
 رواه الجماعة لابن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي قوله من
 التخصير في الصلاة وهو وضع اليد على الخاصرة فمعه ذلك التمهيد في سننه وأبو داود في
 سننه أيضا ومعه بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك
 فمعه هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سالم بن عافصة عن محمد بن
 سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وسكى الخطابي وغيره قولا آخر في تفسير الاختصار
 فقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو ان يمسك يديه مختصرة أي عصا يتوكأ عليها
 قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على المختصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي
 في الغرر بين وابن لا يفرق بينهما وهو ان يختصر السجدة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين
 وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو ان يختص من الصلاة لا يقرأها وما رواه كعب
 وسجودها قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عاينه المحققون والاكترون من

أغلوطة بعضهم الهرة (فمثل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله وألا ان يذكروا وبين ما بينا
 وبين قوله هنا انه هو السبب لان الرواية وله بينك بين زمانك وزمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستند الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السباق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى الامر كما يتغير سأل عن الفتنة التي تأتي

بقوله جوفان يدركها مع اهل العلم الباب الذي تكون القسمة بعد كسره لكنه من شدة الخوف فاشفى أن يكون نفي فسأل من ذكره روى هذا الحديث الثلثة ما بين بصريين وكوفيين وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ومسلم والترمذي ٢٢٢ وابن ماجه في الفتن (عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا) هو أبو اليسر

أهل اللغة والحديث والفقه وقد اختلف في المعنى الذي نفي عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال الأول التشبيه بالشيء طان قاله الترمذي في سننه ومحمد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضا عن ابن عباس حكاية عنه ابن أبي شيبة والثاني انه تشبه باليهود فالتة عاثة فيما رواه البخاري عن ابن عباس في صحيحه والثالث انه راحة أهل الدار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضا عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل الدار قال العراقي وظاهر اسناده الصحة ورواه أيضا الطبراني والرابع انه فعل المختارين والمكبرين قاله المذهب بن أبي صقرة وهو الخامس انه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر اذا قاموا في المأتم قاله الخطابي والحديث يدل على قصر المصائب الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وابراهيم الخليلي ومجاهد وابو مجاز ومالك والاوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى انه مذكور وظاهر ما قاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التمريم الذي هو منه الخلق في ما هو الحق (وعن ابن عمر قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتدل على يديه رواه أحمد وأبو داود وفي النسخ لابن داود نهي أن يصلي الرجل وهو معتدل على يديه وعن أم قيس بنت شمس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أسس وجعل لهم اتخذ عمودا في مصلاية دعاه رماه أبو داود الحديث الأول روى أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شبيب ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر عن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر والآنظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل والآنظ الثاني لفظ محمد بن رافع والآنظ ابن شبيب نهي أن يعتد الرجل على يديه والآنظ محمد بن عبد الملك نهي أن يعتد الرجل على يديه اذا نفض في الصلاة وقد سكت أبو داود والآنظ ذكرى عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما سرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه وأبو مجهول والحديث الأول يجمع مع الثاني ظاهر يدل على كراهة الاعتماد على المدين عند الجالس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة وظاهر النهي التمريم واذا كان الاهتمام على ذلك فعلى غيره ما بالاول وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والنساء ونحوه حاله يمكن مقيد بالعدم ذكر المذكور وهو العتبر بركة العمل بلحقهم ما القهف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولا على

بفتح المنة الحثية والسبعين المعلقة كعب بن عمرو الانصاري أبو جبهة الثمار أو ابن معتب الانصاري أو أبو مفضل عامر بن قيس الانصاري أو نهان القار أو عباد أصابع من امرأة انصارية قال في الفتح لم أقف على اسمها (قوله) انقطع من غير جامع فافى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان ندم على فعله وعزم على تلافي حاله (فأخبره) بذلك فانزل الله عز وجل (أقم الصلاة طرفة الفجر) غدوة وعشية (وزان من الليل) وسعها منه قرينة من الثمار فانه من آثاره اذ اقرب به وهو جمع زافة ومصلاة الغداة صلاة الصبح لانها أقرب الصلوات من أول النهار وصلوة العشي العصر وقبل الظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي وصلوة الزفاف المغرب والعشاء (ان الجسبات) يذهبن أي يكفرن (السيات) الآثار حديثان الصلاة إلى الصلاة مكثرات ما بينهما ما يستلزم البكال (فقال الرجل) اليهود (يا رسول الله أي هذا) قد سيم الخبير في الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (الجمع أمق) كلهم مبالغة في التاكيد (وعنه في رواية) أن عملهم امن أمق) ورواه الثلثة

بصريون ما خلا تشبيهه وفيه الحديث والعنونة وفيه نافي عن نافي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في التفسير عدم ومسلم في التوبة والترمذي والشافعي (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واعتز به عما اذا وقت خارج وقتها من معذور كأنه لم

والناسي فان اخرجهم لها من وقت الاوصاف بغيره ولا بانه افضل الاعمال مع انه محبوب لكل ابقاعها في الوقت احب وعلى
قد نافي بمعنى اللام وحروف المنفض شوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (ثم اى) بالاشديد والتؤين كما سمع ابن الخوزي من ابن الاشباح ٢٢٣ وقال لا يجوز غيره لانه اسم معرب غير مضاف
 وقال الزركشي التقدير اى
 العمل افضل فالاولى الوقت
 عليه باسكان الهمزة عقبه في
 المصنف (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (بر الوالدین) بالاحسان
 اليهما والقيام بخدمة ما وترك
 حقوقهما قال بعضهم هذا
 الحديث موافق لقوله تعالى ان
 اشكر لى ولو اديت وكانه اخذه
 من تفسير ابن عيينة حيث قال
 من صلى الصلوات الخمس فقد
 شكر الله ومن دعا لوالديه عقيمها
 فقد شكر لهما (قال) ابن مسعود
 قلت (ثم اى) قال الجهاد في سبيل
 الله لاعلاء كلمة الله عز وجل
 وانظروا شعار الاسلام بالنفس
 والمال (قال) ابن مسعود (حدثني
 جهم) اى بالسلالة (رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) ولو
 استدنه اى طلبت منه الزيادة
 في السؤال (لرأى) في الجواب
 من هذا النوع وهي مراتب
 افضل الاعمال اثنان مطلق
 المسائل المحتاج اليها وزاد
 الترمذي فسكت عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولو
 استدنه لرأى في يحصل ما يجب به
 العلم عن هذا الحديث وغيره مما
 اختلفت فيه الاجوبة بانه افضل
 الاعمال ان الجواب اختلف

عدم الهدر وقد ذكر جماعة من العلماء ان من احتاج في قيامه الى ان يتكى على عصا
 أو عكاز أو يستند الى حائط أو غير ذلك على أحد جانبيه جاز له ذلك وجزم جماعة من أصحاب
 الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد منهم المتولى والادعى
 وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك
 ويجوز القعود

باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته

(عن معية قبيص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يجهد
 ان كذب فاعلا فواحدة رواه الجماعة) وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا قام احدكم الى الصلاة فان الرجة تواجهه فلا يمسح الحصى رواه الجماعة وفي
 رواية لاحد ما أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل شئ حتى سألتهم عن مسح
 الحصى فقالوا واحدة أو دمع الحديث الثاني في استناده أبو الاحوص قال المسدري
 لا يعرف اسمه وقد صححه الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أبي
 الاحوص في باب الانتفات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي بن أحمد
 وابن أبي شيبة وعن حذيفة عن عبد بن أبي شيبة في المسح وأحمد في المسح يلفظ الرواية
 الآخرة من حديث أبي ذر وعن جابر عن عبد بن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي استناده شريك
 ابن سعد وهو ضعيف وعن أنس عند البزار وأبي يعلى وفي استناده يوسف بن خالد السعدي
 وهو ضعيف جدا وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي استناده يزيد بن عبد الملك التوفي
 ضعه الجهور وثقه ابن معين في رواية عنه وعن ابن عمر عند الطبراني وفي استناده
 الوضاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه والاحاديث المذكورة
 في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب
 وجابر ومن التابعين مسروق وابراهيم النخعي والحسن البصري وجهه والعلماء بعدهم
 وحكي النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان مالكا
 لم يره بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي قال الدراقي
 شرح الترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا انه
 كان يفعله في الصلاة مرة واحدة قاله عن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو
 هريرة وحذيفة ومن التابعين ابراهيم النخعي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر الى تحريم
 ما زاد على المرة قوله واحدة قال القرطبي روى عنه يصب واحدة ورفع عنه يصبه باضمار
 فعل الامر فذكره فامسح واحدة ويكون مصفوه في مسح وفي أي مسح مصفوة واحدة

٣٠ قيل في لاختلاف احوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما هو لا يؤمهم أو كان الاختلاف
 باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت افضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام افضل الاعمال لانه الوسيلة
 الى القيام بها أو التمكن من أدائها وقد تباينت النصوص على أن الصلاة افضل من الصدقة ومع ذلك في وقت مواساة المخطئ

تكون الصدقة أفضل أو أن الفعل يستعمل باسمه المطلق أو هو على حذف من واداءهم وقال ابن دقيق العيد
 الام في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الاعيان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بين
 حديث أبي هريرة أفضل الأعمال ايمان بالله ٢٢٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا الجهاد النفساني من غير من لانه يتوقف على

اذن والذين لا يكون برهما قدما
 عليه وفي الحديث فضل تعظيم
 الوالدين فان أعمال البر يتصل
 بعضهم على بعض وفيه السؤال
 عن مسائل شتى في وقت واحد
 والراغب بالغ سالم والتوقف عن
 الاكتفاء عليه مشقة ملاله وما
 كان عليه من الصعابة من تعظيم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والاهل في عابه وما كان هو عليه
 من ارادة المسترشدين ولو شق عليه
 قال ابن بريدة الذي يقتضيه
 النظر في حديث الجهاد على جميع
 الاعمال البدنية لان فيه تعظيم
 بذل النفس الآن الصبر على
 المحافظة على الصلوات واداءها في
 أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين
 أمر لازم متكرر دائم لا يبر على
 مراقبه أمر الله فيه الا الله يدون
 والله أعلم ورواه هذا الحديث
 الخمسة ما بين بهري وكوفي وفيه
 التصديت والاختبار والقول
 والسمع والوال وأخرجه
 البخاري أيضا في الجهاد وفي
 الادب والنو حيد ومسلم في
 الايمان والترمذي في الصلاة
 البر والدة والنسائي في الصلاة
 (عن أبي هريرة رضى الله عنه
 انه سمع النبي صلى الله عليه وآله
 (رسلم يقول رأيت أباي

ورفعه على الأبداء تقديره فواحدة تسكنه وفيه الاذن بمصحة واحدة عند الحاجة
 قوله فان الرحمة تواجبه هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل
 خاطر به شيء بل هي من الرحمة الواحدة لا في بقية فبوتة مظهرها وقد روي أن حكمة ذلك أن
 لا يفتى شيئا من المصطفى مصحة فتقوته السجود عبادته رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي
 صالح قال اذا أصبحت فلا تمسح المصطفى فان كل مصحة تقب ان به عابا وقل التوروى
 لانه في باقي التواضع وبشغل المصطفى قوله فلا يصح المصطفى التقييد بالمصطفى مخرج
 الغالب لكونه كان الغالب على فرض مساجدهم ولا فرق بينه وبين الغراب والرملى على
 قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث مبيعة فيب الرجل بسوى التراب والمراد
 بقوله اذا قام أحدكم الى الصلاة الدخول فيما لا يكون عنده من مسح المصطفى الا بعد
 دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشغل عنه سائر الصلاة الا ان الدخول
 فيه قال الهرق في الاقل أظهر ويرجح حديث مبيعة فيب فانه سال عن مسح المصطفى
 الصلاة دون مصحة عند القيام كآثر رواية الترمذي

(باب ذكر اخفاء بعض الرجل معنوس الشعر)

(عن ابن عباس انه رأى عدا الله بن الحارث يصلي ورأسه معنوس الى رداءه فجعل يمسح
 وأثره الاسخ ثم أقبل على ابن عباس فقال ما هذا وراى قال انه سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مذتوف ورواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والنسائي وعن أبي رافع قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
 الرجل ورأسه معنوس ورواه أحمد وابن ماجه ولان داود والترمذي معناه الحديث
 الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الأئمة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصعد على سبعه فعدوا ولا يكف شورا ولا ثوبا وأخرج
 الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه والحديث الثاني أخرجه
 ابن ماجه من رواية بخول سمعت أبا عبد رجلا من أهل المدينة يقول رأيت رائعا مولى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضى الله عنه يصلي وقد عقص
 شعره فاطلقه أو منى منه وقال من يرد على الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل
 وهو عاقص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه عنه ابن ماجه المصنف والتمذه عن
 أبي رافع انه مر بالمسكين بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فاطلقه فقلت الله الحسن
 من ضبا فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول ذلك كقول الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في المعاني بنحو حديث

(لو) ثبت (أن نهر) بفتح الهاء وسكونها ما بين جنتي الوادي سمى به لانه معنونه انه (سباب حديد) حال كونه الى
 (يعتدل فيه كل يوم خمس) أي خمس مرات (ما تقول) أي ما سمع أي ما نزل من قول مجرى فعل الظن كانه عليه
 ابن مالك في توضيحه وشيطان يكون معارضا عند النبي الخاطب من الاستهتام (ذلك) أي الاعتسال (يعني) من البقاء

وهو بالمواحدة عند الجهور وحكي عباس بن موسى عن بعض شيوخه ينفق بالزمن والاول اوجه (من دونه) ينفق اوله أي من روضه زاد مسلم شيئا وفيه إشارة الى أن هذا الحكم لا يختص به معين لانه في الظهور لا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا ينفق) ذلك الفعل أو الاعتسال (من دونه شيئا قال ذلك) أي اذا علمت ذلك فهو ٢٣٥ (مثل الصلوات الخمس بحواله الله تعالى) وفائدة التقيد بالثابت كيد وجعل

المعقول كالطوس قال الطبري فيه مبالغة في نفق الذنوب لانهم لم يقتصر رافي الجواب على لابل أعادوا اللفظ كما كسدا وقال ابن العربي وجه التقيد أن المرء كما تدنس بالاقذار المحسوسة في يده وثيابه ويظهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تظهر العبد عن اقذار الذنوب حتى لا تبقى له ذبيا إلا أسقطته اهـ وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو اعم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال يزعمون ان الحديث ان المراد الصغائر خاصة لانه شبه الخطايا بالذنوب والذنوب صغير بالنسبة الى ما هو اكبر منه من القروح والجراحات اهـ قال الدعايني شبه على جهة التقيد حال المسلم المتقرب ببعض الذنوب المتنازلة على أداء الصلوات في زوال الاذى عنه وطهارته من اقدار السمات بحال المتقرب في شهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صلاته تقام بدنه من الاوساخ وزوالها عنه ويحوز ان يكون هذا من تشبيه اسماءها بشيء فتشبهت الصلاة بالنهر لانها تأتي صاحبها من دون الذنوب كما يأتي النهر البارد من الاوساخ التي

أي رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن ماجه بأسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الاسكاف وعن جابر عند ابن عدي في الكامل وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحارث هو ابن جبر بن قتيبة بن سليم وسكون الزاوي بهذه الهجزة المصحح شديدا قوله ورأسه معة ومن عقص الشعر ضفره وقوله والعقاص خطب يشد به اطراف الذوائب ذكر معنى ذلك في القاموس قوله وأقره الاستر أي استقر ما فعله ولم يتحرك قوله وهو مكتوف كتمته كتمها كضم بته ضمر بالاضدادت يده الى خاف كتمته موتها بجعل والمدينة ان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو مكتوف الشعر أو مكتوفه وقد حكي الترمذي عن أهل العلم انهم كرهوا ذلك قال العراقي ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود ومن التابعين ابراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك ان الشعر يسجد معه اذا سجد وفيه اهتمام في العبادة قاله عبد الله بن مسعود في حكاية رواه ابن أبي شيبة في المصنف بأسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله اذا صليت فلا تقص شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أجرة قال الرجل اني أخاف أن يقترب فقال تزييه خير لك وقال ابن عمر رجل رأى يصلي معقوصا شعره أرسله يسجد معك وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح الى عثمان بن عفان انه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقد شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف وقد تقدم تقيد من فعل ذلك بالمكتوف من فروعا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار اليه ابن مسعود ومن سجد الشعر فان المكتوف لا يسجد يديه على الارض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المداين يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه كان اذا صلى وقع شعره على الارض وظاهر النسخ في حديث الباب التحريم فلا يدل عليه الاقرينه قال العراقي وهو يختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذا انقضت وجاء الاسترل وتعدت ستره فبطل صلاتها وايضا فيه مشقة عابها في نقضه للصلاة وقد رخص ابن صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا يتقطن ضفائرهن في الغسل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم

• (باب كراهة تقص المصلي قبله أو عن يمينه) •

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتمأول حصاة فحتمها وقال اذا تقصم - لكم فلا يتقمن قبيل وجهه ولا عن يمينه

تعاينه بالاعتسال فيه وشبهه قرب تقاطع الصلوات وهو انه يكون النهر قرية من مجاورته على باب داره وشبهه اداءها كل يوم خمس مرات بالاعتسال المتعدد كذلك وشبهت الذنوب بالادرن التي تأتي بجلاسها وشبهه نحو السمات عن المكاف بقاء البدن وصفاته والاول اخطى وأجرل ورواه هذا الحديث السبعة مائة وثلاثون وفيه ثلاثة من التابعين وفيه التحديش والضعفة والمجاع

وأشبهه مسلم في الصلاة الترمذي في الامانة (من أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اهتدوا لوفاء السجود) بوضع الكفين على الارض ورفع الرقبتين عن الارض وعن الجانبين والبطان عن القفا اذ هو أشبه بالواضع والمبلغ في تمكن اليدين من الارض وأبعد من هيات الكسالى ٢٣٦ (ولا يسط) بالجزم على النهي أي المصلح ولا ي: رولا يسط أحوطكم

والبصق عن يساره وأصحت قدمه اليسرى متفق عليه وفي رواية البخاري في حديثه ما
 أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم في صلاته فلا يرفق قبل قبلته
 ولكن عن يساره وأصحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال
 أو يقل هكذا رواه أحمد والبخاري ولا جدوسلم نحوه عنه ما من حديث أبي هريرة (قوله
 في الصلاة قيل هي ما تخرج من الصدر وقيل الصفعة بالعين من الصدر وبالعين من الرأس كذا
 في الفتح قوله في حديث دار المسجد في رواية للبخاري في القبلة وفي أخرى له أدنى في جدار
 القبلة وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة قوله فتداول
 صاحبنا في رواية البخاري في حديثه وفي رواية غيره واختلاف الروايات يدل على
 جواز الاحتياط بالبدن أو الحصى أو غيرهما ما يزيل الأثر وقد بوب البخاري تحت الباب وبوب
 اللعن بالحصى قوله قبل وجهه بتكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة وجهه قوله ولا عن
 عينه ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجه لعدم تقديمه بحال
 الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجه سواء كان في المسجد أم
 غير قال الحافظ ويشهد بالمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن عمر أنه قال لا يصح
 عن عينه ولا يس في صلاة وعن معاذ بن جبل ما بصق عن عيني منذ أسأت ومن عورين
 عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا وقال ما لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله
 القتيبي بالصلاة في حديث أنس المذكور في الباب قوله ولا يصح عن يساره ظاهر هذا
 جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره ودخل الصلاة وخارجها وظاهر قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كما أخرجه الشيخان عدم
 جواز التفل في المسجد أي جهة اليسار وغيرهما قال الحافظ وحاصل النزاع أن هذا
 هو مذهبنا وأما قوله البزاق في المسجد خطيئة وقوله والبصق عن يساره وأصحت
 قدمه فالنور يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد والقاضي عياض
 خلافه يجعل الثاني عاما فيخص الأول بمن لم يردفنها وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن
 تيمية والقراطي وغيرهما ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث عبد بن أبي
 قحاص مر فوعا في تنخم في المسجد في غيب خفاته أن أن يصيب بالدم مؤمن أو ثوبه أو تزديه
 أو وضع منه في المقود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة
 مر فوعا قال من تنخم في المسجد لم يذنبه فسيئة وإن ذنبه فسيئة فلم يجعل سيئة الا بقصد
 الدم الذنبي ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مر فوعا قال وحدثني مسروق قال أمي
 صفية تسكن في المسجد لا تدفن قال القراطي فلم يثبت لها حكم السيئة بغير دافعا عنها
 المسجد يدل به وبركاهة غير مدفونة انتهى وعما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله

الوجه وخصه بعضهم بالجماعة فاما المنفرد فالتجمل في حقه افضل وهذا قول اكثر المالكية والشافعية لكن خصه ايضا بالبلدية
الحار وقد الجماعة عما اذا كانوا يتناولون مسجد من بعدهم فلو كانوا مجتمعين او كانوا يمشون في كن فالاضل في حقه التجمل
والمشهور عن احمد القسوية من غير تخصص ولا قيد وهو قول اسحق ٢٣٧ والكوفي وابن المنذر ولم يقل بالابراد في غير

الظاهر الا انهم قال يبرد العصر
كالظاهر وقال احمد بن حنبل
في الصيف كالظهر وعكس ابن
حبيب فقال انما تخرق في ابراد
الشتاء لطوله وتجل في الصيف
انقصه وتديج بحدوث الباب
على منبر وعصاة الابراد للجمعة
وبه قال بعض الشافعية وهو
مقتضى منيع البخاري فان
شدقة الحر من فح) أي من سعة
نفس (جهنم) سعة فلو لا يمكن
حله على الجواز التعليل من قبل
الشارع يجب قبوله وان لم يدرك
معناه قاله أبو الشيخ البهري
وبان وقت ظهور أثر الغضب
لا يتبع فيه الطلب الا ان أدركه
فبه يباين حديث الشفاعة
اذ يذكر كل الانبياء عليهم الصلاة
والسلام بغضب الله عز وجل
الا انهم علموه افضل الصلاة
والسلام المأذون له في الشفاعة
وعن خطاب شكونا الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سوا
الرمضاء فلم يشكنا اي لم يزل شكوا وانا
رواه مسلم والجمع بين هذا وبين
حديث الباب ان الابراد رخصة
والقديم افضل او هو منسوخ
بأحاديث الابراد والابراد
مستحب لفعاله صلى الله عليه وآله
وسلم له وأمره به أو حديث

البراق في المسجد خطبة جواز التخم في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وهذا
داود من حديث عبد الله بن الشخير انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت
قدمه اليسرى ثم دلكه بيمينه قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك
كان في المسجد فيوما تقدم ويؤخره قال النووي نسبه صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطبة وان دقها كفارة لها فان دلته على
كتب الخطبة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة فاية الظهور ولكنهما تزل بالدفن وتبقى
بعدمه قال الحافظ وتوسط بعضهم فعمل الجواز على ما اذا كان له عذر كأن لم يتمكن من
الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله
في حديثه قال النووي في الرضا انما بدقها اذا كان المسجد ترابيا أو رمليا فاما اذا كان
صباطا فلا بد له ان يمشي مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذر قال الحافظ لكن
اذ لم يبق له أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكه
بيمينه قوله أو يدل هكذا ظاهر هذا انه مخير بين ما ذكره ظاهر النهي عن البصق الى القبلة
التخريم بيقينه تعالى بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كافي البخاري من حديث أنس
وبان الله قبل وجهه اذا صلى كافي حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح وهذا التعليل
يدل على ان البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما ان المصل في الجبري
فيه خلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي التنزيه أو التعزيم وفي صحيح ابن
حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من أنقل تجاه القبلة جامع يوم القيامة وقوله
ابن عبيد بن ربيعة لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا عرفت صاحب الخاتمة
في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا بد داود وابن حبان من حديث السائب بن جراد
أن رجلا لم يقرأ ما فصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي
بكم الحديث وفيه انه قال انك اذيت الله ورسوله انتهى

(باب في ان قل الحية والعقرب والنهي اليسير للعاجلة لا يكره)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الاسودين في الصلاة العقرب
والحية ذوات الخمسة وجمعه الترمذي الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وسمعه المزني
ونبههما المصنف ان الترمذي صححه والذي في الفتح انه قال حديث حسن ولم يرتفع به
الى الصحة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس
عند الحاكم بسند ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده منقول وهو ضعيف
وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن عمر عن احدهما نساء النبي صلى الله

خطاب يحول على انهم طابوا انزل اهل قدر الابراد لانه بحيث يحصل للحيات غل يمتشي فيه (واشتكت النار الى ربه) شكايته
حقه بلسان المنة الى حياة يتخلقه الله تعالى فانه عاين واقع عند ابن ماجه وفي اسناده منقول وهو ضعيف
الوليد الطاطوسي واذا قلنا بانها حقيقة فلا يحتاج الى أكثر من وجود الكلام في الجسيم ما في محاجة النار لا بد من وجود

العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التفتن لوجه الدلالة اوهى مجازية مرفوعة بالان الحلال عن لسان المقاتل كقولهم
 به شكنا في جلي طول السرى وقرب البياض في ذلك فقال شكواهم مجاز عن غلبتها وا كل بهضم ابه ضا مجاز عن ازدهام
 اجزائهم وتقسيم اجاز عن خروج ما يبرز منها ٢٣٨ وهو نفس فلسفي منه وكما قد تنفس عنها في تفسيره وتلقبه وتعبه

أهل العلم بالحق وصوب النور
 سألها على الحق بقرينة وقال ابن المنبر
 لا والله لا راحة لاجبة القدرة لذلك
 ولان استعارة الكلام للعال وان
 مهدت وجهت لكن الشكوى
 وله اليها وتفسيرها والتعليل له
 والاذن لها والاقبول والتنفيس
 وقصره على اثنين فقط بعبد
 من الجبار خارج مما ألف من
 استعما له وقد وردت شاطبتها
 للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 ولما مؤمنين بقوله اجزى يا مؤمن
 فتد اظن انور لك ايهي وقال ابن
 عبد البر ان الكلام في وجه
 وتلائم والاول ارجح وقال
 صديقه انه الاظهر وقال القرطبي
 لا اسأل في جلي التفتن على حقيقة
 قال واذا أخبر الشارع بأمر جائز
 لم يصحح الى تأويله فله على حقيقة
 اولى قال في ذلك التورثي
 ويضعف جلي ذلك على الجواز
 قوله (فما استأرب أكل بعضي
 بعضا فأذن لها) وبها انتهى
 (بنفسه) فبقيت نفس بفتح الفاء
 وهو ما يخرج من الجوف ويدخل
 فيه من الهواء (نفس في الشهوة
 ونفس في الصبغ) فهو (أشد
 ما يتجدد) أي الذي يجددونه
 (من الحر) أي من ذلك النفس
 وهذا لا يمكن الجمل معه على الجواز

عليه وآله وسلم عند البخاري ومسلم وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي وفي اسناد معوية
 ابن يحيى الصدفي ضمة الجمهور وعن رسل من بني عدي بن كعب عند أبي داود باسناد
 منقطع قوله امر بقتل الاسود بن سمعة الحلبية والعقرب بالاسودين من باب التغليب
 ولا يسمى بالاسود في الاصل الا الحلية والحديث يدل على جواز قتل الحلية والعقرب
 في الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي وحكي الترمذي
 عن جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة في
 المسند وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تضر نفسك فلا تقتلها قال
 العراقي وأما من قتلها في الصلاة أو هم يقتلها في بني أبي طالب وابن عمر روى ابن أبي
 شيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلي فحسب انها عقرب فاضرب بها بطنه ورواه
 البيهقي أيضا وقال فاضرب بها برجله وقال حسبت أنها عقرب ومن الذين يحسن
 البصري وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انهم يواسد السنان من ذلك
 اذا بلغ الى حد النمل الكثير كالهادوية والكارهون له كالتنفي بجديد ان في الصلاة
 لشغل الماتة لم يجدت اسكنوا في الصلاة عند أبي داود ويحجب عن ذلك بان حديث
 الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وكذا يقال في كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث جلي
 صلى الله عليه وآله وسلم لا مائة وحديث ضامه للنمل وحديث صلاته صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر ونزوله لا يجوز رجوعه بعد ذلك وحديث امره صلى الله عليه وآله وسلم
 بدو المار وان أفضى الى المقاتلة وحديث مشيه النسخ الباب الا في بعده هذا الحديث
 وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون شخصه العموم أدلة المنع واعلم ان الامر بقتل الحلية
 والعقرب مطاق غير مقيد بضر به أو ضرر بين وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك الحلية ضربة أصيبت أم أخطأتها وهذا
 يومه التقيد بالضرر به قال البيهقي وهذا ان صح فاعلم ان الله أعلم برفع الكتابية بها
 في الايمان بالمأمور فتد امره صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد الله أهل اذا امتدت
 بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضرب به واحدة ثم استدل البيهقي على ذلك
 بحديث أبي هريرة عنده مسلم من قتل وزعة أول ضربة فله كذا وكذا حسنة وعن
 أمهات في الضربة الثانية فله كذا وحسنة أدنى من الأولى ومن قتلها في الضربة
 الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية قال في شرح السنة وفي معنى الحلية والعقرب
 كل ضربة باح القتل كالزنا بزوجها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي في البيت والباب عليه معاق فمضت حتى حتى فغنى ثم رجع الى مقامه
 وصفت أن الباب في القبلة رواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث حسنة الترمذي وزاد

ولو جهل شكوى النار على الجواز لان الاذن لها في النفس وإنشادة الحرفة لا يمكن فيه الجوز (وأشد ما يتجدد) النسي
 من (المرهري) من ذلك النفس ولا مانع من حصول الزهرير من نفس النار لان المراد من النار تحللها وهو وجههم وفيها طبقة
 زهريرة والذي خلق الملائكة من النبل والنار قادر على جمع الضدين في عمل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الان وهو أمر

قطبي للتواتر المعنوي خلافاً لمن قال من المعتزلة انها المتماثلتان في يوم القيامة ورواه نسخة وفيه التخصيص والقول واللفظ والمعنة وأخرجہ النسائي (ع) عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال كلفني النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سقر) فيه هذا بنى سقراً أطلقه في آخره مشيراً بذلك إلى ان تلك الرواية المطلقة بمهولة ٣٢٩ على هذه المفيدة لان المراد من الابرار

التسبيح ودفع المشتبه فلا تفاوت بين السفسر والحضر (فأراد المؤذن) أي بالال (ان يؤذن للظهر فقال) له (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) أرد ثم أراد ان يؤذن فقال له أبرد وفي رواية عن أبي الوليد عن

شعبة عن مربي أو ثناء أو يرمي مسلم ابن ابراهيم عنه بذلك المائنة قال الكرماني الابرار بالاذان لغرض الابرار بالصلاة (حق) الى أن (رأى نبال النول) وغاية الابرار حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال أو ربع فامة أو ثلثها أو نصفها وقبل غير ذلك ولا يستبعد لهذا المنع من ان يختلف باختلاف الاوقات واليه نحو المازري والجارى على القواعد أنه يختلف باختلاف الاحوال لكن يشترط ان لا يمتد الى آخر الوقت ككفي الى الفتح والقي هو ما بعد الزوال من الظل والنول جمع قول يفتح التساو شديد الالام كل ما يجمع على الارض من تراب أو رمل أو نحو ذلك وهي في الغالب منبوعة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل الا اذا ذهب كد وقت الظهر (وهي أنس) بن مالك رضي الله عنه أنه أن رسول الله

الناسي صلى الله عليه وآله وكذا ترجم عليه الترمذي قوله والباب عليه معلق فيه ان المستحب لمن صلى في مكان باباً الى القبلة أن يفاق الباب عليه ليكون سترة له ما بين يديه وليكون أسيرة وفيه اخفاء الصلوة عن الادميين قوله ففتى ففتى لفظ أبي داود ففتى فاستفتى ففتى قال ابن رسلان هذا المسمى محمول على انه مشى خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقا وهو من التقييد بالذهب ولا يفتى فساد الحديث يدل على اباحة المشى في صلاة التطوع للعاجلة

• (باب في ان عمل القاب لا يطل وان طال) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فاذا قضى الاذان أقبل • ذا قوب بها أدبر فاذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا المالم يكن يذكر حتى يوصل الرجل ان يدري كم صلى فاذا لم يدرك أحدكم ثلاثا فاصلي أو أربعا فليصعد صعدتين وهو جالس متفتي عليه وقال البخاري قال عراقي لاجهز جيشي وأنا في الصلوة) قوله وله ضراط جله اسمية وقعت حالا في رواية بن وبن واوصل لوصول الارتباط بالضمير قال صياض يمكن حله على ظاهره لانه جزمه بفتح منه خروج الريح ويحتمل انما هي عبارة عن شدة غفاره وبقربه رواية مسلم بالنسبة لخصائصهم ملامت مفهوم الأول وقد فسره الاصمعي وفيه بشدة العدو وقال في الفتح والمراد بالشيطان ابليس وعنه يدل كلام كثير من الشرع ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل مفر من الجن والانس لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة قوله حتى لا يسمع التاذين ظاهره ان يسمع ما خارج ذلك اما يشغله سماع الصوت الذي يخرج من عن سماع المؤذن أو يصنع ذلك استخفافا كما يفعله السهفاء ويحتمل أن لا يسمع بذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يحدث له ذلك قوله فاذا قضى بضم أوله والمراد به الفراغ والانهما ويرى بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادي قوله أقبل زاد مسلم عن أبي هريرة فوسوس قوله فاذا توب بضم المائنة وتشديد الواو المكسورة قبل هو من تاب اذا رجع وقبل هو من توب اذا أشار بنو به عند الفراغ لاعلام غيره قال الجوهري والمراد بالتثويب هنا الاقامة وبذلك يرمي أبو عوانة في صحيحه وانطباعه والبعثي وغيرهم وقال القرطبي توب بالهالة اذا أقيمت وأصله رجع الى ما يشبه الاذان وكل من يردد صوته وهو متوب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتثويب قول المؤذن من الاذان والاقامة حتى على الصلوة حتى على الفلاح قد قامت الصلوة قال الخطابي لا تعرف العامة التثويب في الاذان الا من قول المؤذن في الاذان الصلوة خير

صلى الله عليه وآله (وسلم) خرج حين زافت الشمس أي حالت وللتزمذي زالت أي من أعلى درجات ارتفاعها (فصل في الظهور) في أول وقتها لم يقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال وعليه استقرار الاجماع وكان فيه خلاف قديم من بعض العصابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أبي حنيفة ومنه في الجمعة وهذا لا يعارض حديث الابرار لانه ثبت بالقبول

وقال البيضاوي الإبراهيمي أن أبا سعيد الطبري قد أخبرني بحديث لا يخرج عن حديث التميمي
 فإن الهاجري قد طلق في الوقت الذي أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قومًا من المنافقين
 يسألون منه ويخبرونه عن بعض ما يسلونه ٢٤٠ (فذكر الساعة فذكر أن فيها أمورًا عظيمة قال من أحب

أن يسأل عن شيء فليسأل) أي
 فليسألني عنه (فلا تسألوني
 عن شيء إلا أخبرنيكم به ما دمت
 في مقام هذا) فأكثر الناس
 في البصائر (خوفًا من نزول
 العذاب العام المعهود في الأمم
 السالفة عند ردهم على أنبيائهم
 بسبب تغيبه صلى الله عليه
 وآله وسلم من مقام المنافقين
 السابقة آنفاً أو بسبب بكائهم
 ما هم دون أهل يوم القيامة
 والامور العظام واليكام الممد
 مد الصوت في البكاء بالهجر
 الدموع ونزوحها (وأكثر)
 صلى الله عليه وآله وسلم (أن
 يقول سألني فتسامع عبد الله بن
 سنانة السهمي فقال) يا رسول
 الله (من أبي قال أبو سنانة)
 وكان يدعي أخيراً (ثم أكثر
 أن يقول سألني فسئل عن)
 ابن الخطاب رضي الله عنه
 (على ركبته) بالفتنة (فقال
 رضي الله عنه) يا أبا سلام دينا
 (ومحمد) صلى الله عليه وآله
 وسلم (ببدا فسكت ثم قال فرضت
 على الجنة والنار آنفاً) أي
 في أول وقت يقر بمسئتي وهو
 الآن (في عرض هذا الخطب)
 يضم العيين الملهمة وسكون
 الرا أي جانيه وناحيته

من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة قوله حتى يخاطر بضم الطاء قال الحافظ
 كذا معناه من أكثر الروايات معناه عن المؤمنين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس
 وأصدهم من خطر البصيرة إذا سركه فحضر به فحذره وأما بالضم فإن المروان يدونه
 فحذره وضعف الهجري في نوادره الضم مطلقاً قوله بين المرءة نفسها أي قلبه وكذا هو
 للبخاري من وجه آخر في بدء الخلق قال العاصي يعني أنه يقول بين المرء وبين ما يريد من
 أقباله على حاله واستلامه فيها قوله السلام يكن يذكرك أي لم يكن على ذكره قبل دخوله
 في الصلاة وهو أهم من أن يكون من أهوال الدنيا والآخرة وهل يشمل ذلك الله كرفي
 معاني الآيات التي يتلوها إلا بعد ذلك لأن غرضه تفحص شروعه وإصلاحه بأي وجه كان
 كذا قال الحافظ قوله حتى يصل الرجل بضامة كسورة كذا وقع عند الأصيلي ومعناه
 يسهل قال الحافظ في التبع وعند الجوهري بالطاء المشالة بمعنى بصير أو يبق أو يتخير قوله
 أن يدري كم صلى بكسر الهمزة وهي التي تعني معنى لا وسكن ابن عبد البر عن الأثر في
 الهمزة ووجهه مما تعقبه عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الشيخ شيء إلا مع الضاد
 فيكون أن مع الفعل بتأويل الصادرة فهو لا الضل بألف حرق الجراي يصل عن دراسته
 وفي رواية للبخاري لا يدري كم صلى والحديث يدل على أن الوسوسة في الصلاة غير ماله
 لها وكذلك سائر الأعمال التلبية لعدم الفارق والحديث فوائد ليس المقام محلها
 قوله إلى لا هزجيشي وأنا في الصلاة أي أدبر وجهي واذكر فيه

• (باب القنوت في المكتوبة عند التواضع وكذا في غيرها) •

(عن أبي مالك الأشجعي قال قالت لابي يا أبا مالك قلت صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم أتيت الكوفة فريتم من خمس سنين أكلوا
 بقنوت قال أي بني محمد حدثوا ما سمعوا من القنوت وصحبه وابن ماجه وفي رواه أكلوا
 بقنوت في الخبر والنسائي وانقله قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم
 يفتت وصليت خلف أبي بكر فلم يفتت وصليت خلف عمر فلم يفتت وصليت خلف عثمان
 فلم يفتت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يفتت ثم قال يا بدعة) الحديث قال الحافظ
 في التلخيص استناد حسن وفي الباب عن ابن عباس عن الدارقطني والبيهقي أنه قال
 القنوت في صلاة الصبح بدعة قال البيهقي لا يصح عن ابن عمر عند الطبري قال في قيامهم
 عند فراغ القرآن من الدورة يعني قيام القنوت أنهم البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وفي استناده بشر بن سرب الداري وهو ضعيف وعن ابن مسعود وعنه
 الطبري أن في الأوسط والبيهقي وأما كفي كتاب القنوت بالفتن ما قالت رسول الله صلى الله

وهو ضم ما ما بان يكون نوافه إليه أو زوى له ما بينهما أو مثلاً (فلم أر) أي أبصر (كالعين) الذي في الجنة عليه
 (والشجر) الذي في النار في ذلك المقام أو ما أبصرت شيئاً كالجماعة والمصيبة في سبب دخول الجنة والنار استدل به البخاري
 على أن ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس إلى جهة المغرب وأشار به إلى الرد على من زعم من الصوفيين

ان الصلاة لا تجب بأول الوقت قال ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع بنفس الانتهى والمجروف تعقد الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم ان أول الظاهر اذا صار الى مقدار الشرع (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب العلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة ومعايرة الفاظ)

كايضا ظهر عند المراجعة اليه والى هذا الحديث والصحيح في تعيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حقهناه في الروضة السنية دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي برزة) الاسلمى نضاه بن عبد الصغور (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه) أي بجالسته الذي الى جنبه ولا يجد فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ولمسلم وبعضنا يعرف وجهه بعض (وبقرائنا) أي في صلاة الصبح (ما بين السنتين) من آي القرآن الكريم وفوقها (الى المسافة) كان (يصل الظاهر اذا زالت الشمس) أي مات الى جهة المغرب (و) يصلي (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (الى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أي راجعا من المسجد الى منزله (والشمس حية) يضاء لم يغيب لونها ولا حرها وليس المراد الذهاب الى أقصى المدينة والرجوع من ثم الى المسجد وفي رواية عوف عن عبد الجباري ثم

عليه وسلم في شيء من صلاته زاد الطبراني في التوراة ان كان اذا حارب يقتل في الصلوات كاهن يدعو على المشركين ولا يقتل أبو بكر ولا هرستي ما تواراقت على حارب أهل الشام وكان يقتل في الصلوات كاهن وكان معار يتدعو عليه أيضا قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر النخعي وهو متروك وعن أم سلمة عند ابن ماجه قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في القبر ورواه الدارقطني وفي اسناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب الى ذلك أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاها العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت واذا تعرضوا للثبات والنفي قدم المذهب وحكاها عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد واسحق وحكاها المهدى في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف الثناون في مشروعيته هل يشرع عند التوازل أم لا وذهب جماعة الى انه مشروع في صلاة القبر وقد حكاه الطحاوي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الامصار ثم عد من الصحابة الخلفاء الاربعة الى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المنصرمين أبو بقاء الطاردي وسويد بن قنبل وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الائمة والفقهاء أبو إسحق الفزاري وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وجمادى مال بن أنس وأهل الحجاز والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان ثم قال وغيره ولا يخلق كثير وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبيد العزيز التميمي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير وحكاها عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبيد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الدمشقي وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل واسحق بن راويه وسحكي الترمذي عنهما خلاف ذلك قال الثوري في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر الامة ومن بعدهم أو أكثر منهم وحكاها المهدى في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والمناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وقال الثوري وابن خزيمة كل من الفعل والترك حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهور والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة التورث من غيرها اما القنوت في التورث فسيأتي الكلام عليه في أبواب التورث واما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المذهبون به بجموع منها حديث البراء وأنس الايمان ويحاج بأنه لاتزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما النزاع في استمراره مشروعيته فان قالوا لفظ كان يفعله يدل على استمراره مشروعيته قلنا قد مضى عن الثوري ما حكاه عن

في يرجع أحدنا الى رحله في أقصى المدينة والشمس حية وهي توضح ذلك لانه ليس فيها الا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث بين بعضها بعضا وانما سمى رجوعا لان ابتداء الحج كان من المنزل الى المسجد فكان الذهاب منه الى المنزل رجوعا (ونسى الرازي) أي أبو المتهال (ما حال) أبو برزة (في المغرب قال) كان يصلي الله

عليه وآله وسلم (لا يبايئنا خير) صلاة (العشاء إلى ثالث الليل) الاول (ثم قال) أي المثل (الذي شطر الليل) أي انصفه ووجهه
 التوروي في شرح المذهب فالخبر يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء فذهب
 عمر بن الخطاب والشافعي إلى أحد قوليه ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واخصوا بحديث

جبريل وسند بيت أبي موسى في
 التعليل وقيل إن آخر وقت نصف
 الليل لم يثبت ابن عمر وفيه وقت
 صلاة العشاء إلى نصف الليل
 ويحدث ابن ماجه وأحمد وغير
 ذلك وهذه زيادة يجب قبولها
 ويتمين المصير إلى الكثرة طرقتها
 وكونها في الصحيحين وقد صرح
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
 لو أن بشي على أمته لأخرها إلى
 نصف الليل لذل ذلك على أن في
 ذلك الوقت أفضل له ورد ما يدل
 على أن وقتنا إلى أن يذهب هامة
 الليل أي أكثره فالحق أن آخر
 وقت اختيار العشاء نصف الليل
 وأما وقت الجواز والاضطرار
 فهو عند أبي القبر الصادق
 عليه السلام أي بقائه عند مسلم
 وفيه ليس في النوم فترط انما
 التذريط على من لم يصل الصلاة
 حتى يجي وقت الصلاة الأخرى
 الصلاة القبر فانما مخصوصة
 من هذا العموم بالاجماع ورواة
 هذا الحديث الأربعة ما بين
 بهري وراسم وفيه الضعيف
 والقول وأخرجه مسلم وأبو داود
 والشافعي (عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً
 أعمس ركعتين جميعاً) (وتسلياً)

جمهور المحققين أن الأثر على ذلك سلمنا فغاية مجرد الاستمرار وهو لا ينافي المزلة آخر
 كما صرح بذلك الأدلة القيمة على أن هذين الحدين فيهما ماله كان يفعل ذلك في
 القبر والمغرب فما هو جوابكم من المغرب فهو جوابنا عن القبر وأيضا في حديث أبي
 هريرة المتفق عليه أنه كان يثبت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الأربعة
 وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا أخرج
 الدارقطني وصحبه الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصحبه عن أنس أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قمت ثم رايدعوني على أني أصعب بي ثم ترك فاما الصبح
 فلم يزال يثبته حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا المكان فاطع النزاع
 ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبيد الله بن أحمد بن أبي القاسم صدوق سبي الحفظ
 الحديث أنه يخاطب وقال أبو زرعة عنهم كثيرا وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سبي الحفظ
 وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدورق ثقة ولكنه يخطئ وذكر الساجي أنه قال
 صدوق ليس بالمتين وقد وثقه غير واحد ولحديثه هذا شاهد ولكن في أمته عده عمرو بن
 عبيد وأمس بجمعة قال الحافظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع
 عن عاصم بن سليمان قال لا أنس أن قومنا يرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزال
 يثبت في القبر فقال كذبوا انما ثبت شهر واحد لا يدعوني من حين أحياء المثلثين
 وقيس وإن كان ضعيفا لكنه لم يثبت بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد
 عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت الا اذا دعاه قوم أو دعا على
 قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم للمثل هذا ذاهبة انتمى اذا تقرر
 لك هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال أن القنوت مختص بالنوازل وأنه يثبتي عند
 نزول النازلة أن لا تختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من
 حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان
 بالحفظ كان لا يثبت الا ان يدعو ولا يدعو على أحد أو أصلا في البضاي كما سيأتي
 وستعرف الأدلة الدالة على ثلثه مطلق القنوت ومقدمه وقد حاول جماعة من محدثي
 الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية
 القنوت في صلاة القبر في غير طائل وحاصله ما عرفنا ذلك وقد طول المبحث الحافظ ابن
 القيم في الهادي وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قنت وتركت وكان ترك القنوت أكثر من فعله فانه انما ثبت عند النوازل الدعاء
 أقوم ولادعاء على آخر من تركه لما قدم من دعائهم وخلاصه وأمس من دعائهم
 وبأول تأييد وكان قد وثقه لعارض فلما زال ترك القنوت وقال في غرضه ذلك المبحث أن

وجه (الظهر والعصر) (تسلياً) والمغرب والعشاء) بها وهو لفظ وشعر فيه مرتب قال أبو القاسم بن أبي
 طاهر لعل التأخير كان في ليلة أي مع يومها طرية قال عسى أن يكون فيها وعله لوجهه لا مطر خوف المشقة في حضوره المصاهرة
 بعد أخرى وهذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وتأويله بمالك وقال بطل قوله بالمدية من غير خوف ولا سفر لكن الجمع بالطار

لا يكون إلا بالتقديم وحده بعضهم على الجمع للمرض وقراءه النورى رحمه الله ان المسئلة فيه أشد من المظهر وتنبأ به
مختلف الظاهر الحديث وتنبأ به ترويج بلا مرج وتنبأ به من بلا مخصص انتهى ولذا أخذ آخرون بظاهر الحديث بخلاف
الجمع بالحاضر العاجلة لئلا يفتقد عادة به قال أشهب والشافعي ٢٤٣ وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب

الحديث وتأوله آخرون على
الجمع المصورى بان يكون آخر
الظهور الى آخر وقتها وعمل
العصر فها أول وقتها وضعت
لها الشمس للظاهر وقد سقينا
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة
التشدية ومحمد له ان الجمع بين
الصلايتين موصى به كونه واقع
التصريح بذلك عن ابن عباس
 وغيره بل فسر من رواه ابن عباس
 انه الجمع المصورى فبين الاخذ
 به وان الجمع في الحاضر بغيره ذكر
 شرعى ثابت لا يجوز رواة هذا
 الحديث الحديث بصريون ما خلا
 عمرو بن دينار المكي وفيه
 الحديث والمنة وأخبر به
 أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو
 داود والنسائي (حديث أبي
 برزة رضي الله عنه في ذكر
 الصلوات تقدم قريباً وقال في
 هذه الرواية لما ذكر العشاء وكان
 يكره النوم قبلها والحديث
 بعده) أي الحديث النبوى
 لا النبوى (عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه قال كان صلى
 العصر ثم يخرج الانسان الى ابن
 حمر بن عوف) بقاء لانهم كانت
 منازلهم وهى على ميلين من
 المدينة (فيهم يهملون
 العصر) أي عصر ذلك اليوم

أحدث أنس كلهما صحيح بعضها بعضا ولا تنافي وحمل قول أنس ما زال يقف
 حتى فارق الدنيا على الطائفة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في
 باب المسئلة بين المجتدين وأجاب عن تخصيصه بالتعبير بأنه وقع بحسب سؤال المسائل
 فإنه أسأل أنس عن قنوت الغير فأجاب عساه عنه بأنه صلى الله عليه وسلم كان يطول
 صلاة الغير دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يده وره وياق عليه ويجده في هذا
 الاعتماد وهذا قنوت منه بلا ريب فحق لا يشك ولا نزاع انه لم يزل يقف في القنوت حتى
 فارق الدنيا وأما صلاته القنوت في لسان القههارة كقول الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم
 اهتدي فيهم هديت الخ ومعه انه لم يزل يقف في القنوت حتى فارق الدنيا وذلك
 الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة جاؤا القنوت في أقطار الصلاة على القنوت في
 اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رأيته كانوا أمداء من على هذا كل هذا وتوهذوا الذي نازعهم فيه بجمهور العلماء
 وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وخاصة ما روى عنه في هذا
 القنوت أنه صلى الله عليه وسلم بن على الى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس
 للاحتجاج وعدم اختلافه واضطراره بحمل حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على عدم
 وجوب القنوت مطلقا كاصح الحديث صاحب الجرو وغيره (وعن أنس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قنوت شهرًا ثم تركه رواه أحمد وفي لفظ قنوت شهرًا يدعو على احياء من احياء
 العرب ثم تركه رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وفي لفظ قنوت شهرًا حين قتل القرأ
 فسايتة حزن حنا فاطة أشد منه رواه البخارى) قوله على احياء من احياء العرب هم بنو
 سليم قتله القرأ كسباني في حديث ابن عباس قوله حين قتل القرأ هم أهل بئر معونة
 وقسمهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد
 جمع بين حديث أنس الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقف في القنوت
 حتى فارق الدنيا بان المواد ترك الدعاء على الكفار لأصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا
 الجمع عن عبد الرحمن بن مهيدي بسند صحيح والقنوت لله كان تقدم ذكرها في باب نسخ
 الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (فائدة) في البخارى من طريق عاصم الاحول
 عن أنس ان القنوت قبل الركوع قال البيهقي رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
 وعليه درج الخلفاء الراشدون وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن الحسن البصرى
 قال صليت خلف ثمانية وعشرين بديار كلهم يقف في الصبح بعد الركوع قال الخافض
 واسناد ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحمد في حديث أنس انه قنوت قبل الركوع
 غير عاصم الاحول قال لا يقول غير غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتبى عن أبي حنيفة

وأما كانوا يخرون عن قول الوقت لاشتغالهم في نذرهم وحواظهم ثم بعد فراغهم تأهبون للصلاة بالطهارة وغيرها تأنس
 صلاتهم الى وسط الوقت وهذا الحديث موقوف لظواهر نوع حكمه لان الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ويؤيده رواية
 الشافعي من نوعها فظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى العصر ورواها أربعة وفيه الحديث والمنة والقول

وأخرجه البخاري أيضا ومسلم والنسائي (وعنه) أي من أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) على العصر والناس من ثمانية حجة هو من باب الاستعارة والمراد بقاسمها وعلمه تقييد لولم (فيذهب المذهب الذي
الحوالي) جمع عالية ما حول المدينة من ٢٤ القرى من جهة نجد (فيأنهم) أي أهل (والشمس من تدعى) دون ذلك

الارتفاع قال الزهري كما عنه
عبد الرزاق عن معمر بن عوف
(ربض الحوالي من المدينة
على أربعة أميال أو فوه)
وللدارقطني على ستة أميال
ويعبد الرزاق ميلين وسبعة
فانهم على ميلين وأبعد على
سبعة أميال وقال عياض أبعدها
ثمانية وبه يزم ابن عبد البر
وهذا أحب النهاية وفي الحديث
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يأدب صلاة العصر في أول وقتها
لأنه لا يمكن أن يذهب المذهب
بعد صلاة العصر أربعة أميال
والشمس لم تذهب إلا إذا صلى
سبعين صار نال النبي مثله كما
لا يخفى قال في التلخيص دأبل
للجهم وروى أن أول وقت العصر
مصر فقل كل شيء مثله خلافا لابي
حنيفة أحروفي رواه هذا الحديث
جهميان ومدني والتلخيص
والأخبار والعنفة والقول
وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه (عن ابن عمر رضى
الله عنهم أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال الذي
تفوتوه صلاة العصر) بأن
أخرجها منه ملة عن وقتها
بغروب الشمس أو عن وقتها
الغناز باقرار الشمس كما ورد

وأبو من ابن سيرين وغير واحد عن منطلة كلهم من أنس وهو كذا روى أبو هريرة
وختلف بن أبي عمير واحد روى ابن ماجه عن طريق سهل بن يوسف عن محمد بن أنس
أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قيل الركون أم بعده فقال كلاهما قد كانا نعمل قبل
وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (وعن أنس قال كان القنوت في المغرب
والشعر رواه البخاري وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
صلاة المغرب والشعر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أول
الأمر قوله في المغرب والشعر تنسك بهذا الطحاوي في ترك القنوت في الشعر قال لا نسلم
أجمعوا على نسخته في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه به بعضهم فتسأل أجروا
على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيسلك بما أجمعوا عليه
حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع إلى الركعة الأخيرة من الشعر يقول اللهم
أمن ولا ناؤ فلا ناؤ ولا ناؤ بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ويتأول الحمد فانزل الله تعالى ليس
لأن من الأعرشي) وقوله فاسم ظالمون رواه أحمد والبخاري الحديث أخرجه أيضا
النسائي قوله إذا رفع رأسه من الركوع هكذا وردت كثير الروايات كما تقدمت في أقواله
فلا ناؤ فلا ناؤ فلا ناؤ النسائي يدعو على فاس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء
الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قتلة الأقرار وفي رواية للبخاري من حديث
أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية ومهيل بن عمرو
والحرث بن هشام فترأت وفي رواية للترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
أحد اللهم العن أباسمك اللهم العن الحرث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فترأت
وفي أخرى للترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر أنزل الله
تعالى الآية والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين وإن الذي بشرع فعله
عند نزول النوازل إنما هو الدعاء بعيش الحقين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالخذلان
والدعاء برفع المصائب وليكنه يشكل على ذلك ما سيبأ في حديث أبي هريرة من نزول
الآية عقب دعائه للمستهضعفين وعلى كذا مضمرة مع أن ذلك مما يتجوز فعله في القنوت
بعد النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على
أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع فربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده ويتأول
الحمد اللهم العن الخ الوالد بن الوليد وسماع بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستهضعفين من
المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف قال يجر

هذه من رواية الأوزاعي في هذا الحديث حال فيه وفواتهم أن تدخل الشمس صبرة قال في شرح بذلك

التقريب كذا ذكر عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لأنه من الحديث لأنه روى
بأسناده متبرر عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصغر وفي الحال لابن أبي حاتم

سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر عن فاطمة صلاة العصر وفواتهم ان تدخل الشمس من وراء
فكأنما تروى أهل وماله قال أبي التفسير قول نافع اه وقيل المراد فواتهم من الجماعة والازل أوجب ويؤيده حديث ابن عمر عند
ابن أبي شيبة في مصنفه عن فاطمة ترك العصر حتى تغيب الشمس أي من ٢٤٥ غير عند (فكأنما تروى) هو أي الذي فاتته

العصر نقص أو سلب (أهل وماله) وترك فردا منهم ما بقي إلا
أهل ولا مال فلا يضر من تنويع ما
تكره من ذهاب أهل وماله قال
ابن الأثير من رد النقص إلى
الرجل فنصهم ما ومن رده إلى
الأهل والمال رفعهما والنصب
هو الصريح المشهور الذي علمه
الجمهور كما قاله النووي وقال
عياض هو الذي ضرب طائفة عن
جماعة شيوخنا قليل ونصحت
صلاة العصر بذلك لا جفاجع
الترقبين من الملائكة فيقيم
وعورض بان صلاة الغبر أيضا
كذلك يجتمع فيهم المائتا بقون
وأجيب بما قال ان الله يداقنا
غلف في العصر دون الغبر لانه
لا يضر في نفوسهم لانه وقت
بقطة بخلاف الغبر فربما كان
الزوم مذهبها عذرا وأوله ابن
عبد البر على انه خرج جوازا
لسائل عنها فاجيب أي فلا يمنع
الحاق غيرها وبها بالعصر على
غيرها وختم بالذكر لانهم اتفقا
والناس في وقت نعيمهم من أعمالهم
وحرمهم على تمام أشغالهم
وقد عقب بأنه انما يعلق غصم
المتصوحن بالمتصوحن اذا
عرفت العلة واشتر كافي أو العلة
هذا لم يتحقق فلا يعلق غير العصر

بذلك ويقول في بعض مسلاته في صلاة الغبر اللهم العن فلا نؤلفا لحين من أحياء
العرب حتى أنزل الله تعالى ليس للتمن الا حشر في الآية رواه أحمد والبخاري وعن أبي
هريرة قال بلغنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العشاء اذا قال سمع الله من عبده ثم قال
قبيل أن يصعد اللهم لي الوليد بن الوليد اللهم لي المستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد
وطأتك على مضمر اللهم اجعلها عليهم سنة كسفي يوسف رواه البخاري وهذه أيضا قال
لاقر بن بكرم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أيوه مرة يفتي في الركعة
الاتمة من صلاة الظهر والعشاء الاتمة وصلاة الصبح بعدما يقول سمع الله من عبده
فيدهو المؤمنين ويعلن الكفاة وصدق عليه وفي رواية لا جد وصلاة العصر مكان صلاة
العشاء الاتمة قوله اللهم أنج الوليد في جوار الدعاء في القنوت أضفة المسلمين
بفعله منهم من الأسر ويقاس عليه جوار الدعاء بهم بالخاتمة من كل رطوبة يهون فيهم من
غير فرق بين المستضعفين وغيرهم قوله اشدد وطأتك الوطأة الضغطة أو الأخذة الشديدة
كما في القاموس قوله كسفي يوسف هي السنين المذكورة في القرآن وفيه جواز الدعاء على
الكفار بالحبوب والبلاء قوله قال يجهر بذلك فيه مضمر وهذه الجهر بالقنوت قوله في
صلاة الغبر بان لقوله في بعض صلواته قوله لاقر بن في رواية الاسماعيلي انه لاقر بن
علاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وكان أيوه مرة الخ قبل المرفوع من هذا
الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة
ويؤيده ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا ي
داود فت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الغمة ثم رآوه وهو مسلم ولكن هذا
لا ينبغي كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء وظاهر سياق الحديث ان جميعه
مرفوع قوله في الركعة الاتمة قد تقدم بيان الاختلاف في كونه قبل الركوع أو
بعده قوله فيدهو المؤمنين هم من كان مأمورا بجهاد الكفار فكفار قرش كما بينه
البخاري في تفسير سورة آل عمران وهذه الأحاديث تدل على مشروعية القنوت عند
نزول النوازل وقد تقدم الكلام عليه وقد اقتصرنا في شرحها على هذا المقدار وان
كانت تستعمل البسط لعدم عود التطويل على ما نحن فيه بغائنة (وعن ابن عباس قال
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر امتابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والصبح في دبر كل صلاة اذا قال سمع الله من عبده من الركعة الاتمة يدعو عليهم على حي
من بني سليم على رجل وذ كوان وعصية ويؤمن من خلفه رواه أبو داود وأحمد وزاد
أرسل إليهم يدعوهم إلى الاسلام فقتلواهم قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت)

بها وأجيب بان ما ذكره هذا المذهب لا يدفع الاحتمال وقد ورد ما يدل على العموم فبعد ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء عن فاطمة
من ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته الحديث وقعب بان في سنده انقطاعا لان أبا القلاب لم يصح من أبي الدرداء وقد رواه أحمد من
جديد أبي الدرداء باللفظ من ترك العصر فراجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر قال ابن المنبر والحق ان الله تعالى يجزي

فأشبه من الصلوات بخاتمة من الغيبة ١٥ وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والبيهقي (عن يزيد بن الحبيب
الاسدي أخر من مات من العصابة رضي الله عنهم بغير أسنان سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه أنه قال في يوم ذي غيم) بعد
معرفة بأحوال الوقت بظهور الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو بالاجتماع ونحو يوم الغيم بالذكر لانه مظنة التأخير أما

الحديث أخرجه أبو داود عن طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه
أيضا الحاكم وليس في إسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مدة الاوقاف ورواه أحمد
وابن معين وغيرهما قوله في ذكر كل صلاة فيه ان الغنوت للزوال لا يخص ببعض
الصلوات فهو يراد على من خصه به صلاة الصبح عند ما قوله اذا قال مع الله بان جسده
فيه التصريح بان الغنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم قوله
من بنى سليم بضم السين المهيولة ونحو اللام قبيلة معروفة قوله على رجل برامكة مودة
وعين مهيولة ساكنة قبيلة من سليم كان القائموس وهو ما به بدل من قوله من بنى
سليم وقوله من بنى سليم بدل أيضا من الضمير في قوله عليهم قوله وعصية تصغير عصا
سببت به قبيلة من سليم أيضا قوله وذكر ان هم قبيلة أيضا من سليم

• (أبواب السترة امام المصل وحكم المرور منها) •

• (باب استحباب الصلاة الى السترة والوقوف والالتفات قبلها

عنها والركعة في تركها) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة
وامتن منها رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث في إسناده محمد بن هلال وبقية رجاله
رجال البصير وقد أخرج أبو داود عن حديث سهل بن أبي شعبة عنه ما أخرجه أيضا
البيهقي قال أبو داود في سننه وقد اختلف في إسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله
فليصل الى سترة فيه ان اقتداء السترة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الا في حديث
سيرة بن عبيد الله في عهد الحاكم وقال على شرط مسلم بلانظ استتم أحدكم في الصلاة ولو
بهم قوله وليد بن منقذ مشروعية الدعاء في السترة حتى يكون مقدارا بينهما الثلاثة
أذرع كما ساقى والحكمة في الامر بالذوق ان لا يقطع الشيطان عليه صلاته كما أخرجه أبو
داود في هذا الحديث متصلا بقوله وليد بن منقذ والمراد بالشيطان الممار بين يدي المصلي
كان حديث فان أبي فدية الله فاعاها هو شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدعون
السترة حتى لا يوسوس الشيطان عليه صلاته وساقى سبب تسمية المار شيطانا والخلاف
فيه (ومن عايشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي

فقال كؤوسه الرجل رواه مسلم) قوله كؤوسه الرجل قال النووي المؤخره بضم الميم
وكسر الظاهر وهزة ساكنة ويقال يشق الظامع تقع الهزة وتشديد الظامع مع اسكان
الهزة وتخفيف الظاهر يقال آخره الرجل بمره مدودة وكسر الظامع فهذه أربع لغات
رضي العود الذي في آخر الرسل الذي يستند اليه الركاب من خوف الجوع وهو قدر

المنقطع بتمامه لسؤال الوقت
في الغزاة التأخير حتى يخرج
الوقت أو ينشأ قبل بآخر
فيظن بتمام الوقت فيستعمل في
شبهه الى أن يخرج روح الوقت
(يكره) أي يجهلوا وأسرعوا
والتيكبر يطلق لكل من يادر
بأي شيء كان وفي أي وقت كان
وأصله المبادرة بالشيء أو التماسه
(بصلاة العصر فان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من
قرأ صلاة العصر أي متعمدا
بما زاده مع صرف روايته وكذا
أخرجه أحمد من طريق أبي
الدرداء (فقد ضبط عمله) أي ثواب
عمله أو رده على سبيل التغلب
أو يكافأه بغيره لان الاعمال
لا يخطبها الا الثمره قال تعالى
ومن يكثر بالايمن فقد ضبط
عمله قال ابن عبد البر وهو
الاية ان من لم يكثر بالايمن
لا يخطب عمله فتهارض معهما
وهذا هو الحديث فيتعين تأويل
الحديث لان الجمع اذا أمكن
كان أولى من الترجيح وتبين
بظاهر الحديث أيضا المتناهي
ومن قال بقوله من ان تارك
الصلاة يكثر والجواب ما تقدم
وأينما كان ما ذهب اليه ما
انقضت العصر بذلك وأما

الجمهور فتأولوا الحديث فافترقوا في تأويله فافترقوا من أول سبب الترك ومنهم من أول الخطب

ومنهم من أول العمل فيقول المراد من تركها اجسادا وجوب أو هو قال كن مستغفرا مستغفرا من أقامها رادق بان الذي
فهمه الصالح انما هو التفریط ولهذه الأمر بالمبادرة اليها وفهمها أولي من فهم غيره وقيل المراد من تركها صكها لانها لا يمكن خروج

الوجه يخرج الزهر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا يرى الزهر وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبهه
من أحبط عمله وقيل معناه كأن يعبط وقيل المراد بالبحط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله وقيل
المراد بالبحط الإبطال أي يطل الله عليه بعد ذلك في وقت ما ثم قد تبعه ٢٤٧ كمن رجحت سياجته على حسنة فانه موقوف في

المشقة قاله القاضي أبو بكر بن
الهرابي وعصم ما قال أن المراد
بالبحط في الآية غير المراد بالبحط
في الحديث وقال في نمرج
الترمذي البسط على قسرين يحبط
استشاط وهو استشاط الكفر
للايمان وجميع الحسنات وبعبط
موازنة وهو احباط المعاصي
للاستغفار بالحسنات عند ربهم
عليها إلى أن يحصل التوبة فيجمع
اليه بمراد حسنة وقيل المراد
بالعمل في الحديث عمل الدنيا
الذي بسبب الاشتغال به تزل
الصلاة بمعنى أنه لا يتقرب به ولا
يتمتع قال في الفتح وأقرب هذه
التاويلات قول من قال إن ذلك
خرج من خروج الزهر الشديد
وظاهره غير مراد اه أقول
الاربع ابراء الحديث على
ظاهره ولا يلجئ إلى التأويل
وتخصيص هذه الآية لا ينافي
اطلاق غيرها من السلوات والحق
أن تارك الصلاة معصية مبدئية
صلاة كانت يكثر وقد تظافرت
بذلك الأدلة الصحيحة والتوضيح
الصريح كما أنها القاضي
محمد بن علي الشوكاني في شرح
المتن وغيره في غيره وليس يلزم
التأويل غير العقل وإذا جاهر
الله بطل خبره معقل ورواه هذا

عظيم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية السترة قال النووي
ويحصل ما بين يدي أقام بين يديه قال العلوي والحكمة في السترة صكف البصر ٤٤
وراهما ومنع من يجتاز بقربه (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا خرج يوم العيد يأمر بالحرية فتوضع بين يديه فبصلى إليها والناس وراءه
وكان به ذلك في السعة فتق عليه) قوله يأمر بالحرية أي بأمر سلامه بعمل
الحرية وفي لفظ لابن ماجه وذلك أن المصلي كان ناضيا ليس فيه شيء يستتره قوله
والناس بالرفع عطف على فاعل فيصلي قوله وكان يصلي ذلك أي نصب الحرية بين يديه
حيث لا يكون جدرا والحديث يدل على مشروعية اتخاذ السترة في الفضة وملازمة ذلك
في السعة وعلى أن السترة تحصل بكل شيء ينصب تجاه المصلي وإن دق (وعن سهل بن سعد
قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار عريشة متق عليه وفي
حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى وبينه وبين الجدار نحو
من ثلاثة أذرع رواه أحمد والنسائي ومعهما البخاري من حديث ابن عمر) حديث بلال
رجال رجال الصحيح قوله وبين الجدار أي جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك
البخاري في الأئمة ما قوله عريشة بالرفع وكان ثلثة أو ناقصة وانظر مع حذف أو الظرف
أنشبه وأمر به الكرماني بالنصب على أن الممر نحو كان واسمها المحو قدر المسافة قال
والنسائي في دليل عليه وروى الأصبهاني عن طريق أبي حاتم عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما يمر
العز ورواه في البخاري قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر ممر
الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار إليه المصنف ولفظه
في البخاري من نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل
الباب قبل ظهره فحشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة
أذرع صلى يتوخى المكان الذي أخبر به بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجمع
الداودي بأن أقله عريشة أو ثلثة أذرع وجمع به فهم بان عريشة في حال القيام
والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر أن الأمر
بالعكس قال ابن الصلاح قد روى امر الشاة بثلاثة أذرع قال الطحاوي ولا يخفى ما فيه قال ابن
رسلان وثالث ذراع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع قال البغوي استحب أهل العلم التدنو
من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر ما كان السجود وكذلك بين الصوف (وعن
طلحة بن عبيد الله قال كنا مع النبي والدواب عربين أيدينا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصريون وفيه الحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والنسائي
وابن ماجه (عن جرير) الجعفي (رضي الله عنه قال قال كراع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فظفر إلى القمري ليله) أي في ليلة
من الأيام وزاد مسلم ليلة البدر وكذا البخاري من وجه آخر (فقال أنكم سترون ربكم عز وجل) (فأجابوا هذا القمري) وأرويه

أي زهده عن العجز عما يصحكن والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل حامدا لله على ما أتم به عليك (فصل طالع الشمس
وقبل الغروب) يعني الفجر والعصر وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى
غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وإن الإهمال زرع آخر النهار ٢٤٩ فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورك له في

رزقه وعمل له وأعظم من ذلك بل
من كل شيء وهو مجازاة المحافظة
عليها بما بأفضل العطايا وأكل
الزبايا وهو النظر إلى وجه الله تعالى
الكرام كالبشر به سابق الحديث
اللهم ارزقنا رزقك الحسنة
ما بين مكى وكوفى فيه نأهى عن
نأهى الحديث والعفة من القول
وأخرج الجباري أيضا في
الصلاة والنفوس والتوحيد
ومسلم في الصلاة وأبو داود (عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال إنما يقبض) أي الملائكة
بأن تأتي طائفة عقب الأخرى
ثم تعود الأولى عقب الثانية
(فيكم) أي الله بين أوطاف
المؤمنين (ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار) كذا أخرجه
الجباري في هذا اللفظ وأخرجه
في بدء الخلق باللفظ الملائكة
بما يقبضون ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار وروى في
سمايقه هذا الضمار النافع كأن
الراوي اختصر المسوق هنا من
المذكور في بدء الخلق قاله
القسطلاني وبسط القول فيه
في الفتح وتكبر ملائكة في
الموضعين يقيده أن الثانية غير
الأولى والمراد بهم عند الأكثرين

ولا عامة النعماء المخط كذا قال القسطلاني عياض واعتدروا عن الحديث بأنه ضعيف
مضطرب وقالوا الغرض الإعلام وهو لا يحصل بانطواء واختلاف قول الشافعي فروى عنه
استنباه وروى عنه عدم ذلك وقال جهورا بحجابه باستحبابه قوله ولا يضرم ماس بين يديه
لنظ أبي داود ثم لا يضرم ماس امامه واقظ ابن حبان من مر امامه وقد تقدم الكلام على
هذا (وعن القنادين الأسود أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى
عود ولا عود ولا شجرة إلا جبهه على الأيمن ولا يصعد له صدا وعن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في قضاء ليس بين يديه شيء رواه أحمد وأبو داود
الحديث الأول في استنباه أبو عبيدة الوليد بن كامل الجلي الشافعي قال المذنب يندري وفيه
مقال وقال في التقریب ابن الحديث والحديث الثاني أخرجه أيضا الشافعي قال المندري
وذكر بعضهم أن في استنباهه مقالا قوله إلى عود وهو واحد العيدان قوله ولا عود وهو
واحد العيد قوله الأيسر والأيمن قال ابن رسلان واليمين أولى وله مذاهب في
الحديث يعني في رواية أبي داود وعكس ذلك المصنف وأما رواية أحمد ويكنى في دعوى
الأول في حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يجبه اليمين في نعله وترجله وطهوره وفي
شأنه كله وفي الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار قوله ولا
يصعد بفتح أوله وضم ثالثة والهدف اللغة القصيدة قال أحمد صمد فلان أي أقصد قصده
أي لا يجعله قصدا الذي يصلي إليه ثانيا وجهه قوله صلى الله عليه وسلم بين يديه شيء فيه
دليل على أن اتخاذ السترة غير واجب فيكون قربة لمصرف الأوامر إلى الذنب ولكنه قد
تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول بخاصة بنا وذلك الأوامر
الخاصة خاصة بالامة فلا يصلح هذا الفعل أن يكون قربة لغيرها (قائده) اعلم أن
ظاهر الحديث الباب عدم الفرق بين الصحاري والعمران وهو الذي ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم من اتخاذ السترة سواء كان في القضاء أو في غيره وحديث أنه كان بينه وصلاة
وبين الجدار ومرة شاة ظاهر أن المراد في مصاحبه في مسجد لأن الإضافة له هكذا كذلك حديث
صلاته في السكبة المتقدمة لأوجه لتقييم مشروعية السترة بالاضاءة

• (باب دفع المار وما عليه من الأثام والرخصة في ذلك لاطاذهين بالبيت) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين
يديه فإن أبي فليقاتله فإن لم يجد فليدفع عنه أحدكم صلى الله عليه وسلم وابن ماجة وعن أبي سعيد قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستبرئ منه الناس
فأراد أحدًا يجاوز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فافهموا هوشيطان رواه الجماعة

٣٢ نيل في الحفظة نقله عياض وغيره عن الجهور وقال القسطلاني الاظهر عندى أنهم غيرهم ويقولون أنه لم يتقل أن
الحفظة في أرقون العبد ولأن حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا حفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة
التلذذ عنهم في قوله كيف تر كتم عبادي (ويجوزون في وقت صلاة الفجر) وقت (صلاة العصر) (وما قبل الصلواتين

لا ينبغي اجتماعهم لان الغالب اعم من ان يكون معه اجتماع هكذا اولا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين او المزايا
 حضورهم معهم المصداق في الجساعة فينزل على حالين وتخصيص اجتماعهم في الوجود والصدور او اوقات العبادة كتركبة
 بالزمين ولطفهم ليسكون شهادتهم ٢٥٠ يا حسن النية والطيب الذكرو لم يجعل اجتماعهم معهم في حال خلوتهم

بل ذاتهم وانهم ما اكرم على شهادتهم
 والله المصدق ذكره الله سبحانه
 ونحوه قال عباس وفيه شيء لانه
 رجع انهم الحفظ ولا شك ان الذين
 يصعدون كانوا مقيمين عندهم
 مشاهدين لاسألهم في جميع
 الاوقات فالاولى ان يقال
 المسكنة في كونه تعالى لا يسألهم
 الا عن الحالة التي تركوها ما
 من الذكر فيقول ان يقال ان الله
 يستبرئهم ما به لكونه قهاري
 الوقيين ليكن بناء على انهم غير
 الساقطة وفيه اشارة الى الحديث
 الاسخر ان الصلاة الى الصلاة
 كنارة لما ينسبها لمن ثم وقع
 السؤال من كل طائفة عن آخر
 شيء فافروهم عليه (ثم يبرج)
 الملائكة الذين ياتونكم ايها
 المبجلون وذكر الذين ياتوا دون
 الذين ظلموا اماللا كنهه يذكر
 أحد الثمان عن الاسخر كقوله
 تعالى فذكر ان ذهبت الذكرى
 أي اؤلم تنفع وقوله اسرائيل تقبلكم
 الطر أي والبرد والى هذا اشار
 ابن الميز وغيره واما لان طر في
 الهاد به لمن طر في الليل واما
 لانه امتنع ان ياتي في قام شجارا
 فلا ينعص ذلك بل في دونهم
 ولا ياردن ليس في كل طائفة
 منهم المصداق سنن ويؤيد

الاترمذي وابن ماجه في قوله اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع هذا مطلقا في مقابلة حديث
 أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستبرئ فلا يجوز الدفع
 والمقابلة الا لمن كان له سنة قال النووي وانتقوا على ان هذا كان لم يطر في الصلاة
 بل احتاط وصلى الى سنة في مكان يامن المروى بن يديه قوله فلا يدع أحدكم بين يديه
 ظاهر النسي التبريم قوله فان أي فاقا له وفيه انه يدعه او لا يجادل القتل فيبدأ
 باسم الوجود ثم ينتقل الى الاشتداد فالاشتداد الى حد القتل قال القاضي عياض واقترط
 واجمعوا على انه لا يلزمه ان يقتله بالسلاح لخلافه ذلك اما عدة الاقبال على الصلاة
 والاشتداد تعالى بها واطلبوا جماعة من الشافعية ان لكان يقتله حقيقة واستبعد ذلك ابن
 العربي وقال المراد بانقائه المدافعة واضرب الدباج فقال لا يجوز ان يكون المراد بالمقابلة
 اللعن او التعنيف وتعقبه الحافظ بانه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مطلق بخلاف
 الفعل البصري وقد روى الاسماعيلي بالحفظ فان أي فيجوز له في صدره ولم دفعه وهو
 صريح في الرفع باليد وكذلك فعل ابو سعيد بالسلام الذي اراد ان يقتل بين يديه
 فانه دفعه في صدره ثم عاد فدفعه أشد من الاولى ثم افاض في غيره ونقل البيهقي عن
 الشافعي ان المراد بانقائه دفع أشد من الدفع الاول قال القاضي عياض فان دفعه بما
 يجوز فذلك فلا قد عليه ما تنافى العلماء وهل تجب دية أم يكون حبرا مذهب ان لا يملك
 وهو اقوال في مذهب مالك وسبى القاضي عياض وابن بطال الاجماع على انه لا يجوز
 له المضي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعتة لان ذلك أشد في الصلاة من المروى
 قال الحافظ وذهب الجمهور الى انه ادا امر ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يرد له في دفعه اعاده
 للمروى قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان ذلك قال النووي لا أعلم احدا
 من النقة قال فيجب هذا الدفع وتعقبه الحافظ بانه قد دمرح بوجوبه أهمل الظاهر
 اه وظاهر الحديث منهم قوله فان معه القرين في القاموس القرين المقارن والواجب
 والاشيطان المقرون بالانسان لا يشارقه وهو المراد هنا قوله فانما هو شيطان قال الحافظ
 اطلاق الشيطان على الماسر من الانس شائع ذائع وقد جازى القرآن قوله تعالى شبه احابن
 الانس والجن ومبطل طرقة عليه انه فعل فعل الشيطان رقبيل معناه انما فعله على ضروره
 وامتناعه من الرجوع الى الشيطان وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ
 الشيطان على من وثق في الدين قال الحافظ وخو من على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة
 على الانس وشبهه اذ على النبي وفيه بحث رقبيل المراد بالشيطان القرين كافي الحديث
 القول وقد استدل ابن أبي جريرة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بالمقابلة المدافعة
 اللطيفة لانه حقيقة القتال لان مقابلة الشيطان انما هي بالاستعاذه والتستر عنه

هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد ثم يبرج الذين كانوا يملكون بل في حديث الامير عن سالم عن أبي هريرة عند التسمية
 ابن خزيمة في صحيحه عن قواما يفتن عن كثير من الاحتمالات ويرى بل الاتكال وانما يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار
 في صلاة التبر والصلاة العصر فيجمعون في صلاة التبر فتصعد ملائكة الليل وتنبئ ملائكة النهار ويجمعون في صلاة العصر

فقد علم ملائكة النهار وثبت ملائكة الليل فلهذا الرواية هي المعقدة كمال الفتح قال ويجعل ما تنقص منها على تنقصه من الرواية واستدل بهما الحديث للتحفة على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة اذا فرغ منها آخر النهار وتغيب بان ذلك غير لازم لأليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون الا ساعة الفراغ من ٢٥١ الصلاة بل جائز ان تقع الصلاة وينأخروا

بعد ذلك الى آخر النهار ولا مانع أيضا من ان يصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق ويقوم ملائكة الليل ولا يد على ذلك وصفهم بالميت لقوله بانوا فيكم لان اسم الميت صادق عليهم ولوقعتهم اقامتهم بالليل اقامتهم فطمة من النهار (فيسألهم) تعبد الله هم كما تعبدهم يكتب أعمالهم قاله عياض وقيل الحكمة فيه استدعاء شهدائهم ليقبض آدم بالخير واستدعاءهم بما يقتضي التعطف عليهم وذلك لاطهار الحكمة في مناقب نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة أتجسسل فيهم امن يستند في الآية أي قد وجد فيهم من ليس بواجب قدس من ملائكتهم بهن شهدائكم (وهو أعلم بهم) أي بالصلين من الملائكة فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع كيف تركتم عبادي قال ابن أبي جرة وقع السؤال عن آخر الأعمال لان الأعمال بخلافها قالوا وعباد المسئول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (فيقولون) أي الملائكة (تركناهم) أي العباد (وهم يصلون) ظاهره انهم يفرقونهم عن غيرهم في صلاة العصر وسأمت أو منع

بالتحفة ونحوها قال وهل المقاتلة خلال يقع في صلاة المصل من المرور أو يدفع الاثم عن المار الظاهر الثاني اه قال الحافظ وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصل على الصلاة أولى من اشتغالها بدفع الاثم عن غيره وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصل يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمرو بن دينار المصل ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه مصل الى الشيء يستردن الناس قال فهذا ان الارادة تقتضيهما ان لا يقع خلال في يتعلق بصلاة المصل ولا يقتضي بالمرور ما وان كان موقوفين لنظا حكمهم ما حكمهم الرفع لان من باب ما لا يقال بالرأي اه (وعن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن الحارث بن ابي لهب الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ما دعا عليه لكان ان يدفع أو يمن خير الله من أن يمر بين يديه قال أبو المصير لا أدري قال أربعة يوم أو شهر أو سنة رواه الجماعة) قوله ما دعا عليه في رواية البخاري من الاثم تزدريه الكعبة في قال الحافظ ولم أرها في شيء من الروايات مطابقة قال فيتمثل أن تكون ذكرت في أهل البخاري حاشية فظننا الكعبة في أصلها وقد انكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها قوله لكان أن دفع أربعة من يدي لو علم المار مقدار الاثم الذي يطفه من مرور بين يدي المصل الاثنى عشر أو أربع المدة المذكورة حتى لا يطفه ذلك الاثم بخواب لو قوله لكان أن ينفذ وقال السكراني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو لم يعلم عليه لو وقف أربعة زوايا وقف أربعة من يدي قال الحافظ واما ما قاله متعبا بقوله أربعة من يدي ذكر السكراني تخصيص الأربعة بالركعة متين استدعاها كون الأربعة أصل جميع الأعداد فلا أريد التسكين من رب في عشرة ثنائيم كون كمال أطوار الانا ان باره من كالتفدية والمضفة والعفة وكذا باوع الأشد قال الحافظ ويحتمل غير ذلك في سن ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة لكان ان ينفذ ما تقرأه من الملة من الملة التي خطاها وهذا مشهور بان اطلاق الأربعة للملحة في تعظيم الأجر لا خصوص عدد معين وفي مسند ابن الزرارة ان ينفذ أربعة من يدي بقوله خير الله من أن ينفذ على أنه خير كان وبالرفع على أنه اسم كان وهي رواية الترمذي قال في الفتح ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها قوله قال أبو النضر الى آخره في اسم ما على المار من الاثم زجر الله الحديث يدل على ان المرور بين يدي المصل من الكبار الموجبة لتأخير صلاة العصر عدم لتفرق بين صلاة الفجر وضوء الدالة (وعن المطالب بن أبي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بماء ياب بنى سهم والناس يمرون بين يديه واما من بينهم ما ستره رواه أحمد

مانع من انما هو أو سوا من مع الجميع فيهم لأن المنتظر في حكم المصل أو المراد انهم ينتظرون صلاة المغرب قال ابن التين هو محمول على أنهم شهداء الصلاة منع من صلاتها في أول الوقت وشهدوا بان دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في اسباب ذلك وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم تزدوا في الجواب لظاهر فضيلة المصلين والمحرص على ذلك ما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا

(وانبئاهم وهم يهابون) لم يرافوا الترتيب الوجوه لانهم يذووا القليل الايمان والطسكه فثبتهم طابقه السؤال خال اثن
 اى جرة اجاب الاشكيا كما كثرها لواعنه لانهم عاوا الله سوال يسند على من آدم فزادوا في موجب ذلك ووقع
 على جميع ابن خزيمة من بطريق الاش ٢٥٢ عن ابي صالح عن ابي هريرة قال آخر هذا الحديث فافتره لهم يوم الدين قال

• (باب نہالی و پریدیہ انسان اوجہ) •

منه فترسبه به به وبين القبلة اعم فراض الجادة فاد اراد ان يوترأ ينطلق فاوترث رواء
لجماعة الا الترمذي قولاه صلاته من الليل أي صلاة التطوع قولاه وأما ترسبه بينه وبين
القبلة زاد أبو داود رافعة وفيه دلالة على جواز الصلاة إلى الثامن من غير تكرهه وقد
ذهب جماعة وطوائف ومالوا والهادي إلى كراهة الصلاة إلى الثامن خشية ما يرد منه مما
يملأه المسلم من صلاة واستدلوا بجملة من عاب عن أبي داود ابن ماجه بالقبلة
لأنه لو أخلف الثامن والمتحدث وقد قال أبو داود رافعة كما هو أجنبية وقال النووي هو
منه فترسبه به بانفاق الحنفية وفي الباب عن أبي هريرة عند الساجري وعن ابن عمر عند ابن عدي
وهما إلهيان قوله فإذا أراد أن يترفعه مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل وسباني
السلام عليه قوله فاوترث فيه دليل على ما قاله النووي في شرح المذهب ان من لم يكن له
مهم ورفق باستيفائه آخر الليل فيستحب له تأخير الوتر بقوله آخر الليل وسباني ان شاء الله
والعالي البحث عن ذلك وفي الحديث دليل على ان المرأة لا تقطع وسباني أيضا المكالم فيه
قال المصنف بهد ان ساقه وهو محجة جواز الصلاة إلى الثامن اه (وعن جملة من كانت
تكون حاله صلى وهي ترسبه بعدد بعدد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو

القرآن والسنة المطهرة وقد تنبأ من هذا الحديث بان المصوفية لا يذهب إلى ان ينفارق الشخص شيا من اصناف
أموره الا وهو على طهارة نفسه اذا خلقت. وتظهر اذا قلنا قوله اذا قبله ونحو ذلك ان المبدأ من القول ان عليه ذلك ورواه
مليون الاشيق البخاري فتنبى فيه الحديث والاختيار والمدينة وانخرجه البخاري أيضا في التوحيد ومعنى المسئلة

وكذا السائي في أرفى البعوث (وفيه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أذنرك أحدكم سجدة أي ركعة وهي أنما يكون تمامها يسجدوها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته وإذا أذنرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم (صلاة) الجماعة خلافا لما في حديثه من أنه

حيث قال تطل الصبح بطلوع الشمس فتدخل وقت النبي والحديث مرد عليه وهل هي إذا أم قضاء الجميع عنه الشاذية الأول ويرجح في السبل المادون الركعة فالكل قضاء عند الجمهور والدقيق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم

البدن كالتيكبر يراه الجعل ما بعد الوقت نابعه إلى الخلاف ما دونهم وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لأذا ولذا دخلت الفاء ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي ومدني وفيه القصة حديث والعهدة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا السائي ومسلم وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول إنما بقاؤكم فيما أي بالنسبة إلى حال ساق قبلكم من الأمم كما بين أجزا وقت (صلاة العصر) المنتمة (إلى غروب الشمس أدنى) أي اعطى (أهل التوراة التوراة) فعملوا زادوا نذرهم أي بالتوراة (حتى أنه اقتضت النهار بجزرا) عن استقامة عمل التماركة من غير أن يكون لهم صنع في ذلك بل ما نوا قبل النسخ ولا يصلي ثم يخرجوا قال

ابن التين المار من مات منهم مسلم قبل التغيير والتبديل وبجزوا عن أجزا الأجر الثاني دون الأول لكن من أذنرك منهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الأجر مرتين (فأعطوا) أي أعطى كل منهم أجزا (غير طاقيراطا) فالأول مدفوع لعل على الثاني وقيرط الثاني تأكيد للمعنى أعطوا أجزا هم حال كونه غير طاقيراطا فهو حال أو المعنى أعطوا الأجر متصلا وقيرط الثاني

أصابني ثيابه وفي أخرى أنه لم يجاوز ثوبه وفي أخرى أنه أيضا فرج ما وقع ثيابه والحديث يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلي امرأته الحائض وقد تقدم الكلام في ذلك وسأله المصنف هذا للاستدلال به على صحة صلاة من صلى وبين يديه انسان ولا دالة في الحديث على ذلك لأن غاية ما فيه أنهم كانت يجزاهم سجدة صلى الله عليه وسلم وهو لا يستلزم أن تكون بين يديه وقد استدلل به على أن المرأة لا تقاطع الصلاة قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته تدل على جواز القعود لا على جواز المرور (وعن الفضل بن عباس قال زار النبي صلى الله عليه وسلم عباسا

في بادية فأنما لنا كلمة وسارة ترى فضلي رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه في بئر أولم يبرأوا أحد السائي ولا يدارعهما) الحديث في أسناده عند أبي داود والسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس وهما مدوقان وقال المنذري ذكره عنهم في أسناده في القول زار النبي صلى الله عليه وسلم الحنفية من ربيعة زيارة القاضي للحنوف قول في بادية لنا البادية البدر وهو خلاف الحنفية قوله كلمة بانه التصغير ورواية أبي داود كلمة بالتكبير قول وسارة قل في الفاتحة الثاء في سارة وكاسة فلا فرق يقال تمر وتمررة ويجوز أن تكون لنا أثبت قال الجوهري وربما ظالوا سارة والاكثر أن يقال لا تثنى أن الحديث استدلل به على أن الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وسبق في الكلام عليه في الباب الذي بعده وهذا وليس في هذا الحديث ذكر نهي الكلب بكونه أسود ولا ذكر أنه ماضى بين يديه وكونه ما بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل النزاع

باب ما يقطع الصلاة بمروره

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار ورواه أحمد وابن ماجه ومسلم وزادوا في من ذلك مثل مؤخرة الرجل وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار ورواه أحمد وابن ماجه وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم يصلي فانه يستتره إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل فاد الم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فانه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الا - ودقلت يا أذرمبال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلبا ألقى قتال الكلب الأسود شيطان ورواه الجماعة إلا البخاري) حديث عبد الله

ابن التين المار من مات منهم مسلم قبل التغيير والتبديل وبجزوا عن أجزا الأجر الثاني دون الأول لكن من أذنرك منهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الأجر مرتين (فأعطوا) أي أعطى كل منهم أجزا (غير طاقيراطا) فالأول مدفوع لعل على الثاني وقيرط الثاني تأكيد للمعنى أعطوا أجزا هم حال كونه غير طاقيراطا فهو حال أو المعنى أعطوا الأجر متصلا وقيرط الثاني

أصله ذاتي والمراد به التمسك (ثم أوفى أهل الأفعال الجليل فعملوا) من نصف النهار إلى صلاة العصر ثم هزوا من العمل أي انقطعوا (فأعطوا قيراطا قيراطا ثم أوفوا القيراط فعملوا) إلى غروب الشمس فاعطوا قيراطين قيراطين (أورد البخاري هذا الحديث ليثبت على أنه قد يستحق بعمل ٢٥٤ البهمن أي المثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجزالم أركانه فهو

تقطع من تعطي أجزالم الصلاة كلها
 ولو لم يترك الأركمة قال في الفتح
 إن فضل الله الذي أقام به عمل
 ربع المار مقام عمل المار كما هو
 الذي اقتضى أن يقوم أدركه
 الركعة الواحدة من الصلاة
 الرباعية التي هي العصر مقام
 أدركه الأربع في الوقت فاشتركا
 في كون كل منهما ربع العمل
 وسهل بهذا التقرير الجواب عن
 استشكل كل أنواع الجميع أداء
 مع أن الأكتاف يقع خارج
 الوقت فبال في هذا ما يجب به
 أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء وقال ابن المنيم يستقطب
 من هذا الحديث أن وقت العمل
 يمتد إلى غروب الشمس وأقرب
 الأعمال المشهورة في هذا الوقت
 صلاة العصر فهو من قبيل
 الإشارة لأن سريخ العبارة فإن
 الحديث مثال وليس المراد
 العمل الخاص بهذا الوقت بل
 هو شامل لاسائر الأعمال من
 الطاعة في بقية الأزمان إلى
 قيام الساعة وقد قال امام
 الحرمين إن الأحكام لا تؤخذ
 من الأحاديث التي تأتي بضرب
 الامثال (فقال أهل الكتابين)
 أي اليهود والنصارى (أي ربنا
 أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين

ابن مغنل رواه ابن ماجه من طريق جميل بن الحسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وفي
 الباب من الحديث أن الغناري عند الطبراني في المعجم الكبير باقضا حديث عبد الله بن مغنل
 ومن أنس عند البزار باقضا بقطع الصلاة الكتاب والمار والمراد قال العراقي ورجاله
 ثقات ومن أبي سعيد أشار إليه الترمذي وعن ابن عباس حديث أبي داود وابن ماجه بالنظر
 يتقطع الصلاة الكتاب الأسود والمرأة الحائض ولم يقل أبو داود الأسود ونذكر
 موقفا على ابن عباس وعن ابن عباس حديث آخر مرفوع عن أبي داود وزاد فيه
 الخنزير واليهودي واليهودي وقد صرح أبو داود أن ذكر الخنزير واليهودي في حديثه
 قال ولم اسمع هذا الحديث إلا من محمد بن اسمعيل واسمعه وهم لأنه كان يحدثنهم من حفظه
 ٨٥ وعن عبد الله بن عمرو عن أبيه قال بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
 على الوادي يريد أن يرمى قد قام وقتنا فخرج علينا من شيب فأسكت النبي صلى
 الله عليه وسلم فلم يكبر وأجرى إليه بقية من زمعة حتى رده قال العراقي وأسناده صحيح
 ومن فائدة هذا حديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا
 الحمار والكانر والكتاب والمرأة القدر تأدبواب و قال العراقي ورهله ثقات وأسانيث
 الباب يدل على أن الكتاب والمرأة والحمار قطع الصلاة والمراد بقطع الصلاة إبطالها
 وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأبو ثعلبة وابن عباس في رواية عن
 وسلي أيضا عن أبي رويان عن رويان عن ابن عمر قال في الكتاب وقال به الحكم بن عمرو
 الغناري في الحمار وعن قال من التابعين يقطع ثلاثة المذكورة الحمار والكتاب والمار
 الأسود صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل في كتابه عنه ابن حزم الظاهري
 وسلي الترمذي منه أنه يخصه بالكتاب الأسود ويقول في الحمار والمرأة قال ابن دقيق
 الميعة وهو أجود مما حمل عليه كلام الأئمة من حرم القول عن أحمد فإنه لا يقطع المرأة
 والحمار وذهب أهل الظاهر أيضا إلى قطع الصلاة الثلاثة المذكورة إذا كان الكتاب والحمار
 بين يديه وإن كان الكتاب والحمار أو مارا أم غير مار صغيرا أم كبيرا أم ميتا أو كونه المرأة
 بين يدي الرجل مارا أم غير مار صغيرا أم كبيرة لأن تكون مصطبة مرفوعة وذهب إلى
 أنه يقطع الصلاة الكتاب إلا ودوام المرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبي رباح وأسد لا
 بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجه بالنظر بقطع الصلاة الكتاب الأسود والمرأة
 الحائض ولا عند ابن يقول بعمد المطلق على المقيد من ذلك وهم الجمهور وأما من يعمل
 بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربي أنه لا حاجة في ذلك
 بالحائض لأن الحديث ضعيف قال وليست حائض المرأة في يدها ولا بطمن ولا رجاها قال
 العراقي إن أراد بقية ضعف رواه فليس كذلك فإن سماعه من ثقات وإن أراد به كور

أعطيتا قيراطا قيراطا وفسر كلا كثره (لأن الوقت من السج إلى الظهر) كثر من وقت العصر إلى الغروب أكثرين
 لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب أبي حنيفة أن وقت العصر يصيرورة الظل مثله أمان على مذهب صاحبيه والشافعية
 بصير الظل مثله فبشكل ويمكن أن يجاب بأن مجموع عمل الطائفتين أكثر وإن لم يكن على أحد مما أكثر أو أنه لا يلزم من كونهم

أكثر علة أن يكون زمان علمهم أكثر لاحتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هـ) لظلمتكم) أي نقصتكم (من أكرمكم) أي الذي شرطته لكم (من شئ قالوا لا) لم تنهضنا من أكرنا شيئاً (قال فهو) أي كل ما أعطيتهم من الثواب (فضلي أو ثمة من أشاء) من عبادي ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه ٢٥٥ الحديث والغدة والأخبار والقول

والسمع وتابى حسن تابى
وأخرج به البخاري أيضاً
الإجازة إلى نصف المار في باب
فضل القرآن وفي التوحيد
وباب ذكر في أمرايل ومسلم
والترمذي والحديث يصلح
لكل واحد من هذه المعاني
المقصودة (عن رافع بن
خديج) الأنصاري الأوسي
المدني (رضي الله عنه قال كما
نصلي المغرب مع النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) أي في أول
وقتها) فيصرف أحدنا من
السجدة (والله أعلم) من
الابصار (مواقع بسلة) وهي
المواضع التي فصل اليها اسماءه
أذرى بها لبقاء الضوء والنيل
هو السهام العربية وهي مؤنثة
لا واحد لها من لفظها قال ابن
سيدة وقيل واحدتها نبلة مثل
تمر وتمر ومقنضها المبادرة
بالمغرب في أول وقتها بحيث أن
الترغ منها يقع والضوء باق
كذا في الفتح ولا يجد بسند حسن
من طريق علي بن رطل عن ناس
من الأنصار قالوا كان رسول الله
صلى الله عليه وآله
وسلم المغرب ثم يرجع فنزلى
حتى نال دياراً فالتفتي عليهما
مواقع سبأنا قال القسطلاني

ألا كثر بن وقوفه على ابن عباس فقد رتبه متبعة ورفع الثمة مقدم على وقف من وقفه وان
كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعالوم الحديث انتهى وروى عن عائشة
أنها ذهبت إلى الله يقطعها الكباب والجمار والستور دون المرأة وأهل دليلها على ذلك
مار وثمن اعترافها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت أن
الاعراض غير المروور وقد تقدم عنها أن الروت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة
تقطع الصلاة فهي مجبوجة بماروت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة التي
رسمت في ما عليه وذهب الأصح بن راهويه إلى أنه يقطعها الكباب الأسود فقط وحكاية
ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول أن حديث ابن عباس الذي أخرجه الجار
وحديث أم سلمة التي أيضاً وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة والتقديم
بالأسود أخرجه ما عدا من الكلاب وحديث أن الخزير والجوسي واليهودي يقطع
لأنه يقوم بثلة حجة كما تقدم وفيه أن حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر ورجال
أسناده ثقات كما عرفت وذهب مالك والشافعي وحكاية النووي عن جهور العلماء
من السلف والخلف ورواه المهدي في البحر من العترة أنه لا يطل الصلاة من روى
قال النووي وتماثل هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بقطعها نقص الصلاة لشغل
الغالب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها ومنهم من يدعي النسخ بالحديث الآخر لا يقطع
الصلاة التي وأدروا ما استطعتم قال وهذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا
تعدا الجمع بين الأحاديث وتماثلها وعلمنا التماثل ليس هنا فخرج ولا نذكر الجمع
والتأويل بل يتناول على ما ذكرناه مع أن حديث لا يقطع صلاة المرثي ضعيف انتهى
وروى القول بالنسخ عن الجعافى وابن عبد البر واستدلوا به تأخر تاريخ حديث
ابن عباس الذي يأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة عشر وفي آخر حياة النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى آخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين وحديث أم سلمة التي
بأن ما ذكره كان زمانه منه لم تأخره لكونه صلاة الليل عندهن ولم يزل على ذلك
حتى ماتن خصوصاً مع عائشة مع تكرر قبضه في كل ليلة فلو حدث شئ مما يخالف
ذلك لعلمنا به وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ
أما ولا فقد عرفت أن حديث عائشة وميمونة خارجان عن محمل النزاع وحديث
أم سلمة أخص من المتنازع فيه لأن الذي فيه مرور الصغيرة بين يديه صلى الله عليه
وسلم وحديث ابن عباس ليس فيه الأمر والالتان فهو أخص من الدعوى وأما قلنا
فاننا خص بهذه الأمور لا يصلح النسخ ما استعمل على زيادته عليها ما تقر من وجوب بناء
العام على الخاص مطلقاً وأما نالنا فقد أمكن الجمع بمائة قدم وأما ما يمكن الجمع

وفيه دلالة على تجميعها وعدم تطويلها وأما الأحاديث الدالة على التأخير فتعرب سقوط الشفق فليسان الجواز ورواه هذا
الحديث الخمسة ما بين رزى وشاهي وعدني وفيه الحديث والقول والسمع وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن
عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يصلي الظهر بالهجرة) أي إلا أن يحتاج إلى الإبراد

لذلك اسطرناه الى حق العبد والعقب بانه لو كان في الغرض اذ لم يحصل كماله في العشاء (و) يصلي (العشاء والشمس تشرق) اي
خالصة صافية بلا تغير (و) يصلي (المغرب اذا وضعت) اي غابت الشمس ولا يحرع حتى تغيب الشمس ولا يفتي ان يحصل وقت
وشو له اربعة وقرص الشمس حديث ٢٥٦ لا يحول بزور رؤيتها وبين الراي سائل وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المغرب (و) يصلي
(العشاء احيانا) اي احيانا
يؤخرها ويبين هذا التقدير قوله
(اذا رآهم اجتمعوا على) العشاء
لان في تأخيرها تنبيههم (و) اذا
وآههم ابطوا اخرها اسرار
الفضل في الجماعة واسلم احبانا
يؤخرها واحبانا اي اجتمعوا
راهم فاجتمعوا لمخوض شعبة
اذا كثرت الناس حصل واذا قلوا
اخر ونحوه لا يحرعوا والاحباب
جميع حين وهو اسم بهم يقع على
القابل والكثير من الزمان على
المستمر وقيل الحسين ستة أشهر
وقيل اربعون سنة وحديث
الباب بشيء المشهور قال ابن
دقيق العبد اذا عارض في حق
شخص امران أحدهما ان
يشهد الصلوة في اول وقتها
منفردا او يؤخرها في الجماعة
ايها افضل الاقرب ههنا ان
التأخير اهلا للجماعة افضل
وحديث الباب يدل عليه قوله
فاذا رآهم ابطوا اخرها يصلي
الجماعة مع امكان التقديم فان
رواية مسلم لم يراهم التي
قد استدل على اخص من ذلك
وهو ان التأخير من تكفيرهم
الجماعة اول من التقديم ولا
يفتني ان مثل ذلك اذا لم يفهم

ايضا بان يحصل حديث عائشة ومهينة وام سلمة على حسنة الفضل وهو بغيره مالا
يغتر في الفرض على انه لم ينقل انه اجتاز تلك الصلوة الا اذا يحصل على أن ذلك وقع في غير
حالة الحيض والحكم به طلع المرأة للصلوة انما هو اذا كانت حائضا كانت دم وايضا قد
عرفت ان وقوع نوبه صلى الله عليه وسلم على مهينة لا يستلزم ان يبين يديه فضلا عن أن
يستلزم المرور وكذلك ان فرض عائشة لا يستلزم المرور ويحصل حديث ابن عباس على
ان حسنة صلى الله عليه وسلم كانت الى سترة ومع وجود السترة لا يضر مرور من
الاشياء المقدمة كابدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة ربي من ذلك مثل مؤخره
الرجل وقوله في حديث أبي ذر فانه يستمر اذا كان بين يديه مثل أسرة الرجل ولا يلزم من
نفي الجدار كسب في حديث ابن عباس في ستره أخرى من حرفة أو غيرها كذا ذكره
العراقي وبذل على هذا ان البخاري يقر على هذا الحديث باب ستره الامام ستره فان
سنة فافتني ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى سترة لا يقال قدمت في بعض
طرقه عند البخاري باسناد صحيح انظر ليس في ستره يقول بينا وبينه لا يقول لم ينف
الستره مطلقا انما في السترة التي تقول بينهم وبينه كالجدار المرفوع الذي يفتح الرؤية
بينهما وقد صرح به في هذا العراقي ولو سلم أن هذا يدل على نفي السترة مطلقا لا يمكن الجمع
بوجه آخر ذكر ابن دقيق العبد وهو ان قول ابن عباس كما سمعنا في ولم يشكر ذلك على
أحد ولم يقل ولم يشكر النبي صلى الله عليه وسلم فلا يدل على أن المرور كان بين يديه
الصف ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم بل وان يكون الصف محمدا ولا
يطلع عليه لا يقال ان قوله أحد يشعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا معنى للاستدلال
بعدم الانكار من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حضوره ولو سلم اطلاعهم على الله عليه
وسلم على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بالنظر فلم يشكر ذلك على بالجماعة وهو لم
يكن ذلك دليلا على الجواز لان ترك الانكار انما كان لاجل ان الامام ستره للمؤمنين كما
تقدم وسيأتي ولا قطع مع التمسك بغيره ولو سلم صحة الاستدلال بهذا الحديث على
الجواز وخلوصه من شواذب هذه الاحتمالات لكان غايته ان الجواز لا يقطع الصلوة في
ماعداه وأما الاستدلال بحديث لا يقطع الصلوة في ستره فستعرف عدم انتهاضه للاحتجاج
ولو سلم انتهاضه فهو عام فخص هذه الاحاديث أما عند من يقول انه يفي العاصم على
الخاص مطاوعة ظاهر وأما عند من يقول ان الامام المتأخر تابع لا تأخر اعدم العلم
بالتمسك ومع عدم العلم يفي العاصم على الخاص هذه الجواهر وقد ادى أبو الحسنين
الاجماع على ذلك وأما على القول بالتعارض بين العام والخاص مع بهل التباين كما هو
مذهب جمهور الزيدية والخليفة والقاضي عبد الجبار والشافعية فلا شك ان الاحاديث

التأخير ولم يفتي على المتأخرين والله اعلم كذا في الفتح (والعجم كانوا) اي الحداثة رضى الله عنهم يتبعين رسولهم الخاصة
مع صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم (أو كان الذي صلى الله عليه) وآله (وسلم يصليها) هو شك من الراوي عن جابر ومعهما
متلازمان لان أيهما كان يدخل فيه لا يخبر ان اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة كانوا معه في ذلك وانه اراد الصلوة

فألقى صلى الله عليه وآله وسلم كان أمههم ولا يلزم من قوله كانوا يصلون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان وحده (بغاس) ولا يصنع فيها مثل ما يصنع في العشاء من قبلها إذا اجتمعوا وتأخيرها إذا بطأوا والغلس يفتح الهمزة آخر الليل ورواة هذا الحديث ٢٥٧ الستة ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه

تأخيرها والتحديث والعنفه والافول والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وأبو داود والترمذي (عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغلبنيكم (الاعراب) سكان البوادي وإن لم يكن عربيا والعربي من ينسب إلى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أئني لا تغربوا الأعراب في تسميتهم لأن الله تعالى سماها غربا ولم يسمها مشرقا وتسمية الله أولى من تسميتهم والسر في التسمية خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين لكن حديثا لو يعاون ما في العفة بوضع أن التسمية ليس لتعريض أو المعنى لا يغيب منكم الأعراب قاله الطائفي فالتمس في الظاهر للأعراب وفي الحقيقة للعموم (قال وتقول الأعراب هي) أي المغرب (العشاء) قال البكر مائتي فاعل قال عبد الله المزني راوي الحديث ونور فيه وأنه يحتاج إلى نقل خاص لذلك والأدلة لا يراد الإسماعيلي أنه من جهة الحديث والأصل عدم الإدراج ورواة الحديث الخمسة بصريون وفيه

الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام إذا تقررت لك ما أسلفنا هرفت أن الكلب الأسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة ولم يعارض الأدلة القاضية بذلك معارض إلا ذلك المسموم على المذهب الثاني وقد هرفت أنه مرجوح وكذلك يقطع الصلاة بالخمر والجوس واليهودي أن صح الحديث الوارد بذلك وقد تقدم ما يؤيد ويحقق النزاع في الجار وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب الذي ليس بأسود فقد عرفت الكلام فيهما انتهى (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في حجرته فربما يديه عبد الله أو عمر فقال يده هكذا رجع قرن ابنه أم سلمة فقال يده هكذا فاضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أغلب رواه أحمد وابن ماجه الحديث في أسناده مجهول وهو قيس المدني والحمد لله قيس القاسم وبقية رجاله ثقات قوله عبد الله أو عمر يعني ابن أبي سلمة قوله ابنه أم سلمة في ريب بنت أبي سلمة قوله من أغلب أي لا يفتن بها من الحديث يدل على أن من روى الجارية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم إلا بعد تسليم أنه لم يكن له صلى الله عليه وسلم ستره عند مدروها وأنه اعتد بذلك الصلاة وقد عرفت بقية الكلام على ذلك في شرح الأحاديث التي قبله (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استمعتم فائمه وشيطان رواه أبو داود) الحديث في أسناده مجال ابن سعيد بن أبي عمير الذي هو كوفي وقد تكلم فيه غيره واحد وأخرج له مسلم حديثا مرفوعا يجمع ما عمن أصحاب الشيعي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلطف أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وأدروا ما استمعتم وفيه إبراهيم بن يزيد الخواري وهو ضعيف قال العراقي والعمري عن ابن عمر ما رواه مالك في الموطأ من قوله أنه كان يقول لا يقطع الصلاة شيء مما عرفت بين يدي المصلي وأخرج الدارقطني عنه بأسناد صحيح أنه قال لا يقطع صلاة المسلم شيء وفي الباب أيضا عن أنس عند الدارقطني بلطف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فربما يديهم حار فقال عباس بن أبي ربيعة صبحان الله صبحان الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المسبح أنا قال أنما رسول الله في سمعت أن الجار يقطع الصلاة قال لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استمعتم وفيه جابر عن جابر عند الطبراني في الأوسط بلطف قال صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استمعتم وفيه يحيى بن معمر عن الثوري وهو ضعيف وعن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وفي أسناده ضعيف بن سعدان وهو ضعيف وعن

٢٣ نيل في الحديث والعنفه والقول وهو من أراد البخاري (عن عائشة رضى الله عنها قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي (بالعشاء) أي آخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عادة صلى الله عليه وآله وسلم بقية من الليل العفة اسم لثالث الليل الأول بعد غروب الشفق (وقد قيل قبل أن يقتضيه الإسلام) أي يظهر في غير المدينة

وانما ظهر في غير هاتين الموضعين (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام النفسا والسبيان) أي الحاضر وفي المصنف وخصهم بالذكور الرجال لانهم مظنة قلة المعبرين النجوم ويحل الشبهة والرسالة وسلم اعتم صلى الله عليه ٢٥٨ وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وسقى نام أهل المصنف وفي حديث ابن عمر

في هذه القصة سقى رقد نافي
المصنف ثم استيقظوا ونحوه في
سعد بن ابن عباس وهو يقول
على ان الذي رقد به منهم لا كام
ولسب الزناد الى الجيع بجار
(مخرج صلى الله عليه وآله وسلم)
فقال لاهل المصنف ما ينظرون
أي الصلاة في هذه الساعة (أحد)
من أهل الارض غيركم) وذلك
امالانه لا يصلي حينئذ الا بالدينة
اولان سائر الاقوام ليس في
ديهم صلاة فويل لالة على فضل
انتظار المشاء ورواته سنة وفيه
رواية تايي من تايي من مصابي
والحديث والعلمة والاختيار
والقول وانخرجه البخاري ايضا
في باب النجوم قبل العشاء ان غاب
رمضان (عن أبي موسى) عبد الله
ابن قيس الاشجري (رضي الله
عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين
قدموا معي في السنة فزولا)
جمع نازل كشه ورواه في
يقبع بطمان) يضم الباء وسكون
الفاء في رواية المحدثين واد
بالمدية فقدمه ابو علي في بارعه
كاهل اللغة المفتح الموصلة وكبر
الطاهر قال البكري لا يجوز غيره
(والنبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم بالمدية فكان يتناوب
النبي صلى الله عليه وسلم عند

أي هريرة عند الدار فاقى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتطوع صلاة المرء امرأة
ولا مكاتب ولا جارية وادرا ما استطعت وهو من رواية اسمعيل بن عياش عن اسحق بن
عبد الله بن أبي فرقة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة فان صح كان صالحا
للاستدلال به على التسريح ان صح تأخر تاريخه وأما بقية أحاديث الباب فلا تصلح لذلك
لانها على ما فيها من الضعف وماتت بحجة الدار شيخ وقد قدمنا كيفية العمل في ما على
ما يفتيه الأصول وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي بن عبد السلام وعثمان بن عكيم
من أقوالهم نحو أحاديث الباب ما لا يندرج تحت (وعن ابن عباس قال أقبات راكعا على
أنا وأنا يومئذ قد ناهزت الاحلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس حتى
الى غير حد ان غررت بين يدي بعض الصف فتركت وأرسلت الاثان ترافع فدخلت في الصف
فلم يشكر ذلك علي (أحد رواه الجماعة) قول علي أن الاثان هم مزمعة متوحدة ونام شاة
من فوق الاثنى من الجهر ولا يقال اثنان والحداد يطلق على الذكر والاثنى مصدك النورس
وفي بعض طرق البخاري على حسانان قولنا ناهزت الاحلام أي خاربه من قولهم نهز
نمز أي نهض يقال ناهز المصبي البلوغ أي دناءة وقد أخرج الميزاب بأسناد صحيح ان هذا
القصة كانت في حجة الوداع كأقدم فقيه دليل على ان ابن عباس كان في حجة الوداع ودون
البلوغ قال العراقي وقد اختلف في سنة حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم فقيل ثلاث
عشرة وقيل له قواهم انه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل كان عمره عشر
سنين وهو ضعيف وقيل خمس عشرة قال أحمد انه الصواب انتهى وفي البخاري عن سعيد
ابن جبيرة قال سئل ابن عباس عنك من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أنا يومئذ مدهمتمون وكانوا لا يتخفون الرجل حتى يدرك قولنا بين يدي بعض الصف زاد
البخاري في الحج حتى سرت بين يدي بعض الصف قولنا فلم يشكر ذلك علي أحمد قال ابن
دقيق العيد استدل ابن عباس بتلك الانكار على الجواز ولم يستدل بتلك اعادتهم
الصلاة لان ترك الانكار كترك الصلاة قال الحافظ ونحوه ان ترك الاعادة يدل على ههنا
فقط لا على جواز ما ورد ترك الانكار يدل على جواز ما ورد وحجة الصلاة معا والحديث
استدل به على ان من راحل لا يتطوع الصلاة انه ناهض حديث أبي ذر المتمدن ونحوه
الكون هذه القصة في حجة الوداع وقد تعقب بما قدمنا في شرح أحاديث أول الباب
وسكى الحافظ عن ابن عبد البر انه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد
كان أحمد كم يصلي فلا يدع أحد اياهم بين يديه فان ذلك شخص من بالامام والمتمرد فالما
المأموم فلا يضره من من بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا اكمل لا خلاف فيه بين

صلاة العشاء كل ليلة فترمهم) عدد رجال من ثلاثة الى عشرة (فوافقه النبي صلى الله عليه وآله) (و) ما
وأصحها وله بعض الشغل في بعض أسره) تجهيز جيش باقي مجرم الطبراني من وجه صحيح عن جابر (فأعتم) صلى الله عليه وآله وسلم
(بالصلاة) أي أخرها عن أول وقتها بديه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى هذه العلية لم يكن قصدا ومثله قوله

في حديث ابن عمر رضي الله عنهما وكذا قوله في حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل فقلت يا رسول الله ما هي صلاة الليل؟ قال هي صلاة ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة كانت ساعة لا تدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخذتني حصة به كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متتقتين عليه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعثناه لكن ذكرنا فيه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري حديث مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ركعتين في رواية البخاري صحيحين مكان ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر نحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أنها ربهما وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحتمل على جالين فكان ثارة يصلي ثنتين وثارة يصلي أربعة وقيل هو محمول على أنه كان في المسجد يتنصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعة ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته وأطاعت عائشة على الأمرين ويؤيد الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحوالها الركعتان في قائمها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظه فأما المغرب والعشاء فتتبع بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

العلماء وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره لكن اختلوا هل سترتهم ستره الإمام أو سترتهم الإمام بنفسه انتهى إذا تقرر الإجماع على أن الإمام أو سترته المستر للمؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة أن الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تناوله لمحل النزاع وهو القاطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لمكان المتعين الجامع عما تقدم

(أبواب صلاة التطوع)

(باب سنن الصلاة الراتبة المؤكدة)

(عن عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة كانت ساعة لا تدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخذتني حصة به كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متتقتين عليه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعثناه لكن ذكرنا فيه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري حديث مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ركعتين في رواية البخاري صحيحين مكان ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر نحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أنها ربهما وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحتمل على جالين فكان ثارة يصلي ثنتين وثارة يصلي أربعة وقيل هو محمول على أنه كان في المسجد يتنصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعة ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته وأطاعت عائشة على الأمرين ويؤيد الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحوالها الركعتان في قائمها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظه فأما المغرب والعشاء فتتبع بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصلى بهم فاما قضى صلاته قال لمن حضره على رساكم) بكسر الراء وقد تنقح أى تأنوا (أبشروا) من أبشركم أى أبلغكم من بشر (ان من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلى هذه الساعة غيركم) أى ان من نعمة الله أنكم ترون هذه الساعة واحدة أو قال ما يصلى هذه الساعة أحد غيركم لا يرى أى الكلمة قال صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما رواه عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعثناه لكن ذكرنا فيه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري حديث مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ركعتين في رواية البخاري صحيحين مكان ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر نحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أنها ربهما وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحتمل على جالين فكان ثارة يصلي ثنتين وثارة يصلي أربعة وقيل هو محمول على أنه كان في المسجد يتنصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعة ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته وأطاعت عائشة على الأمرين ويؤيد الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحوالها الركعتان في قائمها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظه فأما المغرب والعشاء فتتبع بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لاخرت هذه الصلاة إلى منظر الليل وفي حديث ابن عباس لو أن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا وللترمذي وصححه من حديث أبي هريرة لو أن أشق على أمي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه فعلى هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يلبسه التوهم ولم يشق على أحد من المأمومين تأخيرها

في حقه أفضل وقد قرأ التوروى ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الثمانية وغيرهم وعلى ابن المنذر
عن الثابت وأصح أن المسند تأخير العشاء إلى قبل الثلث وقال الطحاوي إلى الثالث وبه قال مالك وأحمدوا كثيرا أصابة
والثابتين والخيار من حيث الدليل ٢٦٠ أفصاحة لتأخير ومن حيث النظر التجهيل والله أعلم (قال أبو موسى)

الأشهرى رضى الله عنه
(أبو جهم) حال كونهما (فرج)
جمع فرجان على ضرب قيس أو
ثابت أفرح ولابن عساكر فرحا
على المصدر وعلى أخرى وفرحنا
(بما عناه) أى بالذى سمعناه
(من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) أى من اختصاصنا
بسم الله العبادات التى هى لخدمة
مطلوبة مستلزمة للمنبوبة
المسلم فى مع ما انضم لذلك من
سلامتهم لها خلف نبيهم صلى الله
عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث
ثابت كوفى ومذى روى الحديث
والعقوبة والقول وأصحهم مسلم
فى الصلاة وأبو داود والشافى
من حديث أبي سعيد وكذا ابن
ماجه (عن عائشة رضى الله
عنها حديث أم هانئ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء
وأبو داود عن ابن الخطاب الصلاة
قام النساء والصبيان قد تقدم
قرينا (وفى هذا زيادة فائت)
فائتة (وكانوا يصلون العشاء
فبما بين أن يغيب الشفق) أى
الأجر المنصرف إليه الأجر
وهذا أى سنة فى البياض دون
الجمرة والاول أربع (الى ثالث
المسئل الاول) ورواه هذا
الحديث سبعة روى روى

الموافق لليلة فى البيوت أفضل من المسجد بخلاف روايت الترمذى وحكى ذلك عن مالك
والثورى قال الحافظ والى الاستدلال به ذلك نظر والظاهر أن ذلك لم يقع عن أحمد وإنما
كان صلى الله عليه وسلم يشاغل بالناس فى التمر أو عابا بالليل يكون فى بيته فابا وروى
عن ابن أبي ليلى أنم الأتري حلا سنة المغرب فى المسجد واستدل بحديث محمود بن الحارث
مرفوعا أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وحكى ذلك لأحمد فاستثنى قوله
وركعتين بعد العشاء زاد البخارى فى بيته وقد تقدم الكلام فى ذلك قول الدور كعتين قبل
المغداة إلى آخره فيه أنه إنما أخذ عن حفصة وقت ابتداء الركعتين لأصلى المشرعية
كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعية ما أشفاهما من الزواجر وإنما
مؤقتة واستصحاب المواظبة على ذلك ذهب الجمهور وروى عن مالك ما يخالف
ذلك وذهب الجمهور أيضا إلى أنه لا وجوب لشي من رواتب التراتى وروى عن الحسن
البصرى القول بوجوب ركعتي الفجر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن أبي بصير
الله عليه وسلم قال من صلى فى يوم وإيلة تلقى عشرة مجده سوى المكنوبة فى البيت
فى الجنة ورواه الجماعة إلا البخارى ولفظ الترمذى من صلى فى يوم وإيلة تلقى عشرة ركعتين
له بيت فى الجنة أو به أقل الظهور وركعتين بعد ماور ركعتين بعد المغرب وركعتين بعد
العشاء وركعتين قبل صلاة الغير والنسائي حديث أم حبيبة كأنه مذى ~~السنن~~ قال
وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء الحديث قال الترمذى بعد أن ساقه
بهذا التفسير حسن صحيح وقد سهر أيضا ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذى
والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفى الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه
بالفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى فى يوم تلقى عشرة ركعتين فى الله
له بيتا فى الجنة ركعتين قبل الفجر وركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين
أظنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال وركعتين بعد العشاء الاثرة وفى
استاده محمد بن سليمان الأصمى وهو ضعيف وعن أبي موسى عنده أحمد والبخارى
والطبرانى فى الاوسط بنحو حديث أم حبيبة بدون التفسير وأحاديث الباب تدل على
أكبر صلاة هذه الاثنى عشرة ركعة وهى من السنن التابعة للتراتب وقد اختلف فى
حديث أم حبيبة كذا كراهنف فالترمذى أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين
قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيها اثبات الركعتين بعد العشاء دون
الركعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة اثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد
العشاء ~~السنن~~ لم يثبت قبل الظهر الا ركعتين والماتين العصر الى مشروعية جميع

تأبى عن تأبى عن جهامة والتحديث والاختبار والقول فى هذا بيان الوقت لهذا الصلاة العشاء بغيره ما
السياق من المواظبة على ذلك وقد ورد بصيغة الأمر فى هذا الحديث عند النسائي عن الزهرى وانقله ثم قال صلوا فبما بين
أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل ليس بين هذا وبين قوله حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة لأن حديث

فأشبهه بحول على الأغلب من عاده صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما ذكره ابن شهاب وقد كثر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم أن تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وذلك حين صاح عليه هروا وتزوا بفتح التاء وسكون الون وضم الزاي أي تلهوا عليه وروى بضم الاول بعده موحدة ثم راعى كسورة ٢٦١ ثم زاي أي تخرجوا (وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يخرج

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه أنظر إليه الآن) حال كونه (يقابل رأسه ماء) أي ما رأسه وحال كونه (واضعا يده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال لولأن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوا هكذا) أي في هذا الوقت (وحكى ابن عباس وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه قال فبدد) أي فرف (أصابه شيبان ثم بيدهم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أي جانيه (ثم ضمها) أي أصابعه وأسلم ثم ضمها قال عياض وهو الصواب فإنه يصف عصر الماء من الشعر باليد (يعرها كذلك على الرأس حتى مست أهدامه طرف الأذن ما يلي الوجه على الصدغ) بضم الصاد (وناجية العلية بالضم) من التمهيد أي لا يطين ولا أصمعي لا يصعب بالعين المهيمنة قال الحافظ ابن حجر والاول هو الصواب (ولا يبطش) بضم الطاء أي لا يستعمل (الا كذلك) وقال لولأن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوا هكذا أي في هذا الوقت ورواه الترمذي ما بين من وزى وعافى ومكى ومدنى

ما اشغلت عليه هذه الأحاديث وهو وإن كان أربع عشرة ركعة والأحاديث مصرحة بأن الثواب يحصل بأربع عشرة ركعة لكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذي نص عليه صلى الله عليه وسلم في الأوقات التي جاء التفسير بم الأربعة على أربع عشرة ركعة لما ذكرنا من الاختلاف

باب فضل الأربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها (العشاء)

(عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار رواه الترمذي وصححه الترمذي) الحديث من رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي أن مكحول لا يسمع من عنبسة بن أبي سفيان كذا قال الترمذي وقد أعله ابن القطان وأما أبو الوليد الطيالسي وأما الترمذي فقصوه كما قال المصنف لكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي امامة قال المذري والقاسم هذا اختلاف فيه فمنهم من يضع روايته ومنهم من يوثقه انتهى وقد روى عن ابن حبان أنه صححه ورواه الترمذي أيضا عن محمد بن عيسى الله الشيباني عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذه متابعه لمكحول والشيباني المذكور وثقة دحيم والفضل بن عثمان العلاف والنسائي وابن حبان قولهم حرمه الله على النار في رواية لم تحسمه النار وفي رواية حرم على النار وفي أخرى حرم الله على النار وقد اختلف في معنى ذلك هل المراد أنه لا يدخل النار أصلا وأنه وإن قدر عليه دخوله لا تأكله النار وأنه يحرم على النار أن تستوجب أجره وإن مست بعضه كما في بعض طرق الحديث عند النسائي باللفظ فحس وجهه النار أبد أو هو موافق لقوله في الحديث الصحيح وحرم على النار أن تأكل كل موضع السجود فيكون قد أطلق السكول وأريد به بعض مجاز أو الجمل على الحقيقة أولى وإن الله تعالى يحرم جميعه على النار بفضل الله تعالى أو سحر ورحمته أعم والحديث يدل على أن كذا تنجيب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكفى بهذا الترغيب بأعنا على ذلك وظاهر قوله من صلى أن التحريم على النار يحصل مرة واحدة وإن كان قد أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما باللفظ من حافظ فلا يحرم على النار إلا

الحافظ (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربع رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة وفي إسناده محمد بن مهران وفيه مقال ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدى وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند أهل السنن باللفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل

وفيه الحديث والأخبار والقول وأحرمه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه كافي أنظر إلى ويص خاتمه) صلى الله عليه وآله وسلم أي بركة ولعمارة (ليأتكم) أي ليلة إذا أخر العشاء والنورين عرض عن المضاف إليه وفيه أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل اختيارا أو ما وقت الجواز فيمتد إلى وقت طلوع الفجر طيلة قيادة عند مسلم

ليس في اليوم تفریطاً أيضاً التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يوات الصلاة الاشارة وقال الامطري اذا ذهب فصل
 الليل صارت قضاء قال ودليل الجهر وحديث أبي قتادة المذكور قلت وعمر حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح
 وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب ٢٦٢ فلا مطري أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من صلى البردين يفتح له باب من السموات لا يغلق بعده والموت بعد الصلاة الجهر والعصر ويدل على ذلك قوله في حديث بربر صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها اذا قرأ في وقتها لم يعق العصر والعصر قال الخطابي مما يثبت ان لا يصح ما يروى ان في بردي النهار وهو ما رواه حين يطيب الله او تذهب سورة الحر (دخل الجنة) بهر بالماء من النار اخرج له ان الجوع يذهب الجنة الا في الحق الوقوع وما تارت الجهر والعصر بذلك زيادة نرفها وترغبنا الحافلة عليهم المسمود الملائكة فيعمرهم او تذهب القلب ليس بجمعة (عن انس) بن مالك (رضي الله عنه) ان زيد بن ثابت الانصاري رضى الله عنه (حديثه) أي انسا (انهم) أي زيدا واهله (نصروا) أي أكلوا الصور وهو ما يؤول في السحر ما بالضم فهو اسم لنفس الله (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ثم قاموا الى الصلاة أي صلاة الصبح قال انس (كانت) تزيد (ثم نال بينهم) أي بين السجود

العصر أربع ركعات يصل بينهما بالتسليم وزاد الترمذي والنسائي وابن ماجه على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر به عندهما عند الطبراني في الاوسطا وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والوسطا هو ما يفظ من صلى أربع ركعات قبل العصر لم يسه النازون عن أبي هريرة عن أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وعن أم حبيبة عند أبي يعلى المذاق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر حتى الله ليلة في الجنة وفي اسناده محمد بن سعيد المؤذن قال العراقي لا أدري من هو وعن أم سلمة عند الطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر سحر الله بينه على النازوا الاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والظاهر انه صلى الله عليه وسلم بالرجعة في ذلك والنصريح بن نصر يرميه على النار بما يتنافس فيه المفسرون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصل أربع ركعات استبرك ركعات رواه احمد وابوداود) الحديث رجال اسناده ثقات ومقاتل بن بشير الهذلي قد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا النسائي وقد أخرج البخاري وابوداود والنسائي من حديث ابن عباس قال بت في بيت خالي معونة الحديث وفيه فصل النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم جاء الى منزله فصل أربع ركعات وروى محمد بن نصر في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خاف العشاء الا تسنؤن في الركعتين الاخيرتين قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الاخيرتين تنزلي السجدة وبها الذي يسه المالك كنه له كاربعة ركعات من ليلة التدر وفي اسناده ابو نورة يزيد بن سنان الرهاوي ضعفه الجهور وقال أبو حاتم محمد المذوق وقال البخاري مقارب الحديث وروى محمد بن نعيم من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء الا تسنؤن من صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنهال بن عمرو وقد اختلف فيه وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة التدر قال العراقي لم يصح وأكثر الاساديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التنبيد بالمسجد الا في حديث ابن عباس وحديث ابن عمر المذوقين فاما حديث ابن عمر فقد تقدم ما قال العراقي فيه وأما حديث ابن عباس في اسناده من تقدم قال العراقي وعلى تقدير بونه فيكون قد وقع

والقيام الى الصلاة (قال) زيد (قد قرأه) فاستحب أو شئ به في (أيه) استدل به البخاري على ان أول وقت ذلك الصبح طلوع النجول لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين القرع من السجود والدخول في الصلاة وهي قرع الشمس أي أن وجوهها قد رثت خمس ساعة ولعلها تدار ما يتوفاها شهر بذلك بان أول وقت الصبح أول ما يبلغ النجول فيه

أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل في صلاة الضميمة بفلس ورواه الخمسة بصريون وفيه الحديث والعنعنة والقول ورواية
 صحابي عن صحابي وأخرجه البخاري في الصوم وكذا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن سهل بن سعد) بن مالك
 الانصاري الساعدي الصحابي ابن الصحابي (رضي الله عنه) قال كنت أنصهر ٢٦٣ في آخى ثم يكون سرعته في أن أدرك صلاة

الفجر مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسلم) يستأذنه
 الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم صلاة الضميمة في أول
 الوقت وحديث عائشة في هذا
 الباب أصرح بالمراد من جهة
 التماس بالصحيح وسياقه يقتضي
 المواظبة على ذلك وأصرح منه
 ما أخرجه أبو داود من حديث
 ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت
 صلاته بعد الغلس حتى مات لم
 يعد إلى أن يستفر وأما رواه
 أصحاب السنن ومعهما غيره واحد
 من حديث رافع بن خديج قال قال

ذلك سنة أبيان البوار وأضرورة في المسجد اقتضت ذلك والحديث يدل على
 مشروعية صلاة أربع ركعات أو ست ركعات بعد صلاة العشاء وذلك من جهة صلاة
 الليل وسبق الكلام فيها (وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 قبل الظهر أربعاً كان كأنما حج من ليلة ومن صلاه بعد العشاء كان كأنما حج من ليلة
 القدر رواه سعيد بن منصور في سننه) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط باللفظ
 الذي ذكره المصنف وهو من رواية ناهض بن سالم الباهلي قال حدثنا عمار أبو هاشم عن
 الربيع بن لوط عن عبد البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمار والربيع ثقتان
 وأما ناهض فقال المعرف لم أرهم فيه معر حوله بعد بل ولم أجده ذكر انتهى وأخرج
 الطبراني عن البراء أيضاً آخر وفي أسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ
 وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضاً باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع
 قبل الظهر كعدلها بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلها من ليلة القدر وفي أسناده
 يحيى بن عقبة وليس بثقة قاله النسائي وغيره وقال ابن معين ليس بشي والحديث يدل على
 مشروعية أربع قبل الظهر وقد تقدم الكلام فيها وعلى مشروعية أربع بعد العشاء
 وقد قدمنا في ذلك من الأحاديث

(باب تأكيده ركعتي الفجر وتخفيف قراتهما والضميمة والكلام
 بعدهما وقضائهما إذا فاتتا) *

(عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على
 ركعتي الفجر متفق عليه وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا الفجر خير من
 الدنيا وما فيها رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) وفي الباب عن علي عليه السلام عند
 ابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود والطبراني غير حديثه إلا في موضعين عن ابن عباس
 عند ابن عدي في الكامل وعن بلال عند أبي داود قوله الضميمة بكسر الصاد المجهمة
 الهمزة وبفتحها المردة كرمعني ذلك في الفتح قوله أشد تعاهداً في رواية ابن خزيمة
 أشد تعاهداً وسلم ما رأيت إلى شيء من الخير أوفر منه إلى الركعتين قبل الفجر زاد ابن
 خزيمة من هذا الوجه ولا إلى غنمة والحديثان يدلان على أفضلية ركعتي الفجر وعلى
 استحباب التعاهد لهما وذكر اهة التفریط فيهما وقد استدلل بهما على أن ركعتي الفجر
 أفضل من التور وهو أحد قول الشافعي ووجه الدلالة أنه جعل ركعتي الفجر خير من
 الدنيا وما فيها وجعل التور خير من جوار النعم وسر التمر بما في الدنيا وأصح القولين عن
 الشافعي أن التور أفضل وقد استدلل بذلك على صحة مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي

السبع من غير تأخير فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لانه صلاها قبل أن يطالع الفجر والله
 سبحانه أعلم ورواهما الحديث خمسة مديون وفيه رواية الأخ عن أخيهما والتحديث والعنعنة والسماع (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تسكن في صدقتهم ولا في دينهم قال في الفتح لم يقع لنا أهمية الرجال

المرشدين (وأوضحهم بشيخ عثر) بن الخطاب رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى) نهى عن
الصلاة) التي لا يصبها (بعد صلاة الصبح) والنهي متعلق بإداء الصلاة لا بالوقت فحين التقدير بالصلاة في الموضعين أم
بمعلق أيضا بن لم يصل من الطلوع ٢٦٤ إلى الارتفاع كرمح ومن الاستواء إلى الزوال ومن الاصفرار حتى تغرب للنهي

صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلاة بعد النسيئة الصلاة في جوف الليل
وبالاستلاف في وجوبه كما سيأتي وقد وقع الاستلاف أيضا في وجوب ركعتي النجر فذهب
إلى الوجوب الحسن البصري سبكي ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف وسبكي صاحب
البيان والرافعي وجهه به بعض الشافعية أن التورود ركعتي النجر وسواء في الفضيلة (وعن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعتي النجر ولو طردتكم
الخيل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في إسناده عبد الرحمن بن اسحق المدني ويقال فيه
عبد بن اسحق أخرجه مسلم واستأهله البضاري ووثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم
الرازي لا يحتج به وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وقال يحيى بن سعيد القطان
سألت عنه بالمدينة لم يجهده وقال بعضهم إنهم يجهده في مذهبه فإنه كان قد رآه يجهده
من المدينة فامروا به فلا بأس وقال البخاري مقارب الحديث وقال العمري أن هذا
حديث صالح والحديث يقتضي وجوب ركعتي النجر لأن النبي عن تركهما حقيقة
في التحريم وما كان تركه جوازا ما كان فعله واجبا ولا سيما مع تعيب ذلك بقوله
ولو طردتكم الخيل فإن النبي عن الترك في مثل هذه الحالة الشديدة التي يباح لأهلها
كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب إليه الحسن من الوجوب فلا بد لجمهور
من قريظة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تأسيهم بحلحية الحديث لا استحبابا وإنما
الاعتذار منه بحديث هل علي غيره قال لا الآن فطالع فسبأني الجواب عنه (وعن ابن

عمر قال رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ في الركعتين قبل النجر قل
يا أيها الكافرون وقال هو الله أحد رواه الجماعة إلا النسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم
وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي وعن أبي هريرة عند مسلم وأبي داود والنسائي
وابن ماجه وعن أنس عند البزار ورجال إسناده ثقات وعن عائشة عند ابن ماجه وعن
عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الأوسط وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه قتيبه
رمث في رواية للنسائي رقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة وفي رواية ابن أبي
شيبه في المصنف رقت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة وفي رواية
ابن عدي في الكامل رقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين مرة وأبو جهم
هذه الروايات مشهورة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يجهز بقرائتهم أو الحديث بدل على
استحباب قراءة سورة في الاخلاص في ركعتي النجر قال العمري وعن روى عنه ذلك من
العبادة عبد الله بن مسعود ومن التابعين سعيد بن جبير ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن
يزيد النخعي وسويد بن غفلة وغيرهم من الأئمة الشافعي وقال مالك أما أنا فلا أزيد

عن الصلاة فيها في جميع مسلم
ليكن ليس فيه ذكر الركوع وأشار
الرافعي إلى ذلك بقوله ربما
انقسم الوقت الواحد إلى معلق
بالعمل وإلى متعلق بالزمان قال
ابن دقيق العيد هذا الحديث
محمول به عند فقهاء الأمام
والله بعض المتقدمين وبعض
أخاخره من بعض الوجوه
(سقى شرف الشمس) وتكره
الصلاة أيضا (بعد صلاة العصر
حتى تغرب الشمس) فلا حرم
بها لا يذهب له كالتأله المأثورة
لم تنهه كصوم يوم العيد بخلاف
ماله سبب كفر من أقره فائتين
فلا كراهة فيها لأنه صلى الله

عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة
الظاهر التي فاته رواه الشيخان
فالسنة الحاضرة والنسيئة
الثالثة أولى وكذا صلاة جنازة
وكسوف ونسيئة مسجد وصلاة
شكر وثلاوة ومنع أبو شيبه
رحم الله طائفة الأصمير يومه
والمنذورة أيضا والحديث وارد
عليه وقال مالك تحرم النوافل
دون الفرائض ووافقه أحمد
لأنه استثنى ركعتي الطواف
قال في التلخيص سبكي من طائفة من
السلف الإباحة مطلقا وإن
أحاديث النهي منسوخة بوجه

قال داود وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض على
في هذه الأوقات وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده إلى حديث من أدرك من الصحابة ركعة قبل أن تطلع الشمس
فأبطل لها أخرى فدل على إباحة الصلاة في الأوقات الممنوعة انتهى وقال غيره ادعاء الخصم من أولي من ادعاه النسخ فيجمل

التي هي على ما لا سبب له ويخص منه ما لا سبب بهما بين الأدلة ورواية هذا الحديث خمسة وفيه تابعي من تابعي عن جهمي والحديث والعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهم) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لا تقصروا) أي لا تقصروا (وبصلا تكم طلوع الشمس ٢٦٥ ولا غروبها) خروج بالقصده عنده فلو استيقظ

من نومه أو ذكر ما لم يمسسه فليس بقاصد قبل هذا الحديث فمفسر السابق أي لا تذكر الصلاة بعد الصلاتين إلا من قصد به طلوع الشمس وغروبها وإلى ذلك جنح بعض علماء الظاهر وقواه ابن المنذر وأخرج له فدل على أن الكراهة محتمة به من قصد الصلاة في ذلك الوقت دون من وقع له ذلك اتفاقا ومنهم من جعله خمياستقلا ذكره الصلاة في ذلك الاوقات سواء قصد لها أم لا وهو قول الأكثر وقيل إن قوما كانوا يصرون بطلوع الشمس وغروبها فيصعدون لها عبادة من دون الله فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يشبه بهم وفي هذا الحديث رواية لابن عن الأب والحديث والعنة والقول وأخرجه البخاري في مصنفه بإسناد عنه الله تعالى وسلم والنسائي كلاهما موطأ في الصلاة (قال ابن عمر) قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا طلع حاجب الشمس أي طرفها الأعلى من قرصها سمى به لأنه أول ما يندو منها فيصير كحجاب الإنسان والاصحلي حاجبا الشمس قال الجوهري حاجب الشمس فواجبها (فاغروا الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الأصم وابن عليه أنه لا يقرأ فيها أصلا وهو مخالف للأحاديث العديدة واحتج بحديث عائشة التي وسبأني أنه لم يركع منها إلا يصح الاحتجاج به وفي الحديث أيضا استحباب تخفيف ركعتي الفجر وسبأني ذكر الحكمة في ذلك (ومن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين المتين قبل صلاة الصبح حتى لا أقول هل قرأتم ما بأم القرآن متفق عليه) وفي الباب عن ابن عباس عند الجماعة بالفظ فصلى ركعتين خفيفتين وله حديث آخر عند مسلم وأبو داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي الفجر يقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والتي في آل عمران تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي رواية مسلم وفي الاسترابة ما أنزل الله وأشهد بانما سوان ومن حنيفة عند الجماعة الأبا داود بالفظ ركعتين ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بالفظ فصلى ركعتين خفيفتين وعن أسامة بن عمار عند الطبراني بالفظ فصلى ركعتين خفيفتين الحديث وما ذكر في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وخالف في ذلك الحنفية إذ ذهبوا إلى استحباب إطالة القراءة وهو مخالف لما أمر الله بالأدلة واستدلوا بالأحاديث الواردة في الترفيف في تطويل الصلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة تطول القنوت ونحو أن طول صلاة الرجل مثنة من فقهه وهو من ترجيح العام على الخاص وبهم هذا الحديث تسلك مالك وقال بالاقصا روى على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين الركعتين وليس فيه إلا أن عائشة شككت هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا شدة تخفيفه لهما ولهذا لا يصح التمسك به في الأحاديث الصريحة العديدة الواردة من طرق متعددة كما تقدم وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة نفسها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ركعتي الفجر فكان يقول نعم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخفيف والاقصا روى على الفاتحة لأنه من الأمور النسبية وقد اختلف في الحكمة في التخفيف لهما فاقبل لبيد دار إلى صلاة الفجر في أول الوقت وبه جزم الجمهور وقبل يستمع صلاة التمار ركعتين خفيفتين كما يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بشا ط واستعداد تام ذكره الحافظ في الفتح والعراق في شرح الترمذي (ومن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم ركعتين قبل صلاة الصبح فليطبع على جنبه الأيمن رواه أبو داود والترمذي وصححه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الأيمن وفي رواية كان إذا صلى ركعتي

٣٤ بلى في التي لا سبب لها (حتى) إلى أن ترتفع الشمس (وإذا غاب حاجب الشمس فاعروا الصلاة) التي لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخاري في بدء الخلق من طريق عبد الله فأنما تطلع بين قرني شيطان ولمسلم من حديث عمرو بن عتبة وحيث يذكر بعد ذلك الكسار وفيه إشارة إلى هذه النسخة عن الأدلة الواقعية المذكورة في حديث عمرو بن عتبة

النبي حين تستوى الشمس على
رأسك كرمح فاذا زالت فصل
وقد استأنى الشافعي ومن وافقه
من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم يذهب الناس إلى
التكبير يوم الجمعة ورغب الناس
في الصلاة إلى خروج الإمام وهو
لا يخرج إلا بعد الزوال وحديث
أبي نؤدة أنه صلى الله عليه وآله
وسلم كرم الصلاة نصف النهار إلا
يوم الجمعة لكن في سنده انقطاع
وذكره الديلمي في واحد ضعيف
إذا مضت قوى الخبر (حديث أبي
هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أتى من
بعضين وابسعين) بكسر الباء
واللام لأن المراد الهيئة لا المرة
(تقدم وزاد في هذه الرواية وعن
صلاتين من عن الصلاة بعد)
صلاة (الفجر حتى تطلع الشمس
وبعد صلاة العصر حتى تغرب
الشمس) أي الإيساب بكسر
وفي الحديث الثماني عن الصلاة
عند هذين الوقتين وهو مجموع عليه
في الجمعة واقصر فيه على حاتمي
الطالع والغروب وفي غيره أن
التمني مستقر بعد الطالع حتى
ترتفع وإن التمني في وجه قبل
الغروب من حين انصراف الشمس
وتنقسمها ورواه هذا الحديث

الفجر فان كنت مستيقظا عند ثبتي والا اضطلع مع متفق عليه (الحديث الاول) رجاله
 رجال الصحيح وقد اخرجوه ايضا ابن ماجة والحديث الثاني اخرجته الجماعة كما هم في
 الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابي داود والطبراني باللفظ ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شعبة الايمن وفي اسناده موسى بن عبد الله
 العنبري وهو مختلف فيه وفي اسناده احمد ايضا ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور ومن ابن
 عباس عند البيهقي وهو حديث عبد الله بن عمرو وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس
 وعن ابي بكر عند ابي داود باللفظ قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح
 فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة او حركه بجلده او دنا منه او دنا منه في باب
 الاضطلاع بعد ركعتي الفجر والاحاديث المذكورة تبدل على مشروعية الاضطلاع بعد
 صلاة ركعتي الفجر الى ان يؤذن بالصلاة كما في صحيح الجناري من حديث عائشة وفيه
 اختلاف في ~~استماع~~ هذا الاضطلاع على ستة اقوال الاول انه مشروع على سبيل
 الاحتياط قال المرابي ما من كان يفعل ذلك او يفتي به من الصحابة ابو موسى الاشعري
 ورافع بن خديج واثم بن مالك وابو هريرة واثمة بن عيسى في ابن عمر وروى عنه فعل
 ذلك كما ذكره ابن ابي شيبة في مصنفه وروى عنه انكاره كما سيأتي ومن قال به من
 التابعين ابن سيرين وسروقة بن جهم والفقهاء السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتابه
 السبعة وهم سعيد بن المسيب والاعمش بن محمد بن ابي بكر وهريرة بن الربيع وابو بكر بن
 عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال
 ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث هو ابن عثمان انه
 حديثه قال كان الرجل يحمي وعمر بن الخطاب يصلي بالناس فيه صلى ركعتين فيؤخر
 المصلي ويضع جنبه في الارض ويدخل معه في الصلاة ومن قال باستصحاب ذلك من
 الامة الشافعي وأصحابه القول الثاني ان الاضطلاع بعدهما واجب في فرض لا بد من
 اتيان به وهو قول ابي محمد بن حزم واسئل عبد الله بن ابي هريرة الذي ذكره
 لا يولون على الاحتياط لقول عائشة فان كنت مستيقظا عند ثبتي والا اضطلع وظاهره
 انه كان لا يضطلع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة انصرف الامر الى التذلل وفيه ان
 تركه صلى الله عليه وسلم لما امر به امره بالامه لا يعارض ذلك الامر الخاص
 ولا يصرفه من حقيقة نفسه كما تقر في الأصول القول الثالث ان ذلك مكرره وبعدة
 ومن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن ابي شيبة
 في المصنف عن رواية ابراهيم قال قال ابن مسعود ما قال الرجل اذا صلى الركعتين ثم
 كما تمسك الدابة أو الحمار اذا سلم فقد فصل وروى ابن ابي شيبة ايضا من رواية جماعة

الائمة ما بين كوفي ومديني وفيه الحديث والعنيفة وأخرجه البصري أيضا في البيوع واللباس ومسلم في البيوع قال
وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه مقلعا في الصلاة والتجارات (عن معاوية) بن أبي سفيان قال انكم لتأكلون صلاتكم
عنه يا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فبارك الله بصلاتها) أي الصلاة وفي رواية يعللهم ما أي الركعتين (ولقد نهي عنها) أي

عن الصلاة في رواية عنهما (نفي الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية معارض بأبواب غير أنه كان يصليهما بعد صلاة العصر والمثبت مقدم على الثاني نعم ليس في رواية الأثبات معارضة لاحاديث النهي لان رواية الأثبات لها باب فالحق بها ماله سبب وبقي ما عد ذلك على هجومه واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة ٢٦٧ في هذه الاوقات فكذلك لا تكرم الصلاة فيها في شيء منها لا ركعتها الطواف ولا

قال صحبت ابن عمر في السفر والحضر فصار آيته اضطلع بعد ركعة في الغجر وروى سعيد بن المسيب عنه أنه رأى رجلا يضطلع بعد الركعتين فقال احصوه وروى أبو جاز عن أنه قال ان ذلك من تأهب الشيطان وفي رواية زيد العمى عن أبي الصديق المنجي عنه أنه قال انما سبعة ذكر ذلك جميعه ابن أبي شيبة وعن كره ذلك من التابعين الاسود بن يزيد وابراهيم الفقي وقال هي ضجعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الاثمة مالك وسكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع انه سالف الاول في روى ابن أبي شيبة عن الحسن انه كان لا يجبه الاضطلاع بعد ركعة في الغجر القول الخامس المتفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له واختاره ابن العربي وقال لا يضطلع بعد ركعة في الغجر لانتظار الصلاة الا ان يكون قام الليل فيضطلع استجمعا الصلاة الصبح فلا بأس وبشبه هذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن عائشة انها كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطلع لسنة ولكنه كان يدأب ليلته فيسترى وهو هذا لقوم به حجة أما أولاد فلان في اسناده راويهم كما قال الحافظ في الفتح واما ثانيا فلان ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة وقد روي أنه كان يفعله واجبه في فعله وقد ثبت أمره به فنبأ كذبت بذلك مشروعه * القول السادس ان الاضطلاع ليس مة صودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعة في الغجر وبين التبريضة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وفيه أن الفصل يحصل بالقعود والقول والتحدث وليس يختص بالاضطلاع قال النووي والختار الاضطلاع لظاهر حديث أبي هريرة وقد أجاب من لم يشتره وصية الاضطلاع عن الاحاديث المذكورة بأجوبة جهتها ان حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعشى وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيته يطلب حديثا بالبرقة ولا بالكوفة قط وكنت أجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة اذا كره حديث الاعشى لا يعرف منه سرفا وقال عمرو بن علي الفلاس سمعت أبا داود يقول عددهم الواحد الى احاديث كان يرسلها الاعشى فوصلها يقول حديث الاعشى حديثا جاهدا في كذا وكذا انتهى وهذا من روايته عن الاعشى وقد رواه الاعشى بصيغة الغنمة وهو مدلس وقال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال ليس بشيء والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة ووثقه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روى عن ابن معين ما يعارض قوله السابق فبعض من طريق من روى عنه التضعيف وهو عثمان بن سعيد الدارمي الملقب بدم فروى عنه أنه قال انه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين ان مصرح

غيرهما لحديث جابر عن نوح بن عياض بن عبد مناف لا تغتروا أحدا طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من الليل والنهار رواه أبو داود وغيره قال ابن حزم واسلام جابر متأخر جدا وانما سلم يوم الفتح وهذا بلا شك بعد نبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن الصلاة في الاوقات فوجب استثنائه ذلك من النهي (عن عائشة رضي الله عنها قالت و) الله الذي ذهب به) أي توقفه في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما تركهما) من الوقت الذي شغل فيه عنهما بعد الظهور (حتى أتى الله) عز وجل (وما أتى الله) تعالى حتى نقل عن الصلاة كان يصلي كثيرا من صلاته) حال كونه (فأعادته) عائشة بقولها (ما تركهما) الركعتين بعد صلاة (العصر) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهما ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يقتل على أمته وكان يحب ما يخفف عنهم) فهمت عائشة من مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الركعتين بعد العصر ان نهيته عن ذلك تختص عن قصد الصلاة عند غروب الشمس

لا اطلاع فلها قالت ما تقدم وكانت تقتل بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمه حاله عائشة والترمذي عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لانه أتاه مال فشفله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد فيحصل النبي على علم الراوي فانه لم يطالع على ذلك والمثبت مقدم على الثاني ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين كونه

ومضى رتبة القضاة والشماع والقول (وعلم) أي من عائشة (رضي الله عنها) قالت (كثتان) أي سلتان لا تفسرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهم مائة ركعة من قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم يزدانه كان يصلي بعد العصر ٢٦٨ ركعتين من أول فرضهما مثلاً إلى آخره من الوقت الذي شغل فيه عنهما

بان عبد الواحد من أثبات أصحاب الأحش خال العراق وما روى عنه من أنه ليس بثقة فلهذا انتبه على ناقلة بعد هذا الواسع بن زيد وكلاهما يصري ومع هذا أقلم يفرده عبد الواحد بن زيد ولا يشيخه الأحش فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لا من قوله ومن جعله الاجوبة التي أجاب بها النافون الشرعية الاضطجاع انه اختل في حديث أبي هريرة المذكور وهي من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن من فعله كانه قد قدم وقد قال البيهقي ان كونه من فعله أولى أن يكون محفوفاً وبابواب من هذا الباب ان وروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يكون ورود من قوله فيكون هذا أبي هريرة حديثان حديث الأخر به وحديث ثبوته من فعله على أن الكل في حديثه أصول الشرعية في حديثي النافين ومن الاجوبة التي ذكرها ابن جرير مع أبي هريرة بروي حديث الأخر به قال أكثر أبو هريرة هي نفسه والباب من ذلك أن ابن جرير هل تنكر شيها بما يقول أبو هريرة فقال لا وإنما أبو هريرة قال لما ذهبي ان كنت حقت ونسوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخله بالخط ومن الاجوبة التي ذكرها ابن جرير حديث الباب ليس فيها الاخر به ذلك انما فعله مجرد انه يدل على الاباحة عند ما للرد طائفة والباب من جمع كون فعله لا يدل على الاباحة والسند ان قوله ما تأمكم الرسول بخذوه وقوله فابعدوني يتناول الامم كما يتناول الاقوال وقد ذهب جمهور العلماء وكابرهم إلى ان فعله يدل على التسبب وهذا على فرض انه لم يكن في الباب الا مجرد الفعل وقد وثقت ثبوت القول من وجه صحيح ومن الاجوبة التي ذكرها ابن جرير حديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر وقد أشار القاضي عياض إلى ان رواية الاضطجاع بعدهما صريحة فتقدم رواية الاضطجاع قبهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبهما انه سنة فكذلك بعدهما وبجواب عن ذلك بما لا نسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما أربع والحدديث من رواية عروة عن عائشة ورواه عن عروة بن ميمون بن عبد الرحمن بن عروة والزهرى في رواية محمد بن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخارى ولم يختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة عن الزهرى فقال مالك في أكثر الروايات انه كان اذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الايمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر بن ربيعة وروين السمرت والوزاهي وابن أبي ذئب وشبيب بن أبي حمزة عن عروة عن عائشة كان اذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

قاله القضاة لا يزداد في القبح بل في حديثهم أم سامة ما يدل على أنه لم يكن يدهم مائة ركعة من قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما في نفسه انتهى (من أي فتادة رضي الله عنه قال سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجعه من حديث كابرهم به بعضهم بساكنة مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع نفسه (وقال بعض القوم) قبل هو عمر وقال الحافظ ابن جرير ان أفق على تسمية هذا القائل (لوعرت بنا برسول الله) أي نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا من الصلاة) حتى يخرج وقتها من بين يدينا (قال بلال) المؤذن فلما منه أنه يأتي على عادته في الاستقامة في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (أنا) وقفاكم (في اضطجعو) بهيئة المائتي (وأشد بلال ظهوره إلى راحلته) التي يركبها (فعلبته حينها) أي بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد طلع حاجب الشمس) أي حرقها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما فات) أي أين الوفاة بقولك أنا ودفناكم قال صلى الله عليه وآله وسلم فلما أتاهم على اجتناب الدعوى والثقة

بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان القلب وسلب الاستعداد (هل) بدل (ما لقيت) مبنياً على قول الايمن (على نومة) بالرفع فائبا من الناعل (مما) أي مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله يفضي ارواحكم) أي عن أبدانكم بأن قطع تعلقاتها عنها وتبصر فيها فإبطلها (حين شاء) ورواه عليكم) عند اليقظة

(حينئذ ما بال لقم فأذن بالناس بالصلاة) من التأذين وفيه الأذان الثالثة وفيه قال أبو ثور أجلوا الشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجديد لا يؤذن لها وهو قول مالك واختار النوري صحة التأذين لثبوت الأحاديث فيه وحمل الأذان هنا على الإقامة مشعرباً به عقب الأذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فله كان المراد به هذا الإقامة لما أخر الصلاة

عنهم انهم يمكن جعله على المعنى الغري وهو محض الاسلام (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينعيم في مستقره فتوضأ الناس (فلما ارتفعت الشمس وابتاضت) كما جرت أي صفت (فأم) صلى الله عليه وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح وفي الحديث من المنسواند جواز القياس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها ليكن بصيغة العسر من لا بصيغة الافتراض وإن على الإمام أن يراعي المصالح الدينية والاجتماعية مما يحل فرائض العبادة من وقتها بسعيه وجواز التزام الخادم القيام برأية ذلك والاحتناء في الأمور المهمة بالواجب وقبول العذر عن اعتذار بأمر سائق ونسوغ المطالبة بالوفاء بالالتزام وفيه خروج الإمام بنفسه في الغزوات والسرايا والرد على منكر التذرية لانه لا واقع في الكون لا بقدر ومشرعية الجماعة في الفوائد ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة الرتبة هنا عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم واستدل به المذهب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح لأنه إما أحد الجراقة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يفتى واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الثالثة عن وقت الاقامة مثلاً (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) عن ابن عمر عن الخطاب (رضي الله عنه) (جاء يوم) جعفر (المهذبي) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعد ما أظلمت الميقات المعنى واحده

الايمن وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان فرواها البخاري من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وعمر بن الحارث قال البيهقي عقب ذكرهما والعهد الأول بالحفظ من الواحد قال وقد يفتى أن يكونا معنويين فتأمل مالك أحدهما وتقبل الباقرن الآخر قال واختلف فيه أيضاً على ابن عباس قال وقد يفتى في مثل ما احتسب في رواية مالك وقال النوري أن حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يثبتان حديث أبي هريرة فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما ولعله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الاوقات بينا الجواز ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما ما هو في نفسه صلى الله عليه وآله وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر كذا ذكره الحافظ وفي نسخة صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بعد ركعتي الفجر دأبل على جواز الكلام بعدهما ما إليه ذهب الجمهور وقد روي عن ابن مسعود أنه كرهه وروى ذلك الطبراني عنه وعن كرهه من التابعين سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وحكى عن سعيد بن المسيب وقال ابراهيم الخضري كانوا يكرهون الكلام بعدهما الركعتين وعن عثمان بن أبي سليمان قال اذا طلع الفجر فليستكروا وان كانوا يركبوا وان لم يركبوه ما طالعكم اذا عرفتم الكلام في الاضطجاع تبين ذلك مشروعيته وحلت بها السلفاء من أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لا يمارض الامر للازمة الخاص بهم ولا حلال قوة القول بالوجوب والتمسك بالحديث بأن الاضطجاع كان على المشق الايمن ثم يركب ركعتي الفجر مع القدرة وأما مع العذر فله يحصل المنعوع بالاضطجاع على الايسر أم لا بل يشترط في الاضطجاع على المشق الايمن جزم بالثاني ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك ان القلب معاني الجانب الايسر فاذا اضطجع على الجانب الايسر غلب النوم واذا اضطجع على الايمن قلقل القلب وطلبه لمستقره (وهن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصل ركعتي

الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضاهما مع الفريضة لما نام عن الفجر في السفر) الحديث قال الترمذي بعده (أخرجه له) حديث يقرىب لانه عرفه الايمن هذا الوجه وأخرجه ابن حبان في صحيحه وأما كفي المستدرك وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني والبيهقي والحديث الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب قضاء النوايات من أبواب الاوقات والحديث استدله على أن من لم يركب ركعتي الفجر قبل الفريضة فلا يعمل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المنهي عن الصلاة فيه والى ذلك ذهب النوري

هي الصبح لأنه إما أحد الجراقة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يفتى واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الثالثة عن وقت الاقامة مثلاً (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) عن ابن عمر عن الخطاب (رضي الله عنه) (جاء يوم) جعفر (المهذبي) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعد ما أظلمت الميقات المعنى واحده

(بالحديث كذا في ريش) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ما بالاحصاء كما وقع فيهم واما ما قلنا كما وقع فيهم
 (قال ابن قول الله ما كنت اهل العصر) أي ما كنت في وقت العصر (حق) كانت الشمس تغرب أي الى أن غربت الشمس لان كذا اذا
 تجردت عن النفي كان معناه شيئا وان دخل ٢٧٠ عليه النبي كذا معناه انما لان قولك كذا زيد بقوم معناه اثبات قرب

القيام وقوله ما كذا زيد بقوم
 معناه نفي قرب الفعل وهو نفي
 قرب الصلاة فانتفت الصلاة
 بالطريق الاولى (قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم) والله
 ما علمت انما نالني بلعان (واد
 بالمدينة فتوضا) صلى الله عليه
 وآله وسلم (للصلاة وتوضا) انها
 فصل في العصر بنسبها
 (بعد ما غربت الشمس ثم صلى
 بعدها المغرب) هذا لا يمتنع
 دليلا لا قول بوجود ترتيب
 الفوائت الا اذا قلنا ان الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المبردة
 للوجوب نعم لهم ان يستدلوا
 به وهو قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم صلوا كما رايتوني اُصلي
 وقد اعتبر ذلك التام في اُصياه
 غير هذه وفي المواطن ما روي
 أخرى ان الذي فاتهم الظهر
 والعصر واجب بان الذي في
 العصر يصيب العصر وهو أربع
 ويزيده حديث علي رضي الله
 عنه شغلونا عن الصلاة الوسطى
 صلاة العصر وقد يجمع بان
 وقعة المذنب كانت اياما في يوم
 الظهر وفي الاخر العصر وصلوا
 تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم
 في التسبيل اوله ينسب اليه
 لم يمتنع من الصلاة وكان

وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وسكانه الخطابي عن
 الاوزاعي قال المراقى والصحيح من مذهب الافي ثم يشهدان هذا الصحيح ويكونان
 ادا واحد ثبت لا يدل على صحة الحديث في آن من تركه ما قبل صلاة الصبح لا يبعد طوع
 الشمس وليس فيه الا امر بان يؤدوها ما طاعة ان يصلي ما بعد طالع الشمس ولا شك
 انهم اذا تركوا في وقت الاداء فلا في وقت القضاء وليس في الحديث ما يدل على المنع من
 فعلها ما بعد صلاة الصبح ويدل على ذلك رواية الدارقطني والحاكم والبيهقي فانهم ما قبل طعن
 لم يصل ركعتي النجس حتى طلع الشمس فليصل ما قبل ما يدل على عدم الكراهة ايضا حديث
 قيس بن عمرو وابن له داود وابن سهل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبي داود وابن
 ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فافقت الصلاة فصليت معه الصبح ثم
 انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني اُصلي فقال له لا تقاسم الصلاة فانها كانت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ركعتي النجس قال فلا إذن ولما نظرت في داود قال رأى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال صلاة الصبح ركعتان
 فقال الرجل اني لم اكن صليت الركعتين اللتين قبلها ما فليصل ما الا ان فسكت قال
 الترمذي انما يروى هذا الحديث من سلا واسناده ليس به متصل لان فيه محمد بن ابراهيم عن
 قيس بن عمرو وعبد لم يسمع من قيس وقول غيره الذي انه من سلا ومنه قطع ليس به متصل
 جاهدته الامن رواية يحيى بن عبد الله عن أبيه عن جده قيس ورواه ابن خزيمة في صحيحه وابن
 حبان من طريقه وطريق غيره والبيهقي في سننه من يعنى بن سعيد عن أبيه عن جده
 قيس المذكور وقد قيل ان سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه فيصعب ما قاله غيره الذي من
 الانقطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يعرف الفائل بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني
 في الكبير من طريق أخرى متصلة فقال حدثنا ابراهيم بن متوكة الصميم اني حدثنا احمد
 ابن الوائس بن برد الانصاري حدثنا أيوب بن مويده عن ابن جريج عن عطاء بن قيس بن
 سهل حديثه انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين صلى
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته قام فركع وأخرجه ابن حزم في المحلى من
 رواية الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال رأى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد الفداء فقال يا رسول الله لم اكن صليت ركعتي
 النجس فما صليت من الا أن لم يقل شيئا قال المراقى واسناده حسن ويحتمل أن الرجل هو
 قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن شماس عند الطبراني في الكبير
 قال أتيت المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت الي وأنا اُصلي
 بالحجل ينظر الي وأنا اُصلي فلما انصرفت قال ألم تصل معنا قلت نعم قال فلهذه الصلاة فقلت

فقلت قس نزل صلاة الخوف وظاهر الحديث انه لا حاجة بذلك من قوله فقامت معه ما رواهنا
 بل وقع في رواية الاسمي بالتدريج شبه اذنيها صلى بنا العصر قال في الفتح وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت والا كذا
 على وجوبه مع المذكور لأمع النسب ان رجال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واحتجوا فيها بالاذن فافقت في وقت جاهد

صديق هل يبدأ بالمائة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يخبر فقال بالاول مالكا الثاني الشافعي وأصحاب الرأي
وأكثر أصحاب الحديث وشو قال بالثالث أشهب وقال عياض محمل الخلاف اذا لم يتكبره لوان القواث فاما اذا كثرت فلا
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلاف في حدان قيل ففيل صلاة يوم ٢٧١ وقيل أربع صلوات وفيه جواز العين
من غير احتساب الا اذا انقضت

من غير احتساب الا اذا انقضت
مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي
نوبهم وفيه ما كان للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم من مكادهم
الاخلاق وحسن الثاني مع
احتسابه وثالثهم وما ينبغي
الاعتداه في ذلك وفيه استحباب
قضاء القواث في الجماعة وبه
قال أكثر أهل العلم الا لا يثبت مع
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة
اذا قامت والاقامة للصلاة
المائة واستدل به على عدم
مشروعية الاذان للمائة
وأجاب من اعتبره بأن المغرب
كانت حاضرة ولم يذكر الراوي
الاذن لها وقد عرف من عادته
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان
للحاضرة فدل على ان الراوي

نزل ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس
الامر وقعب باحتمال أن يكون
المغرب لم يتم بإيقاعها الا بعد
خروج وقتها على رأى من ذهب
الى القول بتضييقه ومعكس
ذلك بعضهم فاستدل بالحديث
على أن وقت المغرب متسع لأنه
قدم العصر عليهم اولو كان حقيقا
ابدا بالمغرب ولا سيما على قول
الشافعي في تقديم الحاضرة وهو
الذى قال بأن وقت المغرب
صديق فيحتاج الى الجواب عن

يارسول الله ركنة الفجر خرجت من منزلي ولم أكن صليتم ما قل فلم يعب ذلك على وفي
استناده الجراح بن متهال وهو منكر الحديث قاله البخاري ومسلم ونسبه ابن حبان الى
الكذب وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراتبة وظاهره وسواها كانت لعذر او غير
عذر وقد استلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها استحباب قضاءها مطلقا وما كان
القوت له عذر أو اجبر عذر لانه صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بالقضاء لم يقيد به العذر
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عبيد الله بن عمر ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم
ابن محمد ومن الائمة ابن جريج والاوزاعي والشافعي في الجديد وأحمد وصحبه ومحمد بن
الحسن والمزني والقول الثالث انها لا تقضى وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الثاني في القديم ورواية عن أحمد والشعور ورض
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل
بنفسه كالعيد والنهي فيبقى وبين ما هو تابع لغيره كرواتب الغرائض فلا يقضى
وهو أحد الأقوال عن الشافعي والقول الرابع ان شاء قضاها وان شام لم يقضها على
التخيير وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين الترتيل والند
نوم أو نسيان فيبقى أو لغيره عذر فلا يقضى وهو قول ابن حزم واستدل به عموم قوله
عن نام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء النار لا اله الله عدا من باب الاولى
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولى

«باب ما جاء في قضاء ساق الظهر»

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لم يصل أو بعاقيل الظهر صلاها
بهذه الروايات الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قامت الاربع قبل الظهر صلاها بعد الركعتين بعد الظهر ورواه ابن
ماجه) الحديث الاول رجال استناده ثقات الا عبد الوارث بن سعيد الله العتكي وقد ذكره
ابن حبان في الثقات وقد حذره الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب فان عرفت من
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد رواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد
الحذاء نحو هذا ولا يعلم أحد رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع والحديث الثاني رواه
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويزيد بن أحرز ومحمد بن عمر ثلاثتهم عن موسى بن اود
السكري عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة
وكاهم ثقات الا قيس بن الربيع نفسه مقال وقد وثق وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
مرسلا عند ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قامت أربع قبل

هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يأتى فيه هذا الما تقدم فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومديني وفيه الحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صلاة التلوف
والغازي ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والشافعي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

من النسخة الأصلية المكتوبة في سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) (فليقبل) وهو في المكتوبة وتعليقها المضافة الموقوفة
والأصيل وفيه فليقبل واسم فليصل (إذا ذكرها) مصادر المكتوبة في مجموعها بالثبات بالأعداد وتباني الثبات في مجموعها
وتباني تبليغها المدة (لا كذا لها) ١٢٨٥ أي تلك الصلاة الموقوفة (الأصل وأتم الصلاة المذكورة) قال عياض فيه

تأنيده على ثبوت هذا الحكم
وأخذ من الآية التي تضمنت
الامر موسى عليه السلام وأنه
أما يلزمنا اتباعه وقال غيره
استدل بكل رتبة أخذ الحكم من
الآية فإن معنى ذلك روى أما
لذكرى هم سارا لما أخذ كونه عليهم
اختلاف القويان في تأويلها وعلى
كل فلا يعلى ذلك قال ابن جرير
ولو كان المراد منها حينئذ كرها
كان التفسير لذكرى واضح
والجواب بأن الحديث فيه تخيير
من الراوى وإنما هو للذكرى
بلام التثنية يفهم أنه انصرف كما
في سنن أبي داود وفيه وفى مسلم
زيادة وكان ابن شهاب يقرؤها
لأنه روى فيها من هذا أن
استدلاله على الله عليه وآله
وسلم إنما كان بهذا القرعة فإن
معناها لا تذكركم أى لو كانت
الغائب لسبق أى الحديث وعرف
أن التفسير صدر من الرواة عن
الامام فبالأولى من دونهم لأن
الامام مالك ولا يمن قوة
قال فى الصحاح الذى كرى يقض
النسيان انتهى كذا فى الزرقانى
على الموطأ والامر فى الآية
لموسى عليه السلام فبها على
الله عليه وآله وسلم بالقرعة هذه

الظاهر من كلامه هذا والمطابقان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل
الغرائض وعلى امتداد وقتها الى آخر وقت الغريضة وذلك لانهم لو كانت أوقاتهم يخرج
يفعل الغرائض اسكان فعلها بعد قضاء وكانت مقدمة على فعل سنة الظاهر
وقد ثبت في حديث الباب أنهم ما تفعل بعد ركعتي الظاهر ذكر معنى ذلك العرفي
قال وهو الصحيح عند الشافعية قال وقد يعكس هذا فبالا لولا كان وقت الاداء
بأنها تقدمت على ركعتي الظاهر وذكر أن الاول أولى (وهن ام سامة قالت سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم ينهى عن ما تفعل الركعتين بعد العصر ثم رأيتني يصليهما العاصين
صلاهما ما قاله صلى العصر ثم دخل وعندي نسوة من بني حرام بن الانصار فصلاهما
فارسلت اليه بطارية فقلت قولي بيمينه يقول الله قول الام سامة يا رسول الله سمعتك
تنهى عن هاتين الركعتين والذان يصليهما ان أشار بيده فاستأخرى عنه فقلت
الجارية فاستأخر بيده فاستأخرت عنه قال انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن
الركعتين بعد العصر فانه انما ناس من بني عبد النضر فدخلوا من الركعتين اللتين بعد
الظهور فلهما ما كانا نعتي عليه وفي رواية لا صلوا ما رآه صلاهما ما قبلها ولا بعدها
قوله اما حين صلاهما فانه صلى العصر هذا القدر مسلم وانما الجاريتين ثم رأيتني يصليهما
حين صلى العصر قوله من بني حرام بفتح الهمزة قوله فصلاهما يعني بعد الدخول
قوله فاستأخر بيده فجاءه اشارة باليد في الصلاة ان كان الصلي في حاجة وقد تقدم
البحث في ذلك قوله يا بنت أبي أمية هو والد ام سامة واسمها زينب وقيل سمى بن المغيرة
الخزرجي قوله عن الركعتين يعني اللتين صليتهما الا ان قوله فانه انما ناس من بني
عبد النضر زاد في المغازي بالاسلام من قومهم فسالوني وفي رواية للطحاوي فاستأخرت
ذكرتهم فذكره ان ام سامة ما في المسجد والناس يرون فصليت ما عنده ذلك ولهم وجه
آخر يعني مال فشاها في وجه آخر قدم على ونعم من بني تميم أو جاءني صدقة قوله
فهو اما ان زاد الطحاوي فقلت أمرت بهما فقال لاولاهما كنت أصليهما صلاهما بعد الظهور
فقلت عنهما فاستأخرت ما الا ان قوله ما رآيت صلاهما قبلها ولا بعدها فقلت الطحاوي لم
أرهما صلاهما قبل ولا بعد وعند الترمذي وسنه عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لانه اذا مال فشاها عن الركعتين بعد الظهور
فصلاهما بعد العصر ثم لم يعدوا يستحسن هذا لا يفتي الوقوع فثبت في صحيح مسلم ان
عائشة قالت كان يصلي ما قبل العصر فشق على مناهم ما يصليها ما بعد العصر ثم
اقيم ما او كان اذا صلى صلاة فثبت اي دأب عليه او في البخاري عن النبي انما كانت مائة النبي

الآية على أنه هذا شرع لنا أيضا وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد فاصح وإذا شرع القضاء للمأمور صلى
مع سقوط الأثم فالله أعلم وأولى وأعلل الصلاة في الحديث بشمل التوافل الموقفة فتم ذلك السبب كالسقوط لآية صور فيها
فترات فلا تدخل ورواها المستفيضون الأشيخ الحضاري أنهم قد ذكروا فيه التعديلات المعتبرة وأخرجها مسلم في الصلاة

وكذا أبو داود (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنكم لم تروا في ثواب صلاة ما انتظرتم الصلاة) حكم بذلك تائيدا لاصحابه ومعه قالهم ان منتظر الخ في خير ورواه الخمسة كلهم بصريون وفيه التحدث والقول وأخرجه مسلم (حديثه) أي حديث أنس (على رأس مائة سنة ٢٧٣ تقدم) في باب العلم (وفي رواية عن ابن عمر

رضي الله عنهم) قال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لا يفتي من

هو اليوم على ظهر الأرض)

كأها (أحمد) ممن تروونه أو تعرفونه

قال ابن عمر (يريد بذلك) أي بوله

مائة سنة (أنهم اتخروا ذلك القوم)

الذي هو فيه لا يفتي أحد من كان

موجودا حال ذلك المقالة وفي ذلك

علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ

ذلك فكان آخر من ضبط عمره من

كان موجودا إذ ذاك أبو الطفيل

عامر بن وائل وقد اجمع المحدثون

على أنه كان آخر الصحابة موتا

وغاية ما قيل فيه أنه بقى إلى سنة

عشر ومائة وهي رأس مائة سنة

من مائة التي صلى الله عليه وآله

وسلم قال النووي وغيره احتجاج

البخاري ومن قال بقوله لم يرد

الحديث على موت الخضر

والجوهري على خلافه فهو عام

أريد به الخصوص وقيل احتجوا

بالأرض عن الملائكة وقالوا

خرج عيسى من ذلك وهو حي

لأنه في السماء لافي الأرض

وخرج إبليس لأنه على الماء أو

في الهواء أو بعد من قال اللام في

الأرض لأنه سد والمراد أرض

المدينة قال الحافظ وأطلق أنها

للعوم ويقتول جميع بني آدم

وأما من قال ان المراد أمة محمد

صلى الله عليه وسلم السجدين بعد العصر عندى قط وفيه عنهما ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يذعهما سرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفيه ما يصح أنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الأصلي ركعتين وقد جمع بين رواية النبي وروايات الأئمة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلهما في المسجد والأئمة على البيت وقد عرفت حديث الباب من قال يجوز قضاء القوائت في الأوقات المكروهة ومن أجاز التفضل بعد العصر مطلقا لم يتصد الصلاة عند غروب الشمس وأجاب من أطلق الكراهة بان ذلك من خصائصه والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت كان يصلي بعد العصر وينهى عنه ما يواصل ويمنى من الوصال وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت فقلت يا رسول الله أتقضيها إذا فاقها قال لا قال البيهقي وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لأصل القضاء اه وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بمجرد المداومة كإدله عليه حديث عائشة المذكور فليس في حديث الباب الإجازة لاجواز التفضل مطلقا وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها ويان الرابع منها في باب الأوقات المنهى عن الصلاة فيها وللهديث فوالله ليس هذا يحل بسطها وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز إلى بعض منها

(باب ما جاء في قضاء سنة العصر)

(عن أبي سارة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما أو نسيهما فأفلاهما بعد العصر ثم أتتهما وكان إذا صلى صلاة داوم عليهما رواه مسلم والنسائي وعن أم سلمة قالت شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركعتين قبل العصر فصلاهما بعد العصر رواه النسائي وعن عبيدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجوز بعنا ولم يكن عنده ظر بظاه ظهر من الصدقة فجعل يفسه بينهم فحبوه حتى أرفق العصر وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ماشاء الله نصلى العصر ثم رجعت فصلى ما كان يصلي قبلها وصلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه رواه أحمد الحديث الأول بطريق وأما هذا الذي ذكر المصنف أحدها والحديث الثاني رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما لكن إسناده فيه قول عن الركعتين قبل العصر بل نفسه التصريح بان الركعتين اللتين شغل عنهما هما الركعتان اللتان

٢٥ قيل في صلى الله عليه وآله وسلم لم سواء أمة الاجابة أو أمة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمة فهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشرعته فيكون من أمة والقول في الخضر ان كان حيا كالقول في عيسى انهم حي وقد عرفت ذلك في تفسيرنا فتح البيان في ذكر قصة الخضر ما هو الصواب في هذا الباب (عن عبد الرحمن بن أبي بكر)

الحديث في (صلى الله عليه وآله) قال ان اصحاب المدينة (التي كانت بالبحر المجدى النبوى صلالة عليهم السلام) كانوا اناسا اقراء ما يرون اليها
 (وان النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) قال من كان عنده طعام اثنى عشر ليلة ذهب بها ثلث من اهل الصدقة (وان) كان عنده طعام
 (اربع عظام) اى ليلة ذهب معه ٢٧٤ عظام من منه (او سادس) مع الخامس اى يذهب معه واحد او اثنين او المراد ان

كان عنده طعام خمسة فليذهب
 بسادس وكلمة اول التوزيع
 واليكلمة في كونه يزيد كل
 واحد واحد او افقط ان يعيشهم
 في ذلك الوقت لم يكن متساوا
 ففى كان عنده مثلاً ثلاثة اثنى عشر
 لا يبق عليه اى يطعم الرابع
 من قوتهم وكذلك الاربعة فما
 فوقها اولاً بالربعة واستقطب منه
 ان الساطان يفرق في المستخبة
 التقرى على اهل السعة بقدر
 ما لا يبعث بهم (وان ابا بكر)
 الصديق رضى الله عنه (جاء
 بثلاثة) من اهل الصدقة فانما طار
 النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
 بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن
 (نهو) اى الشان (أما) في الدار
 (وأما) رأى فلا أدري (قال)
 ولا ذريعة هل قال اى عبد الرحمن
 (وأما) اى اعمية بنت عدى
 ابن قيس السهمى (وسلم) بيننا
 وبين بيت ابي بكر (والمراد انه
 شريكهم ما في المدينة) (وان ابا
 بكر) رضى الله عنه (تبعنى)
 اى اكل العشاء وهو طعام آخر
 النهار (عند النبي صلى الله عليه
 وآله) (وسلم) ثم ابيت في داره
 (حديث) بالثلاثة (صليت العشاء)
 مبقية المفسر (نرجع) ابو
 بكر الى رسول الله صلى الله

عنه وآله وسلم (فأبيت) عنده (حتى تفتى) ولم يفتى نفس (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم)
 وفيه تكرار مع قوله ان ابا بكر تفتى (فما بعد ما مضى من الليل ما شاء الله طالت له امراته) أم رومان زينب بنت
 دهقان بضم الدال احد بنى قيس بن غنم بن مالك بن كنانة (وما بعدك من اضيائك وطالت ضيقك) بالانفراد مع كونهم

عنه وآله وسلم (فأبيت) عنده (حتى تفتى) ولم يفتى نفس (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم)
 وفيه تكرار مع قوله ان ابا بكر تفتى (فما بعد ما مضى من الليل ما شاء الله طالت له امراته) أم رومان زينب بنت
 دهقان بضم الدال احد بنى قيس بن غنم بن مالك بن كنانة (وما بعدك من اضيائك وطالت ضيقك) بالانفراد مع كونهم

بعد الظهر والحديث الثالث في اسناده منقولة السدي وهو ضعيف وقد أخرجه
 ايضا الطبراني وأشار اليه الترمذى وأحاديث الباب يدل على مشروعية قضاء ركعتي
 العصر بعد فعل الفريضة فيكون قضاءهما في ذلك الوقت محض ما لم يوم أحاديث النبي
 وسأق البعث مسنونة في باب الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وأما ما رواه على ذلك
 فمفسر به صلى الله عليه وسلم كما تقدم واعلم انها قد استدللت الاحاديث في الزايلة المقضية
 بعد العصر هل هي الركعتان بعد الظهر المتعلقتان به أو هي سنة العصر المتعولة قبله
 ففي حديث أم سالة المتقدم في الباب الاول وكذلك حديث ابن عباس المتعلق بمصر
 بانهم اركعتا الظهر وفي أحاديث الباب انهم اركعتا العصر ويمكن الجمع بين الروايات
 بان يكون مراد من قال بعد الظهر ومن قال قبل العصر الوقت الذى بين الظهر والعصر
 فيصح أن يكون مراد الجميع سنة الظهر المتعولة بعد أو سنة العصر المتعولة قبله وأما
 الجمع بعد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم شغل تارة عن أحدهما وتارة عن الأخرى
 فبعد لان الاحاديث مصرحة بأنه داوم عليهما وذلك ما يستلزم انه كان يصلى بهما العصر
 اربع ركعات ولم ينقل ذلك أحد

هـ باب ان الوقت سنة مؤكدة وأنه جائز على الراسل
 عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يؤت فليس منارواه أحسنه وعن
 علي بن رضى الله عنه قال الوتر ايس بحسن كهيئة المكتوبة وانكلمه سنة منارواه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رواد أسعد والنسائي والترمذى وابن ماجه والذليل ان الوتر ايس بحسن ولا
 كصلايتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوثره بالاهل القرآن
 أوثره وان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوثره على
 غيره رواه الجماعة وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن
 أحب أن يوتر بخمس فليقل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليقل ومن أحب أن يوتر
 بواحدة فليقل رواه الجماعة الا الترمذى والذليل لا يروى الوتر حق على كل مسلم
 ورواه ابن المنذر وقال فيه الوتر حق وليس بواجب أما حديث أبي هريرة فانخرجه
 ايضا ابن أبي شيبة وفي اسناده الطبراني بن مرة قال فيه أبو زرعة شيخ صالح وضعه أبو حاتم
 والباقى وأما حديث على فمفسر به الترمذى وصحة الحاكم وأما حديث ابن عمر فانخرجه
 الجماعة كما ذكر المسنف وأما حديث أبي أيوب فانخرجه ايضا ابن حبان والدارقطنى
 والحاكم وله الذليل وصححه أبو حاتم والذهلى والدارقطنى فى العمل والبيهقى وغير واحد

عنه وآله وسلم (فأبيت) عنده (حتى تفتى) ولم يفتى نفس (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم)
 وفيه تكرار مع قوله ان ابا بكر تفتى (فما بعد ما مضى من الليل ما شاء الله طالت له امراته) أم رومان زينب بنت
 دهقان بضم الدال احد بنى قيس بن غنم بن مالك بن كنانة (وما بعدك من اضيائك وطالت ضيقك) بالانفراد مع كونهم

ثلاثة لارادة الجلس (قال) أبو بكر لا يجزئ (أو ما عشتهم) بهمزة للاستعظام (قالت أبو) أي امتنعوا من الأكل (حتى تجي) قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء الخفيفة أي عرض الطعام على الأضياف وفي رواية يفتح العين أي الأهل من الولد والمرأة والخادم على الأضياف (قأوا) أن ياكلوا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (قد ذهب أنا فاخبات) خوفا من أبي وشمة (فقال)

أبو بكر (يا غثرى) بضم الغين وسكون الذون وفتح المنة وضما أي ياتقبل أو ياجاهل أو يادى أو يالتم (لخروج) أي دعا على ولده بالبدع وهو قطع الأذن أو الألف أو المشقة (وسب) ولده ذنا منه أنه فرط في حق الأضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له أن التامع منهم (كاوا) لأهنا) نأديا لهم لأنهم تحكموا على رب المنزل بالخضوع لهم ولم يكتفوا بولده مع أنه لهم في ذلك أو هو خير أي أنكم لم تفتنوا بالطعام في وقتيه وهذا ينبغي الحيل عليه ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (نقال والله لا أطعمه أبدا) وإيم الله ما كانا نحن من أمة الأربا) الطعام أي زاد (من أسئلها) أي الأئمة (أكثر منها) (قال) عبد الرحمن يعني (حتى شبعوا وصارت) أي الأئمة (أ كثر) وفي رواية أكبر (عما كانت قبل ذلك فنظر إليها أبو بكر) (رضى الله عنه) (فاذا هي) أي الأئمة أو الخفنة (كما هي) على حالها الأول لم تنقص شيئا (أو هي) (أكثر منها) (قال) أبو بكر (لا رات) أم عبد الرحمن (يا أخت بني فراس) أي يامن هي منهم وقد اختلفت في نسبها

وقته قال السافظ وهو الصواب وفي الباب عن أبي هريرة غير حديثه المذكور في الباب عند البيهقي في اختلافات بلنظ ان الله وتر يجب الوتر فاوتروا يا أهل القرآن وعن ابن عمر وعند ابن أبي شيبة وأحمد بلنظ وزادكم صلاة حافظوا عليها وهي الوتر وفي اسناده ضعيفان وعن يزيد بن عطاء بن داود بلنظ الوتر حق فن لم يوتر فليس منا الوتر حق فن لم يوتر فليس منا ورواه البخاري في المستدرک ولم يكره لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبي بصير عن أحمد بن محمد بن عيسى ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فلو لم يمتد إلى العشاء إلى الفجر ورواه الطبراني بلنظ فأنقلوا أصابعه وعن سليمان بن صرد عن عبد الطبراني في الاوسط بلنظ وأوتروا فأنقله وتر يجب الوتر وعن ابن عباس عن عبد البر بلنظ ان الله قد أمدكم بصلاة وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي بلنظ ان الله زادكم صلاة وهي الوتر وفي اسناده مقال وعن ابن مسعود عند البر بلنظ الوتر واجب على كل مسلم وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجاهل ورواه الثوري وله حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه بلنظ حديث أبي هريرة الذي ذكرناه عن عبد الله بن أبي أوفى عن عبد البيهقي بلنظ حديث أبي بصير المتمدن وفي اسناده أحمد بن محمد بن مصعب وهو ضعيف وعن علي بن عبد الله السني بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه عن عيسى بن عامر وعمر بن العاص عن عبد الطبراني في الكبير في الاوسط بنحو حديث أبي بصير وعن معاذ بن أحمد بن عيسى بنحو حديث أبي بصير أيضا وعن ابن مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير بلنظ الوتر على أهل القرآن وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والدارقطني والبيهقي بلنظ ثلاث على فرائض وهي لكم تطوع الفجر والوتر وكعتا الفجر وأخرجه أيضا البخاري في المستدرک شاهدنا على أن الوتر ليس بحتم وسكت عليه وقال البيهقي في روايته ركعتا الفجر يدل ركعتي الفجر وعن أنس عند الدارقطني بلنظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن عمر وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلنظ اني كرهت أو خشيت أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الاوسط بلنظ ثلاث هن على فريضة وهن لكم سنة الوتر والسواك وقدم الليل وأعلم أن هذه الأحاديث نياما يدل على الوجوب كقوله فليس منا وقوله الوتر حتى دغوله وأوتروا وحافظوا وقوله الوتر واجب وفيما يدل على عدم الوجوب وهو بقية أحاديث الباب فتكون صارفة لما يشعر بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان صحيحا أسكن مشكلا لما عرفنا ذلك في باب غسل يوم الجمعة من أن التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال أنه مصروف إلى غيره بخلاف بقية الألفاظ المشهورة بالوجوب وقد ذهب الجمهور إلى أن الوتر غير واجب بل سنة وخالفهم أبو حنيفة فقال أنه واجب روى عنه أنه فرض وعكسها

اختلفا كثيرا ذكره ابن الأثير (ما هذا) استعظام عن حال الأئمة ولابن عسا كرامته (قالت) أم رومان (لا) حتى تغير ما أقوله (د) حتى (قوة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الخلق بالخلق أو المراد خلق قرة عيني أو لفظه لآزلة وقرة العين بهجرهم عن المسيرة فروي بما يصعبه الإنسان لان العين تفريلو غ الامنية فالعين تفر ولا تنسوف شيء وجهه فيكون ضيقا

من القرآن وقول الأصمى أخر الله سبحانه ما بين هذه الآية مع الفرج بارد ومع البرق حار فبقية به منهم فقال ليس كذلك
 بل كل دمع حار ومعنى قولهم هو مرة حتى الثمانيون هو وضعت في (الهي) أي الاطعمة أو الجنة (الآن) أن كثرت ما قبل
 ذلك بثلاث مرات وهذا الخبر كرامة ٢٧٦ من كرامات الصديق آية من آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظهر من على

يد أبي بكر (فاكل منها) أي من
 الاطعمة أو الجنة (أبو بكر)
 رضى الله عنه (وقال انما كان
 ذلك) بكسر الكاف وفتحها
 (من الشيطان يعني عيسى) وهي
 قوله والله لا اطعمه أبدا فأنزله
 بالمثل الذي هو خير أو المراد
 لا اطعمه معكم أوفي هذه
 الساعة أو عند الغيب لكان
 هذا سبق على سائر تخصيص
 العموم في العين بالنية أو الاعتبار
 بضمحس السبب لا بصحوم التلقا
 الوارد عليه قاله البرماوى والعيني
 كالذكر ما في (ثم اكل) أبو بكر
 (منها) أي من الاطعمة أو الجنة
 (الآنسة) أخرى لتعذيب قلوب
 أضيانه وتأكيدا لدفع الوحشة
 (ثم جعله إلى النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم فاصبحت عنده) صلى
 الله عليه وآله وسلم (وكان يثنا
 وبين قوم عند) أي عهد مائدة
 (الغنى الأجل) لجأوا إلى المدينة
 (فتفرقا) حال كون الفارق (أثنى
 عشر رجلا) وأربع الأربعة اثنا
 عشر بالالف على ألف من يجعل
 المثنى المصورى أحواله
 الثلاثة والمعنى ميزنا وجعلنا كل
 رجل من اثني عشر رجلا فرقة
 ولا يذو نفر فثامن التعريف
 أي جعلناهم عرقا (مع كل رجل

عرفت من الأدلة الدالة على الوجوب وأجاب عليه بالجهور بعبادة آدم قال ابن المنذرو لا
 أعلم أحدا وافق بأدنية في هذا أو أورد المصنف في الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله
 عليه وسلم أوتر على بعيره للاستدلال به على عدم الوجوب لأن الزينة لا تصلح على
 الراحلة وكذلك أراد حديث أبي أيوب للاستدلال به على عدم الوجوب
 وهو ثابت على عدم وجوب أحدهما على التعيين لا على عدم الوجوب مطلقا ويمكن
 أنه أورد للاستدلال به على الوجوب بقوله في حق وعن الأدلة الدالة على عدم وجوب
 الوتر ما اتفق عليه الشبان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاز رجل إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوات في اليوم والليلة قال هل على غير هذا قال لا إلا أن اهلوم وروى الشبان أيضا
 من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ إلى اليمن الحديث وفيه
 فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من أحسن ما استدلل به
 لأن بعث معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بغير وأجاب بالجهور أيضا عن أحاديث
 الباب المنع بالوجوب بأن أكثرها ضعيف وهو حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر
 وبريدة وسليمان بن صرد وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعندهم في
 عامر ومعاذ بن جبل ~~هذا~~ قال العراقي وبقية الحديث به المطلوب لاسيما مع ما قبله
 ما استدلنا به من الأدلة الدالة على عدم الوجوب

«باب الوتر ركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بإمام
 واحد وما يتقدمها من الشفع»

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلاة الليل منى منى فإذا خفت السج فوتر بواحدة وروا الجماعة وزاد أحمد
 في رواية صلاة الليل منى منى يسلم في كل ركعتين ركعة الحديث وسلم قيل لابن عمر ما
 منى منى قال يسلم في كل ركعتين) الحديث زاد فيه الخمسة صلاة الليل والتم ارم منى منى
 وقد اختلص في زيادة قوله والتم ارم منى منى الجماعة لانهم من طريق على البارقي الأزدي
 عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر ولم يذكره
 الترمذي وقال الدارقطني في العمال انهم ارمهم وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في
 المستدرک وقال رواه اثنان وقال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة أن يسلم في كل ركعة
 الباقى هذا حديث صحيح وعلى البارقي استجبه به مسلم والزبائدين الثقة مقبولة وقد صححه
 البخاري لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده إليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن

منهم انما الله أعلم كم مع كل رجل) أي عدد ركعات الوتر منسما (فاكل منها) أي من الاطعمة
 أبعدون أربعا قال عبيد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه واشتد من أبي عثمان الراوى ومطابقة الحديث لهذا المقام
 استدل أبي بكر بحديثه إلى بيته وعمره من غير الاضياف واشتد له عباد بن عمار بنهم من الخطاطبة والملاطمة والمعاينة وروا هذا

الحديث خمسة وفيه رواية صحابي عن صحابي ومختصر وهو أبو عثمان والحديث والعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في
علامات النبوة والادب ومسلم في الاطعمة وأبو داود في الايمان والنذور
(باب بدء الاذان) هو في اللغة الاعلام قال تعالى واذان ٢٧٧ من الله ورسوله واشتقاقه من الاذن

بفتح السين وهو الاستماع وفي
الشرع اعلام مخصوص بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة في
أوقات مخصوصة قال القرطبي
الاذن على قلة الفاظه مشغل
على مسائل العشرة لانه بدأ
بالا كبرية وهي تتضمن وجود
الله وكلامه ثم في التوحيد وفي
الشريك ثم بالاثبات الرسالة للمحمد
صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا
الى الطاعة الخاصة بصفة عقب
الشمادة بالرسالة لانهم لا تعرف
الامر جهة الرسول ثم دعا الى
الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه
الاشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعاد
توكيدا ويحصل من الاذان
الاعلام بدخول الوقت والدعاء
الى الجماعة واظهار شهادته
الاسلام والحكمة في اخيمان
القول له دون الفعل سهولة
القول وتيسيره لكل أحد في كل
زمان ومكان واختلاف أعيان أفضل
الاذان أو الامامة ثلثها ان علم
من نفسه القيام بحقوق الامامة
فهو أفضل والا فالاذان أفضل
وفي كلام الشافعي ما يؤيد اليه
واختلف أيضا في الجمع بينهما
فقال يكره وفي البيهقي من حديث
جابر عن فوجا النبي عن ذلك ان كان
سنة ضعيف وصح عن عمر لو أطلق

عمر فوجا باسناد كلهم ثقات ٨١ كلام البيهقي وله طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك
الفاظ في التلميز قوله قام رجل وقع في مجمع الطبراني الصغير ان السائل هو ابن عمر
ولكنه يشك كل عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بالفاظ أن رجلا سأل النبي صلى
الله عليه وسلم وأما فيه وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس السؤل
وأما ذلك المكان منه قال فإدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعند السائل أن السائل
المذكور من أهل البادية قوله كيف صلاة الليل الجواب عن هذا السؤال يشعر به
وقع عن كيفية الوصل والفصل لأن مطلق الكيفية قوله منى منى أى التبتين اثنتين
وهو غير منصرف للعدل والوصف وتكرر اللفظ منى للبالغة وقد مر ذلك ابن عمر في
رواية أحمد ومسلم عنه كذا ذكره المصنف وقد أخذ ما لا يظهر الحديث فقال لا يجوز
الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر المصنف في الخبر المبتدأ في الخبر وجعله
الجهور على انه ايمان الا فضل لم يصح من فعله صلى الله عليه وسلم مما يخالف ذلك كما
ساقى ويحتمل أن يكون لا يرشد الى الاختفاء اذا السلام من الركعتين أخف على المصل
من الأربع لما توفى بها فاصح من الراحة عما لا وقد اختلف السائق في الافضل من
الفصل والوصل فقال احمد الذي اختاره في صلاة الليل منى منى وان صلى بالثم أو أربعا
فلا بأس وقال محمد بن نصر في صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه أوتر بعضهم لم يجلس الا في آخرها الى غير ذلك من الاحاديث الدالة على الوصل قوله فاذا
خفت الصبح فوتر بواحدة استدله على خروج وقت الوتر بطول الفجر وأصح منه ما
رواه أبو داود والنسائي وصحبه أبو عوف وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل فليجعل
آخر صلاته وتر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بذلك فاذا كان الفجر فقد
ذهب كل صلاة لليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد عن فوجا عن أنس بن مالك
ولم يوتر فلا وتره وساقى الكلام على هذا في باب وقت صلاة الوتر والحديث يدل على
مشروعية الابتداء بركعة واحدة فقد تخلف هجوم الصبح وسبق ما قبل على مشروعية
ذلك من غير تقييد وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال العراقي وعن كان يوتر بركعة من
الصلاة الخلفاء الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى
الاشعري وأبو الدرداء وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وابن عباس ومعاذ بن
الداري وأبو أيوب الأنصاري وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن
الحمر القاري وهو يختلف في صحبته وقد روى عن عمر وعلى وأبي وابن مسعود والبراء
بن أثلاث صلاة قال وعن أنس بن مالك عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس بن أبي
ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد الغافر

الاذان مع الخليل لاذن رواه سعيد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الاولى وقيل يستحب وصححه النووي (عن ابن عمر
رضي الله عنهما كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة من مكة في الهجرة (يتبعون فيتحيزون الصلاة) أى يقدرون
حيثما يريدون كواحي الوقت (ليس ينادى لها) وفيه كما يقالوا عن ابن مالك جواز استعمال آيس جرفا لاسمها لاخير ويجوز

باعتراض عن هذا (وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالهالة) أي اذهب الى موضع بارز فنادقده بالصلاة
ليسمعك الناس وليس نفسه تعرض للقيام في حال الاذان كذا قاله النووي ومنه قياس استنبط منه مشروعية الاذان قائما
كأن عزمة وان المنذور عياض نعم هو سنة فيه وبه استدلال الحلال المحلى ٢٧٩ للقيام موافقة لمن تعقبه النووي قال

في الفتح ومناقض النووي ليس
بمعد من ظاهر اللفظ فان الصيغة
تحملة لا احسين وان كان ما قاله

أرجح والحكمة في تخصيص
الاذان برؤية رجل دون روي
التدوير بالنبي صلى الله عليه وآله
وسلم والرفع لذكره لانه اذا كان
على اسان غيره كان ارفع لذكره
وأفقر لاشانه على انه روي أي
داود في المراسيل ان عمر لما رأى
الاذان جال يخبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوجد الوحى قد
ورد بذلك فبارعه الاذان بلال
فقال صلى الله عليه وآله وسلم
سبحك يا الوحى ورد هذا
الحديث حسنة وفيه التحذير
والاخبار والقول وأخرجه مسلم
والترمذى والنسائى قال في الفتح
كان اللفظ الذى ينادى به بال
لصلاة الصلوة جامعة وظن
بعضهم ان بلالا حينئذ امر
بالاذان المعهود فذكر مناسبة
اختصاص بلال بذلك دون غيره
لكونه كلما عذب ليرجع عن
الاسلام يقول أحمد أحد
بجوzy بولاية الاذان المشتهل على
التوحيد في استدائه وانما
وهي مناسبة حسنة في اختصاص
بلال به الان هذا الموضع ليس
هو محلها اه وفي هذا الحديث

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر
احدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكب المؤذن من صلاة الفجر
وتبين له الفجر وجاء المؤذن فام فر كركعتين خفيفة تسين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى
يأتيه المؤذن للرافعة ورواه الجماعة الا الترمذى الحديث قد تقدم الكلام على اطراف
منه في ركعتي الفجر وفي الاضطجاع وفي الاتيان بركعة وقد تقدم الكلام في دلالة كان
على الدوام وقد ورد عن عائشة في الاخبار عن صلته صلى الله عليه وسلم بالليل روايات
مختلفة منها هذه الرواية ومن الرواية الاخرى في هذا الباب انه كان يصلى ثلاث عشرة
ركعة ويوتر بخمس ومنها عند الشيخين انه ما كان يزيد صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في
غيره على احدى عشرة ركعة يصلى أربعة فلا تسال عن حسن وطولهن ثم يصلى أربعة
فلا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا ومنها أيضا ما يأتى في هذا الباب انه كان
يصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة ثم يمشى ولا يسلم فيصلى التاسعة ثم يسلم ثم
يصلى ركعتين بعدها يسلم وهو قاعد فقلت احدى عشرة ركعة فلما اسن أو تر يسبح
ولاجل هذا الاختلاف نسب بعضهم الى حسدتها الاضطراب وأجيب عن ذلك بانه
لا يتم الاضطراب الا على تسامى أن اخبارها عن وقت واحد وليس كذلك بل هو محمول
على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها انه ما كان يزيد
على احدى عشرة ركعة وبين انباتها الثلاث عشرة ركعة بانها أضافت الى احدى
عشرة ما كان يفتخ به صلته من الركعتين الخفيفتين كما ثبت في صحيح مسلم ويبدل على
ذلك انها قالت عند تقدمه على احدى عشرة كان يصلى أربعة ثم أربعة تر كبت التعرض
لافتتاح بالركعتين وكذلك قالت في الرواية الاخرى انه كان يصلى تسع ركعات ثم يصلى
ركعتين والجمع بين الروايات ما يمكن هو الواجب قبل وسكب المؤذن هو بفتح السين
المهمله والكاف وبعد ما به واحد أي أمرع ما خوذ من سكب الماء قوله فام فر كركعتين
ركعتين وقد تقدم الكلام فيهما (وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
بقل هو الله أحد ولا يسلم الا في آخرهن رواه النسائى الحديث بحاله ثقات الا
عبد العزيز بن خالد وهو مقبول وقد أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه بدون قوله
ولا يسلم الا في آخرهن وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذى والنسائى وابن ماجه وابن
أبي شيبه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى
وقل يا أيها الكافرون وقال هو الله أحد في ركعة ركعة ولم يذكر فيه ولا يسلم الا في آخرهن

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى
سراعاة المصالح والعمل بها ومشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد التشاور بين اذا اختلف عما أدى اليه
اجتهاده ونبيه مئة ظاهرة لعمر الفاروق رضي الله عنه وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام قال في

الفتح ووددت أحده يستدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ثم ذكرها وقال والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأسانيد اه
ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر الأذان بنفسه وقد يؤم النوربان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أذن مرفق السحر وعزاه القزويني وقواه ٣٨٠ قال الحافظ ابن حجر وسكن وجدنا في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه

الترميذي واقطعه وأمر بالأذان
 فعرف أن في رواية الترميذي
 اختصاراً وأن معنى قوله أذن
 أمر أي بالأذان يقال أعطى
 الخليفة العالم الأذن أي أجازها
 بإمره ما عدا غيره ونسب الخليفة
 لكونه أمراً به والله أعلم (عن
 أنس) بن مالك (رضي الله عنه
 قال أمر بالإناء) أي أمر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه
 الأمر الفاعل وهذا هو الصواب
 خلافاً لمن زعم أنه موقوف رافع
 بأن الخبر عن الشارع لا يعمل
 إلا على أمر الرسول (إن ينفع
 الأذان) أي يجعله أكله كلفه
 مثناة (وإن يقرأ الأقامة) أي
 يقرؤها جماعة. إذا ذهب
 الشافعي وأحمد والمراد من هذه
 فإن كلمة التوسيع في آخر الأذان
 منقردة والتكبير في أوله أربع
 وألف الأقامة مثنى واقطع
 الشافعي بتساؤل التثنية
 والترجيح فلا يصح في هذا الحديث
 ما يثبت ذلك على أن تكبر
 التكبير الثانية في السورة منقردة
 في الحكم ذهب مالك وأتباعه
 أن التكبير في أول الأذان مرتين
 لروايته من وجوده في
 أذان أبي بكر منقردة وأذان ابن
 زيد والعمل ههناهم بالمثنية

[illegible]

على ذلك في آل البيت بعد القرب إلى زمانهم لم يثبت أبي عبد الله عند مسلم وأبي داود والحاكم
وهو الحق وعنه الشافعي من حديث ابن زيد والأربعة إحدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن
بأن بالشهادتين مرتين ثم قالوا بهر الحديث مسلم في نفسه وأما التمس الترجيع بالنجم اذتين لأنهما أعظم الفاظ

للمحاضرين ومن ثم يستحب أن يكون الأذان في مكان عال بحيث لا ينافي الأمانة وإن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الأمانة انتهى (ع) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نودي بالصلاة أي لأجلها وسلم والناس في الصلاة ويمكن جعلها على معنى واحد (أدبر الشيطان) أي جنس الشيطان أو المفعول خاصة بما روي بالروحاني من سماع الأذان وبينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً كذا عنه سلم حال كونه (وله ضراط) يشغل به نفسه قال عياض يمكن حمله على ظاهره لأنه جسم ذو منفذ يصح منه خروج الروح ويحتمل أنه عبارة عن شدة غفاره ويقويه رواية مسلم لم يحصا أصحابه ثلاث فقد فسر الأصمعي وغيره بشدة العبد وقال الطبري شبهه شغل الشيطان نفسه عن سماع الأذان بالصوت الذي يلا السمع وينع عن سماع غيره ثم سماع ضراطا فيجعله (حق) أي كالا يسمع التآذين) اعظم أمره الشغل عما به من قواعد الدين اظهر شرائع الاسلام أو حتى يشهد له مؤمن بما يسمعه إذا

٢٦ قيل في استشهاده يوم القيامة لانه داخل الى الجن والانس المذكورين في حديثه لا يسمع مدعى موت المؤذن
جن ولا أنس ولا يلقى الاستشهاده يوم القيامة ودفع بانه ليس أهلا للشهادة لانه كافر والمراقد في الحديث مؤمنوا الجن وانما يجيبه
عند الصلاة مع فانها من القرآن لان غالبها يبرء منها جنة انه انظر في افسادها على فاعلموا افساد خشوعه بخلاف الاذان

فانه يرى ان هناك كل المؤذين على الاعلان به ونزول الرحمة العائمة عليهم مع ياسة عن ان يرد هم عما اهلوا به ويؤمن بالمعية بما
 تنفس الله به عليهم من ثواب ذلك ويدكر معصية الله وشادته امره فلا يعلل الحديث لما حصل له من الخوف وقيل لانه دعى الى
 الصلاة التي فيها السجود الذي امتنع من قوله ٢٨٢ لما امر به فقيهه نصيبه على مخالفة امر الله وامر ربه على معصية

من السلف ويمكن الجمع بجمع التمسى عن الاية بثلاث على الذكر احسنه والاحوط تركه
 الاية بثلاث مطلقا لان الاحكام ممتصة به بنسبه واسند في آية هار جاحصت به
 المشايخ امسلة المغرب وان كانت المشايخ الكاملة تشرف على فعل التمسى من وقد
 جعل الله في الامر سنة وعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم ان الوتر على هاتين متهددة فلا يلحق
 الى الوقوع في ضيق التعارض (ومن أمثلة ما فات كما: رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوتر بسبع وخمسين لا يشمل بينهما بسبع ولا كلام رواه أحمد والنسائي وابن ماجه
 وعن عائشة قالت كما: رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبدل من الليل ثلاث عشرة ركعة
 يوتر من ذلك بخمس ولا يجاس في شيء منهن الا في آخرهن متفق عليه) الحديث الاول
 رواه النسائي وابن ماجه من رواية الحكم عن مقدم من أم سلمة وقد روى في الاشارة
 بسبع وخمسين أحاديث منها عن عائشة عن محمد بن نصر بالفظ أو تر بخمس وأوتر بسبع
 وعن ابن عباس عند أبي داود بالفظ ثم صلى سبعا أو ثوبا أو تر بين لم يسلم الا في آخرهن
 وعن أبي أيوب عند النسائي بالفظ الوتر حفي من ثبات أو تر بسبع ومن ثبات أو تر بخمس
 ومن مائة عند النسائي بالفظ لا يسلم يعني الوتر البتة أو تر بخمس وعن أبي هريرة عن
 الدارقطني وقد تقدم وفي الاشارة بخمس أو تر بسبع أحاديث كثيرة قد تقدم بعضهم
 روياني بعضهم اقال الترمذي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر بثلاث عشرة
 وحديث عشرة فتر سبع وسبع وخمس وثلاث رواه احمد وأخرج أبو داود والنسائي
 عن ابن عباس بالفظ ثم أوتر بخمس لم يجاس بينهما وأخرجه البخاري عنه بالفظ ثم صلى
 خمس ركعات وأخرج الترمذي رحمه الله والنسائي عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر
 بسبع وسبعا من عائشة نحوه وعن أبي أمامة عند أحمد والطبراني نحوه باسناد صحيح
 وعن ابن عباس عن محمد بن نصر نحوه والاحاديث المذكورة في الباب يدل على
 مشروعية الاشارة بخمس ركعات أو تر سبع وهي ترد على من قال بتعيين الثلاث وقد
 تقدم ذكره (وعن سعيد بن هشام ان قال عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم أوتر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فثالث كان له سوا نحو طه وره فيه نه فقه من ثبات ان سبعة من الليل فيسلك
 ويتوضا ويصل تسع ركعات يجاس فيها الا في الخامسة فيذكر الله ويحمد ويدعو
 ثم يركض ولا يوتر يقوم فيصل الناحية ثم يركض فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يركض
 يسعدنا ثم يسلم ولا يوتر بعد ما يسلم وهو طاعة فلان إحدى عشرة ركعة ياتي قال ابن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ العلم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنع
 الاول فثلاث جمع ياتي وتأتي النبي الله اذ صل صلاة عاب أن يدوم عليه اذ كان اذا غلبه نوم

الله فاذا عاد ادى الله فتر سبع واستدل به على استحباب رفع الصوت بالاذان لان قوله حقي لا يسمع ظاهر في انه يسمع الى غاية ياتي فيه اذاعة الصوت (ثم اذا قضى) المأدب (المأدب) أي فرغ المؤذن من الاذان واستدل به على انه كان بين الاذان والاقامة فدل خلافا لما شرط في ادراك فضيلة اول الوقت ان ياتي اول التكبير على اول الوقت (أقبل) أي الشيطان زاد سلم عن أبي هريرة يوسوس (حق) اذا توب للصلاة (أقبل) الشيطان من ثواب العبادة العامة اليها والمراد الاقامة عند الجهر لاقوله في الصحيح الصلاة تخشى من النوم كما زعم بعض الكوفيين لانه خاص به وسلم فاذا سمع الاقامة (حق) ان الغنى (المثوب) الثواب (أقبل) أي الشيطان على الصلوات (حق) يهاول) يفتح قوله وكسر الطاء كما ضربه عياش بن المنذر وهو الوجه أي يوسوس (بين المرات) أي الانسان (ونفسه) أي قلبه ولين ثوبته فيهم الظاهر من أكثر الرواة أي بدونه فيغير بين المروية قلبه فيبطله ويحول

بينه وبين جابر يده من قبله في صلاة واحدة فيقول أي الشيطان لا بد لي (ان ذكر كذا ذكر كذا) انه زاد سلم فنهاه عن ذلك من سبانه الى يمكن ذكر (لما) أي الشئ (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حق) أي كذا (نقل الرجل) أي يصير وفي رواية يضل أي يفسد (لا يدري كم صلى) من الركعات والبخاري في بدو النطق بن أبي هريرة يدري انه ناطق

أم أربعا ولم يذكر في أدبار الشيطان ما ذكر في الأول من الضراطا كنهه بذكره في أول الشدة في الأول تأنيده غفلة
 فنكون أهول وفي الحديث فضل الأذان وعظم قدره لأن الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي
 هي أفضل كإساريتين يخافون من العس ما لا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الأذان هيبة يشتهد

الزعاج الشيطان بسببها لانه
 لا يكاد يفتح في الأذان رياء
 ولا غفلة عند التعلق به بخلاف
 الصلاة فان النفس تنحرف فيها
 فيفتح لها الشيطان أبواب
 الوسوسة والمؤذن في أذانه
 وأقامته تنفي عنه الوسوسة
 والرياء تبع الشيطان منه
 وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح
 وروا هذا الحديث خمسة وفيه
 التحديث والاختصار والعمنة
 وأخرجه أبو داود والنسائي في
 الصلاة (عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا يجمع مدي صوت
 المؤذن) أي غايته (جن ولا انس
 ولا شيء) من حيوان أو جماد
 بأن يخلق الله تعالى له إدراكا
 وهو من عطف العام على الخاص
 ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة
 لا يجمع صوته شبرا ولا جرحا
 ولا انس ولا بن داود والنسائي
 وأحمد عن أبي هريرة بالفظ
 المؤذن بفعله مذكونه ويشهد
 له بكل رطب ويابس وقنوه
 للنسائي وغيره من حديث البراء
 ومحمه ابن السكن فهو أنه
 الأحاديث بين المراد من قوله في
 حديث الباب ولا شيء وقد تكلم

أوجع من قيام الليل صلى من المار تلقى عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان رواه
 أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبو داود نحوه وفيه أن لا
 وأخذ الله ثم سبعت ركعات لم يجس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة
 وفي رواية النسائي قالت فلان من وأخذ الله ثم سبعت ركعات لا يقرأ الا في آخرهن
 الاختيار بسبع مروي من طريق جماعة من الصحابة غير عائشة والاختيار بسبع قد تقدم
 ذكر طريقه قوله أنه سئل عن استحباب السجود عند القيام من النوم قوله
 وبصل تسع ركعات الخ فيه مشروعية الاختيار بسبع ركعات متصلة لا يسلم الا في آخرها
 ويقدم في النافلة ولا يسلم قوله ثم يسلم تسليما بسبعه فيه استحباب الجهر بالتسليم قوله
 ثم يسلم ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد أخذ بقاها الحديث الأوزاعي وأحمد وفيه استحباب
 النافذ عنهما وأما أحاديثهم بعد الترتيب قال أحمد لا آفته ولا تمنع من فعله
 قال وانكره مالك قال النووي الصواب ان هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم
 بعد الترتيب السليمان الجواز ولم يوجب على ذلك بل فعله مرة أو مران قليلة قال ولا يفتي
 بقولها كان يصلي فان الختم الذي عليه الا كثرون والمحققون من الأصوليين ان لفظ
 كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة فان دل
 دليل على بل والافلا تقتضيه بوضهها وقد قالت عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حلة قبل أن يطوف ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد ان صحبته عائشة
 الا حجة واحدة وهي حجة الوداع قال ولا يقال فعلها طيبته في إحرامه بعمره لان المعتمر
 لا يحصل له الطيب قبل الطواف بالاجماع ثبت انها استعملت كان في مرة واحدة قال
 وانما تأولنا حديث الركعتين لان الروايات المشهورة في الصحيحين مصرحة بان آخر
 صلته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وترا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة
 بالامر بجعل آخر صلاة الليل وترا فكيف يظن به صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث
 واشباهها انه يداوم على ركعتين بعد الترتيب ويجعلهما آخر صلاة الليل قال وأما ما أشار اليه
 القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب
 لان الأحاديث اذا صحت وأمكن الجمع بينهما تعين وقد جعنا بيننا قوله الحمد اه (وأقول)
 أما الأحاديث التي فيها الأمر بالامامة بان يجعلوا آخر صلاة الليل وترا فلام عارضة بينهما وبين
 فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الترتيب فنقول في الأصول ان فعله صلى الله عليه وسلم
 لا يعارض القول الخاص بالامامة فلا معنى للاستحسان أو ما أحاديث انه كان آخر صلاته

بعض من لم يطع عليه سألنا عليه على غير ما يقتضيه ظاهره (الاشهد له) بلفظ الماضي وللشهادة في الاشهد له (يوم القيامة)
 ونجاة الصوت بالربيب أخنى من ابتدائه فاذا شهد له من بعده فله وصول اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنا منه ومع
 مبادى صوته وأولى به عليه القاضي البصاوى والسير في هذه الشهادة وكفى بالقسم هذا اشتها المشهود له بالنقل وعلو الدرجة

صلى الله عليه وسلم من الليل وتر فليس فيها ما يدل على الدعاء لما سافر يومه من عدم دلالة النظم
 كان عليه فطريق الجمع باعتبار أنه صلى الله عليه وسلم أن يقال أنه كان يصلي الركعتين بعد
 الترتاب فريد عنهما فأنارة وأما باعتبار الأمة فغير محتاج إلى الجمع لما روي عن أن الأوامر
 يجعل آخر صلاة الليل وتر أخرت عندهم وإن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك حال ابن
 القيم في الهدى وقد أشكل هذا في حديث الركعتين بعد الوتر على كثير من الناس
 فقطعوه عارضاً القول صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً ثم سكت عن حاله
 وأحمد ما تقدم وحكى عن طائفة ما قدمنا من النووي ثم قال والصواب أن يقال إن هاتين
 الركعتين تجزئان بحري السنة وتكمل الوتر فإن الوتر عبادة مستقلة ولا سيما أن قيل
 بوجوده فجرى الركعتين بعده بحري سنة المغرب من المغرب فأن الوتر التماسه والركعتان
 بعدهما تكميلهما فكذلك الركعتان بعده وتر الليل والله أعلم اهـ وانظروا ما قدمنا
 من اختصار ذلك شبهة صلى الله عليه وسلم وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم لهما تين الركعتين
 بعد الوتر من طريق أم المؤمنين أحمد في المسند من طريق غيرهما قال الترمذي روى نحوه
 هذا عن أبي أمامة وعائشة وغيرهما - وعن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسند أيضاً
 والبيهقي عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس
 يقرأ فيهما بالآذان ثلاثاً الأرض زلزالتها وقل يا أيها الكافرون وروى الدارقطني نحوه
 من حديث أنس وسألت في ذلك القائلين باستصحاب المنفل أن استيعظ من النوم وقد كان
 أو تر قبله وحديث أبي بكر وعمر الدال على جواز ذلك في باب لا وتران في ليلة قوله صلى
 من التماسه انتهى بشرط ركعة فيه مشروعة قضاء الوتر وسألت في قوله ولا صام شراً كاملاً
 سباني في باب ما جاز في صوم شعبان من كتاب الصيام عن عائشة ما يدل على أنه كان يصوم
 شعبان كله وبقي الكلام هنا أن شاء الله تعالى قوله لم يجلس إلا في السادسة والسابعة
 وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات ليلة في آخر من الرواية الأولى يدل على اثبات
 التعمد في السادسة والرواية الثانية تدل على تنبيه ويمكن الجمع بحمل النبي للتعمد في
 الرواية الثانية على التعمد الذي يكون فيه التسلیم وظاهر هذا الحديث وغيره من
 الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بدون سبع ركعات وقال ابن حزم لم
 يعمد إلى الوتر ثم بعد الليل بل ينقسم إلى ثلاثة عشر سجداً أي ما فعله إبراهيم ثم كررها
 زيادة على كل واحد منها ثم قال وأحسب اليأس وأنها أن يصلي ثلثي عشر ركعة يصلي
 ن كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة وسلم

عن خارجة بن زيد انه قال خرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

شعائر الاسلام الظاهرة والصريحة عندنا كالعلمية والمالية من ان المالكية قالوا الله جاءه مطلب فقال
غير المختلف الشذو والجماعة الى الانما غيرها اه فلا استدلال بورد الاخرى من قال بوجوبه كتاب دقيق البدو من قاله
مطابق الاورعي وداود وابن الخدر وهو ظاهر قول مالك في الموطا وقبل واجيب في الجملة فقط وقيل فرفض كتابه والجمهور

على أنهم من السنن المؤكدة وأخطأ من استدلل على عدم وجوبه بالإجماع ومنشأ الاختلاف ان مبدأ الاذان لما كان عن مشوردة وأوقعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤا بعضهم فافتره كان ذلك بالمندوبات أشبهه ثم لما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم يقل انه تركه ولا رخص في تركه ٢٨٥ كان ذلك بالواجبات أشبهه والله أعلم وقد أخرج هذا الحديث

البخاري أيضا في الجهاد وما لم يطره المتعلق بالاذان (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال إذا سمعتم النداء أي الاذان فاجابوه بسم الله الرحمن الرحيم حتى لو رأى المؤمن على المذابة مثلاً في الوقت وعلم منه انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه لم يسمع ولا يشرع له المراجعة فانه لا يروى في شرح المذهب (لقولوا) قولاً مثل ما يروى (المؤذن) أي مثل قول المؤذن وكذا مثل قول المقيم أي الا في الجملة بل فيقول بدل كل منهما ما لا حول ولا قوة الا بالله كما يأتي تفصيده في الحديث الثاني والا في الترتيب في الصحيح فيقول بدل كل من كان فيه صدق وبررت قال في الكفاية لم يرد فيه والا في قوله قد قامت الصلاة في قوله أقامه الله واداءها والا ان كان في الصلاة أو يجامع فلا يجيب في الاذان وبه يكره في الصلوة فيجب به ما ليس الامر لا وجوب عند الجمهور خلافه صاحب الحمية ط من الحنفية وابن وهب من المالكية فيما حكى عنه ما عبر بالنداء

قال لقد أمدكم الله بصلاته خير لكم من حمر الهم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر رواه الخمسة الا النسائي الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم ومحمد بن فضال البخاري وقال ابن حبان اسناده منقطع وصنفه باطل قال الخطابي فيه عبد الله بن أبي حمزة الزوني عن خريجة في الباب من أبي هريرة عند أحمد وابن أبي شبة وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسحق التميمي وثقة الدارقطني وقال الحاكم تكلم فيه أبو حاتم وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد والدارقطني وفي اسناده الهريزي وهو ضعيف وعن بريدة عند داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح وعن أبي بصرة الغفاري عند أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ولكنه يروى عن سليمان بن صرد عند الطبراني في الاوسط وفي اسناده أحمد بن عمرو الجعفي وثقة ابن حبان وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي وعن ابن عباس عند البراء والطبراني في الكبير والدارقطني وفي اسناده النضر أبو عمرو والخزاز وهو ضعيف متروك وقال البخاري سنن الحديث ومن ابن حمزة في الخلافات وابن حبان في الضعفاء وفي اسناده حماد بن قيراط وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاختصاص به وكان أبو زرعة يرضى القول فيه وادعى ابن حبان ان الحديث موضوع وله حديث آخر عند الطبراني وفي اسناده أبو بوب بن نهيك وضعفه أبو حاتم وغيره وعن ابنه سعد عند البراء وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن عبد الله بن أخيا وفي عند البيهقي في الخلافات وفي اسناده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل انه كان يضع المؤذن والانتار ويقبب الاسانيد للاخبار قال أبو حاتم وله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث وعن علي بن حمزة السلام عند أهل السنن وعن عقبة ابن عامر عند الطبراني وفيه ضعف وعن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضا وفيه ضعف وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي اسناده عبيد الله بن زحر وهو ضعيف ونسبه انقطاع وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والايوسط قوله أمدكم الله اذ يكره بمعنى الاطاعة ومنه الامداد بالاشك وبمعنى الاعطاء ومنه وأمد دناهم بها كهيئة الآية فيجوز ان يكون هذا من الاعانة أي أعانكم بها على الانتهاء عن القسامة المنكر كما قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ويجعل أن يكون من الاعطاء قال العراقي والظاهر ان المراد الزيادة في الاعطاء بدل عليه قوله في بعض طرق الحديث ان الله زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمرو وابن أبي أوفى وعقبة ابن عامر قوله الوتر بكسر الواو وفتحها الغتان وقرئ بهما في السبعة قوله بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر استدلل به على ان أول وقت الوتر يدخل بالفراغ من صلاة العشاء

في قوله ما يقول دون المضاف اشار الى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل عند فراغ الكل ويؤيده حديث الثاني عن أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا كان عند ما يسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلم يسمعه حتى فرغ استحب له التداييل ان لم يطل الفصل فانه لا يروى في الجمهور معناه هل اذا أذن مؤذن آخر يجيبه بعينه أم لا

الأول أم لا قال الثوري لم أر فيه شيئا لا يصحنا وقال في المجموع المختار أن أصل القضية في الآية شامل للجميع إلا أن الأول
 يتأكد بذكر تركه وقال ابن عبد السلام يجب على كل واحد واجبة لتعدد السبب واجبة الأول أفضل إلى الصبح والجمعة فهما
 سواء لأن ما مشروعهما وفي الحديث ٢٨٦ دليل على أن لفظ المنزل لا يقتضي المسارعة من كل جهة لأن قوله مثل ما يقول

لما قصد به رفع الصوت المطالب
 من المؤذن كذا قبل وفيه بحث
 لأن المسألة وقعت في القول
 لأن صدقته والثوري بين المؤذن
 والجب في ذلك أن المؤذن
 مقصوده الإسلام فاحتاج إلى
 رفع الصوت والسامع مقصوده
 ذكر الله فيكتفي بالسر والجمهور
 لا مع الرفع ثم لا يكتفي به إن جريه
 على شامره من غير أن يظن
 الأمر بالقول والضرب ابن المذير
 أفضل حقيقة إلا أن جميع ما صدر
 عن المؤذن حسن قول وفعل
 وحديثه وإن زاد على ذلك من قول
 أو فعل أو هيئة يستحسن
 مكملاته ويوجب الإذنان
 دونها ولو كان على ما أطلق
 لكان ما أحدث من التمسح قبل
 الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وآله ولم
 من صلاة الإذان وليس كذلك
 للغة ولا شراعية (عن معارية
 رضي الله عنه مثله) أي مثل قول
 المؤذن (إلى قوله) أي مع قوله
 (واشهد أن محمدا رسول الله)
 كذا أو رده البخاري مخدرا
 (وما قال) المؤذن (حي على
 الصلاة) أي على وجهه
 وسر يفتن إلى الهدى والنور
 عاجلا والفرز بالجمع أجلا
 (قال) معاوية (لاحول ولا قوة إلا بالله) وليذكر على الفلاح
 خربة وغيره من حديث عاتمة بنت أبي وقاص وقت معاوية لما قال حي على الصلاة حال لاحول ولا قوة إلا بالله قال حي على
 الفلاح قال لاحول ولا قوة إلا بالله وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هكذا) يعني بكم صلى الله عليه

وعادة إلى طلوع الفجر يصح كما قالت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره إلى الصبح
 وفي وجه لأصحاب الشافعي أنه يجب بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وفي وجه آخر يمتد إلى
 صلاة الظهر وفي وجه آخر أنه يصح الترتيل العشائركا بما خلفه لأدلة واستدل
 بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الوتر وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا
 على أن الوتر أفضل من ركعتي الفجر وقد قدمت الإشارة إليه واستدل به المصنف أيضا
 على أن الوتر لا يصح الاحتداد به قبل العشائركا بالمثل وفيه دليل على أنه لا يعتمد به
 قبل العشائركا بالانتهى (وعن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فانتهى وتره إلى الصبح ورواه الجماعة وعن أبي
 سعيدان الذي صلى الله عليه وسلم قال أوتر وأقبل أن تصبوا رواه الجماعة إلا البخاري
 وأبا داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم خلف أن لا تقوم من آخر الليل
 فأتوتر ثم تبرد ومن وثق به من آخر الليل فليؤتم من آخره قال عمر بن الخطاب في حديثه
 وذلك أفضل رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه في السبب أحاديث منها عن أبي
 هريرة عند البخاري والطبراني في الأوسط قال ألقى النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة
 كيف توتر قال أوتر أول الليل قال حسدركي ثم قال عمر كيف توتر قال من آخر الليل
 قال فريه من وفي أسنانه سليمان بن داود الأصبهاني وقد ضعف وعن أبي مسعود عند
 أحمد والطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال
 العراقي وأسناده صحيح وعن أبي قتادة عن أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم
 وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح وعن ابن عمر عن ابن ماجه بنحو
 حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم وعن عقب بن عامر عند الطبراني بنحو حديث
 أبي هريرة المتقدم أيضا وعن علي بن عبد السلام عن ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة المتقدم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره في الصبح قال العراقي
 وأسناده جيد وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أحبا ما أول الليل وأوسطه يكون سعة للمسلمين وعن ابن عمر عن أبي داود
 والترمذي وصححه الحاكم في المستدرک باللفظ أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال داود
 الصبح بالوتر له حديث آخر عند الترمذي باللفظ أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا
 طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتر وأقبل طلوع الشمس وعن أبي ذر عن
 أنس بن مالك قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أن أصلي صلاة الفجر والوتر قبل النوم
 وأصيام ثلاثة أيام من كل شهر وعن سعد بن أبي وقاص هذا أحد ما نقله رسول الله

(قال) معاوية (لاحول ولا قوة إلا بالله) وليذكر على الفلاح
 خربة وغيره من حديث عاتمة بنت أبي وقاص وقت معاوية لما قال حي على الصلاة حال لاحول ولا قوة إلا بالله قال حي على
 الفلاح قال لاحول ولا قوة إلا بالله وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هكذا) يعني بكم صلى الله عليه

وآله (وسلم يقول) ذلك وانما يجب في الجميعين لان مناهما ادعاء الى الصلاة ولا معنى لقول السامع فيه ما ذلك بل يقول فيه ما
الحقولة لان من كنوز الجنة فعوضها السامع عما يوتيه من ثواب الجميعين وقال الطيبي في وجه المناسبة فكانه يقول هذا
امر عظيم لا يستطيع مع من في القيام به الا اذا وفقني الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث النصيب والعنة

والقول والسماع (عن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنه ما أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال من قال حين يسمع
النداء) أي قيام الاذان فالطابق
محول على الكل وليس المراد
بظاها انه يقول ذلك حال سماع
الاذان من غير تقييده بقرائه
لحديث مسلم عن ابن عمر قولوا
مثل ما يقول ثم صلوا على نبيين
ان محله بعد الفراغ واستدل به
ابن بري على عدم وجوب ذلك
اظهارا برأيه لكن لفظ الامر في
رواية مسلم قد تمسك به من يدعي
الوجوب وبه قال الحنفية وابن
وهب من المالكية وخالف
الطحاوي أصحابه فوافي الجمهور
(اللهم رب هذه الدعوة) بفتح
الدال أي ألقاها الاذان (الدعوة)

التي لا يدخلها تغيير ولا تبدل
بل هي باقية الى يوم النشور أو
بمعناها العاقلة بقاها (والعلة
القائمة) الباقية قال الطيبي من
قوله في أوله الى محمد رسول الله
الدعوة التامة والجميع له هي
الصلاة القائمة في قوله يقيمون
الصلاة (آت) بالمدى اعط
(محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(الوسيلة) المتوسطة العلة في الجنة
التي لا تبطل في الاله (والفضيلة)

المرتبة الزائدة على سائر مخلوقين (وابعنه) عليه السلام (مقام محمود) بمحمدية الاولون والاخرون (الذي وعدته) بقوله
سبحانك عسى أن يبعثك ربك مقام محمود وهو مقام الشفاعة العظمى (حات) أي حجت (له شفاعة) أي المناسبة له
كشفاعته في المدينين أو في ادخال الجنة من غير حساب أو برفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث النصيب والعنة

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينضم حتى يوتر حازم وعن علي عليه السلام عند البراء قال
ثم بالي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقام الاصل وترو في اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن
أبي حبيب وثقة أحمد وضعفه الجهور وعن عمر بن عبد الله بن ماجة بلفظ سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأل الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنم الا على وتر والحديث
عند أبي داود والنسائي واحكمهما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل
امرأته وعن أبي الدرداء عند مسلم نحو حديث أبي ذر المة قدم وأحاديث الباب تدل على
ان جميع الليل وقت للوتر الا الوقت الذي قبل صلاة العشاء اذ لم ينقل انه صلى الله عليه
وسلم أو تفرقه ولم يخالف في ذلك أحد لأهل الظاهر ولا غيرهم الا ما قدمنا انه يجوز ذلك
في وجه لاصحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى
صاحب المقهم الاجماع على انه لا يدل وقت الوتر الا بعد صلاة العشاء وروى حديث
عائشة الصحيح انه كان يصلي صلى الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء الى ان يطلع الفجر
احدى عشرة ركعة واستدل بحديث أبي حنيفة وما شابهه من الاحاديث المذكورة
في الباب على ان الوتر لا يجوز بعد الصبح وهو بدعي ما تقدم في أحد الوجوه لاصحاب
الشافعي انه يمتد الى صلاة الصبح أو الى صلاة الظاهر واستدل بحديث جابر وما في معناه
من الاحاديث المذكورة على مشروعية الايتار قبل النوم ان يخاف أن ينضم عن وتره
وعلى مشروعية تأخيرها الى آخر ما لم يحد ذلك ويمكن تفهيد الاحاديث المطابقة
اقتضى فيها الوصية بالوتر قبل النوم والامر به بالاحاديث المقيدة بمخافة النوم عنه (وهن
أبي بن كعب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى

وقل يا أيها الكافرون قل هو الله أحد واهتمسوا بالقرمى والخمسة الا بأدود

مثله من حديث ابن عباس وزاد أحد والناس في حديث أبي فاذا سلم قال سبحان الملك
القدوس ثلاث مرات وله ما من له من حديث عبد الرحمن بن بزي وفي آخره ورفع صوته
في الاخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وتقدم الكلام عليه ولعل إعادة المصنف
لذكر هذه الزيادة التي ذكرها عن قوله فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات
قال العراقي وهي مصرح في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن بزي وكلاهما
عند الشافعي باسناد صحيح انتهى وقد أخرجهما أيضا البزار من حديث ابن أبي أوفى
وقال خطأ في نفسه هاشم بن سعيد لان الثقات يروونه عن زيد بن سعد بن عبد الرحمن
ابن بزي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وزاد هاشم فاذا سلم قال سبحان الملك
القدوس وليس هذا في حديث غيره قال العراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

المرتبة الزائدة على سائر مخلوقين (وابعنه) عليه السلام (مقام محمود) بمحمدية الاولون والاخرون (الذي وعدته) بقوله
سبحانك عسى أن يبعثك ربك مقام محمود وهو مقام الشفاعة العظمى (حات) أي حجت (له شفاعة) أي المناسبة له
كشفاعته في المدينين أو في ادخال الجنة من غير حساب أو برفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث النصيب والعنة

والقول والبرية البخاري ايضا في التفسير واودودو الترمذي والساق وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء أي الاذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصف الاول) الذي يلى الامام أي من التلويح والبركة ٢٨٨ كما في رواية أبي الشيخ (ثم يصدون) ثمان وسبعون الاولو بمكان يقع التساوي

(الآن يستمعوا) أي يفتتحوا
(عليه) على ما ذكر من الاذان
والصف الاول (لاستمعوا) أي
لافتتحوا عليه أي على ما ذكر
فيه من الامرين الاذان والصف
الاول ولعبد الرزاق من ما لا
لاستمعوا عليه وما هو بين ان
المراذيق له هنا عليه وعلى
الاثنين من غير تكلف وهذا
في قوله لو يعلم الناس من الاصل
وعو كون شرطه انه لا يفتتحوا الى
المضارع فصد لا يفتتحوا ضرورة
الافتتاح في هذا الامر الجليل الذي
يفتح السامع على نفسه الى
الاستماع عليه واستماع له
بعضهم لمن قال بالافتتاح على
مؤذنه وسعد وايس بظاهر الامة
استماع أكثر من واحد في مقابلة
أكثر من واحد ولان الاستماع
على الاذان يتوجه من جهة
النولية من قلى الامام فانهم من
الزربة (ولو يعلمون ما في التهجير)
أي التهجير يبر الى المسافات
(لاستمعوا اليه) أي الى التهجير
قوله الهروي وسعد الخليل وغيره
على ظاهره فقالوا المراد الانذان
الى مسافة انما هي في اول الوقت
لان التهجير مشتق من الهجرة
وهي شدة الحر نصف النهار وهو
اول وقت الظهور والي ذلك

من الثقات انتهى وبعد الرحمن بن ابري قد وقع الاختلاف في صحته فكما قدمنا
وقد اخذوا من هذا الحديث من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من روايته
عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي وروى عن عبد الرحمن بن ابري
عن أبي بن كعب وروى عن عبد الرحمن بن ابري عن النبي صلى الله عليه وسلم (وعن
الحسن بن علي عليه السلام قال ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثت أو لهن في
قوت الوتر اللهم اهدني فهديت وعافني فنعليت وتوفني فهدت وتوفيت وبارك لي
فيما أعطيت ووفيت ثم ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك الله لا يذل من واليت
تباركت وتعاليت ومن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقول في آخر وقته اللهم اني أعوذ برسالك من ضللك وأعوذ بعافيتك
من غيبتك وأعوذ بك من لا أحصي شأنك أنت كما أثبتت على نفسك رواها
البيهقي أما حديث الحسن فانخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني
والبيهقي من طريقه يزيد عن أبي الحوراء الميمونة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
التساق في ذلك فانك تقضي وبعضهم أضافها وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت
بجملتك وزاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضا ولا يبر من حديث قال النووي في
الخلاصة بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة فقال لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ وهو
مستترض فان البيهقي رواه عن طريق اسر ابل بن عباس عن أبي بصير عن يزيد بن أبي
حريم عن أبي الحوراء عن الحسن أو الحسين بن علي وهذا التردد من اسر ابل انما هو
في الحسن أو الحسين قال البيهقي كان ذلك انما وقع في الاطلاق أو في النسبة قال أبو عبد
الله ان أحد بن حنبل أخرجه في مسنده الحسين بن سعيد عن غير تردد ومن حديث
شريك عن أبي بصير بسنده قال وهذا أو كذا الصواب خلافه والحديث من حديث
الحسن لان حديث أخيه الحسين فانما يدل على ان الوهم فيه من أبي بصير فانه لا
فيه من غيره فليس هو الحسن أو الحسين قال ثمران الزيادة انتهى قوله ولا يبر من
حديث رواها البيهقي أيضا من حديث شريك وزهير بن موهبة عن أبي بصير ومن
حديث أبي الاحوس عن أبي بصير ثم ذكره الحافظ بسنده في مسنده وفيه ذلك الزيادة
وزاد الترمذي بسنده قوله تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي انها زيادة
بسند صحيح أو حسن وقد قبله الحافظ فانه لم يقطع وروى ذلك الزيادة الطبراني والحاكم
وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا وقال توفى النبي صلى الله عليه وسلم والحسن
ابن عثمان بن زيد فكيف يجهل عليه السلام هذا الدعاء وقد أشار صاحب البدر المنير

البخاري ولا يبر على ذلك شروعة براجا فانما يبره الرقي والعلو زد هاتبعه وقصد الى المسجد فيظفر الصلاة ولا الى
بجني ماله من النذر (ولو يعلمون ما في العفة) أي في قوابل أدامه العفة في الإيعاز (و) قوابل أدامه الصلاة (الصحيح) في الجماعة
(لا توهما ولو سبوا) ينتهي الامور دون الباء أي متباعد على الدين والكرهين أو على مقعدته وحث عليه ما فيه ما من المشقة

على النفوس وتسبعة العشاء إشارة الى ان النهي الوارد فيه ليس للتعريض بل للكرامة التزنية ورواه هذا الحديث ميثون
وفيه الحديث والاختبار والعنف وأخرجه البخاري أيضا في الشهادات ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضي الله
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلا لا يؤذن) الصحيح ٢٨٩ (بإسناده) أي فيه وفيه اشعار بان ذلك كان من

عاده المسقرة وزعم بعضهم ان
ابتداء ذلك كان باجتماعه
وصلى تقدير جمعه بقدر اقره النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
فصار في حكم المأمور به (فكروا
واشربوا) فيه اشعار بان اذان
كان عندهم علامة على دخول
الوقت فبين ان اذان بلال بخلاف
ذلك (حق) أي الى ان (ينادي)
أي يؤذن (ابن مكنوم) فهو
أو عبد الله بن قيس بن زائدة
القرشي وأم مكنوم اسمها عاتكة
بنسب عبد الله الخزرجية (قال)
أي ابن عمر وابن شهاب (وكان)
أي ابن أم مكتوم (رجلا أي)
عمي بعد بدر بنين أولاد عمي
فكثرت أمه أم مكنوم لا كتمان
نور بهر والارل هو النهم وروى
اسلم قد عيا كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يكرمه ويستخفاه
على المدينة وشهد القادة في
خلافة عمر واستشهد بهما وقبيل
رجع الى المدينة ومات وهو الاخي
المذكور في سورة عبس (لا ينادي)
أي لا يؤذن (حق) يقال له أصبحت
أصبحت) بالسكر اذ لا تسد
والعني قارب الصبح أو دخلت
في الصباح والاول وأولى وبه نزول
الاشكال فليس المراد من الحديث
ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر

الى اضعيف كلام ابن حبان وقد ثبت ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في قنوت الوتر تفرد
به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هريرة وبعده ابا داود وسائر القائل وقد رواه تسعة وهو احفظ
من ما قبلين مثل أبي اسحق وابنه في ذلك كرفيه القنوت ولا الوتر وانما قال كان بعلمنا هذا
الدعا ما يؤيد ذلك الحافظ برواية الدوالي والطبراني فان فيها التصريح بالقنوت وكذلك
رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن
الحنفية انهم ما كانوا يقولون كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتي في صلاة الصبح وفي وتر الليل
بهم ولا الحركات وفي انما عبد الرحمن بن هرم قال اما حفظ وهو يحتاج الى الكشف
عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمحفوظ وقال ابن النخعي ان اسنادها
جيد وشرح الحافظ في بلوغ المرام ان اسنادها ضعيف وأخرجه الحاكم من حديث أبي
هريرة بالحفظ حديث الحسن من عبد الصلوة الصبح وقال صحيح قال الحافظ وابس كما قال
وهو ضعيف لا في اسناده عبد الله بن سعيد القهري ولولا ذلك كان صحيحا وكان الاستدلال
به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى النابغاني في الاوسط
من حديث يزيد بن النخعي وفي اسناده كما قال الحافظ رحمه الله تعالى مقال وأما حديث علي
المذكور فآخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه مقيده بالقنوت وأخرجه الدارقي وابن
خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وابس في نفسه ذكر الوتر وفي الباب عن علي حديث
آخر عند الدارقطني بالفتح قنوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وفي اسناده
عمر بن شهر الجهم في أحد الكذا بغير الوضوء وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الدارقطني
انهم كانوا يقولون قنوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وكانوا يقولون ذلك وفي
اسناده أيضا عمرو بن شعيب المذكر وعنه أبي بن كعب عند النسائي وابن ماجه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر فيقنوت قبل الركوع وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة
في المصنف والدارقطني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفتي في الوتر قبل الركوع وفي
اسناده ابن أبي عمير وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتي في صلاة الصبح بولا الحركات وقد تقدم عن ابن
عمر عند الحاكم في كتاب القنوت قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أحد أنبياء في القنوت
الهم اهتدي فيمن هديت الحديث وعن عبد الرحمن بن ابراهيم عن محمد بن نصر وفيه ذكر
القنوت في الوتر عن أم عبد الله بن مسعود عن ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي
انه صلى الله عليه وآله وسلم قنوت قبل الركوع والاحاديث المذمومة تدل على مشروعية
القنوت بهذا الالها المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي والى ذلك ذهب المعتز
وأبو حنيفة ورفض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

٢٧ قيل في بل التذخير من طلوعه والقبض له على التداخية ظهوره والازم جواز الاكل بعد طلوع الفجر لانه
جعل اذانه غاية للأكل ثم يكره عليه قوله ان بلا لا يؤذن بليل فان فيه اشعار بان ابن أم مكنوم بخلافه وأيضا وقع عند
البخاري في الصيام من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن أم مكنوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجيب بان اذانه

جعل علامة الجهر في الأكل وكانه كان له من برأى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لا يتسدد اطلاع الجهر قال في المنع وهذا
الموضع عند في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان أذانه جعل علامة للجهر لا كل وكانه كان له من برأى الوقت بحيث
يكون أذانه مقارنا لا يتسدد اطلاع وهو ٢٩٠ المراد بالبرؤغ ونسب أخذ في الاذان يمرض الجهر في الانق ثم ظهر له انه

لا يلزم من كون المراد بقوله
أصعبت أي غارت الصباح
وقوع أذانه قبل الجهر لاحتمال
أن يكون قوامهم ذلك يقع في آخر
بمن من الليل فاذانه يقع في أول
بمن طلوع الجهر وهذا وإن
كان مستبعدا في السادة فليس
بمستبعدا من مؤيد النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الموقد بالاذان
فلا يتركه فيه من لم يكن يتلوه
اللهنة وقا روى أبو قرة من وجه
آخر عن ابن عمر حديثه فيه وإن
ابن ام مكتوم يترنخ الجهر ولا
يحطاه اه روى هذا الحديث
جواز الاذان قبل طلوع الجهر
ومشروعيته قبل الوقت في الصحيح
وهمل يكتبه بعد الاذان بهند
الجهر أم لا ذهب الى القول الشافعي
ومالك وأحمد وأصحابهم وروى
الشافعي في التسليم عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه انه قال
يجوز الاذان بالعباءة بدليج المدليج
وتخرج العباءة قال السائد الر
محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في
الذات بل الجواز ما انفكته أقول
الاذان هو عاء المد لا لاقولهذا
اشتمل على انما الدعاء التي منها
سوى الله لا على على التلاخ
الاذان في غير الوقت وأما اذان
بلا في ذلك الوقت خلاص فقد

مسعود ورواه أيضا عنه محمد بن نصر قال العراقي سائلا يسأل في روى محمد بن نصر أيضا
عن لي وروى عنه ابن المذخر الحسن البصري وابراهيم التميمي وأبو ثور ورواية عن
احمد وروى محمد بن نصر عن علي بن عيسى السلام انه كان يفتي في النصف الأخير من رمضان
وهو من رواية المحدث عنه وروى أبو دارق ان عمر بن الخطاب يجمع الناس على أبي بن كعب
وكان يدي أهم عشر من ليلة ولا يفتي الا في النصف الباقي من رمضان وروى محمد بن نصر
بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يفتي في الصبح ولا في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان
وروى العراقي عن معاذ بن الحرث انه نصارى انه كان اذا اتته رمضان لعن الكفرة
قال وعن الحسن بن علي بن فضال في النصف الاخير من رمضان روى ايضا عن الزهري انه
قال لا فتى في السنة كلها الا في النصف الاخير من رمضان وروى عن عثمان بن مسافر
شعره ذهب مالك في بيان النوى في شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي
قال العراقي في مشروعية الفتوى في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن
وقد اتفقوا معهم في ذلك محمد بن نصر عن عثمان يفتي في جميع السنة الا في النصف
الأول من رمضان وقد روى من الناس الفتوى في جميع السنة كما تقدم وذهب طائفة
الى ان الفتوى في الوتر بدنية وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبو هريرة وعروة بن الزبير
وروى عن الحسن بن علي بن فضال بعض أصحاب مالك ما لا يكاد الرجل يقوم له ليلة في
شهر رمضان ترى أن يفتي بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اجمع ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفتي به أحد من أولئك وهو من الشهر القديم وانفع له أنا
في رمضان ولا أعرف الفتوى قد عاها قاله عن ابن عيسى عن مالك لا يفتي في الارتفاع
وقال ابن عمر في اختلاف قول مالك فيه في صلاة رمضان قال الحديث لم يصح ر الصبح
عند تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله اه قال العراقي قلت
في هر صحيح أو ح من روى محمد بن نصر ان عثمان بن سعيد بن جبير عن عبد الفتوى في الوتر
قال يفتي عمر بن الخطاب في صلاة وطا ومن وطا في عليهم فلما كان النصف الاخير
من رمضان قد يدعاهم هذه خمسة مذاهب في الفتوى وبها يتبين عدم صحة دعوى
انها بدنية في الجهر انه يجمع عليه في النصف الاخير من رمضان وقد اختلف في كونه قبل
الركوع أو بعده ففي بعض طرق الحديث عند ذلك في النهي مع كونه بعد الركوع
وقال ترمذي في كتابه بن أبي بكر بن عيسى المازني وقد روى عنه ابن تيمية في صحيحه وذكره ابن
حبان في الثقات فلا يضره فخر وأما الفتوى قبل الركوع فهو ثابت عند السائين من
حديث أبي بن كعب تقدم وعبد الرحمن بن ابراهيم وضعف أبو داود وذكر الفتوى فيه
وثابت أيضا في حديث ابن عمر وعبد الرحمن قال العراقي هو حديث ضعيف قال به بعد كونه

وضعت فيه الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤخذ انكم ويرجع فأنكم تفترون في الصحيح فلم يبق ما يستدل به
به على جواز الاذان من الله لا قبل دخول وقتها وليس هاهنا ما يتبع في التماسه والتمسح اه وفي الحديث استعجاب الدان
واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معانته قوم وقالوا أول من أحدث بنوا مكية وثالث الشافعية في ذكره لأن حصل من

ذلك ثم وانش واستدل به على جواز اجماع مؤذنين في المنع الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث
تعرض له اهـ ونص الشافعي على جوازه ولفظه ولا يضييق أن أذن أكثر من اثنين وعلى جواز تقليد الاعشى للصغير في دخول
الوقت وفيه أوجه واختلاف فيه الترجيح وصحح النووي في كتبه أن الاعشى ٢٩١ والصبر اعتماد المؤذن الثقة وعلى جواز

ثمادة الاعشى وعلى جواز العمل
بغير الواحد وعلى أن ما به الفجر
من حكم التماس على جواز الكل
مع الشك في طلوع الفجر لأن
الاصل بقائه الليل وخالف في
ذلك مالك فقتل بحجبه القضاء
وعلى جواز الاعفاء على الصوت
في الرواية إذا كان عارفا به وإن لم
يشاهد الراوى وخالف في ذلك
شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى
جواز ذكر الرجل بمناقبه من
الامانة إذا كان لقصد التبرع
وتحويه وجواز نسبة الرجل
الى امة إذا اشتمر بذلك واحتج
اليه (عن حفصة) أم المؤمنين
(رضي الله عنها) أن رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) لم كان اذا
اعتكف المؤذن لله (يع) أى
جلس ينتظر الصبح لكي يؤذن
او انتهب قائما للاذان كأنه من
الامانة فراقبة القبر وهي رواية
الاصيلي والقباسي وأبى ذر فيما
نقل عن ابن ترقول وهي التي
نقلها جمهور رواة البخاري عنه
ورواية عبد الله بن يوسف عن
مالك أيضا أنه لا فائسأثر رواية
الموطأ حيث روي به بافظ كان اذا
سكت المؤذن من الاذان لصلاة
الصبح قال في التمع وهو الصواب
وبدا أى ظهر (الصحيح) على
رواية هذا الحديث الخمسة مدينون

به المالك كوعأرى فعل الخلفاء الاربعة لذلك والاحاديث الواردة في الصبح كما تقدم في بابيه
وقد روى محمد بن نصر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتي بعد الركعة
وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ففتت قبل الركعة ليدرك الناس قال العراقي واسناده جيد
قوله في حديث علي وأعوذ بك من أى استخير بك من عذابك

باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نفسه

(عن طابق بن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة رواد الخمسة
الا ابن ماجه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا آخر صلاةكم
بالليل وترادوا الجماعه الا ابن ماجه) اما حديث طلق بن علي نفسه الترمذي قال عبد
الحق وغيره الترمذي صححه وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه وقد احتج به على أنه لا يجوز
أنقص الوتر من جده المحتج به على ذلك طلق بن علي الذي رواه كما قال العراقي قال والى
ذلك ذهب أكثر العلماء وقالوا ان من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا ينقص وتره ويصلي
شبهه ما شفعما حتى يصبح قال في البداية أبو بكر الصديق وعمار بن ياسر ورافع بن خديج
وعبد بن عمرو وطابق بن علي وأبو هريرة وعائشة ورواه أبى شيبة في المصنف عن سعد بن
أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وعين قال به من التابعين سعيد بن المسيب وعلقمة
والشعبي وابراهيم النخعي وسعيد بن جبيرة ومكحول والحسن البصري روى ذلك ابن أبي
شيثه عنهم في المصنف أيضا وقال به من التابعين طاووس وأبو جهم ومن الأئمة سفیان
الثوري ومالك وابن المبارك وأما روى ذلك الترمذي عنهم في نفسه وقال أنه أصح ورواه
العراقي عن الاوزاعي والشافعي وأبى ثور وحكام القاضي عياض عن كافة أهل الدنيا
وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم جواز نقص
لو تر وقالوا أيضا في الأخرى ويصلي ما بدا له ثم يوتر في آخر صلاة قال وذهب اليه إمام
واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقالوا اذا أوتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره صلى
في حتى كما قال الاولون ولم يوتر في آخر صلاة كان قد جعل آخر صلاة من الليل شبهة
لا وتران وفيه محالة لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر واستدل
الاولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بعد عائشة المتقدم ويحدث أم سلمة الآتي
وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة (وعن ابن عمر أنه كان أسفل عن
الوتر قال اما انما هو وتر في أن قام ثم أوترت ان اصلي بالليل شفعه بواحد مما مضى
من وترى ثم صليت متفق معنى فإذا صليت صلاى أوترت بواحدة لان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أمرنا ان جعل آخر صلاة الليل الوتر ورواه أحمد وعن علي قال الوتر ثلاثة

ركعتين خفيفتين سنة الصبح (قبل أتمام الصلاة) أى قبل قيام صلاة فرض الصبح
الا بن يوسف وفيه الحديث والاحبار والعنفه وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمين أحداكم أو) قال أحمد انهم أذن بلال من يومه) يشفع

المستقيمة ما تشع منه وبعضها الفل كالأضواء والوضوء (قائلة) أي باللا (يؤذن أو) قال (يشاذي الجيسل) أي فهدى (البحر)
 أي ليد (فأنكم) المجهول الجرم الذي نام لحظة ليصبح أشبه بالآلة يتحرك إن أراد الصيام (وليغيبه) أي يورقه (تأثمكم) أي تأهب
 للصلاة بالفضل وشعوره وبه قال أبو حنيفة ٢٩٥ ومحمد فالأول لا بد من أذان آخر الصلاة الأول ليس إلا بل الماذ كروا حج

بعضهم لذلك أيضا بان أذان
بالل كان نداه كقافي الحديث أو
أبداى لا إذا وأوجب بان للنعم
أن يقول هو أذان قبل الصبح
أنه الشارع وأما كونه للصلاة
أو لغيره أسفر فذلك بحث آخر
وأما رواية بساى فمأخوذة
برواية بوذن والتمحيص عنها
لان كل أذان نداه لا بأس
فالمسألة برواية بوذن ع. لى
بالرايين وسجع بين الرايين وهو
أولى من العكس اذ ليس ذلك
ليقال ان النداه قبل الصبح لم
يكن بالفاظ الاذان وانما كان
لذا إما أو ضميرا لما يقع للناس
اليوم لانا نقول ان هذا الحديث
قطعا وقد تناهت الطرقي على
التعريض بهذا الاذان فجاءه على
معهذه النسخة مقدم وسبق اتفاقا
أن اطلق ان الاذان الاول قبل
الصبح لا يكتفى من الاذان الى
هو للصلاة وانما سارع الاول للصلاة
الما ذكره فبقية لا للاعلام نقول
الوقت فانهم (وليس أن يقول)
أى بظاهر (الغجر أو الصبح) لأن
من الراوى (وقال) أى ما صار
الغجر عليه وآله وسلم لم (يا صبا) به
ورفعها) وفيه إطلاق القول على
السعي في حال الخوف) انهم على
النداء (وماذا) أى تنصير

[illegible]

واجبه (الأسفل) فقام الادم لاخيه كوقفا: روى الله ما جاهدوا له ولم ياتوا بهجرا لكان الله معي وعنه العرب المنفل
بقرتها البرستان وهو الضوء المستقبل من الموالا السبل وهو من الليل ولا يبدل به وقت الصبح ويجوز فيه التضرع وأشار الى
الصادق بقوله (حق يقول) أى يظهر النجر (هكذا يشير بسببها) الذين ينادون الادم بما يبدل لانهم ايشاء بهم ما عدا السب

(احداهما فوق الاخرى ثم قد هما عن عينية وشماله) كأنه يجمع بين اصبه عليه ثم فرقهما البكي صفة الفجر الصادق لانه بطاح
معترضا ثم يرمي الاق ذهابا يميناً وشمالا بخلاف الفجر المكاذب وهو الذي يسميه العرب ذنب المرحان فإنه يظهر في اعلى
السماء ثم يختفي والى ذلك أشار بقوله رفع وطاماً ورواه هذا الحديث ٢٩٣ الخمسة ازلهم كونه ان والاخران بصريان

وقد التحدث والتول والعنفنة
ورواية تايي عن تايي وأخرجه
البخاري أيضا في الطلاق وفي خبر
الواحد وسلم وأبو داود والنسائي
في الصوم وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مغفل المزني
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال بين
كل اذانين أى الاذان والاقامة
فهو من باب التغليب أو الاقامة
اذان يجتمع الاعلام فالاول
لوقت والناسي للامعة ولا يصح
جعله في ظاهره لان الصلاة بين
الاذانين مفروضة والخبر ناطق
بالخصيص بقوله لمن شاء (صلاة)
وقت صلاة نافذة أو المراد الراتبة
بين الاذان والاقامة قبل النذر
قال ذلك (اللائل ١١) وللترمذي
والحاكم بانهما ضعيف من
حديث جابر انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال للبلال اجعل بين اذانك
واقامة منك قدر ما يشرع لك
من أكله والشارب من شربه
والاعتصر اذا دخل القضا حاجته
ورواه حديث الباب خمسة ما بين
واسطي وبصري وفيه التحدث
والعنفنة والتول وأخرجه
البخاري أيضا في الصلاة وكذا
مسلم وأبو داود والتزمى والنسائي
وابن ماجه (وفي رواية بين كل

الذنب بعد الوتر وقد قدم ذكرهم وان لم تصح فالكلام ما قدمنا في شرح حديث عائشة
من اختصاص الركعة من بعد الوتر به صلى الله عليه وسلم المسألة

باب قضاء ما يفوت من الوتر والسنة الراتبة والايراد

(عن أبي عبد الله زى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره أو
نسيه فليصله اذا ذكره أو اوداود) الحديث أخرجه الترمذي وزاد أو اذا استيقظ
وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين واسناد
الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح كمال العراقي واسناد طريق الترمذي وابن ماجه
ضعف أوردها ابن عدى وقال انها ضعيفة وكذا أوردها ابن حبان في الضعفاء
وأخرجه الترمذي من طريق يزيد بن أسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره
فليصل اذا أصبح قال وهذا أصح من الحديث الاول يعني حديث أبي عبد الله في الباب
عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته الوتر من
الليل فليقضه من الغد قال العراقي واسناده ضعيف وله حديث آخر عند البيهقي ان النبي
صلى الله عليه وسلم أصبح فاوتر وعن أبي هريرة عند الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وعن أبي
الدرداء عند الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر وقد
قام المأمور الا أصبح وصححه الحاكم وعن الاقر المزني عند الطبراني في الكبير بانه ان
رجلا قال يا بني الله اني أصبحت ولم أوتر فقال انما الوتر بالليل فقال يا بني الله اني أصبحت
ولم أوتر قال فوتر في اسناده مخالفين أبي كريمة ضعيفه ابن معين وأبو حاتم ووثقه أحمد وأبو
داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والظاهر في الاوسط بانه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي فوتر واسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر اذا فات وقد
ذهب الى ذلك من الصحابة على من أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمرو وعبد بن الهامت وعاصم بن زريرة وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل ونضالة
ابن عبید وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شرحبيل
وعبيدة السلماني وأبراهيم النخعي ومحمد بن المنذر وأبو العالقة ومحمد بن أبي سليمان ومن
الائمة سفيان الثوري وأبو حنيفة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو
أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خزيمة ثم اختلف هؤلاء الى معنى يقضى على ثمانية
أقوال ١ أحدها ما يصل الصبح وهو قول ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ومسروق
والحسن البصري وأبراهيم النخعي ومكحول وقنادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي
أيوب وأبي خزيمة سكا محمد بن نصر عنهم ٢ ثانياه يقضى الوتر ما لم تطلع الشمس ولو بعد

اذانين صلاة كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لم يشاه وهذا بين انه لم يقبل من شيء الا في المرة الثالثة بخلاف ما ثبت في ظاهر
الرواية الاولى فإنه قد كل مرة بقوله ان شاء قال في هذا قد لا يطلق الاطلاق الذي هنالك لان المطلق يحمل على المقيد وزيادة المقيد
مقبولة ولمسلم والاسماعيلي قال في الرابعة لم يشاه وكان المراد بالاربعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي انه اقتصر فيها على قوله لمن

ثم لما طلق بعضهم عليهم اربعة ما قبله من خلق القوم وبم سدا في رواية البضاوي وقاد تقدم في العلم فثبت ليس الفصل الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا وكان له قال بعد الثلاث ان شاء الله ان التكرار لنا كبد الاستيعاب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث انه ٢٩٤ يجوز ان يترجم ان الذان للاستيعاب ان يسمع ان يسمع وبى الملافة التي اذن لها

[illegible]

و من ثم لم يأت في أصحى (فان سمعت اسما) المتكلم به فادخلوه في السائر (المؤذن لكم) عن
أحد منكم (ظاهرة ذلك) بدو صوابهم الى عليهم السلام الرواية الثانية انما هي اخرى مما فاد ولا تعارض بينهما الا ان المراد
بقوله انما ان اسمهم ان يؤذن فاد وذلك لانهم ما في الفضل ولا تعنى الا ان السائر بخلافه الا انما وهو واضح

الخليفة بصريون وفيه رواية
 تأتي عن تابعي عن أبي علي قول من
 يقول ان أيوب رأى أنس بن
 مالك وفيه التحديث والنقل
 وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة
 والادب والجهاد وسلم في الصلاة
 وهكذا أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه رحمهم الله
 أي مالك بن الحويرث رحمهم الله
 عنه في رواية قال رحمهم الله
 هم مالك بن الحويرث ورفقته
 وفي باب سفر الاثنين من كتاب
 الجهاد بلطف انصرف من يند
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنا صاحب لي قال في الفتح ولم
 أدري شيء من طرفه فسميته
 صاحب رحمهم الله النبي صلى الله عليه
 وآله رحمهم الله وسير يبدان السفر فقال
 النبي صلى الله عليه وآله
رحمهم الله (ولم اهلوا اذا انفسا رجعا)
 السفر (فاذن) بكسر الهمزة
 أي من أحب مشككا أن يؤذن
 فاذن وأذن واحد ما يؤذن
 بالفتح يحب وقد يحاطب
 فلو احب بلطف التثنية والجمع
 فقولها يحوي اضربا معقده
 فوله قوله بنوعيم مع ان الضارب
 للقتال واحد قاله الكرماني
 ليس المراد ظاهره من انه ما
 أنان معا وانما صر فاعن

ظاهرة، وقوله في الحديث السابق: «لا يؤذن لكم أحدكم إلا بقول المراد أن كل واحد منهم يؤذن على الجماعة» ثم إذا احتيج إلى التعمد لتباعد أقطار البلد أن كل واحد في جهة - قال السابق: «بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة» وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن.

وآله وسلم في المدينة في الليلة المطيرة والغداة اقترع فصرح بان ذلك في المدينة ليس في سفر فيحصل ان يقال لما كان السفر لايتأكل فيه الجماعة ويشق الاجتماع لاجلها اكنى فيه باحد هما بخلاف الحضر فان المشقة فيه انخف والجماعة فيه اكث وفي حديث جابر المروي في مسلم بن خزيمة مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ وسلم في سفره طرنا قال لي صل من شاء

منكم في رحله فثبت ان امره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس امر عزية حتى لا يشرع لهم الخروج الى الجماعة وانما هو راجع الى مشيئتهم من شاء صلى في رحله ومن شاء خرج الى الجماعة (عن أبي قتادة) الحارث بن ربيعي الانصاري (رضي الله عنه قال بينما) باليم (لحقن صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ سمع جليلة الرجال) يفتح الجيم أي أصواتهم حال سر كاتهم وهي منهم الطبراني في روايته بأبكرة واستدل به على ان النداءات خاطر المصلي الى الأمر الحادث لا يفسد صلاته (فالمصلي قال ما شأنكم) أي حالكم حيث وقع منكم الجليلة (فالوا الاستجبال الى الصلاة قال فلا تفعلوا) أي لا تستجبلوا وعبر بالفظ لا تفعلوا مبالغة في النهي عنه أي ولو خفتهم فوات تكبيرة الاحرام أو غيرها ولو فأتت الجماعة بالكلمة فانكم في حكم المصلين الخاطئين بالتشروع والاجلال والخضوع فالقصد من الصلاة حاصل لكم وان لم تدر كوا منهم شيئا والاعمال بالنيات وعدم الاستجبال مستلزم لكم ككثرة الخطا وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه

رمضان بالليل أو زاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النذر الخمسة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاة قالت فاهر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له حصيرا على باب حجر في فقهات فخرج اليه بعد ان صلى عشاء الاخرة فاجتمع اليه من في المسجد فصل فيهم وذكر في القصة بمعنى ما تقدم في ان فيها انه يخرج اليهم في الليلة الثانية رواء أحد) قوله صلى في المسجد الخ قال التوروي فيه جواز النافلة جماعة ولكن الاختلاف فيها الافراد الا في اقل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاستسقاء وكذا التراخي عند الجمهور وكما بين وفيه جواز النافلة في المسجد وان كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما فعلها في المسجد لبيان الجواز وان كان ممتكفا وفيه جواز الاقدامين لم ينو امامته قال وهذا صحيح على المشهور ومن مذهبه نواصب العلماء ولكن ان نوى الامام امامتهم بهذا اقتداهم حصلت فضيلة الجماعة لهم وان لم ينو حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل الامام على الاصح لانه لم ينوها والاعمال بالنيات وأما المأمومون فقد نوها وفيه اذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحة وان اعتبر أهمها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه خوف الاقتراض عليهم تركه اعظم المفسدة التي يخاف من عجزهم وتركهم لغيره وفيه ان الامام وكبير القوم اذا قل شيئا خلاف ما يتوقعه انما عه وكان له فيه عذريته كره لهم تطييبا لقلوبهم واصلاحا لذات اليمين لئلا يظنوا اختلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء قوله أو زاعا أي جماعات والحدوث استدلل به المصنف على صحة التراخي وقد استدلل به على ذلك غيره كالبخاري فانه ذكره من جملة الاحاديث التي ذكرها في كتاب التراخي من صحيحه وهو وجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الصلاة في المسجد وعلى خلفه الناس ولم يشكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يتركه الاخشية الاقتراض فصح الاستدلال به على مشروعية مطلق التجمع في التوافل في ايامي رمضان وأما فعله على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فسيأتي الكلام عليه ومن جملة ما استدلل به البخاري عليهم احدى عاشره وهو ان اضاف في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج ليلة من حوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال به لانه فاصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصل في فضلا معه فاصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل في الصلاة فلما كانت الرابعة عجز المسجد عن أهل حتى خرج الصلاة الصبح فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد

٢٨ نيل في احاديث صحيحات وفي مسلم فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة (اذا أقيم الصلاة) أوعدها (فعليكم بالسكينة) أي بالثبات والهيبة فاذا علمت ذلك (فما أدركتم) مع الامام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فأتوا) أي أكلوا وسدكم واستدل به على ان من أدرك الامام ركعا لم يحسب له تلك الركعة

لأنه قد قاله القوام والقرآن أيضا واختلفوا فيه وغيره ورواه الجعفي والشوكاني وهو الخلق والجمهور على انه مدرك لها
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي بكره ولا تسجد ولم يأمركم بالركعة وأنه يدركه لنفسه الجعفي بجزء من
الصلاة وان في قوله هذا أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور وروى بل لا تدرك الصلاة

فانه ليخفف على مكانكم واسكن خشيت ان تفترض عليكم فتجيزوا عنهم اتفقوا في رسول الله
صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك (وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع
عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصل الرجل لنفسه
ويصل الرجل فيصل الصلاة الرطبة فقال عراقي اري لو جعلت هؤلاء على قارى واحد
اسكانت امثل ثم هم بطعمهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون
بصلالة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والى بنامون عنها افضل من التي يتومنون
بهي آثر الليل وكان الناس يتومنون اوه رواء البخاري والمالاني الموطا بن يزيد بن
رومان قال كان الناس في زمن عريقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة) قوله
اوزاع قد تنقسم تنقسم قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة اصلها
ما أحدثت على غير مثال سابق وناطق في الشرع على مقابلة السنة فتكون مضمومة
والصحيح انما ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت
مما لا يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي مستحقة والفرق من قسم المباح وقد تنقسم
الى الاحكام الخمسة انتهى قوله بثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي عمير وهذا اثبت
ما سمعت في ذلك وهم في ضوء النهار فقال ان في سنة ابيه اثني عشر ركعة وليس الاخر كذلك لان
ما كان في الموطا ذكره كذا المصنف والحديث الذي في نسخة ابيه اثنى عشر ركعة هو حديث ابن
عباس الا في كماله والمتمم والمتمم وفي الموطا ايضا عن محمد بن يوسف عن السائب
بن يزيد ان احدى عشرة روى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف ان احدى وعشرين
ركعة وفي الموطا بن طري بن يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد ان احدى وعشرين ركعة
روى محمد بن نصر عن طريقه فقال اذكر كم في رمضان يصلي ثمان وعشرين ركعة وثلاث
ركعات الوتر قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويجعل ان
ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتقصيرها الخ فطول التسبب في القليل الركعات
وبالكسر وبهجوم الداودي وغيره قال والاختلاف فيما زاد على الثمانين وراجع الى
الاختلاف في الوتر فكانت ثمانية وثلاثون ركعة وقد روى محمد بن نصر عن
طريق داود بن قيس قال اذكر كذا الناس في صلاة امان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز
يعني بالمدينة فيومون بثلثين ركعة وعريقومون بثلثين ركعة وقال مالك الامر عندنا
بتسعة وثلاثين وبكثرة بثلثين وعشرين وليس في شيء من ذلك خشية قال الترمذي اكثر
ما قيل انه صلى احدى وأربعين ركعة بركعة الوتر وتلى ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد
أربعين يوتر بجمع وقيل ثمان وثلاثون ذكر محمد بن نصر عن ابن يوسف عن مالك قال

بال من ركعة مله من أدرك
ركعة من الصلاة قد أدرك
الصلاة قال في الفتح والجواب
عنه انه ورد في الاوقات وامتل
به أيضا على اصطحاب المستعمل
مع الامام في اى صلاة وسجدته عليه
وفيه حديث صحيح منه أخرجه
ابن أبي شيبة من طريق عبد
العزيز بن رباح عن رجل من
الانصار عن رجل عن رجل عن
را كذا أو قال أو سجدتين
على سائق التي أنا عليها وروى
هذا الحديث ابن أبي عمير
في نسخة وفيه التحدث والعمدة
والقول وأخرجه البخاري في
الباب الاخر من هذا وروى في
الصلاة (وعنه) أي من أبي
قنادة (رضي الله عنه) قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) اذا قرأت الصلاة أي
ذكرت الفاظ الإقامة (فلا
تقوموا) الى الصلاة (حتى
تروى) أي تبصر وفي خرجت
فاذا رأيتوني فتروا وادلك اثلا
بما رواه ابن عمر القيام ولا تسجد
يعرض له ما يخرجه واختلف في
وقت القيام الى الصلاة فقال
الشافعي والجمهور عند الفراغ
من الإقامة وهو قول أبي يوسف
ومالك وأهلها وفي الموطا انه

يرى ذلك على طاعة الناس فان منهم القليل والكتيف وعن أبي حنيفة انه يقوم في الصف عند
حس على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر اتماما لانه من الشرع وقد أخبره يامه فيجب تصديقه وقال احمد اذا قال
على الصلاة رأ ماذا يمكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يتومنون حتى يروى والشافعي ذكر كذا في التمهيد الذي

شرح: ما وجد في الباب حجة عليهم وفيه جواز الاقامة والامام في منزله اذا كان في معصية او تقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل ان يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيته وهو معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخرج مسلم ويجمع ٢٩٩ بينهم ان بلالا كان يراقب خروج النبي

الحافظ وهذا يمكن رده الى الاول بالنضمام ثلاث الوتر لكن مصرح في روايته بأنه يوتر
بواحدة فيكون أربعين الا واحدة قال مالك وعلى هذا العمل مبتدئ وعامة سنة
روى عن مالك ست وأربعون وثلاث الوتر قال في النسخ وهذا المشهور عنه وقدرناه ابن
وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يصلون تسعا ولانين ويوترون
منهن ثلاث عن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالهجرة أربعين ولانين ويوترون سبعين
ابن جبر عن اربعة وعشرين وقيل ست عشرة فغير الوتر هذا حاصل ما ذكره في النسخ من
الاختلاف في ذلك وأما العمد الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاته في رمضان
فاخرج البخاري وغيره عن عائشة انها قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزدني
رمضان ولا في غيره صلى احدى عشرة ركعة وأخرج ابن جابر في صحيحه من حديث
جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر وأخرج البيهقي عن ابن
عباس كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرة من ركعة والوتر زاد تسليم الرازي في
كتاب الترمذي له ويوتر بثلاث قال البيهقي تفرد به أبو شيبة ابراهيم بن عثمان وهو
ضعيف وأما مقدار القرائة في كل ركعة فلم يرد به دليل والمحصل ان الذي دلت عليه
أحاديث الباب وما يشابهها هو عشر وعية القيام في رمضان والصلاة فيها جماعة
وفرد في غير الصلاة المصنوعة بالتراويح على عدد معين ونحوه بها بقرائة مخصوصة
لم يرد به سنة

[illegible]

أبناه من رواية خالد بن عمران الخزاز عن أبي ثابت عن أنس وأخرج نحوه أيضا من رواية
يزيد بن أسلم عن أبيه قال قال بلال لما نزلت هذه الآية تعجبا في جديهم ثم عن الضابع
كما جالس في المجلس وأنس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون بعد المغرب
إلى العشاء فتراثوا وأخرج محمد بن نصر عن أنس في قوله تعالى إن ناشئة الليل قال ما بين
المغرب والعشاء قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين المغرب والعشاء وفي
استاده منصور بن شبيب كتب عنه أحمد بن حنبل وقال فيه أبو إسحاق ليس بشيء وفي حديثه
أضطراب وقال القتيبي في حديثه بعض الوهم وفي استاده أيضا عمارة بن زاذان وثقه
الجمهور وروعه المدارقاتي وقدره ابن أبي شيبة في المستضعف عن محمد بن عبد الرحمن
عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يصلي ما بين المغرب والعشاء ويقول
هي ناشئة الليل هكذا جعله وقفا وهكذا رواه الثقات أبو الوليد بن نيسابور عن عبد الله
ابن مغيث في كتاب الصلاة من رواية محمد بن مسلمة عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن
أنس أنه كان يصلي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل وعن قال بذلك من
التابعين أبو ساجم ومحمد بن المنكدر ومحمد بن جبير وزين العابدين ذكره العراقي في
شرح الترمذي وروى محمد بن نصر عن أنس قال العراقي باستاده محمد بن أنس قوله تعالى
كانوا قبلها من الليل ما هم يعبدون فتراثوا فكان يصلي ما بين العشاء والمغرب وأخرج
محمد بن نصر عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله تعالى من أهل الكتاب آفة فأنه يأتون
آيات الله آناه الليل وهم يعبدون فقال بلغني أنهم كانوا يصلون ما بين العشاء والمغرب
وقدره عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما صلاة الأتقين وهذا
وإن كان مرسل لا يارفعه ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الأتقين إذا
هضمت النصال فأنه لا مانع أن يكون كل من الصلاتين صلاة الأتقين وأما حديث
حديثه المذکور في الباب فأنه الترمذي في باب مناقب الحسن والحسين من آخر
كتابه معلول وقال حسين بن سعيد وأخرج أيضا في شتتصر أو أخرجه أيضا أبي
شيبه عنه نحوه وفي الباب عن ابن عباس عن أسد أبي الشيبان عن ابن عباس عن أنس
في مسائل الأعمال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا ما بين الظهر والعصر
وما بين المغرب والعشاء غفر له وثبت له ما كان وفي استاده حفص بن عمر الترمذي قال
العراقي نحوه ولابن عباس حديث آخر رواه الديلمي في مسنده الثموريين قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم رفته له
عن ابن عباس وكان يكنى أبا هريرة الترمذي في مسنده الترمذي وهو ممنوع من قيام نصف الليل قال
العراقي في إسناده الترمذي وهو أيضا من رواية عبد الله بن أبي سعيد قال كان الذي

هذا الشافعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بيان حلافة الجماعة أقبل من حلافة
القبيلة مع عشرة من درجة ولو أظفست صلى الله عليه وآله وسلم عليها بعد المعجزة وظاهر من الشافعي أنه أفرغ من كتابه وعليه
يهو وأصحابه المتقدمين وصحبه النووي في المنابع وبه غالب بعض المالكية وأما تارة الطحاوي والكركشي وغيرهما من

الحنفية الحديث أي داود وصحبه ابن حبان وعنده ثمان ثلاثة في قرية أو ثلث ولا تقام فيهم الصلاة الا استخوذوا عليهم الشيطان أي غلب ويمكن ان يقال التهديد بالحرق وقع في حق تارك فرض الكفاية أشهر وعيسة قتال تارك فرض الكفاية واجب عن حديث الباب بأنه هم ولم يفعل ولو كانت فرض عين المترك بهم أو ان فرضية ٣٠١ الجماعة تسقط أو ان الحديث ورد في قوم منافقين يخافون عن الجماعة

ولا يصح أن يكادى عليه السياق فليس التهديد ان ترك الجماعة بحقه وصح فلا يتم الدليل وتعتب بأنه يعمد اعتناؤه عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاح لهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبى لهم واجيب بأنه لا يتم الا ان ادعى ان تركه معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك واذا ثبت انه كان حذرا فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم وفي قوله في الحديث الذي ليس صلاة ثقيل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على انه ورد في المنافقين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر كما يدل عليه حديث أبي هريرة المروي في أبي داود ثم أي قوم يصيبون في يومهم ليست بهم علة نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المصلحة في ذم من تخلف عن محل الخلاف انما هو في غير الجماعة اما هي فالجماعة شرطي صحيح او عينه قد تكون فيها فرض عين ثم ان التمسيد بالرجال يشفر بانها ليست في حق الصبيان

بروي عن الحسن ويروي عنه يزيد بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وان كان أباسمه حديثا مبرور فهو ضعيف وعن ابن عمر عند محمد بن نصر في كتاب قيام الليل بألفاظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها سبعين سنة وفي أسناده محمد بن غزوان الدمشقي قال أبو زرعة عن محمد بن الحسين وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به وله حديث آخر عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان كما عقب غزوة بعد غزوة وفي سبيل الله وفي أسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف جدا قال العسراقي والمعروف انه من قول ابن عمر غير مرفوع هكذا رواه ابن أبي شيبة في المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع لأنه من رواية معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جده ولم يذكره وعن عبيد مولى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد والطبراني انه سئل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء عن عمار بن ياسر عند الطبراني في معاجمه الثلاثة وابن مندة في معرفة الصحابة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر قال الطبراني في تفرده صاحب بن قطن وقال ابن الجوزي ان في هذه الطريق مجاهيل وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن عدان له بعبادة اثني عشر سنة وفي أسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنيم وهو ضعيف جدا وعن عائشة عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشر من ركعة بنى الله له بيتا في الجنة والآيات والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء والاحاديث وان كان أكثرها ضعيفا انه من متقدمة مجمعها الاسما في فضائل الاعمال قال العسراقي وعن ابن ماجه في كتاب الصلاة ما بين المغرب والعشاء من عباد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وروسان الفارسي وابن عمر وأنس بن مالك في ناس من الانصار ومن التابعين الاسود بن زيد وأبو عثمان النهدي وابن أبي حنيفة وسعيد بن جبير ومحمد بن المنكدر وأبو حاتم وعبد الله بن مخبرة وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الطائي وشريح القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الائمة سفيان الثوري

(باب ماجاء في قيام الليل)

(عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة افضل بعد المكتوبة

والنساء فزاجر ما والخلاف السابق في المودة واما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولا كنهم اسنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالجماعة حين فاتتهم بالوادى ثم أعاد عليه السلام القسم للجماعة في التاكيد فقال (و) الله الذي نفسي بيده (الكبرية (لو يعلم أحدكم) أي المتخلفين (انه يجود عرقا) بفتح المهملة وسكون الراء (ميتا) العظيم

الذي علمه بقية عالم أو قطعه عليهم (أو من مائة حسنة) يكسر اليهم وقد تفرغ ثلثية من مائة طلق آتاء أو ما بين ثلثية من العلم
 كذا في البخاري فيما نقله المسقلي في روايته في كتاب الاستكلام عن القزويني أو اسمهم يعلم عليه الرمي (لشبهه العشاء) أي صلاحها
 والمعنى لو علم أنه لو حضر الصلاة بعد ثلث مائة ٣٠٢ ذنوباً وإن كان شبيهاً ساقراً لم يضرها القصوره من أجل الدنيا ولا يحضرها

لما لها من مشروبات الأخرى
 ونعمها فهو وصف بالحرص على
 الشاهد الحاضر من معلوم أو
 ما عوب بما مع التفرغ فإيجل
 به رفيع الدرجات ومنازل
 السكرات وصف العرق
 باليمن والمروءة بالنسب ليكون
 ثم بامتثال على تعميلها
 واستنبط من قوله أنه قد تمت
 تقديماً التمديد والوجدان
 العقوبة ومرة أن الله ما ذا
 ارتفعت بالهون من الزواجر
 اكتفى به من الأعلى بما عليه ابن
 دقيق العبد واستدل بهذا
 الحديث ابن العربي ونسبه على
 مشروعية ذلك نارك الصلاة
 منها ما يورث في ذلك وفيه
 انظر ذكره الماقل في التلخيص (عن
 ابن عريضي) الله علم ما ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال صلاة الجماعة أفضل صلاة
 الفرد (أي المفرد) بسبع وعشرين
 درجة) فيه أن أقل الجمع اثنان
 لأنه جعل هذا الفضل الغير الفرد
 وما زاد على التذوق جماعة يمكن
 قد يقال أنما قرب هذا الفضل
 الصلاة بالجماعة وليس فيه تعرض
 لنفي درجة متوحدين التمدد
 والجماعة كصلاة الاثنين مثلاً
 له يمكن قد ورد في غير حديث

قال الصلاة في حرف الليل قال فأي الأيام أفضل بعد رمضان قال شهر ربه الله الحرام رواه
 الجماعة إلا البخاري ولا ابن ماجه منه فضل الصوم فقط (وفي الباب عن ابن عسك
 الترمذي في كتاب الدعوات من سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
 بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم ومن أبي امامة عند ابن هدي في الكامل
 والطبراني في الكبير والوسط واليه في مثل حديث بلال في إسناد عبد الله بن صالح
 كاتب الحديث وهو مختلف فيه ولا في امامة حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الحديث وفيه والصلاة بالليل والناس نيام وفي
 إسناد حديث ابن أبي سائب وهو مختلف فيه وعن جابر عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قال العراقي وهذا حديث شبه
 الموضوع انتهى به علي ثابت بن موسى وإنما قاله الشريف بن أبي النافذ في كتابه عتباً إسناد ذكره
 فظنه ثابت حديثاً بطريق حديث آخر رواه الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا بد من صلاة الليل ولو ساءت صلاة قال الطبراني في التلخيص حديث بلال أيضاً حديث
 آخر عند ابن سنان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ كرحاً في صلاة وفيه
 وإن هو نواضح قام إلى الصلاة أصبح شبيهاً قد أصاب خير أو قد أخطأ عقده كاهل وعين
 سنان الذي روى عن ابن عسك في الكامل والطبراني بالنظر حديث بلال المتقدم وعن
 ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة وفي إسناد حسين بن عبد الله وهو ضعيف وله حديث
 آخر عند الترمذي في التلخيص حديث أبي امامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند
 الترمذي في الزهد وصححه وابن ماجه بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضاً وعن ابن عمر عند
 محمد بن نصر بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضاً وعن عبد الله بن عمر عند محمد بن نصر
 بنحو أيضاً عن علي بن عبد الترمذي في البر بنحوه أيضاً عن أبي مالك الأشعري عند محمد بن
 نصر والطبراني بنحوه أيضاً بإسناد جيد وعن هذا عند الترمذي في التلخيص بنحو
 حديث ابن عباس وعن ثوبان عند البزار بنحو حديث أبي امامة وعن ابن مسعود عند
 ابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجل ناز
 من وطأته وطأه من بين سبعة وأهل إلى صلاته رغبة فيما عدى وشأنه مما عدى
 الحديث ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير قال العراقي وإسناده جيد وعن
 سهل بن سعد عند الطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واعلم

ان
 الأصح يكون الاثنين جماعة فقد ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان في صلاة أو فوقه جماعة ذلك فيه ضعف وفي حديث أبي سعيد عند البخاري بنحو
 ثم عشر بن رواية الرواه عابها إلا ابن عمر كما قال الترمذي وأثنى الجميع على الخمس والعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو

شمس على الشك ولا يحرث مائة أو عشرين وإيسر مغيرة لمصدق البضع على الخمس فربما كانت الروايات كلها على الخمس
والسبع ان لا أثر للشك في التراجع منهم ما في ربح الخمس لكثرة روايته ومن ربح السبع زيادة العدل الحافظ وجمع
بين ما بان ذكر القليل لا يفتي الكثير انهم هم العدد غير معتبر وانه أخبر ٣٠٣ بالخمس ثم اعلم الله بن زيادة الفضل

فاخير بالسبع لكنه يحتاج الى
التاريخ وعروض بان الفضائل
لا تفسخ فلا يحتاج الى التاريخ او
الدرجسة أقل من الجزم والخمس
والعشرون بمرأى سبع وعشرون
درجة ورد بان اقل الدرجة والجزء
ورد امع كل من العبد دين قال
الزوي القول بان الدرجة غير
الجزء فله من فائده أو ان الجزء
في الدنيا والدرجة في الجنة قال
البرماوي في شرح العمدة ابداه
القطب القسطلاني احتملا لا

أوهو بالنظر لقرب المسبب وبعده
أو لحال المصل كأن يكون اعلم
أو أخشع أو أخلص بالسيرة
والسبع بالجهسية فان قلت
ما الحكمة في هذا العدد الخاص
أجيب بالحتم أن يكون عمله
كون المكنوبات نجسا فلو زيد
المبالغة في تكثيره خافضت في
منها فصارت نجسا وعشرين
وأما السبع فمن جهة عدد
ركعات الفجر وأفضل روايتها
وقد خاض قوم في تعيين الاسباب
المقتضية للدرجات المذكورة
قال ابن الجوزي وما جأوا به من
وقد تقعها الحافظ في التمهيد
فانظره ورواه هذا الحديث

ما بين بصري ومديني وفيه القدح
والعنفسة والقول والسماع

ان شرف المؤمن قيام الليل وعن أبي سعيد عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الله ليضجك الى ثلاثة المسبب في الصلاة ولا رجل يصلي في جوف الليل
ولا رجل يقاتل الكعبة وعن ابياس بن معاذ بن المزني عن عبد الطيراني في الكبير مثل
حديث جابر الذي في هذا الاحاديث يدل على تأكيد استحباب قيام الليل ومشروعية
الاستكثار من الصلوات فيه وبما استدلل من قال ان الوتر أفضل من صلاة الصبح وقد
قدمنا الخلاف في ذلك وحديث الباب أيضا يدل على تفضيل الصلوات في الحرم وان
صداقه أفضل من صيام بقية الشهر وهو مخصوص بعمومها عند البخاري والترمذي
وصحبه والنسائي وأي داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشر فقالوا يا رسول الله
ولا الجهاد في سبيل الله فقال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
من ذلك بشئ وهذا اذا كان كونه الشيء أحب الى الله يستلزم انه أفضل من غيره وان
كان لا يستلزم ذلك فلا حاجة الى التخصيص اعلم التناهي (وعن عمرو بن عبد الله سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الا ستر
فان استطعت ان تكون من يذكر الله في تلك الساعة فكن رواه الترمذي وصحبه
الحديث رجال اسناد رجال الصحيح وآخرجه أيضا أبو داود والحاكم وفي الباب عن
أبي هريرة عند الجماعة كلهم قال قال ينزل الله الى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي
ثلث الليل الاول فيقول أنا الملائكة من ذا الذي يدعوني فاستجب له من ذا الذي يسألني
وأعطيه من ذا الذي يستغفري فأعقر له فلا يزال كذلك حتى يضي الفجر وعن علي بن
أحمد والدارقطني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه فانه اذا
مضى ثلث الليل الاول هبط الله الى السماء الدنيا فلم يزل هناك حتى يطلع الفجر فيقول
القاتل الاسائل به طي سواه الاداع بجواب وعن أبي سعيد عند مسلم والنسائي في اليوم
والليلة يخوض حديث أبي هريرة وعن جابر بن مطعم عند النسائي في اليوم واليلة وهو
حديث أبي هريرة أيضا وعن ابن مسعود عند أحمد بن حنبل وعنه عن أبي الدرداء عند الطبراني
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثا وفيه ثم يهبط آخر ساعة من
الليل فيقول ألمستغفري يستغفري فأعقره الاسائل يسألني فأعطيه الاداع يدعوني
فاستجب له حتى يطلع الفجر قال الطبراني وهو حديث مشكور وعن عثمان بن العاص
عند أحمد والبخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى مناد كل ليلة هل من داع
فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى يطلع الفجر وعن جابر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (فضل) أي تزيد (صلاة الجمعة صلاة
أحدكم) اذا صلى (وحدده خمس وعشرين جزءا) أي درجة (وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر) لانه
وقت صومهم بعمل الليل ومحبي الطائفة الاخرى بعمل النهار وزعم ابن بطال ان فيه إشارة الى أن الدرجتين الزائدتين هي

بشعر من المؤمنين ذلك وهو سدا عنه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهد بذلك
(فأقرأوا أن شتم ابن قرآن القبر كان مشهورا) شتمه الملائكة وفيه فضيلة صلاة القبر في الجماعة ورواه هذا الحديث السنة
بأربع مائة وثمانين وفيه ثلاثة من التابعين ٣٠٤ والتحديث والأخبار والعنفرة والصباح والقول في (من أبي

عيسى رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعلمتم الناس أجزاف الصلاة
أبدهم فأبدهم عنى) بشع
المع أي أبدهم مسافة إلى المسجد
لأجل كثرة الخطأ إليه لأن سبب
أعظمه الأجر في الصلاة بعد
المشي لانه سنة وفاء بعدهم
قال المماوي كالكرمانى للاستقرار
نحو العمل فالأفضل وتتمه
الدين بالله ليدرك أحد من الصلاة
أن الفاعل يعنى بهن الاستقرار
ثم يرفع كونهما معن فى ثم أى
أبدهم ثم أبدهم عنى (والذى
يقدر الصلاة حتى يصليهم مع
الامام) ولو فى آخر الوقت (أعلم
أجزاف من الذى يصلى) فى وقت
الاختيار وحده أو مع الامام من
غير انتظار (ثم ينهم) فإن بعد
المكان مؤثر فى زيادة الجبر
كذلك طول الزمان لا مشقة فيهما
ويستند منه ان الجماعة تتفاوت
فيها عن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال بينما رجل يمشى
 بطريق أى فيهم ليدرك فى التبع
ولا في غيره اسم هذا الرجل (وجد
عنه شوكا على الطريق فأنزله)
عن الطريق وللعوى والمسلم

عند الدارقطني وأبو الشيخ ينعو حديث أبي هريرة فى اسناده محمد بن اسمعيل
الجعفرى وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وعين عباد بن السامت عند الطبرانى
الكبير والوسط ينعو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقبة بن طاهر عند الدارقطني قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل ينزل الله
عز وجل إلى السماء الدنيا فيقول لا أسأل عن عبادة الله ولا عن سؤال الله ولا عن عيشة
حديث آخر غير المذكور فى الباب عند الدارقطني قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فثابت يارسول الله بهانى الله فذلك على شيئا تعبه وأجوده تعنى ولا يفكر فى مساعة
أقرب من ساعة فقال يا عمر والله ما انتهى عن شئ مما أتى عنه أحد قبل أن الرب عز وجل
ينزل من جوف الليل زادنى رواية فذكر الاما كان من الشكر وله حديث آخر عند أحمد
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل منقضى وثنى وجوف الليل إلى الآخر أجوبه
دعوة قالت أوجبه قال لا أجوبه يعنى بذلك الاجابة وفى اسناده أبو بكر بن عبد الرحمن
ابن أبي حريم وهو ضعيف وعن أبي الخطاب عند أحمد ينعو حديث أبي هريرة
وهذه الاما حديث تدل على استحباب الصلاة والدعاء فى ثلث الليل إلى الآخر وأنه وقت
الاجابة والمغفرة والنزول المذكور فى الاحاديث فخطو على علماء الأئمة كلام الكلام فى
تاويله وأنكر الاحاديث الواردة فيه كثير من المعتزلة والطريقة المستقيمة ما كان عليه
التابعون كلهم سوى ومثول والسنيان والثلث وسادس سائق وسادس بن زيد والاوزاع
وابن المبارك والأربعة الملائكة والشافعى وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم فأنهم أجروها
كما جاءت بلا كنية ولا نعرض التأويل (وعن عبد الله بن عمر) وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أن أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلاة إلى الله عز وجل صلاة
داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما رواه
الجماعة الا الترمذى قاله انه روى فضل الصوم فقط الحديث يدل على ان صوم يوم
واظفار يوم أحب الى الله من غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب الى الله جل جلاله
وهو أفضل والاشتغال به أولى وفى رواية لمسلم ان عبد الله بن عمر قال لاني صلى الله عليه
وسلم إلى أطبق أفضل من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك وسبأى ذكر
الحكمة فى ذلك فى كتاب الصيام عند ذكر المنصف لهذا الحديث ان شاء الله ويدل على
أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه وتعتيب قيام ثلث الثلث بنوم السدس الآخر
ليكون ثلث ثلثه اصل ما بين صلاة التطوع والقرينة ويدل على سبب الشاط لثاوية
صلاة الصبح لانه لو وصل القيام صلاة القبر لم يأمن ان يكون وقت القيام اليها اذهب

فاخذ (فذكر الله) ذلك أى رضى فعله وقبله منه واثق عليه وفى فضل امطاة
الذى عن الطريق (فمقره) ذنوبه (ثم قال الشاهد المستفاد) جمع شيعته أى بذلك لان الملائكة يشهدون موته فهو
مشهور وانه يجل جمع مقبول (المطعون) أى الذى يموت فى الطاعون أى الإيام (والمطعون) صاحب الالام أو الاستسقاء

الانطاط

أو الذي يموت بداءه بطنه (والفرق في الماء (وماحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القليل (في سبيل الله) أي الذي حكمه أن لا يغسل ولا يصل عليه بخلاف الأربعة السابقة فالحقيقة الأخير الذي قبله بجواز فهم بداءه في الثواب كثواب الشهيد وجوز الثاني الجمع بينهما واستشكل التعبير بالشهاد ٣٠٥ في سبيل الله مع قوله الشهيد الخامس

فانه يلزم منه حمل الشيء على نفسه فكانه قال الشهيد وهو الشهيد وأوجب بانه من باب أنا أبو النجم وشعري شعري أو معنى الشهيد التبدل وزاد في الموطأ صاحب ذات الجنب والطريق والمرأة فموت بجوع وعنه ابن ماجه من حديث ابن عباس موت الغريب شهادة واستاده ضعيف وعنه ابن عساکر من حديثه أيضا الشريفي ومن أكاه السبع (وباقى الحديث تقدم) ولفظه لو يعلم الناس ما في الهداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستمروا الاسموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاسبقوا اليه ولو يعلمون ما في العقبة والصبح لآتوهما ولو حبوا انتهى وفي هذا المتن كثر ثلاثه أحاديث وكان قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعا عن مالك فلم يصرف فيه البخاري كما دلت في الاختصار ورواه الخمسة كلهم مدينون الا قتيبة فبطل في الخبر حديث والعمدة وأخرج البخاري حديث بن جابر حمل في الصلاة ومسلم في الادب والترمذي في البر وقال حسن صحيح وحديث الشهيد في الجهاد وقوله لو يعلم الناس

النشاط والخشوع علميه من التعب والقنور ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم بنحو ما سلف (وعن عائشة أنها سألت كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كل ذلك قد كان يفعل ربما أسروا بجهر ورواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي قتادة عن الترمذي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره منكم أن تقرأ وأن تحفص من صوتك فقال أي أسمع من ناحيتي قال أرفع قلبه لا رفا له مررت بك وأنت تقرأ وأنت ترفع صوتك فقال أي أوقف الوسنان وأطرد الشيطان قال اخفض قلبه وعن ابن عباس عن أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الخيرة وهو في البيت وعن علي بنحو حديث أبي قتادة وعن عمار عند الطبراني بنحو حديث أبي قتادة أيضا وعن أبي هريرة عن أبي داود بنحوه أيضا وله حديث آخر عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طورا ويخفض طورا وله حديث ثالث عند أحمد والبراء بن عبد الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسبحني ومع ربك قال العرائي واستاده صحيح وعن أبي سعيد عن أبي داود والنسائي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستور وقال ألا أن كلكم منا خير من يهتدون بعضكم بعضا ولا يرفعون بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة وعن ابن عمر عن أحمد والبراء والطبراني بنحو حديث أبي سعيد وعن البيهقي واسمه فروة بن عمرو عنه أحد قال العرائي بسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصليون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال إن المصلي يناجي ربه عز وجل فليختر ما ينجيه ولا يجهر بعضهم على بعض بالقراءة وعن عقبة بن عامر عن أبي داود والترمذي والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهل بالقرآن كالجاهل بالصدقة والمسرف بالقرآن كالسرف بالصدقة وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عقبة وفي استاده الصحيح ابن مالك الحنفية ضعفه الأزدي ورواه الطبراني من وجه آخر وفيه يسر بن خزيمة وهو ضعيف جدا وفي الباب أحاديث كثيرة وفيها الجهر والاسرار جائز في قراءة الصلاة الليل واكثر الأحاديث المذكورة تدل على أن المستحب في القراءة صلاة الليل التوسط بين الجهر والاسرار وحديث عقبة وما في معناه يدل على أن السر أفضل لما علم من أن اخفاء الصدقة أفضل من اظهارها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل افتتح صلاة بركعتين خفيفتين رواه أحمد ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاة بركعتين

٣٩ نيل في أخرجه البخاري في الصلاة والشهادت وكذا النسائي وغيره البخاري من إيراد ذلك هنا فصل التهجير إلى الظاهر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم بكسر الهمزة ياء (فمنزلوا) منزلا (قرئ من النبي) أي من مسجد (صلى الله أرادوا أن يجهلوا عن منازلهم) لكي لا يكونوا كأنهم يهتدون من المسجد (فمنزلوا) منزلا (قرئ من النبي) أي من مسجد (صلى الله

عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نفعوا المدينة) إياهم الياء وسكون العين وضم
الراء أى يتركوها خالية فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبقى جهات المدينة عامرة بمساكنهم (فقال الالتصقون
أنامكم) أى الالتمدون خطاكم عند ٣٠٦ مشيكم إلى المسجد فان بكل خطوة البه درجة قاله الكرماني زاد ورأه

• (باب صلاة الفجر) •

وراهن في الضحى وارأوت قبل ان انا تم من تنفي عليه وفي انظر لاجد وسلم وركعتي الضحى
كل يوم في الباب احدى من امانه كره المصنف في هذا الباب ومنه ان يكره
عن ابن عباس الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى
مئة مرة كفرت عنه اثمه في الجنة وعن ابي الدرداء عن الترمذي وحسنه مثل
حديث نعم بن حماد الذي سجد كره المصنف ورواه حديث آخر عنه مسلم وهو حديث ابي
هريرة المذکور وعنه ابي هريرة حديث آخر عنه الترمذي وابن ماجه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على ثلثة الضحى اشرفت له ذنوبه وان كانت مثل زبد
البحر وعن ابي سعيد عن الترمذي وحسنه قال قال صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى
حق يقول لا بدعها ولا بدعها حق يقول لا بدعها وعن عائشة غير الحديث الذي سجد كره
المصنف عنه عند مسلم والشافعي والترمذي في الشمائل من رواية معاذة العدينية
قالت قالت لعائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت نعم اربعين
مرة يدعيها الله وعن ابي امامة عند الطبراني في المعجمين حديث نعم بن حماد الذي
سجد كره المصنف وفي اسناد امامه القاسم بن عبد الرحمن وثقه الجمهور ورواه عنه بعضهم وله
حديث آخر عند الطبراني وهو حديث عائشة الذي سجد كره المصنف وفي اسناده مجهول
ابن زبد عن ابي بن ابي لم يوافه ما منه كلام فيه وعن عتبة بن عبد عند الطبراني عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة النجف في جماعة ثم يثبت حتى يسبح سبعة
الفين قال له كاجر جاجر ومعه تمام له ومعه وفي اسناده الاحوس بن حكيم فعنه
الجمهور ورواهه الجليلي وعن ابن ابي اوفى عن عبد الطبراني في الكبير انه صلى الله عليه
وسلم في يوم النحر ركعتين وعن ابن عباس عند الطبراني في الاوسط انه وحديث ابي
ذر الذي سجد كره المصنف وعن جابر عند الطبراني في الاوسط ايضا انه رأى النبي صلى

فأقاموا أواسطهم من حديدت باهر
فتسالوا ما يسموننا فكانوا
والاحتساب وان كان أحسن
العدل كنه يستعمل غالباً في
معنى طلب تصحيح الثواب
ولابن مردويه عن أبي نضرة
عن أبيه قال كانت ناراً باسماً
ولا يبارض هذا الحديث أنس
في الاستسقاء وما ينسأ وبين
سابع من دار الاستسقاء أن تسأل
ديارهم كانت من وراءهم
وبين سابع والمسيح قد رسل
قال تهادت خطاهم أنار المني
في الأرض ياربهم وزاد قلة
فقال لو كان الله عز وجل مغفلاً
شياناً أن الله لا يقيم الغفلة
مأنه في الرياح من هذه الأنار
واسكن أحدهم على ابن آدم نرد
وذلك كله حتى أحسن عليه هذا
أثر فيما هو من طاعة الله تعالى
أو من مصلحته فمن استطاع
منكم أن يكتب أثره في طاعة
الله فليعمل في الدنيا
أعمال البراة فانه طاعة
يكتب أنارها حسنة فقيه
تجرب السك بقراب المسجد
الآن حسنة به منفعة أخرى
وأراد تكميل الأجر بكثرة المني
ما لم يعمل على نفسه ووجه أنهم
طلوا الأجر بقراب المسجد

والى المساواة خج الطبرى واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد الممدد ولو كان مسجد قريب بجنبه قال فى الفتح
وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى المسجد هجر القريب والا فاجابوا به كراهة الله اولى وكذا اذا كان فى البعيد مانع من الكمال
كان يكون امامه مبتدعا انتهى ورواه هذا الحديث ما بين طائفتي وبصرى وفيه ٣٠٧ الحديث والقول (٣٠٧) فى
هريرة رضى الله عنه قال قال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليس صلاة أفضل على المنافقين
من الفجر والعشاء لان وقت
الاولى وقت لذة النوم والثانية
وقت سكون واستراحة
وفى تعبهم بأفضل التفضيل
دلالة على ان الصلاة جميعها
تقبل على المنافقين والصالحين
الذين كورتان أفضل من غيرهما
أقوة الداعي المذكور الى تركهما
وأطلق عليهم المناسق وهم
مؤمنون على سبيل المبالغة فى
التعديلات كونهم لا يحضرون
الجماعة ويصالحون فى يومهم من
غير عذر ولا علة وقد تقدم التنبيه
على ذلك فى أول باب وجوب
الجماعة (ولو يعاون ما فيها)
أى صلاة الفجر وصلاة العشاء
من مزيد الفضل (لا توهمها) الى
المسجد للجماعة (ولو) كان
اتباعهم (حبوا) بركة اذا
تعذر مشيهم كما رخص الصغير ولم
يتقربوا الى مسجد الجماعة من
الفضل والخير ولا بن أى شبهة
من حديث أبى الدرداء ولو
حبوا على المرافق والركب
(وعنه) أى عن أبى هريرة
(رضى الله عنه) عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال سبعة
من الناس (يظلمهم الله فى ظله)

الله عليه وسلم صلى الفصحى ست ركعات وعن حذيفة عند ابن أبى شيبة فى المصنف انه
رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفصحى ثمان ركعات طول فبين وعن عاذ بن عمرو
عند أحمد والطبرانى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفصحى وعن عبد الله بن عمر عند
الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذى سبى ذكره المصنف وعن عبد الله بن
شمرو بن العاص عند أحمد والطبرانى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية
ففتحو وأسر عو الرجعة فحدثت الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمتهم ومعرفة رجعتهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة وأوشك
رجعة من توحياتكم خرج الى المسجد لبيعة الضحى فهو أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة
وأوشك رجعة وعن أبى موسى عند الطبرانى فى الاوسط قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى الضحى أربعين ركعة لم يمت فى الجنة وعن عتيان بن
مالك عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى فى بيته وقصة عتيان فى صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم فى بيته فى الصحيح لكن ليس فيها ذكر سجدة الضحى وعن عقبه
ابن عاصم عند أحمد وأبى يعلى بن خوخ حديث نعيم بن همار وعن علي عليه السلام عند
النسائى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الضحى واستاده قال العراقى جيد وعن
مجاهد بن أنس عند أبى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قعد فى مصلاه حين
ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول الا خير اغفر له خطاياه وان
كانت أكثر من زبد البحر قال العراقى واستاده ضعيف وعن النواص بن معان عند
الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار قال العراقى واستاده صحيح وعن أبى بكر
عند ابن عدى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى بخاتم الحسن وهو غلام
فلم يجد ركبا ظهره فى استاده عمرو بن عبيد وهو متروك وعن أبى مرة الطائفى عند
أحمد فى مسند حديث نعيم بن همار وعن سعد بن أبى وقاص عند البرازان ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بمكة يوم فتحها ثمان ركعات يطبل القراء فيه والركوع قال السجوطى
وسنده ضعيف وعن قدامة وحفظه التوفيقين عند ابن منده وابن شاهين قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل أحد وانقلب الناس خرج الى المسجد
فركع ركعتين أو أربعين ينصرف وعن رجل من الصحابة عند ابن عدى انه رأى النبي
صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى وعن ابن عباس حديث آخر عند ابن أبى حاتم انه صلى
الله عليه وسلم قال أمرت بالضحى ولم تؤمروا بها وعن الحسن بن على عند البيهقى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ثم جلس فى مصلاه يذكر الله حتى تطلع
الشمس ثم صلى من الضحى ركعتين حرمه الله على النار أن تلهقه أو قطععه وعن عبد الله

أى ظل عرشه (يوم لا ظل) فى القمامة ودنو الشمس من الخلق (الاطلة) قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل
فهو ملكه كذا قال وكان حقه أن يقول اضافة تشرىف يحصل امتياز هذا عن غيره كما قيل الكعبة بيت الله مع ان المساجد
كلها لم يكن يسئل المراد بظلال كرامته وجايت به كما يقال فلان فى ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض وليس بقرين

وقيل المراد ظل عرشه وقيل عليه حديث سلمان بن سعيد بن منصور بإسناد حسن سمعته يقولون إن الله في ظل عرشه قد ذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أربع وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تيميدنا في يوم القيامة ٣٠٨ كما شرح به ابن المبالغ في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البخاري في

ابن جرير ابن أبي جراد عن عبد الله بن أبي عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المذاق لا يصلي الضحى ولا يقرأ أول آياتهم الكافرون وعن عمر بن الخطاب عن عبد بن زنجويه بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عن عبد بن أبي شيبه وعن أبي هريرة حديث آخر عن أبي يعلى بن سنان عن جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص السابق وهذه الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الكافيه والخزيعه ومن أهل البيت علي بن الحسين والدرهم بن عبد الله وقد جمع ابن القيم في الهدى الأقوال فباعت سنة الأول أنهم سنة واستدلوا بهذه الأحاديث التي قدمناها الشافعي لا تشترع الأساليب واحتجوا بأن حديث عبد الله بن جرير لا يصح فأنفق وقت الضحى وتعددت الأسباب لحديث أم هانئ في صلاة يوم النحر كان السبب النحر وإن سنة النحر أن يصلي عنه عثمان تركه قال وكان الأمر به يومه ليلة أفتح وصلا عنه التدرج من فيه في حديث عائشة كانت سبب التدرج فانه صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر يدا بالبعد فصل فيه ركعتين وحده لأنه في بيت عثمان بن مالك كانت سبب وهو تلعين عثمان إلى ابن أبي بكر في بيته النبي صلى الله عليه وسلم لما إلى ذلك وأما أحاديث التمرين فيها والوصية بها فلا تدل على أنها سنة رتبة أصلي أصدا ولهذا خص بذلك بأهريرة وأبوذر ولم يوص بذلك كابر الصحابة والقول الثالث أنهم لا تستحب أصلا والقول الرابع يستحب فعلها نارة وتركتها أخرى والقول الخامس يستحب صلاتهم أو المحافظة عليهم في البيوت والقول السادس أنهم بدع وروى ذلك عن ابن عمر واليه ذهب الهاشمي عليه السلام والقاسم وأبو طالب ولا يخفى أن الأحاديث الواردة بابائهم قد بلغت ما لا يقدر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب وقد جمع طائفة الأحاديث في أبياتهم في جرير من نحو وعشرين في تسليمان الصحابة وكذلك السبيوطي من جرير في الأحاديث الواردة في أبياتهم وروى فيه عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وعائشة وقد روى ذلك عنه أسعد بن منصور وابن أبي شيبه وأبوذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبه وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو نعيم وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن بن الحسن بن أحمد قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلونها فقال نعم كان منهم من يصل ركعتين ومنهم من يصل أربعة ومنهم من يصل إلى نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور وأبو يعلى في سنة عن ابن عباس أنه قال طلبت صلاة الغصص في القرآن فوجدتها في سورة البقرة بالعمى والاشراق وأخرج ابن أبي شيبه السهم والبيهقي في الإيمان من روى آخر من ابن عباس أنه قال إن صلاة الضحى إلى

كتاب الحدود وبه ما ينبغي دفع
قول من قال المراد ظل طوبى
أو ظل الجنة لأن ظلمها ما انما
يجوز حمل لهم بعد الاستقرار
في الجنة ثم إن ذلك مشترك
بجميع من بدخلها والساقيدل
على امتياز أصحاب النسل
المذكورة فرجح أن المراد ظل
العرش (الامام العادل) أى
أصحاب الامام الأعظم التابع
لأوامر الله فوضع كل شئ في
موضع من غير اوط ولا تنويط
وقدم على ناله اسم وم ناله
ويأتى فيه من روى شيان أو روى
السماين فعدل فيه لم يثبت أن
المتسطين عند الله على منابر
من نور عن يمين الرحمن الذين
يعدلون في حكمهم وأهلهم وما
ولوا رواه سلم وفي رواية العدل
وهو أبلغ لأنه يحمل على السهم
أنه عدل ولا مراد به صاحب
الولاية العقلية (و) الثاني من
السبعة (شباب) شافى عبادة ربه
لأن عبادة أشئ العبدية شهوة
وكره الدواشى العبدية الهوى
فلا رمة العبادة بعد أن أشد
وأدل على غلبة الشهوة وفي
حديث سلمان أثنى شيابة ونسأله
في عبادة الله وفي الحديث أثنى
على من شرب من شرب الله

صبروه (و) الثالث (رجل قلبه معاق) يمنع اذ لم يات بعد ايل (في المساجد) من شدة حبه اهاوار كان

جاءه خارجا عن اوقاف الساعات فلا يصل صلواته المسجد ويخرج منه الا وهو ينتظر اخرى يصلها فيه فهو ملازم للمسجد بقاء وان عرض لجلسه معارض وفي رواية منتهى (و) الرابع (رجلان تحابا في الله) أي لاجل وجهه

المكرم لا فرض دينوى (اجتماع عليه) سواء كان اجتماعهما باجسادهما حقيقة أم لا والعموى والمسمى اجتماع على ذلك
 أى على الحب فى الله (وتفرقا عليه) أى استمر على محبتهم لاجل الله تعالى حتى فرق بينهم الموت ولم يقطعها العارض دينوى
 ووقع فى رواية جاد بن زيد ورجلان قال كل منهما إلا أنى أحبك فى الله ٣٠٩ فصدرا على ذلك ونحوه فى حديث سلمان
 وعبدت هذه المصالة واحدة

مع ان متعاطيا اثنين لان
 الحصة لاثم الاثنين أو لما كان
 المتحابان بمعنى واحد كان عدد
 أحدهما غنيا عن عدد الآخر
 لان الفرض عند اتصال لاعد
 جميع من اتصف بها وظاهر
 الحديث يختص بالاحياء دون
 الاموات لكن المهمة للاموات
 الفاضلين (العلماء) أهل
 التقوى والهم لم منهم أيضا لهما
 فضله يدل عليها الأدلة الصحيحة
 المذكورة فى محلها (و) الخامس
 (وجعل طلبته ذات) أى امرأة
 ذات (عصب) بكسر الصاد
 المهملة أصل أو شرف أو مال
 (وجال) حسن لنا (فقال)
 بلسانه زجر الهام عن الفاحشة
 أو لمعذرا الهام أو بقاءه زجرا
 لنفسه (أى أخاف الله) زادنى
 رواية كى يعقرب العالمين والصبر
 على الموصوفة بما ذكره ومن
 الأصل والشرف والمال والجمال
 المرغوب فيها عادة لغير ما جيع
 فيها من أكمل المراتب وأجمل
 المناصب ولكنها الرتبة فى مثلها
 وعمره قصص مثلها لا سيما وقد
 اغتصت عن مشاق التوسل
 اليها عمر أودنه ونحوها رتبة
 صديقه وورثته تسمى زادا بن
 المسار إلى نفسها ولا يهتفى فى

القرآن وما يعرض عليها الاغواص فى قوله تعالى فى بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها
 اسمه يسبح لها فيها بالغدو والآصال وأخرج الاصمعيلى فى الترغيب عن عون العقيلي
 فى قوله تعالى انه كان للاولين غفورا قال الذين يصلون صلاة الضحى وأما احتجاج
 القاتنين بأنهم لا ينسرع الاسباب بها لثبوتها فى حديث التى ذكرها المستنف وذكرناها فى
 هذا الباب ترده وكذا لا ترد اعتذار من اعتذر عن أحاديث الوصية والترغيب بما تقدم
 من الاختصاص وترد أيضا قول ابن القسيم ان عامة أحاديث الباب فى أساسه عامتال
 وبعضها منقطع وبعضها موضوع لا يحل الاحتجاج به فان فيها الصحيح والحسن وما
 يقاربها كما عرفت قوله فى حديث الباب وركعتى الضحى قد اختلعت أقواله صلى الله
 عليه وسلم وأدله فى مقدار صلاة الضحى فأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات وأكثر
 ما ثبت من قوله ان ثمان عشرة ركعة وقد أخرج الطبرانى عن أبي الدرداء مرفوعا عن صلى
 الله عليه وسلم انك كتب من الغافلين ومن صلى أربعين ركعة من القاتنين ومن صلى ستا كفى ذلك
 اليوم ومن صلى ثمانيا كتب من العابدين ومن صلى اثنتى عشرة بنى الله به فى الجنة قال
 الحافظ وفى اسناد ضعيف وله شاهد من حديث أبي ذر روى الزوار فى اسناده ضعف
 أيضا وحديث أنس المتقدم فيه التصريح بان الضحى اثنتا عشرة ركعة وقد ضعفه
 النووي قال الحافظ لكن اذا ضم حديث أى ذروا أبى الدرداء الى حديث أنس قوى
 وصلح للاحتجاج وقال أيضا ان حديث أنس فى اسناده من اطلق عليه الضعف وبه
 يندفع تضعيف النووي ولكنه تابعه الحافظ فى التخصيص وقد ذهب قوم منهم أبو
 جعفر الطبرى وبه جزم الحلبي والرويانى من الشافعية الى انه لا حد لكثرة ما قال
 العراقى فى شرح الترمذى لم أر عن أحد من الصحابة والتابعين انه حصرها فى اثنتى عشرة
 ركعة وكذا قال السيوطى وقد اختلف فى الأفضل ففيل ثمان وقيل أربع (وعن أبي
 ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة فكل
 تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف
 صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى روى
 أحمد ومسلم وأبو داود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول فى الانسان ستون وثلاثمائة فصل فعليه ان يصدق عن كل مفصل منها
 صدقة قالوا فمن الذى يطيق ذلك يا رسول الله قال النخاعة فى المسجد يدينها أو الشئ ينجيه
 عن الطريق فان لم يقدر فركعتا الضحى تجزى عنك روى أحمد وأبو داود الحديث
 الاول أخرجه أيضا النسائى والحديث الثانى أخرجه أبو داود عن أحمد بن محمد المروزى
 وهو ثقة عن علي بن الحسين بن واقد وهو من رجال مسلم عن أبيه وهو أيضا من رجال مسلم

الشعب عن أبي هريرة تعرضت نفسها عليه والظاهر انها دعته الى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره وقال بعضهم
 يحتمل أن تكون دعته الى التزويج الخفاف أن يستغل عن العبادات لاثنتان بها وخاف أن لا يقوم بحقتها انشغالها بالعبادة فعين
 التكسب بالمعنى هو الاول أظهر ويؤيده وجود الكفاية فى قوله الى نفسها ولو كان المراد التزويج لصرح به (و) السادس

(رجل صدق) الطوع حال كونه قد (أخفى) الصدقة ولا يجد صدق فأخفى والبخاري في الزكاة كمالاً فأخفاهما (حق) لأنهم
شما ما نشفق عليهم) فيه إخفاء الصدقة والأسرار بها وضرر المثل بهم القرب بها ولازمهم سماً أي لو قدر أن الشال رجل
منقذ لسانه صدقة الدين المجالبة ٣١٠ في الإخفاء فهو من شجار التثنية أو من شجار الخلاف أي حق لا بد له من ذلك شما

أَوْ سَقَى لَا يَعْلَمُ مَنْ عَلَى شِمَالِهِ مِنَ
الذَّاسِ أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ
الْكَلْبِ بِالْجَزْءِ فَالْمُرَادُ بِشِمَالِهِ نَفْسُهُ
أَيُّ أَنَّ نَفْسَهُ لَا تَعْلَمُ مَا مَاتَ تَحْتِ
عَيْنِهِ وَوَقَعَ فِي مَسْلَمٍ حَتَّى لَا تَعْلَمَ
عَيْنُهُ مَا مَاتَ تَحْتِهَا وَهَذَا لَا يَخْفَى أَنَّ
الصُّورَ ابْنَ مَاتِي الْبُصَارَى لِأَنَّ
السَّنَةَ الْأَهْوَدَةَ أَعْطَاهُ الصَّدَقَةَ
بِالْبَيْتِ لَا بِالشَّمَالِ وَالْوَهْمُ فِيهِ
مِنْ أَحَدٍ وَهِيَ تَوْفِيْقُهُ بَيْنَهُ خِلَافَ
وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَهْلُ السَّنَةِ
الْمَتَلُوبُ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ
عِلْمِ الْمَلِكِ بِأَنَّ أَغْنَاهُ ابْنَ الصَّلَاحِ
وَأَنَّ كَانَ أَفْرَدَ نَوْعَ الْمَتَلُوبِ
أَيْ تَعْلَمُهُ نَفْسُهُ عَلَى مَا تَقَعُ فِي
الْإِسْنَادِ قَالَ فِي الْفَتْحِ قَالَ شَيْخُنَا
يُنَبِّهُنِي أَنَّ فِيهِ هَذَا النَّوْعَ
الْمَعْتَكُوسَ أَنْتَهَى وَيَكُونُ فِي
الْمَتَلُوبِ الْإِسْنَادُ وَفِي مَسْنَدِ أَحَدٍ
مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِإِسْنَادِ حَسَنِ
هُوَ فَوْعَانُ الْمَلَانِيَّةُ قَالَتْ يَارَبَّ
هَلْ مِنْ خِلَافَتِي شَيْءٌ أَشَدَّ مِنْ
الْجَبَالِ قَالَ نَعَمْ الْحَدِيدُ قَالَتْ فَهَلْ
أَشَدَّ مِنْ الْحَدِيدِ قَالَ نَعَمْ النَّارُ قَالَتْ
فَهَلْ أَشَدَّ مِنْ النَّارِ قَالَ نَعَمْ الْمَاءُ
قَالَتْ فَهَلْ أَشَدَّ مِنْ الْمَاءِ قَالَ نَعَمْ
الرِّيحُ قَالَتْ فَهَلْ أَشَدَّ مِنْ الرِّيحِ
قَالَ نَعَمْ ابْنُ آدَمَ تَسَدَّقْ بِعَيْنِهِ
فَيَنْتَبِهَا عَنْ شِمَالِهِ (و) السَّابِعُ
(رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهُ) بِإِسْنَادِهِ أَوْ يُقَالُ

عن عبد الله بن يزيد قدس سره وقد أخرجه أيضا حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال ولم
يعزم السيوطي في جزم الضمى إلا إليه قوله سلامي قال النووي يضم السين ويختلف
اللام وأصله عظام الأصابع وائر السكت ثم استعمل في عظام البدن وعظامه ويدر
على ذلك ما في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلقني الله من سستين
وثلاثمائة مفصل على كل مفصل صدقة وفي الناموس أنهم أعطوا صغار طول اصبع وأقل
في اليد والرجل انتهى وقيل كل عظم ينفوخ من صغار العظام وقيل ما بين كل مفصلين
من عظام الأمان وقيل العروق التي في الأصابع وهي ثلثمائة وستون أو أكثر قوله
ويجزي من ذلك ركنه من الخ قال النووي ضم بطننا يجرى شئ أو له وفيه فاعظم
من الإبراء والتفح من جري يجرى أى كنى والحديثان يدلان على عظمه فمسل الضمى
وكبره وقهنا كما مشروعه وان ركنه ثمانية وعشرون صدقة وما كان
كذلك فهو عشرين بالمواظبة والمداومة ويدلان أيضا على مشروعية الاستسكان من
التسكين والتعجيل والتأجيل والاحكام المعروف والنهي عن التشكر ودفن النخامة وقصبة
ما يؤذى المسافر الطريق وسائر أنواع الطاعات ليست بغير ذلك ما على الإنسان من
الصدقات اللازمة في كل يوم (ومن أنعم الله به حار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال
ربقتهم عز وجل لا ابن آدم له إلا أربع ركعات من أول النهار كذلك أخرجه
أحمد وأبو داود وهو الترمذي من حديث أبي ذر أبو الدرداء الحديث في استيفاء
اختلاف كثير قال الترمذي وقد جعلت طرفة في جرحه فرد وقد اختلف أيضا في اسم
هजार المذكور وقيل هبار الباء الواحدة وقيل هدار بالال المهملة وقيل همام بالهمز
وقيل هجار بالحاء المهملة وقيل هار بالحاء المهملة المكسور وقيل هار بالهمزة
في همار و همار و همار و همار و همار وقيل هو الترمذي من حديث أبي ذر وأبي
الدرداء هكذا في نسخة التبعة بدون اثبات الالف التي لا تسمى بين أبي ذر وأبي الدرداء
والصواب اثبات الالف الترمذي الحاروري حديثا واحدا وقد دخل هو من رواية أبي ذر
أو من رواية أبي الدرداء ولم يروا كل عنه ما حديثا ولا ذروى الحديث عنهم جميعا ولا فظ
الحديث في الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله
تعالى قال ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار كذلك أخرجه قال أبو عيسى هذا
حديث حسن غير شاذ في إسناده أحمد بن حنبل بن عيسى وقد فتح جماعة من الأئمة
حديثه إذا كان عن الشاميين وهو هنا كذلك لأن يعمر بن سفيان وأبو عيسى رواه
عنه وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا الإشارة إليهم في أول الباب
واستدل به على مشروعية صلاة الضمى ولكنه لا يتم إلا على تسليم أنه أريد بالاربع

حال كونه (خالياً) من المثلث لأنه أقرب إلى الاخلاص وأبعد من الرياء أو خاليًا من الالتفات إلى المذكورة
غير المذكورة إلى وإن كان في ملاويديل هو رواية البيهقي، انقلذ كرائته يزيد به ويؤيد الأول ورواية ابن المبارك وجماديه
ذكر كرائته خلاً في موضع خال وهو أرفع (فماضت هينام) من الدعاء لمرقة قلبه وشدة دخونه من جلاله أو من بدنه

الى جلاله والفيض الفصيص عن امتلاك موضع موضع الامتلاء بالعبادة واجعلت العين من فرط البكاء كأنها انقيص بنفسها قال
القرطبي وفيض العين بحسب حال اذا كرو بحسب ما يتكشفه في حال أو صاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال
أو صاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٣١١ في بعض الروايات بالآول ففي رواية حماد بن

زيد عند الجوز في انقاضت عيناه

من خشية الله ونحوه في رواية

البيهقي ويشمله ما رواه الحاكم

من حديث أنس مرفوعا من ذكر

الله تعالى ففاضت عيناه من خشية

الله تعالى حتى يصبب الارض

من دموعه لم يعذب يوم القيامة

وذكر الرجل في هذا الحديث

لامفهوم له بل يشترك النساء

معهم فهاذا كرا لان كان المراد

بالامام العادل الامامة العظمى

والا فمكن دخول المرأة حديث

تكون ذات عيال فمعدل فيهم

وتخرج خصلة ملازمة المسجد

لان صلاة المرأة في بيتها افضل من

المسجد وما هذا ذلك فالتسارعة

حاصلة لمن حتى الرجل الذي

دعته المرأة فانه يصور في امرأة

دعاهما لا يميل مثلا لاننا

والفاحشة فامتنت خوفا من

الله تعالى مع حاجتها أو ثواب

جبل دعاهما ملك الى أن يزوجها

افقه من الانقياد أن يرتكب منه

الفاحشة فامتنت مع حاجتها اليه

ومفهوم العدد السبعة لافقهوم

له دليل وروى غيره هافق مسلم

من حديث أبي اليسر مرفوعا

من أنظر معسر أو وضع له أظله

الله في ظلم يوم لا ظل الا ظله و زاد

ابن حبان وصححه من حديث

ابن عمر الغازي وأحمد والحاكم

المذكورة صلاة الضحى وقد قيل يحفل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الضحى لانها هي
التي في أقل النهار رقة وتكون معناه كقوله صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو
في ذمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على ان النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع
الشمس والمشهد الذي يدل عليه كلامهم ورأى أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع
الفجر قال وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع
الركعات بعد طلوع الشمس لان ذلك الوقت ما خرج عن كونه أقل النهار وهذا هو
الظاهر من الحديث وعمل الناس فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى انتهى
وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النووي في الروضة عن أصحاب الشافعي ان
وقت الضحى يدخل بطول الشمس ولكن يستحب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وذهب
البعض منهم الى ان وقتها يدخل من الارتفاع وبه جزم الرافعي وابن الرفعة وسياق ما بين
وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (وعن عائشة قالت كان النبي

صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات يزيد ما شاء الله وراه أحمد ومسلم وابن
ماجه) الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الاحاديث عن عائشة
فروى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاة هان غير تقييد كما في حديث الباب وروى عنها انها
سجدة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت لا الآن يجي من مغيبه
أخرجه مسلم وروى عنها انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة
الضحى قط والى لاسجدها متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي
الضحى أو بها لا يدل على المداومة بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من
ان ذلك ما دللوا كان كما تقدم وان خالف في ذلك بعض أهل الأصول ولا يستلزم هذا الأثبات
انها أنه يصلي لجواز ان تكون روت ذلك من طريق غيرها وقولها الآن يجي من مغيبه
مغيبه بانه قد تقدم ذلك المطلق بوقت الجي من السفر وقولها ما رأيت يصلي سجدة الضحى
نفي للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية أو نفي لمساعد الفعل المقصود بوقت
القدوم من السفر وغاية الامر انها أخبرت بما بلغ اليه علمها وغيره من أكابر الصحابة أخبر
بما يدل على المداومة أو كذا المشروعية ومن علم حجة على من لا يعلم لاسيما ذلك الوقت
الذي تفعل فيه ليس من الاوقات التي تعتاد فيها الخلوة بالنساء وقد تقدم تحقيق ما هو

الحق (وعن أم هانئ أنها لما سكن عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
بأعلى مكة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غسله فسترته فاطمة ثم أخذتوه
فالتحف به ثم صلى على ركعتين سجدة الضحى متفق عليه ولا يداود عنها ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سجدة الضحى ثمان ركعات بسلام بين كل ركعتين) قوله وهو

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد ايضا من حديثه ارقاذا الغمام وعون المكاتب والبغوى في شرح السنة
التاخر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف تحسب الخلق ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة
على ما ذكره والفاظ ابن حجر رحمه الله وولف هاهنا معرفة الخصال الموصلة الى الظلال قال في الفتح قوله سبعة فظاهره

بأنه صاحب المذکورين بالتواب المذكور وجهه السكر مائة على ما سجد ان الطاعة اما ان تسكون بين العبد وبين الرب أو
 بينهما وبين الخلق فالاول بالاسان وهو الذكر أو بالقالب وهو العلق بالمسجد أو بالبدن وهو الثاني في العبادة والثاني اما عام
 هو العادل أو خاص بالقالب وهو القاص ٢١٣ أو بالمال وهو السدقة والبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو

إمام عبد الرحمن بن اسمعيل
 أشهد

قال النبي المصطفى إن سبعة
 يظهرهم الله الكريم يظله
 رب عهده فأنشئ مصدق

والمصلي والامام بعده
 وقد ألفت هذه المسئلة في
 ان العدد المذكور لا يهضم

على العالم خمس الدين بن عطاء
 الله الرازي المعروف بالهروي
 اساقم القاهرة وادعى انه ينفذ

صحيح لم يوافق انه ينفذ
 المودعين هذا وعن غيرهما
 استعصر في ذلك شيئا ثم تبين

به ذلك الاحاديث الواردة في
 مثل ذلك فزادت على عشر مسائل
 وقد اتفقت منهم السبعة ووردت

باسانيد جيد وظلمت في بيتين
 تذيلا على بيتي أبي ثامة وهما
 وزد سبعة اطلال غار عونه

وانظار ذي عصر وتختص به
 واروا ذى غرم وهو من مكاتب
 وتاجر صدق في المقال وفعاله

ونظمته مرة أخرى فثبت في
 السبعة النائية
 وتدين خلق مع اعانة غارم

منه يدعي مكانا أهله
 ثم تبين ذلك في سبعة أخرى
 ونظمته في بيتين آخرين وهما

وزد سبعة أخرى فثبت في
 وكروضه ثم مناهضه
 ثم تبين ذلك في سبعة أخرى

أعلى مكة في رواية البخاري ومسلم اسمها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتا يوم فتح
 مكة فاعتسل وصلى ثمان ركعات ويجمع بينهما بأن ذلك تسكر رفته ويزيده ما رواه ابن
 خزيمة عن ابن ابي ذر ستره ما اعتسل ويحفل أن يكون نزل في بيتها إلى مكة وكانت في بيت
 آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصيح التولان ذكر معنى ذلك الحافظ قوله فستر
 عليه فاطمة فبسط جوار الاغتسال بمحضرة امرأة من محارم الرجل اذا كان مستورا
 العورة عنها وجواز تسبته ما ياء بئوب أو فحوه قوله ثمان ركعات زاد ابن خزيمة من
 طريق كريب عن ام هاني بسلام من كل ركعتين وزادها ابنا أو داود كذا ذكر المصنف وفي
 ذلك رد على من قال ان صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر
 والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال ان هذه صلاة النسخ
 لصلاة الضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه
 وسلم على أهل قنوه وهو يلبس الوضوء الضحى فقال صلاة الاوابين اذا مضت الفصال من
 الضحى رواه احمد لم) الحديث أنسبه أيضا الترمذي وانظر مسلم ان زيد بن أرقم
 رأى قوما يصلون من الضحى فقال أما لقد علموا ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال وفي رواية له خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل قنوه وهم يصلون فقال صلاة الاوابين اذا مضت
 الفصال زاد ابن أبي شيبة في المصنف وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا مضت
 الفصال من الضحى وفي رواية لابن مردويه في تفسيره وهم يصلون بعد ما ارتفعت
 الشمس وفي رواية له انه وجدهم قد بكروا صلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية لاطبراني
 انه مر بهم وهم يصلون صلاة الضحى حين أشرقت الشمس قوله الاوابين جميع أقواب وهو
 الراجع الى الله تعالى من آب اذا رجع قوله اذا مضت ففتح الواو كسر الميم بفتح الصاد
 المهيمة أي احترقت من حر المضا وهي شدة الحر والمراد اذا وجد المصلي حر الشمس
 ولا يكون ذلك الاعتذار فتعاقها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت
 وقد توهم ان قول زيد بن أرقم ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل كافي رواية مسلم يدل
 على نفي الضحى وليس الامر كذلك بل مراده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت أفضل
 (وعن عاصم بن ذمرة قال سألتنا عليا عن طلوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال كل
 اذا صلى النحر أهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقتدارها من صلاة
 العصر من ههنا قبل المغرب قام صلى ركعتين ثم يهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا
 يعني من المشرق من ههنا من ههنا يعني من قبل المغرب فقام فصلي
 أربعة أو بعد ذلك الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعد ها أو اربع قبل العصر يصل

بين
 واستدعي بالذل ثم كابل * وتاجر صدق في المقال وفعاله
 ثم تبين ذلك في سبعة أخرى * لتوسع به السبعات من فضل فضله
 وقد أوردت الجميع في الامالي انتهى ورواه الستة ما بين يدي ومدني وفيه التصديق والعتبة والقول ورواية الرجل

عن حاله وجدوه وأخرجوه في الزكاة وفي الرقاق ومسلم في الزكاة والنسائي في القضاء والرافع (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غدا إلى المسجد وراح) المراد بالغدو الذهاب وبالروح الرجوع والاصل في الغدو الماضي بكرة النهار والروح بهد الزوال ثم يستعملان في كل ذهاب ٢١٣ ورجوع عن نفسه (أي غدا) أي غدا (له نزل) بضم النون ورازى مكانا بنزله

(من الجنة) وقد استكن الراي كعق وعق أو هبالة ضبافته (كلمة غدا أو راح) لا طاعة أي

بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا لكن المقصود اختصاصه

بمن يأتيه للعبادة والصلاة والله أعلم برواه هذا الحديث الستة ما بين بصري وواسطي ومديني

وفيهم التحدث والاختيار والعزيمة والقول ورواه تاجي عن تابعي عن حبابي وآخرجه مسلم أيضا

(عن عبد الله بن مالك ابن يحيى) بضم الموحدة وفتح الملهة وتكون المنة وفتح النون آخرها تأنيث

بفت الحرف بن المطالب بن عبد مناف وهي أم عبد الله (رجل من الأزد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

رأى رجلا هو عبد الله الراوي كما صرح به أحمد ولفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلي ولا يعارضه ما عند

ابن حبان وخبر عنه أنه من عباس لأنه ما واقعته (وقد أفت الصلاة) أي نودي لها باللائحة

الخصوصية حال كونه (يصلي ركعتين) نقلا (فلا يصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

أي عبد الله الصلي (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أتى الصلي (الصلي) أي أتى الصلي (أو بما الصلي) والمراد بذلك النبي عن فعله لأنه أتى صليتين وقال

عباد وغيره للابتداء أول الزمان فيظن وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للربضة والقبض فيها التفرغ والامام أولى

بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والتبيين ومن يتبعهم من المسلمين والمؤمنين روي خمسة الأباود الحديث حسنه الترمذي وأسانيده ثقات وعاصم بن ضمرة نفسه فقال ولو لم يكن قد روي عنه ابن معين وعلي بن المديني قوله إذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق فقد راح من ههنا قبل المغرب من ههنا قبل المغرب المراد من ههنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى وقد ارتفع الشفق من جهة المشرق فكيف دار ارتداه من جهة المغرب عند هذا العصر وفيه تبيين وقتها قوله حتى إذا كانت الشمس إلى قوله قام فصل أربع المراد إذا كان مقدار بعد الشمس من مشرقها كقدر بعده من مغربها عند هذا الظاهر قام فصل ذلك المقدار قوله إذا زالت الشمس هذا تبيين لما قبله وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس قال العراقي وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها وعن نص على استحباب صلاة الزوال الغزالي في الإحياء في كتاب الأوراد وبدل على ذلك ما رواه أبو الوليد بن مغيث الصفار عن عبد الملك بن حبيب قال بلغني عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد مسلم يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر يحسن فيها الركوع والسجود والخشوع يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وكرسي طوبى له ورواه الطبراني موقوفا علي ابن مسعود وما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى النهار خرج إلى بعض حيطان المدينة وفيه قام فصل أربع ركعات لم يتشهد بينهما ويسلم في آخر الأربع وقدموه الترمذي للصلاة بعد الزوال وذكر حديث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس وأشار إلى حديث علي هذا إلى حديث أبي أيوب وهو عند ابن ماجه وأبي داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتحهن أبواب السماء قوله وركعتين بعدها وأربع قبل العصر الخ قد تقدم الكلام على ذلك

باب تحية المسجد *

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه الجماعة والترمذي في سننه ولفظه أعطوا المساجد حقتها قالوا وما حقتها قال أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) حديث أبي قتادة أورده البخاري بلفظ النبي كما ذكره المصنف ولفظ الآخر فروى من طريق عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس ركعتين قبل أن يجلس وأنشج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سديكا الخطابي أن يأتي يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يحط بركعتين قبل أن يصلي

٤٠ قيل لي (من صلاة الصبح) لا شيء (السابع) أي أدار وابه وأحاطوا (قاله) أي عبد الله الصلي (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هو بخا (الصحيح) أي أتى الصلي (أربع الصبح) أي أدار وابه والمراد بذلك النبي عن فعله لأنه أتى صليتين وقال عباد وغيره للابتداء أول الزمان فيظن وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للربضة والقبض فيها التفرغ والامام أولى

من الشاغل بالثألة لأن الشاغل بما يفتقر فيه إلى الأحكام مع الإمام قاله القسطلاني وهذا يلحق بقوله من يرى بقاء
الثألة وهو قول الجهور ومن ثم قال من لم يرد ذلك أنه يعلو إذا لم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام وقال بعضهم إن كان
في الأخيرة لم يكن الشاغل بالثألة ٣١٤ بشرط الأمن من الاتسام والأول عن المسألة والثاني عن الخلفه ولهم

في ذلك سلف عن ابن مسعود
وغیره ركانهم ما تعارض
هذه الامر بتحصيل الثألة
والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة
بجها من الامر بذلك وذهب
بعضهم الى ان سبب الانكار
عدم التسل بين الفرض والتقل
المسألة الثانية والى هذا جرح
الطحاوى واستحله بالاحاديث
الواردة بالامر بذلك ومقتضاه انه
لولا ما خرج المسجد أو في زاوية
منه لم يكره وهو متعجب مما ذكر
و قد لو كان المراد بغير التسل
بين الفرض والتقل لم يحصل
انكار أصلا لأن ابن حبان لم
من صلاته قطعا ثم دخل في
الفرض ويدل على ذلك أيضا
حديث قيس بن عمرو عن أبي اود
وغیره انه صلى ركعتي الفجر بعد
الترافع من صلاة الصبح فلما أخبر
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
حينئذ لم يذكر عليه فضة مما
بعد الترافع من صلاة الصبح
متصلا به اذ دل على ان الانكار
على ابن حبان إنما كان لتقل حال
صلاة الترتي وهو موافق
أعموم حديث أن أقيمت الصلاة
فلا صلاة له المذكورة وهذا
الحدود رواية مسلم والسنن وابن
خزيمة وابن حبان من رواية عمرو

الركعتين أن يصلي ما أخرج مسلم عن جابر أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ما
أقضى المسجد ثم جعله الذي اشتراه منه صلى الله عليه وسلم أن يصلي الركعتين والامر بتقل
تعتيقية وجوب فعل النية والنهي وبسبب حقيقة أيضا يخرج تركها وقد ذهب الى
القول بالوجوب الظاهرية كما سلك ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في الفسخ والذي
صرح به ابن حزم عنده وذهب الجهور الى انهم سنة وقال النووي انه إجماع المسلمين
قال ربحي القاني عمن من داود وأصحابه وجوبه قال الحافظ في التخي والتخي أنه
النتوى على ان الامر في ذلك للتدب قال ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم
للذي وآه يخطي اجلس فقد آذيت ولم ياخر بصلاة كذا استدلل به الطحاوى وغيره وفيه
نظر انتهى ومن جملة أدلة الجهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد
ابن أسلم قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يجزجون ولا
يصلون ومن أدلتهم أيضا حديث نعمان بن ثعابة عن عبد الجبار ومسلم والموطأ وأبي
اود والنسائي المسألة ولله صلى الله عليه وسلم لم يحضر الله ما من الصلاة فقال
السواك انظر فقال هل على غيرها قال لا إذ تطوع وفي رواية لابن جابر ومسلم
والترمذي والنسائي وأبي اود قال السواك انظر ان تطوع وجوبه عن عدم أمره
صلى الله عليه وسلم الذي رآه يخطي بالنية انه لا منع له أن يكون قد فعلها في جلباب
من المسجد قل وقوع التخطي منه أو انه كان ذلك قبل الامر به والنهي عن تركه أو فعل
هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ ويجاب عن الاستدلال بان العصابة كانوا يدخلون
ويخرجون ولا يصلون بان النية نعمان شرع ان أراد الجالس ان يقدم وليس في الرواية
أن الجماعة كانوا يدخلون ويخرجون ويخرجون بغير صلاة نية وليس فيها ما يجرى
الدخول والخروج فلا يتم استدلال الابعديين انهم كانوا يجلسون على أنه لا نية
في أفعالهم أماعنه من لا يقول بحقيقة الإجماع فظاهر وأما عند القائل بذلك فلا يكون
حجة الأهل جميعهم بعد دعوه صلى الله عليه وسلم لاني حديثه كاشف عن الأصول وثالث
الرواية محتملة وأيضاً يمكن أن يكون مسدوداً عنهم قبل شرعها وجواب عن حديث
نعمان بن ثعابة أو لا بان النية الموقوفة في مبادئ الشرع بعد أن فصلت عن وجوب
ما يجزئ من الأوامر والألزام فمبدأ وجبات الشرع بعد على الصلاة والصوم والحج
والزكاة والشهادتين والألزام باطل فكذلك المألوم أمال المألومة لأن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اقتصر في تعامهم بنوعان من تعامهم في هذا الحديث السابق نفسه على الجنس المذكور كما
في الأمارات وفي بعضهم على أربع ثم لم يعمه بقوله بعد ان ذكر ذلك والله لا يزيد على
هذا ولا أنقص منه قال نعم الصدوق وأبو داود بن الحسن ان صدوقاً قد دخل

ابن دينار عن سفيان بن عمار عن أبي هريرة عن الحديث أعلم له قوله كل السواك وقد هم ابن عمر اختصا من المنع الجنة
عن يكون في المسجد لا شارباً عنه فذهب عنه انه كان يذهب من يتنفل في المسجد به الشرع في الإقامة وصح عنه انه قصد
المسجد فذهب الإقامة على ركعتي الفجر في بيت نفسه ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام قال ابن عبيد البر وغيره ان طه عبيد

التنازع السنة فن أدلى بها فقد اطلع وترك التنفل عند إقامة الصلاة وثداوكم بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة
ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة حتى على الصلاة معناه هلموا إلى الصلاة أي التي يقام لها فأبعد الناس بامتثال
هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره واستدل بعموم قوله الصلاة ٢١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والتقدير الأول أولى لأنه أقرب
إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلاة المولى واقترعه على الأفكار
دل على أن المراد نفي الكمال
ويحصل أن يكون المعنى تعسفي
التمنى أي فلا تصلا أحبته فالتعسفي
للتعسفي وفي قوله إلا المكتوبة
منع التنفل بعد الشروع في
إقامة الصلاة سواء كانت رابعة
أم لا لأن المراد بالمكتوبة
المقرضة وزاد مسلم بن خالد بن
عمر بن دينار في هذا الحديث
قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر
قال ولا ركعتي الفجر أخرجه ابن
عدي في ترجمته يعني بن عمر بن
حاجب واستاده حسن والمقرضة
تعمل الحاضرة والمكاتب لكن
المراد بالخبره ومصرح بذلك أحمد
والطحاوي من طريق أخرى عن
أي سلمة عن أبي هريرة بالفاظ إذا
أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي
أقيمت كذلك الفتح ورواه هذا
الحديث ما بين نيسابوري ومدين
رواسطى وفيه التحديث والقول
واثنان من التابعين وأخرجه
مسلم في الصلاة (عن عائشة
رضي الله عنها قالت لما مرض
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) مرضه لذي مات فيه)

الجنة بعدد في ذلك القسم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر
بأن لا واجب عليه سواها إذ لو فرض بأن عليه شيء من الواجبات غير هاتين المذكورتين الرسول
صلى الله عليه وسلم على ذلك ومذهبنا وبأنه لا فلاح ودخول الجنة فلا يصلح قوله لا إلا
أن تطوع أصرف وأمر الواردة بغير الخمس الصلوات لصلح قوله أقل من صدق ودخل
الجنة أن صدق أصرف الأدلة القاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان
اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة واجتماع الأمانة واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف
أضعاف تلك الأمور فكان لا بد من إبطال الضرورة الدينية واجتماع الأمانة ويجوز ثانيا
بأن قوله لا إلا أن تطوع يعني وجوب الواجبات ابتداء لا الواجبات بأسباب يختار المكاتب
فعلها كدخول المسجد مثلا لا أن يدخل الزم نفسه الصلاة بالدخول فكأنه أوجبهما على
نفسه فلا يصح شعور ذلك الصارف لثقلها ويجوز ثالثا أن يجامع من المتكئين بحديث
ضمام بن ثعلبة في صرف الأمر بحكمة المسجد إلى التذبح قد قالوا بوجوب صلوات خارجة
عن الخمس كالخزارة وركعتي الطواف والمعدن والجمعة فها هو جوازه في إيجاب هذه
الصلوات فهو وجوب المومنين بحكمة المسجد لا يقال الجمعة داخل في الخمس لأنها مبدل عن
الظاهر ولا نقول لو كانت كذلك لم يتبع النزاع في وجوبها على الاعتيان ولا احتيج إلى
الاستدلال لذلك إذ عرفت هذا الاحتمال أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب
والحديث يدل على مشروعية التحية في جميع الأوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء
منهم الشافعية وكرهها أبو حنيفة والأوزاعي والشافعية في وقت النهي وأجاب الأولون
بأن النهي إنما هو على السبيل واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتي
الظهر وصلى ذات السبيل ولم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد
وهو يخطب بخمس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة
ممنوع منها إلا التحية ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية
فلا والله لا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما أهم هذا الاهتمام ذكر معنى ذلك
النووي في شرح مسلم والتحقيق أنه قد تعارض في المقام عموم النهي عن الصلاة
في أوقات مخصوصة من غير تفصيل والأمر للدخول بصلاة التحية من غير تفصيل
فخص به أحد العمومين بالآخر فحكم وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل
واحد منهما في الصحيحين بطرق متعددة ومع اشتغال كل واحد منهما على النهي أو النهي
الذي في معناه وأما إذا ورد ما يقضي بخصيص أحد العمومين بحمل عليه وصلاة صلى
الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر مختص به لما ثبت عند أحمد وغيره عن قدمنا ذكرهم
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سلمة أفنقصها إذا افتأنا حال لا ولو سلم عدم

واشتهد وجهه وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (خضرت الصلاة) أي وقمت وهي العشاء كافي رواية موسى بن أبي عائشة
(فأذن) بالصلاة بمنا للمفعول من التاذين والاصلي وأذن قال في الفتح وهو أوجه المراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون
معناه أعلم ويقويه رواية الأعمش ولفظه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستقدمته تسجدة المبهمة (نقال) لمن حضره (مروا) بضمين

راجعته وما حلت على كثرة مراجعته الا انه لم يشع في قلبه ان يحب الناس بعد رجلا قام مقامه ابدا الخديث أخرجه البخاري
بقامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أواخر المغازي وأخرجه مسلم أيضا وهذا التقدير يندفع اشكال من قال
ان صاحب يوسف لم يقع منهم اظهار ما يخاف ما في الباطن (مروا بابكر ٣١٧ فليصل بالناس) فاني بلال الى أبي بكر

فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك ان تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا باعصر مسل بالناس فقال له فمر أنت أحق بذلك مني ولم يرد

به ما أرادته عائشة قال النووي تأوله بعضهم على انه قال ذلك فواضعا وليس كذلك بل قاله

للعذر المذكور وهو انه رقيق القلب كثير البكاء فخشى أن لا يسمع الناس انتمى قال في التلخيص ويحتمل أن يكون رضى الله عنه

فهم من الامامة الصغرى الاجامة الكبرى وعلم ما في نعماتها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختاره ويؤيده انه عند البيعة

أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أباع عبد بن الجراح والظاهر انه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الاصر له بذلك تقربا

الاصر له بذلك سواء شرب من نفسه أو استخفاف قال القرطبي يستفاد منه أن الاستخفاف في الصلاة أن يستخفاف ولا يوقوف على اذن

خاص له بذلك (نخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصل) وفي رواية يصلي وظاهره انه شرع في الصلاة أو المراد انه تهيأ لها وفي رواية أبي معاوية عن الامش باللفظ فلما

دخل في الصلاة وهو محفل

في مسجد وأراد الجأوس قبل الصلاة ولكنه ساء في أبواب صلاة العبد حديث مرفوع يدل على منع التخصة قبل صلاة العبد وبعدها ومن جهة ما استثنى من عموم التخصة من دخل المسجد وقد أقيمت القرينة فانها لا تشترط حديث أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعا بلفظ اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة

(باب الصلاة عقب الطهور)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بلال عند صلاة الصبح يا بلال حدثني بأمرى عمل علمته في الاسلام فاني سمعت دف نهليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا

أرجى عندى الى لم تطهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي متفق عليه) قول بلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم انه كان يعبر مارا ويعبر مارا أصحياه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الأحاديث ويدل على ذلك ان الجنة لا يدخلها أحد الا بعد الموت

قوله بأمرى عمل بلانظ افعال التخصيل وإضافته الرجاء الى العمل لانه السبب الداعي اليه قوله في الاسلام زاد مسلم في روايته منعة عندك قوله فاني سمعت زاد مسلم الليلة وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام كما تقدم قوله دف نهليك بفتح الهمزة وثمة قيل الفاء وضبطه الحب الطبري بالذال المعجمة قال الخليل دف الطار اذا

حرل جناحيه وهو قائم على رجله وقال الحمدي الدف الحركة التلقينية ووقع في رواية مسلم خشف أعينك بفتح الخاء وسكون الشين المجتمين ويخفف الفاء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة التلقينية ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما خشخشة مجتمين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا قوله الى لم تطهر بفتح الهمزة ومن مقدرة قلبه صلاة

لا فعل التفضيل وهي ثابتة في رواية مسلم قوله ما كتب لي أي قدر وهو أعم من القرينة والمأله قال ابن التين انما اعتمد بلال ذلك لانه علم من النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاة أفضل الاعمال وان عمل السر أفضل من عمل الجهر ووجه التقدير يندفع ايراد

من أورد عليه غير ما ذكر من الاعمال الصالحة ولحديث فوائده منها جواز الاجتهاد في توقيت العبادة والحث على الصلاة عقب الموضوع سؤال الشيخ عن عمل قلبه فيخضه عليه واستدل به على جواز الصلاة في الاوقات المكروهة لعدم قوله في ساعة من ليل أو نهار وتعقب بان الاخذ به موهوم ليس بأولى من الاخذ بموم التهي

(باب صلاة الاستخارة)

(عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها

لان يكون المراد دخول في مكان الصلاة أو دخول فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نفسه) المقدسة (خفية) في تلك الصلاة بعين الكن في رواية حمصي بن أبي عائشة فصل أبو بكر تلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلس نفسه خفية وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (نخرج يهادي) مبني

للجنة ولأبي عيسى (زيد بن جابر) أي بعد عليهما بالأمم من شدة الضيق والتمادي القابل في المشي البالي
والرجلان هما عباس بن علي وأواسمة بن زيد والفضل بن عباس أو بريرة وثوبان (كأنهما أظفر بجليه) ولا بن عباس كراي رجله
(بعضان الأرض) أي يجرهما عليهما فيمده ٣١٨ عام (من الوجع) عند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس بأحد

تأليفه السور من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالامر فليكره ركعتين من غير الفريضة
ثم يقول اللهم إني استخيرك بعلمك وأستعيذك بقدرتك بهدئك وإسالك من فضلك العظيم فإنك
تهدونا ولا نقدر ولا علم ولا إمام فاعلم أن هذا الامر خير لي
في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فافقه له ويسره لي ثم بارك لي
فيه وإن كنت تعلم أن هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل
أمري وأجله فادبر فمعي واسر فني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به قال
ويسمى حاجته رواه الجماعة (الاستخارة) الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع تصحيح
الترمذي وأبي حاتم له قد ضمه محمد بن حنبل وقال ابن حبان في صحيحه عبد الرحمن بن أبي الموالي
يعني الذي أنكر به هؤلاء الجماعة من طرقهم في الاستخارة وقال ابن عدي في
الكامل في ترجع بسند طر من المذكور أنه أنكره حديث الاستخارة قال وقد رواه
غير واحد من الصحابة انتهى وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي وهو ر أهل العلم كما قال
العمري وقال أبو عبد بن حنبل في رواية زرعة وأبو سالم لا بأس به في الباب عن ابن مسعود
عند الطبراني قال علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستخارة قال إذا أراد أحدكم أمرا
فليقل فذكر حديث الباب وفي إسناده صالح بن موسى بن إسحق بن طلحة التيمي وهو
مترول كما ذكر في التقرير وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير وابن حبان في صحيحه
وفيهم ثم قال اللهم انك تقدر ولا أقدر وكذا الحديث وعن أبي بكر الصديق عند الترمذي
في الدعوات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أمرا قال اللهم خرنى واشتغلني وفي
إسناده ضعف وعن أبي سعيد عند أبي دعلج الموصلي بالفتح سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا أراد أحدكم أمرا فليقل اللهم إني استخيرك بعلمك وأستعيذك بقدرتك بهدئك وإسالك من فضلك
العظيم ولا تقه الأمانة قال العمري وإسناده جيد وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد
وأبي يعنى والبخاري في مسندهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سعادة ابن آدم
استخارته الله عز وجل قال البخاري لا يهمل هذا النظر إلا عن سعد ولا رواه عنه إلا ابنه محمد
قال العمري قد رواه البخاري في مسندهم عن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه
وكلاهما لا يدرى إسناده وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والسنة وعن ابن
عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة تأييدنا السور من القرآن اللهم إني استخيرك بالحديث إلى قوله علام الغيوب
وفي إسناده عبد الله بن هاشم بن عبد الرحمن بن أبي عمير وهو متهم بالكذب وعن ابن عمر
حديث آخر عند الطبراني في الأوسط وهو حديثه الأول قوله في الأمور كلها دليل على

حسن فلما أسس الناس به سجدوا
(فأراد أبو بكر) رضى الله عنه
(أن يتأخر) زاد أبو عاصم
الاعمش فلما سمع أبو بكر حسه
ذهب يتأخر (فأمره) إليه النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم)
لضعف موصوفه وأولان شاطبته من
يكون في الصلاة بالاعياء أول
من المطلق (أنه كذلك) ذهب
بالتقدير الزمولى رواية عامر بن
أبي عاصم في رواية موسى بن
أبي عاصم في رواية أبي عاصم في
رواية أبي عاصم في رواية أبي عاصم
صلى الله عليه وآله وسلم (حتى
يخلص إلى جنبه) أي يجيب أبي
بكر الأيمر وفي رواية موسى
ابن أبي عاصم في رواية أبي عاصم
في رواية أبي عاصم في رواية
الاعمش حتى ساس عن يسار أبي
بكر وهذا هو مقام الامام وكان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعلم في أبو بكر صلى الله عليه
والناس يصلوا يسلا في يسار
أي بصوته الدال على فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لأهم
مقتدرون إلا أنه لا يلزم الاقتداء
بأمورهم وقد انما هزت الروايات
بالحزم بما يدل على أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان هو الامام
في ثلاث الله لاوارأيا بغير كان

ما وما (في رواية جابر بن زيد) وأغرب الطبراني في مسنده حيث قال لم يسمع
في الصحيحين أن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عن غير أبي بكر أو بن يسار أنه قال فالحجب منه ~~يكنى~~ بفعل عن
ذلك في حال شربه له (فكان أبو بكر صلى الله عليه وآله وسلم) وعند ابن المذرك من رواية مسند ابن إبراهيم عن شبيب بن أبي عيسى عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعند الترمذي والساق وابن خزيمة من رواية شعبة عن زهير بن أبي هند عن شقيق
ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر بن العباس من ربح ان أبي بكر كان مأموماً لان أيامه ما يؤبه بحفظ الحديث
الاعمش من غيره واستدل الطبري بهذا على ان الامام ان يقطع الاقتداء به ٣١٩ ويقصد هو بغيره من غير ان يقطع

الصلاة وعلى جواز انشاء
القدوة في انشاء الصلاة وعلى
جواز تقديم احرام المأموم
على الامام بناء على ان أبي بكر كان
دخل في الصلاة ثم قطع القدوة
واقيم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ومنهم من ربح انه
كان اماماً لقول أبي بكر ما كان
لابن أبي حنيفة ان يقدم بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وقد جزم بذلك الضياء
وابن ناصر وقال انه صح وثبت
انه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى خلف أبي بكر مرة متدياً به
في حرمه الذي مات فيه ولا
يشكر هذا الاجاهل انتهى
وقد ثبت في صحيح مسلم انه صلى
خلف عبد الرحمن بن عوف في
غزوة بركة صلاة الفجر وكان
صلى الله عليه وآله وسلم قد
خرج لحاجته فقام الناس
عبد الرحمن فصلى بهم فادركه
صلى الله عليه وآله وسلم احدى
الركعتين فصلى مع الناس
الركعة الأخيرة فلما سلم
عبد الرحمن قام النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بتم صلاته فأمرع
ذلك المسلمين فأكثروا التسبيح
فلما قضى صلى الله عليه وآله
وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال

العهوم وان المرء لا يتقرب من الصغرة وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه قرب آخر
يستخف بأمره فيكون في الاقدام عليه منبر عظيم أو في تركه لئلا قال صلى الله عليه
وسلم ليسأل أحدكم ربه حتى في شيعته نعله قوله كما بعلمنا السورة من القرآن فيه دخل
على الاهتمام بأمر الاستخارة وانه منا كدس فبفسه قال العراقي ولم أجدهم قال
بوجوب الاستخارة مستدلاً بتشبيه ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدل بعضهم على
وجوب التشميد في الصلاة بقول ابن مسعود كان يعلمنا التشميد كما يعلمنا السورة من القرآن
فان قال قائل انما دل على وجوب التشميد الامر في قوله فليقل التحيات لله الحديث فانه
وهذا ايضا فيه الامر بقوله فليكر كعتين ثم ليقل فان قال الامر في هذا فليقل بالنسبة
وهو قوله اذا هم احدكم بالامر قلنا انما يؤمر به عند ارادة ذلك لا مطلقاً كما قال في التشميد
اذا صلى أحدكم فليقل التحيات قال ومجمل على عدم وجوب الاستخارة الاحاديث
الجميعية الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس من قوله هل على غير ما قال لا الا ان
تطوع وغير ذلك انتهى وفيه ما قد علمنا في باب تحية المسجد قوله فليكر كعتين فبفسه
ان السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا يجزئ الركعة الواحدة وهل يجزئ في ثلاثين
يصلى أربعاً أو أكثر تسليمة يحفل ان يقال يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب ثم صل
ما كتب الله لك فهو ال على انهم لا ينظر الى زيادة على الركعتين ومفهوم العبد في قوله
فليكر كعتين ليس بجمعة على قول الجمهور وقوله من غير الفريضة فيه انه لا يتصل
التسعين بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسبق الانية وتحيمة المسجد وغير ذلك من
النوافل وقال النووي في الاذكار انه يحصل التسعين بذلك وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
اتمها امره بذلك بعد حصول اللهم بالامر فاذا صلى رابعة أو فريضة ثم هم بعد الصلاة
أو في انشاء الصلاة يحصل بذلك الايمان بالصلاة المستنوية عند الاستخارة قال العراقي
ان كان همه بالامر قبل الشروع في الرتبة وقصوها ثم صلى من غيرية الاستخارة وبدا له
بعد الصلاة الايمان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك قوله ثم ليقل فبفسه انه لا يضر
تاخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل وانه لا يضر الفصل بكلام آخر يسر
خصوصاً ان كان من آداب الدعاء لانه في يتم المقضية للتراخي قوله أسخبرك أي اطلب
منك الخير أو الخير قال صاحب المحكم استخار الله طلب منه الخير وقال صاحب النهاية
خار الله لئلا أي أعطاك الله ما هو خير لك قال والخير يسكون الماء الاعم منه قال فاما
بالفتح فهي الاسم من قوله اختار الله قوله بملك الماء للعليل أي بانك أعلم وكذا قوله
بتدريك قوله ومعاشي المعاش والعيشة واحديسمة ملان مصدر او اها قال صاحب
لمحكم العيش الحية قال والمعاش والمعيشة ما يؤتى به انتهى قوله أو قال

أحسنتم أو قال قد أصبتم بغيرهم أو صلوا لوقتها ورواه ابو داود بهوه أيضاً وقد روى الدارقطني من طريق الغيرة بن شعبة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ما مات نبي حتى يؤمره رجل من قومه قال في الفتح وفي هذه القصة
من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع الصحابة ونفسه له تعمر بعده وجواز التناهي في الوجه ان آمن عليه

الاهليان ولا طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه ونحوها العائشة ووجوه اربعة الصغار الكبير
 والمشاورة في الامور الهامة والادب مع الكبير لهم بالثبوت من الصف والزام القاضل لانه اراد ان يثبوت
 في يساري الصف فلم يترك النبي ٢٢٥ صلى الله عليه وآله وسلم يتزوج عن عقابه ونفسه ان البكاء

عاجل امرى هو ذلك من الراوى قوله فاصرفه عن واحد ففى عنه هو طالب الاكل من
 وجوه الصراف ما ليس فيه خيرة فبعضه ولم يكف بسؤال صرف أحد الاخرين لانه قد
 يصرف الله المستخير عن ذلك الامر بان ينقطع طلبه له وذلك الامر الذى ليس فيه خيرة
 بطابعه فربما ذكره وقد يصرف الله عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلب العبد عنه
 بل يتركه في طلبه ما شاء حتى يحصل له فلا يطلب له خاطر الا بمصلحة فلا يماضى خاطره فاذا
 صرف كل منهما عن الامر كان ذلك اكل ولذلك قال واقدري الخير حيث كان ثم ارضى
 به لانه اذا قدر له طلب ولم يرض به كان مستكبرا العيش آتيا بعد رضاه بما قدره الله له مع
 لو نسيه له في قوله ووهو حاجته أى في أثناء الدعاء عند ذكرها بانك يا عبيد الله ان كان
 هذا الامر واحد يتبدل الى شروعية الصلاة لا اختيار والدعاء فليس بالاولى في ذلك
 شيء فلو هل يستحب تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي الظاهر ان باب وقد ورد في
 حديث تكرار الصلاة فاختاره بها ربه ابن السني من حديث أنس مرفوعا بالفاظه اذا هممت
 بالصلاة فترى رباني فيمضي مع صراتي ثم انظر الى الله يسبق الى قلبه ان الخير فيه قال
 الزوي في الذي ذكر اسماؤه فربما يصرفه عن الاعرفهم قال العراقي كلهم معروفون ولكن
 بعضهم معروف بالذهب الشريفا يدوهو ابراهيم بن ابي ابن المنذر بن أنس بن مالك وقد
 ذكر في المشيئة المشيئة و ابن حبان وابن عدي والزيدي قال العيني يحدث عن الثقات
 بالواحد وكذا قال ابن عدي وقال ابن حبان شيخ كان يدور بالشام يحدث عن الثقات
 بالواحد وعنه لا يجوز ذكره الا على سبيل القدح فيه وقد رواه الحسن بن سعيد الموصلي
 فقال حدثنا ابراهيم بن حبان بن ابراهيم ثنا ابي عن ابيه النضر بن أنس بن مالك
 ان سمعته وسماه النضر بن كريمة بن النضر بن حبان قال العراقي فالحديث على هذا اسنادا لا يثبت
 ثم قد يستدل لانه تكرار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا علة لا طاعة لشيء الصبح
 وهذا لو كان المراد به تكرار الدعاء في الوقت الواحد فالدعاء الذي نفس الصلاة تتكرر
 الصلاة ثلاثا متتالية قال النووي ينبغي ان يهمل بعد الاستخارة ما ينشرح له فلا ينبغي
 ان يردد في نفس واحد ثلاثا متتالية بل يكون في الاستخارة بل ينبغي له تخير ثلث الخصال
 راسا او فلا يكون من تخير الله بل يكون مستخير الله وامر قد يكون غير صادق في طلب
 المستخير في التيمم من العلم والقدرة وانما جاء الله تعالى فاذا صدق في ذلك تيمم من الخول
 واسوة من اختيار الله

ولا يصح ان لا يطل الله صلاة
 لانه صلى الله عليه وآله وسلم
 بعد ان علم حال أبي بكر في رقة
 القاب وكثرة البكاء لم يعدل
 عنه ولم يمانه من البكاء وانما
 الايمان يقوم بهام الخلق وفيه
 ان ادأمر الجاهل فانه قد عرفها
 بانها من حسنات العارض
 يرتفع في تركها ورجوع الى ان
 يكون في ذلك ايمان بجواز
 الاختيار في ذلك وان كانت
 الرخصة في ذلك وفيه ما يتبع
 حدث الخبر وصحة الصلاة
 انما هو والله اعلم ومنهم من
 ثم ما فعلته من تقدم ان
 الامام وجواز اختلاف
 الامام ليس بضرورة كدليل
 أبي بكر وعلى جواز مخالفة
 وقت الصلاة وتغير رقة كل
 قسدا ان يلحق به ويعلق به من
 وحدهم على الله وعلى جواز
 انقسام بعض المؤمنين ببعض
 وهو قول الجمهور واختار
 النووي وأما الآية التي تروى
 فيها فبأن ابنا كراما كل
 ما دعاوا واستأذنه على صفة
 من الله فالدعاء على اتيام فائضا
 في الصلاة فلا يملكه
 طاعة الله ورواه هذا
 الحديث كوفون وقوله رايه ابن عراب

هـ (باب ما اذا طهرت النيام وثمة قال كوج والله موجود)
 هـ (باب ما اذا طهرت النيام وثمة قال كوج والله موجود)
 هـ (باب ما اذا طهرت النيام وثمة قال كوج والله موجود)

ساجد
 والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على النبي وآله (وعنه)
 أي من عائشة (رضي الله عنها) رواية أخرى (قال لما قل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد سجدته استأذنت

الزواجر) أي طاب منهن الأذن (ان يمرض في بيتي فأذن) رضى الله عنهن (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقى الحديث تقدم أنفا
عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه خطب الناس في يوم ذي ردغ) أي وحل (نأمر المؤمنين لما بلغ من صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة قال قل الصلاة)
أي الصلاة خاصة (في الرجال فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (نقال) ابن عباس اهدم (كأنكم أنكروا)
هذا الذي فعلته (أنه هذا فعله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي
الجمعة (عزمة) أي منجزة (والى كرهت) مع كونها عزمة (ان أخرجكم) أي أخرجكم (وأضيق عليكم) وفي رواية
أخرجكم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال قال رجل من الأنصار) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم والرجل قبل هو عثمان بن مالك أو بعض عروسة أنس وقد يقال ان عثمان عم
أنس بجوار الكونهم ما من المزبج لكن كل منهما من بطن (الى) لا يستطيع الصلاة معك) أي في
الجماعة في المسجد وادع عبد الحميد عن أنس والى أحب أن تأكل في
بيتى وتصلى (وكانت جلاضهما) سمينا وأشار به الى عله فخلقه
فصنع لبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فدعا الى منزله
فبسط) بنفحات (له حصيرا ونضع طرف الحصير) نظهرا أو تدينا لها (فصلى عليه ركعتين) أي
على الحصير زاد عبد الحميد وصلينا معه (فقال رجل من آل الجارود) وكانه عبد الحميد
ابن المنذر بن الجارود البصري كما عند ابن ماجه وحبان من

ساجدا كانوا الدعاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله من ربه أي من ربه
ربه وفضله قوله وهو ساجد الوار للرجال أي أقرب حالته من الرحمة حال كونه ساجدا
وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لان العبد بقدر ما يبعد عن
نفسه يقرب من ربه والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لانها الأقام
الرجل بالمذلة ولا ترضى بها ولا بالتواضع بل بخلاف ذلك فاذا سجد فقد خالف نفسه وبعد
عنها فاذا سجد منها أقرب من ربه قوله فاكثر الدعاء أي في السجود لانه حاله قريب كما
تقدم وحالة القرب مقبول دعاؤها لان السجود يجب عبده الذي يطعمه ويتواضع له
ويقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود
ومن الدعاء فيه وفيه دليل لمن قال السجود أفضل من القيام وسبب ذلك ان السجود
ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بكثرة السجود قالان

ان سجد لله سجدة ارفعك الله بها درجة وحط به عنك خطيئة رواه أحمد ومسلم وأبو
داود) الحديث لفظه في صحيح مسلم قال يعني بعد ان بن أبي طلحة الميمرى لقيت ثوبان
مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أخبرني بعمل أعمله يدخلني الله به الجنة
أو قال باحب الأعمال الى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله الثالثة فقال سألت عن
فعلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على ان كثرة السجود
مرغب فيها والمراد به السجود في الصلاة وسبب الحديث ما تقدم في الحديث الذي
قبل هذا ان أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو موافق لقوله تعالى واسجد
واقرب كذا قال النووي وفيه دليل لمن يقول ان السجود أفضل من
القيام وسائر أركان الصلاة وفي هذه المسئلة مذاهب أحدها ان تطويل السجود
وتكثير الركوع والسجود أفضل بحكم الترمذي والبخاري عن جماعة وعن
قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني ان تطويل القيام أفضل الحديث جابر الاق والى
ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كما يأتي والمذهب الثالث انها سواء وتوقف
أحمد بن حنبل في المسئلة ولم يعض فيها شيئا وقال الحق بن راهويه اما في التمار
فتكثير الركوع والسجود أفضل واما في التمل فتطويل القيام الآن يكون للرجل جزء
باللبي يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لانه يقرأ جزء ويرجع كثر الركوع
والسجود قال ابن عدي انما قال الحق هذا لانهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالليل (وعن ربيعة بن كعب قال كنت أيت مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوئه
وحاجته فقال ساقى فقلت اسألك من افعلة في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هو ذلك

٤١ نيل في حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه عن أنس (لأنس) رضى الله عنه
(أ) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الضحى قال أنس (مارأيت صلاة الايومة منذ) نقي رؤيته لايتسلم نقي فعلها فهو
يقول عائشة رضى الله عنها مارأيت صلى الله عليه وآله وسلم يصليها وقولها كان يصليها أربعا فالتفتي رؤيتها هو المأثبات فعملها

بأنه لا يوافق عليه من رآه إلا يمتدح ما بين يديه ولا يخطئ ولا يصح في وقته التحدث والسامع والقول والتوسيد
 أبيه إلى الطهي والادب وأبو بكر في الصلاة (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه)
 قال إذا قدم العشاء (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه) (رواه عن أبيه)

وأحمد كم صائم وموسى ثقة
 (قوله) أي بالعشاء (قوله)
 أن فصل الصلاة المغرب ولا يفتلوا
 من عشاءكم) وفيه دليل على
 تقديم فضيلة التمسح في الصلاة
 على فضيلة أول الوقت فانهم
 لما تراجعا قدم الشارع التمسح
 إلى حضور القلب على أداء
 الصلاة في أول الوقت وادعى
 ابن سريج أن في المسح بدليل
 على امتداد الوقت في سق من
 وضع لها الخدم ولو ترجع الوقت
 الهدوء وقال في مثل ذلك في
 حق التمسح والتمسح واستدل
 النوردي وغيره بصحة أبيه
 على امتداد وقت المغرب
 واعتبره ابن دقيق العبد
 واستدل به القرافي على أن
 شتم ودلالة الجماعة ليس بواجب
 لأن ظاهره أنه يشترط لكل
 وإن فاته الصلاة في الجماعة
 وفيه نظر واستدل بعض
 الشافعية والحنابلة بقوله
 فأهروا على تخصيص ذلك بمن
 يشترط في الكل فاما من يترجم
 أقبح الله صلاة فلا يتأدى بل
 يتروى إلى الصلاة قال ابن الجوزي
 لأن قوم ان هذا من باب تقديم
 من العبد على حق الله وليس
 كذلك وشاهد صحة ما في المطبوع

وقال ابن سريج في فضلك بكثرة السجود رواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود (قوله) ساق
 فيه جواز قول رجل لا تبعه ومن يتولى خدمته سلوفى حواشيكم قوله من الفتنة فيه
 دليل على أن من الناس من يكون مع الانبياء في الجنة وفيه أيضا جواز سؤال (قوله)
 الرقية التي تكبر عن السائل قوله أي على نفسك بكثرة السجود فيه أن السجود من
 أعظم القرب التي يكون بها ارتباط مع الله تعالى لا يبالا بالانحراف عن
 أيضا مثل من قال أن السجود أفضل من القيام كما تقدم (وعن جابر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال أفضل الصلاة طول السجود رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي
 ومعه) وفي الباب عن عبد الله بن جابر عن أبيه عن داود والنسائي أن النبي صلى الله عليه
 وسلم مثل أي الأعمال أفضل قال إيمان لا شيء الحديث وفيه فأي الصلاة أفضل قال
 طول السجود وعن أبي ذر عن أحمد وابن جابر في مسجده وأما كفي في المسح فذكر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه فأي الصلاة أفضل قال طول
 السجود قوله طول السجود هو بطريقين أحدهما ما رواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود والنسائي
 أن النبي صلى الله عليه وسلم مثل أي الأعمال أفضل قال طول السجود وأما الحديث
 يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما وإلى ذلك ذهب جماعة منهم
 الشافعي حكيه أنه قدم وهو الظاهر ولا يوافق حديث الباب ومما في الأحاديث
 المتقدمة في فضل السجود أن صلاة أهل الله على النبي صلى الله عليه وسلم في غايته في فضل طول
 القيام ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أنهما أحسن من طول القيام وأما حديث
 ما تروى به إلى الله أفضل من سجودك في صلاة لا يصح لرساله كما قال القرافي لأن في
 إسناده أبا بكر بن أبي مريم وهو ضعيف وكذلك أيضا يلزم من كون الحديث الذي رواه
 قال سجود ما مضاهيه على القيام لأن ذلك إنما هو باعتبار حاجة الدعاء قال العراقي
 الظاهر أن الحديث أفضلية طول القيام محمولة على ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعة
 وعلى ضرورة المنفعة فاما الإمام في التواضع والنزول فهو مأثور بالخصيف المنسوخ
 أو إذا علم من حال الماء وميت السجودين أيضا لا يطويل ولم يثبت ما به من الضعيف
 من كتابي ويخبره الأبا بأس بطويل وعليه جعل صلته في المغرب بالاعراف كما تقدم
 (وعن القزويني) حكيه قال إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتدح ما به من الضعيف
 ثم قد ما رواه أحمد ومسلم قال لا تقول إلا كقول سيدك ورواه الجماعة إلا أبا داود في
 الباب عن أبيه عن هذا الترواي في حديثي والشافعي في الأوسط مثل حديث المغيرة قال
 الترواي ورواه رجال الصحيح وعن ابن جابر عندهما الطبراني في الأوسط بخبره وعن

له مثل الخلق في عبادته يتلو بحمده فمن طهات المقوم كان شيئا يسيرا لا يطاع عن حاشا الجماعة تعالى الشيمان
 رواه عن هذا الحديث جماعة من مشايير مصر واليمن ومكة وفيه الحديث والعهدة وأبو بكر في موضع آخر (قوله) إن
 عائشة رضي الله عنها أنها سألت (والمسألة) (والمسألة) (والمسألة) (والمسألة) (والمسألة)

كان يكون في مهنة أهله قال آدم بن أبي اسحق في تفسيرها (تعني) عائشة (في خدمة أهلها) نفسه أو أعم كخدمة ثوبه وحلبه شانه
تواضعه ما منه صلى الله عليه وآله وسلم والوسم في خدمة في مهنة بيت أهله وإضافة الميت للأهل الملائكة السكتي ونحوها واللا
فأثبت له صلى الله عليه وآله وسلم وتفسير آدم للخدمة موافق للجوهري لكن ٣٢٣ فسر هاني المحكم بالحديث بالخدمة

والعمل ووقع مبيد في الشمال
لأنه روى عن عائشة بأنها كانت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بشر من البشرية في ثوبه وبجلب
شانه ويخدم نفسه ولا جدوا
حجاب عنهما يخطب ثوبه ويخصف
فعله زاد ابن حبان ويرفع دلو
وزاد الحاكم في الأكمال وما رأيت
صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
بسيده امرأة ولا خادما (فإذا
حضرت الصلاة) ولا بن عرعة
فإذا سمع الأذان وهو أخص
(خرج إلى الصلاة) وترك حاجة
أهله وهذا موضع الدلالة للترجمة

والمستدل به على أنه لا يكره
الشمس في الصلاة وأن النبي
عس كف المشعر والتمباب
لأنه لا يكون المذكر أنه أراح
عن نفسه هيئة المهنة كذا ذكر
ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر
لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له
هيئة أن ثم لا يلزم من ترك ذكر
الهيئة الصلاة عدم وقوعه وفيه
الترغيب في التواضع وترك
الكبر وخدمة الرجل أهله
وترجم عليه البخاري في الأدب
كيف يكون الرجل في أهله
وفي هذا الحديث التحديث
والعنونة والسؤال وأخرجه
أيضا في الأدب والفتايات

العمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط أيضا نحوه وفي أسناده سليمان بن الحسك وهو
ضعيف وعن أبي جحيفة عند الطبراني في الكبير نحوه وفي أسناده أبو قتادة عبد الله بن
واقف الطبراني ضعيف البخاري والجمهور وثقه ابن معين في رواية واحد وقال ربما أخطأ
وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقوم حتى تنقطر قدماه
الحديث وعنها حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزلت فقام أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتفضت أقداسهم وعن سفيان الثوري أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نعت قبل أن يموت واعتزل النساء حتى صار كأنه شنقوله حتى ترم قدماه الورم
الآن قد خفف ذلك ألا كون عبد أشكر أو فيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان
ومنه قوله تعالى أعملوا آل داود شكرًا والحدِيث يدل على مشروعية اجتماع النعم في
العبادة من الصلاة وغيره ما لم يؤد ذلك إلى الملال وكانت حاله صلى الله عليه وآله وسلم أكمل
الأحوال فكان لا يمل من عبادته بل كان في الصلاة قرة عينه وراحته كما قال في
الحديث الذي رواه النسائي عن أنس وجعلت قرة عيني في الصلاة وكما قال في الحديث
الذي رواه أبو داود وأرجح ما يابال

باب إخفاء التطوع وجواز جماعة

(عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته
الألمكتوبه رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن له معناه من رواية عبد الله بن سعد
عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضا الترمذي في الشمائل
ولفظه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في
المسجد قال لا ترى إلى بيتي ما أقرب من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي
في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن ماجه قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحصل الصلاة الرجل في بيته فنور يورثكم
وفيها انقطاع وعن جابر عند مسلم في أفراد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
قضيت أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته فإن الله من زجر جعل في
بيته من صلاته خيرا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر قال العوفي وأسناده
صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا
بؤسكم مقابرا الشيطان بقوم من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند
الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا
وفي انظر متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا وعن عائشة عند أحمد بن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا بها قبورا وعن زيد بن

والترمذي في الزهد قال صحيح (عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه) قال أبو قتادة جاءنا ما في مسجدنا هذا أي مسجد
البصرة (فقال اني لاصلي بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها لكن أريد تعليمكم صفته المشرعة
بأنه فعل كما فعل جبريل عليه السلام أذهوا وضع من القول عنية التقرب بها إلى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريد وأريد

فهذه الرواية أخرى وهي التي فيها التسمية التحليلية بفتح التاء في كل واحد كالتسليم بفتح التاء والجمعة وانه دليل على جواز ذلك لانه لو لم يكن من باب التسمية في العبادة (اصلي) هذه الصلاة (كيف) أي على السكينة التي (وأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى) ٣٢٤ أي لا ريبكم كيف رأيت لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يربهم أيها الغافل اذ لا زماها وهو

كيفية صلواته صلى الله عليه وآله وسلم كانه عليه الكرماني وأما ما أخرجه صاحب المصنف هذا الحديث وأبو هو عنده مسلم من حديث مالك بن الحويرث ورواه الترمذي به يروون وفيه تابعي عن تابعي عن صاحب الترمذي والحديث والعلمية والنزل وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنهما) الحديث من وأبا بكر فاجعل بالناس تقدم قريبا (وفي هذه الرواية قالت قالت أبا بكر إذا قام في مقامك لم يجمع الناس من البكاء) (قوله فاجعل) وسنن نوادة (فرع) ابن الخطاب (الذي جعل بالناس) فقلت عائشة فقلت لحفصة بنت عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يجمع الناس من البكاء) فخرج فاجعل بالناس ففعلت حفصة فقلت إن قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) اسم فاجعل مبنى على المصنوع زجر يعني الكافي (الذي لا ينفى) صاحب (جمع صاحب) (يوسف) عليه السلام أي مثلهم قال عز الدين بن عباس في السلام وجه التسمية بين وجوده في

خالد بن أحمد والبرزرا الطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ولا تقضوهما القورا قال العراقي وأبو حنيفة ومن الحسن بن علي بن عبد الله بن عمرو الحديث زيد بن خالد في أسناده عبد الله بن نافع وهو ضعيف وعن صاحب بن النعمان عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته بحيث يراه الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي أسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وإن فعلها في الأضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالمسجد الحرام ومسجد صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس وقد ورد التصریح بذلك في أسناده روي أبي داود والحديث زيد بن ثابت فقال في صلاة في بيته أفضل من صلاة في مسجد ذي هذا إلا المكتوبة قال العراقي وأبو حنيفة في هذا الحديث نافلة في مسجد المدينة كانت بألف مسلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف مسلاة وهكذا أسكن المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استثنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب هذه من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما شرع فيها الجماعة كالعبدين والكسوف والاستسقاء وتسمية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الاسرام قوله إلا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء فلهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعة وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنتكم نسأؤكم بالليل إلى المسجد أذنوا لهن ويؤمنن خبر لهن والمراد بالمكتوبة هنا الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المندورة قال النووي في المسألة في البيت لا يكونه أثنى وأبعد من الربا أو صون من محرمات الأعمال ولا ينزل البيت بذلك وتزول فيه راحة والملائكة ويقرئ منه الشيطان كما جاء في الحديث (وهن عتبان بن مالك قال

بارسول الله أن السور أقول بين وبين مسجد قومي فاحسب أن تأتي نفسي في مكان من بيني ألقى مسجد أذن له فدخل قال ابن تيمية فاشترت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا خلقه فلهذا يشاركه من مقتضى عليه وقد سمع الشافعي جماعة من رواية ابن عباس وأبو حنيفة رضي الله عنهما) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له الفاظ في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فحدثت عن يساره فاختار رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى من ورائي فجاءني عن يميني وحديث أنس المشاء له أيضا له الفاظ كثيرة في البخاري وغيره وأبو حنيفة قال صليت أنا وبقيتهم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمامهم

القصبة وهو عفا النسبة الظاهر ما في الباب من فصح أن زوجه اليه من أو منه و هو أن خلافا بدعون يوسف لأنهم من وعاءة فري الله عن ما كان مراده أن لا يحل للناس بأبهم الوقوف فيه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن تقيه الفاظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الشيخ بأن يبقى الآية ليس فيه ما يبعد على ما قاله (صروا أبا بكر للمصل

بأناس فثالث حصة لعائشة رضي الله عنها (ما كنت لأصيب منك خبراً) من أنس رضي الله عنه أن أبابكر كان يصلي بهم في
 وبيع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صوفى في الصلاة فكشف النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سترا حجرية ينظر إليها وهو قائم كان وجهه ورقة مذهب (٣٥٠) وجهه التشبيه ورقة الخلد وصفه البشرية

والجمال البارع (ثم تبسم) صلى
 الله عليه وآله وسلم حال كونه
 (يضحك) أي ضاحكاً فرمى
 بأجرة أعظم على الصلاة وإتقاني
 كلمتهم وأقامه شرباً ولهاذا
 استدبر وجهه الكريم لأنه كان
 إذا مر استدبر وجهه (فهم منها)
 أي قصداً (ان فتن) بأن
 تخرج من الصلاة (من الفرح
 بروية النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فكصى أبوبكر رضي
 الله عنه على عقبه) بالثنية

أي رجع القهقري (ليصل
 الصف) أي لياق اليه (وظن
 أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم خارج إلى الصلاة فاشارة
 إليها النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أن أقروا صلاتكم وأرضي
 الله توفى) صلى الله عليه وآله
 وسلم (من يومه) وفيه أن أبابكر كان
 خليفة في الصلاة إلى موته صلى
 الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما
 زعمت الشيعة أنه عزل بخروجه
 صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه
 وتختلف أبي بكر ورواه هذا
 الحديث كاهم بصريون وأخرجه
 مسلم في الصلاة (عن سهل بن
 سعد الساعدي رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ذهب) في أناس من

خلفنا الأحاديث سابقها المذهب ههنا للاستدلال به على صلاة النوافل جماعة وهي كما
 ذكر وليس لها عالج من ذلك مذهب يعارض به هذه الأدلة وفي حديث عتيان فوالله ما
 جواز الخلاف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين
 للصلاة وما انتهى عن إبطان موضع معين من المسجد فقيه حديث رواه أبو داود وهو
 محمول على ما إذا استلمت رايه ونحوه وفيه نسوية الصلوة وفان عزم النبي عن إمامة
 الزائر من زائر مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له
 صاحب المنزل وفيه أنه يشتر على من دعي من الصالحين للتركيب الإجابة والفاضل
 دعوته المقبول وغير ذلك من القوائد وفي حديث ابن عباس فوالله كذبت أقدامهم
 بعضهم منهم عشرة بن فائدة وهي تزيد على ذلك وكذلك حديث أنس له فوالله وهما يدلان
 على أن الصبي يسد البطناح وفي ذلك خلاف معروف

باب أن أفضل التطوع مفتي مفتي

(في نسخة عن ابن عمر وعائشة وأم هانئ) وقد سبق وعن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار مفتي مفتي رواه الخمسة وليس هذا بما قض
 عليه من الذي خص فيه الليل بذلك لأنه وقع جواباً عن سؤال سائل عنه في سؤاله
 حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركعة وحديث
 عائشة المشار إليه تقدم في باب الوتر بركعة أيضاً وحديث أم هانئ تقدم في باب
 الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضاً في شرح
 حديثه المتقدم في باب الوتر بركعة وفي الباب عن عمرو بن عباس عنه ما أجابون
 ذكر النمار وعن ابن عباس هذه الطبراني وابن عدي بنحو حديث عمرو بن عبسة وعن
 حماد بن عمار الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث
 يدل على أن المسجوب في صلاة تطوع الليل والنهار أن يكون مفتي مفتي إلا ما خص من
 ذلك أمان في الزيادة مكثرت عائشة صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم
 صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن وأمان في جانب النقصان كأحاديث الأيتار
 بركعة وقد أشار المصنف رحمه الله إلى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم
 الإقتصار فيه على صلاة الليل بأن حديثه المتقدم وقع جواباً لسؤال سائل وأيضاً حديثه
 هذا مشتمل على زيادة وقعت غير مخالفة فيجتم العمل بها كما تقدم (وعن أبي يوب أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام صلى من الليل صلى أربع ركعات
 لا يتكلم ولا يأمربشئ ويصلي بين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

أمره به بعد أن صلى الظهر (الحديث عن عمرو بن عوف) بن مالك بن الأوس والأوس أحد قبائلي الأنصار وكانت منازلهم بقباء
 (ليصلح بينهم) لأنهم اقتتلوا حتى تراموا بالطحانة (لخائف الصلاة) أي صلاة العصر (لجاء المؤذن) بلال (إلى أبي بكر) بأمر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال له كما عهدنا الطبراني أن حضرت صلاة العصر ولم تأت فغداً أبابكر فليصل بالناس (فقال) له

(الصلوة بالثامن) في أول الوقت أو تنظر قبل الصلاة التي صلى الله عليه وآله وسلم أربع عشرة مرة في كل صلاة
 مكتوبة فلا تترك لأقل من خمسة (قال) أي فاما أقيم أو بالنسب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضي الله عنه (ثم)
 أتم الصلاة ان شئت (في أبي بكر) ٢٦٦ أي دخل في الصلاة (يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والناس) دخلوا

عليه وسلم كان يركع فإذا استبطلت ركعتي ثم قوضا ثم صلى ثلث ركعات يجلس في كل
 ركعة من ويسلم ثم يوتر بركعتي ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الخامسة وعن المالك بن
 ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة ثلثين ركعة وثلاثون ركعة في كل
 ركعة ثلثين ركعة وثلاثون ركعة وتقول اللهم من يشهد لي بذلك في حديثي خارج رواه
 (الشيخ أحمد) أما حديث أبي أيوب فخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي أسناده واصل
 ابن السائب وهو ضعيف وزاد أحمد في روايته يسأل من الليل من ثلثين أو ثلاثا وأما
 حديث عائشة فثبت له ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يركع في الليل بثمان ركعات وكوثر من كقراتهم وسجودهم وكفوا ثلثين
 ويسلم بين كل ركعة وفي أسناده جندب بن صريان أنهم أبو حاتم وأما الأثر بركعتين
 متصلة فهو ثابت عندنا والترمذي والنسائي من حديثه وأما حديث
 المطلب بن ربيعة فخرجه أيضا أبو داود قال حدثني محمد بن المثنى حدثنا محمد بن سعد
 بن شعبة حدثني عبد الله بن ربيعة عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن
 الحرث عن المطلب بن ربيعة فخرجه البخاري وابن ماجه وفي حديث ابن
 ماجه المطلب بن ربيعة ورواه غيره وهم وقيل هو عبد المطلب بن ربيعة وقيل الصحيح ليس
 به من الخبر عن التمسك بن عباس وأخطأ فيه شعبة في موضعين وقال البخاري في
 التاريخ شيخنا لا يصح أو يشهد أحسنه الأحاديث المذكورة في قول الباب قبله وثلاثين
 قال ابن رسلان يفتح المائة ألف فائسة ويكون الباء الموحدة مفتوحة والهمزة مفتوحة وان
 ظهر الخوض وفي بعض النسخ فائس يفتح الصاد الباء وبعدها ألف ياء مفتوحة ياء
 مفتوحة ومعناها أو أحد قال في القاموس الثبوت والفتح وروى ابن أبي شعبة في التلخيص
 التبرع قولوا وتسلم قال في القاموس يمكن صارصا وكينا والمسكين من لا شيء
 والدليل والضعيف قولوا وتسلم يديك بقاء فتكون فعين مهمله أي تركه ما قال ابن
 رسلان هو بضم النون والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح
 والخارج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان به صلاة الليل والحديث
 الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع ثلثين ركعة
 خير مما تقدم في هذه الأحاديث فوالله ما شرعية التمسك عند القيام من النوم
 وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التمسك والتأخر لأن ذلك من الأساليب
 الإلزامية ومنها مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعاءه الا في أموره وشخصه قال النووي في شرح مسلم أنه
 وجدته في الصحيحين ثلاثين موضعا هذا هو كلامه (وعن أبي عبد الله عن النبي صلى الله

مع أبي بكر في الصلاة فقام) من شق الصوف (حق) وفي شق
 الصوف (القول وهو بيان كلامه) مكرره ليدرك في روايته لم يترك في
 الصوف (حق) قام عند الصوف
 وفي رواية عبد العزيز بن عيسى في
 الصوف (نصفه في الناس) أي
 ضرب كل يده بالأخرى (حق) مع
 لها صوت (يستن) في رواية
 عبد العزيز بن فاختة في الناس في
 التفسير بالسلم الملهمة قال سهل
 أن درن ما التصديق هو التصديق
 وهو يدل على تركه (هذه)
 (وكان أبو بكر) رضي الله عنه
 (لا يلتفت في صلاته) لأنه
 اختلاس يتلوه الشيطان من
 صلاة الرجل رزاه ابن خزيمة (فيما)
 أكثر الناس التصديق (فيما)
 رضي الله عنه (أرى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) فاشاد
 إليه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن أركب مكانك (أي)
 أشار إليه بالركب (أرفع أبو بكر
 رضي الله عنه يديه) بالتثنية
 (يحمد الله) تعالى بانه (على)
 ما أمر به رسول الله صلى الله
 عليه وآله (ولم يركب)
 أي من الوجاهة في الدين (ثم)
 استأخر أي تأخر (أبو بكر) من
 غير استدبار لا قبل ولا آخر

عنها (حق) استوى في الصلوة وقد تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل في الناس واستبطل منه ان عليه
 الامام الزايد اذا حضر بعد ان دخل ثابته في الصلاة فيجهر بين أن يأتيه أو يوم هو يصير النائب مأموما من غير أن يرفع
 الصلاة ولا يبطل بشيء من ذلك صلاة أحمد من المأمومين والاصل عدم الخصوصية بخلاف المالكية وفيه جواز اسرار المأموم

قبل الامام وان المهر قد يكون في بعض صلاته اماما وفي بعضها مأمورا (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال يا ابا بكر ما نعتك ان ثبت) في مكانك (اذ) اي حين (امرتك فقال ابو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن ابي خفافه) عثمان بن عامر اسلم في الفتح وتوفي سنة اربع عشرة في خلافة عمر رضى الله عنه ٣٢٧ وعبر بذلك دون ان يقول ما كان لي اولا بي بكر

تخبر ان نفسه واستصغار المرتبة
(ان يصلي بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) اي
قد امه اماما به (نقل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مالى
رايتكم اكثرتم الصلوة في ظاهره
ان الانكار انما حصل عليهم
لكثرة المصلحة (من رايه) بالراء
وللاربعة ناله اي امره (شئ في
صلاته فليس بجمع) اي فليقل
سبحان الله كما في رواية يعقوب
ابن ابي حازم (قانه اذا سجد التفت
اليه) مبيد الله يقول (وانما
التصديق للناس) زاد الحديث
والتمسيع للرجال وبهذا قال
مالك والشافعي وأحمد وأبو
يوسف والجمهور وقال ابو حنيفة
ومحمد بن ابي نازك جوازا بطلان
صلاته وان قصده الاعلام بانه
في الصلاة لم يطل فله الا تسبيح
المذكور على قصد الاعلام بانه
في الصلاة جوازا لونه من ناله على
نائب مخصوص وهو ارادة
الاعلام بانه في الصلاة والاصل
عدم هذا التخصيص لانه عام
لكونه في سياق الشرط فيتناول
كلاهما فالحال على أحدهما
من غير دليل لا يصار اليه لاسيما
التي هي سبب الحديث لم يكن
القصدي فيها الاتية بالصدق

عليه وسلم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل حين تزيغ الشمس ركعتين وقبل نصف النهار
أربع ركعات يجعل التسليم في آخره رواه النسائي الحديث الاول في اسناده أبو سفيان
الحدادي طريقه بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن لهشواهد قد تقدم ذكرها
والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالقاطعة في بعضها كما ذكر
المصنف وفي بعضها أربع ركعات وبعد هاتركعتين وفي بعضها غير ذلك وحديث أبي
سعيد يدل على ما دلت عليه أحاديث صلاة الليل والنهار شئ من شئ وقد تقدمت
وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة
الخصومات لأحاديث صلاة الليل والنهار من شئ من شئ وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد
تقدم الكلام في ذلك

«باب جواز التقليل جالسا أو الجوع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة»

(عن عائشة) قالت لما بد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل كان أكثر صلته جالسا
متفق عليه) قوله المحدث قال أبو عبيد بن رافع الدال المشددة بدينا اذا أسن قال
ومين رواه بضم الدال الخفيفة فليس له معنى هنا لان معناه كثرة الجمع وهو خلاف مقصده
صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض في رواية ينفى عنه عن جمهورهم بدن بالضم وعن
الغزالي لا يشهد بدو أراما حال ولا ينكر الانقطاع في حقه صلى الله عليه وسلم وقد
قالت عائشة فلما أسن وأخذ اللحم أو ترسبع كما في صحيح مسلم وفي لفظ وطعم وفي آخر أسن
وكثر لجه والحديث يدل على جواز التقليل قاعدة مع القدرة على القيام قال النووي وهو
إجماع العلماء (وعن حفصة) قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في
سجته قاعدة اسحق كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سجته قاعدة وكان يقرأ بالسورة
فترتلها حتى تكون أطول من أطول منها رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه
قوله سجته بضم السين المهملة وسكون الباء الواحدة أي نافلة والحديث يدل على
جواز صلاة التطوع من تعود وهو يجمع عليه كإتقدم وفيه استحباب ترتيب القراءة
والمراد بقولها حتى تكون أطول من أطول منها ان مدة قرائتها أطول من قرائة سورة
أخرى أطول منها اذا فرغت غير مرتلة والا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من
أطول منها من غير ترتيب بالترتيب والامراع والتقييد قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بعام
لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بد ونقل كان أكثر صلته جالسا لاحتمال أن
يكون صلى الله عليه وسلم بدن وثقل قبل موته بتدراعا وكذلك لا ينافي حديثه الا في

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فارتددهم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان حقه عند هذا النائب التسبيح ولو خالف
الرجل المنعوع في حقه وصلى لم يطل صلته لان الصلوة صفة في صلاتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعادة
واستتبع منه أن التابع اذا أمره المتبوع بشئ يفهم منه إكراهه به لا يفتيم عليه ولا يكون تركه مخالفة للإمام بل أبا وتعميرا

قال الامام محمد بن الفضل في هذا الحديث ان في الاصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيصة وجمع مادة القطعة
 وتوجه الامام بنفسه الى بعض رعيته ذلك وقد علم مثل ذلك على مصلحة الامامة بنفسه واستبقا منه توجهه الىكم لسماع
 دهرى بعض النجوم اذ ارجع ذلك على ٢٢٨ استخراهم وفيه جواز الصلاة الواحدة امامين احدهما بعد الآخر وفيه

انه صلى فاعدا حين اسن ولو فرض انه صلى جالس او قبل وفاته بها. كثر من عام ثلاثة انا ايضا
لان حصة اقامته رؤيتا لا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى
الله عليه وسلم عن صلاة الرجل فاعدا قال ان صلى فاعدا فهو ائتمل ومن صلى فاعدا فله
نصف اجر القائم ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعد وراه الجماعة الامامية) وفي الباب
عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاة بالليل على النصف من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن أبي الخارق وهو
ضيق ومن عبد الله بن عباس عن ابن عدي في الصحيح كامل مثل حديث عبد الله بن
السائب وفي اسناده جاد بن يحيى وقد اختلف فيه ومن ابن عمر عند البزار في مسنده
والطبراني وابن أبي شيبة بخبره ومن المطالب بن أبي وداعة بخبره وفي اسناده صالح بن أبي
الاخضر وهو ضعيف وعن عائشة عن هذا الساقى بخبره والحديث يدل على سوا التفضل
من قعوده وضطباع وهو المأثر وله ومن صلى قائما قال انما في هذا السنن لا يحفظ
عن اسناده أهل العلم انه رخصه في صلاة النطاق قائما بخبره وفيها فاعدا قال حدث
هذه الثالثة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الرواة درجة في الحديث
قال علي صلاة القاعد اوعا اوابل المريض قائما اذا لم يقدر على القعود دلت على
سوا النطاق القادر على القعود ضابطه ما قال ولا علم اني سمعت قائما الا في هذا الحديث
وقال ابن بطال وأما قوله من صلى قائما فله نصف اجر القاعد فلا يصح معناه عند العلماء
لانهم مجمعون ان الثالثة لا تسلم القادر على القيام اياه قال وانما دخل الزعم على نال
الحديث وقعب ذلك العراقي فقال امانى المطالب ابن بطال للخلاف في صحة النطاق
منه ما لا تاذن فرود فان في مذهب الشافعية وجمهور الاصمعية من سوا الصحة وعند
المالكية ثلاثة اوجه سكاها الثاني مما مضى الا كمال أحدها الجواز مطلقا في
الاضطرار او الانشاء للضعيف والمريض وقد روى الترمذي باسناده عن الحسن البصري
جواز ذلك كيف يدعي مع هذا الخلاف التدين والحديث الاتفاق اه وقد اختلف
شراح الحديث في الحديث هو محمول على النطاق أو على الفرض في سق غير القادر
لعله اطلق على الثاني وهو محل ضيق لان المريض القادر الذي في ما يجب عليه
من القعود والاضطباع يكتب له جميع الاجر لانه قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء
انه لا يثبت ان لا يقدر على الشيء لئلا نصف اجرا فاعدا عليه في الاثار المتأينة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان من منعه الله رجوعه عن عمله بمرض أو غيره يكتب له أجر عمله وهو
صحيح اه وسيله سنان النوري وابن الساجد ون على النطاق وسكاها النوري عن

يجوز احرام المأموم كبطل
 الامام وان المرأة قد يكون في
 بعض مسلاته اماما وفي بعضها
 مأموما وان من احرم منفردا
 ثم اجبت الصلاة بيازله الشك
 مع الجماعة من غير قطع الصلاة
 كذا استنبطه المأثور من هذه
 القصصة وهو مأخوذ من لازم
 احرام الامام بعد المأموم وفيه
 فضل أبي بكر على جميع الصحابة
 واستدل به جمع من المراجع
 ومن المتقدمين كالرويانى على ان
 أبي بكر كان عند الصحابة انسابهم
 اسكنهم اخذوا رده دون غيره وعلى
 سبيل تقديم الناس لانفسهم اذا
 غاب امامهم قالوا وهل ذلك اذا
 أدت النسبة والا فكلام من
 الامام وان الذي تقدم بانه عن
 الامام يكون أصلهم لذلك الامر
 وأقربهم به وان المؤذن وغيره
 يمرض التقديم على الفضل وان
 الفضل يوافقه بعد أن يعلم ان
 ذلك برخ الجماعة اه وكل ذلك
 مما هو على ان الصحابة فعلوا ذلك
 بالاجتهاد وقد تقدم انهم اتفقا
 ففعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وفيه ان اذ فانه
 واستدعاء الامام من غلبته
 المؤذن وأنه لا يقيم ان يؤذن
 الامام وان فعل الصلاة لا يسا

العصر في أول الوقت فقدم على اخطار الامام اوشل وفيه جوارز التسبيح والحمد في الصلاة
لانه من ذكر الله ولو كان من ادماج الام غصيه بما صدر منه وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء واستقبال وجه
الله ان تجرد له انجمة ولو تان في الصلاة وجوارز الاتفات العاجية وان مخاطبة المعلى بالاشارة الاولى من مخاطبته بالاشارة

وأما تقوم مقام النطق وجواز شق الصوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه ممتنع صور على من يلقى ذلك به كالامام أو من كان يصعد أن يحتاج الامام إلى استخلافه ومن أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع تركه من يليه سدها ولا يكون ذلك بعد ودام الذي قال المهلب لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التعطيل لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيره إلا أن له أن يقدّم بسبب ٣٢٩ ما يزيل عليه من الأحكام وأطال في تقرير

ذلك رتبة بان هذا ليس من الخصائص وقد أشار هو إلى المعنى في ذلك فقال ليس في ذلك شيء من الذي وألفاه الذي يقع في التعطيل وليس كمن شق الصفوف والناس يجلوس لما فيه من تحطية رقابهم وفيه كراهة التصديق في الصلاة وفيه الحمد والشكر على الوجاهة في الدين وإن من أكرم بكرامة بتخير بين المبول والمنزل إذا فهم ذلك الأمر على غير جهة الزوم وكات القرينة التي بينت لأبي بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكانه لم أن مراده أن يؤم الناس وإن أمره بالاه بالاسقرار في الامامة من باب الأكرام له والتتويه بقدره وسلك هو طريق الأدب والتواضع ورجح ذلك عنده استكمال نزول الوحي في حالة الصلاة لأنه يريد حكم من أحكامها وكأنه لا جيل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم اعتذاره بدمه عليه وفيه جواز امامة الفضول للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الرجوع عن ذلك وفيه أكرام

الجمهور وقال انه ينبغي حمل الحديث عليه وحكي الترمذي عن شعبان الثوري انه قال ان تصيب الاجر فاعلم بالصحيح فاما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالساً فانه مثل أجرة القائم (وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالاطول بلا قاعاً ولا يلاطو ولا قاعداً وكان اذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم واذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد وراه الجماعة الا البخاري وعن عائشة أيضاً انها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أثنى ركان بقرأ قاعداً حتى اذا اراد أن يركع قام فقرأ نحو خمس ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع وراه الجماعة وزادوا الا ابن ماجه ثم فعل في الركعة الثانية كذلك الحديث الاول يدل على ان المشروع ان يقرأ قائماً أن يركع ويصعد من قيام ومن قرأ قاعداً أن يركع ويصعد من قعود والحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام ان يقرأ قاعداً ويجمع بين الحديثين بعمل قولها وكان اذا قرأ وهو قائم واذا قرأ قاعداً في الحديث الاول على أن المراد جميع القراءات بمعنى انه لا يفرغ من القراءة قاعداً فاقوم للركوع والسجود ولا يفترغ منها قائماً فبقية ذلك الركوع والسجود فقام اذا افتتح الصلاة قائماً ثم قرأ بعض القراءة فجاءه أن يركع فقامها ويركع ويصعد من قعود وكذا اذا افتتح الصلاة قاعداً ثم قرأ بعض القراءة فجاءه أن يركع فقامها ويركع ويصعد من قيام كما في الحديث الثاني ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الاول عند مسلم من حديث عائشة بلفظ فاذا افتتح الصلاة فاعلم ركع قائماً واذا افتتح الصلاة فاعلم ركع قاعداً قال العراقي فيحمل على انه كان يفعل مرة كذا مرة كذا فكان مرة يفتتح قاعداً ومرة يقرأ بعض القراءة فاعلم ركع قائماً فان لفظ كان لا يقتضي المداومة وقد جاء في رواية علقمة عن عائشة عنده مسلم ما يقتضي انه يفتتح قاعداً ويقرأ قاعداً ثم يقوم فيركع واكن الظاهر ان هذا في الركعتين التين كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس وقد جاء التصريح عنده مسلم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها وفيه ثم يركع يصلي ركعتين وهو جالس فاذا اراد أن يركع قام فركع والحديثان يدلان على جواز صلاة التطوع من قعود والحديث الثاني يدل على انه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام قال العراقي وهو كذلك سواء قام ثم قصد أو قعد ثم قام وهو قول جمهور العلماء كالأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والبخاري وحكاه

٤٢ نيل في الكبير بمطابقة الكيفية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشهر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة يمكن الحضور وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لا أخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه وإن احتج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستبر القلة ولا يعرف عنها واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفسخ على الامام لأن التسبيح إذا جازت التلاوة من باب أولى انتهى ويراه هذا الحديث الأربعين ما بين نفسي ومعلمي وفيه الحديث والاختيار والاهمية

والقول بالخرجه البخاري في الصلاة في موضعين العلم والاسكاف وعلموا ان يكونوا في الصلاة في موضعين (من عائشة رضي الله عنها)
 عائشة انقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اصل الناس ثلثا لا يارسل الله بهم فيقولون فقال ضو الى ماء) وفي رواية
 ضو الى ماء او على زرع الخفاف في أي ضو الى ماء (في الخضب) أي الابانة وتقدم في أبواب الوضوء ان الماء
 الذي اغتسل به ~~كان من سبع قرب~~ ٢٣٠ وذكرت حكمة ذلك هناك (قالت) عائشة (فقد علمنا) ما امر به (فأغتسل

فذهب ليدنو) أي ينضم من يجهد
 ومثقة (فأغشى عليه) فيه ان
 الاغشية بانزع على الانبياء لانه
 شبيه بالقوم وقال النووي لانه
 ص من من الامر من خلاف
 البخور فانه من انتهى وقد
 كساهم الله تعالى بكال التيم
 ثم افاق فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم (اصل الناس ثلثا لا
 أي لم يسلوا) وهم فيظنونك
 يارسل الله قال ضو الى ماء في
 الخضب قالت عائشة (فقد
 فاقه) بل ثم ذكره ايضاً فاقه
 عليه ثم افاق فقال صلى الله
 قلنا لا هم فيظنونك يارسل الله
 فقال ضو الى ماء في الخضب
 فاقه فاقه ثم ذهب ليدنو
 فاقه عليه ثم افاق فقال صلى
 الناس قلنا لا هم فيظنونك
 يارسل الله والناس مكوف)
 يجهلون (في المسجد فيظنون
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم
 الصلاة لعلها لا تنزع في
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الى أبي بكر رضي الله عنه بان
 يصلي بالناس فانما الرسول فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يا امرأتين ان فاسلي

النوري عن عامة العلماء وسكن عن بعض السلف منه قال وهو غلط وسكن القاضى
 عياض عن أبي يوسف وعبد بن آخرين ~~كراة القعود بعد القيام~~ ومنع ان يمتد من
 المسالك في العلوم بعد ان ينوي القيام ويجوز ابن القاسم والجمهور (ومن عائشة قالت
 رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى متر بعه روه الله راظني) الحديث أخرجه أيضاً
 النسائي وابن سببان والحاكم قال النسائي ما علم أحد داروا ضير أي داود الحفري ولا
 أحده الاضطأ قال السافظ قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعد بن
 اذهم اني سمعت أبا داود يظهر انه لا اضطأ فيه وروى البيهقي من طريق ابن عيينة
 عن ابن بطلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدنو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن محمد بن أبي
 بصير متر بعه على فراشه وعنه البخاري والحديث يدل على ان المستحب ان صلى قاعدا
 ان يترجع والى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو أحد الثواب لاشائي وذهب
 الشافعي وأحمد وابنه الى يجلس فترشاً كالعلوم بين البصريين وسكن صاحب النهاية
 من بعض المسنفين انه يجلس متوركاً وقال القاضي حسين من الشافعية انه يجلس
 على فخذه اليسرى فيرتب ركبته اليمنى بجلسته القاري بين يدي اليسرى وهذا الخلاف
 انما هو في الاقل وقد وقع الاتفاق على انه يجوز له ان يقعد على أي جهة شاء من القعود
 ما في حديث عائشة المتقدم من الاطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم
 من العموم

باب انتهى عن الطوق بعد الصلاة

(ان أبي هريرة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قميت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
 رواه الجماعة الا البخاري وفي رواية لا صلاة الا التي أقميت) وفي الباب عن ابن عمر عند
 الدارقطني في الاثر اذ مثل حديث أبي هريرة قال العراقي واسناده حسن وعن جابر عند
 ابن عدي في السكان مثله وفي اسناده عبد الله بن ميمون القلاح قال البخاري ذاهب
 الحديث والحديث يدل على انه لا يجوز الشروع في الصلاة بعد إقامة الصلاة من غير لوق
 بين ركعتي التبر وغيرهما وقد اختلف العلماء في التتابع ومن بعدهم في ذلك على تسعة
 أقوال أحدها الكراهة بوجه قال من الجماعة عمر بن الخطاب وابنه عبيد الله بن عمر على
 خلافه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عمرو بن الزبير ومحمد بن سيرين وأبو هريرة

بالناس فقال أبو بكر وكان رب لارة قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوضعه امنه (يا عمر صل بالناس) أو قال ذلك الخبي
 لأنه فهم ان أمر الزول في ذلك لا بأس ولا هذا المذكور (فقال له عمر أنت أحمق بذلك) معنى أي أفص بك ذلك أو لأم الرسول
 المثل (ففسل أبو بكر ثلث الأيام) الى كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمي أيضاً (وبقي الحديث تقدم) وفيه لجل أبو بكر
 صلى وهو قائم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاهله وجهه وانتهى الجملة بالجملة المعذرة للقائم وقد اطلال المان في الفتح

في بيان ذلك وأدلة فان شئت فراجع هذه الحديث خمسة والأول منهم كوفيون وثلاثة الحديث والعشرة
والقول أخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنهما) حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في بيته وهو
شالته تقدم وفي هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (وإذا صلى جالساً فاصلاً جالساً) والامر بالمجلس كان للندب وتقر به
قيامهم خلقه كان لبيان الجواز وتتمام هذا البحث في القحط خال الحمدى ٢٣١ هو مرضه القديم ثم صلى به ذلك جالساً

والناس خلقه قياماً لم يأمرهم
بالعود وانما يؤخذ بالآخر
فالأخر من فعل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (عن البراء
رضي الله عنه) قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا
قال سمع الله من الله بكسر
الميم (لم يحن) بفتح الباء وكسر
الثون ونهه إياه قال حنيت العود
وحنوته أي لم يقوس (أحمدنا
ظهره حتى يقع النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) حال كونه
(ساجداً) وعن أبي بصير حتى
تقع جهنم على الأرض (ثم تقع
مجدوا بعده) جمع ساجداً
بجيت تاء حارة بعد الفاء
أبداً فعله ويتقدم ابتداءه
فعلهم على فراغه صلى الله عليه وآله
وسلم من السجود لأنه لا يجوز
التقدم على الإمام ولا الخلف
عنه ولأنه لا بد من أن الإمام
لا يشرع في الركعة حتى يركع
الإمام خلافاً لابن الجوزي
واستدل به على جواز النظر
إلى الإمام لا تبعه في الصلاة
ورواه الحديث سنة وفيه
صحيحة عن يحيى بن يحيى
كلاهما من الأصحاب الكوفة

الخصي وعطاء بن الجراح وطاوس وسلم بن عبد الله وسعيد بن جبير ومن الأئمة سفيان
الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ومحمد بن جرير بن عبد الله بن
الترمذي والرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنوري تفصيلاً وهو أنه إذا خشي
فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وتركت سنة الفجر والأصل ما هو سبب في القول
الثاني أنه لا يجوز صلاة ثلثي من النوافل إذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين
ركعتي الفجر وغيرهما قال ابن عبد البر في التمهيد القول الثالث أنه لا بأس بصلاة سنة
الصبح والإمام في الفجر سنة حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود ومروى والحسن البصري
ومجاهد ومكحول وحاجان بن سليمان وهو قول الحسن بن علي فتفرق هؤلاء بين سنة
الفجر وغيره واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إذا قميت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح وأجيب عن ذلك بأن
البيهقي قال هذه الزيادة لأصل لها وفي أسنادها صحيح بن نصر وعبد بن كثير وهما
ضعمان على أنه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
أقميت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة قبل بارئ الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي
الفجر وفي أسنادها صحيح بن خالد الرضحي وهو متكلم فيسه وقد وثقه ابن حبان واحتج به
في صحيحه القول الرابع المتفرقة بين أن يكون في المسجد وأخرجه وبين أن يخاف فوت
الركعة الأولى مع الإمام أو لا وهو قول مالك قال إذا كان قد دخل المسجد فليدخل مع
الإمام ولا يركعها يعني ركعتي الفجر وإن لم يدخل المسجد فإن يقص أن يفوته الإمام
بركعة فلا يركع خارج المسجد وإن خاف أن يفوته الركعة الأولى مع الإمام فليدخل
وليس عليه القول الخامس أنه إن خشي فوت الركعتين معصاؤه لا بدرك الإمام قبل
ركعة من الركوع في الثانية دخل معه ولا يركعها يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم
يدخل مع الإمام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه حكاه ابن عبد البر وسكن عنه أيضاً نحو
قول مالك وهو الذي حكاه الخطابي وهو موافق لما حكاه عنه أصحابه وحكى الثوري عنه
مثل قول الأوزاعي إلا في ذكره القول السادس أنه يركعها في المسجد إلا أن يخاف
فوت الركعة الأخيرة فاما الركعة الأولى فلا يركع وإن فاتته وهو قول الأوزاعي وسعيد
ابن عبد العزيز وحكاها الثوري عن أبي حنيفة وأصحابه القول السابع يركعها في
المسجد وغيره إلا إذا خاف فوت الركعة الأولى وهو قول الثوري وحكى ذلك عنه
ابن عبد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن أنه يصلح ما وإن فاتته

وفيه الحديث بها وأفراداً والعشرة والقول وأخرجه البخاري وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم) الثالث من الروايات (إذا رجع رأسه)
من السجود فهو نهي في السجود حديث حفص بن عمر عن شعبة بن عبد الله بن داود الذي رفع رأسه والإمام ساجداً ويطلق به
الركوع السكونية في معناه ونهي على السجود المنطوق به لم يذكر فيه لأنه المصلحة أقرب ما يكون فيه من ربه ولأنه غاية الخضوع

المطالب كذا في الفتح وقوله في هذا الباب لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية أبي داود لأن الحكم بينهما سواء ولو كان الحكم مذكورا على الرفع من السجود لسكان ادعوى الخصم وبعبارة قال وتخصيص السجدة المذكورة في رواية أبي داود من باب سريال فيحكم المروى بعكس الأمر لأن السجود أعظم (قبل) رفع (الامام أن يجعل الله رأسه) التي جئت بالرفع (أما حمار) سبعة في بيان معنى ٢٢٢ إذا مانع من وقوع المسح في هذه الصلاة كما يشهد به حديث أبي مالك الأشعري

ففيه ذكر الخلف وفي آخره
ويبلغ آخر بن قردة وشناقير
اليوم القامة ارتحل من
المسببة أو المذوية كالبلادة
الموصوفين بالحارفة استعير
ذلك ليعلم في ورد بان الوحي
بأمره من قبل وهذه المنة
حاصل في فاعل ذلك عند ذلك
(أو يبعث الله صورته صورة
حمار) بالشك من الراوي والم
أن يجعل الله وجهه وجه حمار
ولابن حبان أن يجعل الله رأسه
وأما كتاب الظاهر أن الاستدلال
بمسند من تعدد الواقعة أو هو
حسن تصرف الرواة في الظاهر
الحديث يقتضي تحريم التحل
المذكور لغيره عليه بالمسح وبه
برحمته انور في المجموع ومع
القول بالتحريم فالجواب على
أن قام عليه بأنهم يخصوا الصلاة
وقال ابن مسعود في رجل سجد
أمامه لا وجد له صليت ولا
بأمامك انك أدبت وعن ابن عمر
تبطل الصلاة به قال أحمد في
رواية وأما الظاهر بناء على أن
التمس يقضي الفساد وقد ورد
الزهر عن الحسن والرافع قبل
الامام عند المزاد من حديث

صلاة الامام اذا كان الوقت واسما قال ابن المطالب من المسألة الثانية القول التاسع أنه اذا
جمع الاقامة لم يجعل له الدخول في ركعة في التحريم ولا في غيرهما من النوافل سواء كان في المسجد
أو خارجا عنه فان فعل فندعوى وهو قول أهل الظاهر وقوله ابن مسعود عن الشافعي وعن
بعض روافد السلف وكذا قال المطالب وسكن الكراهة عن الشافعي وأحمد وسكن القرطبي
في المنع عن أبي هريرة وأهل الظاهر أنهم لا تنقض صلاة تطوع في وقت إقامة الترتيب
وهذا القول هو الظاهر ان حجتان المراد باقامة الصلاة الاقامة التي يتلوها المؤذن
عند ارادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو المتبادر الى الأذهان من هذا
الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعده هذا يدل على ذلك لا اذا كان
المراد باقامة الصلاة فيها كما هو المعنى الصحيح ومنه قوله في الذين يقيمون الصلاة فانه
لا كراهة في فعل النافلة عند اقامة المؤذن قبل ان يشرع في الصلاة واذا كان المراد بالمعنى
الاول فهل المراد به الفراغ من الاقامة لانه حينئذ يشرع في فعل الصلاة أو المراد
بشروع المؤذن في الاقامة قال العراقي فيقول أن يراد كل من ادعى من والظاهر ان المراد
بشروعه في الاقامة ابتداء المأمورين لا ذلك القصير مع الامام ومما يدل على ذلك قوله في
حديث أبي موسى عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي الفجر
حينئذ المؤذن يقيم قال العراقي واستند بسيد مثله حديث ابن عباس الا في قوله
فلا صلاة في قول أن يتوجه النفي الى الصلاة أو الى الكمال والظاهر توجيهه الى الصلاة لان
أقرب الجازين الى الحقيقة وقد قدمنا الكلام في ذلك فلا تنقض صلاة التطوع بعد اقامة
الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي ان قوله فلا صلاة
يعمل أن يراد به لا يشرع حينئذ في صلاة عند اقامة الصلاة ويعمل أن يراد فلا يشغل
بشيء لا توان كان قد شرع فيها قبل الاقامة بل ينقطع المسمى لا ذلك فضيلة التحريم
أو أنه تبطل بنفسها وان لم ينقطع المسمى يعمل كلام ابن عمر بن قردة بالغ أهل الظاهر
فتأملوا اذا دخل في ركعتي الفجر أو غيرهما من النوافل فاقب صلاة الترتيب بطلت
الركعتان ولا فائدة له في ان يسلم منه أو لم يبق عليه منه أو غير السلام بل يدخل فيهما
بأبداء التكبير في صلاة الترتيب فاذا أتم الترتيب فأنشأ ركعة أو انشأ ركعة ما
قال وهذا غلو منهم في صورة ما إذا لم يبق عليه غير السلام فليتب مسعى أي ما أطول زمنا
مدفعا لسلام أو مدفاة إقامة الصلاة بل يمكنه أن يتبأ بعد السلام فيصلي كل الأحوال
في الاقتداء به لتمام الإقامة نعم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية ان الأفضل لخروجه

أبي هريرة عن فروة الذي يفتن فيرفع قبل الامام فتابعت به سبعين ومن في جميع الروايات في الظاهر من
وعلى استناد حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه هو وقوله في الفتح وهو الموقوف في الحديث قال
شفتة صلى الله عليه وآله وسلم بأمته وبيانه لهم الاحكام وما يترتب عليها من التواب والعقاب راد عليه على جواز القارة
ولا خلاف في هذا لا يدل بتطويعه على منع المسابقة ومنه قوله على طلب المتابعة وأما المتابعة فتعني صوت عنها وقال ابن زبيرة

استدل بظاهرة تقوم لبيعة كون على جواز التنازع قال في القمع وهو مذهب رضى مسمى على دعاوى بغير برهان والذي استدل
بذلك منهم انما استدل بأصل القمع لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام سبب الا طلب
الاستحسان ودواؤه أن يستحضره لا يسلم قبل الامام فلا يستعمل في هذه الافعال انتهى وهي لطيفة نفيسة وذكر الفقيه ابن
عمر الهيثمي في من لا يدرى ما لفظه ان بعض الائمة ترددت عليه في شيخه في سنة ٢٢٣

الطلبة ستمنع لا يستطيع أحد
منهم رؤية شئ من بدن الشيخ
فختلف عن أصحابه مرة واحدة
فان رأى الشيخ المهل خاليا فقال
له قد لازمتني هذه المادة الطويلة
ولم تقع بصرك على فهل ترى ان
أكتشف لك السر لئلا ترى قال نعم
فرأى ذلك الامر الماهول رهوان
الوجه أو الصورة كلها كالجمار
في جميع صفاته وكيفية ثمين له
سبب ذلك انه لما مر على قوله
صلى الله عليه وآله وسلم ما يخفى
الذى يتقدم على الامام أن يحول
الله وجهه وجهه جارا وصورة
صورة جارا استبعد أن يكون
هذا حقيقة واعتقاده بغير
فقط ثم سبق الامام لحول بوقته
فلزم هذه السنارة والاسماع من
وراثم انتهى ورواه هذا الحديث
الاربعة ما بين بصري وراسطي
ومدني وفيه الكسبة والمنة
والسماع والقول وأخرجه الاثر
السنة (عن أنس رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال اسمعوا
وأطيعوا) فيها طاعة الله
(وان استعمل) تبيها لافعل
أي وان جعل عاملا عليكم عبد

من النافذة اذا أداء اتقاهما الى فوات فضيلة التحريم وهذا واضح انتهى قوله الا
المكتوبة الالف واللام ليست لعموم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة التي
أقيمت وقد ورد النص في رواية لاحد بلفظ فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت
وكذلك في رواية لابي هريرة ذكرها ابن عبد البر في التمهيد وكذا ذكره المصنف في حديث
الباب (وعن عبد الله بن مالك ابن جحينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد
أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح أربعاً الصبح أربعاً متفق عليه) وفي الباب
عن عبد الله بن سرجس عنده سلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال جابر بن النسي
صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فصلين ركعتين قل أن يدخل في الصلاة فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له يا فلان بأى صلاة كنت اعتدلت بالتي صليت وحدك أو بالتي
صليت معنا وعن ابن عباس عن أبي داود الطيالسي قال كنت أصلي وأخذ المؤمن في
الاقامة فغضب في النبي الله صلى الله عليه وسلم وقال أصلي الصبح أربعاً ورواه أيضا البيهقي
والبخاري وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال انه على شرط الشيخين
والطبراني وعن أنس عند البخاري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت
الصلاة فرأى ناسا يصلون ركعتي الفجر فقال صلواتان معا ونهى أن تصليا اذا أقيمت
الصلاة وأخرجه مالك في الموطأ وعن زيد بن ثابت عند الطبراني في الاوسط قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتي الفجر وبالل يقيم الصلاة فقال صلواتان
معا وفي اسناد عبد المنعم بن بشير الانصاري وقضاه بن معين وابن حبان وعن أبي
موسى عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي
الفجر حين أخذ المؤمن يقيم فغضب النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا كان هذا
قبل هذا قال العراقي واسناده جيد وعن عائشة عند ابن عبد البر في التمهيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناسا يصلون فقال صلواتان معا
وفي اسناده شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في وصلة وارساله قوله لاث به الناس أي
اختلطوا به والمتفق عليه قال في القاموس والاثبات الاختلاط والاتفاق والحديث
بدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند اقامة الصلاة المكتوبة وقد تقدم بسط الخلاف في
ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(حبشي كان رأسه زينة) في شدة الـ وادأ ولقصر الشعر وتقلده وفيه انه اذ أمر بطاعته أمر بالـ الا خلقه قاله ابن بطال
ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم ان الامر هو الذي يتولى الامامة بنفسه أو نائبه وأخرج مسلم عن أبي ذر
قال ان خابلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني ان اتبع وأطيع وان كان عبدا حبشيا مجذعا لاطراف وأخرجه الحاكم
والبيهقي وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرقة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يوثقهم فقيم هذا أبو ذر فذهب سائر فقال أبو ذر

انه قال كان لبي صلى الله عليه وسلم يلى الركعة من هذه الاقامة فيكذب الجميع منه وبين
أحد بيت لسباب فقيل ان ذلك خاص بالامام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والاولى ان
يقال ان في استناد الحديث الحرف الاعور وهو ضيف كاعلم بل كثيرا بالكذب فلا
حاجة الى تركه الجميع

عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب
الشمس ولا صلاة بعد صلاة المغرب حتى تطلع الشمس متفق عليه وفي لفظ لا صلاة بعد
صلاة المغرب حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب رواد أحد والبخاري وغير
هم بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى عن الصلاة بعد المغرب حتى تطلع الشمس
وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه غيره من مثل ذلك متفق عليه وفي لفظ عن
أبي سعيد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة
بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ورواه البخاري ورواه أحد ورواه غيره بعد صلاة
العصر في الباب عن جماعة من أصحابه منهم عرو بن عيسى وابن عمر وسيد كوفي
ما عرفت وعن ابن مسعود بعد الظهر في لفظ ثالث من الصلاة عند طلوع الشمس
عند غروبها ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الظهر إلى الأوط
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد المغرب حتى تطلع الشمس ولا صلاة
مغرب حتى تغرب الشمس وعن معاذ بن عمرو أشار إليه الترمذي وذكره ابن سيد الدمار
شرحه بنحو حديث أبي حميد وعن زيد بن ثابت عنه لظهور أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم سمى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن خزيمة عنه لظهور أن الصلاة
بعد عرو بن عيسى، الآتي وعن سلمة بن الأكوع أشار إليه الترمذي وعن علي بن
إبراهيم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في أثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا
مغرب والعصر وفي الباب عن جماعة من أصحابهم الترمذي واللفظ في التلخيص قوله
صلاة قال ابن دقيق العيد صيغة التي إذا دخلت في القضاة التارعة في نيل كان
ولي سلمة على أن الفعل الشرعي لا يلحق بالواجب لأن الواجب على نفي الجسدي لا لحيثي
صحة إلى انقضاء الأصل عنه وإذا انقضاء الشرعي لم يفتخ إلى انقضاء واجب
ولو بطل على هذا فهو في معنى الجسدي والتقدير لا صلاة لو كانا ندم التمسيم بهذا

البخاري أيضا في الصلاة لا تكلم
 وإن ما به في الجهاد (عنه) أي
 هرير وروى الله تعالى عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم قال بوا) أي لا تكلم
 (الحكم) أي لا يكلمكم (فإن
 أمأوا) في الأركان والشروط
 والسنن (فإنكم) فواب صلاتكم
 لهم أي فواب صلاتهم وهذه
 النافذة ليست في البخاري وهي
 مستند أحمد وأما إذا نكحهم
 فواب صلاتهم وزعم ابن طال
 أن المراد بالاصابة هنا اصابة
 في الوقت فدل به حديث ابن
 مسعود من قوله تعالى **فإنكم**
تذكرون أفوا بما يكون الصلاة
 في غير وقتها فإذا أدركتمهم فصلوا
 بوقتكم في الوقت ثم صلوا بهم
 بعد الوضوء وهو حديث
 حسن أخرجه ابن أبي شيبة
 فإنه تذييل على هذا فإن أمأوا
 فأنه وإن انحط الوقت فليكن
 سبى الصلاة التي في الوقت
 لا يجب عنه الحاقط بل زيادة
 ثم صك ما في رواية أحمد يدل
 أن المراد صلاتهم معهم
 عند الشراء وكذلك أخرجه
 ما عسى وأما غيره في

مستخرج من ما وكذا لا يخرج هذه الزيادة بن جاز من حديث أبي هريرة وأبو داود عن حديث عتبة بن رافع حديث
مرأوهما يلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولم وفي رواية لأحمد في هذا الحديث قال صلوا الصلاة المفروضة واكلوا الركون
والسجدة فهي لكم وإياهم قال في الفتح فهذا يعني ان المراد ما هو أعم من اصابة الوقت قال ابن المذخر هذا الحديث يدل على من
زعم ان صلاة الامام اذا فسدت فتسكت جازة فمن خلفه وقوله وان استقرت اية التكبير الطلعية وليرد الخطا الغالب العادة

لا اله الا الله فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر واستدل به بقوى على انه تصح صلاة المؤمن اذا كان امامهم
 بحرنا عليه الاعادة قال في القبح واستدل به غيره على اعم من ذلك وهو صحة الاتيان بمن يحمل بشئ من الصلاة كما كان او غيره
 اذا اتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء الا ان علم
 انه ترك واجبا ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواهنا من تصح عن الثلاثة

الخلفاء ارضى الله تعالى عنهم كذا
 في قيل الاوطار لشوكان رحمه
 الله الذي ذكره صاحب المنتقى
 بقوله وقد صح عن عمر انه صلى
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فاعاد
 ولم يمدوا وكذا عثمان وروى
 عن علي انه صلى (وان اخطوا)
 اتركوا الخطيئة في صلواتهم
 ككونهم محدثين مثلا (فادكم)
 نوابها (وعليهم) عننا قال
 ابن تيمية رحمه الله في فتاويه جعل
 صلى الله عليه وآله وسلم خطا
 الامام عليه دون المأموم المذنب
 الامام طهارة الحدث وصلى ناسيا
 فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا
 نزاع ولا إعادة على المأموم عند
 جهور العلماء كمالك والشافعي
 وأحمد في المذموم المشهور
 عنه كاجرى ذلك لعمر وعثمان
 انتهى ورواه هذا الحديث الستة
 ما بين بغدادى وكوفى ومدة
 وفدة القصدية والعقيدة
 والقول ونقد بانتراجه البخارى
 (عن ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهم احديث ميمية في بيت حالته
 تقدم وفي هذه الرواية قال ثم نام
 حتى تنفخ وكان اذا نام تنفخ ثم انام
 المؤذن تفرج) من يتنه الخ

حديث أبي هريرة وابن عمر بن العاص وسفيان في حديث علي وحكي أبو القبح العمري
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انما هو
 اعلام بان لا يطوع بعدهما ولم تصد الوقت بالنهى كما تصد به وقت الطلوع وقت
 الغروب وروى بذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر الا أن تكون
 الشمس نقيصة وفي رواية أخرى نفعه فدل على ان المراد بالندبة ليس على عمومها وانما المراد
 وقت الطلوع وقت الغروب وما قاربهما كذا في القبح قوله بعد صلاة العصر وبعد
 صلاة الفجر هذا قصر صحيح بان العكس كراهة منه لبقاء الصلاة لا بد من وقت الفجر
 والعصر وكذا قوله في الرواية الاخرى لا صلاة بعد الصلاةين وكذا قوله في رواية ابن عمر
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة الا في صل صلاة الصبح ثم
 اقصر وقوله حتى تصلى العصر ثم اقصر فحمل الاحاديث المطلقة على الاحاديث المقيدة
 بهذه الزيادة وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فذهب الجاهل والى
 انها مكروهة وادعى النووي الاتفاق على ذلك وتعقبه الحافظ بانه قد حكى عن طائفة
 من السلف الاباحة مطلقا وان احاديث النهى منسوخة قال وبه قال داود وغيره من
 أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو أيضا مذهب الهادي والقسم عليهما السلام وقد
 اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعي والمؤيد بالله الى انه يجوز من الصلاة في هذين
 الوقتين ما له سبب واستدلوا بصلاة صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر وقد تقدم
 ابواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد وذهب أبو حنيفة الى كراهة التطوعات
 في هذين الوقتين مطلقا وحكى عن جماعة منهم أبو بكر وكعب بن جعرة المنع من صلاة
 الفرض في هذه الاوقات واستدل القائلون بالاباحة مطلقا بأدلة منها دعوى النسخ
 لاحاديث الباب صرح بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا انما خرج حديث من أدرك من الصبح
 ركعة قبل ان تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس وقد
 تقدم ولكنه خاص بصلاة الفرض فلا يصلح للنسخ احاديث الباب على فرض تأخره وغاية
 ما فيه تخصيص صلاة الفرض من عموم النهى واستدلوا أيضا بحديث صلواته صلى الله
 عليه وسلم لم يركع في الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه واستدلوا أيضا بحديث على
 المتقدم لتقييد النهى فيه بقوله الا أن تكون الشمس بيضاء نقيصة وقد تقدم ان الحافظ
 قال في القبح ان اسناد حسن وقال في وضع آخر منه ان اسناده صحيح وهذا وان كان

المسجد (فصل) بالناس (ولم يتوضأ) لانه كان لا يتنقص وضوءه بالنوم مضطجعا لا سيقا ظلم ولا يارض هذا حديث قومه في
 الوادي حتى طلعت الشمس لاندوية الشمس والقمر بالعين لا بالقلب كما مر وهذا الحديث من السبايعات واستناد منه عمرو
 ابن الحرث برواية بكير العلوي برجل وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق واحد والتحديث والعقيدة (عن جابر بن عبد الله
 رضى الله تعالى عنها ان معاذ بن جبل) رضى الله تعالى عنه (كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الاخرة

كما زاد نسج الله تعالى كان واظف قام اعلی الصلاة من كین (ثم يسمع قروم قومه) ولا يجارى في الادب ليعبى لهم الصلاة المذكورة ولا انى فيصلي اية ومه في صلاة وفيه حجة للشافعي واجداته اصح صلاة المفترض خائف المتنفل كما اصح صلاة المتنفل خائف المفترض لان معاذا كان قد سقط فرضه الصلاة لضعف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بقرئومه نافذة وهم مائة مائة وهذا واضح جلد الاربع ٣٣٦ فبعد وقد راجع النص في هذا في رواية الشافعي واليه في له تطوع وام

مكتوبة العشاء قال الامام
النسائي في الامم وهذه لزيادة
صحة وخاض في ذلك ما لا يوافق
صحة فتدالا تصح والماء يث
لعله عليهما (أصل) بهم (العشاء)
نظر (البقرة) أي ابتدأ بقراءتها
واسلم فافتتح سورة البقرة
فأصرف (الرب) وهو حمز بن
الحز بن كعب كراهه أبو داود
ابن جابر أو سرام بن عثمان
قال أنس قال ابن الزبير أو هو سلم
بن الحر بن سحابة الطغيب أو قال
يعني أي واحد من الرجال
المرتبين فيهم في الجلس فذكر
مؤداه ولنا نسائي فأنصرف
لرجل ففعل في ناحية المسجد
وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة
والفسادة وفيه لم يفتقر
ول سلم ثم لم يوحده وهو ظاهر
أنه قطع الصلاة من أصلها
استأنفها فبطل على جواز
قطع الصلاة وإلا الله ذكره في
العشاء المأخوذة قال في الفتاوى
أن الراديات قد على أنه قطع
تدوينة ولا يفتقر من الصلاة
أقربها من غير ذلك في شرح
وهذا أنه قطع التدوينة
لا يفتقر وأن لم يفتقر

حالما اتفقوا على هذا ما ذكره في الباب القاضية بفتح الصلاة بعد صلاة العصر على
 الاطلاق بعد الوقت الذي تكون الشمس فيه في صلاة نية لكنه اخص من دعوى
 مدعى الابطاحة فالصلاة بعد العصر وبعد الفجر مطلقة واستدلوا ايضا بما رواه مسلم عن
 عائشة انها قالت وهم هراغنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصرى طالع الشمس
 وغرو بها وباروا البخاري عن ابن عمر انه قال صلى الله عليه وسلم ان يصحى يسلمون ولا يهتفون
 اسديا يصلي بديل انهم ما يشعرون ان لا تحضر الطلوع الشمس ولا غروبها ويجب ان
 الاستدلال بقول عائشة بان الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق
 جماعة من الصحابة كما تقدم الاستدلال بالوجه وهو مشهورون وفانقولوا في ما تقدموا به
 من جهة عدم علم عائشة لا يستلزم عدم العلم غيرهما بما لم يعلم ويجب ان الاستدلال
 بقول ابن عمر بانه قول يصحى لا يحضر فيه ولا بهارض المرفوع في انه قدر على ان النبي
 صلى الله عليه وسلم خلاف ما راى كما حكي واستدلوا ايضا بخبره البخاري وغيره من
 حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحضروا الصلاة ثم طالع الشمس
 ولا غروبها قالوا في عمل الاسنادات المد كور في الباب على هذا اجل المطلق على الغيبة
 او يثبت عليه بقاء العلم على الخاص ويجب ان يثبت من التخصيص على أحد أفراد الامة
 وهو لا يلزم للتخصيص كما تقدم في الاصول واسلم ان الاحاديث القاضية بترك الصلاة
 بعد صلاة العصر والفجر عامة فيما كان اخص منها فلو قلنا حديث بن زيد بن الاسود وابن
 عباس الاتميين في الباب الذي به في هذا حديث على المتقدم وقضاء سنة الفجر بعد
 العصر وسنة الفجر بعد الاسنادات المتقدمة في ذلك فلا شك انها تخصمة في هذا العموم
 وما كان يشعروا بين احاديث الباب عموم وخصوص من وجهه كاحاديث تنبيه المسجد
 واحاديث قضاء النواات وقد تقدمت والمسئلة على الجنازة ان يقرأ صلى الله عليه وسلم
 يا ابي الاثلاث لا تؤثر الصلاة اذا ماتت والجنازة اذا حضرته احاديث اخرجه الترمذي
 وصلاة الكسوف لا تؤثر صلى الله عليه وسلم فادري ان يقرأها فزعموا الى الصلاة والركعتين
 عقب الظهر احاديث ابي هريرة في عدم صلاة الفجر فلا احاديث المتقدمة وغير ذلك
 فلا شك انها اعم من احاديث الباب من وجه واحد من وجهه وليس أحد العمومين
 أولى من الاخر فيجوز ان يثبت في ذلك من وجه واحد والوقف هو المتعين حتى يرفع الترجيح
 بما خرج من روين عيسى قال مات يابى الله آجبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح
 ثم انصرف عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترفع فانها تطلع حرة فاعلم ببر قرني سلطان

قالوا هذا المذنب الثلاثة أوجه أحد حجاب جوارحه وهو الغيرة والثاني لا يجوز مقاطعة الثالث فيجوز إحداهما وحده ولا يجوز إثنين، وتطور على المذنب على المذنب (فكنا) معاذتنا (ولم) والله الذي جعلت لأذن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أما ما في (الفتح) ذلك (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله الذي جعلت لأذن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أما ما في (الفتح) ذلك (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله الذي جعلت لأذن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فدخلت المسجد فدخلت معني الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فالتفت ففصلت في ناحية المسجد (فقال صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فتان) أنت (فتان) أنت (فتان) قال ذلك (ثلاث مرار) ولابن عساکر مرات إلى أنت منفر عن الجماعة صاغة منها لان التطويل كان سببا لغروج من الصلاة وترك الجماعة وفي الشعب للميهني باسناد صحيح عن عمر لا تبغضوا الله الى عباده يكون أحدكم اماما فيطول على القوم حتى ينفذ اليهم ما هم فيه ولا ين ٢٣٧ عينة أفتان بهم مرة لا يستهفهم الاتكاري والتكرار للتاكيد (أو قال

فأنتا فانتا فانتا) أي تكون فانتا والشك من الراوي وقال البرماوي كالكمراني من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ (بسورتين من أوسط المفصل) يوم يوم الجمعة قال عمرو بن دينار لأحدة فاهما نعم في رواية سليمان بن جبان عن عمرو وأقرأ والشمس وضهاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما وللإسراج أما يكفيك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها وفي مسند وهب أفرا سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ولا حجة باسناد قوي اقترنت الساعة والسور التي مثل بهن من قصار المفصل فاعله أراد المعتدل أي المغاسب للعالم منها وكان قول عمرو الاول وقع منه في جال قصديته اشبهه ثم ذكره وأول المفصل من الطغرات أو من القتال أو من الفتح أو من ق وطواله الى سورة عم وأوسطه الى الضحى أو طواله الى الصف وأوسطه الى الانشاق والقصار الى آخره كلها أقوال واسعة تليق من الحديث بحصة اقتداء

وحينئذ يصعب لها بالكفر انهم صل فان الصلاة مشهودة محضو حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تجبر جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة محضو حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يصعب لها بالكفر انهم صل فان الصلاة مشهودة محضو حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تجبر جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة محضو حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يصعب لها بالكفر انهم صل فان الصلاة مشهودة محضو حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تجبر جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة محضو حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان

٤٣ نيل في المفترض بالتمثل لان معاذ كل فرضه الاولى والثانية نقل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني هي له تفاوت وهي لم يرضه وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وصحيح ابن جرير في رواية عبد الرزاق بساعة فاتفقت ثم تديسه وهذا مذهب الشافعية والحنابلة خلافا للحنفية والمالكية واسننط منه أيضا تخفيف الصلاة هي اعانة لعمال المؤمنين وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة بوجوب إعادة الصلاة الواحدة

لارادة الاهتمام بما يلقيه عليه السلام لاصحابه ليكونوا من معاصيه على بال لا ليعود من فعل ذلك الى مثله قال في الفتح هذا حسن في الباعث على اصل اظهار الغضب اما لكونه اشد فلاحتمال الثاني اوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان منكم منقرين) بصيغة الجمع فيه تفسير للمراد بالمتقنة في حديث معاذ اثنتان أنت (فايكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة ما لتأكيد التعميم وزيادته مع أي ٣٣٩ الشرطية كغيره في رواية سفيان بن أم النحاس

(فليتجوز) جواب الشرط أي فليخفف بحيث لا يخل بشئ من الواجبات قال ابن دقيق العبد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع أو السجود على ثلاث تسميحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يزيد على ذلك ثلاث رخصة الصحابي في الخير نقصها أن لا يكون ذلك تطويلا قال في الفتح وأولى ما أخذت حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه ابوداود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له انت امام قومك واقدر القوم بأخيه فهم واسأدهم حسن واسأله في مسلم (فان فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة) فعديل للأمر المذكور ومقتضاه انه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات او كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم ينضر التطويل لاقتناء العلة

فعدم تأخير الدفن الى هذه الاوقات كما يكرهه عند تأخير العصر الى اصفر او الشمس بلا عذر وهي صلاة المتأخرين قال فاما اذ وقع الدفن بلا تعمدة في هذه الاوقات فلا يكره انتهى وظاهر الحديث أن الله في هذه الاوقات يحرم من غير فرق بين العامد وغيره إلا أن يخص غير العامد بالادلة القاضية برفع الجناح عنه قولنا بزيادة أي ظاهرة في انفسه بضمطه النووي في شرح مسلم بفتح التاء الضاد المجهمة وتشديد الهمزة المراد به الميل والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الاوقات وكذلك الدفن وقد سكت النووي الاجماع على الكراهة قال واتفقوا على جواز النرائض المؤداة من اواخلها في النوافل التي لها سبب كصلاة التيمم ومجود التلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الفوات ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي اعموم الاحاديث انتهى وجعله صلاة الجنازة ههنا من جملة ما وقع فيه الخلاف بنا في دعواه الاجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الاوقات زيد بن علي وابو داود والداودي والامام يحيى قالوا لمعول النهي للقضاء لان دليل المنع لم يفصل واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الاوقات وهم الهادي والقاسمي والشافعي وما ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاته أو سها عنهما فهو بمنزلة من تركها الحديث المتقدم في ما هو مخصصا لاحاديث الكراهة وهو محكم لانه اعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات اداء الاذن حديث من أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس أخص من أحاديث النهي مطابقة لعدم علم اوقداستثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند فائتة الظهيرة يوم الجمعة خاصة وهي رواية عن الاوزاعي وأهل الشام واسند لوليعا رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسحق بن عباد بن أبي هريرة وهما ضعيفان ورواه البيهقي عن طريق أبي خالد الاحمر عن عبد الله بن شريح عن أهل المدينة عن سميد عن أبي هريرة ورواه الاثرم بسند فيه الواقدي وهو متردد ورواه البيهقي أيضا بسند آخر فيه عطية بن عجلان وهو متردد أيضا وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم كانوا يهلون نصف النهار يوم الجمعة وفي الباب عن واثلة عند الطبراني قال لما فطمت بسند واه عن أبي قتادة عند أبي

روى رواية السقيم وزاد مسلم الصغير والطبيب الى الحامل والمرضع وعنده ايضا والعابر السبيل وذو الحاجة يشمل الاوصاف المذكورة وقد ذهب جماعة كابن سبويه وابن عبد البر وابن بطال الى الوجوب كما يظهر الاخر في قوله فليتجوز وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث اوضح الدلائل على ان عامة الجماعة يلزمهم التخفيف لا امرهم الى الله عليه وآله وسلم اياهم بذلك ولا يجوز لهم التطويل لان في الامر لهم بالتخفيف فيما عدا التطويل والمراد بالتخفيف ان يكون بحيث لا يخل بسنتهم اربعة اصناف

فيه على جواز ادخال الصبي ان المسجد لا يجتمع ان يكون الصبي في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه بل هو الظاهر
 نعم فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه ومراعاة أسوأ الكبر والصغير وسوا فضالة النساء في الجماعة مع
 الرجال ردوى ابن أبي شيبة عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة مفسر سبعين آية فسمع
 بكاء الصبي فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث الستة ما بين رازى ٣٤١ ودمشقى وبعثى ومداين وفيه التجرب

والعفة والقول وأخرجه ايضا
 أبو داود والنسائي في الصلاة
 (عن النعمان بن بشير رضى
 الله عنه قال قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لتسرون
 صفوفكم) باعدوا القافين بها
 على صمت واحد أو بسد الخلال
 فيها (أولئك الذين الله) أى لو تعين
 الخافقة (بين وجودهم)
 بنحو يراها عن مواضعها ان لم
 تقهر الصفوف بنحو فافها
 على هذا واجب والتفر بطفيه
 حرام ولا يجب من حديث أبي
 امامة بن عثمان بن عفان
 الوجه قال ابن الجوزى الظاهر
 أنه مثل الوعيد المذكور في قوله
 تعالى من قبل أن تظلم وجوها
 فتردها على أديارها والمراد وقوع
 العداوة والبغضاء واختلاف
 الصواب واختلاف الظاهر
 سبب لاختلاف الباطن وفي
 رواية أبي داود وغيره بلفظ أو
 ليخالفن الله بين قلوبكم والمراد
 تفرق قلوبكم فخذ كل واحد وجهها
 غير الذي يأخذ صاحبه لان
 تقدم الشخص على غيره مظنة
 للكبر المفسد للقلب الداعي
 للقطيعة وبهذه هذا الأخير

قال ابن رسلان قوله فرائضهم اجمع فريضة بالصاد المهملة وهى الصلوة من الجنب
 والكتف الى لا تزال تذكر أى تقرن من الدابة واستعمل الانسان لان فريضة وهى
 ترجع عند انقوف وقال الاصبهى الفريضة لغة بين الكتف والجنب وسبب ارتداد
 فرائضهما ما اجتمع في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهيبة العظيمة والحرمه
 الجسدية لئلا من رأى مع كثرة تواضعه قوله ثم أتيتهم مسجد جماعة أفضأى داود اذا صلى
 أحدكم في ركعة ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل معه ولقد ابن حبان اذا صلى في ركعة
 ثم أدرك الصلاة فصلى قوله قائما لم يكتف فيه نصريح بان الثانية في الصلاة المعادة
 نافله وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الاولى جماعة أو فرادى لان ترك الاستفصال في
 مقام الاختصال بنزل منزلة العموم في المآل قال ابن عبد البر قال جمهور الفقهاء انما يعيد
 الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غيرهته وأما من صلى في جماعة وان
 قامت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت ولو أعاد في جماعة أخرى لا عاد في ثالثة ورابعة الى
 ما لا نهاية وهذا لا يخفى فادع قال ومن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعى
 وأصحابهم ومن جهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل صلاة في يوم مرتين انتهى وذهب
 الاوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعى وهو قول الشافعى القديم الى أن الفريضة
 هي الثانية اذا كانت الاولى فرادى واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال
 حدثنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجلس ولم أدخل معهم في الصلاة
 فانصرف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأه جالس فقال ألم تسلم يا يزيد فقال بلى
 يا رسول الله قد أسلمت قال فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال انى كنت قد
 صليت في منزلى وأنا أحسب ان قد صليت فقال اذا اجبت الى الصلاة فوجدت الناس فصل
 معهم وان كنت قد صليت تسكن لك نافله وهذه مكملة وليكن قد ضعه النووي وقال
 البيهقى ان حديث يزيد بن الاسود أثبت منه وأولى برواه الدارقطنى بلفظ وليجعل الله
 صلى في بيته نافله وقال هو رواية ضعيفة شاذة انتهى وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن
 عامر للاحتجاج به فالجاء بينه وبين حديث الباب يمكن بحمل حديث الباب على من صلى
 الصلاة الاولى في جماعة وحل هذا على من صلى منفردا كما هو الظاهر من سياق الحديثين
 ويكونان شخصين لحديث ابن عمر عن أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان باقظ
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين على فرض
 شموله لاعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الاعادة بنية الافتراض او التلوع واما

للقرطبي واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لانه يقتضيه لكن قوله في الحديث الا تفرقان تسوية
 الصفوف من تمام الصلاة بصرفه الى السنة وهو مذهب الشافعى وأبي حنيفة ومالك فيكون الوعيد للفظ والتشديد وقيل
 المراد الخالفة في الجوز اذ يجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشير (عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال أقيموا صفوفكم) أى سبوا أجمع الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أى تصاموا ولا ملاصقة واحتمل به صلى

فما يشكم (قالي أداكم) رواية شقيقة (من رواه يظهر) أي من خلق يخلق خاصة بأصغر فقيه كما يشكر به التعريف من أبلد الرواية
ومشورها من خلفه وحسب أنه كان له بين كنفه عينان كسبح الخياط بهصر بهما ولا يتجسسها الشباب وفيه من إعادة الامام رعيته
والشفقة عليهم ولتخديرهم من الخرافة وفي رواية أخرى أنه قال وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسأل عن منكره
عندك صاحبه وقدمه بقدمه والمراد بذلك ٣٤٢ المبالة في تعديل العصف وسد خلله وقد ورد الأثر بذلك والترغيب فيه

إذا كان النبي شتمنا إعادة القرصة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين
حديث الباب ومن جملة الخصومات حديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال صلى
الله وسأل الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل رجل فقام يصلي الظهر فقال الأرجل
يتصدق على هذا فيصلي معه أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم والبيهقي
وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التعاريف إن كان قد صلى ذلك
الصلاة وإن كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح وإلى ذلك
ذهب الشافعي فيكون هذا مصداقاً لعموم الأحاديث النافذة بكراهة الصلاة بعد صلاة
الصبح ومن جوز الفحص بالقياس الملق به ما سواه من أوقات الكراهة وظاهر التقييد
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أتينا ما وجد جماعة أن ذلك شتمنا بالجماعات التي تقام في
المساجد لا التي تقام في غيرها فيجعل المطلق من أن ذلك حديث الباب كلفه أي داود وابن
حبان المتقدمين إلى المقيد بجمعة الجماعة ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والشافعي عن
أبي إسحاق بن بشار بن وهب قال رأيت ابن عمر جالساً على البلاط وهو موضع منبر ومن
بالإمام بين المسجد والسوق بالمدينة يوم يسلو فبكت الأتصلى معهم فقال قد صليت
إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلي الصلاة في يوم مرتين (وهو)
جاءه من منام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد مناف لا تقهوا أحدنا طاف
بهذا البيت صلى آية جماعة من أهل أوطس ورواه الجماعة إلا البخاري وعن ابن عباس
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد مناف لا تقهوا أحدنا
بما لو بالبيت وصلى فاته الصلاة بعد الظهر حتى قطع الشمس ولأنه العصر حتى أقرب
الشمس الاعتدال هذا الحديث يعاونه ويصلا رواه الأرقطقي الحديث الأول أخرجه
أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والأرقطقي وحسنه الترمذي ورواه الأرقطقي من وجهين
آخرين من جابر قال لما نقا وهو هلال فان المقفون بن جابر عن جابر وقد عارضنا
رسمه الله حديث الباب إلى ما لا يثبت من الجماعة إلا الأرقطقي وعوضها قال الحافظ
في التلخيص عز الجدين قيمة حديث جابر لمسلم فإنه قال رواه الجماعة إلا البخاري وهذا
وهو من منعه عليه الحب الطبري فقال رواه السبعة إلا البخاري وابن الزاوية قال
رواه (وكانه والله أعلم) لم يراى ابن تيمية عزاه إلى الجماعة دون البخاري اقتطع مسلم
من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فاشطاً به سرراً انتهى

في أحاديث كثيرة هيصة منها
حدث ابن عمر المروي عن أبي
داود وصححه ابن خزيمة والحاكم
ولفظه إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال أقهوا
المذوف وسادوا بين المذاكب
وسادوا الخلال ولا تذروا فرجات
للشيطان ومن وصل صفاه وصله
الله ومن قطع صفاه قطع الله عز
وجل (من عاشة رضى الله
عنها فانت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يزل من الليل
في بصرته ظاهره من المراتب والبرية
ويذكره قوله (وحدثنا البخاري
قصر) وأوضح منه رواية أبي نعيم
عن يحيى بن زعفران كان يصلي في جبرة
من بصرته أو أوجه أو المراد الجبرة
التي كان احتجراً في المسجد
بالحسيني كان الرواية الشافعية
هنا البخاري وابن داود عنها
انتماهن التي أصبحت الحسبي على
باب بيتها أن يعمل على التعديل
أو على الجمار في الجدار ورواية
الطبري إليها (فراى الناس شخص
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
من غير تمييز بينهم لما في المقدمة
لأنه كان لا يفرق بينهم ولا يفرق
(فهم أفاضل يصحون بصلاته)

صلى الله عليه وآله وسلم متتابعين بهم أو هم خارج الجبرة وهو داسها وهذا موضع الترجمة والحديث
على ما لا يخفى وللفظه إذا كان بين الإمام وبين التتوم أي المقتدين به شاطراً أو متتابعين لا يفرق ذلك وهذا مذهب المالكية ثم
إذا جهدهما مسجد وحل الصلاة انما يسامع تكبيره أو يتبعه في جازع عند الشافعية لا يسامع له على ذلك وقال الحسن البصري
لاباس أن تصلي ويترك بينه من أو سواك كان يحو إلى سباحة أم لا وهذا هو الصحيح عند الشافعية وروى سعيد بن منصور

باسم الله صحت عنه في الرجل يصلي خلف الامام وهو فوق مطبخ ياتهم به لابس بذلك وقال ابو جابر انهم أي المصلي بالامام وان كان
بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار اذا سمع تكبير الامام ولهذه المسئلة تفارح ذكرها القسطلاني وفيه جوارز الانقسام
بين لم ينو الامامة (فأصبحوا) دخلوا في الصباح وهي تامة (فصعدوا بذلك مقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه) اناس يصلون
بصلاته صنعوا ذلك أي الاقداد عليه صلى الله عليه وآله وسلم (اليامين ٣٤٣) أو ثلاثة حتى اذا كان بعد ذلك جلس رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج
الى الموضع المعهود الذي صلى فيه
ثلاث الصلاة اللاتين أو الثلاث
(فأصبح ذكر ذلك الناس) لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن
عائشة بعد عبد الرزاق ان النبي
خاطبه بذلك محمد بن جعفر بن
(فقال اني خشيت أن تكتب)
أي تفرض (عليكم صلاة الليل)
أي من طريق الامر بالاقداد عليه
صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان

يجب عليه التجهيز لامن جهة الشام
فرض آخر زاد على الخمسة ولا
يما روضه قوله في الاسراء لا يبدل
القول لدى فان ذلك المراءى في
التفحص كعاد عليه السلام
(وفي هذا الحديث من رواية زيد
ابن ثابت الانصاري كاتب الوحي
رضي الله عنه زيادة أنه قال قد

عرفت ولا بن عسار علمت (الذي
رايت من صفة حكم) وفي لفظ
صنعكم بضم الصاد وسكون
النون أي حرمكم على اقامة
صلاة التراويح حتى رفعتم
أصواتكم وسمعتم بل حسب
بعضهم الباب اظنهم نومه صلى
الله عليه وآله وسلم كاذي البخاري
في الادب وفي الاقتصام فزاد فيه

والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أصبهان والخطيب في تكميله
قال ابن حجر في التلخيص وهو معلول وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد
الفجر حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من طواف فاصول أي حسين طاف وقال لا يتابع
عليه وكذا قال البخاري وقد استدلل بحديث الباب على جواز الطواف والصلاة عقبه
في أو فالتكرارة وإلى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله وذهب الجمهور إلى العمل
بالاحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيحاً لما ثبت ما اشتمل على الكراهة
وأنت خبير بان حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة
لانه أعم منها من وجه وأخص من وجهه وليس أحد العلماء من أولى بالتخصيص من
الآخر لما عرفت غير هذا وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة
بعد العصر وبعد الفجر لكن بعد صلاة الاحيتة لا احتياج وهو معلول كما تقدم ويؤيده
حديث أبي ذر عند الشافعي بلطف لا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد
الصبح حتى تطلع الشمس الآية وكرر الاستئذان ثلاثاً ورواه أيضاً أحمد وابن عدي وفي
استناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جهلة ما أنكر
عليه وقال البيهقي تفريده عبد الله ولكن تابعه ابراهيم بن طهمان وهو أيضاً من رواية
بجاءه عن أبي ذر وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمنذري وغير واحد انه
لم يسمع منه وقد روى أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وقال أنا أشك في رواة مجاهد من أبي ذر
وهذا الحديث ان صح كان دالا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الفجر من
غير فرق بين ركعتي الطواف وغيرهما من التطوعات التي لا سبب لها والتي لها سبب

(أبواب سجود التلاوة والشكر)

(باب مواضع السجود في الحج ومن والمفصل)

(عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن
منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثمان رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً
الدارقطني والحاكم وحسنه المنذري والناورى وضعفه عبد الحق وابن القطان وفي
استناده عبد الله بن منين الكلابي وهو مجهول والراوى عنه الحرث بن سعيد العتيقي
المصري وهو لا يعرف أيضاً كذا قال الحفاظ وقال ابن ما كولا ليس له غير هذا الحديث
قوله خمس عشرة سجدة فبني عليه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعاً إلى ذلك

حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما أوضحه الحفاظ في كتاب
التبجيد فراجعهم (فصلوا اليها الناس في بيوتكم) أي التوافل التي لم تشرع فيها الجماعة (فان أفضل الصلاة صلاة المراء
في بيته) ولو كان المسجد قاضلاً والمراد ببلد محسن الرجال ولا يراد استئناء النساء المعبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعصوهن
المساجد ويؤخرن خير لهن أخرجه مسلم (الاصوات الخمس) المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشيخ عيسى بن أبيه جميعه وكذا

فما لا يخص المجدد كحقه القصة او المراد ما يشرع في البيت وفي المنهج مع الايدخل قصة المجدد لانهم لا يشرعون في البيت
او المراد ما يشرع فيه الجسادة كالصبر والتمتع مع فانها في المجدد انضمت الي البيت ولو كان مفصلا لاول بدخل ما وجب
له ارض كالمندورة فيه فصار قال النورى انما ساحت على النافذة في البيت لكونه اخفى وابعد من الرياوية بجل البيت بدلا من ان
فيه الرحمة وبنوة رحمته الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن ان يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الريا ورواه هذا

ذهب اجد والبيت واصغر وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج
من الشافعية ومالك من أهل العلم فاقبوا في الحج بعبدين وفي من ذهب أبو حنيفة
واودوا له أدوية الى اثني أربع عشرة عبدة الا ان أبو حنيفة لم يعد في سورة الحج الا عبدة
وعبد عبدة من والها أدوية عدوا في الحج بعبدين ولم يعد واحد من ذهب الشافعي في
التقديم والمالكية الى اثني اسدي عشر وأخرج عبدة الفصول وهي ثلاث كما يأتي
وذهب في قوله الجسد الى ان الأربعة عشرة عبدة وعد منهم عبدة الفصول ولم يعد عبدة
من واعلم ان أول مواضع السجود شاة الاعراف واثني عشر عبدة قوله في الرعد والعدو
والآصال وثالثها عبدة قوله في الفصل وبه قالون ما يروون ورايها عند قوله في
اسرائيل ويريدهم مشروعا وسامها عند قوله في صريح واحد اوبى وسامها عند
قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسامها عند قوله في الفرقان وزادهم نفورا وثامنها
عند قوله في النمل رب العرش العظيم وثامها عند قوله في الم تنزيل وهم لا يستكبرون
وامثها عند قوله في ص ونزرا كما رأيت والحادى عشر عند قوله في حم السجدة ان
انتم ايها المتبدلون وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يأمون والثاني
عشر والثالث عشر والرابع عشر عبدة الفصول وستاني والثامن عشر الجسد
الثانية في الحج قول ثلاث في الفصل هي عبدة النجوم واذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك
وفي ذلك حجة ان قال يائنها ويبدل على ذلك ايضا حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي
هريرة والرافع وشافعي جميعا واخرج من في عبدة الفصول حديث ابن عباس عند
ابي داود وابن السكيت في صحيحه بل يظن ان عبدة في الله عليه وآله وسلم في شيء من الفصل
منذ قول الى المدينة وفي اسنادها أبو نعيم الحارث بن عبيد ومطر الزراني وهم اضعافان
وان كانا من رجال مسلم قال النورى حديث ابن عباس في حديث الاسد لا يصح الاحتجاج
به انتهى وعلى فرض صحاحه لا يحتج بالادب في المقدمة مشبهة وهي مقدمة على
النبي ولا سيما مع اجماع العلماء على ان اسلام ابي هريرة ثامن سنة سبع من الهجرة وهو
يقول في حديثه الا في حديثنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت
واقرأ باسم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في الفصل بحديث زيد بن
نابت الا في رواية الجواب عنه قول في الحج مجدا فان فيه حجة ان أدب في سورة الحج
سبعة عشر وروى ذلك حديثه بمسند ابن عمر هذا أحد وابي داود والترمذي وقال اسناد
ابن النورى والدارقطني والبيهقي والحاكم يفظ قال يارسول الله فضائس سورة الحج بان

المحدث ثلاثه مدنيون وعبد
الاعلى احد من البصرة وسكن
بفداد وفيه الحديث والفتنة
وأخرجه أيضا في الاعتصام
وفي الادب ومسلم في المسألة
وعند ابو داود والترمذي
والشافعي (من عبد الله بن عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنهم ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يرفع يديه) استجابا لقال
النورى اجبت الامه على ان تعبد
رفع اليدين عند تسمية الاسرام
وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على
جوازها عند افتتاح الصلاة وكل
من نفل عنه الاجتناب لا يبطل
الصلاة بتركه انتهى وعن أبي
حنيفة انه يأنم تاركه (حسبو
منكبيه) اي ازاله الله بالافراض
خسلا فلا احد بن سائر المروزي
ومن قال بالوجوب ايضا المروزي
والجديد لدى شيخ الدارمي وابن
بشر بن المراءى في ذلك كما قال النورى
في شرح مسلم وغيره ان تهادي
اطراف اصابعه اعلى اذنيه
وايماء شفعى اذنيه وراحتاه
منكبيه (اذا انتقم المسألة)
اي رفعه مع ايدائه التكبير
ويكون انماؤه مع انماؤه

كما هو الاصح عند الشافعية ووجهه المالكية وقبل يرفع بلا تدهيم ثم يدي التكبير مع ارسال اليدين فيها
وقبل ان يرفع وقال صاحب الهداية من المنفعة انه يرفع يديه لرفع صفة في التكبير اه عن غير الله والتكبير اذ ان
ذلك والنبي سابق على الايات كما في ذلك هادوه هادى على ان الحكمة في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة
في اقرارهم ان الرياء الاصم ووجهه الاصح وقد ذكر في ذلك مناسبات أخر اوردها في التبع وقيل يستقبل بيمينه

قال القرطبي وهذا أنسبها وأعقب وقال الربيع قلت للشافعي فامعني رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قالت وهذا أحسن من الجميع وفيه الأمان من فعله عقلياً وأيداً بحكمة تربية وأقضية وأهبة (وإذا كبر الركونع) رفعهم أيضاً وقد صنف البخاري في هذه المسئلة خبراً مفرداً يحكى فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن الصحابة كانوا ينزلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع ٢٤٥ في الركونع والرفع منه روى عنه فله

الابن مسعود وقال محمد بن نصر
الروزي أجمع علماء الامصار على
مشروعية ذلك الأهل الكوفة
وقال ابن الحنبل لم يرو أحد عن
مالك ترك الرفع فيها إلا ابن
القاسم والذي أخذ به الرفع
على حديث ابن عمر وهو الذي
رواه ابن وهب وغيره عن مالك
ولم يحكى الترمذي عن مالك غيره
رفقه الخطابي وبعده القرطبي
في المنهاج أنه آخر قول مالك
وأصحهم وأولهم الأئمة الكبار
على تركه ولا يفتنك الا بقول ابن
القاسم وأما الحديث فموقوف على
رواية يجاهد أنه صلى خلف ابن
عمر فلم يره بقوله ذلك وأجابه
باطل في استناده لأن أبا بكر بن
عباس ساء خطه باخرة وعلى
تقدير محتمل فقد أثبت ذلك سالم
ونافع وغيرهم جماعة والعديد
الكثير أولى من واحد لا سيما
وهم مشهورون وهو نافع مع أن
الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه
لم يكن يراهوا سجداً فله تارة وتركه
أخرى ومما يدل على صدقه ما
رواه البخاري في جز رفع اليدين
عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى
رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا

فيما سجدتين قال نعم ومن لم يسجد هماً إلا بقراً هماً أو اسماً ابن الهيثم ومشرح بن
عاهان وهو أصح من أن يترك كمالاً كما أنه تفرد به وأكده بان الرواية صحيحة فيه من قول
عرواية وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار ثم ساقه أمرو توفيقه عنهم
وأكد البيهقي بسا رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلاً وحديث الباب يدل
على مشروعية سجود التلاوة قال النووي في شرح مسلم قد أجمع العلماء على اثبات
سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة وعنده أبي حنيفة واجب ليس بفرض وسيأتي ذكر ما
أخرج به الجمهور وما صححه أبو حنيفة (وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ
والنجم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ابن شخام قريش أخذ كتاباً من حصي أو تراب
فرفعه إلى جهنم وقال يكفيني هذا قال عبد الله فاقدر رأيت بعد قتل كافر استغنى عليه)
فرواه غير ابن شخام قريش مخرج البخاري في التفسير من صحبه أنه أمية بن خلف ووقع
في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة قال الحافظ وفيه ظلاله لم يقتل وفي تفسير سير سيد
الوليد بن المغيرة أوقعه بن زبيرة بالسك وفيه أنظر لما أخرجه الطبراني من حديث
خزيمة بن نوفل قال لما أظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام أسلم أهل مكة حتى أن
كان أيقراً السجدة فيسجدون فلا يقدرون أن يسجدوا منهم أن يسجدوا من الزمان حتى قدم رؤساء
قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا باطناً فخرجوا وقالوا تدعون دين
آباءكم ولكن في هذا أنظر أن يقول أبي سفيان في حديثه الطويل الثابت في الصحيح أنه لم
يرئد أحد من أسلم قال في الفتح ويمكن الجمع بأن النبي مقيد بمن ارتد خطا إليه لا لسبب
مراجعة خاطر رؤسائه وروى العاصم بن عيسى عن سعيد بن جبيرة أن الذي رفع التراب فسجد
عليه سعيد بن العاصم بن أمية وذكر أبو جابر في تفسيره أنه أبو الهيثم وفي مصنف ابن أبي
شيبه عن أبي هريرة أنهم سجدوا في النجم الأربعين من قريش أراد بذلك الشهادة
ولأنه من حديث المطالب بن أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأيت أرسجد ولم يكن المطالب يومئذ أسلم
وإذا ثبت ذلك فله ابن مسعود لم يره أو ضرو واحدي ذكره لاختصاصه بأحد الكف من
التراب دون غيره والحديث به مشروعية السجود بان حضر عنه القاري الآية التي فيها
السجدة قال القاضي عياض وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود أنهم أول من سجد
نزلت وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من التمسك على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه

٤٤ قيل في رفع يديه بالخصاوا وحجوا أيضاً بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الاقتراح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت أن كان المثلث مقدماً على
النافي وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه
كلاهما في بعض أهل الطاهر ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه عن ابن المديني قال حق على المسلمين

أن يروا أباهم عنده الركون والرفع منه حديث ابن عمر وهذا الرواية ابن عسار وقد ذكره البخاري في سنن مرفوع الحديث
وزاد وكان علي أصم أهمل زمانه وبقابل هذا القول بعض المخطئة أنه يبطل الصلاة ونسب بعض من أخرى المغاربة قاطعه إلى
البسامة وهذا قال بعض محدثيهم في إسكان ابن دقيق العيد إلى ترك ذكر الهذم المفسدة وقد قال البخاري في سنن مرفوع الحديث
ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحاح لم ٣٤٦ يثبت عن أحد عنهم تركه قالوا لا من روى الرفع أصح من أسانيد

نبي الامم بهما العدل ولا من جهة العقل لان مدح الغيبيات لا يصح نسبة ذلك الى
الان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا اية ولا الشيطان على لسانه ولا يصح نسبة
الشيطان على ذلك كما في شرح مسلم النووي (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم سجد بالانبياء وجعلهم معه المساوين والآخر من كون والانس ذوا البهائم

[illegible]

السبعة عشر من الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو ثوبه في ولكني
وايتكم ثمنتم للسجود فذلكني فوجدوه سجدا رواه ابو داود الحديث الاول أخرجه أيضا
الافى رواه الحديث الثاني أخرجه أيضا الافى في الامم عن ابن عيينة عن ايوب عن
مكرمه وأخرجه أيضا ابن شهاب عن عمر بن ذر عن أبيه قال البيهقي وروى من ربه آخر
عن عمر بن ذر عن أبيه عن هب بن جبير عن ابن عباس وهو لا يدايس بالقوى قال المانظ
وقد رواه النسائي من حديث علي بن محمد عن عمر بن ذر وهو لا يدايس بالقوى قال المانظ
حدثني عبد الله بن محمد عن عمر بن ذر وهو لا يدايس بالقوى قال المانظ
حدثني عبد الله بن محمد عن عمر بن ذر وهو لا يدايس بالقوى قال المانظ

عدم الرفع وذكر البصري أيضا
 انه رواه عنه عن غيره من الصحابة
 وذكر الحسن بن علي بن النعمان
 عنده عن رواه العشرة بالمشقة
 قال في الفتح وذكر شيخنا أبو
 النضر المطائفة بتبعية من رواه
 من الصحابة فيمنعوا التحسين رجالا
 اهـ وقال الرعي في كتاب العاني
 البدعية في معرفة مختلف أهل
 الشريعة مخالفة له وعندنا انهم
 وابن جرير وابن عساكر وأبو عبد
 الله بن إدريس وابن الزبير وأبو
 الأوزاعي والليث وأبو
 رافع ومالك يستحب أن يرفع
 يديه في تسليمه الاحرام وعند
 الرفع والرفع منه وعندنا
 يجب ذلك عند التوبة وابن
 أبي عمير (مالك في رواية أبي
 حنيفة لا يرفع في الركوع ولا في
 الرفع منه اهـ) (واذا رفع رأسه)
 أي إذا رفعها (من الركوع
 رفعها كذلك) أي سجد
 منكبها (أبضا) قال الشيخ
 شيخنا الدين النوري ورواها في
 كتاب سفر السعادة وكان إذا رفع
 رأسه من الركوع رفع يديه
 وقال سمع الله من عبده وقدمت
 رفع يدين في هذه المواضع

الحمد لله

الصلاة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يزد وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحافظ
ان قوله ثم لم يزد في الخبى من قول يزيد بن أبي زياد قد روي ذلك في الشريعة والثوري وخالفه الطحاوي وزهير وغيرهم من
الحفاظ وقال الحيدري انما روي هذه الزيادة في زياد بن يزيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى
والدارمي والحيدري وغير واحد وقال يحيى سمعت أحمد يقول هذا حديث واه ٣٤٧ كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول

قدمه ثم لا يعود فقال القنوه يعني
أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها
هكذا قال علي بن عاصم
وقال البيهقي اخذت فيه علي
عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال
اليزيدي قوله ثم لم يزد لا يصح وقال
ابن حزم ان صح قوله لا يعود يدل
على انه صلى الله عليه وآله وسلم
فعل ذلك لبيان الجواز فلا
نعارض بينه وبين حديث ابن
عمر وغيره واحتجوا أيضا بما
روى عن ابن مسعود عن طريق
عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن عذمة عنه عند
أحمد وأبي داود والترمذي أنه
قال لاصلي بكم صلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع
يده الا مرة واحدة ورواه ابن
عدي والدارقطني والبيهقي من
حديث محمد بن جابر عن حماد عن
ابراهيم عن عذمة عنه باللفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلم
يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح
وهذا الحديث حسنه الترمذي
وصححه ابن حزم وليكنه عارض
هذا التمسك والتعصم قول
ابن المبارك لم يثبت عندى وفول

استناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا الحاكم وذكر البيهقي عن جماعة من الصحابة منهم
سعيد بن جابر عن قولهم ليست من عزائم السجود المراد بالعزائم ما وردت العزيمة في فعله
كعبادة الاصره من الايمان على ان بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب
وقد روى ابن المنذر وغيره من علي عليه السلام ان العزائم حم والخم واقرأ والم تنزيل
قال الحافظ في الفتح واستناده حسن قال وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل
الاخر ارف وسبحان وحم والم أخرجه ابن أبي شيبة قوله ولقد رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسجد في البقاع في تسبحة من طريق حماد عن ابن عباس وكذا لابن
خزيمة انه قال ابن عباس من أين أخذت السجود في ص فقال من قوله تعالى ومن
ذريته داود وسليمان الى قوله فهداهم اقتده في هذا انه استنبط مشروعية السجود
فيهما من الآية والذي في الباب يدل على انه اخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا
نعارض بينهم الاحتمال انه استناده من الطريقين وانما لم تكن السجدة في ص من
العزائم لانها وردت بلفظ الركوع لولا التوقيف لما ظهر ان فيها سجدة قوله يسجد لها
داود وقبة وانسجد هاشم استدل به الشافعي على انه لا يشترع السجود فيها في الصلاة
لان سجود الشكر غير مشروع فيها وكذلك استدل من قال بان السجود فيها غير مشروع
بحديث أبي سعيد المذكور في الباب لان الظاهر من سياقه انه ليست من موطن
السجود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي قبة ثم انصرم به بان سبب سجوده
لشركه في السجود قوله تشرك الناس بالشين المجبة والزنى والنون قال الخطابي في المعالم
هو من الشرك وهو الذي يقال بات على شرك اذا بات فلقا يتقلب من جنب الى جنب
التميزوا اذا تميزوا بالسجود

باب قراءة السجدة في صلاة الظهر والعصر

(عن أبي رافع الصائغ قال صليت مع أبي هريرة لعنة فقر اذا السماء انشقت فسجد فيها
فقلت ما هذه فقال سجدة بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فأنزل أسجد فيها
حقها أقامه شفق عليه) قوله فسجد فيها في رواية البخاري فسجد بهم والباء ظرنية قوله
فقلت ما هذه قيل هو استنقها من انكاره وكذا وقع في البخاري عن أبي سلمة أنه قال لا ي
هريرة لم أره تسجد وحده ذلك منه على استنقها من الانكار بذلك تسكت من رأى ترك
السجود لانه لا يراه في الصلاة ومن رأى تركه في الفصل وجواب عن ذلك بأن أبا رافع وأبا صلة
لم يشكرا على أبي هريرة بعد أن أعلاه بالاشنة في هذه المسئلة ولا احتجوا عليه بالعمل على

ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف أجسد وشيخه يحيى بن آدم له وانصرح يحيى بن آدم بان لا يصح
يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في
الحققة أضعف من يقول عليه لان له ثلاثة طرق قال الحافظ وهو لاه الأئمة انما طعنوا كاهم في طريق عاصم بن كليب اما طريق
محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو مشروعه واحتجوا

ابن عباس روى عن ابن عمر انه سمع في الصلاة اثبات بانظا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مذکور بروى واستحوا أيضا عارضى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع قدمه الى افتتاح الصلاة وتلته ما سوى ذلك كما بين أبو حنيفة وقال لأهل له ولا أعرف من رواه والجميع عن ابن عباس أنه لا يعرفه ورواه ٣٤٨

والصحيح عن ابن الزبير أنه لا يهبط إلا في
قال ابن الجوزي، وما أبا لمن يهبط
به هذه الأساطير المذهبية اهـ ولا ينبغي
على المذهب أن يهبط بطبع التي
أوردتها منها وهو متفق على
تفصيله وهو ما عدا ما ثبت بن
مسعود منها لا ينافي ما هو
مختلف فيه وهو حسب ما بن
مسعود لما عدا ما بن مسعود
الزمه بذلك والصحيح ابن حزم
في ابن يسمع هذا التفسيرين
التفسيرين من قوله "وإنما
تأخرت" بحجة أن عمر بن الخطاب
يستدلون ذلك الاختلاف
بما استدلوا به لئلا يثبت
للمذهب ما ثبت بن مسعود ولم
يثبت به أحد من الأئمة فيه
من يذهب بين الأساطير المذهبية
في غير الركون ولا الاعتدال
سهل أو غير لانها متفهمة
بأية الالفاظ فيم اوبين
يا روي مقبول في جميع النسخ
انها لو اجتمع من المتأخرين

وأتى على شرايبه الجماعة من
 به لدهن رواها ابن عمرو ع
 أم ج به لدهن رواها ابن عمرو ع
 رواها ابن عمرو ع

خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأبو علي بن إدريس مع مخالفة أبي حنيفة في الصلاة وآله وسائر
والخلاف الراشدين بعده والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة لأن ظاهر
السبب أن سجودهم على الله عليه وآله وسلم كان في الصلاة وفي الفتح أن في رواية أبي
الاشعث عن معمر النضر عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
الصلاة والاذن ذلك ذهب جمهور العلماء ولم يدرأوا بين صلاة التبريضة والتأدية وذهب
الهادي والظاهر والناس والمؤيد بالله إلى أنه لا يسجد في التبريضة فإن قيل فسجدت
واستدلوا على أن ما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقرأ آية الكرسي في غير الصلاة فيسجد وسجد معه حتى لا يبق
أحد منهم مكانا أوضح جهته وفيه (م) عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم التبري في غير الصلاة سجدة في الدنيا والآخرة حتى يماضي أحدنا مكانا يسجد
في غير الصلاة والحديث في البراءة ومن قوله في غير صلاة كماله إلى وهذا الحديث فهو
قوله في غير صلاة وهو لا يسجد إلا في الاحتجاج به لا أنه مثل ذلك كصدقة الواقعة التي وقع فيها
البراءة كرواها لا يسجد ما ثبت من سجودهم على الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما
في حديث أبي بصير عن ابن عمر أنه قال في غير الصلاة يسجد في غير الصلاة كما في
قوله ما فيه سجدة في الصلاة السجدة بقوله الجهرية كبري عن مالك أو السرية فتطأ كبري
عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (م) عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم يسجد
في ركعة الأولى من صلاة الظهر وأبو بصير عنه فقرأ قبل السجدة ورواه أحمد وأبو داود
والطحاوي في صلاة الظهر ثم قام فقرأ آية الكرسي فقرأ ثم يسجد (م) الحديث
أخرجه أيضا الطحاوي والحاكم وفي نسخة ما فيه شيخ سليمان التيمي رواه عن أبي بصير
وهو لا يعرف قاله أبو داود وفي رواية أخرى عنه وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن أبي
بصير قال لم يسجد معه ولا معه غيره في صلاة الظهر فقرأ الحمد وحده في صلاة الظهر
على أنه لم يسجد والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة السجدة وقد تقدم

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله الذي هدانا لهذا

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا آياتنا في السورة فقرأ السجدة

وأما ابن داود فإنه في ما سجد وما شئت من الحور من عند الجاهل ومساواة أليس من حاله ولو هو مرة عند ابن
 ماجه وأبي داود وأبو أسيد وسهل بن خالد بن محمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى بن الأثير في عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه
 وعبد الله بن عبد الله وأبو أسيد وسهل بن خالد بن محمد بن مسلمة عند ابن ماجه أيضا وله طرق أخرى عند أبي داود وله في كتابه من عند ابن ماجه
 وأبو سعيد الساعدي في عشر من عند ابن ماجه في جميع خمسة وعشرين وأثنى وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن خالد وعبد الله

ابن مسالة من العشرة المشاهير في رواية أبي حميد كان في بعض الروايات فهل رأيت أحب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة
بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الامة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية
الجمهور للزيادة كما تقدم اه وفي هذه المسئلة كتاب تنوير العيين وقررة العيين وغيرهما وقد حققنا ذلك في مسالك الاختتام
شرح بلوغ الرام بأزيد عملا كرهنا وبالله التوفيق (وقال صحيح التلمذ حده ٣٤٩ ر شاولك الحمد وكان لا يفعل ذلك) أي رفع

يديه (ق) ابتداء (السهود)
ولا في الرفع منه وهذا مذهب
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يرفع الا في تكبيرة الاحرام
وقبسه ما فيه قال في الفتح وهذا
يشمل ما اذا نهض من السجود
الى الثانية والرابعة والله شهدين
ويشمل ما اذا قام الى الثالثة
ايضا لكن يدون تشهد السكونه
غير واجب واذا افتأ بالسجود
جاسة الاستراحة فيدل هذا
اللفظ على نفي ذلك عن القيام
منها الى الثانية والراحة لكن
قد روي يحيى القطان عن مالك
عن نافع عن ابن عمر مرفوعا
هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد
ذلك أخرجه الدارقطني في
الغرائب باسناد حسن وظاهره
يشمل النبي عموما واما المراد
الثلاثة اه وفي هذا الحديث
الحديث والعمدة وأخرجه
الشافعي في المسألة (عن مهمل
ابن سعد رضي الله عنه قال كان
الناس يومسرون) الاسراهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(ان) أي بان (نضع الرجل يده
اليمنى على ذراعه اليسرى في
الصلاة) أي على ظهره مكفه

غير صلاة) أي لا يقرأ علينا السورة زاد البخاري في رواية ونحو عنده قوله اوضح جبهته
يعني من شد الزحام وقد اختلف في ان يسجد مكانا يسجد عليه فقال ابن عمر يسجد على
ظهره أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وأصحق وقال عطاة الزهري يترحق حتى يرفعوا
به قال مالك والجمهور وهذا الخلاف في سجود الفريضة قال في الفتح واذا كان هذا في
سجود الفريضة فيجوز منه في سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا
يصنعون حينئذ ولذلك وقع الخلاف المذكور ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن
نابت عن نافع في هذا الحديث ان ذلك كان بكلمة لما قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
النجم وزاد فيه حتى يسجد الرجل على ظهر الرجل قال الحافظ الذي يظهر ان هذا الكلام
وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في انه لم يبق أحد الا يسجد قال وسبق في حديث الباب
مشهور ان ذلك وقع مرارا ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية المسور بن مخرمة عن
أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول البعثة حتى ان كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يقرأ السجدة فيسجد وما يستطاع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم مكة
وكانوا في الطائف فرجعوا بهم عن الاسلام قوله في غير صلاة قد تقدم انه تمسك بهذه
الرواية من قال انه لا يسجد التلاوة في صلاة الفرض وقدم الجواب عليه والحديث
يدل على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي بشرع فيها السجود اذا وجد القارئ لها
(وعن عطاء بن يسار ان رجلا قرأ عبد النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد
النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فقرأ يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عنك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم كنت اماما فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده هكذا مرسل
قال البخاري وقال ابن مسعود لئيم بن حذلم وهو غلام فقرأ عليه سجدة فقال اسجد فانك
امامنا فيها) الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل وقال البيهقي رواه عنه عن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة وقررة ضعيف وأخرج ابن أبي شيبة من رواية ابن جهملان عن زيد بن
أسلم قال ان غلاما قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فالتظير الغلام النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وسلم
لي واكنك كتب امامنا فيها ولو سجدت لسجدنا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات الا انه
مرسل قوله قال البخاري هذا الاثر ذكره البخاري تعليقا ورواه له سعيد بن منصور ومن

اليسرى والرفع من الساعد كما في حديث واثله المروى عنه في داود والشافعي وجميعهم ابن خزيمة والرفع هو المصطلح بين
الساعد والكف والحكمة في ذلك ان القائم بين يدي الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده أو هو أرفع من اللعب وأقرب الى
الخشوع والسنة أن يجعلها تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة انه وضعها تحت صدره لان التأدب موضع التبت والمعاداة ان
من احتفظ بشئ جعل يده عليه وقال في عراف المعارف ان الله تعالى بلطف حكمته جعل الايدي محل نظره ومورد

وغيره فله مائة أرضه ومنها من يروى أنه اجتمع ثمانية عشر من أئمة الشيعة في مجلسهم فقاموا على من سجد الفؤاد
 من سجد الفؤاد راحة النفس ودفع أمر الأرض فعمل نفسه وهو كثرها لنفسه لا لغيره وحمل روحه
 الروحاني والقلب النقيض الأعلى لجوارح الروح مع جوارح النفس يتطاردان ويتجادلان ويخاران وباعتبارها فلهما
 وثقلها مائة مائة مائة مائة الشيطان ووقت ٢٥٠ الساعة يكفر الشيطان لوجود الجوارح بين الإيمان والطبع فيكون المصل

الذي صار له مما ياتر دأبين
 الفناء والبقاء مع جوارح النفس
 منها ما كان من كثرها للجوارح
 وأما ما كان من كثرها مع النفس
 الباطن الرطب والموازنة في موضع
 الحق في الشمال من كثرها فمن
 ومنع من كثرها وجوارحها وان
 ذلك يظهر في رابع الوصية وروى
 حديث الثوري في الصلاة أنه كان
 في الشام فقال ابن عباس عليه السلام
 لم يأت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
 الجمهور من الصحابة والتابعين
 وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
 ولم يأت ابن المنذر وغيره عن مالك
 غيره وروى ابن القاسم عن مالك
 الأرسال في الصلاة أنه كان يصليها
 وعنده التفرقة بين الزميمة
 والذميمة ومن كثرها له السلام
 ونقل ابن الحارث أن ذلك
 حديث علي بن سعيد القمي
 الرائدة أنه وعن الحنفية يضع
 يديه تحت منته أشارة إلى ستر
 العورة بزيدي الله تعالى وكان
 الأصل أن يقول يسترني فوضع
 المظهر موضع المستر (من
 أن يسترني الله تعالى) والحمد لله
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبا بكر وصحبه رضي الله عنهم (أنوا يسترني الله تعالى) أي قرأتم الله لا لغيره على دعاء الافتتاح بالحمد لله
 رب العالمين) بضم الدال على الحكاية لا يقال أنه صريح في الدلالة على تركه لغيره لأنها لا يراد الافتتاح بالحمد لله
 تعرض ليكون البدء بالحمد لله تعالى لا بالحمد لله تعالى بضم الدال على تركه لغيره لأنها لا يراد الافتتاح بالحمد لله
 بها بغيره رواية النسائي وابن حبان في صحيحه وروى عنه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود في سننه وأبو يعقوب في مسنده وأبو
 يكون أو يعبه

هـ (باب السجود على الأربعة) وإن الله لا يجب سجدة
 (عن ابن عباس) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ عام الفصح سجدة فشهد الناس كلامه ثم سجد

الذي صار له مما ياتر دأبين
 الفناء والبقاء مع جوارح النفس
 منها ما كان من كثرها للجوارح
 وأما ما كان من كثرها مع النفس
 الباطن الرطب والموازنة في موضع
 الحق في الشمال من كثرها فمن
 ومنع من كثرها وجوارحها وان
 ذلك يظهر في رابع الوصية وروى
 حديث الثوري في الصلاة أنه كان
 في الشام فقال ابن عباس عليه السلام
 لم يأت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
 الجمهور من الصحابة والتابعين
 وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
 ولم يأت ابن المنذر وغيره عن مالك
 غيره وروى ابن القاسم عن مالك
 الأرسال في الصلاة أنه كان يصليها
 وعنده التفرقة بين الزميمة
 والذميمة ومن كثرها له السلام
 ونقل ابن الحارث أن ذلك
 حديث علي بن سعيد القمي
 الرائدة أنه وعن الحنفية يضع
 يديه تحت منته أشارة إلى ستر
 العورة بزيدي الله تعالى وكان
 الأصل أن يقول يسترني فوضع
 المظهر موضع المستر (من
 أن يسترني الله تعالى) والحمد لله
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبا بكر وصحبه رضي الله عنهم (أنوا يسترني الله تعالى) أي قرأتم الله لا لغيره على دعاء الافتتاح بالحمد لله
 رب العالمين) بضم الدال على الحكاية لا يقال أنه صريح في الدلالة على تركه لغيره لأنها لا يراد الافتتاح بالحمد لله
 تعرض ليكون البدء بالحمد لله تعالى لا بالحمد لله تعالى بضم الدال على تركه لغيره لأنها لا يراد الافتتاح بالحمد لله
 بها بغيره رواية النسائي وابن حبان في صحيحه وروى عنه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود في سننه وأبو يعقوب في مسنده وأبو
 يكون أو يعبه

الذي صار له مما ياتر دأبين
 الفناء والبقاء مع جوارح النفس
 منها ما كان من كثرها للجوارح
 وأما ما كان من كثرها مع النفس
 الباطن الرطب والموازنة في موضع
 الحق في الشمال من كثرها فمن
 ومنع من كثرها وجوارحها وان
 ذلك يظهر في رابع الوصية وروى
 حديث الثوري في الصلاة أنه كان
 في الشام فقال ابن عباس عليه السلام
 لم يأت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
 الجمهور من الصحابة والتابعين
 وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
 ولم يأت ابن المنذر وغيره عن مالك
 غيره وروى ابن القاسم عن مالك
 الأرسال في الصلاة أنه كان يصليها
 وعنده التفرقة بين الزميمة
 والذميمة ومن كثرها له السلام
 ونقل ابن الحارث أن ذلك
 حديث علي بن سعيد القمي
 الرائدة أنه وعن الحنفية يضع
 يديه تحت منته أشارة إلى ستر
 العورة بزيدي الله تعالى وكان
 الأصل أن يقول يسترني فوضع
 المظهر موضع المستر (من
 أن يسترني الله تعالى) والحمد لله
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبا بكر وصحبه رضي الله عنهم (أنوا يسترني الله تعالى) أي قرأتم الله لا لغيره على دعاء الافتتاح بالحمد لله
 رب العالمين) بضم الدال على الحكاية لا يقال أنه صريح في الدلالة على تركه لغيره لأنها لا يراد الافتتاح بالحمد لله
 تعرض ليكون البدء بالحمد لله تعالى لا بالحمد لله تعالى بضم الدال على تركه لغيره لأنها لا يراد الافتتاح بالحمد لله
 بها بغيره رواية النسائي وابن حبان في صحيحه وروى عنه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود في سننه وأبو يعقوب في مسنده وأبو
 يكون أو يعبه

السماع على نفي الجهر وبؤيده رواية ابن خزيمة كلوا باسم ونيسم الله الرحمن الرحيم وقد قامت الادلة والبراهين لثبوت نفي الجهر ومن ذلك حديثهم سلمة المروى في البيهقي وصحيح ابن خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها في سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم أن الفاتحة هي السبع المثاني وهي سبع آيات وإن البسمة هي السابعة وعن أبي هريرة مرفوعة ٢٥١ إذا قرأتم الحمد لله فاقروا باسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم

الراكب والساجد في الأرض حتى إن الراكب لم يجد على يده واه أبوداود) الحديث في أسناده مصعب بن ثابت بن عبيد الله بن الزبير وقد ضعه غيره واحد من الأئمة قولاه والساجد في الأرض أي ومنهم الساجد في الأرض قوله لم يجد على يده فيه جواز سجود الراكب على يده في سجود التلاوة وعوبدل على جواز السجود في التلاوة لمن كان راكبا من دون نزول لأن التلويحات على الرحلة جائزة كما تقدم وهذا منها (وعر عمر أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل حتى جاء السجدة فنزل وسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال أيها الناس انالم تؤمروا بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواء البخاري وفيه ان الله لم يفرض علينا السجود الا ان نشاء الاثر أخرجه أيضا مالك في الموطأ والبيهقي وأبو نعيم في مستخرجيه وابن أبي شيبة وقد استدل به القائلون بعدم الوجوب بأجابت الخنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن في الفرض الاستتار من الوجوب قال في التفتيح وتعقب بأنه اصطلاح لهم حادث وما كان العمارة يقررون بينهم ما يعنى عن هذا قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه وتعقب أيضا بقوله الا ان نشاء فأنه يدل على ان المراد تخيير في السجود فلا يكون واجبا أو أجاب من أوجبه بأن المعنى الا ان نشاء قرأتم فاقب قال الحافظ ولا يخفى بعده ويرده أيضا قوله فلاثم عليه فان استقاء الاثم عن تركه الفاعل محتارا يدل على عدم وجوبه واستدل بهذا الاستئذان على وجوب اتتمام السجود على من شرع فيه لان الظاهر انه استئذنا من قوله لم يفرض وأجيب بأنه استئذان مقطوع به عنه السكت فلا ثم موصول الى مثبتة المراد بديل قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه لا يقال الاستدلال بتول عر على عدم الوجوب لا يكون مثبتا لمطلب لانه قول صهيبي ولا جهة فيه لانه يقال أولا ان القائل بالوجوب وهم الخنفية يقولون بحجية أقوال العمامة وثانيا ان تصريحه بعدم الفرضية وبعدم الاثم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور انكار بديل على اجماع العمامة على ذلك والاثر ايضا يدل على جواز قراءة القرآن في الخنفسية وجواز نزول الخطيب عن المنبر وسجوده اذ لم يتمكن من السجود فوق المنبر ومن مالان انه يقرأ في خطبته ولا يسجد وهذا الاثر وارده عليه

﴿باب التكبير للصلاة وما يؤول فيه﴾

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذ امر بالسجدة كبر

قراءة البسلة على تلك الرواية المعتبرة في الجهر فقط وإذا كان محتمل أن أحاديث في البسلة هو في الجهر في المقي وجدت رواية فيها الثبات الجهر قدمت على نقيبه قال الحافظ لا يعبر فقط رواية الثابت على الثاني لأن أناسه وجد أن يعجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين في يعجب أبا بكر وعمر وعثمان تسع وعشرين سنة فلا يجمع منهم الجهر في في صلاة واحدة بل يكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كله بعد عهد به ثم نزل كونه الحزم بالافتتاح بالجد لله جهر أو لم يتغير

الجمهور بالبطلان فثبت من الأحكام الجديدة من أثبت الجمهور أنها ثمرة كماله بقول الحاكم من عدم استحصان الس لذل ثم قال
ولكنه لا يفتي بذلك إن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجمهور منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر أمية
من الصلاة أو ذكر التراتل أو ذكر الأجر بقراءتهم من دون تعيينها بالجمهور إلى الصلاة لأنه لا تلازم بينه وبين المطلوب
وهو الجمهور من نافي الصلاة وكذا ما كان مقيداً ٣٥٢ بالجمهور أي ذكر الصلاة لأنه لا تلازم إلى الجمهور من خارج الصلاة قال

ويعبد ويصعد ناراً و أبوداود) الحديث في إسناده العمري عبد الله المكي ووصف
وأخرجه الحاكم من رواية العمري أيضاً لكن وقع عنه مصنفه أو المصنفه وهذا قال
على شرط الشيخين قال الحافظ وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بن الخطاب
عبد الرزاق كان الثوري يصحبه هذا الحديث وقد أخرجه مسلم عبد الله العمري المذکور
في صحيحه أيضاً مفرقاً بأسمه عبد الله والحديث يتبدل على أنه يشرع التكبير أو يهود
الانوار إلى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي قال أبو غالب ويكره بعد
مكبراً ولا يفتتح تكبيرة أخرى فاقبل وسكن في البحر عن امرأة أنه لا تنضم في يهود
الانوار ولا تنضم وقال بعض أصحاب الشافعي بل ينضم ويوسل كالسلاة وقال بعضهم
أصحاب الشافعي بل لا بأس بالاعتدال على الضم ولا ينضم ولا زاد دليل ولا في السائر
وسهائلاً مني للهدوي يصعد إذا أتمها يسجد يهود في الاستسقاء منه بل كوع قولان
الهادوي يقول أنه يعني أنه لم يوسل وقال أبو حنيفة يعني إذا قصد المنعوع (ومن
عائشة قال) قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن يا الله يا الله
يا الله يا الله وفي سجود يسجد ويسجد لله وحده ويسجد لله وحده ويسجد لله وحده
وعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من رجل فقار إلى رايك
الانوار فيصير إلى الخاتم كان أصلي إلى أصل شجرة فقرأ السجدة فوجدت الشجرة
التي يهودي فسمعهم يقول اللهم اسجدوا لله رب العالمين فقرأوا السجدة فوجدت الشجرة
عندنا فقرأ ابن عباس فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فوجدت الشجرة
يقول في سجوده مثل الذي أخرجه الترمذي عن قول الشجرة واه ابن ماجه والترمذي
وزاد فيه وقبلها مني فاستبان من عبد داود عليه السلام) الحديث الاول أخرجه
أبو داود الرافعي وأبو داود المكي وأبو داود السجدة واه ابن ماجه والترمذي
فقبل الله أحسن الحافظين وزاد الترمذي في قوله فوجدت الشجرة ولم يخرجه من
حديث علي في سجود الصلاة وقد تقدم ولا في أيضاً فخره من حديث جابر في سجود
الصلاة أيضاً الحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود وابن حبان وفي إسناده الحسن بن
محمد بن عبد الله بن أبي يزيد قال العجلي في وجهه الذي في الباب عن أبي سعيد الخدري عند
البرقي وأبو داود المكي ورواه أبو داود المكي والرافعي في الحال رواية جعفر بن محمد بن
يكران أيضاً عبد راي في أبيه السلام وذكر الحديث والحديثان يدلان على مشروعية الذكر

وحج بنسبة الأقوال التي فيها
 التخصيص إلى الجمهور والأسرار
 وحوار الأمرين - أسنودة من
 هذه الأدلة وأدلة المتبعين
 للشرعية الإسلامية والنافعين
 أنزلنا فيها هذه المسئلة طويلا
 الذليل وقد أفردنا اجابة عن
 أكابر العلماء بنسبنا في هذه
 ومن أسرار ما وقع في التجميع من أن
 أيام الطلب مشتهرة على أنظم ونظر
 أجبتهم عن - والرد وأجاب
 عنه جماعة من علماء عصر
 وأكثروا في المقام الاستدلال في
 مستجاب وأمره - دون ناس شي
 من الجمهور ذكره في مدح في المسئلة
 بينه وبين الألباع فلا هو وإن
 تعظيم جماعة من العلماء في هذه
 المسئلة والخلاف فيم وأدلة بالغ
 بعضهم - حتى مدح من - سائل
 الاعتقاد () عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله والزم سلم
 يسلمت) بلغ أزل من المسئلة
 ومن الأسماء فيهم أزل من
 المسئلة قال الجمهور يقال
 نظم الرجل تمسكت بغير ألف
 فإذا انقطع كلامه نظم بكلامه
 مسكت ابن التكملة ومن القصة

استبانة) بكسر الهمزة وتبوين الفاء الموحدة من المصادر الثلاثة انقياس ما وثاقه الله تعالى به مناهة سكوت في
بقية مني بعده كلاما مع تفسيرا للمدة فيجوز اني الحجة فيديل على انه اراد السكوت عن الجهر لا عن مطابق القول او السكوت عن
القرائة فمن الذي ذكر (فقدان بالي وشمسي) في آياته فندى اراؤديك هذا (يا رسول الله) فانك وفيه حصة اسكوتك (بين التكليم
والقرائة فما تقول) فبـ (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (اقول فيعز اللهام يا عيني وبين خطا ما يئنا باعدت) أي كتب بعد ذلك (بين

المشرق والمغرب) هذا من الجازلان حقيقة المباشرة انما هي في الزمان والمكان أي انما حصل من خطايي وعمل يبي وأن
ما يخاف من وقوعه حتى لا يتيق لها من اقتراب بالكلية وهذا الدعاء مذكور من صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المباشرة في
الظهار العبودية وقيل انه على سبيل التعليم لامته وعورض بكونه لو أراد ذلك لظهر به وأجيب بورود الامر بذلك في حديث
سيرة عند البرار وأعاد لفظين هنال لم يقل وبين المغرب لان العطف على الضمير ٣٥٣ الخفوض بعد ادعاء العامل بخلاف

الظاهر كذا قوله الكرمانى لكن
يرد عليه قوله بين التكبير وبين
القرآن (اللهم تقب من خطايا كما
تقبى الذنوب الايض من الناس)
أي الوضوء وهذا مجاز عن إزالة
الذنوب ومحو أثرها وشبه بالذنوب
الايض لان الناس فيه أظهر
من غيره من الألوان (اللهم اغسل
خطايي بالماء والثلج والبرق) وذكر
الاخيرين بعد الأول لئلا يكيدوا
لانهم ما أن لم تقسم ما لا يدى ولم
يعتقها الاستعمال قاله الخطابي
وقال ابن دقيق العيد عير بذلك
عن غاية المحر فان الذنوب التي
يتكرر عليه ثلاثه اشياء منقية
ويحسكون في غاية القوام يحتمل
أن يكون المراد أن كل واحد
من هذه الاشياء مجاز عن صفة
يقع بها الخلق وكأنه كقول تعالى
واعف عني واغفر لى وارحمنى
وأشار الطبري الى هذا بضمها فقال
يمكن أن يقال المطلوب من ذكر
الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع
الرحمة والمغفرة بهذا القول لاطفاء
حرارة عذاب النار التي هي في
غاية الحرارة ومنه قولهم برز الله
مضجهم اى رجسهم وقام عذاب
النار انتهى وقال الكرمانى

في سجود التلاوة بما اشتمل عليه * (قائمه) ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل
على اعتبار أن يكون الساجد متوضئا قد كن يسجد معه صلى الله عليه وسلم من حضر
تلاوته ولم يقل انه أمر أحد منهم بالوضوء بعد أن يكونوا جميعا متوضئين وايضا
قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم وهم لا يصبغ وضوءهم وقد روى البخارى
عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وضوء وكذلك روى عنه ابن أبي شعبة وامام رواه البيهقي
عنه بإسناد قال في الفتح صحيح أنه قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما ما قال
المسافر من سجدة على الطهارة الكبرى أو على حالة الاختيار الاول على الضرورة
وهكذا البس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة الثياب والمكان وأما سيرة العودة
والاستقبال مع الامكان فقل انه معتبرا اتفاقا قال في الفتح لم يوافق ابن عمر أحد على
جواز السجود بلا وضوء الا الشيعي أخرجه ابن أبي شعبة عنه بسند صحيح وأخرج أيضا
عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء الى غير القبلة
وهو عتيق بن موسى ابيه ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت أو طالب والمنصور بالله
* (قائمه أخرى) روى عن بعض الصحابة انه يكره سجود التلاوة في الاوقات المكروهة
والظاهر عدم الكراهة لان السجود المذكور ليس بصلاة والاحاديث الواردة بالنهي
مختصة بالصلاة

(باب سجدة التلاوة)

(عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشر به خر ساجدا
شكر الله تعالى ورواه الجماعة الا النسائي واقتضاه شهادته النبي صلى الله عليه وسلم أناته
بشكره يسره بطفر سجدة على عدوهم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجدا فأطال
السجود ثم رفع رأسه فتوجه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة وهن عبد الرحمن بن
عوف قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة
فخر ساجدا فأطال السجود ثم رفع رأسه وقال ان جبرئيل أتاني فبشرني فقال ان الله
عز وجل يشول المؤمنين صلى عليهم صلوات عليه ومن سلم عليه صلوات عليه فسيجد لله
شكرارواه أحمد) حديث أبي بكره قال الترمذى هو حسن غريب وفي اسناده بكار
ابن عبد العزيز بن أبي بكره عن أبيه عن جده وهو ضعيف عند العقيل وغيره
وقال ابن معين انه صالح الحديث وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضا البزار

٤٥ قيل في يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاثة إشارة الى الازمنة الثلاثة فالسجدة المقبل والتقية للعالم
والفعل لما مضى انتهى وكان تقويم المسئلة للاهتكام برفع ما يأتي قبل وقوع ما حصل واستدل بالحديث على مشروعية دعاء
الافتتاح بين التكبير بالقرض أو النقل والقرآن خلافا لما مشهور عن مالك وروى فيه أيضا حديث عن علي عند مسلم وجهت
وجهه الى الذي ظهر السجرات والارض خنيقا وما آمن المشرقين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له

وبذلك خرجت وأمن المدينين وأدين سيان وحملوا إلى السجن فبقيت الشاقي وان شريفة وفيهما بالظلمة إذا
على المكتوبة راعة الشاقي في الامم في القوي ويصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسجدة اليهم ويحمله ذلك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ونقل الساجي عن الشافعي استعجاب الجوع ابن التوجيه والتسليم وهو اختيار ابن
خزيمة وجاءه من الشافعية ويسن ٣٥١ الاسرار في السر والعلانية وحديث أبي هريرة وأصح ما ورد في ذلك

والله يدل به على سوا ذلك في الصلاة كما ليس في القرآن شيئا لا في الحديث وفيه ما كان الحديث عليه من المبالغة على تبسيط أسرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سر كان ومكانه وأمره والله حتى حفظ الله بهم الدين والله يدل به على الشبهة في أن الخلق والمريد يظهران وأمره ما بين عبد السلام قال المافظ (أربع) دونه استدل به بعض المنتهية على نجاسة الماء المستعمل (المراد عن أهل البيت أبي بكر وصفي الله عنهم السلامين) المذكور وقد تقدم وفي هذه الرواية ثالث أي أمه (قال قد كنت) أي قرأت معنى الجنة حتى لا يجد نرات من البراءة والجمال لئلا لا يمكن ما دونها لمن عند الله بأخذه (أي أي على الجنة) (بأية حكم) (بأنه من طوافها) (بكم) (الغاف) (فيها) (أي بيقظ من غاف) (بها) (أي بكل ما عاقب قال النبي) (وأكثر الحديث) (برؤيته) (بفتح) (أنف) (وأما هو بالكسر) (ودنت من الماء) (سني) (قال) (أي رب) (أوامرهم) (أفلا أكثرهم) (والاستغفار)

[illegible]

الزمن (أو خشيته من الأرض) عند هذا على الشك وإن ذكر الخطأ في رواية شفيش وضبطها بغيرهم ثم أتوا على التصحيح

من لفظ خشاش فعل هذا الا انكار وروى بالمهمله قال عياض هو تصحيف وفي الحديث ان تعذيب الحب والنات غير جائز
وان من ظلم من انما يسلم على ظلمه يوم القيامة قال الصكر مالى بوجه المناسبة ان دعاء الافتتاح مستلزم اتعاويل القيام
وحديث الكسوف فيه تطويل واحسن منه ما قال ابن رجب يدعى قول ان تكون المناسبة في قوله حتى قلت أى رب وأقامهم
لانه ان لم يكن فيه دعاء فغيبه من حاجة واستعطف فيجمع مع الذي قبله ٣٥٥ وفيه جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه

خسوع ولا يخصص بما ورد في
القرآن خلافا للغة وفي رواية
هذا الحديث الاربعة ما بين
بصري وبكى وفيه تنبيه عن
معاملة الحديث بالجمع
والانفراد والاشعار والعنفنة
والقول وأخرجه البزارى أيضا
في الشرح والنبأى وابن ماجه
في الصلاة (عن خباب) بفتح
الخاء وثبت حديث الباء ابن الارت
(رضي الله عنه قال له) القتال
أبومعمر بفتح الميم عبد الله بن
مضمر الازدى (أكان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول أى) الصلاة (الظهور) صلاة
(المصر) أى غير المشخصة
اذ لا شك في قراءتها (قال نعم قيل
لهم) ثم تعرفون ذلك (أى
قراءته) (قال) خباب (باضطراب
لحمته) أى يخشى يكها ويستهزأ
منه ما ترجم له وهو رابع البصر
الى الامام ويدل لاما الكمية حيث
قالوا ينظر الى الامام وليس عليه
أن ينظر الى موضع سجوده قاله
ابن بطال ومذهب الشافعية
والحنفية يسن ادامة النظر
الى موضع سجوده لانه أقرب الى
التسوية وورد في ذلك حديث

ثم قام فرفع يديه ساعة ثم سجد انهله ثلاثا قال انى سألت ربي وشفت لاسحق فأعطاني
ثلث أمي فخررت ساجدا لشكر الربى ثم رفعت رأسي فقلت ربي لاسحق فأعطاني ثلث
أمي فخررت ساجدا لشكر الربى ثم رفعت رأسي فقلت ربي لاسحق فأعطاني الثلث انى
فخررت ساجدا للربى ورواه ابوداود وصححه أبو بكر حين جاءه قتل مسيلة ورواه سعيد
ابن منصور وصححه علي حين وجد هذا الحديث في الطوارىخ ورواه أحمد في مسنده وصححه
كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما بشر بتوبة الله عليه وقصته متفق عليها
الحديث قال المنزلى في اسناده موسى بن يعقوب الرمى وفيه مقال ١٥ وأخرج أبو
داود عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألقى هذه أمة
مردومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقنل وفي
اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تكلم فيه غير واحد وقال العقيلي تغير
في آخره وفي حديثه اضطراب وقال ابن حبان البسقي اختلط حديثه فلم يميز فاستحق
التردد وقد استشهد به عبد الرحمن المنذر كور البخارى قوله من عزوراه بفتح العين المهمله
وسكون الزاى وفتح الواو بالمدينة بالحقه عليها الطريق من المدينة وبفتح ذى اعزور
قال فى الفاموس وعزورته بالحقه عليها الطريق قوله قتل مسيلة هو الكذاب وقصته
معروفة قوله ذا المدينة هو رجل من الطوارىخ الذين قتلهم على عليه السلام يوم
النهر وان ويقال له الخندق وكان في يده مثل ثدى المرأة على رأسه حلقة مثل حلقة النسي
عليه شعرات مثل سباله السور وقصته مشهورة وذكرها مسلم في صحيحه وأبو داود
وغيرهما اقبله وقصته متفق عليها وهي مطروقة في الصحيحين وغيرهما وحاصلها انه تخلف
عن غزوة تبوك بالاعذار واعترف بذلك بنى بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقدر
بالاعذار المكتوبة كما فعل ذلك المخلفون من المنافقين فنهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الناس عن تكليمه وأمره بمقارفة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبته
الذين اعترفوا كما اعترف الارض بما رحبت كما وصف الله ذلك في ثم بعد حسين عليه
ناب الله عليهم فلما بشر بذلك شهد شكر الله تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود
الشكر وكذلك الاستمرار المذكور وقدم الخلاف في ذلك

• (ابوب مجاهد السمر) •

• (باب ما جاء في من سلم من نقصان) •

هرسل عند سعيد بن منصور عن هرسل محمد بن سيرين وزجالة ثقات وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المخفوط
وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يترقى بين الامام والمأموم فيستحب الامام النظر
الى موضع السجود وكذلك المأموم الاحيث يحتاج الى مراقبة امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الامام ورجال هذا الحديث
ما بين بصري وكوفي وفيه الحديث في العنقه في القول وأخرجه البزارى أيضا في الصلاة وكذلك ابوداود والنسائي وابن ماجه

(عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي
الغشى فصل ركعتين ثم لم تقام الى الثانية معزوفة الى المسجد فاستكلم عليا كانه غضبان
ورفع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خضده الايمن على ظهر كعبه
اليسرى وسرحت اشرع عاتن من ابواب المسجد فقالوا فصررت الصلاة في اليوم اوبكر
وعرفها بان يكادها وفي اليوم رجس قال لذنوبك دين فقال يا رسول الله انما سببت اثم
فصررت الصلاة فقال لم انس ولم تقصر فقال اكابر قول ذوالدين فلو انتم فتقدم فصلي
ما تركتم ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده
أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم سلم قالوا ثم سلم يقول أينك أنت هو ان بن سدين قال ثم سلم
ثم تقوى عليه رايه اسلم اليه وضع اليد على اليد ولا التفت بك وفي رواية قال بينما أنا قاعد
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حادثة الطهور لم يس ركعتين فقام رجس من بين يميني
فقال يا رسول الله انصرت الصلاة ثم انصيت وساق الحديث رواه أحمد بن حنبل ومسلم وهذا
يدل على ان النصة كانت بحضور غيره بعد اتمامه وفي رواية فتقوى عليه المساقا لم انس
لم تقصر قال بل قد انصيت وهذا يدل على ان ذال الدين تكلم بعد ما علم عدم التسخ
كلاما ليس بجواب وقال قال الحافظ في التلخيص لهذا الحديث طرق كثيرة وانما الظاهر
قد جمع جميع طرقه الحاشية صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاما شائبا انتهى
في الباب عن ابن جرير عند أبي داود وابن ماجه وعن ذى الدين عند عبد الله بن أحمد
وريات المسند والبيهقي وعن ابن عباس عند الزاوي مسنده والطبراني وعن عبد الله
بن مسعود عند ابن أبي شيبة في الاوسط وعن معاوية بن حديج عند أبي داود والنسائي وعن
ابي العريان عند الطبراني في الكبير قال ابن عبد البر الفقيه وقد قيل ان ابا العريان
لهذا وهو أبو هريرة وقال النووي في الخلاصة ان ذال الدين يكنى ابا العريان قال
هر في كلامه ولان غير صحيح وأبو العريان صاحب آخر لا يعرف اسمه ذكرنا الطبراني في مع
الكنى وكذلك ورد أبو موسى المديني في حديثه على ابن مسعود في الصحابة قول صلى الله
عليه وآله ان ابا هريرة حضر القصة وسجله الطحاوي في الجواز فقال ان المراد به صلى الله عليه وسلم
سبب ذلك قول الزبير ان صاحب النصة استشهد بدينه لانه يفتي ان النصة وقعت
لغيره وهي قبل اسلام أبي هريرة انتم خمس سبغين لكن اتفق عدة الحديث كما نقله

ابن ابي اية من شهد بن جبرين كانوا يلقون في صلاتهم حتى زالت قد افلح المؤمن الانية فابعدوا عن صلاتهم ابنا
ونظروا امامهم وكانوا يصعدون لايحياو يصبرهم موضع جودهم ووصله السلك كبر كافي هر ريقه ورفعه الى الذي
على اية عليه وآله وسلم وقال في آخره فطاعنا راسه فاستد قوله صلى الله عليه وآله (واي في رفع البصر الى السماء
في الصلاة (سحق قال) والله (يؤمن عن ذلك) انقضت) بمبدأ النافذة مولاي لعمري (ابصارهم) وكذا ولا تقصير في اياديه ووضبه

بعض الأهرام أي يكون من منكم الآن من رفع البصر أو تخطت الأبصار عند الرفع من الله وهو نكته تعالى نقالتونهم
أو يسألون أي يكون أحد الأهرام بن وفيه النبي الوكيل والوعيد الشديد وحواله على الكراهة دون الحرمة للإجماع على عدمها
وأما في غير الصلاة في دعاء وهو مجزؤه لا أكثر لأن السها قبله الداعين كالكعبة قبله المصليين وكهسه آخرون قال في الفتح
واسلم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع إليهم يعني إصاارهم واختلف ٢٥٧ في المراتب ذلك فغير وعيد وعلى هذا

قاله في المذكور حرام وإفراط
ابن حزم فقال تبطل الصلاة اه
ورواه هذا الحديث كاهم
بصر يون وفيه التحدث بالجمع
والأفراد والقول وأخرجه أبو
داود والنسائي وابن ماجه في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها قالت سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن الألفاظ)
بالرأس يعني وشمالا في الصلاة
فقال هو اختلاس أي اختطاف
بسرعة (يختمه الشيطان)
فيه الخوض على أحضان المصلي قلبه
لما جاذبه ولما كان الانفتاح
فيه ذهب الخشوع استهين
لذهابه اختلاس الشيطان
تصوير القبح تلك الألفاظ بالخطأ
لأن المصلي مستغرق في مناجاة
ربه والله مقبل عليه والشيطان
مرصده ينتظر فوات ذلك فإذا
التفت المصلي أعين الشيطان
الفرصة فيختلس سانه قاله
الطبري في شرح المشكاة وقال
ابن بركة أضيف إلى الشيطان
لأن فيه انقطاعا من الملاحظة
التوجه إلى الحق سبحانه (من
ملاحظة العبد) وفي الحديث دلالة
على الكراهة وهو إجماع لكن

ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك وسببه أنه جعل القصة الذي الشمالين
وذو الشمالين هو الذي قتل يندر وهو خراعي واقعه غير بن عبد عمرو بن نضلة وأما
ذو اليمين فأنخر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم عدة وحديثهم في الحديث بعده وث
النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرج ذلك الطبراني وإسماعيل بن عمار في الحديث بعده وث
الأئمة أن تكون القصة وقعت لسلك من ذي الشمالين وذو اليمين وإن أبا هريرة
روى الحديثين فإرساء أحدهما وهو قصة ذي الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة
ذو اليمين قال في الفتح وهذا محقق في طريق الجمع وقبل يعمل على أن ذي الشمالين كان
يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبب الاشتباه بدفع الجواز الذي ارتكبه
الطحاوي الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف بالقطيعين أبا علي مع النبي صلى الله عليه
وسلم قال الحافظ في الفتح وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن
ذو الشمالين غير ذي اليمين وأن على ذلك الثاني في اختلاف الحديث قوله إحدى
صلاحي العشي قال النووي هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المجهدة وتشديد الياء
قال قال الأزهري العشي عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها وبين ذلك ما وقع
عند البخاري من حديث أبي هريرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر
وفي رواية قال محمد بن أبي سيرين وأكثر طئي أنهما العصر وفي مسلم العصر من غير شك
وفي رواية الظهر كذلك كذا المصنف وفي رواية أيضا إحدى صلاحي العشي
أما الظهر وأما العصر قال في الفتح والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة وأبعد من قال
بجمل على أن القصة وقعت مرتين بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين
أن الشك فيه من أبي هريرة واقعه صلى الله عليه وسلم إحدى صلاحي العشي قال أبو
هريرة ولكني سميت فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك وكان ربما غلب على
ظنه اسم الظهر فجزم به سائر تارة غلب على ظنه اسم العصر فجزم به سائر أالشك أيضا
في تعيينهما على ابن سيرين وكان سبب ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية
قوله فقام إلى خشبة في المسجد في رواية للبخاري في مقدم المسجد وسلم في قبله المسجد
قوله السمرعان بفتح المهملة ومنهم من يسكن الراء وحكي بعض أن الأصلي ضبطه
بضم ثم أمكن كالمجمع سريع والمراد بهم أول الناس خروجهم المسجد وهم أهل
الحاجات غالبه قوله فبان في رواية للبخاري أنها باد بزيادة الضمير والمهني أنه غلب عليهم
احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه وأما ذو اليمين فغلب عليه سره على تعلم العلم

الجمهر وعلى أنها المنزلة وقال المتولي يهرم بالضرورة وهو قول أهل الظاهر وروى كراهته صريح على غير شرطه عدة
أحاديث منها حديث أنس عند الترمذي مرفوعا وقال حسن يابن أبي الدنور لالتمات في الصلاة فإن الألفاظ في الصلاة هلكة
فإن كان ولا بد في التطوع لاقى التريضة وحديث أبي داود والنسائي عنه وصححه الحاكم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته
عالم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف عنه وانشج منه أجدوا ابن خزيمة عن حميد بن أبي ذر ومن حديث البخاري الأشعري

ظهوره اذا نادى لهم لا انا اقول اولئك الذين حملوا ثقله الفشل بنو هابيل الى عام الزميل في الصلاة قبل الله عليه
 بوجهه فاذا التفت قال يا بن آدم الى من تلتفت الى من هو خبير مني اقبل الى فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك فاذا التفت
 الثالثة صرف الله وجهه عنه ولا بن حيان الضعفاء من انس سره وعا المولى يتناثر على راحة نظيره من عتات السماء الى الفرق
 راسه و قد نادى بوجهه من العبد من هابيل ٣٥٨ ما التفت والمراد بالالتفات المذهب كور عالم يستشعر القبل بصدرة او كما

وسبب كرافته ففهم المشو
 أو تركه لاعتقاده إلى القبلية بعض
 البعد ولم يشرع بهود السمو
 إلا لفئات كما نزع لاعت كونه
 فبه لأن السمو ولا يؤخذ
 المذاهب فشرع له البعب دون
 الهداية ففهم الهداية في بقية
 ورواه في المسألة حديث لينة
 كوفون الأشيخ البخاري فبهمى
 وفيه الحديث والعتقة والقول
 وأخرجه المراف أيضا في عتقة
 البعب البعب راية داود والشافعي
 في الصلاة وأما ابن بعب بن عوف
 بقسم البعب بن بعب قاله عوف
 السوائ الصواب ابن الصواب وهو
 ابن الحث سعد بن أبي وقاص
 (رضي الله عنه) قال يستكمل
 الكوفة بعدا) هو بن أبي وقاص
 واسم أبي وقاص مالك بن أقيب
 لما كان أمير أهلهم (أبي عوف)
 ابن الخطاب (رضي الله عنه)
 والمراد ما كتبه عنهم فهو من باب
 إطلاق الكل على البعض يدل
 لذلك ما في صحيح أبي عوف من
 رواية زائدة عن عبد الملك جعل
 فاس من أهل الكوفة وفيه
 منهم من عتقه وبنف والذين إلى
 المرام من مائة رقصة وأرد

قوله يقال له ذوالبيدين قال لفرط ما هو كثرة عن طواه ما وعن بعض شراح التبيين انه
كان قصير اليدين وجرم ابن قتيبة انه كان يعمل بيديه جميعا وهذا لا كثيرا ان اسم
ذو البيدين نظرا لما يكنى المجهول وسكون الراء بعد هاء واحدة وآخره كاف اعتقادا على
ما وقع في حديث عمران بن حصين الا ترى قال في الفتح وهذا موضع من لا يوجد حديث
أبي هريرة في حديث عمران وهو الرابع في نظري وان كان ابن خزيمة ومن تبعه ينسبوا
الى التعدد والمعامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السائقين في حديث أبي هريرة
ان السلام وقع من اثنين وانتهى صلى الله عليه وسلم قام الى خشبة في المسجد وفي حديث
عمران انه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة فلما الاول فقد حكي
العلاء ان بعض شيوخه سجد له في المراء انه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستشهد
واكن طريق الجمع بكفي غير ساجد في مناياة وليس باحد ممن دعوى تعدد الفسحة لانه يلزم
منه كون ذي البيدين في كل صلاة استشهدوا الذي صلى الله عليه وسلم في ذلك واستشهد النبي
صلى الله عليه وسلم الصحابة عن صحبة قوله وأما الثاني فاعل الراوي لما سألته عن ذلك من مكانه
الى جهة خشبة فظن انه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله فان كان كذلك
وانما رواية أبي هريرة في ذلك او افتتحت من قوله على سبيل انه تخرج الشامي وأبو داود
وابن ماجه وابن خزيمة وابن جرير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير
في زيادات المسند وأبو بصير وابن أبي عمير وغيرهم انهم في قوله لم أنس ولم تصبر هو
تصبر في التبيين وفي التفسير وهو تفسير ما عذروا لم ينقل كل ذلك بل يكن وتأييد
لما قلناه على ما قلناه ان الله تعالى كل ذلك قد قدم وعقبه في كان تعالى لكل فرد له ما جوع ومع خلاف
ما اذا تناخروا هذا الباب ذوالبيدين بقوله قد كان بعض ذلك كافي صحيح مسلم وفي البخاري
وسلم انه قال في حديث كذا كذا المصنف وفيه دليل على جواز دخول السجود عليه
صلى الله عليه وسلم في الاستجمام الشرعية وقد نقل عياض والزوي الاجماع على عدم
جواز دخول الشكر في الاقوال النبوية خصوصا في خلافه فيقال وقد ثبت ما قاله الحافظ
ثم انشئ من جواز ذلك على انه لا يفرع عليه بل يقع في بيان ذلك امامه صلى الله عليه وسلم
حكمة او وقع في هذا الحديث وفائدة جواز السلام في مثل ذلك بيان انكم الشرعي
اذا وقع منه غيره وأما من منع السجود لمطلقا منه صلى الله عليه وسلم انما هو وحده فتمت وأنه كان
الحديث يوجب من ان قوله صلى الله عليه وسلم لم أنس على ظاهره وحده فتمت وأنه كان
معه ذلك ليقع منه انشراح بالنعز له كونه الخ من القول ويكفي في رد هذا انفرقا

البراج بن سنان ربيعة وأربابها
الاسديون وذكرهم في الاوائل منهم الاشعث بن قيس وعنه عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن جابر
قال كنت جالساً عندهم فاجابهم أهل الكوفة بشكون اليه سعد بن أبي رافس حتى قالوا انه لا يتحسن الصلاة (فمنه) ثم
رضي الله عنه قال في المنيح فانهم من الخطباء ائتمروا على قتال النورس في سنة اربع مائة ففتح الله العراق على يديه ثم اخطب
الكوفة سنة سبع عشرة وراشعروا على امير المؤمنين ابي عبد الله عليه السلام في قول خليفته في خطبته وبعثه الطاهري سنة ثمان مائة

فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر زاد ابن خليفة وابن مسعود زعم في ذلك المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض ٨٠ وكان يخصص عماراً بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة. وغيرهما مما وقعت فيه
الشكوى (فسيكوا) منه في كل شيء (حتى ذكره الله لا يتحسن بصل) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومن اقصه
الصلاة وصريح بذلك في رواية أبي عوانة فقال هريرة شكوت في كل شيء ٣٥٩ حتى في الصلاة فأرسل اليه) عرضني الله

عنه فوصل اليه الرسول بخا إلى
عمر (فقال) له يا أبا اسحق (دهي
كنهه سعد (ان هؤلاء) أي أهل
الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن
فصلي حال أبو اسحق امامهم فقالوا
ما قالوا رأينا) أبا والله فاني كنت
أصلي بهم صلاة رسول الله (أي
صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه
 وآله (وسلم ما خرم) بكسر الراء
أي أقصص (عنه) أي عن صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي
صلاة العشاء) وفي الرواية
الأخرى صلا في العشي بالمنية
وعينها اما كونهم شكوا فيها
أولاً ثم في وقت الراحة فغيرها
من باب أولى والأول أظهر لانه
بأن مثله في الظهور والعصر لانها
وقت الاشتغال بالمال والمماش
(فاركد) يضم الكاف أي أطول
القيام حتى تنقضي القراءة (في)
الركعتين (الأوليين) راحف) يضم
الهمزة أي احذف ليطول
(في) الركعة (الانريين) وليس
المراد حذف أصل القراءة
فمكأنه قال احذف الركود
والركود بدل على القراءة عادة
(قال) عمر رضي الله عنه (ذال)
أي ما تقول (الظن بك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم الذي الدين على قوله بلى قد نسيت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم اعلم اننا بشر انسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي ومن
أجوبهم ان قوله صلى الله عليه وسلم الى لا أنسى ولكن انسى لامعني يدل على عدم صدور
النسيان منه ولو عقب بما قاله لما نفذ في القبح ان هذا الحديث لا أصل له فانه من بلاغات
مالك التي لم يوصله بعد البحث الشديد وأيضاً هو أحد الأحاديث الأربعة التي
تكمم علمها في الغوطا ومن أجوبهم أيضاً حديث انكاره صلى الله عليه وسلم على من
قال نسيت آية كذا وكذا قال بئس ما لاحدكم ان يقول نسيت آية كذا وكذا وقد عقب بانه
لا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فان الفرق بينهما واضح جدا
ومن أجوبهم ان قوله لم أنس راجع الى السلام أي سلمت قصداً يا سيدي ما في إني قد نسي
اني صليت أربعاً قال لما نفذ وهذا جدد وكان ذا الدين فهم العموم فقال بلى قد نسيت
والكلام في ذلك محله علم الكلام والاصول وقد عظم عياض في الشفاء بما يشي
فمن اراد البسط فليرجع اليه وهذا كله مبني على انه في الصلوات والنسيان واحد
وأما من فرق بينهما فما قل أن يقول هذا لا دلالة وان ذلك على انه وقع النسيان منه صلى
الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو قوله صلى الله عليه وسلم فيه جواز البناء على الصلاة
التي خرج منها المصلي قبل تمامها فاسمها والى ذلك ذهب الجمهور كما قال العراقي من غير
فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وقال مصنفون انما يفي من سلم من ركعتين
كافي قصة ذي الدين لان ذلك وقع على غير التماس فتمتص على مورد النص وحديث
هران بن حصين الذي يطل ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين هي أنه يلزمه أن ينهمر
الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا فائدة له وذهبت الهاديوية الى انه لا يجوز البناء
على الصلاة التي خرج منها بالتسليمين من غير فرق بين العمدة والسهو وأجابوا عن حديث
الباب بان قصة ذي الدين كانت قبل نسخ الكلام اعتماداً منهم على ما سلف عن الزهري
وقد قدمنا انه وهم على انه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي واسمه متأخر
ورواه أيضاً معاوية بن خديج كما تقدمت الإشارة الى ذلك واسلامه قبل موت النبي
صلى الله عليه وسلم بشهرين ومع هذا فنصرم الكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب
تحرير الكلام وفي حديث الباب دليل على ان كلام الساهي لا يطل الصلاة وكذا كلام
من ظان القيام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تحرير الكلام أيضاً وفيه أيضاً دليل على
ان الادمال العكس كثيرة التي ليست من جنس الصلاة اذا وقعت مع أو مع ظن القلم

الذي تقول هو الذي كان ظنه زاد مسعود بن عبد الملك وأبي عون معاً قال سعد أن علي الاعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة
على أن الذين شكوا لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة فيستفاد
منه ذم القول بالرأي الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاستدل الاعتبار قال ابن بطال وجه دخول
حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركبوا خف لم أنه لا يتلوا القراءة في شيء من صلاته وقد قال ابنه صلى رسول الله

قال الله عليه وآله وسلم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) والمراد بالباطل الكوفة (أي ما لا يحل) وهو ما لا يحل من مال الله تعالى
 أن يأكله الكافر (أو ما لا يحل من مال الكافر) بل هو ما لا يحل من مال الكافر أن يأكله الكافر (أو ما لا يحل من مال الكافر) بل هو ما لا يحل من مال الكافر أن يأكله الكافر
 أن يأكله الكافر (أو ما لا يحل من مال الكافر) بل هو ما لا يحل من مال الكافر أن يأكله الكافر (أو ما لا يحل من مال الكافر) بل هو ما لا يحل من مال الكافر أن يأكله الكافر
 (أسأل عنه) أي من بعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كيف حاله بينهم (وليدع) أي لم يترك (الرجل المرسل) (مستجدا) من مساجد

لأنه إذا لم يكن ذلك فقد قدم البحث في ذلك قولاً ثم سلم ثم كبر وجده فيه دليل أن قال إن
 وجود السهم بعد السلام وقد استضاف أهل العلم في ذلك على غاية أقوال كذا قال
 العراقي في شرح الترمذي الأول أن وجود السهم وكان محل هذا السلام وقد ذهب إلى ذلك
 جماعة من الصحابة وهم على رأي طالب ومحمد بن أبي فحاص وعمر بن ياسر ومحمد بن
 ابن موهوب ورواه ابن جهم وأبو نعيم بن مالك والمغيرة بن شعبة وأبو هريرة وروى الترمذي
 عنه بخلاف ذلك كتاب أبي وروى أيضاً عن ابن عباس ومعاوية بن وهب بن أبي هريرة
 خلاف في ذلك عنهم ومن التابعين أبو سنان بن عبد الرحمن والحسن البصري والفضلي وعمر
 ابن عبد العزيز ومحمد بن الحسن بن أبي ليلى والشافعي القاري وروى الترمذي عنه خلاف
 ذلك وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وسكن عن الشافعي قوله ورواه الترمذي
 عن أهل الكوفة وذهب إليه من أهل البيت الهادي والفاطم وزيد بن علي والمؤيد بالله
 واستدلوا بحديث أبي وبسائر الأحاديث التي ذكر فيها السهم بعد السلام القول
 الثاني أن وجود السهم وكان قبل السلام وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة أبو عبد الله الخديري
 وروى أيضاً عن ابن عباس ومعاوية بن وهب بن عبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك وبه قال
 الزهري والحول وابن أبي عمير والوزعي واليث بن محمد والشافعي في المبدي وأصحابه
 ورواه الترمذي عن أئمة هذه المديسة وعن أبي هريرة واستدلوا على ذلك بالأحاديث
 التي ذكر فيها السهم بعد السلام وسألت في بعضها القول الثالث المقتضية بين الزيادة
 والنقص في السهم لزيادة بعد السلام ولانقص قبله وإلى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمزني
 وأبو ثور وهو قول الشافعي واليه ذهب الصادق والناصر من أهل البيت قال ابن عبد البر
 وبه يصح استعمال التفسيرين جميعاً قال واستعمال الأخير على وجهها أولى من ادعاء
 المنسخ لأن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك لأن السهم في النقصان
 اصلاح وجب وشأن أن يكون انحصار وجه الخبر بهذا المخرج من الصلاة وأما السهم
 في الزيادة فأنشأه وترجم للشيطان وذلك يلحق أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربي مالكاً
 استدلوا وأوردوا سبلاتهم في ريد إلى هذه المقتضية ما رواه الطبري من حديث
 عائشة في آخر حديثها وفيه قال من سمع النبي التمام فليجده بعد في السهم وقبل أن يسلم
 وإذا ما بعد ذلك لم يجده بعد في السهم وبعد أن يسلم ولكن في إسناده عباس بن يونس
 المديني المعروف بالواسطي وهو واحد من حديث سامة وقال فيه ابن مهزيب لا بأس به
 فقد قال فيه مرة ليس بشيء وفيه منه الجهور القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كان

الكوفة (الأسأل عنه) أي من
 بعد (و) السائل أن أهل الكوفة
 (يتفقون عليه معروفاً) أي شيراً
 (سواء دخل مسجد أبي عباس)
 قبله كعبه من لا يسر زاد سيف
 في روايته وقال في مسند
 أشد الله رجلاً يعلم حقا فقال
 (فقال رجل منهم) يقال له أمة
 ابن قسادة يكنى أبا عبد الله قال
 (أما) أي ما غيبي فأنه عليه وأما
 شين (أن) أي حين (لأنه) أي
 أي حاله باله (من) أي كان
 لا يسر بالمرية (المنفعة) من
 البليش والبسالة ما لا يسر
 لا يسر بغيره من المنفعة
 الشجاعة التي هي نال القوة
 الفضيلة وفي رواية جبريل
 لا تسر في السرية (ولا يسر
 بالسوية) أي في هذه القوة التي هي
 كمال القوة الشجائية (ولا يسر
 في القسوة) أي السجدة
 والاضواء وفي رواية يسر ولا
 يدل في العبة فني عنه الحكمة
 التي هي كمال القوة العقلية وفيه
 سأل العدل عنه بالكتابة وهو
 قدح في الدين (قال محمد بن الله
 لا دعوى) أي (بثلاث) من
 الدعوى (الاهم) أي (أهم)

هذا (أي في ما ينبغي إليه) فأمروا به (أي ما لا يحل) فاستشهدوا بذلك عنه في رواية الطبري وما
 بشرط نفيه أو كون الحامل له على ذلك الغرض الذي يرى في أن تصاف بالعدل في الله عنه (عاطل عمر) يعني بشرط
 أن لا يكون ما لا يرضى بالعمرو يصح قراءه في مجلس في الخلق فهو دعاء عليه له (وأما قوله) وفي نسخة وأما قوله
 وفي رواية يسر ورواه غيره وفي رواية يسر وأما قوله في أن تصاف بالعدل في الله عنه (عاطل عمر) يعني بشرط

سأل الله العفو والعافية (وعرضه بالعتق) وفي نسخة للعتق أي اجعله عرضة لها وانما سأل الله العفو على أخيه المسلم بهذه الدعوات لانه ظلمه بالافتراء عليه ومثل هذا الدعاء جازم من حيث كون ذلك يؤدي الى تكايف الظالم وهو شبه كتمنى الشهادة المشروعة وان كان حاصله يقتضي قتل الكافر للمسلم وهو محصية ووهن في الدين لكن الغرض من قتل الشهادة ثوابها لانفسها وقد وجد ذلك في دعوات الانبياء عليهم السلام كقول نوح ولا ترد الظالمين الاخذالا ٣٦١ وانما ثلث عليه الدعوة لانه ثلث

في ثلثي الفضائل عنه لاسيما الثلاث التي هي اصول الفضائل كما هي والثلث ثلثها في النفس والمال والدين فسابله ابعاده ابعاد النفس طول المعروء بالمال والعقروء بالدين الوقوع في الغنى قال عبد الملك ابن عمر بن كعب بن جابر في روايته (وكان) أي أبو سعيد (بعد) ذلك (اذا سئل) عن حال نفسه وفي رواية ابن عيينة اذا قيل له كيف أنت (يقول) أنا (شبح كبير مذبذب أصبأتني دعوة سعيد) افرد الدعوة وهي ثلاثة على ارادة الجندس وفي رواية ابن عيينة ولا تكون غفنة الا وهو فيم او الدعوة الاخرى وهي القفر داخله في قوله أصبأتني بكر وقع التصريح بذلك عند الطبري وانظره قال عبد الملك فانما ثلثه يتعرض للاهواء في السكك فاذا سألوه قال كبري فغيره فتون (قال الراوي) أي عبد الملك بن عمير (فانما ثلثه بعد ذلك) حجابهم أي شعورهم (على عهده من الكبر) بكسر الهمزة وفتح الباء (وانه) أي بأبائهم (ليتم عرض الجوارى في الطريق) بضم زهني (أي بهصر أعصابهم

وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل كما حكاه الترمذي عنه وبه قال سليمان بن داود الهاشمي من أصحاب الشافعي وأبو خزيمة قال ابن دقيق العيد هذا المذهب مع مذهب مالك متفقان في طلب الجمع وعدم سلوك طريق الترجيح لكنهما اختلفا في وجه الجمع القول الخامس انه يستعمل كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء فما كان نقصا مجمله قبل السلام وما كان زيادة قبله السلام والى ذلك ذهب ابن عمر بن راهويه كما حكاه عنه الترمذي القول السادس ان الباقي على الأقل في صلته عند شكه يسجد قبل السلام على حديث أبي سعيد الاتي والمصري في الصلاة عند شكه يسجد بعد السلام على حديث ابن مسعود الاتي أيضا والى ذلك ذهب أبو حاتم بن حبان قال وقد يتوهم من لم يحكم صناعة الاخبار ولا تفقه في صحيح الآثار ان التصريح في الصلاة والبناء على اليقين واحد وليس كذلك لان التصريح هو أن يشك المرفق في صلته فلا يدرى ما صلي فاذا كان كذلك فعليه أن يتحرى الصواب ولين على الاغلب عند سده ويسجد سجدة في السهو بعد السلام على خبر ابن مسعود والبناء على اليقين هو أن يشك في اليقين والثلث أو الثلاث فالاربعة فاذا كان كذلك فعليه أن يتحرى الصواب ولين على الاغلب عند سده ويسجد ولهم صلته ثم يسجد سجدة في السهو قبل السلام على خبر عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وما اختاره من التفرقة بين التصريح والبناء على اليقين فانه أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن عبد البر في التمهيد وقال الشافعي وداود وابن حزم ان التصريح هو البناء على اليقين وحكاية النووي عن الجوهرة القول السابع انه يظهر السامعي بين السجود قبل السلام وبعده سواء كان لزيادة أو نقص حكاه ابن أبي شيبة في المصنف عن علي عليه السلام وحكاية الرازي قول الشافعي ورواه المصنف في البحر من الطبري وادله ان النبي صلى الله عليه وسلم صرح منه السجود قبل السلام وبعده فكان الكل سنة القول الثامن ان محله كله بعد السلام الا في موضعين فان السامعي فيه ما يختار أحدهما من قام من ركعتين ولم يجلس ولم يفتنهما والثاني أن لا يدرى أصلي ركعة أم ثلاثا ثم اربعين في على الأقل ويجوز في السجود والى ذلك ذهب أهل الظاهر وبه قال ابن حزم وروى النووي في شرح مسلم عن داود انه قال تستعمل الأحاديث في مواضعها كما جاءت قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء أنه لو وجد قبل السلام أو بعده لازيادة أو لانه من أنه يجزئه ولا تنقص صلته وانما اختلافهم في الأفضل قال النووي وأقوى المذاهب هنا مذهب مالك ثم الشافعي وقال ابن حزم

٤٦ نيل في بأصابعه ومعه إشارة الى الله تعالى والفقرادلو كان غنيا لما احتاج الى ذلك وفي رواية سيف فعمى واجتمع عنده مشربان وكان اذا سمع بحس المرأة تشبث بها فاذا أنكر عليه قال دعوة المباركة بعد الحديث وكان سعد مرفوعا بإجابة الدعوة لانه صلى الله عليه وآله وسلم دعاه فقال اللهم استجب لسعد اذا دعاه رواه الترمذي وابن حبان والحاكم في المطبعتان من سعي به من الولاة يستل عنه في موضع عمله أهل الفضل وان الامام يعزل من شكي وان كذب عليه اذ ابرأه مصلحة

قال ما زال يصرخ عذرا وهو يقول في التي بعد اليوم القيامة والتي يظهر الله عز وجل سبحانه والفتنة التي رواها
سيف قال من لا لا استعياض وان لا يمين من أمير مثل سعد بن أمية وقيل عزلة اشارة القرية منه لكونه من أهل الشورى وقيل
لان مدعيه عمر لا يستقر العامل اكثر من أربع سنين وقال الموردي اخفلة واعل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين
أو ثلاثة حتى يصحح الاكثر على الشكوى ٣٦٤ منه وقوله استعفا ازال العامل على ما قيل فيه وال قال عمر بن بكري في مرضه

[illegible]

عليه والتمس في المسئلة على
 من يلزم به الانفصال وفيه ان
 السؤال عن عدالة الشاهد هو
 يكون عن جوارره وان تعارض
 العدل لا يكشف عن عدالة الشاهد
 قبول ثم سادته في السؤال وفيه
 خطاب الرجل بالليل بكيفية
 والاشارة ان سمع في حقه كلام
 بسوء وانيه الترقى في الاثر
 الذي يتسببه اليه وبالفقره
 الذي يتسببه في الفقره
 فاقول الاول والثاني وثقل
 ان يكون معهما في جواب سؤالهم
 ارفعاهنهم واذا بالجهل على
 الذي كثر في كتابه في الاثر
 عليه ونقد فانه صار كانه
 باثباته وقد جازى الظاهر من دعا
 على ظاهره فقد انهم قالوا
 الشبهة عليه بان جهل في الدتوية
 في الدنيا فانه سادته وراى
 حال من ظلمه لما كان فيه من
 وفور الدتوية في ان سادته عليه
 انكره انكره سرقة من صاحب
 صاحب الشرعة في
 انهم اصحاب الشرعة وفيه
 جواز الدماء على الظالم المعين بما
 يستلزم النفس في دمه وايضا
 من طلب رفرع المسئلة

هو من طلب رقوق المسحبة
واكن من سبب يؤدى الى انه ياكل الطعام ويقتونه ويحده اولئك يورج الى الدعاء وانه قد يله على ناء وامين من حق
الربوبية من ارضاء والحدوث نفسه الخ كونه انما في الصلاة وكذا المسلم وانج ورواها النسائي (في من سبب ابن الصامت
رضي الله عنه ان رول الله صلى الله عليه وآله ولم قال لا تصلا فلان لا يفرق) وهذا الحديث من سبب انما كان سببه
وهذا رواه ابن ابى عمير عن ابن عمر عن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام عن عثمان بن ابي شيبة عن ابي

نعم في المستخرج وهذا يعني ان المراد ان في نفس الصلاة (فاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منفرداً أو اماماً أو اماماً وسواه
 أمر الامام أو جهر وإذا كان المني الصلاة الشريفة استقام دعوى في الذات فعلى هذا لا يحتاج الى اتمام الاجزاء ولا الكمال
 لأنه يؤدى الى الاجمال كانه في من الفاضل أي بكر وغيره لأن في الكمال يشترط حصول الاجزاء ولو قدر الاجزاء متفكراً لاجل
 العموم قدر ثباته لاجل اتمام الكمال بقوله ميتة فاض ولا سبيل الى اتمامها ٣٦٣ مع ان الان لا يحتاج الى اتمامها

حق التمس الى الناس فقال اصدق هذا قالوا نعم فصل في ركعة ثم سلم ثم سجدة ثم سلم ثم سجدة ثم سلم ثم سجدة ثم سلم
 رواه الجماعة (الاخضر والقرمذي) الكلام على فقه الطائفة قد تقدم وتقدم أيضاً
 الاستيفاء بين أهـ العلم هل حديث هـ ان هذا وحديث أبي هريرة المتقدم حكاية
 القصيدة واحدة أو قصتين مختلفتين والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعديل ان
 دعوى الاتحاد يحتاج الى تأويلات متعددة كما سلف وتقدم أيضاً ضبط الخبر بما وانه
 اسم ذى اليمين وفي الباب من ابن عباس عندنا بنزوا والطبراني في الكبير أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر ثلاثاً فدخل على بعض نسائه فدخل عليه رجل من
 أصحابه يقال له ذو الشمالين الحديث وعن عطاء بن الزبيري صلى المغرب فسلم في ركعتين
 فنهض ليستلم الحجر فصبح القوم فقال ما شأنكم قال في ماني وسجدت سجدة فذكر
 ذلك لابن عباس فقال ما طاع عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رواه أحمد الحديث أيضاً
 أخرجه البزار والطبراني في الاوسط والخصمير قال في مجمع الزوائد رجال احمد رجال
 الصحيح قول ما طاع أوله همزة مفتوحة وآخره هاء قال في القاموس طاع يطع مطاً
 جار وزجر وعنى طاعاً طاعاً طاعاً وبعد وقضى وأبعد كما طاع فيها والمراد هنا ان
 ابن الزبير ما بعد ولا تنهى عن السنة أو ما بعد ولا تنهى غيره عنها فاعلم بان تقدم من ثبوت
 ذلك عنه صلى الله عليه وسلم والظاهر في جواز البناء قد مر

باب من شك في صلاته

عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم
 في صلاته فلم يدرك أحد فليصل على أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين على أم ثلاثاً
 فليجعلها اثنتين واذا لم يدرك ثلاثاً على أم أربعة فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته
 وهو جالس قبل أن يسلم سجدة يرويها أحد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة فبشئ في النقصان فليصل حتى
 يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث به لول لأنه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
 كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عتبة عن ابن اسحق
 عن مكحول مرسل قال ابن اسحق فليفتح حسين بن عبد الله فقال في هل اسند ذلك قلت لا
 فقتل الله حديثي ان كريباً سمعته يقول وحسين ضعيف جداً ورواه اسحق بن راهويه
 والهيثم بن كليب في من حديثه ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شك في صلاته فليصل على أم ثنتين فليجعلها واحدة
 لا يصح في الصلاة الا بقرائة فاتحة الكتاب وهو حديث مرسل من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً بالصلاة
 بحضرة الطهام وهو صحيح ابن سببان لا ينفك الى أحدكم بحضرة الطهام قال في النسخ وانما مع الوجوب ليس عند الحنفية
 شرطاً في صحة الصلاة ان يقرأ القرآن فالتفرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون
 واجباً ما تم من تركه ويحيز الصلاة بقرائه وإذا تقرر ذلك لا يقتضي عيباً عن بقية تركه في الفاتحة منهم وتركه الامام أئمة

للضرورة وهي مندفة فكذا
 حاجته الى أكثر منه ودعوى
 اتماماً أحدهما ليست باولى من
 الآخر قاله ابن دقيق العبد
 وفيه نظر لاننا سألنا هذا الرجل
 على الحقيقة فالجل على أقرب
 الجازين الى الحقيقة أو الى من
 الجل على أحدهما ونفى الاجزاء
 أقرب الى نفي الحقيقة وهو
 السابق لغيره لأنه يستلزم نفي
 الكمال من غير عكس فيكون
 أولى وذو يدرواية ثانية عند
 الاسماعيلي بلفظ لا تجزى صلاة
 لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وتابعه
 على ذلك ياد بن ايوب أحمد
 الاثبات أخرجه الدارقطني وله
 شاهد من حديثه السابقين
 عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
 هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه
 ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
 ولا جد من طريق عبد الله بن
 سودة القشيري عن رجل عن
 أبيه مرفوعاً لا تقبل صلاة لا يقرأ
 فيها بأم الكتاب وقد أخرجه ابن
 خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي
 عن سفيان حديث الباب باللفظ
 لا صلاة الا بقرائة فاتحة الكتاب
 فلا يمتنع أن يشك ان قرأه لا صلاة

بأن القرآن وزاد مع عن الزهري في آخر حديث الباب فما عدا أخرجه الساق وغيره فلهذا ورد دفع توهم قصر الحكم على الفاتحة قال البخاري في جزء القرآن هو نظير قوله قطع الحديث في دفعه في تاريخه هذا وقال النووي قوله ما ينبغي محمول على الفاتحة فأنهم ما يفسره أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها أو على من يخرج من الفاتحة وقد ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يفسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود ومن حديث رفاعه إذا قلت نوحيت ٣٦٥ فكيف تم أقرأ أيام القرآن وما شاء الله

أن تقرأ الحديث ويحتمل في طريق الجمع أن يقال المراد بقوله فاقرا ما تيسر معك من القرآن أي بعد الفاتحة وبذلك يذهب حديث أبي سعيد عند أبي داود ما يذهب قوي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقرأ الفاتحة الكتاب وما تيسر قال الشوكاني في شرح المفتي والمحدث أي حديث الباب يدل على تعين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجرى غيرها إليه ذهب مالك والشافعي وجهه والعلامة من العصاة والنازيين فمن بعدهم والمحدث صالح لا يخرج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لأن واجباتها فقط لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط وقال السبكي يجرى الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأى فاحص حاصله كذا من السنة المطهرة بل برهات ولا حاجة نبوة فكيف موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجرى كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المسكون بهذا الرأي يجرى ويقبل ويصح ومثل هذا أحذر الأسلف من أهل الرأي وأما

أخرها قال أبو بصير وعن طاوس كذلك وعن بعضهم بعد ثلاث مرات واستحب القائلون بالاستئناف بما أخرجه الطبراني في الكبير من عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل نسي في صلاته فلم يذكر كم صلى فقال له صلى الله عليه وسلم لا يضره ما بعد من سجدة فاعداوه من رواية إسحق بن عيسى بن عبادة بن الصامت قال العراقي لم يسمع إسحق من جده عبادة انتهى فلا يتم ضرورة أحاديث الصحابة المصروفة بوجوب البناء على الأقل ومع هذا فظاهر عدم الفرق بين المبني والمبني والمدعى اختصاص الصلاة بالبناء وأما ما أخرجه الطبراني عن عيسى بن عيسى بن عبادة بن الصامت قالت أفتنا رسول الله في رجل سمى في صلاته فلا يذكر كم صلى قال يفسر في ثم يقوم في صلاته حتى يعلم كم صلى فأما ذلك الوسواس يمرض فيسبه عن صلاته وفي أسناده عثمان بن عبد الرحمن الطرائقي البزري يختلف فيه وهو كسب في الشافعية يروي عن الجصاص وفي أسناده أيضا عبد الجبار بن يزيد وهو مجهول كما قال العراقي واستحب القائلون بوجوب العمل باليقين والتصريح أما ما أخرجه الطبراني في الكبير من أن من كان مبتلياً بالشك يحدت ابن مسعود إلا في أساقبه من الأمر لمن شاك أن يصلي الصواب وأجاب عنهم القائلون بوجوب البناء على الأقل بأن التصريح هو المقصد ومنه قوله تعالى فأولئك يتروا وأشد الغنى الحديث فليقصه الصواب فيعمل به وقصد الصواب هو ما ينفذ في حديث أبي سعيد وغيره وقد قدمنا طرقاً من اختلاف في كون التصريح واليقين شيئاً واحداً أم لا وفي القاموس أن التصريح التعمد وطلب ما هو آخر بالاستعمال قال النووي فإن قالت الخفيفة حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه لأنه ورد في الشك وهو ما استوى ما رواه من ذلك ولم يترجح له أحد الطريقتين يبنى على الأقل بالاجماع بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربعاً فلا ما جواب أن تفسير الشك يستوي الطرفين إنما هو اصطلاح طائفة الأصوليين وأما في اللغة فالتردد بين وجود الشيء وعدمه كالمسمى شككوا المستوي والجمع والمبرح والحدوث يعمل على اللغة ما لم يكن هنالك حقيقة شرعية أو عرفية ولا يجوز حمله على ما بطرأ له من من الاصطلاح انتهى والذي يوضح في أنه لا مصادفة بين حديث المبني على الأقل والبناء على اليقين وتصريح الصواب وذلك لأن التصريح في اللغة كما عرفت هو طلب ما هو آخر إلى الصواب وقد أمر به صلى الله عليه وآله وسلم وأمر بالبناء على اليقين والبناء على الأقل عند عروض الشك فإن أمكن الخروج بالتصريح عن أثر الشك لغة ولا يكون إلا بالاثباتان لأنه قد فعل من الصلاة كذا ركعات فلا شك

قوله إن الحل على قبحه انتهى أي لا تخفى أن البناء للغة بالترجيح وإن صحح الكلام يمكن تقدير الكلام فيكون قوله تصريح الشارع بالنظر في الجواب وحسنه من أثبات اللغة بالترجيح مع ما دل هو من الملاقاة الفرد الجوهول بالأهم الأغلب المدعوم في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بأربعة عشر آية وهذا الدليل أن الخاتمة إلى حل قوله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة ينتهز ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة

وكانت اربعة اهل في ارضي حديدت المسي ثم كذا في كل صلاة فاعمل على الجهد وهو الركنه والذات شملت القائلون في
القائل كل ركنه كل صلح صلاة من اسما في حديث الشافعية واحد من جعل الى عدم الصلوة ومن قال ان الله ان تسمي في ركنه
من صلاة الركنين فسلت صلاته وان لم يسمي في ركنه من صلاة ثلاثية او رباعية فروى عنه انه عليه السلام لا تشترطه ومقتضى
المسألة التي فيها على صلاحية ٢٦٦ الاحاديث لادالة ما بين ان الناصي بعد الصلوة لا يمكن على غيره وضربا من

[illegible]

انه قد قدم على البناهي الاقل لان الشروع قد شرط في جواز البناء على الاقل وعدم
 الدراية كافي - حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا الخبر قد مضى له الدراية وأمر
 الثالث بالبناء على ما حثه كافي حديث أبي سعيد ومن بانخه بخبره الى اليقين فله في
 من ما - فحق وجه ذلك انه لا ماضية بين الاحاديث المذكورة وقروان الخبر المذكور
 قد قسم على البناء على الاقل وقد اوقع الفاسط على التعارض من هذه الاحاديث و
 مضى ان ليس عليه ما يثبته من علم كالتفرق بين المبدأ والمبنى والركن والركعة قوله
 في حديث الباب ان لا يتم الاستدلال به القائلون بشرعية جعود الله وقيل السلام
 وقد تقدم اختلاف في ذلك بين ما هو الحق تعالى فيجعل حتى يستدل في زيادة فيه أن جعل
 الشك في جاب الزيادة أولى من جعله في بناء التمام (وس أبي سعيد نظروا فان
 دل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تباشروا بعدكم في صلاة لم يدركوا صلى ثلاثاً ثم
 أربعا الا يمارح الشك وايقن على ما عشرين ثم يجزى - حديثين قبل أبيه لم فان كان على
 من الشك في الصلاة وان كان على انه اعمد في جميع فانما في الصلاة ثلاثاً وان شاء الله تعالى
 الحديث انتم - أيضاً في قوله او لا يتم فاما انما - وايقن على اليقين فاما اليقين في التمام
 جعود الله فان ثبت ان تامة ثابت التي تامة تامة وان كانت الصلاة
 باقية فالتامة - شذوذاً ما والسجودان تامة فالتامة تامة وتخرجه أيضاً ان جاب
 والحال والمبني والاستدلال - على - طاب بن بسا وروى عن سلا وروى في كافي أبي سعيد فيه
 وروى عنه عن ابن عباس قال لا يتم وهو وهم وقال ابن المنذر حديث أبي سعيد أصح
 حديث في الباب والله يشهد بالاستدلال به القائلون بوجوب اطراح الشك والبناء على
 اليقين وهم الجمهور كما قال النووي والرافي وقد تقدم ما أجاب به القائلون بالبناء
 على الظن وحاجب به عليهم وهو الحق قولاً وقبلاً - ليس لهم من ألة التمام بان
 السجود لا يتم وقيل لا - لهم وقد تقدم اليقين في ذلك أيضاً قولاً فان كان على جعود
 ثبوت الصلاة في السجود في صلاة الفرض فلا يتم جازاً - كما بيناهم الله في ذلك
 ركعة واحدة فصار الصلاة فاعلم ان لا - كما ترفعها - للتأني لانها - قصد التماس على
 المبنى والباطل من لانه كان السجود ثانياً في حاشي التوراة فتمت الصلاة عليه بسم ما
 قد سجد - فليس وفي جعل لانه تامة في الصلاة على من أوجب السجود والبناء على
 التمام فترجوا أبو البناهي - سلم بن يونس والشافعي في إجماع - انما الشيء ما انما يكون

[illegible]

و نحن لانشرع وهذا يجوز على حالهم في المرة الاولى وهو مختص من الذي قبله كانه حال ولا نشرع ما يعيب منها (فان رواية
 ابي اسامة بن ابي سلمة وهو اولى لانه لم يكن بين صلته ومحبته تراخ (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرد) صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه السلام في روايته وسلم وكذا في رواية ابن عمر في الاستئذان فقال وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن ابي عمير حيث قال
 فيه ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ولعله لم يرد عليه السلام ٣٦٧ تأييده على جهله في أخذ منه التأديب
 بالهجر وترك السلام اه قال

في الفتح والذي وقفنا عليه من
 نسخ العصبين بدوت الرد في هذا
 الموضع وغيره الا الذي في الايمان
 والذوق وقد ساقه صاحب
 العمدة بلفظ الباب الا انه حذف
 منه فرد النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ففعل ابن المنبر اعتمد على
 النسخة التي اعتمد عليها صاحب
 العمدة اه (وقال ارجع) وفي
 رواية ابن جحلان فقال اعد الصلاة
 (فصل فانك لم تصل) قال عياض
 فيه ان افعال الجاهل في العبادة
 على غير علم لا تجزئ وهو مبني على
 ان المراد بالتقوى انى الابراء وهو
 الظاهر ومن جملة على نفي السكال
 تلك باه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يأمر به بعد التعليم بالاعادة فدل
 على اجرائها والازم تأخير البيان
 كذا قال بعض المالكية وهو
 المذهب ومن تبعه وفيه نظر لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره
 في المرة الاخيرة بالاعادة فدل
 التعميم فعليه فمكانه حال اعد
 الصلاة على هذه الكيفية أشار
 الى ذلك ابن المنبر في القسطالحي
 هذا في الصحة لانها اقرب لاني
 الحقيقة من نفي السكال فهي اولى

بما حدث بسببه والعمدة ليس من الشيطان بل من المصلي وأما استدلالهم على ذلك
 بالنسبة لعمدة على السهو لانه انما شرع في السهو لانه نقص فانه مدد له فردود بان العلة
 ليست النقص بل اذعان الشيطان كافي الحديث وظاهر الحديث أن مجرد حصول السك
 واجب للعبود ولو زال وحصلت معرفة الصواب وتيقن انه لم يرتكب شيئا الى ذلك ذهب
 الشيخ أبو علي والمؤيد الله وذهب المنصور بالله وامام الحرمين انه لا يصح لزوال التردد
 ويدل لانه ذهب الاقول ما أخرجه أبو داود عن زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فان استيقن انه قد صلى فلا تأتله ثم وليتم ركعة في سجودها
 ثم يجلس فيتمها فاذا فرغ فليبقى الا أن يسلم فليسجد سجدة ثم يسلم ويسألي
 في حديث ابن مسعود ما يدل على مثل ما دل عليه هذا الحديث (وعن ابراهيم عن علقمة
 عن ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم زاد وقتك فسلم قبل له
 يا رسول الله حدث في الصلاة شيء قال لا وماذا قالوا اصليت كذا وكذا فاني رجعية
 واسنة قبل القبلة فسجد سجدة ثم تسلم ثم اقبل على ابوجه فقال انه لو حدث في الصلاة
 شيء انبأكم به وان كن انما انبأتم انسي كما تنسون فاذا نسيت فذكروني واذا شك أحدكم
 في صلاته فليجهر السوا بغيره ثم يسلم ثم يسجد سجدة ثم يركع ركعة في سجودها
 وفي لفظ ابن ماجه وسلم في رواية فليتم فليقرأ في السوا ب) قوله وعن ابراهيم هو
 الخفي قبل ان زاد ونقص في رواية للجماعة من طريق ابراهيم عن علقمة انه صلى خمسا
 على الجزم وسأني في باب من صلى الربعية خمسا وفي قوله زاد ونقص دليل على مشروعية
 سجود السهو وان تردد بين الزيادة والنقصان الآن تجعسل رواية الجزم متسمة رواية
 التردد قوله فاني رجعية في رواية ابي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بالافراد
 وهذه الرواية هي اللاحقة بانام ومعنى شئ الرجل صرفها عن حالتها التي كانت عليها
 قول لو حدث في الصلاة شئ انبأكم به فيه ان الاصل في الاحكام بقاؤها على ما قرئت
 عليه وان جاوز غير ذلك وان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قوله انما انبأتم
 مثلكم هذا صرح في البشرية باعتبار ان انكروا ثبوت ذلك ونارعه فيه عند ادو جهودا
 واما باعتبار غير ذلك مما هو فيه فلا ينحصر في وصف البشرية اذ له صفات أخرى لا يكونه
 جسمه احد انصر صكك انصار ولا يشير انذار اسرار انصار غير ذلك وتحقق هذا المبحث
 ونظائر محله علم المعالي قبل ان انسي كما تنسون زاد النسائي وأذكر كما ذكر وفيه دليل

الجارين (فرجع يصلي كما صلى) أولا (ثم جاءه صلى الله عليه وآله وسلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع
 فصل فانك لم تصل ثلاثا) أي ثلاث مرات وفي رواية ابن عمر قال في الثالثة أوفى التي بعد الأولى رواية أبي اسامة فقال في الثانية
 أو الثالثة وتزوج الأولى بعد وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان هرا عاته استعمل الثلاثة في تعليمه غالباً
 (فقال والذي يدينك بالحق ما احسن غيره فعلمني) وفي رواية يعقوب بن علي فقال الرجل فاروق علمني فاقباً انبأتم ما عيب واخطئ

قال ابن القيم في التوراة في المسكت عن عليهما وآله الصلاة والسلام ولم يستكفيا أطراف من مؤداهما الوجه فانه أطراف جامعة من العلم
فمسكت التي هي على الله عليه وآله وسلم من تعاليمه وجره له وتأييدها إلى استكشاف ما استكفاه الله عنهم عليه السلام فطلب كشف الحلال
من مؤداهما آله عليه وآله وسلم الله وأبهمه فاشته لأنه أنتم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة ٢٦٨ أول مرة بقوله ارجع فصل فانك لم تصل فاقول وارعد على تقريره على الصلاة

الفولى كيف لم يذكر عيسى في
 انساب السكندر اليونان يصلح بانما
 الحكمة في تأخير البيان بعد ذلك
 والله اعلم كذا في الفتح (نقل)
 اذا قلت الى الصلاة فالكبر زاد
 ابن كثير في معنى الوضوء ثم استقبل
 الكعبة ثم كبر وان روايتي يعني
 ابن علي بن ابي حمزة ان اسرافقه ثم
 تشهد وراهم وفي رواية اخرى في
 الي طلبة عند السجدة انهم
 سجدوا ثم سجدوا في سجدة اخرى
 ثم سجدوا في سجدة اخرى
 ويدعون الى الرقعة ويسجدون
 رجباً في الرقعة ثم يركعون
 الفولى يعني ويسجدون بعد ذلك
 داود بن ابي عمير يعني (في)
 ما تقدم من القرآن لم
 يثبت الرواية في هذا عن ابي
 هريرة في رواية وفيه عني
 رواية اخرى وفيه ما تقدم من
 القرآن عني الله وفي رواية
 اخرى عن ابي فان كان معك قرآن
 فاقرأه الا فاجد الله وكبره وهله
 وفي رواية اخرى ابن عمر عن ابي
 داود ثم اقرأ بهم القرآن او جاء
 الله فاجدوا وان سجدوا
 الوجه ثم اقرأ بهم القرآن واقرأ

[illegible]

مرض المصطب قرأه رتبة الى ان يقف على رجليه (ثم رفع سبتيه فاعلمت) سبل فونك (دا لدا) ورواية احمد وطائفة
ان اراكم فاقبلوا حيا من رجليك واحد فظهر له وحسن (ار اوعا) ورواية ابو ابي طهية ثم كبير فرفع سبتي
فما تراه فاعلم (ثم رفع سبتي فعدت فاعلمت) فدا ورواية ابن تيمية عن ابن مارية عن ابي طهية فاعلمت فاعلمت ابن ابي شيبة
عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة

عن أبي امامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري قال الحافظ
 فثبت ذكر الطهارة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله عند أحمد وابن حبان وفي لفظ أحمد فافهم صاحب حتى ترجع العظام
 الى مفاسدها وعرفهم بهذا ان قول امام الحرمين انه لم تذكر في حديث المصطفى صلى الله عليه واله في هذه المأثرة الصحيحة
 قال القسطلاني فيه دليل على ايجاب الاعتدال والملاوس بين السجدين والطهارة في الركعة وسواء في السجود وهو حجة على
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب صحيح انتهى . ٣٦٩ (ثم اصبحت حتى قطعت ساجدا) والفظ الحق

ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وبه
 أو جهته حتى قطعت من ماصلة
 وتستريح (ثم ارفع حتى قطعت)
 حال كونك (جاسا) في رواية
 اصح في تكبيره رفع حتى يسوي
 فامدا على مقدمته وبه عليه
 وفي رواية محمد بن عمرو فاذا رأت
 رأسك فاجلس على نخلته اليسرى
 وفي رواية اصح فاذا جلست في
 وسط الصلاة فاطمئن جاسا ثم
 افش نفسك اليسرى ثم انشده
 ثم قال (وافعل ذلك) المذكور
 من التكبير وقرأت ما تيسر وهو
 الفاتحة أو ما تيسر من غير هاء بعد
 فرائضها والركوع والسجود
 والجلوس على الوجه المذكور
 (في صلاتك كلها) فرضاؤه لا وفي
 رواية محمد بن عمرو اصنع ذلك
 في كل ركعة وسجدة وفي رواية
 ابن عمير في الاسنة ان بعد ان ذكر
 السجود انشأ ثم ارفع حتى
 تلامس جالساً وقوله قال بعضهم
 هذا يدل على ايجاب جلوسه
 الاسنة واحدة ولم يقل به أحد وأشار
 البخاري الى ان هذه الالفاظ وهم
 فانه عقبه بان قال قال أبو امامة

وطائفة من السادة ورؤي ذلك عن أنس وأبي هريرة وثالث في ذلك الجهم والبررة والتمت
 الاربعه وغيرهم منهم من قال ينبغي على الأقل ومنهم من قال يعمل على غالب ظنه ومنهم
 من قال بعد وقد تقدم تفصيل ذلك وابس في حديث الباب أكثر من ان رسول الله صلى
 الله عليه واله وسلم أمر بسجدة بين السجود في الصلاة ولم يفرق ما بين ما يصنع منه من
 وقع له ذلك والاحاديث لا تحتمل قد اشاعت على زيادة معنى بيان ما هو الواجب عليه عند
 ذلك من غير السجود فالصبر اليها واجب وظاهر قوله من شك في صلاته وقوله فاذا وجد
 أحدكم ذلك في حديث أبي سعيد المتقدم اذا شك أحدكم في صلاته وقوله في حديث
 ابن مسعود المتقدم ايضا اذا شك أحدكم فليحتر الصواب وقوله في حديث عبد الرحمن
 ابن عوف اذا شك أحدكم في صلاته ان يسجد السجود مشرووع في صلاة النافلة كما هو
 مشرووع في صلاة الفريضة والى ذلك ذهب الجهم ومن العلماء قديما وحديثا ان الجهران
 وارتفاع الشيطان يحتاج اليه في النفل كما يحتاج اليه في الفرض وذهب ابن عمر بن قنادة
 وروى عن عطاء وقتله جماعة عن أصحاب الشافعي عن قوله القديم الى ان التطوع
 لا يسجد فيه وهذا ينفى على الظاهر في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الافعال
 المخصوصة هل هو متواتر فيكون مشروعا كما هو ما يدخل تحته كل صلاة أو هو مشترك
 انما في بين الصلاة والفرض والافعال فذهب الرازي الى الثاني لما بين الصلاة والفرض
 والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد
 المؤدى وغير ذلك قال الهادي الذي يظهر انه مشرك بمعنى لوجود الفقدان الجامع
 بين كل ما يسمى صلاة وهو التحريم والتكليف مع ما يشبهه الشكل من الشروط التي لا تنفك
 قال في الفتح والى كونه مشتركاً معناه يذهب وهو رآه في الاصول قال ابن رسلان
 وهو أولى لان الاشتراك المقتضى على خلاف الامور والنواطات وخبره انه قال ان لفظ
 الصلاة مشترك بمعنى قال بغيره وجبة سجود السجود في صلاة التطوع ومن قال بانه
 مشترك لفظي فلا عوم له حينئذ الاعلى قول الشافعي ان المشترك بين جميع مسمياته
 وقد ترجم البخاري على باب السجود في الفرض والتطوع وذكر عن ابن عباس انه يسجد
 بعد وتره وذكر حديث أبي هريرة المتقدم

(باب من نسي السجدة الاولى حتى انتصب قائما لم يرجع)

٤٧ قيل في الاخير حتى يسوي قائما ويمكن ان يحمل ان كان محفوظا على الجلوس لا تشهد ورواه اصح
 ابن راهويه في مسنده عن أبي امامة باللفظ ثم يسجد حتى قطعت ساجدا ثم اقعده حتى قطعت فاعاد ثم اقعده حتى قطعت فاعاد ثم اقعده حتى قطعت فاعاد
 ثم اقعده حتى قطعت فاعاد ثم اقعده حتى قطعت فاعاد ثم اقعده حتى قطعت فاعاد ثم اقعده حتى قطعت فاعاد ثم اقعده حتى قطعت فاعاد
 حتى قطعت فاعاد ثم ارفع حتى تسوي قائما قال الحافظ واستدل به الحديث على وجوب الطهارة في الركعة في أركان الصلاة وبه
 قال الجهم واشتهر عن الشافعية ان الطهارة في الركعة وسواء في السجود وهو حجة على أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب صحيح انتهى .

في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركن ع والوجود ثم ذكر الحديث الذي اشترجه ابو داود وغيره في قوله سبحانه رب اعظم
 ايمان الركن ع وذلك انه قال فذهب عزمي الى ان هذه مقدار الركن ع والوجود ولا يجوز ان ادعى منه قال وقاله فهم آخرون
 فقالوا ان استوي راكعوا واعا مناسا راسا ثم قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وسهم الله تعالى قال ابن رجب
 العبدتذكر من النسخة ان هذا يدل على ان الحديث على وجوب هذا كريمة وعلى عدم وجوب ما لم يذكر اما الوجوب لنا هنا
 الاصل عدم الوجوب بل لكون الموضوع موضع تعلقه وان لم يلاحظ ذلك

بقضاء الخصام والواجبات فيما
ذكره ويتولى ذلك بكونه مسئلي
الله عليه وآله وسلم ذكر ما نهى الله
به الأساقفة من هذا المصلي ومأم
يتعاقبه فسدل على الله لم يقصر
الله وود على ما وقعت فيه الكرامة
قال الشيخ موضع اختلاف العلماء
في وجوبه وأما ما ذكره كوراني
هذا الحديث فلما كان نفسه في
وجوبه بالعلمين السكتين يتعاق
أزلا إلى جميع طرق هذا الحديث
واسما الامور المذكورة فيه
والاخذ بالبرهان فزاد فائدة
واجب ان عارض الوجوب او
عدمه دليل أقوى منه على بيان
جانب حقيقة الامر في الحديث
آخر بشي لم يذكر في هذا الحديث
قد علمت انه في معناه وانظر
بقامه في نيل الزمطار قال حافظ
في الفتح قد علمت ما اشار به
وجعلت حارقه التوبة من رواية
أبو هريرة ورفاعة قد علمت
الزيادة التي اشرفت على العالم
بذكره في مصر يعلم الواجب
المشترق في علم النبوة والقعود
الانوار من اختلاف في التوبة

[illegible]

الاسم والملاحة على النبي صلى الله عليه وآله والهزيمة واللام. أما السادة فالتأنيدي وهذا القول على أن ذلك أحد
مستحسن من لوازمه الرسل انتهى وهذا يحتاج إلى تأمل وهو مثبت الدلائل على إيجاب ما ذكرناه من رقيه به بعد ذلك نظر
وقال القاضي محمد بن علي الشوانبي أقرضني الله عنه في شرح المتن بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد
رفيه ثم انشده صيغة الام إذا جاء في حديث آخر فإنه قدم قرينة اما القطع اما اختياره لذلك من دون تفسيره فحق أنوافه بل
تشوهد أناسا من صنفه أمر قاضيه بوجوب زكاة على رافعي هذا المذهب. فإن كانت مقدمة على تاريخه كان صار قاله إلى الزايد

لأن الله صلى الله عليه وآله وسلم في التعليم على غير هاتركه لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تقدمه لما نقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وإن كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لأن الواجبات الشرعية ما زالت تجدد وقتها فوفاها والالزام قصر واجبات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث ضمام بن ثعلبة وغيره في الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر علمه في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام باطل فالزوم منه وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا ٣٧١ الحديث غير ملزمة المتقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الاشكال

ومقسام الاحتقال والاصل عدم الوجوب والبراهنة حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال من الأصل والبراهنة ولا شك أن الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التمس تأريخه بحقل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينقض للاستدلال به على الوجوب وهذا التخصيص لا بد منه وتزلصه ما كان خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط والتفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسي فقط واعتبار الأدلة الواردة بعده فخطأ له الاجتهاد لصرف كل دليل يرد بعده إلى الوجوب من باب التمهيد يبع ورد لما تقدم من واجبات الصلاة ومنع للشارع من إيجاب شيء منه وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات وأقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تخصيص يؤول إلى إيجاب كل أفعال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون بثبوتها قبل

أحد من شأنه فلا يصح عليه أن يجحد الإمام وكيفية في استنادها خارجة من مصعب وهو ضعيف وأبو الحسين الدائقي وهو مجهول والحكم بن عبيد الله وهو أيضا ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عند ابن عدي وفي استناده عن ابن عمر العسلة لاني وهو متروك وقد ذهب إلى أن الموثم بجحد الإمام ولا يجحد له نفسه الخفيفة والثافئة ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى وردي عن مجهول والهادي أنه يجحد له وهو ملوم الأدلة وهو الظاهر لعدم انتهاض هذا الحديث لنفسه صا وإن وقع السهم من الإمام والموثم فالظاهر أنه يكفي بجحد واحد من الموثم إمام مع الإمام أو مفرد أو إليه ذهب التريقان والناصر والمؤيد بالله وذهب الهادي إلى أنه يجب عليه سجودان إمام أو الإمام ثم نفسه والظاهر ما ذهب إليه الأولون والثانيان الثانية أن قوله صلاتك ما نسي من الجلوس يدل على أن السجود إنما هو لاجل ترك الجلوس لا لتزكيت السجدة حتى لو أنه جلس مقدارا التمشيد لم يتشهد ولا يصعد ويزم أصحاب الشافعي وغيرهم أنه يجحد ترك التمشيد وإن أتى بالجلوس قوله فليجلس زاد فيه ويا ولا يصعد عليه وبما تمسك من قال أن السجود إنما هو لفوات التمشيد لا لتعمل القيام وإلى ذلك ذهب البخاري وعلمة والاسود والشافعي في أحد قوليه وذهب العترة وأحمد بن حنبل إلى أنه يجب السجود لفعل القيام لما روي عن أنس الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في قيام في الركعتين الأخيرتين من العصر على جهة السهم فيسجد ولا فقهه ثم يسجد السهم وأخرجه البيهقي والدارقطني موقوفا عليه وفي بعض طرقه أنه قال هذه السنة قال الحافظ ورجاله ثقات وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر من حديثه بالفظ لاسهم إلا قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام وهو ضعيف واستدل بأحاديث الباب أن التمشيد الأول ليس من فروض الصلاة ذلوا كان فرضا ناجريا بالسجود ولم يكن بد من الاتيان به كسائر الفروض وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور وذهب أحمد وأهل الظاهر والجمهور به وقد تقدم الكلام على هذا الاستدلال والجلوس عنه في شرح أحاديث التمشيد قوله وإن استتم فاعلم أن لا يجلس فيه أنه لا يجوز العود إلى القعود والتشهد بعد الاتصاب الكامل لأنه قد تلبس بالقرض فلا يشطه ويرجع إلى السنة وقبل يجوز العود ما لم يشرع في القراءة فان عادها إلى التبريم بطلت

حديث المسي أو بعده لأن البيان للأمر القرائي أعني قوله تعالى أقيموا الصلاة وأقروا له صلى الله عليه وآله وسلم أو كبراً يتوفى على وهو باطل لاستنزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الكلام في كل دليل ينفي بوجوب أمر خارج عن حديث المسي ليس بصيغة الأمر هـ التوجه على الترك أو التزم لم يفعل وهكذا في فصل كل دليل ينفي بعدم وجوب شيء مما استعمل عليه حديث المسي أو تحريمه أن فرضا وجوده اه كلامه ورجعه الله إلى الدورى ونفسه دليل على أن إقامة العود ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين بالأحرام وغيره وضعه الحق على اليسرى

ورويده ان الآية نزلت تأكيداً للوجوب المجهود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في غير طمأنينة اهـ ما في فتح الباري والحديث فواتد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سرد هارفي الفتح وفي هذا الحديث من القوائد وجوب الاعادة على من أخل بشئ من واجبات الصلاة وفيه أنه أن الشرع في النافلة يلزم لكن يمكن أن تكون تلك الصلاة كانت فرضة فيكون الاستدلال وفيه الأهر بالمرور فوالله ليس عن المنكر وحسن التعليم بغير تعسف وإيضاح المسئلة وتخليص المقاصد ٤٧٣ وطاب التعلم من العلم أن يعلمه ونبيه

تكرار السلام وردده وان لم يخرج من الموضع اذا وقعت صورة انقضاء الوقت ان القيام في الصلاة ليس مقصود الزاوية وانما المقصود للقرأة فثبت وفيه جالس الامام في المسجد وجالس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والاعتقاد له والاعتراض بالتصغير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطا وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد في القرآن الا ما زادته السنة فثبت وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم واطف معانته وفيه تأخير اليسار في المجلس للمصلحة قال النور بشي وقد استشكل تقرير أبي مسلمي الله عليه وآله وسلم على صلواته وهي فاسدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بقوله حاجه له مرات لا حقال أن يكون فعله فاسداً وخافاً لا فاسداً كرهه فيه له من غير علم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ وقال النووي نحوه قال وانما المقصود أن يكون أبلغ في

مخرج على شرط الشيخين وصحبه ابن حبان وضعه البيهقي وابن مسعود البرقي وغيرهم قالوا والخطوط في حديث عمران انه ليس فيه ذكر التشهد وانما ورد به أئمت عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيرهم من الحفاظ عن ابن سيرين وقد أخرج النسائي الحديث بطريق ذكر التشهد وفي الباب عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت في صلاة فذكرت في ثلاث وأربع وأكثر فذكرت على أربع تشهدت ثم سجدت سجدة واحدة جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت أيضاً تسلم قال البيهقي هذا حديث مختلف في رفعه ومثله غير نرى وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي من رسل وقد ضعف الحفاظ في الفتح اسناد هذا الحديث وعن المنيرة ابن هبة في التمهيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة في السجود قال البيهقي فتردد بعد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي ولا يفرح بما تفرد به وقال في المعرفة لا يجزه فيما تفرد به لسوء حفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى وقد أخرج حديث المغيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذكور ولم يذكر في التمهيد بعد سجدة السجود وعن عائشة عند الطبراني وفيه تشهد في السجود ثم السجدة تشهدت في السجود وفي الاستفاد من موسى بن مطهر عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب الى وضع الحديث وقد استدلل بحديث عمران وما ذكره من الأحاديث على مشروعية التشهد في السجود فماذا كان بعد السلام كما في حديث عمران فقد حكى الترمذي عن أحمد وأصحق انه تشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفراييني عن التميمي من قول الشافعي وفي مختصر المزني سمعت الشافعي يقول اذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أجزأه التشهد الأول وإذا كان قبل السلام فالجهر على انه لا يهد التشهد وحكى ابن أبي عمير عن الثوري انه يهد وعن البويهي والشافعي مثله وخطوه في هذا النقل فإنه لا يدرى من عطاء غيره واختلف فيه عند المالكية وحديث ابن مسعود يدل على مشروعية التشهد في سجود السجود قبل السلام وفيه المقال الذي تقدمتم قال الحفاظ في الفتح قد يقال ان الأحاديث الثلاثة يعني حديث عمران وابن مسعود وبنا في راجحة ما تروى الى درجة الحسن قال العراقي وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك

فغيره وترد فيه بصفة الصلاة الجزئية وقال ابن الجوزي يمكن أن يكون تزيده لتعظيم الامر وتطعيم عليه وهو رأى أن الوقت لم يفته فإذا انقضى الوقت لا يقرأ ولو قال ابن دقيق العيد ليس التقرير بديل على الجواز طمأنينة بل يدين انقضاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول التعليل لما يلي عليه بعد تكراره فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله المصلحة العامة من وجوب المبادرة الى التعليم لا سيما مع عدم خوف القرائات ما يلي ظاهر الحال أو بوجه خاص وفيه حجة على من أجاز القرائات الفارسية لم يكون ما ليس بلسان العرب لا يسمي قرأناه عياض وقال النووي وفيه وجوب القرائات في الركعات كلها وانما انتهى اذا سئل عن شيء

عن ابن مسعود عن قوله أن شربه ابن أبي شيبة وأسلم أن المراد بالتشميد
 المذكور في صود التهم وهو التشميد المعهود في الصلاة لا
 كما قاله الإمام أنه دعي في الجواز التهم أدنان
 في الأصح عدم رجوعه إلى ما يدل على الانتشار
 على التبعيض من التشميد الذي
 ينصرف إليه مطاق
 التشميد

• (ثم الجزء الثاني وبالله الجزء الثالث قوله أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هذا الشيء آخر مما ذكره
 السائل يستجيب له إن كان
 وإن لم يسأل عنه ويذكر من
 التمسجة لأن الكلام فيها
 لا معنى له وموضع الدلالة من
 قوله قال في أي الصلاة فإنه
 الصلاة ومقدمتها هي وفي هذا
 الحديث الحديث والتمسجة
 والنول وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة والآثار مسلم
 وأبو داود في الصلاة وسنن
 الأئمة والترمذي وابن ماجه



DATA No

AUTHOR

DATE

۲۹۴، ۲

۱۲۴ م شش

ACC. NO. ۱۴۹۹۳۰۴

فصل الاطمان شرح منتقى الاخبار -
المجذبان



MAULANA AZAD LIBRARY

ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES

1. The books are to be returned on the date stamp of library.
2. A fine of Rs. 1-00 per volume per day shall be charged for each book and 10 Paisa per volume per day for general books kept over due.

